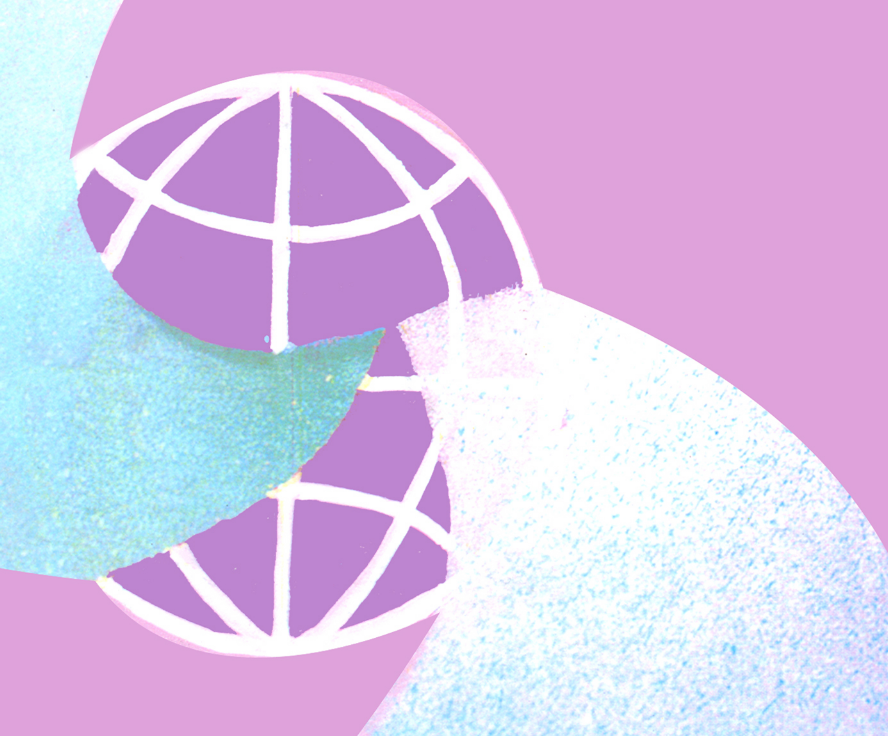
العولمة

مالها .. وما عليها



د . محمد عبدالقادر حاتم

العولمة
مالها.. وما عليها

د. محمد عبد القادر حاتم

القاهرة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٥هـ

إهـــداء

إلى الذين يحـدوهم الأمل إلى حـيـاة أفـضل لكل بنى البـشـر. والذين يستشرفون إطلالة النور من وراء الأفق الملبد بالغيوم، فيبذلون جهودهم فى البحث عن الحقيـقة بين ركام الأباطيل. ولا يدركهم اليأس حتى يحققوا ما يبتغون.

أولئك الذين يدركـون أن وطنهم قـادر على تخطى عـقبات الحاضر كما تغلب على مشكلات الماضى القريب والماضى البعيد، لأنهم دائمًا على يقين بأن «مع العسر يسرًا»..

تحية وشكر

يتشرف المؤلف بتقديم الشُّكر الجزيل لكل الكُتَّاب والمثقفين العرب الذين أثروا المكتبة العربية بكتبهم وبمقالاتهم عن العولمة، وأحاديثهم فى أجهزة الإعلام المصرية والعربية والأجنبية، ممن أتيح لى أن أذكر أسماءهم، أو فاتنى سهوًا أن أشير إلى بعض مراجعهم، وأرجو ألا يكون قد فاتنى الكثير.

لقد كان لهذا الجهد الثقافى والإعلامى الفضل الكبير فى بيان مختلف الآراء لهذا الموضوع الحيوى الذى يمس كل الشعوب العربية، خاصة بل وشعوب العالم.

تحية لهؤلاء جميعًا، ولا يسعنى إلا التعبير عن خالص التقدير لجهودهم.. وقد ضم مؤلفى الكثير من آرائهم.. والشكر الخاص إلى كل فرد منهم، ولكل عضو فى هذه المؤسسات، والذين لولا إنتاجهم العلمى ما ظهر هذا الكتاب إلى النور:

ـ أعضاء المجالس القومية المتخصصة ـ فهى عقل مصر، وقد كان لأعضائها الفضل فى وضع الحلول لكل المشاكل، مع استشراف آفاق المستقبل ووضع الخطط المستقبلية.

ـ كُتَّاب مؤسسة الأهرام ورئيسها، وأعضاء مركز البحوث الإستراتيجية بجريدة الأهرام الذين كان لبحوثهم القيِّمة أثرها فى إمدادى بكثير من الآراء والأفكار..

ـ وزارة الإعلام، والهيئة العامة للاستعلامات التى قام أبناؤها بترجمة وتلخيص كتب عن موضوع العولمة انتفعتُ بها كثيرًا.

ـ وزارة الثقافة وأجهزتها ومنها المجلس الأعلى للثقافة وإصداراته ومطبوعاته وكتبه الكثيرة التى أفدتُ منها فى دراستى.

ـ إصدارات المكتبات العربية التى كان لمؤلفى كتبها الفضل الكبير فى عرض الأفكار الخاصة بالعولمة، والتى كانت بمثابة أضواء كاشفة أنارت لى الطريق.

ولا يفوتنى أن أخص بالذكر والشكر أبناء مخلصين، وفى مقدمتهم المرحوم الأستاذ شوقى الكيال، وأعضاء المكتب الفنى بالمجالس القومية المتخصصة لمعاونتهم المخلصة لى فى مراجعة أصول هذا الكتاب.

كذلك أشكر السيد/ أبو زيد أبو زيد صالح الذى أرهقته بالتعديلات الكثيرة أثناء نسخ هذا الكتاب، وكتابته له على أجهزة الكمبيوتر.

كما أننى لا أجد الكلمات التى تفى الأستاذ الفاضل طاهر المتبولى حقه من الامتنان والشُّكر.. فقد كان لمجهوداته الكثيرة الفضل فى ظهور هذا الكتاب... بالشكل الذى بين يدى القارئ.

تقديم

كنتُ زائرًا لنادٍ ثقافى.. وحضرتُ متأخرًا وسمعت المحاضر يتكلم بثقة وحماس، كان يتكلم وهو يتبختر فى صالة المحاضرات واثق الخطى يمشى ملكًا! ويقول: «إننا سنجد هناك أنهارًا وفواكه رائعة» وأخذ يصف وصفًا دقيقًا هذه المتع.. ثم انتهى من المحاضرة، وطلب من الحاضرين أن يتقدموا بالأسئلة وأنه مستعد للإجابة عنها.

وأكرر... أننى لم أكن أعرف عنوان هذه المحاضرة.. فسألته قائلاً: «إنه وصف شامل وكامل ودقيق وتفصيلى للحياة.. لهذا المكان الذى تحدثت عنه.. وأعتقد أنه وصف رؤية عين لشخصكم، وأنك ذهبت إلى هذا المكان ثم عدت إلينا تذكر دقائق وتفاصيل هذا المكان كشاهد عيان... » وسؤالى هو: هل لى أن أعرف اسم هذا المكان الذى ذهبت إليه وعدت لنا بهذا الوصف الشامل والكامل؟

وما إن ذكرتُ هذا.. حتى ضجت القاعة بالضحك، ووقف منظم المحاضرة يعتذر للمحاضر.. بأن مقدم السؤال لا يعرف موضوع المحاضرة لأنه حضر متأخرًا..

وسألتُ جارى هامسًا.. «ما عنوان هذه المحاضرة؟» فقال لى: «الحياة على كوكب الأحلام».

عجبت حقًا لهذا الوصف الدقيق.. والثقة المتناهية التى يتحدث بها المحاضر، وابتسمتُ قائلاً لنفسى: هل ذهب وعاد لنا ليقول ما قال، كيف؟

تذكرت هذا كله.. وأنا أقوم بتحضير هذا الكتاب.. «العولمة مالها وما عليها»، وأحضرتُ عشرات الكتب من الغرب، وذهبتُ إلى الخارج وبحثتُ فى المكتبات لأطلع على الكتب الحديثة عن العولمة، كما اطلعت على ما كتبه المؤلفون العرب فى هذا المجال من المحيط إلى الخليج.

والغريب فى موضوع العولمة إنك تجد بعض الذين يتحدثون عنها، سواء معها أو ضدها، كأنهم على علم تام بالمستقبل، يصفونه بالتفصيل الدقيق، وما سيحدث من العولمة، بعضهم يصفها خيرًا وبعضهم يصفها شرًا، والعجيب أنهم يصفون الأمور بدقة وتفصيل، كواثق الخطى يمشى ملكًا وهو يحدثنا عن «على كوكب الأحلام».

وقد دفعنى هذا إلى محاولة استقصاء ما كتب عن العولمة ـ على قدر طاقتى ـ فعلى مدى عشر سنوات، قرأت مؤلفات رائعة عن العولمة، تتحدث عن أوضاعها ومظاهرها، وتنتهى إلى التأكيد على ما تسببه من أضرار بالعالم وبالإنسانية، ثم قرأتُ كُتبًا تتحدث عن العولمة ومزاياها وفوائدها.

ومع هذا التنوع الثرى فى التأليف، فقد عزف الكثيرون عن وضع تعريف كاف شاف عن العولمة، بل يذكر النتائج ولا يذكر الأصل.... أى التعريف.. وفى الحقيقة... إذا قرأنا ما توصل إليه أنصار العولمة نرى.. أن العولمة ليست نظرية مكتوبة مثل النظام الرأسمالى أو النظام الشيوعى أو الديمقراطى... بل هى تجارب حصلت فى سنوات العقدين الماضيين منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار سور برلين إلى يومنا هذا، وهذه التجارب يحاول أصحابها أن ينسبوها إلى العولمة... وأنه لولا العولمة ما كانت **التكنولوچيا** وما أحدثته من تقدم علمى.. مما جعلنى أفكر كثيرًا.. هل إذا لم تكن هناك عولمة ما كانت هناك **تكنولوچيا**!!.

ومن هنا أخذتُ أبحث التعاريف التى جاءت عن العولمة من الشرق والغرب، والتجارب التى تمت فى العشر سنوات الماضية والمرتبطة بهذه التعاريف.

فظهر فى مقدمة الصورة نظام دولى جديد، أو ظاهرة دولية جديدة فرضت نفسها على كل الأفكار العالمية.. اسمها العولمة.. ومعها من يؤيدها ويقول: هى ديمقراطية التكنولوجيا وديمقراطية المعلومات وديمقراطية رأس المال، وفى الصورة نفسها من يذمها ويرفضها ويقول: هى اختراق للقومية والوطنية، وهدم للذاتية الحضارية والخصوصية الثقافية.

ولكنى وجدت من كُتَّاب الغرب كاتبين أمريكيين مشهورين، وضع أحدهما واسمه «فرانسيس فوكوياما» كتابا اسمه نهاية التاريخ والإنسان الأخير The End of History and the Last Man ورأيت كتابًا آخر لصامويل ب. هنتجتون بعنوان «تصادم الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمى The Clash of civilizatyions and the Remaking of World Order يقول فوكوياما كلامًا كثيرًا عن نهاية التاريخ وأن البشرية وصلت إلى نهاية التطور الاجتماعى وانتصرت الديمقراطية الغربية والنظام الليبرالى على جميع النظم التى تنافس النظام الغربى.. فالعالم بعد سقوط سور برلين وضح له أن الرأسمالية هى أحسن التنظيمات الاقتصادية، وأن الليبرالية هى أحسن أسلوب للحياة بل هى الأسلوب الوحيد.

كما وجدت عندنا من تحدث عن العولمة على ضوء ما فعله الاستعمار فى مصر والعالم العربى وما قمنا به من مقاومة عنيفة له طوال ٧٥ عامًا سقط فيها آلاف الشهداء.. ثم عايشنا حرب السويس... ومحاولة عودة الاستعمار الفرنسى والإنجليزى ومعهم إسرائيل... وكيف قاومنا هذا كله.. ثم محاولات إسرائيل حليفة الاستعمار السيطرة على المنطقة العربية .. ويقف الشعب الفلسطينى مكافحًا لهذا العدو الذى زرعه الاستعمار فى أرض ليست أرضه، وسلحه بالسلاح الحديث وأسلحة الدمار الشامل وبالمال **والتكنولوچيا** والتأييد الدولى والمناصرة الظالمة المتحيزة فى الأمم المتحدة..

وهكذا فإن كل كاتب عربى، وهو يكتب عن العولمة، يتذكر الاستعمار وأساليبه، فيربط بين العولمة والهيمنة والعولمة والاستعمار وما يفعله أعداء العرب.

وكذلك رأينا المظاهرات فى العالم، كلها ضد العولمة.. من الدول النامية ومن أعداء الاستعمار بل وجدنا فى داخل الغرب نفسه من يعارض العولمة.

قرأنا كل هذا وشاهدناه تليفزيونيًا.. فى مظاهرات عارمة.. وسمعناه من ساسة تعرضت بلادهم لمصائب ومخاطر طول العشر سنوات الماضية... وقرأنا أيضًا لمؤيدى العولمة أنها الأمل الكبير لجعل العالم قرية عالمية واحدة، ويذكرون شواهد ومظاهر، ولكنهم لم يضعوا نظرية أو أيديولوجية واضحة.

إنهم يقولون إن النظام الدولى الجديد، وهو العولمة، هو إطار دولى لتنظيم العالم.. وكان نظام الكتلتين له ظواهر واضحة فدول مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول مع الاتحاد السوفيتى ودول تسمى دول عدم الانحياز.، وكان النظام الاقتصادى إما شيوعى أو اشتراكى... وتخطيط مركزى وسيطرة الدولة على الإنتاج أو نظام رأسمالى له أطر معروفة.. وحتى النظام السياسى إما ديمقراطية غربية أو نظام سياسى اشتراكى أو شيوعى.

ولذلك يبدو بحث موضوع العولمة من الأمور الصعبة المعقدة، فمشاكلها متعددة.. وتعاريفها مختلفة، ومجالاتها كثيرة وغير محددة.. فالبعض قال إنها قدر حتمى، والبعض الآخر قال إنها قديمة بثياب عصرية وهى الإمبريالية الجديدة.. والبعض الكثير أظهر عيوبها والبعض القليل تحدث عن محاسنها.. ولكن لم يوضع حل شاف لمشاكلها أو تعريف جامع كامل متفق عليه، لأن المتغيرات العالمية كثيرة وسريعة، وأغلب هذه المتغيرات منسوب إلى العولمة وهى منها براء.. وهكذا نجد الطاقة الفكرية لكبار العلماء والمحللين للنظريات إزاء العولمة وكأنها تدخل نفقًا لا نعرف نهايته، وإذا لم تصل إلى نهاية المطاف فسيظل هؤلاء يفكرون ويبحثون.

لذلك رأيت من واجبى.. أن أذكر على قدر تجاربى و فكرى وقراءاتى، عن العولمة مالها وما عليها، محاولاً ذكر التعاريف وشروحها وعناصر العولمة وما أحدثته من متغيرات.

هذا ويشتمل هذا الكتاب على ستة أبواب، ينقسم كل منها إلى عدة فصول:

أما الباب الأول: فيجرى البحث فيه عن العولمة، بدءًا من التعريفات النظرية المختلفة وحتى واقع الأحداث المرتبطة بالعولمة، ويتناول **الفصل الأول** منه «التعريفات والمفاهيم» ويبحث **الفصل الثانى** كيف تطور النظام العالمى من خلال المنظمات الدولية وكيف كانت مقدمات العولمة، أما **الفصل الثالث** فتحتوى مادته على الاتجاهات والآراء المختلفة عن العولمة ، سواء المتوازنة أو المؤيدة أو المعارضة. وينظر **الفصل الرابع** فى المواقف من العولمة وما يتصل بها من مؤتمرات وما جرى بشأنها من مظاهرات.

الباب الثانى: ويتحدث عن تطور ظاهرة العولمة، ففى **فصله الأول** عن العولمة والسياسة العالمية، ويبحث الفصل الثانى عن سؤال مهم وهو: «هل هو عالم بلا حدود؟» ويتكلم الفصل الثالث عن «العولمة والقوى الكبرى» وفى الفصل الرابع يجرى الحديث عن بعض التطورات العالمية وما يتصل منها بظاهرة العولمة.

الباب الثالث: ويختص بالعولمة وقضايا الاقتصاد، فيحاول فى الفصل الأول منه أن يتبين معالم الاقتصاد الجديد فى ظل العولمة، ويعمل **الفصل الثانى** على استجلاء صورة الاقتصاد السياسى فى

عصر العولمة، أما **الفصل الثالث** فيتناول موضوع «الشركات متعددة الجنسيات» من جوانبه المختلفة. واختص الفصل الرابع ببحث أوضاع الدول النامية فى ظل النظام الاقتصادى العالمى.

الباب الرابع: ويهتم بموضوع «العولمة وقضايا الدولة والمجتمع» باحثًا فى **الفصل الأول** منه عن « دور الدولة فى عالم متغير»، وفى **الفصل الثانى** يلقى الأضواء على قضية العولمة والديمقراطية، ويعنى **الفصل الثالث** بدراسة قضايا المجتمع المدنى والعولمة، وفى **الفصل الرابع** يجرى الحديث عن بعض المخاطر التى تتزايد وتتفاقم فى سباق العولمة.

الباب الخامس: ويوجه عناية خاصة إلى مبحث «العولمة والحضارة والثقافة»، موضحًا فى **الفصل الأول** ما يتصل بفكرة صراع الحضارات وفكر العولمة، أما **الفصل الثانى** فكانت عنايته بموضوع مهم هو «العولمة والثقافة» من حيث الأفكار المتصلة بالتنوع والتعدد الثقافى، والهيمنة الثقافية وكيفية مواجهتها، وكذلك وضع الثقافة العربية فى هذا المضمار، وفى **الفصل الثالث** دراسة مركزة عن «العولمة والتعليم»، أما **الفصل الرابع** فهو يلقى مزيدًا من الضوء على العولمة ووسائل الإعلام» فيطرح رؤيته عن وسائل الاتصال والمعلومات، وعن المنظور الإعلامى لمفهوم العولمة.

الباب السادس: ويكاد يمثل كتابًا خاصًا لأهمية موضوعه وهو «نحن وتحديات العولمة»، ونحن هنا يقصد بها «الإسلام والمسلمون، والعرب والعالم العربى، ووطننا العزيز مصر. ولذلك خصص **الفصل الأول** لموضوع الإسلام والعولمة، متحدثًا عن أن الحوار لا الصراع هو وسيلة تفاعل الحضارات، ومن هنا خلص إلى تعدد مواقف الآخرين تجاه الإسلام، ملقيًا الضوء على عالمية الإسلام. وفى **الفصل الثانى** «عن العرب والعولمة» حديث عن الوضع العربى بين التنافس والتكامل، وعن أوضاعنا العربية وتحديات الحاضر والمستقبل، وعن إمكانات التعاون العربى المشترك، وكذلك عن العرب والتواصل الفكرى، أما عن موضوع «مصر والعولمة» فقد خصص له **الفصل الثالث** الذى يتحدث عن «العولمة والاقتصاد المصرى» وعن كيفية تعاملنا مع العولمة»، وخصص **الفصل الرابع** ليقدم «نظرة مصرية إلى المستقبل» ومن ثم يبحث «ما الذى نحتاج إليه «وعن» استراتيجية التعليم» والبحث العلمى و**التكنولوچيا**، وكيفية تطوير فلسفة العمل الحكومى، وكيف يكون عملنا فى مجال الإعلام، ثم ينتهى **بخاتمة الكتاب** فى «سطور ختامية» تتحدث عن بعض المواقف والآمال.

ولا أخفى على قارئى العزيز أن أوراق هذا الكتاب - فى مسودته الأولى - تجاوزت ألفين من الصفحات، وأن التمهيد والمقدمة استغرقا جزءًا كاملاً.. ثم رأيت من واجبى - وكعادتى - ألا أثقل على القارئ، وأن أفتح أمامه أبواب الكتاب مباشرة، ليدلف إلى محتواه فى يسر، فلعله يرى للعولمة صورة متكاملة، ثم ليقرر لنفسه ما يشاء فى حرية تامة.

والله ولى التوفيق،،

د. محمد عبدالقادر حاتم

البـــاب الأول

البحث عن العولمة

من التعريفات النظرية إلى واقع الأحداث

تعريفات ومفاهيم

- في الطريق إلى التعريف
- اضطراب المفاهيم
- آراء وتحفظات
- تطابق التعريف مع واقع الأحداث

تعريفات ومفاهيم

فى الطريق إلى التعريف:

هناك رأى يقول إن بدايات استخدام مصطلح العولة تعود إلى عقد السبعينيات من القرن العشرين، عندما أصدر مارشال لوهان كتابه «حرب فى القرية الكونية»، ثم تبعه كتاب بريزنسكى، مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس الأمريكى كارتر «أمريكا والعصر الإلكترونى America and The electronic age» ، حيث أوضح الكاتبان الاتجاه الذى بدأ يفرض نفسه آنذاك على صعيد العلاقات الدولية بالتأثير المتبادل بين مختلف دول العالم.. ومع بدايات عقد التسعينيات وانهيار الاتحاد السوفيتى، بدأ الحديث من جديد عن بروز نظام عالمى جديد... ليواكب التغيرات الجذرية فى مستوى معدلات القوة العالمية...

إلا أنه من الصعوبة بمكان حصر تعريفات العولة وتفسيراتها، حيث إنها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة فهى تعتبر سلسة من الظواهر الاقتصادية، بالدرجة الأولى، المتصلة فى جوهرها والتى تشتمل على تحرير الأسواق ورفع القيود عنها وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة، وانتشار استخدامات وتطبيقات **التكنولوچيا** وأدوات الاتصال، وتوزيع الإنتاج التصنيعى عبر الحدود وتكامل أسواق رأس المال، فى إطار اتجاهات الفكر الليبرالى الغربى، ذلك إنها تمثل ثورة تقنية اجتماعية، إذا جاز التعبير، تقود العالم إلى التحول من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية، لتستقر هذه العلاقات على قيام سوق عالمى واحد، يعتمد فى آليات عمله على الترابط التقنى عبر الحدود الوطنية، وسيادة الاقتصاد عبر شبكات الاتصال والذى تقدمه وتوجهه الدول الصناعية الكبرى فى العالم، وما يتبع ذلك من تزايد العلاقات التى تحمل فى طياتها إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها وبعض، وهى تأثيرات تتزايد ويتسع مداها يومًا بعد يوم.

وقبل حوالى ١٥ عاما فقط كانت كلمة Globalization تعنى العولمة أو الكوكبية أو الكونية، وتتداول بالكاد فى الأعمال الأكاديمية أو وسائل الإعلام الجماهيرية، ولكن هذا المصطلح تحول من كونه مصطلحًا بلا قيمة وبلا مكان إلى مصطلح يتم تداوله فى كل مكان وكل مناسبة.

وفى السنوات الأخيرة كان استخدام Globalization استخداماً كثيفًا وواسع النطاق، إلا أن الاختلاف حول هذا المصطلح ومدلولاته ما يزال قائمًا إلى الآن، لدرجة أنه على الرغم من غزارة البحث والمناقشة حول المصطلح، فإننا نواجه حقيقة عدم وجود تعريف جامع مانع متفق عليه لهذا المصطلح، وأكثر من ذلك لم يوجد حتى الآن ذلك التعريف الذى يحظى بقبول وموافقة الأغلبية من الباحثين والمفكرين والعلماء عليه(١).

وهذه المسألة وإن كانت تبدو محيرة ومرهقة، إلا أنها ليست غريبة ولا جديدة، فالتاريخ الفكرى يشهد بأن هناك أمثلة عديدة لبعض الألفاظ أو المصطلحات التى تبرز ويكثر استعمالها فى فترة زمنية، دون أن يحدد لها من الناحية العلمية مفهوم واضح دقيق.

وفى مثل هذه الحالات، يصبح استعمال اللفظ أو المصطلح بصورة مكثفة بمثابة دعوة ضمنية أو نداء إلى المختصين من العلماء والمفكرين للتصدى لتحديد مفهومه، وبيان ما يشمله وما لا يشمله من معان وجوانب. وعندما يلبى العلماء والمفكرون هذا النداء غالبًا ما يواجهون بصعوبة مهمتهم، والتى تعود فى أغلب الحالات إلى تشعب وتعدد الاتجاهات التى يكون اللفظ أو المصطلح قد استخدم للدلالة عليها وللتعبير عنها.

كما قد تكون هذه الصعوبة بسبب النتائج التى تكون قد ارتبطت باستخدام هذا اللفظ أو المصطلح فى الاتجاهات المختلفة التى استعمل فيها سواء على المستوى النظرى أو على المستوى العلمى والتطبيقى، فكثيرًا ما تكون بعض مجالات التطبيق الذى يستعمله اللفظ أو المصطلح للتعبير عنها ـ قد ظهرت أو تحققت قبل أن يظهر هذا المصطلح أو ذاك اللفظ إلى النور، أو قبل أن يهتم المختصون بتحديد معناه وماهيته.

ومن ثم لا يجد المختصون والمهتمون بدًا من محاولة حصر جميع الاتجاهات والظواهر وصور التطبيق التى يرتبط بها استعمال اللفظ أو المصطلح لكى يشكلوا من كل ذلك صورة أكثر شمولية تتضمن التعبير عن مختلف الاتجاهات والصور، كما توضح المشكلات النظرية والتطبيقية المرتبطة بهذه الاتجاهات والصور.

وعن طريق هذا الجهد قد يصبح اللفظ أو المصطلح عنوانًا لجانب من جوانب علم أو مجموعة من العلوم تتعدد فيه الآراء والنظريات. وهذا ما أراه ينطبق على مصطلح Globalization ومرادفه فى العربية

---

(١) Anthong Giddens, the Trird way: London Oolity press, 1998, P. P..

العولمة أو الكوكبة أو الكونية، وقد استخدمت هذه الألفاظ الثلاثة فى البداية بصورة متكافئة، ولكن شيئًا فشيئًا حدث انحسار فى استخدام لفظ كونية، وتلاه انحسار فى استخدام لفظ كوكبية، وأصبح لفظ عولمة يحظى تقريبًا بإجماع الناطقين باللغة العربية على تأييد استخدامه كمرادف عربى للمصطلح الإنجليزى Globalization.

اضطراب المفاهيم

تعددت المواقف من استخدام لفظ العولمة، بسبب وجهات نظر شخصية، أو فكرية ذاتية، أو قومية أو إقليمية، بما يحمله ذلك من اختلاف الرؤى والمصالح والخبرات التاريخية والسياسية، ومن ثم تظهر الخلافات والتناقضات التى قد تثرى المعرفة ولكنها تُحدث كثيرًا من البلبلة وعدم الحسم. ومن ذلك على سبيل المثال:

- يقول أحد الاقتصاديين: «لم أسمح بكلمة العولمة Globalization إنها مصطلح غير جيد، والأفضل أن تكون لنا علاقات دولية أوثق فى مجالات مثل الاقتصاد والثقافة والفنون والسفر والاتصالات، فهذا ما آمل فيه بشدة، إننى مؤيد ثابت للعلاقات الدولية الأوثق.

- العولمة Globalization[١] هى أحد المصطلحات المحددة للوعى الاجتماعى فى أواخر القرن العشرين، وهى ليست مرادفة للتدويل. وخلافًا للجغرافية الدولية فإن الفضاء الكونى عالم لا تشكل الحواجز الحدودية أمامه أى عائق يذكر، وتقطع فيه المسافة فى زمن لا يكاد يذكر[٢].

- العولمة ليست مثل مذهب العالمية الذى يشير إلى طموحات الوصول إلى حالة من الأوضاع تصبح فيها القيم مشتركة، أو تكون متاحة للبشر كافة على اختلاف بيئاتهم وأدوارهم كمواطنين، مستهلكين أو منتجين، يجمعهم اهتمام العمل الجماعى المقصود به حل المشكلات المشتركة، ولا هى مذهب الكونية Universalism أى القيم التى تحتضن كل البشرية، على سبيل الافتراض أو من منطلق الأمر الواقع[٣].

- العولمة هى ما اعتدنا فى العالم الثالث ولعدة قرون أن نطلق عليه الاستعمار[٤].

- تعتبر العولمة مزيجًا متباينًا من الروابط والعلاقات المتداخلة التى تتجاوز الدولة القومية (وضمنيًا المجتمعات) وهو ما يصنع النظام العالمى الحديث. إنها تحدد عملية يمكن أن يترتب عليها أن يكون للأحداث والقرارات والأنشطة فى جزء ما من العالم، نتائج مهمة بالنسبة إلى الأفراد والجماعات فى أجزاء أخرى بعيدة حول الكرة الأرضية[٥].

---

(١) تحديات الألفية الجديدة، حوار أجرته اسيمينا كامينيس مع الاقتصادى جون كينيث جالبريت فى مجلة التمويل والتنمية وصندوق النقد الدولى ديسمبر ١٩٩٩ ص ٢، ٣.

(٢) Jan Arts Scholts, Globalization and Modernity (San Diego, CA: ISA. April 15-25, 1995).

(٣، ٤) Jim Risenau, The Dynamica of Globalization: Towards an Operation - Al-Forimauilation (San Diego, CA: ISA Convention, April 18, 1996).

(٥) Jan Aart Scholte, (The Globalization of Worldd Politics. in John Baylis and Steve Smith (eds) The Globalization of World Politics: An Intrieduction to Internation Relation (Oxford University Press, 1997) 15.

– إن العولمة تتطور باستمرار وحتى الآن فإنها تعنى شيئاً من اثنين: فهى تعنى انتشار العلاقات الرأسمالية كمحددة لعملية الإنتاج انتشارًا كبيرًا، أو إنها تعنى تزايدًا فى درجة الاعتماد المتبادل بين وحدات النظام الاقتصادى العالمى(١).

والمعنى الأول الخاص بانتشار العلاقات الرأسمالية كأساس العملية الإنتاجية قد حظى بالذيوع لأن كل دول العالم تقريبًا تبنت العلاقات الرأسمالية كأساس لبناء هياكل اقتصاداتها، وخاصة دول التخطيط المركزى سابقًا فى وسط وشرق أوروبا.

أما الاعتماد المتبادل فهو تعبير مفيد، ولكنه غير كاف لأن مصطلح الاعتماد المتبادل Interdependence من وجهة نظرهم يشير إلى التفاعل بين اقتصاديات قومية "National Economies"، ومن ثم فإن الحديث عنه كتعبير عن العولمة يخلط بين العولمة والدولية Globalization & Internationalisation(٢).

وذكر مارتن البرو أن العولمة تدل على كافة العمليات التى من خلالها تندمج كل شعوب العالم فى مجتمع عالمى كونى، وذهب انتونى جيدنز إلى أنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم، ووصفها الكاتب الألمانى ريختر بأنها شبكة عالمية من الاتصالات التى أدت إلى تلاحم الجماعات المنعزلة فى وحدة بشرية واحدة، وعرفها كانتو بقوله: إن العالم آخذ فى التحول إلى أحد المستودعات التسويقية التى تعرض وتقدم فيه الأفكار والمنتجات من كل مكان فى العالم فى نفس الوقت، وأضاف رولاند روبرتسون أنها تشير إلى الترابط من النواحى الثقافية والذاتية.

ـ العولمة يمكن أن تعرف بأنها العملية التى عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج فى الدول المختلفة معتمدًا كل منها على الآخر بشكل متزايد، بسبب ديناميكيات التجارة فى السلع والخدمات وتدفق رأس المال و**التكنولوچيا**، وهى ليست ظاهرة جديدة ولكنها استمرار للتطورات التى تتابعت لفترة طويلة من الزمن.

وإذا كانت العولمة هى عملية أو مجموعة عمليات فإن التعريف بها يكون بالتعرف على غاية أو غايات هذه العملية أو العمليات. إن كل العمليات تتجه إلى غاية معينة حتى لو لم تنجح فى تحقيقها، فبدون غاية تصبح العملية بلا معنى أو مضمون(٣).

ـ العولمة تشير إلى كل المستجدات والتطورات التى تسعى، بقصد أو بدون قصد، إلى دمج سكان العالم فى مجتمع عالمى واحد(٤).

---

(١) T. Mcgrrew, "A Global Souety" in S. Hall, and T. Mcgrow, Modernity and its Futuress *Cambridge: Polity Press, 1990).

Glyn. A and Sutclibe. B. Global but Leasderless, The New Capitale (Order, edited: Miliband. R. The Socialist Rigaister 1992 P.P. 76, 77.

(٢) European Comission. Annual Report 1997 Brussels E.C. Page 45.

(٣) جراهام طومسون، تحديد موقع العولمة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ـ اليونسكو، ١٦ يونيو ١٩٩٩ ص ١١).

(٤) Malcom Waters, Globalization, Routledge, London 1995.

ويرى سيمون ريش Simon Reich أن العولمة ربما اتسمت عمليًا بأنها سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة فى جوهرها، وهذه تشمل تحرير الأسواق ورفع القيود عنها وخصخصة الأصول وتراجع وظائف الدولة وانتشار التقنية وتوزيع الإنتاج التصنيعى عبر الحدود، وتكامل أسواق رأس المال ـ وتشير العولمة فى قالبها الاقتصادى الأضيق إلى انتشار المبيعات ومنشآت الإنتاج وعمليات التصنيع على مستوى العالم، والتى تعيد معًا تشكيل تقسيم العمل عالميًا.

حقيقة أن كثيرًا من هذه الأنشطة ليس فيها جديد تاريخيًا، إلا أن حجمها ومجالها ومدى تجمعاتها هو ما يجعلها ذات مغزى فلم يسبق أن حدثت فى الماضى بمثل هذا العمق والاتساع والسرعة..

والنتيجة الطبيعية لهذا.. أن العولمة تؤدى إلى الالتقاء على المستوى الاقتصادى.

ـ إن العولمة ليست شيئًا واحدًا ولا هى تقتصر على ظاهرة الاعتماد المتبادل فى الميدان الاقتصادى، إذ تختص العولمة بذلك التحول فى مدلول الزمان والمكان فى حياتنا، فهناك أحداث بعيدة عنا اقتصادية كانت أو غير اقتصادية تؤثر فينا بشكل مباشر وبصورة فورية أكثر من أى وقت مضى، وفى المقابل نجد أن القرارات التى نتخذها كأفراد غالبًا ما تكون عالمية من حيث ما تتضمنه، فعلى سبيل المثال تلك العادات التى يحرص عليها الأفراد بالنسبة لنظمهم الغذائية هى غالبًا عادات أوجدها منتجو غذاء من المحتمل أنهم يعيشون فى الجانب الآخر من العالم[١].

ـ نحن لا نعيش فى عالم بلا حدود ولكننا نعيش فى عالم لم تعد الحدود تمثل فيه حواجز مادية أو فكرية فى وجه فيض من التأثيرات العالمية فى وجودنا اليومى ولهذا فإن العولمة وممارساتها جعلت الحديث عن الحدود ليس له معنى.

إن العولمة متعددة الأبعاد.. فهى سياسية **وأيديولوجية** واقتصادية وثقافية.. والواقع يشير إلى إمكانية عولمة كثير من الأشياء كالسلع والخدمات والأموال والبشر والمعلومات والتأثيرات البينية، وكذلك يمكن عولمة الأشياء المجردة كالأفكار والأعراف والممارسات السلوكية والأنماط الثقافية..

هل العولمة حقبة تاريخية؟

هناك من يرى أن العولمة ماهى إلا فترة محددة من التاريخ بدأت مع بداية الانفراج فى علاقة القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وتدعمت أكثر مع نهاية الحرب الباردة وانهيار القطب السوفيتى. وإن الظواهر والجوانب التى تعتبر الآن جزءًا من العولمة هى بالأساس ظواهر وجوانب موجودة فى فترات سابقة وكانت فى حالة تطور، إلى أن وصلت لهذا الطور من التطور فى الفترة الحالية، وما يركز عليه أصحاب هذا الاتجاه هو أن العولمة جاءت كمرحلة تاريخية فى أعقاب مرحلة تاريخية كانت تُسمى الحرب الباردة.

---

(١) انظر: ريتشارد هيجوت: العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسة العالمية/ سلسلة محاضرات الإمارات رقم ٢٥/ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ص ٢٧، ٢٩.

Anthony Giddends, The Theid Way, Polity press, Cambridg 1998, p.30).

وطبقًا لهذا التوجه فإن مصطلح العولمة يستخدم كقالب زمنى لوصف سياق معين تقع فيه أحداث متجاذبة ومتنافرة تُكَّون معًا أحداث حقبة تاريخية.. وبهذا الوصف تكون العولمة حقبة من حقب التاريخ.. يسرى عليها ما قاله إرنست نولت Ernst Noltle على حقبة تاريخية سابقة حينما قال:

«إن الفاشية كانت تمثل حقبة زمنية لا شكلاً محددًا من النظم السياسية وإن الكساد الكبير فى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات يظل حقبة تاريخية أكثر منه ظاهرة على المستوى النظرى».

العولمة والأمركة: يرى فريق من المفكرين أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها القوة العظمى الوحيدة فى عالم هو نفسه يزداد ترابطًا وتقاربًا، ذلك التقارب الكبير فى مجالات السياسة والزمن والاقتصاد والثقافة والمعلومات.. وقد واكب إدراكنا لهذه الأوضاع الجديدة حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة تمثل ركنًا أساسيًا فى هذه المجالات إن لم يكن الركن الأوضح فيها، الأمر الذى أوجد صعوبة فى التفرقة بين ما هو عولمة وما هو أمريكى، مما أوجد ذلك التداخل بين مفهومى الأمركة والعولمة.

إن السنوات القادمة قادرة على فك ذلك التداخل وتوضيح الصورة أمامنا، بمعنى هل الولايات المتحدة تستغل لحظة تفوقها والتطورات التى يشهدها العالم لفرض نمطها على الجميع.

وهل الولايات المتحدة مجرد دولة ونظام وهيكل تطور فى فترة مبكرة عن غيرها، وأن الباقين فى طريق تطورهم لابد أن يصلوا لما وصلت إليه الولايات المتحدة من قواعد وأسس لنظامها؟

هل هى مفارقة زمنية وبمرور الوقت تثبت العولمة أنها عملية مستقلة، وإن الولايات المتحدة ستتراجع فى تأثيرها على مسيرة العولمة وستتمكن العولمة من قيادة عربتها بنفسها؟

ويرى فريق من المتشائمين: أن العولمة هى طريق العالم إلى حضارة الفوضى، والذى يؤدى بمن يسير عليه إلى:

- ازدياد البطالة وانعدام الزمن وتدهور البيئة، وتفشى الأوبئة والأمراض الغامضة - وتفشى الفساد - وتفجر كثير من الصراعات الإثنية والطائفية والعنف بشكل عام.

وهناك من يرى العولمة قدرًا حتميًا، وينطلقون فى هذه الرؤية من أن البشر اليوم باتوا غير قادرين على التحكم فى قراراتهم أو المعلومات التى تتدفق منهم أو إليهم، فإنسان اليوم يواجه ما تفرزه العولمة من إيجابيات وسلبيات لحظة بلحظة، كما لو كانت هذه الإفرازات حتمية أو قدرًا لا يمكن تغييره.

- ويقول رونال روبرتسون[١]: العولمة هى اتجاه تاريخى نحو انكماش العالم وزيادة وعى الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش.

- أصبحت العولمة، كما يقول فذرستون ولاش - الإطار لكل الدراسات الاجتماعية والإنسانية، وتحولت بشكل متسارع إلى قوة مؤثرة فى الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة، وهى التى تقود البشرية

---

(١) Ronald Robertson, Globalization, London Sage 1992 London.

ككل إلى المستقبل، بل صارت كل التحولات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية التى يشهدها العالم حاليًا سببًا من أسباب العولمة، أو نتيجة من نتائجها، إلا أن البعض يعدو نحوها بسرعة فائقة، فى حين يحبو البعض الآخر إليها بتردد أو بتخوف.

ومن ثم فأوهام العولمة ـ كما يقول بول هيرست وجراهام تومبسون ـ هى أكثر بكثير من حقائقها، ومازالت الظاهرة أكثر غموضًا رغم تغلغلها فى معظم المجالات الحياتية، ومن الوهم أنها حركة إمبريالية جديدة، أو إنها تهدف لضرب الأوطان أو تحويل البشر إلى سلع، وإنما هى عولمات عديدة من معانيها ومضامنها وحضورها على أرض الواقع، كما أنها جزء من حركة وعى عالمية، وهى وليدة التطورات التى حدثت فى التسعينيات وأهمها الانكماش الموضوعى للعالم.

طرائف التعريفات: وإذا كانت التعريفات السابقة قد حاولت الانتفاع بالمفاهيم السياسية والاقتصادية، فإن هناك تعريفات أخرى ذات مسحة أدبية أو صحفية، تبدو فيها الطرافة، وإن كانت لا تخلو من الجدية، ومنها على سبيل المثال:

ـ العولمة هى الكلمة السحرية التى تفتح بها الشعوب أبواب الثروة والمعرفة.

ـ العولمة هى موضة عالمية حاليًا ستنتهى مع انتهاء الحاجة إليها أو مع بروز موضة عالمية جديدة.

ـ العولمة هى فكرة لا جذور لها بل هى فكرة مختلفة لإلهاء الشعوب الكادحة.

ـ العولمة هى وسيلة لإثراء الأثرياء وإفقار الفقراء.

ـ العولمة هى الفارس المقدام الذى سيخلص الإنسانية من شقائها، فهى الوسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار العالميين والعدالة بين الدول، والديمقراطية داخل المجتمعات والقضاء على فقر وبؤس البؤساء.

ـ العولمة هى مرحلة اتفق فيها العالم على اتباع منهج اقتصادى وثقافى وسياسى واحد لتنظيم الشأن الإنسانى.

ـ العولمة هى حركة استعمارية جديدة.

ـ العولمة هى الهيمنة الأمريكية على العالم.

آراء وتحفظات

كل هذا الحديث عن العولمة إنما يحلق فى سماء غير صافية لما فرضته طبيعة العولمة وطبيعة هذه الفترة التاريخية من قيود على التوصل لاستنتاجات نهائية عن واقع ما يحدث، ناهيك عن المستقبل، فحتى الآن:

ـ لم يوجد تعريف واحد متفق عليه للعولمة.. بل لم يتم التوصل بعد إلى تعريف أكثر انتشارًا من غيره.

ـ من الصعب حصر جميع المعلومات لمصطلح العولمة.

ـ ينظر إلى العولمة كمفهوم سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى و**تكنولوچى**.

ـ تاريخ العولمة: لم يعرف بالضبط

ـ واقع العولمة : هناك صعوبة وتباين فى فهمه وإدراكه.

ـ مستقبل العولمة : هناك غموض بشأنه

ـ ما المجالات التى تمت عولمتها؟ وإلى أية درجة تم هذا التعولم؟

سؤالان من الصعب الإجابة عليهما إجابة فاصلة.

فى ظل هذه القيود والمصاعب والأسئلة الحائرة هل نكون بحاجة ماسة إلى وضع تعريف محدد للعولمة؟ تعريف شامل وجامع يعبر عن ماضيها وحاضرها ومستقبلها عن إيجابياتها وسلبياتها؟ أعتقد إننا حتى الآن لسنا بهذه الحاجة الملحة!

ولكن الحاجة الملحة هى التوصل إلى فهم دقيق وعميق للعولمة، فأى تعريف للعولمة يتضمن تقييمًا، وهذا التعريف والتقييم لن يتأتى بدون فهم سليم لها، مع الأخذ فى الاعتبار أن مسألة فهم العولمة فى حد ذاتها ليست بالسهولة التى قد يتخيلها البعض.

ـ فالعولمة تتسم بأنها عملية مركبة ومعقدة ومتشعبة ومتسارعة ومتغيرة ومستمرة، وترتبط بالعديد من القضايا والموضوعات التى تمثل أجزاء تُكوّنْ مع بعضها صورة للعولمة القائمة حاليًا والتى قد تتغير بعد فترة قصيرة، وذلك لأن هذه القضايا والموضوعات ذات الصلة بالعولمة تخضع للنقد والاختلاف والتطور والتغير.

ـ ومن ثم فإن المهمة الأساسية هى محاولة فهم العولمة فهمًا دقيقًا من خلال النظر إليها نظرة أشمل، تناقش أهم الموضوعات والقضايا التى ترتبط بالعولمة فى مختلف المجالات والتعرف على المواقف التى اتخذت مع أو ضد العولمة، ودوافع كل فريق وراء موقفه.

ـ وذلك دون أحكام مسبقة قدر الإمكان، ولكن انطلاقًا مع افتراضات أرى أنها مقنعة كى نبدأ منها.. وهذه الافتراضات هى:

ـ إن العولمة كظاهرة أو عملية أو مرحلة أو واقع.. لم تنشأ فى الثمانينيات أو التسعينيات فقط بل تعود أصولها إلى فترات أقدم من ذلك، فإذا كانت العولمة تتضمن درجة من التحول فإن هذا التحول لا يحدث فجأة ولكن عبر مراحل ومن خلال مقدمات، فعل سبيل المثال ـ الثورة الاتصالية والمعلوماتية أو

الاقتصاد العالمى المترابط أو.... لم نستيقظ صباح يوم ووجدناها، بل نحن الذين عملنا وطورنا عبر سنين للوصول إلى هذه الأوضاع.

ـ إلا أن هذا الحديث لا يعنى أن العولمة قد وصلت لنقطة نهايتها، ذلك أن الكثير من التطورات والظواهر التى أتت بها العولمة لم تصل بعد إلى صيغة نهائية بل هى فى طور التفاعل والبحث عن شخصية مميزة لها، وكذلك آثار ونتائج هذه التطورات لم تحسم بعد.

ـ العولمة لا تعبر حتى الآن عن آمال كل العالم ويكفى الإشارة إلى دول العالم الثالث، فالعولمة على سبيل المثال ليست النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى نادت به بلدان العالم الثالث فى السبعينيات، وليست كذلك النظام الإعلامى العالمى الجديد الذى نادت به فى الثمانينيات، كما أن العولمة ليست مرادفًا لمفهوم النظام العالمى الجديد الذى أطلقته الولايات المتحدة فى أوائل التسعينيات.

ـ غالبًا ما يدور الحديث عن العولمة باعتبارها قوة من قوى الطبيعة وهى ليست كذلك، لأن الدول وهيئات الأعمال والكيانات الأخرى تدعم بفاعلية مسيرة تقدم العولمة ـ فمعظم الأبحاث التى ساعدت فى تحقيق ثورة الاتصالات عبر الأقمار الصناعية كانت ممولة من قبل الحكومات، وإذا تحدثنا عن شىء أحدث نسبيًا نجد أنه فى المراحل المبكرة ـ مما أصبح الآن اسمه الإنترنت ـ كانت الحكومات هى بالعنصر المؤثر والأساسى فيها.

والحكومات هى التى ساعدت فى تحقيق هذا الامتداد والاتساع لأسواق المال من خلال السندات التى أصدرتها لزيادة الأموال المتاحة لتلبية التزاماتها المحلية. كما أن سياسات التحرير والخصخصة التى قامت الحكومات بتبنيها قد ساهمت فى تحقيق تلك الزيادة الكبيرة فى معدلات التجارة العالمية وإتمام التحول الاقتصادى للبلدان ومن ثم للعالم[١].

ـ إن إدراك العولمة وتأثيرها على الأفراد يختلف باختلاف الجماعات والأفراد، إذ يظهر تأثيرها وإدراكها بصورة أكبر لدى سكان المدن عنه لدى سكان الريف، ولدى أصحاب التخصصات العلمية والعملية الحديثة عنه لدى أصحاب التخصصات التقليدية، ولدى الأجيال الجديدة عنه لدى الأجيال المتوسطة والمسنة.

مع عدم إنكار أن العولمة لم تترك فردًا إلا اقتربت منه، ولكن الاقتراب والتأثير وإدراك هذا الاقتراب وهذا التأثير يختلف من فئة لأخرى ومن جماعة لأخرى.

ـ إن العولمة فى مسيرتها لا تعنى الوصول إلى التجانس العالمى. فعلى الرغم من تزايد اختراق الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية للدول والمجتمعات بفعل قوى العولمة، إلا أن مرحلة التجانس العالمى بعيدة جدًا، ولعل الدليل الواضح أنه على الرغم من تزايد وتسارع خطى العولمة وآلياتها نحو دمج

---

(١) Anthony Giddens, The Third Way, Polity Press Cambridg. 1998 P.33.

وتوحيد الجماعات، فإن نفس هذه الفترة شهدت انتشارًا أكبر وبروزًا أقوى للحركات القومية والعرقية والدينية، بل وتوجهًا أكثر شيوعًا نحو التنازع والاختلاف بين الجماعات.

ـ والعولمة وإن كانت أتت بظواهر وحقائق جديدة إلا أنها لم تقض على ظواهر وحقائق تقليدية، فعلى سبيل المثال إن كانت العولمة جعلت مفهوم الحدود والمسافات عاجزًا أمام وسائل الاتصالات الدولية ـ انتقال الأموال ـ هجمات الصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى ـ فإنها لم تقض على أدوار تقليدية لمفهوم الحدود مثل مكافحة التهريب ـ الهجرة غير الشرعية ـ ونقل المواد الخطرة. إلى جانب أن هذه الحدود تمثل إطارًا يحيط بسيادة تنفرد بالموارد والثروات، كما يحيط بشعور خاص بالهوية القومية والمصير المشترك.

ولما كانت معظم الآراء تتفق على أن العولمة تمثل نقطة تحول رئيسية، فى تاريخ العالم، فإنه توجد بعض التحفظات على المدى والعمق والأسباب والنتائج.. ولسوء الحظ فإن النقاش أو الجدل حول العولمة يغلب عليه إما التهوين أو التهويل والمبالغة، لدرجة أن المعارضين ذهبوا فى تطرفهم إلى حد اعتبار العولمة مجرد أسطورة أو وهم. وفيما يلى خمسة آراء يمكن أن تمثل تجاوبًا مع اعتراضات النقاد الرئيسية أو محاولة تفهمها:

أولاً: لم يتم اختبار أو تجربة العولمة بنفس المدى فى كل مكان، وبصفة عامة فإن تقليل أهمية المسافة والحدود الإقليمية، أخذ صورة فى أمريكا الشمالية ومنطقة الباسفيك وأوروبا أوضح مما هى عليه فى إفريقيا جنوب الصحراء وآسيا الوسطى.. كما تركزت ظواهر مثل الشركات العالمية والبريد الإلكترونى فيما يسمى شمال العالم.. بالإضافة إلى أن العولمة تركت آثارها بصفة عامة على أصحاب المهن وسكان المدن وأجيال الشباب أكثر مما تركته على الفئات الأخرى، غير أن العملية أثرت على الجميع.. فالعولمة ليست مجرد توافر ظروف معينة فى كل الأماكن ولكل الناس بنفس الدرجة، وإنما هناك أشياء كثيرة تحدث فى العالم المعاصر بغض النظر عن المسافات والحدود القومية.

ثانيًا: إن العولمة ليست عملية مباشرة للتجانس أو التوافق كما يريد البعض أن نعتقد.. فبرغم حقيقة أن تخطى الجغرافيا الإقليمية بواسطة وسائل الإعلام الإلكترونية وغيرها قد فتح الطريق أمام انسياب منتجات وأفكار وعادات، إلا أن العولمة لم تضع نهاية للتنوع الثقافى.. مثال ذلك أن الذين يشاهدون فيلمًا عالميًا يتباينون فى تفسيرهم لأحداثه أو مضامينه، مثلما يستخدم منتج عالمى بطريقة مختلفة فى الأماكن المختلفة حسب الاحتياجات والعادات المحلية السائدة فيها، الأمر الذى يبرز مفهوم تمايز البشر، وبالتالى فإن العولمة قد ساهمت فى تكاثر وتوالد الحركات الوطنية والعرقية والدينية.

ثالثًا: لم تؤد العولمة إلى إلغاء مدلول أو دلالة المكان والمسافة والحدود الإقليمية فى السياسة العالمية.. صحيح أنها أدخلت أبعادًا إضافية للجغرافيا والعلاقات الاجتماعية، مع بدء استخدام التقنيات الفضائية والموجات الكهرومغناطيسية وغيرها.. ولكن ليس معنى هذا أن الجغرافيا القديمة للارتفاعات

والمسافات لم تعد لها أهمية فى القرن الحادى والعشرين.. لأن المكان على سبيل المثال، لا يزال محتفظًا بأهميته كموقع للمصادر أو الموارد الطبيعية، ومشاعر الهوية الوطنية.. كما أن المسافة لا تزال تحتفظ بدلالتها كقيد أو حاجز حينما يتعلق الأمر بالسفر والتجارة، مثلما أن حدود الدولة لا تزال تمثل حاجزًا أمام عمليات الهجرة أو التهريب، على الرغم من أن حرس الحدود لا يستطيعون التصدى لهجوم بالصواريخ، أو تحويلات النقد إلكترونيًا!!

ورغم ذلك فإن العولمة لم تضع نهاية للجغرافيا، وإن كانت خلقت مجالاً جديدًا فوق الإقليمية يتداخل ويساير الحدود الجغرافية القديمة، بما يعنى زيادة تعقيد خريطة الشئون العالمية.

رابعاً: لا يمكن فهم العولمة على إنها قوة دافعة وحيدة.. ولا يمكن أن تصل إلى أن تكون مؤامرة أمريكية أو غربية، أو أنها مجرد نتيجة لا يمكن تفاديها للرأسمالية، أو النهاية الحتمية للثورة الصناعية، ربما يكون هناك بعض أو جزء من الصحة فى كل ما سبق، ولكن أيًا منها لا يقدم سوى جانب محدود من الرؤية.. فالتفسير الشامل والكامل للعولمة لابد أن يأخذ فى الاعتبار خليطًا معقدًا ومتشابكًا أو متداخلاً من القوى السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية **والسيكولوچية**، التى يدعمها البعض، ويعارضها البعض الآخر.

خامسًا: وربما الأكثر أهمية هو أن العولمة ليست دواء شافيًا لجميع الأمراض.. فبعض الليبراليين (مثل أوهماى ١٩٩٠) تنبأوا «بعالم بدون حدود» مع بزوغ فجر الحرية والسلام والرخاء والمساواة العالمية! غير أن شواهد ودلائل الحقب الأخيرة تؤكد، مع الأسف، عكس ذلك! فالشعوب بصفة عامة تعانى من وسائل غير متكافئة وأصوات غير متساوية ومزايا غير عادلة من جراء العولمة.. فالفقر لا يزال منتشرًا فى عالم العولمة المعاصر.. والتدهور البيئى وصل إلى درجة لم يسبق لها مثيل، وعلى الرغم من أن احتمالات نشوب حرب عالمية ثالثة تظل بعيدة، فقد شهد العالم سنة ١٩٩٣ أكثر من ٤٥ نزاعًا مسلحًا على نطاق واسع... كما لم تقدم العولمة صيغة أو وصفة مقبولة للديمقراطية، ومن الواضح أنه ليست هناك صلة تلقائية بين العولمة والتحرر.

ولكن لا يعنى ما سبق أنه لم يتغير شىء فى السياسة العالمية كنتيجة للعولمة.. ولابد من الاعتراف بأنه قد حدثت تغيرات أو تحولات فى طابع السياسة العالمية وتوجهاتها فى السنوات الأخيرة.

تطابق التعريف مع واقع الأحداث العولمة والأمركة

إذا كان بعض الباحثين والسياسيين قد عرفوا العولمة بأنها «الأمركة» أى وضع العالم فى القالب الأمريكى، فإن هذا الرأى لقى معارضة فى حينه منذ أكثر من عشر سنوات، ولكن منذ أواخر عام ٢٠٠١ ـ بدا أن ذلك الرأى يكتسب مصداقية من واقع الأحداث التى تكاد تصبغ مصطلح العولمة بصبغة أمريكية

خالصة تقود العالم كله فى اتجاه تأييد الموقف الأمريكى من غزو أفغانستان، ومطاردة من تراهم أمريكا أعداءها فى كل مكان. ولنبدأ الأحداث منذ بدايتها:

ـ تابع العالم أنباء الهجمات الانتحارية التى تعرضت لها أهداف حيوية فى قلب أمريكا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أشاعت الهلع والفزع لدى الشعب الأمريكى، كما كان لها أصداء واسعة فى مختلف الأوساط الدولية، وتوجيه (الاتهامات إلى جهات مختلفة مع تصاعد نوبات الغضب والرغبة فى الانتقام ممن يقفون وراء هذه العمليات، سواء من جماعات الجريمة المنظمة ذات الانتشار العالمى حتى داخل أمريكا ذاتها، أو الجماعات الفوضوية التى تمارس العنف بأشكال مختلفة ضد العولمة، والتى تردد أن أمريكا هى التى تمارس الهيمنة، باعتبارها القطب الأوحد)، وتقود العالم نحو الأهداف التى تخدم مصالحها فقط، كما ترددت أصوات بين مسئولين فى الإدارة الأمريكية لبحث حالات دول فى الشرق الأوسط مثل باكستان وأفغانستان وإيران والعراق وليبيا لاحتمال وقوفها أو تورطهامع مدبرى العملية الإرهابية.

وقد بادر قادة وزعماء دول العالم إلى إعلان استنكارهم لهذه العمليات الإرهابية، وأشار الرئيس مبارك فى بيان له أنه سبق أن اقترح عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب كما حذر من محاولات إلصاق التهم بالمسلمين والعرب، وقد سارعت فى الوقت نفسه المنظمات الفلسطينية فى داخل الأراضى والمنظمات الإسلامية فى مختلف البلاد بنفى أية علاقة لها بالحادث، وإدانة واستنكار الإرهاب كعمل يتنافى مع تعاليم الأديان السماوية.

وقد وصف بعض المعلقين ما حدث وهول الصدمة التى انتابت الشعب الأمريكى، بأنه أعاد للأذهان حادث بيرل هاربر خلال الحرب العالمية الثانية، وامتدت تداعيات الحادث الإرهابى إلى حالة من الشلل أصابت وسائل النقل الجوى والبحرى والبرى على المستويين الداخلى والخارجى، كما ترددت تحذيرات من إمكان امتداد حوادث مماثلة إلى أوروبا وأماكن أخرى فى العالم، وفى نفس الوقت حذرت الدبلوماسية العربية استغلال إسرائيل للحادث فى تنفيذ مخططاتها الصهيونية داخل وخارج الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أصيبت أسواق المال والبنوك والبورصات العالمية بحالة من الارتباك بعد تداعى نتائج الهجمات الانتحارية على المنشآت الحيوية فى أمريكا، حيث انخفضت مؤشرات الأسهم، وهبط حجم التعاملات فى حين ارتفعت أسعارالبترول والذهب، كما توقع بعض الاقتصاديين أن تواجه شركات التأمين العالمية خسائر بمليارات الدولارات، حيث يتعين عليها دفع تعويضات للضحايا والتعويض عن الخسائر المادية، بالإضافة إلى التأثير على المناخ الاقتصادى العالمى بصفة عامة وامتداد حالة الركود والكساد التى يعانيها، وإن كان من الصعب تقدير حجم وطبيعة هذه التأثيرات، إلا أن المؤكد أنه فى ظل عصر العولمة سوف تتأثر اقتصاديات العالم بصورة أو بأخرى بالأحداث التى وقعت فى أمريكا، وأن ذلك بدأ يتضح على ضوء رد الفعل الأمريكى لأحداث «الثلاثاء أو أيلول الأسود» كما وصفه البعض.

ويرى بعض المحللين أن ما حدث يمكن أن يغير وجه أمريكا، لأنه جعل الشعب يفيق على وجود عدو جديد فى عقر دارهم يهدد كيانهم كله ومكانتهم على الساحة العالمية وتفردهم بالتحكم فى السياسة العلمية واستعراض القوة العسكرية وقيادتهم للاقتصاد العالمى من خلال «العولمة» وشعاراتها فى فتح الأسواق وإزالة الحدود.. إلخ أمام الأموال **والتكنولوجيا** والأفراد!!

فهل يصبح الإرهاب وجهًا آخر للعولمة؟! سؤال يحتاج إلى جواب اليوم قبل الغد؟ وقبل الجواب لابد من تحديد من الذى يقوم بالإرهاب.. وما أهداف الإرهاب؟ ويرتبط بذلك ضرورة بحث سبب ظاهرة أو ظهور الإرهاب، ثم كيف ومتى يمكن وضع حد للإرهاب، وعندما يتم القبض على مرتكبى أو مدبرى حوادث وعمليات الإرهاب، هل تتم محاكمتهم وحدهم أم تمتد الإدانة إلى الدول التى ينتمون إليها؟ كما هدد المسئولون الأمريكيون!! ونفذوه بالفعل فى أفغانستان وغيرها، بصرف النظر عن مصداقية ما قدموه من تبريرات.

لقد دعا محللون أوروبيون فى مجال الشئون الأمنية إلى إيجاد طريقة جديدة تمامًا لإدارة «الأمن العالمى» لتقليل فرصة احتمالات تعرضه للخطر مستقبلاً، خاصة بعد الهجمات التى تعرضت لها واشنطن ونيويورك، وقالوا إنه يجب إدخال المزيد من التحسينات على التخطيط على المدى الطويل، حيث إن العالم يشهد تغيير السياسة الخارجية بصورة مستمرة.. وأشاروا إلى أن نظام العولمة الذى يتم السعى لتطبيقه يتطلب لوائح ونظمًا وإجراءات تحمى الأمن من خلال القانون الدولى.

وقالت جريدة لوموند الفرنسية «إن العملية الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة مؤخرًا تعتبر علامة جديدة على زيادة حدة التوتر الذى يشهده العالم بعد سنوات من انتهاء الحرب الباردة، ولها تداعيات خطيرة على «النظام العالمى» أكثر من تلك التى نتجت عن التفكك السلمى للاتحاد السوفيتى... وإن استعداد أمريكا لشن حرب انتقامية يعكس وجهة النظر الأحادية التى تتصرف بها الولايات المتحدة والتى تمثل السمة الغالبة لسياساتها باعتبارها «القطب الأوحد» ومن أمثلة ذلك إهمالها لمعاهدة «كيوتو» واستبعاد بروتوكول حظر الأسلحة **البيولوجية**، وأنه لابد من التعاون الدولى فى مواجهة آثار الهجوم الإرهابى الأخير، وأن يبدأ ذلك بقمة الدول الصناعية الثمانية لمواجهة تداعيات العولمة على النظام الاقتصادى العالمى، باعتبار أن الاقتصاد الأمريكى يعتبر المحرك الرئيسى للاقتصاديات العالمية لاسيما الأوروبية والأسيوية.

والجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية اصدرت فى إبريل سنة ٢٠٠١ تقريرًا عن الإرهاب وضعت فيه (٧) سبع دول على رأس من سُمتهم «الدول الراعية للإرهاب الدولى» وهى بالترتيب: كوبا - إيران - العراق - ليبيا - كوريا الشمالية - السودان - سوريا... أى أن القائمة تضم خمس دول إسلامية منها أربع عربية، وينسب التقرير الأمريكى للدول العربية إنها تأوى المنظمات والجماعات الإرهابية حيث يشير إلى أن «الخطر الأساسى على الولايات المتحدة يأتى فى أفغانستان التى تحتضن الإرهابيين وعلى رأسهم «بن لادن» المتورط فى عدة مؤامرات إرهابية دولية، كما أغفل التقرير ما تقوم به إسرائيل من

إرهاب وترويع للمواطنين الفلسطينيين كل يوم، دون أن تتحرك أمريكا والآخرون ممن يسيرون فى ركابها لوقف هذا العدوان السافر على الأبرياء، الذين لا ذنب لهم سوى المطالبة بحقوقهم العادلة والمشروعة...

ولعل ما تعرضت له أمريكا وردود الفعل الواسعة يزيد الإدراك العالمى بمخاطر الإرهاب والاستجابة للدعوة لعقد موتمر دولى لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة، أيًا كان مصدره، وعلى امتداد الساحة العالمية، المهم البحث عن الجذور واقتلاعها فى ظل الشرعية الدولية، وبحيث تصبح جميع الدول أطرافًا فى اتفاقيات دولية تحقق الوصول إلى نظام شامل ومتكامل لمكافحة الإرهاب سياسيًا واقتصاديًا وقانونيًا، وتلتزم بها جميع الأطراف.

ويرى بعض المفكرين ضرورة التعاون الدولى فى اتخاذ الإجراءات والتدابير الجادة والفعالة، التى تعلو فوق المصالح الذاتية خاصة الدول الكبرى، من أجل حل الأزمات ومعالجة المناخ والأسباب التى تؤدى إلى التوتر فى مختلف مناطق العالم، وبالتالى دفع أو تحويل الاتجاه إلى العنف والتطور، وأن هذا هو الأسلوب الأكثر جدوى فى الحفاظ على الأمن والسلامة فى المجتمع الدولى، وتمشيًا مع المبادئ التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، بدلا من دق طبول الحرب، وترديد أصوات الانتقام والردع العسكرى، والذى يخشى معه أن تتحول تصورات «صمويل هنجتون» حول «صراع الحضارات»،، إلى واقع مفزع، لأن العولمة بقدر ما أدت أو أظهرت هيمنة وتركز القوة فى قطب واحد بقدر ما أسهمت في ظهور حركات متعددة مناهضة لتلك الهيمنة ومتمردة على هذه القوة خاصة بعد اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وازدواجية المعايير فى التعامل مع المواقف وعدم توخى العدالة والكيل بمكيالين حسب الأهواء والمصالح الذاتية، حتى فى داخل البلدان المتقدمة ذاتها..

ويضيف البعض أن التحامل على الإسلام واتهام المسلمين بأنهم الذين يقومون بالعمليات الاستشهادية يرد عليه بأن هناك معتقدات يقدم أصحابها على «الأعمال الانتحارية» بصرف النظر عن دوافعها مثل البوذية والهندوسية والشنتوية، بل إن كثيرًا من الجماعات الدينية المنشقة على الديانة المسيحية تنتشر حتى داخل أمريكا ذاتها، والذين تردد وسائل الإعلام قصص أفكارهم المتطرفة واستعدادهم للموت فى سبيلها، وأن هناك فارقًا كبيرًا بين الاستشهاد فى العقيدة الإسلامية التى تدين الانتحار، وهو ما توضحه كتب التراث الإسلامى فى الفقه والشريعة، وتتنافى مع الدعاوى التى يرددها الذين لا يعرفون حقيقة وجوهر الإسلام الصحيح.. ولابد أن نعترف أن وسائل الإعلام الغربية وخاصة الأمريكية التى تسيطر عليها الأصابع الصهيونية هى التى تروج هذه الحملات التى تضلل الرأى العام، مع ضعف صوت أدوات الإعلام العربى ـ مع الأسف ـ فى كشف الزيف والضلال وتقديم الحقائق ، ويضاف إلى ذلك عجز الإعلام الإسلامى، إذا كان هناك إعلام إسلامى حقًا؟! ومن الحقائق المعروفة. إن السيطرة الصهيونية على الميديا العالمية هى التى تقف وراء الربط الدائم فى وسائل الإعلام الأمريكية بين «الإسلام والإرهاب أو بين «العرب» والإرهاب، بل أن محالات الشعب الفلسطينى للتحرر الوطنى من الاستعمار الإسرائيلى يعتبرونها إرهابًا، حتى الرئيس الأمريكى بوش تأثر بآلة الإعلام الصهيونية حينما

استخدم المصطلح القديم «الحرب الصليبية» فى إعلانه للحرب ضد الإرهاب! مما جعل البعض يتساءل إذا كانت «العولمة» دعوة لمواجهة الإرهاب فلماذا توجه إلى المسلمين وحدهم؟! ولا تقتصر السيطرة الصهيونية وبث سمومها ضد المسلمين والعرب على وسائل الإعلام وإنما تتعداها إلى أدوات الثقافة والفنون وحتى الكتب المدرسية التى تصور العربى والمسلم على أنه بدائى متخلف لا يحترم الحضارة الإنسانية الراقية المتقدمة!! أو كما لا تخرج صورة العربى فى السينما الأمريكية الواسعة الانتشار عن شخص ارهابى، أو إنسان لا يسعى لغير إرضاء غرائزه، أو غير ذلك من الافتراءات والتشويهات المتعمدة، التى رسخت مع الأسف فى أذهان المواطن الأمريكى العادى، حيث إن معظم الأمريكيين لا يعرفون شيئًا عن عقيدة وتعاليم ومبادئ الإسلام، بل يتصور كثيرون منهم أن كل المسلمين عرب! فى حين إذا وردت أية إشارة يمكن أن تفسر على أنها إساءة، ولو تلميحًا، لليهود، ثارت ضجة عالمية مع توجيه الاتهامات بالعداء للسامية، ليس فقط للعلماء والمفكرين كما حدث مع روجيه جارودى فى فرنسا، بل وفى مواجهة الحكومات والمنظمات الأهلية كما حدث فى مؤتمر دربان العالمى الذى عقد مؤخرًا فى جنوب أفريقيا، حينما واصلت أمريكا ضغوطها للحيلولة دون إدانة لعنصرية إسرائيل، متحدية إرادة المجتمع المدنى الدولى!!

هل يمكن أن تفيق أمريكا بعد صدمة العمليات الإرهابية بضرورة إعادة النظر فى سياساتها وتوجهاتها، وتطبق ما تنادى به من قيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان لكل الناس ولكل الشعوب؟!

ربما كان قيام الرئيس الأمريكى بزيارة المركز الإسلامى عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ والاجتماع بممثلى الجاليات الإسلامية داعيًا الشعب الأمريكى إلى التزام الحيدة والاحترام لكل عربى بعيدًا عن التعصب والعنصرية، وخروج كوفى أنان فى الأمم المتحدة وزعماء ورؤساء الدول الأوروبية يضمون صوتهم إلى صوت العقل والحكمة فى ضبط النفس والفصل التام بين مجموعة الإرهابيين وجموع المسلمين.. ربما كان لذلك أثره فى ردود أفعال إيجابية قد توحى بتفادى «الفخ» الذى تنصبه الصهيونية العالمية فى خلط الأوراق بين الإرهاب والإسلام وتعبئة الرأى العام الدولى ضد العرب والمسلمين! وإن كان ذلك لم يمنع الولايات المتحدة عن المضى قدمًا على طريق الحرب ضد الإرهاب بدءًا بأفغانستان!

وقد نشر الكاتب الأمريكى ـ اليابانى الأصل ـ فوكوياما فى جريدة الفايننشيال تايمز تعقيبًا على ما حدث فى ١١ سبتمبر (قد يكون ذلك «نهاية الاستثناء الأمريكى» فقد كان الشعور الغالب لدى الأمريكى العادى أنه لا يحتاج إلى العالم وأنه وحده يتمتع بالأمن المطلق، ولكنه اكتشف أنه يحتاج إلى حلف دولى لمحاربة الإرهاب وتوفير الأمن.... وأن مشاركة الدول الإسلامية والعربية أمر ضرورى ويجب أن تحرص عليه) وهو غير ما كان يردده في كتابه السابق «نهاية التاريخ».. كان تعليق فوكوياما ـ أستاذ الاقتصاد الشهير صاحب كتاب «نهاية التاريخ بينما كان يتابع انفجارات نيويورك وواشنطن: إنه أدرك فى تلك اللحظة أن العالم لن يعود كما كان قبل ١١ سبتمبر!! وإن تلك الأحداث تعتبر درسًا للأمريكيين

لكى يعيدوا النظر فى سياساتهم الداخلية والخارجية على السواء... حتى تخرج أمريكا من عزلتها القائمة منذ عشر سنوات، وأن تستعيد دورها على أسس واقعية فى علاقاتها مع دول العالم، وأن تحسب بدقة ردود أفعال تصرفاتها، وباختصار فإن أمريكا، كما يرى فوكوياما ـ سوف تصبح بلدًا مختلفًا.. أكثر وحدة وأقل انشغالاً بذاتها وأكثر احتياجًا لمعاونة الآخرين.. حيث يكون لها مصالح محددة وجروح حقيقية بدلاً من أن تتصور إنها وحدها القادرة على أن تقرر طبيعة العالم الذى نعيش فيه!!

وهنا يعود التساؤل مرة ثانية: هل أصبح الإرهاب أحد المحاور الرئيسية للعولمة؟ وهل تؤدى دعوة أمريكا للائتلاف أو التحالف ضد الإرهاب إلى وحدة الصف العالمية، خاصة فى ضوء الإعلان الأمريكى «من ليس معنا فهو مع الإرهاب!!» أم أن ذلك من شأنه تقسيم العالم إلى: دول مع.. ودول ضد..!! وهل يعنى ذلك تغيرًا وتحولاً فى مسارات العولمة بعد انطلاقها فى بداية التسعينيات، لتأخذ طريقًا آخر أو طابعًا جديدًا بعيدًا عن توجهاتها الرئيسية الاقتصادية والسياسية والثقافية، وإن كانت جميعها متداخلة بصورة أو أخرى؟!

وهل الشعار الذى رفعته أمريكا «النسر النبيل» و«العولمة المطلقة» لخطتها فى مواجهة الإرهاب، يستهدف صالح المجتمع الدولى عامة أم المصالح الأمريكية وحدها؟! فأمريكا لم تذهب للأمم المتحدة فى بادئ الأمر، بل أمرت بإغلاق مقرها وأجلت افتتاح الدورة الجديدة لانعقادها، وانفردت باتخاذ ما تراه، بما يعنى أن أمريكا أسقطت شرعية المنظمة الدولية!!

ويثير ذلك التعليق السَّاخر... ألا يعد هذا إرهابًا من جانب القوة العظمى والقطب الأوحد ضد الدول الأخرى؟!.. وهل الرغبة فى استعادة «الهيبة والكرامة» تبرر جر دول العالم إلى غمار حرب ضروس يكتوى بنيرانها ضحايا أبرياء إلى جانب تكاليفها الباهظة التى تتعدى المليارات، فى الوقت الذى لا يزال فيه الاقتصاد العالمى يعانى وسوف يظل لفترة قادمة من آثار أحداث سبتمبر.. وهل يؤدى كل ذلك إلى وجه جديد للعولمة؟ سؤال قد تأتى إجابته من خلال التطورات التى لا يستطيع أحد التنبؤ بمداها الآن!!.

الإسلام والعولمة: رغم أنه لم تثبت مسئولية المسلمين والعرب عن الحوادث الإرهابية التى تعرضت لها امريكا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ألا أن ما ترتب على أثرها قد فجر روح العداء والكراهية تجاه الأقليات العربية والإسلامية داخل الولايات المتحدة وفى أغلب دول الغرب، والتى لم تتوقف عند حد الاعتداء على الأفراد بل تجاوزته إلى التعدى على المساجد والممتلكات الخاصة.. الأمر الذى يثير التساؤل عن أسباب سيطرة هذه الروح والاتجاهات فى الغرب؟ ويفسر البعض ذلك بأنه نوع من «الإرهاب الفكرى» الذى يمارسه عدد كبير من الكُتَّاب والمفكرين الغربيين، تدعمه أبواق الإعلام ووسائل النشر الكبرى فى الغرب، لتقديم وترويج ألوان من الأفكار المضللة والتى تعبر عن سوء فهم متعمد وتزييف للواقع والحقيقة عن تاريخ الإسلام وتعاليمه.. وغاب عن الغرب المسيحى الذى راح يعتدى على شعوب الشرق الإسلامية.. أن المسيحية هى فى الأصل نبتت فى الشرق كدين سماوى وأن الإسلام هو خاتم

الأديان وأن المسيحيين يعيشون جنبًا إلى جنب فى سلام ووئام فى بلاد المسلمين فى ظل التعاليم السمحاء، حيث أكدت آيات القرآن الكريم حرمة الإنسان وأن «من قتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم خالدًا فيها وَغَضَبَ اللَّهُ عَلَيهِ ولَعَنهُ وأعَدّ لهُ عذابًا عظيمًا[١]».. «وكل ابن آدم حرام دمه وماله وعرضه» فالإسلام بعيد تمامًا عن التعصب البغيض، وأفسح المجال لمعاشرة أهل الكتاب والعيش معهم واحترام كنائسهم ومعابدهم «لَكُم دِينُكُم ولِى دِينِ[٢، ٣]» وعاش اليهود والنصارى مع المسلمين أبناء وطن واحد على مدار التاريخ..

وإذا كان بعض المسلمين «أو من يطلق عليهم المتأسلمين» الذين يرتكبون بعض الأفعال نتيجة سوء فهم للمبادئ والتعاليم السمحاء، وهى الأعمال التى تعكس أشكالاً من التعصب البغيض والتطرف المرفوض، وتعطى صورة سيئة غير حقيقية لجوهر الإسلام يستغلها خصومه فى الافتراء والتشويه، ويظهر فيما تروجه بعض وسائل الإعلام الأجنبية من أن الإسلام يحض على العدوان والتطرف والإرهاب، فالحرب المشروعة فى الإسلام أو الجهاد هى حرب دفاعية هدفها رد العدوان، وآيات القرآن الكريم واضحة فى هذا الشأن «وقاتلوا فى سبيل الله الذين يُقَاتلونَكُم ولا تعتدُوا إن اللَّه لا يُحِبُ المُعتدَينَ[٣]»، وهذا يبين أنه علي الرغم من الإذن بالقتال دفاعًا عن النفس فإن القرآن يحذر من مجاوزة الحد فى ذلك إلى الاعتداء.. وهذا يعنى أن البدء بالعدوان على الآخرين بأى شكل من الأشكال أمر مرفوض وليس له سند فى تعاليم الإسلام، فقد حرم الإسلام الاعتداء على الآخرين لدرجة أنه جعل الاعتداء على فرد واحد كأنه اعتداء على البشرية كلها كما جاء فى القران الكريم» أنه من قتل نفسًا بغيرِ نفسٍ أو فسادٍ فى الأرض فكأنّما قَتَل النَاسَ جميعًا[٤]» كما أن قول الله تعالى «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة[٥]..» لا تعنى إلا إشعار الآخر بالقوة والاستعداد للدفاع عن النفس ومجرد تحقيق «الرهبة والخشية» أى الردع ومنع العدوان.. لقد انتشر الإسلام فى بقاع الدنيا منذ الدعوة الأولى بالحكمة والموعظة الحسنة، والمسلمون لم يحملوا السيوف إلا فى حالات الدفاع الشرعى، أو عند خيانة الأعداء وغدرهم.

تداعيات الأحداث والإرهاب: وفى ٢٠٠١/٩/٢٩ تبنى مجلس الأمن بالإجماع قرارًا قدمته الولايات المتحدة، يلزم جميع دول العالم بأن تمنع وتوقف تمويل الأعمال الإرهابية، وأن تقطع كل وسائل الدعم المالى عن الشبكات الإرهابية.. وطالب المجلس فى قراره الذى يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:: بأن تقوم الدول بدون تأخير بتجميد الأموال أو أى أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يشاركون فى ارتكابها ، وأن تحظر تلك الدول على رعاياها أو على أى شخص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أى أموال أو خدمات مالية أو غيرها بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأشخاص الذين يرتكبونها أو للكيانات التى يمتلكونها.

---

(١) سورة النساء، آية ٩٣. (٢) سورة «الكافرون»، آية ٦. (٣) سورة البقرة، آية ١٩٠.
(٤) سورة المائدة، آية ٣٢. (٥) سورة الأنفال، آية ٦٠.

ودعا المجلس فى القرار جميع الدول إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات وعدم توفير الملاذ لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يديرونها أو يدعمونها وكفالة تقديم أى شخص يشارك فى ذلك للعدالة، وإدراج الأعمال الإرهابية فى القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة.

وطالب القرار الدول بالانضمام فى أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومن بينها الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب المؤرخة فى ديسمبر ١٩٩٩، واتخاذ التدابير المناسبة طبقا للاحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية، بما فى ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان قبل منح مركز للاجئين، لضمان عدم قيام طالبى اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية!

وأكد أيضًا على ضرورة تعزيز وتنسيق الجهود على الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى تدعيمًا للاستجابة العالمية فى مواجهة التحدى والتهديد الخطيرين للأمن الدولى!

وفى إشارة غير مباشرة إلى التهديد بفرض عقوبات على أية دولة لا تمتثل لقراره، أعرب مجلس الأمن عن تصميمه على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة وفقًا لمسئولياته المنصوص عليها فى الميثاق.

وهذا يعنى أن الإرهاب أصبح أحد ملامح ظاهرة العولمة بعد تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التى طالت كل بلدان العالم المتقدم والنامى على السواء بغض النظر عن تباين مواقفها وردود فعلها، وأبرزها أن هذا القرار الذى أصدره مجلس الأمن بالإجماع، لم يقدم أى تعريف لماهية العمليات الإرهابية، بما يعنى ترك تعريف الإرهابى حسبما تفسره كل دولة! مثلما تفعل إسرائيل حينما تزعم أن أعمال المقاومة الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق المشروعة هى أعمال إرهابية!!

ولم تتوقف الحملات ضد الإسلام والمسلمين بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى أمريكا بل تصاعدت مع تصاعد التصريحات والتهديدات بإعلان الحرب ضد الإرهاب حتى اشتعلت نارها فى مساء السابع من أكتوبر سنة ٢٠٠١ فى الغارات الجوية التى شنتها الطائرات الأمريكية والبريطانية ضد المواقع التى سبق أن رصدتها فى أفغانستان.

ورغم تغير لغة الرئيس الأمريكى ومعه رئيس وزراء بريطانيا فى تصريحات متكررة عن احترام الدين الإسلامى، إلا أن اتجاهات الرأى العام فى الغرب بصفة عامة ـ وفى أمريكا بصفة خاصة ـ ظلت تعكس ردود فعل غاضبة وتعبر عن مشاعر ونزعات تدعو للثأر والانتقام وتكشف عدم الفهم لجوهر مبادئ وتعاليم الإسلام، والتعصب والتحيز ضد المسلمين.

ومع تباين الآراء حول ظاهرة الإرهاب وأشكاله وأدواته وأهدافه من حيث إنه استخدام للعنف أو التهديد باستخدامه من أجل إثارة الخوف والهلع فى المجتمع، من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام حكم.. لتحقيق هدف سياسى معين، فإن الجميع يتفقون على أن الظاهرة قديمة

وتطورت على مر التاريخ ما بين موجات ذات طابع قومى متطرف فى أوروبا، أو طابع **أيديولوچى** أثناء مرحلة الحرب الباردة، أو طابع عرقى أو طائفى فيما بعد الحرب الباردة وارتباط ذلك فى الأغلب بصراعات داخلية فى عديد من الدول أبرزها يوغوسلافيا، كما ظهرت حالات من الإرهاب تدثرت برداء الدين فى بعض الدول كجماعات الأصوليين التى لم تقتصر على نطاق محدد... ويضيف بعض الكُتَّاب إن هناك أيضًا ظاهرة الإرهاب الفكرى فى العالم الغربى، باعتبار أن معظم الأزمات التى يعانيها العالم هى نتاج رجال الفكر و**الأيديولوچية** والفلسفة الذين يروجون لنظريات عن صراع الخير والشر والجنس الأرقى والجنس الأدنى والحضارة المتقدمة التى يجب أن تسود ويتبعها الجميع..!!

ولعل العولمة هى المصطلح الذى ذاع وانتشر وكأنه الموضة، كما يقول الكاتب الفرنسى جان سيلفيا: هو الساحة المثلى التى تشهد إرهابًا فكريًا من نوع خاص.. فالعولمة أو الليبرالية الاقتصادية أصبحت الدين المسيطر.. والعالم ـ من هذا المنظور أصبح سوقًا واسعة، وهذه السوق هى التى تقرر، ومن ثم يطرح السؤال: ما دور السياسة إذًا؟ إلى جانب أسئلة أخرى مثل: إذا كانت العولمة لا مفر منها والسوق محتومة وإزالة الحواجز لا مهرب منها، فأين حرية الإنسان؟!

ويقول المفكر الفرنسى ريجيس ديريه: «إن كل دكتاتورية تساعد على ولادة معارضين لها، فلقد ظهر من ينادى بأن الإنسان هو مواطن قبل أن يكون مستهلكًا وأن الدولة الأمة» لم تدفن بعد، وهى أولاً وقبل كل شىء، إرث و وسيلة للمستقبل، ورغم ذلك تتواصل حلقات الإرهاب الفكرى بين أنصار العولمة ومعارضيها وكأنها حرب دون كيشوتية!!

آراء منصفة: وهناك على الجانب الآخر بعض الكُتَّاب والمفكرين الغربيين من أصحاب الضمائر الذين يلتزمون بالموضوعية والحيدة فى تناول القضايا العامة، ولعل كتاب الدكتورة زينجريد هونكا الألمانية الذى أصدرته منذ قرابة أربعين عامًا بعنوان «شمس العرب تسطع على الغرب» مثال بارز فى هذا المجال وكما قالت فى مقدمتها «أردت أن أقدم للعرب الشكر على فضلهم الذى حرمهم من سماعه طويلاً تعصب أعمى أو جهل أحمق!! إن تاريخ العالم وتاريخ الفنون والعلوم والآداب لا يمكن أن يبدأ بالنسبة للإنسان الغربى دون مصر القديمة وبابل، ولا يمكنه أن يتجاهل سبعمائة وخمسين عامًا كان العرب فيها حملة المشاعل الثقافية».

وهناك العلامة جوستاف لوبون فى مؤلفه الشهير « حضارة العرب» الذى يقول فيه: «إذا ما قيست قيمة الرجال بجليل أعمالهم كان «محمد» أعظم من عرفهم التاريخ» كما كانت سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم النبراس الهادى للمسلمين من بعده فى كيفية التسامح مع أهل الكتاب «فالإسلام بعيد تمامًا عن التعصب الدينى».

وفى تعليق لصحيفة التايمز اللندنية بتاريخ ١٩/ ٩/ ٢٠٠١ على الأحداث التى تعرضت لها نيويورك وواشنطن، «إن أصابع الاتهام التى توجه إلى جماعة يقال إنها من الأصوليين أو السلفيين

الإسلاميين قد توحى بأن الإسلام يشجع العنف، وأن الإسلام والغرب متعارضان، بيد أن ذلك رأى ساذج فالإسلام والمسيحية (اللذان يشكلان العنصر الأساسى للحضارة الغربية) يرجعان إلى نفس الجذور ـ النبى إبراهيم ـ وليس بينهما أى تعارض بين القيم والمبادئ الأخلاقية.

كما كتب فيليب فيرناندز فى صحيفة الصنداى تايمز البريطانية.. يقول البعض إن حربًا عالمية ثقافية جديدة سوف تبدأ حربًا يقف فيها الغرب ضد الإسلام بعد أن حل «صدام الحضارات محل صدام **الأيديولوچيات**»، إن كراهية الإرهابيين لأمريكا لا علاقة لها بالمشاعر الدينية الحقيقية، فالحرب التى يشنونها ليست مقدسة بأى معيار دينى.. فالواقع أن كل الدول الإسلامية قد استنكرت العمل الوحشى و أدانت مرتكبيه، ولو ألقينا اللوم على الإسلام فسوف تخسرون المسلمين.. إن الكل يعلم إن الإسلام والمسيحية ديانتان تدعوان للسلام.. إن الإسلام شارك فى صنع غرب اليوم مثلما فعلت المسيحية من قبل، والتبادل الثقافى لا يزال جاريًا حتى اليوم.. إن عدو حضارتنا ليس الإسلام ولكن عدوها هو التعصب... فقد أفرخ التعصب المسيحى الإرهاب فى الماضى، ولا يزال يفرخ الإرهاب فى أيرلندا..

المهم أن أمريكا اتخذت من قرار مجلس الأمن الذى صدر فى نهاية سبتمبر ٢٠٠١ سندًا شرعيًا وأساسًا للتخطيط لمبدأ العمليات الحربية مع حليفتها الرئيسية بريطانيا، بعد أن مهدت الطريق بلقاءات مكثفة مع زعماء وممثلى الدول خاصة المحيطة بأفغانستان، وترديد التصريحات والاتهامات بأن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة هو المسئول عن العمليات الإرهابية الأخيرة والسابقة، وإن كانت لم تقدم الأدلة الدامغة على اتهاماتها، وشرعت فى شن الغارات الجوية المكثفة اعتبارًا من السابع من أكتوبر على المواقع التى أعلنت أنها تشمل القواعد العسكرية والنظم الدفاعية، وأنها بعيدة عن المدنيين فى الوقت الذى كان آلاف الأفغانيين يهربون من شدة قصف النيران لينضموا إلى من سبقهم من اللاجئين خاصة فى باكستان..، كما تكرر إعلان الرئيس الأمريكى بوش ورئيس وزراء بريطانيا تونى بلير.. بأن الحرب ليست موجهة ضد المسلمين وإنما ضد الإرهاب..!! وأكد ذلك أيضًا خلال زيارته لبلدان المنطقة ومن بينها مصر حيث صرح فى مؤتمر صحفى بمبدأ: «التصميم على ألا يكون هناك صراع بين الغرب والإسلام لأن ذلك ليس حقيقيًا، وأن الجميع يساندون القيم الحضارية فى كل مكان ويقفون ضد الإرهاب..»، بل وأعلن كل منهما التصميم على إقامة دولة فلسطين..، وعلق البعض بأنها محاولة لكسب ود الدول العربية والإسلامية لمساندة موقف أمريكا فى العمليات الحربية التى تشنها ضد أفغانستان! كما حذر الرئيس الفرنسى جاك شيراك من الخلط بين الإسلام والإرهاب، وأكد خلال لقاء عقده مع ممثلى الجالية الإسلامية فى فرنسا، على ضرورة ألا تؤدى الأوضاع الدولية بعد اعتداءات ١١ سبتمبر فى أمريكا ، بأى شكل من الأشكال، إلى خلط غير مبرر على الإطلاق بين الدين الإسلامى والإرهاب.

وعلى الرغم من أن الرئيس بوش قد ربط قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بضمان حق إسرائيل فى الوجود، من خلال مبادرة سلام شاملة فى المنطقة، فإن ذلك كان بمثابة (تحصيل حاصل) لأن الدول

العربية قد اعترفت بهذا الحق من خلال معاهدات السلام مع اتفاقات أوسلو ومدريد، كما أكدت الدول العربية موقفها القائم مع السلام العادل وهو ما يتضمن تلقائيًا الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود!

ويرى بعض المحللين أن فكرة الصراع أو الصدام الحضارى لا تبدو منطقية أو طبيعية فى سياق التطور الذى بلغته ظاهرة العولمة، بل تبدو على العكس فكرة مقحمة ومصطنعة كما لو أن هناك من يتعجل إثارتها وترويجها، وإن هناك أصابع خفية ذات مصلحة ما فى التحريض، والأرجح أن تكون إسرائيل التى تواجه مأزقًا بعد أن أوهمت العالم على مدى نصف قرن بأنها واحة الديمقراطية التى ترغب فى الاستقرار، وكشفت الانتفاضة عنصريتها وأهدافها الاستيطانية فى وصف كفاح الشعب الفلسطينى من أجل التحرر واستعادة حقوقه المشروعة ـ بالإرهاب!

والرد على أصحاب الدعاوى العنصرية ومقولة حصر العلم أو الفلسفة والحضارة فى جنس بعينه أو أمة دون أمة... يذخر به الواقع والتاريخ، فقد استفادت النهضة الأوروبية بعلوم العرب والمسلمين، ومازالت البلدان الأوروبية حتى اليوم مليئة بالعناصر البشرية العربية والإسلامية والأجناس الأخرى التى تشكل عنصرًا فعالاً فى حضارة أوروبا.. وهناك العديد من الأسماء اللامعة فى مختلف فروع العلم والمعرفة فى أوروبا وأمريكا والذين يواصلون جهودهم من أجل خير الإنسانية جمعاء وليس المجتمعات التى يعيشون فيها فقط، كما يتناسى أصحاب الدعاوى العنصرية أن فكرة العولمة لا تقوم على أساس هيمنة دولة كبرى واحدة وإنما على التضامن والتعاون بين دول العالم قاطبة، على أساس من التكامل والتناغم اللذين يقبلان التعدد والاختلاف فى ظل الوحدة العالمية للإنسانية.

ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم من أنه لم يثبت بالدليل القاطع مسئولية العرب والمسلمين عن التفجيرات التى تعرضت لها الولايات المتحدة، إلا أن ما ترتب على ذلك من تفجر مشاعر العداء عند البعض فى داخل أمريكا وأوروبا تجاه الشعوب والأقليات العربية والإسلامية، تغذيها أبواق وسائل الإعلام التى سارعت بتوجيه الاتهامات وتقديم روايات زائفة عن المسلمين وتعاليم الإسلام.. يثير التساؤلات حول هذه الاتجاهات المشبوهة والمواقف اللاأخلاقية تجاه الإسلام والمسلمين!!

يرى البعض أن الفكر السياسى الغربى الذى أفرز مفاهيم العولمة بما فيها المفهوم الجديد «التدخل الإنسانى»!! تحت مظلة الشرعية الدولية، هو تعبير عن ازدواج المعايير، حيث يتبنى الانفتاح والتواصل من ناحية والصدام والصراع الحضارى من ناحية أخرى، وهو ما يظهر بجلاء فى تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والتى يرى فيها البعض نقطة فاصلة بين عالمين مختلفين قبل وبعد ذلك التاريخ.. كما تطبق نظرية ازدواج المعايير أيضًا على موقف الإدارة الأمريكية ومعظم الحكومات الغربية تجاه الممارسات الإرهابية التى تقوم بها بعض البلدان وعلى رأسها إسرائيل.

مصير العولمة فى صورتها الأمريكية: بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها شاعت بين المعلقين والمحللين مقولة أن العالم بعد ١١ سبتمبر أصبح مختلفًا عما كان قبلها، وأن أكثر ما أصابه

التغير هو ظاهرة العولمة نفسها! وأن أكثر ما كان يميزها وهو العولمة الاقتصادية لم يعد يحتل مركز الصدارة، بل حلت محلها ظاهرة الإرهاب الدولى، وإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد مجرد القطب الأوحد المهيمن والمسيطر والموجه، بل أصبحت سيدة العالم التى تقبض فى يدها بجميع الخيوط التى تحرك بها كل موجود على سطح الأرض دولاً وشعوبًا وأفرادًا.. وتفرض كلمتها على الجميع ويتوجه إليها رؤساء وزعماء الدول لتقديم فروض الولاء والطاعة وتلقى أوامرها ونواهيها.

والحقيقة أنه منذ أعلنت الإدارة الأمريكية تكوين «تحالف» بقيادتها ضد الإرهاب وتصنيفها دول العالم «من ليس معنا فهو ضدنا»، بدأت الحملات العسكرية المكثفة وبأشد الأسلحة فتكًا ضد أفغانستان حتى قبل تقديم أدلة أو وثائق الإدانة التى تبرر الهجوم ضد شخص واحد لا تعرف له مكانًا!! وضد تنظيم «قاعدة» ينتشر فى أكثر من ٦٠ دولة، ولا ينتمى أفراده أو أعضاؤه لبلد واحد أو جنسية واحدة، وإنما يجمع بينهم - كما قالت أمريكا - الكراهية ضدها، ويتخذون «عباءة» الدين مظلة لهم، ولم تتوقف ماكينة الدعاية الموجهة عن إلصاق تهمة العنف والإرهاب بالإسلام..

وأخذت أمريكا تذيع سيناريوهات للخطوات أو الخطط التى ستنفذها ضد الدول التى تأوى أو تشجع الإرهاب، بعد القرار الذى استصدرته من مجلس الأمن بتجميد الأموال والأرصدة التى «قد» تستخدم فى تمويل الإرهاب، ولا يهم انعكاس ذلك على أهم عنصر فى العولمة وهو حرية انتقال وتدفق الأموال عبر الحدود!! أو فوق الحدود!!

ولا يملك المرء إلا أن يتساءل هل ستظل العولمة فى مسارها الذى بدأ باتفاقية منظمة التجارة العالمية وعقد مؤتمرات ومنتديات لمتابعة بنودها ونصوصها، وما يدور فيها من محاورات ومساجلات بين الدول الكبرى الأقوى والدول الصغرى الأضعف!! الأيام القادمة وحدها هى التى يمكن أن تقدم إجابة، فمهما بلغت مقدرة المفكرين والمحللين، فلن تصل فى تصورها أو توقعها إلى ما حدث فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١!!.

تطور النظام العالمى ومقدمات العولمة

- منظمة الأمم المتحدة واحتمالات التطوير
- العولمة المقننة
- مفاهيم فى اتجاه العولمة

منظمة الأمم المتحدة واحتمالات التطوير

تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وشاركت مصر وبعض الدول العربية فى تأسيسها، ثم انضمت إليها بقية الدول تباعًا.

وقد جاء فى مقدمة ميثاق الأمم المتحدة: «نحن شعوب الأمم المتحدة» وهذا يعنى أنها عولة من الشعوب وليس من الحكومات، ونرى اليوم مطالب الجمعيات غير الحكومية.. أن تكون عولة اليوم والمستقبل هى عولة المجتمعات المدنية فى العالم، وهذا واضح فى مقدمة ميثاق الأمم المتحدة «نحن شعوب الأمم المتحدة»، ولكن هذه العولة لم تنفذ، أعنى القائمة على إرادة الشعوب، بل نفذت سياسات مخالفة لها وضد توجهاتها، علًما بأن عولة الشعوب أقوى من عولة الحكومات.

ولقد كانت خطة عمل منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها وإلى الآن، تعكس طبيعة النظام الدولى والقوى الكبرى فيه، وهو الأمر الذى انعكس على معظم أعمال المنظمة، وكان للعالم العربى نصيب من الضرر نتيجة هذه الأعمال، وخاصة عندما يكون الأمر متعلقًا بأعمال مجلس الأمن... حيث يبرز استخدام حق النقض «الفيتو».

التطوير ومشكلاته: ومع التطورات التى شهدتها الساحة العالمية فى السنوات الأخيرة، والتغيرات التى طرأت على بنية النظام الدولى وتوزيع القوى الكبرى فيه، طفت إلى السطح مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتطويرها، حتى تتمكن من التكيف والتوائم مع المتغيرات والتطوات العالمية، وصيغت رؤى ومقترحات بشأن هذا التطوير. ولكن الأمر المثير للانتباه أن الاهتمام العربى بعملية إصلاح الأمم المتحدة لم يتناسب مع التأثير المتوقع لهذا التطوير وأداء المنظمة على العالم بشكل عام، وعلى المنطقة العربية بشكل خاص، وحتى مع تعاظم المخاوف العربية من الدور الأمريكى الأساسى فى عملية الإصلاح لتكريس الهيمنة الأمريكية أكثر وأكثر على المنظمة الدولية.. هذه الهيمنة التى ظهرت دلائل لها عقب انتهاء الحرب الباردة من خلال توجيه مجلس الأمن فى اتجاه يساير السياسة الأمريكية، ويضفى غطاءً دوليًا شرعيًا على مواقف وممارسات هى بالأساس غير شرعية، ولا تحقق بالضرورة حفظ السلم

والأمن الدوليين، الأمر الذى يفترض إعطاء اهتمام وعناية أكثر شمولاً بعملية إصلاح الأمم المتحدة فى مجملها، على نحو يفوق اهتمام بعض الدول العربية الرئيسية بالحصول على مقعد فى مجلس الأمن لدى توسيعه، إذ أن مسألة إصلاح وتطوير الأمم المتحدة إنما تكتسب أهمية كبرى فى ضوء التطور الذى حدث فى وظائف وأدوار المنظمة الدولية. فمع الاعتراف بأن الحرب الباردة كان لها تأثير سلبى على أداء المنظمة لبعض وظائفها إلا أن المحصلة العامة إيجابية. ومنذ بداية العقد الأخير فى القرن العشرين اتسعت مجالات عمل الأمم المتحدة تواكبًا مع التطورات التى شهدها العالم وتجاوبًا مع القضايا الجديدة مثل الجريمة المنظمة ـ تجارة المخدرات ـ غسيل الأموال ـ حماية البيئة ـ حقوق الإنسان ـ التنمية الاجتماعية.

وكان لهذه التطورات فى أداء المنظمة الدولية تأثير كبير، من حيث بروز شبكة معقدة من الوكالات والبرامج والمنظمات والمؤتمرات والاتفاقات والعمليات المتداخلة، فضلاً عن هيئة إدارية ضخمة، هذه الأمور توضح بعض الملامح الخاصة بمسألة التطوير وإلى أى حد هى معقدة.

وعندما ثارت فى السنوات الأخيرة مسألة تطوير الأمم المتحدة أدلى كل طرف بدلوه فى هذا الموضوع، سواء على مستوى الدول أو على مستوى المنظمات الإقليمية حيث برزت مشروعات تطويرية ارتأتها الأطراف المختلفة، سواء الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الإفريقية[1]. ولكن الملفت للانتباه أن هذه المقترحات والرؤى التطويرية، التى صاغتها الدول والكيانات الدولية المختلفة، ركزت على مسألة توسيع العضوية فى مجلس الأمن بشكل أساسى، مع أن مسألة التطوير الشاملة كادت تتم بالفعل. إذ تم التوصل إلى خيار عملى فى مسألة تطوير أداء الأمم المتحدة، من خلال فك وإعادة تركيب عدد من وظائفها وبرامجها ومنظماتها.

مع إدخال بعض تعديلات وإضافات هنا وهناك، وتطوير الأداء الإدارى والوظيفى مع المحافظة على الأهداف الأساسية والوظائف الكبرى للمنظمة الدولية، دون التطرق إلى إدخال تعديلات على الميثاق.

ـ وانعكس هذا الأمر على الخطة التى تقدم بها كوفى أنان السكرتير العام للأمم المتحدة فى يوليو ١٩٩٧ بعنوان (تجديد الأمم المتحدة ـ برنامج للإصلاح) التى تضمنت إدخال تعديلات جزئية بهدف تطوير الأداء الإدارى والوظيفى. فى ظل الحفاظ على الأهداف الأساسية والوظائف الكبرى للمنظمة الدولية، ودون الدخول فى تفاصيل هذه الخطة يمكن إجمالاً القول إنها تضمنت ثلاثة أنواع من الإجراءات:

أ) إجراءات يمكن للسكرتير العام أن يقوم بها بمبادرته الذاتية. وهى ما يسمى أعمال السكرتارية، وتوزيع الأعباء الداخلية ـ تحت التطبيق فعلاً.

ب) إجراءات تتطلب تدخلات معينة فى الموازنة ـ تحت الدراسة والبحث فى لجنة الموازنة والإدارة.

---

(١) التى أعلن عن تحولها إلى «اتحاد الدول الأفريقية» اعتبارًا من يوليو ٢٠٠٢.

جـ) توصيات تتطلب موافقة الجمعية العامة. وهى ما يسمى بالوظائف الأساسية لبعض أجهزة الأمم المتحدة ـ دمج وتغيير وإلغاء وإنهاء لبعض الأجهزة والوكالات.

* والواقع أن هذه الاقتراحات والتوصيات جاءت متقاطعة مع كثير مما ورد فى ورقة العمل الأمريكية التى قدمت إلى مجموعة العمل المفتوحة الخاصة بنظام الأمم المتحدة فى فبراير ١٩٩٦.

* ومنذ بدأ الحديث الجدى عن إصلاح الأمم المتحدة تم إخضاع الاقتراحات بهذا الشأن للدراسة من خلال مجموعات عمل خمس أنشأتها الجمعية العامة للبت فى عملية الإصلاح، وهذه المجموعات الخمس هى:

١ – مجموعة العمل العالية المستوى المفتوحة لتقوية نظام الأمم المتحدة.

٢ – مجموعة العمل العالية المستوى للجمعية العامة لبحث خطط التطوير.

٣ – مجموعة العمل العالية لدراسة التمثيل المتوازن وتوسيع العضوية فى مجلس الأمن.

٤ – مجموعة العمل العالية المستوى لدراسة الوضع المالى للأمم المتحدة.

٥ – مجموعة العمل غير الرسمية المفتوحة النهاية لدراسة خطة للسلام.

* وفى ضوء المناقشات التى شهدتها الدورة الثانية والخمسون فى نوفمبر ١٩٩٧ انتهت الجمعية العامة إلى إقرار عدد من الإجراءات التى تضمنتها خطة كوفى أنان، كما طلبت منه صيغًا تفصيلية لبعض اقتراحاته لكى يمكن دراستها وأخذ قرار نهائى بشأنها فى عام ١٩٩٨. ومن هذه الإجراءات التى أقرتها الأمم المتحدة:

ـ إنشاء قسم للشئون الاجتماعية والاقتصادية لتدعيم دور السكرتارية العامة فى هذين المجالين.

ـ دمج برامج الأمم المتحدة الموجودة فى فيينا لمحاربة الجريمة ونقل المخدرات وغسيل الأموال والإرهاب فى مكتب واحد.

ـ دمج برامج الأمم المتحدة الموجودة فى فيينا الخاصة بمسائل حقوق الإنسان فى مكتب واحد.

ـ إنشاء قسم لشئون صنع السلاح وإنشاء قسم للشئون السياسية لتعزيز قدرات عملية بناء السلام.

ـ خفض التكاليف الإدارية فى السنوات الأربع القادمة بحوالى ٢٠٠ مليون دولار.

ـ اتخاذ مبادرات لزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع المدنى ـ رجال الأعمال ـ المنظمات غير الحكومية ـ الباحثين ـ إلى جانب عدد آخر من القرارات والإجراءات التى لا يسمح الموقف بعرضها جميعًا.

وفى ١٩ ديسمبر ١٩٩٧ قررت الجمعية العامة إنشاء منصب نائب السكرتير العام.

ومع الاعتراف بأهمية القرارات التى تبنتها الجمعية العامة بالنسبة لعملية الإصلاح فإن هناك مهاماً أساسية لم يتم الانتهاء منها، وهى المهام التى تمس جوهر وظائف المنظمة الدولية ، ولعل أهمها :

ـ أسلوب عمل المنظمة لتحقيق السلام والأمن ونزع السلاح ... الشفافية ـ إمداد السكرتير العام بالمعلومات .

ـ مراجعة تفويضات وتشكيل ووظائف وأساليب عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى وكذلك أجهزته الفرعية.

ـ الشئون الإنسانية، فمن المرجح إنشاء قسم خاص للشئون الإنسانية.

ـ تدعيم الرقابة والإشراف على تدبير الموارد وسبل إنفاقها.

ـ تمويل المنظمة واقتراح إنشاء صندوق ائتمان.

ـ مجلس الأمن ومسألة توسيعه والتصويت فيه .. أكثر المسائل حساسية. خاصة إنها تحظى باهتمام ومتابعة كل الدول والكيانات الدولية الأخرى أكثر من الاهتمام بباقى مسألة الإصلاح والتطوير.

* وخلاصة الأمر أن مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن وتطوير نظام التصويت فيه بالذات تتسم بحساسية شائكة، ويبرز التأثير الطاغى للدول الخمس الدائمة العضوية على دور ورؤى الدول النامية.. وستتحدد النتائج فى ضوء مدى تنسيق وتعاون الدول النامية وتعظيم قوتها التفاوضية فى مقابل تأثير الدول الخمس الدائمة.. أو بالأساس النظرة الأمريكية لهذه المسألة.

* أما بالنسبة للموضوعات الأخرى التى لا تزال قيد الدراسة والبحث فهى محل مساومات وممارسة ضغوط وتأثيرات. ولكن يبدو على الأرجح أن الورقة الرئيسية بهذا الشأن ستكون توصيات السكرتير العام المفصلة التى سيصل إليها عبر استشارات واسعة مع مختلف الدول الأعضاء، ومن ثم تبرز أهمية تنسيق المواقف وإعطاء الأهمية الحقيقية لهذه المسائل وهى فى طريق التشكيل ، لما لها من انعكاسات كبيرة على عمل المنظمة فى المستقبل.

الأمم المتحدة ومستقبلها فى ظل العولمة:

فى ربيع عام ٢٠٠٠ أعد السكرتير العام للأمم المتحدة «كوفى أنان» تقريراً طموحاً من أجل تحديث الأمم المتحدة وجعلها قادرة على التعامل مع تحديات عصر جديد، وجاء فى هذا التقرير المكون من ٥٨ صفحة صورة عن الشكل الذى يرى كوفى أنان أن تكون عليه الأمم المتحدة فى السنوات القادمة.. ومن أهم ما جاء فى التقرير:

ـ كيف نستطيع القول بأن نصف سكان العالم الذين لا يزالون فى انتظار تركيب خط تليفون، وليس جهاز كمبيوتر، يشاركون فى عملية العولمة.. إننا بذلك نمتهن فقرهم.. إن التحدى الأساسى الذى يواجهنا

هو أن نؤكد لأنفسنا أن العولمة ستتحول إلى قوة إيجابية لجميع شعوب العالم بدلاً من أن نسقط من حسابنا ملايين الأشخاص.

ـ إن منظمة الأمم المتحدة تسعى إلى تعزيز دورها وتطويرها من أجل امتلاك القدرة الملائمة على التصدى لتحديات جديدة لم تكن موجودة عندما أنشئت المنظمة نفسها مثل تحديات الزيادة السكانية وتفجر الحروب الأهلية وانتشار الأمراض المستعصية وعلى رأسها الإيدز والمشكلات البيئية.

– وعن أهداف خطة الأمم المتحدة بالنسبة لهذه التحديات الجديدة يرى كوفى أنان ضرورة:

● العمل من الآن وحتى عام ٢٠١٥ على تخفيض عدد من يعيشون تحت خط الفقر (دولار واحد يوميًا) بمقدار النصف عن العدد الحالى ٢٢٪ تقريبًا من سكان العالم.

● ضمان أن تتاح لكل شاب وشابة خلال السنوات العشر القادمة وسائل الوقاية من مرض الإيدز بما يقضى إعداد المصابين به باطراد.

● الوصول خلال ١٥ عامًا إلى إتاحة فرصة لكل طفل للالتحاق بالتعليم الأساسى.

● تحسين مستوى معيشة ١٠٠ مليون شخص يعيشون فى أحزمة الفقر حول المدن الكبرى فى البلدان النامية، من خلال مشروع يستغرق عشرين عامًا.

● التصديق على أُعمال مواد بروتوكول كيوتو ١٩٩٧ والخاص بالحد من انبعاث الغازات الضارة بالغلاف الجوى بنسبة ٦٠٪.

وعن الأدوات التى تحتاجها الأمم المتحدة لتكون قادرة على أداء هذه المهام ومواجهة تلك التحديات.. اقترح كوفى أنان فى تقريره «أدوارًا جديدة» مثل:

● إنشاء جهاز الأمم المتحدة **لتكنولوچيا** المعلومات، وهو أقرب إلى أن يكون هيئة من المتطوعين يقومون بتدريب الفنيين من البلدان النامية على الاستفادة من **تكنولوچيا** المعلومات.

● إنشاء شبكة معلوماتية للصحة عبر الإنترنت تربط عشرة آلاف مستشفى فى البلدان النامية بأحدث الاكتشافات الطبية، وإتاحة نقل المعرفة والتجارة الناجحة إليها.

● إنشاء فريق للعمل الإنسانى الميدانى فى حالات الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية، وتزويد هذا الفريق بأجهزة حديثة للاتصالات بالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة.

● الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وتوسيع نطاق الحوار حول مشاركة هذه المنظمات فى تنفيذ الأهداف الجديدة للأمم المتحدة، وهو ما بدأ مع عقد (منتدى الألفية للمنظمات غير الحكومية ٢٠٠٠).

● تشكيل مجموعة استشارية تضم مسئولين بالأمم المتحدة والبنك الدولى وممثلى القطاع الخاص من أجل التوصل إلى حلول مشتركة لإيجاد فرص العمل.

ويتزامن مع هذ المسألة مسألة أخرى تتصل بآليات عمل للأمم المتحدة، وهى الخاصة بالعقوبات الدولية التى تفرضها المنظمة الدولية على الدول التى أدينت بالخروج عن الشرعية الدولية.

فقد قام مجلس الأمن بتكوين فريق عمل يختص بدراسة وتحليل وتجربة نوع جديد من العقوبات يستهدف الحكام ومعاونيهم، كأفراد، بدلاً من فرض عقوبات على وجه العموم، الأمر الذى جعل الشعوب هى التى تعانى من آثار العقوبات.

وتجارب فرض العقوبات حتى الآن توضح أنها لا تؤدى الغرض منها فالتجارب الخاصة بالعراق ويوغوسلافيا وسيراليون وأنجولا.. ثبت فشلها فى معاقبة الحكام والمسئولين عن الأفعال التى كانت الدافع وراء فرض هذه العقوبات، بل إنها فشلت فى أحيان أخرى فى إيقاف الأفعال والجرائم التى فرضت بسببها.

فقد تَكَّون يقين لدى الرأى العام العالمى مفاده: إنه يعد ضربًا من ضروب الخيال أن نجادل بأنه من خلال عقاب عامة الناس يقع العقاب على حكوماتهم وقياداتهم أيضًا، فالعقوبات غالًبا ما تؤدى إلى تعزيز الأنظمة الحاكمة التى استهدفتها هذه العقوبات، لذلك فإن التوجه الجديد هو فرض عقوبات على الزعماء والحكومات دون الشعوب.. الأمر الذى يقتضى ضمنًا تطوير نظام العقوبات التى تعمل تبعًا له الأمم المتحدة.

وهناك أيضًا موضوع التمويل واحتمالات تأثير الدول الأكثر مساهمة فى التأثير على القرارات... وكان هذا الأمر ماثلاً منذ إنشاء المنظمة. فالولايات المتحدة كانت هى الدولة القوية الوحيدة وقت تأسيسها، واقترحت أن تدفع ٥٠٪ من الميزانية كمساهمة، ولكن لمنع أية سيطرة على المنظمة خفض هذا المبلغ إلى ٣٩,٨٩ بالمئة، ثم خفض بنسة ٢ بالمئة بعد أن اعترض الكونجرس الأمريكى على هذه النسبة، ولكن حدث أن الدول المختلفة رفضت أى أعباء تفرضها الأمم المتحدة، وأذكر أن الدول العربية رفضت تحمل أعباء مالية لتمويل قوات طوارئ بعد حرب السويس عام ١٩٥٦، على أساس أن الدول المعتدية هى التى يجب أن تدفع هذه الأعباء المالية، وأيدها الاتحاد السوفيتى.. وبدأت الحجج من كثير من الدول... لعدم دفع أعباء مالية.. فى بعض حالات إرسال قوات فصل بين دول متحاربة.

وهكذا توالت الأزمات المالية.. ولجأ البعض إلى التفكير فى البحث لإيجاد موارد خاصة للأمم المتحدة بعيدًا عن تدخل وسيطرة بعض الدول، حتى لا يستغل ما تدفعه ليكون لصالحها فى الموضوعات التى تعرض على الأمم المتحدة، وحتى تكون هذه المنظمة متحررة من أى ضغط عليها.

ومن الإنصاف أن نقول إن هناك قرارات للأمم المتحدة كانت عادلة.. بالرغم من حق الفيتو الذى أعطى للدول الكبرى منفردة.. ولكن من الإنصاف أيضًا أن نقول إن بعض الدول الكبرى فى مجلس الأمن استخدمت الفيتو.. بطريقة غير عادلة أو لا أخلاقية.. أما بخصوص الأمين العام للمنظمة فقد أدى بعضهم دورًا مهمًا فى التوصل إلى الحلول السلمية للمنازعات الدولية، مثل دور يوثانت فى أزمة

الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ ومنع الصدام بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة.. بعد أن كانت السفن حاملة الصواريخ فى طريقها كما رسمه الاتحاد السوفيتى نحو كوبا.

هل تعيش الأمم المتحدة نهايتها طالت تلك النهاية أو قصرت؟ وإذا كانت أمريكا وإنجلترا قامتا مرارًا بالتعدى على اختصاصات مجلس الأمن.. حتى أصبحت الأمم المتحدة كما يقول الكثيرون تعيش نهايتها طالت تلك النهاية أو قصرت.. فلا هى قادرة على تنفيذ مبادئها.. ولا هى قادرة على الوقوف أمام الولايات المتحدة وإنجلترا، أو منع سيطرة نفوذ إسرائيل على الولايات المتحدة.. بل إن إسرائيل تمنع أمريكا من اتخاذ أى موقف عادل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التى من حق الفلسطينيين..

مخالفات لمبادئ الأمم المتحدة لا تغتفر : إن الأخطاء التى حدثت مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة لا تغتفر، مثل.. الاعتداءات المسلحة دون موافقة مجلس الأمن، وهى مخالفات صريحة للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ومصادرة لصلاحيات مجلس الأمن، وقد تم ذلك فى كثير من الأحوال.. دون مراعاة للقانون الدولى... أو مبادئ العدالة الدولية أو حتى الأخلاق الدولية!! وما يحدث للفلسطينيين من تشريد وقتل وتعذيب مثل واضح، وهناك الكثير .. والكثير.

ومن العجيب أن يشرع الكونجرس الأمريكى قوانين بخصوص حماية الأقليات فى العالم ـ ليدين الدول التى لا تقف فى صف السياسة الأمريكية.. ما عدا طبعًا ما يحدث فى إسرائيل ـ بل وجدنا تصنيفًا تقوم به الولايات المتحدة لسبع دول تصفها بأنها إرهابية (السودان ـ ليبيا ـ سوريا ـ العراق ـ إيران .. وهى إسلامية، واثنتان شيوعيتان هما كوبا وكوريا الشمالية).

وكان من المنطق أن تصنف إسرائيل كأكبر دولة إرهابية، ولكن سنسمع كلمة لا .. من أمريكا ، وسنسمع أنها ستستخدم الفيتو فى مجلس الأمن .. لو وضع أمامه مشروع قرار عادل.. يمس إسرائيل وعدوانها، أو يمس ما تتباهى به من إنشاء مفاعلها النووى فى بلادها .

والسؤال .. الآن عن العولمة.. إذا كانت الدولة الأولى فى العالم .. تريد وتبشر بالعولمة ونرى هذه التصرفات منها .. فهل تقبل أية دولة هذا النوع من العولمة؟ .. الجواب لا .. اللهم إذا افترضنا جدلاً أن كل هذه التجاوزات والجرائم .. ستمتنع.. ويطبق ميثاق الأمم المتحدة بعد تعديله ليلائم ما يحدث فى العالم من متغيرات ويحقق المساواة فى تشكيل مجلس الأمن وإلغاء حق الفيتو لأية دولة عضو فيه.

ففى هذه الحالة قد تنظر الدول إلى مقولة الغرب عن العولمة الجيد فى الغرب هو The best in the west is the best for the rest جيد للكل.

العولمة المقننة :

هناك مجالات يمكن وصفها بالعولمة المقننة وهى الجوانب التى حظيت بموافقة دول العالم عليها وهناك وثائق ومواثيق تدل عليها قائمة بالفعل ومنذ فترة وملزمة للجميع، بل إن الخروج عليها يبيح فرض عقوبات على الدول التى انتهكتها. وهذه المجالات يخضع بعض منها حاليًا ومستقبلاً لإعادة نظر حول

بعض أبعـادها بهـدف التطوير والمواءمـة مع تغـيرات الزمن، ولكن الأسـاس الاتفـاقى والإلـزامى مـوجـود، والتطوير لا ينفى هذا الإلزام وهذا الوجوب.

ومن الأمثلة على جوانب العولمة المقننة.

ـ ميثاق الأمم المتحدة ـ محكمة العدل الدولية ـ قواعد القانون الدولى

– الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والإعلانات والمواثيق الخاصة به.

ـ الاتفاقات الدولية التعاونية ـ منظمة التجارة العالمية ولو أن بها الكثير من السلبيات.

ولنقترب أكثر لتوضيح بعض جوانب هذه الأمثلة.

مقدمة ميثاق الأمم المتحدة: نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانًا يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدرته وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن نبين الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى، وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدمًا، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح، وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا.

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معًا فى سلام وحسن جوار وأن نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والأمن الدولى وأن نتكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها وألا تستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة وأن نستخدم الأداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية وللشعوب جميعها.

ويزيد الأمر وضوحًا ما جاء فى بعض مواد الميثاق ومن ذلك:

المادة الأولى: مقاصد الأمم المتحدة هى:

١ ـ حفظ السلم والأمن الدولى.... وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولى.

٢ ـ إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

٣ ـ تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا والتشجيع على ذلك إطلاقًا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

٤ ـ جعل هذه الهيئة مرجعًا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

المادة الرابعة والعشرون : رغبة فى أن يكون العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة سريعًا فعالاً يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدولى، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبًا عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات.

المادة الخامسة والعشرون : يتعهد أعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا الميثاق.

هذه بعض المواد التى وردت فى ميثاق الأمم المتحدة : ولا شك فى أن هذه المنظمة تعد أكبر منظمة دولية موجودة منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تضم فى عضويتها كل دول العالم تقريبًا، وتغطى أنشطتها معظم المجالات الدولية، ويصل تأثيرها إلي كل مكان، وهى فى استمرارها وأداء وظائفها اكتسبت شخصية دولية متفردة، وتأثيراً لم يكن الإنسان يتصوره عند نشأتها. ورغم التحفظات التى تساق حول أداء وأسلوب عمل المنظمة الدولية، فان هناك حقيقة يجب التأكيد عليها، وهى أنها تمثل كيانًا دوليًا أنشأ اتفاقًا بين شعوب دول العالم، ويزداد نموًا ازدياد الأعضاء المنضمين إليه، ولا يوجد شك فى أنه كيان عالمى مقنن ومتفق عليه.

إنها نموذج تطبيقى للعولمة المقننة الملزمة، وإن كانت الآن تحتاج إلى بعض التعديلات لتصحيح المسار نتيجة تجربة ٥٠ عامًا ـ وسنتعرض إلى بعض الأمثلة الخاصة بذلك.

محكمة العدل الدولية: المادة ٩٢ من ميثاق الأمم المتحدة: محكمة العدل الدولية هى الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة..

المادة ٩٣: يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطرافاً فى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية.

المادة ٩٤: إذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن. ولهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قرارًا بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

المادة ٦٠: من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية: يكون الحكم نهائيًا غير قابل للاستئناف وعند النزاع فى معناه أو مدى مدلوله تقوم المحكمة بتفسيره بناء على طلب أى طرف من أطرافه.

وتشير المواد ٩٢ ، ٩٣ من ميثاق الأمم المتحدة الى أن محكمة العدل الدولية هى الأداة القضائية للأمم المتحدة تقوم بدور قضائى، وتشير المادة ٩٤ من الميثاق نفسه إلى ضمان تنفيذ أحكام القضاء الدولى.

ـ لقد نشأت محكمة العدل الدولية لتكون ذراعًا قضائيا للأمم المتحدة، ومع أن جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم أطراف فى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية، إلا أن إرادة الدولة ما زالت هى الأساس فى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

إن إنشاء واستمرار عمل محكمة العدل الدولية محل اتفاق، وهى تمثل أعلى درجات القضاء الدولى وأسلوب حماية العدالة على مستوى العالم، إنها أحد المعالم التى يمكن إدراجها تحت العولمة المقننة التى لاخلاف على أساسها أو على وجودها من عدمه.

الوثائق الدولية لحقوق الإنسان: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٨ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وفى عام ١٩٧٦ وضعت مبادئ هذا الإعلان موضع التنفيذ فى ثلاث وثائق رئيسية مهمة هى:

- الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية.
- البروتوكول الاختيارى الملحق بالاتفاقية الأخيرة.

وكان تدعيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع قد نص عليه ميثاق الأمم المتحدة واعتبرته أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة الدولية.

وتتعهد الدولة التى تصدق على اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإقرار مسئوليتها عن توفير ظروف معيشية أفضل لشعبها، وتقر حق الشخص فى العمل والأجر العادل والأمن الاجتماعى والتحرر من الجوع، وتوفير الرعاية فى مجالى الصحة والتعليم، وكفالة تشكيل النقابات والانضمام إليها.

بينما تتعهد الدولة التى تصدق على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية بحماية شعبها بالقانون ضد المعاملة القاسية وغير الإنسانية، وتقر حق كل كائن بشرى فى الحياة والحرية والأمن والحياة الخاصة، مع ضمان الحق فى محاكمة عادلة وإقرار حرية التفكير والرأى والتعبير.

وإذا كانت مواد هاتين الاتفاقيتين قد عكست بصفة عامة الحقوق التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إلا أن هناك نصًا رئيسياً فى الاتفاقيتين لم يرد فى الإعلان وهو الخاص بحق جميع الشعوب فى تقرير المصير، والتمتع والاستفادة بصورة كاملة وبحرية من ثرواتها ومواردها الطبيعية.

وبشكل عام يمكن القول إجمالاً أن مواد هذه الاتفاقيات قد صيغت بشكل رائع لتجسيد أحلام الإنسانية المتشوقة لمثل هذا الأمر، على الرغم من وجود بعض التحفظات عليها من بعض الدول ومنها دول عربية وإسلامية، وهى تحفظات قليلة إلا أن الكثير من المواد جيد وأصبحت لها ثقة ومصداقية.

وإلى جانب هذه الاتفاقيات الرئيسية تمكن العالم من إخراج عدد من الاتفاقيات الأخرى إلى النور والتى تتضمن موضوعات تمس حقوق الإنسان، وإن غلبت عليها الخصوصية بموضوع واحد وابتعدت عن الشمول والاتساع الذى يميز الاتفاقيات الرئيسية.

قواعد القانون الدولى: إن العلاقات الدولية هى أهم مظاهر الحياة الدولية الحديثة مهما اختلفت السياسة الخارجية للدول والتى تنبع من التصرفات البشرية والرغبات الجماعية والفردية التى تمارس فى كل دولة، وتتشكل بخصائص شعب هذا الإقليم وشكل حكومته وبحالته الاقتصادية والزعامات الفردية الموجودة فى وقت معين، وكذلك بالنظريات والأفكار التى يتبناها الرأى العام داخل الدولة.

هذه السياسة الخارجية، ومن ثم العلاقات الدولية، إنما نشأت لأن أية دولة من الدول لا تستطيع أن تحيا طويلاً أو أن تحافظ على استمرار حياتها إذا كانت فى عزلة عن باقى الدول، ومن ثم تكون مسألة إنشاء علاقات متنوعة مع دول أخرى أمرًا محورياً وأساسيًا ملازمًا لأية دولة.

ولكن هذه العلاقات والصلات لن تقوم ولن تستمر إلا إذا امتنعت كل دولة عن اللجوء إلى التحكم الفردى فى تصرفاتها مع الدول الأخرى، ومن ثم لابد من وجود بنود ونظم معروفة وملزمة لتنظيم هذه العلاقات، هذه البنود والنظم والقواعد إنما هى ما يطلق عليها القانون الدولى.

ولكن لأن هذا القانون ينظم علاقات أفراد فى مجتمع دولى لا يوجد به مشرع، فإن عبء وضع القواعد القانونية يقع على الدول، كما أنها تخاطب فى نفس الوقت بأحكامها، وتقوم الدول بوضع القواعد القانونية عن طريق الاتفاقات المختلفة التى تشترك فيها بكامل حريتها، كما تلتزم بالتالى باحترامها تطبيقًا لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين.

أى أن قواعد القانون الدولى تفترض مساهمة أكثر من دولة فى وضعها ومصدرها القانونى هو التراضى الصريح أو الضمنى بين الدول ذاتها، تأكيدًا للنظام الذى يجب أن يسود الجماعة الدولية مادام أعضاؤها أرادوا الحياة معًا فى استقرار وسلام.

وإلى جانب عدم وجود مشرع أعلى فى المجتمع الدولى لا يوجد للسبب نفسه تلك الهيئة التى تعمل على تطبيق القانون وتنفيذ الجزاء على من يخالف أحكامه، كما لا توجد السلطة التنفيذية التى تعمل على تنفيذ ما يصدره من أحكام بواسطة القوة الجبرية عند الاقتضاء.

ومن ثم لا يزال تطبيق أحكام القواعد القانونية الدولية وتنفيذها متروكًا للدول نفسها أعضاء الجماعة الدولية، باستثناء الحالات التى يتواجد فيها مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية.

ونخلص إلى أن قواعد القانون الدولى قد قبلتها الدول ورضيت الالتزام بها، ومن ثم فهى قواعد عالمية مقننة ومكتوبة، ولذلك تمثل وجهًا من أوجه العولمة المقننة ذات أهمية بالغة فى تنظيم هذا العالم، ونحن أشد احتياجًا لقانون يخضع له الجميع دون تمييز، والالتزام بتطبيق القانون الدولى أمر فى غاية الأهمية.

الاتفاقيات الدولية: وهى تكمل القانون الدولى فإذا كانت الاتفاقيات الدولية أحد مصادر القانون الدولى، بل هى أول هذه المصادر من حيث الأهمية فإن هذه الاتفاقيات فى حد ذاتها تتميز بأن

كل واحدة منها تتناول موضوعًا بذاته يتم تناوله بالتفصيل، وتتضمن كل اتفاقية قواعد عامة وحقوقًا والتزامات وإجراءات معينة.. والأساس هو الالتزام بها ومن ثم تحمل المسئولية الناجمة عن انتهاك بنود هذه الاتفاقية أو تلك.

إن الاتفاقيات الدولية على تعدد مجالاتها تتناول موضوعات وقضايا ذات صبغة دولية، وقد تنبه العالم منذ بداية هذا القرن إلى وجود قضايا ومسائل تحتم ضرورة التعاون بين الدول للتعامل مع هذه القضايا والمسائل، هذه الاتفاقيات ومجالاتها المتعددة تمثل أحد أوجه الأمور العالمية التى يمكن أن تصنف تحت بند العولمة المقننة.

ونؤكد أن هذا التوجه ليس بجديد، بل فطن إليه العالم منذ عقود طويلة، وتوضح الاتفاقيات الدولية التى تم التوصل اليها منذ بداية القرن العشرين على هذا التوجه، خاصة أنها تناولت قضايا ذات صبغة عالمية يمتد نشاطها وآثارها لتشمل أكثر من دولة... وعلى سبيل المثال:

الاتفاقية الدولية لمكافحةالأفيون.... الموقعة فى ٢٣ يناير ١٩١٢.

الاتفاقية الدولية لحظر تصنيع والاتجار واستخدام منتجات الأفيون الموقعة فى ١١ فبراير ١٩٢٥.

الاتفاقية الدولية الخاصة بحظر تعاطى الأفيون.. الموقعة فى ٢٧ نوفمبر ١٩٣١.

الاتفاقية الدولية لحظر تجارة الرقيق الأبيض... الموقعة فى ١٨ مايو ١٩١٠.

الاتفاقية الدولية لحظر تجارة الرقيق الأبيض أو استغلال آخرين فى ممارسة الدعارة، والموقعة فى ١٢ مارس ١٩٥٠.

الاتفاقية الدولية لمكافحة احتجاز الرهائن الموقعة فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩.

الاتفاقية طويلة المدى لتقليل تلوث الهواء.. الموقعة فى ١٣ نوفمبر ١٩٧٩.

هذا إلى جانب عدد من البروتوكولات الخاصة بنفس الموضوع ومنها ما هو إقليمى ومنها ما هو عالمى:

- اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون.. الموقعة فى ٢٢ مارس ١٩٨٥.
- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المضرة بطبقة الأوزون فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٧.
- اتفاقية التنوع **البيولوجى** الموقعة فى ٥ يونيو ١٩٩٢.
- اتفاقية الأمم المتحدة فيما يخص ظاهرة تغير المناخ .. ٩ مايو ١٩٩٢.
- اتفاقية بازل للسيطرة على حركة أو انتقال المخلفات الخطرة عبر الحدود الدولية، فى ٢٢ مارس ١٩٨٩.
- اتفاقية حماية وترشيد استخدام المجارى المائية الدولية والبحيرات الدولية فى ١٧ مارس ١٩٩٢.

ـ اتفاق لوساكا لتعزيز عمليات التعاون فى مجال مكافحة التجارة غير القانونية للنباتات والحيوانات البرية.. الموقع فى ٨ سبتمبر ١٩٩٤.

هذه الاتفاقيات التى تم التعرض لها سريعًا تعد نماذج توضح الاهتمام العالمى بالقضايا ذات الصبغة العالمية والتى تمتد أنشطتها وتأثيراتها إلى أكثر من إقليم دولة واحدة، وفى السنوات الأخيرة تعزز هذا التوجه العالمى ليشمل عددًا أكبر من القضايا والموضوعات، فها نحن نرى العالم يهتم بقضايا تجارة المخدرات بأنواعها المختلفة ويعقد اجتماعات ومؤتمرات دولية بهذا الشأن تحت رعاية الأمم المتحدة، وكذلك بالنسبة لأعمال التهريب وغسيل الأموال وقضايا السكان والبيئة، ثم مسألة الإرهاب.. وأى من هذه الموضوعات يعد عالميًا ولكن أى تعامل معها بالإيجاب أو السلب لا يكون ملزمًا ما لم يتم التوصل إلى اتفاق دولى بشأنه عبر اتفاقيات ومعاهدات دولية.. تكون ملزمة للدول الأطراف، عند هذه اللحظة تكون بنود والتزامات هذه الاتفاقيات ملزمة، وتكون بالتالى إحدى صور العولمة المقننة.

منظمة التجارة العالمية: وهى تمثل التجسيد المادى لعدد من الاتفاقات التى توصلت إليها الدول فى مجال تحرير التجارة، فيما عرف بالجات، فى سنوات طويلة كانت آخرها دورة أورجواى ١٩٨٦ ـ ١٩٩٣ والتى انتهت بالتوصل إلى اتفاق نهائى فى مدينة مراكش المغربية إبريل ١٩٩٤ والذى بمقتضاه نشأت منظمة التجارة العالمية التى بدأت أنشطتها فى ١٩٩٥/١/١.

وبالطبع هناك أقوال وكتابات كثيرة عن أن التوصل لأحكام وبنود عمل منظمة التجارة العالمية إنما عكس ميزان القوى فى المجتمع الدولى، وبالطبع برز الدور الأمريكى فى توجيه مواد وقواعد المنظمة بما يحقق مصالحها، بغض النظر عن بعض الآثار السلبية على اقتصادات بعض الدول خاصة النامية منها.

لقد نشأت منظمة التجارة العالمية وانضمت إليها الدول معلنة الالتزام بكافة التعهدات والبنود التى تضمنتها اتفاقيات الجات وبنود ومواد منظمة التجارة العالمية. ورغم كل التحفظات التى تقال عن أثر تحرير التجارة بشكل مطلق، أو عن الآثار السلبية الناشئة من وجود منظمة التجارة العالمية كراعية لمواد وبنود جامدة، فإن هذه الاتفاقيات والمعاهدات بعد أن وافقت عليها الدول أصبحت ملزمة لها، وخاصة بعد إنشاء منظمة عالمية دائمة تتولى الإشراف والمتابعة لأعمال الدول فيما يتعلق ببنود الاتفاقيات الموقعة، بل تجاوز الأمر مجرد الإشراف والمتابعة، إذا توصل العالم إلى أنه فى حالة انتهاك أية دولة لإحدى مواد الاتفاقيات فإنه يجب فرض جزاءات على هذه الدول، وهذه الدول، وهذه الجزاءات قانونية وشرعية، ووافقت عليها الدول من حيث المبدأ حين وقعت على هذه الاتفاقيات، وهو أمر مثير للاهتمام بلا شك.

ودون تفاصيل كثيرة فى هذا الموضوع نؤكد على أن وجود إيجابيات وسلبيات أمر حقيقى، ولكن الأمر الأهم هو ضرورة الالتزام وعدم انتهاك مواد الاتفاقيات الموقعة، هذا الالتزام يمثل وجه الحقيقة فى أن حرية التجارة، ومنظمة التجارة العالمية، إنما تعد أحد صور العولمة المقننة التى تؤثر فينا ونتأثر بها، ولكن الالتزام موجود ومقنن وتوجد قواعد وبنود تحدد شكل التعامل فى هذا الموضوع.

ولا نعنى بهذه الأمثلة أن هذه المجالات وصلت إلى درجة الجمود دون تطور أو تغير، بل على العكس فإن هذه الأمثلة التى تعرضنا لها خاضعة حاليًا ومستقبلاً للبحث والتعديل والإضافة، فمثلاً الأمم المتحدة أكبر دليلاً على ذلك، لأن هناك خطوات عملية نحو تطوير أداء وأسلوب عمل المنظمة الدولية، وتشارك كل الدول فى هذه العملية، كل حسب تأثيره وقوته وقدرته، على جذب دول أخرى تؤيد رؤيته ولكن إجمالاً فإن التطوير يتم على أسس قائمة متفق عليها، ولن يلغى المنظمة ويأتى بأخرى بل يطورها لمواكبة التغيرات المتلاحقة التى يشهدها العالم، ولكن على نفس الأسس التى قبلتها دول العالم من قبل.

وهكذا الأمر بالنسبة لباقى الموضوعات فكلها عرضة للتطوير والإضافة، ولكن دون إنكار أساسها، فحتى لو كانت الاتفاقية المنظمة لأى من هذه الموضوعات صيغت بصورة غير عادلة فإن موافقة الدول عليها يجعلها ملزمة لها، وإذا كانت هناك رغبة فى التعديل والتطوير فتكون الوسيلة هى ما أتاحته الأتفاقية نفسها بهذا الشأن مثل الاتفاقيات الدولية المختلفة.. بل حتى منظمة التجارة العالمية.

إن هذه الموضوعات تمثل تجليات للعولمة فى صورتها المقننة، ومن ثم فى صورتها الملزمة، وهذا الالتزام لم يأت بالفرض من طرف على آخر، فهذه الموضوعات لم تصغ فى ظروف استثنائية أو بعد هزيمة أو فى عهد استعمارى، بل على العكس أتى هذا الالتزام من خلال قبول ورضا الدول، مع الاعتراف فى نفس الوقت بوجود سلبيات وتحفظات. ولكن باختيار الدولة الانضمام والتعامل مع هذه المسائل وفق ما ارتضاه المجتمع الدولى وقننه ـ وصارت هذه التجليات العالمية ملزمة.. وهذه نماذج لبعض الجوانب التى يمكن وصفها بالعولمة المقننة...

ولكن العولمة لم تكتف بهذا الجزء المقنن فقط، بل هى تأتى فى كل يوم بمسائل جديدة تضمها إليها، وتصبح هذه المسائل من مسائل العولمة، ولكن هذه المسائل على خلاف ما سبق عرضه لم يتم التوصل بشأنها لاتفاق مقنن بين أفرادالمجتمع الدولى ومن ثم لا تزال هذه المسائل تمثل توجهات عالمية لكنها غير ملزمة للدول، وهذا أمر يجعل التعامل معها غير ملزم، ولكن هذه المسائل والتوجهات عرضة للتشكيك والجذب والشد، ومثيرة للحيرة وباعثة على الاختلاف.... والسؤال هو: هل سيتم تقنين جوانب العولمة الحالية، بحيث تصبح ملزمة للجميع رغم نواقصها وسلبياتها.

مفاهيم فى اتجاه العولمة

مجتمع الإعلام أو المعلومات: من رأى عدد من أصحاب النظريات الاجتماعية أن المجتمع المعاصر منذ سبعينيات القرن العشرين يمر بتحول رئيسى بالنسبة للأنشطة الإنتاجية، فبينما كان النشاط الاقتصادى سابقًا يدور حول الزراعة والصناعة فى الظروف الناشئة حديثًا ـ خاصة ظروف العولمة ـ فإن الإعلام والمعرفة أصبحا يشكلان المصدر الرئيسى للثروة، وإن الكمبيوتر ووسائل الإعلام والاتصالات وغيرها أصبحت مصادر قوة مهمة فى الاقتصاد، وتتعدى فى قيمتها الأرض والعمل

والمصنع والمال. واتجه بعض المعلقين إلى استخدام مصطلحات جديدة مثل: «مجتمع المعلومات» أو «عصر المعلومات» و«مجتمع ما بعد الصناعى»و«اقتصاد الخدمات» أو «مجتمع المعرفة».

المرحلة الأخيرة من الرأسمالية: استخدم الماركسيون وغيرهم هذا التعبير للإشارة إلى أن التاريخ المعاصر قد أحدث تغيرات فى مؤسسات وعمليات الرأسمالية.. ومثل أنصار نظرية «مجتمع المعلومات» فإن بعض الكُتَّاب يبرزون ما طرأ من تحول على التراكم الفائض من الصناعات القديمة إلى اقتصاديات المعلومات والعلامات والصور.. بينما يركز آخرون على ظهور الشركات العالمية أن التحرك فى اتجاه لا مركزية إدارة الشركات، أو نشوء «إمبريالية جديدة» فى مواجهة «العالم الثالث».. ومن هذه التطورات برزت مفاهيم مثل «نهاية الرأسمالية المنظمة».. أو مجتمع ما بعد الرأسمالية»...

ـ ولقد كان لى تصور معين ذكرته فى كتاب لى أصدرته سنة ١٩٦٠، عنوانه «القانون الدولى على ضوء القمر الصناعى»، وذلك بعد غزو الاتحاد السوفيتى للفضاء، وقد تصورت حينذاك أن تغيرات كثيرة ستطرأ على العلاقات الدولية ومبادئ الأمم المتحدة، بل إن هذا التغير سيمتد إلى القانون الدولى.

مابعد الحداثة: صاحب مفهوم العولة ظهور مصطلحات أقرب ما تكون إلى الألغاز فى النظرية الاجتماعية المعاصرة، مثل «مابعد الحداثة» وهى مثل العولة توحى بحدوث نوع من الأزمة أو الابتعاد عن ظروف الحداثة، مثال ذلك أن كثيرًا من المعلقين يربطون «مابعد الحداثة» بوضع نهاية المعرفة المؤسسية.. وبهذا فإن حالة «مابعد الحداثة» تتضمن فقدان الاعتقاد المنطقى والإيجابى الحديث بأن فى وسعنا، وبواسطة العلم، إيجاد معنى وحقائق ثابتة وعالمية.. كما تشير أفكار «ما بعد الحداثة» إلى الانشغال الشديد فى المجتمع المعاصر بمسائل «الهوية» فالفرد فيما بعد الحداثة تكون لديه أحاسيس مذبذبة بالكينونة والانتماء (فيما يتعلق بالوطنية والجنس والأصول وغيرها) مع قدر من «التمزق النفسى» بل أكثر من هذا فإن كثيرًا من الكُتَّاب يتناولون «مابعد الحداثة» عند حديثهم عن تجارب التغير السريع، وسرعة الزوال فى عالم تسيطر عليه وسائل الإعلام والنزعة الاستهلاكية وغيرها.. وبالإضافة إلى ذلك فإن أنصار «مابعد الحداثة» يرون فيما يتعلق بالعلاقات الدولية أن ثوابت حدود الدول وسيادتها التى كانت تحكم مسارات السياسة العالمية، لم يعد لها وجود، وفى كل هذه الأحوال تؤدى «ما بعد الحداثة» إلى زيادة عدم التأكد وعدم الأمان والفوضى فى الحياة الاجتماعية.. ولكن الملاحظ أن هناك فى المقابل، معلقين آخرين يفندون هذه الادعاءات ـ ويرون أن التطورات التاريخية الأخيرة تتضمن امتدادًا وليس انكماشًا للحداثة.. ويفضلون وصف الظروف الحالية بأنها «حداثة أعلى» أو «مرحلة متأخرة من الحداثة»..

فكرة نهاية التاريخ: أثارت هذه النظرية وما أحاطها من جدل ونقاش اهتمامًا واسعاً فى بداية التسعينيات نتيجة ما كتبه فرانسيس فوكوياما، وهو مسئول سابق فى وزارة الخارجية الأمريكية.. وتتلخص وجهة نظره فى أن زوال الأنظمة الشيوعية كان بشيرًا بانتصار عالمى للديمقراطية الليبرالية على

كافة أشكال الحكم الأخرى.. وحيث إن الديمقراطية الليبرالية، على حد قوله، تحررت من المتناقضات الرئيسية الداخلية وحققت أعمق الطموحات البشرية، فإن انتصارها يمثل نهاية التطور الاجتماعى!..

موقف فرانسيس فوكوياما من الإسلام عقب الحرب الباردة: ويرى فرانسيس فوكوياما أن نهاية الحرب الباردة قد جعلت «الفكرة الليبرالية» أى ـ الديمقراطية الليبرالية ورأسمالية السوق ـ مشروعًا عالميًا لكل البشر.. وفى رأيه أنه لاتوجد **أيديولوچية** تزعم اتصافها بالعالمية واستطاعت تحدى الديمقراطية الليبرالية.. وأنه لا يوجد مبدأ عالمى ذو صفة شرعية، سوى سيادة الشعب، ولا يرى فوكوياما مقاومة محلية للفكرة الليبرالية إلا من جانب الإسلام، وإنه يمثل: (**أيديولوچية**) متماسكة ومنتظمة مع مفهوم خاص بها للأخلاق ومبادئ خاصة بالعدالة السياسية والاجتماعية.. ويقول فوكوياما: كانت الدعوة الإسلامية عالمية ولكنها وصلت الى كل فرد كفرد.. وأن الإسلام قد هزم فيما قبل الديمقراطية الليبرالية فى كثير من أجزاء العالم الإسلامى مما يشكل تهديدًا خطيرًا للمارسات الليبرالية حتى فى البلدان التى لم يتول فيها سلطة سياسية مباشرة.. ثم يعود فوكوياما فيقول: إلا أنه برغم القوة التى يتظاهر بها الإسلام فى صحوته الحالية، تبقى الحقيقة الواقعة أن هذه العقيدة لا تلقى صدى أو استجابة خارج تلك المناطق التى كانت إسلامية الثقافة فى البداية، ويبدو أن أيام الانتصارات الثقافية للإسلام قد انتهت.. وقد يستعيد المشايعين أو الموالين القدامى ولكنه بالقطع لن يجد قبولاً لدى شباب برلين أو طوكيو أو موسكو.. وعلى الرغم من أن هناك نحو بليون شخص يعتنقون الإسلام ـ نحو خُمس سكان العالم ـ فإنهم لا يستطيعون تحدى الديمقراطية الليبرالية على أرضها، على مستوى الأفكار، وإن كان العالم الإسلامى يبدو احتمال تأثره بالأفكار الليبرالية، على المدى الطويل، أكثر من العكس.

السيادة ومستويات المدنية أو الحضارة: حينما كان الأوروبيون فى القرن التاسع عشر يسافرون إلى الصين واليابان وغيرهما من البلدان غير الأوروبية، كانوا لا يرحبون بالخضوع للأنظمة التشريعية أو القانونية المحلية التى كانت تناقض ما يعتقد الأوروبيون أنها مبادئ أساسية للعدالة، مثال ذلك: السماح للطبقة الأرستقراطية والنخبة العسكرية بمباشرة تنفيذ العدالة بأنفسهم وعلى أى حال فإن أحد المبادئ الأساسية للمجتمع الدولى هو سيادة الدول التى تتطلب الاحترام وعدم التدخل فى شئون مؤسسات الدول التى تنضوى فى عضويته.. وقد عالج الأوروبيون هذه المشكلة بمطالبة البلدان المعنية باحترام المعاهدات القانونية الأوروبية (مستويات الحضارة) قبل أن يسمح لها بالعضوية الكاملة فى المجتمع الدولى وقد أثارت هذه القيود الاستياء لأنها تتضمن أو تعنى مركزًا أقل، وأصبحت إزالة هذه الامتيازات الأجنبية ـ كما كان يطلق عليها ـ مطلبًا وطنيًا فى كل مكان..

روح الجماعة والتعددية الثقافية: ـCommunitarianism and Multi culturalism وتمثلان حركات سياسية وفكرية فى كل من السياسات المحلية والدولة ، فأنصار روح الجماعة يرون أن النظرية الليبرالية للفرد، كحاملة للحقوق، تهمل الدور الرسمى للجماعة فى تشكيل الفردية، والمشكلة فى الموقف الليبرالى تجاه حقوق الإنسان أن الأفراد أصحاب الحقوق نشأوا قبل المجتمعات، فى حين أن المجتمعات

فى الواقع هى التى تضفى الحقوق على الأفراد، وأن أنواعًا مختلفة من المجتمعات سوف ينتجون أنواعًا مختلفة من الأفراد، تسبغ على البعض حقوقًا فى بعض الأحيان، وتجد طرقًا أخرى لإعطاء معنى لحياة البشر، فى أحيان أخرى، وعلى أى حال فإن حقوق الأفراد لا تتعدى بالضرورة على حقوق الجماعة وينطوى مفهوم التعددية الثقافية على أن هناك طرقًا عديدة يمكن أن يحقق البشر من خلالها حياة حافلة وكريمة، وأن فكرة ارتباط الكرامة بامتلاك الحقوق هى فكرة غريبة وليست شائعة فى العالم، والمهم ألا تتميز طريقة واحدة للحياة عن غيرها.

كان هذا عرضًا موجزًا لبعض المفاهيم التى ظهرت مواكبة للعولمة، أو ذاع صيتها وانتشر استخدامها إلى جانب استخدام مصطلح العولمة.

اتجاهات وآراء حول العولمة

- آراء متوازنة
- آراء مؤيدة
- آراء معارضة
- محاكمة العولمة

آراء متــوازنـــة

هناك من ينظر إلى العولمة باعتبارها واقعاً، والمطلوب هو أن نعرف ماذا نريد منها حتى تكون لها إيجابياتها المرغوبة وأنها تحتاج إلى بعض التوازنات بين النظم، بل بين الأفراد والدول، وربما تفرز هذه التوازنات من تلقاء نفسها.

ماذا يراد من العولمة[1]: «إن العولمة ظاهرة متميزة وتحدد طرق اتصالنا بعضنا ببعض، وإن كان الكثيرون يرون أن العولمة ليست حليفة للازدهار، بل عدوة له، وليست محركة للنمو ولكن مخاطرها كثيرة.

إن أزمة العملات المحلية فى تايلاند، وبقية الدول الأسيوية، نتج عنها شلل اقتصادى وسياسى فى كثير من بلاد العالم، وليس فقط فى دول النمو الأسيوية أو الصين أو اليابان، ويرى البعض أن من عيوب العولمة.. تجاهلها للمبادئ السياسية، إذ يرونها تمثل غزوًا خارجيًا سوف يهدم الثقافات المحلية والأذواق القومية والتقاليد، وإنها تعتمد على فكرة أن شركاء التجارة يجب أن يصبحوا شركاء سياسيين، وأن الاعتماد الاقتصادى سوف يزيل الخلافات السياسية والعسكرية، وأن التوسع فى التجارة سينهى الصراعات.. ولكن حدث فى بعض المناطق أن ساد صراع سياسات القوى والمصالح المتعاظمة والشك والطمع والفساد ـ شئون الدول أكثر من المصالح الاقتصادية ـ ونظر العالم النامى للعولمة على أنها ضد الدول الأضعف ، وإنها **أيديولوچية** رأسمالية تزيد المعاناة.

لقد اتضح أن هناك حاجة لتنظيم منافع العولمة.. ومنافع السوق، وتخفيض أعباء العدالة الاجتماعية، وإزالة الفقر الإنسانى، وإنشاء شبكات أمان لحماية الفقراء، وإيجاد الشفافية فى كل المواقع، والعمل على زيادة التقدم **التكنولوچى** والاتصالات، وتكامل الأسواق بتدفق رءوس الأموال، وتخفيض الأسعار وتحسين مستويات الحياة، والعمل على النمو المادى ليلغى الاختلافات السياسية. ويجب أن يكون التحرر السياسى والتحرر الاقتصادى متلازمين.

---

(١) كلمة كوفى أنان السكرتير العام للأمم المتحدة، أمام جامعة هارفارد فى صيف ١٩٩٨.

ـ نريد من العولمة العمل على تحقيق مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية ومنع اليأس الاقتصادى الذى يتبعه القلق السياسى والاضطرابات وعدم استقرار الحكم.

إن الحرية السياسية ضرورية للنمو الاقتصادى، والديمقراطية تساعد على النمو ويجب تكوين مؤسسات سياسية، وإن التحدى الذى يواجه الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولى، وأن تكون العولمة لصالح الأغنياء والفقراء، وتقديم العولمة الاجتماعية الإنسانية العادلة».

التوازنات المطلوبة [1]: العولمة مصطلح له منطقه الخاص، فهى ليست مجرد ظاهرة ولا اتجاه عابر، بل أصبحت بمثابة نظام دولى يشكل السياسات الداخلية والعلاقات الخارجية، ويجب فهمه على هذا النحو.

ونظام العولمة ليس نظامًا جامدًا، ولكنه عملية ديناميكية مستمرة، تمكن الأفراد والشركات من التجول حول العالم والوصول إلى مسافات بعيدة، وبصورة أسرع وأعمق وأرخص من أى وقت مضى.

وتنطلق فكرة العولمة من رأسمالية السوق الحرة التى تنتشر فى كل دول العالم، وكلما فتحت أبواب الاقتصاد أمام التجارة الحرة والمنافسة، أصبح أكثر كفاءة وازدهارًا.

وللعولمة مجموعة خاصة بها من القوانين الاقتصادية، تدور حول انفتاح اقتصاد كل دولة وإلغاء القوانين المنظمة له.

كما أن لها ثقافتها على عكس نظام الحرب الباردة، وثقافتها تجعلها تميل نحو إيجاد التجانس الإقليمى، ولها **تكنولوچياتها** المحددة الخاصة بها التى تتمثل فى: دنيا الكمبيوتر ـ وتصغير الأشياء والرقميات والاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية ـ والإنترنت. وإذا كان نظام الحرب الباردة قد بنى على الانقسام، فإن العولمة كنظام يقوم على أساس التكامل.وقد كانت العلاقات الدولية لنظام الحرب الباردة هى المعاهدات.

بينما نظام العولمة ــ نظرًا لأنه اقتصاد السوق ــ فمبنى على أساس الصفقات، لذلك يجب على الدول أن تسمح للرأسمالية بالتخلص من الشركات المتعثرة، حتى تتحرر ويمكنها الانطلاق ولا تعتمد على الحكومات فى حمايتها لكى لا تتخلف.

إن عالم الحرب الباردة كان منقسمًا الى أصدقاء وأعداء، ولكن عالم العولمة يميل إلى تحويل كل الأصدقاء والأعداء إلى متنافسين(*).

---

(١) من كتاب «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون» بقلم توماس ل. فريدمان.

(*) هذا الكلام الذى يقوله «فريدمان» يتناقش مع ما يقوله صمويل همنجتون عن صراع الحضارات. وما تطبقه وتفرضه الدول الكبرى بالقوة وبإعلان خيار الحرب.. على الدول التى لا تسير حسب سياستها.

إن العدو فى ظل الحرب الباردة هو عدو تعرفه جيدًا وتخشاه، أما فى ظل العولمة فإن الخوف يكون من التغير السريع، من عدو لا تستطيع أن تراه أو تلمسه أو تحسه، لأن المجتمع يمكن أن يتغير بفعل قوى اقتصادية وتكنولوجية مجهولة وهى عديمة الثبات.

وليس المهم أن تأخذ الدولة أو الأشخاص والمؤسسات بالعولمة، وإنما المهم هو كيف تأخذ بالعولمة.

وإذا كانت الولايات المتحدة هى المهيمنة والمسيطرة الوحيدة، فإن التوازن بينها وبين الدول الأخرى سيكون مهمًا فى تحقيق الاستقرار للعولمة.

أما التوازن الثانى فى نظام العولمة، فسوف يكون بين الدول والأسواق العالمية، إذ إن تأثير المتعاملين فى هذه الأسواق قد يسبب سقوط الحكومات وإذا كانت القوى العظمى تستطيع التدمير بالقنابل، فإن رجال العولمة يستطيعون التدمير بخفض قيمة أسهم الدول التى تتعامل بها..

والتوازن الثالث سوف يكون بين الأفراد والدول ـ فالعولمة حطمت الأسوار وربطت العالم كله بشبكة اتصالات، فأصبح للأفراد تأثير كبير فى الأسواق وفى الأمم، وبعض الأفراد يعملون فى المسرح العالمى بدون الوساطة التقليدية للحكومات أو الشركات.

وبذلك يكون هناك تفاعل ثلاثى، يمثل العولمة، فإذا كانت أمريكا لها سلطة هائلة، فإن الأسواق ورجال العولمة اكتسبوا قوة عظمى أيضًا.

وفى كلمة موجزة فإن العولمة عبارة عن تفاعل مركب بين دول تتصارع ضد دول، ودول تتصارع ضد أسواق السوبر ماركت ودول تتصارع ضد الأفراد الذين اكتسبوا قوة عظمى، بعد أن أصبح المال والتجارة يلعبان دورًا أكبر فى تشكيل العلاقات الدولية.

آراء مؤيدة

تتعدد وتتنوع آراء الخبراء والمحللين المؤيدين للعولمة، ومنهم من يؤيدها بتحفظ، ولكنهم يكادون يتفقون على أن جوهر العولمة هو تلك الاكتشافات **التكنولوچية** المتطورة، إبتداءً من الإنترنت إلى الاتصالات عبر الأقمار الصناعية.

وهناك من يقول إنها تهتم بنقاء البيئة الذى يمكن أن يحد من التنمية .. فالنظم **الأيكولوچية** تتأثر وتؤثر فى العولمة.

كذلك فإن الإنترنت هى التى ستحدد مستقبل العلاقات الدولية ولا تعود هناك أهمية للجغرافيا السياسية، فأهمية العولمة تكمن فى تأثيرها فى أبعاد ستة: هى الأسواق المالية ـ السياسة ـ الثقافة ـ الأمن القومى ـ الاكتشافات **التكنولوچية** الأخيرة ـ المنظور البيئى.

ولذلك لكى نعرف العولمة علينا متابعة الستة أبعاد المذكورة فى الأوقات المختلفة، وفى المواقف المختلفة، ولكى تكون جزءاً من العولمة عليك إيجاد الارتباط بين هذه النقاط بطريقة منتظمة.

فمثلاً: قد تكون هناك حالة تقتضى من الولايات المتحدة فرض عقوبة على اليابان ولكن العوامل الستة وتأثيرها على هذه الأزمة قد تجعل الولايات المتحدة لاتفكر فى عقوبة اليابان.

والعولمة تتطلب جيلاً من الخبراء **الإستراتيچيين** لتفهم ظاهرة العولمة بعد دراسة أكاديمية، فلكى ترى صورة العولمة متكاملة يجب إجراء دراسة متأنية أكاديمية وعلمية للعوامل الستة التى تؤثر وتتأثر بها العولمة.

ولذلك يجب التوسع فى دراسة كل المجالات وليس التعمق فى مجال واحد كما هو حادث الآن، بل يجب دراسة تأثير الوسائل على تحقيق الغايات سلبًا وإيجابًا حتى تتحقق **الإستراتيچية** عن فهم العولمة.

وهذا الأمر يحتاج إلى وقت طويل للتدريب لاستيعاب عقولنا له.. وقد نال عالمان اقتصاديان جائزة نوبل عن كيف يمكن للمستثمرين فى العالم، استخدام الأدوات المالية فى التغلب على مخاطر العولمة..

والحقيقة فإنه ليس هناك نظام سياسى اليوم أعقد من العولمة كما يقول الكاتب الأمريكى توماس فريدمان، وهو يرى أن مدرسة العولمة بحاجة إلى رجال متعددى الثقافات والدراسات.. وأن تقوم فكرة هذه المدرسة على تقسيم النظام إلى أجزاء ثم دراسة كل جانب ثم دراسة التفاعل بينها حتى يمكن وصف النظام كله.

وقال أيضًا: يجب أن يكون هناك متخصصون وكذلك من يقوم برصد التفاعلات المتبادلة القوية وتشابك الأبعاد المختلفة ثم إلقاء نظرة إجمالية على الكل..فمثلاً يجب دراسة الهوية لكل مجموعة والثقافات المحلية وتأثير العولمة عليها، وتأثرها بذلك، فالعالم به ثقافات متنوعة وليس ثقافة واحدة موحدة.. وهناك إحساس قوى لدى الشعوب بالحب لوطنها وبالولاء والانتماء لهذا الوطن.. علمًا بأن للعولمة أسواقًا **وتكنولوچيات** تعطى فوائد كثيرة، غير أن هناك أدوات اقتصادية لايعرفها كل الناس، ولكن يتأثر بها كل هؤلاء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إن العولمة تحدث نوعًا من السوق العالمية الموحدة الأكثر انفتاحًا لكثير من السلع والخدمات، والنتيجة أنه عندما تلتحم دولة ما بهذا النظام فإن المهرة وأصحاب المواهب فى البيع والشراء وفى الخدمات يحققون الأرباح الحقيقية فى تلك السوق العالمية الموحدة.

والعولمة هى ذلك النظام الواحد الذى يؤثر فى عدد أكبر من الناس بعدد أكبر من الطرق وفى آن واحد.. ونظرًا لأن العولمة جاءت سريعة فلم نستوعبها جيدًا بل هى أسرع تأثيرًا من قدرتنا على إعادة تدريب أنفسنا على رؤيتها وفهمها.

والعولمة هى كل ما هو جديد عن نظام الحرب الباردة.. فالعالم اليوم قائم على رقائق الكمبيوتر الدقيقة والأسواق والمجتمعات بما فيها من عادات وتقاليد وآمال يصعب التنبؤ بها.

ـ لقد ظهرت المعركة بين العولمة والهوية جليًا فى الاستفتاء الذى جرى فى النرويج عام ١٩٩٤.. حول انضمامها أو عدم انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى.. فقد رأى النرويجيون أن الانضمام هو ضد هويتهم وطريقة حياتهم ولو أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى يحقق اقتصاديًا كل الخير للنرويجيين فى عالم يزداد عولمة، ولكن الهوية كسبت وسقط الاستفتاء بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبى.

والعولمة تجعل الصناعة عالمية متكاملة فاليوم تجد سلعة مثل السيارة أجزاؤها صنعت فى كثير من الدول ويصعب بذلك أن تكتب عليها صنعت فى دولة كذا. وبهذا يتعذر علينا تحديد دولة المنشأ.

وكذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتى أصبح هناك سوق حرة للمخابرات وبذلك يمكنك شراء الأقمار الصناعية السرية الروسية لقواعد صواريخ سكود مثلاً.

ويمكن القول إنه فى ظل الوضع الآن لا يمكن نجاح العولمة وبقاؤها كنظام إذا لم يحدث التوازن بين وسائل العولمة.. والهوية الوطنية للمواطنين.. وهذه عملية تحتاج إلى إحداث التوازن وهى صعبة للغاية.

ويرى البعض أنه بعد سقوط سور برلين فإنه لم يسقط فقط فى برلين بل سقط شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوباً.. وضرب سقوط السور الدول والشركات على السواء وفى آن واحد، ونتيجة سقوط كل هذه الأسوار فى أنحاء العالم ظهرت العولمة والتكامل.. وفى رأى أنصار العولمة أنه مع نجاحها سوف لا يوجد عالم أول أو عالم ثان أو عالم ثالث بل سيكون هناك عالم سريع. وهناك من يعارض ذلك بأن السرعة والوسيلة والأسلوب لا يتفق عليها.. لأن العولمة أسرع كثيرًا مما يجب ومفزعة، والتجانس أكثر مما يجب وهناك ضغط أكثر مما يجب على اتباع العولمة، ولذلك ظهرت المعارضة.

ومن ظواهر العولمة.. التغيير فى طريقة الاتصال بين الأفراد وبين الدول ويسميها أنصار العولمة: « ديمقراطية **التكنولوچيا**» فهناك زيادة كبيرة فى تملك أجهزة الكمبيوتر وخطوط الاتصال عبر الإنترنت.. وكلها سريعة ورخيصة.. ويقولون بأنه بفضل ديمقراطية **التكنولوچيا** نستطيع جميعًا أن يكون لنا بنك فى منزلنا ومكتب عمل وشركة أو مدرسة... إلخ، وكل ذلك بأسرع وبأرخص التكاليف وكثير من أصحاب الدخول المحدودة لديهم هذه الابتكارت **التكنولوچية**.

وهناك وكالات خاصة لتقييم العولمة فالهند مثلاً، ثانى أكبر دولة تعدادًا فى العالم، لم تتبع إجراءات العولمة فأصبح دورها فى اللعبة الدولية مهمشًا، وبالرغم من تملكها الأسلحة النووية فإن فريقًا من وكالة خاصة لتقييم العولمة، بعد العقوبات التى فرضتها الولايات المتحدة على الهند لتفجيراتها النووية، قررت تصنيف الاقتصاد الهندى من «مرتبة الاستثمار» التى تعنى أنه اقتصاد آمن للمستثمرين العالميين إلى «مرتبة المضاربة» التى تعنى أن هناك مخاطر.. ووكالة أخرى قررت نقل تصنيف الاقتصاد الهندى من مستقر إلى سلبى.. ومعنى ذلك أن أية شركة هندية تريد الاقتراض من الأسواق المالية عليها أن تدفع فوائد أعلى.

إن التحدى الذى يحدث فى عصر العولمة هو التوازن بين الدول والأفراد.. للمحافظة على الهوية الوطنية وبين البقاء داخل نظام العولمة.

ويقول أنصار العولمة إن ديمقراطية **التكنولوچيا** جعلت تايلاند تتحول على مدى ١٥ عامًا من منتج للأرز إلى ثانى أكبر دولة منتجة لسيارات نصف النقل ورابع دولة مصنعة للدراجات البخارية.

كذلك فإن شركة سويس اير (قسم الحسابات بأسره) نقل إلى الهند بسبب انخفاض تكلفة أجور العمالة.. وكذلك شركة الخطوط الجوية البريطانية العالمية أصبح مقرها فى بومباى بالهند وتؤدى الوظائف للشركة الأم بكل كفاءة.

وفى مصر.. نجد طلبات كثيرة من شركات أجنبية تطلب من قسم إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية تعيين موظفين درسوا **الإستراتيچيات** ليقوموا بعمل التحليل الاقتصادى لهذه الشركات، ويكون مقرهم القاهرة وترسل لهم الأوراق الخاصة بالشركات عبر الفاكس أو بالطائرة من أوروبا وأمريكا، وبعد انتهاء الدراسة والتحليل المطلوب ترسل إلى رئاسة هذه الشركات فى الخارج، وذلك لأن الموظفين فى هذه الفروع أرخص فى المرتبات من الموظفين فى الخارج.

وكذلك يمكن لليابانيين أن يديروا مدارس وهم مقيمون فى طوكيو، بواسطة الاتصالات الإلكترونية.. وكذلك يمكن إدارة فروع البنوك من برلين.. إلخ

يقول أنصار العولمة إن ديمقراطية **التكنولوچيا** تقود إلى العولمة.. وذلك بواسطة ديمقراطية التمويل.. فقد قامت البنوك الأمريكية بعملية رهونات العقارات وكذلك بشراء محفظة الرهونات بأسرها، وعملت على تفتيتها إلى سندات قيمة الواحد منها ألف دولار فقط، وكان التدفق النقدى الشهرى يستخدم لتسديد الأقساط الشهرية لرهونات المنازل.

وفى ظل العولمة أمكن تحويل السوق الدولية للديون إلى سندات.. كما أمكن قيام المصرفيين بالحصول على ضمانات من الحكومة الأمريكية لتقديم قروض إلى أمريكا اللاتينية بشرط أن تقوم هذه الدول بإصلاحات اقتصادية، وقد قسمت هذه البنوك القروض إلى سندات مضمونة من الحكومة الأمريكية وتباع للجمهور.

وهكذا تم توسيع السوق بتعامل البنوك مع الآف المستثمرين فى هذه السندات.. وأصبح الناس يتعاملون مع هذه السندات بالشراء والبيع حسب الأداء الاقتصادى لهذه الدول.. وقد أصبحت ديمقراطية الإقراض تتزامن كما يقول أنصار العولمة مع ديمقراطية الاستثمار.. وتحولت أمريكا من دولة تضمن فيها الشركات معاش العامل من خلال مجموعة من المزايا المحدودة إلى دولة تضمن فيها كثير من الشركات حرية التعامل، ويقوم الأفراد بإدارة أموالهم بأنفسهم ويحصلون على أحسن عائد.

وتعززت ديمقراطية الاستثمار على المستوى الدولى بعد نهاية نظام أسعار الصرف الثابتة والقيود المشددة على التدفقات الدولية لرءوس الأموال، وقد قامت الدول المتقدمة بإضفاء الديمقراطية تدريجيًا على أسواق رءوس الأموال لديها وفتحتها أمام متعاملين أجانب، وأصبحت مجالاً لسندات من كل الدول، ومن السهل على المستثمرين الانتقال بأموالهم من هنا إلى هناك دون أى قيود.

وبعد أن كانت حفنة من المصرفيين تسيطر على الدين الوطنى لعدد قليل من الدول أصبح عدد كبير من المصرفيين يسيطرون على الدين الوطنى لعدد كبير من الدول وهكذا، حتى أن كثيراً من الأفراد

يسيطرون عن طريق صناديق المعاشات والصناديق المشتركة على الدين الوطنى لكثير من الدول وذلك بفضل العولمة.

ويقول أنصار العولمة لقد حدث تغيير مهم فى كيفية نظرتنا إلى العالم.. إنها «ديمقراطية المعلومات» فقد أصبحنا نستطيع بفضل أطباق الأقمار الصناعية والإنترنت والتليفزيون أن نخترق بأبصارنا وأسماعنا وتفكيرنا كل سور يمكن تخيله تقريبًا.

وقد بدأ هذا مع عولمة التليفزيون وكان هو والإذاعة طوال فترة الحرب الباردة من الأعمال المقيدة.. والآن فى وسع ملايين البشر حول العالم التقاط الإشارات على طبق جهاز استقبال للأقمار الصناعية بحجم صغير وذلك نتيجة التقدم **التكنولوچى**.

وكانت الحكومات تستطيع عزل شعوبها تمامًا وكان الاتحاد السوفيتى قد وضع ستارًا حديديًا حول شعبه وذلك حتى لا يتعرف على الحياة خارج حدوده.. ولا ننسى أن البريد الإلكترونى أصبح معروفاً اليوم للملايين وأصبح أى فرد أو شعب له الحق فى المراسلات ومعرفة الحقائق والتعبير الحر عن رأيه.. وحدث هذا على الإنترنت من الجماعات المعارضة ضد حكومة الصين، وكذلك أيضًا فى عالم المال.

ويقول أنصار العولمة.. إن على الحكومات التى ترغب فى اجتناب العولمة أن تثبت أن البديل الذى تقدمه يستطيع أن يؤدى إلى رفع مستويات المعيشة، ولكن عليهم أن يفعلوا ذلك فى بيئة نستطيع فيها أن نعرف كيف يعيش الآخرون جميعًا.. لقد أصبحنا نعرف ما يدور خلف كل النوافذ، وأصبح الناس نتيجة لذلك أقل رغبة فى قبول مستوى منخفض للمعيشة يقل عما يتمتع به جيرانهم.. وهذا كله بفضل العولمة.

كذلك تحدث ديمقراطية المعلومات تحولات فى الأسواق المالية، فيمكن للمستثمرين الشراء والبيع للأسهم والسندات فى جميع أنحاء العالم عن طريق أجهزة الكمبيوتر فى منازلهم، وكذلك يمكن للسماسرة التعامل بواسطة مواقعهم على الإنترنت التى تعطيهم المعلومات مجانًا..

ويقول رئيس النظام الدولى لعروض الأسعار الأتوماتيكى للاتحاد القومى لتجار الأوراق المالية فى أمريكا: أن ٧٠٪ من عمليات التبادل التى تجرى فى بورصتيه يجريها أناس وهم جالسون فى بيوتهم أمام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم يعملون عبر الإنترنت.

وسيتمكنون بواسطة أجهزة الموبايل من إجراء العمليات بتبادل الأوراق المالية مباشرة ، وهناك أجهزة تليفونية موبايل يمكن تحويلها إلى الإنترنت وتقوم بالعمليات المطلوبة.. وبذلك يتم فى عصر العولمة التبادل الإلكترونى للأوراق المالية، وسيأتى الوقت الذى سنجد فيه ملايين كثيرة تستخدم الإنترنت.

وهناك ضغوط للتكيف مع ديمقراطيات **التكنولوچيا** والتمويل والمعلومات التى تمثل محور نظام العولمة.. وإذا كان هناك جزء من كل دولة لم يصل الى التقدم إلا أن ضغط العولمة سيصل إلى هذه

الأجزاء من العالم، ذلك أن كل الدول قد أصابتها العولمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما أن السياسة أصبحت اليوم عالمية.

وهكذا ينتهى عهد الحرب الباردة الذى كانت فيه القمة وحدها فى الدولة التى لديها كل المعلومات، حيث كانت عملية التكيف مع العولمة بطيئة والتجارة الدولية ضئيلة والحواجز الجمركية تحد من المنافسة، والقيود على تحرك رءوس الأموال والعملات والأفراد كثيرة وتمنعها من التحرك خارج الحدود، والاقتصاد مبنى على تخطيط مركزى بجانب سيطرة كاملة للحكومة على الإعلام والأفراد.

وتزدهر العولمة بازدهار أعمدتها الثلاثة: ديمقراطية **التكنولوچيا** (أجهزة كمبيوتر منزلية للجميع) وديمقراطية التمويل (بطاقات الائتمان للجميع)وديمقراطية المعلومات (الإنترنت للجميع) ومعلومات أكثر للجميع، وبذلك تصبح عملية الانتقال من الابتكار إلى السلعة بسرعة أكبر مما كانت فى عهد الحرب الباردة.

ففى عهد العولمة ستجد أفضل سلعة وأجودها بأرخص ثمن.. ويمكنك وأنت فى منزلك بواسطة الإنترنت أن تشترى أية سلعة من أكبر المحلات فى العالم.. أى أن المستهلك سيتمتع بأحسن سلعة.. فى ظل المنافسة التى تتيحها العولمة.. والكل يسعى لإرضاء الزبون ومعرفة ذوقه واحتياجاته.

وتتطلب العولمة إعادة هيكلة الحكومات والشركات والمؤسسات.. وتكيف الإنسان مع العصر الجديد New World Needs New Mind «العالم الجديد يحتاج إلى عقول جديدة؛ ولذلك يجب توفر المعلومات حتى تتحقق ديمقراطية اتخاذ القرار ولا مركزية السلطة والمعلومات، بحيث تنتقل المعلومات من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل ومن اليمين إلى اليسار.

وقد جاء فى كتاب وارين بينس Organizing Genious تنظيم العبقرية: «ليس فينا من هو أكثر عبقرية من مجموعنا جميعًا».

إن العولمة تجعل جميع أفراد المؤسسة يشتركون فى القرار فلديهم المعلومات متوفرة وهم أقرب إلى السوق فيمكنهم أن يقدموا أكثر من قرار ناجح للمدير الذى كان هو وحده يحتكر المعلومات، وكانت قرارته فى كثير منها غير ناجحة لنقص المعلومات وعدم الاستجابة للتغيرات التى تحدث فى السوق.. والعولمة تؤمن بالمعرفة التى هى أغلى من الموارد الأولية الآن.

كذلك أتاحت العولمة للإنسان الاشتراك فى المناقشة مع عدد كبير من الناس فى جميع أنحاء العالم فى وقت واحد.

ويتطلب نجاح العولمة حسن اختيار الأفراد فى الهياكل الوظيفية المختلفة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات، لذلك يجب العمل المستمر بالتدريب لهؤلاء من أجل تزويدهم بثقافة العولمة.

وقد نجحت كثير من الشركات متعددة الجنسيات لحسن اختيارها لموظفيها الجدد والمديرين المتدربين ولديهم سرعة اتخاذ القرار، كما أنهم أكثر كفاءة مع فهم تام لما يجرى فى السوق لأن لديهم المعلومات والمعرفة وسرعة اتخاذ القرار حتى يمكن تلبية احتياجات الزبائن فى الأسواق.

ـ ويقول أنصار العولمة.. إنه لا يمكن حجب السرعة والتقدم والوصول إلى الأكمل.. لأنه كما يقول المثل الصينى.. «أبدًا لا يمكن ليد إنسان أن تحجب نور الشمس»..

فقد سقطت الشيوعية وسقطت مضامينها، ولم يعد هناك الآن سوى الرأسمالية، ونحن نريد مستويات أفضل للمعيشة وليس العودة إلى الغابة.. كل ذلك بفضل توقف الحكومات عن توجيه الاقتصاد ليقوم به القطاع الخاص فأخذ فى كثير من الحالات سلطة اتخاذ القرار الاقتصادى من الدولة وتسلمتها السوق الحرة.

ويقول مؤيدو العولمة.. إن العولمة إذا اتبعت فإنها تنفذ القواعد الذهبية التالية: القطاع الخاص هو المحرك الأساسى للنمو الاقتصادى.. الاحتفاظ بمعدل منخفض للتضخم.. ثبات فى الأسعار.. تقلص فى حجم بيروقراطية الدولة.. الاحتفاظ بميزانية متوازنة ويا حبذا لو حققت فائضًا.. إلغاء التعريفات الجمركية أو خفضها على البضائع المستوردة.. إزالة القيود على الاستثمارات الأجنبية.. التخلص من نظام الحصص والاحتكارات المحلية وزيادة الصادرات.. خصخصة الصناعات والخدمات المملوكة للدولة.. تخفيف القيود المفروضة على أسواق رءوس الأموال.. العملة قابلة للتحويل.. الصناعات أسهمها وأسواقها مفتوحة للأسهم والسندات أمام الملكية والاستثمار الأجنبى المباشر.. تخفيف سيطرة الدولة على الاقتصاد بهدف تعزيز التنافس المحلى قدر الإمكان.. القضاء على الفساد الحكومى والدعم واستغلال أصحاب العمل للعمال بقدر الإمكان.. فتح الأنظمة المصرفية ونظم الاتصالات أمام الملكية والتنافس الخاص.. السماح للمواطنين بالاختيار الحر بين صناديق المعاشات المتنافسة والإدارة الأجنبية للمعاشات والصناديق المشتركة.

إن نمو الاقتصاد يتطلب أن يرافقه السياسة الجديدة.. وتقلص دور الحكومة وقبضتها على السوق وزيادة استخدام الموارد تحت ضغط التنافس العالمى.

مجابهة المخاوف(*):

يؤكد أنصار العولمة أنها لا تهدد السيادة القومية للدول، وهم يرون أن حرية التجارة وحرية انتقال رأس المال لا يمنعان أى مجتمع من تبنى سياسات نشطة للضمان الاجتماعى، والتوقيع على اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لا يعنى فقدان الدولة لسيادتها لأن الدخول فى هذه الالتزامات يتم بأسلوب ديمقراطى ولا يتضمن أى انتهاك لحرية المواطن ولا لسيادة الدولة.

(*) جارى بورتلس، روبرت ليتان، روبرت شابيرو: مجابهة المخاوف المرتبطة بالتجارة الحرة.

ـ قد تصر الولايات المتحدة ـ لمنع المنافسة غير العادلة فى استخراج الفحم فى البلدان الأخرى ـ على تضمين أية اتفاقية تجارية تبرمها مع أية دولة على معايير صارمة للسلامة والرعاية الصحية، بحيث تتماثل المخاطر التى يواجهها عمال المناجم فى تلك الدول مع تلك التى يواجهها عمال المناجم الأمريكيون، ولكن ذلك قد يدخل فى نطاق طلب المستحيل من الدول النامية لافتقارها إلى **التكنولوچيا** ومعدات السلامة المهنية المتاحة بالولايات المتحدة، وبالمثل فإن إصرار الولايات المتحدة على تبنى الدول الأخرى لمعايير صارمة لتنظيم القوى العاملة يثير تساؤلات عديدة من بينها: هل هذا الإصرار هو السبيل الأمثل لمساعدة عمال تلك البلاد أم أن الأفضل التركيز على حرية التجارة لتوسيع فرض العمالة فى صناعات التصدير بالداخل؟ وهل من اللائق من منظور إنسانى أن ترفض الولايات المتحدة التجارة مع البلدان التى لم ترتفع بمعايير العمل إلى المستوى الذى تحبذه؟

ـ إن النتيجة الطبيعية التى ستترتب على ذلك هى فقدان الكثير من عمال العالم النامى لفرص العمل أو قبول وظائف أدنى أجورًا وظروف عمل أسوأ مما هو متاح حاليًا فى قطاع التصدير. إن الحالات التى لا خيار أمام الولايات المتحدة إلا رفض التجارة معها نادرة وتقتصر على الانتهاك الصارخ لحقوق الانسان.

ـ إن تهافت خصوم العولمة لا ينفى أن لها آثارًا جانبية، كل ما فى الأمر أن خيرها يجب شرها، وأن آثارها الجانبية تتطلب معالجة رشيدة للحد من مخاطرها، ولب التجارة الدولية هو الاستفادة من مزايا التنوع بين الأمم، ولو صارت كل الدول نسخة متكررة متطابقة فإن المكاسب المحققة من التجارة ستتقلص إلى حد بعيد.. ولن تؤثر العولمة على السيادة الأمريكية، والداعون إلى وجوب قصر الولايات المتحدة ساحة التفاوض للوصول إلى اتفاقيات تجارية على الدول التى لاتطبق الحد الأدنى من المعايير البينية من معايير العمل ـ يتجاهلون مصالح المستهلكين والمصدرين الأمريكيين، ولاتخدم هذه الدعوى ولا تسعى لرفع مستوى العمال فى البلدان النامية بل تضرهم أحيانًا على الأقل.

ـ إن هناك مخاوف مشروعة لدى الرأى العام الأمريكى بخصوص مصير الاقتصاد الأمريكى فى ظل العولمة، والحل الطبيعى ليس رفض العولمة والاتجاه نحو العزلة فذاك مستحيل، فضلاً عن أنه يضر بالاقتصاد الأمريكى ـ بل ترشيد الإدارة الأمريكية لظاهرة العولمة. والمخطط الذى تسهم به دراسة مجابهة مخاوف العولمة ـ من أجل تحقيق هذا الهدف ليس حلاً شاملاً لمسببات ظاهرة مخاطر العولمة. ولقد سبق لاثنين من مؤلفى هذه الدراسة (جارى بورتلس وروبرت ليتان) إعداد مجموعة من المقترحات عام ١٩٩٣ لتحسين فرص النمو الاقتصادى والتوزيع العادل لثمار الازدهار الاقتصادى، وتتضمن هذه المقترحات عدة مبادرات من أهمها: إحداث تخفيض كبير فى عجز الميزانية الاتحادية لتخفيض أسعار الفائدة للبحث الخاص والتطوير، والعودة إلى منح الشركات التى تنفق على تطوير المعدات معاملة ضريبية خاصة، واتخاذ إجراءات لتحسين مستوى العمال وتحقيق العدالة فى الإنفاق العام والخاص على برامج تدريب

العمال، وتبنى مبادرات لتحرير القواعد الحاكمة للتجارة والاستثمار الخارجى، وصياغة إستراتيجية أمريكية جديدة لتشجيع شركاء الولايات المتحدة التجاريين على تحرير أسواقهم.

ولقد تبنت الإدارة الأمريكية الاقتراح الأول فى هذه القائمة، ونتج عن ذلك طفرة كبيرة فى الاستثمار الأمريكى الخاص سواء كرقم مطلق أو كمحصلة من الناتج القومى الإجمالى، كما طبقت الإدارة الأمريكية المقترح الخاص بتعزيز البحث العلمى..

وسبق أن تقدم «روبرت شابيرو» بمقترح يرمى إلى تحفيز النمو الاقتصادى طويل الأجل من خلال إدخال تغيير جوهرى فى سياسات الحكومة الاتحادية فى مجال الضرائب والإنفاق، وذلك بإلغاء الدعم الحكومى على مراحل، وتخفيض عدد العاملين التابعين للحكومة الإتحادية والتكاليف الإدارية لها، وتحويل الموارد إلى تمويل الحد من العجز، وزيادة الاستثمارات العامة فى مجالات التعليم والبنية الأساسية والبحوث والتطوير، وإصلاح النظام الضريبى، وتبنت الحكومة الأمريكية بعضًا من هذه المقترحات وأغفلت البعض الآخر.

آراء معارضة

إذا كانت هناك أسباب قوية تؤيد العولمة، كما يقول بايلز وستيف سميث، فى كتابهما «عولمة السياسة العالمية».. فهناك أيضًا معارضة لهذه الآراء مما جعل العالم فى حيرة. ومن ذلك على سبيل المثال:

ـ يرى هيرست وطومسون ١٩٩٦ Hirst & Thompson فى كتابهما شكوك حول العولمة Globalization Question ، إن العولمة مجرد «كلمة ـ لغز» تشير إلى المرحلة الأخيرة من الرأسمالية، وإن أبرز الانتقادات التى توجه لنظرية العولمة، أنها تجعل الحكومات الوطنية تبدو وكأنها بلا سلطة أو عاجزة فى مواجهة التوجهات العالمية، ومعنى ذلك شل يد الحكومات عن محاولة وضع القوى الاقتصادية العالمية تحت السيطرة أو التنظيم، وانطلاقًا من قناعتهما بأن معظم نظرية العولمة يفتقر إلى العمق التاريخى وأنها تصور الوضع السائد بأنه فريد ولا مثيل له وأنه أكثر تحصيناً مما هو فى الواقع! فالاتجاهات العالمية قد تؤدى إلى نتائج عكسية.. فوجهات النظر المتطرفة التى ترى العولمة على إنها «أسطورة» تؤكد شواهد الاقتصاد العالمى المعاصر، أنه أقل انفتاحًا مما كان عليه بين عامى ١٨٧٠ و١٩١٤.. كما اكتشفوا أن عدد الشركات عابرة القارات قليل نسبياً، وأن معظمها شركات وطنية تتعامل تجاريًا على النطاق الدولى.. وإنه ليس هناك تحول للتمويل وانتقال رأس المال من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية، وإنما هناك تركيز للاستثمار المباشر بين بلدان العالم المتقدم.. كما أن الاقتصاد العالمى ليس عالميًا لأن التدفقات المالية والتجارة والاستثمار تتركز بين ثلاث كتل: أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، وهكذا فإن هيرست وطومسون يعارضان فكرة أن على الاقتصاد الوطنى أن يتبع «السوق العالمى».. وأنها مجرد أسطورة.

ـ إن تأثيرات العولمة غير مؤكدة أو غير عادلة، فتراها أحيانًا تبدو وكأنها نظرية معقولة كنظرية غربية تطبق على عدد محدود من البشر، فلا نجد كل أفراد العالم من نواحيه المختلفة يتصلون فيما بينهم تليفونياً مثلاً، لأن نسبة كبيرة من سكان الأرض ربما لم يستخدموا التليفون فى حياتهم، وبعبارة أخرى فإن نظرية العولمة تنطبق فقط على العالم المتقدم، ويكون من المبالغة بل ومن الخطورة تقدير مدى وعمق العولمة بأكثر من الواقع.

ـ ومن نماذج المعارضة للعولمة، القول بأنها مجرد مرحلة أخيرة أو المرحلة الأطول للإمبريالية الغربية The Latest stage of Western Imperialism وإنها لا تختلف عن «نظرية التحديث القديمة» إلا بوجه أو قناع جديد.. فالقوى التى تأخذ طابع العولمة هى القائمة فى العالم الغربى.. فماذا عن القيم غير الغربية؟ وما مكانها أو مدى تلاؤمها فى هذا العالم المعولم؟ إن الأمر المثير للقلق هو أنها لا مكان لها على الإطلاق! وأن ما يجرى الاحتفاء به فى العولمة، هو انتصار وجهة نظر العالم الغربى على حساب وجهات النظر العالمية للثقافات الأخرى.

ـ لاحظ النقاد أيضًا أنه يوجد فى العالم نتيجة العولمة الكثير من الخاسرين Losers وأن ذلك يرجع الى أنها تمثل نجاح الرأسمالية الليبرالية فى عالم منقسم اقتصادياً.. وقد يكون أحد النتائج التى تسفر عنها العولمة هو استغلال أكبر للدول الأقل غنى وذلك تحت اسم «الانفتاح».. كما أن **التكنولوچيات** المصاحبة للعولمة تفيد، بصورة تلقائية، الاقتصاديات الأغنى فى العالم وتسمح لمصالحها بأن تتفوق وتعلو على المصالح المحلية وبذلك فإن العولمة ليست فقط إمبريالية وانما ايضًا استغلالية..

التحكم المعولم أو الحكومة العالمية Global Governance : وتسجل المعارضة أيضًا نقطة مهمة ورئيسية تتلخص فى أنه ليست جميع قوى[١] العولمة «طيبة أو صالحة» بالضرورة.. لأن العولمة تتيح المجال لاستشراء وتفشى عصابات تجارة المخدرات والجماعات الإرهابية.. إلخ، إلى جانب ما يثيره فوضى الاتصالات من خلال شبكة ويب Web العالمية من محاذير الرقابة ومنع الوصول إلى أنواع معينة من المواد أو المعدات.

وهذا ما يتصل بما يطلق عليه ـ الحكومة العالمية ـ فأكثر ما يثير القلق هو معرفة الحركات الاجتماعية عبر القومية التى ستتولى تحقيق ذلك وبطريقة ديمقراطية.. فلو أن شركة«IBM» أو شلShell على سبيل المثال، أصبحت أكثر نفوذًا وسيطرة فى العالم، يثير ذلك التساؤل عن مدى صلاحيتها أو قدرتها على ممارسة الحكم الديمقراطى؟! لقد أشار دافيد هيلد فى كتابه الديمقراطية والنظام العالمى (Held,D. - Democracy and the Global Order 1995) إلى ما سماه «الديمقراطية الكوزموبوليتانية» وحدد فيه بوضوح الملامح القانونية والديمقراطية، ولكن ما يدعو للقلق أن أغلب القوى الكبرى التى ظهرت فى العالم المعولم لا يمكن الاعتماد عليها فى هذا الشأن.

---

(١) يترجم البعض كلمة GOVERNANCE بممارسة السلطة.

ـ هناك تناقض Paradox فى قلب نظرية العولمة .. فهى من ناحية يتم تصويرها على أنها انتصار لقيم السوق الغربية، ولكن بماذا يمكن تفسير النجاح الكبير الذى حققته بعض الاقتصاديات الوطنية فى العالم المعولم مثل «نمور آسيا» التى وصلت إلى أعلى معدلات النمو فى الاقتصاد الدولى، مع إنها تعتنق «قيم أسيوية مختلفة؟ والتناقض هنا هو هل يمكن أن تواصل هذه البلدان السير فى طريق التصنيع بنجاح دون تبنى القيم الغربية؟ وعندئذ ماذا سيكون من أمر أحد المحاور الرئيسية التى تقوم عليها نظرية العولمة وهى أنها تمثل انتشار مجموعة من القيم عبر العالم؟ لأنه فى حالة ما إذا واصلت تلك البلدان طريقها فى التحديث الاجتماعى والاقتصادى بنجاح، فلابد من توقع أن يثور جدل فى المستقبل أو تنازع بين القيم الغربية والأسيوية حول قضايا مثل حقوق الإنسان والسلالات والأجناس والمعتقدات الدينية.

رأى جوزيف استجلز(١):

تأتى أهمية كتاب جوزيف استجلز الذى يكشف عن حقيقة العولمة ومساوئها والإصلاحات الضرورية لها لتحقيق الخير والنفع لجميع دول العالم، من أن مؤلفه من معسكر الدول المتقدمة وليس شخصًا عاديًا، بل إنه خبير اقتصادى دولى حائز على جائزة نوبل العالمية فى الاقتصاد فى عام ٢٠٠١، كما عمل مستشارًا اقتصاديًا للإدارة الأمريكية، وعمل فى البنك الدولى أحد المنظمات الدولية الرئيسية الثلاث المسئولة عن إدارة العولمة، ومع صندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإن الكاتب يكشف العديد من الحقائق عما كان يدور فى هذه المنظمات الدولية فى تعاملاتها مع الدول النامية.

ـ يرى استجلز أن المنظمات الدولية الرئيسية التى تدير العولمة (الصندوق والبنوك الدولية ومنظمات التجارة العالمية) قطعت على نفسها عهودًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادى الدولى والتنمية والرخاء للعالم. تمثل هذه العهود الأهداف الرئيسية التى تم من أجلها إنشاء هذه المؤسسات، كما تمثل ما تعهدت به هذه المؤسسات فى وقت لاحق من توسيع حدود أدوار العولمة الموضوعة لها فى الأصل. غير أن هذه المؤسسات فشلت فى الوفاء بهذه العهود جميعها، وأن الأزمة الآسيوية التى تفاقمت عام ١٩٩٧ وما تبعها من أزمة الاقتصاد الروسى عام ١٩٩٨ (بعد ٦ سنوات من البدء فى عملية تحول نحو اقتصاديات السوق بدعم من هذه المؤسسات)، ثم تباطؤ الاقتصاد العالمى وازدياد الأزمات والمشاكل الاقتصادية تؤكد على إخفاق هذه المؤسسات الدولية.

ثم انتقل الكاتب إلى الحديث عن ضرورة عدم فرض **إستراتيچيات** معينة من قبل صندوق النقد الدولى على الدول التى تقوم بعملية إصلاح لاقتصادها والانتقال به نحو نظام السوق حيث إن لكل دولة ظروفها وأولوياتها، كما أنه من الضرورى عند الانتقال نحو نظام السوق أن يتم ذلك بشكل متدرج ومتتابع.

(*) المرجع كتاب العولمة ومبررات رفضها Globarization and its Contents للمؤلف جوزيف استجلز ـ ترجمة هيئة الاستعلامات.

ثم يؤكد الكاتب هذه الحقيقة بالواقع الذى شهدته رسميًا منذ الشروع فى التحول نحو الأخذ بنظام السوق حيث تراجع الإنتاج فيها وزادت معدلات البطالة والفقر عما كان عليه حالها قبل انهيار الشيوعية، ويوضح أن أسباب حدوث ذلك هى سلوك المسئولين الفاسدين فى روسيا الذين طبقوا سياسات الصندوق حرفيًا دون مراعاة الأبعاد المختلفة، هؤلاء الذين نهبوا العديد من الأموال وطبقوا أساليب دكتاتورية فى التحول نحو الأخذ بنظام السوق، ولقد حظوا بدعم الغرب بسبب التخوف من الارتداد إلى الشيوعية.

ثم ينتقل الكاتب إلى الحديث عن عدم عدالة الدول المقدمة فى تطبيق قوانين التجارة مثل الولايات المتحدة عن طريق فرض العديد من رسوم الإغراق على وارداتها من الألومنيوم واليورانيوم الروسى مما يشكل ـ واقعيًا ـ فرض حماية لصالح المنتجات المحلية الأمريكية والقضاء على قواعد المنافسة التى تعد أحد العناصر الأساسية لاقتصاديات السوق.

ثم يتطرق الكاتب إلى الحديث عن السبيل الأفضل نحو الأخذ بنظام السوق حيث يستشهد بالنموذج الصينى الذى يعد رائدًا فى هذا المضمار، والذى يقوم بالانتقال نحو نظام السوق بهدوء وتدرج دون أن يحدث أى آثار جانبية، بل يشهد الاقتصاد الصينى استقرارًا ونموًا متزايدًا.

ـ والآراء السابقة توضح أن أعداء العولمة.. ليسوا كلهم من دول العالم الثالث بل هناك الكثيرون من العالم الغربى ومن الولايات المتحدة بالذات.. لأن مخاطر العولمة وصلت إلى دول مختلفة وزادت البطالة فيها.. وأن الأغنياء زادوا ثراءً والفقراء زادوا فقرًا.. لأن بعض من يؤيد العولمة لا يؤمنون بالقيم الإنسانية، بالرغم من أن الذين يقولون إن العولمة هى الليبرالية الجديدة وأنصارها يذكرون محاسنها: الشجاعة.. والوطنية.. كما ذكر جيدنز فى كتابه نقلاً عن أنصار الليبرالية الجديدة..

* أعداء العولمة.. ينادون ويحذرون من مخاطرها وأنه لاسبيل إلا تقوية الدولة والعمل على عدم تنفيذ كل توصيات صندوق النقد والبنك الدولى.. فتوصيات هذه المؤسسات واحدة وثبت فشلها.. ويكفى القول إنها قبل أزمة دول جنوب شرق آسيا كانت هذه المؤسسات تتغنى بالتقدم والنجاح الذى حققته وتطالب الدول النامية بأن تزورها وتنفذ ما نفذته هذه الدول، ولكن فجأة سقطت نجاحات هذه الدول الآسيوية.. بل لعنت هذه المؤسسات..

ـ ونحمد الله أننا فى مصر لم نتبع الروشتة التى وصفتها هذه المؤسسات، وكانت لاتعطى اهتمامًا فى توصياتها إلى الجانب الاجتماعى.. لذلك فإن مبدأ عدم تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية لتنظيم الاقتصاد أصبح أكذوبة.. فالولايات المتحدة نفسها تتدخل فى شئون اقتصادها وتفرض رسومًا جمركية على سلع الدول التى تصدرها للولايات المتحدة الأمريكية.. كذلك كثيرًا ما تتدخل الحكومة الأمريكية فى الشئون الاقتصادية لتنظيمها.

* إن كثيراً من الدول لم تضع نظاماً لمراقبة العولمة ومخاطرها، فاليابان تعرضت للركود فى يونيو ١٩٩٨ وكذلك دول جنوب شرق آسيا.. والمضاربات فى يونيو ١٩٩٨ وكذلك دول جنوب شرق آسيا..

والمضاربات فى البورصات كانت تتبع أسلوب HIT & RUN أى شراء الأسهم.. فيرتفع ثمنها تبعًا لنظرية (القطيع) التى وجدت أن هناك إقبالاً على الأسهم فيشترى الكثيرون هذه الأسهم ويرتفع الثمن فجأة.. هؤلاء المستغلون الأجانب الذين اشتروا الأسهم وهى منخفضة الثمن، يبيعون هذه الأسهم بأثمان مضاعفة ويتركون بورصات الأوراق المالية فى هذا البلد بعد أن حققوا المكاسب.

* كذلك من عيوب العولمة.. إن الدول من العالم الثالث تتعامل مع دول غنية وهناك عدم تكافؤ فى التجارة، فى الوقت الذى تفرض فيه الدول الغنية سياستها الحمائية الوقائية بفرض الرسوم الجمركية على الواردات.

ـ لقد كانت أندونيسيا وماليزيا وبقية دول جنوب شرق آسيا من ضحايا العولمة وقد أشار إلى ذلك رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد.. فى أكثر من مؤتمر بعد ما حدثت الأزمة فى بلاده، فقد لجأ إلى أساليب من التخطيط المركزى ووضع القيود على النقود وانتقالها للخارج.. وكذلك طالب بالتدخل لضبط التعامل فى الأسواق المالية.. وترشيد الاستيراد ـ وحمل الاستثمارات الأجنبية والمضاربات التى قام بها الأجانب فى البورصة الكثير من المسئولية، واتبع فى الحال سياسة وقائية كان من آثارها تخوف رأس المال الاستثمارى الأجنبى وهروبه إلى الخارج.

إن أهم عمل اقتصادى للدولة هو متابعة العولمة وإتاحة المجال أمام استثمار محلى وتشجيعه ولا تعتمد كلية على الاستثمار الأجنبى الذى جاء إلى البلاد ليربح.. ولا مانع من ذلك لو كانت هناك مصلحة مشتركة وفائدة ستعود على البلاد، وخاصة زيادة التصدير أو **التكنولوچيا** الحديثة أو تشغيل العمالة.

ـ وكذلك فإن «وصفات» أو نصائح المنظمات الدولية العولمية قد لا تكون مفيدة، بل ربما تكون لها نتائج غير طيبة.

فإذا قالت المنظمات الدولية، سواء صندوق النقد الدولى إن البنك الدولى أو منظمة التجارة العالمية أو منظمة العمل الدولية، إن هناك وصفة للإصلاح.. وأن هذه الوصفة معولة أى من المفروض على دول العالم كله أن تتبعها، فيجب علينا أن نعارض هذه الوصفة التى تتبنى شعار: نمط واحد صالح للجميع One Size Fits All.

فقد ثبت بالتجربة أن أية وصفة إصلاح لا تصلح لكل الدول.. وهناك مثالان على ذلك:

الأول: هو قيام دول شرق آسيا وكذلك روسيا بتطبيق وصفة صندوق النقد الدولى، وكانت النتيجة زيادة حدة الأزمة المالية والاجتماعية والسياسية لدرجة أطاحت برؤساء دول وهزت كراسى الحكم فى هذه الدول.

وقد اعترفت نائب رئيس منظمة العمل الدولية كاترين هجين فى ندوة الأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٨.. بأن العالم يمر الآن بآثار سلبية اجتماعية واقتصادية للعولمة وتبرز الحاجة لإعادة الشرعية للسياسات المحلية والتخلى عن فكرة One Size Fits All وكذلك قال جيمس د. وولفنسون رئيس

مجموعة البنك الدولى فى ٦ أكتوبر ١٩٩٨ ـ كنا نتفاءل بوضع دول منطقة شرق آسيا وكذلك بوضع روسيا.. وقد التزموا بالإصلاح الاقتصادى الذى قدمناه.. ولكن ماذا حدث؟٣٠ مليون إندونيسى يعيشون فقراء.. أما فى روسيا.. فقد أصبح حوالى ٤٠٪ من الشعب الروسى يعيش فى حالة الفقر.

وفى المقابل نجد أن هذه الوصفة المعولة من صندوق النقد الدولى.. قد هاجمها بشدة رئيس وزراء ماليزيا إلى حد قوله إنها مؤامرة دولية وقرر الرجوع عن هذه الوصفة وقام بتقييد خروج النقد من ماليزيا واتباع أساليب مقيدة لبورصة الأوراق المالية وتنظيم البنوك.. إلخ.. وكانت النتيجة أنه فى عام واحد بدأت الحالة الاقتصادية فى طريقها إلى الانتعاش بعيدة عن الوصفة المعولة.

والمثال الثانى: إن النموذج الناجح الذى اتبعته مصر برئاسة الرئيس مبارك دليل على ذلك.. ومصر لم تنفذ هذه الوصفة حرفيًا بل حسب ظروفها السياسية والاجتماعية والثقافية وبالتدريج والنتيجة هى نجاح النموذج المصرى.. معنى هذا أن العولمة.. تحتاج لحكومة قوية تراعى مصلحة شعبها.. وهذا مبدأ مهم يجب أن يتبع فى ظل العولمة.

محاكمة العولمة

لسنا من أنصار عقد المحاكمات لأية نظرية، أو وضع أية فكرة فى قفص الاتهام، ولا بأس من النقد الحر الموضوعى.. وإذا رأى البعض أن يعقدوا المحاكمات، فلابأس من أن نعرف ما يقولون.

يقول مؤلفو كتاب محاكمة العولمة إن التجارة الحرة والعولمة الاقتصادية تحقق عكس النتائج الموعودة، ولا شك أننا فى النهاية نحتاج إلى مسار عكسى، أى التحول بعيدًا عن العولمة نحو ديمقراطية مجددة منشطة والاكتفاء الذاتى المحلى والصحة البيئية.

يستهدف الكتاب محاكمة العولمة ما أصبح يدعى اقتصاد العولمة أو الاقتصاد الشامل وبيان احتمال تأثير الاندفاع نحو العولمة على حياتنا، هذا أولاً، أما الهدف الثانى فهو الاقتراح بإيقاف هذه العملية بأسرع ما يمكن واتخاذ مسار عكسى.

والعولمة الاقتصادية معناها إعادة تنظيم الترتيبات السياسية والاقتصادية لكوكب الأرض منذ الثورة الصناعية. ومع ذلك فإن الجمهور لم يقم بمناقشة جديدة أو فحص دقيق للآثار العميقة لهذه التغيرات الجذرية، وعلى الرغم من نطاق إعادة التنظيم العالمى. لم يقم ممثلونا المنتخبون ولا مؤسساتنا التربوية ولا أجهزة الإعلام بجهد صادق لوصف ما يحدث أو شرح فلسفاته وجذوره.

ولعل ما نجده أحياناً من وصف أو توقعات عن اقتصاد العولمة فى أجهزة ووسائل الإعلام من كبار المدافعين والمستفيدين من هذا النظام الجديد: رؤساء الاتحادات والشركات وحلفاؤهم فى الحكومة وبيروقراطية تجارة شاملة مركزية قوية. وما يقدمه هؤلاء هو رؤية بلا شك، بل ومثالية وهى: العولمة علاج وحل لكافة متاعبنا وأمراضنا.

وإنهم يقدمون صوراً واسعة النطاق من النظريات **والإستراتيچيات** والسياسات الاقتصادية التى ثبت فشلها طوال بضعة عقود مضت على تطبيقها . لقد كانت هذه الأفكار هى التى دفعت بنا إلى الموقف الحالى القاتم: انتشار تفكك النظام الاجتماعى وازدياد وحدة الفقر والتشرد والعنف والعزلة والقلق فى أعقاب قلوب الناس على المستقبل، وهذه الممارسات ذاتها هى التى أوصلتنا إلى حافة انهيار العالم الطبيعى والمتمثل فى تغير المناخ ونضوب الأوزون واندثار أنواع كثيرة والوصول إلى الحد الأقصى تقريبًا من الهواء والتربة وتلوث المياه.

ويطلبون منا الآن أن نصدق بأن عمليات التنمية التى زادت الناس فقرًا ودمرت كوكب الأرض، سوف تؤدى بنا إلى نتائج مختلفة كثيرة إذا أمكن الإسراع بها وتطبيقها فى كل مكان بحرية وبلا قيد أو شرط، أى عندما تتعولم.. هذه هى الأنباء السيئة أما الأنباء السارة الطيبة، فهى أنه لا تزال هناك فسحة من الوقت لمنع حدوث ذلك.

وقد عملت القيادات السياسية والمؤسسات ما فوق القوميات ومتعددة الجنسيات على الإسراع باعتماد جولة أورجواى للجات وما صاحبها من قيام منظمة التجارة العالمية باعتبار ذلك كنوع من البعث العالمى المنتظر.

ومن الغريب أنه لشىء جديد أن البلدان الديمقراطية فى العالم وافقت على إيقاف القوانين التى تم إصدارها بصورة ديمقراطية للتكيف مع قواعد البيروقراطية الشاملة المركزية الجديدة. والجديد أيضًا هو إلغاء معظم السيطرة الرقابية على النشاط الاتحادى الشامل وتحرير العملة من الرقابة الوطنية مما يؤدى إلى اقتصاد الكازينو الذى يحكمه مضاربو العملة.

غير أن المبادئ **الأيديولوچية** العميقة الكامنة وراء الاقتصاد العالمى ليست جديدة، فهى نفس المبادئ التى قادتنا إلى الطريق الاجتماعى والاقتصادى والبيئى المسدود الذى نحن فيه، وتشمل هذه المبادئ تفوق النمو الاقتصادى والحاجة لحرية التجارة لتنشيط النمو وحرية السوق بلا قيود وعدم وجود رقابة حكومية. وتشمل هذه المبادئ أيضًا الفكرة التى تقول إن جميع الدول يجب أن توقع على نفس النموذج الاقتصادى العالمى وأن تسير فى نفس الطريق. والنتيجة هى وحدة الثقافة ـ المجانية العالمية للثقافة وأسلوب الحياة ومستوى التقدم **التكنولوچى** مع التخلص من التقاليد والاقتصاديات المحلية، وعما قريب سوف تصبح جميع الأماكن متشابهة فيها ذات المطاعم والفنادق ونفس الملابس والمحلات الكبيرة والشوارع المزدحمة بالسيارات، ولن يكون هناك من سبب للرحيل عن أرض الوطن، وهذا يشبه الاستعمار المشترك للبلدان الفقيرة والفقراء فى البلاد الغنية.

ولكن هل يكتب النجاح لهذا النظام، وهل سوف يحدث التوسع الاقتصادى الموعود للجات، وإذا حدث، هل يستطيع أن يحافظ على نفسه؟ ومن أين ستأتى الموارد اللازمة ؟ـ من طاقة ومعادن ومياه لتغذية النمو الكبير ومن يستفيد من ذلك، ومن الذى يستفيد منه أكثر، هل العمال الذين بدءوا فى

الولايات المتحدة يفقدون أعمالهم للآلات والهروب الجماعى.. أم هم المزارعون الذين يتعرضون للمناورات للرحيل عن أرضهم لصالح الاحتكارات الزراعية العملاقة..

ويقول أحد الفلاسفة الألمان إن الشيء الذى هو أسوأ من فشل تجربة التنمية الشاملة هو نجاحها، وحتى فى مستوى الأداء الأمثل، فالمنافع طويلة الأجل تحصل عليها أقلية صغيرة تمسك بزمام العملية، وأقلية أكبر تستطيع الاحتفاظ بصلة اقتصادية، بينما تسعى الأغلبية إلى وظائف أقل وأرض أصغر والزوارق التى سوف تنجو هى زوارق مالكى ومديرى العملية، بينما بقيتنا ستكون على الشاطئ تواجه المد الصاعد.

من الملاحظ أن الإعلام تجاهل وفشل فشلاً ذريعًا فى أن يوضح الطريق الذى انطلق فيه المجتمع والذى لا نعرف إلى أين المصير..

ولم تقم وسائل الإعلام بتوضيح الدور الذى تلعبه شبكات الكمبيوتر الشاملة الجديدة فى خلق القدرة على التحويل الفورى لمبالغ كبيرة من المال فى أى مكان من العالم، كما لم تصف هذه الوسائل نتائج تحرير المضاربة المالية أو الدور الذى يقوم به البنك الدولى فى توفير الظروف التى شجعت هذه المضاربة.

ويوميًا تتحدث وسائل الإعلام عن أزمات الهجرة والجماهير التى تحاول اجتياز الحدود بحثًا عن عمل ويقابلها العنف وبغض الأجانب والغوغائية فى المناصب العليا. ولا نجد فى هذه الأنباء الدور الذى تلعبه اتفاقيات التجارة العالمية فى جعل الحياة مستحيلة للذين هم فى بلادهم الأصلية. لقد وجهت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ضربة قاضية لشعوب المكسيك الأصليين واقتصادهم البسيط الذى يعتمد على ذاته ويزرع الحبوب، مما يجعل أراضيهم مكشوفة أمام رشاوى الشركات والمنافسة الخارجية من الولايات المتحدة.

وكان من نتيجة العولمة تحويل الشعوب التى كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتى إلى مستهلكين، ناهيك عن ضرورة القضاء على «الآخر» بسبب ما يمثله من خطر **سيكولوچى** وقدرته على الحياة. فالعولمة تتضمن التجديد وكثافة السكان وضع الشعوب والبلاد فى إطار ثقافى موحد ومشترك.

إن شبكة الاتصالات بواسطة الكمبيوتر والأقمار الصناعية تساعد الشركات الكبرى على الاتصال المتواصل مع المؤسسة التى تضم الآلاف من العاملين، وبالتالى إجراء التعديلات الفورية بالضغط على مفتاح واحد. والمؤسسات الكبرى فى عالم اليوم لا تستطيع أن تتواجد من غير كمبيوتر، لذلك فإن **التكنولوچيا** تجعل العولمة ممكنة من خلال توفير درجة من السيطرة والتحكم لم تعرفها البشرية من قبل. ولاشك أن التقنيات الجديدة مثل **البيوتكنولوچيا** تدفع إطار التنمية إلى مجالات جديدة من خلال تطوير عالم الجينات واستخدامه فى أغراض تجارية. وسيكون لابتكار أشكال جديدة من الحياة، من الخلايا والحشرات والحيوانات ثم البشر، تأثير عميق على الزراعة والبيئة وحقوق الإنسان فى العالم الثالث.

وعندما تتعامل وسائل الإعلام مع الشركات الضخمة متعددة الجنسيات التى أصبحت مراكز القوى العالمية والمتحكمة بالعملية السياسية والوعى العالمى، فإنها تعتبرها موضوعات للثرثرة مثل نجوم السينما والرياضة أو السياسيين فهى تأخذنا إلى منازلهم وقصورهم الضخمة الفخمة وتحدثنا عن صفقاتهم الكبيرة، دون أن تحاول عرض هذه الأعمال فى نطاقها الاقتصادى والاجتماعى والبيئى الأوسع. وتستخدم هذه الوسائل لغة لوصف نشاط المؤسسات مثل الكفاءة والتى تعنى استبدال العمال بالآلات والقدرة التنافسية ومعناها خفض الأجور لمجاراة المنافسين الخارجيين، وتوسيع هيكل الشركة ويعنى التخلص من وظائف المديرين من الدرجات المتوسطة. والمسألة هى أن جميع هذه الموضوعات تعتبرها وسائل الاعلام والمسئولون الحكوميون والمؤسسات على حد سواء موضوعات منفصلة عن بعضها البعض. وهذا لا يساعد الجمهور الضعيف الذى يحاول أن يفهم ما يحدث وما ينبغى أن يفعله بهذا الشأن. ولايساعدنا الإعلام على أن نفهم أيًا من هذه القضايا ـ ازدحام المدن، أنماط الطقس الجديدة غير المألوفة، نمو الفقر العام، انخفاض الأجور مع ارتفاع الأسعار، إبتغاء الخدمات الاجتماعية المحلية، تدمير الغابات بل وإضفاء طيور الغناء ـ فهذه كلها نتيجة السياسات الشاملة نفسها، وكلها نسيج واحد وذات طبيعة بيئية واجتماعية وسياسية، وهى عبارة عن ردود فعل لإعادة الهيكلة الاقتصادية ـ السياسية للعالم باسم التنمية الشاملة السريعة، لقد صمم إعادة الهيكلة هذه الاقتصاديون والمؤسسات وشجعتهم الحكومات التابعة، وسوف يفرضها عما قريب البيروقراطيون العالميون الذين لا يخضعون للسيطرة الديمقراطية.. وهم جميعًا يزعمون أن المجتمع سوف يستفيد مما يقومون به.. والحقيقة غير ذلك.

مفهوم العولمة للتجارة الحرة: وبالنسبة للتجارة الحرة فالشىء الوحيد الحر فيها هو الحرية التى تقدمها لمديرى الشركات لتجريد من سواهم من حرياتهم بما فيها الحرية التى تتمتع بها الدول الديمقراطية لحماية اقتصادياتها المحلية ومجتمعاتها وثقافتها وبيئتها. والتنمية هى سبب مشكلاتها وليست العلاج لها. ولن يستفيد من العولمة سوى المؤسسات متعددة الجنسيات والأثرياء.. وسوف يدفع الثمن الفقراء والبيئة ـ صغار المزارعين والعمال الذين تعتمد حياتهم على الاقتصاديات المحلية التى يجرى تحطيمها.. ونتساءل كيف يمكن لاقتصادى صادق حسن النية أن يصدق بوجود منافع فى قروض برنامج التعديل الهيكلى للبنك الدولى فهذه القروض تمنح للدول التى توافق على إلغاء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تصميمها وفقًا **لأيديولوچية** سوق حرة/ تجارة حرة مفروضة.

ولذلك يجب على الدول أن تقبل:

١ ـ إلغاء التعريفة الحمائية التى تهدد الصناعة المحلية.

٢ ـ إلغاء القواعد التى تسيطر على الاستثمار الأجنبى الذى يحمل السيطرة الأجنبية على الصناعة المحلية.

٣ ـ تحويل الزراعة القائمة على الاكتفاء الذاتى وذات النطاق الصغير والمتنوعة إلى شركات كبيرة موجهة للتصدير، ممل يزيد من الصعوبات أمام السكان فى الحصول على طعام.

٤ ـ إلغاء قيود الأسعار وفرض قيود على الأجور.

٥ ـ تخفيض شديد فى الخدمات الاجتماعية والصحية.

٦ ـ خصخصة الوكالات الحكومية مما يجعل من المستحيل للفقراء الحصول على خدمات اجتماعية.

٧ ـ وضع نهاية لبرامج استبدال الواردات التى شجعت السكان المحليين على تنويع الإنتاج المحلى والاكتفاء الذاتى.

ويشير المنطق إلى أن هذه الصيغ سوف تحد من قدرة الدولة على الحياة، وهذا ما حدث، فالدول التى قبلت هذا التدخل ووافقت على دخول منظمة التجارة العالمية، شهدت انهيار اقتصادياتها وسيطرة المؤسسات متعددة الجنسيات على اقتصادياتها وسياساتها. ولماذا قبلت هذه البلدان ذلك، لقد كان ذلك بسبب القوة أكثر من الإيمان. وتعود جذور هذا الاتجاه إلى مؤتمر بريتون وودز المشين، بعد الحرب العالمية الثانية. وقد جاءت لحظة مهمة عام ١٩٦٨ عندما أصبح روبرت ماكنامارا رئيسًا للبنك الدولى. وأراد أن ينقذ نفسه من خلال إنقاذ الفقراء عن طريق البنك الدولى. وضغط على بلدان العالم الثالث لقبول شروط البنك الدولى بالنسبة للقروض وتحويل اقتصادهم التقليدى إلى متخصص وتجارة عالمية، وشدد ماكنامارا الضغط وشعرت معظم البلدان أن ليس أمامها من خيار سوى التوقيع. ولم يعد ماكنامارا يدمر القرى لإنقاذها بل أخذ يدمر اقتصاديات برمتها. واليوم أصبحت الدول التى سايرته تعانى من السدود الضخمة والطرق المزدحمة التى لاتقود إلى جهة معينة، ومن المكاتب الشاهقة الخالية والغابات والحقول الجرداء والديون للبنوك الغربية التى تمثل معظم التركة التى حملتها سياسة البنك الدولى منذ عهد ماكنامارا حتى الآن. فالضرر الذى أنزله ماكنامارا فى فيتنام كان أقل بكثير مما فعله فى البنك الدولى، وسرعان ما سوف يعتذر عن دوره فى البنك الدولى مثلما فعل إبان حرب فيتنام.

آليات خداع الذات:

من المؤكد أن الاقتصاديين، شأنهم شأن المؤمنين الصادقين الآخرين، لايستطيعون أن يروا خارج نطاق تفكيرهم، فقد ابتكر هؤلاء مقاييس كاملة للحكم على نجاحهم وتأكيد خداعهم للذات. والشىء المذهل أن نشاهد حضارة تدمر نفسها لفشلها فى إعادة فحص سلامة **أيديولوچية** اقتصادية فى ظروف جديدة للغاية. ولعل أهم هذه المقاييس الخادعة هو تلك الأدوات التى تستخدم حاليًا للحكم على التقدم الاقتصادى: إجمالى الناتج الوطنى أو إجمالى الناتج المحلى.

فمن الواضح أن العولمة تعود بالنفع على بعض المؤسسات التى تستطيع تعزيز قوتها الاقتصادية نظرًا لضخامتها وقوتها التى ليس لها نظير. وهذه المؤسسات تمثل ٤٧٪ من أكبر ١٠٠ قوة اقتصادية فى

العـالم، وتسـيطر ٥٠٠ شـركـة على ٧٠٪ من تجـارة العـالم، و١٪ من هذه المؤسـسـات تمتلك نصف الاستثمـارات المباشرة الأجنبيـة، والأشد من ذلك، أن اتفاقيات التجارة الجديدة تعزز من تركيز هذه المؤسسات وزيادة قوتها بالنسبة للدول الأم، وهذا هو فى الواقع أحد الأغراض الرئيسية للتجارة الحرة. ومما ساهم فى هذا الوضع **تكنولوچيا** الاتصالات الجديدة: تليفزيون الأقمار الصناعية والقدرة العالية للكمبيوتر، فقد أصبحت شبكة الكمبيوتر بمثابة الجهاز العصبى للمؤسسات العالمية. وعولمة التليفزيون والإعلان تتيح للمؤسسات توسعة مداها **الأيديولوچى** وإرسال صور مثالية عن طريق الحياة الغربية السعيدة إلى أماكن لم يكن لديها طرق حتى عهد قريب:

الجزر اللاتمركز:

إذا كنا لانفعل الأشياء على هذا النحو، فماذا نفعل؟ الجواب بسيط نظرًا لأن الاتجاه الذى تسير فيه سوف يفشل دون شك، فيجب أن تتوقف وتغير الاتجاه، وإذا كانت سيارتك فى طريقها نحو الهاوية، توقف أولاً ثم ارجع وانظر إلى الخريطة والسير بموجبها..

ولعل الجواب الأفضل من العولمة الاقتصادية هو السير نحو اقتصاديات صغيرة تعتمد جزئيًا على الاكتفاء الذاتى النشط المتنوع والمحلى.

والواقع أن الذين يعتمدون على توسع الاقتصاد ليسوا من الملايين أو بلدان العالم الثالث الأخرى وإنما شعوب العالم الأول، التى لم تعد تتصل بالأرض ولا تعرف أن تعيش بدون الفخامة والترف، وإذا انهار نظام التجارة العالمى فستكون الشعوب الفقيرة أحسن حالاً، التى لم تفقد صلتها بالأرض وتعرف كيف تزرع الغذاء وتصنع الكساء وتطور ما تحتاجه من تقنيات. لقد عاشت هذه الشعوب على هذا الأساس حتى الآن، وتريد من الشركات العملاقة والدول الاستعمارية الغربية أن تتوقف عن استغلا ل مواردهاوأراضيها وتركها وشأنها لأن هذا سوف يساعد على الحياة السليمة.

ولكن كيف نتحول إلى اتجاه آخر.. هذه هى مهمة مئات من المنظمات النشطة ـ أنصار البيئة وحقوق الإنسان ونقابات العمال والأعمال الصغيرة وجماعات المستهلكين وصغار المزارعين والمفكرين الاقتصاديين الجدد. لذلك يجب أن نفرق بين الذين يجندون العولمة مع ما يرافقها من ترتيبات اجتماعية واقتصادية وسياسية، وبين أولئك الذين يعملون من أجل تشجيع وحماية المجتمع والمكان. ولكن لابد من السير فى اتجاه محلى، فهذا هو السبيل الوحيد لإيجاد الأمل أمام الاستمرارية والاستدامة، فالطريق الحالى مستحيل فنتائجه سلبية، ومع ذلك، هناك الكثيرون يصفون ذلك بالطوبائية، وهذا خطأ.

فشل بريتون وودز:

منذ قيام البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ثم الجات وهذه المؤسسات تسعى لتشجيع النمو الاقتصادى العالمى. ومن خلال برامج التعديل الهيكلى مارست الضغط على بلدان الجنوب لفتح حدودها وتغيير اقتصادياتها من الاكتفاء الذاتى إلى الإنتاج للتصدير. وقد عززت اتفاقيات الجات من هذه

الخطوات وفتحت الاقتصاديات فى الشمال والجنوب أمام استيراد السلع والأموال. وحققت هذه المؤسسات أهدافها. واتسع النمو الاقتصادى خمسة أضعاف، وزادت التجارة العالمية ١٢ مثلاً، كما تضاعف الاستثمار المباشر الأجنبى، ولكن هذه المؤسسات فشلت فى غرضها ووظيفتها، فقد ازداد عدد الفقراء اليوم أكثر من ذى قبل، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وانتشر العنف، وأخذ نظام البيئة فى الكوكب يتدهور بمعدل مخيف.

فقد أدت عولمة مؤسسات بريتون وودز إلى فصل مصالح الطبقات الغنية عن الشعور بالمصلحة الوطنية ومن ثم الشعور بالقلق عليهم والالتزام نحو جيران أقل حظًا.

يجب أن تكون سلطة الدولة مساوية لسلطة السوق، وليس القضية هى السوق بحد ذاته، ومحاولة إدارة اقتصاد من غير أسواق كارثة مثلما أظهرت تجربة الاتحاد السوفيتى ومع ذلك هناك فرق مهم جدًا بين الأسواق والأسواق الحرة، ولقد شهد القرن العشرون صراعًا بين **أيديولوچيتين:** الشيوعية وتدعو إلى وضع كامل السلطة بيد الدولة، والرأسمالية تنادى بسلطة الأسواق ـ تعبير عن المؤسسات العملاقة، وتقود الاثنتان إلى صورتهما المميزة من الطغيان، ولكى تقوم الحكومات بالدور اللازم لموازنة مصالح السوق والمجتمع، فيجب أن تكون سلطة الحكومة مساوية لسلطة السوق.

فإذا كانت الأسواق وطنية، فيجب أن تكون هناك حكومة وطنية قوية، وعن طريق توسيع حدود الدولة الأم من خلال العولمة الاقتصادية فسوف ينتقل تركيز سلطة السوق حتماً إلى ما وراء نطاق الحكومة. وهذه نتيجة مهمة لبرنامج التعديل الهيكلى للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى واتفاقيات التجارة الحرة بموجب الجات. ونتيجة لذلك انتقلت قرارات الإدارة من الحكومات، التى تمثل مصالح جميع المواطنين نظريًا، إلى مؤسسات فوق القوميات (متعددة الجنسيات) تخدم بطبيعتها مصالح المساهمين المسيطرين فيها. ولذلك لم تعد المجتمعات فى هذا الكوكب قادرة على معالجة الحاجات البيئية وغيرها.

وقد أصبح للمؤسسات قوة سياسية هائلة تستعملها لإعادة تخطيط قواعد السوق لصالحها. وأصبحت الجات من أقوى أدوات المؤسسات لهذا الغرض ومن ثم قامت منظمة التجارة العالمية. وقد أصبح العالم فى ورطة مخيفة، ووصلنا إلى نقطة فى التاريخ يتعين علينا فيها إعادة التفكير فى طبيعة التقدم الإنسانى ومعناه.. ومع ذلك فإن الرؤيا والقرارات التى ظهرت منذ خمسين عامًا شكلت الأحداق التى حولت عمليات الإدارة فى المجتمعات فى كل مكان، بحيث أصبح من الصعب تحقيق التغيرات اللازمة فى الفكر والشكل ونادرًا ما تتعرض وسائل الإعلام ـ التى تعتمد على إعلانات الشركات ـ للقضايا الحقيقية والاستمرارية فى اقتصاد عولمى يعتمد على النمو نظرية مستحيلة. فما البديل؟ الجواب هو عكس العولمة، تشجيع الطابع المحلى الاقتصادى بصورة أكبر، وتقسيم الأنشطة الاقتصادية إلى كيانات أصغر تتصل بالذين يتخذون القرار بطرق سلبية وإيجابية، وهذا وضع رأس المال فى مكان وتوزيع وسائل السيطرة عليه بين أكبر عدد ممكن من الناس والحاجز الأكبر أمام تحقيق ذلك هو

محدودية المناقشة العامة حول الموضوع. ونقطة البداية هى طرح القضايا على بساط البحث وإدخالها فى الإطار العام لمناقشة السياسات بطريقة تساعد على تحقيقها.

آثار العولمة:

لقد حمل التحول نحو اقتصاد شامل معه تغيرات كبيرة فى جميع جوانب حياتنا الشخصية والعامة، وهذه التغيرات تختلف بين الأقاليم وبين العالم الثالث والعالم الغربى ولكن تأثيرها عظيم فى كل مكان، وليس من السهل إنشاء نظام اقتصادى واجتماعى جديد يعتمد على مبادئ سليمة من ناحية البيئة، لتحقيق حقوق الإنسان وتلبية حاجات البشر، بل ربما كان ذلك ضربًا من المستحيل وتحديًا يرى البعض أن الهزيمة هى مصيره، ومع ذلك، فهو أكبر التحديات التى يواجهها العالم اليوم، لأنه يعالج قضية بقاء النوع الإنسانى وبقاء الأرض ذاتها.

وقد أصبح تحرير التجارة فى هذه المناطق كاملاً وشاملاً وحدث دمار البيئة على نطاق واسع. ونجد أمثلة أخرى على ما أصاب البيئة من دمار وتدهور فى زيادة حدة المنافسة وتحرير التجارة فى بلدان العالم الثالث التى تعرضت خلال السنوات العشر الأخير لبرمجة التعديل الهيكلى الوحشية من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

ولذلك نستطيع القول إنه بتوقيع اتفاقية جولة أورجواى للجات أصبح العالم كله خاضعًا لبرنامج تعديل هيكلى واحد يتجاهل الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية لصالح تعظيم التجارة. وقامت الدول بمزيد من إجراءات تحرير التجارة، وهى عملية فرضت عليها من قبل شركائها التجاريين بموجب الجات.

ولا يوجد دليل على أن التجارة أو التنمية الاقتصادية ذات قيمة كبيرة للإنسانية، لقد ازدادت تجارة العالم ١٢ مرة منذ عام ١٩٥٠ وزاد النمو الاقتصادى خمسة أمثال ومع ذلك وفى خلال هذه الفترة حدثت زيادة لم يسبق لها مثيل فى نسب الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعى ودمار البيئة. ويجب أن يدرك الجميع أنه لا يمكن أن تقوم تجارة أو تنمية اقتصادية فوق كوكب ميت.

إيقاف العولمة:

لعل أبرز الدروس المستفادة من دراسة المجتمعات الصناعية هى أن مركزية التجارة غير سليمة من الناحيتين البيئية والديمقراطية إذ أن بعض التجارة العالمية مفيد ومنتج بينما تفضل جوانب أخرى من هذه التجارة المنافع المشتركة على تلك الخاصة بالعمال والمستهلكين والبيئة ولابد للمجتمعات أن تركز اهتمامها على تعزيز الإنتاج من أجل المجتمع ومثل هذه العمليات الصغيرة أكثر مرونة وتكيفًا مع الحاجات المحلية وطرق الإنتاج المستدام وهى تخضع بسهولة للسيطرة الديمقراطية ولا تهدد بتحويل عملياتها للخارج ومن المرجح أنها ترى مصالحها متداخلة مع مصالح المجتمع.

ولابد من توضيح الصلة بين مشاكلنا المحلية وحملة الشركات متعددة الجنسيات للعولمة الاقتصادية والسياسية فإذا لم نفعل فسوف يلقى الآخرون اللوم فى هذه المشاكل المتزايدة على أسباب أخرى.. المهاجرون، نظام الرعاية الاجتماعية، المزارعون أو العمال الجشعون، ومحاولة تغطية الأسباب الحقيقية لهذه المشاكل متعددة الجوانب معناها انقسام المواطنين ضد بعضهم البعض لمصلحة خطة الشركات.

إننا فى سباق مع الزمن كيف سيتراجع المواطنون عن خطة العولمة المدمرة بينما لا تزال الخيارات الديمقراطية والمؤسسات متاحة وسيكون من الصعب الحفاظ على درجة القمع والذريعة اللازمة لمواصلة العولمة فى وجود أية رقابة ديمقراطية وللوصول إلى ذلك والتراجع عن الجات واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاندفاع نحو العولمة لابد من تنشيط وتوعية المواطنين فى كل مكان.

ويواجه مئات الملايين من المزارعين فى الكرة الأرضية احتمال استبعادهم من العملية الاقتصادية وقد يؤدى وضعهم على الهامش إلى انتفاضة اجتماعية واسعة النطاق وإعادة تنظيم سياسى حسب خطوط جديدة بصورة جذرية فى القرن القادم. وتتعرض الصناعة والزراعة لثورة **تكنولوچية** تؤدى إلى تسريح ملايين من العمال واستخدام الآلات بدلاً منهم فقد أخذت المؤسسات متعددة الجنسيات تدخل عصرًا جديدًا من الاتصالات السريعة وعمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع التى تعتمد على جيل جديد من عمال الروبوت..

فشل العلاج «العولمة هى المشكلة وليست حل مشاكلنا»:

لقد تعلمنا أن النمو الاقتصادى أو ما نسميه أيضًا بالتنمية الاقتصادية هو العلاج الرئيسى لمشكلاتنا عندما نطبقه على العالم الثالث ووفقًا لهذا القول فالأسواق الحرة والتجارة الحرة أدوات أساسية لتعظيم النمو والتنمية لأنهما يسعيان لنشاط الأعمال الذى لا تحده أية قواعد أو نظم للبيئة أو الصحة أو حقوق العمال بواسطة التعريفة أو حماية الأعمال المحلية والإدارة الديمقراطية نفسها. فإذا استطعنا تحرير التجارة من هذا كله فمن الممكن أن يقوم اقتصاد شامل وحيد يوحد جميع الدول والشعوب فى نفس النشاط وتحت توجيه مشترك يفترض أن يؤدى إلى رخاء عالمى.

وقد عمد الاقتصاديون والمصرفيون وساسة العالم إلى تشجيع مثل هذه الأفكارغير أن هؤلاء من أنصار التجارة الحرة والتنمية يستخدمون المقاييس الاقتصادية مثل إجمالى الناتج الوطنى لإقناع أنفسهم بنجاحهم عندما يكون من الواضح أنه الإطار البشرى والبيئى والاقتصادى، فنحن وهم نواجه كارثة على الأبواب وقد اتضح أن سبل العلاج المختلفة مثل التجارة الحرة والنمو الاقتصادى والتنمية والتعديل الهيكلى والابتكار **التكنولوچى** هى مصدر مشكلاتنا وليس الحل لها وأيًا كانت الفوائد التى توفرها فهى مؤقتة وتذهب أساسًا للمؤسسات متعددة الجنسيات التى تعمل على تنشيطها.

ولابد لنا من القول إن التغير الاقتصادى لن يتحقق إلا بعد أن تنتج الأمة مجموعة من الكتب تساعد الناس على رؤية نتائج السياسات الحالية بصورة أوضح مما يستطيعونه الآن، ومنذ سنوات كان هذا الاحتمال بعيدًا ولكنه اليوم يبدو قريبًا والفجوة بين المؤشرات الاقتصادية وتجربة الحياة أخذت تتسع بحيث يصعب تجاهلها، وقد بدأت سياسة هذه القضية فى التغير بعد انضمام المحافظين الاجتماعيين إلى أنصار البيئة فى التساؤل عما إذا كان النمو الاقتصادى والعولمة يقودان فعلاً إلى بلد أحسن وحياة أفضل.

التجارة الحرة:

من الواضح أننا عندما نتخلى عن قدرتنا فى الإنتاج لأنفسنا وحين نفصل السلطة عن المسئولين وعندما لا يكون الذين يتأثرون بقراراتنا هم الذين يتخذون تلك القرارات وعندما لا تكون تكلفة وفائدة الإنتاج أو عمليات التنمية جزءًا من المعادلة نفسها وحينما لا يكون هناك توافق بين السعر والتكلفة فنحن نهدد أمننا ومستقبلنا.

ويمكن القول إن التجارة الحرة ليست السبب الوحيد لمتاعبنا وهذا صحيح ولكن التجارة الحرة كما تجرى الدعوة لها اليوم تعزز الكثير من أسوأ مشكلاتنا وهذ خدمة **أيديولوچية** تنشط سياساتنا المدمرة ونحن نتوجه إلى أسفل نحو الضخامة والاعتماد ونزيد من صعوبة التراجع وسلوك مسار آخر، وإذا خسرنا مهاراتنا وقاعدتنا الإنتاجية وثقافتنا وتقاليدنا ومواردنا الطبيعية، وإذا مزقنا روابط المسئولين الشخصية والعائلية، يصبح من الصعب إحياء المجتمع.. ويصبح من الصعب أن نصلح ما انكسر وما فسد. وهذا معناه أننا يجب أن نعمل الآن.. وإن حركة رأس المال والعمال والسلع والمواد الخام بحسبة ليست أكبر فائدة اجتماعية، يجب أن نتحدى قواعد التجارة الحرة مباشرة وأن نقترح فلسفة وأن نأخذ إستراتيجية مختلفة، ولا يوجد سبيل آخر، ولكى نجعله الطريق السائد يجب أن نغير القواعد وأن نتحدى سلوكنا ولا يحتاج هذا إلى أن نتحدى فراغ التجارة الحرة فحسب بل وندعو إلى فكرة جديدة: الاقتصاد يأخذ المجتمع فى الحسبان.

آلات العولمة:

لقد ثبت فشل العولمة ومع ذلك لم تقم الحكومات الوطنية بإعادة النظر فى الأفكاروالعمليات التى تستند عليها ممارستها، وبدلاً من ذلك تسعى إلى تكثيف العولمة، والسبب فى ذلك هو أنه ليس هناك دور كبير للديمقراطية والمصالح العامة فى هذه القرارات. فالنظام يعمل بتوجيه أصحاب النظريات الاقتصادية والزعماء السياسيين الذين تدعمهم مصالح الشركات متعددة الجنسيات التى تسعى إلى توسعة قواعد مواردها وأسواقها لإيجاد أساليب حياة استهلاكية. ويتم تحقيق مثل هذه الأهداف من خلال التجارة الحرة وتحرير الاقتصاد والخصخصة فى اقتصاد العولمة.

وثمة عامل آخر ظهر فى الوقت الحاضر هو التقنيات التى تساعد الشركات الكبيرة وتشجيعها على أن تعمل على نطاق واسع وبسرعة وبدرجة من السيطرة الشاملة لم تكن فى الحسبان من قبل. وبموجب هذه التقنيات تحتاج الشركات إلى الحفاظ على هياكل تنظيمية تتمشى جغرافيًا مع قدراتها الجديدة وإلا تخلفت عن منافسيها، لذلك تقود الشركات الآلات التى بدورها تقود الشركات، والنتيجة تطور مشترك لشكل من الشركات **والتكنولوچيا** للوصول إلى أشياء (سيطرة) لم تكن متصورة من قبل، وأشد كفاءة من وجهة نظر الشركات.

والشركات متعددة الجنسيات: عبارة عن قوى سياسية ذات نفوذ قوى، وهى تعمل بصورة شاملة للغاية وتسعى لإعادة صياغة القوانين والسيطرة على الوكالات العامة وإقامة مؤسسات تؤيد أغراضها وتنشر التربية العامة طويلة المدى - من مدارس ابتدائية إلى الإعلان فى وسائل الإعلام - لبيع المفاهيم والسياسات التى تخدم الأطر الفكرية المشتركة لأجيال المستقبل. وهذه الشركات لا تعمل بصفتها منظمات ديمقراطية ولكنها هى التى دخلت لملء الفراغ الذى خلفته مؤسسات سياسية فاشلة وأخذت العمل اليومى للسياسة. وتركز الشركات مواردها المالية الهائلة ومصالحها المتنوعة ومجموعات موظفيها الموهوبين - جميع هذه الأرصدة وغيرها على سياسة الحكم. والأمثلة على ذلك كثيرة وأبرزها جنرال إليكتريك.. فهذا الجهاز - الموطن - نشط فى محيط السياسة اليومية رغم وضعه الشاذ كَمُتَّهَم ومُدان سابق.

وتكتسب الشركات قوتها من خلال الزعم بأنها تقوم بدور المؤسسة الوسيطة. وتمارس نفوذها بخبرة وبراعة لتعزيز مبيعاتها وأرباحها ولكنها تهيمن على الملايين من المواطنين الآخرين باعتبارهم المستفيدين من سياساتها.

التكنولوچيا الضخمة: أدى التطور **التكنولوچى** ودفع بنا إلى نقطة زالت عندها هذه الفوارق بين الثقافات والأماكن ونظم التنظيم والأشكال **التكنولوچية**، وذلك نتيجة، قوة فنية ساحقة أكبر، وقد استطاعت الاتصالات السلكية واللاسلكية **وتكنولوچيا** الكمبيوتر عالية السرعة ونظم الأقمار الصناعية والدوبوت والليزر وغيرها من التقنيات الجديدة أن تزود العناصر والقوى الشاملة بوسائل للعمل بسرعة وكفاءة لم يسبق لها نظير.

وهناك شكل فنى واحد لتكملة الصورة: النظام الاقتصادى العالمى الذى وضع مؤخرًا ويستهدف التغلب على المقاومة لحماية التجانس **التكنولوچى** الضخمة، واتفاقيات التجارة جزء من الهيكل الفنى الشامل، وهى فى الحقيقة «نتاج» التنمية الضخمة والنموذج **التكنولوچى** الضخم والثقافى الوحيد الذى يحيط بالكرة وينتشر فى حياتنا، وفى هذا الإطار، يكون مستقبل الديمقراطية شاقًا، فالديمقراطية تعانى من أعظم النكسات، نتيجة للمؤامرة الواقعية للهياكل الفنية، والتكنولوجيات نفسها والأغراض المشتركة، كلها ضمن نموذج التنمية الغربى، لذلك لابد أن ندرك مجموعة القوى كلها - **التكنولوچيا** الضخمة - بسرعة وإلا سوف يدفع بنا رغمًا عنا إلى تدمير الطبيعة الثقافية والتنوع.

لقد حددت **التكنولوجيا** الأدوار فالتليفزيون هو وسيلة الصور والخيال والرؤيا الجديدة الشاملة، والكمبيوتر هو الجهاز العصبى الذى يسهل من إنشاء منظمات عالمية جديدة، واتفاقيات التجارة تقضى على المقاومة، والاتصالات توفر بسرعة تحويل رأس المال والموارد والجينات **وتكنولوجيا** الفضاء توسع السوق العالمى وتحوله الى فيافى وقفار جديد ـ الخلية الداخلية للأحياء والمدى البعيد للقضاء الذى لم يبلغه أحد. وهذه التقنيات تجتمع لكى تشكل المجال الفنى الجديد المضاد للديمقراطية والتنوع، والجواب على هذا الاتجاه هو العمل من أجل التراجع عنه وقلبه وإعادة السلطة الحقيقية إلى المجتمع المحلى، مع مساندة المجتمعات والثقافات والدول التى تحاول الوقوف فى طريق هذه القوة الساحقة.

كوارث العولمة:

من المؤكد أن العالم مقبل على كوارث عديدة بعد الاقتصاد المعولم وتحرير التجارة وسرعة تحويل الأموال. غير أنه لم يستطيع احتمال ذلك لفترة طويلة، فسوف يؤدى هذا إلى جعل الخدمات المصرفية صعبة وبعيدة بالنسبة للجماعات المحلية والأعمال الصغيرة، والناس العاديين والأسوأ من ذلك، إن هذه العملية تضع الجهاز الاقتصادى العالمى بأسره فى وضع محفوف بالمخاطر، ومن الممكن لجهاز المال العالمى أن ينهار بسرعة فقد أصبح عبارة عن بيئة من ورق.

ويجب أن يأتى التغيير فى سورة نظام مالى لا يقوم على المضاربة، بل يستخدم الأموال مع مراعاة الجذور الجغرافية والاهتمام بالسلع والخدمات التى تخدم مصالح الاقتصاديات المحلية والإقليمية كما حدث فى الماضى.

وقد كان معظم البشر يعتمدون حتى عهد قريب على الاقتصاد المحلى فى معيشتهم وسيتم حل مشكلات اليوم من خلال الاعتراف بأن الإنتاج المحلى هو للاستهلاك المحلى ـ باستخدام موارد محلية، بتوجيه وإشراف مجتمعات محلية، ويعكس الثقافات والتقاليد المحلية والإقليمية ضمن حدود الطبيعة، وهذا توجيه أنجح كثيرًا من النموذج التوسعى، المثالى المركزى. ومن الأرجح أن تقوم الاقتصاديات المحلية بتوليد جماعات مستقرة وقانعة وحماية الطبيعة أكثر من أى نظام يقوم على توسع ثابت نظريًا من الإنتاج والاستهلاك والانتقال الدائم للسلع عبر آلاف الأميال من البر والبحر.

واذا أردنا لمجتمعنا أن يعيش، فيجب علينا أن نبنى اقتصادًا داخليًا منافسًا للحماية ضد الاقتصاد العالمى ولهذا ينبغى أن نتعلم كيف نعكس تدفق التيار الذى استنزف الموارد والأموال والمواهب والناس من الريف، مقابل نشر التلوث والفقر والخراب، لابد من أن تبتكر الوسائل لتمويل تنمية اقتصاديات محلية سليمة وأن نلتمس الطرق التى تؤكد من الناحية الاقتصادية أن الوطن يحتاج إلى تكوين مواهب والعمل لمصلحة شبابنا.

ولسوف يستفيد المجتمع كله كثيرًا من تطور اقتصاديات تعتمد على الأرض المحلية. وسوف تحملنا هذه الاقتصاديات نحو المثال والنموذج البيئى والثقافى للتكيف المحلى، وتشجعنا على تكوين

ثقافات محلية معقولة، وتؤدى الى إدخال رقابة نوعية طبيعية وتلقائية فى الزراعة والغابات لأن المستهلكين والعمال لا يرغبون فى أن يروا الاقتصاد المحلى يدمر نفسه أو يستنزف موارده ويساء استخدامه.

الانهيار الحتمى للعولمة:

جاء فى كتاب محاكمة العولمة.. إذا أردنا الرجوع عن العولمة لن يتحقق ذلك إلا باستبدال الاقتصاد العالمى، باقتصاد محلى باحتياجات بسيطة من الطاقة والموارد.

ولننظر اليوم ماذا يحدث: مع تعاظم المنافسة، يجرى تخفيض مخصصات الرعاية الاجتماعية بسرعة رهيبة، مع أن الحاجة لها زادت كثيراً بسبب العولمة الاقتصادية.

ولقد أدت برامج التعديل الهيكلى المتعاقبة من البنك الدولى بين دول العالم الثالث إلى هبوط جذرى فى القدرة الشرائية حتى عند الذين لا يزالون فى وظائفهم، ونجد ذلك بصورة متزايدة فى العالم الصناعى الذى أخذ يخضع الآن لصورة التعديل التى ينادى بها، فقد انخفضت المرتبات، وحلت عقود قصيرة الأجل محل العقود طويلة الأجل، وحل العمل نصف الوقت محل العمل طول الوقت وحلت المرأة محل الرجل بمرتبات أقل. وبالطبع فالناس الذين ليس لديهم وظائف أو يتقاضون أجور عمال السخرة ولا يحصلون على مزايا الرعايا الاجتماعية لا يستطيعون شراء الكثير من السلع والخدمات، بينما الكمبيوتر ـ الذى حل محل معظمهم لا يشترى أية سلع على الإطلاق. ومع انخفاض الاستهلاك، فسوف يوفر الاقتصاد الرسمى فرص عمل أقل، مما يزيد من هبوط الاستهلاك ومن عدد الوظائف المتاحة.

ومع استمرار تداعى الاقتصاد الرسمى فسوف يضطر معظم الناس بسبب الحاجة والضرورة إلا أن يتعلموا الحياة خارجه.

ونظراً لأن الشركات والدولة أصبحت أقل قدرة على أداء المهام الرئيسية التى سلبتها للاقتصاديات المحلية، فلا بديل سوى السماح للاقتصاديات المحلية ـ بعواملها الاجتماعية غير النقدية ـ باستعادة بعض هذه الوظائف.

ويجب علينا أن نفعل عكس ما تضطر دولة مثل اليابان للقيام به، إذ من خلال تمسكها بالجات، يجب عليها أن تعمد إلى تصنيع النظام الزراعى التقليدى الذى يعتمد على صغار المزارعين من العائلات وقطاع التجزئة التقليدى الذى لا يزال يتكون من المحلات الصغيرة فى الضواحى. والطريق مفتوح أمام استيلاء الشركات الكبيرة على هذه القطاعات المرئية فى الاقتصاد اليابانى، وهذا معناه ازدياد البطالة والتفكك الاجتماعى الذى ينتج عن ذلك، وقد ظل معدل البطالة فى اليابان حتى الآونة الأخيرة نحو ٢٪ الأيدى العاملة (وارتفع إلى ٣,٤٪ عام ١٩٩٦)، ولم تتأثر العائلات بذلك، وظلت معدلات الانحراف منخفضة ولكن هذا الوضع قد تغير الآن.

ويتضح لنا أن اقتصادنا الاجتماعى غير مؤهل الآن للقيام بأية مهام جديدة، لأن البيوت والمجتمع والنظم البيئية ـ التى كانت تقوم بهذه الواجبات، قد تدهورت بصورة خطيرة تحت تأثير التنمية

الاقتصادية السابقة الخاصة بالعولمة ـ ويكمن الأمل الوحيد فى أن تعيد هذه المؤسسات تنظيم أنفسها، وليس هذا أملاً تافهًا كما قد يبدو. وإذا أردنا تهميش معظم الناس وأصبح كثير منهم محرومين وعاطلين بسبب الاقتصاد العالمى، فلن يقف هؤلاء مكتوفى الأيدى وهم يتضورون جوعًا، سوف يثور عدد كبير منهم ضد الشركات الكبرى التى تستغل مواردهم وتلوث ديارهم وأنهارهم، وتنتج الطعام والسلع الاستهلاكية التى يستطيع شراءها سوى الصفوة، وتقدم وظائف عالية التقنية لا يشغلها سوى المتخصصين من الخارج. وتتعرض هذه الشركات إلى هجمة شرسة فى الهند حيث قام المزارعون فى كارناتاكا بتحطيم مقر شركة كارجيل وتدمير فرع كنتاكى فى بنجالور، وأقسم هؤلاء على طرد الشركة من بلادهم وسوف ينجحون فى ذلك، وسوف تحدث مقاومة شعبية للدولة نفسها.

وقد حدث ذلك إبان العهد الاستعمارى مراراً وتكراراً عندما نزعت الأرض من أصحابها وحرموا من مصدر رزقهم، ومن المحتمل أن تقع حوادث شغب حتى فى العالم الصناعى.

وفى فرنسا أدرك الرئيس شيراك أنه لو خفض الأجور وألغى الرعاية الاجتماعية سرح أعداداً كبيرة من الناس لتحقيق المعايير الخاصة بعملة أوروبية موحدة فسوف يتكرر الإضراب الضخم الذى حدث عام ١٩٩٦، ومن الممكن أن يحدث ذلك فى أماكن أخرى.

وقد وقعت أحداث مماثلة فى المكسيك ضد منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والبنك الدولى.

ومن المحتمل أن تصبح قضية الاقتصاد العالمى مقابل الاقتصاد المحلى قضية كبيرة فى العقد القادم. وستكون الأساس لإعادة تنظيم سياسة جديدة سوف يمتلك الجميع، حزب المجتمع، القليل من المال وبالتالى القليل من السلطة، غير أن عدد أنصاره سوف يزداد، وسوف يصبح حزب الأغلبية، فإذا تقلد هذا الحزب زمام السلطة يكون فى وضع يمكنه من تطوير وتنفيذ إستراتيجية منسقة لضمان الانتقال الهادئ إلى نوع المجتمع ونوع الاقتصاد الذى يستطيع وحده أن يوفر لأبنائنا أى مستقبل فوق هذا الكوكب المحاصر.

العـولـمـة
مواقف ومؤتمرات ومظاهرات

- مواقف رسمية
- فى مؤتمر سياتل
- فى مؤتمر الأونكتاد
- فى مؤتمر الدوحة
- تعليقات ضد المظاهرات والمتظاهرين

مواقف رسمية

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٨ اجتماعًا عالى المستوى لمناقشة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والاعتماد المتبادل بين الوحدات المحلية، وقد أتيحت الفرصة أمام ممثلى دول العالم ليعبروا عن رأى بلدانهم فى العولمة وفيما شهده العالم من تعامله معها، وهذه الآراء تمثل مواقف رسمية لدول العالم تجاه العولمة ونظرا لهذه الأهمية فإننا سنعرض بعضًا من هذه الآراء استنادًا إلى ما تضمنته التقارير الإعلامية الصادرة عن الأمم المتحدة بهذا الشأن.

* قالت Louise Frechette نائبة السكرتير العام للأمم المتحدة:

لقد دخل الاقتصاد العالمى أماكن غير مسموح بها والقلق حول مستقبل الاقتصاد العالمى أصبح واسع النطاق وفى مثل هذا المناخ غير الآمن يرى البعض أن العولمة هى السبب الرئيسى لعدم الأمان إلا أن الحقيقة ليست بهذا التبسيط فالعولمة أتت بمنافع ومخاطر والسؤال الذى يواجه العالم الآن ليس قبول أو رفض العولمة ولكن السؤال عن كيفية البناء مع تخفيض الآثار السيئة الناشئة عنها.

* قال Ali Alatas على العطاس وزير خارجية إندونيسيا:

العولمة ليست قوة شريرة ولكنها قوة عمياء .. إن الدول المتقدمة والدول النامية معًا فى نفس القارب الأمر الذى يتطلب مشاركة وتعاون.. إن تجربة الأزمة المالية بدول جنوب شرق آسيا تثبت إمكان تعرض الدول لتجارب مماثلة.. إن الدول تحتاج إلى الإصلاح والتحرير التدريجى الفجائى حتى تتواءم وتتكيف وتحسن التعامل مع التعقيدات المتزايدة الخاصة بالبيئة المالية العالمية.

* قال George Lennkh مدير إدارة التعاون الدولى النمساوية نيابة عن الدول الأوروبية:

ولدت العولمة تطورات إيجابية للاقتصاد العالمى وشجعت على تحسين النمو العالمى والتخصص الدولى وساعدت على النشر السريع للمعلومات **والتكنولوچيا** والعمالة الماهرة وبرغم ذلك فهى تتضمن أيضًا مخاطر عدم الاستقرار المالى وتهميش الدول الأقل تطورًا.. إن قوى السوق وحدها لن تحل

مشكلات العولمة/ البنية الثقافية والاجتماعية/ بل يجب إيجاد قبول عالمى للقيم الاجتماعية، إن وسائل تطوير الاقتصاد الدولى لا تزال فى مهدها ولا يزال أمامها الكثير.

* قال Brian Twood مدير وكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة:

على المجتمع الدولى أن يدرك أن العولمة ليست عملية اقتصادية فحسب ولكنها عملية تعبر من خلالها الشعوب عن آمالها الاجتماعية والسياسية، إنها عملية تشكل العالم الذى سيرثه أبناؤنا.. إن العولمة تعنى الاتصالات الرخيصة والسريعة ونظم الانتقال. والأسواق المفتوحة عليها نرى الأفكار **والتكنولوجيا** والاستثمار وتطوير المهارة والقدرة الإنسانية والنظم القانونية والسياسية والمالية.

* قال Koichi Haraguchi نائب وزير خارجية اليابان:

إن العولمة تحرر الشعوب من قيود الحدود القومية وتحطم التوازن بين الحرية والعدالة وهو ما يؤدى فى ظل المنافسة إلى وجود فائزين وخاسرين تزيد الفجوة بينهما.. وللاستفادة من العولمة وتخفيض مدة آثارها السلبية يجب تدعيم القوانين وتعزيز الإجراءات الديمقراطية والشفافية والمحاسبية وحكم القانون ومنع الفساد.

* قال Dam Aboda نائب وزير التجارة والصناعة ـ غانا ـ

إن عملية العولمة لا يمكن الفرار منها فهى تؤثر على كل قطاعات الاقتصاد العالمى ومع تزايد الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل فإن الدول النامية لا تجد أمامها سبيلاً سوى التكامل مع الاقتصاد العالمى وعليها أن تدرك أن مصائرها باتت مرتبطة بغيرها من الدول.. حتى الآن ترى الدول الإفريقية أنه تم إهمالها وأن منافع العولمة بالنسبة لها تبدو وهمًا ومع هذا فإنها متفائلة بشأن المنافع طويلة المدى للعولمة.

* قال Rogelio Aguila المكسيك

على الدول النامية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق استقرار نظمها المالية وعلى الجانب الآخر ينبغى على مؤسسات برايتون وودز أن تتواءم مع التغيرات المالية والنقدية والتنموية.. ولكن إلى جانب ذلك هناك حاجة للعمل الدءوب فى ميادين أخرى مثل تعاون الشمال والجنوب وتعاون الجنوب ـ الجنوب، والتأكيد على تدفق المساعدات.. وإعطاء الأولوية للتنمية.. إن الطريقة الوحيدة للتعامل مع عمليات العولمة هى الاشتراك فى المسئولية.

* قالت السيدة دولت حسن Dawlat Hassan مساعدة وزير التعاون الدولى ـ مصر.

نتج عن قوى العولمة تغيرات بالساحة الاقتصادية العالمية وأتاحت فرصًا وتحديات ومخاطر وبالنسبة لمعظم البلدان النامية فإنها لم تكن على الدرجة المناسبة من التنسيق فى عملية تكامل اقتصادياتهم بالاقتصاد العالمى ومثلت العولمة عدم تأكد كبير أمام جهود وتحقيق التقدم الاجتماعى

والاقتصادى. فبرغم وصول البلدان النامية إلى الأسواق إلا أن التدفق المالى **والتكنولوچى** إليها كان محدودا، وفى إطار عملية صنع القرار الاقتصادى الدولى كانت الدول النامية مهمشة.

* قال Lier Lunde وزير التعاون الدولى وحقوق الإنسان ـ النرويج

إن العديد من البلدان النامية كان دورها هامشيًا وغير قادرة على المشاركة فى مكاسب وفوائد الاقتصاد العالمى. إن فوائد العولمة قد حصلت عليها أقلية وثبت أن الفرضية القائلة بأن العولمة تنتج فوائد للجميع فرضية غير حقيقية.. وحيث إنه ليس بالإمكان العودة لعالم الأمس فإنه يجب إدارة عملية العولمة بكفاءة، أما بالنسبة للمستوى القومى فلابد من الاستثمار فى الموارد الإنسانية والبنية الأساسية والمادية وتشجيع الإدارة الجيدة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

* قالت رئيسة وكالة التنمية الدولية ـ كندا:

العولمة هى أهم ظاهرة اقتصادية اجتماعية فى الجيل الحالى وعلى الرغم من الثروة الكبيرة التى ولدتها العولمة إلا أنها تميزت بوجود متناقضات مصاحبة لها فعلى حين أصبح العالم صغيرًا ازدادت عدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية.. الجماعة الدولية أصبحت مدعوة للتعاون وتكثيف الجهود من أجل القضاء على الفقر وأوجه الصراع والحفاظ على البيئة.

* قال Ahmed Kamal باكستان:

يتلازم مع العولمة عدم عدالة فى الدخل بين الدول التى تأتى بتداعيات سلبية على رفاهية قطاعات كبيرة من الجماهير، العولمة وقوى السوق لم تساعد الدول النامية فى جهودها للتكامل بالاقتصاد العالمى وما تحقق حتى الآن من تكامل مع الأسواق العالمية كان له تكلفته الباهظة حيث لا توجد شبكات أمان للدول التى تواجه صعوبات اقتصادية .. كان التحدى الأكبر هو إدماج كل فرد فى عملية إدارة العولمة ومضاعفة الفوائد لكل فرد مع تقليص الآثار السلبية قدر الإمكان.. إلا أن هناك العديد من الأولويات التى تحتاج الدول النامية أن تعطيها اهتمامها.

* قال Anweur Wkarim Chowdhruy بنجلاديش:

إن العولمة والتحرير قدما كدواء سحرى مفيد للدول النامية والمتقدمة. وثبت أن تكلفة ذلك سوف تقع على الدول النامية فقط إذ أنها تتعرض لسلسلة من الأزمات الاقتصادية ومنها الديون والأزمات المالية. إن إجراءات الإصلاح الاقتصادى أدت لتكامل عالمى أكبر، ولم يقض ذلك على الفجوة بين الأغنياء والفقراء. والتكامل الاقتصادى المالى بالدول النامية كان عملية معقدة أكثر من تحرير التجارة. وظلت الدول الأضعف على حالتها تفتقد القدرة المؤسسية لمواجهة الصدمات وانخفاض المساعدة الخارجية. إن الوضع بالدول النامية تدهور بالفعل وكان لانهيار أسعار السلع الأولية آثاره على زيادة انخفاض الدخل وأثر أوضح على عدم تمكن حكومات الدول الأقل نموًا على التحرك فى أوقات الكوارث. ولذا فمن المهم

اتخاذ برامج للطوارئ وإجراءات لبناء شبكة أمنية ومساعدة طوارئ ومساعدات غذائية وتخفيض عبء الدين وإجراءات تعوض انخفاض الدخل وإزالة قيود التجارة التى تؤثر على الدول النامية.

* قال Ibra Degueme السنغال:

مع الاضطراب الاقتصادى والمالى ومخاطر التهميش فى عملية العولمة فإننا نحتاج لإعداد أنفسنا للتحدى! ومواجهة متطلبات العولمة من تحرير عناصر التجارة وإعادة تنظيم الاقتصاديات وتوسيع المؤسسات القومية والاستثمار الخاص. ولقد تنبأت اتفاقيات مراكش بمستقبل يسوده الازدهار نابعًا من تحرير التجارة والنظام التجارى المتعدد وأساسه الشفافية والمحاسبية وأولوية حكم القانون، وأشارت العديد من المؤتمرات إلى ضرورة التنمية. وبالنسبة للعديد من الدول النامية تعتبر العولمة مصدرًا للشر وليس هناك عدالة. ففى حين استمرت قيود التعريفات الجمركية فى الأسواق. شهدت العديد من الدول انخفاضًا فى التوظف ومساعدات التنمية الرسمية. وكان الاستثمار الخاص الخارجى طرفًا غير مناسب للنمو الاقتصادى. إن السلام والاستقرار السياسى مهمان ولكن غير كافيين.

* قال Lee See Young كوريا الجنوبية:

إن الأزمات المالية الآسيوية تذكرنا بمخاطر العولمة وحاجتنا إلى إعادة اختبار آفاق التحرير المالى وهيكل التمويل الدولى، ولكن على الرغم من التجربة المريرة التى تعرضت لها البلدان الآسيوية فإن مشاركة الدول النامية فى عملية العولمة وتكاملها مع أسواق المال العالمية أمر حتمى.. لابد أن نستفيد من دروس الأزمة الآسيوية التى تقول لنا:

لابد من إيجاد أطر مؤسسية وأسواق مالية منتظمة.

لابد من تدعيم النظام المالى الدولى.

لابد من مراقبة التدفقات المالية وتطوير نظم الإنذار مبكر.

إن العولمة لها فوائدها وأبرز هذه الفوائد تحقيق معدلات نمو كبيرة إلا أنها لم تعالج الفجوة القائمة بين الفقراء والأغنياء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول ويتضمن ذلك تساؤلات أخلاقية وسياسية واقتصادية حول مصداقية عملية العولمة.

* قال Qin Husasun من الصين:

إن قضية عدم إمكانية التنبؤ بتطورات الاقتصاد العالمى أصبحت محل اهتمام الجماعة الدولية وهذا أمر مهم وضرورى والعولمة الاقتصادية تقدم مجالات كبيرة للدول النامية.. وفى عملية التكامل الاقتصادى العالمى ليس هناك نموذج وحيد للاتباع بل الأساس فى الاختيار يتمثل فى الأولويات القومية والنمو الاقتصادى والازدهار الاجتماعى والاقتصادى.

* قال Mohammad Jaivad Zarkf نائب وزير خارجية إيران:

كل شخص يعى حقيقة أن القوى الدولية المؤثرة هى التى ترسم وتحدد ملامح الأسواق العالمية فى مجال رأس المال والعمل والتكنولوجيا والسلع والخدمات. وإذا كانت العولمة والتحرير قد وسعتا نطاق الاعتماد المتبادل والتعاون بين الدول والمجتمعات فإن الهدف الذى ينبغى أن يجعل هذا الاعتماد المتبادل والتعاون نصب عينيه هو التأكيد على منافع عملية العولمة (دون الإضرار).. إن الهدف المباشر للحوار العالمى هو التشجيع على المشاركة والتعاون الدوليين فهما أداة ترويض العولمة، وإن كان هذا لا يلغى أن على كل مجتمع مسئولية فى تحقيق المشاركة العالمية.

* قال Alyasanro Syehou روسيا البيضاء:

إن الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة تتطلب اهتمامًا وتنسيقًا فى الإجراءات من قبل الجماعة الدولية فالدول فى منطقة شمال آسيا والقوقاز لم تستطع مقاومة أو منع التأثر بالأزمة المالية التى أصابت دول جنوب شرق آسيا وزاد الأمر صعوبة بحدوث أزمة مماثلة فى الاتحاد الروسى وطريقة معالجة هذه الأوضاع تشير إلى بيروقراطية مؤسسات بريتون وودز وتبرز ضرورة بناء آلية مشتركة لمؤسسات بريتون وودز والحكومات للتعامل مع مثل هذه الأزمات فى المستقبل. وإن كان على الحكومات مستقبلاً مسئولية اتخاذ إجراءات وقائية قومية وإقليمية قدر الإمكان.

* قال Nilolai Lehoueclov الاتحاد الفيدرالى الروسى:

إن الأزمة الآسيوية ليست أزمة إقليمية بل هى أزمة عبر قارية Trans - Continental، إننا ندرك أهمية إسهام الأمم المتحدة فى التوصل لاتفاق حول المشكلات التى تمارس ضغوطًا على الاقتصاد العالمى وكذلك فى المساعدة على تكامل الاقتصاديات ولكن إلى جانب ذلك يجب إيجاد نظام تحذير مبكر.. وأن تعطى أولوية لمراقبة التدفقات المالية ومتابعة السياسات الاقتصادية للحكومات بما يتيح تقوية القدرة الدولية على التنبؤ.. هذا هو السبيل للتعامل مع العولمة ومواجهة أخطارها.

* قال Opeksander Brodsky نائب مدير الوكالة القومية للتنمية (أوكرانيا):

ينبغى أن يكون هدف الجماعة الدولية هو الحفاظ على النتائج الإيجابية التى تحققها الدول التى تمر بمرحلة انتقالية.. وفى نفس الوقت إيقاف الاتجاهات السلبية التى تؤثر على الدول الفقيرة.. يجب أن تعكس عمليات الإصلاح التى ترعاها الأمم المتحدة حاجات الاقتصاد العالمى والتداعيات الاجتماعية والتنموية للعولمة.

* قال Daved N. Mwakawago تنزانيا:

إن جذور العولمة ولو أنها تعود إلى القرن ١٩ إلا أن العولمة الحالية تأخذ شكلاً جديدًا.. لا يمكن تجنب العولمة ولا تستطيع دولة أن تحيا منعزلة فالدول المتقدمة والنامية معًا فى سلة واحدة على الرغم من

عدم العدالة واختلاف مستوى التقدم والتنمية.. إن العولمة يمكن أن تتيح فرصًا جديدة لدول العالم اعتمادًا على المنافسة ولكن هذا يعنى (البقاء للأصلح) مما يبعد العديد من الدول النامية.

* قال Diz O'donnell وزير التنمية والتعاون ـ إيرلندا:

إن إيرلندا قد استفادت من العولمة مثلها مثل غيرها من البلدان المتقدمة، إلا أنه لا يزال ٨٥٪ من سكان العالم يعيشون فى الدول النامية وإن كانت تأثيرات العولمة عليهم كبيرة إلى أن مشاركتهم مسألة صعبة ومن أجل الاستفادة من العولمة ينبغى اتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة ومناسبة، وأن يتم تطوير الإدارة والقدوة المؤسسية كما يجب تحقيق زيادة فى معدلات الادخار والاستثمار مع الاهتمام بالاستثمار فى رأس المال البشرى وفى التكنولوجيا الجديدة وفى نفس الوقت الحفاظ على التدفق المستمر لرءوس الأموال.

* قال Stephan Lewis نائب المدير التنفيذى لليونيسيف:

إذا كانت العولمة قد جعلت المعلومات ذات قيمة أكبر من المال فهناك نقص كبير فى المعلومات حول جوانب مهمة مثل مدى التدخل الاجتماعى وكيفية تخطيط الأساليب الاقتصادية الفعالة لمواجهة قضايا الفقر والجوع.. الحياة الإنسانية هى التى تحتاج إلى الحماية وليست حركة العملات.. على الجماعة الدولية أن تطور نظامًا يقدم معلومات وبيانات حول آثار العولمة، وأن يتخذ قرارات خاصة برعاية الأطفال والفقراء الذين ارتكنوا إلى هامش اهتمام العالم.

* قال Monter Singh Ahlualla وزير الدولة وعضو لجنة التخطيط ـ الهند:

تنظر الهند إلى العولمة باعتبارها واقعًا ومستقبلاً لا يمكن تجنبه وباعتبارها عملية إيجابية إذا لم تستجب الدول لها فسوف تفوتها المشاركة فى فوائدها. وهى أيضًا لها من الآثار السلبية التى يجب أن تدفع نحو اهتمام أكبر بعلاجها وتخفيف حدتها ومن هنا يبرز دور الدولة ودور شبكات الأمان الاجتماعى.

* قالت Katherine Hagen نائب رئيس منظمة العمل الدولية:

إن العالم يمر الآن بآثار سلبية اجتماعية واقتصادية للعولمة. وتبرز الحاجة لإعادة الشرعية للسياسات المحلية، والتخلى عن فكرة أن جميع المقاسات تناسب الجميع One size fits all. فقضايا التوظف والتعليم والتدريب والأمن الوظيفى وشبكات الأمان يجب توافرها محليًا لا عالميًا.

* قال Jeno Staehilin سويسرا:

إنه برغم الصدمات المعاصرة فتحرير الأسواق العالمية أسهم فى رفاهية الناس عبر العالم. فيما عدا منطقة جنوب الصحراء بإفريقيا، وعلى الجماعة الدولية مساندة جهود الدول النامية فى عملية العولمة، وعملية التكييف تتضمن فائزين وخاسرين. وهناك حاجة لتطوير سياسات اقتصادية فعّالة مع برامج اجتماعية، ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورًا فى ذلك، وهناك حاجة لضمان اجتماعى عالمى.

* قال Dan Abodakpi نائب وزير التجارة والصناعة بغانا:

إن العالم النامى عاش تحت تهديد الدول المتقدمة بتخفيض أهمية وكالات الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة. ووضح من الحوار الحالى أن لنظام الأمم المتحدة دورًا حيويًا فى مساعدة الدول النامية لأن تلعب دورًا فعالاً فى عملية التنمية. وأكد على الحاجة لبرامج متخصصة لأفريقيا فى مجالات حساسة مثل نقل التكنولوجيا والتنمية وضرورة المساعدة التجارية.

* قال Nitin Desai نائب السكرتير العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة:

إنه فى إطار الحوار الاقتصادى يكون التركيز على التفاعل بين التجارة والتمويل والسبب هو النمو الكبير فى أسواق المال العالمية. وكان هناك زيادة فى تدفق المدخرات عبر الحدود وأتى التساؤل إلى أين يذهب هذا المال؟ ومن أسباب وجوده أن الإتجار المالى والتكنولوجى قد تحسنا كثيرًا. وأنه بالدول الصناعية هناك سكان كبار السن لديهم مدخرات يبحثون عن عوائد لها.

* قال Naste Calovski مقدونيا:

فى مجال العولمة لا يوجد استقلال للدول فإذا كانت النية هى تحسين السوق الاقتصادية الدولية فيجب عدم تهميش الاقتصاديات الصغيرة والضعيفة والمشكلات الحالية للنظام العالمى تولدت حقيقة من أن العولمة فى الاقتصاد لا توازيها عولمة العلاقات السياسية الدولية. ومن الأولويات منع الصراعات وإيجاد حلول للمشكلات. واتباع الدول لسياسات خارجية أوسع تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الأخيرة اتخاذ إجراءات خاصة وكذا مؤسسات برايتون وودز والمنظمات الاقتصادية الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى فعليها كلها أن تتيح التكامل بالأسواق فيما يتعلق بوصول الاستثمار المباشر.

* قال Jairo Momtoye كولومبيا:

إن قضية العولمة تحتاج لوضوح سياسى وإدراكى من قبل الفاعلين، والأمم المتحدة هى أفضل مكان لاختبار هذه القضية وآثارها على البطالة والفقر ومدى توائمهما مع التنوع الثقافى والهوية القومية والحفاظ على البيئة العالمية وتأثيرها على العملية الديمقراطية وعلى عملية اتخاذ القرار. ومن الضرورى إزالة القيود الخارجية التى تحدد مجال العولمة مثل حركة العمل عبر الحدود. الإصرار على مستويات اجتماعية عالية. ويجب اتخاذ قرارات حاسمة لإزالة العوائق نحو الوصول للمعرفة والتكنولوجيا. وفيما يتعلق بالأزمة المالية الحالية فى أسواق المال الدولية تحتاج المزيد من الشفافية وضرورة التأكيد على أن الأموال تذهب لنشاطات منتجة وللبنية الأساسية.

* قال كوفى أنان Kofi Annan السكرتير العام للأمم المتحدة:

إن ما ينبغى عمله بالنسبة للعولمة هو إبراز أحسن الطرق لإدارتها وعلى الجماعة الدولية أن تعمل على مضاعفة فوائد العولمة وفى نفس الوقت حماية الضحايا، وعلى منظمة الأمم المتحدة مسئولية خاصة فى التوصل إلى إقرار الحلول العالمية..

* قال Didier Operti ممثل أورجواى ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة:

العولمة لا يمكن تجنبها. وهى كعملية يجب أن تمر على المستوى القومى وكذلك المستوى الدولى. وعلى الحكومات ألا تعزل نفسها ولكن عليها أن توجد اقتصاداً حراً وهياكل مؤسسية للتعاون والمساندة.

* قال Pereq Mangoaela ليسوتو:

إن الدول الأقل نمواً تواجه عوائق جهودها للاستفادة من العولمة والأسواق الدولية المتحررة ومما يعيق من هذا الوضع مشكلة الدين الخارجى. وعلى الجماعة الدولية أن تعمق مساندتها للدول الأقل نمواً حتى يمكنها التكامل فى الاقتصاد العالمى لأنه إذا لم تحدث تلك المساندة فإن الفرص المرتبطة بالعولمة قد تضيع على الدول الأقل نمواً.

فى مؤتمر سياتل

فى ظل التطور العالمى السريع وازدياد الاندماجات والاتصالات الحديثة بين دول العالم بفعل التطور التكنولوجى فى عالم المعلومات والاتصال، وضحت بعض اتجاهات العولمة ومازالت تتضح على ضوء المتغيرات الدولية السياسية والاقتصادية والثقافية.

وفى هذه التطورات نجد المظاهرات التى يحتج القائمون بها على اختلاف منظماتهم وائتلاف أهدافهم ومقاصدهم برفع شعارات ضد العولمة وكان هذا واضحاً فى اجتماع الصندوق والبنك الدولى فى واشنطن إبريل ٢٠٠٠، ومن قبل فى أثناء اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل ١٩٩٩/١٢/١، كذلك رأينا هذه المظاهرات فى عيد العمال فى ٢٠٠٠/٥/١.

وإذا كان كبار الساسة والمفكرون فى العالم لا يخلو حديثهم أو خطبهم من ذكر كلمة العولمة. . ونجد الكثيرين لا يتفقون على تعريف موحد لكلمة العولمة.. بل البعض يذكر عيوبها كما يتصوره نتيجة فشل اقتصادى حدث فى بلاده أو إحدى دول العالم.. ويتهم العولمة حقًّا أو ظلماً!!

كذلك نجد المتظاهرين وهم إما أمريكيون يهاجمون العولمة على أساس أنه كان الأفضل ألا يكون هناك استثمار أمريكى فى دول العالم بل يجب أن يكون الاستثمار فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة ورخاء الأمريكيين.. وأن أى مساعدات للدول النامية هى ضرر بالغ للاقتصاد الأمريكى لأن أى تصدير من هذه الدول إلى أمريكا سيقضى على الإنتاج الأمريكى لرخص الأيدى العاملة وتكاليف الصناعة فى البلاد النامية.

ونجد من المتظاهرين فئات من الشيوعيين كما قال الرئيس البرازيلى وهؤلاء يعتبرون العولمة هى هيمنة أمريكية.. ونجد من المتظاهرين فئات من الدول النامية تطالب بإلغاء أو خفض الديون الثقيلة التى قدمتها الدول المتقدمة لها أو صندوق النقد أو البنك الدولى.. ونجد من المتظاهرين من يطالب البنك الدولى وصندوق النقد بالعمل على تغيير سياسته والروشتة التى يقدمها للدول ولم يراع فيها مصلحة

هذه الدول أو لم يراع الجانب الاجتماعى فى التعامل مع الدول النامية.. ونجد من المتظاهرين جمعيات ومنظمات أهلية وممثلى أحزاب الخضر يرفعون شعار المحافظة على البيئة.

كما نجد أبناء من الدول النامية يعارضون اتجاه الدول الكبرى فى غلق أسواق التصدير لهذه الدول الكبرى ونجد من الدول الكبرى.. زراعيون يطالبون بوقف منافسة الدول الكبرى لهم.. فى التصدير لدول العالم الثالث.. ونجد من يطالب بوقف الإغراق والاحتكار وسياسة الشركات متعددة الجنسيات.

وهكذا نجد ما كان يسمى اليمين المتطرف واليسار المتطرف ومن له الحق فى مهاجمة تعسف قوانين الجات ومنظمة التجارة العالمية وهكذا.. اجتمع الكل ليرفض الكل .. والكل الأولى هنا.. اختلاف المنظمات والمظاهرات والجمعيات والأحزاب والفئات .. والكل الثانية.. الهيمنة الأمريكية وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسيات .. وسياسة التصدير وسياسة المعونات .. إلخ.

وأجمع هؤلاء المتظاهرون على اختلاف مشاربهم ومقاصدهم أن السبب هو العولمة.. ولكن حدث فى هذه الاجتماعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية أن رأينا اختلافات وهى اختلافات مستمرة منذ اتفاقية الجات ولكن النتيجة أن الولايات المتحدة تنازلت عن قوانين مكافحة الإغراق التى تتبعها، وكذلك قبلت بعض الدول الأوروبية التخلى عن دعم المزارعين والصادرات الزراعية.. ونجد أن صندوق النقد والبنك الدولى يعيدان النظر فى النظام المالى العالمى وفى أهداف صندوق النقد والبنك الدولى.

ومن الغريب .. إننا نجد الأمم المتحدة التى أنشئت فى عام ١٩٤٥ تقف مكتوفة الأيدى أمام كل هذه المظاهرات والمطالبات والاحتجاجات.. ولكن نجد كل ممثلى العالم على اختلاف مشاربهم يتحدثون عن العولمة، فى اجتماع الأمم المتحدة التى أصبحت كحائط المبكى لدول العالم!!

عن معارضى العولمة:

* وإذا قمنا بدراسة وتحليل أوجه المعارضة التى ترتفع أمام العولمة سواء على المستوى النظرى أو المستوى العملى «وما حدث فى مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى سياتل» خير دليل على ذلك، نستطيع أن نستشف ملاحظة مهمة:

* إن جبهة معارضة العولمة تمثل جبهة مشتركة تضم جماعات فرعية تختلف فيما بينها فى الدوافع أو الأهداف التى جعلتهم يعارضون العولمة فمنهم أنصار قضايا البيئة الذين اتخذوا موقف المعارض للعولمة انطلاقًا من ولائهم للبيئة ومن اعتقادهم أن العولمة تأتى بآثار سلبية على البيئة.

* وهناك أنصار حقوق الإنسان الذين يرفضون العولمة لاعتقادهم أن تجليات العولمة هى ممارسات تنتهك حقوق الإنسان.. وهناك النقابات العمّالية التى تدافع عن أعضائها العمال فى مواجهة الآثار السلبية التى تصيبهم من جراء العولمة وفى مقدمة هذه الآثار السلبية (البطالة وانخفاض الأجور).

* وهناك المزارعون الذين يعارضون العولمة لما توصلت إليه من تحرير أسواق المنتجات الزراعية الأمر الذى يحرمهم من الدعم الذى كانوا يحصلون عليه فى السابق وفى نفس الوقت يواجهون منافسة شديدة مع المنتجات الزراعية القادمة من دول أخرى.

* وهناك المهمومون بقضايا الهوية والثقافة والذين يعارضون العولمة انطلاقًا من اعتقادهم أنها تأتى بالسلب على الهوية والخصوصية الحضارية وأن آليات العولمة فى مجال الإعلام والاتصالات تمثل مصدر تهديد للسيادة الثقافية والهوية القومية للشعوب.

* وهناك أمثلة أخرى عديدة لفئات تشترك جميعها فى التعبير عن رفضهم للعولمة والأمر الجدير بالملاحظة أن الدافع وراء هذا الرفض يختلف من فئة إلى أخرى ومن جماعة إلى أخرى، وأن اختلاف الدوافع لم يحل دون تجمعهم فى موقف واحد معارض للعولمة.

* إن كل جماعة منهم ترفض العولمة فى عنصر واحد من عناصرها أو بسبب أثر معين يعد من آثار العولمة ولأنهم أكثر من غيرهم إحساسًا بهذا الأثر فإنهم ينشطون معبرين عن رفضهم للعولمة، ولكن ماذا إذا تم معالجة هذا الأثر والتخفيف من حدته السلبية هل سيستمرون فى المعارضة؟

* إنهم لا يعبرون عن رفضهم للعولمة إذا كانت تعنى التطوير التكنولوجى وثورة الإعلام والاتصال والتقارب بين الجماعات وتدعيم حقوق الإنسان.. ولكنهم يعارضون عنصرًا معينًا يرونه ضارًا بالنسبة لهم ولا يعارضون العولمة ككل ولكنهم يعارضونها رغبة فى دفع الضرر بعيدًا.

* بهذه النظرة يمكن إدراك ذلك التنوع الذى يميز الجماعات المشاركة فى جهود معارضة العولمة هذه المعارضة التى بدأت تتجسد عمليًا فى مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى مدينة سياتل الأمريكية وما تبعه من مؤتمرات عالمية أخرى مثل منتدى دافوس ٢٠٠٠ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد - تايلاند ٢٠٠٠، وحتى اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين فى واشنطن إبريل ٢٠٠٠.

(تعارض ومعارضة.. معارضة من الجميع للعولمة.. وتعارض بين هؤلاء المعارضين فى رؤية السبب لهذه المعارضة).

وقائع مؤتمر سياتل: فى نهاية نوفمبر ١٩٩٩ تدفق وزراء التجارة من مختلف أنحاء العالم إلى مدينة سياتل الأمريكية للمشاركة فى أعمال المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية وهو المؤتمر الذى كانت تترقبه كل دول العالم لما له من تأثير كبير محتمل على العالم هذا المؤتمر كان حدثا مهمًا لما زخر به من أحداث وآراء ونتائج.. الأمر الذى يفرض علينا أن نتحدث عنه بنوع من التفصيل.

البداية: المفاوضون وممثلوا الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية لم يستطيعوا أن يتوصلوا إلى مسودة بيان يناقشها وزراء تجارة دولهم فى الاجتماع الرسمى وذلك رغم جلسات المفاوضات العديدة التى شاركوا فيها.. وفى نفس وقت هذه المفاوضات الأولية بدأت موجات الاحتجاج والرفض

تظهر ليس فى سياتل وحدها بل فى عدد من المدن الأمريكية والأوروبية من قبل الجماعات والفئات المختلفة التى ترى فيما يحدث ضرراً لها.

وفى هذا الجو بدأ وزراء تجارة الـ١٣٤ الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أعمال مؤتمرهم الوزارى فى سياتل بداية صعبة مليئة بالاختلاف والتناقضات بين الأطراف الرئيسية، ولنوضح ذلك بنوع من الإيجاز:

ـ الجانب الأمريكى يتمسك بضرورة أن يركز الاجتماع على مناقشة المسائل المعلقة منذ إغلاق باب دورة أورجواى ١٩٩٤.. هذه المسائل يتضمنها ملفان رئيسيان هما تجارة الخدمات وتجارة السلع الزراعية وتتبنى الولايات المتحدة ومعها الدول الرئيسية فى التصدير الزراعى مثل أستراليا وكندا ونيوزيلاندا وجهة نظر تقول أنه يجب أن تعامل السلع الزراعية ثم الخدمات مثل باقى السلع من حيث إلغاء التعريفات الجمركية أو أية قيود تجارية تفرض عليها.

ـ أما الدول الأوروبية فترى أن اجتماع سياتل لا يجب أن يقتصر على دراسة موضوع واحد أو موضوعين بل يجب أن يكون مناسب لمناقشة مجمل القضايا والموضوعات التى تواجهها دول منظمة التجارة العالمية حالياً مثل موضوعات الاستثمار والتنوع الثقافى وقواعد التنافس التجارى.. وتركز الدول الأوروبية بشكل خاص وأساسى على مناقشة المسائل البيئية والمعايير الاجتماعية للعمل وتصر أوروبا على هذا الاقتراب فى مناقشات مؤتمر سياتل وأعلنت أنها لن تتنازل عن وجهة نظرها بهذا الشأن حتى لو أدى ذلك إلى فشل المؤتمر ذاته.

ـ أما اليابان فإنها تتفق جزئياً مع كل من الجانب الأوروبى والجانب الأمريكى فهى تؤيد وجهة النظر الأوروبية بضرورة توسيع مجال الموضوعات التى تناقش فى سياتل بحيث تتضمن قضايا البيئة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية والمعايير الاجتماعية بل وتضيف أيضاً مناقشة وبحث الأزمات الاقتصادية التى مرت وتمر بها الاقتصادات الآسيوية.

ومن ناحية أخرى تؤيد اليابان وجهة النظر الأمريكية جزئياً متمثلة فى موافقتها على ضرورة مناقشة الملف الزراعى وعدم إهماله وكذلك الأمر بالنسبة لملف تجارة الخدمات.

ـ أما بالنسبة للدول النامية فبوجه عام يمكن القول أن هذه المجموعة التى يبلغ عدد أعضائها ثلاثاً وتسعين دولة أعضاء فى منظمة التجارة العالمية ترى أن جولة أورجواى قد اختتمت أعمالها تاركة مجموعة من الالتزامات والتعهدات على دول المنظمة الالتزام بها.. من هذه الالتزامات ما يقع على الدول المتقدمة والدول النامية ترى أن الدول المتقدمة لم تفى بالتزاماتها التى أقرتها جولة أورجواى ومن ثم ترفض من حيث المبدأ فتح موضوعات جديدة قبل أن تغلق الصفحات التى لم تكتمل بعد.

كما تعرب الدول النامية عن قلقها إزاء التمسك الأوروبى بمناقشة قضايا بعينها وبالأساس قضايا البيئة والمعايير الاجتماعية للعمل وحقوق الملكية الفكرية وترى أن هذه القضايا بالنسبة لها لن تكون إلا بمثابة قيود عليها وسلاح تستخدمه الدول لنزع الميزة التنافسية من البلدان النامية(*).

أما البلدان المصنفة بأنها الأكثر فقرًا والتى يمثلها ثلاثًا وعشرون دولة فى منظمة التجارة العالمية فترى أن الأوضاع الحالية لم تحقق لها نتائج إيجابية ملموسة ومن ثم فهى تنادى بمراجعة شاملة لأحكام وقواعد التجارة فى السلع التى تنتجها هذه الدول وأن تعامل معاملة خاصة من حيث فتح الأسواق العالمية أمامها دون أية قيود(**).

ولابد فى هذا المجال أن نشير إلى:

الموقف الفرنسى: إذ تؤكد فرنسا على أهمية مناقشة وبحث مسألة التنوع الثقافى فى إطارها التجارى بمعنى بحث وترتيب أوضاع تجارة المنتجات السمعية والبصرية حتى ما يتم تسويقه مجانًا. وتدعو فرنسا فى هذا الموضوع إلى إيجاد قواعد حاكمة لهذا الموضوع قواعد حاكمة وواضحة تضع حدودًا وخطوطًا حمراء حتى لا تتجاوزها هذه المنتجات.. هذه القواعد والقيود تنطلق من مفهوم التنوع الثقافى وأهمية حمايته والإبقاء عليه وليس القضاء عليه(***).

هذه هى الأجواء والمواقف الأولية التى دخلت بها الدول الأطراف فى اجتماعات مؤتمر سياتل .. مواقف يجمعها التناقض فى كثير من الأحيان.

ماذا حدث..؟

*وبدأت المناقشات والمباحثات بين وزراء اقتصاد وتجارة الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية وتوالت الجلسات والمكالمات ولكن إلى أى شىء توصلوا فى نهاية المؤتمر؟ لا شىء.. وإذ فشل المجتمعون فى التوصل إلى بيان ختامى يصدر عن المؤتمر يحدد الخطوات التالية التى على المنظمة وأعضائها أن يخطوها بل حتى لم يتوصلوا إلى اتفاق بشأن الموضوعات التى ستناقش ويتم التفاوض بشأنها مع بدء الألفية الثالثة.. وكل ما أمكن التوصل إليه هو إجراء المزيد من المشاورات بين الدول الأعضاء حول القضايا الخلافية فى اجتماعات جديدة تعقد فى جنيف مطلع عام ٢٠٠٠ على أمل التوصل إلى توجهات أو خطوات متفق عليها.

* لقد جاء الفشل نتيجة الانقسامات والتناقضات التى دخلت بها الدول الأعضاء إلى المؤتمر والتى استمرت أثناء الاجتماعات الأمر الذى جعل الفشل هو النهاية الأكثر احتمالاً للمؤتمر منذ جلساته الأولى

(*) Lrii Wallach, Hidden Dangers of Gatt and Nafta, Case against, 23 - 61 P Free trade.

(**) Geffrey Sachs Beyound Britton Woods A new Blueprints the Economist October 1994 P. 24.

(***) Richard Barnet and john Cavanagh in Political Economy Prentice Holl Ypper Saddlie River Neiw jersey

وحتى عندما استشعرت الولايات المتحدة خطر ذلك وقامت بتشكيل اجتماع مصغر ضم ٢٢ وزيرًا تجارة يمثلون مختلف التجمعات الإقليمية بهدف تضييق هوة الخلافات بين الدول إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل هى الأخرى.

* ولهذا لم تجد رئيسة المؤتمر شارلين بارشيفسكى ممثلة التجارة الأمريكية/ لم تجد بُدًا من إعلان تعليق المفاوضات/ فى الجلسات الختامية للمؤتمر/ لفشل الوزراء المشاركين فى تحديد جدول أعمال الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتى كانت ستحمل اسم/ جولة الألفية/..

وكان الجميع يترقب اجتماعات جنيف المنتظرة.

ولقد حضر ما يقرب من مائة ألف شخص إلى مدينة سياتل يجمعهم الاهتمام بمؤتمر منظمة التجارة العالمية منهم ممثلو حكومات ومنظمات حكومية وغير حكومية ومنهم سياسيون وشخصيات عالمية بارزة ومنهم ممثلو شركات ومؤسسات اقتصادية كبرى.. إلى جانب الإعلاميين والمهتمين.

ـ حاول الرئيس الأمريكى بيل كلينتون أن يستقدم أكبر عدد من قادة الدول لحضور هذا المؤتمر إلا أن محاولته باءت بالفشل بعد أن رفض الكثير من القادة حضور المؤتمر وكأنهم يعرفون ما سيحدث به من خلافات.

ـ قبل أن تبدأ الاجتماعات الرسمية كانت المظاهرات الشعبية تزداد عددًا وصخبًا بدءًا من سياتل نفسها التى استضافت الأحداث الشعبية التى قادتها المنظمات الأمريكية الرافضة لمنظمة التجارة العالمية امتدادًا إلى عدد من المدن الأمريكية التى شهدت أنشطة مماثلة من قبل الكنائس والمنظمات الدينية والإنسانية معربة عن رفضها لمحاولة الضغط على صانعى القرار فى الولايات المتحدة والعالم المتقدم من أجل إضفاء طابع إنسانى على التجارة الحرة وجعلها ذات بعد أخلاقى أيضًا.

هذه المظاهرات كانت متواجدة أيضًا فى المدن الأوروبية وإن لم تكن بنفس الحدة إلا أنها كانت تحمل رسالة واضحة بمعارضة منظمة التجارة العالمية ومعارضة قواعد التحرر التجارى إذا كان هذا يعنى فقدان الوظائف أو تلويث البيئة أو انتهاك حقوق العمال أو.. أو..

هذه المعارضات حظيت باهتمام وسائل الإعلام المحلية والدولية فى بلادها وفى العالم وجذبت إليها العديد من المهتمين.

ردود أفعال: المنظمات غير الحكومية التى شاركت فى الاحتجاجات التى تزامنت مع أعمال مؤتمر سياتل أعربت عن ترحيبها ورضاها عن النتيجة التى توصل إليها المجتمعون (الفشل) بل إن منظمة ـ أصدقاء الأرض ـ رأت أن الجهود المتضافرة التى بذلت من قبل مؤسسات المجتمع المدنى وكذلك من الدول النامية والفقيرة قد نجحت فى تقييد وتحجيم منظمة التجارة العالمية.

وفى بيـان حـمل توقيع ٣٢ منظمـة غـير حكوميـة أعلنت هذه المنظمـات رأيهـا صـراحـة فى منظمـة التجارة العالمية قائلة: إن منظمة التجارة العالمية

غير ديمقراطية

وغير عادلة

وغير متوازنة

أمـا الاتحـاد الدولى للنقابات الحـرة فقد أصـدر بيانًا مـواكبًا لأحداث سـياتل قـال فيـه: «إن فشل مؤتمر سياتل قد يشكل بداية اقتراب جديدة للعولمة .. إن فشل مؤتمر سياتل يشكل بداية النهاية للسباق المحموم الذى تخوضه رءوس الأموال الدولية والشركات العالمية والحكومات وراء الحصول على امتيازات أكثر عبر انتهاكها لحقوق العمال الأساسية..»

مظاهرات الاحتجاج: فى سويسرا وقبل انعقاد المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية بدأت المظاهرات والاحتشادات ففى يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٩٩ تجمع الآلاف من المواطنين السويسريين مزارعين وحرفيين ورجال دين ومصلحين اجتماعيين ومفكرين ورجال اقتصاد ومال معلنين معارضتهم لما تقوم به منظمة التجارة العالمية ولما ستقوم به فى سياتل وكذلك عمت المظاهرات بعضًا من البلاد الغربية ففى باريس كان الشعار هو ـ العالم ليس سلعة يتداولها الأقوياء.

* الدول النامية كان إصرارها واضحًا خلال جلسات سياتل على أن المطلوب أساسًا هو أن يتم أولاً تنفيذ جميع الأحكام التى سبق وتم إقرارها فى دورة أورجواى إلا أنها لم تنفذ بعد ومعظم هذه الأحكام تمثل التزامات فى عنق الدول المتقدمة لصالح الدول النامية وهى التزامات تعهدت الدول المتقدمة بالوفاء بها مع انتهاء جولة أورجواى ١٩٩٤ فى مجال التكنولوجيا ودعم الدول النامية وتعويضها.

* فى مدينة سياتل محل أنظار العالم كانت المظاهرات عارمة لم تشهدها الولايات المتحدة منذ حرب فيتنام تقريبًا.. مظاهرات جمعت بين فئات محترمة من المهنيين والعمال النقابيين ومسئولى منظمات المجتمع المدنى.. وكان الشعار الأبرز فى سياتل:

الشعب قبل الربح.. تجارة عادلة لا تجارة حرة

(People Before Profit)

(Fair Trade Not Free Trade)

* صحيفة شيبون اليابانية علّقت على مؤتمر سياتل قائلة: «إن مؤتمر سياتل كان فرصة للدول المتقدمة وكذلك النامية كى تقول للولايات المتحدة ـ لا ـ الولايات المتحدة التى تتسم تصرفاتها بالغرور والأنانية لكونها ترى نفسها القوة العظمى الوحيدة فى العالم دون منافس».

بعد كل الذى حدث فى سياتل هل يمكن القول:

ـ إن العجلة التى كانت تجرى بسرعة ودون ضابط ـ آخذة العالم دولة دولة ومنطقة منطقة إلى العولمة ـ بدأت تهدئ من سرعتها، وبدا بالإمكان التحكم فى سرعتها، تحكم يقوم على النظرة السليمة والتحليل الدقيق بعيدًا عن الهرولة والتقليد الأعمى دون سيطرة على النفس.

ـ هل يمكن القول إن العالم فى هذه اللحظات لديه استعداد وحافز ليرى ويسمع عن رؤية جديدة للتعامل مع العولمة، فى السنوات القادمة رؤية تتخلص من الأعباء والمخاوف التى ارتبطت بالعولمة منذ بدأت مسيرتها الأخيرة والتى استطاع العالم أخيرًا أن يعبر عن خوفه ورفضه إياها.. رؤية جديدة تأخذ فى اعتبارها أوضاع ومصالح الأغلبية .. رؤية تستهدف مستقبلاً أفضل بالفعل من خلال إيجاد عولمة عادلة تقوم على أسس سليمة؟!

* على البلدان النامية أن تسهم فى صياغة هذه الرؤية الجديدة وألا تبتعد عن مجمع تصنيع هذه الرؤية، بل عليها أن تكون عنصرًا مشاركًا فعالاً حتى لا يتكرر معها نفس السيناريو بعد ذلك، لذلك وجب على الدول النامية ألا تكف عن العمل الدولى الدءوب لتنسيق المواقف فيما بينها من ناحية، وبينها وبين الدول المتقدمة من ناحية أخرى.

ملاحظات حول مظاهرات سياتل: المتظاهرون فى سياتل بلغ عددهم نحو خمسين ألفًا .. تم اعتقال نحو ٥٠٠ شخص منهم.

وهناك ١١٠٠ منظمة وهيئة غير حكومية أعلنت دعمها للمتظاهرين، ومنها ما شارك مشاركة فعلية فى هذه المظاهرات اعتراضًا على سياسات العولمة الاقتصادية.

علينا أن نعترف أنه لم يتوقع أحد أن يحدث مثل هذا الاحتجاج الجماهيرى من قبل الأمريكيين أنفسهم الذين ينتمون للدولة التى رسمت وخططت لسنوات حتى وصلت التجارة الدولية والتنظيمات الخاصة بها إلى شكلها الحالى، والتى تعتبر المستفيد الأول من سياسات العولمة والتحرير التجارى.

هناك رأى يقول: إن مظاهرات الأمريكيين لم يكن دوافعها مجرد مشاعر الخوف لدى الأمريكيين من غزو المنتجات الرخيصة المصنعة فى البلدان النامية للأسواق الأمريكية وتأثير ذلك سلبيًا على المصانع والعمال الأمريكيين، ويفندون ذلك قائلين إن الولايات المتحدة تبنت منذ عقدين سياسة اقتصادية تهتم أساسًا بصناعات التكنولوجيا المتقدمة والخدمات وهى المجالات ذات العوائد المرتفعة، فى مقابل التخلى تدريجيًاعن الصناعات التقليدية خاصة الملوثة منها للبيئة أو ذات المستوى التكنولوجى غير المتقدم.. كما أن الاقتصاد الأمريكى يعيش حاليًا أحسن حالاته استدلالاً على مؤشرات البطالة والميزان التجارى والميزانية الفيدرالية.

وهم فى هذا يرون أن الدوافع وراء المظاهرات التى جمعت خمسين ألفًا من الأمريكيين فى حادثة لم تتكرر منذ سنوات إنما يعود إلى رفض الأمريكيين لما وصلت إليه الرأسمالية فى تطبيقها، خاصة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات وافتقاد الطابع الإنسانى فى التعامل مع الواقع الاقتصادى.

كما يرون أن مظاهرات سياتل مرحلة متقدمة فى الطريق الذى بدأ منذ سنوات هادفًا إلى تهذيب الرأسمالية.

أسباب فشل مؤتمر سياتل:

تشدد الطرف الأمريكى فيما يتعلق بالموضوع الزراعى بالتوازى مع الإصرار الأوروبى على إضافة موضوعات جديدة إلى جدول الأعمال ـ مثل البيئة والاستثمار والمنافسة و.. وعدم المرونة بين الطرفين الأمريكى والأوروبى.

ـ وجود درجة من التنسيق بين الدول النامية بهدف تدعيم موقفها وإشراكها فى الأمر والتخلص من حالة التهميش التى تعانيها هذه البلدان منذ نشأة الجات وحتى إنشاء منظمة التجارة العالمية.. هذا التنسيق قام على أساس الإصرار على عدم التطرق إلى موضوعات جديدة قبل الجميع «وبشكل خاص الدول المتقدمة» بالالتزامات المنصوص عليها مسبقًا.

نجاح الحركات الوطنية والإقليمية الدولية المعارضة لجانب أو أكثر من الأوضاع الحالية للاقتصاد العالمى فى تنظيم وتنسيق جهودها والعمل الدءوب طوال عام ١٩٩٩ حتى يتمكنوا من تصدير أحداث مؤتمر سياتل وأن يفرضوا رسالتهم الداعية فى حدها الأدنى إلى التمهل والمراجعة.

ـ الصورة العامة عن نتائج مؤتمر سياتل والأحداث التى شهدها تشير إلى أن المنتصرين هم حكومات الجنوب التى أثبتت ـ بالإضافة إلى سلامة مواقفها ـ أنها شريك شرعى فى رسم المستقبل ولا يجب تهميشه أو إبعاده أو التقليل منه ـ كذلك يقف فى صفوف المنتصرين جماعات المواطنين والنقابات والمنظمات غير الحكومية التى كثفت جهودها وزادت من أنشطتها قبل وأثناء المؤتمر لتوصيل رسالة إلى الجميع(*) بضرورة التوقف لمهلة من الوقت للمراجعة والحساب قبل السير مجددًا..

ـ إن جهود معارضى ومنتقدى العولمة التى بدأت فى التجسد فى مؤتمر منظمة التجارة العالمية بمدينة سياتل الأمريكية لم تقف هناك بل تابعت مسيرتها فها هى تواجدت فى اجتماعات منتدى دافوس ٢٠٠٠ واجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أونكتاد ـ تايلاند ٢٠٠٠ واجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى واشنطن ـ إبريل ٢٠٠٠ ومازالت جهودها مستمرة.

ـ إننا نتفق على أن العولمة قدمت فرصًا جديدة ومخاطر جديدة وطرحت أسئلة جديدة وقضايا جديدة كان من شأنها أن بعثت روح النشاط فى الفكر الإنسانى ويمكن أن نصف الصورة الإجمالية لما يحدث الآن بأن العالم يحاول التعامل مع الفرص والمخاطر ويحاول الإجابة عن الأسئلة والقضايا التى أوجدتها العولمة.

ـ هذه المحاولات تنطلق من الاعتراف بالأوضاع الجديدة التى طرأت على العالم وتسعى من أجل ترتيب وتقنين هذه الأوضاع وكبح جماحها حتى يمكن تفادى عواقب انفلاتها.

(*) كيف فشلت منظمة التجارة العالمية بقلم: سوزان **چورچ** ـ صحيفة لوموند دبلوماتيك ـ يناير ٢٠٠٠.

ـ إنها محاولات لجعل العولمة الحالية.. عولمة مقننة فى كل جوانبها.. ولكى نعرف المقصود بالعولمة المقننة .. يتعين أن نتعرف على بعض الموضوعات والجوانب العالمية التى تمكن من تقنينها.

فى مؤتمر الأونكتاد

يأتى بعد ذلك المؤتمر الذى انعقد فى «بانكوك» ـ تايلاند، حيث تصاعدت الاحتجاجات الجماهيرية المناهضة للتجارة الحرة والعولمة فى ثانى أيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» فى بانكوك واخترق مئات المتظاهرين الحواجز التى أقامتها الشرطة التايلاندية حول مقر المؤتمر فى الوقت الذى أكد فيه ميشيل كمديسو مدير عام صندوق النقد الدولى أن الفقر هو أسوأ مشكلة تواجه العالم حاليًا..

وذكر نيتران سامبو أحد قادة المتظاهرين أنهم يريدون عرض مطالبهم بشأن محنة العمال وأن يناقش المؤتمر مشكلة البطالة خاصة فى العالم الثالث وندد المتظاهرون بسياسات صندوق النقد الدولى بصفة خاصة وطالبوا بمحاكمة مديره ميشيل كمديسو.

وتمكن أحد المتظاهرين .. وهو أمريكى يدعى روبرت نيمان.. من الدخول إلى قاعة المؤتمر .. ورشق كمديسو بكعكة محشوة بالكريمة وذلك قبيل إلقاء كمديسو خطابه الأخير أمام مؤتمر دولى قبل أن يتقاعد رسميًا اليوم من منصبه.

وأوضح المتظاهر الأمريكى نيمان الذى أكد أنه شارك من قبل فى مظاهرات سياتل ضد منظمة التجارة العالمية أن كمديسو خادم للدول الغنية التى تطبق سياسات تضرر بالفقراء.. وأشار إلى أنه يريد أن يوجه تحذيرًا لخليفة كمديسو بأنه من الضرورى اتباع سياسات مغايرة.

ومن ناحيته ألقى كمديسو كلمته، بعد دقائق من الحادث.. وندد فيها بالفجوة المتصاعدة بين الأغنياء والفقراء داعيًا إلى أن تكون العولمة أداة فى خدمة الدول الأقل تقدمًا وأكد أن الفقر هو أكبر أسباب القلق فى عصرنا الراهن.

وأشار إلى أنه يتلقى من الدول الفقيرة دعوات ملحة للقيام بتحرك مشترك لتحويل العولمة إلى أداة فعالة فى خدمة التنمية.

ودعا كمديسو إلى إصلاح عميق للنظام المالى العالمى الذى قيل إنه لا يزال خاضعًا لأهواء قوى التكنولوجيا والمال التى تتمتع باستقلال ذاتى عن الدول إلى حد ما.

واقترح كمديسو تغييرًا هيكليًا فى مجموعة الدول السبع الكبرى الصناعية فى العالم من أجل مواجهة النقد المتزايد للعولمة التى يستفيد منها الأغنياء على حساب الفقراء .. وقال أن هناك فرصة ذهبية لإحداث تغيير اقتصادى فى العالم.

فى مؤتمر الدوحة

انعقد المؤتمر الوزارى الرابع بمنظمة التجارة العالمية فى الفترة من ٩- ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ بالدوحة - قطر، برغم الأجواء التى خيمت عليها تداعيات أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، وما تردد من احتمالات تأجيل انعقاده أو نقله إلى مكان آخر!

وكما هو معروف فإن توقيع اتفاقية إنشاء المنظمة فى ديسمبر ١٩٩٤ وبدء العمل بها فى يناير ١٩٩٥ كان بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية من خلال تحرير التبادل التجارى فى السلع والخدمات إلى جانب قضايا الملكية الفكرية والجوانب المتعلقة بالبيئة.. كما انفردت المنظمة بجهاز قوى وملزم لفض المنازعات بين الدول، الأمر الذى جعل أنصار العولمة ينظرون إليها باعتبارها نموذجًا يحتذى لما يعرف بالحكم العالمى Global Governace.

بينما يرى معارضوها أن أخطر سمات منظمة التجارة العالمية أن التفاوض داخلها لا يتم حول إعلان مبادىء على نحو ما يتم فى جلسات المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الأمم المتحدة مثلاً.. إذ لا يوجد التزام بالإطار التفاوضى الذى حدده إعلان المؤتمر الوزارى للمنظمة فى جنيف والذى يعطى أولوية للتأكد من تنفيذ ما سبق الاتفاق عليه، قبل بحث قضايا جديدة.. ومن أمثلة ذلك الدخول فى مفاوضات حول موضوعات سبق أن رفضتها البلدان النامية فى المؤتمر الوزارى الثالث فى مدينة «سياتل» الأمريكية عام ١٩٩٩، وأعلنت أنها لم تفق بعد من التزاماتها السابقة بفتح أسواقها وتخفيض جماركها أمام السلع الأجنبية وأنها لم تعد تحتمل المزيد من إجراءات تحرير التجارة، خاصة إن الدول المتقدمة لم تفِ بالتزاماتها بمساعدة الدول النامية.

والجدير بالذكر أنه قد شارك فى مؤتمر الدوحة جميع الدول الأعضاء (١٤٢ دولة) بعد انضمام الصين.

وقد اتفق رأى كثير من المعلقين على أن البيان الختامى للمؤتمر فتح الباب لجولة جديدة من المفاوضات، وأن المنظمة سوف تأخذ طابعًا جديدًا، ومع الأخذ فى الاعتبار أنه بدخول الصين ودول عديدة لم تعد المنظمة قاصرة على الدول الصناعية فى مرحلة الجات حيث يرى البعض أن القوة العددية لدول العالم الثالث توازن القوة الاقتصادية للدول الصناعية! وأن البيان الختامى أبرز مخاوف الدول النامية وحرصها على أهمية مراعاة همومها التجارية، خاصة فيما يتعلق ببراءات الاختراع فى صناعة الأدوية التى تحظى باهتمام كبير لدى البلدان النامية - وفى مقدمتها مصر - فى حمايتها للصحة العامة وتوفير الأدوية بأثمان مقبولة ومناسبة لمواطنيها.. هذا إلى جانب القضايا المتعلقة بالبيئة ومعايير العمل والاستثمار والمنافسة والتى تباينت حولها وجهات النظر، لدرجة تأجيل موعد اختتام المؤتمر يومًا آخر، ومن أمثلة تلك القضايا الساخنة قضية الدعم الذى تقدمه الحكومات الأوروبية لمزارعيها، وأيضًا بعض الدول الإفريقية التى تراوحت مواقفها ما بين الموافقة على إلغاء الدعم - حتى يتاح لها زيادة صادراتها الزراعية - أو الإبقاء عليه من أجل الحصول على غذاء أرخص.

كذلك فإن قضية الإغراق احتلت مساحة مهمة حيث اعتبرتها بعض الدول الأسيوية سلاحًا تستخدمه الدول المتقدمة ذريعة لغلق أسواقها أمام صادرات الدول النامية ونفس الأمر بالنسبة للمنسوجات.

والخلاصة: إن البيان الختامى أشار إلى بدء برنامج عمل متوازن يضم أجندة تفاوض موسعة وإعلانيين رئيسيين عن حقوق الملكية الفكريةوالصحة العامة ومصاعب الدول النامية فى تنفيذ الاتفاقات الجارية، كما تضمن الإعلان توقيتات محددة لبرنامج العمل تتلخص فى:

ـ الانتهاء من صياغة برنامج العمل بنهاية عام ٢٠٠٢ وقبل المؤتمر الوزارى الخاص للمنظمة.

ـ الانتهاء من مفاوضات تحسين وتوضيح مفهوم تسوية المنازعات بنهاية مايو ٢٠٠٣.

الانتهاء من المفاوضات على موضوعات برنامج العمل قبل يناير ٢٠٠٥.

وقد اعترف الإعلان بخطورة المخاوف التى عبرت عنها الدول الأقل نموًا وتم الاتفاق على إطار متكامل لتقديم المعاونة الفنية وبناء القدرة وتنويع قاعدة الصادرات لدخول السوق الحرة. الأمر الذى يرى معه البعض ضرورة أن يتعاون العالم الثالث فى مواجهة التحديات التى تُفرض عليه وتجميع الجهود وتنسيق المواقف لدفع قدراته التفاوضية فى الجولات القادمة، حتى لا يذهب النصيب الأكبر من المغانم للدول المتقدمة والصناعية الكبرى!!

أما أهم الملحوظات عن «مؤتمر الدوحة» فهى غياب قوى الضغط التى تمثلها المنظمات غير الحكومية، حيث تم اتخاذ إجراءات أمن مشددة، لمنع أية مظاهرات أو تجمعات معارضة، على نحو ما حدث فى مؤتمرات سابقة. وخاصة فى ظل الحملة الدولية التى قادتها أمريكا، وأطلقت عليها الحرب ضد الإرهاب.

تعليقات ضد المظاهرات والمتظاهرين

كثرت كتابات وأقوال مؤيدى العولمة ضد معارضيها، وبالأخص ضد المتظاهرين فى سياتل وغيرها.

ومن هذه الآراء رأى **أونستو زيديو رئيس المكسيك**: حيث يقول: إن هذه المجموعات يجمعها ما يمكن اعتباره «فوبيا» (الخوف المتوهم) العولمة ولكل منها أسلوبها فى طرح أسبابها ودوافعها لكراهيتها المرضية للعولمة، مع الحرص الكامل على ادعاء نبل المقاصد والحرص على مصالح الآخرين، هذه الأسباب متباينة إلى أقصى حد ولكن يربطها أيضًا عنصر مشترك هو: نزعة الحماية.

فدعاة «فوبيا» العولمة يتحدثون، ضمن أشياء أخرى كثيرة، عن حماية حقوق العمال فى الدول النامية، عن: حماية البيئة، حماية سيادة الدول وهويتها، حماية الدول الفقيرة (والغنية أيضًا) من

الشركات متعددة الجنسيات، حماية الدول الفقيرة من اقتصاد السوق، حماية الدول المتقدمة من تجارة المخدرات.

ومع أن أعضاء نادى «الغلوبوفوبيا» يكرهون كراهية شديدة اتجاهات التكامل الاقتصادى بين الدول المتقدمة، إلا أن هدفهم الحقيقى هو محاربة التجارة والاستثمار فى الدول النامية ومعها.

ولكن ما هى نتائج النزعات الحمائية على فرص التنمية بالنسبة للدول النامية وشعوبها الفقيرة؟

قلة هى التى ترى أن إتاحة الفرص أمام حرية التجارة والاستثمار تمثل عوامل كافية لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر فهذا يحتاج إلى عوامل أخرى متعددة مثل: السياسات الاقتصادية السليمة على المستوى الوطنى، التحرير الداخلى للاقتصاد والتجارة، الاستثمار الواسع والمتزايد فى حقل التعليم وفى الخدمات الصحية ورأس المال البشرى بصورة عامة وخاصة بالنسبة للفئات الأكثر فقرًا، فضلاً عن تقوية وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وضمان سيادة حكم القانون.

ولكن القضية الواضحة من الأدلة التاريخية التى تراكمت خلال القرن الماضى، أن أى أمة استطاعت أن تقضى على الفقر بصورة حاسمة، كانت تفعل ذلك، وهى مشاركة نشطة فى العولمة والأسواق العالمية.. ليس وهى رافعة رايات الحماية والانغلاق.

فلو أخذنا مثلاً ادعاء الدفاع عن حقوق العمال بالدول النامية، فهذه المجموعة تستغل واقع دونية الأجور والمزايا الاجتماعية ومستويات المعيشة، فى الدول الفقيرة، مقارنة بالدول المتقدمة، للضغط من أجل تبنى ضوابط عالمية لتحقيق مستويات موحدة للعمالة وشروط العمل. بل إنها تسعى لاقناع منظمة التجارة العالمية WTO بفرض هذه المستويات الموحدة عن طريق ربطها بالقيود التجارية وبالطبع فإنه من المشروع تمامًا التطلع إلى توحيد الأجور وشروط العمل على مستوى العالم، بل ربما يكون ذلك هدفًا قابلاً للتحقيق. ولكن يجب التأكيد على أن مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه على المدى القصير، كما لا يمكن تحقيقه بمجرد التمنى أو عن طريق إصدار المراسيم، ومن نافلة القول إنه لا يتحقق عن طريق فرض القيود على حرية التجارة والاستثمار.

ومن أجل تقوية حجتهم، يلجأ دعاة شروط العمالة العالمية الموحدة، مرارًا وتكرارًا، إلى الإشارة إلى الأجور المتدنية والشروط الرديئة للعاملين بالقطاعات التصديرية بالدول النامية، ويبدو أنهم يتجاهلون عن عمد حقيقة أن البدائل المتاحة أمام هؤلاء العمال هى الفقر الريفى المدقع أو الأعمال الهامشية فى القطاع غير الرسمى من الاقتصاد، حيث لا يمكن الحديث مطلقًا عن حقوق عمالية، تشريعًا أو تطبيقًا.

وبنفس القدر فإنه لا مجال للأخذ بالحجج المتعلقة بحماية البيئة والمستخدمة ضد حرية التجارة، ومع تأييد المدافعين الأقوياء عن حماية البيئة، يجب الاقتناع بنفس القدر بأن التكامل الاقتصادى يؤدى إلى تحسين البيئة وليس إلى تدميرها.

وما دامت التجارة تحفز النمو الاقتصادى، فإنها توفر، على الأقل، بعض العوامل الضرورية لحماية البيئة، فكلما كان الناس أكثر غنى سعوا بجهد أكبر لتحسين بيئاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فليس نادرًا أن تؤدى فرص الاستخدام المتوفرة إلى تشجيع الناس لهجر الوظائف الهامشية الأكثر تلويثًا للبيئة.

وأعتقد، مجددًا، أن تجربة المكسيك تقول لنا الكثير فى هذا الاتجاه، فالانفتاح المطرد لاقتصادنا لم يدفعنا مطلقًا إلى الانحدار بمستوى بيئتنا لجذب مزيد من الصناعات، بل على العكس من ذلك تمامًا صارت قوانين حماية البيئة أكثر صرامة، فالصناعات المكسيكية، المملوكة بواسطة وطنيين أو أجانب، أكثر نظافة الآن مما كان عليه الحال عندما كانت المكسيك ذات اقتصاد مغلق بأحكام، خذ مثلاً، المثال المتواضع والمشجع فى نفس الوقت، للفلاحين الذين هجروا الأعمال الزراعية القائمة على القلع والحرق، ليزرعوا بدلاً من ذلك المنتجات العضوية من أجل السوق. إن الذين يعارضون التحرير التجارى باستخدام حجة ـ أو بالأحرى ذريعة ـ حماية البيئة، عليهم أن يعوا أن التعامل السليم مع النشاطات الاقتصادية الملوثة للبيئة، ليس هو منع التجارة الحرة، بل هو تطوير وتطبيق القوانين البيئية الأكثر صرامة، وإجبار أولئك الذين يسببون التلوث على دفع ثمن غال نتيجة لذلك.

وبصرف النظر عما حدث بمدينة سياتل فى ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٩ فإن الجهود الجادة فى اتجاه مزيد من الانفتاح التجارى، يجب ألا تتوقف. فالعقول التقدمية حقًا، والملتزمة التزامًا صادقًا بتطوير أحوال الفقراء بالدول النامية، يجب أن تتحالف وتعمل على نشر العولمة وليس معاداتها والوقوف فى وجهها[١].

وفى ١٩٩٩/١٢/١١ جاء المقال الافتتاحى لمجلة الإيكونوميست تحت عنوان «فى مؤتمر سياتل.. نظرة تستحق التفكير» وقد جاء فى هذا المقال كلمات لها مغزاها.. تقول:

مؤتمر سياتل وقد فشل.. ولكن فى المقابل من هو الفائز؟

* هل هم المحتجون أو جماعات الحفاظ على البيئة أو نقابات العمال فى الدول المتقدمة أو عمال الدول النامية؟

* كثير من المحتجين رفعوا رايات الدفاع عن الفقراء ضد الشركات العملاقة والممارسات الاقتصادية غير الإنسانية وضد الاستغلال والتلوث.. حتى نقابات العمال طالبت بتقنين وتوحيد المعايير الاجتماعية المنظمة للعمل فى جميع دول العالم، وتزعم أنها بهذه الدعوة تحمى حقوق عمال البلدان النامية من الاستغلال والحياة الرديئة.. بمعنى أن الذين رحبوا بفشل مؤتمر سياتل زعموا جميعهم أنهم المدافعون عن الفقراء فى العالم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

* ولكن من هم الفقراء فى العالم؟ إنهم جماعات تضم حوالى خمسة مليارات نسمة من سكان العالم الذين يصل عددهم إلى ستة مليارات نسمة.. هذه الجماعة تمثل سكان البلدان النامية والفقيرة

---

(١) خدمة «لوس انجليس تايمز» ـ وجهة نظر عالمية ـ حقوق النشر بالعربية خاصة بـ «الشرق الأوسط».

والأكثر فقرًا.. الفقراء الذين كانوا يتابعون ما يحدث فى سياتل دون امتلاكهم أدنى تأثير وأقل صوت للتعبير عنهم.

* إذا كانت العولمة ستقابل من الآن بعض العثرات فى طريقها وفى بعض الأحيان قد يفرض عليها أن تعيد النظر فى بعض موضوعاتها.. فإن الخاسر أيضًا هم الفقراء.. لأن العولمة وإن كانت ستجلب معها بعض الأضرار والمساوئ إلا أنها تجلب بالأساس إمكانيات أكبر وفرصًا أوسع لهذه البلدان، ولكن إذا تعثرت العولمة فمن أين لهم بهذه الإمكانيات وتلك الفرص.. إلا أنها كانت الطريق أمامهم للتخلص من الفقر؟!

البـــاب الثانى

تطـور ظاهـرة العـولمـة

العولمة والسياسة العالمية

- تطورات المفاهيم السياسية
- العولمية والدولية
- تحدى الديمقراطية
- عولمة المجتمع الدولى

تطورات المفاهيم السياسية

يرى بايلز وسميث[1] أن مفهوم العولمة يمثل تطورًا جديدًا ومهمًا فى السياسة العالمية .. كما يقران بالاختلاف والتباين الشديدين فى الآراء تجاه العولمة، التى تتراوح بين أنها مرحلة مؤقتة فى التاريخ البشرى وبالتالى لا تحتاج إلى إعادة النظر فى كيفية فهم السياسة العامة، وبين أنها آخر مدى لنمو الرأسمالية الغربية والحداثة أو التحديث، بينما يراها آخرون على أنها تمثل تحولاً أساسيًا فى السياسة العالمية.

ويرجع تفضيل عبارة «السياسة العالمية» لأنها أشمل من تعبير السياسة الدولية أو العلاقات الدولية، من حيث إنها تتناول السياسة والأنماط السياسية فى العالم أجمع، وليس فقط القائمة فيما بين الدول القومية.. ولابد من الاعتراف بصعوبة محاولة فهم السياسة العالمية المعاصرة نتيجة تعدد النظريات حولها، ويمكن تشبيه ذلك بالنظارات ذات العدسات مختلفة الألوان، حيث يكون النظر من خلالها مطابقًا أو متأثرًا بنفس لون عدسة كل نظارة!! فالعالم ليس مختلفا وإنما النظر إليه هو الذى يختلف من شخص لآخر!

ومن هنا تكون ظاهرة موضوع السياسة العالمية بصورة واضحة ومحددة على قدر الإمكان، وذلك من خلال استعراض تطور السياسة العالمية، خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا منذ عام ١٩١٩، فى محاولة لتجنب العالم أهوال وويلات الحروب، من خلال دراسة أسباب المشكلات السياسة الرئيسية التى تواجه العالم، وتقديم الحلول لكى يعالجها رجال السياسة، وما تبع ذلك من ظهور اتجاهات «المثالية» و «الواقعية»، ما بين الدعوة لتطوير العالم، والدعوة لقبول العالم كما هو، والجدل المثار حولها والذى لا يزال محتدمًا حتى اليوم!! وإن كانت أصوات «الواقعية» هى الأعلى إلى جانب ظهور النظريات المضادة لها والمتمثلة فى «الليبرالية» و «النظام العالمى».

---

(١) .عرض كتاب «عولمة السياسة العالمية» - «مدخل إلى العلاقات الدولية» بقلم: **چون** بايلز وستيف سميث ١٩٩٧ - The Globalization of World Politics - An Introduction to International Relations. By: John Baylis and Steve Smith 1997.

النظرة «الواقعية»: ويرى الواقعيون أن الممثلين الرئيسيين على خشبة المسرح العالمى هم الدول، وهم أصحاب السيادة القانونية، وتعنى «السيادة» أنه لا يوجد ممثل، فوق الدولة، يمكن أن يجبرها على التصرف بطريقة معينة!! أما الممثلون الآخرون مثل الشركات متعددة الجنسيات أو المنظمات الدولية، فلابد أن يعملوا جميعًا فى إطار العلاقات القائمة فيما بين الدول.. وبذلك فإن السياسة العالمية (أو السياسة الدولية فى رأى الواقعيين) تمثل صراعًا من أجل «السلطة» بين الدول، حيث تسعى كل منها لتوسيع نطاق مصالحها القومية إلى أقصى حد، وهذا الوضع فى السياسة العالمية ينجم عن الآلية التى يطلق عليها «توازن القوى» حيث تسعى كل دولة للحيلولة دون سيطرة الأخرى.. وهكذا تصبح السياسة العالمية عبارة عن مساومات وتحالفات، تعمل فيها الدبلوماسية كآلية رئيسية لموازنة المصالح الوطنية المختلفة، ولكن تبقى القوة العسكرية هى العامل الحاسم فى تحقيق أو تنفيذ أهداف السياسات الخارجية للدول.. وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة أشكال أخرى للواقعية أُطلق عليها «الواقعية الجديدة» وتركز على أهمية هيكل نظام السياسة الدولية فى التأثير على سلوك أو تصرفات كل الدول؛ وهكذا حينما كانت هناك قوتان عظميان تسيطران على النظام الدولى، أثناء الحرب الباردة، أدى ذلك إلى إرساء قواعد معينة للسلوك، وحينما انتهت الحرب الباردة قيل إن هيكل السياسة العالمية يتجه إلى تعدد الأقطاب، والتى يرى «الواقعيون الجدد» أنها ستتضمن قواعد للعبة مختلفة تمامًا..!!

النظرة «الليبرالية»: تختلف نظرة الليبراليين للسياسة العالمية عن نظرة الواقعيين.. وهناك أنواع من الليبرالية «التى يطلق عليها ـ التعددية ـ فى أغلب الأحيان»، ولكن محورها الرئيسى يدور حول أن البشر وصلوا مرتبة الكمال وأن الديمقراطية ضرورية لتطور ونمو هذا الكمال، وأن الأفكار لها أهمية قصوى، ووراء كل ذلك قناعة عميقة بالتقدم!! ومن هنا يرفض الليبراليون وجهة نظر الواقعيين بأن الحرب هى الحالة الطبيعية للسياسة العالمية، كما يشككون فى فكرة أن الدولة هى الممثل الرئيسى على مسرح السياسة العالمية رغم أنهم لا ينكرون أهميتها .. ولكنهم يرون أن الشركات متعددة الجنسيات والممثلين عبر القوميات مثل الجمعيات الأهلية، والمنظمات الدولية، يعتبرون ممثلين رئيسيين فى بعض مجالات السياسة العالمية وفى المجالات التى تتصرف فيها الدولة، وهم لا يعتبرون الدولة ممثلاً وحيدًا أو متوحدًا. وإنما كمجموعة بيروقراطيات كل منها له مصالحه الخاصة، بمعنى عدم وجود مصلحة «قومية» طالما أنها نتاج التنظيمات البيروقراطية التى تسيطر على عملية اتخاذ القرار.

وبالنسبة للعلاقات بين الدول، يركز الليبراليون على إمكانات التعاون، وإنه من خلال التسويات الدولية يمكن تحقيق أعلى درجة من التعاون.. وهذا يعنى نظامًا معقدًا للمساومة بين أنواع متباينة من الممثلين.. ومع ذلك تظل القوة العسكرية لها أهميتها.. فالليبراليون ينظرون للمصالح القومية من منظور عسكرى مثلما يؤكدون على أهمية القضايا الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية.. فمعنى السياسة العالمية لا ينبثق النظام من توازن القوى بل من تفاعلات بين العديد من الترتيبات الحاكمة التى تشمل القوانين والقواعد المتفق عليها والأنظمة الدولية والأحكام التنظيمية.. وفيما يتعلق بالسيادة يرى الليبراليون أن

الدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية يجب عليها أن تتفاوض مع جميع الممثلين الآخرين، بما يعنى انتقاص حريتها فى التصرف وقتما وكيفما تشاء فالاعتماد المتبادل بين الدول يمثل أحد الملامح المهمة للسياسة العالمية.

النظام العالمى والسياسة العالمية: يمثل النظام العالمى، فى رأى بايلز وسميث[١] ثالث أضلاع السياسة العالمية وأهمها حيث يتركز فى إطار اقتصاد رأسمالى عالمى، وهنا فإن الدول ليست هى أهم الممثلين وإنما الطبقات ويتحدد سلوك الممثلين الآخرين بالقوى الطبقية.. وبهذا تصبح الدول والشركات متعددة الجنسيات وحتى المنظمات الدولية، تمثل مصلحة الطبقة المسيطرة فى نظام الاقتصاد العالمى.. ولا يتفق أصحاب نظريات النظام العالمى على مدى حرية الممثلين، أو الدول فى الحركة، ولكنهم يتفقون على أن الاقتصاد العالمى يضع قيودًا شديدة على حرية الدول فى التصرف، ويرون أن السياسة العالمية هى المجال الذى تدور فيه «الصراعات الطبقية»، وأن النظام العالمى يغلب عليه الاعتبارات الاقتصادية أكثر من العسكرية.. وأن المهم فى كل هذا هو أن الرأسمالية الدولية هى صاحبة السلطة المسيطرة وليس الدول، وأنها هى التى تتحكم بالتالى فى الأنماط السياسية الرئيسية فى السياسة العالمية، وحيث إن أنصار نظرية النظام العالمى يرون أن أهم ملامح السياسة العالمية هى درجة الاستقلال الاقتصادى، فإن على جميع الدول أن تلعب وفقًا لقواعد الاقتصاد الرأسمالى الدولى.

والحقيقة أن أيا من هذه النظريات الثلاث لا يقدم كل الإجابات التى توضح السياسة العالمية فى عصر العولمة.. فكل منها ينظر إلى العولمة من زاوية أو بطريقة مختلفة.. فأصحاب نظرية «الواقعية» يرون أن العولمة لم تغير أبرز ملامح السياسة العالمية، وهو تقسيم العالم إلى دول ـ قومية، ونفس الشىء بالنسبة لنظام الدول.. فالعولمة قد تؤثر على حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولكنها لا تمس النظام السياسى الدولى للدول.

أما الليبراليون، فيرون العولمة كمنتج نهائى لعملية تحول طويلة المدى للسياسة العالمية، كما يولى الليبراليون اهتمامًا خاصًا بثورة التكنولوجيا والاتصالات التى تمثلها العولمة.

وبالنسبة لأصحاب نظرية النظام العالمى، فإنهم لا يرون جديدًا فى العولمة وأنها لا تعدو أن تكون مرحلة أخيرة فى تطور الرأسمالية الدولية ولا تشكل تحولاً نوعيًا فى السياسة العالمية، وإنما مجرد ظاهرة غريبة الطابع تسهم فى زيادة نمو الرأسمالية الدولية، بدلاً من أن تجعل العالم أكثر تقاربًا وتجانسًا..

---

(١) انظر المرجع السابق.

العولمية والدولية

حينما تصبح كلمة جديدة شائعة الاستعمال، فإن ذلك يرجع غالبًا إلى تأثرها بالتغيرات العالمية.. فالفكرة الجديدة تصف حالة جديدة، فعندما استخدم الفيلسوف جيرمى بنتام مصطلح «الدولية» لأول مرة عام ١٧٨٠، لاقى ذيوعًا وانتشارًا لأنه كان يعبر عن واقع تلك الفترة، وهو ظهور الدول ـ القومية والتعاملات فيما بينها عبر الحدود. فلم يكن هناك حديث عن «علاقات دولية» قبل ذلك، حيث إن البشرية لم تكن قد انتظمت فى جماعات وطنية داخل حدود تخضع لحكم دولة. وهكذا فإنه فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بعد مائتى عام، حينما أصبح الحديث عن العولمة مألوفًا، فإن المصطلح سرعان ما انتشر ليس فقط فى الأوساط الأكاديمية بل وبين رجال الصحافة والإعلان والسياسيين ورجال البنوك ووسائل الترفيه.. إلخ مع استخدامه فى جميع اللغات.. ،وأصبحت الكلمة تتردد فى سياق الحديث عن الأسواق العالمية والاتصالات العالمية والمؤثرات العالمية.. إلخ، كما بدأ الطلاب الذين يدرسون «العلاقات الدولية» فى تناول مسائل وقضايا حول «الحكم العالمى» و «تغيير البيئة العالمية» و «الاقتصاد السياسى العالمى».. إلخ، وذلك على الرغم من أن أفكار «العولمة» كانت متداولة قبل الثمانينيات، ويرجعها بعض الكتاب إلى الخمسينيات، كما أن المصطلح نفسه دخل فى مفردات المعاجم لأول مرة عام ١٩٦١ (وبستر Webster ١٩٦١ ١٩٦١)، ومع ذلك فإنها لم تصبح محور الحديث فى الحياة اليومية حتى الربع الأخير من القرن العشرين.

وفى هذا الإطار ظهر العديد من التعريفات فى كتابات المفكرين والمؤلفين، ولكن الجدير بالملاحظة أن أغلبهم لم يضع خطًا فاصلاً يوضح أو يميز الفرق بين «العلاقات المعولمة» و «العلاقات الدولية»، وأن هناك نوعًا من الخلط أو التداخل بين «العولمة» و «الدولية»، ولكن يمكن القول إن هناك اتفاقًا عامًا على أن العولمة تعنى أو تشير إلى العمليات التى تكتسب فيها العلاقات الاجتماعية صفات تنحسر فيها المسافات والحدود، وأن الناس يعيشون فى عالم كأنه مكان واحد! ومفهوم العلاقات الاجتماعية هنا الطرق المتشابكة ـ والتى لا حصر لها ـ التى يتفاعل فيها الناس ويتعايشون مع بعضهم البعض، وفى إطار ما يمكن أن يسمى «وحدة كوكبية»، حيث يقل أو يتضاءل الإحساس بالحدود التى تفصل بين الدول، رغم أنها تظل قائمة فى الواقع.

ومن هنا يكون الفارق أو الفاصل واضحًا بين «العولمة» و «الدولية» التى تعنى عملية تقوية الروابط بين كيانات قومية حيث قد تكون هناك علاقات وتأثيرات متبادلة بين البلدان ولكنها تظل أماكن منفصلة ومتميزة عن بعضها البعض، من خلال حدود تم تخطيطها بصورة واضحة.. وبذلك يمكن القول بإيجاز أن مفهوم الدولية يشمل البلدان ذات الحدود وأن مجال العولمة يشمل شبكات عبر الحدود أو فوق الحدود!! ويبدو هذا بجلاء فى مجالات مثل الإنتاج والبيئة والتكنولوجيا والشئون العسكرية، التى تعتبر العالم مكانًا واحدًا!!!

نهاية السيادة: يمكن القول إن «نظام وستفاليا Wastphalian System، قد أصبح تاريخًا قديمًا بسبب العولمة إلى حدٍ كبير (هذا الاسم مشتق من معاهدة وستفاليا للسلام التى وقعت عام ١٩٤٨ وتضمنت المبادئ الرئيسية التى حكمت الشئون العالمية خلال السنوات التالية والتى أخذت خلالها الدول شكل الدولة القومية، كما بدأ «مصطلح الدولية» يُستخدم للتعبير عن العلاقات بين الدول وأصبح نظام وستفاليا يوصف غالبًا بالنظام الدولى[١]).

حقيقة أن جهاز الدولة ظل قائمًا وبصورة أكبر وأقوى فى بعض النواحى، وأكثر انغماسًا فى الحياة الاجتماعية عن ذى قبل، ولكن جوهر مفهوم وستفاليا للسيادة لم يعد مستخدمًا، كما لم يعد متمشيًا مع العالم المعولم حاليًا. إلا أن مفهوم السيادة مازال مهمًا فى علم السياسة خاصة بالنسبة لمن يسعون لإبطاء حركة الخفض المستمر لحق تقرير المصير الوطنى فى مواجهة العولمة. وعلى أى حال فإن القدرات التنظيمية للدولة لم تعد، قانونيًا وعمليًا، متوافقة مع معايير السيادة كما كانت من قبل.

لقد اقتصرت سيادة الدولة على عالم إقليمى، فلكى تمارس الحكومات سلطة مطلقة وشاملة على مساحة أرض محددة، لابد من وقوع أحداث فى مواقع محددة وإصدار قوانين لرسم الحدود التى يمكن أن يخضعها المسئولون لرقابة صارمة ولكن، فى ظل العولمة، أصبح للعلاقات الاجتماعية مواصفات غير إقليمية وتهاوت الحدود أمام التدفقات الإلكترونية وغيرها، وبالتالى زالت مقومات السيادة الفعّالة.

فهناك عدة تطورات ساهمت فى تقويض سيادة الدولة، فالدولة المعاصرة لا تستطيع وحدها التحكم فى ظاهرة مثل الشركات العالمية والأقمار الصناعية ومشكلات البيئة العالمية فلا يمكن حصر هذه الأشياء داخل مساحة إقليمية يمكن أن تطبق عليها دولة ما قوانينها الخاصة.

وبالمثل فإن نقل المعلومات عن طريق الكمبيوتر والمكالمات التليفونية أو الغبار الذرى، لا يتوقف عند نقاط التفتيش الحدودية.. ونفس الشىء بالنسبة لوسائل الإعلام العالمية التى خرجت من تحت سيطرة الدولة نتيجة اللغة والتعليم. كما فقدت الدولة الملكية الخاصة لدعامة رئيسية للسيادة، وهى العملة الوطنية، بانتقال الودائع البنكية الضخمة خارج الحدود والتحويلات المالية الإلكترونية على نطاق عالمى.

وإلى جانب هذه المتغيرات المادية، أدت العولمة أيضًا إلى إضعاف بعض الجوانب السيكولوجية والثقافية المهمة التى تدعم السيادة. مثال ذلك أنه نتيجة نمو الشبكات عبر الحدود، فقد اكتسب كثيرون ولاءات إضافية تتجاوز أحيانا مشاعر التضامن الوطنى التى كانت تضفى الشرعية على سيادة الدولة. كما توطدت أواصر العلاقات فوق الحدود الإقليمية بين حركات تحرر المرأة وطبقة الإدارة عبر القوميات وذوى الاحتياجات الخاصة من المعوقين، وذلك من خلال المؤتمرات ووسائل الاتصال العالمية، إلى جانب آلاف الجماعات والتجمعات التى انتشرت من خلال الإنترنت. مما أدى إلى انتعاش ولاءات محلية كثيرة مثل الجماعات العرقية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الكثيرين فى العالم المعولم المعاصر أصبحوا مستعدين

(١) المؤلف.

لإعطاء أولوية لقيم مثل النمو الاقتصادى وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة، فوق سيادة الدولة وما يرتبط بها من حق تقرير المصير الوطنى.

لقد أثرت الدول على طريقة ومدى فقدانها السيادة فى مواجهة العولمة، ولكنها لم تستطع استعادتها.. وحتى الحكومة الصينية التى كانت مصرة على قيام نظام عالمى يرتكز على السيادة، وضعت «الاعتماد المتبادل العالمى» فى قلب خطتها الاقتصادية العشرية لفترة التسعينيات. إن الدولة تستطيع، من خلال تقوية مؤسساتها وأدواتها، التدرج من مجرد سيادة قانونية إلى سيادة حقيقية. وفى المقابل فإنه فى ظل ظروف العولمة المعاصرة، فإن الحكم، بمعنى سلطة دولة عليا شاملة، أصبح غير عملى، فلم يعد هناك مجال لأى دولة لكى تمارس سلطة مطلقة على مملكتها.. كذلك فإن كثيرًا من الدول ـ التى كانت مستعمرات سابقة، وظهرت فى عهد العولمة ـ لم تحظ بأى سيادة، كما يرى بعض المفكرين.

استمرار الدولة: رغم أن العولمة أدت إلى نهاية السيادة فى رأى البعض، إلا أنها لا تعنى تقويض أركان الدولة بل على العكس فإنه باستثناء حالات قليلة «مثل الصومال وأفغانستان»، أثبتت قوة ملموسة فى الأزمنة الحديثة. وحتى الاضطراب الذى صاحب انهيار الحكم الشيوعى، لم يسفر إلا عن تغيرات معينة فى حدود الدول، حيث ظل هيكل حكم الدولة قائمًا فى أقاليم أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقًا.

ولاشك أن كثيرًا من الحكومات اتجهت فى عهد العولمة إلى زيادة ميزانيتها وبنود المرتبات والأجور ونطاق أنشطتها. وليس هناك حاليًا إشارة واضحة إلى أن العولمة ستؤدى إلى حكومة عالمية مركزية، كما تنبأ أصحاب نظرية العالمية الليبرالية، أو إلى حكم فوضوى على نطاق عالمى من خلال جماعات محلية. كما تنبأ بعض الراديكاليين. وهكذا يتوقع أنصار العولمة نهاية الدولة الإقليمية. ولكنهم مخطئون مثل «الواقعيين». فالعولمة لا تفكك أوصال الدولة وإن كانت لم تتركها فى حالها.. والتحدى الذى يواجه دارسى السياسة هو تحديد مدى تأثير التحول الاجتماعى عبر الإقليمى على أنشطة ودور الدولة فى التاريخ المعاصر. ويمكن الإشارة إلى تحولين محتملين هنا:

الأول: أن يتغير جمهور الناخبين فى الدولة تحت تأثير العولمة.. فالدولة ذات السيادة المحلية ترعى عادة المصالح الوطنية وتكفل الحماية ضد أى تدخلات خارجية. وعلى العكس فإن دولة مابعد السيادة، تقدم اعتبارات العولمة وكذا الوطنية. مثال ذلك أن الدولة الإيرانية خلال الثمانينيات قدمت مساندة كبيرة للقضايا الإسلامية على النطاق العالمى، كما أن كثيرًا من الدول المعاصرة تخدم مصالح رأس المال العالمى بالإضافة إلى رأس المال الوطنى.

الثانى: من الجائز أن العولمة تؤدى إلى تقليل فرص نشوب حرب كبرى فيما بين الدول، والملفت للنظر أن معظم الحروب المعاصرة كانت فى صورة تمرد داخلى ضد حكومة وطنية أكثر منه نزاع مسلح بين دول. وعلى الرغم من أنه يصعب استخلاص نتائج من هذه النقطة فإنه يبدو أن اتساع المصالح

العالمية يقلل من دوافع الدول والاهتمام بتحقيق نصر إقليمى!! فالحروب بين الدول لا تمثل هدفًا ـ بل سرعان ما تنجم عنها أضرار ـ بالنسبة للرأسمالية العالمية والإدارة البيئية العالمية والسياحة العالمية.. إلخ

حكومة ما بعد السيادة: إذا كانت السيادة العالمية لم تعد قائمة على المبدأ الرئيسى لسيادة الدولة فكيف يكون الحكم فى عالم معولم معاصر؟ لقد سبق القول إن الدولة لم تزل قائمة رغم التغير الذى طرأ على قدراتها وتوجهاتها وأنشطتها مع تقويض دعائم السيادة. وبالإضافة إلى ذلك فإن أطرافًا أخرى بجانب الدولة اكتسبت أدوارًا مهمة فى عملية الحكومة العالمية. وتعتبر جهودها من أجل صياغة قواعد وأحكام مكملة لأعمال الدول، ولكنها قد تكون منافسة لها فى أحيان أخرى أو تتجاهل مبادرات الحكومات الوطنية، وعلى أية حال فإن الحكومة العالمية أبعد ما تكون عن تقليص نظام الدول.

حكومة عالمية بجانب الدول: تتمثل أحد التطورات البارزة حاليًا للعولة فى نمو الروابط المباشرة عبر الحدود بين سلطات خارج نطاق الدولة، والتى تقوم تبعًا لذلك بعدة مبادرات سياسية تتجاوز الحكومات المركزية. مثال ذلك، أن مختلف المقاطعات الكندية والصينية ومعظم الولايات الأمريكية لديها «بعثات دبلوماسية خاصة بها» تتعامل بصورة مستقلة نسبيًا عن سفاراتها الوطنية بالخارج، وفى أوروبا هناك نحو خمسين حكومة إقليمية فى ١٧ دولة لديها اتصالات مباشرة من خلال «منظمة المناطق الأوروبية» و «لجنة الاتحاد الأوروبى للمناطق»، وهيئات أخرى مماثلة أُنشئت منذ السبعينيات.

وعلى مستوى المحليات أيضا، هناك العديد من السياسات «فوق السيادة» تضعها سلطات محلية وتتعلق بمسائل مثل الحد من التلوث ومنع الجريمة ونزع السلاح والتعاون التنموى.. وهذا الاتجاه يثير الدهشة خاصة بالنسبة للمراكز الحضرية. فتدفقات رأس المال العالمية وشبكات الاتصال تربط المدن العالمية مثل سنغافورة وفرانكفورت وتقرب بينهما بصورة أكبر من المدن الواقعة فى وطنها.

حكومة عالمية فى الدول: فى الوقت الذى ظهر فيه الاتجاه فى صناعة السياسة العالمية «إلى أسفل» نحو الحكومات المحلية أو «المحليات» كانت هناك اختصاصات أخرى تتجه «إلى أعلى» نحو السلطات فوق الدول. ولم يكن الإطار المنظم للعلاقات بين الحكومات جديدًا بالنسبة للنصف الثانى من القرن العشرين، إلا أن عددها ومداها وتأثيرها قد زاد اتساعًا مع ظاهرة العولة.. فالترتيبات الحكومية الإقليمية تغلغلت ونمت فى كل أنحاء العالم من الكاريبى حتى جنوب شرق آسيا، حيث تم عقد نحو مائة اتفاقية منذ عام ١٩٤٥، منها ٢٩ فى الفترة من ١٩٢٢ ـ ١٩٩٥ ويعتبر الاتحاد الأوروبى أكبر المنظمات الإقليمية نموا واتساعًا حيث أصدر نحو ٢٠٠٠٠ إجراء تنظيمى.

وفى نفس الوقت شهدت الهيئات العالمية الموجودة من قبل أو الجديدة، مثل الأمم المتحدة، تحولاً فى مسئولياتها ـ لتكوِّن «وكالات حكومية عالمية» ـ إذ أن ما يدور الآن فى أوساط عالمية من مشاورات وجهود التنسيق فيما بين الحكومات، يفوق كثيرا ما كانت تقوم به المؤسسات. إن نمو التنظيم «فوق الدولة» يغطى مجالات شديدة الاتساع، يمكن الإشارة إلى جزء منه فقط هو مجال سياسة الاقتصاد

الكبير، مثال ذلك منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD التى وضعت منذ الستينيات خطوطًا إرشادية ملزمة على مجموعة مسائل تشمل تكنولوجيات الإعلام الجديدة، خلق فرص العمل وميثاق أخلاقى (قواعد سلوك) للشركات عابرة القارات، خفض نفقات دولة الرعاية.. ومنذ عام ١٩٧٩ أضاف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى إلى وظائفهما التى كانت تشمل السيولة والتنمية، مهمة وضع سياسات خاصة بالاستقرار والإصلاح المالى وبرامج للإصلاح الهيكلى فى أكثر من مائة دولة. وفى كثير من هذه كان موظفون فى الصندوق والبنك يوفدون للإشراف على أعمال الوزارات الوطنية.. كما أن منظمة التجارة العالمية التى أنشئت عام ١٩٩٥ تشرف على عدد أكبر من الأنشطة مع تخويلها سلطات أكبر من سابقتها «الجات» كذلك فإن «بنك التسويات الدولية» بدأ منذ السبعينيات يتابع حركة الأسواق المالية والعالمية.

وفى مجال «إدارة المنازعات» فإن «الوكالات فوق الدولة » مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمن والتعاون فى أوروبا، اكتسبت مكانة ومنزلة عالية جدًا، كما توسعت الحكومة «فوق الدول» أيضًا فى مجال حقوق الإنسان، وشمل ذلك عددًا لم يسبق له مثيل، من التدخلات الإنسانية المتعددة الأطراف، خلال التسعينيات. ورغم أن فكرة حقوق الإنسان تعود إلى قرون ماضية فإن إصدار قانون عالمى بشأن هذا الموضوع لم يتم إلا عام ١٩٦٠، ثم كان انعقاد المؤتمر الخاص بالبيئة البشرية عام ١٩٧٢ تحت مظلة الأمم المتحدة مقدمة لعقد اجتماعات عالمية وأدوات قانونية ومؤسسات بهدف الحد من تدهور البيئة فى أنحاء العالم. وبالنسبة لوسائل الاتصال الإلكترونية فإن «الدليل» الخاص بالمستويات الفنية الذى أصدره الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية وتصل عدد صفحاته إلى نحو عشرة آلاف، يوضح إلى جانب الأمثلة الأخرى مدى اعتراف الحكام والمواطنين بنفس الدرجة بأن نظام الحكومة الإقليمية الذى تعبر عنه الدول لايكفى بذاته لتوفير الإدارة المناسبة لظاهرة «فوق الإقليمية» المرتبطة بالإعلام المعاصر والاتصالات وتقنيات الأسلحة ومتغيرات البيئة العالمية والأسواق العالمية وغير ذلك.

ومن الطبيعى أن تظل هناك حدود واضحة للحكومة «فوق الدولة»، فالتنظيم العالمى الرسمى لم يتطور تمامًا فى ميادين متعددة، مثل سياسة المنافسة ومستويات العمل والرقابة على الأسلحة.. بالإضافة إلى أن معظم مؤسسات الحكومة العالمية تفتقر إلى الكوادر وتعانى نقص التمويل.. إلى جانب ضعف التنسيق بين الوكالات وعدم وجود الآليات المناسبة لتنفيذ قانون العولمة. ومع كل هذا فإن فكرة تنظيم «فوق الدولة» لاقت شهرة وانتشارًا فى عالم اليوم المعولم!!

إضفاء طابع السوق على الحكومة العالمية: لا يمكن القول إن كل القواعد فى العالم المعولم فى نهاية القرن العشرين قد انبثقت من القطاع العام. فقد لعبت الأسواق أيضًا دورًا مهمًا فى التنظيم العالمى، وكانت غالبا ما تدخل حيثما تترك وكالات الحكومة العالمية ثغرات. وربما ذهبت عملية بناء وتنفيذ القواعد بواسطة هيئات القطاع الخاص مدى أبعد فيما يتعلق بالأسواق المالية العالمية، حيث لم يكن هناك

(١) تتحول إلى الاتحاد العام للدول الإفريقية من يوليو ٢٠٠٢.

حكم رسمى فعّال، فبالنسبة لأسواق الأسهم العالمية مثلاً، جاء دليل السلوك أو «ميثاق الشرف» مثلاً من وضع الاتحاد الدولى لتبادل الأسهم (الذى أُنشئ عام ١٩٦١)» ورابطة سوق السندات الدولية عام ١٩٦٩ و«المنظمة الدولية للجان المالية (شبه رسمية عام ١٩٨٤)». وفى الوقت نفسه فإن الوكالات التى تباشر نشاطتها فى مجال الإقراض لعبت دورًا فى سوق القروض العالمى بالإضافة إلى أن البنوك التجارية قامت بدور ملموس، مع وكالات رسمية مثل صندوق النقد الدولى فى إدارة (أطلق عليها البعض سوء إدارة) الأزمات المالية الناشئة عن ديون بعض الدول منذ عام ١٩٨٢.

إن مبادرات السياسة العالمية من جانب القطاع الخاص قد اتجهت إلى أبعد من الأسواق المالية. مثال ذلك المنتدى الاقتصادى العالمى WEF، الذى أنشئ عام ١٩٧١، ويضم حاليًا نحو ٩٠٠ شركة كبرى تحت شعار «شركاء فى الصالح العام العالمى»، ومن مبادراته محاولة التوفيق فى بعض المنازعات بين الدول، كما كان المنتدى الاقتصادى العالمى أحد الأدوات التى ساهمت فى بدء جولة أورجواى فى المفاوضات التجارية التى انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO. كذلك لعبت المنح والهبات الخاصة دورًا فعالاً فى صناعة السياسة العالمية. ومن أبرز الأمثلة فى هذا الشأن «مؤسسة فورد» التى كان لها دور مؤثر فى مجال معونات التنمية من الستينيات. كما ساهم مجلس رجال الأعمال العالمى الذى أنشئ عام ١٩٩١ من أجل التنمية المستدامة، بالكثير فى حل قضايا البيئة العالمية. بل وظهرت اقتراحات بإنشاء «غرفة شركات دائمة بالأمم المتحدة»، بجانب الجمعية، ومن الواضح أنه حتى لو لم يتم الأخذ بهذا الاقتراح، فإنه يوضح أن الحكومة العالمية ليست شأنا خاصا بالقطاع العام وحده.

ويبقى للحركات الاجتماعية دورها: إن مؤسسات السوق ليست الكيانات الوحيدة خارج القطاع العام التى تسهم فى الحكم فى العالم المعولم المعاصر. فالكثير من المبادرات تنطلق أيضًا من حركات اجتماعية عالمية غير رسمية ولا تستهدف الربح ويمكن أن يطلق عليها «القطاع الثالث»، وتتمثل فى تعبئة الاهتمام العام والاحتجاج من خلال حملات من أجل إعادة تشكيل السياسات وهياكل العلاقات الاجتماعية (مثل العسكرية والرأسمالية) التى تعكسها تلك السياسات وتكتسب المؤسسات الطابع العالمى حينما تعنى بالمشكلات العالمية وتستثمر ظروف العولة لصالحها (مثل السفر جوًا وشبكات الكمبيوتر والقوانين العالمية وغيرها). ومع أن تاريخ الحركات الاجتماعية عبر الحدود يعود إلى القرن التاسع عشر، إلا أن الأنشطة المعاصرة تشمل أعدادًا أكبر وموارد أعظم وأصداء أوسع.

وهناك تباين شديد بين الحركات الاجتماعية العالمية، وذلك نتيجة شمولها قضايا متعددة ما بين حقوق الإجهاض إلى محاربة الإيدز!! كما تباين أيضًا فى رؤاها للعالم الذى يريدون إعادة تشكيله، ويستلهمون أفكارهم من خليط من الفوضوية والفاشية الجديدة ومجموعة عقائد تقليدية وحديثة وغيرها، ويمكن وصف بعض الحركات بالعالمية باعتبار أنها تعمل عبر شبكات تغطى العالم مثل «بدائل التنمية مع المرأة من أجل عصر جديد»، وفى المقابل هناك من يرفع شعار «فكر عالميًا وتصرف محليًا»بمعنى أنهم يحملون توجهات عالمية ولكنهم يباشرون نشاطهم على مستوى محلى. وعلى حين تقوم بعض الجماعات

بحملاتها منفردة، فإن جماعات أخرى تسعى لأهدافها من خلال تجمعات ائتلافية كبيرة. ويشمل نشاط الحركة الاجتماعية تجمعات للهواة مثل (كثير من مظاهرات الاحتجاج الطلابية) كما تشمل برامج منظمة وراءها خبرات متمرسة على مدى طويل «مثل جماعات السلام الخضر والمعونة المسيحية».

وأخيرًا فإن الحركات الاجتماعية العالمية تشمل عدة استراتيجيات، بعضها يتجه للعمل مع الحكومات والأخرى مع وكالات حكومية عالمية أو مع منظمات رجال الأعمال، على حين يرى البعض أن التعاون مع «المؤسسة» أمر يتناقض مع مبادئهم.

وعلى الرغم من أن الحركات الاجتماعية العالمية تعانى عادة من نقص الموارد والمنازعات والانقسامات الداخلية، فإنه يمكنها ممارسة قدر من التأثير على الحكومة العالمية المعاصرة. فقد أسهمت بالفعل فى تجديد السياسة فى مجالات مثل الحفاظ على البيئة وحماية حقوق الإنسان وتوفير الرعاية والإغاثة.. وبحلول عام ١٩٩٠ فإن وكالات الحكومة العالمية الرئيسية أنشأت مكاتب اتصال مع ما كانت تطلق عليه منظمات غير حكومية. كما قامت كثير من منظمات الحركات الاجتماعية بأدوار مهمة فى توجيه النصح والإرشاد إلى المؤسسات الرسمية والمعاونة على تنفيذ سياساتها. ويصدق ذلك على هيئات مثل البنك الدولى ومكتب شئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة حيث كان الاعتماد كبيرًا على مساعدة المنظمات غير الحكومية.

لقد شاركت آلاف الجماعات المدنية فى المؤتمرات الخاصة بقضايا عالمية والتى عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة منذ السبعينيات، حيث كانوا يتبادلون الأحاديث والآراء مع المسئولين الرسميين (ويمثلون لوبى مؤثر) حول سبل وضع البرامج موضع التنفيذ. وهذه السيناريوهات تقدم صورة واضحة لسياسة جديدة تبلورت ملامحها فى العقود الأخيرة من القرن العشرين، حيث توجه الحركات الاجتماعية معظم جهودها لإعادة صياغة السياسات الحكومية الوطنية والمحلية من خلال وكالات منظمة «فوق الدولة».

ومن خلال هذا وبطرق أخرى، يستهدف النشطاء فى الحركات الاجتماعية العالمية ـ ونجحوا إلى حد ما ـ ليس فقط تغيير السياسات بل وإعادة بناء هيكل السياسات ذاتها. وكثيرًا ما تصطدم مبادراتهم بمفاهيم وإجراءات وتكتيكات العمل السياسى، إلا أنه يمكن القول إن الحركات الاجتماعية العالمية قد أدت إلى زيادة المشاركة الشعبية والجماهيرية فى السياسة العالمية بصورة مباشرة وبدرجة أكبر مما كان عليه الحال أيام «وستفاليا» حينما كانت مشاركة المواطن تقتصر على الإدلاء بصوته فى الانتخابات لتحديد الحزب الذى سيتولى إدارة السياسة الخارجية للدولة!!

تحدى الديمقراطية

كما سبق القول فإن العولمة شجعت التحول فى حكم العالم من التركيز على نظام دول إلى مجموعة متشابكة تتولى وضع القواعد وإرساء النظام، وحيث لا توجد سيادة. وتفتقر السياسة حاليًا إلى مركز واضح لإصدار الأوامر على نحو ما كان فى ظل دولة «وستفاليا»، بالإضافة إلى أنه تبين وجود

هيئات خارج القطاع العام تأخذ زمام المبادرة فى وضع القواعد خاصة فيما يتعلق بولاء السوق والحركات الاجتماعية. فماذا تعنى هذه التطورات بالنسبة للديمقراطية؟!

إن الحكم بواسطة الشعب يعتبر المبدأ الشرعى الرئيسى للحكومة الحديثة، وعلى الرغم من أن تعريفات الديمقراطية وآليات تحقيقها، أظهرت مدى التباين من بلد لآخر ومن مرحلة زمنية لأخرى، فإن هناك قناعة ثابتة فى عالم اليوم بأن الحكومة الجيدة تعنى ديمقراطية جيدة. ويقود ذلك إلى التساؤل عما يحدث للديمقراطية فى العالم المعولم المعاصر؟!

قد تبدو العولمة للوهلة الأولى بأنها تتيح إمكانيات لتقوية الديمقراطية، فالعولمة تجاوزت سيادة الدولة، والمعروف أنه كان هناك دائمًا توتر فيما بين السيادة والديمقراطية، فالسيادة تتضمن سلطة شاملة عليا ومطلقة، بينما يفترض أن ترتكز الديمقراطية على سلطة جماعية موزعة ومشروطة.. وحتى حينما تكون الحكومات منتخبة شعبيًا يظل الاحتمال فى التركيز الخطر للسلطة فى الدولة قائمًا، وهكذا فإن غياب السيادة يجب، من ناحية المبدأ، أن يتيح الفرص لزيادة الديمقراطية.

ولكن، ومع الأسف، فإن العولمة جعلت الأمور أكثر سوءًا.. فحكومة ما بعد السيادة المعاصرة تعانى أوجه قصور ديمقراطية، كما أن الدولة ووكالات الحكومة العالمية والسوق والحركات الاجتماعية العالمية تعانى جميعها من أوجه النقص فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتشاور والمناقشة وحق التمثيل.

العولمة والدولة الديمقراطية: يرى بعض المتحمسين أن العولمة والديمقراطية وجهان لعملة واحدة. ووفقا لهذا الرأى يردد الليبراليون أن رياح التغيير الديمقراطى قد اكتسحت العالم فى نهاية القرن العشرين مع انهيار التفرقة العنصرية والشيوعية وأنظمة الحزب الواحد الأخرى. ومع ذلك فإن منافسة التعددية الحزبية لم تثبت بذاتها ضمانًا لمشاركة شعبية أكبر فى إدارة الدولة. فقد واصلت حكومات عديدة نهجًا فى عدم احترام حقوق الإنسان فى زمن العولمة الراهن.. وحتى الدول التى تحصل على مرتبة عالية فى تصنيفات «منظمة العفو الدولية» نادرًا ما تتشاور مع سكانها خاصة فيما يتصل بالسياسات العالمية. مثال ذلك أنه يندر أن يكون للمواطنين رأى فى قبول أو عدم قبول برنامج الإصلاح الهيكلى الذى يقترحه صندوق النقد الدولى. بل أكثر من ذلك، أنه حتى لو كانت الدول تشرك مواطنيها فى مثل هذه المسائل، فإن الحكومات الوطنية غالبًا ما تقف مكتوفة الأيدى أمام التدفقات العالمية، وهكذا لا تقدم الدولة الوسائل التى تضمن الإرادة الشعبية فيما يتعلق برأس المال العالمى أو مشكلات البيئة العالمية وغيرها.

وكالات الحكومة العالمية والديمقراطية: لا تقدم وكالات الحكومة العالمية حاليًا مع الأسف، الضمانات الضرورية للديمقراطية. فالمشاركة الشعبية المباشرة فى تلك المؤسسات محدودة للغاية. ومعظم اجتماعات مجلس إدارة البنك الدولى، ووزراء المجلس الأوروبى ومجلس الأمن، وغيرها من الهيئات التى تصدر قرارات، تتم خلف أبواب مغلقة. وأكثر من هذا فإن معظم مواطنى العالم يجهلون سير العمل

اليومى فى تلك الهيئات. فهذه المنظمات تعمل فى إطار «سياسى تقنى» حيث الاقتصاديون والمحاسبون والمديرون والمهندسون والكيميائيون والمحامون وغيرهم من «الخبراء» مستثنون من التمسك بأهداب الديمقراطية وعندما تكون لسياساتهم نتائج غير سارة، فإنه لا يوجه اللوم رسميًا أو علانية للوكالات المعنية!

وقد يقول البعض إن وكالات الحكومة العالمية لها طابع تمثيلى غير مباشر، باعتبار أن وفود الدول المشاركين يتحدثون باسم سكان العالم من الجنسيات المختلفة. إلا أن الواقع أن معظم الدول يفتقر إلى «إثبات شخصية ديمقراطية حقيقية». كذلك فإن قاعدة «لكل دولة صوت واحد» المطبقة فى كثير من الهيئات العالمية، تعنى رسميًا على الأقل، أن الهند وأندورا Andorra لهما صوت متساو! كذلك فإن وضع الأعضاء الدائمين وحق الفيتو فى مجلس الأمن الذى يقتصر على الدول الخمس، ليس له مبرر ديمقراطى، وبالمثل فإن نظام التصويت فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يجعل ربع الدول الأعضاء يتحكمون فى أصوات الثلاثة أرباع.

لقد ازداد الاعتراف بالطابع غير الديمقراطى لوكالات الحكومة العالمية، ففى حالة الاتحاد الأوروبى تم اتخاذ خطوات محدودة منذ السبعينيات لزيادة الوصول للمشاركة الشعبية فى الحكومة «فوق الدولة»، كما اتجهت معظم تلك المنظمات إلى الإفصاح والإعلان عن أعمالها بصورة أكبر. ومع هذا تظل هذه الإصلاحات محدودة ولا تصل إلى تحقيق الأمل فى الطابع الديمقراطى المنشود.

السوق العالمية والديمقراطية: تثير عملية إضفاء طابع السوق على الحكومة القلق على انعكاسها على بنية الديمقراطية، حقيقة أن أنصار مبدأ «دعه يعمل دعه يمر» يزعمون أن السوق يؤدى إلى اتساع نطاق المشاركة الشعبية، ويرون أن الديمقراطية العالمية تتحقق حينما يصوت المستهلكون والرأسماليون (وليس المواطنين) لصالح «محافظهم أو محافظ جيوبهم» (وليس لصناديق الاقتراع) من أجل أفضل قيمة لنقودهم (وليس من أجل تعظيم القدرة البشرية) فى سوق عالمى (وليس دولة إقليمية).

وعلى أية حال فإن هذه النظرية تفترض أن النقود والمادية هى بداية ونهاية السياسة، فالديمقراطية التقليدية تهتم بالكرامة الإنسانية والفرص المتكافئة، وما يتبع ذلك من الاهتمام بكفاءة الإدارة ونوعية المنتج. وفى ديمقراطية السوق فإن المحاسبة تعنى مسئولية مجلس الإدارة أمام حملة الأسهم ومسئولية الشركة أمام المستهلك. وإن كان حملة الأسهم، فى الواقع، ليس لهم تأثير يذكر على سياسات الإدارة، كما أن المستهلكين يخضعون لاحتكار القلة! وما يثير الانزعاج فى هذا أن الوصول إلى، والمشاركة فى ، حكومة السوق تحدده إمكانات الثروة والدخل! كما يندر أن يتلقى أحد من المواطنين دعوة لحضور اجتماعات منتدى اقتصادى عالمى أو ما شابه ذلك!

الحركات الاجتماعية العالمية والديمقراطية: يرى كثير من المعلقين أن الحركات الاجتماعية العالمية وسيلة تضمن الديمقراطية فى عالم معولم معاصر. حقيقة أن النشاط المدنى العالمى قد تزايد فى

العقود الأخيرة خاصة ما أتاحته العولمة من فرص للمرأة وذوى الاحتياجات من المعوقين وغيرهم لتعبئة جهودهم والحصول على مزايا وحقوق لم تكن متاحة لهم من قبل. ولكن لابد أن توضع هذه المكاسب فى إطار الواقع، حيث إن هناك على الجانب الآخر ملامح أخرى غير ديمقراطية. مثال ذلك أن نسبة قليلة من سكان العالم هى التى تشارك فى هذه الأنشطة، والغالبية العظمى من العاجزين والمعوزين يفتقرون إلى الموارد والمهارات اللغوية (تسهيلات الترجمة والإنترنت) اللازمة للتعبير عن احتياجاتهم ومتطلباتهم والتى ترتكز عليها أنشطة الحركات الاجتماعية العالمية، ومن هنا ظل هذا النشاط محصوراً فى دوائر محدودة غالبًا من البيض، ومن شرائح الطبقة المتوسطة التى تقيم أساسًا فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، بينما لا تتعدى نسبة هذه الجمعيات ١٥٪ فيما يطلق عليه «الجنوب».

بالإضافة إلى ذلك فإن أعضاء الحركات الاجتماعية العالمية، سواء فى الشمال أو الجنوب، يجرى انتخابهم ذاتيًا ولا يتبعون أية إجراءات رسمية، أو يتبعون نظم ضبط حساباتهم وتسجيل أنشطتهم، حتى يمكن مساءلتهم من جانب الذين يقولون إنهم يخدمونهم!!

الخلاصة: وهكذا يمكن القول إن الديمقراطية فى وضع غير مستقر فى كل مجالات الحكومة المعاصرة وإن بناء وتنفيذ القواعد، فى العالم المعولم الحالى، يتم أساسًا من خلال منافسة النخبة أكثر منه ديمقراطية التمثيل أو حتى المشاركة. وليس من الواضح حاليا ما إذا كانت الديمقراطية يمكن أن، وكيف يمكن، تتحقق فى المستقبل الذى تظلله العولمة! وبهذا تصبح الديمقراطية المهمة الأولى التى تواجه النظرية السياسية اليوم.

عولمة المجتمع الدولى

أثبت انتشار السيطرة السياسية الأوروبية خارج أوروبا، والذى بدأ فى أواخر القرن الخامس عشر وانتهى فى أوائل القرن العشرين، أنه توسع ليس فقط للإمبريالية الأوروبية، وإنما للمجتمع الدولى أيضًا، وتاريخ أوروبا الحديث، فى جانب مهم منه، يتمثل فى صراعات اقتصادية وسياسية، وخاصة الحرب بين دول ذات سيادة. وكانت هذه الصراعات تغذيها الطموحات الأوروبية والسعى للسيطرة على نطاق عالمى.. ودخلت الدول الأوروبية حلبة المنافسة للتوغل وإحكام السيطرة الاقتصادية على مناطق تضم موارد غنية ولها أهمية عسكرية فى أجزاء أخرى من العالم. وحتى القرن التاسع عشر كانت ساحة الحروب الكبيرة خارج أوروبا. وخضعت الأقاليم غير الأوروبية لسيطرة الحكومات الأوروبية بالغزو أو بالاحتلال، بل كانت تنتقل من حوزة دولة أوروبية لأخرى كما حدث فى حالة كندا الفرنسية التى ضمتها بريطانيا بعد فوزها فى حرب السنوات السبع (١٧٥٦ ـ ١٧٦٣)، ثم جاء «إنجاز ملموس» فى القرن التاسع عشر حينما ظهر توازن للقوى من ائتلاف ضم بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا (الذى تشكل أصلاً من تلك القوى لمواجهة نابليون بونابرت، واستطاعت هزيمته)، حيث اتفقوا على تجنب خوض الحرب بسبب المنافسة فى التوسع خارج أوروبا، بعكس خوضهم غمار الحرب فيما وراء البحار فى

القرون السابقة. وهكذا أصبح القانون الدولى والدبلوماسية وتوازن القوى موضع التطبيق فى أنحاء العالم وليس فقط فى أوروبا أو الغرب.

وحتى نهاية القرن التاسع عشر، أصبحت القارات المنعزلة والتى كان يصعب الوصول إليها سابقًا، مثل داخل إفريقيا، تحت سيطرة القوى الأوروبية، وإذا كانت بعض الدول لم تخضع لسيطرة دولة إمبريالية غربية، فإنها كانت مع هذا مضطرة لقبول القانون الدولى واتباع الطرق الدبلوماسية للمجتمع الدولى، ومع أن الإمبراطورية العثمانية (تركيا) التى كانت تعتبر، حتى من الناحية الجغرافية والعرقية، دولة أوروبية، ظلت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدول الأوروبية على مدى قرون طويلة، ولكنها لم تقبل الالتزامات التى فرضها المجتمع الدولى. بل كان العثمانيون يصرون على معاملة الدول الأوروبية وفقًا لمبادئهم الإسلامية الخاصة.

وبالرغم من أن الإمبراطورية العثمانية كانت تتدخل فى أوروبا، ولعدة قرون، بهدف ملاحقة أعدائها (أسرة الهبسبرج)، فإنهم تحاشوا الارتباط بمعاهدات المجتمع المسيحى ومن بعده المجتمع الدولى الأوروبى، وكان العثمانيون وهم فى أوج قوتهم، فيما بين منتصف القرن الخامس عشر ونهاية القرن السابع عشر - يفرضون شروطهم على الدول الأوروبية. ولكن مع نهاية القرن التاسع عشر واضمحلال نفوذهم، اضطروا لقبول ما تفرضه القوى الأوروبية الكبرى وفى مقدمتها القانون الدولى. وقد عاشت اليابان نفس التجربة وإن يكن بقدر أقل من الإرغام أو الإذلال، وذلك عندما أصبحت قوة كبيرة مع بداية القرن العشرين وألحقت الهزيمة بالامبراطورية الروسية وتحولت إلى قوة استعمارية. إلا أن معظم الأنظمة السياسية غير الغربية لم تستطع مقاومة الإمبريالية الغربية وفقدت استقلالها من جراء ذلك، وشمل ذلك جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وبلدان الشرق الأوسط وكل إفريقيا والكاريبى والباسفيك.

أما المرحلة الثانية من عولمة المجتمع الدولى فكانت من خلال تصاعد الروح القومية ومعاداة أو مناوئة الاستعمار. ففى هذا السياق بدأ الزعماء والسياسيون الوطنيون مطالباتهم بإنهاء الاستعمار والاستقلال، على أساس الأفكار الأوروبية والأمريكية الخاصة بحق تقرير المصير.. وصاحب ذلك المطالبة بالمساواة فى عضوية المجتمع الدولى العالمى وأن يكون مفتوحًا أمام كل الثقافات والحضارات دون تمييز.. وكانت هذه «الثورة» ضد «الغرب» هى الوسيلة الرئيسية التى اتسع بها نطاق المجتمع الدولى بعد الحرب العالمية الثانية. فعلى مدى نحو عشرين عامًا بداية باستقلال الهند وباكستان عام ١٩٤٧، أصبحت معظم المستعمرات فى آسيا وإفريقيا دولاً ذات سيادة وحظيت بالعضوية الكاملة فى الأمم المتحدة. وأدى انتهاء الاستعمار الأوروبى فى العالم الثالث إلى تضاعف عضوية مجتمع الدول من نحو خمسين إلى أكثر من ١٦٠ دولة.

(١) Bull And Watson - 1984 The Expansion of Internasional Society.

ثم جاء انهيار الاتحاد السوفيتى فى نهاية الحرب الباردة ليستكمل المرحلة الأخيرة فى عولمة المجتمع الدولى، فحق تقرير المصير هنا ارتكز على الحدود الداخلية للإمبراطورية الروسية السابقة (القيصرية) التى استولى عليها الشيوعيون عام ١٩١٧؛ حيث أصبحت هذه الحدود تمثل الحدود الدولية الجديدة؛ وأدى ذلك بالإضافة إلى تفكك يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها إلى زيادة أعضاء المجتمع الدولى حتى تجاوزوا ١٩٠ دولة. ويمكن القول: هناك اليوم، ولأول مرة فى التاريخ، مجتمع دولى واحد على نطاق العالم، يرتكز على سيادة إقليمية محلية ومجموعة قواعد ومبادئ مهمة يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

مشكلات المجتمع الدولى المعاصرة: تتلخص المبادئ والقيم الرئيسية للمجتمع العالمى المعاصر فى الأمن والسلم الدوليين، وسيادة الدولة وحق تقرير المصير، وعدم التدخل فى شئون الآخرين، وعدم التمييز، وبصفة عامة عدم التعرض بأى شكل لحرمة وكيان أى من الدول القائمة بغض النظر عن مستوى نموها أو شكل حكومتها أو أيديولوجيتها السياسية أو نمطها الثقافى أو أى خصائص أخرى محلية. وهذا الإطار الاجتماعى يضمن ويحقق سيادة الدول الأعضاء فى المجتمع الدولى العالمى، باعتبار أن السيادة هى المحور الرئيسى الذى يتفق عليه الجميع.

إلا أن هذا الهيكل أو البنيان العالمى يتضمن أيضًا مشكلات ومآزق، لم تسبق مواجهتها فى تاريخ المجتمع الدولى، ومن أهمها:

أولاً: هناك غياب ملحوظ لثقافة عامة أو مشتركة تساند المجتمع الدولى العالمى وتجمع بين كل الثقافات والحضارات الرئيسية. فلا توجد مساندة ثقافية على غرار المسيحية أو الحضارة الأوروبية التى ساهمت فى إضفاء الطابع الأوروبى على المجتمع الدولى الغربى. ربما كانت مبادئ وقيم السوق الحر وحقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية وحكم القانون تمثل تلك المساندة؛ حيث تلقى قبولاً وتطبيقا من جانب الدول المتقدمة مثل أعضاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى، ولكن تبقى الحقيقة التى تتمثل فى أن الأعضاء الآخرين فى المجتمع مثل كثير من دول العالم الثالث لا يستجيبون لهذه المبادئ والقيم.

ثانيًا: إذا كان العهد العالمى سوف يستمر فى المستقبل، فإن تلك المساندة لن تتحقق إلا إذا تجاوبت مبادئها وقيمها مع مصالح واهتمامات الغالبية العظمى، إن لم يكن كل أعضاء المجتمع الدولى المعاصر. وربما يتطلب ذلك أن تكون بعيدة أو منفصلة عن مبادئ وقيم ثقافة بعينها بما فى ذلك الغرب.

ثالثا: إن التباين الإقليمى للمجتمع الدولى العالمى المعاصر يبدو أكثر وضوحًا من أى مجتمع دولى سابق؛ ومن شأن ذلك تكوين تعددية دولية تتمثل فى تجمعات دول مثل دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية أو إفريقيا التى تتقاسم منطقة جغرافية وربما ملامح ثقافية أو حياة اقتصادية متداخلة. وهنا تصبح التعددية الثقافية الإقليمية غير متوافقة مع المبادئ والقيم الوافدة خاصة من الديمقراطيات الغربية.

رابعًا: منذ عام ١٩٤٥ كان هناك نوع من تجميد الحدود الدولية بعد أن حصلت الدول على سيادتها نتيجة حق تقرير المصير، وأدى ذلك إلى تخلى وعدم تشجيع الدول على عدم محاولة الاعتداء أو التدخل المسلح فى البلدان الأخرى بغرض تحقيق أطماع توسعية، التى كان يتسم بها المجتمع الدولى الأوروبى إلا أن ذلك فى نفس الوقت أدى إلى إيجاد حاجز أو عائق أمام تكوين كيانات مستقلة جديدة نتيجة تغير فى هويات اجتماعية ـ سياسية، كما حدث فى كرواتيا والبوسنة والهرسك عند مطالبتها بحق تقرير المصير.

خامسا: أثار مبدأ عدم التدخل انقلابًا كبيرًا فى الأمن التقليدى فى كثير من الدول خاصة البلدان المستعمرة والشيوعية السابقة. فالتهديد للأمن فى تلك الدول يكون على الأرجح من الداخل، وهو ما تشهد عليه أحداث بعض البلدان الإفريقية جنوب الصحراء حيث يأتى التهديد الرئيسى للأمن من المتمردين المسلحين أو من الحكومة أو من كليهما.

ومبدأ عدم التدخل يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، لأى مجتمع دولى محاولة معالجة المشكلة. كما يصعب تشكيل أى نوع من الوصاية الدولية، حيث إن الهيئات القائمة التى يمكن أن تباشر هذه المهمة كانت خاصة بشئون المستعمرات وليس من أجل بلدان مستقلة وهكذا لا يتبنى المجتمع الدولى حاليًا أى إجراءات لمعالجة هذه المشكلة.

سادسًا: رغم أن المجتمع الدولى العالمى حاليًا يقوم رسميًا على أساس سيادة دول متساوية فيما بينها، إلا أن الواقع يشهد قدرًا كبيرًا من عدم المساواة بين الأعضاء، خاصة بين الدول الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة فى آسيا وإفريقيا؛ وقد أدى هذا التباين الاجتماعى الاقتصادى إلى نظرية غير مسبوقة واستخدام المعونة الدولية حيث يطلب من الدول الغنية المعاونة فى مكافحة الفقر فى الدول الفقيرة. وقد أحدث ذلك تغييرًا فى روح المجتمع الدولى التى كانت تتسم بالاعتماد على الذات وتبادل العطاء، لتصبح نوعًا من «الإحسان» حقيقة أن المساعدة الدولية لاتزال تطوعية فى معظمها، إلا أن الدول الفقيرة تسعى لكى تجعلها إجبارية بالنسبة للبلدان الغنية بحيث تخصص جزءًا من دخلها القومى للمعونة الدولية.

سابعًا: من المحتمل أن المجتمع الدولى يتطور إلى مجتمع عالمى بصورة قد تختلف فى كثير من الوجوه عن المجتمعات الدولية السابقة؛ فهو يتضمن قواعد كوزمو بوليتانية مثل حقوق الإنسان التى تعامل البشر، بغض النظر عن أوطانهم، على قدم المساواة. كما تتضمن مبادئ عالمية مثل حماية البيئة التى تلقى بمسئوليات جديدة ـ قانونية وأخلاقية ـ على الدول، خاصة التى تتسبب فى تلوث البيئة. كما تتضمن إعلان ميلاد جديد للأقليات وظهور دور جمعيات مختلفة ومنظمات غير حكومية على ساحة السياسة العالمية.

على أن هذا الميل من المجتمع الدولى للتحول إلى مجتمع عالمى يثير قضايا مهمة حول استمرار مكانة وأولوية سيادة الدولة. لقد ظلت سيادة الدولة هى السمة المميزة للسياسة الدولية على مدى ٣٥٠

عاماً، ولاشك أنها فى تطور مستمر مثال ذلك أنها بعد أن كانت مقصورة على أسر أو عائلات تحتكر وراثتها، أصبحت اليوم عنواناً لشعب وطن بأسره.

ومهما يكن من بعض الآراء فإنه لا يمكن تصور أن تتجاوز السياسة العالمية واقع وحقيقة سيادة الدولة.

ويزعم أصحاب، مذهب «الواقعية» أن نمط السياسة الدولية ـ حروب متواصلة لا تتوقف إلا للاستعداد لشن حروب جديدة ـ ظل سائداً على مدى الخمسة والعشرين قرناً الماضية ـ مما يدعو للتساؤل عما إذا كان الواقعيون يقصدون هذا العالم، أم زمان آخر كما يقول نقادهم!! ويرى كثير من المحللين أن انتهاء الحرب الباردة وجهت ضربة قاصمة للواقعية، رغم أن أنصارها يؤمنون بقدرتها على التنبؤ بالتغيرات فى النظام الدولى، كما أن بعض الواقعيين أنفسهم ومن المعاصرين كانوا يتوقعون استمرار نظام القطبين لمدة قرن آخر! على حين أن دعاة «المثالية» الذين هللوا لسقوط الإمبراطورية السوفيتية، أصيبوا بصدمة كبيرة فى السنوات الأخيرة شهد فيها العالم أعنف الصراعات والتى تمثلت فى ارتكاب أفظع جرائم الحرب فى يوغوسلافيا، وأعادت إلى الأذهان الفظائع النازية. وعلى الرغم من تعدد وتباين أسباب حرب «البلقان» وجذورها العرقية ونزعات الأقليات فى محاولة إثبات هويتها المستقلة، فإنه يصعب اعتبارها حرباً «واقعية» خاصة بعد توقيع معاهدة السلام التى وافق عليها الجميع فى نوفمبر ١٩٩٥.

ومن هذا يتضح أن الأفكار «الواقعية» لن يلتفت إليها مستقبلاً قادة الدول الذين يعتقدون أن استخدام القوة هو السبيل الوحيد لتأمين بقائهم . وأن المستقبل ربما يشهد انتهاء المنازعات الإقليمية بعد ظهور ميزان قوى جديد تقبض عليه «قوة عظمى» ولا يعنى هذا بأن «الواقعية» تفيد فقط فى فهم جذور وتسوية الحروب، فسوف تظل أداة مهمة فى كشف الأهداف المستترة للمصالح القومية التى تختفى تحت عباءة المشاعر العالمية وأوضح مثال على ذلك قدرة «الواقعية» على تعرية النظرة التقدمية الماركسية أو الليبرالية إلى التاريخ، والتى تؤكد الانتصار التدريجى للأفكار والقيم الأوروبية فى أنحاء العالم[١]، ولا يواجه «الواقعى» أية مشكلة فى فهم أبعاد عولمة السياسة العالمية، ولكن الملفت للنظر حول النظرية الواقعية تجاه العولمة هو «قبول» عسكرة النظام الدولى! وأنماط السيطرة السياسية التى تمتد إلى ما وراء الحدود، ويقترن بذلك رفض فكرة أن العولمة تتضمن تعميق الشعور بالجماعة! فأصحاب نظرية «الواقعية» ومنذ أيام الفيلسوف الفرنسى «روسو» Rousseau، يعتقدون أن الاعتماد المتبادل الناشئ عن علاقة وطيدة بالحداثة يمكن أن يؤدى إلى «قابلية جماعية للتعرض للخطر» بالنسبة للسلام والرخاء.

وهناك آراء تذهب إلى أن القرن الحادى والعشرين سوف يكون قرن «الواقعية» خاصة بعد أن عانت أوروبا من تضارب المصالح، وحتى فى خارج أوروبا وأمريكا الشمالية فإن التوقعات بالنسبة للنظام الدولى فى أعقاب الحرب، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لم تتعد الفكرة الغريبة التى تدعمها

---

(١) انظر عولمة السياسة العالمية ـ بايلزوسميث.

Giobalization and World Politics, Bylis & Smith.

الدولارات الاقتصادية والتفوق العسكرى!! وعندما تحول محور السياسة العالمية إلى منطقة آسيا الباسفيك اتضح أن هذا النموذج من الفردية الديمقراطية الذى حاول الغرب الليبرالى تصديره إلى جميع أنحاء العالم غير مقبول ثقافيًا ومتخلف اقتصاديًا، ولم يثر ذلك دهشة «الواقعين» الذين يدركون «الكلمات» «أسلحة» وأن الافكار الدولية هى استمرار «للدول المركزية» بوسائل أخرى.. وهنا يظهر الاتفاق بين «الواقعية» وكثير من قادة «الدول غير الغربية» الذين يسلمون بتقاسم القيم مع جماعات معينة وليس فيما بينها،بما يعنى أن الثقافات العالمية متعددة ولكنها ليست متصارعة.

وقد يتطلب الأمر أن يصبح «الغرب» أكثر «واقعية» حتى يمكن البقاء فى القرن الجديد، بدلاً من محاولة تغيير السياسة العالمية على هواه.

ـ وتبقى ملحوظات مهمة تبرز فى ظل النظام العالمى الجديد، تنذر بالخطر وتدعو قادة العالم إلى إعادة النظر، ومن أهم ملامحها:

* إن خمس عدد سكان العالم الذين يبلغون ٦ . ٥ مليار نسمة يعيشون فى فقر مدقع.

* ثلث أطفال العالم يعانون من سوء التغذية.

* يعانى نصف سكان العالم من عدم القدرة على الحصول على الأدوية الأساسية بانتظام.

* تبلغ حالات وفاة الأطفال تحت سن الخامسة ١٢.٢ مليون حالة، يعود السبب فى ٩٥٪ منها إلى أمراض نتيجة الفقر.

* ١٣٠ مليون طفل ٨٠٪ منهم فتيات محرومات من فرصة الذهاب إلى المدرسة.

* يصل متوسط الدخل فى ٧٠ إلى دولة أقل مما كان عليه ١٩٨٠، وفى ٤٣ منها أقل مما كان عام ١٩٧٠.

* انخفض نصيب الفرد من المياه النقية فى الدول المتقدمة بنحو الثلثين منذ عام ١٩٧٠.

* فى عام ١٩٦٠ كان أغنى ٢٠٪ من سكان العالم أفضل ثلاثين ضعفًا من أفقر ٢٠٪ وقد زاد هذا الرقم إلى ٦١ ضعفًا فى عام ١٩٩٦.

* تزيد ثروة ٣٥٨ مليارديرًا فى العالم عن مجموعة دخل دول يبلغ تعدادها نحو نصف سكان العالم.

* يبلغ الانفاق العسكرى العالمى سنويًا أكثر من ٧٧٨ بليون دولار.

المصدر: منظمة الصحة العالمية ـ الأمم المتحدة ـ البنك الدولى.

الفصل الثانى

هل هو عالم بلا حدود

- العولمة والسيادة الوطنية .
- العولمة والقومية .
- العولمة وذرائع التدخل الإنسانى .
- التدخل فى شئون الدول بدعوى الحفاظ على حقوقها .
- حول حقوق الإنسان فى ظل العولمة .

العولمة والسيادة الوطنية

هل معنى العولمة إلغاء الحدود السياسية والاقتصادية والثقافية؟

وهل معنى إلغاء الحدود السياسية.. إلغاء السيادة الوطنية؟

وهل باسم نشر حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية الغربية يتم إلغاء السيادة الوطنية؟

وهل معنى كل هذا.. تحقيق التدخل العسكرى الأجنبى .. للدول التى لا تطبق حقوق الإنسان أو الديمقراطية...؟

هذه أسئلة.. لم نكن نسمعها إلا فى ظل الحديث عن العولمة.. أخيرًا.. قرأت مقالاً فى جريدة السياسة الكويتية الصادرة فى ١٦ فبراير سنة ٢٠٠٠ بقلم الدكتور أحمد البغدادى.. يردد ما يقوله بعض الكتاب فى الغرب «أن القيم الديمقراطية تعلو السيادة الوطنية» وقال: إن الديمقراطية تجب السيادة الوطنية ويذكر أن تطور علم السياسة يستهدف حماية المواطن بالديمقراطية عن بطش السيادة.

أى أن العولمة بتطورها ستؤدى إلى إلغاء الأوطان بسحب السيادة منها وإعطائها للشركات الكبرى لتمارس سلطات واسعة باسم الديمقراطية.. بل معنى هذا أن الدول المهيمنة على العالم والتى لها نفوذ قوى ستسيطر على دول أخرى... لأن هذه الدول الأخرى لا تتبع نهج الديمقراطية!!

ثم قرأت تصريح ليونيه جوسبان Lioner Jospion رئيس وزراء فرنسا السابق فى تصريح نشر فى الأهرام ويكلى Weekly يوم ٢ مارس ٢٠٠٠. ونص الحديث كما جاء باللغة الإنجليزية:

In meeting with israaeli intellectuals, Jospin reportedly Said “For us, Israel is a democracy especially in comparison to its neighbours”.

He added: “For this reason, Inever adopted any stand against Isral, even in conditions when it might appear as the country in control or on occupation of others Iand”.

وإذا كان كاتب قومى مخلص لعروبته.. مثل رضا محمد لارى قد نشر ردًا على مقال الدكتور البغدادى فى جريدة الشرق الأوسط فى ٢٠٠٠/٣/١ قال فيه: «إن ما يرمى إليه الدكتور البغدادى هو

التنظير عن التوجه الأمريكى الرامى إلى فرض العولة ليسهل على واشنطن السيطرة على العالم من خلال فرض النفوذ على الأوطان المختلفة بسلب السيادة منها والتى تشكل المسلك العملى للاستقلال، لأن السيادة هى بمثابة الروح فى الجسم الوطنى وأركانه ـ الأرض والشعب والحكومة ـ لا يتكامل بها بناء الوطن إلا بالركن الرابع السيادة» فإن غابت عنه مات الوطن وأصبح مجرد أرض يسكن فيها أناس تتحكم فيها حكومة مغتالة بالنفوذ الاستعمارى المتسلط عليها اقتصادياً.. إن لم ترضخ لأوامره ونواهيه فسوف يجتاحها العسكر ليمارسوا الحكم فيها استنادا إلى سيادة الدولة الغازيه.. ثم يقول إن التاريخ البشرى حافل بصور من النضال الشعبى لاسترجاع السيادة الوطنية والمثل واضح فى الشيشان ضد الروس.. ونضال حزب الله ضد الاستعمار العسكرى الإسرائيلى لأرض الجنوب اللبنانى[١].

إن المناداة بإحلال الديمقراطية محل السيادة الوطنية تمثل مبرراً لاستعمار جديد وأخذ كل سلطاتها وإعطائها لقيم عليا فى ظل فلسفة سياسية عالمية جديدة ترفع واشنطن لواءها هى العولة.

وبذلك تستطيع أمريكا فرض نفوذها على العالم من خلال ديمقراطية مصطنعة تعوض الأوطان عن سيادتها الحقيقية المنزوعة منها.

إن معارضة هذه الأفكار لم تأت من دول العالم الثالث بل جاءت من مدينة سياتل الأمريكية ضد توجهات مؤتمر منظمة التجارة الدولية المنعقد بها.. وكانت المظاهرات التى شاركت ضد المؤتمر حوالى ١٢٠٠ منظمة من ٨٧ دولة والثورة الثانية جاءت فى دافوس المدينة السويسرية أثناء انعقاد المنتدى الاقتصادى الدولى السنوى بها.

وأعلن المتظاهرون رفض العولة التى ستفرض عليهم التنازل عن سيادة الوطن.. وأن من حق الشعوب أن تمارس الديمقراطية بأساليب مختلفة تحت مظلة السيادة الوطنية، ومع ذلك فإن حلف الأطلنطى ضرب الصرب وكوسوفا معا دون أن يلغى النظام الديكتاتورى فى الصرب ولم يفرض الأمان لكوسوفا بدليل استمرار المواجهات العسكرية بينهما /.. وتعليقاتنا على ذلك.

إن الديمقراطية تطلبها الدول المهيمنة؟ وهناك أفكار كثيرة عن الديموقراطية.. وحتى فى الولايات المتحدة هناك جماعات لجأت إلى المحكمة الدستورية تطعن فى الديمقراطية المتبعة فى أمريكا الآن بحجة أنها ديمقراطية تعبر عن ممثلين للشعب الامريكى وليس الشعب الأمريكى ذاته.

والغريب أن نسمع صراحة وبوضوح تام أن رئيس وزراء فرنسا السابق يرغب فى أن يعطى لإسرائيل كل التأييد لأنها فى نظره تتبع الديمقراطية وسيؤيدها حتى فى احتلالها للدول العربية المجاورة لأنها لا تتبع الديمقراطية!!

وهكذا نجد اتجاهات جديدة.. فى العالم الجديد.. أردنا ذكرها حتى نأخذ حذرنا فى المستقبل.. لقد أصبح النظام الدولى الآن ـ الذى تعمل على قيادته الولايات المتحدة الامريكية ـ مكوناً منها

---

(١) .قبل إعلان الانسحاب عام ٢٠٠٠.

والمؤسسات الرأسمالية الدولية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة الدولية، وقمة الدول السبع الصناعية وقيادة الشركات عبر القوميات والدول الصناعية الكبرى.. بينما لا يوجد تنظيم آخر دقيق يقف أمام هذا النظام ويقول مونتسكيو (١٦٨٩ - ١٧٥٥) صاحب مبدأ فصل السلطات Separation de pouvori.. أنه لا يوقف السلطة إلا سلطة آخرى Le pouvoir arret le pouvoir وهناك فى الديمقراطية المتبعة حسب الدستور الامريكى مبدأ Checks and balances التوازن والرقابة.

لذلك إذا أريد للعولمة أن تنجح فلابد من إيجاد ضوابط وقواعد لها لمنع طغيان أى دولة تريد الهيمنة.. أو شركات عبر القومية تريد أن تسيطر على السيادة الوطنية للدول.. أو أن تفترس البورصات العالمية أموال الشعوب والدول بالمضاربات.. «اضرب واجرى Hit and run كما حدث فى دول جنوب شرق آسيا.. أو أن قوى السوق الحرة تطغى بدون رقابة وضوابط وقواعد.. فى تعاملاتها ضد صالح الشعوب.. وخاصة أصحاب الدخول المحدودة من خلال سياسات الاحتكار والإغراق التى تخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى.

ولذلك.. هناك سؤال يتردد وهو هل ستشكل لجنة أو مؤسسة عالمية يكون لها صوت عال قوى لتحديد هذه الضوابط والقواعد التى توقف أية اتجاهات للعولمة لو سارت ضد حقوق الإنسان والشعوب؟؟..

ومن الغريب أن نرى جوسبان رئيس وزراء فرنسا السابق فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٩٩ يقول «إن رسالة الأمم المتحدة لا تقتصر على تسوية المنازعات بين الدول ولكن لها رسالة الدفاع عن كرامة حقوق الإنسان داخل حدود كل دولة .. بل وتتدخل أيضًا إذا اقتضت الضرورة ضد الدول ذاتها.. وقد طبق كلينتون هذه السياسة بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان كما كان يطالب الصين بذلك ولكن نظرًا للمصلحة المشتركة فإنه خفف هذا الاتجاه .. بل نجد أن الكونجرس يعمل على الدفاع عن حقوق الأقليات فى دول الغير.. بطريقة انتقائية.

وهناك آراء كثيرة فى العالم تعارض الديمقراطية المتبعة فى الغرب فمثلاً فى الصين هناك قول لوينج يردده.. وهو تصريح من أهم تصريحاته:

Denh - his most famous statement: “It doesn’t matter the cat is black or While so long as it catches Mice”.

لا يهم أن تكون القطة سوداء أو بيضاء طالما أنها يمكنها أن تمسك الفأر[١].

آراء تحتاج إلى وقفة: يرى هنكين أحد شراح القانون الدولى:

إن مفهوم السيادة مفهوم سيىء لأنه يستخدم لخدمة أهداف وطنية متطرفة هذا على الرغم من:

---

(١) كتاب The Commanding Heights by yergin & stanislaw صفحة ١٩٥.

* إن فقه القانون الدولى المعاصر يقوم على الاعتراف بالدول/ أشخاص القانون الدولى/ ولكل دولة نطاق عمل قائم على أساس حدودها الجغرافية ولا يوجد أى أثر لتصرفاتها خارج هذه الحدود إلا فى حالات استثنائية وأهم ما تمارسه الدول داخل حدودها «السيادة».

ويرى د. بطرس غالى السكرتير العام السابق للأمم المتحدة عام ١٩٩٢: أنه مع التسليم بالأهمية الأساسية لمبدأ السيادة والاستقلال الوطنى إلا أنه لا يمكن إنكار أن هذا المبدأ فى إطلاقه لم يعد قائماً بل إنه فى الحقيقة لم يكن له فى الماضى هذه الصفة المطلقة. لذلك فإنه من الضرورى إعادة النظر والتفكير فى مسألة السيادة، ليس بقصد إضعافها وإنما للاعتراف بأن السيادة قد تأخذ أكثر من شكل وتؤدى أكثر من دور، ومثل هذا التفكير الجديد يساعد على حل مشكلات فى داخل الدولة وفى العلاقات بين الدول ويرتبط ذلك بتزايد التسليم بأن الدول والحكومات لم تعد تستطيع مواجهة وحل مشكلات اليوم بمفردها وإنه من الضرورى إرساء مبدأ التعاون الدولى.

نفس هذه المعانى سبق وأن أعرب عنها بيريز دى كويلار السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة وترى النظرة المؤيدة للعولمة والمعترفة بقوتها ونفوذها أن العولمة تقلص تدريجياً من مفهوم السيادة ذلك أن العولمة بما تتصف به من عدم التقيد بالحدود الجغرافية وقدرتها على توحيد وتعبئة الدول والمجتمعات فى اتجاه عالمى واحد وقيامها على فكرة توسيع الحدود والسماح بحرية انتقال الأفراد ورأس المال والسلع والتكنولوجيا والتى تتدعم مع تفوق البعد الاقتصادى على غيره من الأبعاد التى يهتم بها عالم اليوم إلى جانب ما تقوم به من إفراز قيم سياسية وثقافية تسعى لتعميمها على الجميع مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان والثقافة العالمية المعوله - تعنى تراجع السيادة الوطنية.

* إن حرية الدول فى ممارسة سيادتها أصبحت مقيدة فعلى سبيل المثال بات اختيار النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى المنظم لمجتمع ما اختياراً غير قائم تقريباً إذ تتعرض الدول الفقيرة والصغيرة والنامية إلى ضغوط عديدة - منها ما هو مباشر - ومنها ما هو غير مباشر تؤدى إلى محاصرتها بخيار واحد هو قبول مجموعة من القواعد المنظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم جواز الخروج عليها.

* وعلى الجميع أن يقبلوا هذه القواعد ويتكيفوا معها لأن من يجرؤ على مخالفتها لن يترك ليفلت بفعلته بل هناك عقاب ينتظره وأبسط درجات العقاب تتمثل فى فرض عزلة سياسية واقتصادية وتكنولوجية عليها الأمر الذى يزيد من تفاقم مشكلاتها ويغلق عليها أى باب للتقدم.

* مع استمرار العولمة تفقد الدول والحكومات تدريجياً قدراً من السيطرة والنفوذ والتحكم فى إدارة مجتمعها وتصبح أقل قدرة على علاج مشكلات مواطنيها فهناك مشكلات تقف الحكومة عاجزة عن تقويمها وحلها مثل الفقر والبطالة والمسكن. وأمام حالة العجز هذه يتحول شعور المواطنين تجاه دولتهم وحكومتهم إلى إحباط وابتعاد عنها نتيجة عجز الدولة والحكومة عن التجاوب مع احتياجات الناس بل

وجدنا الرئيس كلينتون يقول: «يحدد السلطة التنفيذية فى الحكومة.. والديمقراطية كما نعلم تنفذ ثلاث سلطات ـ التنفيذية والتشريعية والقضائية.. فإذا به يقول إن عنصر الحكومة الكبير قد انتهى The era of big Government is over وهذا يعنى تحولاً فى شأن سيادة الحكومة وتشكيلها.

* يتواكب مع هذه الأوضاع ظهور دعوة عالمية تعترف وتعمل على حماية حقوق الأفراد والشعوب وتوجد شكلاً من أشكال السيادة العالمية التى تجيز فى رأى من يستطيع أن يتدخل فى القضايا التى تهم المواطنين فى أى مكان. تحت راية الإنسانية ـ حقوق الإنسان ـ التدخل الإنسانى.. دون أدنى اعتبار لحقيقة كانت تتردد باستمرار هى السيادة.

العولمة والقومية

هناك سؤال مهم يطرحه علماء الاقتصاد والسياسة، هل يمكن للعولمة أن تقمع القوى الوطنية والقومية تحت مظلة النظام العالمى الجديد؟ وما سيكون مصير الدولة القومية State - Nation مع الأخذ فى الاعتبار التنوع العقائدى والثقافى والتنظيمى الذى يميز كل دولة ـ قومية على حدة؟ وقديمًا استبعد الفيلسوف «هوبز» إمكانية تكوين نظام عالمى لاستحالة إصدار قانون عالمى تلتزم به كل الدول دون التأثير فى سيادتها.

فليس ثمة فكر أو «تصور» عالمى يضاهى الفكر أو التصور الوطنى، والتضامن الذى يربط مواطنى دولة قومية بمواطنى دولة ـ قومية خارج الحدود الجغرافية، دائمًا ما يكون أوهن من الرابطة الوطنية.. فتضامن عمال العالم (البروليتاريا) الذى دعا له ماركس فى البيان الشيوعى، أثبتت الحربان العالميتان عدم واقعيته!!.

وعالم اليوم يشهد موجة تغيير كاسحة تدفعها رياح العولمة والتى تواجه فى ذات الوقت عدة معوقات سياسية وثقافية وجيوبوليتكية، عادة ما تتجلى فى القوميات والحركات الوطنية.

والملاحظ أن ضحايا العولمة ليسوا مقصورين على دول العالم النامى إذ أن العالم المتقدم قد اجتاحته موجة عارمة من البطالة وبحر واسع يفصل بين الفقراء والأغنياء، كما ظهر فى مسيرات الاحتجاج ضد العولمة فى عواصم الغرب.

وتنذر المواجهة بين العولمة والقومية الوطنية ببروز عمليتين متلازمتين ومتعارضتين: دفع التجارة الحرة والتحرك نحو الشفافية والخصخصة لزيادة الاستثمار من جهة، وإيجاد آليات لكبت حرية السوق بواسطة التخطيط الوطنى من جهة أخرى.. وبالتالى نشهد اليوم بروز مدرستين إحداهما تقف مؤيدة للتعامل مع العولمة وحرية السوق والانفتاح التجارى، تناهضها المدرسة الأخرى المنادية بالتصدى للخطر بالتدخل المباشر للدولة لتنظيم الاقتصاد...

وقد أثبتت التجارب خطورة الاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبى فلو أنه ضرورة للنمو القومى إلا أنه يجب وضع شروط لتحقيق مصلحة الدولة. ومن أهم المشاكل التى يجب أن تنال أولوية: مشكلة

البطالة العالمية التى تنذر بركود عالمى بين الحين والآخر.. ومن أكبر دلائل عدم اكتمال أواصر النظام العالمى الجديد، مقاومة بعض الدول للخضوع لنفوذه مثل الصين، التى لم تتأثر سلبيا بالانهيار الشيوعى.. كذلك فإنه فى وجه التوجه العالمى نحو الانفتاح تزايدت روح الوطنية الاقتصادية.

ومن أكثر المفكرين انتقاداً للعولمة والانفتاح التجارى غير المرشد، الكاتبان مارتن وشومان كتابهما «فى الفخ العالمى الذى ينبهان فيه صناع القرار لمخاطر جذب المستثمرين من خارج الوطن وحجم الأموال التى تهرب للخارج.

كذلك فإن كلاً من الأزمة الاقتصادية والأسيوية يدعو لملاحظة أن نمو روح الوطنية يتزايد ببروز بعض المشاكل التى تسببها العولمة.. فعلى سبيل المثال عندما تفاقمت الأزمة اليابانية وانهيار الين اليابانى، تصاعدت الأصوات فى الصين منادية بإجراء إصلاحات وتحقيق سعر الصرف للعملة الصينية (اليوان) حتى لا تتأثر صادراتها سلبا نتيجة الأزمة اليابانية، أما الولايات المتحدة فمن ناحيتها، وحفاظاً على صحة اقتصادها الوطنى، فقد فضلت دعم العمل اليابانية بشراء الين مباشرة.. وهكذا يمكن القول أن الصراع بين الوطنية/ القومية والعولمة ليس فقط نتيجة التخوف منها فى حد ذاتها، بل ربما يحدث فى وقت لاحق حينما تبرز مثل هذه الأزمات الاقتصادية، فتسارع الدول لحماية اقتصادياتها.. وبالفعل بدأت تطفو على السطح بعض علامات المقاومة وأهمها التكتلات الاقتصادية الإقليمية بدءًا بالتكامل الأوربى والاتحاد المالى الذى تم تأسيسه عام ١٩٩٩ للتعامل بالعملة الموحدة اليورو[١]. ولكن رغم فوائد اليورو، إلا أن المصالح الوطنية طفت على المصلحة الإقليمية حين أجلت بريطانيا مشاركتها بحجة أنها تود أن تنتظر وترى!! بالإضافة إلى حجج أخرى.

موازاة للتكتلات الاقتصادية الأوروبية بدأت أيضًا حركة نشطة لتشكيل تكتلات اقتصادية فى آسيا وإفريقيا، كما تشهد الترويج لفكرة السوق العربية المشتركة.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام أن معوقات العولمة (الحضارة الحديثة) تقبع فى احتكار الغرب لعلوم الاجتماع ووسائل المعرفة، وبمعنى آخر أن روح القومية مازالت تمثل جزءًا من سياسة الغرب والدول العظمى بالذات تدفعها شراسة المنافسة والرأسمالية العالمية والنزعة إلى الاحتكار الرأسمالى.

وإذا نظرنا إلى مفهوم الحرية الاقتصادية من جانب آخر وهو جانب السياسة الخارجية، فمن الواضح أن الشركات الأمريكية من أكثر شركات الدول العظمى خضوعًا لإملاءات السياسة الخارجية الأمريكية، فلا يستقيم الحديث هنا عن «الحرية» الاقتصادية!! كما لاحظنا عند الحديث عن الأزمة اليابانية فإن مساعى الحكومة الأمريكية للمساهمة فى درء مخاطر الأزمة، لا يمكن تفسيرها بأنها مساع

(١) .بدأ التعامل باليورو ـ بعد وقف التعامل بالعملات الأوروبية الأخرى ـ فى يناير ٢٠٠٢ وقد زادت قيمته عن قيمة الدولار فى ديسمبر ٢٠٠٢.

قصد بها رفاهية الشعب اليابانى، إنما كما أكد الرئيس الامريكى كلينتون آنذاك «أن الاقتصاد اليابانى المعافى» مفيد لأمريكا (فيما تسميه الإدارة الأمريكية مصلحتها الوطنية!!)

ومن هذا المنطلق تتضح صحة مقولة أن القطب الأحادى من شأنه أن يكون خطيرًا على الساحة الدولية، وأن العالم متعدد الأقطاب وحده هو الكفيل بإضفاء بعض المصداقية لمنظمات الأمم المتحدة المهمشة وتحقيق إجماع حقيقى حول تدخلها مستقبلاً لمعالجة الأزمات أو حل المنازعات.

مدى ثبات الحدود القومية: يرى بعض المفكرين أن انحسار الحدود القومية هو من أهم سمات العولمة، بمعنى أن الحدود الجغرافية فى طريقها إلى التهميش الكامل أمام المد العولمى بعد أن أدت التغيرات العالمية إلى التفاعل المباشر بين الفرد والعالم، ويعنى ذلك تخطى الحدود.. وباندثار الحدود القومية أصبح حتميًا أن تنحسر أهميتها القومية، بعد أن أصبحت عاجزة عن إيقاف مد العولمة من خلال ما يسمى «الانسيابات العولمية» التى تشمل البشرية والنقدية والتكنولوجية والإعلامية... الخ... وحيث أصبح من المستحيل انغلاق الدول فى إطارها القومى لوقف هذه الانسيابات.. ويعنى هذا أيضًا كما يقول بعض المفكرين إن إزالة الحدود السياسية تصبح مطلبًا ينادى به حتى المواطنون داخل هذه الدول الذين قد تعتمد حياتهم على هذا الانسياب، خاصة الخدمات المصرفية والتحويلات النقدية..

وتشير تجارب بعض الدول فى الشرق والغرب إلى أن الدولة مازالت تحتفظ بحقها فى محاولة كبح جماح التقلبات النقدية وعملاء البورصات العالمية، إذ أن التدخل الحكيم من جانب الدولة، حتى وإن بدا واهيًا، قد يساعد فى تفادى استفحال المشكلة، بيد أن ما يستخلص منها أيضًا أن عولمة الحركة النقدية قد أصبحت واقعًا ليس من الحكمة إغفاله وهنا قد يتفق القارئ مع أنصار العولمة الذين يرون أن هذه الظاهرة تمثل إحدى سمات العصر الحديث..

ويذكر دعاة العولمة أن وظائف جميع المؤسسات الإنسانية فى هذا العصر الجديد بدءًا من الأسرة والمجتمع الصغير ثم المجتمع الكبير وانتهاء بالدولة قد تغيرت تماما وآل معظمها لخدمة مصالح العولمة!!

كما يرى دعاة العولمة أننا نعيش الآن نمطًا إنتاجيًا جديدًا، وأنه نتيجة تحطم الحدود السياسية فقد تلاحمت عمليات الإنتاج وتشابكت فى ظل عالم واحد وساهم انتشار المصارف المعروفة بإقامة مالكيها إما خارج المجتمع الصغير أو خارج الحدود القومية فى تركيز النمط الإنتاجى الحديث.. وأن هيمنة المصارف على تكوين رأس المال كأحد مداخل الإنتاج يعنى تهميش المجتمع والدوله فى هذا المجال. حيث أصبح الإنتاج كما تقول نظرية العولمة، مرتبطًا بالطلب أينما كان، وبرأس المال أيا كان مصدره، وبوجود المواد الخام والعمالة أينما وجدت .. ويعنى هذا أيضًا انسلاخ عملية الإنتاج عن المكان الثابت وتحررها عن المواقع الجغرافية، التى قد تمثل الموقع الأساسى لبدء الإنتاج.. مما زاد من لامركزية الإنتاج هو تعقد خطوات الإنتاج حيث أصبحت السلع تمر بمراحل عديدة وقد يتم تنفيذ كل خطوة فى موقع جغرافى مختلف (مثال ذلك سيارة فورد التى تأتى أجزاؤها من حوالى ثلاث عشرة دولة مختلفة)

بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج... وهذا ما يفسر تحرك المصانع من قطر لآخر بين الحين والآخر، ويعنى هذا أن فرص العمل أصبحت تحكمها التغيرات الاقتصادية الخارجة عن سيطرة المجتمع والدولة.. ومما يزيد من عدم الاستقرار فى مجال العمل، تنافس الدول المختلفة لجذب هذه المصانع، وغالبًا على حساب غيرها، ولا يتأتى ذلك إلا باتباع السياسات التى تقود إلى تخفيض تكلفة الإنتاج.

كذلك فإن السيادة القومية ممثلة فى الحدود السياسية للدولة، قد تأثرت سلبيًا فى مجال الانسياب التقنى أو التكنولوجى نتيجة الانتشار السريع والتطور الفائق المستمر، وبذلك ينطبق ما سبق الإشاره إليه فيما يختص بعالمية رأس المال والإنتاج على التقنية أيضًا.. فقد أصبحت التقنية موضعًا للتنافس الشديد الذى تحركه السوق العالمية سعيًا وراء تحسين الإنتاج.. ومن أمثلة ذلك تقنيات الحاسبات الآلية حيث تقوم أغلب المؤسسات التجارية والصناعية بتجديد أجهزة حاسباتها كل عامين.

يضاف إلى ذلك مجال انسياب المعلومات عبر شبكات الإنترنت والأقمار الصناعية والبريد الإلكترونى مما جعل علماء الاتصال يرون أن انسياب المعلومات هو أهم مظاهر العولمة، حيث تغطى المعلومة جميع أوجه حياة الإنسان وكافة الأحداث فى جميع بقاع العالم.. ولاشك أن انعكاسات انسياب المعلومات قد تكون إما إيجابية أو سلبية خاصة بالنسبة لثقافة الشعوب/.. وهوياتها.. وإن كانت مخاطر الغزو الثقافى الأجنبى ليست قاصرة على البلدان الصغيرة، فحتى دول كبيرة مثل فرنسا تصارع بقوة للحد من آثار الإنتاج السينمائى والتليفزيونى الأمريكى.

ومن الحقائق المعروفة أن التليفزيون يعد أحد المنافذ الرئيسية لتكوين ثقافة الإنسان فى معظم الدول وبالتالى التكوين الثقافى للمجتمع المحلى، وبما يعنى ارتباط الفرد وتأثره بمثل وطبائع قد يصعب تحديد موقعها الجغرافى. وهذا هو أحد دعائم نظرية العولمة مما حدا ببعض الكتاب إلى ترديد مقولة أن جهاز التليفزيون هو العالم!!

وخلاصة القول إن الإنتاج ونتيجة التقدم المستمر فى تقنيات توصيلها يعكس مدى انغماس الإنسان فى نمط للحياة يمثل التليفزيون وما شاكله، خبرته وواقعه ومدرسته الاجتماعية..

كما أن الإعلام.. من وجهة نظر أنصار العولمة.. لا يرتبط بفئة اجتماعية معينة ومجتمع محدد، نسبة لعمومية انسياب المعلومات وتغطيتها جميع بقاع العالم، فقد أصبح جميع سكان العالم يستقون معارفهم الثقافية وخبراتهم من مصدر واحد، مما يؤدى إلى انصهار الجميع فى بوتقة واحدة هى العالم المعولم.

العولمة وذرائع التدخل الإنسانى

ظهر مفهوم التدخل الإنسانى سواء كان حقًا أو واجبًا فى أواخر الثمانينيات وأول من صاغه كان السياسى الفرنسى برنار كوشنر أحد مؤسسى منظمة أطباء بلا حدود (الحاصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٩) ومعه البروفيسور ماريو بيتانى أستاذ القانون الدولى العام فى جامعة باريس.

هذا المفهوم اكتسب حيزًا كبيرًا ولقى قبولاً ليس بالقليل والذى ساعده على ذلك هو توقيت ظهوره المزامن للأحداث العالمية التى نقلت العالم من نظام إلى نظام.. تلك الأحداث ظهر خلالها مفهوم النظام العالمى الجديد القائم على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان... فى هذا التوقيت ظهر مفهوم التدخل الإنسانى.

* أما على مستوى الاستخدام الفعلى لهذا المفهوم فقد بدأ فى إبريل ١٩٩١ عندما دفعت الدول الغربية بهذا المفهوم أو الشعار كمبرر أو ذريعة للقيام بعمل عسكرى إضافى ضد العراق بدعوى حماية الأكراد شمالى العراق كما قالوا والذين يتعرضون لأبشع صور انتهاكات حقوق الإنسان على يد النظام العراقى.

وأعلن مجلس الأمن أن وضع الأكراد فى العراق يمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين الأمر الذى يستدعى التدخل الدولى لإزالة سبب التهديد. هذا التدخل يكون من خلال المؤسسات والمنظمات الدولية أو من خلال دول معينة قادرة وراغبة فى أداء المهمة وهذه الصيغة هى التى تداولتها ونشرتها الدول الغربية عام ١٩٩١.

وتكرر نفس الأمر عام ١٩٩٢ وعملية «إعادة الأمل فى الصومال «عام ١٩٩٤ وعملية التركواز من جانب فرنسا فى رواند عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٥ فى البوسنة والهرسك، وعام ١٩٩٧ فى ليبيريا وسيراليون وألبانيا.

التدخل الإنسانى والآراء المؤيدة: تلتقى هذه االآراء فى أن هناك حدودًا أدنى من حقوق الإنسان يجب حمايتها مهما كانت الظروف ولا يجب أن تنتهك ونتركها تنتهك لمجرد التقيد بمفهوم السيادة الوطنية أو أنها شئون داخلية أو أى من هذه المسميات التى تستخدم من قبل السلطة فى الدولة لتقنين انتهاكها لحقوق الإنسان وهذه المفاهيم يجب أن تتراجع أمام مبدأ حماية حقوق الإنسان الحماية الملحة.

* إن مقاومة انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المساعدة لإزالتها حق وواجب على الجميع ينبع من كونهم بشرًا بالأساس ويتم القيام به دون قيد حدود وطنية، أو سيادة قومية وبغض النظر عن كون هذا البلد الذى يتم فيه التدخل قد وافق على أى من مواثيق حقوق الإنسان أم لا..

*إن التدخل الإنسانى هو إنسانى وليس سياسيًا أو اقتصاديًا، وضغط الوقت فيه كبير، الأمر الذى يجعل الإنسانية لابد وأن تسارع للإنقاذ دون قيد أو شرط.

والسيادة الوطنية تعنى أن الدولة التى يحدث بها انتهاك لحقوق الإنسان - إذ هى ملزمة بحمايتها وعدم الإساءة إليها - لا يمكن لأى سلطة أن تحكمها إلا إذا كان هناك موافقة من هذه الدولة أو من خلال

(*) أوليفييه كورتين والتدخل لأغراض إنسانية: حق يدور حوله الجدل (مجلة رسالة اليونسكو عدد يوليو/ أغسطس ١٩٩٩).

محاكم حقوق إنسان إقليمية/ هى القائمة حاليًا/ مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان.. هذه المحاكمة حتى وإن عقدت مع صعوبتها فإن إصدار قرار إدانة لهذه الدولة ليس بالأمر اليسير وحتى إذا صدر قرار إدانة فكيف يتم تنفيذه لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان فى هذه الدولة؟!.

*إن اتخاذ التدابير العقابية ضد أية دولة تنتهك حقوق الإنسان يكون قانونيًا مادام خضع للقانون الدولى الذى يتيح فرض عقوبات مالية واقتصادية وسياسية و...، هذه العقوبات تفرض من قبل المنظمة الدولية. كما يحدث حال حدوث انقلاب عسكرى.

*أما مسألة التدخل المادى فيكون قانونيًا إذا وافق مجلس الأمن على اعتبار أن انتهاك حقوق الإنسان فى دولة ما يمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين ويتخذ قرارات بإجراءات معينة لإزالة أسباب هذا التهديد.

*ولكن دون هذه القواعد والترتيبات فإن السيادة الوطنية لا تنتهك من قبل أى دولة أو مجموعة دول دون مسوغ قانونى حتى ولو كان التدخل لدواع إنسانية.

*إن عدم التدخل هو العرف السائد بالمجتمع الدولى. ولكن هل يصبح التدخل العسكرى مشروعًا حينما تنتهك الحكومات حقوق الإنسان لمواطنيها أو إذا ظهرت هذه الحكومات فى حروب أهلية؟

ويفرض التدخل الإنسانى اختبارًا صعبًا للمجتمع الإنسانى أساسه مبادىء السيادة وعدم استخدام القوة فلقد ألزم المجتمع الإنسانى نفسه بعد الحرب العالمية الأولى والثانية لثقافة حقوق الإنسان بتعارض القتل والتشويه وانتهاكات حقوق الإنسان وكلها تتعارض مع السيادة وعدم التدخل.

فالدول ذات السيادة تعمل راعية لمواطنيها ولكن ماذا يحدث لو استخدمت السيادة كترخيص للقتل؟ وما هى مسئولية الدول الأخرى كحماة لحقوق الإنسان فى مجتمع الدول؟

ما هو التدخل الإنسانى؟ HUMANITARIAN INTERVENTION

يعرف خبراء القانون الدولى التدخل بأنه أى نشاط تقوم به دولة أو جماعة داخل الدولة أو مجموعة دول أو نظام دولى تتدخل من خلاله بعنف فى الشئون الداخلية لدولة أخرى بهدف التأثير على هيكل السلطة للدولة المستهدفة وليس من الضرورى أن يكون شرعيًا أو غير شرعى ولكنه يحطم النموذج التقليدى للعلاقات الدولية.

أما التدخل الذى تدفعه عوامل إنسانية فتعرفه منظمة الصليب الأحمر الدولية بأنه كل ما يزيل المعاناة الإنسانية. وهو تعريف غير سياسى.

معارضة إضفاء الشرعية على التدخل الإنسانى: من أهم أسباب معارضة إضفاء الشرعية على التدخل الإنسانى[1]: ـ

١ ـ أن الدول لا تتدخل لأسباب إنسانية: إن التدخل لا تقوده مشاعر الإنسانية إذ تخبرنا الواقعية إن الدول تتبع فى ذلك مصلحتها القومية فقط.

٢ ـ ليس مسموحًا للدول بالمخاطره بحياة جنودها فى غزوات إنسانية: يقول الواقعيون إن الدول قد تتدخل لأسباب إنسانية إلا أنها لايجب أن تقوم بذلك.فقادة الدول من رجال ونساء والذين يتحدثون باسم الدولة ليس لهم حق معنوى فى إراقة الماء من أجل الإنسانية المعذبة. ويعبر فقهاء القانون الدولى عن ذلك بأن الدول مسئولة فقط عن مواطنيها وواجباتها ومسئولياتها منحصرة فيهم. فإذا انهارت سلطة مدنية فإن مسئولية مواطنيها ذاتهم وقادتها السياسيين علاج ذلك.وليس للأجانب حق معنوى فى التدخل لوقف القتل.

٣ ـ مشكلة الانتهاك: PROBLEM OF ABUSE إن حجج الواقعيين ضد التدخل الإنسانى تفترض عدم شرعيته كانتهاك لمبدأ عدم استخدام القوة وهى مشكلة قام بتعريفها توماس فرانك وينجل رودلى. فمنع استخدام القوة فى المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة معرضًا لانتهاك سيادة الدول باسم الدفاع عن النفس. وفى غياب آليات محددة لتقرير السماح بالتدخل الإنسانى يظهر عنصر المصلحة القومية. ومشكلة الانتهاك تؤدى للجدل بأن التدخل الإنسانى سوف يكون دائمًا سلاحًا يستخدمه القوى ضد الضعيف.

٤ ـ اختيارية الاستجابة: الحجة هنا هى أن الدولة سوف تستخدم دائمًا مبادىء التدخل الإنسانى اختياريًا. لأنها تحكمها المصلحة القومية. وسوف تتدخل حينما تتهدد هذه المصلحة. ومشكلة الاختيارية هى عدم معاملة الحالات بالتساوى.

٥ ـ عدم الموافقة على المبادىء التى تحكم حق التدخل الإنسانى: وهناك صعوبة أخرى وهى مشكلة الوصول لمبادىء متفق عليها للتدخل. لقد استطاعت الدول الوصول لاتفاق حول مبادىء معينة ضئيلة هى الاعتراف بالسيادة ومبدأ عدم التدخل، إلا أن موضوع التدخل الإنسانى فى حد ذاته موضوع صعب وحساس أمام اعتبارات العدالة ذلك أن التدخل الإنسانى لا يجب السماح به خاصة مع وجود عدم الاتفاق حول انتهاكات حقوق الإنسان بالمجتمع الدولى. وفى غياب رضاء شرعى حول المبادىء التى تحكم حق التدخل الجماعى أو الفردى، فالحق فى التدخل يسىء إلى النظام الدولى. فالنظام الدولى والحياة الجيدة للأفراد يعضدها مبدأ عدم التدخل.

---

(١) انظر المرجع السابق.

ـ ولكن هناك من يرون مشروعية ما يسمى بالتدخل الإنسانى ويضيفون عليه الشرعية فى الحالات الآتية:

الحالة التضامنية للتدخل الإنسانى: تقول نظرية المجتمع الدولى المتضامن بوجود حق مشروع وواجب أخلاقى نحو التدخل الإنسانى. ويجادل (أنتونى كلازك وروبرت بيك) فى كتابهما عن «التدخل الإنسانى» Humanitarian Inter - vention إن معارضى التدخل يتخذون من ميثاق الأمم المتحدة ومن القانون الدولى تبريرات لا يقبلها الضمير الإنسانى العالمى.. وعلى سبيل المثال :

١ ـ حماية حقوق الإنسان: إن الغرض الأساسى من الأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والامن الدوليين. بما يتضمن الحفاظ على حقوق الإنسان ويشيرون للمواد الأولى والخامسة والخمسون والخامسة والستون من الميثاق فى هذا الشأن.

ومؤيدو التدخل يذهبون لأبعد من ذلك فى أنه إذا فشلت الأمم المتحدة فى اتخاذ الإجراءات المناسبة مثلما حدث خلال الحرب الباردة. فالدول بمفردها لها مشروعية الحق فى التدخل بالقوة لإيقاف الآلام الإنسانية، وحول الأساس الشرعى للتدخل من قبل دولة واحدة يقولون أنه مثل حق الدفاع عن النفس فالتدخل الإنسانى شرعى وهو استثناء شرعى لعدم استخدام القوة فى المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

٢ ـ التدخل الإنسانى أخلاقيًا كيف: تقرر جماعة الدول أن هناك انتهاكًا لمستويات حقوق الإنسان بحيث يجب التدخل ونظرية المجتمع الدولى التضامنى لم تورد إجابة وافية لهذا السؤال ولكن(١) يقدم الأساس لهذه الحقوق:

ـ استثناءات فينسنت لمبادىء عدم التدخل: إن جاذبية فكرة الحقوق الإنسانية تضع أرضية تحت مجتمعات العالم وليس سقفًا فوقها. ومن القاع إلى السطح تقع مسئولية الحكومات. ولقد أنتجت الجماعة الدولية مجموعة من المعاهدات تضع اساسًا لحقوق الإنسان. والتساؤل هل هذه الحقوق تعطى الشرعية للتحرك بواسطة المجتمع الدولى كله أو الدول كوكلاء له. وهل تهديد الحياة فى نيويورك أو فى منطقة الصحراء يعنى التزامًا دوليًا بالتدخل.؟ وهل يكون التدخل شرعيًا فى هذه الحالة؟ فالتدخل الإنسانى كما يقال يكون فقط عند وجود قهر غير طبيعى فإذا فشلت الحكومات فى مواجهة التزاماتها فيقع على الجماعة الدولية مسئولية التدخل الإنسانى.

ويعبر فينسنت مع ويلسون عن تحفظاته حول أخلاقيات الدول ودرجة شرعيتها. فعلى الدول القيام بكفالة المطالب الأساسية قبل القيام بالتدخل.

*التدخل الإنسانى القسرى: FORCIBLE HUMANITARIAN INTER VENTION

---

(١) انظر المرجع السابق.

وهو التدخل العسكرى الذى ينتهك مبدأ سيادة الدولة ويكون دافعه إزالةالمعاناة الإنسانية داخل حدود الدولة.

*التدخل غير العنيف وغير القسرى: NON FORCIBLE/ NON VIOLENT INTER VEN- TION

وهو التدخل السلمى من قبل الصليب الأحمر أو حركة الاطباء بلا حدود وتمارسه الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وتقدم المساعدة الانسانية أو الحل الطويل المدى للنزاعات وإعادة البناء.

***ممارسات التدخل الإنسانى**: وسوف نركز على حالتين وقعتا اثناء الحرب الباردة، حيث أدى التدخل من قبل الدولة المجاورة إلى نهاية مذابح/ كتدخل تنزانيا فى أوغندا عام ١٩٧٨، وتدخل فيتنام فى كمبوديا عام ١٩٧٩، ويتعلق الأمر هنا بمكان الدوافع الإنسانية فى قرارات التدخل ومبررات تنزانيا وفيتنام لتحركهما .ثم الاستجابات المختلفة لمجتمع الدول حول هاتين الحالتين اللتين وقعتا فى نفس الوقت تقريبًا.

١ - **الدوافع والمبررات الرسمية لتنزانيا وفيتنام للتدخل**: انتهاكات حقوق الإنسان المكثفة ميزت حكومة أوغندا بقيادة عيدى أمين منذ البداية للنهاية. وقدرت منظمة العفو الدولية أن مايزيد عن ٣٠٠,٠٠٠ شخص قتلوا خلال ثمان سنوات أثناء حكمه. والحالة تزيد عن ذلك فيما يتعلق بالخمير الحمر الذين استولوا على السلطة فى كمبوديا فى إبريل ١٩٧٥ وبدءوا فى سياسات داخلية تنتهك حقوق الإنسان. ومن بين ٧ مليون نسمة حوالى ٢ إلى ٣ مليون فقدوا حياتهم خلال ثلاث سنوات ونصف هى فترة حكم الخمير الحمر، ولم يحدث تدخل إنسانى جماعى لإزالة هذه النظم القاتلة وكان على تنزانيا وفيتنام التحرك. وبررا ذلك بدافع الدفاع عن النفس طبقًا للمادة ٥١ من الميثاق وأنهم وقعوا ضحية اعتداء عسكرى من قبل أوغندا وكمبوديا. وخلصت دراسة خاصة بهاتين الحالتين إلى أن إنقاذ حياة الناس كان نتيجة لتدخل فيتنام وتنزانيا.

٢ - **استجابة المجتمع الدولى**: لقد اختار المجتمع الدولى إدانة فيتنام وتنزانيا لإضرارهما بمبدأ عدم التدخل وعدم استخدام القوة هذه الاستجابة كانت متوافقة مع ظروف الحرب الباردة فتدخل فيتنام كان لإزالة نظام (بول بوت) عن كمبوديا ولقى ذلك اعتراضًا كبيرًا. واتهمت فيتنام من قبل المعسكر الغربى أنها تلعب هذا الدور لصالح الاتحاد السوفيتى. وإطاحة تنزانيا بعيدى أمين واجهت معارضة أيضًا وذلك مع تلقى الحكومة الاوغندية الجديدة على اعتراف واضح ومساعدة مالية من حكومات أجنبية متعددة. وبرغم إدانة معظم الدول الإفريقية لمارساتها فبقية المجتمع الدولى اعترف بها اعترافا ضمنيا ومن ثم يمكن أن نخلص إلى أن:

- الاعتبارات الإنسانية لا تبدو حاسمه فى قرارات فيتنام وتنزانيا بالتدخل.

- بررت فيتنام وتنزانيا تدخلهما حسب المبادئ التقليدية لمجتمع الدول وليس تحت رايات التدخل الإنسانى الأخلاقى.

- رفض مجتمع الدول إعطاء الشرعية للتدخل الإنسانى يؤكد على المخاوف حول انتهاك مبدأ عدم التدخل وعكس ظروف وتوازنات الحرب الباردة.

التدخلات الإنسانية فى فترة ما بعد الحرب الباردة: وعلى سبيل المثال التدخلات الدولية فى الصومال ورواندا.

دور المشاعر الإنسانية فى قرار الدول بالتدخل: فى حالة الصومال .. فإن القوةالدافعة الأساسية وراء التدخل لم تكن إقناع الزعماء لشعوبهم بالاستجابة للمعاناة الإنسانية. ولكنها كانت وسائل الإعلام والرأى العام الداخلى الذى دفع صانعى القرار لاتخاذ إجراءات استثنائية.

ويرى البعض أنه بفضل رد فعل الإعلام الغربى كان هذا التدخل. وكان التدخل العسكرى الأمريكى فى الصومال فى ديسمبر ١٩٩٢ استجابة لمواطنيها. وتبدد هذا الشعور حين رأوا الدماء الأمريكية تسيل فى شوارع مقديشيو ودفعت صور المجاعة الصومالية فى التليفزيون الأمريكى إدارة بوش لبدء إنقاذ إنسانى. ولكن قررت إدارة كلينتون الانسحاب عقب إسالة الدماء الأمريكية.

وفى حالة التدخل فى الصومال تصرف صانعو القرار طبقًا للرأى العام الداخلى وكذلك الدوافع الأخلاقية. وكانت هناك أيضًا الدوافع الواقعية للقوة السياسية على الصعيد الدولى، ولكن التدخل الفرنسى فى رواندا وإن تم تبريره بالدوافع الإنسانية إلا أنه يقال إنه كان هناك أيضا بدافع المصلحة القومية إذا كان الرئيس ميتران عازمًا على استعادة مصداقيته فى إفريقيا. وكان ذلك هو رأى أحد المعلقين بأن الدوافع الفرنسية لم تكن إنسانية.

ما هى درجة شرعية التدخل؟ بالمقارنة بممارسة الدول فى زمن الحرب الباردة فالتدخل فى الصومال ورواندا حصل على الشرعية لوجود الدافع الإنسانى لدى الدول المتدخلة. فمبادئ السيادة وعدم التدخل تبقى أساس النظام ولكن هناك حجة تتبناها الدول الغربية تقول بأن هذه المبادئ يجب أن تعالج بشكل آخرجماعى من قبل الدول فى الحالات الاستثنائية للمعاناة الإنسانية فإذا كانت التدخلات االدولية لما بعد الحرب الباردة تفترض ترحيبًا من قبل المجتمع الدولى لإضفاء الشرعية عليها فالمشروعية لم تقدم بها من قبل الأمم المتحدة على الأساس الإنسانى وحده.

لقد وافق مجلس الأمن بالإجماع على التدخل فى الصومال وتقديم المعونة الإنسانية، وأسس شرعية هذا القرار على أنه ليس ضد رغبة الحكومة. فلقد انهارت الحكومة الصومالية بالفعل والتدخل لم يكن ضد السيادة ومبادئ عدم التدخل، فالحالة الصومالية كانت حالة خاصة وتحتاج لاستجابة سريعة. واستخدم ألفاظ مثل حالة نادرة وغير طبيعية كانت تمييزًا لحالة الصومال عن غيرها.

وفيما بعد الحرب الباردة لعب الرأى العام ووسائل الإعلام دورًا هامًا فى مسألة التدخل. وترى

بعض الدول فيه إمبريالية جديدة وتهديدا لقوة زعماء الدول، وردود فعل الدول الغربية للأزمة الإنسانية فى الصومال كان أساسها الرأى العام وتخليها عنها كان أيضا بسبب الرأى العام ووسائل الإعلام.

وقد تصدت الصين للتدخل الإنسانى عقب الحرب الباردة لخوفها من أن تصبح هدفًا للتدخل فيما بعد. ويحميها فى ذلك حق الفيتو وقدرتها العسكرية.

وإذا كان إضفاء الشرعية على التدخل الإنسانى من خلال الفصل السابع للميثاق موضع خلاف داخل مجتمع الدول فالتدخل الإنسانى الفردى دون موافقة الأمم المتحدة يظل ممارسة غير شرعية فى السياسات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

مثاليًا يجب أن يكون التدخل تحت مظلة مجلس الأمن وشرعيته. ولكن كما رأينا فى حالتى تدخل تنزانيا وفيتنام نشأت قضايا حين فشلت الأمم المتحدة فى دورها كراع لحقوق الإنسان، وتدخلت الدول دون موافقة المجلس، وقد تكون الدوافع الإنسانية ليست وحدها مبرر التدخل. فبرغم إدانة فيتنام على التدخل إلا أنها قضت على نظام بول بوت، ويجادل بعض المعلقين أنه برغم إمكان مساندة التدخل الفردى لوقف أعمال القتل فذلك غير كاف.

هل كان التدخل ناجحًا؟ فى رأى من يشجع التدخل الإنسانى خاصة الانفرادى منه أن أهم شىء هو وقف انتهاكات حقوق الإنسان وإن استخدام القوةيشجع القيم الإنسانية، فالنتائج الإنسانية واضحة كالدوافع نحو التدخل، والنتائج قد تكون طويلة أو قصيرة المدى بوقف المذابح وتقديم المساعدة الإنسانية للشعوب فى دائرة الحرب ويسهل التدخل سبل حل النزاع واستعادة السياسات الفعالة.

إزالة انتهاكات حقوق الإنسان: بدأ ذلك ممكنًا فى فترة الحرب الباردة حيث أنهى التدخل الإجبارى انتهاكات حقوق الإنسان ونظم المذابح (مثل تدخل تنزانيا فى أوغندا) هذا التدخل لم يعد ممكنا فيما بعد الحرب الباردة حيث المعاناة الإنسانية جذورها سياسية واقتصادية واجتماعية وانسحاب القوات المتدخلة سوف يؤدى لاستمرار الصراع المسلح. ولكن كيف نقوم بتقييم التدخلات الأجنبية؟.

إن تدخل الولايات المتحدة فى الصومال فى فترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ أشار لنجاح التدخل الإنسانى. فلقد أنقذت الولايات المتحدة الآلاف من الصوماليين من الجوع، ولكن بعثة التدخل انتهت بالانسحاب والمأساة. وللمعاناة أسباب سياسية فكانت هناك محاولات لوضع إطار سياسى يمنع العودة للحرب الأهلية والمجاعة، ولكن العلاقات القبلية بالمجتمع الصومالى أعاقت ذلك فبعد أن اعتقلت قوات مجلس الأمن واحدًا من قادة القبائل وهو الجنرال عيديد عقب قتل ٢٣ من قوات أمن الأمم المتحدة كان دورها يماثل دور القوة الإمبريالية معتمدة على وجود القوات الأمريكية فى جنوب مقديشيو. فالتحول من الإنقاذ من المجاعة إلى صنع الحرب تمثل فى قصف الصواريخ للمناطق الحضرية بالصومال.

إن التدخل القسرى فى الأزمات الإنسانية يدان باعتباره قصير المدى. فهل هو التدخل الأمثل؟

فاستخدام القوة للدفاع عن الأهداف الإنسانية لا يسانده التزام سياسى واقتصادى واجتماعى طويل المدى بحماية هذه الأهداف والحيلولة دون ردتها.

التدخل فى شئون الدول.. بدعوى الحفاظ على حقوقها

مقولة الإرهاب ضد الإرهاب لا يعد إرهابًا. رددها مندوب يوغوسلافيا فى الأمم المتحدة.

ـ تعانى كثير من الدول من استغلال قضية حقوق الإنسان الذى تهدد به الدول الكبرى الدول الصغرى، وتعتبر هذا التهديد ذريعة للتدخل العسكرى ونسميه أحيانًا التدخل الإنسانى ونراها أحيانا تفرض عقوبات اقتصادية..

ولكن حسنًا فعلت هذه الدول فى المؤتمر العاشر لدول عدم الانحياز الذى عقد فى جاكارتا عام ١٩٩٢ حين أضافت على البيان السابق صدوره فى مؤتمر بلجراد عام ١٩٨٩ هذه الفقرة ـ وهى تكرر أهمية حقوق الإنسان والعمل على احترامها ـ نضيف مع عدم المساس بحقوق الدولة وسيادتها والتدخل فى شئونها الداخلية.

وقد أخذت الدول الكبرى تفسر حقوق الإنسان حسب مصالحها فأحيانًا نجد اتهاما صريحًا للصين بخصوص مذبحة الطلبة ثم أحيانا أخرى نرى سكوتًا تاما من الولايات المتحدة عن هذه الاتهامات بعد أن تتم الاتفاقات التى تحقق المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة وقد كانت الدول الاشتراكية تعتبر النواحى الاقتصادية لحقوق الإنسان أسسًا لحقوق الإنسان بينما لا تهتم بالنواحى السياسية.

ومع كل ما رأينا من اعتداء على أرض فلسطين لم نسمع أصواتًا تنادى بحقوق الإنسان للشعب الفلسطينى بينما سمعنا أن منع هجرة اليهود من الاتحاد السوفيتى هو انتهاك لحقوق الإنسان!!

كذلك ما حدث فى البوسنة والهرسك على أيدى الصرب هو انتهاك صريح لحقوق الإنسان.. ولكن نسمع منطقًا غريبًا من الصرب.. حينما يقولون أن أهل البوسنة والهرسك يقومون بعمل ضد حقوق الإنسان وهو الإرهاب. ولذلك لا يجوز أن يطلق كلمة اعتداء على حقوق الإنسان من الصرب على أهالى البوسنة والهرسك وإذا قلنا لهم أن ما تقومون به هو إبادة جماعية وسفك للدماء.. يقولون .. كما ذكر مندوبهم فى الأمم المتحدة.. لقد قاموا بالإرهاب ولا يجوز أن تطلقوا على أعمالنا أنها إرهاب.. لأن الإرهاب ضد الإرهاب لا يعد إرهابًا.

ولقد وجدنا.. بعض الدول تنادى بأن من حقها أن تعرف اسرار التكنولوجيا المتقدمة.. لأن الإنسانية لا تتجزأ وأن المعرفة من حق الإنسانية جمعاء وأن التكنولوجيا لا يجب أن تكون سلعة للبيع فهى ملك للبشر.. كما وجدنا الولايات المتحدة تتدخل عسكريًا فى بنما وتعتقل رئيسها نوريجا وتنقله إلى الولايات المتحدة وتحاكمه...

بينما وجدنا أن مصر تفتح حدودها وصدرها وقلبها لشاه إيران حينما طرد من إيران لكى يقيم فى مصر.. فى الوقت الذى نرى فيه أن الولايات المتحدة ترفض دخوله الولايات المتحدة للعلاج فيها!!.

ونجد الرئيس الأمريكى كلينتون يقول للرئيس سوهارتو والذى كانت الولايات المتحدة سببًا فى تعيينه رئيسًا لأندونيسيا.. يقول له: أن ما نقوله هو قول نزل من السماء وعليك أن تنفذ، ذلك عند حدوث الأزمة المالية فى دول جنوب شرق آسيا.. ويترك سوهارتو الرئاسة.. وكانت الولايات المتحدة فى أثناء وجود الاتحاد السوفيتى ـ بل فى أثناء الحرب الباردة ووجود الشيوعية ـ تساند دول جنوب شرق آسيا على أساس وقوفها كسد منيع ضد الشيوعية فلما انتهت الشيوعية والاتحاد السوفيتى.. انتهى التأييد لهذه الدول وإن كانت الدول الكبرى تتخذ موضوع المحافظة على حقوق الإنسان ذريعة للاعتداء على الاستقلال والسيادة الوطنية للدول.

ولقد وجدنا قراراً أمريكيًا أصدرته المحكمة الأمريكية العليا يعطى لحكومة الولايات المتحدة حق اعتقال واحضار أى شخص فى أى دولة أخرى للولايات المتحدة لمحاكمته ـ وقد أثار هذا القرار ضجة كبيرة فهذا اعتداء صريح على استقلال الدول وسيادتها الوطنية وعلى مبدأ حقوق الإنسان!!.

حالة كوسوفو: نقطة متقدمة فى تطور التدخل الإنسانى

فى ٢٤ مارس ١٩٩٩ قررت الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى الشروع فى قصف واسع النطاق ليوغوسلافيا والهدف من ذلك حماية سكان إقليم كوسوفو مما يمارسه النظام اليوغوسلافى ضدهم من قتل وتعذيب وتشريد.

* يرى المؤيدون لهذا القرار أنه وإن كان تدعمه شرعية مكتوبة بمعنى أنه لن يحتاج طبقا للقانون الدولى التقليدى إلى صدور قرار مسبق من مجلس الأمن إلا أن مثل هذه الشرعية المكتوبة كانت غير مناسبة خاصة أن الاحتمال الأكبر أن لا يستطيع مجلس الأمن إصدار مثل هذا القرار لقيام روسيا أو الصين أو كليهما باستخدام حق الفيتو الأمر الذى سيضع عقبة رسمية وليس تصريحا رسميا خاصة أن الوضع فى كوسوفو لم يكن يحتمل انتظارًا أكثر من ذلك.

* الكثير من دول العالم رفضت تأييد هذا الإجراء من حلف الناتو فقد أدانت مجموعة دول أمريكا اللاتينية قرار التدخل كما سبق وأدانت عمليات القتل والتشريد وأدان «كومنولث الدول المستقلة» جمهوريات الاتحاد السوفيتى المستقلة هذا التدخل وكذا دول جنوب إفريقيا وناميبيا والجابون والعراق وليبيا وكذلك الهند التى قال مندوبها فى مجلس الأمن: ليس هناك دولة أو مجموعة من الدول بترتيب إقليمى يمكن أن يدعى لنفسه الحق فى القيام ـ بشكل تعسفى، ومن جانب واحد ـ بعمل عسكرى ضد الآخرين.. قيل لنا أن الهجمات العسكرية تهدف إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان وحتى إذا كان الأمر كذلك فإنه لا يبرر العدوان العسكرى.. وما يدعو للقلق والانزعاج أن كلاً من القانون الدولى ومجلس الأمن قد تم تجاهلهما من جانب الدول التى تدعى أنها تدافع عن سيادة القانون.

* الدول الإسلامية أدانت على نطاق واسع أعمال القتل والتعذيب والتشريد التى يلاقيها سكان

كوسوفو على يد القوات اليوغوسلافية إلا أن الدول الإسلامية إلا أن الدول الإسلامية لم تتخذ موقفًا واحدًا واضحًا بشأن التدخل الإنسانى ومدى مشروعيته.

* نعود إلى مؤيدى التدخل فى كوسوفو والذين يقولون:

بادئ ذى بدء لا يجادل أحد فى أن النظام اليوغوسلافى مدان بارتكاب انتهاكات شديدة وعديدة لحقوق الإنسان فى أراضية وفى كوسوفو بشكل خاص حتى أن المحكمة الدولية لجرائم الحرب فى يوغوسلافيا أدانت خمسة من كبار مسئولى يوغوسلافيا.

٢ ـ المجتمع الدولى وافق ضمنيًا على القصف الجوى من خلال (الصمت) ذلك أن مجلس الأمن قد رفض فى ٢٦ مارس ١٩٩٩ بأغلبية ١٢ صوتًا أدانة عمليات القصف الجوى.

٣ ـ فى ١٦ إبرايل ١٩٩٩ أدانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ما تم فى يوغوسلافيا وكوسوفو من تطهير عرقى بأغلبية ٤٤٤ من مجموعة ٥١ صوتًا.

٤ ـ عملية التدخل لم تتم بشكل منفرد أو ثنائى بل كانت متعددة الأطراف قامت بها منظمة دولية تضم عضوية الكثير من الدول.

* كان الغرض الأساسى من التدخل والقصف الجوى هو مساعدة الضحايا وإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان وذلك عن طريق كف يد المعتدى ولكن ماذا حدث؟! زاد المعتدى فى تشدده لفترة حتى تمكن القوات الدولية من السيطرة على الموقف وإعادة درجة من الهدوء إلى كوسوفو فى انتظار حل نهائى لهذه المشكلة.

قضية كوسوفو أعطت انتباهًا أكبر بمسألة التدخل الإنسانى. هذا الانتباه قد يساعد فى حفز الأطراف المختلفة على البحث والمناقشة حول إيجاد قواعد تنظيمية تحكم التدخل الإنسانى وهذا هو الذى يحتاجه العالم بالفعل.

رأى السكرتير العام للأمم المتحدة حول التدخل لأغراض إنسانية:

١٩٩٩ سبتمبر: ديسمبر

بعد أحداث كوسوفو وما حدث فى تيمور الشرقية...

* قام كوفى أنان.. السكرتير العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة تبعه بيان ألقاه أمام رؤساء الوفود المشاركة فى أعمال الاجتماع السنوى للجمعية العامة ـ التقرير والبيان تضمنا رأى كوفى أنان بشأن مسألة التدخل الإنسانى.

* حث كوفى أنان فى تقريره وبيانه المجتمع الدولى على تبنى نهج جديد لمعالجة القضايا الخاصة بحماية البشر من أعمال العنف والمذابح وذلك بعد فشل الأمم المتحدة بوضعها الحالى فى معالجة مثل هذه القضايا بل إنه طالب بأن تمنح الأمم المتحدة صلاحية التدخل لأغراض إنسانية فى المجتمعات والدول التى تكون معرضة لوقوع تدهور أو كارثة من صنع البشر بغض النظر عن مفاهيم السيادة

وقواعد القانون الدولى ومواد ميثاق المنظمة الدولية التى جميعها تؤكد على ضرورة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وعدم المساس بالسيادة الوطنية.

* أطلقت بعض وسائل الإعلام الغربية على هذا التطور الذى يريده كوفى أنان اسم (مبدأ كوفى أنان للتدخل الإنسانى).

ونعتقد أنه لابد من الحذر الشديد فى التعامل مع هذا الموضوع.

يجب التعرف على حقيقة توجهات الدول كلها وليس مجموعة محدودة فقط.

إن تنفيذ هذا المبدأ أو الحق أو الواجب يجب أن يستند إلى مجموعة معايير قانونية محددة متفق عليها وأهم هذه القواعد هو أن تنفذه الأمم المتحدة نفسها وبقرار منها وإشراف كامل دون توكيل أو تخويل أى طرف أو دولة أو تكتل دولى بمثل هذا العمل.

الخلاصة:

* لابد من وجود تعريف واضح ومحدد عن مفهوم (التدخل الإنسانى).

* هذا التعريف والتوصل إليه يكون من خلال الأمم المتحدة وإشراك أكبر قدر ممكن فى المناقشات حتى يحظى التعريف الناتج على موافقة أكبر عدد ممكن من دول العالم.

* التوصل إلى قواعد مقننة أو متفق عليها بالنسبة للإجراءات التى تتخذ فى الحالات التى تستدعى تدخلاً إنسانيًا.

* التعامل مع مسألة قيام دولة أو عدة دول بتنفيذ التدخل الإنسانى بعيدا عن مظلة الأمم المتحدة والتوصل إلى وضع قانونى بشأنها.

* تحديد الأسباب أو المبررات التى تقضى بتنفيذ التدخل الإنسانى.

حول حقوق الإنسان فى ظل العولمة

أصبحت مسألة حقوق الإنسان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبًا وبعد إنشاء الأمم المتحدة على وجه الخصوص إحدى المسائل التى اكتسبت الصفة الدولية فأحد الأهداف التى قامت لتحقيقها الأمم المتحدة مناهضة أساليب الحكم المطلق الذى يستوحى مبادئ النازية أو الفاشية القائمة على الاضطهاد وذلك باعتبار أن حرية وسيادة الدولة على إقليمها وشعبها إذا ما أسيئ استعمالها فقد تعرض السلم والأمن الدولى للخطر .. هذه هى الانطلاقة لإكساب مسألة حقوق الإنسان بعدًا دوليًا.

ـ وتدعم هذا التوجه العالمى بعد إصدار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ وما تلاه من صدور العهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. إلى جانب ما تم صياغته على المستويات الإقليمية مثل اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية ١٩٥٠ وإنشاء

اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان وإنشاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وكذلك على المستوى العربى والإفريقى هذا إلى جانب العديد من الاتفاقيات والمواثيق والمؤتمرات واللجان الدولية الخاصة باحترام حقوق الإنسان، وقد جعلت الأمم المتحدة، احترام حقوق الإنسان أحد أهدافها السامية .

المادة ١٣ب حول وظائف الجمعية العامة: تنشئ الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد.. إنماء التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والمساعدة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينها فى الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

المادة ٥٥ جـ تعمل الأمم المتحدة على: أن يشيع فى العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

المادة ٥٦: يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أومشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها فى المادة الخامسة والخمسين.

المادة ٦٢ (ب) حول وظائف وسلطات المجلس الاقتصادى والاجتماعى: للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقدم توصيات فيما يختص بإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها...

- توصل فيجل رودلى أحد المستشارين القانونيين فى منظمة العفو الدولية بعد دراسة عدة قضايا عالجتها محكمة العدل الدولية إلى نتيجة مؤداها (أن محكمة العدل الدولية قد وافقت صراحة على أن التزامها بحقوق الإنسان هو التزام يفرضه القانون الدولى).

وفى كلمة للرئيس الفرنسى جاك شيراك أثناء احتفال الأمم المتحدة عام ١٩٩٥ بمرور خمسين عامًا على إنشائها قال (أن مجال حقوق الإنسان والتضامن بين الشعوب هو المجال الرئيسى المميز لهيئة الأمم المتحدة).

- وتعبيرًا عن الاقتناع الكبير بأهمية مسألة حقوق الإنسان استحدثت السكرتارية العامة للأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة منصبى سكرتير خاص لحقوق الإنسان وسكرتير خاص للشئون الإنسانية وهما تابعان مباشرة للسكرتير العام للأمم المتحدة.

- أى أنه من الناحية القانونية الدولية يشهد العالم زيادة فى التأييد لمبدأ احترام حقوق الإنسان والعمل على فرض حماية حقوق الإنسان.

حول مبدأ عالمية حقوق الإنسان: ارتبط تاريخ حقوق الإنسان بدءا من عصبة الأمم وفلسفة وممارسة الأمم المتحدة بفكرة عالمية هذه الحقوق فكل الأعضاء بالأمم المتحدة يلتزمون بمبدأ العالمية فى

الميثاق وفى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، إذ مفهوم حقوق الإنسان جزء من الإنسانية، وحينما تفاعلت الحضارات وتعلمت من بعضها البعض مبادئ الكرامة والقانون والحرية والمساواة حدث تطور فى تلك الحقوق. وفكرة أن كل الناس فى إدارة القرن الواحد والعشرين يمتلكون حقوقا لا معارضة فيها ولا جدال عليها، إن عالمية حقوق الإنسان لا تتعارض مع التنوع الثقافى ووجود الواجبات لا ينفى هذا المبدأ. ففى المادة ٢٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (على كل فرد واجبات تجاه الجماعة وفى ممارسة الحقوق والحريات يكون الفرد معرضًا للقانون ومن الضرورى اعترافه بحقوق وحريات الآخرين) وهناك اختبار ديمقراطى يؤكد على مبدأ عالمية الحقوق، وردا على سؤال موجه إلى أى فرد فى العالم - هل تفضل أن تعيش أو أن تقتل؟.

هل تحب أن يكون لك رأى فى طريقة الحكم؟ سيكون الجواب فى صالح حقوق الإنسان كما أقرها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

فى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة أخذ الأمر ثلاث جلسات من ٢٧ يناير ١٩٤٧ حتى ١٨ يونيو ١٩٤٨. وتكونت اللجنة من أستراليا وروسيا البيضاء وشيلى والصين ومصر وفرنسا والهند وإيران ولبنان والفلبين والاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وأمريكا وأورجواى ويوغوسلافيا.

كان هناك إدراك بأن المملكة المتحدة قد أقيمت بغرض إقرار الحقوق الطبيعية للإنسان فى الحرية والمساواة أمام القانون:

أ) فكل إنسان له حق فى حرية بما فيها الحرية الشخصية وحرية العبادة والرأى والاجتماع والتنظيم والوصول للأمم المتحدة.

ب) لكل إنسان الحق فى العدالة دون تمييز عنصرى أو جنسى أو لغوى أو دينى أو قومى أو سياسى.

جـ) لكل إنسان حقه فى الحصول على الأمن والعمل والتعليم والصحة والمشاركة فى الحكومة والامتلاك. وعلى الأمم المتحدة تعقب انتهاكات حقوق الإنسان.

كانت هذه أمثلة لمساهمات ممثلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

حقوق الإنسان ليست قضية داخلية على المستوى الإقليمى: قام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بالتحفيز على بناء أدوات إقليمية لحماية حقوق الإنسان فى أنحاء العالم. ففى الميثاق الإفريقى حول حقوق الإنسان والشعوب أعاد أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية التزامهم بالتنسيق وتعميق التعاون بينهم لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا. ووضعوا فى اعتبارهم التقاليد التاريخية وقيمة الحضارة والتى تبرر تقديم الحماية الدولية. وأكد الميثاق العربى لحقوق الإنسان ١٩٩٤ على مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمعاهدات التى تدور حول الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكذا إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان بالإسلام، وتبعًا لإعلان

القاهرة فكل الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى تؤكد على حقوق الإنسان وحمايته من الاستغلال والاعتقال والتأكيد على حريته فى صياغة حياته طبقًا للشرعية الاسلامية.

وأكدوا على أن الحريات العالمية جزء أصيل من العقيدة الاسلامية وليس لأحد انتهاك هذه الحقوق أو تجاهلها. فلقد وردت فى القرآن الكريم وقدمها للعالمين خاتم الرسل محمد صلى الله عليه وسلم والأمة كلها مسئولة عن حمايتها. والاتفاقية الأمريكية حول حقوق الإنسان عام ١٩٩٦ أكدت وجود حقوق أساسية للإنسان ليست نابعة من المواطن لإحدى الدول ولكن تابعة من الشخصية الإنسانية وتبرر الحماية الدولية لها.

الحقوق والواجبات على قدم المساواة: من المفاهيم العامة فى القانون.. أن الحقوق تتضمن واجبات. فقد أشار المهاتما غاندى أن فى بعض المجتمعات نظام القيم له نقطة بداية تتمثل فى واجبات الفرد نحو الجماعة/ فالهندوكية تؤكد على الواجبات.. والميثاق الإفريقى حول حقوق الإنسان والشعوب يؤكد على الواجبات قبل الجماعة وعلى حقوق الافارقة.

ويمكن الإشارة إلى وجود تقبل عالمى بأن حقوق الإنسان يجب تشجيعها وحمايتها عالميًا. وذلك ما أكد عليه رئيس وزراء ماليزيا. ففى خطاب له فى اللقاء العام التاسع والعشرين لحوض الباسيفكى فى واشنطن ١٩٩٦ قدم د. مهاتير محمد مناقشة حول المبادىء وقدم هذه المقترحات: أن هناك أرضية عامة كبيرة من القيم نشارك فيها كلنا فنحن كلنا بشر وآباء وعلينا أن نعيش فى مجتمع، إن أى أعتداء لايمكن السماح به ويجب المعاقبة عليه ويجب ألا يختفى وراء عباءة النسبية الثقافية هذا هو ما نعنيه بعالمية حقوق الإنسان.

* إن القيم والأخلاقيات ومبادىء الكرامة الإنسانية تتواجد فى قلب كل مجتمع وثقافة وإن المستويات العالمية لحقوق الإنسان لتعكس الضمير العام العالمى والقدرة السياسية للجماعة الدولية وكذلك مسئولية هذه الجماعة الدولية عن صون وحماية الانسان والمجتمعات والدول.

* بهذا الاقتراب ينظر كثير من مفكرى ومنظرى حقوق الانسان إلى الخمسين سنة الماضية باعتبارها الفترة الزمنية التى خصصتها الإنسانية لوضع مستويات ومعايير ومعانى حقوق الإنسان وبالفعل تم الانتهاء من هذه العملية.

* ومن ثم فإن الفترات القادمة لابد وأن تشهد توحيد الجهود العالمية وتوجيهها للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان سواء بسبب ظروف داخلية أو إقليمية أو دولية ويبدو أن التطورات التى شهدتها نهاية فترة الخمسين عامًا هذه قد تساعد فى تنفيذ هذه المهمة على أرض الواقع كما يأمل أصحاب هذا الاقتراب.

* إلا أن أحداث العقد الأخير من القرن العشرين تقلل من هذا التفاؤل فالحوادث والحالات التى شهدها العالم فى السنوات الاخيرة أبرزت الحاجة الماسة إلى تقنين أوضح وأكثر تحديدًا للتعامل

الإيجابى مع انتهاك حقوق الإنسان حتى لاتبقى قضية حقوق الإنسان ورقة ضغط وذريعة تمارسها الدولة الأقوى على الأضعف متى احتاجت، لذلك لابد أن تتفق الجماعة الدولية على منظومة تعريفية وسلوكية تختص بالتعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

العولمة والقوى الكبرى

- التصورات ومعطيات الواقع.
- القرن ٢١ والهيمنة الأمريكية.
- أمريكا والقوى الآسيوية.
- العولمة والجنوب:
  - النموذج الإفريقى.
  - أمريكا والشرق الأوسط فى ظل العولمة.

التصورات ومعطيات الواقع

يتصور عدد من كبار المفكرين الغربيين بأن العالم الجديد سيتمحور فى أقطاب جديدة.. إما:

١ ـ ثلاثة أقطاب أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

أو ٢ ـ يضاف إليها الصين والهند.

وذلك لأن الهند أكبر مشتر للسلاح منذ عام ١٩٨٦.. وهذا ما أثار غضب اليابان.. وتملك الهند أسلحة نووية.. ولديها صواريخ نووية بعيدة المدى.. كذلك أصبحت الباكستان لديها أسلحة نووية.

وقد أصبحت الدول التى تمتلك القوة النووية تتزايد باستمرار لدرجة أن وليم ويبستر مدير المخابرات الأمريكية الأسبق قال «أن أكثر من ١٥ دولة سوف تنتج الصواريخ الباليستيه خلال عشر سنوات ومنها دول فى الشرق الأوسط!!».

والأخطر من هذا كله.. أن مسئولاً سوفيتيًا فى حديث مع الفين توفلر قال: «لقد كنت ضد مبادرة الدفاع الاستراتيجى، المعروفة باسم حرب النجوم) لكننى غيرت رأيى الآن لأنه إذا تفكك الاتحاد السوفيتى فسيجد العالم نفسه فى مواجهة عشرة كيانات قومية مزودة بالأسلحة النووية.. ولو حدثت حرب أهلية فى روسيا فربما استولى البعض على الأسلحة النووية».

وهكذا لم تعد القوة الثورية العسكرية فى أيدى القلة من الدول.. بل أصبحت الآن موزعة فى العالم.. كما أن اليابان لديها مفتاح القوة لأن لديها «عنصر المعرفة» وقد قال أشيهارا فى كتابه المشهور: «اليابان تستطيع أن تقول لا».. إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى سيحتاجان إلى أشباه مواصلات متطورة يابانية الصنع لزيادة دقة أسلحتها النووية.. وقال اشيهارا أن فى إمكان اليابان إذا أوقفت تزويد الولايات المتحدة بالمكونات الإلكترونية اللازمة لأسلحتها وأرسلت اليابان إلى الاتحاد السوفيتى فقط هذه الرقائق الإلكترونية فإن ذلك سيقلب توازن القوة العسكرية رأسًا على عقب!! وقد أشار مدير المخابرات الأمريكية فى أحد تقاريره بأن تهديد اليابان لأمريكا سواء فى مجال المعرفة التكنولوجية أو من الناحية الاقتصادية قد يؤدى بنا إلى التفكير فى غزو اليابان!!.

كما أصبحت ثورة المعرفة اليوم أقوى من القوة العسكرية بل القوة الاقتصادية وإذا كان من يملك الثلاثة العسكرية/ الاقتصادية/ المعرفة ستكون له الهيمنة.. وهذا ما تمتلكه الولايات المتحدة الآن إلا أنه حسب ما يقوله التاريخ لنا إنه إذا ضعفت القوة الاقتصادية انهارت القوة العسكرية كذلك، وقد كانت الإمبراطورية الرومانية لديها أكبر قوة عسكرية ووحداتها فى كثير من دول العالم ولكن حينما ضعفت اقتصاديًا وانهار هذا الاقتصاد انهارت القوة العسكرية وبالتالى انهارت الإمبراطورية الرومانية. وإذا انهارت المعرفة انهارت معها القوة العسكرية والقوة الاقتصادية.

إن نظام المعرفة.. يعتمد على التكنولوجيا المتطورة وسرعة انتقال المعلومات.. فأى تخلف لأى تقادم فى الأحداث والبيانات سينقص من عمر عنصر المعرفة.. لذلك بدأت دول العالم المتقدم تبنى تنظيمات حديثة تحقق أدوات تكنولوجية متطورة لتسارع تقدم البحث العلمى وتطويره.. بل أن الأبحاث التكنولوجية المتطورة صنعتها الولايات المتحدة وكلفت بعملها فى القوات العسكرية الأمريكية وأصبحت أهم ميزانية هى ميزانية البحوث والتكنولوجيا فى القوات المسلحة الامريكية.

وهذا يؤكد أهمية المعرفة وأنها فى تزايد مستمر وأن عنصرى القوة والثورة يعتمدان بشكل متزايد على المعرفة.

أما إذا كانت قوة الدولة تعنى قوتها العسكرية فإن الحديث عن القوى الكبرى لا يخرج عن تناول القوة الأمريكية فقط دون غيرها فالولايات المتحدة إلى جانب ضخامة وتطور قوتها العسكرية فإنها هى وحدها التى تستطيع أن تحرك قواتها إلى أى مكان فى العالم وأن تفرض قدرتها العسكرية على أى قوة أخرى ومن ثم فمن الناحية العسكرية من المتوقع أن تظل الولايات المتحدة هى القوة الرئيسية والعظمى الوحيدة فى السنوات القادمة(١).

ظهرت مقولات بأن الولايات المتحدة وإن كانت قوة عسكرية جبارة إلا أنها لا تستطيع أن تتحمل تكاليف استخدام هذه القوة بل ستعتمد على بلدان أخرى للوفاء بهذه التكاليف ويضربون مثالا لذلك بما حدث فى حرب الخليج الثانية.

ولكن ألم يكن باستطاعة الولايات المتحدة حقًا أن تتحمل تكاليف حرب تحرير الكويت؟! مما لا شك فيه أنها كانت تستطيع ولكن من الناحية السياسية سواء داخل الولايات المتحدة أو على المستوى الدولى لم يكن مقبولا لدى صانعى القرار الأمريكى أن يدخلوا حربًا للدفاع عن احتياجات قوى كبرى مثل ألمانيا أو اليابان من النفط دون إسهام أى منهما وكذلك لإقناع الرأى العام الأمريكى أن الحرب أساسها تحالف دولى وليس مجرد تطوع أمريكى منفرد! كما حدث فى الحملة ضد أفغانستان.

إلا أن التطورات التى شهدها العالم جعلت قوة الدولة أكثر شمولاً بمعنى أن قوة الدولة لا تقاس فقط بقوتها العسكرية بل تقاس إلى جانب ذلك بقوتها الاقتصادية وقوتها التكنولوجية بل أن الاقتصاد والتكنولوجيا يحظيان حاليا بأهمية كبيرة جدًا حتى أنهما يعدان أسلحة هذا العصر للتنافس بين الدول.

---

(١) .وهو ما ظهر فى الحملة الأمريكية ضد أفغانستان التى بدأت فى أكتوبر ٢٠٠١ تحت شعار «محاربة الإرهاب».

وإذا كنا نعترف أن الولايات المتحدة تنفرد بقمة المجتمع الدولى من ناحية القوة العسكرية فإنه على المستويين الاقتصادى والتكنولوجى لا تتمتع بهذا الانفراد فهناك اليابان والاتحاد الأوروبى إلى جانب الصين التى تنطلق للمقدمة بسرعة مدعمة بقوة اقتصادية وقوة عسكرية وإن كانت قوتها التكنولوجية أضعف قليلاً.

هناك اتجاه يرى:

إن وجود القوة العسكرية لدى الولايات المتحدة لن يؤدى بالضرورة إلى ضمان القوة الاقتصادية والتكنولوجية ومن ثم ففى ظل الشواهد التى تشير إلى أن الولايات المتحدة عاقدة العزم على الاحتفاظ بهذا التفوق العسكرى وفى نفس الوقت الحفاظ على مكانتها الاقتصادية والتكنولوجية إن لم يكن الارتفاع بهما فإن على الولايات المتحدة أن تضطلع بالاستثمارات العسكرية وكذلك الاقتصادية والتكنولوجية وهو ما لا تتحمله القوى الأخرى بنفس الدرجة على الأقل فى السنوات القليلة القادمة.

وفى أسوأ الظروف بالنسبة للولايات المتحدة أى إذا تضاءلت قوتها الاقتصادية فإنها ستظل قوة عظمى عسكرية لمدة طويلة، ولكن هذا الوجود سيزول تدريجيافالصين لم تتعرض بعد الغزو المغولى لها فى القرن الثانى عشر لأى هزيمة كاملة على يد إحدى القوى الإقليمية بل إنها ظلت تحتفظ بقوتها العسكرية خلف سورها العظيم إلا أنها فى نفس الوقت كانت تزداد ضعفا وراء ضعف حتى تدهورت تماماً وعندما جاءت القوى الاستعمارية فى القرن التاسع عشر لم تجد صعوبة فى إقامة مناطق نفوذ لها فالصين كانت طوال قرون هى أكبر قوة عسكرية فى الشرق ولكن جاء يوم لم يعد فيه ذلك قائما.

فلا شك أن الولايات المتحدة تعد قوة عظمى عسكرية وحيدة حاليا وستكون كذلك فى السنوات القادمة[١].

إن المنافسة الاقتصادية لاشك ستكون حادة لأنها منافسة عمالقة الند للند فإذا كانت إحصاءات ما بعد الحرب العالمية الثانية - وتحديدا عام ١٩٥٠ - تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى الولايات المتحدة يساوى أربعة أضعاف مثيله فى ألمانيا الغربية ويزيد خمس عشرة مرة على مثيله فى اليابان، وإن ما كان يعتبر منتجات الأجور العالية من المنظور اليابانى كان يعتبر من منتجات الأجور المتوسطة فى أوروبا وكان يعتبر منتجات الأجور المنخفضة فى الولايات المتحدة لذلك كانت المعاملات الاقتصادية يعتبر بين الولايات المتحدة واليابان وأوروبا تمثل فائدة للجميع دون ضرر أو خطر يهدد أيا منهم.

أما الآن فالأوضاع مختلفة جداً فاليابان قبل الأزمة وبعدها تقع فى مستوى متقارب مع الولايات المتحدة وكذلك مع الاتحاد الأوروبى، فهناك مجالات تتصدرها اليابان ومجالات تتصدرها أوروبا ومجالات تتصدرها الولايات المتحدة مجالات يتساوون فيها.

(١) Lester Thiurow. Head to Head: The Coming Economic Battle Among Japan and America, London 1993.

إن المنافسة حادة ليست فقط للتقارب فى مستويات اللاعبين بل أيضًا لطموح هؤلاء اللاعبين، فعند سؤال الولايات المتحدة أو اليابان أو أوروبا عن الصناعات الضرورية التى لا يمكن أن تتخلى عنها القوى الثلاث ستقدم قوائم تضم (١) الإلكترونيات الدقيقة(٢) التكنولوجيا الحيوية(٣) المواد الجديدة والاتصالات٤) الطيران المدنى(٥) الحاسبات الآلية(٦) العقول الإلكترونية وبرامجها (٧) الإنسان الآلى (٨) ماكينات التصنيع[١].

ويمكن أن نلمس دلائل على إدارك هذه القوى الكبرى لشدة المنافسة القادمة من لغة الحديث الاقتصادى المتداول منذ أوائل التسعينيات ففى الطبعة اليابانية لكتاب!! The Japan That can say no يقول المولف اشيهارا أن الحروب الاقتصادية ستحل محل الحروب العسكرية بين الدول الكبرى وأن اليابان ستكون هى الفائز فى الحروب الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين.

ولذلك رأى العالم كيف حوربت اليابان التى أمدت النمور الآسيوية بالقروض ثم ضربت الولايات المتحدة اقتصاديًا النمور الاسيوية فضعفت اليابان اقتصاديًا.. وإن كانت بدأت فى نصف عام ٢٠٠٢ تسترد بعض قوتها الاقتصادية.

وفى فبراير ١٩٩٠ صرح المستشار الألمانى هيلموت كول فى التليفزيون الألمانى أن التسعينيات ستكون للأوروبيين وليست لليابانيين وكذلك ماقاله وزير خارجية إيطاليا السابق جيانى دى ميكليس إن كل شىء يشير إلى أن أوروبا تستيعد دورها باعتبارها قلب الاقتصاد العالمى...

إن هناك منافسة أنداد بين هذه القوى بما يعنى أن فى كل مجال سيكون هناك من يكسب ومن يخسر (Win - Llose game).

وفى ظل الظروف الجديدة وانتفاء التهديدات العسكرية يرى البعض إنه لن يتعين على أحد أن يهاون أو يضحى بالمكاسب الاقتصادية للحفاظ على التحالفات العسكرية فالعلاقات الاقتصادية تنطلق بقواها الذاتية.

هذا لا يعنى أن المنافسة الاقتصادية[٢] ستكون حربًا ينتج عنها الضحايا فهى أولاً وأخيرًا تشبه الحرب العسكرية سواء من قريب أو بعيد كما أنها ستحوى عناصر تعاونية وأخرى صراعية أو بالأحرى تنافسية لأن هناك ضرورة لوجود قدر من التعاون حتى يستطيع الجميع أن يسير دون التعرض لأزمات شديدة ولكن احتمال الضرب تحت الحزام وارد ولعل ما حدث لليابان مؤخرا يعد دليلاً على ذلك لدى البعض[٣].

---

(١) New Directions in Corporate Management and the capital Market, Nomoura Intstiution, Newyork 1990.

(٢) Shintaro Ishihara "The Japan that Can Say No", Japan will be First among Equals, Simon & New York 1991.

(٣) انظر المرجع السابق.

فـهم يفسـرون ما حـدث فى اليـابان ودول جنوب شـرق آسـيـا باعتـباره مـجـرد جـولة فى المبـاراة الاقتصـادية التى هى فى جانب منها تنافسية وجانب آخر تعاونية وكل بلد يمكن أن يكون صديقًا وحليفًا ومنافسًا وندًا فى نفس الوقت، وأصبحت الحرب بين الجميع هى حرب مصالح.

استطلاعات الرأى العام: أجرت وكالة رويتر استطلاعًا للرأى فى بداية عام ٢٠٠٠ ضم خبراء اقتصاديين دوليين وكتابًا ومفكرين عالميين حول مستقبل القوى الكبرى فى السنوات القادمة وأكد المشاركون فى هذا الاستطلاع على أن الولايات المتحدة ستبقى القوة العظمى الوحيدة فى العالم خلال السنوات العشر القادمة على الأقل.

* وتوقعوا ألا تدخل قوى أخرى فى سباق مع الولايات المتحدة حول التفوق العسكرى العالمى لأن هذا يعنى ثمنًا باهظًا جدًا.

* من ثم فإنه ستبقى الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة من الناحية العسكرية سيستمر حلفاؤها قانعين بوضع الولايات المتحدة وبوضعهم بالنسبة إليها.

* توقع كثيرون أن تصبح الصين ثانى أعلى صوت عالميًا فى حين أن أوروبا ستجد صعوبة فى بلورة نفسها كقوة متجانسة عالمية مستقلة.

عن نفوذ الولايات المتحدة: جاء فى كتاب "American Leadership" القيادة الأمريكية لمؤلفته اليزابيث كريمير الفرنسية - بأن الولايات المتحدة هى المهيمنة الوحيدة الآن على العالم وحققت كل السياسات التى خططت لها وأصبحت المنظمات الدولية تطبق ماتريده الولايات المتحدة وهى القادرة على أن ترسل أى قوات لأى مكان فى العالم، ونشرت الرأسمالية الأمريكية وهى التى تعمل على تطبيقها فى العالم - وأصبحت حكومة الولايات المتحدة فى خدمة الشركات وإن الرئيس كلينتون يعمل على دفع البلاد الأخرى لتنفيذ ماتصبو إليه الولايات المتحدة من زيادة صادراتها وهى التى أصبحت المسئولة عن أمن واستقرار العالم.

وتقول الكاتبة أننا نلاحظ شعارات كثيرة مكتوبة على جدران شوارع فرنسا تدعو إلى الخروج من أوروبا .. ولكن أمريكا موجودة وتزيد سيطرتها.

وقد رأينا العالم كله يتحدث عن الهيمنة الأمريكية على العالم بعد أحداث يوم ـ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

الولايات المتحدة والقانون الدولى: الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنها القوة العظمى الوحيدة حاليا.. هذا الوضع يمثل فرصة ذهبية للولايات المتحدة أو أى دولة تكون مكانها يجب اغتنامها والحصول على أكبر قدر من الفوائد والعمل فى نفس الوقت على الإبقاء على هذا الوضع أطول فترة ممكنة. فى ضوء هذا الإدارك يمكن أن يفسر مهتمو ومحللو السياسات الدولية سلوكيات الولايات المتحدة فى الساحة الدولية.

* كما يمكن أيضا استخدام هذا الإدراك لتفسير سلوك الولايات المتحدة من منظار علاقته بقواعد وأسس القانون الدولى القديمة وأيضًا الجديدة وتأثير ذلك على النظام الدولى الحالى ومدى استقراره.. وسنحاول فى السطور القادمة استعراض عدد من المشاهد بهذا الشأن:

ـ فى أكتوبر ١٩٩٩ رفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على المعاهدة الخاصة بحظر التجارب النووية الأمر الذى استتبعه استئناف الولايات المتحدة لبعض تجاربها خاصة لتطوير هذه الأسلحة/ فإن السباق نحو التطوير النووى سيعود بين القوى النووية وغير النووية مادام الطرف الأقوى مستمرًا فى تجاربه التطويرية مما قد يعرض جميع اتفاقيات نزع أسلحة الدمار الشامل التى تم توقيعها قبل سنوات لخطر التخلى عنها بما يعنى إعادة العالم إلى حالة السباق المحموم غير المعلوم غايته أو نتائجه.

ـ فى صيف ١٩٩٨ تمت الموافقة على إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت من المنادين دائمًا بإنشاء مثل هذه الهيئة إلا أنها كانت إحدى سبع دول صوتت ضد إنشاء هذه المحكمة ويرى المفسرون أن هذا الرفض لا يعود لأن الولايات المتحدة لا تريد مثل هذه المحكمة فهى تريد محكمة لجميع الدول/ الأخرى/ مع استثناء القادة والجنود الأمريكيين من الخضوع لهذه المحكمة.

ـ عام ١٩٩٧ رفضت الولايات المتحدة التوقيع على الاتفاقية الدولية لحظر استخدام الألغام ضد الأفراد على الرغم من توافق آراء العالم أجمع على تحريم وتجريم هذه الألغام حتى أن المنظمة التى قامت بالحملة العالمية من أجل توقيع هذه الاتفاقية حصلت على جائزة نوبل للسلام وكانت التصريحات الأمريكية فى قمة الرحمة الإنسانية وهى تتناول ضحايا هذه الألغام إلا أنها رفضت أن تكون دولة مثل باقى الدول فى احترام أى التزام أو قواعد تنظيمية.

ـ التسوية السلمية فى الشرق الأوسط: وأبسط ما يقال بهذا الشأن: إن قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط الأساسى وراعى هذه التسوية الشاملة جعلتها بالاتفاق مع إسرائيل تقرر الشرعيات القانونية التى ترتكز عليها مفاوضات التسوية واقتصر ذلك على قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ والقائلين بمبدأ إعادة الأرض مقابل السلام دون أدنى اعتبار لأية قرارات دولية أخرى صدرت بشأن هذه القضية المعقدة مثل قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين/ قرار رقم ١٩٤/ أو على الأقل القرار ١٨١ الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية والأخرى يهودية وهو القرار الذى تقوم عليه شرعية إسرائيل نفسها).

ـ يناير ١٩٩٥ قادت الولايات المتحدة حملة دولية كبيرة استخدمت فيها الضغوط والرشاوى والوعود من أجل تمديد عمل المعاهدة الدولية لعدم الانتشار النووى وفى نفس الوقت فرضت حصارًا على فكرة ربط الموافقة على التمديد بتعهد من الدول النووية بالقيام بخطوات نحو تقليل الترسانات النووية تنتهى بالتخلص منها وفى هذا الشأن صرح مسئولون أمريكيون بأن مثل هذه المسألة لم تكن إلا فكرة تدعو إلى السخرية.

ـ الولايات المتحدة إلى الآن لم تنضم إلى عدد من الاتفاقيات الدولية سواء لعدم توقيعها أو لعدم تصديقها على هذه الاتفاقيات والتى على رأسها:

* العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية... صادر عن أعضاء الأمم المتحدة.

* اتفاقية منظمة الدول الأمريكية الخاصة بحقوق الإنسان.

* بروتوكولات ١٩٧٧ المكملة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين فى أوقات الحرب.

* الاتفاقية الدولية الخاصة بقانون البحار.

ـ ١٩٩٢: ١٩٩٤ تدخلت الولايات المتحدة بقواتها فى الصومال لاستعادة الأمن هناك تدخلاً منفردًا ودون تصريح من الهيئات الدولية ولكن عندما قتل ٢٧ جنديا أمريكيا فى مقديشيو حملت الولايات المتحدة الأمم المتحدة المسئولية عن ذلك.

ـ ١٩٩٦ قامت الطائرات الأمريكية بقصف العراق مجددًا وقالت واشنطن بهذا الصدد أنها لم تعد فى حاجة إلى قرارات منظمة الأمم المتحدة لتبرير هذه الضربات الجوية وكذلك عندما تكرر الأمر عام ١٩٩٨.

ـ ١٩٩٩ توجهت الولايات المتحدة نحو منظمة حلف شمال الأطلنطى لإقرار توجيه ضربات جوية ضد جمهورية يوغوسلافيا ورغم الحجج الكثيرة التى قيلت لتبرير هذا العمل إلا أنه يبقى مع ذلك انتهاكًا صريحًا للقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة والامر المثير للدهشة أنه بعد أسابيع من الضربة الجوية عاب المسئولون الأمريكيون على منظمة الأمم المتحدة عجزها عن إعادة السلام فى كوسوفا.

ـ إن الولايات المتحدة ترفض التسليم بأنها لا تستطيع الاستغناء عن الأمم المتحدة كقناة شرعية وحيدة يمكن من خلالها تحقيق السلام العالمى أكثر من ذلك صرحت مادلين أولبريت قبل سنوات أن الأمم المتحدة تعد أداة للسياسة الخارجية الأمريكية!!

إذا عدنا إلى التاريخ نجد أن تاريخ الإمبراطوريات يعطينا درسًا واضحًا وتفسيرًا معقولاً فكل الإمبراطوريات على مر التاريخ تستفيد من نفوذها وسلطتها فى محاولة إعادة كتابة القوانين العالمية كى تكون مناسبة للهيكل الذى تريد بناء النظام العالمى عليه ومن ثم يظهر مايسمى بـ القانون الإمبراطورى.

ويقول البعض: يبدو أننا نعيش مثل هذه الفترة ويبدو أن الولايات المتحدة تصيغ حاليا قواعد ومواد القانون الإمبراطورى الأمريكى للقرن الحادى والعشرين.

القرن الواحد والعشرون والهيمنة الأمريكية

أصبحت الولايات المتحدة ـ بعد سقوط سور برلين وانتهاء أو اختفاء الاتحاد السوفيتى بدون حرب ـ الدولة التى تمتلك الأعمدة الثلاثة: القوة العسكرية المتفوقة ـ القوة الاقتصادية المتفوقة ـ القوة التى تملك

التكنولوجيا المتفوقة.. بينما توجد دولتان فقط فى العالم تمتلكان القوة الاقتصادية والتكنولوجيا وهما اليابان وألمانيا.

وأخذت الولايات المتحدة تمارس قوتها وهيمنتها على العالم إلى جانب السيطرة على منظمة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن واستخدام حق الفيتو ـ كما أصبحت تتصرف سواء من خلال مجلس الأمن أو الجمعية العامة.. على أنها شرطى العالم الجديد للقرن الجديد. فلديها أقوى قوات عسكرية يمكن حشدها بسرعة لأى مكان فى العالم.. وهى أقوى قوة ردع فى العالم، كما تسيطر على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير وكذلك المنظمة العالمية للتجارة.

وأصبحت الغرفة التى تتخذ فيها قرارات مجلس الأمن قبل انعقاده.. لأخذ أى قرار.. تسيطر فيها الولايات المتحدة على أى قرار قبل أن يتخذ .. وإلا هناك الفيتو الأمريكى أو التحرك السياسى والعسكرى الأمريكى دون المرور على مجلس الأمن.. كما يقضى بذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وظهرت الكتب المختلفة التى تتناول هذا الموضوع.. ومنها كتاب هلموت شميث المستشار الالمانى السابق الذى يقول فيه: هل سيكون لأوروبا مكان فى القرن الحادى والعشرين؟ أم ستكون القوة .. وحدتين رئيسيتين أمريكا والقوة الآسيوية الجديدة وهى قوة نوويه تضم الصين والهند؟!..

فالقرن الواحد والعشرين شهد فى أوله قيام الاتحاد الأوروبى ويضم المملكة المتحدة وهى مولية وجهها للمحيط الأطلسى أى إلى الولايات المتحدة .. تتصرف معها فى شئون العالم وإن كانت المملكة المتحدة هى جزء من أوروبا المتحدة ولكنها سياسة تاتشر وما قبل تاتشر وما بعد تاتشر.

ونجد أوروبا بالنسبة للولايات المتحدة لا هى بالحليف ولا بالخصم.. ففرنسا ترى أن لها ثقافتها الخاصة وتتمسك بها وقد قام شيراك عندما تولى رئاسة الجمهورية فى فرنسا بزيارة الولايات المتحدة وكان أول حديث له عن علاقة أوروبا بالولايات المتحدة..: و«اضح أن أمريكا تتخذ القرار وتدفع أوروبا فاتورة الحساب سلمًا أو حربًا.. حدث هذا فى حرب الخليج وحرب البلقان..»

ووجدنا الهيمنة الأمريكية والتحيز السياسى الواضح لإسرائيل تؤيدها سياسيًا وتمنع اتخاذ أى قرار فى مجلس الأمن ضدها.. وتطالب العالم بمنع انتشار القنابل الذرية بينما هى، أى الولايات المتحدة، تتغاضى عن ذلك المنع بالنسبة لإسرائيل.. كأن إسرائيل الولاية الأمريكية الحادية والخمسين.. أو هى التى تحكم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.. وهذا ما يشعر به العرب والكثير من دول العالم.

وبينما يعلن بوش رئيس الولايات المتحدة تأييده لتقرير ميتشل لحل المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية.. يراه العالم لا ينفذ بالإنصاف ما جاء فى هذا التقرير.

وفى اجتماع جنوة فى جنوب إيطاليا فى يوليو ٢٠٠١ فإن جميع الدول الرئيسية فيه أيدت وجهة نظر منصفة تراعى العدل وما جاء من مقترحات فى تقرير ميتشل ولكن إسرائيل تتغاضى وتبطش وتدمر

وتقتل عيانًا بيانًا .. بأسلحة أمريكية ومنها الطائرات فـ١٦ الأمريكية ولا تريد تنفيذ كل ما جاء فى تقرير ميتشل.

وقبل أن يحضر بوش الاجتماع بساعات وبعد أن شعر بأن كل المجتمعين يريدون اتخاذًا قرار بإرسال قوات مراقبة دولية لفلسطين لمنع اعتداءات إسرائيل على الفلسطينيين والأراضى الفلسطينية.. يتوجه للحديث مع شارون الذى تحدى كل قرارات العالم ويقول له «إننى سأحضر الاجتماع بعد ساعات.. وأرجو ألا تحرجنى بعدم تنفيذ القرار الذى سيتخذ!!».. وظن العالم كله أن القرار هو إرسال قوات دولية إلى الأرض الفلسطينية ولكن ما حدث كان صدور قرار بتشكيل لجنة جديدة توفد إلى هذه المنطقة لأن شارون يرفض إرسال قوات دولية إلى إسرائيل .. وللأسف.. كما نعلم أن مثل هذه اللجنة الجديدة لن تقدم لها إسرائيل شيئًا!!.

وتعود إسرائيل وتقول كان فى جنوب لبنان لجنة مثل هذه اللجنة المقترحة.. ولم تمنع حزب الله من ضرب إسرائيل بالقنابل مما اضطرتها للانسحاب من جنوب لبنان!!

وقبل انعقاد مؤتمر الدول الثمانى فى جنوة فى يوليو ٢٠٠١.. ذهب ياسر عرفات إلى أوروبا وقال لشيراك عبارته المشهورة: فى يدك يا دكتور شيراك الحل؟ فلما سئل ياسر عرفات أن شيراك ليس دكتور! قال عرفات: إننى مريض وأتيت إلى شيراك الدكتور الطبيب ليصف لى العلاج والدواء!!

نعود مرة أخرى إلى أمريكا وأوروبا.. تخشى أمريكا أن تخرج أوروبا عن طوعها.. فالمملكة المتحدة تابعة لها بينما فرنسا تعارضها.. فلها أراء فى الثقافة مختلفة، وتنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية أيضًا، وهناك نزاعات وحروب اقتصادية وزراعية خاصة بين أمريكا وفرنسا.. منها موضوع القمح.. وموضوع الموز الأمريكى وخلافه.

وهنا نجد الولايات المتحدة تعمل على التفرقة والانقسام فى أوروبا .. وليس لها إلا ألمانيا تحاول أن تسيطر عليها .. خاصة وألمانيا تدفع ٧٥٪ من ميزانية الاتحاد الأوروبى... وتبدأ أمريكا فى التلويح لألمانيا بأنه عند إجراء تعديلات فى عضوية مجلس الأمن.. سيكون لألمانيا عضوية وصوت فى مجلس الأمن بل مع احتمالات بأن تعطى حق الفيتو .. وهى محاولة من أمريكا لضرب الوحدة الأوروبية من الداخل.. كذلك سعت الولايات المتحدة لحرمان أوروبا من دور الشريك فى مسألة الشرق الأوسط وحل مشكلة فلسطين.. بل أصبح لها دور المتفرج الذى يسمع شكاوى فلسطين ويرسل مندوبًا إلى فلسطين.. ولكن لا حول له ولا قوة والمسألة كلها كلام فى كلام ... والشعب الفلسطينى يموت منه العشرات والجرحى بالمئات.. وإذا تحدثت فرنسا فى المشكلة الفلسطينية أو غيرها نقرأ ونسمع من أمريكا.. «بأنه على فرنسا أن تهتم بالجبنة الفرنسية فهذا أجدى لها من التحدث فى السياسة الفلسطينية!!».

وهكذا سيظل الشرق الأوسط .. موقع الصراعات ولاحل ولا ربط!! وقرارات الشرعية الدولية التى تبنتها الأمم المتحدة جف حبرها فأصبحت بلا معنى..

كما يسفك دماء الاطفال والنساء والشيوخ من الفلسطينيين فى كل يوم.. على ارض فلسطين..

ولكن لم يبق إلا روسيا وهى قوة نووية.. وإن كانت ضعيفة اقتصاديًا إلا أنها بعد قرارات بوش الاخيرة الخاصة بالصواريخ!! أصبحت فى موقف الذى يتكلم ولا يمكن أن يفعل.. روسيا مع بغداد ضد القرارات الأمريكية الإنجليزية.. روسيا مع ليبيا والسودان.. روسيا مع فلسطين وحقوقهم، ولكن أمريكا لها القيادة فى حلف الاطلنطى تهدد فيه من يعترضها، وحتى الدول الأعضاء ما هم إلا جنود عليهما السمع والطاعة.

وكانت أمريكا تعمل على توازن القوى فى جنوب شرق آسيا وتقوى النمور الآسيوية لأنهم قوة اقتصادية وبشرية تحول دون وصول الشيوعية لهم من الاتحاد السوفيتى.. ولذلك كان صندوق النقد والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية.. ووراء كل هؤلاء أوامر أمريكا لمساندة النمور الآسيوية.

ولكن حينما سقطت الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى سقطت معاونة أمريكا لهذه الدول وانهارت بالتالى معونات صندوق النقد والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية..

وانقسمت دول هذه المنطقة واصبحت النمور الآسيوية.. بعد أن كانت اعلانات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تطالب دول العالم بأن يذهب خبراؤهم ليتعلموا من اقتصاد النمور الآسيوية.

أصبحت هذه النمور.. نمورًا من ورق!! فقد انهار الاقتصاد.. وانهارث هذه الدول من الداخل حينما سقطت المظلة الامريكية، واذا رؤساء هذه الدول الذين سبق وعينتهم امريكا.. وأخذوا يعيشون فى بلادهم فسادًا هم وعائلاتهم. بدأت الأوامر تصدر بالريموت كنترول!! باسقاطهم ومحاكمتهم واظهار مفاسدهم وافسادهم هم وعائلاتهم، هكذا.. كما فعلت مع إمبراطور إيران، من قبل، الذى اسقطته هو وعائلته وأخوه الذى كان له مصنع هليوكوبتر فى إيران.. ولما وجد زحامًا فى شوارع طهران قال المشكلة الأساسية سببها الذى ملأ الشوارع بالسيارات.. لأنه كان من الواجب ألا يستخدموا السيارات بل يستخدموا الهليوكوبتر من مصنعى..

وأمريكا لا تبغى بالطبع سوى مصلحتها.. قبل كل شىء!! وياليت الكثير من قادة الدول يدركون ذلك جيدًا.. ولكن..

سيظل التاريخ يعيد نفسه وستظل الشعوب تقول لبعض قادتها افيقوا.. ولكن ما الفائدة من القول:

لقد أسمعت لو ناديت حيًا

ولكن لا حياة لمن تنادى!!

وضع الاتحاد الأوروبى:

يعتبر الاتحاد الأوروبى أحد أشكال التكتلات العالمية التى ظهرت نتيجة خطوات ومراحل سابقة له بدءًا بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى عام ١٩٤٨ وتوقيع معاهدة روما ١٩٥٧ وميلاد السوق الأوروبية المشتركة والتوسع فى انضمام الأعضاء للسوق ليصبح العدد ١٢ دولة.. ثم جاءت الدعوة إلى

عقد معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٣ التى اعتبرت مولدًا لفكرة الاتحاد الأوروبى كما اعتبرت أيضًا تعديلاً لاتفاقية روما، حيث أضافت مجالات جديدة للتعاون بين دول الجماعة فى النواحى الاقتصادية والنقدية والسياسية الخارجية والدفاعية المشتركة، ونفذت الوحدة النقدية بالفعل فى أول يناير ٢٠٠١ (باستخدام اليورو)..

وعلى الرغم من توسيع عضوية الاتحاد إلى (١٥) فهناك اتجاه لأن يشمل دولاً أخرى من شرق ووسط أوروبا على أن يكون نهاية عام ٢٠٠٢ موعدًا نهائيًا

لاختتام المفاوضات على الدول المرشحة للانضمام.

وقد نصت المعاهدات المؤسسة للجماعة الأوروبية على وجود خمس مؤسسات تتولى تنفيذ الأهداف وأعمال التنظيم والتنسيق داخل الجماعة وتنحصر فى: البرلمان الأوروبى - المفوضية الأوروبية - مجلس الوزراء الأوروبى - المحكمة الأوروبية - البنك المركزى الأوروبى.

ورغبة من دول الاتحاد الأوروبى فى القيام بدور نشط على الساحة العالمية فقد سعى لإقامة نظام إقليمى فرعى «بحر متوسطى» نتج عنه عدة اتفاقيات تجارية تفضيلية ببين الاتحاد ومجموعة من دول المنطقة.. وتعتبر المشاركة الأوروبية المصرية صورة من هذا التعاون الأوروبى المتوسطى، وتم توقيعها فى يونيو ٢٠٠١.

ومن ناحية أخرى يعتبر المحور الفرنسى - الألمانى هو القاطرة التى تدفع الاتحاد إلى الأمام.. وتعود جذور العلاقات من بداية التقارب بعد الحرب العالمية الثانية وإعلان شومان عام ١٩٥٠ الذى أكد فيه على إقامة سلام فى ظل المساواة بين فرنسا وألمانيا وتلا ذلك المراحل المتعاقبة لتأسيس الاتحاد الأوروبى، حتى طرأت تغيرات سياسية حاسمة تمثلت فى هدم سور برلين ١٩٨٩ وتحقيق الوحدة بين شطرى ألمانيا وقد اقترنت هذه المتغيرات بظهور مرحلة جديدة ودور ألمانى فعّال ومؤثر فى أوروبا. الأمر الذى أثار مخاوف فرنسا.. وقد ظهر التباين واضحًا بين البلدين فى سياسات محددة فى إطار الاتحاد الأوروبى أهمها شكل الاندماج الأوروبى وهل يأخذ شكل فيدرالى كما تدعو ألمانيا أم يظل تعاونًا بين دول قومية كما تتمسك فرنسا.. وقد تقرر فى قمة الاتحاد الأوروبى (يونيو ٢٠٠١) تحديد نهاية عام ٢٠٠٢ لاختتام المفاوضات مع الدول المرشحة للانضمام والتى سيمكنها المشاركة فى انتخابات البرلمان الأوروبى عام ٢٠٠٤.

أما الموقف البريطانى فربما يلخصه قول تشرشل عن سياسة بريطانيا تجاه أوروبا حيث يقول : لا نحن معكم ولكن لسنا مفوضين عنكم، أو جزءًا منكم»، وهى السياسة التى اتبعتها رئيسة وزراء بريطانيا «مسسز تاتشر» وقد سجلت هذه السياسة فى كتاب لها(*).

---

(١) .تقول «تاتشر» موجهة الكلام إلى «أوروبا» We are with you, bout we are not of yoy

أمريكا والقوى الآسيوية

كان العدو الأساسى للولايات المتحدة لفترة طويلة هو الشيوعية وكان التوجه الخارجى وكل تفاعلات الولايات المتحدة الأمريكية فى الخارج تنطلق بالأساس لمواجهة الخطر السوفيتى الشيوعى، هذا الأساس حدد نمط تحالفات وعلاقات الولايات المتحدة مع دول أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

هذه الاستراتيجية الشاملة التى تبنتها الولايات المتحدة فى مواجهتها مع القطب الشيوعى هى التى حددت شكل علاقاتها مع الشرق الآسيوى إذ حظيت هذه المنطقة بأهمية خاصة عند الأمريكيين نظرًا لقربها الجغرافى من الاتحاد السوفيتى والصين لذلك تم تكثيف التفاعلات مع هذه المنطقة لتحقيق هدفين أساسيين:

أ ـ تطويق البحيرة الشيوعية ومنع امتدادها لأقاليم أخرى.

ب ـ حماية هذه البلدان من التهديد الشيوعى وتشجيعها بكل السبل لتبنى نظم رأسمالية وعلى الولايات المتحدة إنجاح هذه النظم فى أدائها الاقتصادى بالذات.

وفى إطار هذا المنظور قدمت الولايات المتحدة مساعدات كبيرة لدول الشرق الآسيوى مع ضمان أمنها وقدمت الولايات المتحدة فى سبيل تحقيق هدفها الأساسى كل ما تحتاجه هذا البلدان من مساعدات اقتصادية واستثمارات مباشرة وغير مباشرة ونقل **تكنولوچى** وفتح الأسواق الأمريكية أمام الصادرات الآسيوية لتدعيم النظم الرأسمالية القائمة بها.

ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وزوال الخطر الشيوعى تغيرت بالتالى الاستراتيجية الأمريكية تجاه مناطق العالم المختلفة وكانت منطقة جنوب شرق آسيا أحد أهم المناطق التى حظيت باهتمام خاص ذلك أن فترة التدعيم الأمريكى والغربى بشكل عام لهذه المنطقة إن كانت فى جانب منها قد حققت الهدف الأسمى الغربى إزاء الخطر الشيوعى إلا أنها على الجانب الآخر حققت ازدهارًا اقتصاديًا يشهد به الجميع فى هذه البلدان هذا الازدهار كان قد بدأ بالفعل فى تهديد مكانة الغرب بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن اليابان والتى تعد من المنظور الأمريكى قائدة هذه المنطقة قد حققت سبقًا اقتصاديًا **وتكنولوچياً** على الولايات المتحدة وأوروبا ومع تعاونها مع النمور الصاعدة كيف يكون مستقبل الولايات المتحدة وأوروبا؟!.

فى ضوء هذا الخوف والتخوف الأمريكى والأوروبى كانت الخطوة اللازمة لهذه المرحلة هى تحجيم هذه البلدان وإضعاف نفوذها وإبطاء سرعة صعودها ولذلك كان التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها فى أوروبا الغربية مع استخدام المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولى لتنفيذ هذه الخطوة.

وحدثت الخطوة بالفعل وها نحن قد شهدنا الأزمة الآسيوية التى أصابت العالم الاقتصادى بفترة من الشلل من التفكير والعجز عن التفسير.

يقول هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى السابق وأحد أهم المحللين العالميين حاليًا أن الدول الآسيوية وقعت فى الأزمة لأنهم لم يتبعوا نموذجنا بشكل كلى، وكان ترك بعض جوانب نموذجنا السبب وراء هذا الوقوع، فهناك نموذج أوحد يتسم بالكمال ويضمن المستقبل ألا وهو نموذجنا فقط ومسألة فرضه عالميًا مسألة حتمية) وقال عبارته «The best in the West is the best for Rest».

أغلب الكتابات تؤكد أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لم يقوما بواجبهما كما ينبغى وأن سوء أدائهما فى معالجة الأزمة كان أحد أسباب تضخم الأزمة هذا إلى جانب أن بعض الكتابات لا تصدق أن هذه المؤسسات الدولية قد فوجئت بالأزمة فهذا أمر يصعب تصديقه ومن هنا كانت ظلال الشك والاتهام تحوم حولهما بل إن هاتين المنظمتين كانتا تشيدان بهذه الأنظمة الاقتصادية وتدعو الدول لاتباع نفس السياسة الاقتصادية لهذه النمور الآسيوية.

ويرى كثيرون أن أسلوب رد الفعل الذى اتبعته رءوس الأموال الغربية عامة والأمريكية خاصة قبل الأزمة وأثناءها لا يخلو من فكر تآمرى.

ويقال أن السيدة أولبرايت وزير خارجية الولايات المتحدة السابق قالت عند ذهابها إلى أندونيسيا بعد الأزمة إن المشكلة ترجع إلى النمو وزيادته ولم تذكر الآثار الجانبية ـ فقد أصبح ١٠٠ مليون أندونيسى يعيشون تحت خط الفقر ويقال إنه عند حدوث أزمة تايلاند طلبت أندونيسيا من صندوق النقد النصيحة حتى لا تقع فيما وقعت فيه تايلاند وقد وصف صندوق النقد الوصفة الاقتصادية، ولما وجدها سوهارتو لا تراعى النواحى الاجتماعية طلب من إحدى الجامعات الأمريكية خبراء أمريكان وقدموا وصفة مخالفة لوصفة الصندوق ولكن كلينتون اتصل بسوهارتو وطلب منه أن ينفذ وصفة الصندوق.

وبالنسبة لليابان الدولة القائدة للمنطقة الآسيوية والمنافس الرئيسى للولايات المتحدة وأوروبا نجد أن كلاً منهما يطالب اليابان أن تتحمل الجزء الأكبز من العبء الذى أحدثته الأزمة الآسيوية بل أكثر من ذلك وكما قال تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى أثناء زيارته لليابان خلال فترة الأزمة أن اليابان عليها أن تتبع برنامج إصلاح داخلى مستند على التركيز على التوجه للداخل وتقليل التوجه التصديرى للخارج (إن البيت اليابانى يحتاج إلى إصلاح من الداخل).

ومع بروز تفوقها الاقتصادى فى مواجهة الولايات المتحدة اضطرت الأخيرة لاستخدام أوراق ضغط لإيقاف هذا التفوق وكانت الورقة أو الوسيلة الأولى هو ما يسمى بمعركة التصدير والاستيراد السلعى حيث إن المنتجات اليابانية كانت تستحوذ على السوق الأمريكى بنسب كبيرة بينما لا تجد المنتجات الأمريكية فى السوق اليابانى رد فعل إيجابى لها وحتى بعد أن عرض رئيس الوزراء اليابانى السابق ناكاسونى مبلغًا من المال يقدم للمستهلك اليابانى عند شرائه منتجًا أمريكيًا ولكن لم يحدث ذلك تغيرًا ملموسًا لذلك كان الرد الأمريكى هو تحديد حجم الصادرات اليابانية بل وصل الأمر أن وكالة

المخابرات الأمريكية .C. I. A أصدرت تقريرًا كما يقول اليابانيون بأن على أمريكا احتلال اليابان مرة ثانية حفاظًا على الأمن القومى الأمريكى وطلبت أمريكا من اليابان رفع قيمة الين بالنسبة للدولار حتى يقل التصدير السلعى اليابانى.

ومع تقليل التصدير السلعى اليابانى للولايات المتحدة اتجهت اليابان لتصدير الين فى موجة. استيقظت عليها الولايات المتحدة فى رعب خائفة أو متخوفة من أن يستطيع الين أن يشترى أمريكا بعد أن نجح فى شراء أماكن ومؤسسات وملكيات ذات أهمية خاصة فى النظام الأمريكى.

وعندما وقفت الولايات المتحدة مرة ثالثة أمام هذا التوجه اليابانى نجد اليابان لجأت إلى تصدير **التكنولوچيا** بدلاً من تصدير المنتجات وبهذا التوجه الجديد استطاعت اليابان أن تحافظ على تفوقها الاقتصادى و**التكنولوچى** على المستوى العالمى.

وكانت الأزمة الآسيوية الأخيرة إحدى المحاولات الأمريكية المتتالية لإيقاف السلم اليابانى عن الصعود.. أكثر من ذلك فإذا كانت محاولات عرقلة اليابان مباشرة قد فشلت أو لم تؤت ثمارها بشكل طيب فإن البديل هو ضرب البيئة الإقليمية ومنطقة الجوار اليابانى التى ترتبط بها اليابان بأواصر علاقة اقتصادية **تكنولوچية** كثيفة.. وبهذه الأزمة يتم جذب اليابان إلى هذه الدوامة.

هذه خلاصة كتابات متخصصة صدرت عن خبراء ومحليين وسياسيين.

قد نتفق معهم وقد نختلف ولكن واجبنا أن نأخذ رأيهم هذا - فى الاعتبار - خاصة أن اليابان كانت تقدم قروضًا كثيرة وتسهيلات ائتمانية لدول جنوب شرق آسيا - لاعتبار سياسى وهى أنها تشعر بعقدة ذنب نحو شعوب هذه المنطقة حيث إن احتلال اليابان لهذه الدول كان احتلالاً استغلاليًا ظالمًا فأرادت اليابان أن تضع هذه الدول فى أولوية قائمة المعونات..

هذا وقد حاولت أن يكون اهتمام اليابان بالمنطقة العربية بصورة أكبر حيث أشرف برئاسة جمعية الصداقة المصرية اليابانية، وبسبب هذه الروابط القوية أمكن جعل مصر / رقم ٢ فى قائمة المعونات اليابانية.

ولذلك كانت الضربة التى وجهت من الولايات المتحدة إلى هذه الدول من خلال البورصات المالية وشراء أمريكيين لأسهم وسندات بكميات كثيرة فأقبلت هذه الشعوب والمؤسسات المحلية الآسيوية بالتالى على شراء الأسهم والسندات - وهى لا تمثل حقيقة ثمنها Over Value وقامت المؤسسات الأمريكية فجأة ببيع هذه الأسهم وحوّلت ثمنها للخارج مما جعل قيمة هذه الأسهم بعد ذلك فى انهيار مستمر وقال البعض إن هناك اتجاهًا أمريكيًا لضرب اليابان أولاً بهذا الإجراء ردًا على ما فعلته فى البورصات المالية فى يوم الاثنين الأسود المشهور وهو نفس الإجراء التى اتبعته الولايات المتحدة انتقامًا من اليابان التى لها مبالغ وقروض ومؤسسات يابانية فى هذه الدول - هذا بخلاف السياسات الاقتصادية الآسيوية السيئة مثل الفساد والمضاربات على الأراضى وزيادة القروض.

مستقبل العالم فى رأى نيكسون: يقــول ـ ريتشـــارد نيكسـون ـ فى كتابه «مـا بعد السـلام»: إننا ينبغى أن نبدأ بسؤال أنفسنا عن شكل العالم الذى نريده بعد أن تحقق السلام.. ومن الناحية المثالية ـ يجب أن تتمتع كل الدول بأنظمة اقتصادية حرة وأنظمة سياسية حرة والتزام ثابت بالعدل الاجتماعى والحقوق الأساسية، ولكن العالم ليس صفحة بيضاء يمكننا أن نرسم عليها رؤيتنا ـ ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا حقائقه المتعددة.. إن الولايات المتحدة لاتستطيع أن تتدخل فى كل دولة أو منطقة لم تتحقق فيها مثلنا «وفى عالم بدون عدو مسيطر ـ فإن علينا أن ننظر لكل موقف حسبما يستحق ـ هل سيكون تدخلنا متسقًا مع قيمنا؟ هل سيخدم مصالحنا؟ هل سيخدم مصالح أصدقائنا؟ هل سيخدم مصالح الأطراف المعنية مباشرة؟ فى أثناء الحرب الباردة كانت الإجابة بنعم على كل تساؤل من تلك التساؤلات.

ويقول ريتشارد نيكسون «فى خطابه الافتتاحى: اقسم الرئيس جون كيندى على أن يبذل أى جهد ويتحمل أى عبء ويواجه أية صعوبة ويؤيد أى صديق ويعارض أى عدو لكى يضمن استمرار ونجاح الحرية.. ويقول ريتشارد نيكسون تعقيبًا على ذلك: إننا لا نستطيع أن نحاربهم جميعًا فى نفس الوقت...

كذلك نجد أن سياسة الدولة لا تنحصر فى شخص رئيس الدولة حتى ولو كان ديمقراطيًا ـ وهذا ما قاله الرئيس نيكسون: إذ أنه يجب أن نتفاوض فقط مع القادة المنتخبين ولكن ينبغى أن تظل قنوات الاتصال مفتوحة مع أعضاء المعارضة المخلصين... ويقول إن الغرب يخاطر بجعل سياسته الخارجية تنحصر فى الأشخاص وبالتالى يوقع نفسه فى فخ.

ويقول ريتشارد نيكسون فى كتابه: ما بعد السلام.. إن الذين يفترضون إن مشاكل روسيا الضخمة تجعلها غير أهل لأن تعامل كقوة كبرى يتجاهلون حقيقة لا يمكن إنكارها وهى أن روسيا تعد الدولة الوحيدة فى العالم التى لديها القدرة على تدمير الولايات المتحدة.. ولهذا السبب وحده فإنها مازالت تمثل الأولوية الأولى فى سياستنا الخارجية.

ويقول الرئيس نيكسون فى كتابه ما بعد السلام: كان خطأ جورباتشوف الرئيسى فى التفكير هو فشله فى فهم قانون التاريخ بأن الأنظمة الديكتاتورية تنهار تمامًا حينما تبدأ فى تخفيف القيود وخلق تطلعات لا تستطيع تحقيقها.

مستقبل الصين : إن الصين حققت طفرة حضارية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضى، وكذلك حققت النمور الآسيوية طفرات سريعة فى تقدمها الاقتصادى بالرغم مما حدث لها بخصوص الاضطرابات المالية التى واجهتها.

بل إن الصين ومعها النمور الآسيوية احتفظت بحضارتها الشرقية دون أن تحتويها الحضارات الغربية ـ وقد يكون هذا من أسرار تقدمها حسب عاداتها وتقاليدها.. فإن هذه الدول تعتقد بأن الأخذ بالحضارات الغربية فى بلادها سيكون كزرع أجزاء فى جسمها وإنها لا شك ستطردها ـ لذلك اعتمدت هذه الدول على حضارتها فتقدمت اقتصاديًا وتعليميًا واجتماعيًا.. ولاشك أن الصين ستلعب دورًا هامًا

فى أوائل القرن الحادى والعشرين بالنسبة للنظام العالمى الجديد.. كذلك فإننا نجد لها موقفًا سياسيًا فى مجلس الأمن ضد كثير من القرارات التى تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية - بل إن الصين وهى إحدى الدول الخمس التى لها حق الفيتو تنادى بالعمل على توسيع عضوية مجلس الأمن ولها رأى مخالف فى استخدام الفيتو.

ويعتقد الكثيرون بأن الصين ستكون قوة عظمى فى آسيا عام ٢٠١٠ وإنها ستزيح النفوذ الأمريكى من آسيا - بحلول عام ٢٠٢٠، فالصين تعتبر أن الولايات المتحدة ستكون قوة فى طريقها للانهيار، وهناك رأى يقول إن العدو الجديد فى القرن القادم للولايات المتحدة بدلاً من الاتحاد السوفيتى هو الصين ويقول كيسنجر: «إننا إذا ظللنا نعتبر بأن الصين هى عدونا القادم فسوف نحولها فعلاً إلى عدو وسيكون ذلك من صنع أيدينا».

وقد كان هناك خلاف بين الولايات المتحدة والصين عن الديمقراطية وعن حقوق الإنسان وعن انتشار أسلحة الدمار التى تقدمها لإيران **بالتكنولوچيا** الحديثة ولكن فى النهاية بعد زيارة الرئيس الصينى للولايات المتحدة تم الاتفاق على إقامة خط تليفون ساخن بين البلدين وقامت الصين بشراء ٥٠ طائرة بوينج من الولايات المتحدة قيمتها ٣ مليارات ووافقت الصين على طلب الولايات المتحدة بوقف تزويد إيران **بالتكنولوچيا** النووية والتزام الصين بالاتفاق الموقع عام ١٩٩٦ بعدم تقديم أية مساعدات نووية إلى دول ترفض قبول التفتيش الدولى على مفاعلاتها النووية وأنهم اتفقوا على زيادة التبادل التجارى بين البلدين والعمل على زيادة فاعلية دبلوماسية التجارة لمساعدة السياسة الخارجية وخصوصًا أن السوق الاستهلاكى فى الصين يتكون من عدد السكان وقدره مليار و ٣٠٠ مليون مواطن صينى.

وكان هناك اعتقاد قبل الزيارة الأخيرة أن الصين هى العدو الرسمى للولايات المتحدة كما أن الولايات المتحدة هى العدو الرئيسى للصين ولكن تغير الأسلوب والتكتيك الذى كانت تستخدمه الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتى.. وهناك رأى الآن يتجه نحو إقامة علاقة مشاركة استراتيجية وحوار إيجابى بحيث تكون الصين صديقة للولايات المتحدة وخاصة بعد أن وصل معدل الناتج الوطنى الإجمالى فى الصين إلى ١٠٪.

وتحاول الولايات المتحدة أن تلعب دورًا مهمًا فى آسيا على أساس تقوية اليابان بل الحصول منها على **التكنولوچيا** العسكرية المتقدمة - فهى بالنسبة للولايات المتحدة تعتبر مركز أبحاث متقدم فى **التكنولوچيا** - ونقطة ارتكاز فى الاستراتيجية الأمريكية.. ولا تنسى مصر أن الأسلحة الأمريكية التى استخدمتها إسرائيل فى حرب ١٩٧٣ لم تحقق الهدف المنشود وعجزت الطائرات الإسرائيلية عن الاقتراب من القناة لأن الصواريخ الروسية التى استخدمتها مصر فى خط دفاعها وحماية قواتها فى شرق القناة سببت متاعب كثيرة وخسائر لا حد لها لسلاح الطيران الإسرائيلى.. وكانت الحرب بين الصاروخ والطيارة لها أكبر الأثر فى انتصار أكتوبر عام ١٩٧٣ ولكن عندما استخدمت إسرائيل ما

قدمته أمريكا من هليكوبتر والقنبلة التليفزيونية اليابانية فى الهليكوبتر باستخدام الصاروخ ـ الذى كان من نتاج صناعة اليابان **وتكنولوچيتها** ـ فإنها سببت خسائر فى بطاريات الدفاع الجوى المصرى ـ وهنا قال الرئيس الراحل السادات: «إننى لا أريد أن أحارب الولايات المتحدة الأمريكية».

وكان رأى وزير الدفاع الأمريكى وليام كوهين بأن تسير الولايات المتحدة على استراتيجية المشاركة وإقامة علاقات عسكرية مع الصين وأن تؤكد الولايات المتحدة على أنها لا تؤيد استقلال تايوان، وتؤيد موقف الصين بأنها دولة واحدة وأن الولايات المتحدة رفعت الحظر على صادراتها للصين بالنسبة للمفاعلات النووية غير العسكرية.. وهناك نجد توافقًا بين المتناقضات السابقة التى كانت بين البلدين فالمصالح اليوم تلعب دورًا مهمًا فى القرن الواحد والعشرين.

العولمة والجنوب

النموذج الإفريقى : يقول ياش تاندون ـ الأستاذ بمعهد دراسات التنمية بجامعة زيمبابوى حول «العولمة والجنوب[١]» وهو فى ذلك يمثل رأى الجنوب تجاه العولمة، على نحو كبير:

إن العولمة فى معناها ومفهومها الواسع جزء من تحرك التاريخ نفسه، وخلال الحقب التاريخية انتقل الناس من أماكن لا يتوافر بها الغذاء لأماكن بها وفرة آخذين معهم عائلاتهم وفى بعض الأحيان يقومون باحتلال الأماكن التى ينتقلون إليها وقد يتم استيعابهم فى هذه الأماكن وبذا يفقدون هويتهم وأكبر حركة للتاريخ هى حركة الحضارة نفسها والتى تتضمن : العبودية، الاحتلال والاستغلال، وتحطيم الثقافات والطبيعة.. والتحول الدينى الإجبارى هو جزء من العملية السلبية لهذه الحركة ولكن هناك أيضًا الناحية الإيجابية ومن ظواهرها تطور **التكنولوچيا** والقوى الإنتاجية، والوعى العالمى الخاص باتحاد البشرية وحاليًا العودة الجزئية للطبيعة كجزء موروث من الحياة فى جميع أشكالها فلقد أتت الحضارة بمزايا عديدة.

أما بشأن دول الجنوب، وإفريقيا خاصة، فقد كانت ومازالت مصدرًا للمواد الخام بالنسبة للغرب ومن ثم ريادة الصناعات الاستخراجية والخدمات البنكية والنقلية ولم تستطع إفريقيا أبدًا بناء قاعدة صناعية مثلما فعلت الدول الآسيوية.

وهى فى حالة أسوأ من أغلب بلدان العالم الثالث وذلك بسبب تاريخها وأسلوب تكاملها فى السوق العالمية. ولكن الظروف الإفريقية تسود فى معظم دول الجنوب مثل الهند وبنجلاديش والمكسيك والبرازيل. إن تكامل إفريقيا فى السوق والاقتصاد العالمى من أيام العبودية إلى الفترة الحالية لتكامل رأس المال ليس فيه توازن تكاليف وفوائد ويمثل كارثة بالنسبة لإفريقيا، سواء من الناحية الإنسانية أو تدمير البيئة الطبيعية لإفريقيا.

---

(١) Yash Tandon: Globalization and the South: The Logiccof Exploitation, International Politics and Society, 4/1997 p. p. 389-398.

فمسئولو البنك الدولى والصندوق الدولى، والذين يرون الخطأ فقط فى سياسات الحكومات الإفريقية الرامية نحو نسيان بصمة أصابعها، قد كتبوا وثائق متعددة حول هذه السياسات ـ من إحلال الواردات إلى التوجه نحو التصدير وإنه أيضًا من إجراءات عدم الأمانة الفكرية أو غسيل المخ **الإيديولوچي** أنهم لا يمكنهم رؤية الرابطة بين العولمة والفقر الإفريقى.

وبالتأكيد فالجدل قام حول أن من يعارض العولمة هم متخلفون والأفارقة الذين يريدون العودة للماضى والذين يفشلون فى رؤية المنافع الملحوظة للعلم **والتكولوچيا** هؤلاء الأفارقة متهمون بأنهم معارضون للتقدم ذاته وعقلياتهم غير جيدة والنقطة الخاصة بالعلم **والتكنولوچيا** تعود إلى أنه خطأ فى تطبيق العلم على الإنتاج.

والخطير فى هذا الاتجاه أن العلم **والتكنولوچيا** قد أصبحا ملكية لمن يحوز رأس المال وأياديهم هى وسيلة استخلاص الأرباح لعدة آلاف من الشركات عبر القومية والتكاليف على من يريد شراء أو استعاره هذه **التكنولوچيا** فلا توجد دولة فى العالم الآن ستبقى فقيرة.. فبالنسبة لهذه الدول مثل جنوب شرق آسيا التى تمكنت من تحويل **تكنولوچيا** الهندسة الغربية دون دفع الكثير فى المقابل فقد كان هناك إمكانية معينة للتصنيع والذى يحاولون الآن حمايته.

واليوم كل الحديث عن التحديث والعولمة والعلاقات الاستغلالية للإنتاج والتى تعوق حركة رأس المال لم يتم إيرادها فرأس المال **والتكنولوچيا** تقوم كأدوات محايدة للتنمية محذوفة من العلاقات الاستغلالية حيث ينبع منها رأس المال فى المقام الأول.

والحكومات فى إفريقيا تقابلها المشكلة المتزايدة للجوع والفقر كما يقابلها هذا الاختيار غير العادى وعلى هذه الحكومات إما تحديث زراعتها كوسيلة لحل مشكلة الغذاء أو الغياب فى التاريخ المظلم لإفريقيا ووسائل الزراعة الداخلية غير منتجة بل ومهلكة للأرض.

إن النجاح فى تحديث إفريقيا يتوقف على تحديث الزراعة وتثبت الخبرة الإفريقية العكس، فجزء بسيط من الزراعة تم تحديثه فى إنتاج بعض الطعام وبعض المحاصيل ذات العائد ولكن الأغلبية العظمى من الفلاحين لا تنتفع بها، الفلاحون الذين ينتجون الطعام بصفه خاصة لأنفسهم بغرض البقاء ويتجه بعض منه للسوق ولكن حيث أنهم الفقراء والفقراء جدًا فليس لديهم أساليب تحديث غذائهم.

والكثير من التحديث كما ماهو حقيقى بالنسبة لإفريقيا هو حقيقى بصفة عامة وبالنسبة للعالم الثالث أيضًا فالعولمة هى التعبير المختصر عن التحديث وهى لون آخر من طغيان رأس المال على اقتصاديات الجنوب المرهقة إن الجمع بين التحديث والعولمة ضرورى وهو يعنى بصفة واجبة وضع الزراعة والصناعة فى يد **التكنولوچيا** الحديثة بواسطة مؤسسات عبر قومية كبيرة مصلحتها الوحيدة هى توليد الربح لأنفسها وليس رفاهية الشعوب أو تحقيق هدف اجتماعى مثل الأمن الغذائى.

وعلى وجه الخصوص بالنسبة لإفريقيا فإن آثار العولمة يمكن أن تكون مدمرة وتهدد قدراتها على إطعام شعوبها حتى إذا انخفض نمو السكان إلى الصفر فمعظم موارد إفريقيا (الأرض، الغابات،

المعادن، الأسماك) تحت سيطرة شركات متعددة الجنسيات عن عملاء محليين ولكن مازال لدى إفريقيا بعض الأصول مثل الأرض وهذه مهددة بأن تعولم أيضًا، فتحديث الزراعة حول إفريقيا من فائض غذائى إلى نقص غذائى هو واحد من آثار نظام ما بعد أورجواى للتجارة بالإضافة إلى الزيادة العالمية فى أسعار الغذاء.

وأكثر من ذلك، ومثل مناطق متعددة فى العالم فإن تحول الأرض من إنتاج الغذاء إلى استخدامات أخرى سوف يستمر فى إفريقيا وحيث يبقى المال والأرباح قوتان محركتان للاقتصاد العالمى فسوف يظل رأس المال دائمًا فى خدمة احتياجات المستهلك الغنى إلى المستهلك الغربى وصناعة السياحة فى إفريقيا.

على سبيل المثال طورت لكفاية احتياجات الاستهلاك للمستهلكين الغربيين ومتاحة أيضًا بالنسبة للطبقتين المتوسطة والعامله. وملاعب الجولف أصبحت تأخذ مساحات من الأرض وتعيد تسكين الناس والجماعات وتعمق من مشكلة نقص الماء الذى تشعر به المناطق غير المكتفية من الغذاء.

والسؤال الذى لا مفر منه هو : ماهى طريقه الخروج من أزمات الجنوب وماهى البدائل؟! فالوقوف خارج الاقتصاد العالمى ليس اختيارا واقعيا وبالرغم من ذلك فالجنوب يمكنه أن يفعل شيئين بالنظر إلى عملية العولمة:

الأول : الابطاء من عملية التكامل فى العملية العالمية.

الثانى : تقوية الجماعه المحليه وأسسها الإنتاجية والسوق.

وأن يبدأ فى التحكم فى الموارد المحلية بعيدًا عن أيدى المؤسسات والمنظمات متعددة الجنسية.

إن هذه القضايا أوسع من أن تناقش هنا بالتفصيل ومن الواضح أن حكومات الجنوب فقدت قدرتها حتى على حماية المصالح القومية ضد الاعتداءات على سيادتها متمثلة فى اعتداء العولمة.

ولا نقول إن كل السياسيين والبيروقراطيين داخل الإطار الأعلى للدولة خاضعون لقوى العولمة، فمن بينهم من يستطيع المحاربه والصراع حين تدعو الضرورة، والمثال الماليزى حالة واضحة، برغم أنه ليس كل الحكومات يمكنها التعامل مع هذه المشكلات ولا حتى الهند والبرازيل.

وتحت هذه الظروف فإن المبادرة والقدرة على التغيير يجب أن تأتى من خارج مؤسسات الدولة، ومن المجتمع المدنى فى الجنوب، ومعظمها يمثل منظمات حكومية بالشمال وهى منظمات مانحة من أوروبا وكندا والولايات المتحدة وتميل لأن تكون منظمات رفاهة أو ذات قضية واحدة.. فقضايا البيئة، والتمييز العنصرى، وحقوق الإنسان تتلقى المال الأكثر ومعظم هذه المنظمات تعوقها أحوال المحاسبة المالية الخاصة بها وحدود اهتمامها بالقضية الواحدة لكى تتداخل فى القضايا الأكبر كالتى سبق مناقشتها ولذا فمن غير الواقعى أن نتوقع أن المنظمات الشمالية (وهى تتوقع القليل) أن تتبنى قضايا أكبر للتنمية وآثار العولمة ورأس المال.

وإذا كان نحو ٩٠٪ من السكان فلاحون ينتجون لكى يعيشوا، أو سكان مناطق حضرية أو نصف حضرية، ويكتسبون أرزاقهم من خلال نشاطات غير رسمية فيكف سيصبح هؤلاء الناس قوه للتغير، وهى القضية الحرجة أمام دول العالم الثالث أو الجنوب فمتى نهضوا يمكن لمنظمات الشمال أن تصبح حليفًا جيدًا بالنسبة لهم مثلما نهض أطفال شوارع جنوب إفريقيا ليأخذوا بزمام دولة التمييز العنصرى أصبحت الطبقات الوسطى والمفكرون فى منظمات الشمال عونًا أساسيًا لهم.

فما الذى يستطيع منهم خارج هذا النظام تقديمه للمساعدة فى عملية التغيير؟ ومن هؤلاء الفئة الأولى، وتضم المنظمات الشمالية الداخلية والأكثر تعاطفًا من المنظمات الناقدة للنظام الحالى للإنتاج والاستهلاك وعلى استعداد لتقديم العون لشعوب إفريقيا فيمكنها أن تقوم بإبراز عدم العدالة الحالى فى النظام وإزالة عدم الوضوح **الإيديولوچى** الذى وضعته الحكومات والمنظمات الحكومية لاخفاء حقيقة الاعتداء المستمر للغرب ضد شعوب إفريقيا ـ فمعظم المنظمات الشمالية الغربية فعلت ذلك كما يمكنها تقديم الموارد والآليات للجماعات الإفريقية لحماية، وضبط مواردها وبصفة خاصة الأرض وهى التى ترزح تحت تهديدات قوى العولمة.

أمريكا والشرق الأوسط فى ظل العولمة

الضغوط الأمريكية: تستخدم الولايات المتحدة سلاحًا جديدًا يتمثل فى الضغط السياسى وفرض عقوبات اقتصادية والتهديد بالقوة العسكرية أو أحيانًا استخدام القوة العسكرية.. ولا تراعى الولايات المتحدة إلا مصلحتها الوطنية فى كل هذه الإجراءات.. ولكن لن تستخدم أيًا من هذه الأسلحة ضد إسرائيل.. لأنها تعتبرها حليفًا عسكريًا لها فى المنطقة.. تُستخدم فى وقت ما لصالح الولايات المتحدة.. وكذلك فإن أى رئيس للولايات المتحدة فى المستقبل ـ كما قال نيكسون فى مذكراته ـ لا يمكنه ألا يتدخل لصالح إسرائيل فإن أى انتخابات لرئاسة الجمهورية بالولايات المتحدة التى يتحكم فيها هم اليهود كما قال كلينتون بعد أن ترك الحكم بأنه مستعد أن يحارب مع إسرائيل.. واليوم فإن بوش يقول إن شارون رجل سلام... إلخ.

وإذا كانت الولايات المتحدة تعتبر نفسها الشرطى العالمى الجديد.. وقائدة النظام العالمى الجديد.. فإنها تخسر كثيرًا بتحيزها فى سياستها ولكننا وجدنا فى سياسة الولايات المتحدة فى عهد بوش الابن سياسة غريبة جديدة بالنسبة للمشكلة الفلسطينية.

أتذكر ويذكر التاريخ أنه حينما هزمت مصر إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ شر هزيمة بكت جولدا مائير لنيكسون، فأرسل قوات أمريكية ودبابات بها الذخيرة والبنزين جاهزة للهجوم على مصر ونزلت فى العريش .. واستخدمها شارون فى عملية الثغرة.

ولكن اليوم يستخدم شارون الطائرات الحربية الأمريكية إف ١٦ والدبابات والصواريخ ويستولى على أراض فلسطينية، ويلغى كل التعاهدات الفلسطينية الإسرائيلية، والفلسطينيون والعرب ينادون

الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل لوقف هذه المذابح ولا مجيب، بل تساعد إسرائيل على الاستمرار فى بطشها وفى قتل الأطفال وهدم المنازل والاستيلاء على الأراضى الفلسطينية وتمزيق المعاهدات القانونية..

فرغم أن المذابح عمل لا يمت بصلة للأخلاق الإنسانية أو الدولية إلا أن الولايات المتحدة حينما تنوى التدخل فإنها فى صالح إسرائيل.

أتذكر.. أنه فى عام ١٩٥٦ فى حرب السويس وكنت المتحدث الرسمى لمصر أن تلقينا تصريحًا خطيرًا من أيزنهاور يأمر فيه أيدن وجى موليه وبن جوريون بالانسحاب فورًا من الأراضى المصرية، وحينما سأله إيدن «حليف الولايات المتحدة» عن ذلك .. قال أيزنهاور إننى بلغت من العمر عتيًا وكأننى أصعد على سلم موصل إلى السماء ولم يبق لى إلا بعض الدرجات ومقابلة الرب (هكذا قال) فماذا أقول له حينما يسألنى عن سكوتى، وآلاف بل ملايين سيموتون بفعل هذه الحرب بعد أن تتطور إلى حرب ذرية.. كما يهدد بذلك خروشوف بأنه سيغرق الجزيرة البريطانية بالصواريخ حاملة القنابل الذرية؟

ومع ذلك وبرغم تصريحه هذا.. الذى كان ضد إسرائيل وأصدقائها جى موليه وأيدن.. فإن أيزنهاور دخل الانتخابات للرئاسة لفترة ثانية فانتخبه الشعب الأمريكى ولم تنفع محاولة اللوبى الصهيونى الأمريكى ضد انتخابه.

أما الآن.. فإننا نرى منطقًا معكوسًا من بوش.. وهو طلب وقف إطلاق النار من الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى.. ثم إجراء مفاوضات.

وهنا مبدأ استراتيجى مهم فى السياسة والعسكرية العالمية هو أن الدبلوماسية تأتى بعد الحرب.. ويريد البعض الآن اتباع العكس وهو أن يجعل الدبلوماسية أولاً فإذا فشلت تستمر الانتفاضة ولذلك نجد كل هذه الحلول غير منطقية مع مبادئ الاستراتيجية العسكرية والسياسية.

وقد قال كلاوزوفيتسز رب الاستراتيجية فى مبادئ الحرب: الدبلوماسية تأتى بعد الحرب.

والاقتراحات الأمريكية تريد الدبلوماسية الآن، أى التفاوض والسبب الذى يجعل الدبلوماسية بعد الحرب هو أنه بعد الحرب سيكون هناك نتيجة من ثلاث:

- إما دولة منتصرة فتفرض إرادتها على دولة مهزومة ويتم الاستسلام والصلح.

- وإما دولة مهزومة تطلب المفاوضات مع دولة منتصرة فلا تعيرها الدولة المنتصرة اهتمامًا.

- وإما هناك دولتان انهكتهما فظائع الحرب.. ونتج عن ذلك لا غالب ولا مغلوب بل هما خاسرتان.

وهذا ما حدث لمصر بعد حرب ١٩٦٧، فقد كنت رئيسا للوزراء بالإنابة عن الرئيس السادات واستأذنته بإرسال وزير الخارجية الدكتور الزيات لمقابلة د.هنرى كيسنجر وزير خارجية أمريكا وقتئذ، لتكون المقابلة فى يوم الجمعة ٥ أكتوبر ١٩٧٣ ليخطره بأن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فقال.. أمر عجيب دولة مهزومة تريد منا أن نطلب من دولة هزمتها أن تنفذ

طلباتها.. أرجو أن يتم ذلك فى آخر العام بعد الانتخابات.. وكان غرضنا نحن من ذلك الذى طلبته ليس تنفيذ طلباتنا التى عرضها وزير خارجيتنا بل معرفة - بطريقة غير مباشرة - هل أمريكا على علم بأننا سنحارب بعد ٢٤ ساعة أم لا؟ فقد كانت الاستراتيجية التى عمل الإعلام المصرى، وكنت رئيس وزراء بالإنابة ووزير الإعلام عام ١٩٧٣ بتطبيقها ووافق عليها الرئيس السادات هى تطبيق سياسة استراتيجية المفاجأة والأعداد للحرب دون الإعلان.. وكان يومًا سعيدًا يوم ٥ أكتوبر حينما رد وزير الخارجية المصرية وهو فى غاية الألم من نتيجة المقابلة مع كيسنجر لأن مقابلته كانت سيئة (علمًا بأن وزير الخارجية المصرى لم يكن يعلم أننا سنهاجم إسرائيل بعد ٢٤ ساعة).

هذه الحادثة تبين أن المفاوضات أو الدبلوماسية التى بعد الحرب وتطلبها الدولة المهزومة هى دبلوماسية فاشلة..

والنقطة الثالثة أنه لا يوجد غالب أو مغلوب نتيجة الحرب.. وهنا تكون النتيجة أن المفاوضات احتمال نجاحها كبير.

أما الآن وما تطلبه أمريكا بأن يلجأ الإسرائيليون والفلسطينيون إلى وقف العنف.. وبدء إجراءات المفاوضات.. فمصير هذا هو الفشل بعينه.. وهو ما حدث ويحدث الآن، فإسرائيل لن توافق على المفاوضات، والفلسطينيون يعلمون أنه بدون الانتفاضة لن يحصلوا على أى شىء.. وإذا اعتبرنا الانتفاضة نوعًا من الحرب وانتصرت بإذن الله.. هنا تكون المفاوضات فى صالح الفلسطينيين.

مساندة إسرائيل: كانت السياسة الأمريكية تجاه استعمار الأراضى الفلسطينية المحتلة حتى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تميل إلى المرجعية الدولية التى تعتبر الاستعمار انتهاكًا لمبادئ القانون الدولى..، وظل هذا الموقف الأمريكى ثابتًا إلى أن حدث التغيير الأول فى أوائل الثمانينيات فى عهد الرئيس ريجان، الذى أحدث تغييرًا خطيرًا فى المفاهيم حيث رفض اعتبار المستعمرات أو المستوطنات عملاً غير مشروع وأعلن أنها ليست أكثر من عقبة فى طريق السلام!! بينما وقف الرئيس جورج بوش موقفًا مغايرًا حيث تصدى لسياسات إسرائيل الاستعمارية وطالبها بالتوقف عن بناء المستوطنات.

ولكن إسرائيل كعادتها استمرت فى تنفيذ سياساتها الأستعمارية فى الأراضى الفلسطينية.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى ما ذكره هنرى كيسنجر فى أحدث مؤلفاته تحت عنوان: «هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟.. نحو دبلوماسية للقرن الحادى والعشرين».. من أن أمريكا بعد أن صعدت إلى قمة القوة والنفوذ فى العالم، وقع صانع القرار بها فى إغراء غريب يتلخص تأثيره فى أن الولايات المتحدة لم تعد فى حاجه إلى سياسة خارجية طويلة المدى، وأنه يمكن التعامل مع الأزمات العالمية حالة بحالة!! خاصة وأنها تتمتع بتفوق لا نظير له حتى بالمقارنة مع الأمبراطوريات العظمى فى الماضى، من التسلح إلى «البيزنس» ومن العلم إلى **التكنولوجيا** ومن التعليم العالى إلى الثقافة الشعبية، وأن الدور الأمريكى أصبح مكونًا لا غنى عنه فى الاستقرار العالمى..

ويرى كيسنجر؛ أن الولايات المتحدة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من عملية السلام فى الشرق الأوسط وتعتبر نفسها قادرة على فرض رؤيتها وتحمل تكاليف الهيمنة الأمريكية!! من خلال تقديم «الوصفات الأمريكية» لبقيــة العــالم.. ويقول «إن العقبة الرئيسية أمام دبلوماسية السلام بين العرب وإسرائيل هى أن كل طرف له مفاهيمه الخاصة للسلام «إلا أن بقاء إسرائيل يعتمد أساسًا على الغطاء الدبلوماسى والدعم العسكرى اللذين تقدمهما الولايات المتحدة!!

وإن مفتاح احتمالات السلام هو علاقات أمريكا بإسرائيل»!!!

الأزمة العراقية والرأى العام العالمى

* فى ربيع ١٩٩٨ وبعد انتهاء جو الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق قام وفد شعبى أمريكى يضم تسعين شخصية سياسية واقتصادية واجتماعية بزيارة إلى العراق عبر عمان/ الأردن/ حاملين معهم كميات كبيرة من الأغذية والمساعدات والأدوية، معبرين عن دعمهم للشعب العراقى متحدين بذلك قانون أمريكى يقضى بسجن أى مواطن أمريكى يزور العراق وتغريمه ربع مليون دولار.

* وكان هذا الوفد الذى يمثل عددًا من المنظمات الأهلية الأمريكية قد قام بزيارة لمناطق الحكم الذاتى الفلسطينى، لإظهــار تضــامنهم مع الشــعب الفلسطينى وأعلن أنه ينوى القــيـام بزيارة مماثلة للسودان.

* كاتى كيلى ممثلة منظمة أصوات فى البرية (كانت قد قامت بزيارة للعراق خمس مرات قبل هذه الزيارة الأخيرة) صرحت أن الإعلام الأمريكى يضلل الشعب لإيهامه بصرف ٣٠ مليار دولار سنويًا للأسلحة، بهدف إظهار العراق بأنه العدو الوحيد لأمريكا خاصة أن الإعلام الأمريكى خاضع إما لسيطرة اللوبى اليهودى، أو لشركات النفط الكبيرة.

* وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الأزمة الأمريكية العراقية فى فبراير ١٩٩٨ نظمت مظاهرات فى كافة أنحاء الولايات المتحدة، للمطالبة برفع الحصار عن الشعب العراقى رافعين شعارات «لا دماء مقابل النفط» كما أنهم اجتمعوا مع وزيرة الخارجية الأمريكية، ووزير الدفاع ووزير شئون الأمن القومى، وعلى الرغم من عدم دعم الإعلام الأمريكى لهذه الأنشطة بشكل معقول إلا أن تأثيراته بدأت تصل للشعب الأمريكى.

* الاعتقاد السائد هو أن المظاهرات التى جابت عواصم العالم وكذلك المظاهرات التى نظمت فى الولايات المتحدة نفسها، هى التى أوقفت الضربة الأمريكية ضد العراق فى فبراير ١٩٩٨، وليس الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان ومن ثم لابد من مواصلة هذا العمل للضغط على الإدارة الأمريكية لإنهاء الحصار والتجويع والموت البطىء الذى يُفرض على الشعب العراقى، وفى الأزمة الأمريكية العراقية فى فبراير ١٩٩٨ أدى التهديد الأمريكى المستفز إلى توحيد صفوف الجاليات العربية والإسلامية فى الولايات المتحدة، حيث خرجوا بمظاهرات جماعية بينما أختار الأب بوماى جامبلتون ممثل الكنيسة

الكاثوليكية أن يعتصم هو وعشرون راهبًا آخرين لمدة أسبوع تعبيرًا عن احتجاجهم على السلوك الأمريكى إزاء الوضع فى العراق.

* قام رامزى كلارك وزير العدل الأمريكى السابق، ورئيس الوفد الأمريكى الذى زار العراق/ فى أبريل ١٩٩٨ بإرسال رسالة إلى مجلس الأمن يبين فيها إن الإجراءات المتبعة ضد العراق تعد خرقًا للقانون الدولى، وقانون منع وتحريم القتل الجماعى لأنها إجراءات تهدف لتدمير الشعب العراقى.

* ولقد تكررت هذه الأنشطة فى بلاد أوربية أخرى، حيث شهدت لندن وعدد من العواصم الأوربية مظاهرات تحمل لافتات ترفض الحرب، وترفض قتل الأطفال العراقيين، بل عارضت ألمانيا وكذلك الكثيرون فى العالم بل فى الولايات المتحدة محاربة العراق.

ماذا وراء كل هذا الحديث؟ :

١ ـ إن التطورات التى شهدتها المجتمعات فى كافة أنحاء العالم فى العقود الأخيرة بشكل عام، والعقد الأخير بشكل خاص قد أثرت فيما أثرت على نطاق انتشار الديمقراطية (مسمى بعد الحرب الباردة بالموجة الثالثة من الديمقراطية) وعلى الجانب الآخر تعاظم تأثير الرأى العام داخل المجتمعات سواء حديثة العهد بالديمقراطية، أو العريقة منها مستفيدًا من الإنجازات الإعلامية والاتصالية والتشريعية، وتوافر المعلومات والتحليلات بشأن القضايا المختلفة بحيث يمكن القول إن الرأى العام بات من أهم المحددات التى يواجهها صانع القرار عند إتخاذه قرارًا هنا أو هناك.

٢ ـ إن التوجهات التى سادت العالم فى السنوات الأخيرة كانت تركز على الاهتمام العالمى المشترك، والقضايا العالمية المشتركة.. وكان جورباتشوف أول سياسى يسلط عليها الضوء فى أواخر الثمانينات حتى صارت المسائل العالمية تحظى بأهمية تقرب مما تحظاه المسائل الداخلية من أهمية بالنسبة للمواطن أو للرأى العام الداخلى فى كل مجتمع على حدة..، وهذه التوجهات توسعت لتشمل ـ فضلاً عن المسائل العالمية المشتركة ـ المسائل أو القضايا الدولية الأخرى التى تركز عليها وسائل الإعلام، وتجذب إليها اهتمام المواطنين حتى لو كانت قضايا تمس دولة بعينها أو منطقة بعينها.

٣ ـ لقد صدقت مقولة أن هناك مقعدًا جديدًا فى مجلس الأمن هو المقعد السادس عشر، والذى تشغله وسائل الإعلام وأن هذا المقعد الجديد يحدد جدول اهتمامات العالم فإذا اهتمت وسائل الإعلام بالوضع فى الصومال بات اهتمام العالم كله حكوماته وأفراده مركزًا نحو الصومال، وإذا انتقل الضوء الإعلامى عن الصومال غفلت عنها الحكومات والمنظمات والأفراد إلا ممن له علاقة مباشرة بها، وهكذا الأمر بالنسبة لباقى القضايا والمناطق وتأثير وسائل الإعلام يأتى بصورة غير مباشرة فهو لا يفرض على الحكومات أو المنظمات أن تهتم بموضوع معين أو تغفله، بل هى تؤثر عليها عبر تأثيرها على الفرد العادى والرأى العام فى المجتمع، والذى اكتسب ثقلاً بات من المخاطرة على أى حكومة أو متخذ قرار فى أى دولة أن يتجاهله.

وقد رأينا أن الولايات المتحدة وجهت أجهزة الإعلام حسب سياستها كما أصبحت الأمم المتحدة كما يقولون هى المنفذه للسياسة الخارجية الأمريكية، بل إن أمريكا تقوم بتفادى مجلس الأمن وتهاجم كل من يقف ضد سياستها.

٤ ـ إن منطقتنا العربية من أكثر مناطق العالم عدم استقرار، وتحت ترابها جذور العديد من النزاعات والقضايا سواء الوطنية منها أو الاقليمية، فإذا كانت هذه السمة تتوافر فى منطقة كالشرق الأوسط تحظى بأهمية دولية واستراتيجية كبيرة، تسعى الدول الكبرى فى العالم فى تنافس فيما بينها لإيجاد دور مؤثر لها فى هذه المنطقة عبر استغلال أى فرصة متاحة بما تراه فى مصلحتها ويدعم تواجدها فى المنطقة.

بل إن الشواهد المادية تثبت ذلك الأمر، وتوضح إلى أى مدى يمكن أن تصاب المنطقة العربية من جراء الأوضاع الحالية .. العراق ـ ليبيا ـ عملية السلام مع إسرائيل ـ السودان ـ الصومال.

٥ ـ بل إن هذه الأمور اقتربت من مصر رغم قوتها ودورها فى المنطقة وعلاقاتها المتميزة مع معظم الدول الكبرى، ولعل إثارة مسألة الاقباط فى الكونجرس الأمريكى ومحاولة فرض ماهو أشبه بالوصاية علينا بهذا الشأن مؤشر على ما قد يصيبنا أو غيرنا من الدول العربية من تقلبات البيئة الدولية، وموقف أمريكا من قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم والتهديد العلنى بوقف المساعدات لمصر، وكذلك الموقف الأمريكى من مفاوضات جنوب السودان، والحملة المنظمة الإعلامية الأمريكية ضد مصر والسعودية.

٦ ـ ومع ضرورة التعامل مع هذه التقلبات، وتحجيم تأثيراتها السلبية فإن الرأى العام العالمى أحد وسائلنا فى هذا البحر الهائج، فإذا كانت لا توجد ضوابط خارجية على تصرفات الدول الكبرى فإن الضوابط التى تنبع من الرأى العام قد تساعدنا فى هذا التوجه بمعنى أن نجعل الرأى العام العالمى مساندًا قدر الإمكان لوجهة نظرنا، ومؤيدًا لمطالبنا بما يكفل الحصول على تأييد دول العالم المتوسطة والتأثير فى توجهات الدول الكبرى لصالحنا.. وهذا أحد الأساليب أو الوسائل التى زادت أهميتها فى عالم اليوم والغد مستفيدة من التطورات التكنولوجية والمعلوماتية لإعادة الحس الإنسانى العالمى لدى الشعوب.

وقبل أكثر من أربعين عامًا نجحت هذه الوسيلة فى تحقيق نتائج عظيمة وأقصد بذلك ما حدث فى أزمة العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦، واضطرت الدول الثلاث إسرائيل والمملكة المتحدة وفرنسا.. إلى الإنسحاب من أرض مصر تحت ضغط الرأى العام وأثر الإعلام المصرى ضد هذه الدول، وقال مستر إيدن: «لقد هزمت الدعاية المصرية الإمبراطورية البريطانية».. وقال بن جوريون: «إن الرأى العام العالمى الذى سيطرت الدعاية المصرية عليه كان سببًا فى هزيمتنا.. «كما قال جى موليه: «إن الدعاية المصرية اخترقت الجمعية الوطنية الفرنسية وهزمتنا».

تطــورات عــالميــة

- الأمن الدولى . . والانتشار النووى
- الجاسوسية وحرب المعلومات
- العولمة المضادة للعولمة
- ظاهرة العولمة ومدى استمرارها

الأمن الدولى . . والانتشار النووى

تصاعدت فى السنوات الأخيرة أسئلة ومناقشات حول موضوع الأمن الدولى أعادت طرح كثير من الأسئلة عن وضع ومستقبل الأمن الدولى فى ظل هذه الظروف المتغييرة والمتسارعة التى يشهدها العالم، ودخلت النظريات والمواقف السياسية والقانونية فى جدال حول هذه المسألة، وسنحاول فى السطور التالية استعراض بعض أهم ما يثار بهذا الشأن:

والسؤال الأساسى الذى أعيد طرحه بعد انتهاء الحرب الباردة هو كيف يمكن تحقيق الأمن الدولى بعد انتهاء نظام القطبين الذى عاش الأمن الدولى فى كنفه سنوات طويلة؟ هذا السؤال وغيره يُطرح كلما مر العالم بمرحلة تغير أو تطور كبير، مثل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.

* ولكن ما المقصود بمصطلح الأمن؟

نورد فيما يلى أهم ما قيل بهذا الشأن : -

- الدولة تكون فى حالة آمنة عند عدم تعرضها للتهديد بالتضحية بواحدة من قيمها الأساسية، إذا أرادت تجنب الحرب، وقدرتها من الناحية الأخرى على الانتصار فى هذه الحرب (Walter Lippmann).

- الأمن بحس موضوعى يقيس غياب التهديدات للقيم المكتسبة، وانتفاء الخوف من أن هذه القيم سوف يتم مهاجمتها (Amold Wolifers).

- فى حالة الأمن يدور النقاش حول غياب مصادر التهديد وحينما يرد النقاش فى النظام الدولى يتعلق الأمن بقدرة الدول، والمجتمعات على الحفاظ على الهوية المستقلة والتكامل الوظيفى.

وهناك من يجادل فى أن التركيز على الدولة، وعلاقات الدول إنما يتجاهل التغيرات الاساسية التى وردت بالسياسات العالمية، وبصفة خاصة عقب الحرب الباردة .. فالتكامل المتزايد فى مناطق مثل أوروبا يطيح بالنظام السياسى الكلاسيكى وأساسه الدولة القومية Nation - State ثم إن انقسام دول متعددة مثل الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا خلق مشاكل جديدة تتعلق بالحدود والأقليات، وتنظيم الانتماءات

التى تسبب عدم استقرار إقليمى وأدى ذلك لوجود حجة أن الجماعات العرقية القومية ـ وليس الدول ـ هى التى يجب أن تصبح موضع اهتمام محللى الأمن.

وهناك معلقون آخرون يجادلون بأن التركيز على الأمن القومى والدولى أقل ملاءمة لظهور مجتمع عالمى، منذ عام ١٩٩٠.

ومن ثم يكون الاهتمام ليس بالأمن القومى، أو العرقى أو حتى الدولى، بل يكون بالأمن العالمى وكيفية تحقيقه من خلال معالجة قضاياه العالمية المشتركة، مثل قضايا البيئة والجرائم الدولية والإرهاب الدولى وتغير المناخ والأوبئة.

الاقتراب التقليدى نحو الأمن القومى والدولى: تقليديًا يتم النظر إلى الدولة باعتبارها أقوى فاعل بالنظام الدولى، وبالنسبة للدولة فالأمن هو التزام له الأولوية المطلقة، وأية دولة تسعى وتتحرك بالأساس بحثًا عن حماية ذاتها فى هذا المجتمع الدولى، وتمثل السيادة أحد أهم عناصر الأمن القومى، وعليها يقوم مفهوم الأمن الدولى..

إن مفكرين من أمثال هوبز وميكيافيللى، وروسو يعظمون من مدلول السيادة الوطنية، ويرون فى المجتمع الدولى ساحة عنيفة يتنافس فيها الجميع سعيًا وراء الأمن على حساب الآخرين، ومن ثم فالعلاقات بين الدول هى علاقات تنافس على الأمن.. وشارك فى هذه الأفكار مفكرون مثل كار ومورجانثو.. وهذه النظرية التقليدية المتشائمة أو الواقعية تستند إلى عدة فروض:

ـ النظام الدولى فوضوى ليس به سلطة مركزية قادرة على التحكم فى سلوك الدول.

ـ الدول التى تدعى السيادة سوف تطور قدرات عسكرية دفاعية، للدفاع عن نفسها ومد نطاق قوتها، فتصبح الدول خطرًا على بعضها البعض.

ـ ونظرًا لنقص الثقة الموروثه بالنظام الدولى، لا تستطيع الدول التأكد من نوايا جيرانها، ويجب أن تحمى نفسها.

ـ سوف يبقى للدول الحفاظ على استقلالها وسيادتها والبقاء Survival، باعتبارها أهم القوى الدافعة لسلوكها.

ـ برغم أن الدول رشيدة فهناك مساحة للخطأ فى الحسابات، ففى عالم المعلومات غير الكافية.. فإن لدى الأطراف المعادية لبعضها الدافع لإساءة إظهار قدراتها، ويجادل الواقعيون الجدد فى أن هذه الفروض ينتج عنها ميل الدول للتصرف بعدوانية تجاه بعضها البعض، وتبعًا لهذه النظرة فالأمن القومى أو عدم وجوده يكون نتيجة لهيكل النظام الدولى ويُطلق على من يرون ذلك «الواقعيون الهيكليون Structual Realists» وهيكل الفوضى استمر طويلاً والسياسات الدولية سوف تكون عنيفة مثلما حدث بالماضى، وهناك سبق توقع بأن نهاية الحرب الباردة ستؤدى إلى العودة لتوازن القوى التقليدية، ومعه

التطرف فى القومية والعداء العرقى، مما سيؤدى لعدم استقرار وصراع، وأن الحرب الباردة كانت أشبه بفترة سلام واستقرار أحدثها نظام القطبية الثنائية.

إلا أن هذه النظرة لا تعنى انعدام فرص التعاون أو السلام فى المجتمع الدولى، فهناك ظروف للعمل فيها على تحقيق الأهداف الأمنية من خلال التعاون.. وليس من خلال سياسات التنافس، وفى هذه الظروف ستفضل الدول التعاون ولذا فالأمن مشروط بالظروف المحيطة، وبهذه النظرة فإن العلاقات الدولية تتميز بسلوك المساعدة الذاتية فهى لا تعنى أن الدول معرضه لمنافسة أبدية ينتج عنها الحرب، إذ أنه عند ارتباط الدول بسباق التسلح، مثلما حدث فى السبعينيات والثمانينيات ـ فضلت الدول التعاون، فهناك مزايا من العمل سويًا لخفض مخاطر عدم التأكد من الارتباط بالمنافسة التى ميزت الكثير من سنوات الحرب الباردة.

كما أن هناك فرصًا أكثر وأفضل تدفع نحو التعاون لا الصراع بين الدول سعيًا وراء الأمن القومى أوجدتها الظروف الجديدة التى يشهدها العالم منذ ثمانينات القرن العشرين، هذه الظروف يطلق عليها البعض «الفوضى الناضجة».

الفوضى الناضجة : Mature Anarchy ولقد حاول Suzan Borry أن يجد فى ملامح الثمانينيات والتسعينيات ظهور «فوضى ناضجة» تدرك فيها الدول المخاطر الكثيفة للمنافسة فى العالم النووى، الأمر الذى أوجد اعترافًا ناضجًا من قبل الدول مؤداه أن مصلحتها ومصالح جيرانها يجب أن يؤخذا فى الحسبان عند وضع السياسة، ويقدم مثالاً لذلك دول الشمال التى تحركت خلال عملية ناضجة من العداء العسكرى لجماعية الأمن Security Community وهناك تحول الاتجاه نحو الأمن الدولى، وهذا ما حدث بغرب أوروبا على مدى خمسين عامًا، فبعد قرون من علاقات العداء بين فرنسا وألمانيا ودول غرب أوروبا نشأ إحساس بالجماعة، مع التوقيع على اتفاقية روما التى حولت الأعداء لحلفاء هذه الدول لا تعمد للعنف والقهر لحل خلافاتها، ولكن تحلها بأساليب سياسية سلمية، وهناك عملية من التحضر تجرى فى أوروبا ويزداد التعاون الاقتصادى والسياسى، وهو الأمر الذى يمكن حدوثه فى مناطق العالم الأخرى الليبرالية.

المؤسسة الليبرالية : Liberal Institutionalism من خصائص الاتجاه الواقعى الجديد نحو الأمن الدولى الاعتقاد بأن المؤسسات الدولية ليس لها دور ملموس فى منع الحرب، فالمؤسسات الدولية نتاج لمصالح الدول وتعمل فى ظل حدود النظام الدولى نفسه، وهذه المصالح والقيود تشكل مناخ اتخاذ القرار الدولى بالتعاون أو التنافس.. هذه النظرة تحداها عدد من الدول عقب انتهاء الحرب الباردة، ولقد أوضح وزير الخارجية البريطانى Douglas Hourd دوجلاس هيرد عام ١٩٩٢ أن المؤسسات لعبت وتلعب دورًا فى تحقيق الأمن وبصفة خاصة فى أوروبا، وأوضح أن الغرب طور مؤسسات دولية أثبتت قيمتها فى حل مجموعة من المشكلات.

هذه النظرة عكست الاعتقاد بأن المؤسسات مثل Eu, Nato و Weu ومنظمة الأمن والتعاون Osce تشجع على استمرارية وثبات نظام الأمن الأوروبى عقب الحرب الباردة، ومنظمة ال Asean موسسة لها دورها فى الحفاظ على الاستقرار بجنوب شرق آسيا.. وكذلك منظمة الدول الإفريقية ودورها فى إفريقيا.

إن تطوير نمط من التعاون المؤسسى بين الدول يفتح آفاق التعاون لتحقيق الأمن الدولى فى السنوات القادمة..، ولقد تميز الماضى بالحروب والصراعات.. ولكن فى نهاية القرن العشرين تم الحد من المنافسة التقليدية حول الأمن بين الدول، هذا الأقتراب يعرف بالمؤسسة الليبرالية، ويحاول زيادة أهمية المؤسسات ومساعدتها فى تحقيق التعاون والاستقرار، إن المؤسسات تقدم المعلومات وتخفض من تكاليف التعاملات وتجعل للألتزامات مصداقية، فهناك أهمية خاصة للمؤسسات السياسية والاقتصادية الأوروبية فى التغلب على العداء التقليدى بين الدول الأوروبية.

وفى عالم مقيد بمصالح الدول، تعمل المؤسسات الدولية على أساس المعاملة بالمثل، وانعس ذلك فى دعوة مارجريت تاتشر ١٩٩٠ لاتحاد أكثر بين الديمقراطيات فى شرق وغرب أوروبا وقالت أن الجماعة الأوروبية هدأت من صراعات غرب أوروبا.

وإلى جانب اقتراب الليبرالية المؤسسية هناك أيضًا، اقترابات ونظريات متفائلة أخرى من أهمها:

نظرية السلام الديمقراطى:Democratic Peacetheory

هناك اتجاه ليبرالى آخر للأمن الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة يتركز حول حجة أن الدول الديمقراطية تميل إلى الا تحارب بعضها، فالديمقراطية إذن المصدر الاساسى للسلام، ولقد أوضح الرئيس كلينتون ذلك عام ١٩٩٤ معلقًا على غياب الحرب بين الديمقراطيات مما يعد مبررًا وراء السعى الأمريكى للديقمراطية حول العالم وسياسة غرب أوروبا تدعو إلى تشجيع الديمقراطية فى شرق ووسط أوروبا عقب نهاية الحرب الباردة وفتح، الفرص أمامها للحاق بالاتحاد الأوروبى، ونظرية السلام الديمقراطى ترتبط بكتابات Doyle Russett ويشى ١١١١١١ ر (دويل) لأهمية مقال Kant ١٩٧٥ تحت عنوان «السلام الأبدى» ذلك أنه بدون القيم الديمقراطية فمنطق القوة يحل محل منطق التوائم.

ومساندو أفكار السلام الديمقراطى، وكسبيل لتشجيع الأمن الدولى فى عهد ما بعد الحرب الباردة يجادلون بأن الحروب بين الديمقراطيات أمر نادر، وأن الديمقراطية تسوى صراعات المصالح وعدم تصعيدها لدرجة التهديد باستخدام القوة العسكرية أو القوة العنيفة بشكل عام، والخلافات يتم حلها بأسلوب الوساطة والتفاوض والدبلوماسية السلمية.

نظرية الأمن الجماعى: وهناك اتجاه مرتبط بأفكار الأمن الجماعى ومؤيدو هذا الاتجاه يقولون، أنه برغم أن القوة العسكرية تظل من ملامح الحياة الدولية إلا أنهم يرفضون فكرة أن سلوك الدولة يكون انعكاسًا لهيكل النظام الدولى المادى، فالأفكار لها أهمية أكثر، وتبعًا لرأى Kupchan فإنه تحت مظلة الأمن الجماعى توافق الدول على بعض القواعد التى تحافظ على الاستقرار وتوقف العدوان.. ويجب على الدول أن توافق على ثلاثة مبادئ فى علاقاتها:

ـ إدانه استخدام القوة العسكرية لتعديل الوضع القائم وحل مشكلاتها سلميا والتغيرات ممكنه بالعلاقات الدولية، ويجب أن تحدث عن طريق التفاوض وليس القوة.

ـ على الدول أن توسع مفهومها عن المصلحة القومية ليشتمل مصلحة الجماعة الدولية ككل، وحينما يظهر المعتدى تكون هناك مواجهة جماعية له.

ـ على الدول التغلب على الخوف الذى يحكم السياسات العالمية وأن تتعلم أن تثق ببعضها البعض، وكما قالت Inis Claude أن الدول ترتبط أقدارها بالأمن الجماعى.

ومؤيدو الأمن الجماعى كأسلوب لتحقيق أمن دولى أكبر يقولون أن أحد أفكارهم ليس هو الحل الناجح لمنع الحرب.

ويقولون أيضًا أنه بإقامة مؤسسات للأمن الجماعى يمكن تجنب المنافسة الأبدية بين الدول، والأمن الجماعى يقدم آليات فعالة لمواجهة المعتدى، وتسهم مؤسسات الأمن الجماعى فى ذلك بخلق نظام دولى جديد، وخلق ثقة أكبر، فهناك ميزة من مؤسسية نظام الأمن وتقليل إمكانية اللجوء للحرب.

* لقد استعرضنا فى السطور السابقة بعض أهم الأفكار المطروحة على المستوى العالمى، والتى تتعامل مع قضية الأمن القومى والدولى، ويتضح من هذه المناقشات الدائرة أنه على الرغم من أن العالم شهد تغيرات كبيرة فى السنوات الأخيرة، وحدثت تغيرات وتطورات على مستوى السياسات الدولية إلا أن الغموض لايزال يحوم حول مفهوم الأمن الدولى من حيث الأسلوب الأمثل لتحقيقه.

حقيقة أن العالم قد أصبح أكثر أمنًا بنهاية الحرب الباردة وإنهاء المواجهة النووية فى علاقات الشرق والغرب، ولعب انتشار القيم الديمقراطية وعملية العولمة وتعاون المؤسسات الدولية دورًا مهمًا فى تقليل وتخفيف حدة المظاهر التنافسية لمعضلة الأمن على المستوى القومى والدولى، إلا إن سباق التسلح التقليدى لايزال مستمرًا فى مناطق مختلفة من العالم وتمارس الأسلحة المتطورة وأسلحة الدمار الشامل (النووية والكيماوية والبيولوجية) تأثيرًا قويًا فى العلاقات بين الدول.

إن هناك تطورات إيجابية طرأت، وتطرأ على العالم الذى نعيش فيه وهناك أيضًا بعض الأمور التى أصبحت راسخة، ولم تتغير إلا أن المستقبل على أقل تقدير لن يكون مثل الماضى.. أنه مستقبل يقدم فرصًا أكبر لتطوير أمن دولى معقول ينتج عن محصلة الأمن القومى للدول، وهذا التطوير يحتاج جهودًا من المهتمين بهذه القضية ومتابعة مستمرة ومشاركة إيجابية فى طرح الأفكار وتقديم البدائل والوسائل لذلك.

ـ ومن المناسب فى هذا المضمار عن الاحتمالات المستقبلية عن «أمن الفرد فى مواجهة أمن الدولة» أنه موضوع لم يكن له وجود من قبل، ولكن يبدو أنه سيكون حاضرًا باستمرار فى الفترة القادمة ذلك أن العولمة وتجلياتها قد أوجدت فعلاً ـ أمن الفرد فى مواجهة أمن الدولة ومصلحة الفرد فى مواجهة مصلحة الدولة.

* إن العولمة ترسخ أفكارًا قديمة وأوجدت أفكارًا وأوضاعًا جديدة تصب فى اتجاه هذه المقولة، فعلى سبيل المثال نجد أن مسألة حقوق الإنسان باتت فى ظل العولمة سيفًا على رقاب الدول فانتهاك أى من حقوق الإنسان بالنسبة لفرد أو مجموعة أفراد فى دولة ما أصبح انتهاكًا لتشريع دولى يتحمل المنتهك تبعادته، وتشغيل الأطفال فى الورش والمصانع أصبح أمرًا مرفوضًا ويعاقب من يسمح به.. والمساس من قريب أو بعيد بحقوق الأقليات يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، والسماح بتجنيد صغار السن يمثل جريمة دولية.. وأكثر من ذلك إذا وقع صراع بين جماعتين فى نفس الدولة أدينت هذه الدولة لتقصيرها.. وإذا كشفت تقارير اجتماعية عن أن وضع المرأة فى أحد المجتمعات ليس بالصورة الجيدة فإن هذا المجتمع قد يواجه اتهامات وإدانات وعقوبات وأمثلة أخرى كثيرة.

هذه الأوضاع كلها تنطلق من إعطاء الفرد حقوقًا، ومزايا تعلو فوق حقوق الدولة وباتت مصلحة وحق الفرد أسمى من مصلحة وحق الدولة بحيث باتت الدولة والمواطنين كيانين منفصلين تمامًا، وهذه الأوضاع لا تصاغ على المستوى الفكرى والنظرى ولكن يتم ترسيخها على أرض الواقع، ويُجبر الجميع على الانصياع والألتزام بها وإلا!؟.

فقيام الدول الأوروبية باشتراط وجود علامة تجارية على كافة المنتجات الآسيوية، تؤكد أن هذه المنتجات لم يشترك فى إنتاجها أطفال وهذه العلامة هى شرط أساسى لقبول أو رفض هذه المنتجات، يعد دليلاً على ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة لما يوضع من مواثيق واتفاقات دولية تختص بهذه الموضوعات التى سردنا جزءًا منها فى الأسطر السابقة فوضع مواثيق دولية وإصدار قوانين وتشريعات خاصة بحماية الأقليات فى كافة الدول وتشريعات أخرى بمراقبة أحوال حقوق الإنسان فى الدول المختلفة و.. و ... كلها تطورات فى اتجاه لا يعرف أحد نهايته.

ومعاهدة الأوضاع الجديدة والمواثيق والاتفاقات ليست سوى أساس دولى سيرتفع فوقه بناء جديد ولكن كيف سيكون شكل هذا البناء.. لا نعرف حتى الآن إلا بعض ملامح له، ولكن على الأرجح سيكون شكل البناء انعكاسًا لمن يقوم بالبناء فى الموقع أى من يمارس ويفرض هذه الأوضاع الجديدة على الدول المختلفة.

إن فرض عقوبات على الدول التى تعانى حقوق الإنسان فيها من انتهاكات، أو التى تعبر فيها جماعات قليلة عن التمييز ضدها تحت دعوى اضطهاد الأقليات أو التى تدفع الظروف الاقتصادية والاجتماعية أبناءها الصغار إلى العمل المبكر بل ودون أى من هذه الأسباب يمكن أن تفرض عقوبات على أى دولة باستخدام ذريعة شبيهة بأى من المسميات السابق ذكرها.

هذه العقوبات تمتد من الشجب والإدانة، وإيقاف التعاملات والعقوبات الاقتصادية ... إلى التدخل العسكرى القسرى.. دون أدنى اعتبار لمفهوم السيادة - الوطن - ولكن يعطى الاعتبار لكيان آخر هو أمن الفرد.. ومصلحة الفرد.. وحقوق الفرد.. ولا يهم : أمن الدولة ... ومصلحة الدولة... وحقوق الدولة.

العولمة والسلام : حروب اليوم.. المدنيون هم القتلى.. أما حروب الأمس.. فقد كانت بين الجيوش والقتلى من العسكريين.

قال فيدريكو مايور مدير اليونسكو السابق فى كتابه «عالم جديد» :

إن ٩٠٪ من ضحايا الحرب العالمية الثانية كانوا من العسكريين ولكن ٩٠٪ من ضحايا الحروب الحالية هم من المدنيين.

إن سمة الحروب الحالية أن ضحاياها ليسوا مشاركين بصورة مباشرة فيها وأن الضحايا هم الأطفال والنساء والعجائز والسكان المدنيون بشكل عام فى كافة الحروب، سواء كانت فى الجزائر أو العراق.. فى بورندى أو البوسنة.. فى لبنان أو الشيشان.

وفى دراسة نشرتها مجلة لوموند ديبلوماتيك اتضح أنه فى عام ١٩٩٤ أنفقت دول العالم الثالث فقط ما مقدارة ١٢٥ مليار دولار على التسلح، هذا المبلغ إذا استعنا بتقارير الأمم المتحدة فإنه يعنى ١٢٪ من هذا المبلغ:

يكفى لتأمين العناية الأولية للجميع.

يكفى لإعطاء اللقاحات لجميع الأطفال.

يكفى لتأمين مياه الشرب لكل العالم.

يكفى لإنهاء جميع أشكال المجاعة الخطرة.

هذا ما يمكن أن تحققه نسبة ١٢٪ من إتفاق العالم الثالث على التسلح، فماذا عن الإنفاق العالمى للتسلح والذى يبلغ ٨٢٥ مليار دولار؟ وما الذى يمكن إنجازه، إن العالم لا يفتقر فقط إلى ثقافة السلام بل يفتقر أساساً للحدود الدنيا من أدبيات التعامل بين الدول.

ـ على الجميع أن يتكاتف، كى نغير هذا العالم من خلال تغيير المناخ السياسى والعسكرى على الأرض حتى نستطيع جميعًا أن نحيا حياة مقبولة تتحسن باستمرار.. ولتحقيق ذلك لابد أن تنخفض قليلاً أرباح تجار ومصنعى السلاح.

ويرتبط بموضوع السلام واستقرار العالم، الحديث عن انتشار الأسلحة النووية، ومدى احتمالات تأثيرها على السلام العالمى، وعلى السلام الإقليمى ـ فى الشرق الأوسط على سبيل المثال ـ فى ظل الغموض حول السلام النووى الإسرائيلى.

الانتشار النووى

* فى عام ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة القادرة على إنتاج وامتلاك واستخدام أسلحة نووية، واليوم أمتلكت العديد من دول العالم هذه القدرة فقد أصبح الاعتماد المتبادل النووى من حقائق الحياة الدولية.

* عام ١٩٤٨ قدمت لجنة الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تقريرًا عن الأسلحة غير التقليدية أى أسلحة الدمار الشامل، وصنفتها اللجنة إلى أسلحة ذرية وأسلحة كيميائية وأسلحة بيولوجية، وعن الأسلحة النووية قالت اللجنة إنها تنتج طاقة مهولة عن طريق الانفجار أو الإشعاع، وأن هذه الطاقة الهائلة كفيلة بتدمير الحياة فى أى مكان.

* بحلول عام ١٩٦٤ كانت هناك قوى نووية خمس، هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين.. وفى عام ١٩٦٨ تم التوصل إلى المعاهدة الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية، وقصرها على الدول الخمس فقط أى دول النادى النووى، وبدأ سريان المعاهدة عام ١٩٧٠ إلا أنها لم تمنع دولاً أخرى من إنتاج وامتلاك أسلحة نووية مثل الهند وباكستان وجنوب إفريقيا وإسرائيل وكوريا الشمالية.

* إن التحليل التقليدى للدوافع التى تدفع الدول إلى اتخاذ قرار بإنتاج أو امتلاك أسلحة نووية يركز على الرؤية السياسية والاستراتيجية لهذه الدول، وفى ضوء الأوضاع الدولية ومكانة هذه الدول الحالية، أو المرغوب فيها بالنظام الدولى، هذا التحليل يفسر حالات الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين.

* ولكن حالات الدول النووية الأخرى، لا تلائم هذا التحليل فهناك دول لها مكانتها السياسية والاقتصادية **والتكنولوجية**، مثل اليابان أو ألمانيا ومع ذلك لم تتخذ قرارًا بامتلاك أسلحة نووية، وذلك لسبب سياسى ورفض مبدأى لهذه المسألة وهناك دول أخرى أقل مكانة، ومع ذلك سارت فى طريق امتلاك أسلحة نووية مثل باكستان والهند وإسرائيل، وهى حالات تلعب الشئون السياسية الدولية وتوازنات القوى دورًا فى ترجيح كفة قرار امتلاك السلاح النووى.

* مع أوائل تسعينيات القرن العشرين ومع تفكك الاتحاد السوفيتى ثارت مشكلة جديدة وخطيرة بشأن الأسلحة النووية التى كانت بحوزة الكيان الدولى المسمى بالاتحاد السوفيتى، والذى أدى تفككه إلى بروز دول نووية منها روسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا وكازاخستان الأمر الذى استوجب اهتمامًا عالميًا (أمريكا بالأساس) لضبط هذا الانتقال، وتحجيم مداه قدر الإمكان وذلك من خلال جعل روسيا هى الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بالأسلحة النووية مع تعويض الدول الأخرى.

* إلا أن المسألة لم تتوقف عند هذا الحد، إذ أدت التطورات التى شهدتها دول الاتحاد السوفيتى المستقلة إلى عدم السيطرة الكاملة على مواد وأسلحة **وتكنولوجيا** وعلماء الأسلحة النووية، الأمر الذى سبب ذعرًا عالميًا من احتمال انتشار الأسلحة النووية **والتكنولوجيا** الخاصة بها ليس إلى دول أخرى فحسب بل إلى كيانات أخرى غير الدول مثل الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية الأمر الذى استدعى جهودًا كبيرة لإحكام السيطرة على هذه المواد النووية.

* فى الثمانينيات تصاعدت فى الأفق العالمى دعوة إلى السماح لمزيد من الدول بامتلاك الأسلحة النووية.، ومن بين من تبنوا هذه الدعوة والتز Walts ومير شيمر Mearsheimer، وتقوم هذه الدعوة على

أساس أنه إذا كان الردع النووى قد نجح فى انقاذ العالم من أى مجابهة مباشرة بين القوتين العظميين طوال الحرب الباردة، فإن الردع النووى قادر على تكرار هذا النجاح على مستوى أوسع وأشمل يضم النظام العالمى كله.

إن الردع النووى بين الدول وفى المناطق المختلفة من العالم سيؤدى إلى خلق حالة من الاستقرار فى هذه المناطق وبين هذه الدول خاصة إن هذا الردع المتبادل يخلق إحساسًا بالأمن لدى الدول، وهذا الإحساس هو الأساس الذى يقوم عليه الاستقرار الدولى.

* وهذه الدعوة وجدت من الرافضين لها الكثيرين، وعلى رأسهم ساجان الذى رأى فى توسيع نطاق امتلاك الأسلحة النووية دعوة إلى القضاء على الأمن والاستقرار الدوليين، سواء بين الدول أو الفاعلين غير الدول، من أمثلة المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية إلى جانب الدول التى ستجد السلاح النووى خيارًا بيدها فى حالة أى ظروف صعبة تمر بها.

* وقد تنامى إدراك العالم لمخاطر هذه الأسلحة النووية بشكل مطرد فى السنوات الماضية.. هذا الإدراك نجح فى بعض المناطق من العالم فى المضى قدمًا نحو التعامل الجيد مع هذه المسألة، وكانت أفضل النجاحات بهذا الشأن اتفاق دول أمريكا الجنوبية على جعل القارة خالية من السلاح النووى، وكذلك نجاح الدول الإفريقية فى إعلان قارة إفريقيا خالية من السلاح النووى.

* وهناك مناطق لاتزال متوترة ولاتزال الأسلحة النووية مملوكة لدول فيها مثل إسرائيل فى الشرق الأوسط، وهى أكبر مثال على ذلك.

* إلا أن الجهود الدولية مستمرة للسيطرة على هذا المارد قدر الإمكان، وتأتى دعوة الرئيس مبارك بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ضمن هذه الجهود، وكذلك الأمر بالنسبة للجهود المبذولة لإقناع الدول النامية بالتقليل مما بحوزتها من أسلحة نووية بالتدريج لتحقيق هدف إخلاء كوكب الأرض من أسلحة الدمار الشامل..، ومع أن هذه الجهود تواجه صعوبات كثيرة إلا أنها لم تيأس أو تتراجع بل هى تكسب يومًا بعد يوم مؤيدًا جديدًا لها.. خاصة أن هذه الجهود لا تملك أوراق ضغط كفيلة بإلزام الدول النووية بالمضى فى هذا المسار.

* إن الدول النووية هى الدول الكبرى، ومعها دول أخرى كبرى إقليميًا أو تحاول ذلك عبر هذه الأسلحة النووية، الأمر الذى يصعب من المسألة على الأقل فى هذه الفترة من تاريخ العالم.

* على الدول التى تتبنى دعوة إخلاء مناطق العالم من أسلحة الدمار الشامل أن تجعل الدول النووية مدركة أن هذه الدعوة لم تأت من ضعف أو عدم إمكانية الحصول على مثل هذه الأسلحة، بل تأتى من إقتناع سياسى وإستراتيجى وأخلاقى.

* إن زيادة استخدام الذرة فى الأغراض السلمية فى هذه البلدان كفيل بأن يجبر الدول النووية على الاستماع والاهتمام الجدى بما تدعو إليه هذه الدول.

وهذه خطوة فى هذا المجال.

إسرائيل وسياسة الغموض النووى:

أصدر مركز أبحاث الكونجرس الأمريكى فى ربيع عام ٢٠٠٠ تقريرًا عن القدرات الإسرائيلية فى مجال أسلحة الدمار الشامل، وكان هذا التقرير زاخرًا بالمعلومات والأرقام والشواهد التى تشير إلى امتلاك إسرائيل برنامجًا نوويًا متقدمًا، يجرى تطويره على الرغم من أنه من غير المعروف ما إذا كانت إسرائيل أجرت تجارب نووية فعلية أم لا.

* إلا أن الشواهد تقول أن بحوزة إسرائيل حوالى مائتى رأس نووية ومفاعلين نووين، الأول فى ديمونة والثانى فى سوريك.. وأحد الأدلة على القدرات النووية الإسرائيلية يتمثل فى اعترافات «مردخاى فانونو» أحد العاملين السابقين فى المنشآت النووية الإسرائيلية، والتى اعترف فيها بتفاصيل الأسلحة النووية الإسرائيلية.

* ويشير التقرير إلى وجود دلائل كثيرة على قيام إسرائيل بامتلاك وتصنيع أسلحة كيماوية، على الرغم من توقيعها على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية عام ١٩٩٣.

* إلى جانب أن هناك من التقارير المنشورة فى المطبوعات الأكاديمية والعسكرية والتى تشير إلى امتلاك إسرائيل برنامج تصنيع أسلحة **بيولوچية** هجومية، خاصة أن إسرائيل لم توقع على معاهدة حظر الأسلحة **البيولوچية**.

* أما عن وسائل نقل واستخدام أسلحة الدمار الشامل فيشير التقرير إلى امتلاك إسرائيل مجموعة من الصواريخ الباليستية متوسطة وبعيدة المدى، وكذلك قاذفات أرضية متحركة إلى جانب الصاروخ أريحا ١ والصاروخ أريحا ٢.

مع كل هذا لم تصدر إسرائيل تأكيدًا، أو نفيًا لهذا الموضوع، ولكنها تتبع سياسة فرض الغموض فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل خاصتها، بخلاف دول نووية أخرى مثل الهند وباكستان.

الجاسوسية وحرب المعلومات

يزاول الجواسيس نشاطهم على الأقل منذ أن عرف «كتاب الموتى» لدى المصريين القدماء.. التجسس بأنه خطيئة تعرض الروح للهلاك..، ولكن منذ عهد الفراعنة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ظلت **التكنولوچيات** المتاحة فى هذا المجال بدائية مقارنة بما حدث فى علم الجاسوسية من تطور فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.

- إن السماء قد امتلأت نتيجة التقدم التقنى بعيون، وأذان تقوم كل دقيقة بتسجيل كم هائل من البيانات، ذلك أن الأقمار الصناعية والأجهزة البصرية فائقة التطور وغيرها من معدات الرصد والتصوير تراقب كوكب الأرض بشكل مستمر ودائم، بحيث يشمل : الاستخبار فى ظل هذه **التكنولوچيا**..، الأستخبار بالإشارات ويتضمن الاتصالات والإلكترونيات والقياس من بعد.. الأستخبار بالرادارات

لالتقاط الإشارات المرسلة والمستقبلة.. وكذلك الاستخبار بواسطة الصور.. أدوات رصد تستخدم الأشعة الحمراء.. كل هذه النماذج الأستخبارية تعتمد على أكبر وحدات الكمبيوتر فى العالم، بحيث أمكن مراقبة كل الرسائل العسكرية والدبلوماسية والتجارية.. التى يتم إرسالها بواسطة الهاتف والتلكس واللاسلكى، أو أجهزة الكتابة عن بعد أو غيرها من وسائل البث عبر الأقمار أو نظم الموجات الكهرومغناطيسية المتنوعة.

- إلا أن هذا لا يعنى انعدام وجود حالات فشل، فمع كل هذه التقنيات هناك أيضًا تقنيات جديدة للحفاظ على السرية، ومثال ذلك استخدام نظام التشفير بفضل أجهزة الكمبيوتر، حتى يصبح من العسير اختراق عدد متزايد من الشفرات، كما أن الظروف المناخية تمثل عائقًا بالنسبة للتصوير الاستطلاعى إلى جانب استخدام وسائل إلكترونية مضادة لحماية المعلومات والتشويش أثناء عملية انتقالها.

- وإلى جانب مصادر الأستخبار الواردة بفضل **التكنولوچيات** المتطورة لا ننسى دور العملاء التقليديين المحترفين، والمدربين حاليًا على أعلى المستويات.. وإلى جانب ذلك هناك أيضًا المصادر المفتوحة التى يسهل الحصول عليها مثل الصحف والبث الإذاعى والإحصاءات الرسمية والمؤتمرات العلمية والتجارية، وتمثل هذه المعلومات الواردة من المصادر المفتوحة - بعد أن تضاف إليها المعلومات السرية - المادة الأولية لمصنع الاستخبار.

* ولمعالجة كل هذه البيانات نشأت وتطورت بيروقراطية ضخمة ترتكز على مبدأ تقسيم العمل وتجزئة الانتاج إلى سلسلة متوالية من المراحل، كما فى المصانع إلا أن استخدام **التكنولوچيات** الجديدة لجمع المعلومات اتاحت توافر كم ضخم من المعلومات، بحيث بات من العسير جدًا معالجتها بكفاءة.. إن فيض المعلومات يحدث بشكل متزايد «شللاً فى التحليل» حيث أصبح العثور على المعلومة الجيدة وتحليلها بشكل سليم وإرسالها فى الوقت المطلوب للعميل المناسب أصعب من عملية جمع المعلومات ذاتها.

* وبينما ينتقل العالم إلى نظام جديد للإنتاج، مؤهل ليحل محل النظام المصنعى، تواجه عمليات الأستخبار أزمة إعادة هيكلة موازية لأزمة إعادة الهيكلة يمر بها الاقتصاد ذاته، وإذا كانت كل الدول تقريبًا لديها نوع ما من أجهزة الأستخبارات، فإن هناك مؤسسات غير حكومية مثل الشركات الدولية الضخمة تمارس هى أيضًا نشاطًا استخباريًا ضخمًا، إن الوحدات التى يتكون منها نظام الاستخبارات العالمى لم تعد الدول فقط، بل دخلت وحدات جديدة وبالطبع لكل نظام علاقاته المتميزة وفى نظام الاستخبارات العالمى علاقات بين وحدات تعاونيه وصراعية.

* عندما تولى راؤول الفونسين رئاسة أول حكومة ديمقراطية فى الأرجنتين عام ١٩٨٥ طُرحت مشكلة اختيار مورد استخبارات وكان عليه أن يختار بين جهاز المخابرات الأمريكى، أو الفرنسى أو

البـريطانى أو الإسـرائيلى كمـوردين، يمكن التـوجـه إليـهم، وكـان من المفـتـرض أن يقـدم الجـواسـيس الأرجنتينيون مـعلومـات عن بعض الدول مـقابل مـعلومـات عن دول أخرى تقع خـارج نطاقـهم الاسـتخبـارى لأسباب تتعلق بالإمكانات أو لأسباب أخرى.

* ومع التطورات التى تأتى بالنظام الجديد لخلق الثروة أستنادًا على المعرفة فإن المنافسة ستشتد بين الدول على مستوياتها المختلفة.. بين الدول المتقدمة **تكنولوچيًا** فيما بينها.. وبين الدول الطموحة الساعية للإرتقاء بقدراتها وامكاناتها، ومع إعادة توزيع الأولويات على المواضيع التى تهم العالم، يمكن القول أن هناك ثلاثة موضوعات ستكون محط اهتمام عالم الجاسوسية مستقبلاً.. وهى الاقتصاد **والتكنولوچيا** والبيئة.

مجال الاقتصاد: عندما تفاوضت بريطانيا عام ١٩٧٣ من أجل إنضمامها للسوق الأوروبية، كان ممثلوها مسلحين بمعلومات تم التقاطها من رسائل الدول الأوروبية الأخرى المبثوثة عبر الآثير.. ومع صعوبة قياس المزية التفاوضية التى حصل عليها البريطانيون بفضل المعلومات التى كانت بحوزتهم، إلا أن أحدًا لا يستطيع أن ينكر تأثيرها الكبير على الأمر.

* وتحتفظ وكالة الأمن القومى الأمريكى ونظيرتها البريطانية بما يسمى/ قوائم مراقبة/ لشركات ومنظمـات لهـا اهتـمـام خـاص حـالى ومـسـتـقـبلى، وإن كـان اليـابانيـون هم الذين يملكون أكـثـر نظم الاستخبارات الاقتصادية تطورًا وتنظيمًا فى العالم، بفضل شبكة من العملاء وكما يقول ليونيل أو لمر أحد وكلاء وزارة التجارة الأمريكية السابقين (إن هيئة التجارة الخارجية اليابانية هى المجمع الرئيسى لهذه المعلومات الاستخبارية الاقتصادية) ذلك أن قوام حياة الشركات التجارية اليابانية هو المعلومات.

* فى عامى ١٩٨٨، ١٩٨٩ نشب صراع تجارى محموم بين الولايات المتحدة واليابان حول الإنفاق المنظم للإنتاج المشترك للطائرة المقاتلة Fsx، ويقول أولر (كان من المفيد للغاية خلال هذه المفاوضات لو أن حكومتنا كانت تمتلك معلومات أفضل عن النوايا الحقيقية للحكومة اليابانية) ذلك أن الجانب الأمريكى كان يرى فى مشروع الطائرة Fsx وسيلة تتيح لليابان تطوير صناعة الطائرات المدنية لديها، منافسة بذلك صناعة الطائرات الأمريكية.

* ومن أهم العوامل التى تمنح التجسس الاقتصادى مكانة متزايدة الأهمية :

- إن وكالات الاستخبار تجد نفسها مع نهاية الحرب الباردة مضطرة لإيجاد مهام جديدة، تبرر بها ميزانياتها أما الدول التى لاتزال تعانى من تهديدات سياسية وعسكرية فالجزء الاقتصادى ينال اهتمامًا متزايدًا بإطراد.

- التطور الاقتصادى نحو عالمية الاقتصاد جعل الشركات والمؤسسات الاقتصادية تعمل فى الداخل وفى الخارج، ومن ثم تمارس هذه الشركات والمؤسسات ضغوطًا على الحكومات كى تمدها بالدعم السياسى والمعلومات الاقتصادية، التى تتيح لها المنافسة التى تعد أهم العوامل الحاكمة للعالم فى السنوات القادمة.

* إذن يمكن القول أنه سيتم استخدام التجسس على نطاق أوسع من أى وقت مضى لا لخدمة أهداف الحكومات فحسب، بل لدعم استراتيجيات الشركات ذاتها بدعوى أن قوة الشركات تسهم بالضرورة فى القوة الشاملة للدولة.

مجال التكنولوجيا : إن الاتهامات التى وجهت فى أواخر الثمانينات إلى الاستخبارات الفرنسية بأنها التقطت الأتصالات التى تجريها شركة أى . بى. إم عبر الأطلنطى، وزودت بها شركة Bull الفرنسية وبأنها زرعت عملاء لها فى مصانع الكمبيوتر الأمريكية، تعتبر هذه واحدة من عشرات القضايا التى أثيرت فى مجال التجسس بشأن **التكنولوجيا**، وبشكل عام يمكن القول أن **التكنولوجيا** فى ضوء التطورات المذهلة التى يشهدها العالم فى الفترة الأخيرة.. ستنضم إلى الاقتصاد كهدف ذى أولوية كبرى بالنسبة لأجهزة الاستخبارات فى دول العالم.

مجال البيئة: وقطاع البيئة هو المجال الثالث الذى سيشهد نموًا فى نشاط جواسيس الفترة القادمة، فعلى سبيل المثال يجب التعرف على كل ما يكون له تأثير على تلوث نهر دولى، بما يمكن متابعة هذا الأمر منذ بدايته ـ حتى لا يتفاقم الأمر ويصل لدرجة معضلة بيئية تهدد قطاعًا من حياة هذه الدول.

خصخصة التجسس : منذ زمن طويل والحكومات تتبادل المنافع مع الشركات الخاصة فبعض الشركات العملاقة توفر الغطاء لعملاء بلادها..، وقد كانت الشركات الأمريكية فى وقت ما توفر الغطاء لمائتى عميل استخبارات فى الخارج، وتحصل فى المقابل على العديد من المنافع.

* إلا أن الحد الفاصل بين التجسس العام والخاص يتلاشى تدريجيًا، فمع انتشار الشركات متعددة الجنسيات تنتشر شبكات الاستخبار التى تقوم هذه الشركات بتمويلها وينطبق ذلك على المصارف والشركات البترولية الأوروبية وبيوت التجارة اليابانية وشركات البناء الأمريكية..، إن كل شىء يدعو إلى الاعتقاد بأن بعض هذه الشبكات تتعاون مع كل من أجهزة استخبار بلادها والبلد المضيف.

* وسوف تتضاعف أمثال هذه العلاقات غير المشروعة، نتيجة لعملية إعادة الهيكلة التى تشهدها حاليًا التجارة العالمية التى تقود إلى تحالفات معقدة عبر الحدود الوطنية، ومن ثم سيكون هناك طلب كبير على ما تقدمه الوكالات الاستخبارية من معلومات، بل إن زيادة الطلب وتنوعه سيؤدى إلى تكليف آخرين غير وكالات الاستخبار الرسمية للقيام بهذه المهام.. فوكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجهاز المخابرات الفرنسية سبق لهما أن لجأ إلى رجال المافيا ورجال العصابات لتنفيذ المهام القذره، وأن كان الأمر يتم فى الباطن منذ سنوات خلت.

* إن الوضع الحالى الذى يواكب التطورات العالمية ينبئ بظهور مكاتب اسخبارات خاصة متخصصة فى الفروع المختلفة، ابتداءً من تحليل المخاطر السياسية إلى جميع المعلومات التقنية، وتستعين بعض الحكومات بهذه الشركات الاستخبارية الخاصة لمساعدتها فى عملها، بمعنى أننا سنشهد فى مجال الاستخبار مزيدًا من الاندماج والتداخل بين القطاعين العام والخاص.

* لا مجال لاحتكار المعلومات الاستخبارية لدى جهات معينة، بل هناك هيئات تقوم بجمع ومعالجة المعلومات وتزويدها للعميل الذى يرغب فيها، ولكن المعضلة الأساسية هى أن البيانات المتاحة حاليًا تمثل طوفانًا مغرقًا تجعل مشكلة الجاسوسية ليست البحث عن المعلومات وجمعها، بل تفسير وتحليل هذه المعلومات وفى إيصالها إلى المسئولين فى الوقت المناسب.

نتيجة لذلك يرتبط التجسس بشكل متزايد بالأخصائيين الفنيين، وعلى أجهزة الذكاء الصناعى للتعامل مع هذا الكم من المعلومات والبيانات مما يعنى وجود شبهة سيطرة البيروقراطية المسئولة عن هذا القطاع.

ويكون على صناعة الاستخبارات مثل غيرها من الصناعات أن تواجه منافسة من جهات غير متوقعه، وأن تعيد صياغة تنظيمها وتتكيف مع البيئة الجديدة.

العولمة المضادة للعولمة

معاملات بعض الدول ضد روح العولمة: نظرا لأن الدول الكبرى الخمس فى مجلس الأمن لها حق الفيتو..، فنجد البعض منها يتصرف بما يتعارض مع فلسفة العولمة.. والأمثلة كثيرة حيث إن هذه الدول توقف أحيانًا إصدار أى قرار لا يتفق مع مصالحها.

* تهديدات جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا السابق للاتحاد الأوروبى لاتخاذه قرارات ضد دخول اللحوم المصدرة من بريطانيا نظرًا لمرض جنون البقر..

كذلك نرى موقف تاتشر من عدم دخولها فى اتفاق النقد الأوروبى (اليورو) كما تردد تونى بلير فى الانضمام للنقد الأوروبى ووحدته اليورو.

* كان من المفروض على شركات الاستثمار الأجنبى فى أى دولة أن تقوم بالصرف على المخلفات الصناعية من هذه الشركات التى تؤثر على البيئة.. ولكن الحكومات الوطنية هى التى تقوم بذلك..، وما ترتكبه هذه الشركات لا يتفق مع ما يجب أن يتم من الناحية الأخلاقية.. ولكن كما يقول البعض أن العولمة ليس لها أخلاق أو قيم..

* يشكو مؤيدو العولمة .. من أن هناك فكرًا وطنيًا، وأنصار الشيوعية السابقين والعداء المستحكم للاستعمار الماضى كل هؤلاء جعل هذا تيارًا غير منصف للعولمة، علمًا بأن الكثيرين يرون مخاطر العولمة وحرص الوطنين والحكومة.. على المصالح الوطنية هو السبب فى هذا التيار ضد العولمة.

* كذلك يشكو مؤيدو العولمة من أن التكتلات الإقليمية تعمل ضد العولمة فى كثير من المجالات..، وكان من الواجب أن يكون هناك تعاون بين التكتلات الإقليمية والعولمة.

* إن محاولات الولايات المتحدة منع أى **تكنولوجيا** للصين جعل الصين تنظر للعولمة بمنظار أنها أمركة وهيمنة أمريكية.

* كذلك يرى الكثيرون أن سياسة التحيز الأمريكى لإسرائيل، وما ترتكبه من عنف فى بلادها ضد العنصرية والمهاجرين والأقليات، وما تسميه أمريكا التدخل الإنسانى وتهميش دور الأمم المتحدة .. كل ذلك جعل الكثيرين ينظرون إلى الولايات المتحدة راعية العولمة.. بأن الأمركة وما سواها تنطبق على العوللمة.

* إن نتائج أعمال الشركات المتعددة الجنسيات والشركات عابرة القارات من مساوئ وخسائر وأضرار فى الدول المختلفة..، وما سببته الخصخصة من بطالة.. كل هذا جعل الرأى العام فى كثير من الدول ضد العولمة.

* كثير من الدول التى أصابتها الكوارث والأزمات تقوم الدول الكبرى بمسساعدتها بالقروض سواء منها، أو من توصياتها إلى المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية لمساعدتها بتقديم القروض، بينما هذه الدول كانت تطلب المعونات من هذه المؤسسات والدول الكبرى فتمتنع عن منحها القروض والأموال للاستثمار الأجنبى فيها.. لذلك فإن هذه الدول تلجأ للعودة إلى نظام ضد العولمة.. نظام الحماية لإنتاجها.. أو التخطيط المركزى لاقتصادها أو تقييد التجارة أو.. إلخ وكلها وسائل ضد روح العولمة.

* كذلك نجد أن كثيرًا من الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات.. تعمل على التعدى على سلطات سيادة الدولة القومية.. ولذلك تعارض كثير من الدول القومية العولمة.. وليس فقط الشركات عابرة القارات تأخذ بأساليبها السيادة الوطنية من الدول القومية، بل إن هذه الشركات والدول الكبرى التى فى يدها شئون العولمة تملك **التكنولوچيا** الجديدة والقنوات الفضائية وأدوات الثورة الإعلامية والمعلوماتية، وتستخدم كل هذه الأدوات ضد سيادة الدول إذا لم تسر فى الاتجاهات التى تطلبها..، لذلك فإن كثيرًا من الدول القومية والمثقفين يحاربون هذه الاتجاهات.. فلكل فعل رد فعل.

هذا وقد وجدنا حكومات على المستوى الرسمى تخشى معارضة الدول الكبرى التى تنادى بالعولمة ولكن تتبع أسلوب «الصمت أبلغ من الكلام أحيانًا» وتسمح بطريقة مباشرة بالمظاهرات فى مواجهة هذه الهجمات العولمية الشرسة.

* إن كثيرًا من الحكومات وأعداء العولمة يهاجمون العولمة بسبب أن الأزمات التى تخلقها العولمة، مثل انهيارات البورصة المالية فى بعض الدول تنطلق عدواها إلى بورصات دول أخرى دون ذنب أو خطأ ارتكبته.. فمثلاً عدوى أزمات بورصات جنوب شرق آسيا انتقلت إلى أكبر بورصات فى العالم خلال ساعات وكبدتها خسائر فادحة.. ولنذكر أزمة بورصات جنوب شرق آسيا التى انتقلت إلى سيدنى وطوكيو والمكسيك، وحتى بورصات لندن ونيويورك..

وكانت الخسائر بالمليارات من الدولارات.. وكان هذا من أسباب اتجاه الكثير من الدول التى لا تقوى على هذه الخسائر إلى مهاجمة العولمة.

* إن الولايات المتحدة وهى الدولة العظمى التى تعمل على نشر العولمة وحرية التجارة..، قد قامت بفرض رسوم جمركية على واردات الدول الأوروبية لأنها منعت شراء الموز الأمريكى.. وكانت الرسوم

الجمركية ١٠٠٪ على الواردات، والسبب أن بريطانيا وفرنسا تشترى الموز من مستعمراتها القديمة، ولا تريد أن تستورد الموز الأمريكى.. وهكذا نجد حتى الولايات المتحدة تتناقض مع نفسها ومبادئ العولمة وحرية التجارة.

كما فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية على واردات من دول جنوب شرق آسيا.. بعد أزمتها المالية المعروفة.. وهكذا فالمصالح الوطنية هى أهم من العولمة.. فى كثير من الأحيان.

* إن جموع الشعب تعادى العولمة لأنها أوجدت طبقة من المستغلين من رجال الأعمال لا يعرفون أى قيم فى مباشرة مجالات العولمة المختلفة..، مما سبب لهذه الجموع الشعبية البطالة والفقر والجوع، نتيجة الاستغلال فى كثير من الدول الكبرى من جانب هذه الفئات التى عملت على النهب من البنوك، أو الاندماج من أجل احتكار السلع ورفع ثمنها.

* كذلك استغل الكثيرون من كبار رجال الأعمال والبنوك العملات الرئيسية فى العالم مثل الدولار والين والمارك، وأخيرًا اليورو والجنيه الاسترلينى فى تحقيق أهداف خاصة.

فإذا قام وزير خزانة مثلاً من هذه الدول الكبرى بخفض العملة من أجل زيادة تصدير بلاده، أو برفع أو خفض سعر الفائدة أو إذا عين وزير معين للاقتصاد نجد.. تأثير ذلك على اقتصاديات الكثير من الدول الأخرى.. فانسياب النقود الحر من العوامل الرئيسية لأدوات العولمة.

* يرى كثيرون أن العولمة وخلفها طبقة من رجال الأعمال، وبما لهم من ثراء.. أنهم عندما يدخلون أى انتخابات فيستخدمون أموالهم.. ويصبحون نوابًا عن الشعب ويشرعون كل قوانينه ويحاسبون الوزراء.. وهكذا يصبحون دولة فوق الدول، والسبب هو الثراء أو الاستغلال والاحتكار الذى أوجدته العولمة.. ولذلك يطلقون على العولمة أنها عدو الديمقراطية، وليست فى صالح الديمقراطية كما تقول الولايات المتحدة ..

بل أكثر من ذلك هناك من قال إن سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات وأصحاب الميديا أى أجهزة الإعلام والإعلان التى تسيطر على الحكومة.. هل انتخب الشعب هؤلاء لكى يحكموا فى البلاد. إن وسائل العولمة اللا أخلاقية هى التى تسبب الهجوم عليها.

* يرى كثيرون فى هجومهم على العولمة أن كثيرًا من الدول تتخذ من التجارة الحرة، ونشر صادراتها إلى دول العالم الثالث وسيلة لنشر مبادئها السياسية وهيمنتها ـ لدرجة أن الولايات المتحدة اتبعت مبدأ مهمًا بأنها بعد أن كانت تقدم إلى الدول التى تقف ضد الشيوعية معونات مالية فإنها بعد انهيار الشيوعية تنادى بأنه لا داعى للمعونات. بل رفعت شعار Trade not Aid التجارة بدلاً من المعونة!!.

* وهكذا أصبحت التجارة الخارجية للدول الكبرى من أسباب العولمة مثل ما كانت «الشركة البريطانية» فى القرن الماضى التى عملت على نشر الاستعمار البريطانى.. كما كان ينادى ويلسون بأهمية الاقتصاد الخارجى لتدعيم السياسة الأمريكية.

ونجد أن المقالات الكثيرة عن نشر الثقافة الأمريكية بالنسبة للسلع الأمريكية فى دول العالم وانتشارها فيقرون بأن الكوكاكولا فى الصين، أو فى روسيا وماكدونالز وغيره من المحلات الأمريكية معناه انتشار النفوذ الأمريكى.. علمًا بأن هذه السلع والمحلات أصبحت محل هجوم ليس لأنها غير جيدة بل لأنها تمثل العولمة أى الأمركه كما يقول أعداء العولمة.

وكذلك نرى ما تنادى به الولايات المتحدة من تنفيذها ودعوتها للعولمة لكى تطبق فى العالم ديمقراطية غربية.. وسوق حرة.. وحقوق الإنسان.

وعلى هذا الأساس .. إذا كانت هذه الديمقراطية بشكلها الغربى.. لا تتفق مع بعض الدول الأخرى وتصر الولايات المتحدة على تنفيذ هذا النوع من الديمقراطية، فإن ذلك لا يتحقق لأن هناك اختلافات كثيرة بالنسبة لنوعية اقتصاديات السوق الحرة وحقوق الإنسان.

ويرى الكثيرون ممن يتفقون مع الولايات المتحدة بأن هذه الاتجاهات الأمريكية هى محاولة لتطبيق الإمبريالية السياسية للعولمة وهى إمبريالية أمريكية.

كذلك فإن ما ظهر من اختلافات عالمية كثيرة نتيجة عدم تنفيذ النمط الموحد فى دول العالم.. فمعنى هذا فشل واضح للعولمة.. التى ترمى إلى توحيد أنظمة دول العالم .. سياسيًا واقتصاديًا وماليًا وثقافيًا.

ولكن الذى نجحت فيه العولمة من تعميم دولى.. هو العولمة المضادة للعولمة وقد وضح من فكرة استنساخ نظام سياسى اقتصادى ثقافى فى العالم على نسق النظام الأمريكى.. إذا فرضنا أن العولمة هى أمركة.. فمن الصعب أن تتم عملية الاستنساخ.. فقد أثبت العلم الحديث أن اسستنساخ الأشخاص أمر ممكن ولكن الشخص المستنسخ سيكون به عيوب خلقية.. ولذلك تم تحريم استنساخ الأشخاص فى الولايات المتحدة.

ولكن إذا كان ذلك كذلك.. وواضح علميًا عدم استنساخ الأشخاص فكيف تريد الولايات المتحدة.. أن تستنسخ دولاً بأنظمتها، ونسمع هذه المقولة من شخصية أمريكية كبيرة «The Besst in the West is the Best for the Resy» الأفضل فى الغرب يكون الأفضل للآخرين!![(١)].

«لا يوجد إنسان عاقل أو قويم يقبل تبادل شخصه بشخصية إنسان آخر فى هذا العالم..، ربما يطلب أن يضاف جزء من ثروة أحد الأشخاص لثروته أو قوة آخر لقوته أو علم ثالث إلى علمه لكن مع ذلك فإنه يتقبل تلك الأشياء كإضافة لشخصيته، لأنه يحبها أكثر من أى شخصية أخرى ويعزها أكثر من غيرها ولذلك فإنه يعطيها قيمة لا يعزوها لغيره من البشر».

---

(١) .انظر بينيت ص٧٣ والدكتور التوم وآدم ص٧٨ تاب «العولمة ١٩٩٩».

ظاهرة العولمة ومدى استمرارها

وطأة العولمة: تأثرت بعض الدول والمجتمعات بالتطورات العالمية التى انتهت إلى ما نسميه الآن بحركة العولمة، وكانت النتيجة أن سقطت هذه الدول تحت مطارق التغيرات المتلاحقة، بينما تمكن البعض من النجاة.. ونضرب لذلك أمثلة من دول العالم:

أهمية السياسة الداخلية : أثبت التاريخ أنه لكى تعيش أى دولة فى العالم الجديد، العالم الذى بلا حدود، عليها أن تحافظ على الجبهة الداخلية.. فقد تكون الدولة تمتلك قنابل ذرية مثل الاتحاد السوفيتى سابقًا، ولكن هذا الاتحاد السوفيتى كان قد دخل فى أكبر المعارك الإعلامية والسياسية سنين طويلة، مع أكبر دولة فى التاريخ وهى الولايات المتحدة.

ولكن برغم كل الوسائل السياسية والاقتصادية والتفوق العسكرى والتقنى الذى تمتلكه الولايات المتحدة على طول خمسين عامًا، فإنها لم تنتصر بكل قواتها على الاتحاد السوفيتى..

ولكن ماذا حدث؟! لقد حدث فى عهد ميخائيل جورباتشوف أن عجز الاتحاد السوفيتى عن توفير السلع الاستهلاكية للمواطنين، وكان ذلك هو النذير بأن الشيوعية لن تدوم إلى الأبد.. فانتهى الاتحاد السوفيتى.. كذلك فإن انتقال جورباتشوف من نظام يخضع للتخطيط المركزى إلى تخطيط جديد.. مع عدم عمل التغيرات التى تلائم هذا التخطيط الجديد، كانت من أسباب عدم إيجاد الوسائل لمنع الانهيار السريع، ويقول الرئيس نيكسون فى كتابه ما بعد السلام.. لقد انفجر الاتحاد السوفيتى من الداخل.

هذا بالرغم من أنه كان هناك صراع بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة.. فلعدة أجيال قادمة لن يحتفل الأمريكيون بيوم النصر على الاتحاد السوفيتى، وهو ذكرى اليوم الذى نزل فيه العلم الأحمر من فوق الكريملين أو حتى يوم نصر برلين وهو اليوم الذى سقط فيه سور برلين، فلم توقع وثائق للاستسلام فى احتفال مهيب، ولم تقم تماثيل للأبطال من ضحايا الحرب الباردة!!..

لقد كانت حرب قيم وكلمات وأعصاب ولكنها لم تصبح أبدًا حرب طلقات بالرصاص على الاقل فيما يتعلق بالصراع المباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى..، وقد شارف العالم على خوض حرب نووية أكثر من مرة ولكن الطلقات القاتلة لم تطلق مطلقًا..

ثم فجأة أُعلن انتهاء الحرب الباردة.. لقد خلق عند الجميع نصر ناجم عن عدم وجود خصم.. وهذا مثل لدولة عظمى لم يراع قادتها أهمية ما يحتاجه الشعب من سلع استهلاكية..، أو ليضع نظامًا جديدًا للحكومة يتلاءم مع التنظيم الجديد.. الذى ساد العالم، ويقول أحد المحللين لانهيار الاتحاد السوفيتى:

«إذا أخذنا بتقديرات وكالة المخابرات المركزية ـ لم يكن الثوب مليئًا بالثقوب فعندما تقلد جورباتشوف السلطة، كانت تقديرات الوكالة أن الاتحاد السوفيتى ظل ينمو بمعدل ٢,١ فى المائة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٥ ـ وهو معدل ابطأ قليلاً من مثيله الأمريكى على امتداد الفترة نفسها، ومقداره ٢,٩

فى المائة ـ ولكن لم يكن هناك ما يلزمه بإجراء إصلاحات جذرية.. وفى أواسط الثمانينيات كان يحقق نجاحًا أكبر.. ففى عام ١٩٨٣ سجل معدل نمو مقداره ٣,٣ فى المائة، وفى عام ١٩٨٦ كان أداؤه أفضل من ذلك : ٤,٣ فى المائة ولم تكن هناك أية علامات على الانهيار على النقيض تمامًا، فتلك هى الفترة التى كانت فيها خطط الرئيس ريجان لحرب النجوم على رأس جدول الأعمال السياسى للولايات المتحدة، أما المشكلات الاقتصادية التى تبدو الآن شديدة الوضوح فقد نشأت جميعًا فى عهد ميخائيل جورباتشوف، وذلك يفسر لماذا هو مكروه فى بلده الآن».

وربما كان عجز الاتحاد السوفيتى عن توفير السلع الاستهلاكية للمواطنين هو النذير بأن الشيوعية لن تدوم إلى الابد، ولكن لو أن الإرادة الفكرية توافرت هناك لكان من الممكن أن تستمر الشيوعية لفترة طويلة.

فعندما أضعف جورباتشوف سلطة الجهاز القديم للتخطيط المركزى خلق أوضاعًا أستحال معها العودة إلى الماضى، وذلك أن ما حدث كان أكثر عمقًا من فتح الباب أمام التغيير، فما أن فتح الباب حتى تمزق النظام.. لا على يد جورباتشوف، بل على أيدى الاف المواطنين السوفيت الذين أصبحوا ببساطة غير مستعدين للتعاون معه، وعندما تلاشى تعاونهم الطوعى مع النظام القديم تلاشى النظام نفسه.

لقد كانت الشعوب تنظر للنجاح الاقتصادى للاتحاد السوفيتى باعتباره نموذجًا مثاليًا للنجاح الاقتصادى.

ومن منطق هذا النجاح تحدث التاريخ عن حادث خروشوف فى الأمم المتحدة حينما قرع نكيتًا خروشوف الطاولة، وهدد بدفن الديمقراطيات الصناعية.. عسكريًا **وتكنولوجياً** واقتصاديًا..

ولكن عندما انتهى التقدم الأقتصادى الشيوعى وفشل فى توفير المواد الغذائية والاستهلاكية..، أنهار الاتحاد السوفيتى.. خاصة عند اختراق الإعلام الخارجى بواسطة الأقمار الفضائية ورأى الشعب السوفيتى التغيرات العالمية والرفاهية العالمية..

أذكر أنه حينما أعلنت مصر تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ أعلن أنتونى إيدن رئيس وزراء الإمبراطورية البريطانية سابقًا.. بأنه سيعمل على تجويع الشعب المصرى وبذلك ينهار النظام المصرى.. وأخطأ وفشل إيدن فى تقديره.. لأن الشعب المصرى لم يكن يستورد المواد الغذائية من الخارج كما كانت تفعل الجزر البريطانية.. فاعتمادها على الغذاء من الخارج.. ولكن مصر تعتمد على الزراعة التى تمدها بالغذاء الكافى لها..، وهكذا لم ينجح إيدن فى إسقاط النظام المصرى.

يدل هذا على أن الأساس لبقاء الدولة وعدم انهيارها .. يعتمد على السياسة الداخلية فى البلاد وخاصة توفير الغذاء والأمن الداخلى لاحتياجات المواطن الأساسية..

وعليه.. فمن الواجب لنجاح أى دولة فى ظل عالم العولمة..، الاهتمام بالسياسة الداخلية وتحقيق الأمن الغذائى وتنظيم الحكومة تنظيمًا يتلاءم مع المتغيرات الدولية.

إلى متى تستمر ظاهرة العولمة: تبدو أمريكا رائدة النظام العالمى الجديد فى عنفوانها وأوجها، ولكن لا يعنى ذلك ديمومة الوضع الراهن! فالحقائق التاريخية تقول إن الحضارة اليونانية انهارت بصورة مباغته وسريعة بعد أن كانت فى أشدها وعنفوانها..، والعاملان المهمان اللذان تسببا فى ذلك متوفران اليوم، وهما الفساد الذى ينخر من الداخل وردود الفعل التى تأتى من الخارج متمثله فى العنف بشتى صوره، أما أحد الأسباب الأخرى المهمة لانهيار الحضارة اليونانية فهو عجزها عن التحكم والسيطرة على عملية التقدم الاقتصادى، حتى أدى سوء الوضع الاقتصادى إلى عجز الإمبراطورية عن الإنفاق على القوات العسكرية مما أدى إلى طغيان الأغنياء وتحكمهم فى السلطة، الأمر الذى يثير علامة استفهام أمام تزامن عملية العولمة مع التغيرات والانحلال الاجتماعى المتسارع اليوم! ويكفى النظر إلى عدوى الاقتصاد العالمى التى نقلتها أزمة انهيار اقتصاديات دول شرق آسيا واليابان والبرازيل وروسيا، وفشل المؤسسات الدولية فى درء الأزمة، فى وقت بدت فيه حفنة من النخبة العالمية وعمالقة سوق المال العالمى تزداد ثراءً..

وهو ما يماثل التصور الذى قدمه «شبنجلر» فى تحليله للتطور التاريخى: هناك نوعان من البشر فى هذا العالم، أولئك الذين يصنعون التاريخ (وتمثلهم اليوم شركات الإنتاج الكبيرة والمتعددة الجنسيات) وأولئك الذين يعيشونه فقط (ويمثلهم اليوم المستهلكون).

ما يميز الوضع الراهن، وأوهام العولمة أيضًا، هو نمو شعور وسط أعداد كبيرة من مواطنى العالم الثالث والمتأثرين سلبًا بالتوسع الرأسمالى، بأن ثمة خواء فكريًا وتحللاً **أيديولوجيًا** يجب التصدى له جديًا.. مع عدم اليقين فى التمايز بين فاعلية القيم الوافدة والتمسك بقيم الماضى، وكان أكثر الشرائح تصديًا للتيارات الجارفة للعولمة هم «المتأسلمون» أو الأصوليون!.. ربما تسلطت «الدعاية الإعلامية أو الإعلان» على فكر رواد العولمة فأضفوا عليها القوة على التأثير فى كل جوانب الحياة، كما تفعل الآن فى أمريكا وبلدان الغرب الأخرى، لكن نجاح الإعلان فى مجالات الطب والقضاء والتجارة وحتى الاستهلاك لا يعنى بالضرورة تمكنه من التأثير فى الجانب الروحى للأصوليين، الذين يرون الرجوع إلى قيم الماضى وتجديدها لمواكبة تغيرات الحاضر لا الوثوب نحو مستقبل غامض!..

فأصحاب النزعات الأصولية يعتبرون صراحة أن العلم الحديث الذى تحمله تيارات العولمة، لن يخدم سوى الأطماع الإمبريالية وتركيز الثروة والمعرفة فى المركز، ومن ثم يستخدم لاستغلال العالم الثالث وتسخيره لتحقيق مآربها التوسعية، تارة باسم الخدمات الإنسانية، وتارة أخرى باسم المعونة أو القروض المالية.

إذن الانتصار الأمريكى الذى يحتفى به رائد العولمة فوكوياما ليس سوى انتصار مؤقت، خاصة بعد أن ثبت خطأ توجهاته فى تأكيد العولمة على حساب المحلية، والديمقراطية على حساب الوطنية والقومية، والفردية على حساب التعددية، والتخصص على حساب المسئولية الاجتماعية والتعاون - فالواقع أن السياسة الأمريكية اليوم تقوم على الاحتكار التقنى والعلمى، والسعى لحجب مبتكراتها حتى

لا تنتشر فى عوالم أخرى تشاركها الثروة المنتجة للصناعات الإلكترونية مثل «ميكروسوفت» التى تعتمد اعتمادًا كبيرًا على احتكار التقنية (الإلكترونيات) لبقائها وتثبيت نفوذها بل، والتأثير على حرية الاقتصاد نتيجة احتكارها لبرامج التجول عبر الانترنت..

إن مشاكل العولمة والخصخصة، فى رأى بعض المفكرين ومنهم الدكتور إدوارد سعيد، تكمن فى غزوها بأفكار غربية على عوالم (العالم الثالث بالذات) لم تواكبها فى نفس الحين أنماط متقدمة فى نواحى الثقافة والسياسة والاقتصاد، وأكبر فارق ملحوظ هو أن العولمة ظاهرة مواكبة لمجتمع ليبرالى صناعى، أما العالم الثالث فمعظمه مجتمع زراعى.

كما أنه فى ظل الظروف السائدة الآن فى عدة دول من العالم الثالث التى يعصف بها عدم الاستقرار والتدهور الاقتصادى والحروب الأهلية، يصبح الحديث عن العولمة شيئًا سابقًا لأوانه أو غير ذى جدوى..

ويذهب البعض إلى أن الأزمة التى تواجه العالم الثالث اليوم مماثلة لتلك التى حدثت أبان الثورة الصناعية فى أوروبا، فالآثار الحميدة للعلم لم تأت آنذاك بسهولة بل تمخضت النتائج المبكرة للعلم عن آثار سيئة ـ نتيجة عدم التنظيم والاحتكار الرأسمالى لزج العالم بأكمله فى حالة من عدم الاستقرار والحروب، والعولمة أيضًا تساهم فى إشعال الحروب الاهلية مسستعينة بانحسار الحدود القومية.. فهى محيط من صنع أمريكا وهى أسلوب الغرب، وعملية انتشارها فى جوهرها عملية «تغريب» هذا الكون تسخر له أمريكا العلم والتكنولوجيا وكل وسائل التطور الحديثة، ويكفى بيان مدى وحجم المشكلات التى تثيرها الإشارة إلى ما ورد فى تقرير الوكالة العالمية للبيئة والتنمية بعنوان «مستقبلنا المشترك» إن معظم صانعى القرار فى هذه الأيام سوف يصرعون حتى الموت قبل أن يعانى كوكبنا الآثار الثقيلة للأمطار الحمضية، وإرتفاع درجة حرارة الأرض وثقوب الأوزون وانتشار التصحر وفقدان الأنواع..».

إن مجتمع العولمة تواجهه مشكلة الخيار بين أن يستمر فى الحياة على النمط المألوف كما يود، أو أن يدع المجتمع الغربى يقرر له ويرسم له النمط المعيشى كما يحلو للآخير!! ومعنى ذلك أن يكون مستعدًا لقبول أفكار جديدة ربما تعتمد فى تطبيقها على مؤسسات الغرب التى استحدثت هذه النظريات والأفكار، ولكن مجرد قبول الأفكار الخارجية يحتم على الأفراد بعض القيود على الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو ما «يصفه بول هاريسون فى كتابه Third World Inside The» بالإمبريالية الثقافية التى تغزو وليس الجسد فحسب بل أيضًا الروح والإنسان بكامله!!.

وهنا يثور التساؤل، لماذا يحاول الفرد فى العالم الثالث تقليد أسلوب الغرب؟ أليس من الحكمة توقع شىء من التنوع وأساليب محلية ونماذج للتنمية بدلاً من الانشغال بأسلوب حياة الغرب؟

ويضيف هاريسون أن الإمبريالية الثقافية تعول بصورة مباشرة على الإنتاج الصناعى الذى تلعب فى تسويقه الإعلانات والدعاية دورًا أساسيًا، كما لاحظ أن البرامج التليفزيونية (التى تساند عملية

تسويق السلع والمنتجات الغربية) فى عدة دول إفريقية وآسيوية معظمها مستورد!!! وأن هذه العملية تدمر الثقافة الوطنية بلا وازع..

ولاشك أن فيض الاستهلاك الذى يزداد بصورة مطردة والذى أصبح من سمات المجتمع الغربى يسيل له لعاب الكثيرين فى الدول النامية كما يقول الكاتب روستو فى كتابه «مراحل النمو الاقتصادى[1]» نتيجة انتشار الرأسمالية والحداثة فى مختلف ارجاء العالم وقد فطن إلى الاستهلاك وأهميته الكاتب آدم سميث فى كتابه «ثروة الامم» حين أكد أن الاستهلاك هو هدف الإنتاج وأن الأول يقود إلى الثانى، بل وإن الاقتصاد بأكمله يحركه الاستهلاك.. ولكن فى المقابل هناك تيارات يقلقها نمط الاستهلاك الحديث، وتنطلق من منطلق أخلاقى وأهمهم دعاة حماية البيئة الذين يرون أن الموارد الطبيعية فى الأرض محدودة ولابد من الحد من اساءة استخدامها، وإنهاكها بالاستهلاك المفرط، وأيضًا من التلوث الناتج عنه..

كذلك فإن الاستهلاك يصبح أكثر تعقيدًا عندما يضاف إليه العامل القومى وهيمنة الدول الغربية على الإنتاج، ونسبه لدور أمريكا القيادى فى الإنتاج فقد أطلق البعض على الاستهلاك الحديث أسماء مثل «أمركة العالم» أو حركة «ماكدونالد العالمية» أو كوكلة العالم «نسبة إلى الكوكاكولا»، الأمر الذى يدعو بعض المفكرين إلى القول أن هذا يؤكد نزوع نمط الحياة للتجانس والترابط وأن تقمص الثقافة الأمريكية سيؤدى إلى تحطم الثقافات القومية والمحلية الأخرى!!

ولا خلاف على أن نوعًا من التجانس الاستهلاكى قد عم مختلف بقاع العالم، إلا أن هذا التجانس يتمركز فى الجانب المادى للسلع وليس فى معانيه، وهو الأهم حسب نظرية العولمة.. على أن ما يلفت النظر هنا أن السلع ليست خامات مادية مجردة، ولكنها بوتقة تسع معانى ثقافية كثيرة.. فالمنتجون أنفسهم يحاولون إعطاء منتجاتهم معانى معينة وجذابة ومثالية ضمن استراتيجيات التسويق التى يتبعونها، وهذا ما دعا إلى الخوف من ظاهرة الاستهلاك الحديثة والتى تؤدى إلى تجانس الثقافات فى البلدان المختلفة، ونظرًا لمركز أمريكا والدول الغربية فى الإنتاج، فقد ذهب الكثيرون لوصف هذه الظاهرة بالاستعمار الحديث الذى بفضله سوف يتحول العالم إلى ثقافة واحدة أمريكية الأصل!!

وهناك مدرسة فكرية ترى أن المعانى والرموز التى تنسب إلى السلع هى من صنع المستهلك وليس المنتج، ولذلك ليس ثمة مبرر للخوف من الاستعمار أو الغزو الثقافى، ويمكن التعرف على مدى أهمية دور المستهلك إذا علمنا أن الثقافات تتكون من خلال الاستهلاك وليس من خلال الإنتاج، على حد زعم هذه المدرسة!

ويسمى بعض الكتاب نمط الإنتاج اليابانى «بالتايوتووية» نسبة لسيارتهم الشهيرة تويوتا.. وتكمن فلسفة «التايوتووية» أو نمطها الإنتاجى فى أن المستهلك هو الذى يحدد ما يمكن إنتاجه.. وقد شاعت هذه

---

(١) Rostow W. W. Stages of Economic Growth - Cambridige 1960.

الفلسفة فى أنحاء العالم وهو ما إشار إليه فيزرستون Featherstone فى كتابه Glonal Culture 1995 بأن اليابان لا تود بيع رموزها ومعانيها وتفضل تطويع تقنيتها لتناسب المنطقة المحلية، أو الطابع المحلى للاستهلاك وبذلك ينحسر طابعه الإنتاجى والخارجى، وهو ما أسماه (Glocalization) وهو مزيج من كلمة عولمة (Globalisation) وكلمة محلية (Localisation).

وعلى الجانب الآخر شاع اصطلاح آخر هو «التهجين الثقافى» وذلك من خلال انتشار السلع الدخيلة على المجتمع ومن أمثلتها الأطباق الأجنبية الأصل مثل، الهامبرجر والبيتزا والكباب، التى يمكن وصفها بالعالمية أو المعولمة، والتى تقدم فى جميع مطاعم الدول.. وإن كان دعاة العولمة يرون أن الخلط الثقافى أو التهجين هو سمة جميع الثقافات!!!.

ويؤكد ذلك فى رأيهم انتشار المطاعم الصينية والهندية والعربية فى عواصم الغرب، إذ أن ذلك يعنى عدم التخوف من هذه المنتجات والقيم الدخيلة لأنها تبقى كما هى فى مواطن استهلاكها.

مما سبق تبدو العولمة وكأنها حتمية اجتماعية تتبع قوانينها الخاصة فى عملية التطور التاريخى الحديث.. كما أن الانتقال للوضع العالمى الجديد يعنى أن التجارة والصناعة يشكلان الأداة الرئيسية للهيمنة، حيث يشترط نجاح العولمة إزالة الحواجز التقليدية.. ولكن إذا كان من الممكن أن يتحقق مفهوم العولمة على صعيد الأفكار والأفراد، فإنه يصعب تطبيقه على صعيد الدولة.. فالدولة تتميز علاقتها مع بعض الدول الأخرى بالمنافسة والحدود، ربما تتلاشى ذهنيًا لكن الحدود الدولية والإقليمية تظل قائمة، والصراعات الحدودية القائمة اليوم خير برهان على ذلك..! بما يعنى أن النهج السياسى سيظل الموجه للنهج الاقتصادى حيث تبقى الدولة «سائدة» حسب المفهوم الحديث.

ويمكن تخيل ما سيحدث إذا ما تحقق التوحيد الاجتماعى والسياسى والإدارى للبشرية، وهو حلم أنصار العولمة: إنه التدهور الشامل نتيجة لسحق الحرية والتنوع الإنسانى!!

فالتنوع لا يعنى الاختلاف بل يعنى التمثيل وتأصيل مبدأ الديمقراطية والسيادة الوطنية..، وأى نظام عالمى يتغاضى عن مفهوم القومية الوطنية لن يقوى على الاستمرار.

الباب الثالث

العولمة وقضايا الاقتصاد

معالم الاقتصاد الجديد فى ظل العولمة

- اقتصاد بلا حدود
- حول العولمة الاقتصادية
- التجارة والعولمة
- ظواهر سلبية وإيجابية

معالم الاقتصاد الجديد فى ظل العولمة

يقوم الاقتصاد الجديد على المعرفة بصورة أساسية، وليس على المصانع، وهذا الاقتصاد يدعو العالم لإعادة بناء مؤسساته السياسية من خلال هذا المنظور. خاصة فى الدول النامية ـ ولكن الساسة الذين عاشوا قبل العولمة لم يدركوا أن العالم الجديد يحتاج إلى عقول جديدة. ولذلك فإن هؤلاء الساسة يرون الأزمات تتفاقم أمامهم وهم يعالجون هذه الأزمات بسياسات قديمة ـ سياسات رد الفعل ـ بالرغم من أن الاقتصاد الجديد يطرح تحديات غير مسبوقة ويخلق أزمات لم تكن معروفة ـ فهناك تقنيات جديدة فى الاقتصاد العالمى، فبعد أن كان الاقتصاد يعتمد على الحماية المحلية فى الدولة، ويؤمن بالإنتاج بالجملة Mass Production، ويؤمن بالدولة القومية وسيادتها، واستثمار الموارد الأولية فى الدولة ـ إذا بالاقتصاد الجديد يؤمن بالتكنولوجيا المتقدمة والمعرفة، ويصدر هذه المعرفة بدلاً من السلع المنتجة ـ بل وجدنا اندماجات فى الشركات والبنوك لتكوين شركات عملاقة تعتمد قوتها على جودة الإنتاج والثمن المنخفض، مما يساعد على اختراق وتخطى الحدود السياسية للدول. ووجدنا رءوس أموال تنتقل عبر الحدود، إما للاستثمار الأجنبى وإما للتوظيف فى البورصات المالية، وتتبع «فلسفة Hit & Run اضرب واجرى».. باستخدام أسلوب المضاربات.. ورأينا المدخرات المحلية، وحتى تلك الموجودة فى المصارف، تسعى إلى الربح حيثما وجدته فى أى دولة فى الخارج..

كما حدثت الأزمات المالية فى بلدان مثل جنوب شرق آسيا التى انتقلت عدواها إلى الدول الأخرى، ورأينا مظاهرات عالمية.. ضد النظام المالى الدولى.. وكلها تنادى بمقاومة العولمة.. كما رأينا دولاً تغير من أنظمتها السياسية لتتلاءم مع الاقتصاد الجديد، وتتوافق مع واقع الحال.. ومافرضته العولمة من متغيرات..

كما بدأت معظم الدوائر الاقتصادية الغربية فى طرح أحد أشكال الاتجاهات الحديثة التى نتجت عن التفاعل بين ثورة المعلومات والاتصالات وبين العولمة.. ويطلقون على هذا الشكل الحديث: الاقتصاد الجديد New Economy، ويعنى الاقتصاد الذى يوظف مجمل منجزات تقنية المعلومات والاتصالات،

ويؤدى إلى توليد الثروة وتراكم الأرباح وتوسيع دوائر السوق، وينتج آفاقا جديدة لفرص العمل، ويتيح خيارات واسعة أمام المستهلكين، ويسهم فى إشباع رغبات الإنسان فى المعرفة والتقدم وتحقيق الرفاهية.

ومن أهم أهدافه ليس فقط الانتقال إلى الصناعات عالية التقنية، ولكن تطوير أسلوب تكنولوچيا المعلومات الذى يحسن من كفاءة قطاعات الاقتصاد.. وقد ظهرت سمات خاصة لهذا الاقتصاد الجديد تتمثل فى:

- الاقتصاد المرتبط بشبكة الانترنت، أو مايطلق عليه اقتصاد الانترنت Interet Economy
- النمو الاقتصادى المرتفع.
- الأرباح الضخمة التى تحققها شركات التكنولوچيا الحديثة.

وبما أن رقائق الكمبيوتر Chips تعتبر السلعة الأساسية للاقتصاد الجديد، نجد أن هبوط أسعار الترانزستور (المادة الرئيسية لصناعة الإلكترونيات) فى الثلاثين عامًا الماضية، قد أدى إلى انخفاض معدل التضخم وارتفاع معدل النمو الإنتاجى، ومازالت المصانع التى تنتج هذه الرقائق على مستوى العالم تعمل بطاقتها كاملة..

كما تعتبر التجارة الإلكترونية من السمات البارزة للأقتصاد الجديد، وقد نجح العديد من الشركات العالمية فى دخول هذا المجال، ووفرت بذلك مبالغ طائلة من نفقات التشغيل، كما اتسع نشاطها عبر الإنترنت بشكل كبير، واكتسبت عملاء جددا وزادت أرباحها بنسبة مرتفعة.

ومن المظاهر الأساسية للاقتصاد الجديد أيضًا تطور أجهزة الاتصال التى تزيد من سرعة استخراج البيانات.

ومن ثم يمكن القول بأن دورة الاقتصاد الجديد تقودها حركة التكنولوچيا والأسواق المالية.. فمنذ عام ١٩٩٥ بدأت الدورة الجديدة فى الصعود، يقودها ازدهار التكنولوچيا الذى يموله «رأس المال المخاطر» من المؤسسات المالية، فإذا كانت التكنولوچيا هى قاطرة الاقتصاد الجديد، فإن التمويل هو وقود هذه القاطرة.

ولكن هناك على الجانب الآخر مخاطر متوقعة من نمو قطاع تكنولوچيا المعلومات على المستوى الدولى، يمكن أن تهدد وتعوق نموه السريع، ومن ذلك اختراق شبكة الإنترنت والتزوير من خلالها بشكل غير مسبوق، ومايطلق عليه «القرصنه»، وكذلك انخفاض إيرادات بعض الشركات التى تصنع رقائق الكمبيوتر.

ومن أهم المخاطر ـ فى بعض دول العالم ـ ضعف التمويل المصرفى لهذا القطاع المهم، كما أن هناك مشكلة تواجه البنوك نتيجة تقدم تكنولوچيا المعلومات بها، واستخدامها أحدث نظم الاتصالات ألا وهى: أنه بعد سلسلة من عمليات الاندماج والاستحواذ... اتضح أن هناك بنكًا واحدًا يملك ١٩٢٠ نظامًا

مختلفًا لتشغيل واستخدام الكمبيوتر بين فروعه المختلفة، وهى مشكلة حقيقية تحتاج لكثير من الجهد والوقت والتكلفة المرتفعة لمواجهتها.

كذلك فإنه عندما حدث انهيار فى بورصة نيويورك فى إبريل ٢٠٠٠ أرجع المحللون أهم أسبابها إلى هبوط أسهم مايكروسوفت «أثر إدانة الشركة بسبب ممارستها الاحتكارية فى سوق البرمجيات العالمى، وإلى ارتفاع أسعار «أسهم شركات التكنولوچيا» من خلال طفرات غير منطقية فى فترات سابقة نتيجة المضاربات المحمومة على أسهم تلك الشركات.

وكلها دلائل تعبر عن المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد الجديد من جراء ارتباطه بسوق تكنولوچيا» المعلومات والاتصالات، فاستحواذ الشركات الكبرى على شبكة الإنترنت يخلق مشكلة فى مجال كيفية الحد من المنافسة بين الشركات بعضها وبعض... حيث تحتكر هذه الشركات معظم الإعلانات على الشبكة وبالتالى تستحوذ على معظم إيراداتها، بينما تحصل الشركات الصغرى على الفتات.

ـ وبالنسبة لمصر فإن صناعة البرمجيات تعتبر إحدى الصناعات الوليدة التى تمتلك مقومات تؤهلها للمساهمة بنسبة كبيرة فى الصادرات، إذا توافرت لها الإمكانات المتاحة لنفس الصناعة فى الدول المتقدمة، وبعض الدول النامية كالهند.. كما تعطى الحكومة أولوية لمشروعات التكنولوچيا» المتطورة، وأهمها مشروع القرية الذكية Smart Village، وأهم أهدافه تجميع المواهب والخبرات المتخصصة وتدريبها على أحدث التقنيات التكنولوچية والإلكترونية، وتوفير المناخ المناسب لها، وبما يتيح وصول صناعة البرمجيات ومنتجاتها إلى الأسواق العالمية، خاصة وأن بعض التقديرات تشير إلى أن حجم الفجوة التكنولوچية بين الدول الأوروبية ودول العالم الثالث ومنها مصر، تقدر بنحو ٥٠ عاما. وإذا كانت الهند ـ على سبيل المثال ـ قد استطاعت الإسراع بمعدل نموها التكنولوچى لتصل إلى مستوى الدول الأوروبية، فبوسع مصر أيضًا إختراق نطاق احتكار التكنولوچيا» ومفاتيح اسرارها من خلال استراتيجية تكنولوچيا متكاملة لنقل توليد التكنولوچيا بالقدرات الوطنية، وتوفير البيئة الملائمة للتحول التكنولوجى.

اقتصاد بلا حدود

لقد أصبح عنصر الصناعة الآن أكثر عالمية فى توجهه عما كان عليه منذ عقد من الزمان، فقد كانت الشركات فى الماضى تبرم صفقات مع الحكومة المضيفة واضعة فى حسبانها بجلاء مصالح حكومات ووطنها الأم، قوامها المجىء بموارد ومهارات إلى البلدان المضيفة، مقابل الحصول على منافذ مميزة فى الأسواق المحلية، وقد تغير ذلك أيضا ولم تعد تتشكل استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وتتكيف بمنطق الدولة، بل بالأحرى بالرغبة فى خدمة الأسواق الجذابه حيثما كانت، والتواصل مع تجمعات الموارد ذات الجاذبية حيثما استقرت، وتغدو عمليات الدعم الممولة من الحكومة

كالتخفيضات الضريبية العتيقة للتشجيع على الاستثمار فى هذا الموقع أو ذاك ـ أمورًا غير ذات موضوع كمعيار لاتخاذ القرار، فالشركات الغربية التى تتحرك الآن إلى داخل أنحاء من الصين والهند، على سبيل المثال، موجودة هناك لأن مستقبلها يكمن هناك، وليس لأن الحكومة المضيفة لوحت لها بوعود معسولة.

ومن الطبيعى أن تأتى الشركات معها، حينما تتحرك برأسمال عامل، وربما كان الأهم من ذلك أنها تنقل التكنولوچيا والخبرة الإدارية، وليست تلك تنازلات للحكومات المضيفة، وأنها هى المواد الخام الأساسية التى تحتاج إليها هذه الشركات لأداء عملها، ولكنها تأتى بشىء آخر أيضًا، فقد تتطلع أرصدة أموال المعاشات فى الولايات المتحدة مثلاً إلى فرص مرضية بالصين، باستكشاف الإمكانات المتاحة فى بورصة شنغهاى. غير أن الإمكانات المحددة بهذه الطريقة ستكون غير مألوفة إلى حد كبير، وسيبذل مديرو الأموال غاية مافى وسعهم لتوفير القدر الكافى من البحوث، ولكن الجميع سيسلمون بأن المعرفة ذات العلاقة محدودة. أما إذا تعلق الأمر بقيام شركات مثل جنراك إليكتريك أو يونيسلفر أو بروكتر وجامبل بتكريس وجودها فى الصين، فإن الأسواق فى الوطن الأم، وفى أى مكان فى العالم المتقدم، ستعرف كيف تقوم بذلك، وستكون أكثر ارتياحًا له، ويوسع ذلك بدوره آفاق أسواق رأس المال التى تستطيع تلك الشركات الاعتماد عليها للحصول على الموارد لاستخدامها فى الصين.

وقد سهل عنصر تكنولوچيا المعلومات ـ حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد بعيد، حيث تمكن تكنولوچيا المعلومات أية شركة من أن تعمل الآن فى أجزاء شتى من العالم دون أن يتعين عليها إنشاء نظام أعمال كامل فى كل دولة لها وجود فيها إذ يستطيع المهندسون فى مواقع العمل فى «أوساكا» باليابان ـ على سبيل المثال، متابعة الأنشطة دون الرجوع للمركز الرئيسى.

ويرى بعض الخبراء أنه فى الطريق إلى ماأسماه الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش الأب «النظام العالمى الجديد» حدث أمر مقلق هو انفراط عقد العالم القديم أو النمط المألوف لأمد طويل للتحالفات والمعارضات بين الدول الصناعية، إذ تمزق على نحو لاسبيل لإصلاحه. إلا أن الأمر الأقل وضوحًا ـ مع أنه أهم من سابقه بكثير ـ هو أن الدول القومية ذاتها التى نشأت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قد بدأت فى الانهيار. وبرغم ماقد يكون فى هذه الرؤية من مبالغة، وماقد تلقى من اعتراضات.. فإن هؤلاء الخبراء يرون أن النقطة الرئيسية هى أن الكل يعرف أو يستطيع أن يتحدث وأن يتصرف ـ فى الفترة الماضية ـ كما لو كان يعرف مواقع خطوط الحدود، وكان بإمكان الجميع أن يرسوا معاملاتهم بثقة كافية على المعرفة المؤكدة عن من هو «نحن» ومن هو «هم».. ويضيفون أن الدول القومية لم تعد، بلغة الاقتصاد العالمى، أكثر من قوى صغيرة، وربما كانت فى الأصل فى مرحلتها التجارية وسائل مستقلة وذات كفاءة عالية لخلق الثروة، إلا أنها أصبحت فى الآونة الأخيرة وسائل تعوزها الكفاءة بشكل ملحوظ لتوزيع الثروة. ثم يتساءلون: هل النطاقات الثقافية والحضارية تجمعات ذات جدوى يمكن فى نطاقها فهم النشاط الاقتصادى؟ لنتأمل حالة بلدان منظمة الآسيان.. بأى منطق يمكن التحدث عنها

كمنطقة اقتصادية محددة على أساس ثقافى؟ إنها بينما تؤثر على الأنماط المحلية للعمل والتجارة والصناعة، فإن الفوارق الداخلية بين تقاليدها البوذية والاسلامية والكاثولوكية (فى الفلبين وفى ولاية صباح الماليزية) والكنفوشيه تبدو كبيرة فى كل وجه من أوجهها، إن لم تكن أكبر الفوارق التى تفصل أيًا من تلك التقاليد عن ثقافات العمل المهيمنة فى نيويورك أو لندن أو باريس ولكن فى نطاق «الآسيان» على الأقل فإن فوارق من هذا النوع لاتثير نفس نوعيات الصراعات التى تنشب عادة فى أماكن أخرى، ويعرف معظم المراقبين الغربيين على سبيل المثال أن الناطقين بالإسبانية والبرتغالية يمكنهم الحديث معًا ولو بقدر يسير من الصعوبة، إلا أن القليلين يعرفون أن ذلك يصدق أيضًا على الأندونيسين والماليزيين، أو يعرفون أن هناك مستوى مسالمة فى مناطق ودية بين تايلاند وماليزيا، مثل منطقة «فوكيت»، ترتبط اقتصاديًا فيما بينها، بعضها ذات أغلبية بوذية والبعض الآخر ذات أغلبية إسلامية، وقد مكنت هذه الحقائق القائمة على أرض الواقع قادة «الآسيان» من تقبل قيام روابط اقتصادية عبر الحدود، كتلك الممتدة عبر مضيق ملقة الممثلة بمثلث النمو الأعظم فى فوكيت، وميدان، وبينانج وتعزيز تلك الروابط دون أدنى خوف من الاحتكاك الداخلى.

المتوسطات غيرالملائمة: إن الأمر الذى توضحه هذه المجموعة من القوى ـ طبقًا لوجهة نظر بعض الخبراء ـ هو أن الدول القومية قد أصبحت وحدة تنظيمية غير طبيعية، بل مختلفة وظيفيًا فى مجال النشاط الاقتصادى.

ويبدو أن المشكلة الأصلية أعمق جذورًا من ذلك، ففى ظل اقتصاد بلا حدود فإن أى نظام إحصائى يتخذ الدولة القومية كوحدة أساسية للتحليل، يعتبر نظامًا باليًا. ولقد طرحت على مدى مايربو على عقد من الزمان هذه النقطة بالتحديد فى سياق المنازعات الدائمة بين اليابان والولايات المتحدة، بشأن مسائل التجارة والتوازنات التجارية، ومع ذلك فإن معظم المسئولين، وحتى معظم المعلقين، فى كلا الجانبين لايزالون مصابين بما يسمى «العمى التجارى» أى بعدم القدرة على رؤية وفهم الحقائق الجوهرية للنشاط الاقتصادى عبر الحدود، برغم الضوء الساطع لاهتمام وسائل الإعلام به.

وهكذا فإن الدليل شامل بقدر ماهو مزعج ـ من وجهة نظر معينة ـ فى اقتصاد بلا حدود تعتبر الخرائط المركزة على الدولة القومية، والتى نستخدمها عادة لفهم النشاط الاقتصادى مضللة بصورة كبيرة، ويتعين على معشر المديرين وصانعى السياسة على السواء، أن يواجهوا هذه الحقيقة... وهى أن الخرائط القديمة لم تعد صالحة.

سلم التنمية: ليس ثمة دليل يذكر حتى على أكثر المستويات حرفية يعزز فكرة أن النشاط الاقتصادى فى عالم بلا حدود اليوم يتبع خطوط الحدود السياسية للدول القومية التقليدية، أو خطوط الحدود الثقافية لما يسميه هنتنجتون «صراع الحضارات»، ولكن هناك أدلة كثيرة على أن النشاط الاقتصادى يتبع الجهود التى تدفعها المعلومات للمشاركة فى الاقتصاد العالمى، والتى تحول دون أن تكون مثل هذه الجهود بصورة عشوائية، أى أن هناك مسارًا ـ يمكن التنبؤ به... تتغير الأولويات وفقا له،

مع تحرك المناطق الاقتصادية عبر مراحل التنمية المتتابعة، ولاعلاقة لحركة الصعود على سلم التنمية بهذه الثقافة، ولكن لها كل العلاقة بقدرة منطقة ما على وضع السياسات والمؤسسات والبنية الأساسية الملائمة فى المكان الصحيح وفى الوقت المناسب.

وفى عالم بلا حدود اليوم يعتبر الدرس واضحًا للحكومات المركزية، وهو أن التمسك طويلاً بالسيطرة الاقتصادية يجعلها عديمة الفائدة، إذ تزداد الأعباء، غير أن التخلى عنها مبكرًا ـ أو بالأحرى تحويلها إلى شكل أو آخر من أشكال العوامل الحافزة ـ سرعان مايدفع الاقتصاد العالمى إلى المساعدة.

ولذلك فإنه فى اقتصاد اليوم الذى لايعرف الحدود، ويتسم بالتحركات السريعة عبر الحدود لعناصر الرباعى: الاستثمار والصناعة والمعلومات والأفراد ـ لاتوجد فى الحقيقة سوى درجة استراتيجية واحدة للحرية، فى ضرورة مواجهة الحكومات المركزية لهذه التكوينات الضارة، مما يمكن أن يسمى «الكوليسترول الاقتصادى»، وسوى أداة سياسية مشروعة واحدة لإعادة الحيوية الدائمة للقوة الذاتية، وسوى وسيلة عملية مقبولة أخلاقيًا تلبى احتياجات شعوبها قريبة الأمد دون رهن الآمال بعيدة الأمد لأبنائها وأحفادها.. ويتمثل ذلك فى توفير الاستقلالية العملية الجادة للدول المولدة للثروة، والتى تقع داخل أو عبر حدودها، وحفز جهود تلك الدول.

ففى سبتمبر ١٩٩٨ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعًا على المستوى الدولى، لمناقشة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة والاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية، وأثيرت مسألة وصفات المؤسسات الدولية التى تقدم للدول بهدف الإصلاح والتكيف.. وصفات يضعها موظفو المؤسسات الدولية وغالبًا ماتتجاهل الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية المتباينة للدول.

ـ وفى هذا الاجتماع قالت Catherin Hagen نائبة رئيس منظمة العمل الدولية: «إن العالم يمر الآن بآثار سلبية اجتماعية واقتصادية بسبب العولمة، الأمر الذى أبرز الحاجة إلى إعادة الشرعية والاعتبار للسياسات المحلية والتخلى عن فكرة: «مقاس واحد يناسب الجميع One Size Fits for All".

ـ وفى اكتوبر ١٩٩٨ قال جيمس وولفنسون رئيس البنك الدولى: «كنا متفائلين بوضع روسيا.. وبعد الأزمات التى أصابتهم التزموا من جانبهم بخطط الإصلاح الاقتصادى التى قدمناها لهم.. ولكن للأسف الذى حدث هو أن هناك ملايين يعيشون الآن تحت خط الفقر فى هذه البلدان».

ولاشك أن هذه الآراء تؤكد على أن ظروف الدول تختلف فيما بينها من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا الاختلاف فى الظروف يعنى اختلافًا فى أسباب المشكلات، ومن ثم فى طرق العلاج، وهو الأمر الذى يجب أن يكون واضحًا أمام الجميع.

حول العولمة الاقتصادية

مهما تباينت الآراء وتعددت الاتجاهات بشأن الاقتصاد الواحد والمجتمع العالمى الواحد: رفضًا أو قبولاً، معارضة أو موافقة.. فإن هناك متغيرات متلاحقة وتطورات صاخبة، ولابد من تسجيلها، بصرف النظر عما سوف تنتهى إليه الأوضاع العالمية.

فلقد شـهدت السنوات الأخيرة تطورات كبيرة غيرت من شكل وملامح هذا العالم الذى نعيش فيه، وكـانت الناحيـة الاقـتصـادية أكـثـر النواحى تبلورًا فى شكلـهـا الجـديد، والحـديث عن هذه التطورات أو الملامح الجـديدة للعـالـم الاقـتصـادى حديث طويل، إلا أنـه يكفى الإشـارة فى عـدة أسطر إلى الأبرز منـهـا حتى تتضح هذه الملامح التى جعلتنا نعيش فى عالم جديد ـ هو عالم العولمة.

ويقـول الدكـتـور Kenichi Ohmae الذى يطلق عليـه «أبو الاسـتـراتيـجـيـة» MR. Strategy إن رؤية العالم الجديد يجب أن تتم من خلال منظار رباعى العدسات. ويطلق عليه رباعى Investment -- Industry In -- Viduals Information أى الاستثمار والصناعة والمعلومات والأفراد.

الاستثمار: Investment لقد تطورت أسواق رأس المال وأوجدت مجموعة متنوعة من الآليات لنقل رءوس الأموال عبر الحدود القومية فرءوس الأموال والاستثمارات لم تعد مقيدة من الناحية الجغرافية، فحيثما يجلس المرء فى العالم فإن بمقدوره أن يستثمرها فى أى مكان ويسترجعها متى يشاء، فإذا كان تدفق الأموال قبل عقد أو عقدين من الزمان يتم أساسًا بين حكومة وأخرى أو بين هيئة دولية وحكومة فإن الأمر لم يعد هكذا.. فمعظم تدفقات الأموال حاليًا هى أموال خاصة ولم يعد للحكومات أى دور تشارك به بشكل مباشر إلا التنظيم الخارجى للمسرح فقط، والتدخل وقت الأزمة أننا نعيش فى عالم تتحرك فيه الأموال والاستثمارات فى كل مكان باحثة وراء فرص جيدة.

الصناعة: Industry: فى الماضى كانت الشركات تقوم بالتصنيع والإنتاج داخل دولتها أو فى المستعمرات تحت حماية دولتها، وتطورت الصورة وخرجت هذه الشركات للإنتاج والتصنيع فى دول أخرى من خلال عقد صفقات مع حكومات هذه الدول تراعى فيها الشركات مصالح دولتها الأم، وهى صفقات قائمة على تبادل المنافع إلا أن الأوضاع الحالية ترتكز على أن الشركات تقوم بالإنتاج والتصنيع فى أى مكان فى العالم بنوع من الاستقلالية عن منطق الدولة الأم فهذه الشركات الكبيرة دولية النشاط، أصبحت شخصية دولية فى كينونتها الخاصة وولائها الذاتى لنفسها.

وحركة هذه الشركات حول العالم تكون بحثًا عن فرصة جيدة، ومستقبل أفضل فالشركات الغربية التى تتحرك نحو الصين ليست مدفوعة لمجرد أن الحكومة الصينية لوحت لها فجأة ببعض الامتيازات والإعفاءات، ولكن بالأساس لأن هذه الشركات تدرك أن مستقبلها يرتبط بتواجدها فى الصين.

إن هذه الحركة العالمية لعمليات الإنتاج والتصنيع تتضمن حركات عالمية مصاحبة لها للتكنولوچيا والخبرة الإدارية، والقواعد التنظيمية والمهارات الفردية وقبل ذلك رءوس الأموال

المعلومات: Information: إن المعلومات وماوصلت إليه تكنولوچيا المعلومات من تقدم كانت القناة الأساسية التى أتاحت للاستثمار والصناعة ورءوس الأموال أن تتحرك بشكل عالمى، ذلك أن تكنولوچيا المعلومات قد أزالت العقبات التى كانت تعترض فى الماضى الأنشطة الدولية، فلم يعد ينبغى على الشركة إذا أرادت أن تمارس نشاطًا فى دولة ما أو منطقة جديدة أن تنشئ نظام أعمال كاملاً فى هذه الدولة أو

المنطقة، بل أصبح بمقدورها متابعة أنشطة عديدة فى مناطق مختلفة بنفس الدقة والكفاءة.. ويكفى الإشارة إلى مااتاحته تكنولوجيا المعلومات من إمكانات رحبة لرءوس الأموال كى تنتقل إلى أى مكان فى أقل من اللحظة ـ فى الوقت الذى يستغرقه الضغط على زرار.

الأفراد: Individuals والأفراد يقصد بهم المستهلكون والذين أصبحوا أكثر عالمية فى توجهاتهم.. فهم يمتلكون تحت أيديهم منافذ أفضل للمعلومات عن مستويات المعيشة فى شتى أرجاء العالم، وكذلك معلومات عن المنتجات المعروضة وهم يسعون بشكل متزايد وراء الحصول على أحسن وأرخص المنتجات، بصرف النظر عن الجهة التى تأتى منها خاصة أن أى منتج بات من الصعب تحديد هويته وانتمائه فقد صنعته أكثر من دولة وجُمعت أجزاؤه فى دولة أخرى وتم تصديره إلى دول أخرى.

هذا هو العالم الجديد الذى نعيش فيه وخصائصه أو سماته.. وتلك هى خصائص وسمات العولمة..

المعايير القياسية: يشهد العالم نشاطاً دوليًا مكثفًا لوضع المعايير التى تحكم التعاملات فى المجالات المختلفة، وقد بدأ هذا النشاط منذ فترة ليست قصيرة، فعلى سبيل المثال استطاع صندوق النقد الدولى والجات ـ التى أصبحت منظمة التجارة العالمية ـ أن يضع معايير كثيرة تتعلق بتيسير التجارة والاستثمارات والقروض الرسمية والمساعدات المالية.. بشكل جعل هذه المعايير أشبه بقواعد تنظيمية رسمية ولكن فوق قومية(-١).

وهناك مئات الأشكال والأساليب الأخرى التى ينتج عنها نماذج معيارية عالمية يجب على الجميع أن يتبعها ويسير على نهجها ففى مجال الأمور التجارية نجد أن معايير المحاسبة والمعايير القانونية المنظمة للتجارة تخضع باستمرار إلى التقنين الدولى.

وهناك أيضًا معايير الجودة والنوعية فى النشاط الإنتاجى والمعروفة بالأيزو وهناك كذلك معايير لتحديد معدلات الكفاءة فى الأئتمان الخاص مثل مودى ـ وستاندرد ـ وبور، وهناك المعايير الخاصة بتأمين السفن وتأمين الطيران.

وتوجد معايير لمواجهة الأضرار مثل المعايير الحاكمة لعملية الإغراق، وحقوق الملكية الفكرية والضرر البيئى و... وغيرها من المعايير فى معظم المجالات.

إننا لانعرف من هم المسئولون الذين يصدرون هذه المعايير وفى أغلب الأحيان لانعرف كنية المؤسسات، أو الهيئات التى تصدر عنها هذه المعايير إلا أننا نجد أنفسنا ملتزمين بهذه المعايير الصادرة.

هذه المعايير ليست بمظهر جديد أتى مع العولمة فهو مظهر وجد منذ فترة إلا أن كثافته ونشاطه فى هذه الفترة، إنما يقدم دفعة قوية مساندة للعولمة وهو جزء مكمل لهذه العملية.

---

(١) .المرجع: (كينيشى اوهماى: نهاية الدولة القومية قيام الاقتصاديات الإقليمية ـ الهيئة العامة للاستعلامات ـ كتب مترجمة).

تعظيم عنصر الوقت: ويُقصد بذلك تقسيم الاقتصادات إلى اقتصادات سريعة وأخرى بطيئة، والسرعة هنا تعنى: سرعة المعاملات المالية والتجارية ـ تقليل الوقت اللازم لاتخاذ القرار ـ سرعة الإيقاع الذى تخرج به الأفكار الجديدة من المعامل وسرعة وصولها إلى السوق ـ سرعة دوران البيانات والمعلومات خلال النظام الاقتصادى.

إن الاقتصاد السريع يعنى اقتصاداً أسرع فى توليد الثورة، وأقوى على المدى الطويل إن لم يكن المدى المتوسط، وهو ماانعكس على توجيه استخدام التكنولوچيا لتقليل الفواصل الزمنية فى عملية الإنتاج، كما تستخدم التكنولوچيا للارتقاء بمستوى أداء عناصر الإنتاج الأخرى[1].

وبهذا الشكل أصبحت درجة نجاح الاقتصاد ترتبط بمعايير إضافية مثل سرعة طرح المنتجات فى السوق ـ سرعة التغذية الاسترجاعية ـ دورة الإنتاج القصير وهو مايعنى بروز المنافسة القائمة على الوقت.

فهناك معايير سرعة عالمية، وعلى الاقتصادات المختلفة أن تراعى هذه المعايير.

مثال: كانت هناك ميزة فى توطين صناعة الملابس الأمريكية فى بلدان جنوب شرق آسيا، لتوافر الموارد الرخيصة والعمالة الرخيصة والتكنولوچيا المتنقلة ولكن مع تسارع عنصر الوقت أصبحت موضة الملابس فى السوق الأمريكى تتغير أكثر من مرة فى العام الواحد، وهو مايفرض على التجار أن يحتفظوا بالحد الأدنى من المخزون ويفرض على المنتجين توريد كميات صغيرة تمثل كل الطرازات والمقاسات والألوان بشكل سريع ومتغير باستمرار، وهذا الشكل يصعب على الموردين الآسيويين (الإنتاج المصنعى الكبير) الوفاء بهذه الطلبات إذ أنهم يطالبون أن تكون الطلبات لثلاثة أشهر مقدماً.. هذا التقدم يمكن تفسيره بقيام شركة أرو A rrow الأمريكية لإنتاج القمصان بإعادة توطين ٢٠٪ من إنتاجها الخارجى إلى الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة.

وهكذا فإن عنصر الوقت بات ورقة ضغط تمارس على الدول وعلى الاقتصادات فى إتجاه مزيد من الانجذاب نحو دوامة الاقتصاد العالمى ومزيد من الانفتاح والتحرر ورفع القيود.

تحرير الاقتصاد.. هل يمكن العدول عنه: إن التطورات التى شهدها العالم مثل تحرير التجارة الدولية فى السلع والخدمات والتدفق الكبير غير المقيد لرءوس الأموال الدولية هى تلك جعلت العالم يتحدث عن العولمة الحالية، لم تكن تطورات حتمية بالضرورة... الأمر الذى يعنى أن العولمة هى نفسها ليست حتمية أيضاً.

ويرى الفريق المؤيد لهذا الرأى أن هذه التطورات كانت أشبه بتطورات مفاجئة غير متوقعة أساساً وغير متوقعة فيما وصلت إليه، ومن هنا يراها البعض أشبه بالحتمية وهى ليست كذلك.

---

(١) .المصدر: (جراهام طومسون، تحديد موقع العولمة. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية اليونسكو عدد ١٦٠ يونيو ١٩٩٩ ص٢١-٢٢).

ويوضح التاريخ أن تحرير التجارة نادراً ماكان يلقى تأييدًا واسعًا وغالبًا ماكانت جماعات المصالح القوية تدفع نحو تقييد التجارة، وتدفع الحكومات إلى فرض قيود وحواجز تجارية، هذا الوضع يراه هذا الفريق منطبقًا أيضًا على الخمسين عامًا الماضية التى شهدت التطورات التى أوصلتنا إلى مانحن عليه حاليًا.

إنهم يرون أن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) كانت عند نشأتها مجرد حل وسط بين تحرير التجارة وتقييد التجارة، ولم تكن بأى حال من الأحوال فى حينها دعوة للوصول إلى التحرير الكلى للتجارة فهذا الأمر كان حلمًا يصعب التفكير فى تحقيقه حينئذ، ولكنها كانت أداة للتنسيق وتخفيف حدة القيود وتنظيم التعاملات التجارية.

إن نجاح اتفاقية الجات خلال السنوات السابقة على جولة أورجواى لم يكن ليتحقق فى بعض المجالات، إلا بعد استبعاد قطاعين رئيسيين هما المنسوجات والزراعة من جدول أعمال الجات، واستثنائهما من أى ترتيبات أو مفاوضات وبعيدًا عن هذين المجالين كان النجاح الذى حققته الجات نجاحًا باهتًا، حتى أنه فى السبعينيات رأى البعض أن الجات تلفظ أنفاسها، وامتد هذا الإحساس فى الثمانينيات أيضًا فقد كانت هناك آراء كثيرة ترى أن الجات فى طريقها للتفكك.

ويكفى الإشارة إلى أنه فى عام ١٩٩٣ وجولة أورجواى تقترب من نهايتها رأى باتريك لو ـ أحد المسئولين السابقين فى الجات ـ أن النهج متعدد الأطراف المتبع فى العلاقات التجارية فى الجات هو نهج ضعيف، وتنبأ باتريك لو بأن الجات على وشك الاختفاء من الوجود.

ولكن فجأة تشهد دهاليز الجات أنشطة كثيفة لم يكن يتوقعها أحد، هذه الأنشطة دفعت نحو التوصل لاتفاقات حساسة مثل: الاتفاق بشأن حقوق الملكية الفكرية والاتفاق بشأن الاستثمارات المتعلقة بالتجارة والاتفاق الخاص بتسوية المنازعات والاتفاق الخاص بإنشاء منظمة التجارة العالمية.

إن الآراء القائلة بأن الجات كانت ستنتهى فى الثمانينيات استندت إلى الموقف الأمريكى المتشدد نوعًا ما إزاء الموقف الأوروبى من ناحية، والمتشدد عالميًا بشكل عام، ولكن أتت التسعينيات بتغير على التوجه الأمريكى نحو تدعيم ودفع تحرير التجارة للأمام وهذا سر ماحدث، وأدى لهذه النجاحات المتتالية فى وقت قصير وأنه لولا الدفع الأمريكى لما تحقق كل هذه الإنجازات.. ويكفى الإشارة أنه فى عام ١٩٩٥ ومع نشأة منظمة التجارة العالمية رأى كثيرون أن هذه المنظمة الوليدة ستكون عاجزة وضعيفة لسبب أساسى، هو أن الولايات المتحدة لن تخضع لقواعدها وستتجاهلها مفضلة عنها تطبيق القانون الأمريكى ٣٠١ الخاص بالتجارة والمنافسة الصادر عام ١٩٨٨، الذى يطلب من الإدارة الأمريكية أن تقوم بنشر قائمة بأسماء الشركات التى تمارس أساليب تجارية غير عادلة مع الولايات المتحدة، وأن تتفاوض معها للكف عن تلك الممارسات وإذا فشلت المفاوضات يتم فرض عقوبات على هذه الشركات[(١)].

---

(١) .مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولى) ـ عدد ديسمبر ١٩٩٩.

إلا أن المفاجأة أن الولايات المتحدة قبلت الانضمام والقبول بأحكام منظمة التجارة العالمية، ودعمت وجودها وبلورت شخصيتها الدولية بل إنها احترمت أول حكم يصدر من المنظمة ضد الولايات المتحدة نفسها.. إن المفاجأة كانت فى موقف الولايات المتحدة والذى من غيره لما أمكن اليوم الحديث عن الواقع العالمى الجديد فى دنيا التجارة والاستثمار، ومن ثم ليس من المنطقى القول أن ماحدث من تطورات فى السنوات السابقة ومانتج عنها حاليًا من نتائج كانت تطورات طبيعية حتمية وليس من المنطقى القول أن هذه النتائج التى بلورت لنا العولمة فى الوقت الحالى هى نتائج لا ردة عنها وأن العولمة لارجوع عنها.

إن تاريخ المجتمعات الدولية لايسير فى إتجاه واحد لأعلى أو لأسفل، وإذا كان ماحدث أقرب للتطورات غير المتوقعة للتطورات المفاجئة فإن الردة عنها أمر غير مستبعد.

عولمة السوق: ويرتبط بما سبق مايراه البعض من أن «الأسواق العالمية ستصبح كلها سوقا واحدًا»، حيث سيتم دخول الأسواق الوطنية والمحلية فى سوق عالمية واحدة، والسوق هنا لايشمل فقط سوق السلع والخدمات ، بل يشمل أيضا سوق رأس المال وسوق التكنولوچيا، وبدرجة أقل سوق العمل... بل يضربون بعض الأمثلة على أن الاتجاه قد بدأ منذ فترة غير قصيرة، ومن ذلك على سبيل المثال.. فإنه عندما يشترى أى أمريكى سيارة موديل (بونتيام لومان) مثلاً مقابل ٢٠ ألف دولار من شركة جنرال موتورز المصنعة لها، فإن توزيع هذه العشرين ألف دولار خارج أمريكا يكون كالتالى:

٦ آلاف دولار تذهب إلى كوريا الجنوبية مقابل العمالة وعمليات التجميع.

٣٥٠٠ دولار تذهب لليابان ثمنًا للمحرك ذراع نقل الحركة.

١٥٠٠ دولار تذهب لألمانيا كأجر لمهندس التصميم.

٨٠٠ دولار تذهب إلى تايوان وسنغافورة واليابان ثمنًا للأجزاء الصغيرة.

٦٠٠ دولار تذهب إلى بريطانيا وإيرلندا[١]

ومثال آخر: وهو أنه فى عام ١٩٩٤/٩٣ اعتزمت شركة بوينج الأمريكية لصناعة الطائرات، إنتاج طائرة من طراز 777 Twinjet، بأمل أن تستطيع السيطرة على سوق الطائرات متوسطة الحجم فى العالم، ومع ذلك فإن ٢٠٪ من الطائرة هو من صنع المصانع اليابانية ـ ميتسوبيشى وكاواساكى وفوجى للصناعات الثقيلة، بينما جاءت المحركات من رولزرويس، وشركتين أمريكيتين اخريين، كما قامت شركة الينا الايطالية بتصنيع الأجنحة وقامت شركة إيمبراير البرازيلية بصنع أجزاء أخرى، إلى جانب عدد كبير من الشركات المشاركة من كوريا وسنغافورة وغيرهما[٢].

---

(١) Robert reich, work of nations, (new york,: alfred a, knopf p. p. 113-114.

(٢) Harvey elliot, Flying foreign, The Economist the World in 1993, Special Edition of the Economist, London December 25, 1993, January 1994, p. p. 6-7.

أوضاع الاقتصاديات الوطنية: يتساءل كثير من الاقتصاديين اليوم عن الدور الذى يمكن أن يقوم به الاقتصاد الوطنى فى ظل العولمة؟؟ ذلك أن ظروف العولمة تقتضى أن تسهم عدة جهات فى الإنتاج والاستثمار والنمو الاقتصادى طالما أن العالم واحد!! على الأقل يعتمد المنتجون والتجار وأصحاب الأعمال والخدمات، فى أعمالهم على المعلومات التى توفرها الثورة المعلوماتية الحديثة، كما ساعدت التجارة الإلكترونية إدارات الصناديق المالية فى التعرف مبكرًا على المشاكل وبالتالى تغيير القرار المتعلق بالاستثمار بسرعة أكثر لتفادى الخسائر..

فالعولمة إذن توفر، على الأقل، إستشارة اقتصادية تشكل الأساس لاتخاذ القرار، ولكنها من ناحية أخرى تسهم فى إشعار الدول النامية بمدى فقرهم وماقدمته حكوماتهم فى مجال التنمية وماأخفقت فى إنجازه.. ثم يثور السؤال الذى يتعين توجيهه لأنصار العولمة: إذا كان الاتصال بالعالم المتقدم وثورته المعلوماتية من شأنه المساهمة ايجابيًا فى اقتصادات العالم الثالث من خلال الاحتكاك وانتقال التقنيات المتقدمة، فلماذا لم ينعكس ذلك فى اقتصادات الدول الأقرب جغرافيًا من العالم المتقدم مثل البرازيل وفنزويلا وبيرو..؟ لاتوجد إجابة قاطعة لهذا السؤال!، ولكن مايمكن تأكيده أن الدول التى انخرطت فى تبنى شعارات العولمة ـ من شفافية وخصخصة وانفتاح تجارى ـ حين عانت ركودًا اقتصاديًا نقلت عدواها إلى كثير من الدول النامية (والمتقدمة بدرجات متفاوتة) وذلك عن طريق الانخفاض النسبى لأسعار السلع، وتدهور الأسواق المالية وتذبذبات أسعار الفائدة بالإضافة إلى إضعاف العملة الوطنية... وهو ماظهر بجلاء إبان الأزمة الآسيوية..

والموضوع الآخر ذو الصلة هو مدى الانفتاح الاقتصادى المطلوب بالنسبة للاقتصاد الوطنى، فالواقع يبين أنه حتى الدول الصناعية المتقدمة لم تبدأ بعد الانفتاح الاقتصادى الكامل أو الشفافية فى معاملاتها التجارية الدولية، ويمكن الإشارة فى هذا الصدد إلى الأزمة التى نشبت بين دول الاتحاد الأوروبى وأمريكا فى عام ١٩٩٨ بخصوص تجارة الموز.

أما الجانب الآخر من العولمة المتسم بالسلبية فيقع فى الإطار المتشائم الذى صوره هيربرت ماركوس فى كتابه (One Dimensional Man) بأن «المؤسسات الحرة والديمقراطية الليبرالية أدوات فى يد المجتمع التكنولوجى الحديث، تستخدم للحد من الحريات وقمع الفردية وإخفاء الاستغلال. ويخضع المجتمع لسيطرة أقلية ذات مصلحة مباشرة تتحكم فى رغباته وحاجياته الزائفة التى تخلقها المؤسسات الرأسمالية العملاقة..»..

والأدهى أن هذه العملية تحدث فى مجتمع مدنى تسوده كل وسائل التعبير الديمقراطى من أحزاب سياسية ووسائل إعلام وتعددية فكرية!

والسؤال الأخير الذى يصعب على دعاة «الطريق الثالث» الإجابة عليه هو كيف يتأتى التوفيق بين مفاهيم «الكفاءة والعدالة الاجتماعية» فى عصر العولمة الذى تشهد فيه الشركات العابرة للحدود حملة شعواء على العمال وحقوقهم سعيًا وراء الأرباح؟

ففى هذا الاتجاه، ينبغى الإشارة إلى أن «مايك مور»، رئيس منظمة التجارة العالمية فى تصريح نقلته وكالة رويتر فى يونيو ٢٠٠١ ـ حذر من كابوس تجارى عالمى يشمل قيام القوى الكبرى علانية بسحق مصالح الدول الصغيرة، مالم تبدأ جولة جديدة لتحرير التجارة العالمية هذا العام.

وقال إن النظام العالمى القائم على عدم التمييز يمكن أن يفسح الطريق أمام خليط من الاتفاقات الأقليمية التمييزية وقيام تكتلات متصارعة.. وتبنى مور الدعوة إلى جولة جديدة للمحادثات لتحرير التجارة العالمية، خاصة بعد فشل الجهود فى مؤتمر سياتل. وقد تمت بالفعل عدة لقاءات أبرزها فى جنوه بإيطاليا والدوحة بقطر، ولكن لايزال الخلاف واسعًا بين واجهات نظر الدول الصناعية الكبرى والبلدان النامية حول العديد من الموضوعات المتعلقة بتحرير التجارة فى السلع والخدمات.

ويقول «رالف نادر» فى مقدمة كتابه «التجارة الحرة وانهيار الديمقراطية» إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التى تم التوقيع عليها بعد انتهاء جولة أورجواى التى اختتمت بها مفاوضات الجات. وكذا اتفاقية النافتا للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، سوف تؤدى إلى سيطرة المؤسسات والشركات عبر القومية التى تدعمها حكومات الدول الصناعية الكبرى على البلدان النامية واقتصادياتها ومواردها، كما تفرض عليها تعديل قوانينها وتشريعاتها بما يعنى تهديد بل وتقويض دعائم الديمقراطية التى ترتكز على حق الشعب وحرية أفراده فى الاختيار وتقرير مايتفق مع مصالحه.

التجارة والعولمة الاقتصادية

«الطبقة العاملة لاتنتمى إلى بلد واحد كما يقول كارل ماركس Working Men Have no Country The وأكد بعض المؤرخين فى أطلس التاريخ العالمى طبعة ١٩٧٨، Time Atlas of World History أن منتصف القرن العشرين شهد نهاية مرحلة السيطرة الأوروبية، وأن العالم أصبح على مشارف «عصر حضارة عالمية»، وأن هذا التطور كان اقتصاديًا أكثر منه سياسيًا أو حتى ثقافيًا، وأنه لم يكن نتيجة السباق المحموم بين القوتين العظميين الأمريكية والروسية، أو نتيجة التفاهم المتبادل والمشترك حول حقوق الانسان والبيئة، أو حتى انتشار الهمبورجر وموسيقى البوب، وإنما يرجع إلى أحداث رئيسية أبرزها السوق الأوروبية المشتركة (الأتحاد الأوروبى الآن) وبروز اليابان كقوة صناعية، والمصادمات بين البلدان الغنية والفقيرة[١]. وكانت أبرز ملامح هذا العصر تطور شبكات النقل والاتصالات التى ربطت الأجزاء المتباعدة فى الكرة الأرضية، خاصة السكك الحديدية والسفن والمواصلات السلكية واللاسلكية، إلى جانب النمو السريع للتجارة وحركة التبادل التجارى خاصة بين البلدان الصناعية فى غرب أوروبا وبقية العام ثم التدفق الكبير لرءوس الأموال فى شكل استثمارات مباشرة قامت بها الشركات الأوروبية فى المناطق غير الصناعية..

---

(١) المصدر: العولمة بقلم: مالكوم ووترز Globalization by: Malcom Waters

ويتفق أغلب علماء الاقتصاد على أن التجارة هى عصب، أو محور العولمة الاقتصادية.. بإعتبار أن التجارة تربط منتجين ومستهلكين تفصل بينهم مسافات جغرافية بعيدة، وتخلق بينهم علاقة توافق واعتماد متبادل. ويمكن سرد أمثلة عديدة على ذلك من انتشار عادة شرب الشاى الإنجليزية ولعبة الكريكت، مع تصدير المنسوجات الرخيصة إلى أسواق دول جنوب آسيا خلال الفترة الاستعمارية، واستمرار هذه العادات حتى بعد انتهاء الاستعمار، إلى انتشار الأزياء والموديلات وأصناف المأكولات التى تتميز بها بعض المناطق فى جميع أنحاء العالم.، والمعروف أنه منذ بداية التصنيع اتسع نطاق التجارة العالمية وتبادل السلع والخدمات بين الدول القومية، بإستثناء فترة الكساد الاقتصادى التى عانى منها العالم فى النصف الأول من القرن العشرين، ولكن سرعان مااستعادت «التجارة الحرة» نشاطها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد أن امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية زمام السيطرة العسكرية والاقتصادية.. الأمر الذى أتاح لها إقامة نظام تجارة يتلاءم مع مصالحها، والاستفادة من مزايا تحرير التجارة.. وكانت الوسيلة الرئيسية فى هذا المضمار اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) التى وقعت ثلاثة وعشرون دولة على إنشائها عام ١٩٤٧ ثم أخذت طابع العولمة بانضمام دول العالم تباعًا إليها.، وكان أحد بنودها الأساسية التزام الدول الأعضاء بأن تقتصر الحماية على الرسوم الجمركية (دون نظام الحصص والإعانات) مع السعى لخفضها تدريجيًا.. واستمرت جولات مفاوضات الجات ومعها زيادة مستوى الاعتماد المتبادل عالميًا فى المجال الاقتصادى، مع نمو حركة التجارة العالمية عامًا بعد عام. كما تميزت هذه الفترة بزيادة ملحوظة فى تجارة السلع المصنعة واحتلت البلدان الصناعية المرتبة الأولى فى هذا المجال.

إلا أنه لوحظ فى فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تباطؤ فى سرعة حركة التجارة العالمية خاصة عندما واجهت أمريكا المنافسة الشديدة للسلع اليابانية والأوروبية، بالإضافة إلى اتخاذ اليابان وأوروبا بعض الاجراءات الحمائية مثل دعم الإنتاج والصادرات.. وسار على نفس المنوال التكتلات الاقتصادية المنافسة التى ظهرت فى الثمانينيات مثل «الآسيان والاتحاد الأوروبى».

ومع نهاية مفاوضات «جولة أورجواى» عام ١٩٩٣، وقيام منظمة التجارة العالمية، فإنه رغم استمرار نمو حركة التجارة، إلا أنه بمعدل أبطأ.. ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن ظاهرة العولمة لاتعنى عدم وجود صراع عالمى، فتكوين «النافتا» على سبيل المثال يعتبر استراتيجية عالمية تستهدف تحقيق أمن اقتصادى فى عالم تشتد فيه حدة المنافسة.. بما يعنى أنه حتى بالنسبة لاقتصاد كبير وقوى مثل الاقتصاد الأمريكى لايستطيع الاعتماد على سوقه المحلى لتوفير عنصر الأمان!! فسلسلة مطاعم ماكدونالد، على سبيل المثال، تواجه منافسة شديدة فى السوق المحلى، الذى يتوسع بنسبة ٥٪ سنويًا، بينما فروعه الخارجية تزيد على تسعين ألف فرع، بما يعنى أن العولمة هى السبيل الوحيد لزيادة الربحية[1].

---

(١) انظر مجلة الايكونوميست البريطانية عدد ١٩٩٣/١١/١٣.

كمـا يلاحظ أيضـًا ظهـور أشكال جـديدة من التـحـالفـات بين الشـركـات وانتـشـارها من بداية الثمـانينيـات خـلال تنفـيذ عقـود المقاولات والمشـروعات المشـتركة والاندمـاجـات الجـزئية، وخـاصـة بين الشـركات التى تقع مراكزها الرئيسية فى الدول الصناعية، إلى جانب انشاء فروع لها أو عقد اتفاقات مع شـركات فى بلدان خارجية لتصنيع أجزاء من الإنتاج، وذلك للتمتع بمزايا الأيدى العاملة الرخيصـة وإنخفاض نسبة الضرائب وغيرها مما يسهم فى خفض التكلفة الإنتاجية.. ومن أمثلة ذلك صناعة أجزاء السيارات التى توسعت خلال العشرين عامًا الماضية ثلاث أضعاف على مستوى التجارة الدولية، وتحتل اليابان مرتبة أولى فى هذا المضمار خارج نطاق منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى Oecd حيث زاد استثمارها فى الصناعة الأمريكية، وأصبحت تمثل نحو ١٦٪ من الإنتاج العالمى.

وبالمثل فـإن صناعـة الكيمـياويات، وإن كـانت عـولمتـها بدرجـة أقل من الصـناعات الأخـرى إلا أن الاتحـاد الأوروبى وأمـريكا اللذين يسيطران عليهـا، ينتج أكثر من ٢٥٪ من خـلال شـركات غير قـومية.. وهكذا فى مجال المقاولات وعقود المشروعات التى يتم تنفيذها خارج نطاق البلدان الصناعية الكبرى..

والحقيقة كما يرى أكثر الاقتصاديين، أن معظم الآمال والمخاوف بالنسبة لعولة الاقتصاد تثيرها الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات فالذين يقفون موقف المعارضة من الرأسمالية يعتبرون تلك الشركالت السبب الرئيسى في انتشار أساليب الاستغلال والممارسات غير الإنسانية في أنحاء العالم، أما أنصـارها فيرونها مصـادر الاستثمار ونقل التكنولوجيا ورفع مستوي القوى العاملة، هذا إلي جانب الجدل الذي لايزال قائماً حول قوة ونفوذ تلك الشركات علي السيادة والسلطة الشرعية للدولة القومية ومع كل هذا واصل نشاط الشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسيات. امتداده فى الاقتصاد العالمى، حتى وصل عددها كما قدرته الإحصاءات إلى أكثر من عشرين ألف شركة تمثل نحو ٨٪ من حجم الإنتاج العالمى، وأن أكثر من ٧٥٪ من تجارة السلع الدولية وتبادل المهارات التكنولوجية والإدارية يتم عن طريقهـا، وفى رأى البعض فإن تطور ونمو الشركات متعددة الجنسيات، كما هو الحال فى كثير من عناصر العولة، عملية مستمرة على المدى الطويل بل وفى تزايد أيضًا.

وأبرز مثال على ذلك نموذج التنظيم اليابانى الذى يتسم بالمرونة والسعى للتجديد المستمر، ويطلق عليه البعض التيوتية (نسبة إلى السيارة اليابانية تويوتا). ويرتكز على الحرص على التواجد فى الأسواق والحفاظ على اسم الشهرة أكثر من التركيز على حسابات المكسب والخسارة المادية.

ويمكن تلخيص ملامح الفلسفة اليابانية فى هذا الشأن على النحو التالى:

١ ـ إدارة استراتيجية: حيث تحدد الإدارة أهدافـها على أساس التنبؤ، وإن أمكن توجيه العلاقة المستقبلية بين المنظمة وأسواق التوريد والاستهلاك. ومن أمثلة ذلك رفع أسعار أعلى من السارية فى السـوق لشراء المواد الخام لتـأمين تنفيذ عقـود التوريد على المدى الطويل، وكذا عرض المنتجـات بأسعار زهيدة فى بداية الإنتاج لضمان حصة فى السوق، تتيح إمكانية زيادة الربحية فى المستقبل.

٢ ـ نظام الإنتاج في الوقت المحدد تمامًا: JIt [١] ومحوره الرئيسى هو تقليل المخزون فى كل مرحلة من عملية الإنتاج باعتبار أن زيادة المخزون تمثل قيمة غير محققة، ويتم قسيم عملية الإنتاج إلى عدة مراحل ينظمها مجموعة من العمال، وتستخدم كل مرحلة مكونات على أساس مبدأ «انطلق واحصل»، وتنتج مكوناتها الخاصة، على أساس الطلب من مرحلة التجميع التالية. ويترتب على هذا نتيجة مهمة تتمثل فى أن إدارة العمال والإشراف على عملهم تتم بوسائل متواليه، أو متعاقبة وليس عند خط التجميع فقط، والتى تشمل عدة حوافز تضمن استمرار ولاء العامل. كما يتضمن النظام أيضًا صقل المهارات حيث يمكن استخدام فائض وقت العمل فى المشاركة فى اتخاذ القرارات المتعلقة بمتطلبات الإنتاج.

٣ ـ إدارة الجودة الشاملة: يركز نظام JIT الاهتمام بأن يرتبط توريدات المكونات من الداخل أو الخارج، بالكمية المحدد إنتاجها والنوعية ذات المستوى العالى. ويعتمد النظام اليابانى فى ضمان مستوى الجودة المنشود على جميع العمال المسئولين عن الصيانة فى مراحل الإنتاج، حيث يلتقون فى مجموعات يطلق عليها (دوائر مراقبة الجودة) ويبحثون مدى توافق المنتج مع التصميمات التى تتضمن المواصفات التفصيلية لكل جزء، لتفادى أى عيب فى الإنتاج. وهذا النظام الذى تطبقه كل الصناعات اليابانية منذ الستينيات، بدأت تسير على الصناعات الأوروبية والأمريكية حاليًا.

٤ ـ فريق العمل: كان نظام الإنتاج فى الوقت المحدد وأسلوب دوائر مراقبة الجودة، حافزًا لرجال الأعمال اليابانيين على اقتباس الفكرة البريطانية فى تنظيم مجموعات العمل المستقلة، والتى شاعت فى أوروبا خلال الستينيات والسبعينيات. وتتمثل فكرة «فريق العمل» فى اشتراك مجموعة صغيرة من العمال فى أداء عملية محددة فى إحدى مراحل الإنتاج، وفى بعض الأحيان تندمج أو تختلط العمليات بحيث يصعب تمييز الماهر من غير الماهر، وفى حالات أخرى يحتفظ العمال بمهاراتهم الفردية، مع استمرار العمل مع الآخرين.

٥ ـ لا مركزية الإدارة: وتعنى أن يحل محل الإدارة غير المرنة التى تتسم بالسلسلة الطويلة من القيادات والسيطرة المركزية، إدارة أخرى تتميز بالتحولات والتطورات المرنة ومجموعة أنماط تنظيمية وأساليب تركز على تلبية الطلب. ويظهر ذلك النوع من مركزية الإدارة حين تكون مكونات الإنتاج ومهارات العمال وغيرها من خارج المنظمة. فالأسلوب التنظيمى الأمثل هو الذى يستخدم تكنولوجيات متقدمة وعمالا متعددى المهارات يدفع لهم أجورا عالية.

٦ ـ المرونة العددية لقوة العمل: إن الغرض الرئيسى للمرونة العددية هو إمكانية الاستغناء عن عمال خلال فترات ضعف أو قلة نشاط السوق، وإعادتهم حينما يرتفع معدل الطلب. وتشمل هذه المرونة العمل بعض الوقت أو القيام بأعمال مؤقتة أو عمل عقول لأداء أعمال خلال فترة محددة.

---

(١) JIT-Just in Time.

٧ ـ **المرونة الوظيفية للعمال**:وتعنى دمج أو تجميع المهام الذى يتضمن توسيع نطاق توصيف الوظائف والتناوب فى أداء المهام الوظيفية، وإسناد الأعمال إلى عمال يدويين، مع إسناد مهام أخرى إلى ذوى المهارات المتعددة مثل مراقبة الجودة وأعمال الصيانة ومعدات التصنيع، وإتاحة المجال للعمال لتولى مسئوليات الإدارة الوسطى.

ويمكن القول إن أسلوب أو نمط التنظيم اليابانى كان له أثر مهم فى إضفاء الطابع الثقافى على الحياة الاقتصادية، فعلى عكس مبدأ «دعه يعمل دعه يمر»، اكتشف اليابانيون أهمية الحد من السيطرة الديمقراطية، وأن توفير بيئة ثقافية يعمق الانتماء لدى العامل تجاه المنظمة ويرفع معدل الأداء، وتهيئة الأمان والمزايا المادية من خلال مبدأ «التوظيف مدى الحياة» ربما تجعل العمل فى المنظمة أقرب إلى جو الحياة الأسرية، وتبدو فعالية هذا الطابع الثقافى فى إطار مفهوم العولمة، فإن اشتراك أصحاب العمل والعمال فى الشعور القوى بالانتماء تجاه المنظمة يزيد من ارتباطهم بها والعمل من أجل تحقيق أهدافها ورفع شعارات خاصة بمنتجاتهم، والعمل المستمر على التدريب وصقل المهارات لتطوير تلك المنتجات وكلها عمليات تقوى الروابط بينهما بفضل التعايش والاتصال المباشر، بعكس أسلوب التسلسل القيادى وإصدار التعليمات الضوئية، كما أن ذلك يتبع المجال أيضًا لتشغيل وتبادل الأفكار الجديدة والسعى إليها ليس فقط داخل المنظمة، بل وخارجها وحتى خارج حدود الوطن بما يزيد الوعى بما يحدث فى العالم وانعكاساته فى مختلف المجالات، ولاشك أن هذا النمط أو النموذج الثقافى وذلك التأثير لاينطبق فقط على المنظمات المرتبطة بقطاع الأعمال، بل يسرى أيضًا على الهيئات الحكومية ومختلف المؤسسات الاجتماعية والتعليمية وغيرها وهو مايتضح بجلاء من خلال تقارير البعثات الخارجية والخطط الاستراتيجية، وبما يعكس ملامح العولمة بمفهومها الحالى.

ـ ويمثل النظام المالى أحد الجوانب الرئيسية فى الحياة الاقتصادية بصفة عامة، وعلى المستوى العالمى بصفة خاصة، حيث تلعب أسواق المال وعمليات القروض الدولية دورًا مهمًا، وأكثر الأمثلة دلالة على ذلك انهيار سوق الأوراق المالية فى اكتوبر ١٩٨٧ الذى أطلق عليه «يوم الاثنين الأسود» مثلما يذكر الاقتصاديون آثار أزمة «وول ستريت» عام ١٩٢٩ التى عمت العالم بأسره.

وبإختصار فإن النظام المالى العالمى أصبح ذا طابع دولى يخضع لإدارة مالية جماعية، ففى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية كانت هناك اتفاقية بريتون وودز كمقدمة لإنشاء صندوق النقد الدولى، بهدف تحقيق الاستقرار فى أسعار صرف العملات وتقديم قروض لمساعدة الدول على مواجهة العجز فى ميزان مدفوعاتها، وكان أهم عنصر فى الاستقرار هو ربط قيمة الدولار بسعر محدد للذهب.

ولكن على الرغم من الطابع الدولى العام، لم يكن النظام سواء قبل أو بعد الحرب معولًا بصورة كاملة، حيث ارتكز كل منهما على أسلوب الإدارة المركزية الذى تتبعه كل دولة، حتى إن النظام الأمريكى تعرض لتدهور نسبى فى بداية السبعينيات نتيجة نشوء تكتلات تجارية إقليمية، وصعود نجم اليابان وأزمة البترول التى أثارتها دول الأوبك، حتى تحولت الولايات المتحدة إلى دولة مدينة بدلا من أن تكون

دائنة، وبدأت تمويل ديونها بضخ دولارات فى السوق، فى الوقت الذى زادت فيه أرصدة البلدان المصدرة للبترول من الدولار، ووجدت هذه الأموال السائلة طريقها إلى البلدان الأقل نموا، لتشكل عبئا ضخما من الديون! وقد زادت نسبة هذه الأموال المعولمة بصورة متلاحقة حتى الثمانينات.

أما المؤشر الرئيسى لانهيار نظام بريتون وودز، فكان انسحاب الدولار الأمريكى من معيار الذهب، حيث لم يعد من الممكن الحفاظ على العلاقة بينهما مع استمرار التضخم فى سعر الدولار!! خاصة وأن صندوق النقد الدولى أضاف ما أطلق عليه «حقوق السحب الخاصة»، التى حلت محل الذهب والدولار والإسترلينى كنظام عالمى للمحاسبة، وأصبحت هناك خمس عملات رئيسية هى الدولار الأمريكى والجنيه الإسترلينى والمارك الألمانى والفرنك الفرنسى والين اليابانى، إلا أنها لم تصبح عملة عالمية[1]. وكان من المتوقع فى نظام غير معولم، تحول أو انتقال للمركز المالى إلى فرانكفورت أو طوكيو مثلا، إلا أن المكان لم يعد له أهمية بعد انطلاق ظاهرة العولمة، وأبرز ملامحها سرعة تطور وسائل الاتصال واستخدام الكمبيوتر والبريد الإلكترونى وغيره من التكنولوچيات الحديثة على امتداد السوق المالى العالمى، لأن إلغاء المسافة أقترن بإنهاء قيمة عنصر الوقت، حيث كانت تتفاوت مواعيد فتح البورصات من مكان لآخر على مدى الأربع والعشرين ساعة، وانعكاس آثار ذلك على حركة التعامل، هذا بالإضافة إلى التغيرات التى طرأت على أسواق المال مثل امتداد التجارة إلى التعامل فى النقد والأسهم والسندات، واتجاه البنوك إلى التمويل العقارى، بل وتحول مؤسسات القروض إلى الأنشطة البنكية، حتى قال بعض رجال الاقتصاد إن الدول أصبحت تحت رحمة أسواق المال.

وكان السبيل الوحيد أمام الحكومات للتأثير على أسواق المال، هو أن تتدخل فيها وليس تنظيمها أو ضمان أسعار العملة، وقد حاولت ذلك فعلاً كما حدث عام ١٩٨٥ حينما أقنعت الدول الصناعية السبع الأسواق بتخفيض قيمة الدولار من خلال بعض مما لديها، ولكنها عندما اشترت ٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٧، فإنها فشلت فى المحافظة على قيمة العملة! والمعروف أن زعماء الدول السبع ورؤساء بنوكهم المركزية يلتقون بصفة دورية من أجل تأمين سياسات اقتصادياتهم المحلية وتحقيق آثار عدم التوازن فى الحركة التجارية، وهذا يعنى، عادة، الضغط على كل من ألمانيا واليابان لتقليل الفوائض التجارية، وهذا فى الواقع هو الشىء الوحيد الذى يمكن اعتباره إدارة مالية عالمية!!

هذا بالإضافة إلى أن عولمة أسواق المال تؤثر على الأفراد مثلما تؤثر على الدول، وذلك من خلال ربط الأماكن الواقعة على مسافات متباعدة، ففى ظل النظام المصرفى الآن ومايتوفر له من إمكانات وتقنيات حديثة، يستطيع مشترى إنجليزى مثلا أن يشترى عقاراً يابانيًا، ويستطيع مواطن أمريكى أن يصرف حسابه المودع بأحد بنوك نيويورك، من ماكينة صرف فى هونج كونج، مثلما يستطيع يابانى أن يشترى أسهما فى أحد بنوك الإسكندنافية الواقعة فى قلب لندن، والذى يتعامل فى عملات مختلفة

(١) بدء استخدام «اليورو» محل العملات الأوروبية اعتبارًا من يناير ٢٠٠٢م.

كالإسترالينى والدولار والمارك الألمانى والفرنك السويسرى وهكذا فإن تأثير كل ذلك على عولمة الثقافة والوعى، بعيد المدى بغير شك.

هجرة العمالة:إذا كانت النظم النقدية فى أسواق المال تمثل أبرز مظاهر العولمة، فإن أسواق العمل تعتبر أقلها! فهى أكثر الجوانب فى الحياة الاقتصادية التى لاتزال تخضع لسيطرة الدول، وبالتالى تقاوم آثار العولمة. وربما يرجع ذلك إلى أن الحكومات تعمل حسابا للدوائر الانتخابية بمعنى الالتزام بتهيئة أسباب الرخاء الاقتصادى للأفراد، وأن من شأن فتح الباب أمام المهاجرين سوف يهدد بتحجيم فرص التشغيل وتقليل قيمة الخدمات الاجتماعية.. وبالرغم من أن المنع الحكومى يمثل العقبة الرئيسية أمام حركة انتقال الأيدى العاملة، إلا أنه ليس العقبة الوحيدة، لأنه فى نطاق الاتحاد الأوروبى مثلا يستطيع أى مواطن أن يعيش ويعمل فى أى من دول الاتحاد، ومع هذا فقد هزت الهجرة الداخلية إلى حد كبير نتيجة التباين فى مستويات المعيشة، داخل كل دولة، هذا إلى جانب الاعتبارات المحلية المتعلقة باللغة والتماثل فى الجذور الثقافية والعادات والتقاليد والتى تختلف من شعب لآخر.

ويشهد التاريخ أن المراحل الأولى للتوسع العالمى تمثل أعلى نسبة من حركة انتقال الأيدى العاملة، والتى كانت فى معظمها بالإرغام والإجبار كما حدث حينما نقل التجار البيض الملايين من إفريقيا للعمل كعبيد فى الأمريكتين، هذا بجانب موجات الهجرة المتتابعة (الهجرة الكبرى) من الأوروبيين التى عبرت المحيط الأطلنطى، وكانوا يمثلون أوائل المستوطنين البيض، وبالرغم من أن أمريكا قد وضعت قيودًا عديدة على الهجرة إلى أراضيها، إلا أنها لاتزال تستقبل سنويًا أعدادًا كبيرة نسبيًا من مختلف أنحاء العالم.

وقد أدت القيود التى وضعتها أمريكا على تيار الهجرة إليها خاصة الأوروبية، إلى تحولها إلى المستعمرات البريطانية السابقة فى أستراليا وكندا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، وكان الدافع الأساسى وراء هذه الهجرات هو الأعتبار الأقتصادى، ولكن لم يستمر ذلك طويلاً ففى أعقاب الأزمات الاقتصادية التى شهدها العالم مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، اتجهت أغلب المجتمعات التى كانت تفتح أبوابها أمام الهجره، إلى وضع قيود على أعدادها ونوعياتها، ويمكن تلخيص أنماط الهجرة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية فيما يلى:

ـ استمرار الهجرة الأوروبية الاستيطانية إلى أمريكا الشمالية واستراليا وجنوب إفريقيا.

ـ هجرة اللاجئين فى أعقاب حرب فيتنام.

ـ هجرة مواطنى أمريكا اللاتينية خاصة من كوبا والمكسيك وبورتريكو إلى أمريكا.

ـ هجرة «عائدة» من المستعمرات السابقة إلى البلدان الأوروبية «الأم» مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا والبرتغال.

ـ هجرة مؤقتة من جنوب أوروبا (تركيا ويوغوسلافيا سابقًا) إلى بلدان الاقتصاد الكبير فى شمال أوروبا.

ـ هجرة الآسيويين المؤقتة من البلدان الآسيوية إلى البلدان المصدرة للبترول فى الشرق الأوسط.

ـ هجرة اليهود إلى إسرائيل، خاصة من روسيا وشرق أوروبا.

ـ هجرات من بلدان أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وهدم سور برلين.

ولاشك أن هذه التطورات لاتمثل صورة للعولمة، لأن تحركات الأيدى العاملة وأنماط الاستقرار فى ظل سوق معولم، لاتخضع لأى قيود من جانب الدول، وإن كان ذلك فى الواقع لم يمنع استمرار حركات «الهجرة غير الشرعية» عبر الحدود، كما فى حالة هجرة المكسيكيين إلى أمريكا، وهجرات المواطنين من جنوب آسيا والصين بواسطة «القوارب».

الاقتصاد الثقافى:(١) ينهى مالكوم ووترز فى كتابه «العولمة» ـ أفكار رئيسية ـ إلى أن العولمة فى مجال الاقتصاد تتضح صورتها بجلاء فى أسواق المال والإيديولوچيات التنظيمية، وبدرجة أقل فى سوق العمل.. حيث أصبحت المعاملات النقدية والمالية علامة بارزة فى مجال التجارة والاستثمار، كما أصبحت الخدمات والمهارات تمثل رأس مال، ولم تعد الحدود الجغرافية تقف عائقا أمام انسياب وتدفق السلع.. بينما ظل العمل رهن القيود كما يخضع لخيارات الأفراد أو مالخصه البعض بإيجاز فى أن العلاقات المادية تأخذ الطابع المحلى وعلاقة السلطة تأخذ الطابع الدولى وعلاقات المبادئ والرموز تأخذ طابع العولمة.. وأن هذا تقريبًا مايميز المجتمع الحديث حاليًا.. وأنه بعد تطور الاقتصاد من «اقتصاد رأسمالى» ثم إلى «اقتصاد سياسى» حيث تعتمد قوة الدولة على قوة اقتصادها، فإن العالم يشهد الآن مرحلة ثالثة هى الاقتصاد الثقافى، حيث لم تعد الدول هى الموجهة والمحركة للأسواق، بل أصبحت أذواق وأنماط استهلاك الأفراد هى التى تحكم نشاط الأسواق، ومايجرى فيها من عمليات البيع والشراء ومايقف وراءها من عمليات الإنتاج بجانب ماأفرزته صناعات وسائل الإعلام وأدوات الترفيه من تأثيرات على اختيار السلع والخدمات لدى الجماهير، وبذلك تغلغل الاقتصاد من خلال الدفاعات الباقية للجغرافيا الاقتصادية والسياسية، كما حل محل الاقتصاد العالمى الذى يغلب عليه الطابع الثقافى نظام يقوم على الامتلاك وأسلوب الحياة.

أصولية السوق على نطاق عالمى: يقول جيدينز أنه فى الفترة الأخيرة تم إرغام أصولية السوق على التراجع على مستوى السياسات المحلية، وذلك بسبب طبيعتها المحدودة والمتناقضة، إلا أنها لاتزال هى الحاكمة على المستوى العالمى على الرغم من حقيقة أن نفس المشاكل التى تظهر على المستوى العالمى تبدو فى نفس الوقت مشاكل محلية وبصورة أكبر(٢).

---

(١) انظر المرجع السابق.

(٢) المرجع: انظر كتاب By: Anthony Giddens the Third Way

وفى رأى أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة أن اعطاء الأسواق العالمية قوة تحكم غير مقيدة هو أمر منطقى، فمثل كل الأسواق يمتلك السوق العالمى آليات لحل المشاكل التى يواجهها وميلاً نحو التوازن Equilibrium، وأن التقلبات غير الرشيدة التى يشهدها السوق العالمى بين الحين والآخر قد حددت بالفعل الأدوات والإجراءات التى تستخدم لعلاج المشاكل متى ظهرت بما يكفل العودة فى أقرب وقت إلى وضع توازن جديد معدل، وهو دليل على نجاح السوق كما يرى أنصار الليبرالية الجديدة.

ولكن هذه الأزمات والتقلبات الفجائية الغربية والاندفاع المفاجئ لرأس المال إلى بلاد ومناطق معينة، ثم الخروج المفاجئ منها ليست مجرد ملامح هامشية ولكنها تمثل ملامح رئيسية لأسواق هائجة غير مستأنسة نتعامل معها، ومن هنا فإن تنظيم الأسواق المالية هى القضية الأكثر ضغطًا وإلحاحًا للاقتصاد العالمى.

وفى أعقاب الأزمة المكسيكية ١٩٩٤ والمتاعب التى واجهتها دول جنوب شرق آسيا منذ صيف ١٩٩٧، وضح لنا كما وضح فى أى مكان آخر أن (الافتقاد إلى التنظيم ليس هو الحرية)، والالتزام العالمى بتحرير التجارة ينهض من الاعتماد على تنظيم ذى كفاءة ولاينهض من الاستغناء عن وجود مثل هذا التنظيم.

* أننا ندعو إلى ضرورة التدخل لإيجاز مثل هذا التنظيم.. ومن السهل تحديد الأهداف المرجوة من وراء هذا التدخل، ولكن ماهى السياسات التى ينبغى اتباعها؟ وكيف يمكن تنفيذ هذه السياسات؟ إن الإجابة عن هذين السؤالين على مايبدو أكثر صعوبة.

إن مانحتاج إليه هو:

- تهدئه سرعة وحجم التداولات المفرطة والزائدة عن الحد بالنسبة للعملات ومراقبة أى تجاوزات تفوق المستويات المعقولة.

- فصل عمليات المضاربة قصيرة الآجل على العملات عن الاستثمار.

- إيجاد مزيد من المحاسبية والانضباط داخل المؤسسات والمنظمات الدولية التى تشارك فى إدارة الاقتصاد العالمى، وإعادة هيكلة هذه المؤسسات فى نفس الوقت.

* هناك تريليون دولار هى قيمة مايتم تداوله يوميًا من عملات بين الأسواق المالية وأن ٥٪ فقط من هذا الرقم ذو علاقة بحركة التجارة والتعاملات الاقتصادية الحقيقية الأخرى، أما الـ ٩٥٪ الأخرى فتتكون من أنشطة المضاربات والمراهنة (استغلال عدم توازن سعر الصرف) بمعنى قيام المضاربين باستخدام حجم كبير من الأموال لجنى أرباح سريعة.. من خلال استغلال تقلبات سعر الصرف واختلاف أسعار الفائدة على العملات بين الدول.

* وهذه الأنشطة تشوه حقيقة المؤشرات التى تقدمها الأسواق عن حالة التجارة وآليات الاستثمار طويلة الآجل.

* إن الاستثمارات غير المباشرة أو محافظ الأوراق المالية فى حركتها إنما هى تلبية لنزعتها إلى المضاربة فمئات المليارات من الأموال الساخنة Hot money لقادرة على أن تهرب من سوق أو دولة معينة فى يوم واحد، سببه هزة عنيفة لايعرف أحد حجم آثارها، وفى نفس الوقت نجد أن البنوك المركزية ليس لديها احتياطيات كافية تمكنها من الصمود أمام الضغوط التى يمارسها المضاربون فى المراهنة على انخفاض قيمة العملات الأضعف.

* فى أعقاب الأزمة المكسيكية كتب كثيرون عن الحاجة إلى إيجاد آليات أكثر كفاءة لتحسين النظام المالى العالمى، إلا أن عدداً قليلاً من التغيرات الجوهرية هو الدى وجد له طريقًا على أرض الواقع.. وأوضحت الأضطرابات التى عانت منها الاقتصاديات الآسيوية بشكل أكبر مدى الحالجة إلى أشكال جديدة للتنظيم.

* لقد تحولت تجارب الدول الآسيوية من كونها نماذج لتجارب نجاح تصنيعى إلى نماذج لاقتصاديات تكافح ليل نهار للحفاظ على ماتبقى، والحقيقة أنه قبل وقوع هذه الاضطرابات فى آسيا لم يكن واضحًا بنفس الدرجة أن تحركات رءوس الأموال الدولية يمكن أن تخلق مثل هذه الأزمات.

* وتجدر الإشارة إلى أنه فى عام ١٩٩٦ تدفق ٩٣ مليار دولار من رءوس الأموال الدولية إلى اقتصاديات اندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند والفلبين، ولكن فجأة وبدون مقدمات أخذت هذه الأموال عام ١٩٩٧ الطريق المعاكس خارجه من هذه الاقتصاديات.

* إن الفكرة القائلة بأن ضبط وتوجيه تحركات رءوس الأموال يقلل من الكفاءة التى تصل إليها قوى السوق، إذا تركت متحررة هى فكرة تسقط من حسابها التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمات متى تقع.

* كما أن الدعاوى الخاصة بالفوائد والمكاسب العائدة من تحرر رأس المال هى نفسها محل شك، فالصين واليابان من بين دول أخرى حققتا معدلات نمو مرتفعة، دون اضطرارها للخضوع أمام شروط وأحكام حسابات رأس المال قابلة للتحويل فى أى وقت وفى أوروبا حدث نفس الأمر بالنسبة لإيرلندا والبرتغال.

* كيف يمكن تنظيم الأسواق المالية؟ إن أحد الجوانب الرئيسية التى يجب علاجها مسألة المضاربة على العملات، ومع قدوم اليورو سيكون هناك ثلاث عملات عالمية الدولار واليورو والين (والأخير عليه علامة استفهام) هذا الوضع قد يقود إلى صدامات ومواجهات بين تكتلات العملات الثلاث.. إلا أنه يمكن أن يفرض مزيداً من التنسيق على مستوى الاقتصاد العالمى، هذا التنسيق قد يتطور إلى مستوى التعاون النشيط.

* ويرى جورج سوروس ـ رجل المال المعروف ـ أن اليورو والدولار بمقدورهما أن يرتبطا معًا بشكل رسمى، ليكونا معًا أداة باعثة على الأستقرار فى الاقتصاد العالمى.

* إن الوصول إلى أسعار صرف مستقرة سيحقق بدوره مكاسب للمؤسسات المالية والهيئات الدولية والشركات والمستثمرين والحكومات أيضا.. كما أن مزيدًا من الاستقرار سيشجع على الاستثمار طويل المدى وسيشجع على الأقراض.. هذا الاستقرار سيجعل الصادرات والواردات أقل تكلفة لأن استقرار سعر الصرف سيجعل الحاجة إلى التأمين والتحسب من تقلبات أسعار الصرف غير موجودة، فى مثل هذا الوضع ستكسب الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، حيث سيسعى الفريقان إلى إيجاد استقلال حكومى أكثر وتدخل أكثر كفاءة للبنك المركزى.

* أما البديل عن إيجاد أسعار صرف مستقرة ـ ثابتة ـ فهو مايعرف بـ Tobin Tax أى فرض ضرائب على تحركات رءوس الأموال وهى المسألة التى نوقشت كثيرًا فى الربع الأخير من القرن العشرين، ويقوم هذا البديل على فرض ضرائب على تحركات رءوس الأموال الأمر الذى يحد من المضاربة على العملات، ولكن ـ فى نفس الوقت ـ دون أن تؤثر سلبيًا على تدفقات الأموال وتبادل العملات لتمويل التجارة والاستثمار المباشر، وتشير التقديرات إلى أن حصيلة مثل هذه الضريبة ـ إذا فرضت على كافة التدفقات المالية العالمية وبأرقام عام ١٩٩٦ ـ ستصل إلى ١٥٠ مليار دولار.

* وهناك انتقادات توجه إلى هذا الأمر، فيقال أنه لن يكون عمليًا لأن المضاربين سيجدون السبل الكفيلة للالتفاف حوله، إلا أن العائق الرئيسى الذى يحول دون تنفيذ مثل هذا الأمر هو غياب أو ضعف الإرادة السياسية وليس العائق مسألة إمكانية الالتفاف حوله، أو صعوبة تعميمه.. فهذان الأمران يمكن معالجتهما.

* وعلى مستوى الاقتصاد القطرى تمكنت شيلى من جذب اهتمام العالم بتجربتها بهذا الشأن والقائمة على «نظام الوديعة الاحتياطية»، والذى يلزم كل من يرغب فى الاستثمار فى شيلى بوضع نسبة من إجمالى استثماراته كوديعة فى البنك المركزى لشيلى بفائدة صفر٪، وذلك لمدة عام وكان أثر ذلك فصل الاستثمارات الحقيقية عن التعاملات المالية بغرض المضاربة فقط.

*وبالنسبة للمؤسسات المالية الدولية نجد أن تأسيس البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والجات أيضًا، جاء بشكل يكفل لهذه المؤسسات أن تواجه الأضطرابات العالمية كالتى حدثت فى العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضى، وليست أضطرابات السنوات الماضية.. لقد نجحت هذه المؤسسات فى مواجهة التحديات التى أسست من أجل مواجهتها، إلا أن هذا النجاح نفسه قد أوجد نوعًا جديدًا من المشاكل والتحديات فكيف نواجهها؟.

* بالنسبة لهذا الأمر يرى أنتونى جيدنز ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام لفكرة إنشاء مجلس أمن اقتصادى Economic Security Council، ككيان تابع للأمم المتحدة وإذا كان تحقيق مثل هذا الأمر صعبًا، فإن الصعوبة سمة ملازمة لكل الإصلاحات المقترحة.. فإنشاء مجلس أمن اقتصادى من الصعب أن يجادل أحد فى مدى أهميته.. إنها فكرة قد تحتاج إلى إحداث تغيير فى ميثاق الأمم المتحدة وقبل ذلك تحتاج إلى إرادة سياسية صادقة.

* ويمكن لمجموعة الثمانى (الدول الصناعية السبع + روسيا) أن تستمر فى أداء دورها الحالى فى التنسيق بين الدول الصناعية.

* وهناك العديد من القضايا مثل ضبط أسواق العملات ومواجهة الأخطار البيئية، وغيرهما مما لايمكن معالجتها بدون جهود جماعية تشارك فيها الدول والتجمعات المختلفة..

* ولكن يبقى إصلاح النظام الأقتصادى العالمى مسألة أساسية فكثير من القضايا الملحة تتشابك مع ذلك التقسيم الاقتصادى العميق الذى يعانى منه المجتمع الدولى، فهناك خطان متوازيان الأول خط الاستبعاد داخل الدول والمجتمعات، والثانى خط الاستبعاد على المستوى العالمى.. والقاعدة الحاكمة لحركة هذين الخطين هى زيادة رفاهية الشعوب على حساب تهميش البعض الآخر.

* فخلال العشرين عامًا الماضية نجد أن أغنى عشرين دولة فى العالم قد حققت معدلات تقدم مستقرة خلال هذه الفترة، وهذه الدول العشرين يعيش بها حوالى ربع سكان العالم وفى مقابل هذا كان الركود، وأحيانا التراجع الاقتصادى هو السمة المميزة لأداء معظم المجتمعات الفقيرة ، الأمر الذى جعل ثلاثين بالمائة من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر، والمحدد بـ دولار واحد فى اليوم.. وتكون الدول الإفريقية جنوب الصحراء (باستنثاء جنوب إفريقيا) قارة من المستبعدين من الاقتصاد العالمى.

* أما الخط الموازى داخل المجتمعات فيظهر بوضوح فى الدول الإفريقية فهناك دائماً نخبة قليلة العدد داخل الدول الفقيرة تحيا حياة رغدة منفصلة ماديًا وثقافيًا عن حياة بقية أفراد المجتمع...، وغالبًا ماتكون هذه الثروات نتاج عمليات غسيل الأموال والتربح من تجارة الأسلحة وتهريب المخدرات..!!

* إن المشاكل المرتبطة بتقليل فجوة عدم المساواة على المستوى العالمى هى بحق مشاكل رهيبة، بحيث يرى كثيرون أنه ليس بالإمكان فعل شىء ازاءها مالم يحدث تقدم نحو تحقيق مزيد من التحكم العالمى "Global Governance".

* هذا الأمر ينطبق أيضًا على المشاكل والأخطار البيئية، فالمسألة ليست فقط كيفية احتواء التهديدات البيئية، ولكن تأثيرات التنمية الاقتصادية للبلدان النامية (إذا حدثت) لاتقدم استراتيجيات للتحديث البيئى تكون مناسبة لانتقال هذه الاقتصاديات من اقتصاديات زراعية إلى اقتصاديات صناعية.

* إن إدارة المسائل البيئية العالمية ليست بالأمر الهين ليس فقط بسبب الضغوط التى يمارسها نموذج النمو الاقتصادى المحطم للبيئة (السائد حاليًا) ولكن لأن الأخطار البيئية ـ وبشكل أوسع الأخطار الناتجة عن التغيرات التكنولوچية ـ هى وبشكل حقيقى لاتزال محل خلاف كبير.

* إن الاتهامات القائلة بأن هذا الطرح لتلك القضايا بسبب إثارة للذعر بغير ضرورة لاتأتى من قوى اليمين فقط فكثير من الناس يعتقدون أن الأشياء ستعمل بنجاح فى النهاية، فلا يوجد من يستطيع أن يحصى الأخطار الجديدة التى تواجهنا، أما التطورات التكنولوچية المستقبلية فمن المستحيل التنبؤ بها.. ومن الصعب رسم سيناريو كامل مقنع عن حركة العالم فى المستقبل.

* وإذا كانت القضايا العالمية تستجيب فى بعض الأحيان إلى المبادرات المحلية، إلا أنها تحتاج إلى جانب ذلك إلى حلول عالمية.. وإذا كنا نرغب فى الوصول إلى عالم يحقق الاستقرار والمساواة والرفاهية، فعلينا ألا نترك مثل هذه القضايا تحت رحمة دوامة الأسواق العالمية والكيانات الدولية الضعيفة نسبيًا.

ظواهر سلبية وإيجابية

نتيجة التطورات الاقتصادية وتدفق متغيراتها، برزت على السطح بعض الظواهر التى يعتبرها البعض سلبية، ويعتبرها البعض الآخر إيجابية، بينما يرى آخرون أن هذه السلوكيات قديمة قدم المعاملات الاقتصادية نفسها، وإن كانت هناك بعض الظواهر التى لايختلف أى خبير على سلبياتها وأضرارها، ولنرصد بعض هذه الظواهر بما لها وماعليها:

التدخل فى اقتصاد السوق: منذ فترة وبالتحديد فى يوم الجمعة ٢٠٠٠/٩/٢٢ قامت كبرى البنوك المركزية العالمية بهجوم مفاجئ ضد تدهور قيمة اليورو.، وفى خلال خمس دقائق ارتفعت قيمة اليورو ٥٪ وبعدها بساعات قليلة أعلنت الحكومة الأمريكية أنها لاتطيق الصبر على أسعار البترول المرتفعة وأنها إزاء ذلك قررت أن تلجأ لمخزونها الاستراتيچي تحت الأرض، وتطرح منه فى الأسواق ثلاثين مليون برميل خلال الثلاثين يوم القادمة.

وكما هو الحال دائمًا بين الاقتصاديين حدثت اختلافات جمة فى تقييم آثار هذين القرارين، وإن كانت الاختلافات قد تركزت فى معسكرين أساسيين..

المعسكر الأول يهلل لقرار اليورو، والذى كان قد انخفض لمستويات قياسية لم يرها من قبل، ورأوا فى هذا التدخل خطوة طال انتظارها وجاءت بالنتيجة المطلوبة فى خمس دقائق، وأن لها مايبررها بينما هاجم نفس المعكسر قرار طرح المخزون الاستراتيچي البترولى الأمريكى، لأنه فى نظرهم استغلال لموارد فى غير محلها بغية التأثير على قوى السوق، وتنبأوا بأن هذا التدخل رغم أنه أدى لانخفاض الأسعار بنسبة ١٧٪ خلال ساعات قليلة إلا أنه فى رأيهم لن يستطع الوقوف ضد قوى السوق، وأن له دوافع انتخابية لاتستند على فكر اقتصادى.

أما المعسكر الثانى: وهو أقلية يرى عكس هذا الرأى تمامًا فهو يتنبأ بالهزيمة للتدخل فى سعر اليورو، وبالنجاح للتدخل فى سعر البترول.

وكما يحدث فى أغلب الأحيان فإن رأى الأقلية ستثبت الأيام أنه الرأى الأصح، وذلك لأن التدخل ضد اليورو هو تدخل ضد تيار اقتصادى قوى له أسبابه التى تكمن فى قوة الاقتصاد الأمريكى بالمقارنة بالاقتصاد الأوروبى، كما أنه يفتقر للموارد المالية اللازمة والإرادة السياسية التى يجب أن تدعم هذه الموارد.. فبينما العجز فى التدفقات النقدية لليورو تبلغ ٣ مليارات دولار فى الأسبوع فإن التدخل يوم الجمعة المذكور كان بإجمالى ٥ مليارات دولار كان له تأثير شديد..، ولكن يبقى السؤال عن ماسوف

يحدث فى الأسابيع والشهور التالية وعن قدرة البنوك المركزية على الاستمرار فى هذا التدخل. أما بالنسبة للبترول فالوضع فى الحقيقة مختلف جذريًا، فبينما يسود الاعتقاد بتوازن العرض والطلب، إلا أنه على أسوأ التقديرات إذا صح وجود عجز فإنه لن يزيد على نصف مليون برميل يوميًا، كما أن السعر الحالى ناتج عن المضاربات وليس له سند اقتصادى قوى، وبناء على ذلك فإن قرار الحكومة الأمريكية بالتدخل يستنند على إرادة وقوة ويقف ضد أسعار لايبررها تصور اقتصادى.. ويعتقد هذا المعسكر أن هذا التدخل سيكتب له النجاح.

وفى جميع الأحوال فإن الوقت مبكر للحكم بصفة نهائية على صواب أو خطأ المعسكرين، إلا أن هناك بعض الدلائل التى تحبذ فوز معسكر الأقلية.. فلقد:

١ ـ ثبتت أسعار البترول عند مستويات أقل كثيرًا مما كانت عليه قبل التدخل.

٢ ـ عاود اليورو انخفاضه واقترب مرة ثانية من مستوياته الدنيا، ثم عاد وقارب سعر الدولار فى اغسطس ٢٠٠٢، ثم زادت قيمته عن الدولار فى نوفمبر ٢٠٠٢.

٣ ـ صوت الناخبون فى الدانمارك ضد الانضمام للعملة الأوروبية الموحدة بأغلبية ٥٣٪ ضد ٤٧٪.

وبغض النظر عن صحة رأى هذا المعسكر، أو ذاك فإن الملفت للنظر أننا لم نشهد الاستنكار الشديد ضد عملية التدخل كما كان يحدث فى عهد رونالد ريجان ومارجريت تاتشر، لقد عكف الجميع على تحليل القرارات من الناحية العقلانية الواقعية، ولم يستنكروا الخروج على قواعد الاقتصاد الحر وأسس العولمة.

إن أهم مبادئ العولمة والاقتصاد الحر هو ترك الاقتصاد حرًا بدون تدخل الحكومات وأجهزتها، صحيح أن العالم قد ابتعد قليلاً عن الحرية المطلقة وأصبحت الحكومات ذات طبيعة اشتراكية ديمقراطية فى أغلب دول الغرب، إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه هو: هل تعدت هذه القرارات الخطوط الحمراء التى تحدد مبادئ الأسواق الحرة؟.. هل مسموح لباقى دول العالم أن تتدخل بطرق مركزية لتحريك أسعار العملات والسلع الاستراتيجية؟.

المنافسة: أصبحت سلاحًا خطيرًا للعولمة.. وهناك منافسة متعاونة ومنافسة احتكارية شرسة.

نجد أن المواطن فى أى دولة يريد سلعة هو فى حاجة إليها بشرط أن تكون جيدة وثمنها زهيد.. وقد بدأت سياسة المنافسة التى اتبعتها اليابان وهو إنتاج سلعة جيدة وثمنها زهيد ويحتاجها المستهلك.. وفى شكل جديد.. فقد تكون السلعة الإلكترونية مثل الراديو أو الحاسب الإلكترونى.. جيد.. خفيف الوزن.. جديد فى الابتكار.. يتلاءم مع حاجة المستهلك.. ثمنه يسمح بزيادة بيعه.. هذا بعد دراسة كل سوق على حدة.. ومعرفة متطلبات المشترين..

ولذلك يعتمد الإنتاج اليابانى على تكنولوجيا جديدة ومستمرة فى التطور وتسويق مبنى على معلومات كل أنواع الأسواق واحتياجات المواطنين ودراسة عن الشركات المنافسة، ثم تلجأ اليابان بعد أن تكتسح السوق بسلعتها وفى نفس الوقت تعمل على إنتاج سلعة جديدة متفوقة عن تلك التى أنتجتها..

ولاتعرضـها إلا بعد أن ترى هناك من يقلد سلعتها الأولى أو يتفوق عليها فى الإنتاج جودة أو سعرًا أو تجديدًا.، وفى هذه الحالة تبدأ فى إنزال السلعة الجديدة فى السوق لضرب كل السلع الأخرى.

وهناك مخابرات سرية لمعرفة إنتاج الآخرين.. حتى يمكن التفوق عليه.. وهناك مكاتب يابانية فى كل أنحاء العالم تعمل ليلاً ونهارًا.. من أجل إرسال معلومات سريعة عن احتياجات كل بلد والمستهلك فيها..

لقد غزت السلعة اليابانية الولايات المتحدة وقال كارتر لرئيس وزراء اليابان إنه أصبح فى كل بيت أمريكى سلعة يابانية، لذلك يجب أن تشجعوا السلع الأمريكية فيرد رئيس الوزراء اليابانى نحن على استعداد بأن نقدم لكم روشته لإصلاح إنتاجكم وجودته، ولكن من الصعب أن نجبر اليابانى على شراء سلعة ليس فى حاجة إليها.. أو يجد فى بلده نفس السلعة من إنتاج اليابان أجود وأرخص من السلعة الأمريكية.. وكانت حربًا اقتصادية ضد اليابان والتصدير اليابانى من السلع إلى الولايات المتحدة.

وكتبت C.I.A إدارة المخابرات المركزية الأمريكية» تقريرها بأنه يجب إعادة احتلال اليابان.. ولكن سياسيًا فإن هذا الاقتراح كان له نتائج خطيرة.. فلجأت الولايات المتحدة للضغط على اليابان بأن تعمل على رفع قيمة الين، وبذلك يقل تصدير السلع اليابانية إلى الولايات المتحدة..

وقد وافقت اليابان مضطرة، ولكن لجأت لشىء أخطر من السلع وهو أن الين المرتفع القيمة أصبح سلاحًا فى يد اليابان.. فأخذت تصدر الين إلى الولايات المتحدة وتشترى هوليوود وأحياء كاملة فى الولايات المتحدة ومصانع أمريكية وتديرها بنفسها فى الولايات المتحدة..

وأصبحت الولايات المتحدة بعد ذلك تجد الجمعيات الأمريكية والمؤسسات تحرق السيارات اليابانية فى الميادين.. وظهرت إعلانات أمريكية بها هذه العبارة «أمريكا للبيع»..

فاضطرت الولايات المتحدة للضغط على اليابان مرة أخرى لتخفيض الين اليابانى.. ومرة ثانية وافقت اليابان، ولكن لجأت إلى تصدير التكنولوچيا الجديدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تهافتت المصانع والمؤسسات الأمريكية ولكن وجدوا أن الأدارة الأمريكية لاتصلح لإدارة التكنولوچيا الجديدة فاستعانت هذه المؤسسات بأن ترسل المؤسسات اليابانية لإدارة هذه المؤسسات الأمريكية.. وتم ذلك، وهنا ظهرت عبارة جديدة « المؤسسات الأمريكية تدار بإدارة يابانية.. مركزها الرئيسى طوكيو»..

فنجد كل يوم على شاشة التليفزيون صورة من مؤتمرات تجمع متخصصين من طوكيو مع مديرين من الولايات المتحدة يتناقشون عن الإدارة الجديدة للمؤسسات الأمريكية بإدارة يابانية..

إن المنافسة قد تكون متعاونة وتشجع الدول على الأخذ بالتكنولوچيا الحديثة أو الإدارة الجيدة.. والإنتاج الجيد.. ولكن هناك منافسة شرسة احتكارية تعمل على السيطرة وسلب السيادة الوطنية للحكومة القومية.. تسبب البطالة والاعتداء على الهوية الثقافية المحلية.. وزيادة البطالة.. وفقر البلاد والاعتداء على الإنتاج المحلى وغلق مصانعه.

ولذلك نجد الإنتاج الناجح الآن لايعتمد على منطقة جغرافية واحدة، بل على تعدد فى أسهم المؤسسات بتملك عالمى لهذه الأسهم.. ثم تعدد إنتاج مكونات الإنتاج من الأجود والأرخص من عدة دول مختلفة.. أو تعمل على مشاركة مؤسسات وطنية لمساعدتها على التصدير، وإنتاج سلع جديدة جيدة ورخيصة ومبتكرة تكنولوچيا مع التوسع فى هذا الإنتاج المشترك المفيد للدولة القومية.. ولكن هذا النوع من المنافسة المتعاونة قليل.. ولو كان كثيرًا.. لرحبت الشعوب والحكومات به..

ولذلك فقد تكون المنافسة وهى سلاح العولمة إما متعاونة أو حربًا تتسع وتشتعل فى الدول القومية، لتكون حربًا عالمية نتيجة للمنافسة الشرسة.. وهى من أسلحة العولمة ولذلك يزداد اعداؤها على مر الأيام.

ومن ثم يجب وضع نظام عالمى جديد للنظام المالى العالمى خاص بانسياب رأس المال وعالميته والإنتاج والمنافسة وانسياب الأفراد والتكنولوچيا.. لصالح الجميع وليس لخلق احتكارات وصدامات.. وحروب..

ويجب على كل دولة أن تضع سياسة استراتيجية خاصة بها عن المنافسة التى يجب أن تقوم بها مستعينة بما يحدث فى الدول التقنية العالية، مثل اليابان وكذلك استراتيجية لمقاومة المنافسة الشرسة التى لاتفكر إلا فى السيطرة المالية والاقتصادية والاعتداء على سيادة الدول.

ولذلك فإن ثورة المعلومات تعتبر من أقوى الأسلحة للعولمة حيث يمكن الاستفادة بها من أجل نجاح الدول.. بواسطة العولمة الخيرة وليس العولمة الشريرة.

فهل يمكن ذلك.. فى عالم العولمة الذى لايؤمن إلا بحرب من أجل البقاء للأقوى؟!.

الركود: كما يتحدث عنه العالم الشيوعى السابق (نكته شيوعية) فإن الفرق بين الرأسمالية والشيوعية هو «فى الشيوعية تكون جيوبك مليئة بالنقود ولكن لايوجد فى المتاجر شىء يشترى، وفى الرأسمالية تكون المتاجر ممتلئة ولكن لاتوجد نقود فى الجيوب!».

وفى زيارتى للاتحاد السوفيتى فى السبعينيات كان أول ماقاله المسئولون لى هو.. هناك زيارة لمخازن اعضاء اللجنة المركزية الشيوعية وشراء ماتحتاج إليه.. وكان هذا من باب حسن الضيافة.. وهذه المخازن لايشترى منها الشعب.. فلما دخلت هذه المخازن رأيت سلعًا جيدة ورخيصة الثمن.. وهى من الغرب والشرق.. ولكن لايوجد تنظيم لهذه المخازن.. فعلى المشترى أن يختار السلعة التى يريدها.. والسلع عبارة عن أكوام من الفرو الفاخر.... إلخ.

ومسألة الركود وتوصيفها.. أنه أحيانًا تكون النقود فى الجيوب فى الرأسمالية كثيرة، ولكن لدى كبار رجال الأعمال والأثرياء.. والمشكلة فى اقتصاد السوق هو كيف يمكن إيجاد النقود فى جيوب الفقراء ومحدودى الدخل المتأثرين من العولمة.. ولذلك فواجب الحكومات فى الرأسمالية مراعاة الآثار الاجتماعية للعولمة..

وقد دعوت كبار الاقتصاديين فى دولتين تهتمان بالناحية الاجتماعية ويتبعان النظام الاقتصادى الحر.. وهما اليابان وألمانيا.. وناقشنا كيف أمكنهما مراعاة الآثار الجانبية للخصخصة مثل البطالة والجوانب الاجتماعية، فكان الاقتراح هو انشاء الصندوق الاجتماعى لتكون هذه مسئوليته.. مع مراعاة اشتراك العاملين فى أسهم خصخصة شركاتهم... إلخ.

تقدمت بهذا الاقتراح.. ضمن توصيات المجالس القومية المتخصصة.. وتم إنشاء هذا الصندوق الاجتماعى، وكان فى أصل تمويله من المعونات ومـاتخصصه الدولة من رأسمال.. وقد قامت ألمانيا الغربية بإنشاء الوحدة الاجتماعية أثناء إنضمام ألمانيا الشرقية، وخصصت له عدة مليارات من الدولارات لتغطية تكاليف الانتقال إلى اقتصاد السوق. «المرجع الإدارة الاقتصادية فى دويتش بنك أبريل ١٩٩٠ ـ الصفحة ١» .

مشكلة التصدير: من ينتج سلعة جيدة ورخيصة الثمن؟.. ومن يصلح لتسويقها فى الخارج؟.. وماهى أنواع السلع التى تصدر وتنافس فى حلبة المنافسة؟.. ثم لمن البيع والتصدير؟.

والمشكلة الأخرى: هل ننتج ونغطى احتياجات البلاد، ولدينا سوق ٦٨ مليون نسمة ونضمن المنافسة القادمة من شركات عبر القومية وهى لديها الجودة ورخص الثمن؟

ولقد اتبعت المكسيك سياسة الإنتاج الوطنى بدلاً من الواردات.. ونجحت فيها بعض الوقت بسبب الحماية لمصانع الإنتاج فيها، ولكن مستوى المصانع فى ظل الحماية دائمًا يسبب انخفاض الجودة.

هذا بعكس اليابان التى اعتمدت على الشعب اليابانى وثقافته ورفضه السلع الأجنبية، وأغلبها من الولايات المتحدة.. وقد حدثت الأزمات المتوالية مع الولايات المتحدة بالرغم أن ناكسونى رئيس الوزراء خصص لكل مواطن يابانى مائة دولار لشراء سلع أمريكية، ولكن الشعب رفض هذا الإغراء وتمسك بالبضاعة المحلية.

وفى زيارة لى لليابان سألت فاكودا رئيس الوزراء عما دار فى مقابلته مع الرئيس كارتر.. بشأن الأزمة الاقتصادية بين البلدين فقال: «إن الرئيس كارتر قال له إنه تحت ضغط الرأى العام، وأن السلع اليابانية أصبحت فى كل بيت أمريكى ويلزم أن تصدر الولايات المتحدة لليابان بعض السلع وقدم له كشفًا بهذه السلع.. وقام فاكودا بالنظر إلى هذا الكشف فوجده كله سلعا تنتجها اليابان فأخبر كارتر بذلك وطلب منه كشفًا آخر.. فقدم له كشفًا فى اليوم الثانى وكانت مفاجأة مضحكة حقًا كما قال لى فاكودا.. لأن الكشف كان يشمل سلعة واحدة وهى البرتقال والكميات المطلوب تصديرها لليابان لتصحيح الميزان التجارى وأخذ الألة الحاسبة من جيبه، وقال للرئيس كارتر «ياسيدى الرئيس بناء على هذا الكشف ففيه مئات الأطنان من عصير البرتقال.. وإذا قسمنا هذه الكمية على تعداد الشعب اليابانى.. فإنه يخص معدة كل فرد برميل يوميًا «وانتهى الاجتماع دون نتيجة!!.

الاقتصاد الموازى: ماذا نعنى بمصطلح الاقتصاد الموازى؟

ـ إن أحد المشاكل الدائمة التى تواجه المتعاملين فى العلوم الإنسانية بشكل عام هو تعدد التعريفات الخاصة بكل مصطلح أو مفهوم، وهذه الظاهرة نجدها فى العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إلا أنه انطلاقًا من التوجه الخاص لهذه السطور يمكن تعريف الاقتصاد الموازى كما أشارت إليه موسوعة المجالس القومية المتخصصة التى تصدر فى مصر فى دورتها السادسة عشرة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ ص ٤١٤.

«الاقتصاد الموازى هو مجموعة الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة سواء ما كان منها مشروعًا أو غير مشروع، وهى تسير فى قنوات بعيدة عن رقابة الإدارة الاقتصادية للدولة».

ـ تتميز أنشطة الاقتصاد الموازى بصعوبة وصول السياسة الاقتصادية بأدواتها التقليدية، حتى لو كنا ندركه ونشعر به ولكن لانستطيع تقديره من حيث حجم الأموال العاملة فى هذه الأنشطة، ولايمكن قياس مدى تأثير هذه الأنشطة على النشاط الاقتصادى المعلوم.. وتقديرات حجم الاقتصاد الموازى تختلف من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر.

عام ١٩٩٠ فى الهند ٤٨٪ من الناتج القومى الإجمالى

فى إيطاليا ٣٠٪ من الناتج القومى الإجمالى

فى ألمانيا ٧٪ من الناتج القومى الإجمالى

فى اليابان ٨٪ من الناتج القومى الإجمالى

ولكن ماهى الأنشطة العاملة فى الاقتصاد الموازى؟

يمكن القول إن أنشطة الاقتصاد الموازى تتألف من مجموعتين لا ثالث لهما:

الأولى: مجموعة الأنشطة المشروعة غير المسجلة، وغير المعلومة للدولة بما يعنى عدم إدراج قيمة الأموال المتعاملة فى هذه الأنشطة ضمن الحسابات القومية للدخل والناتج لتصبح الأرقام غير معبرة عن قياس النشاط الاقتصادى الكلى.

الثانية: مجموعة الأنشطة غير المشروعة، وبالطبع هى أنشطة غير مسجلة ولتضيف أثرًا سلبيًا على قدرة الإحصاءات القومية عن التعبير عن القدرات الحقيقية للأداء الاقتصادى.

وسنعرض فيما يلى أمثلة لأنشطة الاقتصاد الموازى فى كلتا المجموعتين:

أمثلة من الأنشطة المشروعة غير المسجلة خاصة المرتبطة بظروف مصر:

* أعمال الأسر فى الريف والحضر (تربية طيور وحيوانات ومنتجات ألبان..) تمثل فرص عمل ودخلاً، وزيادة حقيقية فى الناتج القومى ولكن غير مسجلة وغير معلومة التقدير.

* الخدمات المتبادلة بالمقايضة دون أن يصاحبها مقابل مادى.

* أعمال وخدمات بأجر غير مسجلة (الدروس الخصوصية، الأعمال الإضافية التى يقوم بها موظفو الحكومة والقطاع العام والخاص فى غير أوقات العمل الرسمية، والدخول الحقيقية لأصحاب المهن الحرة من أطباء ومحاسبين ومحامين....).

أمثلة من الأنشطة غير المشروعة:

* تجارة المخدرات بكافة أنواعها.

* الرشوة وماشابهها من (مكافآت لاحقة ـ توصيات ـ وساطة ـ استغلال النفوذ...)

* التربح من الوظيفة بطرق غير قانونية (مقابل إرساء عطاءعلى شخص بعينه).

* العمولات والهبات مقابل (التغاضى عن بعض بنود التعاقد، إهمال المواصفات، عدم مراقبة الجودة....).

* الخلوات والمقدمات فى قطاع الإسكان.

ماهى الأسباب وراء نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد الموازى؟

ـ بداية يمكن القول بأن الاقتصاد الموازى يظهر فى ظل اختلالات جوهرية فى الاقتصاد الوطنى، وتشمل هذه الاختلالات عددًا كبيرًا ومتنوعًا، منها على سبيل المثال:

* عدم تناسب العرض مع الطلب ـ اختفاء سلع، أرتفاع أسعار، سوق سوداء...

* عدم تناسب الدخول مع الأسعار ـ بحث الأفراد عن مصادر رزق إضافية غير معلوم عنها.

* البطالة والبطالة المقنعة ـ بحث الأفراد عن أعمال مشروعة وغير مشروعة للعمل وكسب العيش.

* عدم تناسب سعر صرف العملة مع قيمتها الحقيقية ـ سعى الأفراد لخلق سوق ثانوى للتعامل فى العملة.

* عدم كفاءة أسواق المال فى تعبئة المدخرات وتحقيق عائد مجز يفوق معدلات التضخم السائدة يؤدى إلى احتباس هذه المدخرات عن التداول وخروجها من الاقتصاد المعلوم، أو أن تتحول إلى إنفاق استهلاكى يزيد من معدلات التضخم فى سوق السلع والخدمات.

* ارتفاع مستويات الهيكل الضريبى لتمويل العجز المستمر فى الموازنة العامة يؤدى إلى ظاهرة التهرب الضريبى، واستقطاع جزء من الموارد المالية بعيدًا عن أنشطة الاقتصاد المعلوم.

وإلى جانب وجود اختلالات جوهرية فى الاقتصاد الوطنى هناك أيضًا أسباب وراء بروز الأقتصاد الموازى منها:

ـ التدخل المستمر فى الحياة الاقتصادية بالقوانين والقرارات مما يضفى صفة عدم الاستقرار على النشاط الاقتصادى بشكل عام، ومن ثم يظهر المتخصصون فى استغلال الثغرات القانونية وتوجه بعض الأنشطة الاقتصادية إلى التعامل فى الخفاء بعيدًا عن غابة القوانين.

ـ للتأثيرات السلبية لأداء البيروقراطية بما يعنى اختفاء قيم المرونة وتيسير الإجراءات مما يدفع الأطراف الاقتصادية إلى محاولة القفز فوق هذه القيود البيروقراطية بأية طريقة، وتقدم أطراف من داخل الجهاز البيروقراطى لعرض خدماتهم لهؤلاء الأطراف الاقتصادية فى مقابل مادى.

وبشكل عام يمكن القول إن ظهور واستمرار حالة خلل فى أداء أى نشاط اقتصادى معلوم هو البذرة الأولى وراء ظهور نشاط مواز له فى الاقتصاد.

أساليب العمل فى أنشطة الاقتصاد الموازى: يمكن القول إن أنشطة الاقتصاد الموازى تخضع فى عملها لمبدأ الكفاءة فى التشغيل والعائد مقابل المخاطرة (العائد يتناسب مع الانتاجية) سواء فى الأنشطة المشروعة غير المعلومة أو تلك الأنشطة غير المشروعة.

* هناك أساليب تتعلق بجذب الآخرين للاشتراك فى أنشطة الاقتصاد الموازى: (مثال توضيحى).

ـ الفساد أصبح علمًا وفنًا له منهاجه وممارساته ، ورموزه ولغته وذلك عبر عدة معايير أهمها:

* لكل مسئول أو موظف نقطة ضعف، ومن ثم يجب تحديد نقطة الضعف والبحث عن اللحظة المناسبة لاستغلالها.

* استغلال ثغرات القوانين ومظاهر الخلل فى الرقابة، تسمح بالأفلات من العقاب المادى والمعنوى.

* توريط أكبر عدد ممكن من المسئولين لتشتيت المسئولية، إذا تم الكشف عن حالة الفساد.

* الظهور بأشكال متنوعة كافية لإبعاد الشبهات.

* تجنيد الأعوان من أمهر الكوادر ومن ذوى النفوذ كقوة مؤثرة.

ويظهر هذا الأمر بشكل جلى عندما يتم التحقيق فى قضايا رشوة أو فساد أو مخدرات.

كيف يمكن مواجهة الاقتصاد الموازى والحد من أنشطته؟

نؤكد هنا أن معالجة المشاكل الاقتصادية يجب أن تتم عبر تبنى حلول اقتصادية تنفذ أساسًا بأدوات اقتصادية، إذا أن إصدار قوانين جديدة أو تغليظ العقوبات لن تكون لها أى جدوى لمواجهة أى ظاهرة سلبية، مادام الجسد نفسه به أمراض. مثال ذلك:

* الدروس الخصوصية أحد أنشطة الاقتصاد الموازى، إنما هى نتاج منظومة تعليمية سيئة لاتستقيم وتطورات الحياة ومتطلبات العصر.. فمن جهة دخل المدرس لايتناسب مع ظروف المعيشة،

والكتاب المدرسى عاجز عن توصيل المعلومة للطالب بسهولة، وإمكانيات المدرسة ضعيفة إن لم تكن منهارة، إذن مهما كانت العقوبات على المدرس الذى يمارس نشاط الدروس الخصوصية فإن النشاط نفسه سيستمر وينمو أكبر فأكبر لأن الجسد التعليمى نفسه ملئ بالتشوهات.

توصيات عامة لمواجهة الاقتصاد الموازى:

* أن تتسم التشريعات الاقتصادية وذات الارتباط بآثار اقتصادية بدرجة من المرونة والقدرة على التكيف ومواكبة الظروف المتغيرة وفرض احترامها من الجميع وأولهم الحكومة نفسها.

* يجب العناية بإعداد القوانين إعدادًا دقيقًا قبل إصدارها، خاصة تلك المنظمة للحياة الاقتصادية حتى لاتكون هناك نتائج سلبية عند تنفيذها فيصعب احترامها أو العمل بها.

* إعادة النظر فى الأساليب التى تعمل بها الجهات والمصالح الحكومية فى تعاملها مع الجمهور.

* إعادة تنظيم الهيكل الضريبى حتى لايكون التهرب منه سلوكًا عامًا لدى فئات عديدة.

* التنسيق بين الأجهزة الرقابية.

* إعلام المواطنين بأنشطة الاقتصاد الموازى وأثرها السلبى على السياسات الاقتصادية الوطنية.

- إن فلسفة المواجهة لأنشطة الاقتصاد الموازى تنطلق من أن الجسد المريض للبلد هو سبب تفشى هذه الأمراض، ومن ثم يجب فى الأساس إعادة الحياة الطبيعية لهذا الجسد وإزالة مابه من تشوهات.

- إن كل نشاط من أنشطة الاقتصاد الموازى له طبيعة خاصة، وأسباب مستقلة لبروزه فى أغلب الأحيان، ومن ثم هناك سبل معينة للتعامل مع كل نشاط مستقل وذلك عبر معالجة أسبابه.

- مع التأكيد على دور الدولة الفعال خاصة فى هذه المرحلة من تطور الحياة الاقتصادية محليًا ودوليًا، إلا أن فعالية الدولة لاتعنى حدوث ترهلات بيروقراطية وإجراءات معقدة، بل إن الفعالية يجب أن تقترن بدرجة من المرونة لتسيير العمل وتشجيعه خاصة فى الحياة الاقتصادية.

- يجب تدعيم مبدأ الشفافية وتدعيم نشر المعلومات الخاصة بكل المعاملات ومستويات الأداء مادامت لاتمس الأمن القومى، وذلك حتى يكون العمل فى النور هو الأسلوب الأفضل للعمل مما يشجع على الحد من اللجوء إلى أنشطة الاقتصاد الموازى التى تنطلق من حالة عدم يقين وغموض يحوم بالحياة الاقتصادية بشكل خاص.

عودة إلى الاقتصاد الأسود: فى تقرير صدر لصحيفة «صنداى تلجراف» الإنجليزية تم تناول موضوع الاقتصاد الأسود فى بريطانيا مشيرًا إلى أنه فى ازدهار مستمر، وأن حجمه يمثل خسارة رسمية لبريطانيا تتراوح حسب التقديرات مابين ٥٨ و ١٠٨ مليارات جنيه استرلينى سنويا.

وقد بدأت اللجنة الأوروبية جهودا كبيرة لمكافحة الاقتصاد غير المعلن، والذى عرفته اللجنة بأنه أى نشاط يحقق كسبًا ماليًا دون الإعلان عنه ويقدر حجم هذا الاقتصاد غير المعلن بحوالى ٧ ـ ١٣٪ من إجمالى الناتج القومى.

ويأخذ الأقتصاد غير المعلن فى بريطانيا ومثيلاتها من الدول المتقدمة صور التهرب من الضرائب والاستفادة بالدعم والإعانات ممن لايستحقونها إلى جانب أنشطة التهريب والأموال العاملة فى مجالات غير شرعية، وكان شعار إصلاح الرفاهية الذى رفعته الحكومة البريطانية مؤخراً تعبيراً عن نيتها فى إحكام قبضتها على هذا الاقتصاد الأسود.

كما أوضح فرانك فيلد وزير الضمان الاجتماعى فى الحكومة البريطانية أن حوالى ٤ مليارات جنيه استرلينى يتم فقدها من قيمة إعانة الضمانات الأجتماعية البالغة ١٠٠ مليار عبر عمليات النصب التى يمارسها الأفراد للحصول على إعانة الضمانات.

٨٦ مليون جنيه استرلينى تضيع سنوياً بسبب إدعاء البطالة.

٢ر٢ مليار جنيه إسترلينى تضيع سنوياً بسبب مطالبة البعض زوراً مبالغ إضافية لمساندة دخولهم، إلى جانب أنشطة الاقتصاد غير المعلن الأخرى.

ظاهرة غسيل الأموال: أثير العديد من التساؤلات فى السنوات الأخيرة حول ماهية غسيل الأموال، وماهى الأموال غير المشروعة التى يتم إجراء عمليات غسيل لها، وماهى مراحل وأساليب الغسيل، وقد تزايدت تلك التساؤلات فى ظل التحرر المالى الذى تشهده أسواق المال العالمية من خلال تحرير تجارة الخدمات، بعد تطبيق اتفاقيات الجات، وسرعة انتقال الأموال عبر الحدود نتيجة التقدم التكنولوچى فى مجال الاتصالات والمعلومات.

ومن الواضح أن عمليات غسيل الأموال من أهم الجرائم الأقتصادية التى يعانيها العالم المعاصر، حيث تستهدف إضفاء صفة الشرعية على الأموال غير الشرعية بإخفاء المصادر المتولدة عنها، مثل تجارة المخدرات والرشوة وغيرها..

وتشير بعض التقديرات إلى أن مابين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليار دولار من الأموال غير المشروعة يتم غسيلها سنوياً على مستوى العالم.

وقد تزايد الاهتمام بظاهرة غسيل الأموال عالميا، لما تخلفه من آثار سلبية سواء على الاقتصاد الوطنى بصفة عامة، أو القطاع المصرفى بصفة خاصة مما يهدد خطط التنمية خاصة فى اقتصادات الدول النامية..

ومع تسارع وتيرة العولمة والتحرر فى أسواق المال العالمية بدأت المؤسسات المالية الدولية العمل على إيجاد قواعد تنظيمية للسيطرة على هذه الظاهرة، بعد ظهور طبقة إجرامية من محترفى غسيل الأموال تسعى لتحقيق الأرباح من خلال أنشطة مختلفة، لإخفاء وتحويل الأرباح الناتجة عن الأعمال غير المشروعة.

ويرجع أستخدام تعبير أو مصطلح غسيل الأموال إلى العشرينيات من القرن الماضى، حينما

اشترى أحد رجال الأعمال (المنتمين لعصابات المافيا) فى شيكاغو مغسلة عامة، على أن تتم جميع تعاملاتها بالفئات المالية الصغيرة، وفى آخر اليوم كان يضيف إلى أرباح المغسلة جزءًا من تجارة المخدرات، دون أن يرتاب أحد فى أمر المبالغ الكبيرة التى كان يجمعها، وهكذا بدأ امتلاك المافيا للمؤسسات بغرض غسيل الأموال غير المشروعة!! وهكذا أصبحت عملية غسيل الأموال أحد العناصر الأساسية فى نشاط الجريمة المنظمة(١).

وقد أشار تقرير برنامج مكافحة غسيل الأموال بالأمم المتحدة فى فيينا عام ١٩٩٨، إلى أن الأموال المتولدة عن تجارة المخدرات وغيرها والتى يتم غسيلها كل عام تقدر بنحو ٢٠٠ بليون دولار، وأنه نتيجة تقدم نظم الاتصالات من خلال الإنترنت والبريد الإلكترونى، فى ظل العولمة، زادت أنشطة العمليات الأخرى غير المشروعة بخلاف تجارة المخدرات، مثل التهريب والدعارة والفساد والتهرب الضريبى.. كذلك أشار المؤتمر الدولى لمكافحة الجريمة المنظمة الذى انعقد فى مانيلا عام ١٩٩٩، إلى أنه نقلا عن دراسة لصندوق النقد الدولى، بأن تقديرات حجم عمليات غسيل الأموال تبلغ مابين ٢٪ ـ ٥٪ من مجموع إجمالى الناتج القومى فى العالم..

وتندرج عملية غسيل الأموال تحت مايطلق عليه المتخصصون فى العلوم الاقتصادية بظاهرة الاقتصاد الخفى hidden economy، والتى تواجه معظم دول العالم، وقد أطلق على الأنشطة الاقتصادية غير المعلومة للأجهزة الرسمية للدولة عدة مسميات بخلاف الاقتصاد الخفى منها: الأسود black والموازى paraller وغير المنتظم Informal، وتعتبر أسواق المال الدولية أهم آليات عمليات غسيل الأموال باعتبار أن سرية التعاملات حق توفره جميع البورصات العالمية.

وقد ترتب على كل ذلك قناعة عامة عبرت عن الحاجة إلى إيجاد استراتيجية لمواجهة هذه الظاهرة على الصعيدين الدولى والمحلى.، وقد تمثلت الجهود الدولية فى تزايد الضغوط من المنظمات الدولية فى هذا الاتجاه من أبرزها توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨، التى لم تقتصر على الأحكام الخاصة بتجريم المخدرات بل بقيام الدول الأعضاء على تجريم عمليات غسيل الأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة، كما تأسست لجنة «بازل» للرقابة المصرفية عام ١٩٧٤ وتضم ١٢ من محافظى البنوك المركزية الأوروبية، وأعدت فى يناير ١٩٨٩ وثيقة مبادئ والخطوات لمنع غاسلى الأموال من إساءة استخدام النظام المصرفى فى إيداع الأموال المتولدة عن أنشطة غير مشروعة.. كما قامت مجموعة الدول الصناعية السبع عام ١٩٩٠ بتشكيل لجنة لهذا الغرض.

ومع أنه صدر فى مصر قانون سرية الحسابات المصرفية بالبنوك عام ١٩٩٠ لتوفير الأمان والاطمئنان للعملاء، إلا أن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات تمنع استخدام الجهاز المصرفى فى عمليات غسيل الأموال، وذلك بإدخال تعديل تشريعى يجرم عمليات غسيل الأموال فى مصر.. (وهناك مشروع

---

(١) انظر مجلة الإيكو نوميست البريطانية عدد ١٣/١١/١٩٩٣.

قانون تم إعداده للمناقشة تمهيداً لإصداره فى هذا الشأن..) إلى جانب ضرورة تعديل بعض القوانين الحالية، بهدف تقليص مصادر الأموال غير المشروعة والتوسع فى التجريم والتشديد فى العقوبة.

وقد جاء فى تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٧ رأى الأستاذ بيتر كويرم، وهو «غسيل الأموال يمكن أن تكون له نتائج اقتصادية مدمرة، ولابد أن تكون لمكافحته الأولوية بالنسبة لجميع البلدان، وهى لاتتعارض مع تحرير السوق المالية».

إن بنوك بعض الدول الصغيرة كانت أداة مهمة وواضحة لغسيل الأموال ـ أى لتغيير شكل المال المكتسب بطريقة غير مشروعة من خلال أطراف ثالثة لإخفاء مصدره ـ والثانية، أن هناك حاجة إلى إطار عام راسخ للتعاون الدولى فى المعركة ضد غسيل الأموال.

إن صندوق النقد الدولى يشجع انفتاح الأسواق المالية الدولية، أو «قابلية العملة للتحويل»، من خلال إلغاء الرقابة على الصرف. ولكن هذا التحرير يكون محفوفاً بالمخاطر بعض الأحيان، لأنه يفتح قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة، بل إن وسائل الإعلام نشرت تحقيقات تحت عناوين رئيسية مثل: ١٩٩٢ يعنى أيضا قيام سوق موحد للجريمة ـ فمع إلغاء الجمارك والرقابة على الصرف فى الاتحاد الأوروبى Ec، ستزدهر عملية غسيل الأموال ما لم يتم سن قوانين جديدة (لارى جوردون، فى مجلة جلوبال فايناس ـ يناير ١٩٩٠)، وقد صرحت بعض الحكومات بأنها لاتستطيع تنفيذ محاولة غسيل الأموال، لأن ذلك يتطلب إقرار لوائح مخالفة لنصيحة صندوق النقد الدولى بتحرير الأسواق المالية.

والرد على هذه الحجة واضح: «إذ إنه ينبغى دراسة جدوى الإجراءات التى تتخذ لكشف، أو قياس النقودِ عبر الحدود بشرط توافر ضمانات قوية لاستخدام المعلومات استخداماً سليماً، وبدون أى تعويق لحرية انتقال رءوس الأموال، فالمتابعة لأغراض غسيل الأموال تتطلب معلومات عن معاملات الصرف الأجنبى، وليس فرض الرقابة عليها، ونوع المعلومات المطلوبة للمتابعة تختلف عن تلك الخاصة بالرقابة، فالبلدان التى تحتفظ بالرقابة على الصرف تحتاج ـ لأغراض تنفيذية ـ لمعلومات عن الوظيفة الاقتصادية للمعلومات، فى حين أن متابعة غسيل الأموال تتركز على إثبات هوية المتعاملين، وأنماط معاملاتهم ـ يجب أن تعرف عميلك ـ وبالإضافة إلى ذلك تبين الدراسات أن هروب رءوس الأموال على نطاق واسع قد أطلقته الحوافز الاقتصادية الناتجة عن الرقابة على الصرف، وأسعار الفائدة والتحويلات غير الخاضعة للسوق، وليس النشاط الإجرامى.

كذلك فإن غسيل الأموال له أثر سلبى كبير على الاقتصاد الكلى، وبالتالى فإن هناك أسباباً اقتصادية وجيهة للإقرار العاجل للإجراءات المضادة لغسيل الأموال.

وبرغم كثرة ماكتب عن الاقتصاد الخفى أو السرى والتهرب الضريبى، فقد ركزت المادة المكتوبة على الناتج أو القيمة المضافة للجريمة، أما غسيل الأموال فهو أكثر ارتباطاً بحجم الأعمال.

وقد نشرت جريدة الفاينانشيال تايمز فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٤، أنه وفقًا للتقديرات الحديثة للمسئولين فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وصل حجم الأموال التى يتم غسيلها سنويًا فى النظام المالى فى أنحاء العالم حوالى ٥٠٠ مليار دولار ـ أى نحو ٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى العالمى.

إن أساليب غسيل الأموال قد تغيرت.. فأصبحت تبتعد عن النظام المصرفى والنقود السائلة، وتتجه نحو الأسواق المالية الموازية، وإلى الأدوات المتطورة غير النقدية (مثل المشتقات)، وربما المقايضة (مثل مبادلة الأسلحة والسفن بالمخدرات). فإذا انتقل غسيل الأموال إلى السوق الموازية ـ أى تسجيل الجريمة المنظمة للمبالغ المدينة والدائنة، عن طريق أشباه البنوك عبر شبكة الإنترنت مثلاً ـ فإن ذلك قد تكون له آثار مهمة بالنسبة لجهود مكافحة غسيل الأموال، والتى تركزت عادةً على النشاط الإجرامى فى المرحلة التى تدخل فيها عوائد الاقتصاد العلنى.

وهناك مايدل على أن الأموال الناتجة من التهرب الضريبى فى الولايات المتحدة، تتجه نحو قنوات استثمارية محفوفة بالمخاطر، ولكن عائدها أكبر فى قطاع الأعمال الصغيرة، كما أن التهرب الضريبى متفش فى هذا القطاع. ومن المرجح أيضًا تفشى الاحتيال والاختلاس فى الأسواق والمشروعات المربحة وسريعة النمو، «لأن هذا هو مكان توافر المال».

وبالإضافة إلى ذلك فإن لغسيل الأموال آثارًا غير مباشرة على الاقتصاد الكلى فالمعاملات غير القانونية يمكن أن تضر بالمعاملات القانونية عن طريق العدوى، فمثلا، تصبح بعض المعاملات التى تشمل مشاركين أجانب، رغم أنها قانونية تمامًا، أقل جاذبية بسبب ارتباطها بغسيل الأموال.

كيف يتم غسيل الأموال:؟ حدد البنك الدولى هذه الأساليب:

* تعدد الودائع الصغيرة بحيث تقل كل وديعة منها عن الحد الأدنى الذى يشترط الإبلاغ عنه.

* التلاعب فى فواتير التصدير، والتزوير فى خطابات اعتماد الواردات وتصريحات الجمارك، مما يمكن أن يخفى التحويلات عبر الحدود، مثل عوائد تجارة المخدرات.

* المقايضة، الممتلكات المسروقة (مثل الآثار والسيارات) يمكن أن تتم مبادلتها عبر الحدود الوطنية أو محليًا مقابل مواد غير قانونية.

* عمليات الائتمان الموازية يمكن استخدامها لتجنب الاقتصاد الرسمى باستثناء الاستخدام النهائى للعوائد الصافية للنشاط غير القانونى لشراء سلع وخدمات يتم تسويقها بصورة قانونية.

* التحويلات البرقية بين المصارف قد لاتكون خاضعة للإبلاغ عن غسيل الأموال وبالتالى، فإن رشوة المسئولين فى البنوك يمكن أن تسهل إخفاء التحويلات الكبيرة غير القانونية بين الحسابات.

* يمكن استخدام المشتقات التى تضاعف فرص جرائم المطلعين على البيانات الداخلية للبورصات (مثل اصطناع نسخة فى الأوراق المالية لشركة خاضعة للدمج أو الاستيلاء، لتجنب اكتشاف أى تغيير غير عادى فى أسعار الأوراق المالية المسجلة.

هذا عن تدفقات غسيل الأموال، ولكن من المرجح أن تكون الأرصدة المتراكمة للأصول المغسولة أكبر من التدفقات السنوية، مما يزيد من احتمال الحركات الضارة والتى لاتتسم بالكفاءة الاقتصادية، سواء عبر الحدود أو فى الداخل، ويمكن استخدام هذه الأرصدة للضغط على الأسواق، ـ بل وحتى على الأقتصادت الصغيرة.

وأنشطة غسيل الأموال يمكن أن تنشر الفساد فى أجزاء من النظام المالى، وتضعف سيطرة البنوك، فإذا أصاب الفساد مديرى البنوك بسبب المبالغ الضخمة الخاصة بغسيل الأموال. فإن السلوك المناهض للسوق يمكن أن يمتد إلى مجالات عمل غير التى ترتبط مباشرة بغسيل الأموال، مما يخلق المخاطر بالنسبة لأمن البنوك وسلامتها. والمشرفون على البنوك أيضًا يمكن أن يصيبهم الفساد، أو يتعرضوا للتهديد.. ومع ذلك فإن جهود تنفيذ القانون يجب ألا تطغى على المسئوليات التقليدية للمشرفين المصرفين.

وجاء فى تقرير البنك الدولى:

«ليس هناك أساس للخوف من ان تؤدى القوانين واللوائح المناهضة لغسيل الأموال، إلى إضعاف الجهود التى تبذل لتحرير الأسواق المالية ، أو تصور أن فتح الأسواق المالية سوف يشجع غسيل الأموال، فغسيل الأموال يهدد الأنظمة الاقتصادية والمالية فى عدد كبير من البلدان ، ويتعين على المجتمع المالى الدولى ان يؤيد بقوة الجهود المبذولة لمكافحته.

ومنذ سنوات قليلة سافر فريق من العاملين بصندوق النقد الدولى إلى بلد صغير لايزيد سكانه عن ١٠٠ ألف نسمة، وهناك لاحظوا وجود أكثر من ١٠٠ بنك، وبعد مرور عام تبين أن أغلب هذه البنوك تؤدى أعمالاً مصرفية غير مشروعة، وأن حكومة البلد شرعت فى تصفية هذه البنوك.

ـ عام ١٩٩٢نشرت وسائل الإعلام الأوروبية تحقيقات تشير فيها ، إلى انه مع الغاء الجمارك والرقابة على الصرف فى الاتحاد الاوروبى ، واقتراب توحيد السوق الموجودة فإن هذا يعنى أيضًا قيام سوق موحدة للجريمة ، خاصة مع التيسيرات التى أتاحتها التطورات الاقتصادية التوحدية لغسيل الاموال.

ـ عام ١٩٨٩ أنشأت مجموعة البلدان الصناعية السبع الكبرى فريق عمل مكوناًمن ٢٨ عضوًا يعنى بظاهرة غسيل الأموال، ويعمل على تشجيع الدول على اعتبار غسيل الأموال نشاطًاإجراميًا فى حد ذاته مع تقوية التعاون الدولى فى هذا الشأن بين وكالات البحث الجنائى والسلطات القضائية فى البلدان المختلفة.

لماذا هذه الضجة والاهتمام الكبير بظاهرة غسيل الأموال؟[١]

ـ من بين الدراسات العلمية الجديدة التى كتبت عن الجريمة لايوجد سوى النذر القليل الذى تناول غسيل الأموال ، وتنطلق خطورة غسيل الأموال من حجم الاموال والمبالغ المتعامله فيه قياسًا إلى النشاط

(١) غسيل الأموال هو أداه لتغيير شكل الأعمال المكتسب بطرق غير مشروعة لإخفاء مصدر الأصلى وإعطائه مصدرًا شرعيًا جديدًا.

الاقتصادى ككل، وإن كان من الصعب وضع تقديرات محددة لحجم الأموال التى يتم غسلها فى ا لنظام الحالى سواء العالمى أو الوطنى لكل بلد على حده ، إلا أن الاقتصاديين يدركون أن حجم الأموال التى يتم غسلها ضخم جداً فقد أعلنت الفاينانشيال تايمز فى عدد ١٨أكتوبر ١٩٩٧ أن الأموال التى يتم غسلها سنوياً فى النظام الحالى العالمى تبلغ حوالى ٥٠٠ مليار دولار.

ـ إن دخول أموال فى الحياة الاقتصادية بهدف غسلها ثم خروجها ثانية تعنى أولاً حدوث تشوهات فى المعلومات والبيانات الاقتصادية ، مما يضع العراقيل أمام صياغة سياسات اقتصادية رشيدة وأدارة الحكومة لهذه السياسات الاقتصادية.

ـ مع أنتقال الأموال من سوق لآخر ومن بلد لآخر بسبب غسيل الأموال سيظهر بيانات نقدية مضللة لها نتائج عكسية على مدى استقرار سعر الصرف ، وسعر الفائدة.

ـ إن عملية غسيل الأموال ترتبط باستثمارات ذات طبيعة خاصة تتميز بارتفاع نسبة المخاطرة مع ارتفاع عائدها وتدريجياً ستدمغ هذه الأشكال إلى الاستثمارات بطابع الاحتيال او الاختلاس، وعدم الارتباط بالطبع مما يؤدى إلى الأضرار بالنمو الاقتصادى وتشويه هيكل الاستثمار.

ـ غسيل الأموال وما يتضمنه من معاملات غير قانونية يمكن أن يضر بالمعاملات القانونية عن طريق العدوى (مثال: المعاملات التى تشمل مشاركة أجانب ستكون أقل جاذبية رغم قانونيتها بسبب ارتباطها بمفهوم المشاركة الأجنبية بغسيل الأموال).

ـ غسيل الأموال وما يتضمنه من دخول وخروج كميات ليست بضئيلة من الأموال ، لا رؤية اقتصادية ولا لأهداف ربحية.، إنما تقلل بالتدريج من الثقة فى السوق بل الثقة في القانون كحامى للحق.

ـ إلى جانب أن تكون الأرصدة المتراكمة من أصول مغسولة بالطبع ذات حجم كبير مع اقترافها بتحركات اقتصادية غير واعية ، ولا تتسم بالكفاءة الاقتصادية سواء فى الداخل أو عبر الحدود بما يفسد بيئة الاقتصاد.

ـ قد يقول البعض أن آثار غسيل الأموال السلبية على الاقتصاد هى آثار تقدرية إلى حد ما ، إلا أن الدراسة التى أنجزها (بيترج ـ كويرك) وهو مستشار بدائرة النقد والصرف بصندوق النقد الدولى انجزها عام ١٩٩٦ والتى شملت ١٨ بلداًاصناعياً قد أثبتت حدوث انخفاضات كبيرة فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى مرتبطة بالزيادة فى عمليات غسيل الأموال القذرة فى الفترة من عام ١٩٨٣إلى ١٩٩٠.

ومن وسائل غسيل الأموال:

* توزيع الأموال على ودائع صغيرة تقل كل وديعة عن الحد الأدنى الذى يشترط الإبلاغ عنه.

* إخفاء التحويلات عبر الحدود من خلال التلاعب فى فواتير التصدير وخطابات الاعتماد وتصريحات الجمارك.

* المقايضة بين مادتين غير قانونيتين عبر دولتين أو أكثر (آثار وسيارات مسروقة مقابل مخدرات).

* رشوة المسئولين فى البنوك ، لتسهيل إخفاء التحويلات الكبيرة غير القانونية بين الحسابات.

* الاستعانة بشركات الصرافة ومكاتب صرف الشيكات السياحية (مؤسسات مالية غير رسمية)

* إقامة شركات وهمية وجودها بالاسم فقط ، أو شركات غطاء تنشأ لهذا الغرض.

* تحويلات برقية أو تحويلات لعملات أجنبية أو تحويل الأموال إلى أوراق مالية فى مصر : قدر البعض حجم غسيل الأموال بحوالى مليار جنيه سنويًا.

وقدر آخرون حجم غسيل الأموال فى مصر بحوالى ٩,٨ مليار جنيه سنويًا. ولا يعلم أحد على أى أساس تم التقدير!!

* * قد تجذب مصر إليها من يتعاملون فى غسيل الأموال ، وذلك لعدة اعتيارات أهمها:

ـ دور مصر فى منطقة الشرق الأوسط وكبر حجم سوقها.

ـ أتجاه مصر نحو الاقتصاد الحر ورفع القيود.

ـ القوانين الموجودة غير كافية لتجريم غسيل الأموال.

* تحتاج مصر فى هذه الفترة حتى تحسن التعامل مع ظاهرة غسيل الأموال إلى ما يأتى:

ـ وضع تشريع واضح ومحكم لمكافحة غسيل الأموال.

ـ يمكن الاستعانة بالنموذج التشريعى الذى وضعته لجنة الأمم المتحدة لمحكافحة غسيل الأموال ، لتميزه بالأحكام والدقة وتميزه بإعفاء السلطات من عبء الإثبات وثقل هذا العبء إلى من يدعى فى شرعية الأموال(١).

تعزيز دور النظام المالى: مثلاً تسجيل هوية العملاء والمؤسسات العاملة لفترة طويلة أو قصيرة، ذات التعاملات مع المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية.

ـ إلزام المؤسسات الحالية بالاحتفاظ لمده معينه ملائمة بجميع سجلات المعاملات لتوفير المعلومات ، وتيسير ملاحقة عمليات غسيل الأموال.

* تعزيز التعاون الدولى عبر اتفاقات ثنائية أو جماعية ، لأن عمليات غسيل الأموال أغلبها ذات صبغة دولية.

* إن التطورات التى شهدها الاقتصاد العالمى فى السنوات الأخيرة والمستقرة لسنوات قادمة تقوم أساسًا على فلسفة تحرير النشاط الاقتصادى، بما فى ذلك تحرير الأسواق المالية.. بما يعنى علي الوجه

---

(١) تم وضع مشروع قانون ومناقشته فى مجلس الشعب.

الآخر إتاحة منافذ أكبر لعمليات غسيل الأموال ، وهو ما أثار أشكالية إجراءات مكافحة غسيل الأموال وأثرها على عمليات تحرير الأسواق المالية ، حتى لاتحدث برودة فى مسيرة التطوير الاقتصادى العالمى.

إلا أنه بدلاً من محاولة إرجاع عقارب الساعة للوراء، يتعين ابتكار إجراءات تسمح لواضعى السياسات الاقتصادية أن تقيد منافذ غسيل الأموال.

* * ومن هذه الإجراءات التى يجب أن تتبعها كل دولة:

متابعة تعاملات الصرف الأجنبى ليس بغرض الرقابة عليها ، ولكن لتوفير معلومات خاصة بعمليات غسيل الأموال مثل: توفير معلومات عن هوية العملاء ـ أنماط المعاملات والإبلاغ عن غسيل الأموال إلى المكاتب التى تعمل فى المجال وعن علم (مكاتب الصرافة مثلاً).

* إشراف تحوطى ورقابة على منافذ عمليات غسيل الأموال من مكاتب ـ الصرافة ـ البنوك ـ بورصات.... ومقاومة تيار الفساد إذا ظهر فى هذه المؤسسات.

التشريع: بمعنى إعادة صياغة القوانين التى تحكم أعمال البنوك والصرف الأجنبى بالاستفادة من المساعدة الفنية من جانب الصندوق النقد الدولى بما يكفل معالجة أية ثغرات تتيح عمليات غسيل الأموال.

* التعاون الدولى.. الذى تمليه الحاجة فى المعركة ضد غسيل الأموال.

ـ لا داعى للخوف المبالغ فيه من أن يؤدى تحرير الأسواق المالية إلى ازدهار عمليات غسيل الأموال ما دامت السياسات كفيلة بمواجهة هذه العمليات ، وهى سياسات لن تضعف جهود تحرير الأسواق المالية.

ولكن يتعين على المجتمع الدولى أن يؤيد بقوة الجهود المبذولة ، لمكافحة غسيل الأموال.

* نظرًا للطبيعة الدولية لعمليات غسيل الأموال فإنها تستهدف غزو جميع الأنظمة الاقتصادية على مستوى العالم سواء كانت أنظمة غنية أو أنظمة فقيرة وبدأت أنظمة الاقتصاد المفتوح الجديدة فى اتخاذ إجراءات مضاعفة للتأمين والتحصين ضد أنشطة وعمليات غسيل الأموال.

* هناك بلدان تتيح قوانينها المتعلقة بالضرائب والإيرادات والأعمال المصرفية ملاذًا رائعًا للقائمين والراغبين فى غسيل الأموال ، وهى تسمى لذلك «بلدان الملاذ المالى» حيث تيسر مثل هذه البلدان استغلال الأدوات والوسائل المتوافرة لتحريك مبالغ مالية كبيرة يوميًاعبر النظام المالى الدولى بما يسهم فى حل الجزء الأول من هذه العملية ، إلا وهو غسيل الأموال. أما الجزء الثانى فهو الخاص بعملية إعادة توطين الأموال وجعلها تبدو مشروعة بحيث يمكن الاستفادة بها وبأرباحها، وهذه مسائل لها خطط واستراتجيات أخرى.

بالنسبة لنا: كانت مصر من بين ١٣٦ دولة وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع عام ١٩٨٨، وهى الاتفاقية التى أوصت بأن تلتزم الدول الموقعة عليها بإصدار قانون لمكافحة أعمال غسيل الأموال وبالفعل سارعت دول كثيرة بإصدار مثل هذا القانون، ومن بينها بعض الدول العربية كدول مجلس التعاون الخليجى.. كما أعدت مصر مؤخرًا إجراءات مشروع القانون.

* فى مصر عملية غسيل الأموال تم إعادة توطينها بأخذ أشكال مختلفة تتمثل فى شراء عقارات وأراض ومحلات تجارية ثم بيعها بعد ذلك، أما بالنسبة للإطار القانونى لمقاومة غسيل الأموال فى التشريع المصرى فكان يحكمه القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الخاص بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب.

ففى المادة الثالثة: يجوز فرض الحراسة على أموال الشخص كلها أو بعضها إذا قامت دلائل جدية على أن تضخم أمواله راجع إلى سبب غير مشروع.

كذلك القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، والمعدل للقانون رقم ٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ فقد نصت المادة ٤٨ منه على جواز التحفظ على أموال المتهمين فى جرائم الاتجار غير المشروع هم وأفراد أسرهم منذ بدء إجراءات التحقيق.

* إلا أن الواقع الحالى والمستقبلى يدعو إلى إصدار قانون شامل[1] يعالج مسألة غسيل الآموال فى مراحلها المختلفة والتعاون مع الدول الأخرى بما يكفل مواجهة هذه الجريمة بنوع من الحسم خاصة أن مصر - وهى فى طور الإنضمام للاقتصاد العالمى - مستهدفه من قبل أفراد وهيئات ومنظمات يقومون بهذه الأعمال.

تجارة المخدرات: فى الجلسة الاستثنائية الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة والتى خصصت لمشكلة المخدرات «UNGRASS» نيويورك ٨ - ١ يونيو ١٩٩٨ أتخذت الدول الأعضاء إستراتيجية تهدف إلى أحداث «تخفيض» كبير فى كل من زراعة النباتات المخدرة واستهلاك المواد المحظورة بحلول عام ٢٠٠٨، وتشتمل هذه الإستراتيجية على اتخاذ التدابير من أجل تدعيم وتنسيق التشريعات القومية للمخدرات فى جميع أرجاء العالم، وبالتالى فإنه يمكن لنا أن نتوقع المزيد من التركيز فى جميع أرجاء العالم فى القرن الحادى والعشرين على نموذج السيطرة على المخدرات .. الذى برهن على أنه عاجز عن إيقاف الزيادة المزهلة فى إنتاج المخدرات ونقلها وإستهلاكها على مدى العشرين عامًا الماضية أو نحو ذلك.

ووجهة النظر الرسمية التى تشكل الأساس فى هذا التناول للسيطرة على المخدرات فى القرن الحادى والعشرين تشير إلى أن تجار المخدرات وغاسلى الأرباح المالية يستغلون عوامل كامنة فى المرحلة الحالية من العولمة لكى يتوسعوا فى أنشطتهم.. وعلى سبيل المثال، نجد أن الانخفاض فى تكاليف

(١) تم اعداد مشروع القانون وعرض للمناقشة فى مجلس الشعب عام ٢٠٠١.

النقل والمواصلات البحرية والجوية والبرية المتزايدة والنمو فى التجارة العالمية، والتوحيد المتزايد للأسواق المالية القومية، مع تحويل الأموال بالكمبيوتر وأستخدام الملاذات الضريبية والعناوين البعيدة، ونشر الخبرات الزراعية والكيماوية ، وبشكل أعم ، نمو الاعتماد المتبادل بين دول العالم .. تعتبر كلها بعضا من العوامل التى تم تحديدها على أساس أنها تسهم فى عولمة تجارة المخدرات.

وعلى الرغم من وجود شكوك قليلة فى أن المخدرات بصدد أن تصبح مشكلة على النطاق العالمى.. فإنه من الصعب قبول التفسير الرسمى، لأنه غير متكامل.. ولايغطى سوى الجانب الفنى أو التقنى للموضوع .. وفى جهودنا الرامية إلى السيطرة على المكونات المادية Hard Ware فإننا قد أغفلنا «البرامج والتطبيقات «Soft Ware » التى تعنى دوافع كافة الأطراف المعنية والبيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإستراتيجية التى تعمل فيها.

وفى فشلها فى الأخذ الاعتبار هذه الدوافع، وبيئتها، فإن الفلسفة التى تشكل الأساس للسياسة المناهضة للمخدرات فى هذه الأيام.. هى فلسفة تتسم بالسذاجة والتضليل المتعمد، فهى ترتكز على نظرية تجعل المخدرات المحظورة متساوية مع الشر المطلق، وتدنى كل شخص متورط فيها إلى مرتبة المجرمين، وقد نظرت الدول - التى تتبع الأيديولوجية الليبرالية الجديدة فى المرحلة السائدة العولمة - إلى الغوغائية المناهضة للمخدرات على أنها وسيلة لتبرير وجودها.

ولكى نفهم العولمة السائدة لتجارة المخدرات، ونضعها تحت السيطرة فإنه يصبح من المهم للمجتمعات الديمقراطية أن تسيطر على نواحى البرامج التطبيقية Soft Ware، التى تشكل أساس الظاهرة، علاوة على السيطرة على العمليات الفنية المتضمنة.. وعندئذ سنكتشف أن العلاقة بين المخدرات والعولمة هى أبعد ما تكون عن الوضوح الذى تشير إليه وجهة النظر الرسمية.

والاستخدام بطرق مختلفة عديدة من جانب عدد وفير من المؤسسات المختلفة والمنظمات والأفراد، قد جعل تجارة المخدرات والسيطرة عليها تؤدى دورها فى المرحلة الحالية من العولمة ، ومن بين الأليات التى كثيرًا ما تستخدم من جانب صناعة المخدرات هى آلية الإعانة المالية، فالأموال المغسولة التى يتم الحصول عليها من وراء إنتاج وتوزيع المخدرات كانت تقدم العون المالى فى هدوء لاقتصاد العالم منذ أن شجعت أزمة الثمانينيات على استخدام دولارات المخدرات فى تسديد ديون العديد من الدول النامية.. ففى بعض دول أمريكا اللاتينية وفى الدول الإفريقية، نجد أنه ربما بفضل دولارات المخدرات بالدرجة الأولى تكاملت القطاعات الشاسعة للنظم الاقتصادية القومية مع الاقتصاد العالمى واندمجت معه، وخاصة تلك النظم الاقتصادية المهتمة بإنتاج محاصيل التصدير، التى ضُربت بشدة بسبب الانخفاض فى الأسعار العالمية .. ومحاصيل الإعاشة التى تعتبر هى المورد الرئيسى للرزق ، والتى تأثرت بسبب فتح الأسواق الوطنية للسلع المستوردة منخفضة الثمن.

والأموال التى يتم الحصول عليها من تجارة المخدرات قد استخدمت ايضًا فى تنفيذ عمليات الخصخصة التى فرضت وفق برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتوفيق الأوضاع الهيكلية

وتطوير القطاع غير الحكومى الذى اعتبرته المؤسسات الدولية المالية ـ منذ فترة طويلة ـ وسيلة لامتصاص البطالة عقب التصريحات الجماعية على نطاق واسع، التى شهدها القطاع العام. وفى هذه الأيام نجد أن كلاً من الفوائد المادية المتعلقة بالمخدرات والنظام الاقتصادى الشرقى قد أصبح متداخلاً ومتشابكًا فى ضفيرة واحدة على نحو معقد للغاية، بحيث يصعب الفصل بينهما فى الكثير من الدول.. لدرجة أنه صار من الصعب أن نتبين ما هو أكثر من الاختلاف النظرى المحض بين الأنظمة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية والإجرامية.

ولذلك فإننا نرى أنه فى حين تتجه ظاهرة المخدرات تدريجيًا نحو أتخاذ طابع العولمة، فإن العولمة بدورها تتجه على نحو متزايد نحو الاعتماد على المخدرات والخدمات المتعددة التى تقدمها المخدرات.. وبهذه الطريقة نجد أن عولمة المخدرات تسير فى تعاون مع تخدير العولمة.

الاقتصاد السياسى الدولى وعصر العولمة

- عولمة غير منتظمة وغير عادلة
- الرابحون والخاسرون
- استقطاب وتنافس الاستثمار الأجنبى
- مشكلات عدم الاستقرار واتجاهات الإصلاح
- العولمة والإقليمية

الاقتصاد السياسى الدولى وعصر العولمة

يرى بايلز وسميث فى كتابهما «عولمة السياسة العالمية» أن الاقتصاد السياسى الدولى I P E يعتبر أحد أهم عناصر هيكل السياسة الدولية ومجالا رئيسيا للعلاقات الدولية المعولمة. وأن الطابع المميز للاقتصاد السياسى الدولى يتمثل فى إزالة الحدود بين ماهو سياسة واقتصاد وبين ماهو قومى ودولى، وينشأ الاقتصاد السياسى الدولى من تفاعل اجتماعى ولا يمثل حقيقة خارجية، وبالتالى فإن أى حديث عنه سواء كان أكاديميا، رسميا أو غير رسمى، يشكل جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية.

والمشكلة الرئيسية فى رأينا بالنسبة للاقتصاد السياسى الدولى تعتبر مشكلة هيكلية، بمعنى أن نظاما يتكون من وحدات سياسية قائمة فى إقليم، يخضع الآن لاقتصاد عالمى يستولى على السلطة من الدول ومجموعات دول وهذه المشكلة الهيكلية تضم كل القضايا الأخرى الخاصة بالاقتصاد السياسى الدولى، مثل مشكلات التجارة والمال والاستثمار، ويختلف القرار السياسى بشأنها فى اقتصاد معولم هذا إلى جانب أنه يتعين التمييز بين طبيعة ونتائج «الاقتصاد العالمى» عن طبيعة «الاقتصاد الدولى» وانعكاساته بالنسبة للعلاقات الدولية، مثل تركيز النشاط الاقتصادى العالمى فى بلدان بعينها (أمريكا الشمالية، الاتحاد الأوروبى، اليابان..) وأبرز معالمه : تدفقات رأس المال، والشركات العالمية، والإنتاج الدولى، وعدم وضوح الفاصل بين ماهو محلى ودولى.

إن أهمية الاقتصاد الدولى تكمن فى الاتفاق العام على أنه الطريق الرئيسى لانتشار العولمة فى أنحاء العالم وبعبارة أخرى أن ما يحدث فى الاقتصاد الدولى (نتيجة مجموعة عوامل وتأثيرات وقوى، كما تشمل ما ينتج وكيف ينتج، وطبيعة ومدى التكنولوجيا والتقدم فى مجال السرعة وتكلفة النقل...) هو «انعكاس» للتغيرات التى أحدثتها العولمة وكذلك، ومن ناحية أخرى، فإن ما يحدث فى الاقتصاد الدولى يمكن أن يسهم ويعمق العولمة، ويكون له بالتالى تأثير ملموس على طبيعة السياسة العالمية فإذا كنا نعيش اليوم فى عالم معولم فسوف يظهر ذلك فى طبيعة وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية،لأن هذه العلاقات ـ هى أو ما يتغير تجاوبا واستجابة للأشكال الجديدة من الإنتاج والاستثمار والتمويل والتجارة ـ تمثل

العناصر الرئيسية فى العولمة وطبيعى أن أى تغير فى قدرة العلاقات سيكون له أثر واضح على الحكومات الوطنية (وعلاقاتها الدولية) والشركات والأفراد نظرًا لمدى تغير السياسات الوطنية والاقتصادية الوطنية وتأثرها بما يحدث فى الاقتصاد السياسى الدولى.

ما نوع العالم الذى صنعناه؟

والمقصود بالتساؤل هو هل «اقتصاد دولى» تقليدى أم أقرب إلى «اقتصاد عالمى» وفى أى الحالين فإن البحث هنا يدور حول «الاقتصاد السياسى» بالدرجة الأولى.. وقد يكون من المناسب القول أن أكثر المعلقين وصناع السياسة يرون أنه لم يتم التوصل إلى «اقتصاد سياسى معولم» حتى الآن .. وإن كان هناك من لايزال ينظر إلى الرأسمالية باعتبارها «عالمية» فى المدى والسيطرة كأحد أشكال «الاقتصاد السياسى».

طبيعى أن أى نشاط دولى أو حدث خارج النطاق الإقليمى «لدولة قومية» يمثل مشكلة بالنسبة لقدرة الحكومة على السيطرة، أكثر مما هو الحال بالنسبة لمشكلة أو حدث يقع داخل الحدود الإقليمية وهذا فى ذاته هو أحد الركائز التى تقوم عليها السيادة السياسية والاستقلال الاقتصادى للحكومات الوطنية.. لقد تجاوبت الحكومات مع نمو الروابط الدولية من خلال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا على مدى ال ٢٥٠ سنة الماضية، بل وساهمت فى وضع قواعد التنظيم السياسى الذى يستهدف تحقيق «الإدارة الجماعية» للاقتصاد الدولى وحتى داخل «الاقتصاد الدولى» التقليدى، مع إضافة تعقيدات الاتحاد الأوروبى لأوروبا الغربية، فإن مستوى تعقد سياسة وصناعة القرار الجماعى مرتفع للغاية، ويمكن أن تكون عواقب الفشل وخيمة، قد تصل إلى حد الكارثة، وهكذا فإنه حتى بافتراض أن الأساس المحورى للاقتصاد السياسى الدولى سيظل اقتصاديا وطنيا دوليا فإن المشكلات السياسية سوف تظل بالغة الصعوبة.

وعلى أى حال، فمهما يكن الحكم النهائى على طبيعة العالم العالمى الدولى، فإنه من الواضح أن بعض الملامح المهمة للنظام الدولى للعلاقات الاقتصادية السياسية قد تغيرت وأسهمت فى تشكيل العالم الذى صنعناه.

عولمة غير منتظمة وغير عادلة

الملاحظ هو تزايد النشاط الاقتصادى المتقدم فيما بين أكثر مناطق العالم تقدما، وتتمثل فى أن عملية التكامل والاندماج التكنولوجى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى، بين المناطق الثلاثة الأكثر تقدمًا فى العالم (اليابان وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية)، أكثر انتشارًا وبروزًا وحجمًا من «التكامل» فيما بين هذه المناطق وبين البلدان الأقل نموًا، أو فيما بين البلدان النامية نفسها. وهكذا فإن الاقتصاديات الوطنية خارج المناطق الثلاثة مستبعدة من عملية تكوين الثروة فى الوقت الذى تتزايد فيه مستويات الاعتماد المتبادل الاقتصادى فيما بين المناطق الثلاثة. وفضلاً عن ذلك فقد صاحب هذا التركيز

الاقتصادى السيطرة السياسية على إدارة الاقتصاد السياسى العالمى، والذى يتمثل فى الدول الصناعية السبع والتى انضمت إليها روسيا مؤخرًا، والذى تقوم «بإدارة» الاقتصاد العالمى بصورة جماعية. وقد يتبادر تساؤل هنا، وماذا بشأن الصين ومكانها فى هذا الاقتصاد السياسى العالمى ، ولكن الواقع أنه ليست هناك إجابة واضحه فى ظل القوى والأفكار التى تشكل الموقف الحالى!!

وفيما يلى بعض المؤشرات التى تدل على هذا الواقع بالنسبة للعولمة:

* كانت دول المناطق الثلاث - آنفه الذكر - عام ١٩٨٠ تصدر ما يصل إلى ٥٥٪ من مجموع صادرات العالم من السلع المصنوعة، وفى عام ١٩٩٠ أصبحت النسبة ٦٤٪ ، وبالنسبة للواردات كانت النسبة ٦٠٪ من جميع واردات السلع المصنعة عام ١٩٨٠ وارتفعت النسبة إلى ٦٤٪ عام ١٩٩٠.

* أما أرقام البلدان الأكثر فقرًا (ومجموعها ١٠٢) فكانت: صادرات السلع المصنعة ٧,٩٪ عام ١٩٨٠، ١,٤٪ عام ١٩٩٠ أما الواردات فكانت ٩٪ عام ١٩٨٠ و٤,٩٪ عام ١٩٩٠.

* تدفقات رأس المال: كان كل من المكونات الثلاثة لتدفقات رأس المال (بالنقود والتمويل - الاستثمار الأجنبى المباشر - الاستثمارات فى الأوراق المالية) يتركز فى داخل بلدان المناطق الثلاث.. حتى أنها فى الثمانينات كانت تمثل نحو ٨٠٪ من جميع تدفقات رأس المال الدولية.

* وفى مجال شركات «المعرفة» و«التكنولوجيا» - حيث تكوين نسبة كبيرة من الثروات بمعدلات عالية ومتنامية - أصبح التعاون بين الشركات على «التكنولوجيا الاستراتيجية «أفضل مؤشر على النجاح الاقتصادى.

وقد بلغ مجموع الاتفاقيات الموقعة فيما بين الشركات خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠ نحو ٤٠٠٠، كان أكثر من ٥٠٪ منها بين شركات المناطق الثلاث..!!

هكذا يمكن القول إن تدفقات رأس المال هى أكبر مؤشر ودليل على أن التطورات الرئيسية فى عملية العولمة مستمرة فى طريقها، وأهم ملامحها هو حجم وطبيعة تلك التدفقات وطريقة توزيعها فى ضوء ما يشهده عالم اليوم من ضخامة حجم المعاملات المالية الدولية وقيمة المبادلات فى التجارة العالمية، الأمر الذى أحدث تحولاً كبيرًا فيما كان يطلق عليه الاقتصاد «النموذجى» لتحركات رأس المال خاصة فيما يتصل بأسعار تحويل العملات، وما ينجم من آثار على العملات الوطنية فى حالة تخفيض قيمتها نتيجة أنشطة أو تقلبات «السوق»، وليس نتيجة مبادرات من جانب الحكومات.

أما الجانب الآخر فى تدفقات رأس المال، وهو توزيعها، فقد شهدت السبعينات نموًا كبيرًا فى الاستثمار الاجنبى المباشر، الذى تم تمويله جزئيًا نتيجة زيادة أسعار البترول ، ولكن مع حلول الثمانينيات تمركزت معظم تدفقات رأس المال على اقتصاديات المناطق الثلاث حتى أنه فى عام ١٩٨٩ كان أكثر من ٨٠٪ من الاستثمار المباشر الأجنبى فى العالم صادرًا من المناطق الثلاث ومتجهًا إليها!!

وهناك العديد من الموضوعات التى ترتبط بموضوع الاقتصاد السياسى الدولى[1] وما شهده من متغيرات على الساحة العالمية بداية بأزمات أو «صدمات» أسعار البترول فى فترة السبعينيات، وتوتر العلاقات بين الشرق والغرب وأنعكاساته على الاقتصاد الدولى، ومن ثم على السياسة العالميه، وما طرأ بعد ذلك من تغيرات مفاجئة، وبعيدة الأثر مثل انهيار أسواق المال عام ١٩٨٧ التى كانت أمثلة نذير للعواصف القادمة.. وما تلا ذلك من تحولات جذيرية فى توجهات دول كبرى بالنسبة لسياساتها الاقتصادية الداخلية، على نحو ما فعلت مرجريت تاتشر وأخيرا ورطة منظمة الدول المصدرة للبترول خلال الثمانينيات التى أثبتت أن المستقبل الاقتصادى لدول قوية يمكن أن يتأثر بشددة باستراتيجيات دول أخرى وتحركات أسواق دولية.

ـ ومن أبرز المتغيرات فى الاقتصاد السياسى الدولى هو الغياب النسبى للتغير فى التنظيم السياسى للعلاقات الاقتصادية الدولية، والتغيرات فى العلاقة بين الدول والأسواق خاصة مع تزايد تدويل أسواق المال وعولمة الإنتاج، ثم أثر هذه المتغيرات على السياسة العالمية.

ـ وهناك أيضا التغير «الهيكلى» بمعنى التحولات فى القوة والمكان خلال الثمانينيات للدلالة على تغير «الثقل » الاقتصادى لبلدان كبرى فى الاقتصاد الدولى فى موقعهم داخل العلاقات الاقتصادية، مثال ذلك صعود نجم اليابان وبعض البلدان النامية فى آسيا، ثم الاتجاهات الاندماجية التى تبلورت فى الوحدة الأوروبية ودخول بعض الاقتصاديات التى تتبع نهج التخطيط المركزى إلى النظام الاقتصادى الدولى، الذى ظهر بوضوح فى الحقبة التالية أى فترة التسعينيات.

إن صعود اليابان كان عملية مستمرة منذ إعلان «المعجزة اليابانية» فى بداية الستينيات، تركزت بصورة أساسية فى قدرة تصديرية متصاعدة أثارت المنازعات التجارية مع الولايات المتحدة وأوروبا خلال حقبة السبعينيات. وبصدور كتاب «اليابان رقم (١) «امتد التفوق الاقتصادى اليابانى إلى القطاعات الصناعية ذات التقنيات العالية وأسواق المال الدولية مما كان له انعكاسات كبيرة خاصة على العلاقات الثنائية مع أمريكا.. وبدأت اليابان تمارس دورها الجديد فى الاقتصاد العالمى، وأصبحت نموذجًا جديدًا فى الاقتصاد السياسى، ولكن ليس على غرار الاقتصاديات الغربية..

ومع بداية التسعينيات، من ناحية أخرى، فإن البلدان التى كانت تدور فى فلك الشيوعية كانت مستبعدة أو عزلت نفسها عن المشاركة الكاملة فى نظم الاقتصاد الدولى، سواء نتيجة الحرب الباردة؛ لأن اقتصادياتها ارتكزت على نهج التخطيط المركزى أكثر من مبادئ السوق مما جعل من الصعب عليها الاندماج فى الاقتصاد العالمى الرأسمالى ، بالرغم من أن بعض البلدان (مثل يوغوسلافيا ورومانيا) انضمت إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى واتفاقيات الجات بعد إعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتى، وبدء برنامج للإصلاح الاقتصادى داخليا.. ومن الواضح أنه سيمضى بعض الوقت قبل أن

(١) Readings in International Political Economy.. By: David N. Balaom + Michael Veseth.

تستطيع بلدان أوروبا الشرقية التحرر تماماً من قيود الماضى وتبنى اتجاهات التحرر الاقتصادى خاصة فى ظل ظروفها السياسية.

ويمكن القول بأن «الجات» كان لها تأثير واضح فى الاتفاقيات بشأن تحرير التجارة كما أسهمت المفاوضات التى جرت فى إطارها فى تخفيف السياسات الحمائية خاصة فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية بعد أن وسعت جولة أورجواى أيضًا نطاق تحرير التجارة لتشمل الزراعة والخدمات.

* ومن مظاهر التغير أيضًا تعديل أوضاع الدول فى الاقتصاد الدولى والمنظمات الدولية مع زيادة الاندماج فى السوق العالمى وأسواق المال التى شهدت نموًا متزايدًا فى التعاملات المالية الدولية جنبا إلى جنب مع نمو حركة التجارة العالية، خاصة مع التقدم والتطور المتسارع فى تقنيات الاتصال والكمبيوتر التى ساعدت على زيادة التدفقات المالية عبر الحدود القومية بصورة غير مسبوقة، وما ترتب على ذلك من الحد من استقلالية الحكومات الوطنية فى وضع سياساتها الاقتصادية.. بالإضافة إلى تصاعد ظاهر ة الهجرة سواء الشرعية أو غير الشرعية وانتقال الأيدى العاملة عبر الحدود إلى جانب تنامى انتشار الشركات متعددة الجنسية التى أصبحت تمثل عبئًا إضافيًا بالنسبة للحكومات الوطنية خاصة فى العالم الثالث؛ حيث أصبح طابع الاقتصاد السياسى الدولى هو السائد بعد تزايد اندماج الأسواق فى رأس المال والسلع والعمل، وتحولت حلبة المنافسة بين القوى الكبرى إلى المجالات الاقتصادية، على الرغم من آراء البعض مثل (بول كيندى وآخرين) من أن هذه التوجهات الجديدة تحمل فى طياتها سياسات إمبريالية وإن كانت لاترتدى الزى العسكرى التقليدى!! ويرد على ذلك أنصار الاقتصاد الحر والمنافسة فى الأسواق التى تعكس التغير فى السياسة العالمية ، بأن هذا التحول إنما يأتى استجابة لتحقيق «الرفاهية» للمجتمعات من خلال تدويل الاقتصاديات الوطنية وتنعكس بالتالى على العلاقات الدولية.

* والملاحظ هنا أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة تشبه كل منهما الأخرى كما تختلفان عن معظم بقية العالم.. فالبلدان سيطرا على السياسة العالمية قرابة قرن من الزمان وجعلتهما «اللغة الإنجليزية» يتجاهلان ما يقال أو يجرى فيما وراء البحار حتى أصبحا منعزلين!! فالنظام الأنجلو ـ أمريكى يرتكز ـ مثل غيره ـ فى السياسة والاقتصاد على مبادئ ومعتقدات أو قيم معينة، ولكن بدلاً من القول أنها أفضل المبادئ أو أنها ما تفضله مجتمعاتهما، فإنهم يتصرفون غالبًا على أنها المبادئ الوحيدة الممكنة والتى لايمكن لأحد أن يختار غيرها.. وهكذا أصبح الاقتصاد السياسى مسألة عقائدية فى الأساس؛ حيث تنبع جذور الرؤية الأنجلو ـ أمريكية إلى العالم من إسحاق نيوتن «أبو العلم الحديث » وجان جاك روسو «أبو النظرية السياسة الليبرالية» و آدم سميث «أبو الاقتصاد الحر » أو الحرية الاقتصادية.

وإذا كانت مسألة «العلم» لايختلف عليها أحد خارج الولايات المتحدة وبريطانيا، فإنه فيما يتعلق «بالسياسة» تتباين الرؤى وتثور الاختلافات؛ بمعنى أن الفلسفة السياسية لروسو ليست بالضرورة الفلسفة التى يتبعها العالم كله، وتزداد شقة الخلاف فيما يتعلق بالاقتصاد؛ حيث ترى كثير من البلدان

أن آدم سـمـيث ليس سـوى واحـد من أصـحـاب نظريات كـثـيـرة ذات أفكار مـهـمـة بالنسـبـة لتنظيم الاقتصاد..!!

* والخـلاصـة أنه أصـبـحت هناك مـدرسـتـان فى الفكر الاقـتـصـادى؛ الأولى ورائدتـهـا الأنجلو - أمريكية التى تؤمن بعدم التخطيط الاقتصادى وأن النمو يتم تلقائيا طالما أن التكنولوجيا تتغير والأذواق تتغير والأحوال السياسية والإنسانية تتغير، وبالتالى فإن أفضل «تخطيط» هو ترك الأفراد، أصحاب النقود، يتصرفون كما يشاءون؛ لأنهم أدرى بمصلحتهم ولأنه لايوجد من لديه حافز أقوى من الذين يسعون لتحقيق الربح وتجنب الخسارة.

أما المدرسة الثانية فإنها ترى احتمالات فشل «آليات السوق» وأن قوى السوق الطبيعية يمكن أن تؤدى إلى نتائج غير مرغوب فيها، وتضرب مثالاً لذلك أنه إذا تركت المصانع مخلفاتها التى تلوث الهواء والماء، وآثار ذلك على المجتمع فإن الأمر عندئذ يحتم ضرورة تدخل الحكومة بوضع القواعد اللازمة لترشيد هذا السلوك! ويذهب أصحاب هذه المدرسة من أمثال فروديتش ليست والكسندر هاملتون، إلى أن التنمية الصناعية على هذا النحو تعنى فشل السوق؛ لأن المجتمعات لاتتحرك تلقائيًا من الزراعة إلى الحرف الصغيرة ثم إلى الصناعات الكبيرة لمجرد أن عددًا من صغار التجار يأخذون قراراتهم بأنفسهم، وأنه إذا كان كل فرد يضع نقوده حيث يتوقع أكبر عائد لها، فإن ذلك لايعنى أن النقود سوف تتجه تلقائيًا إلى ما هو أفضل للأمة؛ لأنه إذا كان ذلك هو المنشود فإن الأمر يتطلب خطة.. وممارسة سلطة مركزية.

ومن جانب آخر فإن المدرسة الأنجلو - أمريكية ترى أن المعيار الرئيسى لأى مجتمع هو مستوى استهلاكه، وأن المنافسة شىء مطلوب؛ لأنها تتيح إنتاجًا أفضل وأرخص لصالح المستهلكين، ونفس الشىء بالنسبة للتجارة الخارجية حيث تلعب المنافسة دورًا محوريًا على المستوى العالمى. بينما ترى المدرسة الثانية أن هذا المنطق يؤدى إلى نتائج زائفة.. لأن رفاهية المجتمع على المدى الطويل لايحددها ما يستطيع هذا المجتمع شراءه؛ بل ما يستطيع أن يصنعه...! وهو ما تؤكده المقولة المعروفة بشأن المعونة الخارجية (أعط الرجل سمكة تكفى إطعامه يومًا واحدًا، علمه كيف يصطاد تساعده على إطعام نفسه مدى الحياة).. وإن الدول - من وجهه النظر الاستراتيجية - تنتهى بها الحال إلى التبعية أو الاستقلالية حسب قدرتها على أن تصنع الأشياء لنفسها بنفسها، وهو ما يتضح من خضوع بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لإنجلترا وفرنسا خلال القرن التاسع عشر؛ لأنها عجزت عن صناعة الآلات والأسلحة التى كان يصنعها الأوروبيون!!

ومن وجهة النظر المادية فإن ثروة أى مجتمع على المدى الطويل تكون أكبر إذا كان هذا المجتمع يسيطر أيضًا على الأنشطة المتقدمة ، بمعنى الاستفادة من التقدم التكنولوجى فى تطوير إنتاجه وصناعاته بما يتيح دخولاً أعلى فى الحقب التالية، وهذه هى رؤية المدرسه الثانية فى الفكر الاقتصادى، التى يطلق عليها أحيانًا «المدرسة الألمانية» ورائدها «ليست List»التى عبر عنها فى كتابه «النظام الوطنى

للاقتصاد السياسى» بقوله «إن قوى الإنتاج هى الشجرة التى تنمو فوقها الثروة ... لأن الشجرة التى تحمل الثمار قيمتها أكبر من الثمار ذاتها..!!».

وعلى حين أن النظرية الأنجلو ـ أمريكية فى السياسة والاقتصاد تتركز داخليًا حول كيف تمارس اللعبه وليس من يكسب أو يخسر، وأنه طالما أن قواعد اللعبة عادلة فإن المرشح الأفضل يكسب، وينحصر دور الحكومة هنا فيما هو أشبه بدور «الحكم فى المباراة» أى التأكد من أنه ليس هناك من يخدع أو يغش أو يخرج عن قواعد اللعبة، سواء بتزوير الانتخابات فى المجال السياسى أو ممارسة الاحتكار فى المجال الاقتصادى!

بينما تأخذ «المدرسة الألمانية» ـ الطابع الأبوى ـ إذا جاز التعبير ، فالناس لا يختارون تلقائيًا المجتمع الأفضل أو الاستخدام الأفضل لنقودهم ، ولذلك يتعين على الدولة أن تعنى بكل من العملية والنتيجة .. وإن رعاية شئون الناس يجب أن تكون فى أولويات اهتمام الدولة.

ويتضح نفس الاتجاه فى مجال التجارة حيث ترى «المدرسة الألمانية» أنها ليست مجرد لعبة وأن بعض الدول على مر التاريخ فقدت استقلالها وزمام الأمور فى مستقبلها حينما فشلت فى مجال التجارة، ولذلك يجب أن توليها الدول كل اهتمامها بأسلوب استراتيجى وليس مجرد أين يمكن شراء منتج أرخص!! وهى السياسة التى اتبعتها إنجلترا فى القرن التاسع عشر وحذت أمريكا حذوها فى القرن العشرين واستطاعت اعتمادًا على قوتها كأكبر دولة صناعية وتجارية، من استغلال ضعف البلدان ذات الاقتصاديات المتخلفة نسبيًا. فالسياسات الاقتصادية من وجهة النظر الألمانية، يتوقف اعتبار أن تكون خيرًا أو شرًا، على مدى الأخذ فى الحسبان باعتبارات الصالح الاقتصادى القومى، وأنه فى مجال التعامل بين الدول فإن البعض يكسب والبعض يخسر، وأن القوة الاقتصادية تؤدى غالبًا إلى القوة السياسية التى تجعل دولة ما تفرض إرادتها على الآخرين ! وأن المسألة فى جوهرها هى ما إذا كانت الدولة قوية أو ضعيفه؛ لأن «آلهة التجارة » لن تساعد من لايساعد نفسه وأنه لاوجود لميثاق أخلاقى يحمى الضعيف، وأنه إذا قررت إحدى دول إفريقيا أو أمريكا اللاتينية اتخاذ إجراءات لحماية صناعاتها فى مواجهة المنتجات الأجنبية فإن هذا يكون قرارًا وليس خطيئة!! كما يردد دعاة حرية التجارة. فأمريكا نفسها «تخدع وتغش» بدعمها أسعار السكر لصالح منتجيها إلى جانب القيود العديدة التى تفرضها على التجارة.. كما تفعل ماليزيا مثلاً عندما تشترط على المستثمرين الأجانب اتخاذ شركاء محليين، وهكذا يظهر «نشاز» نغمة الأخلاقيات الأنجلو ـ أمريكية فى ضوء وقائع تاريخ تطورهما.

وقد كشف بعض الاقتصاديين الأمريكيين مدى زيف النموذج الأنجلو ـ أمريكى، وقدموا الدلائل العديدة على أن «الغش» ـ فى شكل الإجراءات الحمائية ـ يمكن أن يزيد ثروة الدولة، وأن الأمريكيين يرددون أفكارًا غير منطقية وغير معقولة، عندما يتحدثون عن الثروة والفقر، ومكانتهم فى العالم ، كما لو كانت نظريات آدم سميث هى الوحيدة على الساحة، ويتباهون بأن «أصبحنا جميعًا رأسماليين!» انطلاقًا من انتشار مبدأ المنافسة وتحرير التجارة وجعل قوى السوق تتفاعل بحرية دون تدخل، هى التى حققت

المكاسب الكبيرة لبلدان جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال!!. وهكذا يبدو أن النظريات الأنجلو ـ أمريكية قد كسبت «معركة الأفكار»..

ويقول وليام لاذونيك فى كتابه: «تنظيم الأعمال وأسطورة اقتصاد السوق ١٩٩١: (أنه بعد ظهور آراء آدم سميث التى تبنتها وطبقتها بريطانيا، خاصة فى مجال إجراءات الحماية والرسوم الجمركية، وروجتها بادعاء ـ لماذا تحرم الدول المستهلكين من مواطنيها من الحصول على الأقمشة البريطانية الرخيصة والجيدة الصنع؟! وتناسى أن السوق العالمى فى ذلك الوقت كان تحت السيطرة البريطانية المطلقة.. فالمسألة لم تكن حرية السوق، وإنما تنامى قوة الأسطول البريطانى، بعد انتصاره على الأسطولين الفرنسى والأسبانى، الذى ساعد على سيطرة السفن البريطانية على طرق التجارة العالمية وإصدار تشريعات بحرية ضمنت احتكار بريطانيا للعديد من الصناعات).

ويضيف لاذونيك: إن الولايات المتحدة الأمريكية فى القرن العشرين سارت على نفس النهج الذى اتبعته بريطانيا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإن التأييد الأمريكى التقليدى لتطبيق مبدأ حرية التجارة على النطاق العالمى هو ظاهرة حديثة لم تظهر إلا بنهاية الحرب العالمية الثانية.

الرابحون والخاسرون

يعرض جيمس جولد سميث فى كتابه «الفخ The Trap » الذى صدر عام ١٩٩٤ للجات وحرية التجارة العالمية، بعد انتخابه عضواً فى البرلمان الأوروبى، حيث يقول إن كل مجتمع فى العالم الحديث يواجه مشاكل خطيرة، ليس لها حلول عالمية، وإن كان لها جذور مشتركة.. فالعلم والتكنولوجيا والاقتصاد تتعامل معها المجتمعات الحديثة على أنها غايات فى حد ذاتها، أكثر منها أدوات مهمة لدفع عجلة الرفاهية.. وفى سبيل هذه الغايات يتم التضحية بالاستقرار الاجتماعى لكثير من الثقافات، الأمر الذى يؤدى إلى ما تعانيه المجتمعات من أمراض.. فالرخاء الاقتصادى الذى تسعى إليه المجتمعات الصناعية ليس هو المعيار الرئيسى لنجاح الدول. فالولايات المتحدة حققت أعلى معدلات الرخاء والرفاهية المادية، ورغم ذلك يعانى المجتمع الأمريكى أزمة اجتماعية خطيرة.. ونفس الأمر ينطبق على بريطانيا..!

آثار التجارة الحرة: لقد أصبحت حرية التجارة العالمية مبدأ مقدساً فى النظرية الاقتصادية الحديثة، وصلت إلى مرتبة العقيدة لدى الكثير من الاقتصاديين، بل والسياسيين لدرجة يصعب معها إقناعهم بإعادة تقييم آثارها على الاقتصاد العالمى.. فتطبيق اتفاقات «الجات» والنظريات التى قامت عليها سوف يؤدى إلى عدم الاستقرار فى العالم الصناعى وإلحاق الخراب بالعالم الثالث..! وينتقد «جولد سميث» ما ذهب إليه «ديفيد ريكاردو» الاقتصادى البريطانى، وأشهر أصحاب نظرية التجارة الحرة فى القرن التاسع عشر، فى تحديد مفهومين رئيسيين هما التخصص والمزايا النسبية، كمحور يتعين على دولة اتباعه فى الأنشطة التى تباشرها .. بمعنى أن تركز الدولة على الصناعات التى يكون لها

فيها أكبر ميزة نسبية وتترك ما عداها، وبذلك تصدر الدول ما يفيض عن حاجتها وتستورد ما لم تعد تصنعه، وتبعًا لذلك تنمو التجارة الدولية.

ويرى جولد سميث أن هذه الأفكار لم تعد صالحة فى عالم اليوم؛ لأنه خلال السنوات القليلة الماضية انخرط ـ فجأة ـ ما يربو على أربعة مليارات من البشر فى الاقتصاد العالمى ، يضمون سكان الصين والهند وجمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقًا وغيرهم، الذين يتزايدون بصورة سريعة ويعانون من نسبة عالية من البطالة وحتى الذين يعملون فإن مستويات أجورهم متدنية بالقياس بما يحصل عليه العمال فى العالم. وأن هؤلاء الأربعة مليارات كانوا ـ حتى فترة قريبة ـ خارج «نظامنا» الاقتصادى بسبب أنظمتهم السياسية التى كانت إما شيوعية أو اشتراكية، وتفتقر إلى التكنولوجيا ورأس المال.. وقد تغير كل هذا اليوم! بعد تغير أنظمتها السياسية وفتحت الأبواب أمام انتقال التكنولوجيا وانسياب رءوس الأموال للاستثمار حينما يتحقق أكبر عائد لها! وأصبح المبدأ الرئيسى فى حرية التجارة العالمية هو أن أى شىء يمكن صناعته فى أى مكان فى العالم ، وبيعه فى أى مكان آخر. وبالتالى تصبح الاقتصاديات خاضعة لشكل جديد تمامًا عن المنافسة.. مثال ذلك: إذا كانت هناك شركتان واحدة فى العالم المتقدم، والثانية فى فيتنام، وكلتاهما تنتجان نفس السلعة التى يراد بيعها فى نفس السوق، فرنسا أو أمريكا مثلاً، فبوسعهما استخدام نفس التقنيات ونفس مصادر التمويل الدولى، ولكن الاختلاف الوحيد سيكون أن الشركة الفيتنامية يمكن أن توظف سبعة وأربعين عاملاً وبالأجر الذى يتقاضاه عامل فرنسى واحد!! ومن السهل فهم ما يعنيه ذلك بالطبع من ناحية تكلفة الإنتاج وأيضًا من الناحية الاجتماعية!

صحيح أن الصناعات التى تعتمد على تقنيات عالية يمكن أن تستمر وتزدهر فى ظل ظروف اعتمادها بدرجة كبيرة على الآلات والمعدات المتطورة وبالتالى استخدام عدد أقل من الأيدى العاملة، وإن كانت قوة العمل تمثل نسبه صغيرة فى التكلفة الشاملة للمنتجات التى يصنعونها .. ولكن من الواضح ـ من ناحية أخرى ـ أن تشغيلهم عددًا أقل يعنى أنهم لايستطيعون تشغيل عدد أكبر!! فإذا احتاج الأمر زيادة الأيدى العاملة فسوف يتجهون بالضرورة إلى خارج البلاد؛ حيث الأيدى العاملة الرخيصة.

ويردد دائما أنصار التجارة الحرة العالمية، أن تصدير المنتجات ذات التقنيات العالية، مثل القطارات فائقة السرعة والطائرات والأقمار الصناعية، سوف يخلق فرص عمل على نطاق واسع.. ولكن «جولد سميث» يرد بأن ذلك ليس صحيحًا!! ويضرب مثلاً على أن صفقة القطارات فائقة السرعة التى باعتها فرنسا إلى كوريا الجنوبية وبلغت قيمتها ٢,١ بليون دولار، قد تطلبت تشغيل (٨٠٠) ثمانمائة وظيفة فقط فى فرنسا ولمدة أربع سنوات! وأن معظم العمل قامت به شركات كورية تستخدم عمالة أسيوية، بالإضافة إلى أنه نتيجة نقل التكنولوجيا إلى كوريا الجنوبية، سوف تتجه بلدان آسيا ـ خلال سنوات قليلة ـ إلى شراء القطارات فائقة السرعة مباشرة من كوريا وليس من فرنسا!!

ويضيف «جولد سميث» أنه من أكبر الأخطاء الشائعة أنه عند التحدث عن التجارة المتوازنة يكون ذلك من منطلق الاعتبارات النقدية؛ بمعنى إذا تم تصدير ما قيمته بليون دولار من السلع واستيراد منتجات بنفس القيمة، يقال إن التجارة الخارجية متوازنة.. وأن ذلك تحليل خاطئ يؤدى إلى نتائج خاطئة.. لأن المنتجات التى يتم تصديرها ينبغى أن تكون تلك التى تستخدم أقل نسبة من قوة العمل، فإذا لم يمكن الأمر ذلك فلن يمكنها منافسة منتجات البلدان النامية وأن تكون غير ذات تقنية عالية، وهكذا فإن التجارة الخارجية قد تبدو متوازنة من الناحية النقدية، إلا أن قيمة العمالة بالنسبة للمنتجات غير متوازنة بالمرة، حتى يمكن القول أنه يتم تصدير وظائف واستيراد بطالة..!!

وحتى فى صناعات الخدمات سوف تشهد حركة واسعة لانتقال التشغيل إلى المناطق الأقل تكلفة.. وبفضل الأقمار الصناعية أصبح بوسع الموظفين أن يكونوا على اتصال مستمر بالمكاتب التى تقع فى مناطق بعيد ة.. وهذا يعنى أن الشركات التى لديها مكاتب كبيرة يمكن أن تكتفى بعدد محدود فى أى منطقة من العالم.

كذلك فإن معدلات أسعار صرف العملات لها أثر كبير على قدرة المنافسة فحسب نظرية «ريكاردو» الخاصة بالميزة النسبية. تكون الدولة التى تنتج سلعة أرخص هى التى تتمتع بميزه نسبية، إلا أن هذا التقدير قد يتغير إذا انخفضت أو تعدلت قيمة إحدى العملات .. مثال ذلك أن الدولار الأمريكى عام ١٩٨٥ كان يعادل ١٠ فرنكات فرنسية وفى ١٩٩٢ أصبح يعادل ٤,٨ فقط. وإذا كان المفروض حسب نظرية ريكاردو ـ أن تتخصص كل دولة فى المنتجات التى لها فيها ميزة نسبية، فإنه فى ضوء ما سبق، على أمريكا أن تتخلى عن الصناعات بعد أن فقدت ميزتها النسبيه لأسباب مالية، وهى تغير معدلات أسعار الصرف.

إن الذين يؤمنون بحرية التجارة العالمية يعتقدون أن المستهلكين سوف يستفيدون من قدرتهم على شراء سلع مستوردة منخفضة السعر ومصنوعة بأيدٍ عاملة قليلة الأجر ، ولكن هؤلاء المستهلكين ليسوا مجرد أوليك الذين يشترون المنتجات، فهم أنفسهم أيضًا الذين يعتمدون على العمل فى معيشتهم ويدفعون الضرائب، كما أن المستهلكين هم أيضًا مواطنون يعيشون فى المدن.. ومع ازدياد نسبة البطالة والفقر ستعانى المدن بدورها من زيادة عدم الاستقرار. وبهذا فإن مزايا المنتجات المستوردة الرخيصة سوف تضيع أهميتها مع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى ستثيرها !!

وهكذا فإنه فى ظل نظام التجارة الحرة العالمية سيكون الخاسرون، بالطبع أولئك الذين سيصبحون عاطلين نتيجة انتقال الإنتاج إلى مناطق أقل تكلفة... وكما سبقت الإشارة فإن دخول نحو أربعة مليارات من الأيدى العاملة الرخيصة سوف يؤدى بالضرورة إلى انخفاض قيمة العمل «نظرية العرض والطلب»، كما أن العمل المنظم فى البلدان المتقدمة سوف يفقد قدرته على المساومة، فحينما تحاول نقابات العمال طلب امتيازات جديدة سيكون الرد.. «إذا حاولتم الضغط علينا فسوف ننتقل إلى

خارج البلاد؛ حيث اليد العاملة الأرخص التى لاتطالب بالحماية التأمينية والأجازات الطويلة وغيرها مما تريدون التفاوض بشأنه».

كذلك سيكون هناك الذين يفقدون وظائفهم؛ لأن شركاتهم لم تنتقل خارج البلاد ولاتستطيع المنافسة مع المنتجات الرخيصة المستوردة.

أما الرابحون: فهم الذين يمكن أن يستفيدوا من زيادة عرض الأيدى العاملة الرخيصة إلى الشركات التى تنقل إنتاجها خارج البلاد إلى مناطق أقل تكلفة، والشركات التى ستدفع مرتبات أقل فى الداخل، والذين لديهم رأس مال يستثمرونه؛ حيث اليد العاملة أرخص وبالتالى سيحصلون على عوائد أكبر .. ولكن فى المقابل فإن الآثار على مجتمعاتهم ستكون أكثر عمقًا والعواقب أشد إيلاماً .. فالفقراء فى البلدان الغنية هم الذين سيدعمون الأغنياء فى البلدان الفقيرة.

والنتيجة أن العمال فى الشمال سيزدادون فقرًا، والعمال فى الجنوب لن تتحسن أحوالهم !!

ويؤكد بعض الاقتصاديين أن تطبيقات اتفاقيات الجات ستحدث أيضًا مأساة أو كارثة فى العالم الثالث.. فاستخدام أساليب الزراعة الحديثة يمكن أن يحقق أكبر قدر من إنتاج الغذاء بتكلفة أقل وبتشغيل الحد الأدنى من العمالة، وهذا يعنى من ناحية أخرى تقليل عدد الذين تعتمد حياتهم على العمل فى الأرض وترغم كثيرين منهم إلى الهجرة للمدن؛ سعيًا وراء الرزق بعد اقتلاعهم من جذورهم! وهى الظاهرة التى يعانيها معظم بلدان العالم الثالث؛ حيث انتقال العائلات بعد تفكك أواصرها من الريف إلى الأحياء العشوائية حول المدن وانعكاس ذلك على الاستقرار الاجتماعى.. ويرى البعض أن الأمر لايقتصر على الهجرة الداخلية، بل إن أعدادًا كبيرة تضطر إلى الخروج من بلادها فى هجرات جماعية مثلما حدث فى حالة المليونى لاجئ الذين هربوا من الأحداث الدامية فى رواندا. وأنه بمواصلة تطبيقات «الجات» سوف تتضاعف موجات الهجرة واللاجئين بما يعنى شيوع عدم الاستقرار السكانى على مستوى العالم.

ولابد من التمييز بين السكان من ناحية والنخبة الحاكمة من ناحية أخرى.. فالنخبة أو الصفوة هم الذين يحبذون التجارة الحرة العالمية؛ لأنهم هم الذين سيزدادون ثراءً بفضلها.. وإذا كانت مشكلة البطالة فى أوروبا وغيرها من الدول تمثل أحد تداعيات تطبيقات اتفاقيات الجات، فإن هناك العديد من الاحتجاجات والمظاهرات التى تقوم وتعارض الآثار المدمرة لأسلوب الحياة فى الزراعة وفى الثقافة والتقاليد السائدة فى المجتمعات نتيجة حرية التجارة العالمية.. فالمسألة ليست مجرد مبدأ المنافسة العادية بين الدول، وإنما هو التباين الشديد بين المجتمعات وبالتالى لم يعد مبدأ أو مصطلح «التخصص» مناسبًا لاقتصاد عالم اليوم، فالأمر يتطلب مجتمعًا يقوم على تعدد المؤسسات والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم فى مجالات أوسع لتشغيل عمالة أكثر. وأن يحل مفهوم التجارة الحرة الإقليمية محل حرية التجارة العالمية.

وتحت عنوان «العملية: غير الديموقراطية من البداية للنهاية! «يقول جولد سميث[١] :إن كل عناصر التفاوض والتبنى والتنفيذ لاتفاقات «التجارة الحرة» المعولة كانت تستهدف الحيلولة دون مشاركة المواطن.. فالمفاوضات بشأن التجارة كانت تتم خلف «الأبواب المغلقة» بين مسئولين حكوميين غير منتجين ويمثلون أساسًا مصالح مؤسسات ورجال الأعمال.. كانت السرية هى غلاف عملية مفاوضات الجات نفسها.. وخلال مراحل جولة أورجواى على مدى ثمانى سنوات، كانت مجموعة صغيرة تمثل الدول الكبرى تلتقى فى «حجرات خضراء» لإجراء أحاديث خاصة تمهيدًا لعقد الاتفاقات، ثم تخرج لإعلانها وفرضها على الآخرين!! الذين وقعوا بالموافقة! مثال ذلك المفاوضات الأمريكية والاتحاد الأوروبى حول دعم صادرات الحبوب انتهت إلى الصياغة التى تناسب المنتجين والمصدرين الزراعيين الأمريكيين والأوروبيين بالدرجة الأولى ثم إعلانها على أنها حصيلة المفاوضات الزراعية العالمية..!

كما لعب اللوبى الخاص برجال الأعمال والشركات الكبرى دورًا مؤثرًا فى اتخاذ القرارات ووضع البنود فى الاتفاقات بما يتناسب مع مصالحهم، بينما لم يكن هناك من يدافع أو يعبر عن صالح «المواطن » الذى تنطبق عليه تلك القرارات ! حتى المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية أو جماعات حماية البيئة وغيرهم لم يكن لهم صوت يذكر فى مفاوضات جولة أورجواى، رغم أن حكومة كلينتون حاولت تشكيل لجنة استشارية لشئون التجارة وحماية البيئة تضم ممثلين عن الجمعيات الأهلية لمراعاة مصالح «المواطن» إلا أن مهمة القرارات ظلت فى أيدى أصحاب المصالح العليا..! وحتى إذا تم إقرار اتفاقية تجارية فإن الحصول على نسخة لمعرفة مضمونها وكيفية تطبيقها، مهمة عسيرة تتجاوز طاقة أى مواطن، وهو ما حدث على سبيل المثال عندما أعلن الرئيس بوش «الأب» ١٩٩٢ عن اتفاقية «النافتا» مع كندا والمكسيك وأنها تتضمن فوائد كثيرة للأمريكيين، لم يتيسر الحصول على النص الرسمى (٧٥٢ صفحة بمبلغ ٤١ دولارًا)، إلا بعد أن ترك بوش مقعد الرئاسة عام ١٩٩٣؟!

وهذا ما ينطبق على نصوص اتفاقية «الجات» التى تعذر الوصول إليها فى كثير من البلدان.. وصعوبة الحصول على هذه النصوص وفهمها ليس مصادفة أو شيئًا عارضًا، كما يقول «جولد سميث» وإنما تعكس جهدًا متعمدًا من جانب أنصار العولمة؛ لإخفاء بنود الاتفاقات وآثارها عن الجماهير وعن وسائل الإعلام وحتى عن الهيئات البرلمانية التى صدقت عليها. وحتى بالرغم من أن منظمة التجارة العالمية WTO لديها أجندة تنافس أجندة الأمم المتحدة إلا أنها قامت بأقل قدر من النقاش العام أو تحت قبة البرلمانات!! فعلى الرغم مما أظهرته استطلاعات الرأى العام من أغلبية المعارضة لفكرة منظمة التجارة العالمية ذاتها وافق الكونجرس على جوله أورجواى مثلما وافق على «النافتا». ونفس الشيء تكرر فى بلدان كثيرة مثل الفلبين والهند وأسبانيا؛ حيث وافقت البرلمانات برغم المعارضة الشديدة!

ويرى البعض أن منظمة التجارة العالمية W T O مفروضة قسرًا على العالم، أو هى الهيكل «الحاكم الجديد» الذى انتهت إليه مفاوضات جولة أورجواى لتنظيم وفرض حدود وبنود على سياسات

(١) انظر: المرجع السابق «الفخ The Trap».

وتشريعات كل دولة.. حيث أضفت منظمة التجارة العالمية بناءً تنظيمياً دائمًا على قواعد التجارة، ونوعًا من الشخصية القانونية على غرار ما تتمتع به الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى.. ولا تشمل البنود التى تحدد وظائف منظمة التجارة العالمية ومجالاتها أية اعتبارات تتعلق بالبيئة والصحة والعمل أو حقوق الإنسان، كما لاتتضمن آلية للمنظمات غير الحكومية للمشاركة فى أنشطتها، ونصت بعض بنودها على أن تظل وثائقها وإجراءاتها غير ملعنة!!

الشىء الأساسى الظاهر هو «نظام حل المنازعات» الذى يعتبر الآلية التى تسيطر من خلالها منظمة التجارة العالمية على «الحكم الديموقراطى» فحل المنازعات لايتم بواسطة مسئولين منتخبين ديموقراطيًا أو من ينوب عنهم، وإنما بواسطة «محاكم سرية» تشكل من خبراء فى التجارة الخارجية. ولايسمح لغير ممثلى الحكومات الوطنية بالاشتراك فى هذه العملية.. وتتضمن نصوص منظمة التجارة العالمية المواصفات التى يشترط توافرها فى أعضاء محاكم فض المنازعات وفى مقدمتها الخبرة القانونية فى المنازعات التجارية، كما تفرض السرية على إجراءاتها..

وكما سبق القول، فإن نصوص منظمة التجارة العالمية ، تشترط أيضًا على الدول الأعضاء أن تراعى فى التشريعات التى تصدرها التواءم والتوافق مع نصوصها، وأحكامها، ومعنى هذا أن منظمة التجارة العالمية أصبحت عنصرًا مؤثرًا على السياسات الداخلية للدول.

وبالتالى أفقدت قواعد وآليات منظمة التجارة العالمية، الطابع الديموقراطى للسياسات التى تتبعها الدول، سواء فيما يتعلق بإنتاجها الصناعى والزراعى أو الإجراءات التى تقوم بها لحماية البيئة ونظم العمل ومعايير وشروط دخول المنتجات للأسواق المحلية، وتقلصت حرية وقدرة الدولة فى اتباع ما يتفق مع المصالح الوطنية لتحل محلها الشركات الكبرى متعددة الجنسية والعابرة للقارات على امتداد ساحات العالم، وبهذا أصبح العمال والمستهلكون والمجتمعات المحلية فى كل البلاد هم «الخاسرون»، بينما أصبحت المؤسسات والشركات الكبرى هى وحدها «الرابحون»..

وهكذا تتباين الآراء والمواقف بين أنصار ومعارض حرية التجارة الدولية، بين أنصار القلة الذين يكسبون وأنصار الأغلبية الذين يعانون.. وفى كلا الحالين تقع المسئولية على العولمة «الاقتصادية» و«السياسية».. والعالم اليوم يجرى فى سباق مع الزمن. يحاول تقليل الثمن الفادح الذى يدفعه نتيجة العولمة ومقاومة تركيز القوة والهيمنة فى يد تنظيمات دولية، مثل منظمة التجارة الحرة، على حساب الديموقراطية وحرية المواطن فى اتخاذ القرارات التى تؤثر على حياته.

النقود الإلكترونية واقتصاد الكازينو:

لقد أدى عدم انتظام الأسواق المالية والمصرفية إلى جانب القواعد الجديدة للتجارة الحرة والتكنولوجيات التى أتاحت سرعة تحويلات النقود على أوسع نطاق عالمى أدى كل ذلك إلى إحداث تغير عميق فى أنماط النشاط المالى فى جميع أنحاء العالم. وتبع ذلك انتقال كميات ضخمة من النقود من

سوق إلى آخر أو إعادتها مرة أخرى فى ثوان معدودة.. وأصبحت الحكومات عاجزة، لاتستطيع ضمان استقرار الأسواق أو قيمة العملات فى مواجهة تزايد التوقعات.. ولاتنفك وسائل الإعلام تنشر أخبار الأزمات المالية التى يثيرها المقامرون فى أسواق المال العالمية.

ويقول «ريتشارد بارنت»[١] : إن أحد الأسباب الرئيسية للأزمات المالية هو أنصار الأنظمة المالية العالمية مما جعل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تفقد قدرتها على التحكم أو السيطرة بالإضافة إلى ثورة التكنولوجيا التى أحدثت تغيرًا جذريًا فى مجال وسرعة وطبيعة النشاط المالى..

ونتيجة لذلك أصبح أغلب التعاملات المالية الشخصية يتضمن الدفع نقدًا؛ أى بتبادل العملات وأوراق البنكنوت التى تصدرها وزارات الخزانة والبنوك المركزية، حتى أن البنك الفيدرالى للاحتياط قدر نسبة المعاملات المتداولة نقدًا بالدولار بنحو ٨٥٪ وذلك فى البنوك والسوبر ماركت ومحطات البنزين والمطاعم وغيرها. أما بالنسبة للمليارات التى يتم التعامل بها بين الدول وبين المؤسسات والشركات الكبرى أو بين المستثمرين فيجرى انتقالها من حساب إلى آخر من خلال شبكة إلكترونية.. وهى ليست مثل ماكينات الصرف الآلية، فهذه المعاملات الضخمة لاتتم جهارًا، ومع ذلك فهى تمثل ما يعادل خمسة من كل ستة دولارات تتحرك فى الاقتصاد العالمى! جيئة وذهابًا؛ حيث تنتقل الملايين والمليارات لمسافات كبيرة وبسرعة تفوق كل خيال..!

ولاشك أن تزايد حجم التعاملات المالية العالمية يقلل النفقات بدرجة ملحوظة فعملية تحويل لعدة ملايين من الدولارات عبر الكرة الأرضية يمكن أن تتم بثمانية عشر (١٨) سنت فقط.. ولا شك أن هذه السرعة الفائقة فى إجراء التحويلات المالية تمثل ميزة كبيرة عند عقد صفقات تتعلق بشراء أو بيع أسهم أو سندات أو أية تعاملات فى البورصات العالمية.. وأدى ذلك بالتالى إلى تغير الدور الذى تقوم به البنوك بل وطبيعة البنوك ذاتها، بعد إدخال شبكات الاتصال الإلكترونية الكمبيوتر على أوسع نطاق بالإضافة إلى نظم المعلومات الحديثة..

وهكذا تفوقت تكنولوجيات إقراض النقود والتحويلات النقدية، فى ظل العولمة على النظام التقليدية للبنوك ، وأصبحت هناك صناعة خدمات مالية جديدة تقوم على قواعد ونظم جديدة.

ظهور اقتصاديات الكازينو: أصبحت النقود ذاتها منتجًا عالميًا.. وتشير الإحصاءات إلى أن جملة الحسابات الأوروبية النقدية فى جميع أنحاء العالم كانت ٣١٥ بليون دولار عام ١٩٧٣ ثم وصلت إلى نحو ٤ تريليون دولار عام ١٩٨٧ وكانت هذه القفزة الكبيرة كما يرى المحللون نتيجة سلسلة من تفكك نظم التعاملات النقدية الدولية التى بدأت بلجوء حكومة نيكسون إلى إنهاء ثبات أسعار تبادل العملات وفقدت الحكومة معظم قدرتها على التحكم فى النقود؛ حيث أصبحت قيمة النقود تتحدد فى أسواق عالية

---

(١) النقود الإلكترونية واقتصاد الكازينو Electronic Money and the Casino Economy بقلم: ريتشارد بارنت وجون كافاناج By: Richard Barnet

متكاملة ويهرع تجار العملات الأجنبية إلى حيث أفضل سعر لليرة أو الدراخمة أو حتى الدولار الذى يتذبذب سعره دائمًا.. وكلما زادت حركة تذبذب أسعار العملات، زاد اهتمام المستثمرين بحماية مراهناتهم بعقود شراء أو بيع بسعر محدد فى تاريخ محدد.

وقد لعب المسئولون الأمريكيون الدور الرئيسى فى تشكيل أسواق المال العالمية بداية بنيكسون حينما أغلق عام ١٩٧١ «نافذة الذهب» وبعدها توقفت معايرة الدولار بالذهب، وكان معنى ذلك أن غير الأمريكيين عليهم أن يحتفظوا بما معهم من دولارات فى أى مكان فى العالم أو يحولوها إلى عملة أخرى.. وجاء الحدث الثانى بعد ذلك بثمانى سنوات حينما حاول رئيس البنك الفيدرالى للاحتياطى مواجهة التضخم فى الولايات المتحدة، بفرض فائدة أعلى على الدولارات إذا أرادت البنوك التجارية الحصول عليها.. ولما كان الدولار يمثل العملة الاحتياطية للعالم، فقد أدى ذلك إلى رفع أسعار الفائدة فى كل مكان، وسرعان ما بدأ تذبذب كل من أسعار تبادل العملات وأسعار الفائدة.. وكما قال «مايكل لويس» فى كتابة بوكر الكاذب « Liar's Poker 1989 » فى يوم وليلة تحول السوق من موقع خلفى منعزل إلى كازينو! وأصبحت بيع وشراء وإقراض المنتجات النقدية أعمال «قائمة بذاتها فى جميع أنحاء العالم.. ومعظمها لايعنيه أو ليس له شأن بالاستثمار سواء فى الإنتاج أو التجارة.. وهبط الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم الثالث بعد أن وجدت البنوك التجارية الكبرى فى العالم أنه يمكنها تحقيق أرباح أسرع فى العملات والرسوم والفوائد من خلال «تدوير» عشرات المليارات من «البترودولارات» إلى الحكومات ودوائر الأعمال المرتبطة بها فى البلدان الفقيرة.. وكما لاحظ ريتشارد أوبريان ـ رئيس بنك أمريكان إكسبريس ـ عام ١٩٩٢ أن الليبرالية وعدم الالترام بالقواعد قد شجعا على الاتجاه إلى العولمة والتكامل، بعد أن اتجهت الأنظمة والأسواق المتحررة إلى الانفتاح وإتاحة مجالات أكبر وأوسع للوصول إلى المعلومات والشفافية فيما يتعلق بالأسعار.. وكان معنى ذلك إتاحة بيئة عالمية ترحب بالنقود «التى لا وطن لها Home- Less»، وهو ما يطلق عليه أوبريان « نهاية الجغرافيا» فى التمويل والاستثمار.

وعلى الجانب الآخر فإن ظهور أسواق المال العالمية جعل من الصعب على الحكومات الوطنية وضع أو صياغة سياسة اقتصادية، ناهيك عن محاولة تطبيقها.. ففى ظل عالم الفوضى المتزايدة للنقود السريعة، بدأت تخيم المشكلات التى تواجه الزعماء السياسيين الوطنين، فإما فرض نظم تضطر معها المؤسسات المالية إلى الانسحاب أو تغيير توجهاتها أو إعادة ترتيب شئونهم بما يثير العراقيل أمام المنظمين، الأمر الذى يراه أصحاب البنوك عقبة أيضًا فى طريق المنافسة الدولية.. وهو ما يتحمل عواقبه فى النهاية الملايين من دافعى الضرائب وأصحاب الودائع..

وكانت أكبر أو أعنف هذه الأزمات ما تعرضت له بورصة لندن بعد مائتى عام من الهدوء والاستقرار والتعاملات التجارية الناجحة، وهو التغير الذى حدث عام ١٩٨٦ فى سوق الأوراق المالية حينما أعلنت فتح أبوابها أمام البنوك الأجنبية وشركات السندات المالية من كل الأنواع، وإقامة نظام تسويق إليكترونى مكان النظام القديم.. وبذلك أصبح بوسع التجار تجاوز لندن والتعامل مباشرة مع الأسواق فى نيويورك وطوكيو وبأقل تكلفة..!

ومن ناحية أخرى قادت الولايات المتحدة حركة التحدى ضد سيطرة العالم الثالث على أسواقها المالية خلال مفاوضات جولة أورجواى. فقد طالبت ومعها الدول الأوروبية الأخرى بأن معايير الكفاءة و«العدالة» تستلزم منح جميع البنوك الأجنبية نفس المعاملة الوطنية فى كل بلد بمعنى أن تعامل كأنها بنوك وطنية!! وبالتالى لا تحاول الحكومات المحلية مباشرة أى رقابة أو سيطرة على النشاط المالى المحلى!

وكان ذلك فى الواقع أحد العقبات التى ظلت مفاوضات الجات تتعثر بسببها على مدى سبع سنوات، حتى استطاعت أمريكا و الدول الغربية فى النهاية فرض رأيها على البلدان الفقيرة!

ونفس الشىء فعلته الولايات المتحدة أثناء المفاوضات مع المكسيك بشأن اتفاقية «النافتا» حيث فرضت عليها تغيير نظم الخدمات المالية، الأمر الذى لخصه أحد مسئولى الخزانة الأمريكية فى تعليقه «لقد أعطانا المكسيكيون نظامهم المالى»

ومن الواضح أن كل ذلك مجرد مقدمات للعديد من المخاطر والمشكلات التى ستواجه بلدان العالم من جراء الاقتصاد المعولم.. وتحركات كميات الأموال الضخمة بفضل التقنيات الاتصالية المتطورة فى جميع أنحاء العالم دون أن يستطيع أحد تنظيمها أو السيطرة عليها.

فهل يقف العالم موقف المتفرج وهو مكتوف الأيدى.. وإلى متى؟!!

الطريق المحفوف بالمخاطر نحو الرأسمالية: كانت المهمة الرئيسية لصندوق النقد الدولى[(١)] هى مراقبة وضبط نظام معدلات أسعار صرف العملات عالميًا، أما إقراض الحكومات التى تعانى متاعب مالية فكانت مهمة فرعية.. إلا أن الصندوق فقد تلك المهمة الرئيسية عام ١٩٧١ بانهيار نظام ثبات أسعار الصرف، وبدأ بمباشرة مهمام أخرى اكتسبت أهمية أكبر مع تفجر أزمة ديون البلدان النامية عام ١٩٨٢، حتى أصبح الدور الرئيسى للصندوق منذ عام ١٩٨٩ هو مساعدة برامج الإصلاح فى البلدان الشيوعية سابقًا!!

ولكى يمكن فهم دور صندوق النقد الدولى لابد أن يكون ذلك فى إطار التكامل أو الاندماج العالمى، «فزبائن» الصندوق، إذا جاز التعبير، ليسوا فقط الحكومات التى تتعرض لأزمات مالية وبالتالى تحتاج إلى قرض مؤقت، وإنما أيضًا الحكومات التى فقدت الدولة ثقة الجمهور بها كلية نتيجة حقب متتالية من السياسات الاقتصادية السيئة أو الفاشلة.. ويتركز دور صندوق النقد عندئذ فى توجيه النصائح وإلقاء المحاضرات حول الحاجة إلى إجراء تغيرات أساسية، ولكنه يخطئ فى ظنه أن تقديمه القروض سيؤدى إلى استمرار سوء الإدارة الاقتصادية.

وبالنسبة لبلدان مثل سيراليون أو رواندا وغيرها فى إفريقيا فقد أدى سوء نظم الحكم وتفشى الأمراض والصراعات الأهلية إلى عدم استفادة الملايين من قوى الاندماج الاقتصادى العالمى..

(١) بدأ استخدام «اليورو» محل العملات الأوروبية اعتبارًا من يناير ٢٠٠٢.

فالإحصاءات تشير إلى أن أمريكا اللاتينية اجتذبت من تدفقات رأس المال الأجنبى ما يعادل ١٩٠ دولارًا بالنسبة للفرد سنويًا .. بينما لم تتعد ثمانية دولارات فى إفريقيا، الأمر الذى أدى إلى نزيف رأس المال البشرى بخروج أفضل وألمع العقول للعمل فى أعمال متدنية فى أمريكا وأوروبا!!

وكما جاء فى تقرير التنمية عام ١٩٩٤ ، أن إفريقيا تمثل أكبر تحد للبنك الدولى فى العقد القادم.. الأمر الذى يستلزم إعادة توجية مزيد من موارد أسواق المال العالمية إلى تمويل مشروعات لم تخطر على البال قبل عدة سنوات حيث بدأت توجه بلايين الدولارات إلى بناء الطرق والموانى والمواصلات السلكية واللاسلكية ومحطات توليد الطاقة، وبالتالى دعم دور البنك الدولى على المدى الطويل ولكن لاتنال منه البلدان الأكثر فقرًا سوى الفتات، وحتى لو اتجه البنك إلى إفريقيا فإن الطريق محفوف بالمخاطر. فالشروط التى يضعها من حيث طلب إصلاح نظم الحكم واتباع آليات السوق، هو الأمر الذى يتعذر تنفيذه على المدى القصير.

الرأسمالية التعاونية: مع اشتداد رياح التغير وازدياد حدة المنافسة، بدأت الشركات متعددة الجنسيات البحث عن ملجأ يحميها من العواصف. كان كل قطاع صناعى يخوض معارك عنيفة حول الأسعار والمزايا التكنولوجية، ومعدلات العائد بعد تصاعد التكلفة الرأسمالية، مع الأخذ فى الاعتبار أن أموال الاستثمار الجديد كانت تحتاج إلى البقاء فى «اللعبة» بغض النظر عن المكاسب.. وهكذا قررت الشركات العالمية، الواحدة بعد الأخرى، التعاون مع «العدو» وعقد اتفاقات «هدنة» مع «الخصوم».

وبدأت كبرى الشركات متعددة الجنسيات الدخول فى مشاركات مع منافسيها، أو البحث عن حلفاء للتعاون معهم.. وفى هذا الإطار جرى اقتسام بعض الأصول التجارية والمشاركة فى رأس المال والإمكانيات البحثية وتبادل «المعرفة» التكنولوجية، بل والتعاون فى إنتاج السلع التى كانت موضع المنافسة فى الأسواق. كان المهم هو إيجاد إغاثة ولو مؤقتة من احتمالات الخسارة التى يتعرضون لها.

ويطلق على هذه الإجراءات أو الترتيبات فى دوائر الأعمال و الدوائر الأكاديمية «تحالفات استراتيجية دولية»، و قد ظهر آلاف منها على الساحة فى العقد الأخير، حتى أن كبريات الشركات متعددة الجنسيات اضطرت للتسليم بالقيود على سيادتها على شركاتها، فى سبيل تحقيق الأهداف التى تتلخص فى: تصميم منتج جديد «معًا» أو إحلال تكنولوجيا حديثة أو تمويل مشروعات مع «المشاركة فى المخاطر» وغير ذلك.. وكانت المشكلة هى أن محور كل تلك العمليات كان «رأس المال»، وكان الهدف الأساسى للتحالف هو توزيع التكاليف المتزايدة للاستثمار الجديد على عدد أكبر من «اللاعبين».

وهكذا كان التقاء الغرماء والمتنافسين نتيجه مخاوف مشتركة، فالرأسمالية العالمية دخلت مرحلة جديدة حرجة فى الثورة الصناعية، ولم يعد هناك مجال أو حرية للاختيار، المهم هو التواجد وإثبات الوجود فى هذا العالم الجديد.. لأن التحولات الاقتصادية أدت إلى ما يمكن تسميته «أزمة هوية» بالنسبة

للشعوب والمجتمعات فى كل مكان، بعد أن تاهت الشعارات التقليدية للمواطنة والتلويح بالأعلام واستعراضات الجيوش ونشر القوات ليحل محلها سوق كبير بغير حدود، وفقدت الدول قدرتها على إدارة شئونها فى مواجهة حرية حركة التجارة والأموال.. وأصبح التساؤل الذى يتردد على كل لسان ماذا تبقى للدولة القومية بعد أن سلمت سلطتها على المستويات الاجتماعية المحلية إلى قوى السوق؟ أو إذا كانت الحكومة قد تخلت عن التزاماتها للشركات متعددة الجنسية، فعلى أى أساس يستطيع المواطنون تقرير مصائرهم؟ فقد كان الهدف الرئيسى من إعادة التنظيم هو تحرير وظائف السوق من الاعتبارات غير الاقتصادية! ولم يكن بوسع الشعوب أن تنأى بنفسها عن الظروف الجديدة فى «عالم واحد»!! بل ولم يكن أمامهم سوى إعادة التفكير وليس التقوقع على نفسها، فسواء أرادوا أو لم يريدوا كان عليهم أن يتصوروا أنفسهم ككائنات اجتماعية على مسرح أكبر، ويكيفوا أحوالهم مع كل الاحتمالات التى فرضتها عليهم «الثورة الاجتماعية»..

ولم يكن التحدى يتمثل فى التخلى عن الهويات القديمة والقيم المتأصلة وإنما توسيع نطاقها.. فبعد أن أصبحت الرأسمالية واقعًا ملموسًا، كان لابد من اعتبار التحولات الاقتصادية انفتاحًا جديدًا يفسح المجال أمام التقدم الإنسانى، بشرط أن يعيد الناس التفكير فى مثلهم وقيمهم من خلال منظور أوسع!

فالنظام العالمى الجديد قد ترك آثارًا عميقة على النسيج الاجتماعى فى كل مكان سواء فى البلدان المتقدمة أو النامية.. مما يؤدى إلى إعادة النظر فى مفهوم وطبيعة الرأسمالية ذاتها.. حول مستقبل العمل والاستهلاك وملكية الثروة وسيطرتها على الآخرين ومن الفرص الجديدة للإنجاز البشرى.. (وطبيعى أنه لاتوجد إجابات شافية أو كاملة وإنما هى مجرد تساؤلات مطروحة للتفكير فيها! خاصة وأن التغيرات المتسارعة التى تواجه الشعوب والمجتمعات تعيد إلى الأذهان الصراعات والأزمات العنيفة التى عانتها فى مراحل تاريخية سابقة، والتى أدت إلى ظهور أيديولوجيات مثل الفاشية وغيرها، الأمر الذى يجعل الرأسمالية العالمية فى صورتها الراهنة نظامًا «رجعيًا» على الرغم من تكنولوجيات ما يطلق عليه عصر المعلومات.. حيث تدفع المجتمعات الإنسانية لمواجهة قضايا اجتماعية كان المعتقد أنه تم حلها!

فالمحتوى أو المضمون الاجتماعى «للثورة العالمية » يعيد إلى الإذهان شبح الرأسمالية القديمة التى كانت ترتكز على استغلال البلدان الفقيرة واتباع الأساليب غير الإنسانية، لبناء قلاعها الصناعية فى البلدان المتقدمة.. ففى كثير من البلدان والتى كانت مستعمرات سابقة يتم طرد الفلاحين من أراضيهم؛ لإقامة مشروعات جديدة وهو نفس ما كان يفعله المستعمرون الإنجليز من ملاك الأراضى من أجل تربية أغنامهم لتزويد مصانع النسيج الجديدة باحتياجاتها من الصوف!! وتزداد بشاعة الصورة فى الفقر الذى تعانيه المناطق الريفية فى جنوب آسيا، على سبيل المثال، حيث يضطر الفلاحون للاقتراض كل عام لشراء احتياجات زراعاتهم من الأسمدة وغيرها، وعندما يعجزون عن السداد.. وهو ما يحدث غالبًا .. يضطرون إلى بيع أبنائهم.

استقطاب وتنافس الاستثمار الاجنبى

كنت فى عام ١٩٧٤ فى زيارة إلى اليابان بصفتى رئيس مجلس الوزراء المصرى نيابة عن الرئيس السادات وكان رئيس مجلس الوزراء اليابانى المستر تاناكا وكنت أتحدث معه بخصوص إعادة فتح قناة السويس بعد أن استمرت مغلقة مدة طويلة نتيجة للحروب فى ٦٧، ١٩٧٣ وبعد مناقشة كل الأبعاد تم الاتفاق على أن تقوم اليابان بالمساهمة فى إعادة فتح قناة السويس بعد تقديم قرض ميسر لهذا الغرض ـ مقداره ١٤٠ مليون دولار بفترة سماح ٧ سنين وبفائدة ميسرة ٢٪ لمدة عشرين عامًا ـ على أن تنتهى الشركات اليابانية من أعمال فتح القناة فى ثلاث سنوات تقريبًا ثم تدير مصر القناة وتحصل على رسوم المرور من القناة لمدة أربع سنوات ولاتدفع شيئا إلا بعد نهاية مدة السماح وهى السبع سنوات.

بعد أن انتهيت من توقيع هذا الاتفاق أخبرت المستر تاناكا بأن مصر ترحب بالاستثمار اليابانى فى مصر وخصوصًا أنه توجد مميزات فى مصر لهذا الاستثمار وظهرت عمليًا لليابان وكنت فى وقت سابق، عندما كنت نائب رئيس الوزراء الأعلام فى الستينيات قد تعاقدت مع شركتى سونى وناشيونال؛ لترسلا لمصنع شركة النصر للتليفزيون مكونات جهاز التليفزيون وتقوم الشركة المصرية بتجميع هذه المكونات اليابانية وتضيف عليها بعض مكونات صنعت فى مصر لجهاز التليفزيون مثل الكابينة وبعض الأجزاء الأخرى.

ولما أعلنت الهند مناقصة لشراء ألفى جهاز تليفزيون تقدمت شركة النصر للتليفزيون وكذلك الشركات اليابانية العريقة وعدد من شركات عالمية أخرى.. وكانت المفاجاة التى أذهلت الشركات اليابانية أن التليفزيون/ الصناعة المصرية/ وبه المعدات اليابانية ـ رست عليه المناقصة العالمية.

كان هذا الموضوع محور حديثى مع رئيس وزراء اليابان لأنه أخذ يستفهم.. كيف يحدث هذا؟ فأخبرته بأن اليد العاملة فى مصر أجرها زهيد وكذلك الشركات معفاة تقريبًا من الضرائب.. وهذه كلها أسباب مشجعة لكى تستثمر شركات اليابان فى مصر.. وترحب مصر بها كشركات مشتركة أو أجنبية لتستثمر فى داخل مصر.

ولكن السؤال الذى طرحه وأراد منى الإجابة عليه هو: هل المستثمر الأجنبى له مزايا أكثر من المستثمر الوطنى؟

عندئذ تذكرت على الفور صورة فى عدد من مجلة النيوزويك تبين أن المواطنين فى أندونيسيا وماليزيا.. قاموا بإلقاء الطماطم على المستر تاناكا أثناء زيارته لهذه البلاد.. لأنها كانت فى الحرب العالمية الثانية تقاسى من الاحتلال اليابانى.. ولكن حكومات هذه البلاد رحبت باستثمار اليابان بها ومنحتها مزايا أكثر من المزايا الضريبية التى تمنح للشركات الوطنية أو المواطن. وكانت نتيجة ذلك أن الشعب ثار على الشركات اليابانية المستثمرة فى اليابان واعتبرها شكلاً جديدًا للاستعمار الاقتصادى اليابانى فى البلاد، ولذلك قامت المظاهرات ضد المستر تاناكا أثناء الزيارة وضربوه بالطماطم وهو موكبه.. تذكرت

هذه القصة.. لذلك وعلى الفور أخبرت المستر تاناكا.. بأن مصر تعطى مزايا اقتصادية من إعفاءات ضريبية وغيرها متساوية تماماً لكل من المستثمر الوطنى والمستثمر الأجنبى.

وهنا بدا على المستر تناكا الارتياح.. وقرر بعد مفاوضات استمرت أسبوعًا أن تبدأ اليابان بتقديم قروض ميسرة لمصر قدرها مائتا مليون دولار بفترة سماح سبع سنوات كما ذكرت؛ ومدة سداد القرض على عشرين عامًا كخطوة أولى للدخول فى الميدان الاقتصادى المصرى.

أذكر هذه القصة.. لأن ظاهرة عولة الاقتصاد العالمى تجعل الاعتماد المتبادل والاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات وعابرة القومية ظاهرة أساسية فى العولمة.

إن الاستثمار الأجنبى المباشر أصبح مرغوبًا فيه وترحب به دول كثيرة كانت فى الماضى تعتبره نوعًا من الاستعمار الأجنبى، بل بلغ الحال.. أننا وجدنا تنافسًا شديدًا بين الدول لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبى والشركات المتعددة الجنسيات وعابرة القارات وكذلك تم توقيع اتفاقيات كثيرة فى هذا المجال ومنح هذا الاستثمار الأجنبى الكثير من الإعفاءات.. كما وضعت الشركات العالمية استراتيجيتها للتنافس على الاستثمار فى الدول المختلفة.

إن الصورة تغيرت بشكل كبير فالدول النامية لم تعد ترتاب من هذه الاستثمارات، بل ترحب بها وأكثر من ذلك تسعى جاهدة لاجتذاب هذه الاستثمارات.. بل نجد منافس كبيرة بين الدول النامية من أجل جذب الاستثمار الأجنبى.

وقد جاء فى تقرير بعنوان ـ الاستثمار الأجنبى المباشر للتنمية ـ أعدته منظمة الاونكتاد أنه من بين ٧٥٠ تغيرًا فى الأنظمة التى تحكم الاستثمار الأجنبى المباشر شهدتها البلدان النامية خلال التسعينيات اتجه ٩٤٪ منها نحو تشجيع واستقطاب رءوس الأموال الأجنبية.

فالدول النامية أصبحت تنظر إلى الاستثمار الأجنبى المباشر باعتباره عنصرًا إيجابيًا وضروريًا فى مسيرة التنمية وسبيلاً لإلحاق هذه البلدان بالاقتصاد العالمى ووسيلة مقاومة ضد التهميش إلى جانب عناصر أخرى كثيرة توضح حجم الإيجابيات التى تراها البلدان النامية فى الاستثمارات الأجنبية.. الأمر الذى أوجد نوعًا من المنافسة الشديدة بين البلدان النامية لاجتذاب القدر الأكبر من الاستثمارات.

وفى أجواء المنافسة هذه قامت بلاد كثيرة بتقديم تسهيلات لتعظيم قدراتها التنافسية بالشكل الذى يجعلها مقصدًا للاستثمارات الأجنبية.

ومن بين هذه التسهيلات والأساليب:

ـ تعديلات تشريعات وقانونية لإزالة أو تقليل العوائق الموجودة أمام هذه الاستثمارات الأجنبية.

ـ التقدم فى طريق الإصلاح الاقتصادى نحو إيجاد هيكل اقتصادى أفضل أحوالاً وأكثر استقرارًا يعطى لاقتصاد هذا البلد سمعة طيبة وميزة تنافسية أفضل.

ـ الارتقاء بمستوى التعامل مع هذه الاستثمارات سواء فى مرحلة ما قبل قدومها أو مرحلة قدومها أو مرحلة بقائها فى البلاد أو رغبتها فى إنهاء استثماراتها وسحب أموالها من البلاد.

ـ العمل الدءوب للارتقاء بمستوى وقدرات السوق بصورة صحيحة مطردة مع تنظيم التعاملات السوقية بشكل مستقر.

ـ تخفيف القيود على حرية حركة الاستثمارات الأجنبية خاصة فى مجالات تحويل الأرباح أو نقل وإعادة رءوس الأموال.. واستبدالها بأساليب تنافسية تشجع هذه الاستثمارات بزيادة الأرباح وبقائها داخل البلاد.

ـ استخدام أساليب دعائية سواء من خلال الترويج المباشر لبنية الاستثمار عن طريق تنظيم المؤتمرات وعقد الاجتماعات وتنظيم أسفار وجولات سياسية ـ اقتصادية حكومية وخاصة؛ سعيًا إلى التواجد الدولى عبر تكثيف التعامل مع المؤسسات الدولية.. الحكومية منها وغير الحكومية.

وفى هذا الشأن يصف تقرير الاونكتاد هذه الأوضاع بأنها حالة من التنافس الشديد على الاستثمار الأجنبى المباشر.

رأى فى موضوع التيسيرات الضريبية: من أهم أسباب تدفق وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية استقرار التشريعات الضرائبية ، ويوجد بهذه المناسبة تشريع لتشجيع السياحة فى اليونان منذ عام ١٩٥٧ .. ولم يتغير بالرغم من تغير النظام السياسى فى اليونان عدة مرات.

لذلك أوصى : بأن نحدد سياستنا الضرائبية لأعوام قادمة ونستقر على ما نتفق عليه وخاصة فى النواحى المالية والاقتصادية والضرائب الجمركية وغيرها.. فكثيرًا مانجد أسبابًا للتعديل مثل أن المرحلة الحالية تتطلب التغيير فى قانون الضرائب كما حدث فى عام ١٩٨١، ١٩٩٣.

الإعفاء الضريبى:كانت سياسة الإعفاء الضريبى تتبع فى أوائل السبعينيات من أجل تشجيع الاستثمار وانتقاء ونوعية هذا الاستثمار ومكانه.. فالإعفاء الضريبى فى المناطق النائية تكون نسبة الإعفاء فيها أكبر من المناطق الأخرى، ولكن آن الأوان لأن نستقر على سياسة ثابتة للإعفاء الضريبى بحيث تكون سياسة طويلة المدى.. وكل ذلك حتى يمكن أن تبث الثقة لدى المستثمر.

الشركات المتعددة الجنسيات: لم تعد كلها الوحوش الجشعة أو ممثلة للاستعمار الاقتصادى كما كانت فى القرن التاسع عشر.. بل هناك شركات محترمة ضرورية للاقتصاد المصرى ـ لما تقوم به من دور مهم فى نقل التكنولوجيا والتدريب وإيجاد فرص عمل للمواطنين ـ وإنتاج جيد وتشجيع للتصدير، والخبرة والإدارة الجيدة ـ لقد انتهى تعميم وصف هذه الشركات بأنها الوحوش الجشعة التى لايهمها إلا استنزاف الثروات الوطنية.

إذ يمكن الاستفادة من بعض الشركات المتعددة الجنسيات التى لها سمعة طيبة وأهداف لاتتعارض مع أهداف الاقتصاد القومى.. لذلك يجب دراسة هذه الشركات قبل التعامل معها.. لأنها أصبحت اليوم إحدى سمات العصر الحالى..

الحوار مع مؤسسات الأمم المتحدة بخصوص شركات الأعمال لتنظيم العولمة فى الاقتصاد:

فى رأينا أنه يجب على جمعيات رجال الأعمال المصريين أن يعملوا مع الشركات العالمية وخاصة الغرفة التجارية الدولية من أجل إيجاد اتفاق مثمر وبناء مع منظمات الأمم المتحدة.. فهذه الشركات تعمل على نشر التكنولوجيا وزيادة الثروات من خلال التجارة والاستثمار.

كذلك يجب إيجاد نظام مع الأمم المتحدة لتأمين العولمة فى الاقتصاد العالمى لتفادى حدوث الأزمات المالية وانهيارات بورصة الأوراق المالية.. مثل ما حدث فى أزمة دول شرق آسيا.. وكذلك وضع شروط لحماية البيئة وتحرير التجارة والدفاع عن حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الفساد الذى استشرى بأسلوب جديد فى الدول التى تتبع اقتصاديات السوق.. كما يجب تحديث إجراءات فرض وتحصيل الضرائب.

ومن الملاحظ أنه عقب ظهور أزمة النمور الآسيوية بدأت المبالغات والتهويل فى الانهيار وأسبابه بينما كانت كل الأجهزة الدولية والمؤسسات العالمية تشيد بنهضة النمور الآسيوية.. وفجأة ظهرت الضجة الكبرى والأزمة الكبيرة التى أثرت فى اقتصاديات العالم.

فإذا كنا نوصى بالاتصال بالتحالفات الاقتصادية والمالية العالمية التى تتبع اقتصاد السوق.. وهى ليست منظمات حكومية فمن المستحسن أن نخرج من المحلية إلى العالمية.

لقد قال الأمين العام للأمم المتحدة ـ كوفى أنان «أن أثر القطاع الخاص يكتسب أهمية متزايدة»

التدفقات الاستثمارية وآثارها: فى الفترة من ٨٣ ـ ١٩٨٨ كان معدل تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية حوالى٢٠ مليار دولار سنويًا وقد ارتفع هذا المعدل إلى ٩٣ مليار دولار سنويًا فى عامى ١٩٩٣، ١٩٩٥.. وإلى ١٤٩ مليار دولار عام ١٩٩٧.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقوم بها الشركات العالمية التى تمتد أنشطتها إلى مناطق مختلفة من العالم والتى تمتلك من رءوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية ما يمكنها من التعامل عالميًا بنجاح .. وأنشطة هذه الشركات تتنوع وتختلف، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة التى توجهها هذه الشركات إلى البلدان المختلفة تكون مخصصة لأنشطة متنوعة منها:

- إقامة منشآت إنتاجية جديدة.
- إقامة منشآت خدمية جديدة.
- شراء أصول إنتاجية أو خدمية قائمة (ضمن الخصخصة).

ـ الانخراط مباشرة فى عمليات إنتاج السلع والخدمات وتدريب عمالة وطنية.

ـ تطوير أو نقل أجزاء معينة من التكنولوجيات الجديدة.

وغيرها من الأشكال ومنها الاندماج مع شركات وطنية وزيادة معدلات تصدير هذه البلاد.

لقد توصلت بعض الدراسات التى حللت المزايا التى تتمتع بها البلدان الأكثر استقبال للاستثمارات الأجنبية والأكثر اجتذابًا واستقطابًا لأنشطة الشركات العالمية إلى أن أهم هذه المزايا تتمثل فى اتساع حجم السوق الداخلى لهذه البلدان ونجاح هذه البلدان فى تحقيق معدلات نمو جيدة إلى جانب وجود انفتاح لهذه البلدان على التجارة الدولية هذه المزايا تنضم إليها مجموعة مزايا تفضيلية تتعلق بالتكاليف الإنتاجية وما يرتبط بتوافر ومدى كفاءة عناصر الإنتاج إلى جانب دور رشيد ملموس للدولة كضابطة إيقاع وعنصر استقرار للاستثمارات الأجنبية.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة لها تأثيرات ملحوظة على عملية التنمية الاقتصادية للبلدان النامية هذه الآثار تظهر عبر التعاملات التجارية، خاصة وأن ثلث التجارة العالمية يتم بين أنظمة الإنتاج لدى الشركات العالمية ومن ثم تواجد الاستثمارات على أرض بلد نامٍ معين يتيح له الولوج إلى عالم التجارة الدولية بشكل أكبر.

كذلك يبرز تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على عملية التنمية الاقتصادية باعتبارها مصدرًا للموارد المالية والتكنولوجية التى تكون الدول النامية فى أمس الحاجة إليها طوال مسيرة التنمية.

والاستثمار الأجنبى المباشر يعد وسيلة لإدماج الهيكل الإنتاجى للبلد المستقبل لهذا الاستثمار مع الهيكل الإنتاجى العالمى، ومن ثم يجد الاقتصاد الوطنى لهذا البلد موضع قدم له وصوتًا مسموعًا فى الساحة الاقتصادية الدولية.

وتأتى الاستثمارات الأجنبية فى جانب منها نتيجة علاقات سياسية جيدة لهذا البلد إلا أنها فى نفس الوقت تؤثر بالإيجاب على مكانة هذا البلد الدولية بشكل عام أو بشكل خاص فى علاقات هذا البلد مع البلدان المختلفة خاصة التى تمثل الوطن الأم لهذه الاستثمارات.

هذه بعض الآثار الإيجابية التى تأتى من اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الوطنى وهناك آثار إيجابية أخرى تفضيلية ولكن ما يجب ذكره هنا هو أن هناك أيضًا بعض الآثار السلبية تظهر عند التعامل مع هذه الاستثمارات الأجنبية.. وتلك الآثار السلبية لاتنبع من مجرد وجود هذه الاستثمارات ولكنها تنبع غالبًا من الأساليب السيئة التى تم التعامل من خلالها مع هذه الاستثمارات سواء من جهة إمكانيات السوق أو القوانين التنظيمية وحركة الأسعار.. وهو ما يدعونا مجددًا إلى التأكيد على دور الدولة الضرورى والضامن لحسن التصرف والتعامل لتجنب هذه الآثار السيئة أو لتقليل نطاقها إذا حدثت مع السرعة فى التعامل معها.

---

(١) تم إعداد مشروع القانون وعرض للمناقشة فى مجلس الشعب عام ٢٠٠١.

على أن الآثار السلبية قد تؤدى إلى مشكلات متفاقمة من عدم الاستقرار، وهو ما يحتاج إلى البحث عن وسائل للمواجهة والإصلاح.

مشكلات عدم الاستقرار واتجاهات الإصلاح

فى يناير ١٩٩٥ وقبل قيام الرئيس الأمريكى كلينتون بالتفاوض مع المكسيك حول تقديم خمسين مليار دولار لإنقاذ الاقتصاد المكسيكى من خطر الانهيار الكامل كانت الأخبار قد انتشرت عبر أسواق المال العالمية بشأن الأزمة المالية التى تضرب المكسيك وإذا برءوس الأموال تهرب من الأسواق المالية فى البرازيل والأرجنتين وبولندا والتشيك وكانت أسباب هذه الأزمة تتمثل أولاً فى عدم التنظيم الكامل لنظم التمويل العالمى وترك البنوك والمؤسسات المالية دون تحكم وضبط. وثانيًا فى ثورة تكنولوجيا الاتصالات التى أحدثت ثورة راديكالية فى سرعة عمل النظم المالية.

* لقد تحرر المال من ارتباطه بمصادر القيمة (السلع والخدمات) وأتيحت له فرصة الانتقال المباشر من سوق لسوق فى دقائق مع عجز أى سلطة أيًا كانت عن ضمان أسواق المال أو قيمة العملات ومن ثم أصبح النظام المالى العالمى أكثر عرضة للانهيارات والأزمات المتكررة.

* أن هناك أكثر من ٢ تريليون دولار تسافر يوميًا فى سرعة قياسية. فلقد حولت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمل البنكى والمالى العالمى تحولاً كبيرًا يتضح بشكل خاص فى عاملى السرعة والدقة وهذه الموجة تندفع للأمام بلا توقف فالتطورات متلاحقة متسارعة واستخدامها يتم بنفس سرعة تطورها وفى عام ١٩٩٠ فقط أنفقت البنوك التجارية فى الولايات المتحدة حوالى ١٥ مليار دولار على تكنولوجيا المعلومات.

* أن ضغوط العولمة إلى جانب التطورات التكنولوجية دفعت فى اتجاه تقليل الضوابط التنظيمية على كل أنواع صناعة الخدمات المالية وإن كان اتجاه تقليل الضوابط التنظيمية على المال بدأ منذ فترة كجزء من التحول العالمى بشأن علاقة الدولة أو الحكومة بالبنوك والبورصات إلا أن هذا الاتجاه تسارع مع العولمة وفتح النقاش صراحة بخصوص وضع الدولة وحدود عملها.

تداعيات عدم الاستقرار: ولقد أدت التداعيات الدولية لما حدث من هبوط فى أسواق الأوراق المالية منذ أكتوبر ١٩٩٧، وكانت إشارة إلى بداية أزمة اقتصادية شبيهة بأزمة الثلاثينيات، إلى التساؤل بشأن سياسة الهيمنة الاقتصادية وتدفقات رءوس الأموال الدولية والأجهزة المالية نفسها ونظام النقد الدولى و.. فما حدث من تباطؤ فى اقتصاد الصين وآثاره على اقتصاد الولايات المتحدة والتوقعات الانكماشية فى اليابان واستمرار الأزمات المصرفية وعدم القدرة على السداد فى الدول التى تعانى من

أزمة تضعف من درجة الثقة فى السياسات المتبعة وتثير مسألة الحاجة إلى إصلاح شامل للعلاقات المالية الدولية [1]..

ويتساءل الخبراء الاقتصاديون هل التطور العلمى والتكنولوجى قد دفع الاقتصاد العالمى إلى الأمام بحيث لايمكن أن نفكر فى جدوى هذا التقدم وعائده على الاقتصاد العالمى نفسه؟!.

وهل يجوز لبضع مئات أو آلاف من رجال الأعمال وأخصائيى المضاربات فى البورصات والبنوك أن يتلاعبوا يوميًا بعشرات أو مئات المليارات وهم جالسون فى مكاتبهم وهذا التلاعب تكون نتائجه سقوط عملات دول وتعرض دول أخرى للإفلاس ويفقد الآلاف أو الملايين من الناس مصادر عيشهم دون أن يرتكب أى منهم أى ذنب؟!.

- يرى كورت ريشباخر الخبير المصرفى الألمانى أن الأزمة التى عانت منها اليابان وروسيا والدول الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية ليست سوى مرحلة أولى من أزمة أكبر وأعمق وكل دول العالم ستأخذ نصيبها منها وفى طليعة ذلك الولايات المتحدة، فالاقتصاد الأمريكى أصبح مثل بالون من المضاربات مملوء بالهواء لأن ٥٠٪ من المواطنين الأمريكيين يوظفون مدخراتهم فى الأسهم المالية وهو ما يدفع الاقتصاد الأمريكى إلى فوق ولكن هو نفسه الذى سيدفعه إلى الهاوية.

وينصح الخبير المالى بول كروجر بضرورة وضع نظام رقابة على حرية انتقال النقد لاسيما فى الدول النامية لحماية نقدها واقتصادها من المضاربات المالية الدولية.

أما المفكر الفرنسى جى سورمان فيرى أنه مع الاعتراف بالجوانب السلبية للعولمة والإنتاج الاقتصادى الدولى إلا أن الحقيقة التى لايمكن تجاهلها أن الدول سواء الغنية أو النامية لايمكنها اليوم أو غدًا أن تستقل عن بعضها البعض، إذ بات محكومًا عليها أن تتعامل فيما بينها والتجارب التى تمر بنا تدعونا إلى أن نؤكد على قيمة التضامن بين الدول لمواجهة أية تحديات. هذا التضامن لايكون بفرض مفاهيم وقيم معينة على كل الشعوب والدول، بل من خلال إيجاد مجالات للتعاون وتبادل المنافع المشتركة.

مقترحات الإصلاح: يرى جورج سوروس[2] فى كتابه «أزمة الرأسمالية الدولية وتحديات المجتمع العالمى المفتوح»:

١ ـ فى النظام الرأسمالى العالمى تواجه الأسواق المالية ظاهرة عدم الاستقرار، وهى ظاهرة مستمرة وعدم الاستقرار يراه سوروس كبيرًا لدرجة يصعب على النظام نفسه أن يعود تلقائيًا إلى وضع التوازن دون أن يحدث آثارًا سيئة فالتجربة العملية أثبتت لسوروس أن مفهوم التوازن (السوق المالى

(١) أليشيا جيرون وأوجينيا كوريا و«أسواق المال العالمية وإزالة القيود المالية وتواتر الأزمات» «المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية» عدد ١٦٠ يونيو ١٩٩٩.

(٢) سوروس: ملياردير له نشاط مالى عالمى تتهمه ماليزيا بأنه سبب الأزمة المالية الآسيوية الأخيرة؛ بسبب استثماره فى بورصة الأوراق المالية، وسحب أمواله فجأة مع مضاربات سيئة، وكذلك تتهمه روسيا بأنها انهارت اقتصاديًا بسببه.

أشبه ببندول الساعة يوازن نفسه بنفسه) لايتحقق فعلاً فى الحياة الاقتصادية إلا نادرًا وفى المقابل يعتبر التذبذب هو السمة الأساسية للسوق.

٢ ـ أن من أهم صفات العالم الضرورية، الاستقرار ومن ثم لابد من تحديد سبل الوقاية والعلاج وأن يكون التركيز على مفهوم الاستقرار ويرى سوروس أن هذا الاستقرار يتحقق من خلال سياسات حكومية عامة وعالمية وهو ما يستوجب إيجاد قواعد تنظيمية للأسواق المالية، بل قد يحتاج الأمر إلى إنشاء آلية للرقابة العالمية على السلطات المالية المحلية فى الدول المختلفة.

٣ ـ مثل هذه الخطوة لن تتحقق إلا من خلال نظام سياسى عالمى له سلطة اتخاذ القرارات وهو ما يسميه «سوروس» (مجتمع عالمى مفتوح) هذا المجتمع الذى يعطى الأولوية لاهتمامات المجتمع الدولى فوق الاهتمامات الداخلية الخاصة لكل دولة.

٤ ـ بدون هذا الإجراء فإنه سيطلق العنان لكل دولة كى تمارس ما تراه حماية لمصالحها الخاصة وبالطريقة التى تراها مناسبة بغض النظر عن تأثير ذلك على النظام العالمى وهو ما يعنى تدريجيًا انهيار نظام تدفق الأموال العالمى أو ما يسمى بالنظام الرأسمالى العالمى.

٥ ـ رغم أن الرقابة والقيود مسألة غير مرغوب فيها من وجهة نظر الاقتصاديين الرأسماليين إلا أن خبرة الدول الآسيوية فى الشهور الأخيرة أوضحت تحسن أحوالها الاقتصادية بعد فرض مثل هذه الرقابة والقيود على علاقتها بالنظام الاقتصادى العالمى، وكذلك نجحت دول مثل الهند والصين فى تفادى الأزمة أو تخفيض تأثيرها من خلال وجود هذه الرقابة والقيود وهو الأمر الذى دفع كثيرًا من الاقتصاديين إلى الدعوة لإيجاد قدر من الرقابة العالمية كمطلب أساسى لتحقيق الاستقرار المطلوب ويؤيد «سوروس» ذلك باعتباره مرحلة مبدئية يتحقق من خلالها الاستقرار الذى يكفل فى مرحلة تالية من هذه القيود والرقابة.

٦ ـ مع توالى الأزمات المالية والاقتصادية فى الفترة الأخيرة برزت دعوات تنادى بوضع معايير وأطر دولية تتضمن قواعد أحكام توافق البلدان المختلفة على احترامها والالتزام بها فى إدارة شئونها المالية والاقتصادية مع وجود إشراف دولى ملائم لضمان التزام قطرى بذلك.

٧ ـ لن يتحقق ذلك إذا اقتنعت الحكومة بهذه الخطوة وقامت هى بنفسها بوضع القواعد والأحكام التى يمكن أن تكون أساسًا لتوافق آراء دولى، والتحدى الحقيقى أمام تلبية هذه الدعوات يتمثل فى إقناع الحكومات خاصة للدول الكبرى بالاعتراف بأن الانخفاض الفعلى فى الاستقلال الذاتى والسيادة الوطنية للدولة (الذى هو أمر واقع وفعلى حاليًا) لابد من التسليم الرسمى من قبل هذه الحكومات بوجوده (من خلال اتباع قواعد سلوك متفق عليها).

مجموعتان من المقترحات: ومع كل ما يقال عن أسباب عدم الاستقرار بسبب ما أصاب الاقتصاديات الناشئة، فقد تبلورت مجموعتان من المقترحات الإصلاحية:

* **المجموعة الأولى** تختص بإدخال التحسينات اللازمة للسياسات الداخلية لهذه البلدان الناشئة ـ وبشكل خاص الشفافية ـ بالدرجة اللازمة لتقليل مظاهر الضعف الأساسية التى جعلت هذه الاقتصاديات مكشوفة أمام الصدمات والأزمات المالية وفى نفس الوقت تقليل احتمال تراكم أوجه الضعف أو انتشار فروعها دون ملاحظة ذلك لفترات تكفى لجعل أى أزمة عميقة التأثير..

وضمن هذه المجموعة من المقترحات تأتى:

ـ تقوية التنظيم المالى للاقتصاديات الناشئة.

ـ تدعيم الإطار القانونى.

ـ تدعيم نظم الرقابة والإشراف.

ـ تعزيز نشر البيانات.

ـ الاستغناء عن الضمانات الصريحة والضمنية التى لاتستند إلى واقع.

ـ تشجيع الشفافية.

ـ دعم السياسات الاقتصادية ذات الأثر المالى.

ـ تحسين نظم المحاسبة والمراجعة لتتوافق مع المعايير الدولية.

هذه المقترحات وإن كانت سهلة عند التعبير عنها إلا أن تنفيذها بالكامل يحتاج إلى إمكانيات كبيرة وأمد طويل ومن ثم يصعب الاعتماد عليها وحدها فى الأمد القصير والمتوسط، بل تحتاج إلى الاقتران بالمجموعة الأخرى من المقترحات.

* **المجموعة الثانية**(١) من المقترحات تختص بإدخال إصلاحات على النظام المالى الدولى وتنظيم التدفقات الدولية لرءوس الأموال. وهذه المقترحات لابد أن تكون متوافقة مع الأهداف الثلاثة التى يتفق الجميع عليها بشأن تحسين البنيان المالى الدولى وهى:

ـ دعم الكفاءة والنمو من خلال توفير الظروف الملائمة للتخصيص الدولى لرأس المال بحيث يمكنه توليد أعلى الإيرادات المتناسبة مع المخاطر.

ـ تقليل مخاطر حدوث أزمات مالية على المستوى الدولى إلى الحد الأدنى الممكن.

ـ تخفيف آثار الأزمة متى وقعت وتوزيع الأعباء توزيعًا عادلاً على الأطراف.

ومن المقترحات الخاصة بهذا الموضوع:

* العمل على تحقيق مزيد من الاستقرار بالنسبة لأسعار صرف العملات الرئيسية التى ترتبط بها العملات الأخرى وبقية النظام المالى.

---

(١) المرجع: تخفيف حدة التقلبات فى تدفقات رءوس الأموال إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة بقلم/ كايكل سوس وألكسندر سنوبودا وجيرمين زيتلمبر وأولفيه جينى/ مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولى) سبتمبر ١٩٩٩.

* تحسين عمل المؤسسات القائمة على عمليات التمويل الدولية وضمان التدفق المستمر للمعلومات فيما بين هذه المؤسسات.

* الرقابة الجماعية على وحدات النظام المالى لتحجيم أى إفراط يحدث فى التصريحات أو الأرقام أو الحوافز المقدمة.

* وضع قواعد تنظيمية لتحركات رءوس الأموال التمويلية وتشجيع آليات معينة أكثر استقرارًا فى مقابل آليات أخرى أكثر اضطرابًا (التدفقات قصيرة الأجل).

* تعزيز التعاون بين الدول وبينها وبين المؤسسات الدولية فى ضوء الالتزام بمدونة سلوك تنظيمية يتم الاتفاق بشأنها.

* وفى شهر فبراير ١٩٩٩ وافقت الدول الصناعية السبع الكبرى على إنشاء منتدى الاستقرار المالى - والذى يقوم بالاجتماع بصورة منتظمة لتقييم الأوضاع المالية العالمية ودراسة القضايا المتعلقة به ومناقشة أفضل السبل لعلاج هذه القضايا، بل والإشراف والمتابعة على تنفيذ العلاج على أن يقدم المنتدى تقارير دورية إلى مجموعة الدول الصناعية السبع.

* وكما يقول د. هانز تيتماير صاحب اقتراح إنشاء منتدى الاستقرار المالى إن المنتدى وإن كان فى البداية قاصرًا على مجموعة البلدان الصناعية السبع الكبرى إلا أن هدفه بمضى الوقت هو توسيع المشاركة وضم أطراف أخرى [(١)].

هيئات دولية مسئولة عن الاستقرار: ويرتبط بما سبق أن نعرف شيئًا عن الهيئات التى يفترض أنها مسئولة عن استقرار الاقتصاد العالمى، من خلال الرقابة والإشراف على النظام المالى الدولى، وهى:

* **صندوق النقد الدولى:** وهو مسئول عن الرقابة والإشراف على البلدان الأعضاء كما يقوم برصد التطورات فى الاقتصاد العالمى والأسواق المالية.

* **البنك الدولى:** يقوم بمساعدة الدول فى تصميم وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتقوية أنظمتها المالية وإدماجها فى السوق المالية العالمية.

* **بنك التسويات الدولية:** يقدم التحليلات والإحصاءات الخاصة بتحركات الأموال بما يدعم عمل النظام المالى العالمى.

***لجنة بازل للإشراف المصرفى:** وهى هيئة تتولى وضع القواعد التنظيمية الخاصة بالرقابة على الأعمال المصرفية.

---

(١) المرجع: تطوير التعاون والتنسيق فى الإشراف على الأسواق المالية بقلم/ هانز تيتماير، مجلة التمويل والتنمية (صندوق النقد الدولى) سبتمبر ١٩٩٩.

* **المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية:** يتعاون أعضاء المنظمة فيما بينهم لتعزيز سلامة الأوراق المالية خاصة الآجلة منها فى أنحاء العالم المختلفة.

* **اللجنة الدولية لأنظمة المدفوعات والتسويات:** وتقوم بتحليل أنظمة المدفوعات وتقديم اقتراحات للارتقاء بهذه الأنظمة والتحذير من أية أخطار قد تنشأ.

* **اللجنة المعنية بالنظام المالى العالمى (اللجنة الدائمة لعملة اليورو سابقًا):** تختص بتحليل الأوضاع فى النظام المالى العالمى وتقدم توصيات بشأن الوسائل اللازمة لتحسين العمل فى الأسواق المالية الدولية.

* **منظمة التنمية والتعاون:** تقوم بالإشراف على حركة الاقتصاد الكلى لأعضائها وحركة الاقتصاد العالمى وللشئون المالية جزء كبير من اهتماماتها وتقدم توصيات ومقترحات لتحسين أطر العمل.

العولمة والإقليمية

هناك وجهتا نظر مختلفتان بشأن العلاقة بين ظاهرة العولمة وظاهرة الإقليمية، فبينما ترى وجهة النظر الأولى أن العولمة والإقليمية ظاهرتان متعارضتان، ترى وجهة النظر الثانية أن الإقليمية ليست متعارضة مع العولمة بل هى أقرب إلى كونها مرحلة وسيطة بين مرحلة اقتصاد الدولة القومية ومرحلة اقتصاد العولمة.. وهى بذلك تضيف للعولمة وتدعم مسيرتها وليس العكس.

وهذا الجدل قد نبع لاختلاف الإجابة على السؤال التالى:

هل يكون ظهور ترتيبات إقليمية دولية مدعمًا أم مضعفًا لتطوير نظام اقتصاد العولمة؟

وجهة النظر الأولى: التى ترى أن العولمة والإقليمية ظاهرتان متعارضتان وتحليلها الذى يقول أن التوجه الإقليمى الذى أخذت كثير من دول ومناطق العالم فى تبنيه يسير متساعًا فى اتجاه مزيد من التنسيق الداخلى بين الأعضاء ومزيد من الاكتفاء الذاتى الإقليمى لأطرافه الأمر الذى يعنى أن التوجه الإقليمى يسير نحو إيجاد كتل اقتصادية شبه مغلقة على أصحابها ومن ثم فالعلاقة الأكثر احتمالاً أن تسود بين هذه التكتلات الإقليمية هى علاقة الحروب التجارية المستمرة وهذا كله يمثل تيارًا معارضًا للعولمة التى تسعى إلى إيجاد اقتصاد عالمى واحد .

حجج هذا الرأى: أحصت دراسة اقتصادية عدد الاتفاقات الدولية التى وقعت بين دولتين أو أكثر بهدف إقامة منطقة تجارة حرة فى السنوات الخمسين الأخيرة بنحو ١٥٣ «اتفاقية» ونصف هذه الاتفاقيات تم التوصل إليه خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

* توصلت دراسات اقتصادية إلى أن ستين بالمائة من التجارة العالمية الحالية إنما تتم داخل التجمعات الإقليمية أو بين بعضها البعض.

* أن الدول عاقدة العزم على المضى قدماً فى طريق الإقليمية وهو ما يتضح مع وجود قائمة من الأهداف المرتبطة بجداول زمنية متفق عليها داخل كل كيان إقليمى وأن هذه الأهداف الزمنية تمثل الحقيقة الظاهرة لمستقبل الكيان الإقليمى كما يراه أعضاؤه.. وفى المقابل تفتقد العولمة مثل هذه الرؤية الأمر الذى يجعل الإقليمية لها اليد العليا فى المستقبل.

* **على سبيل المثال:**

ـ حددت الدول الاعضاء فى منتدى التجارة للدول المطلة على المحيط الهادى «ابيك» هدفًا «مستقبليًا» هو تحرير التجارة بالكامل بين أعضائها الأغنياء بحلول عام ٢٠١٠ وبين كل الأعضاء بحلول عام ٢٠٢٠.

ـ اتفاقية التجارة الحرة بين الأمريكتين حددت عام ٢٠٠٥ موعدًا لتحقيق هدف التحرير الكامل للتجارة بين الأعضاء.

ـ المنطقة العربية للتجارة الحرة حددت عام ٢٠٠٨ موعدًا لإزالة كافة الحواجز التجارية بين أعضائها بمعدل ١٠٪ سنويًا.

ـ الاتحاد الأوروبى وضع الجدول الزمنى لتوسيع عضويته وضم دول جديدة من وسط وشرق أوروبا ويسير حاليًا وفق الجدول الزمنى الخاص بمسألة العملة الأوروبية الموحدة.

وجهة النظر الثانية: تركز على أن الإقليمية ماهى إلا مرحلة وسيطة فى رحلة الانتقال من اقتصاد الدول القومية إلى اقتصاد العولمة وأن اتجاه الإقليمية لم يكن بمقدوره أن يقطع هذه الخطوات بدون العولمة. فالعولمة هى التى دعمت التوجه الإقليمى باعتباره مرحلة انتقالية، وهم فى ذلك يقولون:

ـ إن تحرير النظام المالى العالمى فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين أوجد نوعًا من المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية. هذه المنافسة كانت تزداد حدة بالتدريج، ونتيجة لهذه المنافسة تم استخدام سلاح الإقليمية بمعنى أن عقد الاتفاقيات الإقليمية فى التسعينيات كان يهدف أساسا إلى تهيئة منطقة إقليمية لجذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية ولم تكن تهدف إلى تطوير التجارة بين أعضائها. فالإقليمية أداة للتعامل مع العولمة.

ـ ونفس هذا المنطق ينطبق على مختلف تجليات العولمة.. بمعنى أن الإقليمية وجدت وتدعمت لا لفضل خاص بها ولكن لأنها نافعة من زاوية التعامل مع العولمة سواء التعامل مع أسواق المال العالمية أو الشركات متعددة الجنسيات أو... إلخ

* إن تأثيرات العولمة تراها كثير من دول العالم قوية، ويصعب على الدول فرادى أن تتعامل معها ومن هنا كان اختيار الإقليمية كأداة تستخدمها الدول لتقوية الذات فى مواجهة تأثيرات العولمة بما يمكنها من امتلاك القدرة على التكيف والتعامل والرفض فى بعض الأحيان. أى أن الإقليمية هى قوة تفاوضية للدول التى فى سبيلها للتعامل مع العولمة.

* هذه الحجج تنتهى إلى أنه بمجرد أن تترسخ وتقنن ركائز العولمة وتنخرط دول العالم فيها فإن الإقليمية ستكون قد أدت الغرض منها ومرحلة ثم تجاوزها.

وقد خرج من رحم الجدال الدائر بين وجهتى النظر هاتين رأى أكثر قبولاً يقول إن العولمة قوية على الدول وعلى الشعوب وهى تأتى بمظاهر وتجليات ذات قدرات كبيرة ولأن رفض العولمة وتجلياتها لم يعد خيارًا متاحًا فإن الدول والشعوب وجدت نفسها فى مواجهة قوة أكبر منها هى العولمة لابد أن تتعامل معها.

* وقد كانت الإقليمية هى الوسيلة المثلى التى ارتأتها الدول والشعوب؛ كى يمكنها التعامل مع تجليات العولمة وفى نفس الوقت الحفاظ على كياناتها الاقتصادية قوية والحفاظ على استقرارها السياسى والاجتماعى والثقافى.

* أن مبدأ التعاون الإقليمى مسموح به ضمن اتفاقيات الجات وقواعد عمل منظمة التجارة العالمية؛ أى أن العولمة تعترف بالإقليمية ووضعت كل قواعد لتنظيمها هذا من جانب ومن جانب آخر فإن العولمة باعتبارها ذات طابع ديناميكى تفرض أن يستمر توجه الإقليمية فترة ليست قصيرة؛ لأن العولمة بطبيعتها لم تصل إلى مرحلة الاستقرار الهادئ ومن ثم فالإقليمية ستظل مصاحبة.. للعولمة ليس كجزء منها وليس كظاهرة متعارضة معها ولكن باعتبارها ظاهرة ضرورية.

العلاج الاقتصادى فى ظل العولمة:

تميل بعض الدول إلى تأجيل العلاج الاقتصادى؛ خوفًا من النتائج خاصة والبعض يعتبر العولمة من الأشياء سيئة السمعة ونتائجها التى حدثت فى جنوب شرق آسيا، وإنها كانت السبب فى العدوى المنتشرة فى العالم نتيجة هذه الأزمة.

ولذلك يقولون إن العلاج الاقتصادى يجب أن يبدأ فورا؛ لأنه عند ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية فإن العلاج لايحتمل التأخير.

التغلب على تحديات العولمة:

يقول: إدوارد انينات Eduardo Aninat : أحد أنصار العولمة:

حققت العولمة.. وهى العملية التى من خلالها يؤدى التدفق الحر المتزايد للأفكار والناس والسلع والخدمات ورأس المال إلى تكامل الاقتصادات والمجتمعات.. ازدهارًا متصاعدًا للبلدان التى شاركت فيها، فقد زادت الدخول وارتفع مستوى المعيشة فى أجزاء كثيرة من العالم، وذلك جزئيًا بإتاحة التكنولوجيا المتقدمة للبلدان الأقل تقدمًا(*).. ثم ذكر مجالات ليس لها تأثير مباشر فيقول: منذ عام ١٩٦٠

(*) من الصعب الاقتناع بهذه الآراء، ولكنه من المنطق ألا تنسب إلى العولمة مباشرة.

مثلاً، ارتفع متوسط العمر المتوقع فى الهند إلى أكثر من عشرين عامًا، وانخفضت الأمية فى كوريا من حوالى ٣٠ ٪ إلى صفر ٪ تقريبًا. وترجع هذه التحسينات إلى عدد من العوامل، ولكن لم يكن من المرجع حدوثها بدون العولمة. وبالإضافة إلى زيادة التكامل عززت حرية الإنسان عن طريق نشر المعلومات وتعدد الخيارات.

ثم يقول: فى السنوات الأخيرة تزايدت المخاوف من الجوانب السلبية للعولمة وخاصة ما إذا كان أفقر سكان العالم.. وعددهم ١,٢ مليار نسمة مازالوا يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم.. سيشاركون فى منافع العولمة، وقد ترتب على الظن بأن التجارة الحرة هى لصالح البلدان الغنية فقط وأن أسواق رأس المال سريعة التقلب وتضر أكثر ما تضر البلدان النامية، أن أصبح النشطاء من مختلف الاتجاهات يتجمعون معًا فى حركة مناهضة العولمة. ويبرز النشطاء ثمن التغيير الاقتصادى السريع، وفقدان السيطرة المحلية على السياسات والتطورات الاقتصادية، واختفاء الصناعات القديمة وما يرتبط بذلك من تآكل المجتمعات، وهم ينتقدون أيضًا المنظمات الدولية لتحركها ببطء فى معالجة بعض هذه المخاوف.

لقد أدرك الطرفان بشكل متزايد أن الحوار يجب أن يتركز على أفضل الطرق لإدارة العولمة ـ على المستويين القومى والدولى ـ حتى يمكن اقتسام المزايا على نطاق واسع وتقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

أن وجود عالم متكامل تمامًا اقتصاديًا يوفر أكبر مجال لزيادة الرفاء الإنسانى لأقصى مدى، وهذا القول مبنى على افتراضات عن الحركة الدولية الحرة للسلع وعوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، وتوافر المعلومات، ودرجة عالية من المنافسة. ولكن المزايا تتكاثر حتى وإن كان رأس المال والعمل لا يستطيعان الحركة بحرية، مادامت التجارة فى السلع تتم بحرية.

ـ ومع ذلك فإن هذا الاقتصاد المؤيد للعولمة يقول: وفى العالم الواقعى، نحن نعلم أنه مازالت هناك عوائق أمام الحركة الحرة لرأس المال والعمل، والحقيقة أنه مازالت هناك أيضًا عوائق مهمة فى طريق التجارة إلا أنه حدث تقدم كبير فى تحرير التجارة منذ الحرب العالمية الثانية.

إلى جانب كونه مسألة أخلاقية، فإن تخفيض أعداد الفقراء أمر مسلم به الآن كضرورة للحفاظ على السلام والأمن.

وقد حقق تكامل أسواق رأس المال أيضًا تقدمًا كبيرًا فى العقود الأخيرة وهنا يتعين أن نذكر أن الكاتب إدوارد انينات لم يذكر ما أصاب دول جنوب شرق آسيا من مخاطر فى أسواق رأس المال.

ثم يقول: ولكن فى حين أن مزايا عولمة التجارة واضحة نسبيًا، فإن الأمر يقتضى أن تحقق البلدان النامية شروطًا أساسية حتى تستفيد من العولمة المالية، وحتى لاتتعرض لزيادة احتمال وقوع أزمة فى العمل أو أزمة مصرفية. ولهذا فإن التعامل مع تحرير الحسابات يتم بحرص أكثر كثيرًا مما حدث خلال

أعوام منتصف التسعينيات، وتسهم تدفقات رأس المال فى النمو بتنشيط الاستثمار والتقدم الفنى وتعزيز التنمية المالية الفعالة، وإذا ما اجتمع الانفتاح أمام تدفقات رأس المال، مع سياسات محلية سليمة فإنه يتيح للبلاد الوصول لمجمع أكبر كثيرًا من رأس المال تستطيع به أن تمول التنمية، والاستثمار الأجنبى المباشر بشكل خاص.

أن العولمة تحمل الأمل فى تحقيق مكاسب هائلة لشعوب العالم، ولكى يصبح هذا الأمل حقيقة واقعة، يجب أن نجد طريقة لإدارة العملية بعناية وحرص.

ويقول: نحن نلتزم بمواجهة أربعة تحديات أساسية تقع فى نطاق مسئوليتنا **الأول**: مساعدة أفقر البلدان على تحمل سياسات التصحيح والإصلاح الهيكلى التى تحتاج لها حتى تستطيع أن تجنى ثمار العولمة، و**الثانى**: زيادة استقرار الأسواق المالية الدولية ـ وهو أمر حيوى بشكل خاص، نظرًا لأهمية الاستقرار المالى العالمى كسلعة دولية عامة، و**الثالث**: مساعدة البلدان الأعضاء على الدخول فى هذه الأسواق بأمان، بما فى ذلك البلدان التى لاتتمتع فى الوقت الحالى بهذه الفرصة، و**الرابع**: تعزيز قيام مناخ اقتصادى كلى عالمى مستقر، ولن يمكن مساعدة البلدان الأعضاء على التكيف مع التغييرات التى تحدثها العولمة والتغلب على الاضطرابات التى تجلبها مثل هذه التغيرات إلا بمواجهة تلك التحديات ـ جزئيًا من خلال القواعد والمبادئ المشتركة.

ثم يقول: لقد ازداد وضوح ما جاء فى كلمات المدير التنفيذى للصندوق هورست كوهلر أنه «لن يكون هناك مستقبل جيد للأثرياء ما لم تكن هناك احتمالات لمستقبل أفضل للفقراء»، وإلى جانب كونه مسألة أخلاقية، فإن تخفيض أعداد الفقراء أمر مسلم به الآن وكضرورة للحفاظ على السلام والأمن.

وهناك عدة نقاط مهمة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاقتصادية ومنها:

أولاً: إلى جانب إيجاد حلول محددة للمشاكل، نحتاج إلى العثور على طرق لتنفيذها بفاعلية، وهذا يعنى أن علينا أن نأخذ فى الاعتبار أن المسائل التى كانت تعتبر فى السابق قومية، والتى تشمل : الأسواق المالية، والبيئة والمسألة الاقتصادية ـ تعتبر الآن مسائل لها جوانب دولية. وتميل الآثار المتداعية لأى أعمال تتخذ فى بلد ما لأن تكون أكبر كثيرًا وأن تنتقل بأسرع مما كان يحدث فى الماضى، وقد لايترتب على أسلوب البحث فى حل بعض المشاكل سوى دفع المشكلة عبر الحدود بدون إيجاد حل دائم لها حتى على المستوى القومى.

ويعرف هذا المحبذ للعولمة تعريفًا يتفق مع ما سيذكره من آراء فيقول:

ماهى العولمة: تتميز العولمة بالزيادة فى تدفقات التجارة ورأس المال والمعلومات، وأيضًا بقدر استطاعة الأفراد على الانتقال عبر الحدود. وهى بذلك ليست ظاهرة جديدة.. فقد كانت قائمة طوال التاريخ المسجل، وإن لم يكن فى خط أو أسلوب مستقيم.

هل أدت العولمة إلى رفع مستوى المعيشة؟

كانت زيادة التجارة العالمية وتدفقات رءوس الأموال من المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادى والارتفاع غير المسبوق في مستويات المعيشة على نطاق العالم فى فترة ما بعد الحرب، وتدل الشواهد على أن الدول التى انفتحت على بقية العالم حققت نتائج أفضل من الدول التى لم تفعل ذلك .. بل إنه لاتوجد حالات لبلدان حققت النجاح بسرعة بينما كانت تتبع سياسات الاكتفاء على الذات ومع ذلك لم تحرز كل الدول التى مارست الانفتاح نفس الدرجة من الرخاء، وكذلك لم يحرز الرخاء كل المواطنين فى الدول التى مارست العولمة. ومن الطبيعى أن هناك عوامل أخرى ـ من بينها المجموعة الكاملة للسياسات الداخلية والسياسات الاجتماعية ـ تشكل النمو الاقتصادى للدول وطريقة المشاركة فى منافع ذلك النمو.

ثم يضع هذا السؤال: هل ساعدت العولمة على الحد من التفاوت؟ ويجيب عليه قائلاً: إن التفاوت العالمى له بعدان: الفروق بين الدول، والفروق داخل الدول.

ـ وقد ساعدت العولمة على تقريب نصيب الفرد من الدخل بين الدول.. فقد زاد هذا النصيب بمعدلات أسرع فى الدول التى أخذت بالعولمة ـ أى التى حققت الحواجز القائمة فى سبيل التجارة ـ عنها فى الدول الغنية ٥ فى المائة مقابل ٢,٢ فى المائة فى التسعينيات.. كما حدث تقارب فى نصيب الفرد من الدخل بين الاقتصادات المتقدمة، أما الدول النامية التى لم تأخذ بالعولمة فقد تخلفت عن الدول الأخرى.

ـ فى داخل الدول الصناعية، لايبدو أن زيادة الانفتاح لها أثر مهم فى توسيع الفجوة فى فروق الدخل، وإذا كان من الصحيح أن الفروق ازدادت داخل بعض الدول الصناعية، فقد ارتبطت هذه الزيادة باتساع الفجوة بين أجور العمال المهرة وغير المهرة وتبين الشواهد أن التغييرات التكنولوجية، وليست التجارة مع دول الأجور المنخفضة هى التى أدت إلى اتساع الفجوة.

ـ وفى داخل الدول النامية، زادت الفروق حتى عند زيادة الدخل لكل من الأغنياء والفقراء . ولكن ليس من الصواب الربط بين هذه الزيادة فى الفروق وبين العولمة وحدها، إذ أن هناك عوامل لها أثرها فى عدم التكافؤ، من بينها عوامل تخص دولاً بعينها (مثل الحروب والكوارث الطبيعية) وبعضها له طابع عام (مثل التغييرات التكنولوجية).

ماذا ينبغى للحكومات أن تفعل؟

المشكلة: أن الدول التى لاتسير فى طريق العولمة قد تتعرض بدرجة أكبر للتهميش والوقوع فى هوة الفقر.

ما يمكن عمله: يتطلب هذا استراتيجيات وسياسات لتخفيض أعداد الفقراء من أجل تعزيز اندماج الدول منخفضة الدخل فى الأسواق العالمية فينبغى للدول الغنية أن تفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية.

المشكلة: مثل التغيرات التكنولوجية، يمكن أن تحدث فى الأجل القصير اختلالات مثل فقد الوظائف وانخفاض الدخل مما يضر بالفقراء بدرجة غير متناسبة.

ما يمكن عمله: على الحكومات أن توفر شبكات كافية للأمان الاجتماعى للحد من الآثار التى تتعرض لها الفئات الضعيفة والفقيرة، كذلك تستطيع الحكومات أن تحد من التفاوت وتساعد كل المواطنين على تحقيق قدراتهم من خلال السياسات التى تتيح تكافؤ الفرص. بما فى ذلك زيادة إمكانات الحصول على التعليم العام والرعاية الصحية.

المشكلة: أن الانفتاح أمام الأسواق العالمية لرءوس الأموال يمكن أن يسبب تقلبات أكثر فى أسواق المال.

ما يمكن عمله: ينبغى للدول التى تتيح أبواب أسواقها المالية أن تنشئ أنظمة مالية قوية وتتبع سياسات اقتصادية سليمة.

عولمة التمويل:

تنامت الروابط خلال العقدين الماضيين بين الأسواق المالية فى أنحاء العالم، وحققت العولمة المالية منافع كبيرة للاقتصادات الوطنية وللمستثمرين والمدخرين، ولكنها غيرت أيضا هيكل الأسواق، وخلقت مخاطر وتحديات جديدة للمشاركين فى الأسواق ولصانعى السياسات.

ومنذ ثلاثة عقود ربما كان رجل الصناعة الذى ينشئ مصنعًا جديدًا يصادف ما يعوقه عن الاقتراض من بنك محلى أما اليوم فتتوافر له إمكانيات كثيرة للاختيار بينها، فهو يستطيع التسوق فى أنحاء العالم للحصول على قرض بسعر فائدة أقل، والاقتراض بالعملة الأجنبية إذا كانت القروض بالعملة الأجنبية بشروط أكثر جاذبية من القروض بالعملة المحلية، ويستطيع إصدار أسهم أو سندات سواء فى أسواق المال المحلية أو الدولية، ويستطيع أن يختار من مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التى ترمى إلى مساعدته فى توقى المخاطر المحتملة، بل يستطيع أيضًا أن يبيع أسهمها لشركة أجنبية.

ويتيح إلقاء نظرة على كيفية حدوث العولمة والشكل الذى تتخذه ، التعرف على منافعها وكذلك على المخاطر والتحديات التى ولدتها.

القوى التى تدفع العولمة:

ما الذى أدى إلى عولمة التمويل ؟ هنا تبرز أربعة عناصر رئيسية:

فقد جعلت أوجه التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر من الأيسر للمشاركين فى الأسواق وسلطات كل بلد جمع وتجهيز المعلومات التى يحتاجون إليها لقياس ورصد وإدارة المخاطر المالية وتسعير وتداول الصكوك المالية الجديدة المعقدة التى تطورت فى الأعوام الأخيرة، والتعامل مع سجلات الصفقات المنتشرة عبر المراكز المالية الدولية فى آسيا وأوروبا ونصف الكرة الغربى.

وقد أحرزت عولمة الاقتصادات الوطنية تقدمًا كبيرًا كنشاط اقتصادى عينى - فى مجالات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار المادى - وانتشرت فى بلدان أو مناطق مختلفة، فاليوم يمكن صناعة مكونات جهاز التليفزيون فى بلد ما وتجمعيها فى بلد آخر، وبيع الناتج النهائى للمستهلكين فى أنحاء العالم، وقد أنشئت شركات جديدة متعددة الجنسية وكل منها تنتج وتوزع سلعها وخدماتها من خلال شبكات منتشرة فى أنحاء العالم، فى حين توسعت الشركات المستقرة المتعددة الجنسيات دوليًا بالاندماج فى شركات أجنبية أو حيازتها، وقد خفضت بلدان كثيرة الحواجز أمام التجارة الدولية، وازدادت بدرجة كبيرة تدفقات السلع والخدمات عبر الحدود وبلغ متوسط الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما قيمته ٢,٣ مليار دولار سنويًا خلال ٨٣/ ١٩٩٢، وازداد بأكثر من ثلاث مرات بما يقدر بـ ٧,٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠١ وقد حفزت هذه التغيرات الطلب على التمويل عبر الحدود، وعززت خلق مجمع دولى متحرك من رأس المال والسيولة، استنادًا إلى التحرر المالى.

وقد حفز تحرير الأسواق الوطنية المالية والرأسمالية، مقترنًا بالتحسينات السريعة فى تكنولوحيا المعلومات وعولمة الاقتصادات الوطنية، الابتكار المالى، كما حفز زيادة تحركات رءوس الأموال عبر الحدود، وكانت عولمة الوساطة المالية جزءًا من الاستجابة للطلب على آليات للوساطة فى التدفقات عبر الحدود. وجزءًا من الاستجابة لانخفاض الحواجز أمام التجارة فى الخدمات المالية والقواعد المحددة التى تحكم دخول المؤسسات المالية والقواعد المحددة التى تحكم دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى أسواق رأس المال المحلية وقد بلغ إجمالى تدفقات رأس المال فى العالم فى عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٧,٥ تريليون دولار، وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه عام ١٩٩٠، وأسفرت أيضًا زيادة انتقال رءوس الأموال عبر الحدود عن تدفقات صافية أكبر لرأس المال ارتفعت من ٥٠٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٠ إلى نحو ١,١ تريليون دولار فى عام ٢٠٠٠.

التغيرات فى أسواق رأس المال:

أسفرت هذه القوى بدورها عن تغيرات جوهرية فى أسواق رأس المال الوطنية الدولية.

فأولاً: بدأت البنوك فى الدول الكبرى تمارس عملية لا علاقة لها بالوساطة ، أى أن جانبًا كبيرًا من الوساطة المالية يتم الآن من خلال تداول الأوراق المالية (وليس من خلال قروض البنوك والودائع) وتلعب كل من الوحدات المالية وغير المالية. وكذلك المدخرون والمستثمرون أدوارًا رئيسية فى هذا التحول والاستفادة منه وتزايد قيام البنوك بإبعاد المخاطر المالية (وخاصة مخاطر الائتمان) عن كشوف الميزانية وإدخالها فى أسواق الأوراق المالية – وذلك مثلاً بتجميع وتحويل الأصول إلى أوراق متداولة والدخول فى مقايضات لأسعار الفائدة وغير ذلك من المعاملات المشتقة - استجابة للحوافز التنظيمية مثل متطلبات رأس المال والحوافز الداخلية، لتحسين عائدات رأس المال لحاملى الأسهم ولكى تكون أكثر قدرة على المنافسة.

وبدأت أيضًا الشركات والحكومات فى الاعتماد بقدر أكبر على أسواق رأس المال الوطنية والدولية فى تمويل أنشطتها ، وأخيرًا فإن عددًا متناميًا وأكثر تنوعًا من المستثمرين بات على استعداد لحيازة طائفة من المخاطر المالية وغيرها من مخاطر الائتمان ، وذلك بفضل التحسينات التى طرأت على تكنولوجيات المعلومات التى جعلت من السهل رصد هذه المخاطر وتحليلها وإداراتها.

ثانيًا: ازداد النشاط المالى عبر الحدود، كما أن المستثمرين ، بما فى ذلك مؤسسات الاستثمار التى تدير حصة متنامية من الثروة المالية العالمية. يحاولون تعزيز عائدات مخاطرهم من خلال تنويع حوافظهم دوليًا ويسعون للحصول على أفضل فرص الاستثمار من طائفة أوسع من الصناعات والبلدان والعملات.

وثالثًا: تتنافس المؤسسات المالية غير المصرفية - أحيانًا بطريقة عدوانية - مع البنوك على المدخرات العالمية والتفويضات المتعلقة بتمويل الشركات فى الأسواق الوطنية الدولية - من خلال خفض أسعار الأدوات المالية - وهى تحصل على حصة متزايدة من المدخرات حين تتفادى العائلات الودائع المصرفية وتضع أموالها فى وسائط ذات عائد أكبر - مثل صناديق الاستثمار - تدفعه مؤسسات أكثر قدرة على تنويع المخاطر . وخفض أعباء الضرائب والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وهى مؤسسات حققت نموًا كبيرًا فى الحجم وكذلك فى الحنكة.

رابعًا: توسعت البنوك وتجاوزت نطاق تلقى الودائع وإعطاء القروض التقليدية، حيث قللت البلدان الحواجز التنظيمية لتمكين البنوك التجارية من الدخول فى الأنشطة الاستثمارية، وإدارة الأصول، وحتى مجال التأمين، مما يتيح لها تنويع موارد عائداتها ومخاطر أعمالها وقد خلق تعميق وتوسيع أسواق رأس المال موردًا آخر البنوك وهو تأمين إصدار سندات وأسهم الشركات - كما أوجد خلق موارد جديدة للتمويل ، حيث تتجه للبنوك بشكل متزايد إلى أسواق رأس المال للحصول على أموال من أجل أنشطة استثماراتها الخاصة والاعتماد على أسواق المشتقات - الأسواق غير المركزية (وكبديل من البورصات المنظمة) حيث يتم تداول مقايضات المشتقات مثل العمل وسعر الفائدة فى القطاع الخاص، بين طرفين عادة - لإدارة المخاطر وتيسير الوساطة.

وقد اضطرت البنوك إلى إيجاد موارد إضافية للعائدات، من بينها إيجاد سبل جديدة للأعمال التجارية القائمة على الصناديق الوسيطة والرسوم. حيث قللت المنافسة المتنامية من الوسطاء الماليين غير المصرفيين هوامش الربح من الأعمال التقليدية للبنوك - وهى إقراض الشركات بواسطة ودائع قليلة التكلفة - إلى مستويات منخفضة للغاية وهذا يصدق بصفة خاصة فى القارة الأوروبية حيث جرت مساندة قليلة نسبيًا للمؤسسات المالية وفى كل مكان.

المنافع والمخاطر:

حقق التغيير الجذرى فى طبيعة أسواق رأس المال - بوحه عام - منافع غير مسبوقة، ولكنها غير أيضًا ديناميات السوق بطرق لم يتم حتى الآن فهمها بالكامل.

وأحد المنافع الرئيسية لزيادة التنوع فى موارد التمويل هو تقليل خطر أزمات الائتمان.. فحين تعانى البنوك صعوبات داخل بلدانها، يكون فى وسع المقترضين الآن الحصول على أموال بإصدار أسهم أو صكوك تأمين فى أسواق الأوراق المالية المحلية أو البحث عن مصادر تمويل من أسواق رأس المال الدولية، وعملية التوريق تجعل تسعير وتوزيع رأس المال أكثر كفاءة ، لأن المخاطر المالية تنعكس بسرعة أكبر فى أسعار الأصول والتدفقات عنها فى كشوف ميزانية البنوك. ونقطة الضعف هى أن الأسواق تصبح أكثر تقلبًا، وهذا التقلب يمكن أن يمثل تهديدًا للاستقرار المالى، وعلى سبيل المثال فإن أسواق المشتقات خارج البورصات التى تم فيها تداول نحو ١٠٠ تريليون دولار من رءوس الأموال و ٣ تريليونات دولار من بنود الائتمان خارج الميزانية فى يونيو ٢٠٠١، وقد لا يمكن التكهن بها، ويمكن أحيانًا أن تكون شديدة الاضطراب، ومن ثم ينبغى لمن يعهد إليهم بالحفاظ على الاستقرار المالى أن يدركوا على نحو أفضل كيف أن عولمة التمويل غيرت ميزان المخاطر فى أسواق المال الدولية وأن يكفلوا حماية الممارسات ذات الطابع الخاص لإدارة المخاطر من هذه الأخطار.

وثمة منفعة أخرى للعولمة المالية وهى أن المقترضين والمستثمرين الذين تتاح لهم فرص أكبر للاختيار، يستطيعون الحصول على شروط أفضل لتمويلهم، وفى وسع الشركات تمويل الاستثمارات المادية على نحو أرخص، وأن تنوع بسهولة وتحدد دوليًا حجم حوافظها حسب اختياراتها. وهذا يشجع الاستثمار والادخار. مما ييسر النشاط الاقتصادى الحقيقى، ويحسن الرفاه الاقتصادى، غير أن أسعار الأصول قد تتجاوز الأساسيات خلال فترات الازدهار والركود، مما يسبب تقلبات مفرطة ويلحق إضرارًا بتخصيص رءوس الأموال ـ فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار العقارات فى آسيا، ثم هبطت بشدة قبل الأزمات التى حدثت فى ٩٧ ـ ١٩٩٨ مما جعل كثيرا من البنوك تتعرض لعدم سداد القروض المستندة إلى ضمانات فقدت قيمتها، كما أن زيادة تداول المخاطر المالية بين المؤسسات والمستثمرن والبلدان، تجعل من الصعب تحديد أوجة الضعف المحتملة أو تقدير حجم المخاطر.. ويمكن أن يساعد تعزيز الشفافية حول أساسيات الأسواق المالية.

بالإضافة إلى حسن تفهم كيف يحدث ازدهار وانهيار أسواق الأصول، على إدارة هذه المخاطر بطريقة أفضل.

وأخيرًا فإن البنوك والشركات ذات الجدارة الائتمانية فى بلدان الأسواق الناشئة تستطيع خفض تكاليف ما تحصل عليه من قروض بعد أن أصبحت الآن قادرة على الحصول على قدر أكبر من رأس المال من مجموعة متنوعة ومتنافسة من الموردين، ولكن وكما رأينا خلال الأزمة المكسيكية التى حدثت فى ٩٤ ـ ١٩٩٥ والأزمتين الآسيوية والروسية اللتين حدثتا فى ٩٧ ـ ١٩٩٨ ، فإن الأخطار التى ترتبت على هذه الأزمات كانت كبيرة للغاية ـ شملت انتكاسات شديدة فى تدفقات رأس المال، وانتشار هذه الانتكاسات وعدواها على النطاق الدولى (ومع أنه يبدو أن مدى العدوى قد تناقص، لأسباب لا تزال غير

واضحة، منذ أزمات ٩٧ ـ ١٩٩٨، فإن خطر العدوى لا يمكن استبعاده) وتتعرض بلدان الأسواق الناشئة ذات البنوك الضعيفة أو سيئة التنظيم بوجه خاص للأزمات ولكن هذه الأزمات يمكن أيضًا أن تهدد استقرار النظام المالى الدولى.

الشركات متعددة الجنسيات

- الاندماجات الكبرى
- محاولات السيطرة الإعلامية
- بين الدولة والشركة
- آليات إدارة الشركات العالمية

الشركات متعددة الجنسيات

يمكن القول بأن الشركات متعددة الجنسيات هى بطل هذه الحلقة من حلقات التاريخ والتجسيد الحقيقى لما وصل إليه العالم حتى الآن - فإذا أراد أحدنا أن يتحدث عن التطورات السريعة والكبيرة التى لحقت بالعالم وأوصلته إلى وضعه الحالى فإنه لا يجد أفضل من الحديث عن الشركات متعددة الجنسيات للتعبير عن هذا الأمر.. وهو نفسه الأمر الذى جعل الشركات متعددة الجنسيات هى الفارس الشجاع والمتهم المدان فى الوقت نفسه فى محكمة العولمة.

والشركات متعددة الجنسيات كيانات عالمية ضخمة تمارس أنشطة اقتصادية متعددة، معتبرة أن العالم وحدة تحليلية واحدة بمعنى أن الشركات المحلية إنما ترى البلد التى تنتمى وتعمل فيه هو عالمها، فيه تنتج وإليه تعرض وتبيع أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فالأمر يتسع ليشمل العالم كله.. فى أى جزء منه تنتج ولأى جزء منه تبيع.

وهى عملاقة قوية من منظور الإمكانات المادية التى بحوزتها .. ويكفى الإشارة إلى أن الوضع المالى لبعض هذه الشركات يفوق بمراحل الوضع المالى لكثير من الدول، بل إن ميزانية إحدى هذه الشركات تزيد أضعافًا عن موازنات دولة بأسرها أو عدة دول مجتمعة.

وهذه الشركات ! كما يراها كثيرون - هى القائد الفعلى للعالم حاليًا سواء على مستوى التطور التكنولوجى أو على مستوى الإنتاج والتصنيع أو على مستوى التجارة العالمية. إن المؤشرات الاقتصادية العالمية تعتمد فى جزء منها على معدلات أداء هذه الشركات العملاقة وهى القوة الكبيرة التى تحتاج إليها كل دول العالم الغنى منها والفقير والكل يسعى لكسب رضائها وإقناعها بالعمل معه.. ففى يدها مفاتيح الإنتاج الحديث والتكنولوجيا المتطورة ورأس المال الضخم والقوة الإدارية المتميزة والقدرات التسويقية العملاقة.. وهى عناصر قوة تحتاج إليها دول العالم بصورة دائمة وملحة.

وفى المقابل:

يرى البعض أن الشركات متعددة الجنسيات قوة غاشمة أنانية التفكير والسلوك تسعى وراء مصالحها دون أدنى وازع دينى أو أخلاقى أو وطنى فهى تتصرف فى العالم دون قيد أو شرط مستغلة

قوتها واحتياج الدول لهذه القوة الأمر الذى مكنها من فرض إرادتها وشروطها على الجميع دون أدنى اعتبار للمعايير الاجتماعية والبيئية.

وتجدر الإشارة إلى أن فريقًا من المعارضين للعولمة ولتأثيراتها السلبية على المنظومة الثقافية للمجتمعات يرى أن الشركات متعددة الجنسيات هى السبب المباشر وراء ما يحدث من تفكك للهويات الثقافية وهى أيضًا السبب المباشر لما يسمى بالهيمنة الثقافية أو التنميط الثقافى والحضارى.

وفى هذا الموضوع يقول أنصار هذا الرأى:

* يدرك العالم يومًا بعد يوم مدى قوة الشركات متعددة الجنسيات ومدى هيمنتها على الأسواق العالمية لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات ولتداول رءوس الأموال. هذه الهيمنة لا تتوقف عند حدود السلع المادية والخدمات المباشرة ورأس المال الدائر، بل تتعدى ذلك إلى الهيمنة على إعداد وتوزيع المنتجات الثقافية.

* إن هذه الكيانات العملاقة تسعى دائمًا لعدم فقدان سيطرتها على الأسواق العالمية وقد استطاعت بالتعاون مع حكوماتها التغلب على القيود القانونية التى كانت تفرضها بعض الدول على أنشطة هذه الشركات، بل تطور الأمر إلى إزالة كافة هذه القيود من خلال ترتيبات اتفاقية دولية ملزمة هى الجات ومن بعدها منظمة التجارة العالمية.

الاندماجات الكبرى

ربما كانت الاندماجات بين الشركات والمؤسسات التجارية والمصرفية أحد العوامل الداعمة لكيانات الشركات متعددة الجنسيات ـ ويسميها البعض «متعدية الجنسيات».. وهى ظاهرة لها سوابق كثيرة.. ولكن رغم أن العالم عرف الاندماجات بين الشركات والبنوك منذ فترة ليست بالقصيرة، إلا أن عام ١٩٩٩ يعد – وبلا جدال ـ عام الاندماجات الكبرى لأنه لم يمر شهر من شهوره ال ١٢ إلا وحدث فيه اندماج واحد عملاق على الأقل لندخل بذلك الألفية الثالثة ونحن نعيش فى عصر لا يقبل بوجود الكيانات الاقتصادية الصغيرة ولعل الاندماجات التى حدث فى شهر يناير ٢٠٠٠ تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن قطار الاندماجات الذى بدأ فى العام السابق لن يتوقف وأن ذلك ربما تكون التمهيد الحقيقى للدخول فى عصر العولمة الذى لن تتمكن خلاله أيه شركة أو مجموعة صغيرة من المنافسة أو الصمود أمام العمالقة القادمين من الغرب وخاصة الولايات المتحدة. وفى عدد من مجلة «قضايا اقتصادية» قمنا برصد أهم وأكبر الاندماجات فى عام ١٩٩٩ وأيضًا الاندماجات التى حدثت خلال الأسابيع الأولى من عام ٢٠٠٠.

يناير ١٩٩٩:

فودافون البريطانية للاتصالات تشترى يرتتس التى تعمل فى نفس المجال ب ٥٨ مليار دولار مما جعلها أكبر شركة اتصالات فى العالم.

ـ شركة فورد الأمريكية العملاقة للسيارات تشترى قطاع سيارات الركوب فى مجموعة فولفو السويدية العملاقة مقابل ٦,٤٧ مليار دولار.

ـ شركة لوسنت توافق على شراء شركة أسند مقابل ١٩ مليار دولار.

فبراير ١٩٩٩

مؤسسة بارييباس المصرفية الفرنسية تعرض الاندماج مع بنك سوسيتيه جنرال الفرنسى أيضًا مقابل ١٧ مليار دولار وذلك لإنشاء ثانى أكبر مجموعة مصرفية فى أوروبا بأسرها.

ـ مجموعة «يواس ايه نيتوركس» الأمريكية تدمج وحدتها للتسويق المنزلى عبر التليفزيون مع شركة ليكوس للتسوق عبر الإنترنت.

ـ مجموعة ايجون الأمريكية للتأمين تشترى مجموعة «اتشورز ترانس أمريكا مقابل ٩,٧ مليار دولار.

ـ مجموعة بورنشيس الهولندية للتأمين تشترى تأمينات أمريكية وأوليفيتى الإيطالية العملاقة للاتصالات تعرض شراء شركة تيليكوم إيطاليا وهى أكبر منافسيها فى السوق الإيطالية وذلك مقابل ٥٨ مليار دولار.

مارس ١٩٩٩:

ـ مجموعة IBM الأمريكية العملاقة لصناعة الكمبيوتر تدخل فى اتفاق شراكة مع شركة «ديل» التى تعمل فى نفس المجال حيث توافق على إمدادها بمكونات الأجهزة لمدة ٧ سنوات مقابل ١٦ مليار دولار.

ـ مجموعة «جان توباكو» اليابانية للتبغ تشترى وحدة إنتاج السجائر فى شركة «ارجى ار نابيسكو» الأمريكية مقابل ٧,٨ مليار دولار.

ـ بنك ناسيونال دو باريس الفرنسى يعرض شراء سويبتيه جنرال مقابل ٣٧ مليار دولار ولكن مجموعة بارييباس المنافسة التى سبق أن عرضت شراء سوسيتيه جنرال تحاول إفشال الصفقة.

إبريل ١٩٩٩:

ـ مجموعة «بى بى امويكو» «البريطانية العملاقة للبترول تشترى شركة اركو للبترول مقابل ٢٦,٦ مليار دولار.

ـ الإعلان عن اندماج مجموعتى دويتش تيليكوم الألمانية وتيليكوم إيطاليا الإيطالية فى صفقة قيمتها ٨٢ مليار جنيه.

ـ مجموعة «ايه تى اندتى» الأمريكية العملاقة للاتصالات تقدم عرضًا لشراء شركة «ميدياون» التابعة مقابل ٥٤ مليار دولار بالرغم من أن «كومكاست» يسبق أن عرضت شراءها بـ ٤٨.٦٣ مليار دولار.

ـ شركة رييسول الأسبانية للأسمنت تعرض شراء مقابل من أسهم شركة «واى بى اف» الأرجنتينية مقابل ١٣.٥ مليار دولار.

مايو ١٩٩٩:

مجموعة جنرال ديناميكس الأمريكية العملاقة لصناعة المعدات الإلكترونية والأسلحة تعرض شراء مجموعة «جلفستريم» للصناعات الجوية مقابل ٥,٣ مليار دولار.

ـ شركة نيوهولاند تشترى شركة «كيس» مقابل ٤.٢ مليار دولار علاوة على سداد ديونها.

ـ المساهمون فى شركتى أكسون وموبيل الأمريكتين العملاقتين للبترول يوافقون على دمج الشركتين لتكوين أكبر شركة بترول فى العالم وتبلغ أصول الشركتين ٨١.٢ مليار جنيه.

ـ محكمة هولندية تحسم النزاع بين شركتى بينو برينتوم ريدو ال فى ام اتش للسيطرة على ٢٤٪ من أسهم بيت أزياء جوتش وذلك لصالح الشركة الأولى.

يونيو ١٩٩٩:

ـ مجموعة ام سى اى ورلد كوم الأمريكية للاتصالات تشترى شركة سكاى تيل العاملة فى نفس المجال مقابل ما يوازى ١.٨٢٥ مليار دولار.

ـ فشل محادثات الاندماج بين مجموعتى تكساكو وشيفرون الأمريكيتين لإنتاج البترول لاختلافهما على السعر وشروط الاندماج.

ـ مجموعة الايديجتال الأمريكية للاتصالات تشترى شركة هنى ويل مقابل ١٣.٨ دولار.

ـ سلسلة متاجر وول مارت الأمريكية العملاقة تعرض شراء سلسلة أسدا البريطانية لمحلات السوبر ماركت مقابل ١٠.٨ مليار دولار.

ـ معامل أبوت لابور انوديز الأمريكية للصناعات الدوائية تشترى معامل الزا المنافسة مقابل ٧,٣ مليار دولار.

ـ مجموعة لويدز ـ تى اس بى البريطانية العملاقة للتأمين على الحياة تعرض شراء مجموعة ويدوز الأسكتلندية للتأمين مقابل ١١.١٣ مليار دولار مما سيجعلها ثانى أكبر شركة تأمين على الحياة فى بريطانيا.

ـ مجموعة سويس ليونيه ديزاوه السويسرية للكيماويات تعرض شراء مجموعة نالكو كيمياكلز ومقرها ولاية ايللينوى الأمريكية مقابل ٤.١ مليار دولار.

يوليو ١٩٩٩:

ـ مجموعة شلومبرجر الأمريكية للتنقيب عن البترول تدمج أنشطتها للتنقيب فى المياه مع شركة ترانس اوشن اوفشور فى صفقة قيمتها ٣,٢٦ مليار دولار أدت إلى ظهور أكبر شركة فى العالم للتنقيب وحفر الآبار فى المياه.

ـ مجموعة ألف اكيتين الفرنسية للبترول تعرض شراء منافستها توتال مقابل ٥٠,٩٧ مليار دولار.

ـ مجموعة بانش تافرنس تشترى وحدة الملاهى التابعة لمجموعة الايد دومسك مقابل ٤,٣٥ مليار دولار مما جعل بانش تافرنس ثانى أكبر مجموعة ملاهى فى بريطانيا.

ـ مجموعة ريكيت اند كولمان تعلن الاندماج مع مجموعة بنكسير مقابل ٣,٥ مليار دولار ليشكلا بذلك أكبر مجموعة فى العالم لصناعة أدوات النظافة المنزلية.

أغسطس ١٩٩٩:

ـ شركة أمريكان توباكو البريطانية تسترد ال ٥٨ ٪ من أسهمها التى كانت تمتلكها شركة أيماسكو الكندية مقابل ٦,٨ مليار دولار.

ـ شركة داو كيميكال الأمريكية للكيماويات تشترى منافستها يونيون كاربايد مقابل ٨,٨٩ مليار دولار.

ـ مجموعة دويتش تيليكوم الألمانية تشترى شركة وان تو ان البريطانية للاتصالات مقابل ١١,١٢ مليار دولار.

ـ مجموعة فولفو السويدية للسيارات تشترى منافستها سكانيا السويدية لصناعة الشاحنات مقابل ٧,٥٣ مليار دولار.

ـ ثلاث شركات عملاقة لصناعة الألومنيوم فى الكان الكندية وبيكينى الفرنسية والوسويس لونزا السويسرية تبدأ مفاوضات فيما بينها للاندماج معًا وتكوين أكبر مجموعة فى العالم لصناعة الألومنيوم لمواجهة مجموعة الكوا الأمريكية العملاقة والتى ترد بدورها بالإعلان عن رغبتها فى شراء مجموعة رينولدز المنافسة مقابل ٤,٣٥ مليار دولار.

ـ بنك ناسيونال دى باريس الفرنسى ينجح فى الاندماج مع بنك بارييباس المنافس مقابل ٢٠,٣ مليار دولار.

ـ مجموعة الإعلامية الأمريكية تشترى خدمة نيلسين التليفزيونية الهولندية مقابل ٢,٨ مليار دولار.

ـ مجموعة كوكا كولا الأمريكية العملاقة للمياه الغازية تشترى شركة هيلينيك الأوروبية لتعبئة المياه الغازية.

ـ مجموعة فوود ليون للبقالة تعرض شراء هاتا فوود وازر الأمريكية

ـ مجموعة ايه اى اس الأمريكية لبناء محطات الطاقة تشترى شركة دراكس البريطانية مقابل ٣ مليارات دولار.

ـ ثلاثة بنوك يابانية عملاقة هى فوجى وداى ايتش كانجى واندستريال بنك اوف جابان تبدأ خطوات اندماج لإنشاء أكبر بنك فى العالم تصل قيمة أصوله إلى ١.٢٦ تريليون دولار.

ـ شركتا فيبا وفياج الألمانيتان للمرافق تدخلان فى مفاوضات اندماج فى صفقة تصل قيمتها إلى ١٥ مليار دولار.

ـ شركة يونايتد ووتر الأمريكية تشترى وحدة تكرير المياه التابعة لشركة سويس ليونيه السويسرية مقابل مليار دولار.

ـ شركة شيسكو الإيطالية لمعدات الأبواب والنوافذ تشترى منافستها سيرينت مقابل ٦.٩ مليار دولار.

ـ سلسلة محلات كارفور تندمج مع سلسلة برومودز مقابل ١٦.٣٤ مليار دولار لتشكلا بذلك مجموعة منافسة لمجموعة وول مارت الأمريكية فى مجال تجارة القطاعى.

سبتمبر ١٩٩٩:

ـ شركة ايركندا الكندية للطيران ترفض عرض شركة اونيكس المنافسة للاندماج معها.

ـ مجموعة فياكوم للإعلام توافق على الاندماج مع مجموعة سى بى اس فى صفقة قيمتها ٣٦ مليار دولار تؤدى إلى تكوين عملاق إعلامى جديد فى الولايات المتحدة.

ـ مجموعة فنادق هيلتون الأمريكية تشترى مجموعة بروموس المنافسة مقابل ٤ مليارات دولار.

ـ مجموعة جروبو مكسيكو المكسيكية تعرض شراء بقية الأسهم فى مجموعة اساركو المنافسة مقابل ١.٠٣ مليار دولار لتكوين أكبر شركة منتجة للنحاس فى المكسيك.

أكتوبر ١٩٩٩:

– مجموعة فيلييس دوج الأمريكية لإنتاج النحاس تشترى منافستها القبرصية اماكس مقابل ١.٧٩ مليار دولار.

ـ مجموعة ام سى. اى و وورلدكوم الأمريكية تشترى مجموعة سبرنت المنافسة مقابل ١١.٥ مليار دولار.

ـ مجموعة مانسمان الألمانية للاتصالات تشترى شركة اورانج بى ال سى البريطانية لخدمة التليفون المحمول مقابل ٣٢.٩٣ مليار دولار.

نوفمبر ١٩٩٩:

ـ مجموعة أمريكان هوم توافق على الاندماج مع مجموعة وورنر لامبرت للصيدلة والصناعات الدوائية فى صفقة قيمتها ٧٢ مليار دولار.

ـ مجموعة فايزر الأمريكية للأدوية تقدم عرضًا قيمته ٨٠ مليار دولار للاندماج مع وورنر لامبرت.

ـ فودافون البريطانية المحمول والاتصالات تعرض الاندماج مع مانسمان الألمانية مقابل أسهم قيمتها ١٠٧,١٩ مليار دولار.

ديسمبر ١٩٩٩:

ـ مجموعة فارماسيا ومونسانتو الأمريكية للهندسة الوراثية تندمجان فى صفقة قيمتها السوقية ٥٤ مليار دولار.

ـ مجموعة ستار كروزس الأمريكية للعبارات تسيطر على ٥١٪ من مجموعة كروز لاين النرويجية.

ـ ولا شك أن هذه الاندماجات كان لها أثرها فى اتساع نطاق الكيانات الجديدة التى لم تكتف بقدراتها المالية وتفوقها الاقتصادى، ولكنها مدت بصرها إلى وسائل الإعلام، باعتبار تأثيراتها فى الرأى العام، بل وفى تكوين الذوق العام، وهى أمور ذات خطر فى توجيه السلوك الإنسانى نحو الاستهلاك، واختيار منتجات بعينها تحت تأثير قوى الإعلام الإعلانى، على نحو ما يعرف كل من يمارس هذه الشئون، بل يعرفها كل مشاهد أو مستمع لوسائل الأعلام.

محاولات السيطرة الإعلامية

ولكن هذا وحده لا يكفى فقد أدركت هذه الكيانات العملاقة انها لن تستطيع الحفاظ على مسيرة تقدمها ما لم تمتلك تأثيرًا إعلاميا وثقافيا قويًا على الأفراد فى المجتمعات المختلفة.. تأثيرًا على سلوكهم وقرارهم الاقتصادى لصالح منتجات هذه الشركات.. وكثفت الكيانات العملاقة جهودها فى المجال الإعلامى والثقافى (لضرورة اقتصادية بالأساس) إلا أن نجاحها تجاوز حدود السعى المجرد وراء المكسب وتعظيم الربح ذلك أن نجاحها أثر بالسلب على الهوية الثقافية للأفراد والمجتمعات.

حتى ظاهرة التفوق الإعلامى الأمريكى ومحاولات أمركة العالم يفسرها هذا الفريق بنفس هذه النظرية وإن كان يعود بها زمنيًا إلى أربعينيات القرن العشرين.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز قوة الولايات المتحدة هناك نظرية واحدة تسيطر على التفكير العالمى الخاص بالاتصالات والعلاقات الثقافية وهى النظرية الداعية لإزالة أى حواجز تمنع تداول المعلومات بين الأمم، بل إن ظهور هذه النظرية وهيمنتها عالميا يراها البعض أحد المتطلبات الأساسية التى استلزمها صعود نجم الولايات المتحدة وحتى الآن لاتزال سياسة التدفق الحر للمعلومات هى السياسة العالمية فى مجال الثقافة والاتصالات بلا منافس.

فلقد شـهدت فـترة ما بعد الحـرب العالمية الثانية ظهوراً كبيراً للقوى الاقتصادية الأمريكية. هذا الظهور الاقتصادى واكبه ظهور إعلامى مـهول سـارا كتفـًا بكتف. هذا الظهور الإعلامى غلف نفسه بمبادئ حرية تدفق المعلومات وتسهيل الاتصال وتكثيف العلاقات الاقتصادية إلى جانب أن هذه المبادئ صيغت باعتبارها الحامية للعالم من أى مأساة جديدة.

وظهرت مـقولات مثيرة من أهمها مقولة جون نايت وكان يمتلك مجموعة كبرى من الصحف الأمريكية. لو لم تستولِ القوات النازية والفاشية فى ألمانيا وإيطاليا وتسيطر على الصحافة وجميع المرافق الاتصالية منذ البداية لأمكن منع هذه الديكتاتوريات السامة من النمو واستحالة تطعيم الفكر الوطنى بالاتجاهات المليئة بالكراهية(*).

وظهر الكثير من المقولات بنفس هذا المعنى داعية إلى ضمان تدفق المعلومات والتواصل الثقافى بين المجتمعات هذه الدعوات اشتركت فيها قوى اقتصادية أمريكية هائلة وجدت مصلحتها فى هذه الدعاوى فأيدتها وعملت على تجسيدها واقعًا عالميًا ملموسًا وذلك من خلال إدخال هذه المسألة على الأجندة السياسية، بل وجعلها إحدى مسائل الصدارة ونجحت فى ذلك بسرعة متناهية خاصة أن السياسيين الأمريكيين كانت لهم نفس النظرة لهذه المسألة.

وقد أذاع وليم بنتون مساعد وزير الخارجية الأمريكى عام ١٩٤٦ بيانًا لوزارة الخارجية الأمريكية جاء فيه: تزمع وزارة الخارجية أن تفعل كل ما فى وسعها بما يتمشى مع الاتجاهات السياسية أو الدبلوماسية للمعاونة فى تحطيم الحواجز المصطنعة التى تعوق توسع وكالات الأنباء والمجلات والسينما وغير ذلك من وسائل الاتصال الأمريكية الخاصة عبر العالم بأسره.. إن حرية الصحافة وحرية تدفق المعلومات بوجه عام جزء لا يتجزأ من سياستنا الخارجية.

وبالفعل استطاعت الشركات الاقتصادية الكبرى ومعها كبرى الشركات الإعلامية من جعل قضية التدفق الحر للمعلومات أحد المبادئ الوطنية الأمريكية ثم الدولية وهو ما أتاح الحصول على دعم الرأى العام الأمريكى خاصة مع إبراز صعود الأيديولوجية التابعة من الاتحاد السوفيتى وضرورة مواجهتها ومن ثم فإن هذا الأمر الذى كان يسعى أساسًا لهدف تجارى أصبح واجبًا أخلاقيًا بالنسبة للسياسيين والرأى العام.

وتمكنت التجارة الأمريكية من إدماج قضية التدفق الحر للمعلومات فى إيديولوجية سياسية رسمية فى الفترة الأخيرة من الحرب ويكفى الإشارة إلى أنه فى أغسطس ١٩٤٤ أقر الحزبان الجمهورى والديمقراطى فى الولايات المتحدة بنوداً فى برنامجى الحزبين تتضمن مساندة حرية المعلومات على نطاق العالم ونقل الأنباء بلا قيود ومن ثم يرى البعض أن هذه المسألة التى فرضت نفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تكن مجرد احتياج، للواقع بل هى أشبه بقضية أعدت سلفًا باهتمام وعناية وأوجدت

(*) Johns. Knight. World freedom of information speech presented in philadelphia published April 1964.

لنفسـها قوى تدعيم لمسيرتها حتى تتحقق وتكون واقعًا ملموسًا وكان ذلك واضحًا فى ربيع ١٩٤٥ والحرب لم تنته بعد.. إذ قام وفد أمريكى ادعى أنه يحمل رسالة الصحافة الحرة الدولية بزيارة ٢٢ مدينة كبرى فى أنحاء العالم استخدم خلالها طائرات تابعة للجيش الأمريكى هذا الوفد كان يدعو إلى الحصول على مساندة لمبدأ التداول الحر للمعلومات.

وبالفعل جاءت نهاية الحرب وكانت هذه المسألة قد ضمنت لأنصارها المساندة السياسية وموافقة الكونجرس والحزبين الكبيرين وبعد أن جرى تنظيم الرأى العام الأمريكى تنظيمًا قويًا لمساندة هذه المسألة ومن ثم قادوا حملتهم بعد انتهاء الحرب نحو الخارج لجعل مبدأ التداول الحر للمعلومات مبدأ مقدسًا لا يجب الاقتراب منه حتى لفهمه بل يجب الانصياع له تمامًا.

وكانت بداية الحملة الخارجية فى مؤتمر الدول الأمريكية المعنى بمشكلات الحرب والسلام ١٩٤٥ وبالفعل نجحت الحملة وأصدر المؤتمر قرارًا بتأييد حرية الحصول على المعلومات وكذلك الأمر بالنسبة لأوروبا الغربية وشرق آسيا مستعينة بتلك القوة الاقتصادية والعسكرية الهائلة التى تحتاج إليهما دول العالم فترة بعد الحرب كما عضدت جهودها من خلال الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو فى الفترة الأولى لها.

فى ظل هذه الظروف التى استمرت فترة طويلة نسبيًا استطاعت الشركات العملاقة الأمريكية أن تستفيد من هذا الأمر بتعاونها أول الأمر مع المؤسسات العلمية ثم بعد ذلك بإنشائها مؤسسات إعلامية تستفيد من الفرص الموجودة بما يدعم وجود الشركات العملاقة واستمرت الأوضاع فى تطور تبعًا لتطور الأحداث دون اختلاف فى المبدأ الرئيسى.

وما نراه الآن من هيمنة أمريكية على مستوى الإعلام الدولى هو نتاج عمل أكثر من خمسين عامًا.

بين الدولة والشركة

إن الحديث عن العولمة وشكل الشركات الدولية الكبرى وانتقاء عنصر الانتماء الوطنى لهذه الشركات كان كثيرًا فى الآونة الأخيرة إلا أن معظم هذا الحديث ينطلق من دعاوى ودعايات أكثر منها حقائق ودراسات ومن ثم يكون من الواجب أن نعرض ما توصلت إليه بعض الدراسات العلمية فيما يتعلق بالعلاقة بين الشركات الدولية والدول.

ففى دراسة قام بها Thompson & Hirst وجد(*) أن الشركات الكبرى عالمية النشاط تميل إلى تركيز استثماراتها خارج الدولة الأم فى مناطق معينة من العالم، ويكون للدولة الأم نفوذ فى هذه المنطقة التى يتم توجيه الاستثمار إليها.

فقد رأت الدراسة أن تدفقات رأس المال الخاص بالشركات الألمانية يتوجه أساسًا إلى شرق أوروبا بينما تدفقات رأس المال الخاص بالشركات الفرنسية تتجه إلى وسط غرب وشمال أفريقيا، والأمريكية تتجه إلى دول فى أمريكا اللاتينية، واليابانية تتجه إلى منطقة شرق آسيا والباسيفيك.

(*) Hirst p and Thompson G, Globalization in Question mc, Manan, London, 1996.

إن العلاقة التى تحكم اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات دولية النشاط تكون بين دولة قوية هى الوطن الأم لهذه الشركة وعدد من الدول التابعة لهذه الدولة.

كذلك قام كل من Ruigrok And van Talder ١٩٩١: ١٩٩٤ بعمل بحث أمبريقى عن عدد من الشركات الدولية التى يقال إنها شركات متعددة الجنسيات.. ووجدا أن:

- من بين ٣٠ شركة كبرى ذات أصل أمريكى ويقال إنها متعددة الجنسيات خمس شركات فقط لديها عضو أجنبى واحد فى مجالس إداراتها التنفيذية وأن ٢ ٪ فقط من أعضاء مجالس إدارات الشركات الأمريكية الكبرى متعددة الجنسيات من غير الأمريكيين.

- ومن بين ٢٠ شركة يابانية تحمل صفة شركات متعددة الجنسيات هناك شركتان فقط لديهما عضو أجنبى فى مجلس الإدارة.

- من بين ١٥ شركة يابانية كبرى هناك أربع شركات فقط بها عضو أجنبى فى مجلس الإدارة.

وكذلك توصل البحث إلى أن ملكية أسهم هذه الشركات الأكبر تتركز بشكل قومى أكثر بكثير عما يقال عن المستوى العالمى فهناك عدد قليل من الشركات هى التى يتجاوز حجم الأسهم المملوكة فى الخارج ١٠٪ من إجمالى قيمة الأسهم خاصة أن معظم الشركات اليابانية والكورية كانت لا تضع أسهمها على قوائم أسواق الأسهم غير اليابانية أو الكورية.

كما توصل البحث إلى أن أغلب الأسهم الألمانية المملوكة خارج حدود ألمانيا إنما توجد فى البلاد التى توجد بها اللغة الألمانية مثل سويسرا والنمسا.

بينما تظهر التأثيرات العالمية على الشركات الهولندية والسويدية والسويسرية وذلك بسبب صغر القاعدة الاقتصادية الوطنية. وإن كان هذا لا يمنع أن كثيرا من هذه الشركات تبقى فى أجزاء شركات وطنية. وخلص البحث إلى أنه حتى عام ١٩٩٤ لم تكن هناك سوى شركة فيليبس التى بها مجلس إدارة من جنسيات مختلفة.

إن الدول ما تزال تقوم بدور رئيسى فى تدعيم الكثير من الشركات العالمية الكبرى وفى دراسة بهذا الشأن يقول Ruigrok & Van Tulder(*) هناك عشرون شركة على الأقل من بين كل ١٠٠ شركة على مستوى العالم عام ١٩٩٣ لم تكن تستطيع البقاء والاستمرار كشركات عالمية مستقلة ما لم تتلق مساعدة وإنقاذ ممن حكوماتها فى الخمسة عشر عامًا الأخيرة ومن أبرز هذه المجالات شركات الحديد والصلب الفرنسية والبريطانية والإيطالية فى أوائل الثمانينيات وشركة كويسلر وماكدونالد دوجلاس.

وبشكل مشابه قامت به حكومة كوريا الجنوبية لإنقاذ ومساعدة شركة دايو عام ١٩٨٧.

(*) W. Ruigrok and R. Van Tulder, The Logic of International Restructuring, London, 1995, p.p. 157: 163.

وتعتمد كل شركات الاتصالات الدولية (أبرز الأمثلة المستخدمة لتأييد العولمة وانتشار الشركات الدولية) على حكوماتها للحصول على عقود وصفقات كبيرة[١] ويظهر هذا الاعتماد بشكل أوضح بالنسبة للشركات المنتجة للأسلحة والمعدات العسكرية فمن الملاحظ أن الشركات الأمريكية الكبرى المنتجة لأشباه الموصلات والحاسبات الآلية والإلكترونيات تستفيد بشكل هائل من تعاقدات الدفاع التفضيلية مع الحكومة الأمريكية.

ولا تغفل عن أن ٢٣ شركة بين الشركات المائة الكبرى فى العالم تعمل فى مجال الصناعات البترولية فى أى من مراحلها . هذا المجال يعتمد بشكل أساسى على التعاظم العسكرى الأمريكى ونفوذه الكبير فى الدول التى بها موارد نفطية تصديرية. والمثال البارز لذلك دول الشرق الأوسط.

إن تزايد حدة المنافسة فى السوق الدولية بين الشركات الكبرى لم يجعل دور الدولة يتراجع بل إن تزايد المنافسة فى الاقتصاد العالمى يزيد من اعتماد الشركات التى يطلق عليها شركات دولية على حكوماتها.

والتعبير الواضح لذلك: إن تزايد الاعتماد المتبادل فى الوقت الحالى يعنى أن الصراع والتنافس بين الدول والصراع أو التنافس بين الشركات بحثًا عن مكان آمن فى الاقتصاد العالمى قد أصبح أكثر حدة ونتيجة لذلك فإن الشركات باتت أكثر تشابكًا مع الحكومات، والحكومات تدرك أكثر فأكثر مدى اعتمادها المتزايد على الموارد النادرة التى بحوزة الشركات.

إن الشركات الكبرى عالمية النشاط تفضل دائمًا أن يكون مقرها فى الوطن الأم أكثر نفوذًا من أى مقر آخر ولذلك تختصه بمزيد من عناصر القوة والتأثير كما قلنا وبشكل خاص العناصر المؤثرة فى المنافسة الدولية وهى البحث والتطوير فالشركات الكبرى تفضل أن تتم العمليات المحورية فى الأماكن التى يمكن السيطرة التامة عليها وضمان سريتها وأفضل مكان بالطبع هو الدولة الأم لهذه الشركة خاصة إذا كانت هذه الدولة الأم قوية ويمكنها أن تدافع عن مصالح هذه الشركة ومن ثم مصالحها فى المفاوضات الدولية وتسطيع حماية حق هذه الشركة عند أى تطور تصل إليه تبعًا لقوانين حماية حق الملكية الفكرية[٢].

ومن ناحية أخرى تلعب الدولة فى الأماكن التى توجه إليها الشركات استثماراتها الخارجية دورًا كبيرًا ومؤثرًا على أعمال واستثمارات الشركات الدولية فالسياسات التى تتبناها الدولة المستضيفة تؤثر على عمل هذه الشركات إلى جانب وجود الدولة فى كل ما يحيط عمل هذه الشركات بالخارج من توفير مستلزمات إنتاج ونظام عمالة ونظام ضريبى وبنية أساسية وتأهيل قوى عاملة مناسبة.. ومن ثم يصعب على هذه الشركات أن تعمل بنجاح فى دولة أجنبية ما لم تكن حكومة هذه الدولة عنصرًا رئيسيًا فى نشاطها.

---

(١) Chris Harman, Clobaliszation: Acrltlque. Orthodoxy, International socialism, London, 1996, p. 28: 29.

(٢) S. Rival states sto (fold s, and strang, Riva, Frms, Cambridge, 1991.

موقف الشركات المحلية: تسعى الشركات متعددة الجنسيات، فى ظل العولمة، إلى الدخول للأسواق النامية والصاعدة واختراقها والانتشار فيها - والأمر الجدير بالملاحظة هنا أن المستهلكين فى تلك الأسواق يرحبون بهذا الغزو. نظرًا لتعدد وارتفاع نوعية السلع بالمقارنة بمثيلها - إن وجد - من المنتجات المحلية .. هذا بالإضافة إلى أن الشركات العالمية تتمتع بمزايا الإمكانات المالية الضخمة والتكنولوجيا المتقدمة والمنتجات العالمية الجودة التى تحمل ماركات تروج لها وسائل الإعلان والإعلام مع خبرة إدارية وتسويقية متقدمة ومدربة تدريبًا عاليًا.

وفى مواجهة ذلك تلجأ الشركات المحلية إلى حكوماتها طالبة الحماية الجمركية أو نوعًا من أنواع الدعم أو تطلب المشاركة مع الشركات الأجنبية فى محاولة للتعاون المباشر أو غير المباشر الذى يضمن لها الاستمرارية والربح بينما تضطر شركات أخرى للانسحاب وبيع أصولها وربما الاتجاه إلى صناعة أو نشاط مختلف.

وإن كانت شركات محلية أخرى بدأت مواجهة مضادة بالتوسع فى التصدير إلى الأسواق الخارجية ردًا على المنافسة المحلية ومقاومة الغزو الوافد إلى أسواقها النامية. وذلك بالعمل على إعادة تنظيم هيكلها وأصولها المالية وإجراء دراسات شاملة لمتطلبات الأسواق الخارجية والمستهلكين بها وإجراء بحوث التطوير المستمر لخفض تكلفة الإنتاج، وبالتالى أسعار منتجاتها. خاصة بعد التركيز على أصناف محدودة من الإنتاج المحلى المتميز. مع الاهتمام بالمظهر الخارجى للعبوات ونوعيتها ورفع كفاءة التسليم فى المواعيد المتفق عليها.

وكان هذا أحد أسباب نجاح دول جنوب شرق آسيا - فى مرحلة من المراحل - خاصة بعد أن أدركت أهمية التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات فى تحسين جودة الإنتاج والخدمات، ولم ننس المبدأ المعروف فى الإدارة وهو انتهاز الفرصة التسويقية التى تظهر فى الأسواق عند تحويل الصناعات من صناعات تقليدية موجهة بسياسات حكومية أو بيروقراطية إلى القطاع الخاص فى ظل التحول إلى نظام السوق الحرة، وذلك بمحاولة الاستفادة من الفرص المتاحة فى السوق وتوجيه نشاطهم إلى الاتجاه الذى يعود بأكبر عائد من الاستثمارات والأصول المالية المتاحة، وباتباع أساليب الإدارة الحديثة، وبما يؤهلها لتكون منافسًا قويًا أمام الشركات العالمية الوافدة.

الشركات والتشريعات الجديدة: تستفيد الشركات متعددة الجنسيات أو بالأحرى تستغل ظروف الفترة الحالية التى جعلتها الفاعل الاقتصادى الأكبر تأثيرًا فى عالم اليوم من أجل بلورة وترسيخ قواعد أوضاع تخدمها هى بالأساس وتطمئنها على مستقبلها .. ومن أهم هذه القواعد والأوضاع تلك الخاصة بالولاية القانونية والقضائية التى تخضع لها الشركات متعددة الجنسيات.

- إذا كانت دول العالم قد أجرت تعديلات تشريعية تسمح بإيجاد بيئة جاذبة ومطمئنة للشركات متعددة الجنسيات كى تأتى وتعمل، وقدمت من التسهيلات وعوامل الجذب ما لا تمنحه فى بعض الأحيان لشركاتها الوطنية إلا أن هذا كله فى نظر الشركات متعددة الجنسيات لا يكفى.

ـ فقد ظلت الشركات العملاقة مع كل هذا تخشى أن يؤدى تطبيق القوانين الوطنية على أى خلاف يقع بينها وبين الأقطار المضيفة لاستثماراتها أو بينها وبين مواطنى هذه الأقطار إلى عدم إنصافها لأنها هى الأقوى فى العلاقة بل إن تطبيق قانون أجنبى كشرط يتضمنه العقد لم يكن مجديًا بالنسبة لهذه الشركات؛ لأنه يتضمن نفس الأمر الذى تخشاه وتهرب منه الشركات العملاقة.

ـ استبدلت الشركات العالمية ذلك كله وأنشأت نظامًا قانونيًا وقضائيًا خاصًا بالقضايا التى تكون هى طرفًا فيها.. هذا النظام يقوم على مبدأ التحكيم الدولى الخاص ويستند إلى القانون التجارى المشترك الذى ينظم العلاقات التجارية والاقتصادية بعيدًا عن سلطات الدول وسيادتها.

ـ إن الشركات متعددة الجنسيات تصيغ البيئة التى تعيش فيها بما يخدم مصلحتها هى أولاً.. والأمر الأهم أنها قادرة على ذلك.

مزاعم حول حمايتها لحقوق الإنسان: كتب جوران ليندال فى مجلة تايم فى عددها الصادر ٢٠٠٠/١/٣١ تحت عنوان: الشركات متعددة الجنسيات تحمى حقوق الإنسان:

* أرى أن العولمة فى وجودها شىء جيد بيد أننى أعلم أيضًا أن الشفافية وحرية تدفق التجارة ورأس المال والمهارات والتكنولوجيا والمعلومات حتى وإن امتزجت معها طموحات إنسانية تهدف للحصول على نصيب أفضل من الحياة الطيبة.. ومع ذلك فإنها لن تؤدى بشكل آلى إلى إيجاد هذه الحياة الأفضل.

ففى عالم ما بعد الحرب الباردة نجد أن المؤسسات التجارية والنظام التجارى والتكنولوجى قد أعادت تشكيل التوازن العالمى لمعادلة القوة.. إن قوى السوق والمؤسسات الكبرى لها تأثير كبير بأشكال عديدة على حياة الأفراد يفوق تأثير الحكومات أو المؤسسات الدولية والإقليمية عليها.

* إننا بحاجة إلى توسيع نطاق تركيز الأعمال التجارية واعتناق هذه المؤسسات والشركات الكبرى دور مدنى جديد على المستويين العالمى والمحلى.

* وكما اكتشفت الشركات أن تقليل تأثيرها الضار على البيئة يمكن أن يحسن مكانتها التنافسية من خلال تخفيض النفقات والوفاء بآمال وتوقعات المستهلكين فقد أدركت أيضًا أن معالجة المسئوليات الاجتماعية الأوسع نطاقًا.. تفسح المجال أيضًا أمام أهداف تجارية أوسع.. هذه المسئوليات الاجتماعية تبدأ بأعمال التدريب والنقل التكنولوجى والارتقاء بأحوال مواطنين من البلدان النامية.

بيد أن العولمة فرضت على مجتمع الأعمال الدولى بعدًا آخر أكثر إثارة للتحدى من الدور المدنى الجديد الذى تقوم به . وهو وجود فجوة أخذت بالفعل فى الاتساع بين القوانين الدولية وإعلانات حقوق الإنسان مثل ميثاق الأمم المتحدة، والواقع الاجتماعى والتجارى الحالى. وعلى هذا فإن الشركات الكبرى فى حاجة للخوض فى خضم الأحداث لضمان توفير العولمة لما هو أكثر من الابتهال من أجل تحقيق الآمال المحطمة ويجب علينا الآن أن نعمل سويًا لضمان حقوق الإنسان. وأعتقد أنه من أجل تطوير دور مدنى جديد للمؤسسات الكبرى، يجب أن يصبح مجتمع الأعمال نشطًا على المستوى العالمى، وقد بدأ

سكرتير عام الأمم المتحدة «كوفى أنان» ضم الأعمال التجارية داخل إطار عمل الأمم المتحدة. ولإعطاء هذا التحالف جوهرًا حقيقيًا اقترح إبرام اتفاق يمنح الأعمال التجارية دورًا متممًا فى ضمان مراقبة تنفيذ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . وسيهدف مثل هذا الاتفاق إلى توسيع نطاق نقل المؤسسات للخبرات والمهارات إلى الأسواق الناشئة كى تتضمن أيضًا المشاركة فى العادات الديمقراطية(١).

وقد فعلنا ذلك فى مؤسسة «ايه. بى. بى» بمنطقة البلقان من خلال التأكد من أننا دفعنا الصرب ومواطنى كوسوفا وأهالى البوسنة إلى العمل معًا لإعادة تشييد البنية التحتية الخاصة بالكهرباء والتى دمرتها الحرب. ففى دولة تعتبر سوقًا ناشئة تمكنا ذات مرة من إقناع الحكومة بمنح الأفراد المتناثرين على أرض سوف يقوم بها خط لنقل الطاقة حوافز مالية للانتقال من أراضيهم بدلاً من استخدام الجيش لإخلاء المكان وإجلائهم عن المنطقة.

وفى النهاية نقول إن النتيجة هى وجود معادلة رابحة من الجهتين، فدفع المؤسسات كى تعمل كشريك مساعد لضمان حقوق الإنسان، يجعل الأمم المتحدة تكسب حليفًا لها. إذ تغدو الأعمال التجارية أكثر من خلال ازدياد ارتباطها بالمجتمعات التى تمارس عملها فيها. وأكثر الأمور أهمية، أنه فى الدول التى يسودها التوتر تصبح الأعمال التجارية الدولية شريكًا للشعب الموجود بتلك الدولة، وأعتقد أن هذا فى مصلحتنا جميعًا كما أنه فى مصلحة المجتمعات فى كل مكان.. وبعد ذلك ممارسة جيدة للأعمال التجارية.

آليات إدارة الشركات العالمية

يقول تونى كلارك وهو واحد من أبرز الاقتصاديين الكنديين: «إن الرجال الذين يديرون الشركات العالمية هم الرواد الذين يقومون بمحاولة لإدارة العالم، باستخدام التنظيم والمال والتكنولوجيا. كوحدة اقتصادية متكاملة وعلى مدى نحو عشرين عامًا أحكمت الشركات عابرة القارات قبضتها وسيطرتها على العالم.. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو ٧٠٪ من التجارة العالمية تسيطر عليها نحو خمسمائة شركة فقط ، أو ١ ٪ من الشركات عابرة القارات تملك نصف حجم الاستثمار الأجنبى المباشر على مستوى العالم.. بالإضافة إلى ما أتاحته أنظمة السوق الحرة والتجارة الحرة وما تبلورت عنه من اتفاقات مثل «الجات» «والنافتا» من تهيئة المناخ العالمى لحرية حركة رءوس الأموال والتكنولوجيا والسلع والخدمات فى جميع أنحاء العالم دون أن تعوقها قوانين الدول القومية أو الحكومات المنتخبة ديمقراطيًا.. ومعنى ذلك فى واقع الأمر أنه حدث تحول كبير فى السلطة حيث انتقلت من أيدى الدول والحكومات

---

(١) جوران ليندال: دور جديد للعولمة: الشركات متعددة الجنسيات تحمى حقوق الإنسان، مجلة تايم الأمريكية، عدد ٢٠٠٠/١/٣١.

الديمقراطية إلى أيدى الشركات عابرة القارات والبنوك؛ أى أن هذه الشركات أصبحت تسيطر على حياة غالبية البشر على سطح الأرض(١).

فعلى مدى العقود الثلاثة الأخيرة دأب صفوة رجال الأعمال والنخب الحاكمة على عقد اللقاءات والمنتديات الخاصة حيث يخططون ويرسمون، خلف الأبواب المغلقة خطوط وملامح العولمة، والفلسفة الاقتصادية التى ينبغى أن تسير الدول على نهجها إلى جانب الاستراتيجيات السياسية اللازمة لتحقيقها.. وهكذا ظهرت منظمة التجارة العالمية Wto..! على يد مجموعات «غير منتخبة» تقبض على أدوات السيطرة المهمة فى العالم ، وهى على وجه التحديد الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية ، كما لو كانت كل منها دولة «بدون أرض أو وطن» فهى تضم هويات وولاءات متعددة تسعى لتحقيق مصالحها العالمية المتنافسة، ولا يهم أى مكان تمارس فيه نشاطها!! وكما وصفها أحد أعضائها حينما نذهب إلى بروكسل فنحن دول أعضاء فى الاتحاد الأوروبى. وحينما نتوجه إلى واشنطن فنحن شركة أمريكية أيضًا!!

إلى جانب ذلك بدأ الاتجاه إلى التحالفات الكبيرة بين الشركات والبنوك فى معظم البلدان الصناعية وتشكيل مجالس رجال الأعمال التى تضم رؤساء الشركات والبنوك التجارية وشركات التأمين، ومن خلالها تجرى المناقشات ووضع الخطط والتنسيق بين السياسات مع الاستعانة فى كل ذلك بشبكة كبيرة من معاهد البحوث ومراكز استطلاع الرأى، بل وجماعات خاصة يتم تجنيدها للقيام بحملات تستهدف الضغط على الحكومات الوطنية لتغير سياساتها فيما يحقق مصالح تحالف الشركات!! وبحيث تستطيع الشركات عابرة القارات والبنوك من ممارسة أنشطتها دون أن يعوقها أى قوانين أو دساتير!!

ونتيجة لذلك فإن البنود الخاصة بالمعاملة الوطنية فى اتفاقيتى «النافتا» و«الجات» تنص على إلغاء أى تشريعات أو نظم تضعها الدول القومية، إذا كانت تتعارض مع مبدأ حرية التجارة، بما يؤدى إليه ذلك من أن تصبح حقوق الشركات عابرة القارات لها الأولوية على حقوق المواطنين فى الدول القومية!! بل أكثر من هذا أن السلطة التشريعية «للجات» تكون لها الكلمة العليا على تشريع الدول الأعضاء فى حالة حدوث نزاع!

إضافة إلى ذلك أن خلق «ثقافة استهلاكية عالمية» يمثل عنصرًا رئيسيًا آخر فى طغيان واستبداد تلك الشركات، حين تفرض أن يكون بيع منتجاتها بنفس تصميم الإعلان عنها فى بانكوك أو سنتياجو الذى تقوم بين باريس ونيويورك أو لندن، مثل الحملات الإعلانية عن «كوكا كولا» التى أصبحت رمزًا عالميًا يتخطى كل الحدود الوطنية والثقافية ومن خلال الصور التليفزيونية والاتصالات الفضائية ينشأ نوع من التجانس والتقارب فى الرؤى والأذواق والرغبات، بما يؤدى إلى شيوع ثقافة عالمية بين المستهلكين فى جميع أنحاء الكرة الأرضية. وتشير الإحصاءات إلى أن الشركات عابرة القارات تنفق على الإعلانات أكثر من نصف ما تنفقه دول العالم مجتمعة على التعليم العام!! الأمر الذى يجعل تلك

---

(١) انظر: كتاب ديفيد بالام ومايكل فيست «قراءات فى الاقتصاد السياسى الدولى».

الثقافة الاستهلاكية بمثابة تهديد فى شكل سيطرة اجتماعية على مواقف وسلوكيات واتجاهات الناس فى كل العالم ، من خلال ما تبثه وتثيره من حالة ذهنية أو نفسية توحى بنوع من الرباط والارتباط بينهم.

ومن ناحية أخرى أصبحت المنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندورق النقد الدولى أدوات رئيسية يبسط من خلالهما المديرون العالميون الجدد سيطرة الشركات على الدول والشعوب خاصة فى الجنوب.. فكل من البنك والصندوق يرتبطان مباشرة بقطاع التمويل بالشركات عابرة القارات فيما يتعلق بالاستدانة والإقراض.. وقد استخدم البنك والصندوق إعادة المفاوضات بشأن الديون فى الثمانينيات لإرغام البلدان النامية على تنفيذ عدة برامج إصلاحية فى اقتصادياتها ، وكانت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة لتوجيه موارد البلاد والإنتاج لخدمة الديون، عاملاً فى تقوية ودعم منافسة الشركات عابرة القارات وخدمة أهدافها ـ من خلال إجراءات الخصخصة وتخفيض قيمة العملة الوطنية وخفض الضرائب والرسوم الجمركية وإلغاء القيود على الاستثمار الأجنبى.. واضطرت البلدان النامية من أجل الحصول على العملة الأجنبية لتسديد ديونها إلى بيع مواردها الطبيعية ومنتجاتها الزراعية فى الأسواق العالمية، مع زيادة اعتمادها بصوررة متسارعة على استيراد السلع والخدمات، وهكذا تحولت الشركات عابرة القارات إلى أداة لإعادة استعمار بلدان الجنوب ولصالح الشركات والبنوك!!

أنظمة حكم الشركات عابرة القارات: يشبه البعض عولمة أسواق المالية بعملية ثورية، حيث انتهت إلى غير رجعة الأيام التى كانت السلطة الوطنية تستطيع فيها توفير الاستقرار لأسواق المال من خلال الإجراءات البنكية وتوفير متطلبات الاحتياطى النقدى وتحديد معدلات سعر الفائدة، فقد تهاوت أركان النظم المالية وشاعت ظاهرة الاندماجات بين البنوك التجارية والاستثمارية، كما ساعدت ثورة الاتصالات وأنظمة التمويل الإلكترونية فى تضاؤل دور البنوك فى إجراء التعاملات وسرعتها. وإن كان ذلك من ناحية أخرى قد جعل سوق المال العالمى أكثر«هشاشة» وأقل استقرارًا، وليس أدل على ذلك من تأثير صدمة أو أزمة مالية تقع فى إحدى البلاد (كما حدث فى المكسيك مثلاً) فتحدث هزة عنيفة فى أسواق المال فى بلدان أخرى قبل أن تتاح لسلطاتها الوطنية فرصة للتدخل! مما يعنى أن السياسات المالية للحكومات الوطنية ستصبح تحت سيطرة بل وتهديد نظام مالى وعالمى.

الإنتاج الصناعى العالمى: مع زيادة اتجاه صناعات السيارات والإلكترونيات والنسيج والملابس لمباشرة نشاطها خارج مواطنها الأصلية وتحويل عمليات الإمداد والإنتاج إلى مقاولين أو متعاقدين «مستقلين» ظهر ما يمكن أن يطلق عليه «المصنع العالمى» جنبًا إلى جنب مع تقسيم دولى جديد للعمل .. ففى إطار العولمة أصبح بوسع شبكات الإنتاج والشركات الصناعية عابرة القارات أن تنقل بسرعة عملياتها حول العالم سعيًا وراء الأيدى العاملة الأرخص وفرص الاستثمار الأكثر ربحية والتحرر من مطالب نقابات العمال.

وهكذا شهدت صناعة السيارات اندماجات وتحالفات استراتيجية بين فورد وجنرال موتورز من ناحية ومازدا وتويوتا من ناحية أخرى ونفس الشىء حدث فى صناعات أخرى. وكان من جراء المصنع

العالمى الجديد أن فقد العمال فى مصانع الشمال وظائفهم لصالح عمال الجنوب الأقل أجرًا، وعلى الرغم من أن فجوة الأجور بين العمال فى الشمال والجنوب قد بدأت تقل، إلا أن الخطورة الحقيقية تكمن فى أن تدفع قوى المنافسة العالمية بالعمال فى كل مكان إلى أدنى مستويات الأجور!

توزيع الإنتاج العالمى: فى كتابه «الحلم العالمى» ١٩٩٤ يصف ريتشارد بارنت Richard Barnet السوبر ماركت العالمى الذى يعرض الإنتاج الزراعى من جميع أنحاء العالم، بينما تعجز بلدان عن توفير احتياجات الغذاء الأساسية لشعوبها! فشركات المواد الغذائية العابرة للقارات تطالب بإنهاء نظام الدعم الزراعى وحماية الإنتاج الزراعى الذى كان يتيح منتجًا رخيصًا نسبيًا للشمال الصناعى. فى الوقت الذى تعانى فيه البلدان الفقيرة فى الجنوب. التى كانت تتمتع باكتفاء ذاتى فى الغذاء. من نقص العملة الأجنبية لتسديد ديونها،. وتضطر للتخلى عن أراضيها الزراعية لصالح مشروعات الشركات عابرة القارات وأن تتحول إلى إنتاج المحاصيل النقدية ثم ترغم على استيراد المنتجات الغذائية لإطعام شعوبها...!! حتى تحول الأمر كما يقول بارنت: ليس صدر أو تموت بل صدر ومت! حيث إن أغلب الصناعات الغذائية بما تشمله من مواد حافظة و إضافة مكسبات اللون والطعم والرائحة إلى جانب طول المسافات التى تقطعها حتى تصل إلى الدول المستوردة.. يمثل تهديدًا لحياة سكان البلدان الفقيرة إلى جانب مصدر عيش المزراعين. خاصة بعد توسع شركات الغذاء العالمية وامتداد نشاطها إلى كل أنحاء العالم من خلال استراتيجيات تسويقية على أوسع نطاق. وبصورة تقف معها السلطات الوطنية موقف العاجز حتى من متابعة إجراءات السلامة والصحة عند الحدود مع تزايد تدفق الواردات خاصة من الخضروات والفاكهة.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل وصل إلى حد السيطرة على الموارد الطبيعية للبلاد التى تعتمد اقتصادياتها أساسًا عليها مثل مصادر الطاقة والتعدين والغابات وغيرها فقد مدت الشركات العابرة للقارات أنشطتها[1] إلى جميع أنحاء العالم، دون أن تهتم فى سبيل تحقيق غاياتها من استغلال تلك الموارد بأكبر قدر ممكن من الأرباح، بما يخلفه من آثار مدمرة على البيئة البرية والجوية والنهرية من المخلفات وسوء الاستغلال خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة التى ليس أمامها اختيار سوى فتح أبوابها أمام تلك الشركات العملاقة، دون أن تستطيع حتى تطبيق شروط حماية البيئة! مما يهدد بوقوع كارثة بيئية عالمية.

ويصدق نفس الشىء فى العديد من المجالات حيث تفقد الدول والحكومات سلطاتها وقدراتها تحت ضغط قوة وسيطرة الشركات العابرة للقارات التى تستمدها من اتفاقات التجارة الحرة ونصوصها وبنودها التى تمت صياغتها لتحقيق مصالح الدول الصناعية الكبرى.. حتى وصل الأمر إلى أن بسطت الشركات سيطرتها على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، التى تمثل مسئولية رئيسية

---

(١) أليشيا جيرون وأوجينيا كوريا وأسواق المال العالمية وإزالة القيود المالية وتواتر الأزمات «المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية» عدد ١٦٠ يونيو ١٩٩٩.

للحكومات فى معظم دول العالم.. كما ظهرت مؤسسات كبيرة تقيم المستشفيات المتخصصة ودور العلاج المجهزة بأحدث المعدات مع التوسع فى أنظمة التأمين الصحى وإنشاء مصانع الأدوية التى تواصل أبحاثها وإنتاج كل جديد وحديث يومًا بعد يوم .. وفى نفس الوقت ظهرت المؤسسات التعليمية التى تقيم المدارس على أحدث طراز وتنشئ معاهد متطورة فى مختلف فروع المعرفة والعلم وتتلقى فى معظمها تبرعات وإسهامات من الشركات الكبيرة، كما تضم مجالس إدارتها أعضاء من رجال الأعمال.

ويزداد الأمر وضوحًا فى مجال حقوق الملكية الفكرية التى تحتكرها الشركات عابرة القارات خاصة فى مجال المعلومات والتكنولوجيا. وذلك قبل أن يتم تنظيمها من خلال نصوص اتفاقيات «الجات» حيث امتدت حماية حقوق براءات الاختراعات دوليًا لتشمل الجينات الوراثية والبذور والأعشاب الطبية.. الأمر الذى أتاح لشركات عابرة القارات السيطرة على كافة عمليات الهندسة الوراثية وبحوثها سواء فى النبات أو الحيوان.. وبناء على ذلك فإن المزارعين الذين كانوا يحتفظون بجزء من المحصول كبذور يزرعونها فى الموسم التالى، أصبح ذلك يعرضهم للوقوع تحت طائلة القانون حيث يلزمهم دفع مقابل للشركات صاحبة براءة الاختراع. وهناك من يتوقع امتداد هذا الاحتكار العالمى وحقوق وبراءات الاختراع لتشمل مزيدًا من المجالات حتى الجينات البشرية!!

ربما يكون أفضل سبل مواجهة السيطرة المتزايدة للشركات عابرة القارات هو تكوين حركات اجتماعية حيث تستطيع الشعوب استعادة حقوقها السيادية على الشركات والبنوك.

أن معظم الناس يشعرون الآن بأنهم فقدوا قدرة السيطرة على مستقبلهم الاقتصادى والاجتماعى والبيئى. ويزيد الواقع سوءًا ما تتعرض له البلدان الفقيرة مما يمكن أن يسمى شكلاً جديدًا من «الإمبريالية الثقافية» حيث تتسلل وتتوغل منتجات الشركات عابرة القارات من الأفلام والموسيقى وشرائط الغناء وغيرها من نتاج صناعة الترفيه العالمية، يساعدها تطور الاتصالات عبر الفضاء فى سرعة الانتشار والتأثير، خاصة وأن خمسى (٢/٥) سكان العالم تقل أعمارهم عن العشرين عامًا.. وما لذلك من انعكاسات بعيدة المدى على الثقافات المحلية وعناصر ومقومات إبداعاتها التقليدية .

ويرى بعض المحللين أن ذلك لا ينطبق على البلدان الفقيرة فقط فى الجنوب، ولكنه يصدق أيضا على غالبية الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة فى الشمال.. حيث ضاع الحلم وفقدوا الأمل فى ضمان عمل طول الوقت ومجتمع مستقر نسبيًا خالٍ من الجرائم . وبيئه نظيفة ومستقبل أفضل لأبنائهم.

وفى ظل هذا المناخ سادت مشاعر الخوف وعدم الأمان فى معظم بلاد العالم المتقدم. والتى وجدت تعبيرها فى تصاعد موجات العنف العرقى والحركات اليمينية المتطرفة.. مما قد يحفز من ناحية أخرى على العمل الجاد نحو تشكيل التنظيمات الاجتماعية وإتاحة الفرصة لإعادة بناء الديمقراطية على أسس سليمة.

القواعد الكافية فى سلوك الشركات: القاعدة الأساسية فى أعمال الشركات هى أن تحقق أرباحًا طول الوقت! وتأتى القاعدة التالية فى الأهمية أنها يجب أن تتوسع وتنمو. باعتبار أن النمو هو

المعيار الذى يحكم به السوق على نجاح أى شركة.. وما عدا ذلك يأتى فى المرتبة الثانية من الأهمية! وهى رفاهية المجتمع وسعادة العمال وصحة الكرة الأرضية وحتى الرخاء العام!! وعلى ذلك فإن البشر الذين يعملون داخل كيان الشركة، مهما تكن أخلاقياتهم ومشاعرهم لا يستطيعون العمل وفق معاييرهم.. مثل عمال «خط التجميع» الذين يجب أن يشتغلوا وفق سرعة الآلة، أما الموظفون فلابد أن يلتزموا باللوائح التى تضعها إدارة الشركة! وهكذا تصبح الشركة مثل آلة أو هيكل تكنولوجى أو مؤسسة تتبع مبادءها وقيمها الخاصة. ولهذا يتبدى ازدواج المعايير لدى المسئولين عن الإدارة عندما يتصرفون بطريقة غير أخلاقية رغم إدراك الفرق بين الصواب والخطأ! فمن الواضح أن البشر العاملين داخل الشركات يخضعون لقيود شديدة تحول دون العمل وفق ما تمليه عليهم ضمائرهم ومن هذه القيود أو القواعد التى تحكم سلوك الشركات:

ـ أن يكون هدف تحقيق الأرباح له الأولوية على ما عداه حتى لو وصل الأمر إلى التعامل التجارى مع «أعداء الوطن» ويمثل هذا الهدف ـ بجانب هدف النمو ـ محور حياة الشركة.. فاستمرار بقاء الشركات أو نهايتها يرتبط بقدرتها على مواصلة النمو.

ـ **عنصر المنافسة والعدوانية**: يمثل أحد محاور العمل داخل الشركة.. فإذا كان التعاون مطلوبًا بين العاملين لتحقيق أهداف الشركة، فإنه على الجانب الآخر يجد كل عامل نفسه مضطرًا للتنافس حتى مع زملائه وليس مع الشركات الأخرى فقط ومزاحمتها.

ـ **انعدام الأخلاقيات أو المثل العليا**: فالشركات لا تكتفى فى سعيها لتحقيق أهدافها إلى مصالح البشر أو المشاعر أو صالح المجتمع أو صحة البيئة. رغم ما تحاوله بعض الشركات من ادعاء التعاطف مع القضايا الاجتماعية والمساهمة فى بعض المشروعات الإنسانية، فإنها تفعل ذلك لتحسين صورتها أمام الآخرين وبما يساعد على ترويج منتجاتها..!

التسلسل القيادى: يقوم التنظيم الإدارى داخل الشركات على التسلسل الهرمى المركزى، حيث رئيس مجلس الإدارة على القمة ومن تحته طبقات المديرين ونوابهم ورؤساء الأقسام.. إلخ، وليس هناك شك فى كفاءة هذا البنيان الذى ينتشر فى أغلب المؤسسات بما فيها العسكرية والحكومية، والذى يتولى وضع السياسة ومتابعة تنفيذها ورغم الظن بأن هذا هو الشكل الطبيعى والأمثل، فهناك أشكال أخرى لا تتبع التسلسل القيادى وأثبتت فعاليتها ونجاحها فى أماكن كثيرة.

ـ **القياس والتخطيط والتجزئة**: تحتاج الشركات إلى ترجمة المعلومات لصورة موضوعية أى إلى أرقام ومن شأن ذلك استبعاد كل القيم التى يمكن أن تؤثر على صنع أو اتخاذ القرار.. فعناصر الإنتاج التى تمثل خطورة على الصحة العامة أو الرفاهية ـ مثل التلوث ـ يتم اعتبارها كأشياء غير ذات قيمة!

وحتى فى حالة الحوادث والإصابات الخطيرة التى قد يتعرض لها العمال فى الصناعات المختلفة. لا يتم التعامل معها كحالات إنسانية تفترض العناية بتوفير السلامة والأمان لها، بل يتم النظر إليها بما

ستسببه من تعطل للإنتاج! وهو ما يتضح بجلاء فى الاتجاه المتزايد لاستخدام التنقيات والآلات المتطورة دون الاهتمام بما سيؤدى إليه من استغناء عن أعداد كبيرة من العمال.

ـ **المعاملة غير الإنسانية:** أدى إدخال الأساليب الحديثة فى مراقبة ومتابعة عمليات الإنتاج والأداء داخل المصانع والمكاتب بواسطة أجهزة الكمبيوتر والكاميرات التليفزيونية إلى التدقيق والضغط الشديد الأمر الذى يؤدى فى كثير من الحالات إلى زيادة توقيع الجزاءات أو الطرد من العمل.

ـ **الاستغلال:** يتم حساب أرباح الشركة عادة على أساس الفرق بين ما يدفع للعامل والقيمة الاقتصادية لعمله. كما يعادل أيضًا الفرق بين ما يدفع فى المواد الخام المستخدمة فى الإنتاج وسعر البيع النهائى بعد تصنيعها.. وفى هذه الحالة فإن العامل لا يعوض عن القيمة الكاملة لعمله وكذا مورد المواد الخام. ويزعم الرأسماليون بأن هذا نظام عادل طالما أن العمال فى المصانع، وأولئك الذين يشتغلون فى المناجم أو الأراضى (فى العالم الثالث غالبًا) يحصلون على بعض المال!! إلا أن مالك رأس المال ـ الشركة أو البنك ـ هو الذى يحصل فى الواقع على الأرباح الفعلية نتيجة عمل العامل بالإضافة إلى نتيجة بيع ما أنتجه.

ـ **سرعة الزوال والحركة:** أن الشركات تعيش خارج الزمان والمكان! فى كيانات قانونية تعيش على الورق فقط! وإذا انتهت فلا يعنى ذلك موتة طبيعية؛ لأنها جامعة فى ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية ليس عليها أى التزام تجاه البلد الذى تعمل فيه أو تجاه العاملين أو الجيران! وهكذا فإن أى شركة تستطيع نقل نشاطها وعملياتها إلى مكان آخر عند أول بادرة تستشعر عدم ملاءمتها لأغراضها وأهدافها.

ـ **معارضة الطبيعة:** رغم أن بعض الأفراد الذين يعملون فى الشركات قد يعشقون الطبيعة والاستمتاع بها، إلا أن الشركات نفسها تهوى التدخل فى الطبيعة وتغييرها وتحويلها من خلال عملياتها فى تصنيع وتحويل المواد الخام إلى سلع ومنتجات سوقية. تعود عليها بالأرباح الطائلة. سواء كانت منازل أو أثاثات أو منتجات ورقية أو مواد بترولية ومشتقاتها. وهكذا تتحول قطعة من الطبيعة. إلى شكل جديد.

ـ **التجانس**: إن انتشار منتجات الشركات العالمية فى جميع الأسواق فى أنحاء الدنيا يؤدى بالضرورة إلى فرض نفس الموديلات وأنماط الاستهلاك والأذواق بغض النظر عن تباين ظروف الحياة والأنظمة الاقتصادية من مكان لآخر .. وهو ما يبدو واضحًا فى تزايد التطلعات. خاصة فى العالم الثالث ـ لامتلاك واقتناء الأدوات والأجهزة الكهربائية المنزلية الحديثة والكماليات العصرية التى لم يعهدوها من قبل.

إدارة العمليات العالمية: يقول سكوت يونج وونتر ناى فى كتابهما: إن الشركات التى تؤدى عملاً عبر العالم لها أدوات اتصال تسهل من الإدارة العالمية.. وظهر ذلك بوضوح فى التسعينيات عنها

فى العقود السابقة. فالأقمار الصناعية واتصالاتها وشبكات الكمبيوتر تمكن من الاتصال السريع . ولقد كان هناك الكثير من الاضطربات السياسية فى التسعينيات ومنها انهيار الكتلة الشرقية وحروب الشرق الأوسط والبوسنة وجنوب إفريقيا وقد زادت القدرة على تحديد الاتجاه السياسى اليوم من خلال اتصالات الأقمار الصناعية ومن الصحيح أن إدارة الشركة العالمية أصبح صعبًا بحلول عام ١٩٩٦ من حيث ضرورة سرعة اتخاذ القرارات وسرعة تنفيذ العمليات تبعًا لتغير الاتجاهات. وتتضمن وظائف هذه العمليات أنشطة مثل التنبؤ بالإنتاج والعمل ونوعية الإدارة وإدارة الإنتاج والموارد والمشتروات. إن التعريف السليم للشركة العالمية هو ما يتعلق بإجمالى المبيعات من خلال الصادرات ويتوسع التعريف ليتضمن كل الشركات التى لها مبيعات خارجية للتصنيع العالمى وشركات الخدمات،. فلكل منها مشاكلها وإن كانت إدارة العمليات فى شركات الخدمات تتضمن نشاطات شركات التصنيع.

خريطة العمليات العالمية: إن القرار المبدئى الخاص بعولمة منظمة يتطلب مبدئيًا وضع تخطيط كامل، ففى أى الدول تبدأ الشركة عملها، وفى أى مدينة يقع أفضل موقع لها؟ ما شكل العمليات العالمية التى تتبناها الشركة؟ هذه هى بعض الأسئلة التى يجب أن تجيب عليها المنظمة المعولمة. فالموقع والاستيعاب والموارد البشرية وإدارة الموارد والتكنولوجيا. كلها محددات تلعب دورًا مهمًا فى هذا المضمار.

ومن منظور جزئى. فالمناخ السياسى للدولة الأجنبية والنظم القانونية والتنظيمات الحكومية والوضع الاقتصادى تؤثر أيضًا على بيئة العمل.. وعلى المستوى العام. فالمعاهدات الضريبية وتوفر العمالة الماهرة والبنية الأساسية للمدينة والنقل وهيكل الأجور ومستوى الحياة والمعيشة يؤثر أيضًا على العمليات العالمية. والعوامل الكبيرة مثل الثقافة والدين والعادات والموارد الطبيعية واتجاه السكان المحليين نحو الاستثمار الأجنبى تؤثر كلها على نجاح العمليات العالمية.

ويقدم «شيث» و«اشجى» فى كتابهما حول العمليات العالمية ١٩٩٢ أربعة عوامل وراء اتجاه الشركات لتبنى العمليات العالمية: المنافسة فى التكاليف، والأسواق التنافسية، وعمليات التصنيع، وسياسات الحكومة فمراعاة التكاليف واستراتيجيتها تهدف لتحقيق ميزة تنافسية من خلال تقدير تكاليف الوحدة الصغيرة للإنتاج والتوزيع واستراتيجية الاختلاف تحقق ميزة تنافسية.

وعن الأسواق التنافسية فإن المستهلك أكثر حساسية فى اختيار المنتجات والخدمات وحيث تتغير الأذواق بسرعة فالاقتراب من السوق المحلية وفهمها يمكن الشركة من تسويق منتجاتها والاستجابة الأسرع لتغيرات السوق، وتكون بذلك قد قطعت خطوة أساسية نحو النمو المتزايد فيما وراء البحار.

كذلك فإن كفاءة التصنيع من العمليات العالمية نطاقًا أكثر جدوى، ذلك أن زيادة استخدام تكتولوجيا المعلومات فى الصناعة والخدمات يدعم فعالية الشبكات العالمية ويقلل من الضوابط طويلة المدى ويقلل من زمن الاتصال فعوائد التشغيل فى الموقع يتم جمع معلومات عنها فى الشبكات فى ذات

الوقت دون تأثير على نوعية الخدمات اللازمة للمستهلك . وكما تقترن كفاءة التصنيع بالتكنولوجيا . فإن تكاليف التكنولوجيا فى عولة العمليات تكون ضرورية لتقدير المبالغ المطلوبة من رأس مال الاستثمار. وهو ما قد يموله السوق الداخلية. فعلى سبيل المثال تنتشر سلسلة مطاعم ماكدونالد فى معظم مدن العالم ويساعد مستوى المعدات والخبرة على نقل التكنولوجيا دون عائق.

لأن العامل المهم فى كفاءة التصنيع هو تبادل التكنولوجيا عبر الحدود القومية. وبذلك يتم التنافس على المستوى العالمى ومع تبادل الأفكار والخبرة بين الشعوب من مختلف أجزاء العالم يتسع النطاق ويزداد ثراء المعلومات. وهذه الخبرة فى التبادل والتعليم تخدم أيضًا الإنتاج الداخلى وتعد خطوه مهمة نحو تحقيق امتياز تصنيعى للدولة المضيفة.

أما بالنسبة إلى السياسة الحكومية: فإن الاقتصاديات العالمية تطلب من الدول إن يكون لديها قدر من الانفتاح نحو الشركات الساعية لعمليات عالمية، فحتى الدول الشيوعية مثل فيتنام وكوبا تفتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبى. وقد بدأت الصين وروسيا خصخصة بعض الصناعات التى كانت تحت سيطرة الحكومة والقطاع العام. فمن شأن ذلك إتاحة فرصة واسعة أمام الدول النامية، وبالنظر للمساحة والموقع الجغرافى وعدد السكان فى كل من روسيا والصين نجد الأخيرة قد قامت ببناء مناطق تنمية تتميز بتخفيضات ضريبية وحوافز لجذب رأس المال الأجنبى كما أن الدول الأخرى مثل إيرلندا والمكسيك وتايلاند وماليزيا قامت بتقديم حوافز اقتصادية مماثلة لجذب الإنتاج الأجنبى للعمل فى أراضيها.

أشكال العمليات العالمية : يقسم شرويد «١٩٩٣» الشركات الدولية إلى ثلاث فئات، شركات عالمية تتخصص فى الإنتاج عبر العالم ولديها شبكة دولية للبيع وتسويق المنتجات وتستخدم نمطًا عالميًا من العمليات والتكنولوجيا. وشركات عبر قومية تنتج ما يناسب الأذواق العالمية ولها فروع خارجية. ثم شركات تصدير تنتج تسهيلات داخلية وتقوم بتصديرها إلى أسواق خارجية.

وعامل الكفاءة يشير إلى كفاءة العمليات كما أن تخصيص المواقع للعمليات يتضمن قضايا المستويات الفنية فى كل دولة وطبيعة التنظيم الحكومى وخصائص محددة للسوق المحلية وتكاليف الانتقال الدولى، خاصة فى مجال عمليات التصدير، وحين يكون ترشيد الاستيعاب والقدرة غير مهم فإن العمليات المحلية فى شكل التصاريح أو الشركات المندمجة قد تكون مناسبة، فصناعات أغذية الأطفال يمكن أن تصل للسوق الخارجية من خلال الشركات المشتركة، وقد يكون لكل دولة مستويات صحية خاصة بها ينبغى مراعاتها فالطعام سلعة محلية للغاية، فالشركات يمكن أن يكون لها مشروع إنتاجى واحد فى أوروبا لخدمة السوق الأوروبية ومشروع واحد فى سنغافورة لخدمة السوق الآسيوية، ويمكن ان يكون للشركة مصنع فى هونج كونج لإنتاج منتج واحد ثم شركة فى سيول لإنتاج منتج آخر.

إن قضية عولمة العمليات قضية استراتيجية تتضمن أداء عمل الشركة ووجودها ونجاحها فى المستقبل، وهناك العديد من العوامل التى تؤثر فى تحديد إمكانية العولمة وتقدمها وأى شكل من العمليات الخارجية تختاره وموقع العمليات العالمية والإدارة اليومية لها فى الدول الأجنبية. والمرحلة الأولى لتخطيط العمليات العالمية هى تقرير وقت البدء فيها. والمرحلة الثانية تقرير شكلها وموقعها. وتتضمن المرحلة الثالثة اتخاذ القرار بالنظر إلى البنية الأساسية والموقع والإدارة والتكنولوجيا وإدارة الموارد البشرية.

ومتى قررت الشركة أن تتجه للعولمة ؛ أى العمل عبر الحدود فعليها أن تقرر شكل وموقع العمليات الخارجية. وقد يكون لدى الشركة خطط متعددة. مثل بناء فرع فى دولة ما أو الاندماج فى دولة أخرى ويعتمد اختيار أشكال العمليات الخارجية على نوع المنتج ونقل التكنولوجيا وتوفر المواد وتكلفة النقل واعتبارات أخرى.. ذلك أن اختيار موقع العمليات الخارجية يرتكز على تحليل للأوضاع الاقتصادية والقانونية والسياسية القائمة فيه.

ومن الاعتبارات المهمة أيضًا مدى توافر وسائل النقل ومدى كفاءة خدمات النقل، ويرى البعض أن اختيار دولة ما مكانا لعولمة العمليات الإنتاجية والتسويقية يتضمن مخاطر عديدة. فمتى تم اختيار الموقع والاستثمار المناسب يكون من الصعب الرجوع عن القرار. خاصة عند وقوع أحداث أو تغيرات مفاجئة مثل اشتعال الحرب وعدم استقرار المنطقة. وما يترتب على ذلك من فوات الوقت على الشركة لاستعادة استثماراتها. ولذلك فإن اختيار دولة للعمليات العالمية يجب أن يسبقه تحليل شامل للاستقرار السياسى والنظام القانونى والسياسة الحكومية والبنية الأساسية بها.

ويمكن القول أن سياسات الحكومة المضيفة بالنسبة للاستثمار الأجنبى لها دون مهم فى مدى ومستوى التشجيع والترحيب بالمستثمرين الأجانب فالجماعة الأوروبية مثلاً تطلب من الشركات الأجنبية العاملة بها أن يكون لها على الأقل ٧٠٪ من محتوى المنتجات. وتصر بعض الدول النامية على أن تصدر الشركات الأجنبية المنتجات المنتجة محليًا لزيادة حصيلتها من النقد الأجنبى. التى تعمل فى ظلها التجارة مثل حدود تدفق رأس المال والبشر والمواد عبر الحدود والنظم البيئية وممارسات التوظف واتفاقيات الضرائب بين الدول المضيفة والدول المحلية. وحوافز الضرائب تختلف من دولة لأخرى ولها تأثيرات واضحة على قرار المستثمرين الأجانب فى اختيار موقع استثماراتهم وشكله.

الدول النامية والنظام الاقتصادى العالمى

- آراء وكلمات رسمية .
- أوضاع بعض الدول النامية .
- حول أزمة دول جنوب شرقى آسيا .
- من يدير النظام الاقتصادى العالمى .

أدركت دول العالم النامى أن عليها أن تشارك فى صياغة وإعداد كل قرار أو إجراء أو اتفاقية خاصة بالعولمة مادامت ستتأثر بها. الأمر الذى جعلها تعلن رفضها لكل ما يتم التوصل إليه داخل الغرف المغلقة بعيدًا عن مشاركتها بغض النظر عما يتم التوصل إليه من حيث هو جيد أم ردىء.

وهذا الإدراك أمكن بلورته على مستوى تجمعات الدول النامية الأمر الذى أتاح تنسيقًا للآراء والمواقف وأسفر عن رؤية مشتركة للبلدان النامية وهو ما ظهر فى تجمعات ومؤتمرات العولمة الأخيرة بدءًا من سياتل ثم دافوس ثم بانكوك ثم واشنطن وحتى جنوه والدوحة.

وهذه الرؤية المشتركة تؤكد على أن تحرك مسيرة العولمة خطوة إلى الأمام لا يمكن أن يتم دون أن تسبقه وقفة شاملة لتقويم الخطوات السابقة ونتائجها على دول العالم المتقدم والنامى وتقييم مدى وفاء جميع الأطراف بالتزاماتهم.

ولكن صوت البلدان النامية لم يكن عاليًا بدرجة تكفى لأن تسمعه البلدان المتقدمة الأمر الذى جعل البلدان النامية تغير فى نبرة صوتها لجذب اهتمام البلدان المتقدمة من خلال إثارة موضوع إمكانية انسحاب البلدان النامية من مسيرة العولمة وإنهاء التزاماتها وتعهداتها التى سبق ووافقت عليها سواء فيما يتعلق باتفاقيات الجات السابقة أو بخصوص مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية ما لم يكن صوتها مسموعًا.

* إن البلدان النامية لا ترفض من حيث المبدأ حرية التجارة العالمية وفى نفس الوقت هى مدركة للواقع العالمى بكل ما يعنيه من اندماج اقتصادى عالمى وحركة مستمرة لرءوس الأموال واحتمالات كبيرة للتأثير والتأثر فى هذه البيئة العالمية ولكنها فى نفس الوقت تؤكد على ضرورة إضفاء العدالة على التجارة العالمية الحرة Not Only Free Trade, But Also Fair Trade وضرورة المساواة بين العالم المتقدم والعالم النامى من حيث الالتزامات بما يتناسب مع ظروف وإمكانيات كل طرف وضرورة جعل مبدأ المسئولية الجماعية العالمية أمرًا واقعًا فى نطاق المال والاقتصاد وضرورة احترام تطلعات البلدان النامية فى النمو والتقدم.

إن الرؤية المشتركة للدول النامية أمكن تجسيدها فى مواقف ومطالب محددة وهو الأمر الذى اضطلعت به مجموعة الخمسة عشر بالتنسيق مع تجمعات الدول النامية الأخرى.. هذه المواقف والمطالب تحدد المصالح المشروعة للدول النامية فى تعاملها مع العولمة التى يجب الحفاظ عليها. وتخلص أهم هذه المطالب فيما يأتى:

* تأكيد حق الدول النامية فى المطالبة بتأجيل تنفيذ عدد من اتفاقيات دورة أورجواى فى ضوء الفجوة التكنولوجية والعجز فى الإمكانيات المالية ومقارنة بالدول المتقدمة وعلى الأخص فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية بما يعنى:

ـ مد الفترة الانتقالية التى تستفيد بها البلدان النامية.

ـ استثناء سلع حيوية مثل الغذاء والأدوية الحيوية من الالتزام الكامل بقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية.

ـ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتيسير نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

* الدعوة إلى إنشاء جهاز دولى يختص بالنظر فى التطبيقات المرتبطة بقواعد وقوانين المنافسة ومنع الاحتكار خاصة فى ممارسات الشركات متعددة الجنسيات مع البلدان النامية.

* إعادة النظر فى اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية بمعنى إعطاء الأولوية للمنتجات المحلية فى عقود المشتريات الحكومية وعدم السماح بالمنافسة الدولية عليها؛ لأن المنافسة ليست فى صالح الإنتاج المحلى الأمر الذى يهدد الصناعة المحلية بالتوقف نتيجة خسارته لجزء كبير من تعاملاته وأن تكتفى الشركات الدولية بالمنافسة فى عقود المشتريات الحكومية للسلع التكنولوجية والرأسمالية المتطورة.

* إدخال تعديلات على آليات العمل داخل منظمة التجارة العالمية بما يضمن مزيداً من الشفافية والكفاءة والعدالة بين الأطراف خاصة نظام فض المنازعات الذى يتسم بتعقد إجراءاته . الأمر الذى يرهق البلدان النامية وكذلك النظر فى مسألة تمثيل الدول الأقل نمواً وزيادة فعالية هذا التمثيل.

* رفض مبدأ المفاوضات الشاملة حول موضوعات جديدة واستبداله بمفاوضات قطاعية فى كل قطاع على حدة وتكون المشاركة فى المفاوضات القطاعية وفقًا لتقدير كل دولة ووفقًا لظروفها الاقتصادية والتكنولوجية وبما يتفق مع مقتضيات التنمية فيها والتخلى عن فكرة السقف الزمنى للمفاوضات حتى لا تمارس الضغوط على الطرف الأضعف.

* فتح مفاوضات شاملة حول نتائج تنفيذ اتفاقيات دورة اورجواى[١] وقياس تأثيراتها الإيجابية والسلبية ومدى وفاء كل طرف بالتزاماته.

---

(١) انظر: التوصيات الصادرة عن اجتماع اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الخمسة عشر ـ القاهرة ٢١ يناير ٢٠٠٠ والمرفوعة إلى اجتماعات قمة المجموعة بالقاهرة ١٩ يونيو ٢٠٠٠.

آراء وكلمات رسمية

ولقد كانت هناك آراد رسمية أثيرت حول مواقف الدول النامية. ظهرت بصفة خاصة فى تصريحات بعض الرؤساء . أثناء انعقاد قمة مجموعة الخمس عشرة، التى انعقدت بالقاهرة فى مايو سنة ١٩٩٨.

- وقد جاء فى كلمة الرئيس محمد حسنى مبارك ما يأتى:

فى وقت يحاول فيه العالم النامى أن يجد له موضع قدم فى الاقتصاد العالمى وتحاول كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية أن تحظى بثقة الأمل فى مستقبل أسعد تأتى الأزمة التى شهدتها بعض الدول الآسيوية لتثير جدلاً واسعًا حول بنيان النظام المالى العالمى ومدى اعتماد ركائز الاقتصاد العالمى على بعضها البعض حتى لم يعد التهميش خيارًا يمكن للعالم المتقدم أن يفرضه أو يترك العالم الثالث يعانى منه لذلك نقول:

إن على الدول النامية عند تخطيط سياسة معينة لتجنب الاختلالات الداخلية أو الخارجية بها أن تأخذ فى الحسبان آثار السياسات التى تنتهجها الدول الصناعية وعلى الدول المتقدمة بدورها أن تضع السياسات الاقتصادية اللازمة لتجنب حدوث تقلبات كبيرة وسريعة يمكن أن تسبب اضطرابات فى تدفق التجارة ورءوس الأموال.

وفى الوقت الذى قبلت فيه الدول النامية بالانضباط الذى يفرضه تحرير التجارة الدولية لا يجوز للدول الصناعية أن تؤجل تأقلمها مع هذا التحرير أو تعرقل مسيرة إعادة توزيع النشاط الاقتصادى العالمى هذه المسيرة يجب أن يشارك فيها الجميع والضغوط التى تمارس لاستمرار الإجراءات الحمائية لا يجب أن تكتسب شرعية لمجرد أنها تابعة من البلدان الأكثر ثراء.

إن الجولة الأخيرة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف اعترفت بعدم عدالة توزيع المكاسب والأعباء. وقد تضمنت الاتفاقات التى أفرزتها هذه الجولة التزام الدول المتقدمة بمساعدة ودعم الدول الأقل نموًا هذه المساعدة لم تتحقق بعد بالرغم من أنها جزء لا يتجزأ من الاتفاقات الدولية ولم يعد من الممكن تأجيلها دون أن يترتب على ذلك تهديد الأساس الذى يستند إليه النظام الاقتصادى العالمى وهو تقسيم الأعباء والمزايا على حد سواء بين الجانبين.

وطالب الرئيس الأندونيسى السابق سوهارتو - ممثلاً للدول النامية الآسيوية فى كلمته فى افتتاح مؤتمر قمة الخمس عشرة بالقاهرة - الدول النامية بأن تعزز من قدرتها للنمو والمنافسة أما بالنسبة لعملية العولمة فيجب أن يتم إدارتها بشكل فعال لتخفيض أثرهاوالتأكد من أن آثارها السلبية سوف تتم المشاركة فيها بين جميع البلدان على نحو متوازن بين البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

ويجب أن تكون منظمة التجارة العالمية قائمة من أجل إدارة التجارة الدولية فمن الضرورى أن تكون هناك مشاورات مستمرة ما بين بلدان العالم النامى والبلدان المتقدمة من خلال مجموعة الخمس

عشرة ومجموعة الثمان على أن تركز هذه المشاورات على السياسات الاقتصادية الكلية وتحسين إدارة العولمة لفائدة جميع البلدان.

كما جاء فى البيان الذى ألقاه رئيس بيرو البيرتو فوجيمورى نيابة عن دول أمريكا اللاتينية فى هذه القمة: «إن العولمة يجب ألا تفرض علينا وأن تعتبر حقيقة نتعامل معها وأن نضعها تحت سيطرتنا بمعنى أنها يجب ألا تمس مصالحنا القومية الأساسية كما يجب ألا تكون مصدر إحباط لأى طرف، بل على العكس يجب أن تكون العولمة طريقًا يمكن أن نتبعه من أجل الإسراع فى تنمية بلادنا.

* فى البيان المشترك الصادر عن مؤتمر القمة الثامن لدول مجموعة الخمسة عشر فى ختام أعماله ورد فيه:

- أن التأثيرات الشاملة للأزمة المالية الآسيوية لا تعتمد على كيفية إدارة الأزمة فى الدول المعنية فقط ولكن أيضًا على السياسات التى تتخذها المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة والدول المتقدمة الرئيسية من أجل دعم الاستقرار فى النظام المالى الدولى والمحافظة على نمو ملائم فى أسواق العالم.

- أن النظام التجارى الدولى مازال يواجه تحديات تلخص فى التكامل والمشاركة الفعالة لكافة الدول النامية بما فى ذلك الدول الأقل نموًا وبشكل يعظم من المكاسب التنموية والفوائد المحلية التى يمكن تحقيقها وتحقيق نفاذ معقول إلى الأسواق بالنسبة للمنتجات التى تمثل أهمية تصديرية للدول النامية.

- أن الإجراءات أحادية الجانب ذات الآثار الممتدة خارج أرض الدولة المعنية لا تتواءم مع النظام التجارى الدولى وعلى الدول المتقدمة مقاومة التوجهات الحمائية بها.

- العمل المستقبلى لمنظمة التجارة العالمية يجب أن يمثل أولوية بالنسبة للدول النامية فعليها التأكد من أن مصالحها ستؤخذ كاملة فى الاعتبار فى الأجندة المستقبلية فى أية مقاوضات قادمة وأنه من اللازم أن تقوم الدول النامية بدور نشط فى تشكيل مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية.

- إن مشاركة الدول النامية النشيطة فى منظمة التجارة العالمية تعد أساسية للمحافظة على مصالحها فى النظام التجارى متعدد الأطراف ودفع هذه المصالح إلى الأمام ومن ثم من الأهمية بمكان أن تطور الدول النامية أجندة إيجابية نشطة لتعزيز مصالحها .

- أن هناك حاجة واضحة لحوار بناء وإيجابى بين الشمال والجنوب والتشاور بين الدول المتقدمة والنامية بما فى ذلك بين مجموعة الخمسة عشر ومجموعة الثمانية الذى يعد مثالاً ممكنًا لذلك.

* ويرى رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد أن الأزمة المالية التى أصابت الدول الآسيوية إنما تبرز فى أحد جوانبها أهمية التعاون والتشاور والتنسيق المستمر بين الشمال والجنوب وكذلك بين الجنوب والجنوب فى إطار النظام الاقتصادى العالمى؛ لأن السبب الأساسى لهذه الأزمة يرجع إلى عدم الوضوح فى الأسواق المالية الدولية وهذا أحد العوامل المهمة التى أدت لهذه الكارثة.

أوضاع بعض الدول النامية

إن الاقتصاديات غير المتقدمة تكون درجة تأثيرها فى النظام الاقتصادى العالمى محدودة فى حين أن تأثير النظام الاقتصادى العالمى على هذه الاقتصاديات يكون كبيرًا وعميقًا هذا التأثير بشكل أحد أهم محددات قدرة هذه الاقتصاديات على تحقيق أى هدف تنموى تتبناه أو تسعى إليه.

والاقتصاديات الإفريقية هى الأكثر انطباقًا لهذا النموذج(*)

تأثير الأزمة المالية العالمية علي الاقتصاديات الإفريقية:

فى عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ عانى النظام الاقتصادى العالمى من أزمات متتالية بدءًا بالأزمة التى وقعت فى اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا فى صيف عام ١٩٩٧ امتدادًا إلى أزمة الروبل فى روسيا صيف عام ١٩٩٨ وما تلاها من أزمات مالية فى اقتصاديات البرازيل والأرجنتين والمكسيك مع استمرار عدم التعافى بالنسبة للاقتصاد اليابانى .. الأمر الذى أحدث قدرًا من الاضطراب المالى والاقتصادى على المستوى العالمى.

هذا الاضطراب أدى فى أحد آثاره إلى حدوث انخفاض بنسبة ٣٠٪ فى صافى تدفقات رأس المال وانخفاض صافى التدفقات الر أسمالية للبلدان النامية بنسبة ٧، ٣٥٪.

ولقد تأثرت الاقتصاديات الإفريقية بالأزمة المالية العالمية عبر قناتين أساسيتين:

١ ـ **التجارة**: بالنسبة للاقتصاديات الإفريقية المصدرة للطاقة والمعادن فإنها قد تعرضت للعبء الأكبر للأزمة المالية العالمية ذلك أن أسعار الوقود قد انخفضت خلال عام ١٩٩٨ بنسبة ٢٨٪ مع تدنى معدلات التصدير بنحو ٢٥٪ وذلك بسبب انخفاض الطلب وانخفاض الأسعار ونتيجة لذلك انخفضت الإيرادات من صادرات النفط بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ ـ ٣٠٪

ـ عانت الصادرات الإفريقية للبلدان الآسيوية انخفاضًا كبيرًا وهى أساسًا صادرات من المعادن والوقود والمواد ذات الصلة والمواد الخام الأخرى فعلى سبيل المثال انخفضت أسعار النحاس بنسبة ٣٣٪ ما بين يونيو ٩٧ ويناير ١٩٩٨.

ـ انخفاض قيمة العملات الآسيوية جعل المنتجات الآسيوية أكثر تنافسية فى الأسواق الدولية عن المنتجات الأفريقية.

ـ التمويل: أدت الأزمة المالية إلى انخفاض صافى تدفقات رأس المال الخاص إلى الأسواق النامية بشكل عام ـ برغم انخفاض تدفقات رءوس الأموال إليها أصلاً ـ وعانت الاقتصادات الإفريقية من هذا الانخفاض إلى جانب أن اتجاه بعض الدول إلى رفع أسعار الفائدة لديها للحد من تدفق الأموال للخارج أدى إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج بالنسبة للاقتصاديات المقترضة.

(*) بنك التنمية الإفريقى وصندوق التنمية الإفريقى، التقرير السنوى ١٩٩٨، ص٢١.

ـ إن تدفقات رأس المال الأجنبى المتجهة إلى إفريقيا يتركز استثمارها فى قطاعات السلع الأساسية الأولية مثل الوقود والمعادن وما شابهها بالإضافة إلى قطاع الاتصالات. وهى القطاعات التى تعتمد عليها اقتصاديات البلدان الإفريقية بشكل رئيسى الأمر الذى يعرض الاقتصاديات الإفريقية للخطر إذا حدثت أزمة فى أى جزء من الهيكل الاقتصادى العالمى[1].

البرازيل: لم يشهد أى بلد نامٍ فى العالم خلال السنوات الماضية حركة دخول وخروج للأموال بمثل القدر الذى شهدته البرازيل.

فمنذ عام ١٩٩٤ دخل إلى البرازيل ٥١٤,٦ مليار دورلار فى حين خرج منها ما قيمته ٢٣٢.٩ مليار دولار.

وفى عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ كانت هذه الأرقام تمثل نجاحًا اقتصاديًا كبيرًا تحسد عليه البرازيل من الدول النامية الأخرى أما عام ١٩٩٩ فإن هذه الأرقام بدأت توضع فى قائمة أسباب الأزمة المالية فى البرازيل والاقتصادات المجاورة لها.

وقد تم بحث هذه المسألة فى تقرير أعده الاقتصادى البرازيلى أوكتافيو دى باروس مدير بنك بيلبا وفيركايا البرازيلى ومن هذا التقرير يمكن إلقاء الضوء على عدد من النقاط والحقائق.

* فى عام ١٩٩١ بدأت سياسة الإصلاح والانفتاح فى البرازيل وهو ما جذب إليها رءوس الأموال الأجنبية فى هذه الفترة . وكانت الاستثمارات الأجنبية فى معظمها استثمارات مباشرة إنتاجية. الأمر الذى أنعش الاقتصاد البرازيلى وأدخل إليه تحسينات ليست بالقليلة.

* إلا أن الملاحظ أن معظم هذه الاستثمارات كانت تتركز فى القطاعات غير التصديرية بمعنى أن الاستثمارات الإنتاجية المباشرة كانت تهدف بالأساس إلى إيجاد مكان لها فى السوق البرازيلية الشاسعة؛ لذلك غلب على هذه الاستثمارات التوجه إلى مجالات صناعة الأغذية والمشروبات والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والمنتجات الكيماوية.

* مع الوقت بدأت هذه الاستثمارات فى تحويل أرباحها إلى الخارج دون إعادة استثمارها داخل الاقتصاد البرازيلى ففى عام ١٩٩٤ بلغت قيمة هذه التحويلات ٢.٥ مليار دولار.

* بعد فترة لم تعد الاستثمارات الأجنبية القادمة تتجه إلى الاستثمار الإنتاجى المباشر الجديد، بل توجهت أساسًا إلى إعادة شراء مشروعات قائمة بالفعل خاصة المملوك منها للدولة وقد شجعهم على ذلك أن عرض هذه المشروعات للبيع تم غالبًا بأقل من القيمة الحقيقية لها الأمر الذى يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين[2].

* وفى عام ١٩٩٨ كانت نسبة ٧٤٪ من رءوس الأموال الأجنبية المتوجهة للبرازيل تستخدم فى إعادة شراء مشروعات قائمة بالفعل الأمر الذى أثار حقيقة البرازيلين؛ لأن بيع المشروعات البرازيلية

---

(١) بنك التنمية الإفريقى وصندوق التنمية الإفريقى، التقرير السنوى ١٩٩٨، ص ص٢١: ٢٤.

(٢) من تقرير كتبته سيسليا جابيزون: لوفيجارو الفرنسية عدد ١٩٩٩/١٠/٢٦.

القائمة يمثل من جهة أولى تهديدًا للسيادة الوطنية ومن جهة ثانية عدم انضباط للاقتصاد النامى ومن جهة ثالثة سلب أرباح البرازيليين وإعادة بثها للخارج.. وفى عام ١٩٩٨ بلغت تحويلات هذه الاستثمارات الأجنبية حوالى ٧,٢ مليار دولار تم إرسالها إلى خارج البرازيل.

* إن الشركات الأجنبية حصلت على ما يقرب من ٤٣,٥ ٪ من الشركات التى تمت خصخصتها منذ عام ١٩٩٤ إلا أنها لم تضف إلى القدرة الإنتاجية للبرازيل إلا القليل.

* وكانت النتيجة التى خلص إليها تقرير أوكتافيو دى باريس أن الاستثمارات الأجنبية فى حالة البرازيل أسهمت فى إضعاف الميزان التجارى والوضع المالى للاقتصاد البرازيلى.

* وبعد دراسات وأبحاث أعدها اقتصاديون برازيليون يمكن القول أن رجال الاقتصاد فى البرازيل يريدون من حكومة بلادهم إجراء عملية انتقاء شديدة لأية رءوس أموال أجنبية قادمة إلى البرازيل مع إصدار قواعد لتنظيم هذه الاستثمارات تلزمها بإعادة استثمار جزء من أرباحها داخل البرازيل.. هذا مع التعامل الدائم بدرجة من الحذر والحيطة مع مثل هذه الاستثمارات خاصة غير المباشرة منها.

حول أزمة دول جنوب شرق آسيا

مهما تعددت الآراء حول الأزمة المالية التى تعرضت لها دول جنوب شرقى آسيا، فإن هناك مجموعة من الأسباب التى يرى المراقبون أنها كانت وراء هذه الأزمة. ومن أهم هذه الأسباب:

١ - الإفراط فى القروض قصيرة الأجل والتسهيلات الانتمائية التى قدمتها المؤسسات العالمية المالية إلى البنوك الآسيوية.

٢ - إن صندوق النقد الدولى لجأ إلى الوصفة الاقتصادية المعولمة القائلة: One size Fits All مقاس واحد يصلح للكل.

٣ - دخول المضاربين فى الأسواق المالية الآسيوية بأموال كبيرة - فرفعت قيمة الأسهم وتهافتت الجماهير على شراء الأسهم.. وفجأة أصبحت هذه الأسهم Over Value أكثر من قيمتها الحقيقية، فقام المضاربون ببيعها. وسحب أموالهم إلى الخارج.. مما أضر بالاقتصاد فى هذه الدول.

٤ - لم تكن هناك أجهزة للتنبؤ بالأزمات المالية.

٥ - ركزت المصارف على القروض التى تمنح للعقارات مما جعل سعر الأراضى مرتفعًا جدًا.. ولم تعط اهتمامًا كثيرًا لقطاعات الإنتاج المختلفة.

٦ - يقول هنرى كيسنجر إن سبب الأزمة للنمور الآسيوية أنها لم تتبع النظم السياسية الغربية.

٧ - لقد طلب صندوق النقد الدولى شروطًا للإصلاح الاقتصادى تتصف بالسرعة دون التدرج وعدم مراعاة الهياكل الاقتصادية وعادات هذه البلاد وحالات محدودى الدخل.

٨ ـ لم تكن هناك رقابة مصرفية جيدة ولا رقابة أو تنظم للأسواق المالية ليتقادى التدفقات المالية الأجنبية فى الأسواق المالية.. والضمانات اللازمة لذلك.

٩ ـ انتشار الفساد فى كثير من دول النمور الآسيوية.

١٠ـ أصيبت هذه الدول بعقدة.. الثقة الزائدة عن الحد.. فقد غالت الأجهزة والمؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى المديح لاقتصاديات هذه الدول الناجحة وكذلك كثرة ما كتب وقيل فى أجهزة الأعلام المختلفة عن النهضة والإنجازات الرائعة لاقتصاديات هذه الدول.

١١ ـ يقال إن الولايات المتحدة لعبت دورًا يهدف إلى الإضرار أولاً باليابان حيث إنها وصلت لمرتبة كبيرة منافسة للولايات المتحدة اقتصاديًا.. ومن المعروف أن اليابان كانت قدمت قروضًا كثيرة وكبيرة لهذه الدول.. فأرادت الولايات المتحدة أن تحقق هدفها بخلق هذه الأزمة.

١٢ ـ كانت هذه الدول تقف سدًا منيعًا ضد الشيوعية فى أثناء الحرب الباردة.. فلما انتهت الحرب الباردة. .لم تعد الولايات المتحدة فى حاجة إلى هذه الدول.

١٣ـ عدم وجود رقابة مصرفية حازمة فى هذه الدول.

١٤ ـ يقال إن الولايات المتحدة وجدت من مصلحتها عدم وجود كتلة اقتصادية قوية من هذه الدول.. حتى لا تكون قوة اقتصادية أخرى مثل اليابان.. خاصة أن اليابان قدمت لهذه الدول التراخيص الخاصة بالتكنولوجيا المتقدمة.. ومع وجود الأيدى العاملة الرخيصة. .أصبح الإنتاج فى هذه الدول له قوة تصديرية منافسة للإنتاج الأمريكى.. خاصة أن اليابان تحت ضغط من الولايات المتحدة لتقليل الطاقة التصديرية من السلع التى تنتجها.. فقد اتجهت اليابان إلى تصدير التكنولوجيا الفائقة التقدم مثل الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات وتركت للدول الآسيوية كثيرًا من الصناعات الأخرى.

١٥ ـ ظهور منافس جديد هو ميدان الاستثمار الأجنبى فى الصين التى اتبعت سياسة الانفتاح الاقتصادى وقدمت الكثير من التسهيلات والتشجيع للاستثمار الأمريكى وغيره. وقد وجدت الولايات المتحدة أن مصلحتها الاقتصادية تقتضى أن يكون هناك توازن فى هذه المنطقة اقتصاديًا خاصة أن ميدان الاستثمار فى الصين متسع ومبشر بينما ميدان الاستثمار فى النمور الآسيوية قد تشبع بالاستثمار الأجنبى.

* إن الأزمة الاقتصادية الأخيرة فى شرق آسيا قد كشفت لنا الجانب السيئ فى العولمة.. وللنتخذ تايلاند مثلاً:

ـ لقد نما إجمالى الناتج المحلى فى تايلاند بمعدل ١٠,٣ فى الفترة. من ٨٥ ـ ١٩٩٠ الأمر الذى جعل اقتصاد تايلاند هو الاقتصاد الأكثر نموا فى العالم وكان معه فى المقدمة اقتصاديات كوريا ١٠٪ وسنغافورة ٨,٤ وتايوان ٨,٣٪.

فى الفترة ٩٠: ١٩٩٦ كان معدل نمو الاقتصاد التايلاندى ٨٪ وهو يعد معدلاً سريعًا أيضًا.

ولكن عام ١٩٩٧ ونتيجة الأزمة.. انخفض معدل النمو إلى ٤ , ٠٪.

ـ أن هذا الانهيار المفاجئ للاقتصاد قد أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية على المجتمع التايلاندى أن يواجهها وهذه المشاكل انتقلت مع انتقال الأزمة إلى دول المنطقة.

ـ لقد زادت فى كل الدول المضارة معدلات البطالة وحالات الإفلاس بل وفى بعض الأحيان الجوع والمنازعات العرقية.

ـ إنه لمن الضرورى أن نعترف بأن أزمة بلدان شرق آسيا كان لها تكاليف بشرية حقيقية كبيرة.

ويقول (روبينز ريكوبيرو[1]): الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد: «لقد تعلمنا من التجربة الاسيوية درسًا صعبًا يتمثل فى أن التنمية لن تجعل بالضرورة الدول أقل عرضة للصدمات الخارجية، بل من المفارقة أن السبب فى هذا يرجع إلى التكامل مع الاقتصاد العالمى.. فبفضل التكامل مع الاقتصاد العالمى استطاعت بعض البلدان الآسيوية أن تنمو عن طريق الصادرات إلا أن التكامل قد جعل منها ضحايا للسلوك الجماعى للأسواق المالية.

* من المهم إدراك أن أحدث موجات العولمة قد عززت أكبر قدر من تكوين الثروة التى عرفها العالم حتى الآن ولم يكن بالإمكان تحقيق ما حدث من ارتفاع فى مستوى المعيشة فى اليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا وغيرهم بدون القدرة على الانتفاع من التجارة الحرة للوصول إلى أسواق رأس المال..، ومن المهم أيضًا إدراك أن العولمة ستكون لها أهميتها فى خروج هذه الدول من ضائقتها الحالية..

* إن المشاكل التى تواجه دول جنوب شرق آسيا منذ صيف ١٩٩٧ لم تنشأ لأن هذه الدول تعاملت مع العولمة واستفادت من منافعها، بل لأن كثيرًا من دول المنطقة لم تتمكن من أن تطور بالسرعة اللازمة المؤسسات والأطر التنظيمية اللازمة لإدارة العملية إدارة فعالة وتفاقمت المشاكل الناتجة عن ذلك بسبب سلوك المستثمرين الذين يسعون إلى تعظيم الربح وإنقاص المخاطر فى الأجل القصير.

إن الأزمة لم تكن بسبب العولمة فى حد ذاتها بل بسبب طريقة إدارتها (وذلك أمر يمكن إصلاحه)..

آراء وتحليلات: مع وقوع الأزمة المالية فى تايلاند وانتقالها إلى بلدان منطقة جنوب شرقى آسيا ومع تطور جوانب وأبعاد تأثيرات الأزمة.. قدمت عدة نظريات أو بالأحرى تحليلات لتفسير ما حدث ويحدث ومن أهم هذه النظريات أو التحليلات ذلك القائل بأن الأزمة ترجع بالأساس إلى العيوب الموجودة فى النموذج الآسيوى الذى تبنته وتغنت به بلدان المنطقة وأن هذه العيوب تثبت أن النموذج الآسيوى ليس هو الأفضل إن لم يكن الأسوأ ومن ثم فإن الأزمة تثبت ضرورة تخلى ذلك البلدان عن هذا النموذج الآسيوى الذى زعموه بديلاً عن النموذج الغربى وأن يتبنوا النموذج الغربى كما هو...!!

---

(١) المصدر: روبينز ريكوبيرو.. الاستفادة من دروس التنمية فى الاقتصاد العالمى، صحيفة هيرالد تريبيون عدد ١٣ فبراير ٢٠٠٠.

ومن بين أصحاب هذه النظرية أو هذا التحليل:

* آلان جرينسبان AlAn Greenspan[1] رئيس بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى والذى قال: «فى العقد الماضى أو ما يقرب من ذلك لاحظ العالم وجود إجماع على أن الشكل الغربى رأسمالية السوق الحرة هو النموذج الذى يجب أن يحدد فى كل بلد الطريقة التى تدير بها اقتصادها وقد شهدنا انهيار سور برلين عام ١٩٨٩ والتحول عن التخطيط المركزى والاتجاه نحو أنماط هياكل رأسمالية السوق الحرة. وبالتزامن مع ذلك حدث النمو المثير والقوى جدًا فى آسيا فيما بدا أنه سيصبح نموذجًا رأسماليًا منافسًا إلا أن التطورات التى حدثت على مستوى المنطقة الآسيوية تجعلنى أعتقد فى نهاية الأمر أن النموذج الآسيوى كان خاطئًا ولكنك لم تكن تستطيع أن توضح ذلك طالما كان النمو يتم بمعدل١٠٪ سنويًا.

وقال ريتشارد هورنيك الكاتب الغربى المعروف[2]: «ولأنها الطبيعة المقلوبة للنموذج الآسيوى ذاته فهى السبب الحقيقى للأزمة، فهذا النموذج ـ الآسيوى ـ يخلق حالة من الرضا عن التراث ويوجد علاقات خاصة وفسادًا ويعزل التكنوقراطيين عن الرأى العام كما يعزل رجال البنوك ورجال الأعمال عن قوى السوق... إن الأزمة المالية التى تواجه آسيا اليوم هى مجرد أعراض لمشكلة أعمق كثيرًا فالفرضيات الاجتماعية السياسية التى بنى عليها النموذج الآسيوى قد انقضى عهدها منذ زمن بعيد كما أن الاقتصاد العالمى بات أكثر تعقيدًا وأسرع من أن يستطيع التحكم فى سرعته.. بيروقراطيين و.... المعجزة الوحيدة فى آسيا أن هذا النموذج تمكن من أن يستمر كل هذه المدة.

* بينما يقدم وزير الخارجية الأمريكى السابق هنرى كيسنجر رؤيته الخاصة قائلاً: «إن أزمة تايلاند تمثل نموذجًا مماثلاً لبقية الأزمات فى المنطقة المتأثرة واحدة بعد الأخرى وأساس الأزمة أن العملة التايلندية (الباهت) تم تحديد قيمتها أمام عملات الدول الكبرى بما فى ذلك الدولار تحديدًا رسميًا.. ومع معدلات النمو المطرد فى السنوات السابقة تم جذب المزيد من الأرصدة من الخارج مما أدى لتضخيم الأرصدة المحلية حيث كان المقترضون التايلانديون يستغلون الفرق بين سعر الفائدة فى تايلاند المرتفع وأسعار الفائدة فى الغرب ولذلك ارتفعت أسعار العقارات وأسعار الأسهم داخل البورصة لمستويات خرافية فى وقت كانت مشاريع التنمية فى حاجة إلى دعم ورعاية.

ومع ارتفاع سعر الدولار الأمريكى (عامل خارجى بعيد عن سيطرة الدول الآسيوية) انسحب الأمر على الين اليابانى ثم العملة الصينية وأخذت تتناقص الأرصدة الآسيوية وتقلصت التدفقات المالية من الخارج فحدث الانكشاف الذى أسهم فيه انخفاض أسعار العقارات بشكل كبير أدى مع تطورات أخرى

---

(١) من مجلة انترناشينال هيرالد تريبيون عدد ١٣ فبراير ١٩٩٨.

(٢) من مجلة تايم عدد ٨ ديسمبر ١٩٩٧م.

إلى الانهيار المريع فى العملة التايلندية.. ومن ثم الأزمة الاقتصادية الحالية وكذلك الأمر بالنسبة للأزمات الآسيوية التى وقعت تباعًا.

ـ إلى جانب إن التدخل الاقتصادى وحده سواء من المؤسسات المالية الدولية أو من دول أخرى لن يكون كافيًا، إذ إن أسباب الأزمة فى شق كبير منها ذات طابع سياسى، وعلاجها فقط بحلول اقتصادية لاتراعى الجانب السياسى والاجتماعى سيأتى بنتائج وخيمة.

«إن ماكان يطلق عليه سابقًا النمور الآسيوية التى وجدت الفرصة متاحة للنمو المطرد فى خليط من اقتصاديات السوق والتحكم الفاشستى فى إخضاع الفرد لمصلحة الدولة وجد تحديًا أمريكيًا بعد أن تسلم الرسالة التى أوضحت لهم أن مايصيب اقتصادياتهم فى الوقت الحاضر من علل لايمكن علاجها إلا إذا ساروا على نهجنا أو تبنوا خطانا فى عولمة نماذجنا وتعدد ديمقراطيتنا».

وإذا ما كان بعض الساسة فى الغرب يقولون: «إن الأفضل فى الغرب هو الأفضل للآخرين: the best in the west is the best for the rest فإن كيسنجر حدد النظام الأمريكى بالذات.

* إن وجهات النظر التى ترى أن سبب الأزمة المالية التى عانت منها اقتصاديات جنوبى شرقى آسيا منذ صيف ١٩٩٧ إنما تعود بالأساس إلى مايشتمل عليه ـ النموذج الآسيوى ـ من خصائص ومايفرضه من أوضاع وقوى هى سبب فى هذه الأزمة ومن ثم كان العلاج لهذه الأزمة والمصل الكفيل بعدم تكرار هذا الأمر مرة ثانية هو التخلص من هذا النموذج الآسيوى وتبنى النموذج الغربى بكل مافيه دون اجتهاد أو قياس.

* وإذا كان صندوق النقد الدولى قد قدم خطة علاجية لهذه الاقتصاديات الآسيوية تقوم على إعطاء هذه الاقتصاديات مبالغ كفالة ـ فى مقابل الالتزام بتنفيذ بعض الإصلاحات، وماتتضمن من موضوعات مثل قوانين العمل وقوانين المنافسة.. أنظمة إدارة الشركات.. كلها يعنى فى النهاية التخلى عن النموذج الآسيوى واتباع النموذج الغربى.

إلا أن هناك وفى المقابل فريقًا يرفض هذا التحليل ويرى أن النموذج الآسيوى بخصائصه المميزة كان السبب وراء النهضة الاقتصادية والتكنولوجية لهذه البلدان ولا يعد أبدًا سببًا لهذه الأزمة المدمرة ومن ثم فهم يفندون الادعاءات الخاصة بمساوئ النموذج الآسيوى مؤكدين أن تميز التجربة الآسيوية ينبغى أن يفهمه الجميع ويتعامل معه من هذا المنطلق.. وسنحاول فى السطور التالية التعرض بإيجاز لبعض هذه المناقشات:

* كل قطاع من الاقتصاد يرتبط بعلاقة العميل مع وزارة أو وكالة حكومية هذه الوزارة أو الوكالة علاوة على وسائلها النظامية فى التعامل مع القطاع الاقتصادى فلديها مسئولية وسلطة إدارية عامة ولكنها ضمنية تمتد أكثر بكثير مما هو معتاد فى الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى.. هذه هى

الاقتصاديات القائمة على النصح والتحذير واللوم وهى غير مفهومة فى واشنطن أو لندن بدرجة ما.. فرجال الأعمال لايتخذون سوى قرارات قليلة مهمة بدون الرجوع للسلطة الحكومية المختصة وكذلك الأمر بالسلطة الحكومية لاتخاذ قرار مهم دون الرجوع لرجال الأعمال[١].

هذا الجزء يمثل تصويرًا للاقتصاد فى اليابان ـ النموذج المصغر والأوضح للنموذج الآسيوى.

ومن أهم خصائص النموذج اليابانى والتى تم تقليدها بدرجات متفاوتة من قبل اقتصاديات آسيوية أخرى:

ـ وجود علاقة قوية وثيقة بين الحكومات ودوائر الأعمال وتشاور دائم وواسع النطاق بينهما، هذه العلاقة تستند على قيام الحكومة بتوفير المعونة والمدد للشركات فى مقابل التزام الشركات بمعايير أداء جادة.

ـ أوجه التدخل الحكومى تتم من خلال التوجيه والتحفيز والمساعدة وليس من خلال تشريع رسمى أو فرض أمر واقع، الأمر الذى أوجد للإدارات الحكومية التى تقوم على توجيه الاقتصاد درجة جيدة من الاستقلالية.

* هناك علاقة قوية طويلة الأجل بين دوائر الأعمال والدوائر المالية فى الاقتصاد الآسيوى هذه العلاقة تتيح نوعًا من الاستقرار وإمكانية النظر الطويل الأجل وتخفيف حدة أية تأثيرات طارئة تتعرض لها الشركات.

* التنظيم الداخلى للشركات يقوم على علاقة إنسانية قوية بين الإدارة والعمال تستند على مفهوم الولاء والانتماء للكيان الاقتصادى وكان نظام التشغيل مدى الحياة فى الشركات الآسيوية الكبرى صورة لذلك.

* بالنسبة للمنافسة فإن النموذج الآسيوى لايرى أن المنافسة دائمًا هى الأفضل فالحكومات الآسيوية تدير وتوجه المنافسة عن عمد تشجعه أحيانًا وتضيقه أحيانًا أخرى فالمنافسة لديهم وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية أكبر وليس غاية كما هو الحال فى الولايات المتحدة.

* اندماج الاقتصاديات الآسيوية فى الاقتصاد العالمى كان لايتم عفويًا، بل كان يسمى بالاندماج الاستراتيجى أى أنها كانت تندمج بالدرجة التى تراها مفيدة لها فهى تندمج مع الاقتصاد العالمى فيما يتعلق بصادراتها وليس وارداتها وفيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا بقدر ماتحتاج وتريد.

---

(١) "Organization caves". in japan, R. & uekusa, washington, the brookings institution.

هذه بعض خصائص النموذج الآسيوى وقد يكون لكل بلد خصائصه المميزة إلا أنه تبقى هذه الخصائص تشكل معها معظم ملامح النموذج الآسيوى الذى اتبعته بلدان جنوب شرقى آسيا وحققت به إنجازاتها التى لاينكرها أحد(١).

إن نظرية الربط بين النموذج الآسيوى والأزمة المالية لبلدان شرقى آسيا تتضمن أفكارًا كثيرة ولكن من أهمها: فكرة الاستثمار الزائد عن الحد، عدم الاهتمام بالجدوى الاقتصادية للقروض والاستثمارات، انعدام المنافسة فى هذه الاقتصاديات ـ قوة العلاقة بين الحكومة ودوائر الأعمال وما أدت إليه من ظهور (رأسمالية شللية)

هذه الأفكار والأوضاع من وجهة نظر مؤيدى هذا الاقتراب أوجدت أمرين هما سبب فجائية الأزمة وحدتها.. هذان الأمران هما:

* قطاع الشركات كان مؤشرًا عالى الاستدانة الأمر الذى جعله ضعيفًا ماليًا وحساسًا جدًا لصدمات سعر الفائدة خاصة مع سوء تنظيم القطاع المالى وتفشى الفساد والمحسوبية السياسية.

* الأمر الثانى يتعلق بالشفافية فخصائص النموذج الآسيوى أوجدت نقصًا فى المعلومات عن الأوضاع المالية الحقيقية للشركات والبنوك الأمر الذى يعنى أن أية هزة تؤدى إلى فقدان سريع للثقة.

ويقول ميشيل كامديسو المدير الإدارى لصندوق النقد الدولى:(٢) «فى كوريا على سبيل المثال أصبح الغموض شاملاً وأخفى انعدام الشفافية حول عمليات الحكومة وقطاع الشركات والبنوك حقيقة مشكلات كوريا لدرجة أن الإجراءات التصحيحية جاءت متأخرة أكثر من اللازم وفى النهاية لم تستطع أن تمنع انهيار الثقة فى السوق».

وجهات نظر مقابلة: وهناك وجهات نظر مقابلة تعتبر بمثابة الرد على ما سبق ومن ذلك:

ـ أن البلدان الآسيوية التى تعرضت للأزمة كان لديها أساسيات قوية بمعنى وجود سجل مستقر يثبت نجاحاتها ويشهد على قدرتها على مواصلة هذه النجاحات ونظرًا لتوجه هذه الاقتصاديات نحو التصدير فقد كان لديها القدرة على خدمة أعباء الديون على المستوى المتوسط والطويل إلا أنها كانت تعانى وبدرجات مختلفة من عدم توازنات على المدى القصير تمثلت فى سعر صرف غير حقيقى والتزامات مالية قصيرة المدى، الأمر الذى أوجد مشكلة أشبه بمشكلة السيولة والقدرة على الوفاء بالالتزامات فى مواعيدها الأمر الذى يعنى إمكانية علاج هذه الأوضاع التى لا يمكن بحال من الأحوال أن تحدث مثل هذه الأزمة العميقة.

---

(١) انظر بهذا الشأن:

-- Evans p. class state and dependenc in east - Asia - lessons for Latin Americanists. in F. deyo (ed), the Plitical Economy of the Asian Industrial - ism, Cornell University Press 1997.

: Savings, Investment and The Corporation in East Asia, Journal of - Singh, Adevelop ment Studies,(Special Issue).

-- Aoki, M. toward an economic model of The Japanse firm Journal of Economic Literature vol 28, p.p. 1- 27)
Songh. A., The desirable forms of economic - Chakravarty, S., & oppenness in the South. World instite for Development Economics Research 1988).

(٢) نشرة صندوق النقد الدولى، .. ٩ فبراير ١٩٩٨.

ـ ويقول .,Wolf, M[1]: «إذا أمعنا النظر ولو للحظة فى حالة أندونيسيا ـ البلد الأكثر تأثرًا بالأزمة ـ نجد أن عجز حسابها الجارى كان أقل من ٤٪ من إجمالى الناتج المحلى خلال أعوام الثمانينيات وكانت ميزانيتها متوازنة وكان التضخم أقل من ١٠٪ وفى نهاية ١٩٩٦ كان سعر الصرف الحقيقى ـ كما قدره جى. بى. موجان ـ أعلى ٤٪ فقط عنه فى عام ١٩٩٤، وقد ارتفعت نسبة الائتمان المصرفى المحلى إلى إجمالى الناتج المحلى من ٥٠٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥٥٪ عام ١٩٩٦ .

حقًا إن النظام البنكى الأندونيسى كان لديه مبالغ كبيرة من الديون المعدومة ولكن القروض الأجنبية التى كانت تمنح للشركات الأندونيسية كانت أكثر بكثير.

بلد بهذه الأوضاع هل هناك من هو مستعد لأن يؤكد أو يتوقع أن تنخفض قيمة عملته بنسبة ٧٥٪.. إن ما حدث يفوق الخيال.

* بالنسبة لمسألة الاستثمار الزائد عن الحد وفى غير أماكنه الصحيحة ـ الرأسمالية الشللية ـ والتى جعلت قطاع الأعمال عالى الاستدانة وضعيفًا ماليًا وحساسًا لصدمات سعر الفائدة.

لا يجب أن يعزى ذلك إلى النموذج الآسيوى؛ لأنه فى الظروف العادية فإن النموذج الآسيوى سيتيح للحكومة أن تتحكم فى تخصيص الاستثمارات وأن تنسق الأنشطة الاقتصادية حتى لا تحدث خسائر.

* إن التخلى عن خصائص النموذج الآسيوى والإسراع بالتحرير هو ـ وليس النموذج الآسيوى ـ السبب وراء حدوث الاختلالات التى أوجدت الأزمة.

* قبل التحرر المالى كانت النسبة العالية للدين بالنسبة لحقوق المساهمين ضئيلة وليست ذات أهمية نتيجة القروض الكبيرة التى توفرها البنوك التى تتحكم فيها الدولة، الأمر الذى مكن هذه الاقتصاديات من تحقيق التصنيع السريع واللحاق بالتكنولوجيا الجديدة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وذلك من خلال مشاركة الدولة فى تحمل المخاطر وتقديم عنصر ثقة للمتعاملين فى الاقتصاد.

* ولكن عندما تم التحرير المالى تغيرت الأوضاع بشكل كبير ذلك أن الحكومة بموجب التحرير المالى تراجعت قليلاً، الأمر الذى كشف ظهور الشركات خاصة مع تخلى الحكومة عن الإشراف على عمليات الإقراض والاستثمارات دون إحلال قواعد بديلة.

* إن التحرير المالى وتراجع الحكومة للوراء لإفساح الطريق أمام قوى السوق فى وقت غير مناسب هو السبب الذى جعل الشركات ومراكزها تظهر ضعيفة عالية الاستدانة وجعلها حساسة جدًا لأى صدمة تحدث.. وهو ما قد حدث..

---

(١) - Wolf. M., Flows and Blows. Financial Times. 3 March 1998.

* إن عدم تعرض الهند أو الصين لنفس حدة الأزمة التى تعرضت لها الاقتصاديات الآسيوية الأخرى لا يعود لقوة اقتصاديات الهند والصين، بل إن الهند كانت أضعف وأسوأ بكثير من بقية بلدان المنطقة إلا أن الهند والصين حافظتا على قوة عملتهما وتجنبتا حدوث حالة ذعر فى البورصة رغم المشاكل السياسية التى تمر بها الهند بشكل خاص والسبب الرئيسى وراء ذلك هو عدم إسراع الهند والصين بالتحرير المالى وتمسكهما حتى الآن بدور إشرافى للدولة.

- أما بالنسبة لمسألة انعدام الشفافية وقلة المعلومات كمظهر سيئ أوجده اتباع النموذج الآسيوى فإنهم يردون على ذلك بما يأتى:

* إن مسألة الشفافية فى حد ذاتها لا تعتبر ميزة على الدوام خاصة فى مجال البنوك وميزانيات الشركات الكبرى التى ترى إخفاء احتياطيات للطوارئ لا يعلم بها أحد أمر أساسى لديها وكما قال رئيس البنك المركزى الأوروبى Wim Duisenbery فى أول خطاب له - إن المطلوب هو الخضوع للمساءلة أكثر من الشفافية.

* الأزمات المصرفية عرض دائم الظهور فى النظم الرأسمالية يظهر فى وجود الشفافية أو عدم وجودها ففى أوائل التسعينيات تعرضت بنوك البلدان الاسكندنافية لأزمة مصرفية كانت لها تأثيرات كبيرة عليها وذلك على الرغم من أن البلدان الاسكندنافية تحتل دائمًا قائمة البلدان الأكثر شفافية فى العالم.

* فى تقرير عام ١٩٩٨ لبنك التسويات الدولية أشار التقرير إلى أن المعلومات والشفافية لن تكونا كافيتين للحيلولة دون وقوع أزمات أو علاجها إذا وقعت ولكن المطلوب هو نفاذ البصيرة لتصور الأزمات قبل وقوعها وتوافر الإرادة لتفاديها فى وقت مناسب والمهم هو قراءة هذه المعلومات المتاحة واستقاء الناتج منها.

* على الرغم من قلة المعلومات المتوافرة إلا أن البنوك الدولية قدمت قروضًا كبيرة لهذه الاقتصاديات عبر بنوك آسيوية حديثة الإنشاء تفتقد خبرة العمل الاستثمارى وفى مثل هذه الحالة يمثل الإقراض فى حد ذاته تهورًا وقلة حكمة.

* إن النظرية التى طرحتها الولايات المتحدة ومعها صندوق النقد الدولى والتى تقول إن الأسباب الأساسية للأزمة المالية الآسيوية تكمن فى - الاندماج الإدارى للرأسمالية الموجهة - النموذج الآسيوى الذى اتبعته هذه البلدان .. هى نظرية خاطئة بدرجة كبيرة.

وهناك رأى يقول: إن السبب الرئيسى وراء هذه الأزمة هو التعجل فى التحرير المالى الذى تضمن بالأساس التخلى عن العقائد الأساسية للنموذج الآسيوى.

* إن التفسير الخاطئ الذى اقترحه صندوق النقد الدولى وما اتبعه من وصفات وجراحات معتادة للعلاج قد أدى إلى نتائج مأساوية لم يكن سببها الأزمة ولكن سببها هو سوء إدارة هذه الأزمة ومعالجتها من قبل صندوق النقد الدولى.

* إن ما حدث حتى الآن لا يجب أن يدفع البلدان المتضررة إلى التخلى عن نموذجها الذى حقق هذه الإنجازات السابقة، بل عليها أن تتمسك أكثر بهذا النموذج فمعالجة الأزمة وإكمال المسيرة تتطلب سياسات جديرة بالثقة تستند إلى التعاون والمشاركة وهو ما يحققه النموذج الآسيوى.

* إذا كان النموذج الآسيوى غير سليم وهو المسبب للأزمة التى تعرضت لها بلدان جنوبى شرقى آسيا فلماذا كان هذا النموذج نفسه ناجحًا بصورة غير عادية ولمدة طويلة ولماذا حدث ما حدث؟!!.

ـ ويقول كبير الاقتصاديين فى البنك الدولى : Prof. Joseph Stiglitz:

ـ فى عام ١٩٧٥ كان ستة من كل عشرة آسيويين يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم. وفى أندونيسيا كان معدل الفقر المدقع أعلى من ذلك وبعد عشرين عامًا أصبح اثنان من كل عشرة آسيويين يعيشون فى فقر مدقع وفى بلدان مثل كوريا وتايلاند وماليزيا تم القضاء على الفقر وأندونيسيا تقترب من هذا الهدف..

وتستطيع الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى ـ حققت أيضًا نموًا قويًا على مدى العشرين عامًا الماضية ولكن بمعدلات منخفضة فى الفقر ـ أن تتعلم من تجربة بلدان شرق آسيا(١).

هل ما حدث فى جنوب شرق آسيا سيحدث فى الشرق الأوسط(*) ؟

النموذج الأندونيسى: سمعنا الكثير من أن النظام العالمى الجديد يرى أن الدور لكثير من المناطق فى العالم... أثناء الحرب الباردة .. قد تغير لسببين:

الأول: كانت الولايات المتحدة تعتمد على مناطق فى جنوب شرق آسيا... تقف ضد الشيوعية ومحاولات الاتحاد السوفيتى... السيطرة على دول هذه المناطق.. ولذلك كانت الولايات المتحدة تعمل على تقديم كل المعونات لهذه الدول للحيلولة ضد انتشار الشيوعية.. وكما قال بعض السياسيين الأمريكيين كانت تتفادى عن ديمقراطية هذه الدول وانتشار الفساد بين حكوماتها.. وذلك أمام هذه الهدف الحيوى لأمريكا... وكان كما قال هؤلاء الساسة الأمريكيون.. كانت سياسة أمريكا فى منطقة الشرق الأوسط.

وما أن انتهى الاتحاد السوفيتى وسقط سور برلين.. وأصبحت الولايات المتحدة القطب الأوحد.. حتى تغيرت السياسة الأمريكية وخاصة بعد حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتهديد أمريكا فى عقر دارها الأمر الذى دعا الولايات المتحدة أن تتبع سياسة جديدة فوجدنا المثل الواضح فى جنوب شرق آسيا.. انتهى التأييد الأمريكى والدعم المستمر لدولة... الأمر الذى أحدث أزمة فى الدول التى كانت تسمى النمور الآسيوية.. بل وجدنا هجومًا على الدول الإسلامية بالذات مما جعل البعض يقول... إنها سياسة صراع الحضارات.. وخاصة ضد الإسلام.

---

(١) Joseph Stiglitz Restoring the Asian Miracle “Woll Street Jpitnal, 3 February 1998 p. 4.

(٢) الكتاب السنوى لأندونيسيا: نشرات الاستعلامات.

ولندع الواقع... يحدثنا عن دولة من دول آسيا.. وتعتبر رابع دولة فى العالم من حيث السكان ويقدر عدد سكانها بـ٢٠٩,٥ مليون نسمة.. ونسبة السكان المسلمين فيها ٨٧٪.

ستحدثنا الأحداث الواقعية.. بما حدث ونجد بعض الساسة والمحللين يقولون: إن نموذج جنوب شرق آسيا.. وبالذات لما حدث لأندونيسيا سيحدث فى الشرق الأوسط بداية لما يحدث فى العراق.. ولندع الأحداث تتكلم.. عن استخدام ورقتين الأولى التدخل من أجل الأقليات وحمايتها، والثانية تقسم أندونيسيا... والتدخل الإسرائيلى ضد أندونيسيا.

أندونيسيا والتكوين العرقى واللغوى: يوجد فى أندونيسيا تعدد عرقى ولغوى وثقافى فهى تضم حوالى ٦٠ جماعة عرقية، وأكثر من ٥٨٣ لغة ولهجة مكتوبة. وثقافات متعددة، يمثل الإسلام ٨٧٪، والبروست ٦٪، والكاثوليكية ٣٪، البوذية ٢٪، والهندوسية ١٪، اللادنيين١٪.

نظرية التآمر الخارجى: ألقت قيادات أندونيسيا مختلفة باللوم فيما يجرى على المتآمرين على وحدة البلاد من الخارج.

وتحدثت مصادر أندونيسية عن دور إسرائيل فيما يجرى فى بعض المناطق حيث أشارت معلومات على وجود أسلحة إسرائيلية فى أيدى الأطراف المتقاتلة فى الصراع الدائر بين المسلمين والمسيحيين.

تداعيات الأزمة الاقتصادية:

أدت الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها أندونيسيا إلى بروز المشكلات والقضايا الأمنية والاجتماعية العديدة التى طغت على السطح.. وساعدت تداعيات الأزمة على تأجيج نيران الاختلافات العقائدية والدينية والعرقية التى كانت تتوارى وتكاد تختفى خلف الازدهار الاقتصادى الذى شهدته أندونيسيا خلال أكثر من عقدين من الزمان إبان فترة حكم سوهارتو.

وكان لنقص الطاقة الأساسية للمجتمع أثر فى ارتفاع الأسعار.. وهو ما أدى إلى شعور بعض الأقاليم فى الجزر العديدة حول جزيرة جاوة الرئيسية بالغبن وعدم المساواة، وتصاعد المطالب بضرورة الاستفادة من موارد تلك الجزر.

ـ أبدت الحكومة الأندونيسية يوم ١٩٩٩/٦/٣ قلقها لدور لجنة الأمم المتحدة التى بدأت تتوافد إلى الإقليم مع نهاية شهر مايو لصالح مؤيدى الاستقلال فى الإقليم. واتهمت سكرتير عام الأمم المتحدة بالعمل على إثارة الرأى العام الدولى ضد أندونيسيا، كما اتهمت أيضًا جهات أجنبية بتسليح مؤيدى الانفصال ومن بينها استراليا.

مجلس الشورى الأندونيسى يوافق على إلغاء ضم تيمور الشرقية: فى ١٩٩٩/١٠/١٨ وافقت اللجنة البرلمانية المكلفة ببحث مستقبل إقليم تيمور الشرقية داخل مجلس شورى الشعب الأندونيسى على إلغاء القرار الخاص بضم الإقليم لأندونيسيا.

وفور تصويت البرلمان تدفق آلاف اللاجئين من حدود تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية فى طريق عودتهم إلى ديارهم فى تيمور الشرقية التى نزحوا منها فى أعقاب اندلاع العنف بين الميليشيات المؤيدة والمعارضة لاستقلال الإقليم عن أندونيسيا.

وقد رحب الرئيس الأمريكى «بيل كلينتون» لقرار البرلمان الأندونيسى مؤكدًا أن القرار يظهر احترام المجلس لإرادة الأغلبية فى تيمور الشرقية، وتعهد الرئيس بمساعدة الدولة الناشئة فى نيل الاعتراف القانونى وتطوير المؤسسات الدستورية. كما رحبت بالقرار كل من اليابان والبرتغال واستراليا ونيوزيلاند والاتحاد الأوروبى ومنظمات حقوق الإنسان عبر العالم.

تداعيات استقلال تيمور الشرقية: بدأت العدوى الانفصالية عن أندونيسيا تأسيسًا بما حدث بالنسبة لتيمور الشرقية.

الدور الأجنبى فى انفصال تيمور الشرقية عن أندونيسيا: وبالرغم من أن عدد سكان أندونيسيا كبير إلا أن التحالف الأمريكى الأوروبى هو الذى تبنى قضية تيمور الشرقية واستطاع أن يمنح ٨٠٠ ألف نسمة الاستقلال.

وأبدت الولايات المتحدة اهتمامًا خاصًا بمشكلة تيمور الشرقية وانتهاكات حقوق الإنسان بها، منذ فترة طويلة تمتد إلى نظام الرئيس السابق «سوهارتو» حيث تعرضت العلاقات الأمريكية الأندونيسية لاهتزازات عديدة خلال فترة حكم النظام السابق تركزت معظمها فى العلاقات العسكرية الثنائية بين البلدين، إلا أن الأهمية الاستراتيجية لأندونيسيا بالنسبة للولايات المتحدة، سرعان ما كانت تؤدى إلى عودة العلاقات بين البلدين إلى خطها الطبيعى المعتاد.

دور العامل الخارجى فى الحياة السياسية:

صار من الشائع الآن أن تستخدم الدول الكبرى تطلعات أى أقلية إثنية أو طائفية حقها فى تقرير مصيرها ذريعة للتدخل فى شئون الدولة التى تضم تلك الأقلية، وكما هو معروف دأبت البلدان الغربية على تدعيم أنظمة موالية لها فى دول العالم الثالث بدعوة مكافحة الشيوعية ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة انتفت الحاجة إلى هذه النظم الموالية مثل نظام سوهارتو فى أندونيسيا، ولا ينكر أحد أن حكم سوهارتو كان يعتمد على المساعدات الأمريكية، كما كان مفضلاً للحكومات والمستثمرين الغربيين منذ تولى الحكم فى عام ١٩٦٥، حتى أن البيت الأبيض كثيرًا ما تحايل لصالحه على القيود التى يفرضها الكونجرس على المساعدات العسكرية وحدث ذلك فى عهد الرئيس كارتر عام ١٩٧٨، كما حدث مرتين فى عهد الرئيس كلينتون فى ١٩٩٣، ١٩٩٨ .

وبصرف النظر عن حجة مواجهة الشيوعية التى اتضح الآن أنها كانت تخفى وراءها مصالح الدول الكبرى، فالمعروف أن منطقة جنوب شرق آسيا تحتوى على موارد هائلة من الموارد التى يسيل لها

لعاب الدول الصناعية، فتسعى لتكريس نفوذها فيها، وبالطبع كانت أندونيسيا أهم بلدان المنطقة، ففى عام ١٩٤٨ اعتبر «جورة كينان» الخبير الاستراتيجى الأمريكى أن أهم القضايا الراهنة فى الصراع الغربى مع الكرملين هى المعركة ضد حركة الاستقلال القومى، وحذر «كينان» من أن أندونيسيا شيوعية ستشكل عدوى ربما تمتد غربًا عبر بقية منطقة جنوب آسيا.

وبعد محاولات فاشلة تحقق الهدف الأمريكى مع استيلاء سوهارتو على السلطة فى ١٩٦٥ بدعم ومساندة قوية من واشنطن، ورغم اتفاق المحللين على أن الانقلاب العسكرى نفذ مجازر بشعة للإطاحة بالحزب الشيوعى، وتدمير قاعدته العريضة، خاصة بين الفلاحين ذهب ضحيتها نحو نصف مليون شخص، إلا أن تقارير المخابرات المركزية الأمريكية اعتبرت أن الانقلاب فى أندونيسيا من أهم الأحداث التى وقعت فى القرن العشرين.

وما أن استتب الأمر لسوهارتو، حتى انهالت المساعدات والاستثمارات الغربية، فضلاً عن المساعدات العسكرية على جاكرتا، وهللت وسائل الإعلام الغربية له ووصفته بأنه رئيس معتدل، رغم سياساته التى انتقدت فيما بعد على خلفية الفساد والقهر والإرهاب.

وفى عام ١٩٧٥، قرر نظام سوهارتو غزو جزيرة تيمور الشرقية، بعد مرور أقل من ٢٤ ساعة على زيادة الرئيس الأمريكى الأسبق «جيرالد فورد» وزير خارجيته هنرى كيسنجر كما كان يعنى موافقة أمريكية على غزو الجزيرة فور استقلالها من البرتغال، كما كانت أستراليا أول دولة تعترف بضم تيمور الشرقية، ومع احتدام الأزمة بين سوهارتو ودعاة الاستقلال فى تيمور الشرقية. أعلنت الإدارة الأمريكية فى ذلك الوقت عن اعتزامها بيع تسع طائرات أف ـ ١٦ لجاكرتا، فيما اعتبر مساندة لموقف سوهارتو أمام معارضيه.

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى وسيطرة الولايات المتحدة على معظم مقاليد الأمور فى العالم، كشف التدخل الأوروبى والأمريكى العلنى والصريح فى المشاكل الطائفية والأحداث الجارية فى أندونيسيا الرغبة الغربية فى حل هذه الأزمات على الطريقة التى تمت بها معالجة مشكلة تيمور الشرقية فى السعى لمصلحة الانفصاليين كما يحدث فى مشكلة جزر المالوكو الآن، والسعى لمساعدة باقى الجزر التى تريد الانفصال واحدة تلو الأخرى وهو ما يمكن أن يؤدى إلى تحلل الأرخبيل الأندونيسى وفقدان أندونيسيا للعديد من أطرافها، ولتصبح دولة إسلامية ضعيفة تحيط بها دويلات مسيحية تدين بالولاء للغرب الذى دعمها فى إقامة دولتها وتحقيق استقلالها، كما حدث فى تيمور الشرقية.

وإذا كانت أندونيسيا قد رفضت حتى الآن التدخل الأوروبى أمنيًا وعسكريًا فى التوسط لحل أزمتها الداخلية على غرار موافقتها فى أزمة تيمور الشرقية، فهل ستتمكن من التمسك بموقفها الرافض للتدخل الغربى خصوصًا وأن هدف التدخل أصبح واضحًا ومكشوفًا، فهو يسعى إلى إفراغ شعار

أندونيسيا «الوحدة من خلال التنوع» من مضمونه الحقيقى لحساب مفهوم «البلقنة» أو «الصوملة» أى أن تصبح أندونيسيا بلقان آسيا، أو كانتونات صومالية.

إن إخضاع أندونيسيا للنفوذ الغربى يتأتى أكثر فى ظل دولة مهددة فى حاجة إلى من يدعمها ويساندها بينما يمكنه باليد الأخرى أن يعبث بشئونها الداخلية.. فبعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتى ونهاية الحرب الباردة، فقدت أندونيسيا دورها القديم تماما، ولم تعد بحجمها الكبير بنفس الأهمية التى فرضها الدور الذى لعبته ما يقرب من نصف قرن.

ومن ثم فإن النظرية الغربية لحال أندونيسيا اليوم قد تغيرت ولم تعد ذات النظرة التى حكمت الأمور عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الولايات المتحدة تستخدم ورقة حقوق الأقليات حينما ترى ذلك يخدم مصالحها، فتغلب حقوق الأقليات على حساب وحدة الدول وتشجع دعاة الانفصال تحت شعار حق تقرير المصير، ومن ثم فإن تكرار سيناريو تيمور الشرقية يمكن أن يكون واردًا فى مواقع أخرى داخل الأرخبيل.

هل تستطيع الحكومة الأندونيسية الآن، بقيادة الرئيس ميجاواتى الصمود أمام التحديات الخطيرة التى تهدد بتمزيق الأرخبيل الأندونيسى المكون من آلاف الجزر ذات التعددية دينيًا وسياسيًا وثقافيًا، وهل سيكون بإمكانها حماية وحدة البلاد وانتشال الاقتصاد من عثرته وتحقيق استقرار سياسى ومكافحة الفساد الذى استشرى مؤثرًا على النمو الاقتصادى؟ ليس فى إمكان أحد تقديم إجابات حاسمة على كل هذه التساؤلات.

الإصلاح الاقتصادى: فقد أثرت الأزمة النقدية الأسيوية لعام ١٩٩٧ بشدة على وضع الاقتصاد الأندونيسى الذى استعاد بعضا من عافيته خلال عام ٢٠٠٠ وعاد إلى تحقيق معدلات نمو لا بأس بها فى ظل التباطؤ الاقتصادى العالمى، وصلت لنحو ٤٪ ويحتاج الاقتصاد كما يقول الخبراء إلى إصلاحات جذرية تساعده على استعادة ازدهار نهاية حقبة الثمانينيات وبداية التسعينيات، عندما كان يحقق معدلات نمو وصلت إلى ٩٪ و١٠٪، ولاشك أن الاستقرار السياسى يكون عاملاً مهما فى هذا الصدد لاستعادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وخاصة الصينية التى هربت فى ظل التوترات السياسية على مدى السنوات الخمس الماضية.

وظهرت ورقة جديدة مع ورقة الأقليات التى تلعبها الدول الكبرى وهى أن هناك فسادًا فى أندونيسيا.. وقالوا إن الفساد استشرى فى النخبة الحاكمة، وطبقة البيروقراطية فترة الرئيس السابق سوهارتو الطويلة وأصاب قمة المجتمع وقاعدته كما تقول التقارير، ويحتاج إلى يد قوية لمكافحته وليس التستر عليه، ويشير المراقبون فى أندونيسيا إلى ثمة شبهات لم يُعرف مدى صحتها بعد حول الوضع الاقتصادى لزوج الرئيس «ميجاواتى» والذى يحمل الجنسية الأمريكية وتعاملاته المالية فهو يواجه متاعب قضائية، ولذلك فإن هؤلاء المراقبين يشككون فى قدرة «ميجاواتى» على التصدى لقضية الفساد بحزم.

النظام الفيدرالى: مطالبة الحركات الانفصالية وخاصة فى جزر الملوك بنظام فيدرالى الأمر الذى يشكل تحديا خطيرا أمام الحكومة الأندونيسية، ويرفض حزب «ميجاواتى» إنشاء دولة فيدرالية، كمخرج للأزمات الانفصالية التى تشهدها أندونيسيا حاليا وهو ما يشكل الموقف السياسى الثابت للحزب.

وقد حذرت «ميجاواتى سوكارنو» فى كلمة لها فى ٢٠٠١/١٠/٢٩ من مغبة تحول البلاد إلى بلقان الشرق أو قيام نظام فيدرالى، وانتقدت النزاعات المتزايدة نحو الإغراق فى التقوقع المحلى بين الأقاليم الأندونيسية، ووصفت هذه المشاعر المتزايدة المغرقة فى المحلية بأنها تتسم بضيق الأفق.

وأعربت «ميجاواتى» عن اعتقادها بأن هذا الاتجاه الجديد يمثل تهديدًا للوحدة الوطنية، مشيرًا إلى أن مسائل خاصة بالأنانية القائمة على أساس عرقى أو دينى أصبحت تتحكم فى التنمية الاقتصادية وأولياتها فى الأقاليم.

من سيدير النظام الاقتصادى العالمى؟

بدلاً من وجود نظام تجارى دولى بقواعد متفق عليها ونظام دولى ما؛ لفض النزاعات، فإن كل بلد يضع الآن قواعده الخاصة، ويقيم من نفسه حكمًا ويوقع العقوبات على من ينتهكون تفسيره للقواعد. وبدلاً من استخدام التعريف الدولى للإغراق - البيع فى الأسواق الأجنبية بأسعار تقل عن الأسعار فى السوق المحلية ـ سنت الولايات المتحدة مثلاً قانونا يُعرّف الإغراق بأنه بيع المنتجات بأسعار تقل عن التكلفة الكاملة، زائدًا ١٠ فى المائة للتكاليف الإدارية غير الظاهرة، زائدا ٨ فى المائة كهامش ربح على المبيعات. وباستخدام هذا التعريف يمكن أن تكون تسع عشرة مؤسسة من كبرى المؤسسات الصناعية العشرين فى أمريكا مدانة بالإغراق؛ إذ أن مؤسسات قليلة للغاية تحقق هامش ربح مقداره ٨ فى المائة على المبيعات، وإذا تسلحت المؤسسات الأمريكية بقانون يجرم كل المؤسسات تقريبًا بالإغراق، يمكن عندئذ إبعاد المنتجات الأجنبية عن السوق الأمريكية عن طريق رفع القضايا عليها بموجب قانون أمريكا الجديد لمكافحة الإغراق.

وفى الوقت نفسه يستخدم اليابانيون مجموعة منوعة من تقنيات الإعاقة ـ تعرف هناك بـ «التوجيه الإدارى» ـ لمنع المؤسسات الأمريكية التى لديها ميزة تكنولوجية من كسب مواقع حصينة فى السوق اليابانية لا يمكن فيما بعد أن تنتزعها منها المؤسسات اليابانية التى ترغب فى دخول تلك الأسواق. وقد واجهت شركة «كورننج جلاس» إعاقات من هذا القبيل من العدسات المصنوعة من الألياف ، ومن وقت قريب واجهت شركة موتورولا المشكلة نفسها مع منتجاتها من تليفونات الخلايا.

ويجرى من جانب واحد تحطيم القواعد المنظمة للتجارة الدولية؛ وذلك لسببين أولهما: أن العالم تجاوز القواعد القائمة، وأن أسعار الصرف المرنة التى يفترض أنها تتضمن توازنًا تقريبًا فى الحسابات التجارية قد أخفقت فى التطبيق.

ثانيهما: أن نمط الفائض والعجز يفتقر إلى الاستواء، وأكثر تشبثًا، وأكبر حجمًا مما كان عليه فى الماضى، والثغرات الزمنية طويلة للغاية، وسوء التعديل أكبر من أن يحتمل. وخلال الفترات التى تواجه فيها البلدان عجزا تشعر بأنها يجب أن تستجيب بإجراءات لتقليص وارداتها تحديا لقواعد التجارة الدولية، نظرًا لأن منتجين محليين كثيرين للغاية يضارون من الواردات، ومنتجين محليين قليلين جدًا تكون الصادرات عونًا لهم.

وقد يكون العالم المتقدم متجها نحو تكوين كتل تجارية، ولكنه سيظل فى حاجة إلى قواعد تجارية وإلى آلية ما لتطبيقها. وسيتعين فى نهاية الأمر وضع القواعد لعالم مكون من أشباه كتل تجارية. فأية تقنيات للتجارة الموجهة يسمح بها؟ وأية قواعد ستمنع الكتل التجارية من الاستسلام لإغراء الاكتفاء الذاتى؟ وفى الاجتماع الذى ستوضع فيه القواعد الجديدة سيكون من الضرورى إضافة مؤسسة وهى منظمة التجارة الدولية ITO، وكان المقصود فى البداية أن تكون قاضى النظام التجارى العالمى ورجل الشرطة فيه، وقد رفضتها الولايات المتحدة لأنها لم تكن تريد أن تكون أية جهة قاضيا يحاكمها أو رجل شرطة يضبط أمورها؛ كانت تريد أن تكون هى القاضى، وهى رجل الشرطة، ولكنها لم تعد اليوم فى موقع يسمح لها بأن تمارس هذا الدور الذى ندبت نفسها للقيام به.

ويجب على العالم أن ينشئ مؤسسة تكون بمنزلة الشرطة لنظام تجارى منصف، حتى إذا كان نظامًا للتجارة الموجهة.

تنسيق الاقتصاد الكلى:

يعلمنا التاريخ أن عدم الاستقرار كامن فى الرأسمالية، وأنها تحتاج بين الحين والآخر إلى من ينقذها من نفسها؛ فالتضخم، أو الذعر المالى، أو الانكماش، أو الكساد.. كلها أمور ملازمة للرأسمالية، والرأسمالية مولِّد رائع للسلع والخدمات، ولكنها مثل سيارة سباق صنعت ببراعة وكثيرًا ما تصيبها الأعطال وتحتاج إلى قدر كبير من أعمال الصيانة والخدمة والتعديل المستمر.

ولنتأمل فيما كان يمكن أن يحدث فى هذه اللحظة فى الولايات المتحدة لو لم تسارع الحكومة إلى إنقاذ بنوك الإقراض والادخار المفلسة عندما كانت صناديق الإيداع والتأمين فيها قد خلت من الأموال. فمع خسارة المودعين لمئات المليارات من الدولارات كان يمكن أن تمضى الولايات المتحدة بالفعل نحو طوفان شبيه بطوفان الثلاثينيات.

ويرى بعض الاقتصاديين أن أمريكا واليابان وألمانيا معًا يعدون كبارًا بدرجة تكفى لأن يكونوا القاطرة التى تجذب بقية العالم إلى الرخاء، وهم إذا عملوا معًا فسيكون على بقية العالم أن تطبق ممارسات مماثلة. والمشكلة هى حملهم على التنسيق عندما يكون ما فيه خير العالم غير المصالح الضيقة لاقتصادياتهم المحلية الخاصة.

المقرض الأخير: تعلمت الأمم من خلال تجارب قاسية إنها تحتاج إلى مدراء لأنظمتها المالية، وأنشأت المؤسسات الضرورية التى يجرى إنشاؤها عادة بعد وقوع الكوارث، مثل انهيار سوق الأوراق المالية فى عام ١٩٢٩، ومع تطور مالى عالمى يصبح العالم أكثر حاجة لمركز مالى.

البلدان المتقدمة تحتاج إلى المقرضين الأخريين عندما تصاب بحالات ذعر مالى، كما حدث فى أكتوبر ١٩٨٧ . ففى تلك الحالة الخاصة ترتب على التنسيق الوثيق بين البنوك المركزية الرئيسية فى العالم إقامة ما يشبه بنكا مركزيا عالميًا مؤقتا إلى حين انتهاء الأزمة ولكن قد تنشأ ظروف لا يجدى فيها تنسيق مرتجل.

وتحتاج البلدان النامية إلى بنك مركزى عالمى حقيقى لتطهير أنظمتها المالية من الفوضى بقدر ما تقوم السلطات المصرفية الأمريكية الآن بتطهير صناعة الادخار والإقراض فى أمريكا من الفوضى. وفى كلتا الحالتين يوجه قدر كبير من اللوم إلى من خلق الفوضى، ولكن المشكلة الحقيقية ليست إلقاء اللوم أو معاقبة الأشرار، بل إعادة النظام المالى إلى المسار الصحيح بحيث يمكن استئناف النمو الحقيقى وإذا أريد للعالم الثانى والعالم الثالث أن يشرعا فى النمو (من مصلحة أى بلد فى الأجل الطويل أن يفعل ذلك بأسرع ما يمكن)، فإنه يجب إقامة نظام لمعالجة الديون الدولية المستحقة التى اقترضت فى الماضى، ولكن ليس من المستطاع سدادها فى المستقبل. فما دامت هذه الديون موجودة، فإن النمو لا يمكن أن يستأنف.

ولا يمكن أن يعالج مشاكل الديون القائمة إلا مقرض أخير عالمى، إذ إنه الوحيد الذى يستطيع تحمل الخسائر التى سيتعين تحملها، ولإن إرغام البنوك الخاصة التى قدمت القروض أصلاً على تحمل الخسائر، يمكن أن يؤدى ببساطة إلى خلق أزمة مصرفية تجارية تفوق أزمة الادخار والإقراض القائمة. وفى النهاية سيكون على دافع الضرائب أن يتحمل هذه التكاليف التى ستكون بلا جدال أكبر من أية تكاليف مرتبطة ببنك مركزى عالمى.

لقد عهد بمعالجة مشاكل ديون العالم الثالث إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، ولكن ليس بوسع هاتين المؤسستين سوى أن تستمرا فى وضع رقع على نظام لديه بالفعل رقع أكثر مما ينبغى. كما أنه لا هذه المؤسسة أو تلك قد أُنشئت لمعالجة مشاكل الديون، وليس تحت تصرف أى منهما الأدوات الضرورية، إنهما تستطيعان أن تدرءا الانهيار، ولكن ليس بوسعهما أن تعيدا الاستقرار إلى النظام المالى للعالمين الثانى والثالث.

استقرار الصرف الأجنبى:

كانت أسعار الصرف المرنة مجالاً أخطأ فيه المشتغلون بمهنة الاقتصاد، ففى عام ١٩٧١ عندما طبق العالم النظام الحالى لأسعار الصرف المرنة، كان الاقتصاديون على يقين من أنه سيكون من المستحيل أن توجد تقلبات كبيرة فى أسعار الصرف بين البلدان الرئيسية خلال الفترات الزمنية القصيرة، أو أن توجد لأية فترة زمنية ممتدة عملات مغالى فى سعرها، أو أقل من السعر. ومع ذلك فقد حدث الأمران فى العقدين الماضيين.

وقد تعلّم العالم أن يعيش مع تقلب قيمة العملات فى العقدين الماضيين، ولكنه دفع لذلك ثمنًا باهظًا، وجدير بالذكر أن معدل النمو الحقيقى للعالم فى الثمانينيات كان أدنى كثيرًا من مثيله فى السبعينيات على الرغم من الصدمات الغذائية وصدمتى النفط، والتضخم، والكساد، والأوقات الصعبة التى يذكر بها ذلك العقد الماضى الآن.

ومن أجل الحد من تقلب قيمة العملات يعيد الأوروبيون الآن بناء نظام لأسعار صرف ثابتة لأوروبا. وإذا كان استقرار قيمة العملات ضروريًا للنجاح فى أوروبا، فالأرجح أن يكون ضروريًا أيضًا لنجاح بقية العالم الصناعى.

مطلوب مدير للنظام:

إذا أريد لنظام أشباه الكتل التجارية أن ينجح فستكون هناك حاجة إلى مدير كما يرى بعض الاقتصاديين. ويجب أن تقوم دولة ما بدور قيادى وأن تركز الاهتمام على ما ينبغى اتخاذه لصون النظام وتحسينه، إذ لا يجوز أن تظل البلدان كل الوقت تنظر إلى مصلحتها الاقتصادية الضيقة. فإن هى فعلت ذلك فلا يمكن لنظام أن يوفر مقومات وجوده لفترة طويلة. إن دولة ما ينبغى أن تقوم بدور القيادة إذا أُريد ألا يتفتت العالم إلى كتل تجارية متنازعة تسعى كل منها إلى استبعاد الأخريات من الساحة.

وقد قامت أمريكا بهذا الدور فى النصف الأخير من القرن العشرين بفضل أنها كانت بما لا يقاس أكبر اقتصاد فى العالم. وهى بوصفها القوة العظمى الاقتصادية الرئيسية، لم تكن بحاجة فى هذه الفترة إلى أن تعمل عن طريق إصدار الأوامر، فقد كانت قوة مهيمنة لا يمكن تحديها بسهولة. فكل بلد كان بحاجة إلى أن يصل إلى الاقتصاد الأمريكى إذا أراد لاقتصاده أن يزدهر. وقد استطاعت أمريكا أن تبقى التهديدات العسكرية الحقيقية من جانب الدب الروسى والتنين الصينى تحت السيطرة. وكان فى الوسع أن تستخدم القوة العسكرية ضمنيًا لشراء التعاون والإذعان الاقتصاديين. وقد ولى ذلك العالم، ولكن العالم مازال يحتاج إلى مدير. وفى القرن الحادى والعشرين سيكون مدير الاقتصاد العالمى شريكا بين أنداد ـ قائدا فى بناء بتوافق الآراء.

وليس باستطاعة اليابان ولا ألمانيا القيام بهذا الدور. فمواهب ألمانيا الإدارية ستتركز على بناء البيت الأوروبى فى النصف الأول من القرن الحادى والعشرين، ولن يكون لديها متسع من الوقت أو الموهبة لمشاكل أوسع نطاقا. كما أن ثقافة اليابان المغلقة تجعل من المستحيل من الناحية الفعلية على الأجانب أن يشاركوا فى صنع القرار اليابانى. ونتيجة لذلك فإن قرارات اليابان قد لا تكون حساسة بدرجة كافية لاحتياجات ورغبات بقية العالم بحيث تكون مستعدة لتقبل قيادة اليابان وتعانى كل من ألمانيا واليابان أيضًا تاريخًا عسكريًا له آثار باقية تجعل من غير المرجح أن تكون البلدان المجاورة لهما على استعداد لتقبل قيادتهما . ويرى ليستر فى كتابه «الصراع على القمة» أنه من حسن الطالع، أو لسوئه، أن القيادة الدولية هى المجال الوحيد الذى تصبح فيه للقوة العسكرية أهميتها، ونظرًا لأن

الولايات المتحدة ستكون هي القوة العظمي العسكرية الوحيدة فى القرن الحادى والعشرين، فليس هناك خيار آخر سوى جعلها مديرا للنظام. فإذا رفضت أن تديره، وهو احتمال قائم، فلن يكون هناك أى مدير، والقوى العظمى العسكرية ـ بحكم التعريف ـ من المستحيل أن تديرها قوى أخرى. وإذا حاولت دولة أخرى أن تدير النظام فإن الولايات المتحدة تستطيع بسهولة أن تستخدم قوتها العسكرية لإحباط إدارتها.

ومن الناحية النظرية يستطيع الأمريكيون فى سلاسة ولباقة أن يتكيفوا مع وضع يهبط فيه ناتجهم القومى الإجمالى للفرد بالنسبة للناتج القومى الإجمالى فى الدول الأكثر تقدما، وأن تظل الولايات المتحدة مع ذلك مديرًا لا ضرر منه للنظام التجارى العالمى. ولكن من الناحية الواقعية ليس من المرجح أن يحدث ذلك. وإذا وجد الأمريكيون أنهم يخسرون دائمًا، فإنهم إن عاجلاً أو آجلاً سيطوقون العربات ويستبعدون الآخرين، أو يوجهون الضربة إلى من يلومونهم على فشلهم بحق أو من غير حق. وإذا رفضت أمريكا أن تتعاون فإن لديها القدرة على أن تفجر النظام الاقتصادى العالمى للقرن الحادى والعشرين. وبسبب هذا الواقع فإن بعض الاقتصاديين يرون أن لبقية العالم مصلحة مباشرة فى نجاح الاقتصاد الأمريكى. وليس بوسع بقية العالم أن تفعل الكثير لمساعدة الولايات المتحدة على حل مشاكلها الاقتصادية الخاصة، ولكن العالم يحتاج إلى اقتصاد أمريكى ناجح.

ونظرا لهذا الدور لا يتعين أن يكون لدى أمريكا أنجح اقتصاد فى العالم، ولكنها ينبغى أن تكون فى السباق، تعدو مع المجموعة، إذا أُريد لها أن تقوم بالدور الذى لا تستطيع دولة غيرها القيام به.

تذكرة: فى المناخ التنافسى الكثيف الذى سيسود فى القرن الحادى والعشرين، ينبغى لجميع البلدان المشاركة أن تذكِّر نفسها كل يوم بأنها تلعب مباراة تنافسية تعاونية، وليس مجرد مباراة تنافسية. فكل بلد يريد أن يكسب، ولكن التعاون ضرورى أيضًا إذا أريد للمباراة أن تلعب أصلاً.

البـــاب الـرابـــع

العولمة وقضايا الدولة والمجتمع

الفصل الأول

دور الدولة فى عالم متغير

- العولمة وتغير دور الدولة
- أدوار أكثر تحديداً
- الدولة وقضايا المجتمع
- تطابق التعريف مع واقع الأحداث

العولمة وتغير دور الدولة

فى مواجـهة المتغيرات: الدولة، فى شريعة القانون الدولى العام. تقوم على أركان ثلاثة: أرض وشعب وسلطة شرعية ، وانبساط السلطة على أرض الدولة وشعبها لا يصح أن ينازعها فى شأنه منازع، التزاما واحتراما لمبادئ الشرعية الدولية. لذلك فإن أى مساس بهذه الأضلاع الثلاثة أو حتى أجوائها وسمائها أو مياهها الإقليمية هو عدوان على الشرعية الدولية.

ولما كانت الاختراعات والاكتشافات الجديدة التى نتجت عن غزو الفضاء والاستشعار عن بعد وإطلاق الأقمار الصناعية تجوب بل وتتجسس، ثم انسياب وسائل نقل المعلومات، بواسطة الإنترنت وغيره ـ أدت إلى اختراق لا يمكن صده أو رده أو مقاومته ومناهضته، فإنها ولا ريب تنال قسطًا من السيادة.

وإذا عدنا إلى موضوع العولمة الآن بعد عشرين عامًا من صدور الكتاب نجد انسيابًا آخر فى الأرض والخلافات على ما يترتب على القبول والتوقيع على اتفاق تحرير التجارة الدولية «الجات» والتى أصبحت يطلق عليها منظمة التجارة العالمية W.T.O، وانسياب السلع والمنتجات. وشل يد السلطة الوطنية عن وضع أية ضوابط لهذا الانطلاق والانسياب، حتى لو بلغ حد الإغراق، قد استتبع فى نظر البعض ما يعد انتقاصا رضائيًا من سيادة الدول، والنيل من الهوية القومية واستقلالها.

ولعل مما يثير العجب أن نفرًا من الكُتاب يؤيد هذا الانتقاص ويزكيه، ويقدم التبريرات لقبوله فى قوله: لم يعد للدول سوى عدد قليل من القضايا «المحلية» البحتة، فالمنافسة من أجل الاستثمارات الدولية تعنى أن معظم السياسات الداخلية التقليدية، كالتعليم والتدريب وجمع الضرائب والرعاية الاجتماعية وقوانين العمل، أصبحت قضايا دولية.. فالمؤسسات متعددة الأطراف تدرس هذه السياسات الداخلية قبل أن تستثمر أموالها فى دولة ما. وهناك مجالات لم يعد بمقدور الحكومات التحكم فيها، فتكنولوجيا المعلومات أنهت قدرة الدول على عزل نفسها عن العالم الخارجى.

وفضلا عن ذلك، فإن استجابة الحكومات للعولمة والسعى إلى إيجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية، قد انتقصت من سيادة الدول، فالانضمام للمنظمات الدولية والتوقيع على الاتفاقات الدولية يضع

قيوداً على خيارات السياسة المتاحة أمام الحكومة، بل إنهما قد يضطرانها إلى إجراء تعديلات على السياسات والممارسات المحلية التى اتبعتها لسنوات طويلة.

والمهم هو أن تتكيف النظم والحكومات مع مظاهر ومتطلبات العولمة. مع التأكيد على أن العولمة لا تقلل من إمكانيات الدولة القومية فى رسم واتباع سياسات مستقلة لأن دور «إدارة العولمة» يبقى أساساً فى يد الدولة وحكوماتها من خلال الممارسات التى تتبناها، والاتفاقات التى تبرمها وشبكات الأمان التى توفرها، فهى التى تقرر وتحسم فى النهاية مدى الاستفادة من فرص هذا العصر الجديد. فعلى المستوى المحلى لا يمكن عزل أية دولة عن الآثار المترتبة على العولمة، وأنه من المستحيل – على سبيل المثال – حماية المهن التى تندثر نتيجة التغيير التكنولوجى والمنافسة العلمية، والحل لا يكمن فى التمسك بها بل فى إدارة التحول بشكل يدفع العاملين ويعاونهم على التأقلم مع الأوضاع الجديدة. وعلى المستوى الإقليمى فإن على الحكومات أن تسعى إلى تحقيق التعاون الإقليمى (مثل التكتلات العالمية الحالية.. وفى حالتنا حديثا عن السوق العربية المشتركة)، وذلك بضمان التدفق الحر للعمالة والمنتجات والخدمات ورأس المال، وتشجيع الاندماج بين المؤسسات والشركات، وبناء قواعد لضبط الأسواق المالية الإقليمية قبل فتحها للمنافسة الخارجية، والارتقاء بتكنولوجيا البنوك وتحديث أدواتها المالية، والالتزام بشفافية المعاملات الاقتصادية، وضمان تدفق المعلومات، وتطبيق مواصفات عالية الجودة فى الإشراف على نظم الإدارة والمحاسبة للمنشآت الوطنية.

إن الدفاع عن السيادة والهوية ليس مستعصياً أمام مستجدات «الجات» ولكنه مشروط بالتنمية الاقتصادية، ومعدل النمو السنوى، والتوازن فى الميزان التجارى بين الصادرات والواردات.

وفى هذا السياق فإن الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها، وعلى الهوية القومية، يتعين أن يتوجه إلى وجهتين: أولهما من منظور قومى عربى للارتباط المصيرى بين أبناء الأُمة العربية، وثانيهما منظور اقتصادى.

والرأى الشائع؛ أن من المستحيل أن يكون مجتمع ما صورة كربونية مطابقة لمجتمع آخر. والدليل على صحة هذه المقولة ماثل فى الدول الغربية، إن طبيعة المجتمع البريطانى تختلف عن ذلك الفرنسى أو الإيطالى، سواء فى النظام السياسى أو شكل العلاقات الاقتصادية أو السلوك الاجتماعى. ويظهر الأمر بوضوح أكبر عندما نقارن بين الولايات المتحدة واليابان، فرغم اعتناقهما لنفس النظام الاقتصادى والسياسى، ومع غلبة مظاهر المجتمع الصناعى الحديث فى كل منهما، فإن شكل الحياة وقيم المجتمع فى اليابان ليست متطابقة مع تلك السائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك ليس صحيحاً أن الاحتكاك والتأثير بين حضارتين يكون عادة فى اتجاه واحد بين حضارة تعطى وحضارة تتلقى. فحتى أضعف الحضارات تركت آثار أصابعها على أرقى الحضارات وأحدثها.

إن الواقع الذى نلمسه على جميع المستويات العالمية ـ يشير إلى أن الدول التى كان يربط العلاقات فيما بينها وزراء الخارجية ورجال الأعمال من خلال التبادل التجارى، يربطها الآن أيضاً

ملايين من الأفراد عن طريق الأقمار الصناعية والفاكس والبريد الإلكترونى وأجهزة التليفون المحمول، فى شبكة شديدة التعقيد بدون رقابة مركزية على هذا النشاط وشبكة الإنترنت التى يستخدمها الآن عشرة ملايين شخص، سوف يصل عددهم إلى مائة مليون حتى نهاية عام ٢٠٠٥، ثم تصبح فى متناول نصف سكان العالم تقريبًا بحلول ٢٠١٠، وستصبح هذه الشبكة مركز العصب للعلاقات الدولية. ولذا فإن المحرك الرئيسى للتغيير الآن هو تكنولوجيا المعلومات والدور الذى تلعبه فى شئون العلاقات بين الشعوب والدول ومنها انسياب المعلومات.. والتجارة الإلكترونية وغيرها.

ومن هنا فإن طرح قضية الإعلام وأثرها على حياة الشعوب والأمم، يتعين أن تحظى بأقصى درجات الاهتمام، ذلك لأن هذه التكنولوجيا فائقة التطور قد باتت أهم آليات عمليات العولمة وتعزيزها. إنها تنطوى على كسر للحواجز وسقوط للفوارق الأثنية وتقارب فى المسافات بمعناه المكانى والاجتماعى.

إننا لسنا فى حاجة لأن نقدم البرهان على أن العالم يتواصل ويتوحد نحو إعلام كونى عبر العصور على أجهزة التليفزيون، أو عبر شبكات الإنترنت وما تقدمه من معلومات ومعارف وتواصل بين أفراد وجماعات لا تجمعها لغة ولكن توحدها تكنولوجيا العصر والمصالح، مخترقة فى ذلك حدودًا جغرافية وسياج الحدود.

إن التوظف المتعاظم للتكنولوجيا فى المجال الإعلامى قد أدى إلى اختراق الكثير من المجتمعات المحصّنة دون عناء، وإلى أن يحطم فيها الأنساق الاجتماعية والقيمية. لقد مكنت تكنولوجيا الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية والأقمار الصناعية لاختراق المجتمعات العالمية، وفاقت فى تأثيرها الوسائل الإعلامية التقليدية كالصحف والمجلات وأجهزة التليفزيون، بل إن هذه الأخيرة قد تضاءل شأنها أمام نظام القنوات المتعددة (الدش) أو ما يطلق عليه البعض التليفزيون بلا قنوات، والذى يتيح للمشاهد مشاهدة ما يرغب فيه فى الوقت الذى يريده، دون قدرة على التحكم فى ذلك من الخارج، ودون قدرة من الدولة وأجهزتها على مراقبة ما يبث فيها أو يعرض، وربما تمثل إشكالية ما يقدم من خلال الإنترنت من المعضلات التى تواجهها ليست دول المنظمة العربية أو العالم الثالث فحسب، وإنما الدول الغربية ذاتها فى محاولتها حماية مجتمعاتها من بعض ما يعرض على الإنترنت، وبالمثل فإنه يمكن القول إنه إذا كانت دول المنطقة قادرة على التحكم فى قنواتها أو فى تلك التى تعيد بثها، أو فى منع استخدام الأطباق الهوائية فإن تطور تكنولوجيا الاتصال السريع قد بلغ درجة جعلت السلطات الوطنية عاجزة عن منع أفرادها من مشاهدة هذا أو سماع ذلك فى المستقبل.

وقد قال الاقتصادى اليابانى الذى يُطلق عليه رب الاستراتيجية فى كتابه المشهور «عالم بلا حدود»: فيصح الآن أن نقول إنه قد تحقق عالم بلا حدود جدية.. بعد اختراق إرسال الفضائيات التليفزيونية أجواء بل سيادة الحدود الجوية لها.

وهذا ـ وليسمح لى القارئ.. أن أذكر ما تنبأت به فى كتابى القانون الدولى على ضوء القمر الصناعى فى الستينيات من القرن العشرين.

من مظاهر التطورات عـالميًـا ومـحليـا: تواجـه الدولـة فى المرحلـة الحـاليـة بيـئـة جـديدة على المسـتوى العـالمى وكذلك بيـئـة جديدة على المسـتوى الوطنى فـعلى المسـتوى العـالمى تطورت أفكار وآراء وآليات كثيرة تبلورت فيما يعرف باسم العولمة وإذا أردنا التحدث عن دور الدول فى ظل العولمة فإن أول ما يجول بخاطرنا هو إنها حالة عالمية تتميز بزيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية (وبشكل خاص الدول) وهذا الاعتماد المتبادل الذى يرتكز على تعاظم درجات التأثير والتأثر بين الدولة وبيئتها الخارجية فى المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية وإن كان ـ قبل حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ـ وقبل ظهور اتجاهات النظام العالمى الجديد واتجاهات أمريكا عسكريا وسياسيا من عولمة عسكرية وسياسية، كان المجال الاقتصادى هو أكثر هذه المجالات الذى تبلورت فيه ملامح العولمة نتيجة التواجد الفعلى لآليات وقواعد ومعاهدات وسلوكيات تستند على العولمة.. وهو ما يظهر على المستوى العالمى بعدد من المؤشرات أهمها:

ـ تزايد حجم وتنوع التبادل التجارى للسلع والخدمات على المستوى الدولى.

ـ تزايد تدفقات رءوس الأموال للاستثمار المباشر أو غير المباشر.

ـ تزايد سرعة انتشار التكنولوجيا.

ـ تزايد نصيب التجارة الدولية من الناتج العالمى الإجمالى.

ـ **ومن الناحية التاريخية:** إن ظاهرة التكامل الاقتصادى بين الدول ليست بظاهرة جديدة إذ يمكن القول أن تزايد التكامل الاقتصادى العالمى الذى نشهده حاليا هو بوسائل كثيرة استمرارًا لعملية التكامل التى بدأت من منتصف القرن التاسع عشر وتوقفت مع الحرب العالمية الأولى.. وخلال هذه الفترة كانت الحدود الصناعية التى تعيق التبادل بين الدول حدودًا قليلة مما عزز حركة تبادل السلع ورأس المال فضلا عن هجرة عنصر العمل من دولة لأخرى وإن كانت ظاهرة التكامل الاقتصادى (العولمة الحالية) تتميز عن المرحلة السابقة بعدد من عناصر الاختلاف منها:

* مشاركة جزء كبير من دول العالم لم تكن موجودة فى المرحلة الماضية وتنوع المشاركين فى درجات التقدم الاقتصادى والقوة الشاملة والثقافة.

* التأثير الكبير للتطورات التكنولوجية خاصة فى مجالات المواصلات والاتصالات ونظم المحاسبات والمدفوعات.

* تغير هيكل التجارة الدولية باتجاه متزايد نحو دور أكبر للصناعة الدولية ودور فعال للشركات الدولية وليس الدول.

* قيام الاستثمارات الأجنبية وتدفقات رأس المال بدور عربة لنقل العولمة عبر العالم.

* زيادة احتياج الدول بعضها إلى بعض لنقل التكنولوجيا والتعلم فيما بينها فى: طرق التصنيع المتطورة ـ أساليب تصميم المنتج ـ أعمال البحث والتطوير وغيرها.

* تزايد الدور الفكرى والإعلامى حول قدرة العولمة على إيجاد تقسيم دولى للعمل يمتاز بالدقة بما يؤدى إلى تزايد الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة.

ولا ننسى أن هناك مجموعتين من العوامل تلعبان دورًا مهمًا فى تزايد وتسارع عملية التكامل الدولى خاصة من جانبها الاقتصادى:

المجموعة الأولى خاصة بالتطورات التكنولوجية: وبشكل أخص فى مجالات المعلومات والاتصالات والتى تسمح للشركات الكبرى بتنسيق أنشطة إنتاجها فى مواقع مختلفة من العالم فى نفس الوقت وبأساليب تتميز بالكفاءة إلى جانب الانتشار السريع للمعلومات والتكنولوجيا الإنتاجية وزيادة الترابط بين الكيانات والأسواق الدولية.

المجموعة الثانية خاصة بسياسات الدول فى هذه الفترة: إذ تتبنى الدول حاليًا بشكل عام سياسات تهدف لتقليل الحدود الصناعية التى وقفت حائلاً دون حرية انتقال السلع والخدمات ورءوس الأموال وذلك عبر اقتناع فردى لكل دولة وآليات متشابهة بين الدول فى إطار ملاحقة التطورات العالمية أو لارتباطها بنظام إصلاح اقتصادى أو على الأقل لانضمامها لاتفاقيات التحرير والتجارة.. «الجات» ثم منظمة التجارة العالمية وهو ما انعكس على تزايد عدد الدول التى تتبنى نظما اقتصادية ترتكز على قوى السوق والتحرير الاقتصادى أو فى طريقها لذلك.

هذه هى البيئة الدولية الجديدة التى تعمل فى ظلها الدولة حاليًا ومستقبلاً إلى جانب تغير البيئة الداخلية للدولة فى نطاقها الوطنى..

ويمكن القول أن دور الدولة حتى مرور سنوات كثيرة من القرن العشرين ظل محدود الحجم بالنسبة للمقاييس الحديثة المعاصرة وكانت نقطة التحول التاريخية فى تضخم هذا الدور هى حدوث سلسلة من الأحداث المثيرة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى أهمها:

* الثورة البلشفية فى روسيا وبروز نموذج جديد لتنظيم المجتمع يقوم على سيطرة الدولة على كافة نواحى الحياة خاصة الاقتصادى منها استنادا إلى أيديولوجية متكاملة.

* الصعوبات التى واجهت الدول الرأسمالية خاصة ما عرف بالكساد العظيم فى الثلاثينيات وما أحدثه من خسائر اقتصادية فادحة فى العالم الرأسمالى دون التجربة الروسية مما ألقى بظلال من الشك على كفاءة السوق وألقى مزيدا من الضوء على دور الدولة.

* نتائج الحرب العالمية الثانية والخاصة بتفكك الإمبراطوريات والاستعمار وزيادة اهتمام الدول الأوروبية بأوضاعها الداخلية (بعد التدمير الرهيب الذى تركته الحرب) وتبلور فلسفة زيادة دور الدولة لتحسين مستوى معيشة المواطن وتحقيق رفاهية المجتمع.

* استقلال الدول النامية بشكل متتالٍ فى منتصف هذا القرن وما تبعه من تضخم دور الدولة بشكل كبير استنادا إلى مستلزمات مرحلة البناء والاستقلال الاقتصادى وذلك عبر اتباع نموذج

اشتراكى أو رأسمالى معلن، السمة الرئيسية فيهما معا هو وجود دور كبير للدولة فى إدارة الدفة وتوجيه المسيرة والإنتاج المباشر والسيطرة الكاملة فى بعض الأحيان.

* سيطرة البعد السياسى على العلاقات الدولية (القطبين) وبروز قضايا سياسية بالأساس تكون لها الأولوية لدى كل دولة مع الاختلاف مما دعم من استمرار تضخم دور الدولة وامتداد يدها إلى أنشطة جديدة عاما بعد عام.

واستمرت هذه الفلسفة المبررة لدور الدولة المتسع بالرغم مما اعتراها من مفاجآت وتطورات خاصة بكل حالة على حدة وأزمات متتالية على المستوى الوطنى والمستوى العالمى حتى استيقظت الدول على عدد من التطورات الحديثة التى دفعت لإعادة التفكير فى ماهية دور الدولة..

إن التطورات بعيدة المدى (العولمة) تدفعنا إلى إعادة النظر فى الأسئلة الأساسية المتعلقة بالدولة فمع الاعتراف أن لدور الدولة منافعه فإنه أيضًا له حدود.. فدور الدولة ساعد فى تحقيق تحسن ملموس فى مجالات التعليم والصحة والحد من التفاوت الاجتماعى إلا أن هذا الدور فى حد ذاته أتى بنتائج طيبة وفى ظل المرحلة الجديدة التى بدأ العالم بالفعل السير فيها والتى تبلورت بصورة أوضح منذ عشر سنوات مع بروز عدد من العناصر أهمها:

١ ـ انهيار نموذج اقتصاد الأوامر والسيطرة فى الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية والوسطى.

٢ ـ بروز أزمة تواجهها دولة الرفاهية فى معظم البلدان الصناعية المستقرة.

٣ ـ التجربة الأسيوية وبروز محورية دور الدولة الفعال والواضح.

٤ ـ ظهور مدى فشل الدولة فى معظم البلدان النامية فى القيام بدور قائد التنمية المباشرة وبروز هذه الأزمة بشكل واضح بل وتأزمها أكثر فأكثر حتى وصلت فى بعض الأحيان إلى انهيار كامل للدولة.

٥ ـ تبنى دول العالم بلا استثناء سياسات تهدف للتحول إلى اقتصاديات السوق وتحرير الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادى (تواجه هذه التجارب إحباطات ومراحل نجاح وفشل).

٦ ـ زيادة قوة الموجة الديمقراطية وزيادة التوجه فى جميع دول العالم خاصة النامية منها إلى مزيد من الديمقراطية.

٧ ـ زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين الدول فى ظل الترتيبات الاقتصادية المتبادل (الجات و W.T.O) والثورة التكنولوجية (اتصالات ـ مواصلات ـ تكنولوجية..) (العولمة).

فى ظل الظروف التى تتشابه فيها معظم الدول من حيث درجة تأثرها بهذه الظروف ظهر فى الأفق سؤال محورى هو كيف يمكن للدولة أن تتعامل مع البيئة الجديدة؟ والإجابة من شقين هما:

أولاً: إعادة تشكيل دورها فى الداخل.

ثانيًا: أساليب تعاملها مع البيئة الدولية لاقتناص الفرص ومواجهة التحديات؟! وهذان الشقان مترابطان إلى حد كبير ـ وكذلك الاستراتيجية التى تتبناها الدولة فى سبيلها لمعالجة هذه التطورات حيث ترتكز هذه الاستراتيجية أيضًا على شقين مترابطين هما:

أ ـ المواءمة بين دور الدولة وقدراتها الفعلية.

ب ـ زيادة قدرة الدولة لضمان تحسين كفاءتها فى المستقبل.

هناك بعض الوظائف والمهام التى لا مفر من اضطلاع الدولة بها مهما كانت الدولة ذات قدرات ضعيفة نسبيًا إذ يجب أن تؤدى هذه المهام والوظائف أداء صحيحا لأنها تعد حجر الأساس والقاعدة التى يستند عليها استمرار المجتمع والدولة نفسها فإن تنفيذ متطلبات هذه المرحلة المتعلقة بانسحاب الدولة عن دورها القديم لا يجب أن يؤدى إلى إهمالها القيام بالوظائف الحيوية المطلوبة منها، والأهم أن الدولة فى مصر لديها القدرة على أن تنفذ وتدعم وتقوم بمهام معينة إلا أن الدولة فى مصر لم تتسم بدرجة الكفاءة المرضية فى تأدية هذه الوظائف.. ومن ثم يجب بداية أن تركز الدولة على ما تملكه من إمكانيات وقدرة على الإنجاز فى الاضطلاع بالمهام التى تستطيع أن تقوم بها بكفاءة: ـ

أ ـ إرساء قاعدة أساسية للقانون وضمان الحقوق: فى مصر يتعلق هذا الأمر بعدة ملاحظات تتعلق بالمرحلة التحولية التى نشهدها والمطلوب هنا هو:

ـ نشر الشعور بالأمان: من السلب والعنف والاعتداءات بأنواعها (الاستهانة بالقانون فى الشارع المصرى) مؤخرًا، بروز ظاهرة البلطجة وانخفاض مستوى الشعور بالأمن لدى المواطن والأجنبى الزائر أو المقيم.

ـ توفير الحماية من الإجراءات الحكومية: من حيث تجنب إصدار لوائح ارتجالية ـ وتقليل التغيير فى اللوائح والإجراءات الحكومية ـ مواجهة الفساد الصريح بمستوياته العليا والدنيا.

ـ توفير نظام قضائى عادل: يستند على أسس عديدة أهمها بالنسبة لمصر.

ـ مجموعة قوانين واضحة.. تنقيح القوانين ضرورة لمواكبة تطور المجتمع.

ـ تبسيط إجراءات التقاضى... تقسيم القضايا إلى أنواع بما يساعد على التخفيف من على عاتق القضاه.

ـ استحداث إدارة قضائية خاصة: تختص بقضايا مرحلة التحول وتخويلها سرعة البت والفصل فى القضايا.. مثل قضايا الاستثمار.. هذا وقد لجأ بعض المستثمرين الأجانب والعرب إلى النص فى اتفاقيات الاستثمار على اتباع نظام التحكيم فى الفصل فى قضايا الاستثمار بدلا من اللجوء للقضاء العادى وكما يقولون TIme is Money مرادفا للمثل: الوقت من ذهب.

ـ الاستفادة من وضع القضاء واستخدامه فى رقابة السلطة التشريعية والتنفيذية من حيث جعل السلطتين مسئولتين أمام القانون (تفعيل القوانين الخاصة بمساءلة المسئولين والوزراء ومراقبة أعمالهم ودخلهم «من أين لك هذا؟») .

ـ زيادة كفاءة القضاء بالعمل على تدعيم وسرعة عملية تنفيذ الأحكام حتى لا تضيع هيبة القضاء.

ـ توفير المعلومات بدقة ووضوح.. بحيث يكون من الممكن:

* التعرف على نطاق الحقوق وممارستها.

* تعرف الأفراد والشركات على الفرص المربحة وعلى مدى نزاهة الشركاء.

ـ وذلك عبر فتح المجال لمؤسسات متطورة تضطلع بهذه المهمة سواء حكومية (جهاز دعم القرار التابع لمجلس الوزراء) أو خاصة بين المهتمين وأصحاب المصالح (فى مصر حتى الآن نعانى من غموض المعلومات وعدم الشفافية).

ب ـ الاستثمار فى البشر والبنية الأساسية: وقبل ذلك توفير مجموعات السلع والخدمات ذات الطابع الجماعى غير التنافسية التى لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها بشكل مقبول.. ومن أهمها:

ـ توفير الحصول على المياه النظيفة فلا تزال فى مصر أماكن لا تصلها المياه النقية أو النظيفة بل هناك أماكن فى القاهرة الكبرى لم تصل إليها بعد المياه النظيفة أو شبكات الصرف الصحى ومن ثم يجب استكمال البنية الأساسية وتحسينها باستمرار.

ـ توفير الرعاية الصحية المتكاملة للطفل خاصة فى السنوات الأولى من عمره عبر التعاون بين الدولة والقطاع الخاص فى هذه المجالات كما يجب تحسين ونشر خدمات التأمين الصحى بصورة أكبر من الآن لتقديم خدمة طبية سليمة.

ـ التعليم وجعل منظومة التعليم قادرة على إعداد إنسان بإمكانه التعامل مع معطيات هذا العصر وتطوراته وتحدياته والقضية ليست تغيير مناهج فقط بل هى تغيير الفلسفة نفسها بأن يكون التركيز أساسا على مراحل التعليم الأساسية بحيث ترتفع درجة كفاءتها فى جميع الأنحاء فى مصر وتخفيف التزامات الدولة تجاه التعليم العالى تدريجيا دون التخلى عنه بل يجب إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليس بمفهومه الاستثمارى ولكن بمفهومه التعاونى لتخفيف العبء عن الدولة وتحسين مستوى الخدمة. (ضرورة دراسة حديثة عن أوضاع وأهداف التعليم الحكومى العام والتعليم الأجنبى والخاص داخل مصر ـ غير الأزهر).

ـ وضع برامج تأهيل وإعادة تأهيل لمعالجة أية آثار سلبية نتيجة العملية الاقتصادية لإضفاء نوع من المرونة على تأهيل العنصر البشرى.

وهذا لا يعنى قيام الدولة بخدماتها وتوصيلها إلى المواطن وإنما يجب إحداث نوعًا من التوافق مع إمكانيات وأدوار القطاع الخاص فى هذا المجال أيضًا من حيث:

ـ التمييز بين الأنشطة التى يضطلع بها القطاع الخاص مع الدولة وأنشطة الدولة فقط.

ـ التمييز بين الأنشطة التى تبقى فى يد الدولة ويوكل تقديمها للقطاع الخاص (الاتصالات).

ـ الرقابة من جانب المستعملين لهذه الخدمات بأن يكون لهم صوت مسموع فى تقييم مستوى أدائها.

جـ ـ حماية ورعاية الضعفاء: وتختص الدولة هنا بعدد من المهام الفرعية أو الوسائل منها على سبيل المثال:

* تصميم برامج للمعاشات ومساعدة المضارين من الكوارث أو التحولات الاقتصادية الجارية (إجراءات الخصخصة).

ويجب أن يكون لهذه البرامج أساس مالى أكثر سلامة من الأسس الحالية

مع الأخذ فى الاعتبار زيادة الضغط على هذه البرامج حتى لا تصل الأمور إلى انهيار البرامج الموجودة أو دخول البلاد دوامة من الأزمات المالية ومن ثم يجب تدعيم هذه البرامج وتطويرها.

* إيجاد موارد مستديمة وكافية لتقديم المساعدة الاجتماعية:

وبشكل خاص للشرائح الأكثر فقرا فى المجتمع والتى لا يستطيع أفرادها إعالة أنفسهم إلا بشق الأنفس وهذه الشرائح تحتاج لأن تعامل كل فئة منها على حسب احتياجاتها.. ففى مصر هناك أحياء ومناطق يخيم عليها الفقر والجهل والمرض ويجب أن تعالج مشكلاتها جذريا وتعامل معاملة خاصة.

* إتاحة الفرصة بل تشجيع القطاع الأهلى والمدنى على القيام بدوره فى هذه القضية:

وذلك عبر قنوات مقننة وواضحة ومستديمة وليس عبر جهود فردية متقطعة وذلك بتشجيع عمل الجمعيات الأهلية ذات النشاط الخيرى بشكل خاص إلى جانب المؤسسات العامة (مؤسسة للزكاة فى مصر إن إمكن إيجادها فإنها ستكون ذات قيمة كبيرة لمعالجة هذه الأمور خاصة مع عظم حجم الموارد التى ستتاح لها ويمكن الاستفادة فى بداية إنشائها بشخصيات ذات ثقل وقبول اجتماعى يتم تكليفها بإدارة الأمور والاضطلاع بتنفيذ المرحلة الأولى من هذا الأمر مع الاستعانة بالدور الحكومى والدينى إذا احتاج الأمر).

د ـ حماية البيئة الطبيعية: ولها شقان يتعلق الأول منهما بالمحافظة على بيئة نظيفة تحمى حياة المواطنين وتوفر لها وسطا صحيًا مناسبًا للمعيشة إلى جانب تنظيم التعامل مع الموارد البيئية من مياه وطاقة ومناطق صحراوية أو بحرية..

أما الشق الثانى فيتعلق بتأثير عنصر البيئة على التجارة.

ومن أهم وسائل تنفيذ الشق الأول فى مصر:

ـ استخدام قوة الرأى العام ـ وتوفير المعلومات.

ـ التنظيم القانونى العقابى المتدرج.

ـ تشجيع التنظيم الذاتى فيما يتعلق بقضية البيئة.

أدوار أكثر تحديداً

إن التطورات بعيدة المدى فى الاقتصاد العالمى تدفعنا نحو إعادة النظر فى الأسئلة الأساسية المتعلقة بالحكومة: ماذا ينبغى أن يكون دورها؟ وما الذى تستطيع أو لا تستطيع أن تفعله؟ وما أفضل الوسائل لأن تفعله؟

على أن وجود الدولة الفعالة ضرورى لتوفير السلع والخدمات وإنشاء القواعد والمؤسسات التى تسمح للسوق بالازدهار وللناس بالعيش حياة أكثر صحة وسعادة وبدون هذه الدولة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة سواء فى جانبها الاقتصادى أو الاجتماعى.. وإذا كان أشخاص كثيرون قالوا كلامًا مماثلاً قبل خمسين عامًا إلا أن هذه الأقوال كانت تعنى حينئذ أن التنمية مهمة يجب أن تضطلع بها الدولة.. وقد اختلفت الرسالة المستمدة من الخبرة التى تحققت منذ ذلك الحين إذ أصبح للدولة دورها المحورى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بوصفها الجهة التى تقوم مباشرة بتحقيق التنمية بل بوصفها شريكًا وعاملاً محفزًا، أى أداة تعمل على تيسير التطورات.

وهناك فجوة تزداد اتساعا بين المطالب المفروضة على الدولة وبين القدرة الفعلية للدولة على الوفاء بهذه المطالب. وفى ظل التطورات التى يشهدها العالم وفى ظل الحاجة إلى وجود دولة تعمل بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية فإن الأمر يتطلب تضييق هذه الفجوة من خلال التوفيق بين دور الدولة وقدرتها الحقيقية، هذا فى المرحلة الأولى ويتبعه فى مرحلة ثانية السعى وراء زيادة قدرة الدولة.. وإن إقناع المجتمعات بقبول تعريف جديد لمسئوليات الدولة هو جزء من الحل.

وقد بذلت جهود كثيرة وإسهامات ملموسة فى مناقشة وعلاج مسألة الدولة:الشكل والدور الملائم للعولمة، منها ما هو صادر عن منظمات وهيئات دولية ومنها ما هو صادر عن أفكار ورؤى أكاديمية وفلسفية.. وكلها جهود وإسهامات تبحث فى الدولة الجديدة التى يحتاجها العالم الجديد والتى تتلاءم مع ظروف ومتطلبات العولمة. What can be achieved in the Contemporary World.

يرى أنتونى جيدنز فى كتابه الطريق الثالث The Third Way : إن الحكومة تتواجد من أجل:

* توفير الوسائل المناسبة لتمثيل المصالح المتباينة.

* العمل كمنتدى للمصالحة والتنسيق بين الدعاوى المتنافسة لهذه المصالح المتباينة.

* العمل على إيجاد وحماية مناخ عام منفتحًا يتيح مناقشة حرة بلا قيود لقضايا السياسة.

* توفير تنوع من السلع العامة بما فى ذلك أشكال من الأمن الجماعى والرفاهية.

* تنظيم الأسواق بما يخدم المصلحة العامة وتعزيز المنافسة السوقية حين يطل خطر الاحتكار.

* تدعيم السلام الاجتماعى من خلال السيطرة والرقابة على أشكال العنف ومن خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الانضباط والاستقرار.

* تدعيم جهود تنمية رأس المال البشرى عبر دورها الأساسى من خلال النظام التعليمى.

* العمل على تعزيز استقرار نظام قضائى فعال.

* القيام بدور اقتصادى مباشر باعتبارها جهة توظيف أعلى ومن خلال التدخل على المستويين (الماكرو والميكرو اقتصادى) إلى جانب مسئوليتها عن تدعيم وتحسين البنية الأساسية.

* وهناك دور للحكومة (أكثر إثارة للجدل) وهو دورها الحضارى ويقصد به دور الحكومة فى الحفاظ على القيم والمبادئ الموروثة للمجتمع وضمان بقائها فى الأجيال الجديدة وفى نفس الوقت يمكنها أن تشكل هذه القيم والمبادئ بما يناسب ظروف العصر من خلال النظام التعليمى وغيره من أدوات التنشئة.

* تعزيز التحالفات الإقليمية والدولية ومتابعة الأهداف العالمية.

هذه الأدوار والمناطق لا يمكن لقوى أخرى غير الدولة / الحكومة أن تلعبها أو تدخل فيها.

ـ إن الحكومة الجيدة ليست ترفًا بل هى ضرورة أساسية للتنمية.. ففى ظل العولمة نجد أن هناك تغييرات سريعة، يجب أن تتكيف الحكومة لمواجهتها، وعلى أساس التطورات العالمية يكون إعادة التفكير والنظر فى دور الدولة، بل أصبحت المنظمات الدولية التى تقدم المساعدات للدول تطالب بهذا.

ويذكر تقرير «الدولة فى عالم متغير» الصادر عن البنك الدولى عام ١٩٩٧ أن الدولة التى تؤجل هذه الإصلاحات مهددة الآن بتحمل تكلفة أكبر تتمثل فى الاضطراب السياسى والاجتماعى بل والتفكك فى بعض الحالات مما يضر أبلغ الضرر بالاستقرار والقدرة الإنتاجية وحياة البشر بل إن عدم التغير قد يؤدى فى النهاية إلى العنف الاجتماعى والفساد والجريمة.

والسؤال الآن: فى عصر العولمة.. ما ينبغى للدولة أن تفعله؟ وكيف تفعله؟.. إن نقطة البداية هى اختيار الأشخاص الذين توفرت لهم الخبرة فى إدارة أجهزة الدولة وتسييرها...

وفى الحقيقة.. أن بعض العولميين المحبذين لها يطالبون بإلغاء الدولة على أساس أنهم ينفذون شعار عالم بلا حدود.. وأخرون يطالبون بانتقاص سيادة الدولة طالما أن المحرك الرئيسى الآن هى الشركات متعددة الجنسيات ورجال العولمة من المضاربين الكبار فى البورصات المالية العالمية.

وهناك حقائق تاريخية ظهرت جليا الآن وهى أن التنمية التى تسيطر عليها وتوجهها الدولة قد فشلت ولكن فشلت أيضًا التنمية التى تتم بغير تدخل الدولة... والسؤال المطروح هنا هو ما هى مبادئ وحدود تدخل الدولة؟ لأنه بدون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستديمة سواء فى جانبيها الاقتصادى أو الاجتماعى.

وقد علمنا التاريخ وكذلك التجربة قريبة العهد أن التنمية ليست مجرد الحصول على المدخلات الاقتصادية والتقنية الصحيحة فكم من خبير اقتصادى تولى رئاسة الوزارة فى بعض الدول وفشلت حكومته... لأنه ليس سياسيا متمرسا دارسا للرأى العام وتقلباته ورغباته وطموحاته.. فالعولمة تتطلب دراسات دولية وكذلك لابد أن يستعين رئيس الحكومة بالخبراء الاجتماعيين والاقتصاديين والمثقفين والدبلوماسيين وحتى التربويين.

وهنا يحضرنى أن إدجار فور رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية حينما كلف من قبل اليونسكو بوضع تقرير تعليم عالمى.. فقال: إن الذى يضع استراتيجية التعليم يجب أن يكون سياسيا وأن يستعين بالتربويين وهم الذين ينفذون هذه السياسة.. وهذا ينطبق على كل المجالات فى الدولة الحديثة الآن..

وهناك مبادئ للتغيير كما أوضحها رئيس البنك الدولى منها:

١ ـ تركيز أنشطة الدولة على المجالات التى تتلاءم مع قدراتها.

٢ ـ البحث المستمر مع التطورات العالمية عن وسائل لتحسين قدرة الدولة عن طريق دراسة مدى ملاءمة هذه المؤسسات العامة للمتغيرات.

٣ ـ التوفيق بين دور الدولة وقدرتها على تحديد وسيلة التدخل ومتى وكيف وأين؟ فإن العالم يتغير وتتغير معه أفكارنا عن دور الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك فإن كل دولة لها ظروفها وما يصلح للإصلاح فى دولة ما لا يصلح لغيرها.. إن نطاق الاختلاف بين الدول واسع للغاية.. ولذلك فإن وسائل الإصلاح التى اقترحها صندوق النقد الدولى للدول كانت «وصفة معولمة» أى الخصخصة ـ زيادة الإنتاج ـ تخفيض العملة ـ التصدير ... إلخ.

ولم يراع البعد الاجتماعى. ولذلك فإن مصر أصرت على ضرورة مراعاة البعد الاجتماعى ـ وفى فترة إشرافى على المجالس القومية المتخصصة دعوت خبيرين من اليابان ومن ألمانيا.. لمعرفة ماذا فعلت كل منهما بالنسبة للناحية الاجتماعية فى ظل تطبيق الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق.. فاتفق الاثنان على ضرورة إنشاء صندوق اجتماعى لمساعدة كل من يضار من العولمة.. ولذلك أوصيت ضمن توصيات المجالس القومية بإنشاء هذا الصندوق وقد تم ذلك.

كذلك على الدولة مكافحة الفساد والحد من تصرفات الدولة التحكمية بحيث تكون الدولة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين عن طريق المشاركة وتطبيق اللامركزية.. وأن تكون هناك شفافية

ومصداقية للحكومية، فهى تكون أكثر فاعلية عندما تستمع إلى دوائر الأعمال والمواطنين وتشركهم فى اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات مع إجراء مناقشات عامة عريضة للاتجاهات الجوهرية للسياسة العامة والأولويات.

إن العولمة لم تصبح عالمية حقا بعد، فما زال عليها أن تصل إلى شريحة كبيرة من الاقتصاد العالمى.. ويقول تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٧ .. يجب أن يُفهم جزئيًا دوافع الحكومات للتردد فى الانفتاح على الاقتصاد العالمى إذ أن الانضمام إلى الاقتصاد العالمى ينطوى على مخاطر كما يفتح الباب أمام الكثير من الاحتمالات... فقد يعرض البلدان إلى المزيد من صدمات الأسعار الخارجية أو التحولات الكبيرة فى تدفق رءوس الأموال وهى تحولات كفيلة بزعزعة الاستقرار.

ولذلك فإن الدولة كما يقول التقرير يبرز دورها فى مواجهة هذه الصدمات ومساعدة الأفراد والشركات على اغتنام الفرص التى تتيحها السوق العالمية.. مع النظر باستمرار بعدم المبالغة فى مخاطر التخلف عن عملية العولمة برمتها.

ويقول التقرير أن العولمة تبدأ من الداخل وواجب منظمة التجارة العالمية توفير الحوافز للبلدان للقفز إلى هذا الطريق.

كذلك من واجبات الدولة العمل على تنشيط البحوث الأساسية وإنتاج المعرفة.. فمن يمتلك المعرفة يمتلك القوة!!

كذلك نجد أن اللامركزية فى السلطة والتوجهات المقترنة بنشر الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية أحدثت تغيرا ملموسا فى الجو السياسى حتى أطلق عليه البعض اسم «الثورة الهادئة».

ويجب على الدولة بواسطة إعلامها الصادق التوفيق بين ما تحاول أن تفعله وما تستطيع أن تفعله علما بأن تآكل مصداقية الدولة يظهر عندما تتسع الفجوة بين ما تستطيع الدولة أن تفعله وما يطلب المواطنون منها أن تفعله.

إن الولايات المتحدة هى البلد الذى صاغ العبارة القائلة: «إن الحكومة الأفضل هى التى تحكم أقل».

وهناك صعوبة أساسية فى إعادة تحديد دور الدولة وهى أن الأرض تحت أقدام الحكومة تتغير باستمرار... لذلك يجب العمل بداية على تغيير الأفكار السائدة عن الدولة لبداية الإصلاح وسلطتها فى طلب المشاركة التى تمكنها من الحد مما يسمى «الركوب المجانى» أى الحصول على المنافع بدون دفع الثمن.

كما يجب تنشيط المؤسسات بالتنظيم الجيد وكفاءة الإدارة والحد من الفساد.. وزيادة الحوافز وتقييم الأداء باستمرار.. وقد قال نابليون عام ١٨١٥: (الأفراد لا حول لهم ولا قوة إزاء المستقبل.. فالمؤسسات وحدها هى التى تحدد مصائر الأمم).

إننا نحتاج إلى عقول جديدة لخلق أفكار لعالم كله جديد ومتجدد، سريع ومتسارع New World Needs New minds ولذلك يجب أن ننظر إلى عالم اليوم ونفكر بفكره لنأخذ ما يصلح لنا ويتفق مع ثقافتنا تطبيقًا لمبدأ Think Globally And Act Locally.

فالعالم الجديد.. يبين لنا:

١ ـ أن أى تنمية تسيطر عليها الدولة مصيرها الفشل!

٢ ـ أن أى تنمية بدون تدخل علمى مدروس من الدولة مصيرها الفشل!

٣ ـ أن أى تنمية مستديمة لا تتحقق إلا بدولة فعالة وقادرة.

٤ ـ يجب أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ أحكام القانون حتى تنجح التنمية.

٥ ـ يجب أن تضع الدولة أولويات لنشاطها.. فى مجالات تتلاءم مع قدرتها وضرورية للتنمية المستديمة وحسب حقيقة مواردها وقدراتها.. فإذا دخلت فى مجالات وأنشطة أكبر من قدرتها فإنها ستفشل فيها.

٦ ـ إن القطاع العام يحتاج إلى إعادة النظر فيه ـ لإنه إما مترهل أو عاجز أو فاسد أو مفسد ودخل فى نشاطات ما كان يجب عليه أن يدخلها ـ والحل قد يكون تطوير ما يستقر الرأى على بقائه من ناحية الهيكل الاقتصادى والإدارى.. والحوافز للعاملين والرقابة الشديدة لمنع الأسلوب التحكمى أو الفساد أو إجراء عملية الخصخصة.

٧ ـ سنجد عند اتباع أى نظام جديد هناك فئة تقاوم هذا الإصلاح حفاظا على مصالحها .. ومن مصلحتها بقاء الحال على ما هو عليه.. وهنا يلزم وضع خطة علمية لمقابلة هذا الاتجاه.. والأمر يحتاج إلى التدرج فى الإصلاح مع تعويض المتضررين.

٨ ـ إن أى إصلاح للدولة لا يكون فى زيادة صلاحيتها أو تخفيف تنظيمها وعملها.. بل المهم وضع الخطة والبدء فيها.

٩ ـ السؤال المهم.. هو كيف نجعل الدولة تتلاءم مع العولمة ومع الاقتصاد العالمى؟ لذلك فالإصلاح يبدأ من الداخل فى كل مرافق الدولة.

١٠ ـ هناك عامل مهم فى أى إصلاح هو قبول كل فئات الشعب بمبدأ الإصلاح وبالتعريف الجديد لمسئولية الدولة.

١١ ـ أهمية إشراك الشعب فى وضع الحلول للمشكلات من ناحية الخدمات العامة أو الإنتاج وتوافر السلع.. ولذلك فإن نجاح القطاع الخاص وإعطائه الفرص والمزايا للمشاركة هو أحد الوسائل للنجاح.

١٢ ـ الدولة التى لديها الكفاءة والفاعلية هى التى تحقق الاحتياجات الضرورية لأفراد الشعب وبدون هذه الدولة يصعب تحقيق رفاهية وسلامة الشعب.

١٣ ـ الدولة فى المفهوم الجديد أنها شريك وعامل تشجيع وإدارة لرفع وإزالة العقبات أمام التطورات الجديدة التى تتلاءم مع واجب الدولة فى عهد العولمة مع استدامة التنمية لصالح الشعب.

١٤ ـ إن العالم فى تغيره يواكب التحول فلن يكون هناك شىء ثابت لأن كل الأفكار تتجدد. لذلك يلزم المرونة والقدرة والسرعة والمبادرة والتنبؤ.

الدولة وقضايا السيادة

وضوح معالم النظام العالمى: إن صورة العالم الآن.. أصبحت أكثر وضوحًا مما كانت عليه منذ عشر سنوات.. فقد كان هناك كلام كثير فى ذلك الوقت عن النظام العالمى الجديد.. وهل هناك نظام عالمى جديد أو لا؟ وهل نحن فى مرحلة تحول؟ وهل هذا النظام العالمى الجديد قد تشكل؟ أم لايزال يتشكل؟!

لقد حدثت قفزات علمية وتكنولوجية رهيبة فى هذه السنوات التى تعد قليلة فى عمر الزمن.. إنما وضح أن الآفاق رهيبة... وأنها تؤثر على كل شىء... الاقتصاد.. الاجتماع... السياسة.. وعلى كل حال فقد أسفر ذلك كله عن الوضع الذى يمكن أن يسمى: قيادة نظام .. وليس قيادة دولة.

بمعنى قيادة النظام الرأسمالى العالمى المعاصر بصورته فى بداية القرن الحادى والعشرين والذى هو أكثر تعقيدًا من النظام الرأسمالى فى القرن التاسع عشر.

لكن هذا لا يعنى أن الولايات المتحدة تقود النظام.. وإنما النظام هو الذى يقود الولايات المتحدة.. بمعنى أنه لا توجد سيطرة.. مثلا.. للولايات المتحدة على حركة أسواق المال العالمية.. ولا على حركة الاستثمار.

والذى يمكن قوله أن الولايات المتحدة الأمريكية هى أحد العناصر الفاعلة فى هذا النظام.. ولكنها ليست كل العناصر؛ لأن العولمة التى تعكس التغيرات العالمية تشمل:

ـ حركة رءوس الأموال.

ـ حركة الاتصالات العالمية.

ـ حركة المؤسسات الدولية.

فالسيادة بالمعنى التقليدى تتغير بمعنى المفهوم الذى يرتكز على عناصر قوة الدولة..

إذًا فإن كل دولة ستمارس سيادتها بقدر ما تستطيع أن تتمدد به فى النظام العالمى الجديد.

إن الدولة التى لا تملك كل عناصر القوة الجديدة: سماؤها.. وفضاؤها.. وأجواؤها مفتوحة.. حدودها مخترقة.. على الأرجح أنها سوف تواجه متاعب داخلية تجعل كل الأطراف العالمية تتدخل فى شئونها.

لإنه فى ظل منظمة التجارة العالمية، التى وقَّعت على إنشائها معظم دول العالم، سوف تنكمش الدولة التى لا تشارك فى التجارة العالمية أو فى الاستثمار العالمى أو فى التكنولوجيا العالمية.. حيث بدأت منظمات دولية تشرع للعالم بصدد قضايا دولية مثل تنظيم التجارة العالمية، وترتب على هذا أن السيادة لا تمارس من خلال القوانين الداخلية للدولة وإنما من خلال مشاركة الدولة فى صنع القوانين الدولية الخاصة بالموضوع.

التكيف مع نظام الرأسمالية الدولية: يتزايد إقرار علماء الاقتصاد والتنمية يوما بعد يوم بأن الرأسمالية قد أصبحت نظاما دوليا يؤثر على جميع الدول من خلال وسائل الاتصال، وتبادل السلع وتدفق رءوس الأموال... ويذهب عدد من خبراء التنمية إلى أن الاقتصاد العالمى المعاصر قد انتقل إلى حالة جديدة تتميز من حيث الكيف عن الماضى، ويفرقون بين التدويل و«العولمة» مؤكدين أن النشاط الاقتصادى لم يعد أكثر تدويلاً فحسب وإنما أصبح أيضًا أكثر كونية، وإذا كان التدويل يعنى زيادة واتساع المساحة الجغرافية للنشاطات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية، فهذا ليس بظاهرة جديدة. أما عولمة النشاط الاقتصادى فهى مختلفة من الناحية الكيفية، فهى بمثابة أحد أشكال التدويل الأكثر تقدمًا وتعقيدًا، حيث إنها تتضمن درجة من التكامل الوظيفى بين النشاطات الاقتصادية المتفرقة والمتباينة.

وإذا كانت الاقتصاديات الوطنية هى الكيانات الرئيسية فى الاقتصاد الدولى، فإن التجارة والاستثمار يؤديان إلى ترابط وتداخل أكبر بين هذه الاقتصاديات الوطنية وإلى اندماج متزايد بين عدد أكبر من الدول والفاعلين الاقتصاديين فى إطار علاقات السوق العالمية.

أما الاقتصاد العولى أو الكونى فهو نموذج مثالى يتميز عن الاقتصاد الدولى، فالاقتصاديات القومية تنصهر فى داخله وتفقد وضعها كفاعل رئيسى فى تشكيل النظام الدولى والتأثير عليه، ويصبح المستوى الكونى هو المستوى الحاسم للتحليل والاستقراء.

ويعتمد نظام الإنتاج العولى على تقسيم تكنولوجى للعمل داخل القطاعات الفرعية للصناعة وليس على تقسيم اجتماعى بين القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة. وبدلاً من تخصص الدول فى قطاع تصديرى محدد (منتجات أو زراعة) أصبحت مواقع الإنتاج فى الدول تتخصص فى أحد مكونات عملية الإنتاج الموزعة على عدد من الدول.

وعليه، ففى إطار الشق الاقتصادى للعولمة، حيث تحول من التنموية إلى الكونى، وبعد أن كان المشروع التنموى بمعنى الاستراتيجية المنظمة لتحقيق النمو الاقتصادى الوطنى ـ بما فى ذلك النظام الدولى للتحالفات والمعونات الذى ساد خلال الحرب الباردة ـ هو النمط السائد، فإن النمط الجديد الذى

حل محله هو المشروع العولى الذى يعنى وجود رؤية جديدة للعالم وموارده باعتباره مؤسسة ينظمها ويديرها اقتصاد حر وتقودها صفوة سياسية واقتصادية ليست مسئولة أمام أحد، فالمؤسسات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، كما يؤثر مستثمرون غير معروفين على أسعار تبادل العملات، ورأس المال الدولى المتاح ومعدلات الفائدة.

ومن ناحية أخرى، فإن القواعد التى تحكم النشاط الاقتصادى تتحدد فى إطار دولى ممثل فى منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى،ومنظمة التعاون الدولى والتنمية، ومؤتمرات قمة الدول الصناعية السبع، كما تؤثر على هذا النشاط التكتلات الإقليمية المختلفة.

وإذا كانت العولمة قد نقلت اتخاذ بعض القرارات إلى الساحة الدولية، فإن الإصلاحات الإدارية فى دول عديدة تتضمن السعى إلى تطبيق المزيد من اللامركزية وتفويض سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات أدنى فى سلم السلطة.

وباختصار، فإن العولمة والعديد من مظاهرها يعنى أن الحدود بجميع أنواعها أصبح من الصعب على الحكومات ضبطها، وأدى ذلك إلى اضطرار عدد من الحكومات إلى إعادة تحديد أدوارها ومسئولياتها.

والسؤال المطروح هو: هل أدت العولمة إلى تقويض السيادة الوطنية؟ إذا كان تعريف السيادة هو القدرة على ممارسة السيطرة والتحكم دون تدخل خارجى، فإن الدولة القومية أصبحت تعانى تقلص السيادة بدرجة واضحة. وينبغى على الحكومات أن تعترف بهذا الوضع وأن تتصرف وهى تعلم أن معظم القضايا يتم تحديدها بدرجة ما فى إطار دولى.

ولم يعد هناك سوى عدد قليل من القضايا «المحلية» البحتة، فالمنافسة من أجل الاستثمارات الدولية تعنى أن معظم السياسات الداخلية التقليدية كالتعليم، والتدريب، وجمع الضرائب، والرعاية الاجتماعية وقوانين العمل أصبحت قضايا دولية، فالمؤسسات متعددة الأطراف تدرس هذه السياسات الداخلية قبل أن تستثمر أموالها فى دولة ما. وهناك مجالات لم يعد بمقدور الحكومات التحكم فيها، فتكنولوجيا المعلومات أنهت قدرة الدول على عزل نفسها عن العالم الخارجى وأصبح التحكم مسألة عسيرة بل وشبه مستحيلة لأن ثورة المعلومات أدت إلى زيادة مساحة حرية التعبير والحريات المدنية.

وفضلا عن ذلك، فإن استجابة الحكومات للعولمة والسعى إلى إيجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية قد انتقصت من سيادة الدول، فالانضمام للمنظمات الدولية والتوقيع على الاتفاقات الدولية يضع قيوداً على خيارات السياسة المتاحة أمام الحكومة. بل أنهما قد يضطرانها إلى إجراء تعديلات على السياسات والممارسات المحلية التى اتبعتها لسنوات طويلة .

وباختصار فإن الاعتماد المتبادل بين الدول أدى إلى تقليص درجة استقلالية السياسة الداخلية، ولكن هذا لا يلغى ضرورة استمرار الدولة فى ممارسة درجة من الرقابة حتى لا تتحول الحرية إلى

فوضى، وحتى تستمر الدولة فى توفير الخدمات الأساسية للسواد الأعظم من رعاياها من الطبقات الوسطى أو الفقيرة التى تعانى نتائج العولمة حتى فى أعتى الدول الرأسمالية.

والمهم هو أن تتكيف النظم والحكومات مع مظاهر ومتطلبات العولمة، والمثال الواضح لذلك هو حديث بعض الحكومات الاشتراكية الديمقراطية فى الغرب مثل الحكومتين البريطانية والألمانية عن «الطريق الثالث» الذى يسعى إلى الجمع بين مظاهر الرأسمالية من حرية التجارة وانتقال رءوس الأموال والليبرالية بوجه عام وبين مظاهر الاشتراكية من توفير عدالة اجتماعية ورعاية للطبقات المتوسطة والفقيرة فى المجتمع.. وهكذا، فسوف يستمر دور الدولة القومية حيويا فى ضبط إيقاع العولمة والتكيف معها، والأخذ ببعض مظاهرها، ورفض البعض الآخر وفقا للظروف ونظم القيم السياسية والاقتصادية والدينية والأخلاقية فى كل دولة.

انتقال بعض السلطات: إن انتقال سلطات حكومة لدولة ما أصبح أمرا واقعا.. ذلك أن بعض اتفاقيات الدول مع منظمة التجارة العالمية بها تنازلات من هذه الحكومات.. كذلك نجد التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى ربطت حكومات هذا الاتحاد الأوروبى بلوائح مختلفة بها تنازلات عن سلطات هذه الحكومات، كذلك نجد صندوق النقد الدولى يتدخل فى الشئون المالية والاقتصادية للدول بحجة مساعدتها ولكن بلغ الأمر أنه يقدم وصفات معولمة متشابهة لكل الدول بها حد من سلطات هذه الدول.. بل أحيانًا نجد ممثلين لصندوق النقد الدولى يراقبون ميزانيات هذه الدول.. وكذلك الحال بالنسبة للبنك الدولى.. كما أن الكثير من هيئات الأمم المتحدة تعقد اتفاقيات بها تنازلات من الحكومات.

ولكن الغريب أن كثيرًا من الشركات عابرة القارات أو متعددة الجنسيات تطالب بكثير من التنازلات من الحكومات.. وكذلك فإن البورصات العالمية المالية لها حرية تنقلات الأموال من بورصة إلى أخرى.. مما سبب الكثير من الأزمات.

وهكذا نجد القرار الذى كان من سيادة الدول ينتقل فى ظل العولمة إلى هيئات أخرى سواء تابعه لمنظمات دولية أو تكتلات اقتصادية أو منظمات واتحادات لشركات عملاقة!.

والسؤال الآن.. هل هذه الإجراءات تتفق مع الديمقراطية وهى حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب؟ بينما قرارات تصدر من هيئات ومنظمات ليست ممثلة لهذه الشعوب.. فإذا كانت الولايات المتحدة تنادى دائمًا باقتصاد حر وديمقراطية وحقوق الإنسان.. ثم نرى باسم حقوق الإنسان تدخلا إنسانيًا فى شئون الدول المختلفة.. وإذا كنا نرى قرارات تصدر وتمس سيادة الحكومات فهى إذًا قرارات لا تتفق مع مبادئ الديمقراطية.. وإذا كنا نرى فى الاقتصاد الحر اتفاقيات من أجل تجارة حرة ولكن غير عادلة ونادت الشعوب (نريد تجارة عادلة وليس تجارة حرة! Fair Trade not Free Trade! من أجل ذلك يجب النظر فى اتجاهات العولمة واتجاهات الهيمنة حيث لا تسمى الشعوب هذه العولمة والهيمنة بالاستعمار أو الإمبريالية الجديدة.

هذه التنازلات لم تكن موجودة فى الماضى إلا فى ظل الاستعمار.. ولكننا نجد تحت ظروف العولمة تقوم بعض الدول بمحض اختيارها، - حتى تتلاءم مع المتغيرات المعاصرة أو تحت ضغوط مالية أو سياسية - بالتنازل عن بعض مبادئ سلطاتها بل وسيادتها.. ونتذكر ونذكر أن رئيس حكومة كندا كان يرفض بشدة اتفاقية النافتا Nafta مع الولايات المتحدة والمكسيك ولكن اضطر لأن يوافق على الاتفاقية وبعد توقيعه عليها، قدم استقالته ليس من حكومته فقط بل من الحياة، فانتحر تاركًا الحياة وما فيها.. من هيمنة أو عولمة أو سيطرة أو تدخل تعسفى فى شئون بلاده.

وقد لجأ القادة السياسيون إلى التنازل عن جزء من سيادة الدولة بقبول توقيع معاهدات وترتيبات دولية مثل معاهدات حظر التجارة النووية وقانون البحار ومعاهدة فيينا وبروتوكول مونتريال وغيرها من الاتفاقات الخاصة بالحفاظ على البيئة، والتى ترتب عليها خروج مواقع من حدود سيادة الدولة لتصبح مناطق دولية وهى التى يطلق عليها «محميات طبيعية» سواء فى البحر أو البر أو الجو، للمحافظة عليها من أى استغلال.

ويشير مالكوم ووترز [١] إلى مشكلة سياسية مهمة تثيرها برامج المعونة الاقتصادية التى بدأتها منفردة بعض المجتمعات الغنية الرأسمالية فى الخمسينيات والستينيات لمساعدة الدول النامية على مواجهة مشكلاتها من خلال تنفيذ مشروعات تنموية اقتصادية واجتماعية مختلفة.. وكان توجيه هذه المعونات يرتبط غالبا بأهداف سياسية حيث توجه إلى بلدان المستعمرات السابقة، لضمان استمرارها كمناطق نفوذ فى مواجهة تكتلات أخرى، بالإضافة إلى أنها تكون مصحوبة بشروط تتضمن ضرورة شراء المعدات والمنتجات المصنوعة فى الدولة التى تقدم المعونة، واستخدام الخبراء والفنيين التابعين لتلك الدولة فى المشروعات التى يجرى تنفيذها، مما كرس ظاهرة عدم المساواة والتفاوت على المستوى العالمى فى العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة.. مما دعا بعض الأصوات إلى المطالبة بإعطاء البلدان النامية والفقيرة دورا أكبر فى أجهزة إدارة الاقتصاد العالمى، ولكن مما يؤسف له، وكما نلاحظ اليوم، لم يتحقق شىء من هذا، بل أصبح نظام الاقتصاد الدولى أكثر تدهورًا وتفككًا، حيث كل ما يهم الدول العظمى والكبرى هو مصالحها الذاتية والخاصة.

لقد كان العالم مقسمًا بين شرق وغرب يسيطر على كل منهما قوة عظمى، وفى ظلهما ظهرت أنظمة التحالف العسكرى لتشكل حزام أمان لكل منهما ضد التهديدات القائمة أو المتوقعة من جانب الآخر.. وكان هناك اتفاق ظاهرى على أن يحترم كل منهما مناطق نفوذ الآخر! خاصة فى ظل مبدأ الردع أو الرعب النووى المتبادل! تحول بعد ذلك إلى ما يطلق عليه فى العرف الدبلوماسى «الوفاق»... وبينما حاولت بعض دول العالم الثالث الاستفادة من صراع القطبين بإعلان صداقتها لجانب دون آخر، حرصت دول أخرى على الاحتفاظ بسياسة خارجية مستقلة.. ولكن بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى

---

(١) Malcom Waters: Globalization, Key Ideas 1995, London.

بدأت رياح الديمقراطية تهب بشدة على بلدان أوروبا الشرقية، بل وسعى بعضها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى وحلف الأطلنطى! ومن ناحية أخرى فإن أمريكا مع بداية الثمانينيات بدأت تواجه منافسة اقتصادية شديدة على المستوى العالمى بظهور مراكز قوى جديدة فى اليابان والاتحاد الأوروبى، أخذت تتطور من الطابع الاقتصادى إلى الطابع الدبلوماسى والعسكرى.

وقد ظهرت تحليلات كثيرة لتفسير هذه التطورات وما يمكن أن تفضى إليه. وتتراوح بين: أنها توصى ببزوغ «نظام عالمى جديد» وما يتضمنه ذلك من انتهاء فكرة القوى العظمى لتحل محلها «أسرة من الأمم متوافقة ومتراضية نسبيًا» وهو بالطبع تغير مثالى يغفل الاختلافات الحقيقية والعميقة فى المصالح بين الأمم... أما التفسير الثانى فيرى أنه بعد أن كسبت أمريكا جولة الحرب الباردة، أصبح العالم يخضع لسيطرة لا يمكن تحديها وهذا التفسير يفقد قيمته فى ضوء العجز الذى ظهرت به أمريكا فى فيتنام وإيران والصومال، أما التفسير الثالث الذى يلقى قبولا أكثر فهو ظهور عالم جديد متعدد الأقطاب.

ويمكن القول إن تصاعد تيار العولمة كان أحد عوامل انتشار الديمقراطية الليبرالية خاصة بعد أن شهد الجزء الأخير من القرن العشرين تهاوى عدد من الأنظمة الدكتاتورية الفاشية أو العسكرية فى أسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا، ثم مع بداية الثمانينيات قيام أنظمة ديمقراطية ليبرالية، فى أمريكا اللاتينية وكوريا والفلبين، وتشير الإحصاءات إلى أن نحو ٦٠٪ من أكبر مجتمعات العالم يتمتع الآن بالديمقراطية الليبرالية، وإن كان هناك بعض التباين فى مدى ودرجة تدخل الدولة.

والخلاصة: أن العولمة السياسية تظهر بصورة جلية فى مجال العلاقات الدولية والثقافية السياسية، وتظل الدولة متمسكة بسيادتها فى مجال حل المشكلات باعتبار أنها تمتلك الوسائل الفعالة لبسط سيادتها على المساحة التى يعيش فوقها مواطنوها.. وإذا كان بوسع الدولة أن تعايش العولمة فإن ذلك سيكون من خلال العامل الثقافى باعتبار أن الحدود لا تقف فى طريق انتقال المواد الثقافية وتأثيراتها من خلال وسائل الاتصال والإعلام الحديث.

العولمة والديمقراطية

- الديمقراطية - اتجاهات وآراء
- الديمقراطية العالمية
- الطريق الثالث

العولمة والديمقراطية

إننا نعيش خلال فترة تحوُّل تاريخى رئيسية وفضلاً عن ذلك، فإن التغيرات التى تؤثر فينا ليست قاصرة على منطقة بعينها من العالم، بل إنها تنتشر فى كافة أرجائها تقريبًا

لقد تطور عصرنا تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والفكر الحديث، الذى ترجع أصوله إلى أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. فلقد تشكلت الثقافة الصناعية الغربية بواسطة عصر التنوير من خلال كتابات مفكرين عارضوا تأثير الدين والدوجماطيقية وآملوا أن يستبدلوهما باتجاه فكرى أكثر قدرة على تبرير الحياة العملية.

لقد انطلق فلاسفة عصر التنوير من رؤية بسيطة، بيد أنه من الواضح أنها كانت بالغة القوة. فقد اعتقدوا فى رؤية مؤداها أنه كلما أمكننا أن نفهم أنفسنا والعالم بقدر أكبر من الرشد، كلما تمكنا من أن نوجه التاريخ لأغراضنا. ولذلك فإن علينا أن نحرر أنفسنا من عادات وتحيزات الماضى لكى يمكننا أن نتحكم فى المستقبل.

لقد صاغ «كارل ماركس» الذى يدين بقدر كبير من أفكاره لفلاسفة عصر التنوير هذه الفكرة فى بساطة شديدة، فقد ذهب إلى القول: بأن علينا أن نفهم التاريخ لكى نصنع التاريخ [١].

وهكذا كان الأمر بالنسبة للعديد من المفكرين الاجتماعيين من أمثال عالم الاجتماع الألمانى الشهير، «ماكس فيبر» على أن العالم الذى نعيش فيه اليوم، لا يبدو لنا أنه يشابه ذلك الذى تنبأ به أولئك المفكرون. فبدلا من أن نخضعه بصورة متزايدة لسيطرتنا، فإنه يبدو مستعصيًا على الخضوع لها، إنه عالم منفلت. فضلا عن ذلك، فإن بعض التأثيرات التى كان من المفترض أن تجعل الحياة أكثر يقينا وقابلية للتنبؤ بها بالنسبة لنا، بما فى ذلك تقدم العلم والتكنولوجيا فإنها عادة ما أفضت إلى نتائج عكسية.

(١) By: Anthony Giddens.
- Runaway: How Globalization is Reshaping our Lives.

لقد أصبح العلم والتكنولوجيا ذاتهما معولمين، كما يقدر أن عدد العلماء الذين يعملون فى العالم اليوم يفوق عدد أولئك الذين عرفهم العلم على مدار مجمل تاريخه. بيد أن للعولمة أبعادا متعددة أخرى أيضًا. وهى تدفع إلى الساحة بأشكال أخرى من المخاطر وعدم اليقين وخاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد الإلكترونى الكونى الذى يعد فى حد ذاته تطورا حديثًا جدا.

فى هذا الاقتصاد الإلكترونى العالمى الجديد، يمكن لمديرى الصناديق والبنوك والشركات بالإضافة إلى ملايين الأفراد أن يحولوا كميات هائلة من رءوس الأموال من أحد أركان العالم إلى الآخر بمجرد الضغط على أحد أزرار الكمبيوتر. وهم حين يفعلون ذلك يكون بإمكانهم أن يزعزعوا من استقرار ما يبدو وكأنه اقتصاديات راسخة كما حدث فى الحالة الأسيوية.

ولذلك، فإننى لا أتردد فى القول بأن العولمة كما نراها ليست جديدة فقط فى العديد من جوانبها ولكنها أيضًا ثورية، إلا أننى لا أعتقد أن أيا من المتشككين أو الراديكاليين قد فهم بشكل مناسب فحوى العولمة أو تداعياتها بالنسبة لنا. فكل من الجماعتين ينظر إلى الظاهرة فى جوانبها الاقتصادية فقط. وهذا خطأ. فالعولمة ظاهرة سياسية وتكنولوجية وثقافية بالإضافة إلى كونها ظاهرة اقتصادية [١]. ولقد تأثرت أولاً وقبل كل شىء بالتطورات فى نظم الاتصال التى تعود إلى نهاية الستينيات فقط.

فضلاً عن ذلك، فإن العولمة تقضى إلى تغيرات قطاعية فهى تخلق مناطق اقتصادية وثقافية فرعية داخل وعبر الدول القومية.. ويقف إقليم هونج كونج، وشمال إيطاليا ووادى السليكون فى كاليفورنيا كأمثلة على ذلك.

لقد كان الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية غير قادرين على منع استقبال الإرسال الإذاعى للراديو والتليفزيون الغربيين. ولعب التليفزيون دورا مباشرا فى ثورات عام ١٩٨٩، والتى أطلق عليها بحق تعبير أول «ثورات تليفزيونية». فلقد كانت مظاهرات الشوارع التى تحدث فى بلد ما تشاهد من قبل مشاهدى التليفزيون فى البلدان الأخرى، وهو ما دفع بأعداد كبيرة من هؤلاء المشاهدين أنفسهم إلى التظاهر فى الشوارع.

وبالطبع فإن العولمة لا تتطور بصورة متكافئة كما أنها ليست بأى حال من الأحوال ذات تداعيات حميدة تماما. فالنسبة للعديد من أولئك الذين يعيشون خارج أوروبا والولايات المتحدة فإنها تبدو شبيهة بالاستغراب Westernization، أو ربما بالأحرى الأمركة، وبما أن الولايات المتحدة هى الآن القوة العظمى الوحيدة التى تتمتع بوضع مهيمن اقتصاديًا وثقافيًا وعسكريًا فى النظام العالمى. فالعديد من الرموز الثقافية الأكثر تعبيرا عن العولمة هى رموز أمريكية مثل كوكا كولا، وماكدونالدز، وسى إن إن.

---

(١) المرجع السابق.

ويعد ازدياد عدم المساواة، بالإضافة إلى المخاطرة الأيكولوجية المرتبطة بها، المشكلة الأكثر خطورة التى تواجه المجتمع الدولى. وليس من المجدى فى هذا الصدد، مع ذلك – أن نكتفى بإلقاء اللوم على الأغنياء. فمن الأمور الجوهرية فيما أذهب إليه، الادعاء بأن العولمة اليوم تعد جزئيًا «استغرابًا» أى ذات طابع غربى.

ويصدق هذا على التغيرات التى تطرأ على النظام المالى العالمى، وعلى تلك التى تؤثر فى طبيعة الحكومات ذاتها. وما يمكن أن نطلق عليه الاستعمار الذى يشيع بالاستعمار المعاكس Reverse Colonization الآن بدرجة أكبر. ويقصد به تأثير الدول الغربية على التطورات فى الغرب. وهناك فيض من الأمثلة على ذلك مثل «أسبنة» لوس أنجلوس، ونشوء قطاع تكنولوجى متقدم متوجه نحو السوق العالمى فى الهند، أو بيع البرامج التليفزيونية المنتجة فى البرازيل فى البرتغال.

هل يمكن اعتبار العولمة قوة تعمل على تحقيق الصالح العام؟

الواقع أنه لا يمكن الإجابة على هذا السؤال إجابة بسيطة بسبب تعقد الظاهرة. وأولئك الذين يطرحونه وأولئك الذين يحملون العولمة مسئولية تعاظم عدم المساواة فى العالم، عادة ما يفكرون بالعولمة الاقتصادية، وفى هذا الإطار، فى التجارة الحرة، بيد أنه من الواضح تماما أن التجارة الحرة ليست كلها منفعة خالصة. وهذا صحيح على وجه الخصوص بالنسبة لمصالح الدول الأقل تقدمًا. فانفتاح بلد ما أو إقليم منه على التجارة الحرة يمكن أن يزعزع أركان اقتصاد المعاش المحلى ويجعل ذلك من المنطقة التى تصبح معتمدة على بيع عدد محدود من المنتجات فى السوق العالمى عرضة لتقلبات الأسعار والتغير التكنولوجى.

الديمقراطية... اتجاهات وآراء

ومع كل ذلك، فربما تكون الديمقراطية هى أكثر الأفكار المحركة فى القرن العشرين قوة.

ولا تعتمد الديمقراطية على فكرة الكل أو اللا شىء، حيث يمكن أن يكون هناك أشكال عديدة ومستويات متباينة من الممارسة الديمقراطية. فالديمقراطية فى بريطانيا والولايات المتحدة، – على سبيل المثال – لهما خصائص متعارضة.

لقد كانت الديمقراطية هى المبدأ الذى ألهم الثورتين الأمريكية والفرنسية إلا أن تأثرهما ظل محدودا لفترة طويلة. فقد ظل حق التصويت مقصورا على أقلية من السكان. وقد ذهب بعض من أكثر المتشيعين للحكم بالديمقراطية حماسا مثل ضرورة فرض حدود على الديمقراطية. وقد أشار «Mill» جون ستيورات ميل فى هذا الصدد إلى ضرورة أن يكون لبعض الناخبين عدد أكبر من الأصوات من غيرهم، وهكذا كتب يقول «إن الحكماء والموهوبين لديهم قدر أكبر من التأثير من الجهلة والأقل قدرة».

ولقد اكتمل تطور الديمقراطية فى الغرب فى القرن العشرين. ففيما قبل الحرب العالمية الأولى، كان للنساء حق التصويت فى أربعة بلاد فقط هى فنلندا والنرويج واستراليا ونيوزيلاندا. ولم يكن من حقهن أن يصوتن فى سويسرا على سبيل المثال، حتى عام ١٩٧٤ .

ولكى يمكن التوصل إلى تفسير أفضل فلابد لنا أن نحلل ما أطلق عليه التناقض الظاهرى للديمقراطية. ومفاد هذا التناقض الظاهرى هو أنه فى الوقت الذى تنتشر فيه الديمقراطية حول العالم، كما وصفت الوضع للتو، فإن البلدان الديمقراطية العريقة التى يفترض أن تحذو الديمقراطيات الناشئة حذوها، ويسودها خيبة أمل واسعة فى العملية الديمقراطية. فقد انخفضت مستويات الثقة فى السياسيين فى معظم البلدان الغربية خلال السنوات الماضية. ويذهب عدد أقل من الناس الآن إلى صناديق الاقتراع عما كان عليه الأمر فيما سبق، خاصة فى الولايات المتحدة. وتدعى أعداد متزايدة من الناس أنهم غير مهتمين بالسياسات البرلمانية، وخاصة بين الأجيال الشابة. ويثار السؤال هنا، لماذا أصيب الناس فى البلدان الديمقراطية بخيبة الأمل هذه فى الحكومات الديمقراطية فى ذات الوقت الذى تنتشر فيه الديمقراطية عبر أرجاء العالم؟.

لقد كانت وقائع العنف الوحيدة التى حدثت فى عام ١٩٨٩ هى تلك المتعلقة بالاستيلاء على محطات التليفزيون. لقد رتب أولئك الذين احتلوا هذه المحطات أولوياتهم بطريقة صحيحة، لقد أفرزت ثورة الاتصالات مواطنين أكثر فعالية وانعكاسية عما كان عليه الحال فيما مضى. هذه التطورات ذاتها هى التى تفرز حالة عدم الرضى فى الديمقراطيات العريقة، ففى عالم تتراجع فيه التقاليد القديمة لهيبة، لا يمكن للسياسيين أن يعتمدوا على detraditionalizing الأشكال والظروف لتبرير ما يفعلونه.

فالسياسات البرلمانية التقليدية تصبح بذلك معزولة عن مجرى التغيرات التى تجتاح حياة الناس. أين هذه الديمقراطية ذاتها؟ وهل ينبغى علينا أن نقبل واقع أن المؤسسات الديمقراطية قد أصبحت هامشية فى ذات اللحظة التى تبدو فيها أن الديمقراطية تجتاح العالم؟

كيف يمكن الحفاظ على الديمقراطية والحكومة الفاعلة فى ذات الوقت الذى يبدو فيه إنهما قد فقدتا سيطرتهما على الأحداث؟ أعتقد أن هناك إجابة على هذا السؤال، إن ما نحتاج إليه فى البلدان الديمقراطية هو تعميق الممارسة الديمقراطية ذاتها، وسوف أطلق على هذا التعبير دمقرطة ولكن الديمقراطية اليوم يجب أن تكون انتقالية. فنحن بحاجة إلى دمقرطة ما فوق وما هو دون مستوى الدولة القومية، إن عصر العولمة يتطلب استجابات متعولة، وينطبق هذا على السياسة بذات القدر الذى ينطبق به على المجالات الأخرى.

وليس من المصادفة الكشف عن العديد من وقائع الفساد فى السياسة عبر العالم خلال السنوات القليلة الماضية، فقد ملأت وقائع الفساد من اليابان إلى المانيا وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة الأنباء. وأشك فى أن الفساد قد أصبح أكثر شيوعا فى البلدان الديمقراطية مما كان عليه فيما مضى، إن

ما حدث هو أنه قد أصبح أكثر وضوحا فى مجتمع المعلومات المفتوح، كما أنه قد أحدث تحولات فى تعريف ما يدخل فى نطاق الفساد.

وينطوى هذا عادة على إصلاح دستوى، وتشجيع قدر أكبر من الشفافية فى المسائل السياسية، كما ينبغى علينا أن نكون مستعدين لأن نجرب إجراءات ديمقراطية بديلة، وبخاصة عندما تكون مثل هذه الإجراءات متعلقة بتيسير التقارب بين عملية صنع القرار السياسى والاهتمامات الحياتية اليومية للمواطنين، فالتحكم الشعبى والاستفتاءات لن تحل محل التمثيل الديمقراطى، ولكنها يمكن أن تكون أساليب مفيدة مكملة لها.

وتحتل الجماعات الأهلية المهتمة بقضية واحدة المقدمة من حيث قدرتها على إثارة قضايا ومشكلات قد تتجاهلها الدوائر الحزبية التقليدية حتى مرحلة متأخرة، وهكذا فقبل حدوث أزمة «جنون البقر» بوقت طويل فى المملكة المتحدة، كانت مثل هذه الجماعات والحركات تحذر من أخطار تلوث سلسلة الطعام.

فضلا عن ذلك تعتمد «دمقرطة الديمقراطية» على رعاية ثقافة مدنية قوية، ولا يمكن للأسواق أن تفرز مثل هذه الثقافة كما أن هذا ليس فى إمكان النزعات التعددية لجماعات المصالح الخاصة، ولا ينبغى لنا أن نفكر فى المجتمع باعتباره مكونا من هذين القطاعين فقط، الدولة والسوق أو العام والخاص، ففيما بين هذين القطبين يوجد المجتمع المدنى، مشتملا على الأسرة والنظم غير الاقتصادية الأخرى. وتعد عملية بناء الديمقراطية جزءا واحدا من أجزاء الثقافة المدنية المتعاظمة. فالمجتمع المدنى هو المسرح الذى ينبغى أن تتطور من خلاله الاتجاهات الديمقراطية بما فى ذلك التسامح. ويمكن رعاية هذا المجال المدنى وأسسه الثقافية من قبل الحكومة.

ولا تعد دمقرطة الديمقراطية أمرًا مهمًا للديمقراطيات الراسخة فقط، بل إنها يمكن أن تعين فى بناء المؤسسات الديمقراطية فى البلدان التى تتسم فيها مثل هذه المؤسسات بالضعف أو الهزال. ففى روسيا على سبيل المثال، حيث ازدهرت رأسمالية العصابات. مع استمرار وجود ملامح تسلطية قوية من موروثات الماضى لا يمكن بناء مجتمع أكثر انفتاحا وديمقراطية باتباع أسلوب البناء من أعلى إلى أسفل فقط، فلابد لهذا المجتمع أن يبنى من أسفل إلى أعلى من خلال إعادة إحياء ثقافة المجتمع المدنى، ولن يفضى إحلال قوى السوق محل سيطرة الدولة حتى ولو اتسمت هذه القوى بالثبات إلى تحقيق ذلك فى النهاية، ولقد قورنت الديمقراطية الفعالة بالمقعد ذى الثلاثة أرجل، فلابد أن يكون هناك توازن بين الحكومة والمجتمع المدنى والاقتصاد. فإذا ما هيمن أحد هذه الأبعاد الثلاثة على البعدين الآخرين، فسوف يفضى هذا إلى تداعيات مؤسفة ففى الاتحاد السوفيتى السابق هيمنت الدولة على معظم جوانب الحياة، ومن ثم، لم يكن هناك اقتصاد حيوى وقد قتل هذا المجتمع المدنى.

ولا يمكن ترك الإعلام خلال هذه المعادلة، فالإعلام، وعلى وجه الخصوص التليفزيون، ذو علاقة مزدوجة بالديمقراطية. فمن ناحية أولى، وكما أكدت، فإن نشوء مجتمع المعلومات الكونى يعد قوة تعمل

بشدة على توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية.. ومن ناحية ثانية، فإن التليفزيون ووسائل الإعلام الأخرى تميل إلى تدمير مجال الحوار العام الذى تعمل وسائل الإعلام على تأسيسه من خلال التقليل من قيمة القضايا السياسة وإضفاء الطابع الشخصى.. وفضلا عن ذلك فإن نمو شركات الإعلام العملاقة المتعددة الجنسية يعنى أن الأثرياء من أرباب الأعمال الكبار غير المنتخبين يمتلكون قدرًا كبيرًا من القوة.

بيد أن مسألة السيادة قد أصبحت غير واضحة المعالم تحت تأثير العولمة.

ولكن كيف يمكن تشجيع ورعاية الديمقراطية عند مستوى أعمق من مستوى الدولة القومية؟ سوف ألتفت إلى المنظمات العابرة للقوميات والمؤسسات الدولية. إن الأمم المتحدة، كما يشير اسمها، تعد بمثابة رابطة للدول القومية، وحتى الآن على الأقل، فإنها نادرًا ما تحدث سيادة الدول، والواقع إن ميثاقها يؤكد على إنها لا ينبغى لها أن تفعل ذلك. أما الاتحاد الأوروبى فمختلف باعتبار أنه يؤسس نموذجا يمكن أن يحتذى، وغالبا ما سوف يتم بتنيه فى أقاليم أخرى من العالم. إن ما هو مهم بالنسبة للاتحاد الأوروبى ليس أنه يقع فى أوروبا بل هو ريادته كشكل من أشكال الحكم العابر للقوميات، وعلى النقيض مما يذهب إليه بعض من مؤيديه ونقاده، فإنه ليس دولة فوق قومية، ولكنه ليس أيضا مجرد رابطة من الدول. فالدول التى دخلت فى الاتحاد قد تخلت طواعية عن بعض من معالم سيادتها لكى يمكنها الالتحاق بالاتحاد الأوروبى.

وقد يمكن الصفح عن الواحد منا لاعتقاده بأن بعض المشاكل المعقدة لا أمل فى حلها. ويبدو أن ازدهار الديمقراطية يتطلب زراعتها فى تربة خصبة لفترة طويلة من الزمن، وفى المجتمعات أو الأقاليم ذات التاريخ القصير للحكم الديمقراطى تكون الديمقراطية ذات جذور ضحلة ويسهل اقتلاعها. ومع ذلك، فربما يتغير هذا كله الآن، فعوضا عن الاعتقاد بأن الديمقراطية وردة رقيقة يسهل سحقها تحت الأقدام، ربما ينبغى لنا أن ننظر إليها كنبات قوى، قادر على النمو فى الأراضى القاحلة تماما، فإذا ما كان هذا القول صحيحا، فإن اتساع نطاق الديمقراطية يرتبط بالتغير البنائى فى المجتمع العالمى، فلا شىء يتحقق بدون نضال.. إذ أن توسيع نطاق الديمقراطية على كافة المستويات يستحق النضال من أجله وممكن التحقيق. إن عالمنا المنفلت لا يتطلب قدرا أقل من الحكم، بل على العكس مزيدا من الحكم، ولا يمكن أن يقوم بهذا العبء إلا مؤسسات ديمقراطية.

ردًا على فوكوياما: يعرض بينيت فى كتابه «الجوانب الأخلاقية للتطور» The Ethical Aspects of Evolution آراء كثيرة تدحض ما ذهب إليه فوكوياما فى كتابه «نهاية التاريخ» بما يؤكد أنه يغفل الإشارة إلى مسائل لا أخلاقية يحقق الغرب من ورائها أهدافه! حيث يقول بينيت: النجاح فى الحرب يقود تلقائيا لحب الوطن وحب الحرية، وهذان الشعوران مصنفان عالميا كأعلى الفضائل المدنية ويشكلان أقوى الدوافع لتحريك المواطنين..

«هل الديمقراطية هى أحسن الوسائل لتحقيق قيم المشاركة فى الحكم؟!

إن رواد العولمة يفترضون بلا مبرر إن الديمقراطية تعتبر المثال القيمى الذى يجب أن تسعى جميع دول العالم لتحقيقه، فهى فى رأيهم المثال الذى حققه الغرب وسوف تحققه كل الدول الأخرى.. وإن

المسألة مسألة وقت!.. وبذلك يخلطون بين القيم والديمقراطية الغربية.. فالديمقراطية ليست كل القيم بل أحد الخيارات المتوفرة للإنسان لتحسين أوضاعه، وكل إنسان يسعى لتحسين وضعه بناء على نمط قيمى أو آخر، ولكن ليس صحيحًا أن نقول إن كل إنسان يسعى لتحسين وضعه بناء على نمط واحد أو مثال واحد فقط. فحتى فى نفس العصر – بل نفس الجيل أو المجتمع – نجد عدة مُثل ينافس بعضها بعضا. وكما يقول بنيت فإن مثال جون ويسلى ليس كمثال ديفيد هيوم.. ثم ما الاختلاف بين عالم فوكوياما الذى صوره بأنه غاية السعادة وبين عالم أسبنسر الذى صوره كما يلى: «قافزا من سريره بعد نوم هادئ، ويغنى أثناء ارتداء ثوبه، يغادر منزله بوجه مشرق، ويبدأ شغل يومه بسعادة ويكتشف أن عمله يؤدى بصورة مقبولة، ثم يعود لمنزله ليقضى بقية يومه فى استرخاء تام..!

ويؤكد بنيت أن الزعم بنهاية محددة لا يرقى إلى برهان علمى، مما يعتبر أقوى ضربة يمكن تسديدها لأنصار العولمة.. وإن الزعم بأن العالم كله يسير نحو الليبرالية لا يستقيم مع حراك التاريخ الذى يدفعه الصراع وليس التجانس والتماثل، وهنا يكون تحليل الكاتب صمويل هنتنجتون القائل بأن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد صداماً للحضارات المختلفة، يكون أقرب للواقع..

لقد كان كتاب فرانسيس فوكوياما عند صدوره عام ١٩٩٢ بمثابة دعاية سياسية لتسويق نموذج العولمة إثر اندثار المعسكر الشيوعى، وأولى نقاط النقد التى وجهت إليه ما ذكره المؤرخ توينبى أنه قد فات عليه تبيان الحقيقة الأساسية القائلة بأن إرضاء وتحقيق الرغبات والحاجات الضرورية هى أساس وجود الإنسان فى المجتمع، وإن «الطريقة» التى يتم بها تحقيق هذه الاحتياجات تلعب دورا أساسيًا فى تشكيل بناء ذلك المجتمع.

والتساؤل الذى لن يستطيع فوكوياما الرد عليه هو ما إذا كانت قيود التواصل والمحاباة والعنصرية قد زالت تماماً وصور المساواة قد امتدت لتشمل كل فرد فى المجتمع الأمريكى؟!!..

أما التساؤل الثانى فيدور حول ما طرحه فوكوياما من أنه نتيجة التقارب الجوهرى حول مسائل السياسة والدين والعلم، فإن الأيديولوجيات المعاصرة وخاصة الإسلام، عاجلاً أم آجلا، سوف يطاح بها ليفسح المجال لليبرالية والديمقراطية الغربية فإذا كان الاستعمار الاستيطانى لعدة قرون قد فشل فى استمالة البلدان الإسلامية نحو الليبرالية فما الذى يستميلها اليوم وقد تعالت الأصوات فى كثير منها منادية بترسيخ قيم الإسلام السمحاء؟!!..

ثم ماذا عن بقاء التيار الإسلامى فى أمريكا ذاتها مع زعم فوكوياما نهاية التاريخ والإسلام والعقائد الأخرى؟!..

ثم السؤال الأخير الذى تثيره مقولة «نهاية التاريخ» لماذا لا تسمح الليبرالية الغربية بالتعدد الثقافى والسياسى، وكيف يستقيم تربع أيديولوجية واحدة فى العالم دون وصمها بالطغيان

والديكتاتورية؟ فكثيرًا ما يقلل فوكوياما من عمليات القوة والسيطرة التى تمارسها أمريكا فى السياسة الدولية..

ويقول بنيت: إن «نهاية التاريخ» يمثل فى جوهره محاولة«لأمركة» العالم وإيجاد المبررات لإحكام سيطرة القوى الغنية المتفوقة على الفقيرة، وهذا هو البعد غير الأخلاقى الذى يتضمنه «نهاية التاريخ»...!

الديمقراطية العالية

* تعتبر الدولة الديمقراطية الجديدة The New Democratic State والأمة العالمية Cosmopolitan Nation ظاهرتين لا يمكن فصلهما عن مجمل تطورات المسرح السياسى الأوسع الذى لم يعد ممكنًا التعامل معه باعتباره مجرد شأن خارجى.

* فالأمة العالمية Cosmopolitan Nation كما يردد بعض المفكرين تتضمن فى داخلها ديمقراطية عالمية Cosmopolitan Democracy والأمة العالمية هى أمة فى نطاق معولم Globalizing Scale.

* ومن الأمور العادية حتى الآن أن تكون مثل هذه المناقشات عن الأمة العالمية والدولة الديمقراطية الجديدة منفصلة عن مناقشات القضايا والسياسات القومية وحتى عن القضايا والسياسات الإقليمية إذ يقال: إن بقية العالم بعيد عنا ولدينا فى فنائنا الخلفى ما يكفى من المشاكل والحديث عن الديمقراطية فى مستوى أعلى من مستوى الدولة القومية نوع من الأفكار المثالية.

* وقد اكتسب هذا الفصل طابعًا رسميًا على المستوى الأكاديمى مع وجود تخصص علمى اسمه «علم العلاقات الدولية» والذى يقتصر نطاقه المعرفى على «الميدان الخارجى» وهو لا يريد أن يشاركه أحد فى ذلك ولكن فى نظام معولم لا يكون لمثل هذا الفصل معنى.

* يرى البعض أن العالم يسير مبتعدًا عن وليس مقتربًا من شكل الحكم العالمى Global Governance ذلك أن انتهاء القطبية الثنائية قد خلف لا نظام أكثر من كونه اعتمادًا متبادلاً متزايدًا ويعترف الصحفى الأمريكى المعروف Robert Harvey بأننا نمر بمرحلة إعادة صياغة عالمية وهى مرحلة لا يمكن تجاوزها إلا أنه يعترف أيضًا بأنه مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين نرى أن بذور اللا نظام العالمى أو بالأحرى بذور الفوضى العالمية تبذر بالفعل.

* ويتحدث المفكر الفرنسى Alain Minc بنفس الطريقة فى عودة العصور الوسطى الجديدة New Middle Ages والتى يعيبها كثرة الصراعات والعداءات وتعدد المناطق الرمادية[١].

---

(١) Alain minc Le Nouveau moyen age, Paris, gallimard 1993).

* وإذا كانت محاولات توصيف العالم المعاصر لم تصل إلى وصف واضح فإن هذه المحاولات تبدو حتى الآن محاولات متعسرة.

* وعن الإمكانيات الحقيقية فى عالم اليوم نجد أن سواء استخدامها سيكون له آثار أقرب للكارثة.. فعلى سبيل المثال.. الحروب وآثارها:

- إن محصلة عدد من لقوا مصرعهم فى ميادين القتال خلال القرن الأخير تزيد بكثير عن مثيلها فى أى قرن آخر.

- إذا أضفنا أعداد الضحايا المدنيين للحروب ضمن قائمة الضحايا يمكننا أن نقول إن هناك نسبة كبيرة من سكان العالم قد لقوا مصرعهم خلال حروب القرن العشرين.. هذه النسبة تزيد عن أى مثيل لها فى أية فترة زمنية سابقة فإذا كان هناك عشرة ملايين فرد قد لقوا مصرعهم فى ساحات قتال الحرب العالمية الأولى فهناك مليون فرد آخرين لقوا مصرعهم كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذه الحرب.

* أما عن الحرب العالمية الثانية فمن الخمسين مليون فرد إجمالى ضحاياها كان أقل من نصفهم جنودًا نظاميين والباقى مدنيين، وتشير التقديرات إلى أن هناك حوالى خمسين مليون شخص قد لقوا مصرعهم فى الصراعات المختلفة التى شهدها العالم منذ عام ١٩٤٥ وحتى الآن وفى السنوات الأخيرة أودى نزيف الدم فى البوسنة ورواندا بأرواح مليون شخص(١).

* يشير البعض إلى أن هناك تغييرًا فى شكل ونموذج الحرب بعيدًا عن نموذج الحرب الجيوبوليتكية التى خاضتها الدول القومية هذا التغيير بدأ مع بروز العالم ثنائى القطبية الذى أذن بقرب زوال شكل الحرب التقليدية واسعة النطاق فالتوصل الى الأسلحة النووية قد أخذ نظرية كلاوزوفيتش Karl-Van Clousewutz فى الاتجاه العكسى.

* فبدلاً من أن تكون الحرب هى الأداة الأخيرة والنهائية للسياسة الخارجية والدبلوماسية أصبح الهدف والدور الأساسى للدبلوماسية - منع اندلاع الحرب - على الأقل بالنسبة لمستوى الصراعات التى قد تصل إلى المرحلة النووية.

* وقد اعترف الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف صراحة بقرب زوال الحرب لأن سباق التسلح لابد أن يصل إلى محطة يتوقف عندها.

* وهناك أسباب أخرى عديدة للقول إن احتمال اندلاع الحروب واسعة النطاق بين الدول فى المستقبل هو احتمال ضئيل فهذا لم يعد من قبيل الوهم.. فالعالم لم يعد مقسمًا بين كتلتين عسكريتين والحدود بين الدول أصبحت حدودًا مستقرة ومقبولة عالميًا.. أضف إلى ذلك أنه:

---

(١) John Keegan, war and our world. London hutchinson, 1998, p. 3.

ـ فى عصر المعلومات الذى نعيشه لم تعد مسألة الأرض والأقاليم بذات الأهمية والشأن بالنسبة للدول كما كان عليه الأمر فى الماضى فالمعرفة والقدرة التنافسية فاقت فى أهميتها الموارد الطبيعية أما السيادة فقد أصبحت أقل تحديدًا وأكثر تعقيدًا.. وباتت الديمقراطية أوسع انتشاراً.

ـ واستقرت الفكرة القائلة إن الدول الديمقراطية لا تدخل حروبًا مع بعضها البعض.. وأخيرًا أصبح العالم أكثر ترابطا وتكاملاً مقارنة بأية فترة زمنية سابقة بما فى ذلك الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

* ومع هذه التطورات فإن هناك شعوراً بعدم الارتياح تجاه قوى السوق وتجاه قوة التكنولوجيا الجامحة، وخرجت من تحت هذه المشاعر حركة نشيطة للمنظمات التعاونية والمدنية العالمية.

* فى بداية القرن العشرين كان هناك حوالى عشرين منظمة دولية حكومية و ١٨٠ منظمة دولية غير حكومية وعندما طوى القرن العشرون آخر أوراقه كان هناك حوالى ٣٠٠ منظمة دولية حكومية وأكثر من ٥٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية.

* هناك حكم عالمى Global Governance وهناك بالفعل مجتمع مدنى عالمى

* هناك أشكال مهمة من العالمية أو الكوزموبوليتانية Cosmopolitanism تأتى من تلك المنظمات غير الحكومية فمنظمة السلام الأخضر Greenpeace ومنظمة العفو الدولية تعملان لخدمة أهداف تتعلق بالإنسانية ككل والمبدأ الذى تتبعه منظمة العفو الدولية النزاهة والاستقلال والتأمين Strict Impartiality And Indepenedence.

* أما فيما يتعلق بمؤتمرات واجتماعات المنظمات غير الحكومية فقد أخذت الصدارة فى الأهمية متفوقة على اجتماعات القمة لرؤساء الدول فاجتماعات ومؤتمرات المنظمات غير الحكومية أصبحت أكثر حضورًا وتحظى باهتمام الجماهير فى كل مكان لما تثيره من قضايا ولحجم المشاركين فيها ففى المؤتمر الذى عقد عام ١٩٩٥ فى بكين حضر حوالى خمسين ألف مندوب عن هذه المنظمات.

* إن العولمة قد غيرت ميزان القوة لصالح المساحة العالمية غير المؤسيسة على حساب المساحة التقليدية للدول. هذه المساحة العالمية غير المسيسة لا تشبه أية مساحة أو بيئة اجتماعية، الأمر الذى يعطيها مثل هذه الأهمية العالمية.. إنها مساحة جديدة تحتاج إلى«التنظيم» وتعريف الحقوق والواجبات فأينما كان هناك مجتمع لابد من وجود قوانين.

* فى الوقت الحاضر لا يزال هناك فصل بين الحكم الإقليمى والعالمى Regional & Global Gov-ernance فعلى المستوى الإقليمى وخاصة نماذج الاتحاد الأوروبى والنافتا والتجمعات الإقليمية المماثلة نجد أن تطوير التعاون بين أعضاء التجمع الإقليمى يتم فى إطار مؤسسات تتمتع بنفوذ واسع.

* فإلى جانب الاتحاد الأوروبى هناك منظمة الوحدة الإفريقية[1] ورابطة دول جنوب شرق آسيا «الآسيان» وجامعة الدول العربية وتجمعات الكاريكوم والميركسور فى أمريكا الجنوبية.. هذه النماذج كلها تعد أمثلة لتعاون اجتماعى واقتصادى بين دول كانت تعانى انقسامات وصراعات فيما بينها فى الماضى.

* من ناحية أخرى وعلى مستوى عالمى نجد أن المؤسسات القائمة لا تزال مؤسسات بين حكومية Inter Governmental تعتمد على التوافق بين الدول كى تقوم بعملها؛ وهذه المؤسسات ليس لديها القوة والنفوذ الكافيان، فالأمم المتحدة هى منظمة أعضاؤها من الدول تختص بقضايا التجارة والتبادل الاقتصادى مثل الجات ثم منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

الحكم العالمىGlobal Governance: هل سيحدث تغير كبير فى شكل الترتيب الأساسى لمؤسسات الاتحاد الأوروبى فى السنوات القليلة القادمة أم لا؟ هذا ما لا نعرفة حتى الآن.. ولكن ما نعرفه هو أن تقسيم القوى داخل الاتحاد الأوروبى قد يحتاج الى إعادة بناء.

* ولكن فى نفس الوقت من الممكن تطوير نظام شامل لممارسة الحكم العالمى يكون مماثلاً للنظام الرسمى للاتحاد الأوروبى القائم حاليًا. بمعنى تطوير كيان تمثيلى عالمى أشبة بالبرلمان الأوروبى وكيان إدارى عالمى أشبه بمفوضية الاتحاد الأوروبى وهيئة حكومية مثل مجلس أوروبا ومحاكم عالمية مثل المحكمة الأوروبية.

* هذه المؤسسات العالمية المقترحة ستكون ذات أدوار ووظائف مختلفة عن أدوار ووظائف المؤسسات القائمة حاليًا ومبدئيًا ليس من الصعب تصور إمكانية إصلاح المؤسسات القائمة من خلال السير فى هذا الاتجاه فعلى سبيل المثال:

- يمكن أن يندمج كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى كيان واحد ويمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تنقسم إلى برلمان ومجلس كمثيلهما فى أوروبا ويمكن لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن تكون جسراً للوصول الى نظام عالمى أوسع إذا استوعبت بداخلها الاتحاد الأوروبى ومدت مظلتها إلى أعضاء أخرين.

- هذا الأمر قد يكون إيجابيًا بالنسبة لدول الجنوب لأنه سينتج نظامًا عالميًا غير استعبادى بل نظامًا عالميًا عضويته متاحة لكل من هو مؤهل للعضوية.

* إن فكرة إنشاء كيان تمثيلى جديد أو برلمان عالمى يكون موازيًا للأمم المتحدة قد طرحت للنقاش على نطاق واسع فى السنوات الأخيرة.. ويقول أنتونى جيدنز: إن البرلمان الأوروبى يمكن أن يصبح نموذجًا لكيفية إنشاء وتكوين مثل هذا البرلمان العالمى.

(*) تم الإعداد لتحويلها إلى «اتحاد البلدان الإفريقية».

* ويمكن ان ينشأ باعتباره كيانًا فرعيًا تابعًا للجمعية العامة للأمم المتحدة بما يتفق مع أحكام المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة.. وبداية تقوم برلمانات الدول الأعضاء بإرسال ممثلين عنهم لتطوير المقترحات الخاصة بكيفية إنشاء برلمان يتم انتخاب أعضائه بصورة مباشرة ويمكن أن يكون النظام الانتخابى للبرلمان الأوروبى نموذجًا لذلك.

* إن تمثيل كل دولة من الدول الأعضاء بعدد معين من النواب يكون متناسباً مع عدد سكانها وإيجاد حدود دنيا للتمثيل تكون بمثابة قوى تصحيح للدول قليلة السكان.

* وإقامة محكمة عدل ذات فاعلية على المستوى العالمى تعد خطوة محورية يجب أن ترافق إقامة برلمان عالمى.. فمحكمة العدل الدولية القائمة حاليًا إنما تمثل مفهومًا حكوميًا للقانون على الرغم من أن محاكمات نورمبرج وطوكيو قد أوجدتا مبدأ السيادة القضائية على الأفراد ودولهم.

*ومحكمة جرائم الحرب التى تشكلت فى يوغوسلافيا السابقة إنما تقوم بدور جهة التحقيق وجهة الادعاء فيما يتعلق بانتهاك القانون الدولى لحقوق الإنسان لها سلطات مماثلة لسلطات محاكمات نورمبرج وطوكيو.

*ويمكن بل يجب إيجاد حلقة وصل لبلورة إطار عمل قانون عالمى والقضية الأساسية فى هذا الإطار هى أن السيادة القضائية لابد أن تمتد وتتسع لتشمل العلاقات بين الدول ومواطنى هذه الدول، وإن موافقة دول العالم فى روما عام ١٩٩٨ على إنشاء المحاكم الجنائية الدولية يعد إشارة إلى الوعى الجماعى بهذه المتطلبات.

* إن توسيع الديمقراطية العالمية يعد شرطًا لتنظيم الاقتصاد العالمى بشكل فعال وشرطًا لمواجهة عدم المساواة الاقتصادية على المستوى العالمى وشرطًا للضبط والسيطرة على المخاطر البيئية.

الأمة العالمية: لقد اعتدنا على اعتبار مصطلح الدولة القوية «Strong State» يعنى تلك الدولة المستعدة جيدًا للحرب، وهذا المعنى يجب أن يتغير اليوم فالدولة القوية هى دولة واثقة بشكل كاف من نفسها لدرجة قبولها الحدود الجديدة لسيادتها.

ولقد تكونت الدولة القومية فى البداية عندما تمكنت من تطوير حدود واضحة لها أكثر من مجرد تخوم غير واضحة Frontiers كالتى اتسمت بها الدول الأكثر تقليدية فالحدود Borders هى خطوط محددة مرسومة على الخريطة تحدد إقليم الدولة وأى انتهاك لهذه الحدود ينظر إليه باعتباره اعتداءً على تكامل الدولة.

وتقترب الدول مجددا من امتلاك تخوم Frontiers بدلاً من حدود فاصلة لكن ليس لنفس الأسباب التى وجدت فى الماضى؛ فالدول الأولى كان لها تخوم، لأنها لم تكن تمتلك جهازًا سياسيًا ملائمًا لغير ذلك فهى لم تكن تستطيع أن تجعل سلطتها ذات تأثير على محيطها الخارجى.

* أصبحت حدود الدول الحالية أقرب إلى كونها تخومًا Frontiers وليس حدودًا فاصلة Borders، وذلك يعود إلى علاقات وصلات هذه الدول بالدول والمناطق الأخرى وإلى مشاركتهم فى التجمعات عبر القومية بمختلف أنواعها. والاتحاد الأوروبى يعد النموذج المثالى على الشكل الجديد للحدود بين الدول وإن كانت مسألة إضعاف تأثير الحدود تحدث فى أجزاء أخرى من العالم أيضًا.

* يمكن للهوية القومية أن تكون قوة ذات أثر إيجابى طيب فقط إذا كانت متسامحة إزاء الرغبة فى الحفاظ على التمايز فى مواجهة الرغبة فى تذويب الفروق وتحقيق الاندماج الكامل بمعنى أن تكون متسامحة إزاء مسألة تعدد الولاءات والانتماءات... فالإنجليز على سبيل المثال هم فى نفس الوقت إنجليز وبريطانيون وأوربيون يمتلكون بعضًا من ذلك الإحساس بالمواطنة العالمية.

* يمكن أن ينظر إلى إحدى هذه الانتماءات باعتبارها الهوية المسيطرة أو المهيمنة إلا أن هذا ليس بالضرورة دافعًا للحيلولة دون قبول الانتماءات الأخرى.

* أما القومية المتعصبة ضد الأجانب فهى على العكس من ذلك ترى الأمة «كل واحد» لا يتجزأ.. وتتبنى مذهب الحمائية الثقافية مفترضة أن الأمة هى قدر ومصير، وهى ليست فقط مختلفة بل هى أيضًا لها التفوق على الأمم الأخرى. ولكن كيف يتأتى هذا؟

* فلا توجد أمة لها قدر أو مصير فضلاً عن أن كافة الأمم وبدون استثناء هى أمم «هجينة» غير نقية أى تختلط فيها الأصول العرقية فالأمة ليست بشىء معطى فى الطبيعة. فأى من أشكال التواصل البعيد من المحتمل أنها تمت مع الجماعات العرقية الأولى.

* إن الأمم هى نتاج تاريخ حديث نسبيًا فكل الأمم الحالية هى أشبه بجدار بُنى من تنوع من الأحجار الثقافية.

* وفى حديثه عن القومية قارن الفيلسوف السياسى David Miller بين وجهتى نظر سيطرتا بشكل واسع على اليسار بشأن الأمة - القومية:

- ترى وجهة النظر الأولى أن القومية هى الأساس وأنها مسألة شعور وإحساس تفتقد أى محتوٍ عقلانى رشيد، بينما ترى وجهة النظر الثانية أن القومية فعليًا ما هى إلا مذهب اليمين السياسى المعادى لقيم اليسار.. ويقول ميللر عن الذين يتمسكون بوجهتى النظر هاتين إنهم يميلون إلى معاملة القومية باعتبارها وحدة واحدة.. وهى ليست كذلك.. ففى الحقيقة يمكننا أن نميز بوضوح بين أشكال متباينة للقومية.

* إن مبدأ القومية يستند على عدد من الدعاوى فالهويات القومية تمثل مصدرًا صالحًا للهوية الشخصية للفرد. فالأفراد الذين يعيشون تجربة كونهم جزءا من أمة معينة واعتبار ذلك جزءًا من هويتهم هم فى الحقيقة لا يعانون من وهم.. ومسألة الرغبة فى الدفاع عن هويتهم ضد القوى التى يمكن أن تهددها يمثل بالنسبة للأفراد مسألة يجب الدفاع عنها من الناحية الأخلاقية.

* الأمم هى جماعات مستقرة يُكِنُّ العضو فيها مشاعر والتزامات خاصة تجاه بقية أعضاء الجماعة ولا يكون لهذه المشاعر والالتزامات وجود تجاه الأفراد من خارج الجماعة.

* توفر الأمة مركزا صالحا لتحديد وتمييز الذات، ولكن على الأمة أن تطور هياكل الدولة؛ لأن هذه الأخيرة هى التى تتيح للمواطنين أن يقرروا لأنفسهم تلك المسائل ذات الأهمية العامة.. فالأمم تجمع تلك العناصر الثلاثة بحجة معينة وذلك بسبب خصائص معينة أخرى.

* وكما يقول ديفيد ميللر: «الأمم ليست هيئات تطوعية ولكنها جماعات مستقرة بداخلها يولد ويعيش ويموت غالبية أفرادها وهو ما يفسر لماذا نرتبط بعلاقات وثيقة مع أفراد جماعاتنا بشكل أقرب إلى القدر أكثر من ذلك.. ترى هذه الجماعات نفسها امتدادًا تاريخيًا ومن ثم التزاماتنا ليست مقصورة على الأفراد المعاصرين، بل تمتد إلى أعضاء الجماعة فى الماضى والمستقبل أيضًا.. علينا أن نتمسك بمبدأ القومية وفى نفس الوقت علينا أن نناضل من أجل صياغة هويات قومية يمكنها أن توفق بين الطبيعة التعددية والطبيعة غير المستقرة للثقافة المعاصرة»[١].

* ولكن كيف لهذا أن يحدث؟ هل تستطيع فكرة الأمة أن تكون متلازمة مع التعددية الاثنية والثقافية؟ نجد فى الرد على هذا التساؤل أن القومية المحافظة "Conservative Nationalism" ترى أن الأمة الموحدة "Unitary Nation" لابد وأن تكون هى السائدة.. فالأمة الواحدة One-Nation هى ميراث من الماضى ويجب حمايتها من التلوث الثقافى Cultural Contamination .. إن ثمن الجماعة القومية كما قدره كتاب اليمين هو قداسة Sanctity وتعصب Intolerance واستبعاد.. وإحساس بأن معنى الحياة يعتمد على قيم الطاعة وأيضًا على الحذر من العدو.

* إن المذهب الراديكالى للتعددية الثقافية والذى يتبناه الأحرار Li-Bertarians وبعض أنصار اليسار قد أخذ خطًا مغايرًا مفضلاً احتضان التعددية الثقافية بأية تكلفة من أجل خلق تضامن أوسع وفى هذا الرأى نجد أن الهوية القومية ليس لها أولوية على الدعاوى الثقافية الأخرى.. وفى الحقيقة ينظر غالبا إلى الهوية القومية باعتبارها ذات أصل مشكوك فيه وباعتبارها قد تكونت بشكل مصطنع وأيضًا باعتبارها تخدم مصالح الجماعات الحاكمة.

هل العولمة هى الليبرالية الجديدة: يقول كثير من المحللين إن العولمة هى الليبرالية الجديدة... ترى ماذا يقصدون بهذا التعبير؟

هناك آراء أمريكية وبريطانية عن الحكومة لعل من أبرزها ما قاله أنتونى جيدنز Anthony Giddens فى كتابه الطريق الثالث The Third way.

---

(١) David miller, on nationalism, oxford: clarendon press, 1995 p. p. 416-420.

حين عرض آراءه عن الديمقراطية الاجتماعية:

«هناك عداء مستحكم ضد الحكومة كبيرة الحجم، وقد تبنى هذا العداء المحافظون فى أميركا فهم ضد الحكومة المركزية، وكذلك مؤسس الاتجاهات المحافظة فى بريطانيا أدموند برك Burke، وقد كان لهذه الآراء صدى كبير عند ريجان وتاتشر.. ومفادها أنه يجب على الدولة ألا تعوق المجتمع المدنى، وإذا ما تحقق للمجتمع المدنى ذلك فإنه سوف يعمل بقوته الذاتية.. فسيتحقق صفات وقيم عظيمة، وتقدر الليبرالية الجديدة هذه القيم ومنها الشجاعة والأمانة والعدل والنزاهة والانضباط، والليبرالية الجديدة تبين أنه يجب ألا تدمر (دولة الرفاهة) المجتمع المدنى بينما الأسواق الحرة تنطلق فى عملها بفضل المبادرات الفردية مثل المجتمع المدنى فإذا لم توجد معوقات من الحكومة ستنطلق الأسواق كما ينطلق المجتمع المدنى»[١].

وقد قامت مسز تاتشر بدعوتى لمؤتمر الخصخصة حينما كانت رئيسة لوزراء بريطانيا.. وتحدثت عن آرائها وكانت قد بدأت بخصخصة شركة الاتصالات البريطانية واشترطت فى ملكية الأسهم المباعة أن تكون محدودة للفرد أو للأسرة حتى ينتفع أكبر عدد ممكن من الشعب من مزايا الخصخصة، وكذلك دعيت من الحكومة التركية لحضور مؤتمر الخصخصة فى أنقرة.. وكانت هذه الحكومة تتبع أسلوب الليبرالية الجديدة.. والتاتشرية لا تؤمن بالمساواة فالأفراد الذين لديهم المبادرات والإصرار والقوة والقدرة، سيرتفعون إلى مواقع أعلى حسب ما بذلوا من جهد!.

وتقاون الليبرالية الجديدة، بينها وبين الشيوعية التى تحاول أن تخلق مجتمع المساواة.. فنتج عن ذلك التكاسل والمجتمعات المتماثلة فى السوء.. ولذلك كانت الحكومات السوفيتية تتشدد باستخدام القوة لدفع الأفراد للعمل والإنتاج.. وإن سياسة دولة الرفاهة وهى ضد التاتشرية تعمل على تدمير المجتمع المدنى بتدميرها روح المغامرة.

والليبرالية الجديدة تقول: إن قوى السوق هى التى ستقود النمو الاقتصادى، والأسواق الحره تحقق المعجزات والمثل العليا.. وهى لا تشجع موضوعات البيئة إذ تراها نوعًا من التشاؤم، وأحيانًا يقول الليبراليون الجدد: إنها إشاعات من أنصار الرأسمالية الخضراء بأن هناك مخاطر شديدة منها..وهذا هراء فى هراء!!..

ويرى البعض أن الليبرالية الجديدة، هى نظرية كونية، وتسهم فى قوى العولمة.. وهناك الذين يقولون إن الليبرالية الجديدة هى العولمة.. وتنادى الليبرالية الجديدة بـ :

- العالم سيكون أفضل مما هو منخرط فيه على المستوى المحلى.
- العالم بلا تدخل من الدول.. ستقوده الأسواق إلى الأفضل.

---

(١) The Renewal way of Social Democracy, London 1998.

ونجحت الليبرالية الجديدة.. بينما فشلت الديمقراطية الاشتراكية[1] التى كان يتبعها حزب العمال البريطانى قبل المستر بلير رئيس الوزارة البريطانية الذى نادى: لا لليبرالية الجديدة ولا للديمقراطية الاشتراكية ولكن هناك طريق ثالث هو الديمقراطية الاجتماعية الجديدة.

وتواجه الليبرالية الجديدة تحديات ، وأصحاب نظرية أن العولمة هى الليبرالية الجديدة يقولون: تحديات..

أولها: التطرف بالإيمان (بتحرير قوى) السوق ولتحقيق نمو اقتصادى لا حدود له.

ثانيها: المحافظة عليها أى الحرص الشديد عليها وهى مكونة من تراث الماضى الذى يعتبره الكاتب بيرك مرشدًا وهاديًا للمستقبل.

والليبرالية الجديدة عكس الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية (حزب العمال فى الماضى ولكن تمت المراجعة للحزب فى أكتوبر ١٩٨٧).. وظهرت الديمقراطية الاجتماعية الجديدة.. أى الطريق الثالث أى مواجهة التاتشرية بالآتى:ـ الاهتمام بالحرية الفردية والاختيار الشخصى.. استبعاد الالتزامات السابقة بتوسيع نطاق الملكية العامة للصناعة.. ورؤى صراحة.. تحجيم الاعتماد على النقابات، وكانت فى عهود حزب العمال لها سلطة وإضرابات مما سبب مشاكل كثيرة فى المجتمع.. هجر فكر إدارة العرض والطلب الكنزى وتبنى المؤتمر بعض مسائل البيئة، وكان هذا قليلاً جدًا وسواء أكانت الليبرالية الجديدة وهى التى سماها البعض العولمة.. أو الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية التى كان يتبعها العمال قبل بلير وكانت تسمى الاشتراكية الفابية، وكذلك إذا كان الطريق الثالث كما يقول أنتونى جيدنز يهدف إلى مواءمة الديمقراطية. الاجتماعية الجديدة مع عالم يتعرض لتغيرات جذرية خلال العقدين أو الثلاثة عقود الماضية فالطريق الثالث هو محاولة لتجاوز كل من الديمقراطية الكلاسيكية والليبرالية الجديدة.

ونحن فى البلاد العربية من واجبنا أن نبحث عن طريق رابع يختلف ويوافق.. يختلف عن عيوب كل هذه الفلسفات الثلاث ويوافق على ما هو حسن فيها ويتفق مع مبادئنا وقيمنا وديننا وعاداتنا وأحوالنا..

فالدين الإسلامى يقرر «أنتم أدرى بشئون دنياكم»..

لذلك لماذا نختلف مع المبادئ والفلسفات التى ذكرناها؟! فإن أنتونى جيدنز يقول إن الإحصائيات أثبتت واقعًا خطيرًا.. ويكفى أن نذكر نص هذه الإحصائية بالذات «قد وافق فى بريطانيا ٧٢٪ من الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة على العبارة التالية.. ليس للدولة الحق فى منع أى شكل من أشكال الأفعال الجنسية التى تحدث بين بالغين برضاهم «فى حين أن النسبة المقابلة فى فئة من هم أكبر من ٥٥ سنة

---

(١) انظر المرجع السابق.

كانت ٣٦٪ فقط[١].. عموما نجد أن الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أو تحالفات اليسار والوسط تتولى مقاليد السلطة فى كل من المملكة المتحدة وفرنسا واليونان وإيطاليا والنمسا.. وعدد من الدول الإسكندنافية وكذا من أوروبا الشرقية.

الطريق الثالث

يرى البعض أن العولمة و الديمقراطية شيئان متلازمان، ويحدد مؤيدو العولمه ركائزها فى: ديمقراطية التكنولوجيا وديمقراطية الاتصالات بينما نجد أن مسز تاتشر، حينما كانت رئيسة للوزراء - وكما ذكرت سابقًا كانت قد وجهت لى الدعوة لحضور المؤتمر الذى أعلنت فيه سياسة الخصخصة - وبدأت بخصخصة شركة الاتصالات والتليفونات الحكومية، تقول: لقد اتبعنا الديمقراطية حيث حددنا خمسة أسهم كحد أقصى للملكية فى هذه الشركة تحقيقا لزيادة رقعة الملكية.. وأذكر فى هذا المجال أيضا أن مستر ناكاسونى، رئيس وزراء اليابان، حينما بدأ برنامج الخصخصة بتقسيم شركة السكك الحديدية إلى أربعة أقسام، وفقًا لمبدأ التجريب قبل التعميم، قال: «إن الحكومة كانت تدير هذه الشركة نيابة عن الشعب، واليوم نعيدها إلى الشعب بعد أن قمنا بتطوير وتحسين الخدمة لصالح الشعب»، وكان يعبر بذلك عن مفهوم الديمقراطية..

ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة تطالب دول العالم بتطبيق الديمقراطية، ويؤيدها فى ذلك البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، كشرط لتقديم العون والمساعدة.. ويقولون: إن الدولة الديمقراطية لا تسعى لشن الحرب لأن إعلان الحرب يخضع دائمًا لموافقة المجلس النيابى المكون من ممثلى الشعب بينما الدولة الديكتاتورية يصدر بها قرار الحرب من الدكتاتور.

وهكذا تتباين توجهات الديمقراطية، ولكن قبل تناول أنواعها ومنطلقاتها تجدر الإشارة أولاً إلى مصطلح "الطريق الثالث Third way" الذى نادى به تونى بلير وحزب العمال الجديد فى بريطانيا.

ففى فبراير ١٩٩٨، تحدث تونى بلير فى واشنطن، عن رغبته فى التوصل إلى إجماع دولى ليسار الوسط يستجيب للمتغيرات العالمية، وعالم اليوم ينقسم إلى قسمين، الأول يؤمن بالحضارة الغربية التى تقودها الولايات المتحدة وتتمثل فى التكنولوجيات والفضائيات.. إلخ. والثانى يؤمن بالثقافة التى ترتكز على القيم والمثل العليا والأخلاقيات .. والمعروف أن الربح المادى هو الهدف الأول فى المجتمع الرأسمالى، إلا أن دولاً مثل المانيا واليابان أولت اهتمامًا أكبر بالجوانب الإنسانية والاجتماعية فيما أطلق عليه الديمقراطية الاجتماعية Social Democracy، وتستهدف التركيز على البعد الاجتماعى والتقليل من سلبيات اقتصاديات السوق، على حين كانت السياسات الريجانية والتاتشرية – إذا جاز التعبير، كما سبق القول – تأخذ اتجاهًا مغايرًا فيما أطلق عليه الليبرالية الجديدة New Liberalism أو اليمين الجديد.

(١) John Blundell and Brian Gosschelk: Beyond left and right: institute of Economic Affairs, 1997.

لقد حاول العالم، بعد الحرب العالمية الأولى، تطبيق نهج الديمقراطية التى كانت تتبعها الامبراطورية البريطانية، وكذا نظرية كينز التى كانت تنادى بأنه يجب إنقاذ الرأسمالية من نفسها، رغم أن كينز لم يكن اشتراكيًا أو يحبذ التأميم.. إلا أن نظريته كانت تنطلق من أن الأزمات الاقتصادية، إثر أزمة الكساد الكبير فى الثلاثينيات من القرن العشرين، ترجع إلى الخلل فى التوازن بين قوى الطلب والعرض.

ويطبق الليبراليون الجدد فلسفة تقوم على المزيد من التركيز على المستوى المحلى، وأن المجتمع العالمى ما زال مكونًا من دول قومية، وأن الحفاظ على القوة يمثل عنصرًا أساسيًا فى النظام الدولى!

وقد شهدت معظم الأحزاب الأوروبية عمليات إصلاحية مماثله بدأ بعضها مبكرًا عن بريطانيا، حيث تزايد الاهتمام بسياسات المشاركة فى تنمية المجتمع المحلى وبروز دور أكبر للجمعيات الأهلية واهتمام أكبر بقضايا البيئة وحقوق الإنسان.. وهكذا وصل الأمر فى عام ١٩٩٨ إلى أن أصبحت الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أو تحالفات اليسار والوسط، تتولى مقاليد الوسط فى كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والنمسا واليونان وعدد من الدول الإسكندنافية.

أما الاستخدام الأحداث لتعبير الطريق الثالث فقد قوبل بفتور من جانب أغلب الأحزاب الديمقراطية فى أوروبا، فضلاً عن أحزاب اليسار، الذين رأوا أن هذه الصياغة نوع من إعادة إحياء الليبرالية الكلاسيكية.!

سياسة الطريق الثالث: إن الهدف العام لسياسة الطريق الثالث، كما يقول أنتونى جيدنز فى كتابه "THE THIRD WAY"، يجب أن يكون مساعدة المواطنين على مواجهة تحديات العصر التى تتمثل فى العولمة والتحول فى الحياة الشخصية والعلاقة بالطبيعة.. وأنه يجب على سياسة الطريق الثالث أن تحافظ على اهتمامها المحورى بالعدالة الاجتماعية، مع التسليم بأن المسائل التى تجاوزت الانقسام بين اليمين واليسار قد أصبحت أكثر عددا من ذى قبل.. وأنه إذا كانت الحرية تعنى الاستقلال النسبى للفرد، فإنها تتضمن فى نفس الوقت مزيدًا من الانخراط فى الجماعة الاجتماعية الأوسع أى المجتمع، وذلك من خلال شعار رئيسى هو: «لا حقوق بدون مسئوليات».. وإذا كانت الحكومة تتحمل مجموعة من المسئوليات تجاه مواطنيها، مثل تعويضات البطالة، فلابد أن يقابل ذلك من جانب الفرد مواصلة البحث الدؤوب عن فرصة مناسبة للعمل، ومن الضرورى أن يؤكد الديمقراطيون الاجتماعيون على ذلك، وإلا فإن المبدأ يمكن أن يفهم على أنه لا ينطبق إلا على الفقراء أو المحتاجين.

وثمة مبدأ ثان يجب أن يرتفع فى المجتمع الجديد وهو أن «لا سلطة دون ديمقراطية».. فالديمقراطية هى الطريق الوحيد لإ قامة السلطة التى يجب أن ترتكز فعاليتها على المشاركة..

ويمكن تلخيص قيم الطريق الثالث فى:	The Third Way Values:
المساواة	Equakity
حماية الجماعات الضعيفة الهشة	Protection of the vulnerable
الحرية كاستقلال ذاتى	Freedom as autonomy
لا حقوق بدون مسئوليات	on rights without responsibilities
لا سلطة بدون ديمقراطية	no authority without democracy
التعددية العالمية	cosmopolitan pluralism
النزعة الفلسفية المحافظة	philosophic conservatism

وثمة قضايا أخرى تهتم بها سياسة الطريق الثالث، من بينها أشكال الاستجابة للعولمة والتغير العلمى والتكنولوجى والعلاقة بالعالم الطبيعى، والأسئلة التى تطرح هنا لا تتصل بالعدالة الاجتماعية، ولكنها تتصل بالطريقة التى يجب العيش بها !! وكيف يمكن إعادة تشكيل التضامن الاجتماعى ومعالجة المشكلات البيئية، كما تعد قضية التحديث عنصرًا مهمًا فى السياسة الجديدة، ويعنى بها ـ على حد قول تونى بلير – تحديث الديمقراطية الاجتماعية نفسها.. مثال ذلك أنه إذا كان من أهم أهداف السياسة الاجتماعية المحافظة على استمرار حياة الأسرة وتماسكها خاصة حماية رفاهية الأطفال، فلابد أن تكون رعاية شئون الأسرة محورًا رئيسيًا فى برنامج الطريق الثالث فى إطار أوسع وأشمل..

برنامج الطريق الثالث : يشتمل برنامج الطريق الثالث على عدد من العناصر، يأتى فى مقدمتها :

الأسرة الديمقراطية	The democratic family
مجتمع مدنى نشط	Active civil society
الدولة الديمقراطية الجديدة	The new democratic state
دولة بلا أعداء	state without enemies
الوسط الراديكالى	The radical centre
الاقتصاد المختلط الجديد	The new mixed economy
المساواة كأداة للاستيعاب	Equality as inclusion
الرفاهية الإيجابية	positive welfare
دولة الاستثمار الاجتماعى	The social investment nation
الأمة العالمية	The cosmopolitan nation
الديمقراطية العالمية	Democracy the cosmopolitan

دمقرطة الديمقراطة Dimocratizing democracy : ويذهب الطريق الثالث إلى أن المطلوب بشكل ضرورى هو إعادة بناء الدولة ويتجاوز بذلك ما يقوله أنصار اليمين: بأن «الحكومة هى العدو» وكذا ما يقوله أهل اليسار : «إن الحكومة هى الحل!!».

ويرى البعض أنه إذا كانت الديمقراطية الليبرالية تعانى اليوم من أزمة فليس ذلك راجعًا إلى أنها تتعرض للتهديد من أعداء على نحو ما كان عليه الحال من قبل، بل على العكس، فهى تعانى اليوم من أزمة؛ لأنه لم يعد لها أعداء!! فمع انتهاء عصر الاستقطاب الدولى لم يعد هناك أعداء محددون ظاهرون..!

ويثور التساؤل هنا حول مدى تكيف الحكومات مع الظروف الجديدة لعصر العولمة؟ أو ما هى الإصلاحات التى ينبغى اتخاذها خاصة وأن الدول المختلفة سوف تتبع بالضرورة مسارات مختلفة فيما يتعلق بجعل الديمقراطية أكثر ديمقراطية، ولكن يمكن وضع إطار عام أو أسس عامة تشمل: (١) التحول نحو اللامركزية، ولا يعنى ذلك إضعاف سلطة الدولة الوطنية. (٢) تحقيق مزيد من الشفافية وضمانات جديدة ضد الفساد. (٣) رفع الكفاءة الإدارية للدولة. (٤) انتهاج أسلوب الديمقراطية المحلية المباشرة والاستفتاءات الالكترونية وهيئات المحلفين من المواطنين، بمعنى صور أخرى من الديمقراطية غير عمليات الاقتراع التقليدية، تحل محل الآليات الانتخابية فى تكوين الحكومة المركزية والمحلية. (٥) زيادة وتوفير قدرات الدولة لمواجهة المخاطر ليس فقط الاقتصادية وإنما ايضًا فى المجالات العلمية والتكنولوجية والبيئية وكل ما يهدد كيان وسلامة المجتمع.

وإذا كانت إقامة وتدعيم المجتمع المدنى تمثل أحد مكونات سياسة الطريق الثالث، فإن تحقيق تنشيطه وفاعليته يتطلب توسيع مجالات المشاركة بين الحكومة وهيئات المجتمع المدنى وتشجيع المبادرات المحلية وإشاعة الاستقرار والأمان على كافة مستويات النشاط المحلية، والتعاون مع قطاع الأعمال لإصلاح مظاهر التدهور الحضرى فى المحليات.

كذلك تتضمن سياسات الطريق الثالث فى مجال الاقتصاد، كما سبق القول، الدعوة إلى اقتصاد مختلط من نوع جديد يرتكز على تحقيق التعاون بين القطاعين العام والخاص، وذلك باستخدام آليات السوق مع وضع المصلحة العامة نصب عينيه، وإيجاد توازن بين السيطرة واللا سيطرة على المستوى المحلى والقومى وأيضًا المستوى العابر للقوميات، وتوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى حياة المجتمع.

قضية المساواة: إن مفهوم المساواة يحتل مساحة واسعة من الجدل والآراء المتباينة حوله خاصة فيما يتعلق باحتمالات تصادمها مع الحرية الفردية.. وهناك من يقول: إن مفهوم المساواة مقبول عند بلير وغير مقبول عند تاتشر، حيث كان الافتراض أن النموذج الوحيد للمساواة يجب أن يكون نموذج تكافؤ الفرص أو وفقًا لنظام الجدارة، أو لمبدأ الليبرالية الجديدة، ولكن لاشك أنه إذا اعتمد مجتمع على هذا النموذج كليه فسوف يخلق قدرًا كبيرًا من عدم المساواة بين أفراد المجتمع.. فالحقيقة أنه لا يمكن أن توجد مساواة مطلقة، وعندما كتب بفريدج تقريره عن الضمان الاجتماعى والخدمات المرتبطة به عام ١٩٤٢. أشار إلى المشكلات الرئيسية الثلاث التى تواجه العالم وهى الفقر والجهل والمرض وقال: إن كلا منها سبب ونتيجة Cause is the effect & effect is the cause. وكانت تلك فى رأى الكثيرين رؤية سلبية، وأن الأحرى الحديث عن الرفاهية والإيجابية التى يسهم فيها الأفراد بأنفسهم بجانب الحكومة والهيئات

والمنظمات الأهلية، وبحيث لا تقتصر على الجانب الاقتصادى والمساعدات المادية وإنما أيضًا على الرعاية الاجتماعية والخدمات المختلفة التى تتيح حياة كريمة أكثر استقرارا وأمانا.

وإذا خرجنا من المستوى المحلى أو القومى إلى المستوى العالمى أو الكوزموبوليتانى، نجد مفهوم المساواة أمرًا يصعب تطبيقه أو حتى تصوره إلا فى ديباجات المواثيق الدولية التى تردد وترفع شعارات المساواة بين الشعوب... ولكنها لا تتجاوز عبارات مكتوبة على الورق ولا تتعداها إلى حيز التنفيذ فى واقع الأمر.. والتاريخ الحديث والأحداث المتتالية على اتساع مسرح العالم خير شاهد على ذلك.

لقد نوقشت فى السنوات الماضية فكرة تأسيس جمعية عامة جديدة أو برلمان على غرار البرلمان الأوروبى ومحكمة عدل وغيرها من الأجهزة فى إطار علاقة ارتباط تحقيق الفعالية المفقودة للأمم المتحدة الحالية ويتحقق معها حلم «الحكومة العالمية» أو «النظام الكونى»، ولكن هذه المثالية أو «اليوتوبيا» هل يمكن أن تقوم مع ما نشهده اليوم من هيمنة وسيطرة القطب الواحد؟!!.

العولمة وقضايا المجتمع المدنى

- المنظمات غير الحكومية
- القوانين فى ظل العولمة
- حقوق الإنسان للجميع

العولمة وقضايا المجتمع المدنى

المجتمع المدنى : إن التعريف الذى يتفق عليه المفكرون بالنسبة للمجتمع المدنى، هو أنه أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينهما بما يضمن أعلى درجة من المساواة فيما بينها.. ويعتمد فى ذلك على وسائل مستقلة بعيدة عن تدخل الحكومة وسيطرتها على أساس الاحترام المتبادل والموازنة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل.

وقد ارتبطت ظاهرة المجتمع المدنى فى نشأتها وتطورها فى المراحل اللاحقة لعصر التنوير بتاريخ نضال الشعوب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة.

ويمكن القول: إن المجتمع المدنى هو رابطة اجتماعية تقوم على الاختيار الفردى، يدخل فيها الأفراد طواعية ويتقدمون إلى التنظيمات القائمة بطلب الانضمام إلى عضويتها بإرادتهم الحرة.. ووجود هذه الرابطة الاجتماعية يحقق للمجتمع ككل مزيدا من الاستقرار.. وهذا الشكل من التنظيم الاجتماعى يتكون من مؤسسات متنوعة: دينية وتعليمية ومهنية وسياسية وثقافية، كالنقابات والاتحادات العمالية والجمعيات الأهلية والخيرية والأحزاب السياسية.. إلخ. والتى تسودها قيم ومبادئ التسامح وقبول الآخر والحوار السلمى واحترام الحرية والخصوصية الفردية.

وبالانضمام إلى هذه الجمعيات تتاح للفرد قدرة أكبر على التأثير فى مجريات الأمور من حوله من خلال المشاركة فى كل ما يتعلق بالشئون العامة للمجتمع، ويصبح شريكًا فى صنع القرارات سواء على مستوى الجماعة أو على مستوى المجتمع ككل!! والحقيقة أن ديمقراطية أى مجتمع تتوقف على وجود مجتمع مدنى بالمعنى المذكور.

ولقد شهدت سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين انتقالاً مثيرًا من مجتمعات ودول العالم نحو الديمقراطية، كما شهدت أوروبا صحوة فى المجتمع المدنى، واستطاعت منظمات العمال

(١) من إصدارات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام سنة ٢٠٠٠م.

والروابط المهنية فى عدد كبير من بلدان إفريقيا أن تنتشر الوعى بضرورة تغيير حكم الحزب الواحد.. واتفق المجتمع على أن تلك كانت إرهاصات عصر العولمة، وإن الديمقراطية وحقوق الإنسان حظيت بالانتشار العالمى كقضايا ذات أولوية فى جداول أعمال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

وكان من أبرز التطورات العالمية الجديدة تزايد عدد المنظمات غير الحكومية واتساع نطاق نشاطها بما يتجاوز حدود الدول القومية.. فقد استطاعت منظمات حقوق الإنسان - فى ظل التقدم الهائل فى وسائل وأدوات الاتصال والبث الفضائى - توعية الرأى العام العالمى بما يجرى من انتهاكات فى أية دولة، ومتابعة ما تقوم به حركات الاحتجاج الشعبى والمنظمات غير الحكومية كقنوات فعالة لمشاركة المواطنين والتأثير فى السياسات الحكومية فضلا عن تحقيق مطالب الإصلاح السياسى والاقتصادى.

وبدأ السياسيون يتحدثون عن عصر العولمة باعتباره عصرًا يتكون فيه مجتمع مدنى عالمى «خصوصًا وأن كثيرًا من الجماعات المكونة للمجتمع المدنى فى عديد من الدول بدأت فى الدخول فى تحالفات وروابط مع المنظمات العالمية خارج الحدود، وهو ما ظهر بصورة واضحة فى المظاهرات ومسيرات المعارضة فى سياتل ودافوس وغيرهما، وكان أخرها فى جنوه بإيطاليا، والتى كانت تعبر عن موقف الجماعات المكونة للمجتمع المدنى تجاه العولمة والمخاوف من آثارها السلبية خاصة على الفئات الضعيفة، فى المجتمع، يستوى فى ذلك البلدان المتقدمة والنامية.

المنظمات غير الحكومية

* جاء فى تقرير صدر مؤخرًا عن الأمم المتحدة أن هناك حوالى تسعًا وعشرين ألف منظمة غير حكومية تمارس نشاطًا عالميًا إما على المستوى المحلى أو العالمى فالأرقام تتضاعف ويكفى الإشارة إلى التقديرات التى تقدر عدد المنظمات غير الحكومية (المحلية) فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بحوالى مليونى منظمة ويشهد العالم يوميا نشوء عشرات من هذه المنظمات فى مناطق العالم المختلفة.

* أصبحت المنظمات غير الحكومية كيانًا فاعلاً ومؤثرًا على الساحة العالمية وقبل ذلك على الساحة الوطنية ولم يعد هناك من يشكك فى هذه الفاعلية أو ذلك التأثير، بل إن الكتابات تضع هذه المنظمات ضمن القوى الجديدة التى تشارك فى إدارة الحكم Governance جنباً إلى جنب مع الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات المالية والاقتصادية العالمية.

* ونادراً ما تذاع نشرة أخبار يومية دون أن تتضمن خبرًا أو أكثر عن أنشطة وجهود هذه المنظمات فى أماكن مختلفة من العالم المتقدم منه والمتخلف الهادئ منه والمتفجر، بل إن هناك من يراهن على هذه المنظمات غير الحكومية باعتبارها الفارس المؤهل لقيادة العالم فى السنوات القادمة.

* إن الزحف الإعلامى الذى تحظى به المنظمات غير الحكومية والذى جعل مؤتمراتها هى الأكثر دويًا فى العالم إنما يعكس حقيقة الثقل الذى تتمتع به هذه المنظمات على المستوى الدولى واعتراف

المجتمع الدولى بهذا الثقل وهذا الدور الذى تقوم به؛ الأمر الذى يفسر بروز فكرة تمثيل المنظمات غير الحكومية فى الأمم المتحدة وتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية.. إن هذه المنظمات تقوم بأدوار مؤثرة وتمتلك قوة فاعلة حظيت باعتراف العالم وتقديره لما تقوم به من أعمال ولما تبذله من جهود فى سبيل تحقيق أهداف إنسانية.

المنظمات غير الحكومية ومشروعات البنك الدولى: منذ الثمانينيات فى القرن العشرين بدأ البنك الدولى فى الاعتماد المتزايد على المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريكًا فى تخطيط وتصميم وتنفيذ ومتابعة المشروعات التى يتولاها البنك؛ ففى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٨ شاركت المنظمات غير الحكومية (باختلاف أنواعها) فى حوالى ستة فى المائة من المشروعات الممولة من قبل البنك الدولى.

ومع بداية تسعينيات القرن العشرين ارتفعت النسبة لتصبح مشاركة المنظمات غير الحكومية فى ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ حوالى ٥٤ فى المائة.

ويتعاون البنك الدولى فى مشروعاته ليس فقط مع منظمات غير حكومية دولية بل أيضا مع منظمات غير حكومية محلية.. وأصبحت هذه المنظمات المحلية تستحوذ عام ١٩٩٨ على حوالى ٨٠٪ من المشروعات الممولة من البنك الدولى والتى تشارك فيها منظمات غير حكومية[(١)].

إنه اعتراف بالدور الواضح والتأثير الأوضح للمنظمات غير الحكومية.

هل المنظمات غير الحكومية ظاهرة سلبية: فى تحقيق كبير نشرته مجلة The Economist البريطانية فى عدديها (١/٢٩ : ٢/٤ /٢٠٠٠) تم تسليط الضوء على بعض الجوانب المهمة فى طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية وهى جوانب تستحق أن تؤخذ بعين الاعتبار؛ لذلك نشير إلى بعض هذه الجوانب:

تزداد أهمية منظمات الإغاثة أو المنظمات غير الحكومية بشكل عام فى الشئون العالمية يوما بعد يوم إلا أن هذه الجماعات ليست بالفعل جماعات ومنظمات غير حكومية فى أغلب الأحيان كما أنها لا تعمل للخير بشكل دائم.

لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية تجارة ضخمة؛ وهذا تفسير للتزايد الكبير فى أعدادها فى السنوات الأخيرة.. وقد ذكر تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن هناك حوالى ٢٩ ألف منظمة عالمية غير حكومية موجودة وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة بها حوالى ٢ مليون منظمة غير حكومية وروسيا بها حوالى ٦٥ ألف منظمة، بل إنه يوميًا تتكون عشرات من هذه المنظمات فى مناطق العالم المختلفة.

---

(١) .(بول ستريتن: عناصر استراتيجية للتنمية فى المستقبل: أهمية التنمية البشرية ومجلة التمويل وصندوق النقد الدولى: عدد ديسمبر ١٩٩٩ ص٣١).

تقول كارول لانكستر النائب السابق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ـ هيئة المعونة الأمريكية ـ لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية من أهم مجالات النشاط بالنسبة لوكالات المساعدة من أجل التنمية، بينما أعلنت منظمة الصليب الأحمر الدولية أن المنظمات غير الحكومية تنفق فى الوقت الحاضر أموالا تفوق ما ينفقه البنك الدولى سنويًا.

إن السبب فى الطفرة التى شهدتها مؤخرًا المنظمات غير الحكومية يعود أساسًا إلى أن الحكومات الغربية تقوم بتمويل هذه المنظمات؛ فعلى سبيل المثال منظمة أطباء بلا حدود الحاصلة على جائزة نوبل للسلام ١٩٩٩ تحصل على ما يعادل ٤٦٪ من دخلها من مصادر حكومية كما أن المساعدات الدولية التى تقدمها الحكومات الغربية أصبحت تقدم إلى المنظمات غير الحكومية الأمر الذى أتاح لهذه المنظمات موارد مالية كبيرة وظهورًا إعلاميًا مؤثرًا ودورًا كبيرًا من المفترض أن تلعبه.

إن مسألة تمويل الحكومات الغربية للمنظمات غير الحكومية أو تقديم المعونات الدولية من خلالها مسألة لم تكن من باب عمل الخير دائمًا فهى حلقة من سلسلة الخصخصة الدائرة حاليًا، فهذه المنظمات غير الحكومية باتت أقرب إلى مقاولى تنفيذ يعملون لحساب الحكومات .. واختيار هذه المنظمات للقيام بهذه الأعمال إنما ينبع من عناصر الكفاءة ورخص الأسعار.. وأقل إثارة للحساسية.. والأكثر من ذلك أنها تقوم إلى جانب عملها بأعمال جانبية مفيدة للحكومات ولعل أبرزها جمع المعلومات.

ففى الوقت الذى يكتنف بعض مناطق العالم درجة من الغموض فإن معرفة ما يحدث هناك لن يكون متاحًا إلا من خلال هذه المنظمات غير الحكومية إلى جانب أن معلومات بعينها لا يمكن الحصول عليها إلا من هذه المنظمات التى بمقدورها أن تخترق الحدود وتنفذ إلى مالا يستطيع غيرها النفاذ إليه.

بهذه النظرة ليس من المستغرب أن هناك موضوعات بعينها أو مناطق بعينها تحظى باهتمام خاص من قبل المنظمات غير الحكومية ليس بسبب احتياج هذه المناطق أو تلك الموضوعات إلى المساعدة من المنظمات غير الحكومية.. ولكن لأن هناك مصالح متوافقة بين المنظمات الحكومية والحكومات الممولة لها أو بالأحرى المتحالفة معها.

وهناك تقارب وتداخل كبير بين المنظمات غير الحكومية والحكومات فإلى جانب الروابط المالية؛ هناك حالات تكون فيه المنظمات غير الحكومية أداة تنفيذ سياسة خارجية معينة لدولة ما أو عدد من الدول مثل: قرار الكونجرس الأمريكى بإرسال معونات إلى جنوب السودان عن طريق هيئة المعونة الأمريكية والمنظمات الدينية والمسيحية المتعاونة معها.. إلى جانب وجود نوع من تبادل العاملين فيما بين أجهزة المنظمات غير الحكومية والأجهزة الحكومية.

الأمر المثير للانتباه أن هذه المنظمات تتحول بالتدريج لتصبح شبيهة بالشركات الكبرى؛ ففى الماضى لم تكن هذه المنظمات وأعضاؤها يسعون إلى مكاسب مادية أو تحقيق أجور عالية نظير أعمالهم التطوعية فى أغلب الأحيان، بل كان سعيهم وراء تحقيق مُثل وقيم يؤمنون بها، أما الآن فإن العاملين فى

المنظمات غير الحكومية وبشكل خاص المسئولون منهم عن زيادة الموارد المالية وكذلك كبار المسئولين يحصلون على مرتبات ومزايا أخرى تفوق فى بعض الاحيان ما يحصل عليه مسئولون فى الحكومة وتوازى ما يحصل عليه مسئولو القطاع الخاص.

لذلك ليس بالغريب أن تحول كثير من المنظمات وضعها القانونى من هيئة خيرية إلى شركات أو اتحادات تسعى للربح.

ويرى البعض أن المنظمات غير الحكومية والعاملين فيها ما هى إلا غطاء أو أداة لأعمال الترويج والتبشير سواء للدين المسيحى الغربى أو للقيم والثقافة الغربية تمامًا كما فعلت إرساليات التبشير فى فترات سابقة.. وإنها غيرت شكلها لتكون أكثر قدرة على أداء عملها وأكثر قدره على النفاذ والاختراق داخل المجتمعات المستهدفة بذلك.

الأمر المشين أن صندوق الأمم المتحده لرعاية الطفوله «اليونيسيف» قد أدان منظمات غربية تقوم بشراء الأطفال من إفريقيا وتستخدمهم فى تجارة العبيد، وكذلك هناك من المنظمات الغربية من قام بأنشطه سيئة السمعة فى العالم النامى خاصة فيما يتعلق بتحديد النسل وبرامج السكان حتى إن من هذه المنظمات من اتُهم بتنفيذ برامج تعقيم فى مناطق من العالم والأمر المثير أن هذه المنظمات لا تزال تتلقى تبرعات وموارد مالية من المجتمعات الغربية.

إلى جانب كم كبير آخر من القضايا المثيرة للجدل التى تثيرها المنظمات غير الحكومية فى عملها.. صحيح أنها تقوم بأعمال ومهام تستحق الاحترام والتقدير إلا أن هذا لا يسرى على جميع هذه المنظمات.

إن هناك سيلاً من المنظمات غير الحكومية يظهر لينشط يومًا بعد يوم يتحصنون بالشعارات الإنسانية البرَّاقة ويحتمون برعاية المجتمعات والحكومات الغربية لهم ولكن ماذا يفعلون بالضبط؟.

القوانين فى ظل العولمة(١)

هناك بعض الحقائق التى يجدر بسطها حول فكرة العولمة القانونية، وأهم هذه الحقائق ما يلى:(٢)

أولا : إن منظمة الأمم المتحدة، يجب أن يكون لها دور عادل فى ظل مجتمع العولمة العالمى، بحيث يجب بداءة تغيير نظام تمثيل الدول فى مجلس الأمن، حتى يتحقق تمثيل جغرافى عادل لكل الدول، وبخاصة التجمعات الإقليمية والدولية، مما يستلزم إعادة النظر فى نظام التصويت بمجلس الأمن، بحيث لا تستطيع دولة واحدة بإرادتها المنفردة أن توقف سريان أى قرار دولى مجمع عليه، وتجهض كافة محاولات حل المشكلات الدولية المتعددة، وربما يقتضى ذلك ضرورة مراعاة أمور تكفل الاحترام العالمى لفكرة مستقبل العولمة على صعيد القانون الدولى والمقارن، ومنها:

---

(١) Alain minc le nouveau moyen age, Paris, gallimard 1993.

(٢) John keegan, war and our world. London hutchinson, 1998 p. 3.

١ ـ تكوين تنظيم دولى جديد عند القمة، يكون بمثابة جماعة دولية ضاغطة.

٢ ـ صياغة وسائل معايير قانونية واقتصادية عامة، تراعى العدالة فى توزيع عوائد الاقتصاد الدولى.

٣ ـ ابتكار وسائل فعالة لمقاومة قوى العولمة فى حالة رفض تسوية الخلافات وديًا، إعمالا لحق الدفاع عن النفس الذى تحكمه قواعد القانون الدولى وقواعد منظمة الأمم المتحدة.

ثانيًا : الاهتمام بفكرة التوحد القانونى الدولى، مع مراعاة التفرد الثقافى والقانونى، وهذا يقتضى:

١ ـ الإفادة من الأنظمة القانونية المقارنة فى إثراء القوانين المحلية.

٢ ـ الإفادة من التشريع الإسلامى ونظرياته العميقة وغير المسبوقة، والتى تلقى احترامًا كبيرًا فى المجال الدولى، ولذلك فإن معهد القانون المقارن فى باريس قد أعطى الشريعة الإسلامية حقها فى مجال السيادة التشريعية العالمية فى مجالات عديدة، سواء فى إطار المعاملات والأحوال العينية، أو ريادتها فى مجال الأحوال الشخصية.

٣ ـ إن الدول المتقدمة لها أنظمة قانونية تحكم وضعها الاقتصادى والاجتماعى المتقدم، وكذلك الدول النامية، والدول التى فى طور التقدم، كل منها له قانونه. وما لم تأخذ الدول بأفضل المبادئ القانونية لتحقيق التقدم المحلى والعالمى، فإنها ستظل تعانى كثيرا ولن تحقق هدف التقدم المأمول، مما يستلزم إيجاد دور عالمى جديد للدفاع عن الفكر القانونى العالمى والتراث الإنسانى المشترك، مع العلم اليقينى بأن التجارب الأخرى قابلة للانتقال وليست قابلة للنقل.

ثالثًا: وجوب إعداد منظومة من القوانين المحلية تواكب مقتضى العولمة القانونية والاقتصادية، وفى هذا الصدد يتعين ما يلى:

١ـ إنشاء آلية خاصة لتحقيق هذا الهدف، مما يقتضى بذل جهود مكثفة.

٢ ـ الإفادة من الفكر القانونى العالمى الموحد، للحد دوليًا من هيمنة القطب الوحد، وذلك بترسيخ العلاقات مع الدول الأخرى، لتكوين فكرة موحدة للحد من تأثير العولمة، قانونيا واقتصاديًا واجتماعيًا، على الدول الفقيرة.

٣ ـ أن تعمل الدول العربية على إنشاء آلية منبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى للحد من آثار تدهور مستوى الدخول،وما يترتب على ذلك من آثار على القوانين الضابطة للمسائل الاقتصادية.

رابعًا: وجوب وجود معهد دراسات اقتصادية وقانونية لاستشراف المستقبل، مع الاهتمام بصناعة المعلومات. فالعولمة بدأت فى أوروبا منذ عام ١٩٩٥، وأصبحت الآن حقيقة لا مفر منها ونحن لا نقرر أن العولمة قدر لابد من الخضوع له، ولكن يجدر التفكير فى المخاطر، وهو ما يوجب السعى إلى استحداث مثل هذا المعهد ، حتى تواجه مشكلات أهمها:

١ ـ استمرار الجهود العامة التى تحول دون الهيمنة القانونية أو الاقتصادية على بعض الدول ومنها مصر.

٢ ـ على الدول الفقيرة أن تبذل الجهد والعرق لتلحق بموكب التقدم، فالقمة لا يجلس عليها إلا الأقوى، وإذا لم نكن نستطيع أن نكون الأقوى. فلا أقل من أن نكون ضمن الأقوياء. ويجب أن نفيد من العلم وصناعة المعلومات والاتصالات بطريقة ذكية، لتحقيق كل مقتضيات استشراف المستقبل.

القوانين فى مرحلة الانتقال: لجأت الدول التى اتبعت اقتصاديات السوق إلى تغيير القوانين بها وتبسيطها والقضاء على بطء التقاضى ـ فالقانون فى ظل اقتصاديات السوق له دور وشكل جديد، لذلك بدأت هذه الدول بإعادة النظر فى كثير من القوانين وتعديلها أو تغييرها تواؤمًا مع التغيير الذى تشهده الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وهناك قواعد مهمة لمعالجة القوانين فى مرحلة الانتقال إلى العولمة ذلك أن التعاون مع القوانين وتغييرها يحتاج إلى حذر ودقة فى عملية تطوير البنية القانونية لهذه المجتمعات.

* فى ظل اقتصاد السوق يكون القانون محددًا لقواعد اللعبة، يعطى للأفراد الحقوق والوسائل التى تتيح لهم التمتع بهذه الحقوق كما يحدد للأفراد الالتزامات ووسائل أدائها، وحيثما، يكن حكم القانون ساريًا فإن القوانين تطبق بشفافية وإنصاف وبشكل متساو على الجميع بحيث يستطيع الأفراد أن يحصلوا على حقوقهم ويدافعوا عنها.

* هذا إلى جانب أنه فى ظل اقتصاد السوق يتولى القانون تعريف سلطات الدولة وتحديد وسائلها قدر الإمكان.

* بالنسبة لمجتمع مرحلة الانتقال نجد أن المجالات السياسية لا تزال مشتعلة حول الأساسيات التى يقوم عليها المجتمع مع وجود ضغوط سياسية حادة مع قلة الخبرة بأساليب عمل السوق إلى جانب الخوف من الآثار السيئة المترتبة على إصدار قوانين غير سليمة أو متعجلة أو متأخرة..؛ لأن الخسارة فى هذه المرحلة سيكون لها مضاعفاتها فى مجالات كثيرة من المجتمع.

* وقد يرى البعض أنه يلزم نقل القوانين من البلاد التى اتبعت اقتصاد السوق باعتبار أن هذه القوانين لها ميزة التجربة إلا أن استيراد القوانين عملية تحفها المخاطر؛ لأن هناك ثقافة قانونية محلية وأوضاعا اجتماعية وسياسية معينة يجب أن تنطلق منها القوانين.

ولكن يمكن الأخذ فى الاعتبار تلك النماذج المطبقة ونأخذ منها ما يصلح لنا إذ لابد من المواءمة بين الاعتبارين. البيئة الداخلية والقوانين المناسبة لها والقوانين التى يمكن أن نستفيد منها والتى اتبعت فى بلاد اقتصاديات السوق.

* فى ظل التخطيط المركزى فإن النظام الإدارى تعاظم حجمه إلى درجة تهميش دور القانون نسبيًا فى الحياة الاقتصادية حيث كانت البيروقراطية المركزية هى الأداة الرئيسية التى تقوم بحل النزاعات

وتنفيذ القوانين إلا أنه مع مرحلة الانتقال ينبغى أن تعود المحاكم المستقلة والآليات الأخرى بدورها الطبيعى الذى غاب نسبيًا فى الفترة الماضية وهذا لا يعنى أن تنفض الدولة يدها من تنفيذ القانون فهذا لن يحدث، ولكن يجب أن نعرف أن مرحلة الانتقال تتسم أكثر من غيرها بحساسية كبيرة مما يتطلب وجود دولة قوية لتنفيذ القانون وفرض النظام دون المساس بحقوق الأفراد من ناحية وبقوى السوق المشروعة من ناحية أخرى.

* إن طاقم الأفراد والمؤسسات التى يقوم عليها حكم القانون يضم إلى جانب القضاة ورجال الادعاء والموظفين القضائيين مثل المحضرين والمحامين.. يضم أيضًا منتجى المعلومات وموزعيها.. ومؤسسات المراقبة ووسائل الإعلام.. ويجب أن يؤدى كل فرد من هذا الطاقم دوره كما ينبغى.

* كذلك يجب على الدولة التى تمر بمرحلة انتقال أن تتأكد من أن القوانين والمراسيم بقوانين وقرارات المحاكم المهمة تنشر بسرعة فى نص رسمى واسع التداول. ويجب إدخال الأنظمة الالكترونية الحديثة مثل الكمبيوتر والآلات الكاتبة الحديثة والتصوير الإلكترونى سواء لحفظ القوانين وتنظيمها وأحكام النقض مع تبويبها، وكذلك وسائل حفظ الأوراق الرسمية والدعاوى وكل ما يخص القضايا إلخ.

* أهمية التطور مع المتغيرات المستجدة من العولمة.. أى أنه حتى يمكن لحكم القانون أن يوطد لابد أن يستكمل بناء قوانين سليمة إلى جانب مؤسسات قانونية متمكنة لفرض حكم القانون، أما بالنسبة للبيئة القانونية الخاصة بالنشاط الاقتصادى فإنها تتطور مع التطور فى الانتقال الاقتصادى حسب السرعة والتدرج المتبعة فى هذا الأمر.

* هناك إشكالية كبيرة تتمثل فى تردد الحكومات فى التخلى عن السيطرة وتباطؤ المواطنين فى التمسك بالحقوق الجديدة إلى جانب عدم تطور المؤسسات القضائية بالشكل الكافى.

* إن القوانين تعتبر جديدة بقدر جودة المؤسسات التى تعمل بها وتعمل على تنفيذها والمحاكم فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال تحتاج لجهود جبارة للتغلب على آثار الماضى السلبية واستعادة ثقة الجماهير، فالقضاة على سبيل المثال ليس لديهم الخبرة الكافية عن اقتصاديات السوق، ولابد لاكتساب هذه الخبرة من بذل جهود كبيرة فى هذا المجال.

* يجب القضاء على المعوقات الكثيرة فى التقاضى مثل ارتفاع رسوم التقاضى وطول فترة التقاضى وافتقاد الكثير من القوانين للوضوح وصعوبة تنفيذ الأحكام بعد صدورها.. كل هذه أمراض متأصلة فى البنية القضائية للمجتمعات التى تمر بمرحلة انتقال ومع تعاظم الضغوط الداخلية والدولية للإصلاح السريع تكون هناك مطالب عديدة يجب تلبيتها بشكل مكثف وبحذر شديد.

* يحتاج تحديد وتنفيذ القوانين التى تحكم نشاط القطاع الخاص الى دولة قوية وقادرة غير أن الأسواق التى تعمل بشكل طيب تحتاج ايضًا إلى إحساس واضح بالحدود التى ينتهى عندها دور الدولة فيجب أن تكون الحكومة ذاتها خاضعة لقانون وموضع ثقة من الكيانات الخاصة بأنها لن تتدخل فى

شئونها بشكل تعسفى وأن تفى بالتزاماتها، وتشير البحوث فى مختلف الدول إلى أن مستوى ثقة المواطنين بالحكومة بأنها ستنفذ سياساتها المعلنة وتفى بالتزاماتها مرتبط بشكل إيجابى بالنمو الاقتصادى الطويل الأجل، وتزداد أهمية هذا المؤشر بالنسبة للبلدان التى تمر بمرحلة انتقال وتحول نحو قوى السوق.

سلطة الدولة: يجب أن تكون هناك قيود على احتمالات تعسفها وفى اقتصاديات السوق الراسخة تستمد هذه القيود من القانون الدستورى والإدارى اللذين يعملان معا على التخفيف من سلطة شتى هيئات الدولة فى الاستئثار بالحكم، كما أن وضوح إجراءات سن القوانين وإصدار اللوائح يوفر سبل ضمانات الإنصاف ضد أعمال الدولة.

وفى النظم ذات التخطيط المركزى يوجد القليل جدًا من القيود القانونية أو الاجتماعية على سلطة الدولة، ومن ثم يكون على البلدان التى فى مرحلة الانتقال أن تطور الآليات القانونية اللازمة لترشيد سلطة الدولة.. ومن هذا المنطلق يمكن توسيع نطاق المراجعة القضائية لتغطية جميع الأعمال الإدارية.

وهناك آراء يجب البت فيها سريعًا.. وهى هل يوضع نظام قضائى متخصص بالنسبة للنواحى الاقتصادية؟ هل نطور نظام التحكيم الحالى بحيث يبت فى المشاكل والمنازعات القضائية بسرعة مع تحقيق العدالة التى تستغرقها المحكمة للبت فى قضية لاسترداد الحقوق.. بالنسبة للتعامل مع القطاع الخاص.. وبالنسبة للحكومة.. وبالنسبة للعمال؟

لذلك فى كثير من عقود الاستثمار الأجنبى يشترط المستثمر - الأخذ بنظام التحكيم خارج الدولة التى يستثمر فيها - لو كان لا يطمئن للقضاء المحلى.

عولمة القضاء.. كيف ؟ لقد تعولمت الجريمة فعلى سبيل المثال تجارة المخدرات باتت جريمة دولية متكاملة ابتداء من زراعتها وصناعتها إلى تهريبها وتسويقها بالجملة، ثم تسويقها للمستهلك هذه المراحل تعنى فى مردودها الإقليمى عبور عدة دول، وبنفس هذا الوضع يمكن الحديث عن جرائم أخرى مثل تجارة الأسلحة- تجارة الرقيق الأبيض - تهريب المواد الخطرة - تهريب الأفراد - السرقة الإلكترونية.

وبشكل أقل حدة هناك جرائم انتهاك حقوق الملكية الفكرية ولكن استطاعت دول العالم تجريم هذه المسألة والتعاون فى مقاومتها هذا إلى جانب الأنشطة ذات التأثيرات الخارجية من تزوير للعملات الحرة وتزوير الأوراق والمستندات الوطنية والدولية... هذه نماذج لجرائم أقل حدة وإن كانت تحمل الصفة الدولية.

ولا يجب أن يفوتنا الإشارة إلى أعمال غسيل الأموال وتمويل العمليات الإرهابية، بل حتى الانقلابات العسكرية وأعمال العنف والفوضى والثورات فقد دخل عالم العولمة أفراد وهيئات مرتزقة متخصصون فى تجهيز مثل هذه الأعمال وتوريد ما تحتاجه هذه العمليات من سلاح وكوادر وتقنية وأعمال استخباراتية.

* إن التلاحم العالمى الحالى والذى يتزايد يومًا بعد يوم يدعونا الى الخروج عن الميادين التقليدية وعلى الأخص مبدأ السيادة الوطنية للقضاء؛ فإذا كانت الولايات المتحدة وبريطانيا طلبتا محاكمة المتهمّين الليبيين بشأن حادثة الطائرة المشهورة وهو ما يعد انتهاكا للسيادة القضائية الليبية ودعوة جزئية نحو العولمة؛ فإن طرح ليبيا لهذه المسألة أمام محكمة العدل الدولية ومحاكمتهما فى دولة محايدة يعد أمرًا أكثر عولمة.

ولقد تنبهت الدول إلى أهمية التعاون القضائى فيما بينها وهو ما يفسر بروز مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية فى السنوات الأخيرة تتعلق بالتعاون فى مجالات المخابرات والأمن والتعاون القضائى بهدف التعامل مع الأنواع الجديدة من الجرائم مثل: غسيل الأموال - تجارة المخدرات وتمويل الإرهاب.. إلخ.

* وقعت الولايات المتحدة مع كولومبيا اتفاقية تعطى الولايات المتحدة حق المشاركة العسكرية داخل الأراضى الكولومبية لفرض منع زراعة الهيروين وتصنيعه وتصديره. كذلك لا ننسى بين هذه الجرائم الجديدة التى اكتست برداء العولمة ما يعرف باسم السياحة الجنسية Sex tourism.

فى ضوء هذه الأوضاع الجديدة بدأت الدول فى الخروج عن فكرة حدود السيادة القضائية التقليدية وأخذت فى توسيعها إلى كل أنحاء العالم فالسويد أصدرت تشريعات تجيز اختصاص القضاء السويدى بالنسبة لجرائم تقع خارج حدوده، وكذلك فعلت بريطانيا وبالفعل طرحت أول قضية بشأن الجرائم الجنسية بفضل اتفاقية التعاون فى مجال مكافحة الجرائم الجنسية التى أبرمتها بريطانيا مع الفلبين وتايلاند وسيريلانكا عقب وقوع حادث كان المجرم فيه مواطنًا بريطانيًا ارتكب جريمته خارج نطاق القضاء البريطانى.

أى أن العولمة وان كانت أوجدت جرائم جديدة وأعطت طبيعة مستحدثة لجرائم تقليدية فإنها تدعو إلى تطوير النظرية التقليدية للقضاء بهدف تمكين العالم من التعامل مع هذه الجرائم الجديدة، إن العولمة بهذا الشأن أوجدت مستوً جديدًا من التفاعلات يتطلب مستوً جديدًا من التعامل بين الفاعلين يكون على مستوى هذه التفاعلات. ومن هنا كانت فكرة عولمة القضاء.

- وإذا كان نموذج العولمة يميل إلى التأكيد على الأنظمة المتخطية الحدود القومية والمتعلقة بالاستقلال والسيطرة، والتى تقوض التدخل الوقائى من جانب الدولة القومية، فإن نموذج حقوق الإنسان يركز الانتباه على إمكانيات تفويض السلطة فى المجال الدولى والمعايير والمبادئ العالمية ومستويات الحد الأدنى التى يمكن فرضها بالقوة، والتى يحتفظ بها فى المواثيق الدولية، تقدم آليات لكبح جماح نفوذ الدولة. وتخطى السمات الذاتية المحددة للجنسية والمكان، ومن أجل التعدى على بنيان الدول بهدف تقوية حقوق الترابط دوليًا. وهناك دلائل متزايدة على تواجد هذه الضغوط، سواء من خلال استراتيجيات السياسية الخارجية للدول. أو من خلال أنشطة ممثلين غير حكوميين وحقيقة الأمر أن السطح البينى بين

العولمة وحقوق الإنسان هو الذى يتحدى استقلالية الدولة بشدة وفاعلية، حيث يقدم آليات للتحرك العالمى الفعَّال وتنفيذ الحقوق، ولذلك نجد ـ على سبيل المثال ـ أن بعض الشركات المتخطية الحدود القومية، والتى تراعى صورتها أمام المستهلكين المدركين للحقوق، قد اتخذت مستويات الحد الأدنى الدولية كمبادئ متحدة مشتركة تتعلق بحقوق وأمن وأمان مكان العمل، كما أن التكنولوجيا العالمية، سواء كانت اتصالات بالبريد الإلكترونى أو المؤتمرات، تتم عن بُعد، قدمت تبادلاً جديدا للمعلومات، وإمكانات شبكية وتنظيمية للحركات الاجتماعية المختلفة.

وفى نطاق هذين النموذجين توجد سلسلة من القوى المتفاوتة المتباينة التى تتعدى على استقلال الدول القومية. وهذه القوى تشتمل على منظمات دولية وأنظمة معاهدات لها مجال عالمى، وذلك مثل: منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية وهى تشتمل أيضًا على توالدات من الأنظمة الإقليمية والمعاهدات والتكتلات.

حقوق الإنسان للجميع

إن الحرية سوف تكون هشة اذا صيغت فى قالب واحد، بدعوى عولمة متماثلة تتكلم بصوت واحد، صوت التجارة فى المقام الأول، وقد تكون المبادئ عالمية أما الآليات التى تصب الحياة فيها فإنها تتشكل بقدر كبيز من المعالم التى يختص بها كل مجتمع.

كما أن حلم الديمقراطية التى تسمو على السياسة، وتتضمن الاقتصاد والحياة الاجتماعية والثقافية، لا يمكن فى الحقيقة أن يتأصل إذا كان نسخة عقيمة لا تستطيع أن تعمل حسابًا للتاريخ، والأساطير، والقيم، والتقاليد الخاصة بالشعب. وفى حين أن هذه الجذور ضرورية، فإنها مع ذلك لا تقدم أى تبرير لذكر «النسبية الثقافية» كعذر لانتهاك المبادئ الأساسية التى ارتكزت عليها حقوق الإنسان الأساسية، واحترام «الهوية الثقافية» لا يمكن أن يجيز الممارسات غير الديمقراطية.

والاحتفال الأخير بذكرى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان كان بمثابة تذكير بأن حقوق الانسان لا تتضمن فقط الحقوق السياسية والمدنية، ولكن أيضًا، وعلى الأساس نفسه، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق فى العمل، والمسكن، والصحة والتعليم(١).

وهناك بليون ونصف بليون من البشر يعيشون فى فقر مدقع، وحقوقهم الأساسية وأهمها الحق فى الحياة، الذى يمثل الأساس الوطيد لكل الحقوق الأخرى، هذا الحق يواجه دومًا بالتهديدات ومن ثم الكفاح القائم، والذى لم ينته لتوسيع وتعزيز حقوق الإنسان، يتضمن واجب دعم هذه الحقوق.

هذا الواجب ليس فقط مجرد مسألة قانونية أو أمر أخلاقى، فالحريات الأساسية سوف تظل هشة طالما بقى الفقر، والاستعباد، وعدم المساواة .وتعمل قوى العولمة على تشجيع وتعزيز إقامة وتأسيس حكم

---

(١) المرجع: رسالة اليونسكو عدد نوفمبر ١٩٩٩: «عالم جديد» لفيديريكو مايور، بالاشتراك مع جيروم بنديه Jerome Binde باليونسكو، الناشر أوديل يعقوب، باريس، ١٩٩٩م.

القانون، إلا أن الحاجة تدعو إلى نص قانونى منحاز لصالح القواعد المطلوبة لنشاط وفاعلية عمل ناجح، هذه القوى تفعل المزيد لشحذ التوترات الاقتصادية والاجتماعية أكثر مما تعمل على تقليلها.

إن القوة الدافعة التى خلقتها محاولات تأسيس حكم القانون فى عدد متزايد من البلاد تعمل على مواجهة عقبة رئيسية، والقواعد والمبادئ التى تحكم العلاقات الدولية تزيد من تأثيرها على حياة الأمم والشعوب، لكنها مازالت بالفعل بعيدة عن أن تكون ديمقراطية، ولم تزل أقواها تمتلك النفوذ والسيطرة.

ويصدق ذلك عندما يتعلق الأمر بدول فردية individualStates فهى تشعر بأنها مكبلة الأيدى، وترى أن حقوقها الشرعية قد انقرضت بفعل قيام نوع من استبدادية القطاع الخاص الذى ينزع إلى تقييد وظائف الحكومة بخصوص الأمن والوساطة، وشل دورها كضامن للصالح العام، وحرمانها من وسائلها الضرورية لتطبيق حكم وسلطة القانون.

وهو أيضًا صحيح فيما يخص مجتمع الدول؛ لأنه لا يوجد إلى الآن بنيان عالمى مقبول بمثابة تجسيد لقوة القانون. فالأمم المتحدة هى المنتدى الدولى الديمقراطى الوحيد، ولكن سلطتها ضعفت، أولاً بسبب حوالى نصف قرن من الحرب الباردة، ثم بالتصرفات الأحادية الجانب للقوى العظمى، تحديًا للمبادئ ذاتها التى تعهدت بالدفاع عنها..

إن حكم القانون لا يجزأ، ويجب أن يشمل الحرية، والرفاهية، بل والبلاد الفردية والعالم بأجمعه.

وعبر تاريخ العالم، حيثما تداعت النظم الشمولية، وظهرت نظم السوق الحرة الاقتصادية، قفز إرساء «حكم القانون» إلى ذروة الاهتمامات، وتستجيب القوانين الجديدة المطبقة بشكل فعال للطموح المتزايد لضمان الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان، ويعتبر الإصلاح التشريعى جزءًا أساسيًا فى عملية التكامل فى الأسواق العالمية، وإن كان من المتوقع أن تكون هذه العملية طويلة المدى.

ولكن فى عالم تختلف فيه النظم القانونية إلى حد بعيد فإن نقص الموارد يعنى أن عملية الانتقال ستكون مهمة عسيرة. هذه الثغرة فى مجال «التنفيذ بالقوة» تساعد على تفسير السبب فى وجود رابحين وخاسرين فى عولمة حكم القانون.

«ليس لأحد التزام مقدس بطاعة القانون أكثر من أولئك الذين يسنون القانون» (سوفوكليس، شاعر إغريقى ٤٩٦ ـ ٤٠٦ ق. م).

لابد إذًا من الاعتراف بأن الإصلاح القانونى فرع من بناء الدولة، ومشروعات التطوير القانونى حظيت فقط بنجاحات متواضعة فى مناطق الاتحاد السوفيتى بسبب ـ ضمن أسباب أخرى ـ أن الشيوعية السابقة ظلت عاجزة عن كبح القوة والخداع والتدليس.

---

(١) David miller, on nationalism, oxford: clarendon press, 1995 (p. p. 416-420).

يجب أن نتذكر أن بعض الأشياء الصحيحة قانونا ليست صحيحة أخلاقيا (إبراهام لنكولن، رئيس الولايات المتحدة ١٨٠٩ ـ ١٨٦٥).

وهناك تحقيق نشره وزير العدل السابق فى أوكرانيا عن إعداد برنامج إصلاح قانونى تحت عنوان: «أيد نظيفة لمحو الفساد» غير أن الحكم الضعيف أتاح للفساد أن يستشرى وأدى إلى انبثاق «آلية» الحكومة الحالية حيث المسئوليات تتداخل، وتنتشر، فى تملك الوزارات للنشاطات التجارية».

ومن الآراء المهمة فى هذا المجال:

ـ من الأسهل تغيير القوانين عن تغيير العقليات، والجمود. (فرانشسكو فيرناند أورونيز ـ محام إسبانى وسياسى ١٩٣٠ ـ ١٩٩٢).

ـ إذا كنت تحب القوانين، والسجق، فعليك ألا تنظر إلى أى منها عند صنعه. (أوتو فون بسمارك ـ سياسى ألمانى ١٨١٥ ـ ١٨٩٨).

من معالم تطور حقوق الإنسان: هناك من يرى أن موضوع حقوق الإنسان له جذور عريقة فى القدم، ويتلمسون القرائن التى تزكى وجهة نظرهم، حتى فى النصوص العتيقة ومن ذلك:

ـ ١٧٠٠ ق . م . قانون حمورابى: تولى هذا الملك البابيلونى السلطة فى عام ١٧٥٠ ق. م. وفى عهده تم وضع مدونة قانونية نقشت على عمود صخرى هائل، وجاءت عبارة العين بالعين كرمز لمبدأ المدونة.

ـ ١٣٠٠ ق . م . الوصايا العشر : تلقى النبى موسى قائمة بعشرة قوانين من الله، عرفت بأنها الوصايا العشر، وأصبحت فيما بعد جزءا من التوراة.

ـ ٦٠٤ : دستور ال ١٧ مادة لليابان :

كتبه الأمير الوصى على العرش اليابانى، وقد شكل هذا الدستور القانونى والأخلاق فى اليابان يقول أحد بنوده: «يجب احترام السلام والوئام، لأنهما فى غاية الأهمية للعلاقات بين الجماعات».. ويؤكد على القانون الشرقى.. الذى يسعى لمنع المنازعات، فى حين أن القانون الغربى يعمل على حل المنازعات.

ـ ١٢١٥ ـ الماجنا كارتا: وقع الملك جون ملك إنجلترا على الماجنا كارتا (الميثاق الأعظم، أو العهد الأكبر) أقر فيه عدداً من الحقوق القانونية لباروناته ولأفراد الشعب، وكان هذا أول مرة يعترف فيه ملك بأنه يمكن إجباره على طاعة قانون، أو أنه فى وسع البارونات أن يسائلوه. وقد سمى هذا الميثاق بمسودة القانون العام الإنجليزى Blue print of English common law.

ـ ١٧٧٦ : إعلان استقلال أمريكا: لأول مرة تقوم حكومة بالطعن فى نظرية العصر الوسيط التى تقضى بأن يمتلك بعض الناس الحق فى التحكم فى الآخرين.

ـ ١٨٠٤: **قانون نابليون** : تقنين شامل يمجد العديد من الانتصارات التى فازت بها الثورة الفرنسية، مثل حرية الفرد، والمساواة أمام القانون، وصفة الدولة العلمانية. وقد ألهم هذا القانون قوانين مدنية مماثلة فى إقليم كويبك بكندا (١٨٦٥)، وألمانيا (١٩٠٠)، وسويسرا (١٩٠٧).

ـ ١٨٦٤ : **اتفاقية جنيف**: صيغت هذه الاتفاقية لضمان أدنى حد من حقوق الإنسان فى زمن الحرب. مثال ذلك: حماية أعضاء الفريق الطبى الحربى، ومعالجة الأفراد المصابين بجروح.

ـ ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦: **محاكمة نورمبرج لجرائم الحرب**: مجموعة من تسعة قضاة لمحاكمة أعضاء النازى الرسميين عن الجرائم التى ارتكبوها ضد السلام، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، تثبت أنه حتى فى زمن الحرب يجب أن تطبق المعايير الأخلاقية الأساسية.

ـ ١٩٤٨: **الإعلان العالمى لحقوق الإنسان**: نادت به الأمم المتحدة، ويختص بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ـ **عوامل ثقافية، وولاء محلى**: إن مجتمعات ما قبل الحداثة Pre-Modern فى معظم الدول الآسيوية والإفريقية لديها نظمها الخاصة فى الحكم، والاستقرار. أما العوامل الثقافية فإنها تكون أكثر أو على الأقل مثل العوامل الاقتصادية من حيث الأهمية، وضروب الولاء المحلية تسمو على الولاء للدولة، وضغوط المجتمع أقوى من عقوبات الدولة من حيث التأثير على سلوك المجتمع، والعدالة تبعًا للتوقعات المحلية، وللمؤسسات المحلية، أعلى قيمة من عدالة قانون الدولة والمحاكم.

ويقول هوجول بلاك سيناتور بالولايات المتحدة وفى محكمة العدل العليا ١٨٨٦ ـ ١٩٧١:

من البديهى أن القانون لكى يكون ملزمًا يجب أن يكون واضحًا بدرجة كافية لكى ينفذ أوامره.

ـ عدالة سريعة ورخيصة: حول «القانون العرفى» فى بعض المجتمعات المحلية، تكون العدالة سريعة ورخيصة، حيث إن المحاكم تعمل بحد أدنى من الشكليات، وتفرض أقل من دولار واحد لسماع الدعوى ويستخدم القضاة اللغة الدارجة، وتتيح قواعد الإثبات للأفراد أن يعترضوا ويسألوا الشهود، هذه المحاكم قريبة من الناس الذين لا يملكون نقودًا أو أوقاتا للسفر إلى البلدان حيث المحاكم الرسمية.

«أينما ينتهى القانون يبدأ الطغيان».

(جون لوك ـ فيلسوف إنجليزى ١٦٣٢ ـ ١٧٠٤).

«لتكن رفاهة الناس بمثابة القانون الأسمى»،

(شيشرون: رجل دولة رومانى وكاتب ١٠٦ ق.م ـ ٣م).

إصلاح القانون خدمة للديمقراطية يجب أن يجد الوسيلة لحماية الضعيف: إن الإصلاح القانونى والحكم الصالح وثبا إلى قمة التنمية، وتؤكد المؤسسات المالية الدولية والواهبون ذوو النفوذ دومًا على أهمية حكم القانون، وعلى بيئة منظمة صحية، وتنفيذ الحقوق تنفيذًا قويًا متماسكًا بما

يحقق تنمية اقتصادية ناجحة. وهناك اهتمام متزايد بأن إصلاحات السوق والعولمة مرتبطة بتقسيم أكبر للمجتمع الى طبقات وإلى عدم مساواة اقتصادية.

التناوب بين الفعالية أو الجدارة والعدالة: إن احترام حكم القانون وحماية الحقوق لا يعنيان بأى حال أن هناك ما هو أحسن وضعًا من القوانين حتى فى اقتصاد السوق. ومع ذلك، فالإصلاح القانونى ومشروعاته فى البلاد النامية والبلاد فى مرحلة الانتقال أصبح مقترنًا بفكرة مسار أو نموذج أفضل، والمشروعات الحالية تؤكد حماية قوية لحقوق الملكية، والتنفيذ الحاسم للعقود، وتنظيم القطاع المالى على أنه أساس بنية أساسية قانونية.

يقول الروائى الإيطالى أنطونيو تايوتشى: إذا كانت مهمة السياسى أن يهدئ الناس، ويريهم أن كل شىء على ما يرام بسبب وجوده (أو وجودها) فمهمتى أنا أن أزعج الناس، وأبذر حبوب الشك.. إن القدرة على الشك مهمة جدًا للبشر. أقسم بالله إن لم يكن لدينا أية شكوك، فإنا هالكون.

هل أنت واثق تمامًا من هذا؟:

ـ هناك بعض القيم الأساسية التى يستحيل أن يكون ثمة خطأ بشأنها، ولا يمكن لأى إنسان أن ينكر مقولة: «لا تفعل مع الآخرين ما لا أنت فاعله مع نفسك».. هذا شىء أساسى، إنه جزء من الطبيعة الإنسانية. ليس عندى أية شكوك فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان. ربما تكون هناك حقوق أخرى ينبغى إضافتها إلى القائمة، ولكن ليس لدى أدنى شك فى حقوق الإنسان.

وضع المرأة: أعلنت فى أكتوبر ١٩٩٩ نتائج دراسة مسحية عالمية قامت بها الأمم المتحدة حول دور المرأة فى التنمية والعولمة والمساواة بين الجنسين والعمل. وتناولت الدراسة الجوانب الإيجابية والسلبية للعولمة وتأثيرها على نساء العالم سواء فى الدول النامية أو المتقدمة، فمن الإيجابيات زيادة عدد النساء فى القوة العاملة زيادة كبيرة لتلبية حاجات السوق العالمية، ومقابل ذلك ما صاحبه من عدم استقرار واجهته المرأة فى عمالة تتسع سوقها وتمتد عبر الدول والقارات. وفى بعض الدول التى يعمل فيها عدد كبير من النساء فى القطاع غير النظامى وجد هؤلاء النساء أنفسهن دون استعداد أو إعداد أمام الأبعاد الرئيسية الثلاثة للعولمة وهى تحرير التجارة وتحرير التمويل والتوسع الكبير فى عمليات الشركات المتعددة الجنسيات.

وعلى الرغم من أن الانطباع العام هو أن العولمة فى شمولها أدت إلى إيجاد فرص عمل أكثر أمام النساء (والمثل على ذلك بنجلاديش التى لم يكن بها فى عام ١٩٨٧ إلا أربعة مصانع للملابس الجاهزة ارتفعت إلى ٢٤٠٠ فى عام ١٩٩٥ وبلغ عدد عمالها مليونا ومائتى ألف، تسعون فى المائة منهم من النساء دون سن الخامسة والعشرين). فقد كان للعولمة تأثيرها على قدرة الحكومات على تقديم أنواع معينة من الخدمات الاجتماعية تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للنساء ومن بينها التعليم والخدمات الصحية.

وتشير الدراسة كذلك إلى فروق بين تأثير العولمة على النساء فى البلاد المتقدمة وتأثيرها على نساء البلاد النامية. فى البلاد المتقدمة كان التغيير الذى أحدثته العولمة هيكليًا وتمثل فى زيادة واضحة

فى انتقال العمالة النسائية من الإنتاج إلى الخدمات، بينما تمثل فى البلاد النامية فى انتقالهن من الزراعة الى الصناعة. وهناك أيضًا هجرة الريفيات إلى المدينة.

وهناك اتجاه سياسى فى العولمة هو أن مقياس تحضر الأمم بتطبيقاتها الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة.. وقد كان للتعليم فضل كبير من أجل تقدم المرأة فى الدول النامية، وإذا كان حق الاقتراع لتحقيق الديمقراطية قد مُنح للمرأة متأخرًا عن ما حدث فى الغرب إلا أن الكثير من البلاد نجحت فى هذا الاتجاه.. وأصبحت المرأة تؤدى دورها الانتخابى، ولذلك نأمل أن تعمل الدول العربية التى لم تمنح المرأة هذا الحق أن تراجع نفسها.. فالعالم اليوم يتبنى فى عصر العولمة المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.. فالمجتمعات المتقدمة المتحضرة تبنى بجهود الرجل والمرأة.. والإسلام أعطى للمرأة حقوق الإنسان.. والتنمية لا تتحقق إلا بمشاركة الرجل والمرأة.. وإن إعطاء المرأة حقوقها الإنسانية التى منحها الإسلام لها يجب أن نوضحه خاصة أن هناك مقالات ضد الإسلام.. وأصحابها إما يكتبون عن عداء للإسلام أو جهل بمبادئ الإسلام والوضع يتطلب منا الشرح والتوضيح وذكر حقائق مبادئ الإسلام.

والملفت للنظر فى العلاقات الدولية أن جميع الدراسات والنظريات حولها تكاد تخلو من الإشارة إلى المرأة وكأنها كائن غير موجود أو أنه لا توجد نساء فى السياسة العالمية باعتبار أنها مجال للرجال فقط!!

ولكن الواقع أن المرأة أصبحت فى بؤرة الاهتمام على المستويين المحلى والدولى، بل وعبر القومى من خلال التنظيمات النسائية، والتى تعكس جانبًا من ملامح العولمة.

بل كان الحراس الأكاديميين، إذا جاز التعبير، يقاومون بشدة الثقافة النسائية باعتبار أنها ستظهر الطبيعة المتميزة لأعمال الفكر الذى يتركز على خبرات الرجال «الصفوة» ولكن سرعان ما وجدت نظرية المساواة بين الجنسين طريقها فى العلاقات الدولية، التى تعتبر أبرز ميدان لعمل الرجال، بالنسبة للعلوم الاجتماعية، وكانت التبريرات فى هذا الشأن تدور حول أن النظام يسيطر عليه الرجال، وبالتالى فإنه يعكس مصالح ومخاوف الرجال، وبالتالى لا يعنى عامة الناس، ومنهم النساء بطبيعة الحال! وكان تركيز العلاقات الدولية على مسائل «السياسة العليا» للدبلوماسية، وشئون الحرب وشئون الدولة، يتبع وجود عالم من الساسة والجنود، أى من الرجال !! وحتى عندما أصبح الاقتصاد السياسى الدولى محور الاهتمام، فإنه كان يأخذ شكل تحليل العلاقات بين الدول والأسواق أو هياكل السيطرة والاستغلال.. وفى أى الحالين لم يكن التحليل يلحق بمسألة علاقة الجنسين.

بل إنه فى المجال الفكرى ظل كيان ووضع المرأة مغمورًا أو متجاهلاً سواء على مستوى الشئون الداخلية للدولة أو علاقاتها مع الدول الأخرى، حيث اعتبر أمرا يدخل فى اهتمامات العلوم

الاجتماعية[1]، وفى نفس الوقت كان طابع السياسة الدولية هو والموضوعات المتعلقة بالمنازعات والمنافسة- السلطة التى تمارس من خلال التهديد، واستخدام القوة، والتى تمس جانبًا خاصًا من الطبيعة البشرية - يعكس الفصل بين الجنسين وربما الطبقة والثقافة.

والجدير بالذكر أن نظام العلاقات الدولية الذى نشأ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى يأمل عدم نشوب أى حرب أخرى ! تجاهل الدور الذى قامت به التنظيمات النسائية فى المطالبة بالسلام، واللائى شاركن فى مؤتمر لاهاى عام ١٩١٥ بينما الحرب مستعرة الأوار، وعارضن الشروط والعقوبات المفروضة على ألمانيا انطلاقًا من أنها ستؤدى إلى انتشار الفقر والمرض وإثارة الخصومات فى أوربا وتولد المزيد من المنازعات (وهو ما حدث بالفعل).. وهنا قد يحق للحركات النسائية التساؤل «خبرات من التى تؤخذ فى الاعتبار ؟!».

دور النساء فى السياسة العالمية: كان السؤال الذى وجهته سينثيا إنلوى عام ١٩٨٩ فى كتابها «الموز والشواطئ والقواعد» Enloe, Cynthio - Bananas, Beaches and Bases - London 1989 أين النساء؟! وذلك فى سياق تأكيدها بأن النساء موجودات حتى فى الأماكن غير المتوقع وجودهن فيها، مثل القواعد العسكرية أو العمل فى المناطق المخصصة للتصدير.. ويكفى للرد على ذلك التساؤل المطروح ذكر اسم أنديرا غاندى أو مارجريت تاتشر وكل منهما فى حد ذاته كاف لتقديم رمز لزعيمة قوية لا تتردد فى استخدام القوة فى النزاعات الدولية.

ومع هذه لايزال البعض يطرح نفس التساؤل: «أين هن النساء؟!» انطلاقًا من أنه، وحتى وقت قريب، وفى كثير من الدول، كانت النساء محرومات من تولى المراكز القيادية العليا فى وحدات القوات المسلحة، خشية احتمال تعرضهن لانهيار عصبى خاصة وقت تبادل إطلاق النار.. وينطبق نفس الاتجاه بالنسبة للمواقع السياسية حيث تتضاءل فرص توليهن المناصب الرسمية فى الدولة كممثلات برلمانيات أو فى وظائف تنفيذية عليا .. وإن كانت البلدان الإسكندنافية تشهد حاليا تساوى النسبة بين الرجال والنساء .. كما أن مجال المنظمات غير الحكومية لايزال يمثل المسرح الرئيسى لنشاط المرأة فى السياسة العالمية.

لقد ظهرت موجة الحركات النسائية فى عدد من الدول الأوروبية مع بداية السبعينيات وبصورة تفوقت فيها على حركات اجتماعية أخرى.. ولكن الجدير بالذكر أن وضع المرأة فى البلدان الاشتراكية السابقة، باعتبارها «عاملة» جعل زعماء تلك الدول يعلنون أنهم قد حلوا «مسألة المرأة»، إلا أنه بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح وضع التنظيم النسائى فى تلك االدول تكتنفه الصعوبات بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على نظمها السياسية، وهو ما يفسر قلة عدد النساء فى المجالس النيابية فى بلدان أوروبا الشرقية، كما يبدو الوضع أكثر صعوبة فى دول العالم الثالث نتيجة المعاناة الطويلة قبل وبعد الاستعمار.

---

(١) انظر: بايلز وسميث: عولمة السياسة العالمية.

وهناك جانب آخر فى قضية المرأة وهو عملها فى المنزل وفى المجتمع والذى لا يلقى عادة التقدير أو التقييم. ويعتبر عمل غير مدفوع الأجر.. وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ إلى ذلك فى معرض تناول تقديرات الناتج العالمى للأعمال المنزلية والاجتماعية والتى بلغت ١٦ ترليون دولار تسهم فيها المرأة بنحو ١١ تريليون بصورة غير مباشرة، وإن النساء فى كثير من البلاد يعملن أكثر من الرجال حتى أن عبء العمل على المرأة اليابانية يزيد ٧٪ عن الرجال، وفى النمسا ١١٪ وفى بريطانيا ٢٨٪، وأن أعباء العمل التى تتحملها المرأة فى العالم الثالث تزيد عن التى فى العالم الصناعى المتقدم.. فالمرأة الهندية على سبيل المثال تعمل ٦٩ ساعة فى الاسبوع بينما يعمل الرجال ٥٩ ساعة فقط.

وخلاصة القول: إن العولمة تؤثر على المرأة بطريقة مختلفة عن الرجل، كما يتباين التأثير على النساء وتبعًا لهويتهن ومصالحهن.. ولكن مع تعاظم آثار العولمة على الجميع، لم يعد بوسع الدولة أو لم تعد راغبة فى التصدى لها، الأمر الذى أدى إلى تزايد النشاط النسائى الذى عبر حدود القوميات واكتسبت قضايا المرأة طابعًا عالميًا واسعًا.

العولمة . . . وتفاقم المخاطر

- في شأن البيئة
- مشكلة الفقر
- التكنولوجيا الجديدة وجرائم جديدة
- مظاهر الفساد . . وأساليب المواجهة
- العولمة وظاهرة الإرهاب

العولمة.. وتفاقم المخاطر

ربما تأتى حركة عولمة العالم بمخاطر جديدة ليست فى الحسبان... ولكن يجب أن نلاحظ أن المخاطر قديمة قدم المجتمع الإنسانى.. وأن ما قد يراه البعض جديدا فى هذا المجال إنما يقصد به تفاقم الخطر بسبب سرعة التطورات والمتغيرات.. وإن إلقاء الضوء على بعض هذه الجوانب لا يعنى بالضرورة أنها مستحدثة إلا فى بعض الحالات .. وعلى سبيل المثال:

ظاهرة العولمة صاحبها تقلص فى سيادة الدولة وانحسار للحدود السياسية.. وقد نتجت أفكار عديدة من جراء نمط استغلال الموارد الطبيعية والتغيير الذى طرأ على التركيبة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للشعوب المختلفة.

الصورة العامة للمخاطر: مع تزايد الوعى بالتداخل العالمى نتيجة الالتقاء حول مشاكل ذات اهتمامات ومصالح مشتركة مثل: التنمية، والفقر، والنمو السكانى والتلوث البيئى، والتصحر، ظهر أن ما يحدث خارجيًا يؤثر مباشرة، بصورة أو بأخرى، فيما يجرى محليًا. فمشكلة البطالة المحلية مثلاً لا يمكن حلها بمعزل عن أنماط التجارة الدولية والغلاء العالمى والهجرة.. ومما لا شك فيه أن المشاكل المذكورة تقتضى تضافر الجهود ماديًا وفكريًا لإيجاد حل «عالمى».

ولم يعد سرًا أن الأرض نفسها قد أصبحت أكبر ضحايا عالم اليوم، وإن مستقبلها كوعاء للبشرية يعتمد على تغيير جذرى فى نمط حياة الإنسان والمجتمعات بدرجات متفاوتة، وقد دفع الوعى بهذا الخطر لانعقاد عدة مؤتمرات عالمية لعل أشهرها مؤتمر «قمة الأرض» الذى عقد فى ريو دى جانيرو فى يونيو ١٩٩٢ وتصدرت الأمم المتحدة مهام رعاية البيئة وتوصلت إلى عقد عدة اتفاقيات عالمية لدرء أخطار التدهور البيئى..

ويمكن إدراج المجاعات كنتاج للتصحر وتخريب البيئة، ورغم أن المجاعات يمكن علاجها على مستوى القطر، إلا أن تكافل الدول فى علاجها قد يخفف العبء عن الدول الفقيرة .

ولا يمكن استيعاب ضخامة الخطر البيئى ما لم تكف الدول، خاصة الصناعية، عن المبالغة فى استخدام الطاقة وتبديدها والسعى لتقليل انبعاث الغازات الضارة بالبيئة.. ذلك أن إفساد البيئة قد أصبح عاملا أساسيا فى الكوارث الطبيعية الحديثة، مثل الفيضانات، والتى تتطلب مواجهتها تقنيات ومعونات خارجية لتخفيف معاناة الشعوب.

ثم هناك الجريمة التى قد تحدث داخل الحيز القومى ولكنها قد تتخطى الحدود القومية وتصبح مصدر تهديد لمن يقطنون خارجها، وكما يقول الكاتب الأمريكى باومان (Buman, zygmunt 1998 - Globalization: The human Con- sequencies) إن أمريكا تقود العالم فى مجال الجريمة! وإن الجريمة فى أمريكا قد استفحلت وأصبحت كالوباء العام، وإن ٢٪ من[١] الشعب الأمريكى أما بصدد الامتثال للإجراءات القانونية أو قابعون فى السجون. وإن ما يناهز ٢٨ مليون أمريكى يعيشون فى مساكن محروسة بكل وسائل التقنية الحديثة للحفاظ على سلامتهم من جراء الجريمة المستفحلة.

وقد أسهمت العولمة فى نشر الجريمة العالمية نتيجة انحسار الحدود القومية التى كشفت التجارة غير القانونية وسهولة تحويل رأس المال وتهريبه وتجارة الأسلحة غير المشروعة وتجارة وتهريب المخدرات... إلخ.

ومن هنا يقول البعض:

إن العولمة ليس لها هدف إنسانى ـ وهدفها إما الربح بلا أية قيم دينية أو إنسانية.. من خلال السيطرة والهيمنة...

أما منظمة الأمم المتحدة وديباجتها التى صدرت عام ١٩٤٥ باسم «نحن شعوب العالم نريد السلام والتعاون ورفاهية الشعوب.. إلخ» فقد مضت وانقضت وأصبحت حبراً على ورق فى كثير من الموضوعات وتستخدم بطريقة غير عادلة ومتحيزة من بعض الدول الكبرى.

فالتدخل الإنسانى الذى طبقته الولايات المتحدة من أجل مصلحتها .. لم يستخدم فى فلسطين لوقف التدمير والتقتيل على يد قادة إسرائيل.. كذلك لم يستخدم فى وقف القتال فى الشيشان.. فهناك مصلحة مشتركة مع روسيا فى هذا النزاع.

وهناك بعض الكتاب يقولون: إن العولمة تتخذ الإنسان نفسه وكذلك ما هو غير إنسانى وقوداً لها..

ومن مخاطرها ليس فقط البطالة، بل إنها تعمل على تغيير المجتمعات والسياسات.. كما تعتدى على السيادة الداخلية للدولة.. وتستغل الموارد الطبيعية..

---

(١) .المرجع: كتاب العولمة للدكتورين آدم والتوم ـ عن كتاب باومان ص٢١٥ عام ١٩٩٨.

ومن مخاطرها البيئة.. فكل الشركات العابرة هدفها الربح ولكن قد تأتى بتكنولوجيا تسبب مخاطر للبيئة وتلويثها، كما أنها كما يقول البعض تعمل على تلويث أخلاق المسئولين من ضعاف النفوس وكذلك تنتشر الجريمة وتصبح عالمية..

وتعمل على أن يكون الأغنياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقرًا وإن هدفها السيطرة والهيمنة وتمثل امبريالية جديدة فى السوق وهناك معركة فى اليابان بالنسبة للحيتان فاليابانيون يرون أن الحيتان تأكل الأسماك فى المحيطات بنهم وشراهة ولذلك يعملون على صيدها (ملحوظة: استخدم لفظ الحيتان للدلالة على أولئك الذين يسرقون الأراضى والأموال... لعل لفظ الحيتان ينطبق عليهم؛ لأنهم لا يشبعون من الطمع والجشع والنهب والسرقة).

وهناك فئة من اليابانيين تعتقد أن كل حيوان بأربع أرجل لا يؤكل حسب عقيدة هذه الفئة ولذلك يفضلون أكل الأسماك واصطياد الحيتان.. ولكن هناك جماعات غريبة تسعى لحماية الحيتان وتعمل لمنع اصطياد الحيتان خشية انقراضها..

كذلك انتشرت الجريمة الاقتصادية فى اقتصاديات السوق والتجارة الالكترونية.. كما انتشر الاقتصاد الأسود.. وتجارة المخدرات نتيجة الانسياب فى تنقل الأفراد والأموال وفتح الحدود.. وانتشار الرشوة بالذات..

والأخطر من هذا كله أنه بعد نهاية الاتحاد السوفيتى بدأت جماعات تعمل فى تهريب معدات التسليح والأسلحة الكيماوية التى كانت فى الاتحاد السوفيتى وأصبح يتاجر فيها الكثيرون وخطورتها أن استخدام الأسلحة الكيماوية يسبب الخسائر الكثيرة فى الأرواح.

«ولقد انتشرت الجريمة فى الولايات المتحدة وكثرت السجون» كما يقول أعداء العولمة ومنهم كتاب أمريكيون.

ويقول الكاتبان هارولد وشومان: إن الجريمة استفحلت فى أمريكا، بل إن كثيرا من الأغنياء الأمريكيين يقدر عددهم بثمانية وعشرين مليون أمريكى يعيشون فى مساكن لها حرس خاص مزود بالتقنية الحديثة من الأسلحة والكاميرات (مارتن وشومان ١٩٩٧ ص ٧) ، وإن كاليفورنيا التى تفاخر بقوتها الاقتصادية فى العالم قد فاق إنفاقها على السجون عن ما تخصصه لميزانية التعليم.

إن سرعة انتقال رأس المال فى البورصات العالمية أو التحويلات السريعة مع كثرة المعلومات وسرعتها عن الجرائم.. جعل من العولمة تشكل خطورة خاصة وأن أجهزة الكمبيوتر واستخدام الإنترنت يسرت سبل الاتصال والمعلومات.

كذلك زاد الإرهاب والمخدرات والرشاوى فى كثير من البلدان عبر الحدود.. وضعف سيطرة الحكومات.. فأصبحت هناك امبراطوريات للتهريب والمخدرات وبيع السلاح وشراء وتجارة الإنسان

والأطفال والدعارة بل أكثر من ذلك بيع قطع من أعضاء جسم الإنسان.. وإن من يدفع أكثر يمكنه أن يحوز هذه الأجزاء.

قد يقول قائل.. ألم يكن هو نفس العالم قبل ظهور العولمة، وإذا قلنا مثلاً بأن العولمة ظهرت بعد انهيار سور برلين وأصبح العالم تحت سيطرة قطب واحد؟ وفى الحقيقة والواقع أن التاريخ يحدثنا بأن الفساد كان موجودًا قبل ظهور العولمة، ولكن بعد ظهورها تناول الكثيرون موضوع الفساد حتى إن تقرير البنك الدولى خصص فصولاً كثيرة عن الفساد فى كثير من الدول وأيضا بين الكثير من الإجراءات التى اتبعتها الدول لمقاومة هذا الفساد.

إن منافسة الدول على اجتذاب رءوس الأموال الأجنبية خاصة فى صورة استثمارات مباشرة.. تعتبر فى نظر البعض قوة دفع للانحدار فى المستويات البيئية ذلك أن هذه المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية تستند على توفير عناصر لجذب وتقليل القيود والتنظيمات البيئية تعتبر أحد القيود الموجودة، ومن ثم تتنافس الدول خاصة النامية لتقليل الضوابط البيئية الأمر الذى وصفه البعض بالتنافس إلى أسفل، إلا أن يقظة المجتمعات من جهة والتنظيمات البيئية الدولية من جهة أخرى يمثلان القوة المضادة التى تدفع إلى أعلى.

* بروز معايير دولية فى إنتاج السلع والخدمات ومنها معايير بيئية تعد إحدى سمات التجارة الدولية حاليًا، الأمر الذى يدفع الجميع نحو الارتقاء بالعمليات الإنتاجية والاهتمام بالمعايير البيئية فى المراحل المختلفة للإنتاج، مما يساعد على الارتقاء بالمستويات البيئية فى المجتمعات التى تندمج فى الاقتصاد العالمى وترتبط بالتجارة الدولية.

* التطورات التكنولوجية تهتم فى شطر كبير من اهتماماتها بالمسائل البيئية والمثال الواضح لذلك ما يدخل من تحسينات فى قطاعات الطاقة والوقود والموارد الطبيعية.. وهى التحسينات التى تدفع نحو تحسين المستويات البيئية.

* ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات سلطت الأضواء على قضايا البيئة وأوجدت اهتمامًا عالميًا كبيرًا بها وأصبح المواطن العادى فى كثير من مناطق العالم إن لم يكن مهمومًا بقضايا البيئة فعلى الأقل مدركًا لها ولأبعادها وتأثيراتها الحالية والمستقبلية الأمر الذى أوجد رأيًا عامًا مساندًا لقضايا البيئة على المستوى المحلى والقومى والإقليمى والدولى، بل وزيادة نفوذ جماعات الضغط المدافعة عن البيئة فى كثير من الدول.

العلاقات الاقتصادية البيئية الأساسية : إن الاقتصاد الكفء يتطلب أخذ تكاليف البيئة فى الاعتبار عندما يتم إصدار قرارات سياسية، ولذا تبدو السياسة البيئية فى بعض الأحيان مضادة للأهداف الاقتصادية، فقد يتأثر النمو الاقتصادى بذلك ونجد الآن شرطا مهمًا.. يجب أن تشمل دراسة الجدوى لأى مشروع.. موضوع البيئة.

ويبدو للسياسة البيئية آثار سلبية على العدالة الاجتماعية حيث تتحمل تبعاتها الطبقات الفقيرة، ومنها التلوث، والتحدى الكبير أمام الاقتصاد والبيئة هو تحديد المستوى الصحيح لحماية البيئة، وذلك يعتمد على استعداد الشعوب فى الحاضر والمستقبل.

- والمستوى الصحيح لحماية البيئة يختلف بين الدول.

- سوف تفضل معظم الدول مستويات عالية من حماية البيئة كلما زاد الدخل بها.

- وكلما ازداد التكامل الاقتصادى برزت مشكلات البيئة والحاجة للعمل الجماعى.

جادل بعض المراقبين أن بعض أشكال التلوث ترتبط بالتنمية الاقتصادية فالتصنيع والتحديث الزراعى يزيدان من التلوث، ولأن الدول النامية فى المرحلة الأولى لعملية التنمية فإن لاقتصادياتها خصائص تتعلق بالتلوث تزيد عن مثيلاتها من الدول الصناعية؛ فإذا حولت الدول حديثة التصنيع إنتاجها الذى يسبب التلوث لدول أخرى وتحتفظ بممارساتها الاستهلاكية فسوف تقل مسئوليتها العالمية عن إحداث التلوث.

إلا أن هذا الإجراء لن يزيد عن كونه مجرد نقل لمناطق التلوث من مكان لآخر.. إننا نحتاج تنمية اقتصادية شاملة تأخذ البيئة كأحد أبعاد هذه التنمية.

فرص التعاون الدولى فى النواحى البيئية: إن التدخل السياسى للدولة بات أمرا ضروريا والدولة هى أساس انطلاق أى تعاون دولى، إذ يمكن القول:

أولاً: على مستوى التجمعات الإقليمية والعالمية يمكن التنسيق والمشاركة فى تحقيق تعاون بيئى ضمن أطر التعاون الأخرى مع إيجاد جدول زمنى لتحقيق الأهداف المرحلية ولعل تجربة تجمع الأيبك والاتحاد الأوروبى نموذجًا لهذا، إذ يتم فى مثل هذا الاقتراب التأكيد على أن المبادرات الإقليمية والتزامات الأعضاء سوف تطبق قوميًا تحت نظر المجموعة الإقليمية.

ثانيا : توجد فرص نحو تحسين التكامل لعنصر المنافسة وتمويل الأهداف البيئية للمنظمات الدولية الأساسية، فالمنظمات الدولية مثل البنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية تأخذ فى اعتبارها الاهتمامات البيئية والتنظيم البيئى الدولى والمنافسة.

ثالثًا : إن اقتراب المشاركة الجماعية يمكن تطويره على المستوى الدولى.

وكذلك سياسة المصالح المشتركة للحكومات وجماعة العمل الدولية. والاعتراف بمشكلات البيئة الداخلية وتوليد المنافسة الدولية. ومن عناصر ذلك الأفعال التطوعية فيما يتعلق بقضايا البيئة، فالحكومة اليابانية اتخذت مبادرتين لإدارة المخاطر من قبل اتحاد صناعات الكيماويات. ولذلك أولويتان فيما يتعلق بالعولمة:

- دور أكبر لقطاع الأعمال فى مراقبة النشاطات.

ـ جهود خاصة لفهم احتياجات البيئة وقيودها والفرص المرتبطة بها.

رابعًا: قد تتوفر الفرص لتحسين قدرة الدول النامية على تبنى واستيعاب تكنولوجيا جديدة والقيام بالابتكارات البيئية (بناء القدرة).

خامسًا: سوف تبرز الحاجة لجهاز جديد من الإحصائيات والمعلومات والمؤشرات فى المستقبل على المستوى العالمى للقيام بالمبادرات على المستوى القومى. ويمكن اختيار المزيد من الفرص فى الميادين التالية:

ـ المعلومات لتقييم البيئة بالدول المنتجة لأنماط استهلاك بدول أخرى.

المعلومات حول قطاع البيئة والاقتصاد متضمنة التدفقات الدولية للموارد الطبيعية.

ـ تطبيق مؤشرات الأداء البيئى على القضايا العالمية والدولية (درجة تحقيق الالتزامات الدولية).

مشكلـــة الفقــر

ـ قال العالم البريطانى اللورد بيفردج حينما كلف بوضع تقريره عن الإصلاح الاجتماعى فى المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية: إن هناك مثلثا هو: الفقر ـ الجهل ـ المرض، وكل عنصر من هذه العناصر سبب ونتيجة The cause is the affect of the affect is the cause

إذا تحدثنا عن الفترة التالية للحرب العالمية الثانية والممتدة حتى الآن فإننا نجد العالم قد شهد سياسات وبرامج متعددة حققت نتائج طيبة، وبعضها نتائج عظيمة عند قياسها بمؤشرات النمو الاقتصادى إلا أن هذه النتائج لم تكن كافية لمعالجة الفجوة الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء، فمازال الفقر والجوع وانتشار الأمراض ظواهر تسود مناطق العالم وذلك ليس قاصرا على دول الجنوب أو العالم الثالث، إذ أن الدول الشمالية بها فئات ومناطق تعانى حياة صعبة بجوار فئات تنعم بأكثر أنواع الحياة رفاهية.

الفقر : والفقر بشكل مبسط من حيث اللفظ يعنى حالة من نقص الطعام وعدم توافر الماء النظيف أو مرافق للصرف الصحى وما يرتبط به من تضاؤل فرص الحصول على الخدمات الأساسية وعند مناقشة قضية الفقر يبرز توجهان لتناول هذه القضية التوجه الأول تنحاز إليه الحكومات والمنظمات الدولية ومواطنو الدول المتقدمة وهو التوجه الذى يرى أن الفقر مرده عدم توافر موارد للدخل لدى الفرد مما يجعله عاجزا عن الحصول على الطعام أو الشراب أو الخدمة التى يحتاجها، وتبرز البطالة كعنصر أساسى وراء[١] هذه الحالة التى يعانى منها الفرد.. والتعامل مع مشكلة البطالة هو المدخل الصحيح والوحيد لمعالجة مشكلة الفقر. فهى مشكلة مادية بحتة وعلاجها مادى بحت..

---

(١) من كتاب عولمة السياسة العالمية: بقلم: كارولين توماس Caroline Thomas.

إلا أن هذا التوجه وإعلان الجميع انحيازهم له لم يكفل علاجًا مقبولا للفقر فتقرير الجنوب يشير إلى وجود مليار نسمة فى الدول النامية يعانون من العجز عن شراء الطعام. فى حين تحسب التقارير الاقتصادية تحسنًا فى أحوال هذه البلاد.

وبهذه النظرة برز التوجه للنظر إلى مشكلة الفقر باعتبارها مشكلة توزيع بالأساس فالموارد التى تمتلكها كل دولة تكفى شعبها إلا أن كل دولة بها فقراؤها، وهذا التوجه يركز على أهمية التمسك بالقيم الروحية والأخلاقية ذات البعد الإنسانى وعدم الانصياع الأعمى وراء المادية الغربية فى التفسير أو العلاج لقضية مثل الفقر.

ويشير بعض المفكرين إلى الإحصائيات بأنها تعنى الكثير بالنسبة للاقتصاديين ورجال المنظمات الدولية ولكنها لا تخبرنا أى شىء عن نوع الحياة التى يعيشها سكان قرية ما فى دولة بالعالم الثالث.. لا تبرر لنا سبب وفاة البعض بسبب الفقر.. فكيف يرضى الإنسان أن يموت إنسانًا بجواره بسبب الفقر.. أين هو التحضر إذًا؟.

* بنفس هذه النظرة يمكن مناقشة الأوضاع العالمية الحالية فى ظل العولمة فإذا كانت العولمة أوجدت قواعد للعمل الاقتصادى الدولى متفقًا عليها تقريبًا بهدف تحقيق أحسن النتائج فإن واقع الفقر الذى تعانى منه فئات وشعوب ومناطق بأكملها يناقض الدعاية الوردية التى يروجها مؤيدو العولمة.. هذا الواقع المر مرجعه سوء التوزيع الصارخ وعدم العدالة القبيحة.

* إن التفاوت بين الدول تفاوت صارخ والفجوة تزداد اتساعا.. والحديث عن العولمة باعتبارها نظامًا عالميًا جديدًا يحقق الرخاء للجميع حديث متفائل أكثر من اللازم، إن لم يكن فى حقيقته دعاية تستخدمها الدول التى تدعو إليه والتى ترى مصلحة أكيدة فى إقامة هذا النظام وتمارس ما تستطيع من ضغوط وإغراءات لجذب الدول الأخرى للموافقة على الانضمام لهذا النظام وتأييده.. وفى هذا المجال يجب علينا أن لا نغفل أنه فى السبعينيات من القرن الماضى تبنت دول العالم الثالث دعوة لإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد وذلك بإحداث إصلاحات على النظام القائم وركزوا على حقهم فى ممارسة السيادة على مواردهم الوطنية إلا أن هذه الدعوة لم تحقق نتائج ملموسة لضعف المنادين بها ومحدودية تأثيرهم.. ولكن ما العمل الآن؟

الجوع :

عند مناقشة قضية الجوع على المستوى العالمى يجب مواجهة حقيقة أن تناقص إنتاج الغذاء لسكان العالم كان أحد ملامح فترة ما بعد الحرب.

فهناك ٨٠٠ مليون شخص فى ٤٦ دولة يعانون من سوء التغذية. و ٤٠٠٠٠ شخص يموتون يوميًا جوعًا. وهناك مدرستان للفكر تتعلقان بالجوع: المنهج التقليدى ويؤسس المشكلة على أساس زيادة عدد السكان. المنهج الاجتماعى الذى يركز على مشكلة التوزيع.

النسق التقليدى والطبيعى للجوع : النسق التقليدى للجوع حدده Malthus فى مقالة حول المشكلة السكانية، ويركز على العلاقة بين نمو السكان ونمو إمدادات الغذاء. ويركز الاقتراب من المشكلة على تزايد السكان كعنصر أساسى من عناصر مشكلة الجوع.

النسق الاجتماعى للجوع : منتقدو المنهج التقليدى ودراسته للجوع يقولون إن هذا المنهج يتجاهل عنصر توزيع الغذاء.. فبرغم زيادة الإنتاج من الطعام عقب الحرب.. إلا أن كثيرًا من سكان العالم يعانون من الجوع، وتقدر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن هناك حبوبًا تكفى لإمداد كل شخص بـ ٣٫٦٠٠ سعر حرارى يوميًا. وبرغم ذلك فمازال هناك ٨٠٠ مليون جائع فى العالم.

ويلاحظ النقاد أن معظم سكان العالم الثالث يعانون المجاعة ودول مثل: الصين والهند برغم مخرجاتهم الزراعية الوفيرة تستهلك المزيد والمزيد. ويدعو ذلك نقاد المنهج التقليدى للجدل إننا نحتاج لدراسة العوامل الاجتماعية والسياسية التى تتحكم فى توزيع الغذاء. والبديل للتقنين التقليدى للجوع قدمه Sen فى كتابه الفقر والمجاعات ١٩٨١ ومجاعة بنجلاديش ١٩٧٤ مثالاً لذلك.. لأن الفيضانات أطاحت بفرص العمالة الريفية وعانى العديد من الفلاحين من المجاعة. والقضية الأساسية هى توزيع الغذاء. ومع عولة السوق وتحديد زراعة الإعاشة فبدون قدرة شرائية سوف يجوع الناس.. وتركيز Sen مكنه من تحديد جماعتين لا تصل للغذاء الكافى: أولاها: العمالة فى الزراعة غير المالكة لأراض بجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والرعاة للأغنام بجنوب صحراء إفريقيا.. ولا توجد ترتيبات اجتماعية لوصولهم للغذاء.. وهو ما يتكرر لجماعات أخرى فى مناطق أخرى.

* إن التطورات التكنولوجية والتجارية الى تضمنتها العولة تسهم فى زيادة الإنتاج العالمى من الغذاء ويكفى الإشارة إلى أن الجنوب ينتج ٤٠٪ من الغذاء العالمى إلا أن معظم الجياع يسكنون الجنوب وهذه حقيقة واقعة!!.

وبعيدًا عن الدول والحكومات فإن النظر إلى الواقع العالمى يدفعنا إلى رفض هذا الواقع وما به من فقر وجوع وأمراض، والمنظمات غير الحكومية تتبنى توجه عدم العدالة باعتباره الوجه الآخر لنفس عملة الفقر والجوع، ومع تزايد دور وتأثير هذه المنظمات يمكن لمنطق العدالة أن يقوى ويخلق تأثيرًا إيجابيًا نحو إدخال إصلاحات على النظام القائم من خلال إثارة الوعى الإنسانى متمثلاً فى الرأى العام العالمى.

* ولابد أن تتدعم الجهود الرامية إلى الارتقاء بحالة البلدان الفقيرة كسبيل إلى معالجة الفقر سواء من خلال إزالة أو تخفيف الديون وتحسين معدلات التجارة معها وتقديم الأموال والاستثمارات المشتركة.. هذا على مستوى الدول.

* ويلزم أن يتبعه نوع من الاهتمام والالتزام بشريحة الفقراء فى المجتمع من خلال قروض ومعونات وبرامج لتحسين أحوالهم وتمكينهم من تحسين قدراتهم للاستقرار والاعتماد على أنفسهم بدون مساعدة بعد ذلك. وهذا يتطلب جهود الحكومات والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

فى شأن مصر: جاء فى تقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط القومى عام ١٩٩٦ أن نسبة الفقراء فى مصر تعادل ٢٣٪ من إجمالى عدد السكان بالإضافة؛ إلى نسبة مساوية من ذوى الفقر النسبى.

وفى تقريرالتنمية البشرية عام ١٩٩٨ تحدد عدد الفقراء فى مصر بحوالى ١٣,٦ مليون شخص من بينهم ٤,٣ مليون يعانون الفقر المدقع.

وبالنسبة للموظفين فى الهيئات والإدارة العامة والذين يبلغ عددهم حوالى ٤ ملايين مواطن ومعهم الأسر التى يعولونها، فإن حقائق الواقع تصنفهم ضمن شريحة الفقراء فى المجتمع حيث إن الأجور الرسمية لا تفى بمتطلبات معيشتهم.

وتشير أبحاث وإحصاءات أخرى إلى أن الأسر التى لا يزيد دخلها الشهرى عن مائة جنيه يبلغ عددهم ستة ملايين ونصف مليون أسرة.

عن معالجة قضية الفقر: فى يناير ٢٠٠٠، توصلت قمة ليبرفيل لبحث مسألة الفقر فى إفريقيا إلى نهج جديد فى التعامل مع هذه القضية يقضى بإعطاء الأولوية لمواجهة الفقر والتقليل منه قبل تطبيق الخطوط الكبرى للإصلاحات الاقتصادية.

- وأن تحقيق مجرد معدل نمو معقول لا يكفل تحسين مستوى الفقراء والمحتاجين.. لذلك ينبغى البدء بمكافحة الفقر ورفع مستوى الغالبية من الفقراء؛ لأن هذا بدوره سيؤدى إلى زيادة معدلات النمو.

- وضرورة تركيز عمليات التنمية على الجوانب التى تخدم الفقراء بالأساس وليس مجرد تطبيق وصفة إصلاحية لا تلقى بالاً لأحوال الناس.

التكنولوجيا الجديدة . . وجرائم جديدة

جاء مقال فى مجلة الشرطة البريطانية عنوان هذا المقال وهو شعار جديد «يلازم التكنولوجيا الجديدة جرائم جديدة».. لم نر هذا الشعار إلا فى عصر العولمة هذا الأمر يحتاج منا لدراسة ما صاحب التكنولوجيا الجديدة من جرائم جديدة.. فى عصر العولمة.

نجد أن التجارة الإلكترونية.. وهى تبدأ باستخدام الكمبيوتر والانترنت؛ فإذا فتحت على لندن مثلاً.. وعلى أكبر محل فيها مثل هارودز Harrods.. وبحثت عن قسم النساء.. ملابس على أحدث الموديلات العصرية.. واخترت الفستان الذى تريد أن تشتريه ورقمه، ثم طلبت قسم المبيعات وأعطيته رقم الفستان وثمنه.. وأعطيت قسم المبيعات اسمك وعنوانك ورقم الفيزا كارد وميعاد انتهائها ـ وطلبت أن يقيد على حسابك فى الفيزا ثمن الفستان، ثم طلبت من البائع أن يضيف ثمن إرسال الفستان إلى منزلك فى القاهرة مثلاً.. فإن عربة خاصة ستحضر بعد ٤٨ ساعة أو ٧٢ ساعة وبها الفستان المباع لك من هارودز، وكانت هذه طريقة تتبعها بعض العرائس الأثرياء فى شراء فساتين زفافهم!!.

ـ والآن.. نجد فى لندن وباريس وروما ونيويورك.. إلخ فى كبرى عواصم العالم ـ شركة متخصصة بتجارة الإلكترونيات تخبرها عن اسم السلعة التى تريدها من دولة أخرى واسم المحل ورقم السلعة على الإنترنت فى هذا المحل ـ وما عليك إذا أردت شراء هذا الفستان إلا أن تتصل بالشركة المخصصة بالتجارة الإلكترونية ـ وتدفع لها الثمن إما نقدا أو بالفيزا كارد.. وتحضره لك فورا ـ بعد ٤٨ ساعة أو ٧٢ ساعة ـ كذلك يمكنك أن ترسل باقة من الورد لصديق لك فى واشنطن بعد أن تبلغ شركة التجارة الإلكترونية فى بلدك اسم وعنوان صديقك والموعد المطلوب وصول الورد له على باقة الورد وبطاقة بما تريد أن تكتبه لصديقك عليها فيستلم صديقك باقة الورد فى نفس اليوم الذى طلبت فيه إرسال باقة الورد له.

نلاحظ هنا أنه قبل وجود هذه الشركات للتجارة الإلكترونية كان الشخص يتعامل مع المحل الذى يريد شراء السلعة منه مباشرة ويدفع بالفيزا كارد الثمن.. ولكن التكنولوجيا الجديدة لابد أن يلازمها جرائم جديدة.. فقد تلاحظ أن بعض اللصوص يعطون المحلات المراد الشراء منها أرقام فيزات خاطئة.. ويستلم اللص فى بلدته السلعة.. وهو فى فندق ما ثم يتركه فورًا بعد استلامه السلعة ـ وعند اكتشاف الجريمة تبدأ إجراءات البوليس الدولى للبحث عن السارق.

لذلك اتبعت طريقة جديدة وهى إنشاء شركات لتوزيع السلع المشتراة بالتجارة الإلكترونية ـ كما حدث أنه تم ضبط مطعم صينى فى إحدى الدول الأوروبية يستلم من الزبون كارت الفيزا الخاص بحساب هذا الزبون، ثم يقوم بتصويره طبق الأصل ثم يعيده لصاحبه ـ وتبدأ قصة إجرامية بعملية طبع دقيقة مماثلة لكارت الفيزا ويتم شراء اللص سلعا بهذا الكارت وصاحب الكارت الأصلى لا يدرى أن حسابه قد نقص إلا فى آخر الشهر.

كل هذا حدث نتيجة التكنولوجيا الجديدة ولكن أيضًا حدث رد فعل مصاحب لمنع الجرائم بواسطة هذه الكروت ـ فإن كثيرًا من البنوك تقوم بطبع صورة صاحب كارت الفيزا على الفيزا نفسها ـ وبذلك يمنع ارتكاب الجريمة بواسطة الفيزا المزيفة.

كذلك ظهر فى جريدة الشرطة فى لندن.. أنه كثر خطف التليفون المحمول من الأشخاص ـ ولذلك نشرت الجريدة تحذيرا لأصحاب التليفون المحمول بأنه يجب عليهم أن يضعوا على التليفون رقم البريد الكودى لسكن صاحب التليفون Post Card ـ وكذلك على البطارية وأن يحفر هذا الرقم على جسم التليفون والرقم السرى Pin Number ـ ورقم التليفون ـ وكل هذا بالحفر ويقفل إرسال التليفون بأرقام سرية يحددها صاحبها ولا يترك التليفون بدون قفله، وقد جاء فى إحدى الصحف البريطانية خبر عن سرقة المحمول لولى عهد إنجلترا.

كذلك انتشر تزييف الأوراق المالية بواسطة استخدام الكمبيوتر وآلات التصوير بالتكنولوجيا الجديدة ـ كما قامت بعض شركات تحويل الأموال فى عواصم العالم بدور استخدام التكنولوجيا

الجديدة، فيمكنك أن ترسل أى مبلغ من لندن مثلا إلى نيويورك فى نفس الوقت أى بعد دقائق باستخدام التليفون أو الفاكس فتدفع فى مكتب لندن وترسل فاكس إلى مكتب واشنطن بصرف مبلغ كذا إلى فلان ورقم تليفونه كذا يطلب للحضور لاستلام المبلغ دون أن تلجأ إلى المصارف التى تؤخر صرف التحويلات للخارج وتأخذ أياما - حتى يصل المبلغ إلى المرسل إليه.

ومع ذلك حدث فى بعض التحويلات بعض المتاعب والجرائم،

مظاهر الفساد . . وأساليب المواجهة

فى ظل مرحلة العولمة الحالية .. نجد أن الانهيار المالى والاقتصادى لدول النمور الآسيوية وروسيا - الذى حدث فى آخر عام ١٩٩٨ - كان من أسبابه المعلنة هو الفساد فى هذه الدول. وبعد انتهاء الحرب الباردة ظهر فى روسيا مافيا كبيرة وهم البارونات اللصوص ولديهم الملايين المنهوبة من الشعب الروسى.

إن الفساد ظهر فى ظل العولمة - ولكن الحقيقة التاريخية تؤكد أنه موجود منذ وجود الإنسان. وكان موجودا فى ظل النظام الشمولى ومحاولة مقاومته مستمرة - ولكن الفساد فى ظل العولمة هو نوع قديم جديد أى يجمع بين ما كان يحدث فى الماضى وما يحدث الآن وما سوف يحدث مع انتشار العولمة، واقتصاد السوق.. ومحاولات سيطرة رأس المال وكبار أصحاب الأعمال على الحكم.. وإفسادهم رجال الحكم.

لذلك يجب أن نبين أن الفساد دائمًا يكون ساكنًا أو ضعيفًا أو ضئيلاً حينما كان المجتمع ساكنا أو فقيرا - ولكن فى ظل التطور والمتغيرات الدولية فإن الفساد له أشكال ومجالات كثيرة جديدة ومتجددة.. والإيمان بما أنزل الله من تعاليم دينية وما تعلمه الإنسان فى بيته وبيئته ومدرسته وما تحض عليه أجهزة الإعلام من خلق قويم وما تقوم به الدولة من مقاومة البطالة - لكل هذا أثر فى خفض نسبة الفساد فى الدولة.. كما أن محاولات الدولة المستمرة فى سد منافذ الفساد وتقوية أجهزة المقاومة والرقابة المستمرة لمواطن الفساد وتغليظ العقوبة لكل هذا أثره الفعال.

ولكن ما نراه فى الدول التى انتشرت فيها العولمة واندمجت فى اقتصاد السوق العالمى .. إن نوعية الفساد مختلفة من ناحية القيمة المادية والنوع والأسباب - وظهرت الجريمة المنظمة .. وإذا كانت هناك شركات متعددة الجنسيات لها أموال ضخمة ومخترقة الحدود.. فهناك عصابات متعددة الجنسيات مخترقة الحدود ولها أموال ضخمة وتسعى للحصول على المزيد. وكذلك هناك شركات عبر القومية أعضاؤها أصحاب الأسهم من كل الجنسيات والبعض منهم من جنسيات الدولة التى تمارس النشاط فيها.

إنه قدر محتوم طالما أن الدولة فى تطور إلى الأفضل والأحسن.. وكذلك نجد أن الفساد يتطور وواجب الدولة وهى تتجه نحو العولمة أن تعمل على المحافظة والدفاع عن أفراد المجتمع واقتصاد المجتمع

وسيادة وهيبة الدولة .. فكم من دولة انهارت الشرعية الدستورية لقيادتها السياسية ـ حينما انتشر فيها الفساد والمفسدون وتهاونت فى مقاومة هذا الإجرام .. وتحقيق الدفاع الاجتماعى.

وهناك من يقول.. إذا كان من الضرورى تنفيذ الخصخصة فى الاقتصاد والمؤسسات.. فإن من الضرورى مع ازدياد الجريمة وأنواعها فى ظل الاقتصاد الحر.. أن تكون هناك شركات من الحراسة والتحرى.. ومتابعة انحرافات المنافسة غير الشريفة بين الشركات.. ولكن يتطلب الأمر إيجاد صلة ما بين هذه الشركات وجهاز الأمن.. بحيث يكون هناك الفرد السوى والأساليب القانونية لدى هذه الشركات والتعاون التام مع جهاز الأمن للدولة.

وليس من قبيل الصدفة أن الحكومات المختلفة فى كل دول العالم تقريبا تواجه اتهامات الفساد فى السنوات الأخيرة، وتفسير ذلك أن الفساد فى تزايد وانتشار، ولكن لأن طبيعة البيئة السياسية قد تغيرت فلقد غفل السياسيون عن مبدأ الصراحة والشفافية وأصبح صنع وتنفيذ السياسات يدور فى الساحات الخلفية بما يتضمنه ذلك من منح امتيازات وعقد اتفاقات بطرق ووسائل غير قانونية.

إذًا[(١)] لابد من الشفافية والصراحة، إن أحد أكبر المتغيرات التى طرأت على المناخ السياسى للدولة هو أن كلا من الحكومة والمواطنين يعيش فى بيئة معلوماتية مختلفة.

ولنستعرض أهم ما جاء فى التقرير المشترك الصادر عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى حول مسألة الفساد.

* فى السنوات الماضية اجتذبت قضية الفساد اهتمامًا متجددًا من الأكاديميين وصانعى السياسة على السواء فقد أطاحت فضائح الفساد بحكومات فى بلدان متقدمة ونامية دون تفريق.. وفى البلدان التى تمر بمرحلة انتقال فإن مسيرة انتقال اقتصادياتها من النوع الموجه إلى نوع السوق الحر فقد خلقت فرصًا هائلة للفساد وأصبح للفساد نظم راسخة بحيث يمكن القول أن السنوات الأخيرة شهدت اعترافًا متناميًا بمشكلة الفساد والتصدى لمناقشتها ومواجهتها.

* ولعل الخطابين اللذين ألقاهما جيمس دولفينسون رئيس البنك الدولى وميشيل كامديسو المدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى فى الاجتماعات المشركة للبنك والصندوق فى عام ١٩٩٦، ١٩٩٧ إلى جانب فرق ولجان العمل الداخلية التى شكلت فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بشأن الفساد (قدمت تقارير للجنة التنمية المشتركة للمؤسستين) يبرزان الحجم والأهمية التى تحظى بها مسألة مواجهة الفساد.

* وتزايدت هذه الأهمية مع تزايد نفوذ منظمة غير حكومية تحمل اسم الشفافية الدولية تختص بكشف أى وجه للفساد إلى جانب ذلك القرار البالغ الدلالة الذى اتخذته منظمة التعاون والتنمية فى

---

(١) Anthony Giddens, the Third Way: The Renewal of Social Democracy, Cambridge, Polity press 1998.

الميدان الاقتصادى لتجريم الرشوة خارج البلاد.. كل هذا يبلور لنا الصورة الحقيقية للإدراك العالمى لمسألة الفساد.

* ويدعم من هذا الأمر بشكل مواز تلك المجموعة المتزايدة من الأبحاث النظرية والتطبيقية بشأن الفساد وآثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى اهتمت بهذه المسألة وأعطتها ملامح واضحة ولكن يبقى العنصر الأهم وهو توافر الاستعداد لدى الكثير من المسئولين العموميين فى كثير من المجتمعات خاصة فى الاقتصاديات الجديدة الناشئة لمناقشة تحديات الفساد فى بلدانهم بصراحة.

* ولعل قيام الباحثين مؤخرًا بإجراء اختبارات لبعض الافتراضات النظرية المستقرة والخاصة بالفساد، وذلك عبر استخدام بيانات ومعلومات من بلدان متعددة يعد خطوة مهمة نحو صياغة قواعد عامة لإدراك ومواجهة الفساد.

فعلى سبيل المثال: توصلت بعض الدراسات إلى أن الفساد يكون أقل متى قَلّت قيود التجارة ومتى لا تتورط الحكومات فى سياسات قائمة على المحسوبية، ويقل الفساد أيضًا عندما تكون الموارد الطبيعية أكثر وفرة وانتشارًا كما يقل الفساد متى تقاضى الموظفون أجورًا أفضل خاصة عند مقارنتهم بالعاملين فى القطاع الخاص المماثلين لهم فى الكفاءة والخبرة.

* إلى جانب أن الدليل العملى القائم على المقارنات بين البلدان يوضح أن الفساد له آثار سلبية كبيرة على الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادى، وكشفت دراسات تخصصية - ركزت على أثر الفساد على النمو الاقتصادى - عن وجود قنوات يؤثر فيها الفساد بالسلب هى بدورها تنقل هذا الأثر السلبى إلى النمو الاقتصادى ومن أهم هذه القنوات خفض الاستثمار الخاص.. تشويه النفقات الحكومية بما يعنى الهبوط بجودة البنية الأساسية والخدمات العامة وتخفيض إيرادات الضرائب ودفع ذوى المواهب للتورط سعيًا وراء التربح بدلاً من المشاركة فى الأنشطة الإنتاجية.

* وفى دراسة عن مدى انتشار الفساد توصلت إلى أن الفساد يصبح أكثر شيوعًا عندما تكون هناك أشكال أخرى من عدم الكفاءة المؤسسية مثل: عدم الاستقرار السياسى والروتين الحكومى، وضعف الأنظمة التشريعية والقضائية، وهنا يمكن القول أن هناك ارتباطًا قويًا بين الفساد وأوجه القصور المؤسسى. فمثلاً الروتين الحكومى البيروقراطى يجعل الفساد ممكنًا، والبيروقراطية الفاسدة تزيد من نظام الروتين الحكومى وهذا يعنى أن تخلص البلد من الفساد يساعده على التغلب على نواحى الضعف المؤسسى الأخرى وبنفس الحال يساعد التخفيف من نواحى القصور المؤسسى الأخرى على الحد من الفساد.

* يمثل الفساد مؤشرًا على وجود أسباب سياسية واقتصادية ومؤسسية والتصدى للفساد بكفاءة وفعالية يتضمن معالجة هذه الأسباب لأنه بدون معالجة الأسباب لن تكون جهود مكافحة الفساد ونتائجه مقبولة.

فى قصة العصر الذهبى للمؤلفين مارك توين وتشارلز وارنر ١٨٧٧:

جاء على لسان أحد أصحاب شركة سكك حديدية فى الولايات المتحدة أن اعتمادات الكونجرس تكلف مالاً للحصول على موافقة أغلبية إحدى لجان مجلس النواب تدفع بين ١٠: ٤٠ ألف دولارًا لكل فرد وللحصول على موافقة أغلبية إحدى لجان مجلس الشيوخ تدفع نفس المبلغ دون أن تنسى زيادة بسيطة لرئيس اللجنة.. وللدفاع عن مطالبك تحتاج إلى سبعة من رجال اللوبى بـ ٣٠٠٠ دولار لكل فرد وواحدة من سيدات اللوبى بـ ١٠٠٠٠ دولار، ثم مبلغ لعضو الكونجرس من ذوى الأخلاق العالية هنا أو هناك.. وذوى الأخلاق العالية يكلفون أكثر.

هذا يذكرنا بأن الفساد ليس شيئًا جديدًا، كما أنه ليس قاصرًا على جزء بعينه من العالم، ومؤخرًا تصاعدت أصوات المواطنين فى كل مكان مطالبين بأن يكون المسئولون أكثر نزاهة.

ففى السنوات الأخيرة أسهمت الاتهامات بالفساد فى إسقاط عدة حكومات فى مناطق مختلفة من العالم بل ووصل الأمر إلى محاكمة وإدانة اثنين من الرؤساء السابقين لكوريا الجنوبية وكذلك محاكمة رئيس سابق للبرازيل بتهمة الفساد.

* بالطبع يبقى هناك مسئولون أمناء على الرغم من الإغراءات الكثيرة التى يتعرضون لها، كما يرفض كثير من الأشخاص العاديين والشركات دفع الرشاوى رغم الوعود بالحصول على مكاسب فى الأجل القصير، إلا أنه فى الركن الآخر من الصورة هناك آخرون يستسلمون، ومن ثم ليس من الحكمة بحث إمكانية وقوع أو عدم وقوع الفساد على افتراض أن موظفى الحكومة أو الأشخاص والشركات من مرتبة أخلاقية أرقى من بقية أفراد المجتمع.

* تدور معظم استراتيجيات مكافحة الفساد حول محورين أساسيين: الأول: هو تضييق الفرص أمام الأفراد على اختلاف درجاتهم للقيام بتصرفات فاسدة، والثانى: هو زيادة فرص الخضوع للمساءلة عن طريق آليات الرصد والعقاب والرقابة من قبل المؤسسات الرسمية ووسائل الإعلام والمواطنين العاديين.

من إجراءات مكافحة الفساد: إن توضيح وتبسيط القوانين بشكل يؤدى إلى الحد من حرية تقدير الموظفين هو إجراء فعال، فقد نجحت إصلاحات الجمارك فى المكسيك فى تقليل عدد خطوات العملية من اثنتى عشرة خطوة إلى أربع خطوات فقط وجرى تبسيط الخطوات الباقية لتقليل فترات التأخير.

* التعاقد على الخدمات مع شركات خاصة، من الممكن أن تكون شركة أجنبية ليست لها روابط وثيقة بالدولة فعندما تعاقدت أندونيسيا مع شركة سويسرية للتفتيش والتقييم الجمركى وللمساعدة فى تحصيل الرسوم على الواردات، تراجع الفساد. غير أنه ليس ما يبرر التعاقد من أجل الرقابة على الأداء، ما لم تحاول الحكومة الاستفادة من التقارير التى تتلقاها.

* تطبيق النظم المعتمدة على السوق التى تحد من حرية تقدير الموظفين: يتمتع هذا النهج أيضًا بميزة تخصيص الموارد بصورة تتسم بالكفاءة الاقتصادية ويحسن كفاءة العمليات الحكومية ويحد من الفساد.

* يمكن أن تقوم مؤسسات الرقابة المستقلة التى تعد جزءًا من الهيكل الحكومى بالحد من الفساد أيضًا.

لدى بعض البلدان لجان مستقلة لمكافحة الفساد أو مفتشون عموميون يمكنهم التحقيق فى الادعاءات وإحالة القضايا للمحاكم، وأشهرها «اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد فى هونج كونج (الصين) والتى ترفع تقاريرها فقط لأعلى سلطة، ولها صلاحيات واسعة ولدى كل من سنغافورة وبوتسوانا مؤسسات مماثلة.

* تستمع «دواوين المظالم» إلى شكاوى المواطنين ويمكنها المساعدة فى زيادة الخضوع للمساءلة من قبل الأجهزة الحكومية. ووفقًا لقانون ديوان المظالم لعام ١٩٩١، أنشأت جنوب أفريقيا مكتب مدع خاص للتحقيق فى المخالفات (مثل القيام بالأعمال المحظورة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان) من جانب المسئولين العموميين وإعداد التقارير التى تصبح علنية فى العادة، ولا يستطيع الديوان رفع القضايا ولكنه يحيل الحالات التى يبحثها إلى المكاتب التى تستطيع ذلك.

* قامت بعض الأجهزة العامة مثل: هيئة تشييد المدارس فى مدينة نيويورك بإنشاء وحدات داخلية لاستبعاد المقاولين الفاسدين واقتراح الوسائل اللازمة لإعادة تنظيم الجهاز للحد من الفساد.

* هناك ما يسمى لوائح «أجهزة الإنذار» تتولى حماية ومكافأة الموظفين العموميين الذين يُبَلِّغون عن القيام بالأعمال المحظورة من جانب زملائهم أو من جانب الجهات التى تتعاقد معها الحكومة. ففى الولايات المتحدة مثلاً، هناك قانون لمكافأة العمال الذين يبلغون عن المخالفات فى العقود الحكومية، وكثيرًا ما يكون هذا الحافز للإبلاغ ضروريًا، حيث إن الأشخاص الذين يبلغون عن مخالفات زملائهم غالبًا ما يتم نبذهم. غير أن هذه الإجراءات تكون عديمة الأثر ما لا يقم المُدّعون بمتابعتها وما لم تكن المحاكم غير معرضة للفساد وتسير أعمالها بكفاءة، وما لم تكن العقوبات شديدة إلى حد رادع للمخالفين المحتملين.

* ولا ينبغى لأجهزة الرقابة أن تركز اهتمامها على الذين يتلقون الرشاوى فحسب، بل تركز أيضًا على الذين يدفعونها. فالرشوة لها طرفان، وينبغى أن تكون العقوبة شديدة على كلا الطرفين، وعادة ما تكون العقوبة أضعاف الرشاوى التى يتم تلقيها أو دفعها، ويجب أن تشتمل العقوبات لدافع الرشوة على استبعاده من التعاقدات لعدد من السنوات.

* نعترف جميعًا بأن مقاومة الفساد مسألة صعبة وحساسة حتى إن الكثيرين من الزعماء السياسيين الذين يساندون هذه الجهود من حيث المبدأ قد يترددون فى الاضطلاع بها عمليًا، ذلك أن مسيرة مواجهة الفساد قد تلقى صعوبات يكون سببها غالبًا نقص الإرادة اللازمة أو عدم توافر قدرات

محلية كافية أو تكون القدرات المحلية مقيدة بالتكاليف أو الافتقار للكفاءات الفنية أو عدم كفايتها للمواجهة الحاسمة التى تؤتى ثمارًا حقيقية، وهنا يمكن للتعاون الدولى أن يساعد البلدان على تكوين الإرادة والقدرات اللازمة.

* فى بلجيكا واليابان وإيطاليا وروسيا وإسبانيا وفى بلدان أخرى متقدمة تلعب الدعاوى عن الفساد دورًا فى السياسة أكثر أهمية اليوم عنه فى أى وقت مضى ومن ثم لا يمكن القول إن الفساد مشكلة مقصورة على البلدان النامية التى تمر بمرحلة انتقال؛ فإذا كانت فنزويلا قد أصدرت قاموسًا للفساد فى مجلد تحت اسم «قاموس الفساد فى فنزويلا عام ١٩٨٩» فهناك شىء مماثل صدر فى فرنسا عام ١٩٩١ ومن المحتمل أن يقوم كل بلد بنشر عمل مماثل.

* إن قدرًا كبيرًا من الفساد الموجود فى البلدان النامية تشارك فيه البلدان الصناعية مشاركة حيوية، بل إن منظمة الشفافية الدولية - وهى منظمة غير حكومية - تركز على الفساد فى صفقات الأعمال الدولية وأشارت إلى أن كثيرًا من رشاوى العالم الثالث تدفعها جهات من العالم الأول. ومن المحتمل أن تجد منظمة التجارة العالمية فى السنوات القادمة هذه المسألة تمثل قضية أساسية فى جدول أعمالها.

* لا بد أن يدرك الزعماء السياسيون أنه يمكن إجراء تحسينات شاملة دون أن يكون ذلك مقابل انتحارهم سياسيًا فالتشاور المتسم بالحساسية والمساعدة الفنية من المجتمع الداخلى والدولى بشكل خاص، يمكن أن يساعد الزعماء على الاستفادة من الجهود المبذولة لمقاومة الفساد فى أماكن أخرى وتبنى أسلوب منهجى إلى جانب توفير تحليل موضوعى غير معلن للنواتج والتكاليف السياسية.

* لا بد أن يدرك الزعماء أن الفساد ليس ورقة فى ملف تُطوى وتُلقى، فلا يمكن عمل كل شىء فى وقت واحد، ومن ثم كان التحليل الموضوعى مُهما ليس فقط لقياس المزايا والتكاليف بل أيضًا لتقييم أشكال الفساد ودرجات تأثيرها ومستويات توظينها فى النظام بحيث يتم التعرف على الجوانب الأكثر سهولة فى التأثير عليها حيث إن أية حملة لمقاومة الفساد يتطلب لنجاحها استمرارها على تحقيق نجاح أولى مبكر لها.

* يحتاج الزعماء لأن يكونوا غير عرضة للتأثير السياسى داخليًا وخارجيًا ويمكن للتعاون الدولى المساعدة فى تدبير ذلك عبر الاعتراف بأن الفساد منتشر وأن يتم التعاون فى التحرك لمواجهته بحيث يمكن أن يفيد التماثل فى الظروف بين بلدان كثيرة زعيم كل دولة على تبرير إجراءات مقاومة الفساد وبحيث يستجمع المصدر فى الداخل والدعم من الخارج.

عن تأثير الفساد: إن أسوأ وأخطر الآثار الناجمة عن ممارسات الفساد فى المجتمع هو ذلك العطب والخلل الذى يصيب قيم ومعايير وأخلاقيات العمل وقيم ومعايير وأخلاقيات المجتمع بشكل عام.

والأسوأ أن يمتد هذا التأثير لدرجة خلق حالة ذهنية لدى أفراد المجتمع تبرر الفساد وتقننه وتضفى عليه الشرعية والقبول بشكل يدعو إلى استمراره واتساع نطاقه فى الحياة اليومية.

* إن استمرار ممارسات الفساد دون وجود جهود حقيقية لمقاومتها من شأنه أن يجعل الفرد العادى يفقد الثقة فى أهمية العمل وقيمته ومن ثم التفريط التدريجى فى معايير أداء العمل الوظيفى.

وهو ما يعنى أن يفقد القانون هيبته فى المجتمع خاصة إذا كان المفسدون من القوة والنفوذ بحيث يمكلون القدرة على تعطيل تنفيذ القانون أو قتل القرارات التنظيمية فيفقد القانون بذلك هيبته لدى الفرد، وتصبح السلوكيات الخاطئة هى الأصل دون مراجع أو حتى ناقد لها.

ويرى البعض أن استخدام الوظيفة العمومية لتحقيق مكاسب شخصية ليس بالأمر الذى استحدثته الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال على الإطلاق ففى ظل التخطيط المركزى كان توزيع بنود مهمة مثل: الإسكان، وبنود تافهة مثل: اللحم المدعم. يتم فى أغلب الأحيان عن طريق الأبواب الخلفية مقابل مجاملات أو رشاوى! بيد أن الفساد من طراز فترة الانتقال مختلف فهو يكون أكثر جلاءً وأكثر استنادًا إلى النقود.. ويترعرع الفساد فى الاقتصاديات الانتقالية عندما يكون هناك الكثير مما يكسبه المسئولون العموميون ووكلاء القطاع الخاص والقليل مما قد يخسرونه، (نقطة الالتقاء بين القطاع العام والقطاع الخاص).

فالمجتمعات التى تمر بمرحلة انتقال تتعرض الضوابط التقليدية فيها للضعف قبل أن تصبح القيود القانونية الجديدة نافذة المفعول إلى جانب أن البيئة التى تتكون من قيود غير مؤكدة وتنظيم إدارى مضبوط وضوابط مطاطة، تعطى المسئولين سلطات استثنائية وفرصًا كثيرة لالتماس الرشوة ونطاقًا واسعًا لنهب المال العام، خاصة إنه فى ظل هذه المرحلة الانتقالية لا تكون القوة الموازية للمسئولين بالقوة الكافية (أحزاب ومجتمع مدنى...) وبالطبع تكون آثار الفساد مؤثرة بالسالب بدرجة كبيرة.

وبالطبع فإن تحركات عقارب الساعة نحو قوى السوق يكون من الصعب إعادتها للوراء فلا يمكن بعث الحياة فى القيود القديمة لذلك يجب أن يكون التوجه نحو تدعيم القيود الجديدة وتقليل الفرص المتاحة للفساد (قانونيًا)، مع تدعيم آليات الإشراف والتظلم ورد الحقوق وذلك عبر عدد من الوسائل المرتبطة مع بعضها البعض التى تخلق فيما بينها البيئة المضيفة لفرص الفساد تشريعيًا - رقابيًا - قضائياً - إعلاميًا - تنظيم الأجور والمرتبات - وهى أمور تحدثت عنه مؤلفات عديدة.

النقطة المهمة : هنا هى أن الآثار السلبية التى خلفتها فترة التخطيط المركزى والتى تجلت بصورة سافرة فى فترة الانتقال لا يجب أن تكون مبررًا للعودة للقيود الحديدية السابقة، بل يجب أن يكون التوجه مستقبليا فالضوابط تكون من طبيعة الظروف ومن ثم تكون الضوابط مواكبة لعمليات التطوير والتغيير وهذا يعنى بالطبع أن الضوابط نفسها تتطور بتطور المجتمع ومدى سرعة هذا التطور.

العولمة وظاهرة الإرهاب

تابع العالم أنباء الهجمات الانتحارية التى تعرضت لها أهداف حيوية فى قلب أمريكا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ولأول مرة فى التاريخ ومن خلال عملية إرهابية أشاعت الهلع والفزع لدى الشعب الأمريكى، كما كان لها أصداء واسعة فى مختلفة الأوساط الدولية، مع توجيه الاتهامات إلى جهات مختلفة مع تصاعد نوبات الغضب والرغبة فى الانتقام ممن يقفون وراء هذه العمليات سواء من جماعات الجريمة المنظمة ذات الانتشار العالمى حتى داخل أمريكا ذاتها أو الجماعات الفوضوية التى تمارس العنف بأشكال مختلفة ضد العولمة، والتى تردد أن أمريكا هى التى تمارس الهيمنة، باعتبارها القطب الأوحد، وتقود العالم نحو الأهداف التى تخدم مصالحها فقط كما ترددت أصوات بين مسئولين فى الإدارة الأمريكية لبحث حالات دول فى الشرق الأوسط مثل: باكستان وأفغانستان وإيران والعراق وليبيا، لاحتمال وقوفها أو تورطها مع مدبرى العملية الإرهابية.

وقد بادر قادة وزعماء دول العالم إلى إعلان استنكارهم لهذه العمليات الإرهابية، وأشار الرئيس مبارك فى بيان له أنه سبق أن اقترح عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب كما حذر من محاولات إلصاق التهم بالمسلمين والعرب، وقد ساهمت فى الوقت نفسه المنظمات الفلسطينية فى داخل الأراضى المحتلة والمنظمات الإسلامية فى مختلف البلاد بنفى أية علاقة لها بالحادث وإدانة واستنكار الإرهاب كعمل يتنافى مع تعاليم الأديان السماوية.

وقد وصف بعض المعلقين ما حدث وهول الصدمة التى انتابت الشعب الأمريكى، بأنه أعاد للأذهان حادث بيرل هاربر خلال الحرب العالمية الثانية. وامتدت تداعيات الحادث الإرهابى إلى حالة من الشلل أصابت وسائل النقل الجوى والبحرى والبرى على المستوى الداخلى والخارجى، كما ترددت تحذيرات من إمكان امتداد حوادث مماثلة إلى أوروبا وأماكن أخرى فى العالم، فى نفس الوقت حذرت الدبلوماسية العربية من استثمار إسرائيل للحادث فى تنفيذ مخططاتها الصهيونية داخل وخارج الأرض المحتلة.

كما أصيبت أسواق المال والبنوك والبورصات العالمية بحالة من الارتباك بعد تداعى نتائج الهجمات الانتحارية على المنشآت الحيوية فى أمريكا، حيث انخفضت مؤشرات الأسهم وهبط حجم التعاملات فى حين ارتفعت أسعار البترول والذهب، كما توقع بعض الاقتصاديين أن توجه شركات التأمين العالمية خسائر بمليارات الدولارات، حيث يتعين عليها دفع تعويضات للضحايا والتعويض عن الخسائر المادية، بالإضافة إلى التأثير على المناخ الاقتصادى العالمى بصفة عامة وامتداد حالة الركود والكساد التى يعانيها حاليًا، وإن كان من الصعب تقدير حجم وطبيعة هذه التأثيرات، إلا أن المؤكد أنه فى ظل عصر العولمة سوف تتأثر اقتصاديات العالم - بصورة أو بأخرى - بالأحداث التى وقعت فى أمريكا وأن ذلك لن يتضح إلا على ضوء رد الفعل الأمريكى لأحداث «الثلاثاء أو أيلول الأسود».

ويرى بعض المحللين: إن ما حدث يمكن أن يغير وجه أمريكا؛ لأنه جعل الشعب يضيق على أثر وجود عدو جديد فى عقر دارهم يهدد كيانهم كله ومكانتهم على الساحة العالمية وتفردهم بالتحكم فى السياسة العالمية واستعراض القوة العسكرية وقيادتهم للاقتصاد العالمى من خلال «العولمة» وشعاراتها فى فتح الأسواق وإزالة الحدود.. إلخ أمام الأموال والتكنولوجيا والأفراد!!

فهل يصبح الإرهاب وجها آخر للعولمة؟! سؤال يحتاج إلى جواب اليوم قبل الغد؟ وقبل الجواب لابد من تحديد من الذى يقوم بالإرهاب.. وما أهداف الإرهاب؟ ويرتبط بذلك ضرورة بحث سبب ظاهرة أو ظهور الإرهاب، ثم كيف ومتى يمكن وضع حد للإرهاب وهل عندما يتم القبض على مرتكبى أو مدبرى حوادث وعمليات الإرهاب، هل تتم محاكمتهم وحدهم أم تمتد الإدانة إلى الدول التى ينتمون إليها؟ كما هدد المسئولون الأمريكيون!!

لقد دعا محللون أوروبيون فى مجال الشئون الأمنية إلى إيجاد طريقة جديدة لإدارة «الأمن العالمى» لتقليل فرصة تعرضه للخطر مستقبلاً، خاصة بعد الهجمات التى تعرضت لها واشنطن ونيويورك وقالوا إنه يجب إدخال العديد من التحسينات على التخطيط على المدى الطويل. حيث إن العالم يشهد تغيير السياسة الخارجية بصورة مستمرة.. وأشاروا إلى أن نظام العولمة الذى يتم السعى لتطبيقه يتطلب لوائحَ ونظمًا وإجراءات تحمى الأمن من خلال القانون الدولى.

وقالت جريدة لوموند الفرنسية: إن العملية الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة مؤخرًا تعتبر علامة جديدة على زيادة حدة التوتر الذى يشهده العالم بعد سنوات من انتهاء الحرب الباردة، ولها تداعيات خطيرة على «النظام العالمى» أكثر من تلك التى نتجت عن التفكك السلمى للاتحاد السوفيتى.. وإن استعداد أمريكا لشن حرب انتقامية يعكس النظرة الأحادية التى تتصرف بها الولايات المتحدة والتى تمثل السمة الغالبة لسياساتها باعتبارها «القطب الأوحد»، ومن أمثلة ذلك إهمالها لمعاهدة «كيوتو» واستبعاد بروتوكول حظر الأسلحة البيولوجية، وأنه لابد من التعاون الدولى فى مواجهة آثار الهجوم الإرهابى الأخير، وأن يبدأ ذلك بقمة الدول الصناعية الثمانى لمواجهة تداعيات العولمة على النظام الاقتصادى العالمى باعتبار أن الاقتصاد الأمريكى يعتبر المحرك الرئيسى للاقتصاديات العالمية لاسيما الأوروبية والآسيوية.

وجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية أصدرت فى إبريل سنة ٢٠٠١ تقريرًا عن الإرهاب وضعت فيه (٧) سبع دول على رأس من سمتهم «الدول الراعية للإرهاب الدولى» وهى بالترتيب: كوبا - إيران - العراق - ليبيا - كوريا الشمالية - السودان - سوريا.. أى أن القائمة تضم خمس دول إسلامية منها أربع عربية، وينسب التقرير الأمريكى للدول العربية أنها تأوى المنظمات والجماعات الإرهابية حيث يشير إلى أن الخطر الأساسى على الولايات المتحدة يأتى من منطقتين هما جنوب آسيا والشرق الأوسط وأن التهديد الرئيسى يتمثل فى أفغانستان التى تحتضن الإرهابيين وعلى رأسهم «ابن لادن» المتورط فى عدة مؤامرات إرهابية دولية.

ولقد فات التقرير أن يذكر ما تعرضت له مصر من عمليات إرهابية على مدى سنوات استهدفت مواقع ومنشآت حيوية فى جميع أنحاء البلاد إلى جانب عدد من المسئولين حتى رئيس الدولة.. كما أغفل التقرير ما تقوم به إسرائيل من إرهاب وترويع للمواطنين الفلسطينيين كل يوم دون أن تتحرك أمريكا والآخرون ممن يسيرون فى ركابها لوقف هذا العدوان السافر على الأبرياء، الذين لا ذنب لهم سوى المطالبة بحقوقهم العادلة والمشروعة.

ولعل ما تعرضت له أمريكا وردود الفعل الواسع يزيد الإدراك العالمى لمخاطر الإرهاب والاستجابة للدعوة لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة، أيا كان مصدره، وعلى امتداد الساحة العالمية، المهم البحث عن الجذور واقتلاعها فى ظل الشرعية الدولية، وبحيث تصبح جميع الدول أطرافًا فى اتفاقيات دولية تحقق الوصول إلى نظام شامل ومتكامل لمكافحة الإرهاب سياسيًا واقتصاديًا وقانونيًا، وتلتزم بها جميع الأطراف.

ويرى بعض المفكرين أن التعاون الدولى فى اتخاذ الإجراءات والتدابير الجادة والفعالة، التى تعلو فوق المصالح الذاتية خاصة الدول الكبرى، من أجل حل الأزمات ومعالجة المناخ والأسباب التى تؤدى إلى التوتر فى مختلف مناطق العالم وبالتالى دفع أو تحويل الاتجاه إلى العنف والتطور، هو الأسلوب الأكثر جدوى فى الحفاظ على الأمن والسلامة فى المجتمع الدولى، وتمشيًا مع المبادئ التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وبدلاً من دق طبول الحرب، وترديد أصوات الانتقام والردع العسكرى، والتى يخشى معه أن تتحول تصورات «صموئيل هنتنجتون» حول «صراع الحضارات» إلى واقع مفزع لأن العولمة بقدر ما أظهرت من هيمنة وتركز القوة فى قطب واحد، بقدر ما أسهمت فى ظهور حركات متعددة مناهضة لتلك الهيمنة ومتمردة على هذه القوة، خاصة اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وازدواجية المعايير فى التعامل مع الموقف وعدم توخى العدالة والكيل بمكيالين حسب الأهواء والمصالح الذاتية، حتى فى داخل البلدان المتقدمة ذاتها.

ويضيف البعض أن التحامل على الإسلام واتهام المسلمين بأنهم الذين يقومون بالعمليات الاستشهادية يرد عليه بأن هناك معتقدات يقوم أصحابها على «الأعمال الانتحارية» بصرف النظر عن دوافعها مثل: البوذية والهندوسية والشبنتوية، بل إن كثيرًا من الجماعات الدينية المنشقة على الديانة المسيحية تنتشر حتى داخل أمريكا ذاتها، والذين تردد وسائل الإعلام قصص أفكارهم المتطرفة وساعدتهم للموت فى سبيلها، وإن هناك فارقًا كبيرًا بين الاستشهاد فى العقيدة الإسلامية والانتحار، وهو ما توضحه كتب التراث الإسلامى فى الفقه والشريعة وتتنافى مع الدعاوى التى يرددها الجهلاء الذين لا يعرفون حقيقة وجوهر الإسلام الصحيح.. ولابد أن نعترف أن وسائل الإعلام الغربية وخاصة الأمريكية التى تسيطر عليها الأصابع الصهيونية التى تروج هذه الحملات التى تضلل الرأى العام أو مع ضعف صوت أدوات الإعلام العربى - مع الأسف - فى كشف الزيف والضلال وتقديم الحقائق، ويضاف إلى ذلك بالطبع عجز الإعلام الإسلامى، إذا كان هناك إعلام إسلامى حقا؟! ومن الحقائق المعروفة.أن

السيطرة الصهيونية على الميديا العالمية هى التى تقف وراء الربط الدائم فى وسائل الإعلام الأمريكية بين «الإسلام» والإرهاب أو بين «العرب» والإرهاب، بل إن محاولات الشعب الفلسطينى للتحرر الوطنى من الاستعمار الإسرائيلى يعتبرونها إرهابًا حتى الرئيس الأمريكى بوش تأثر بآلة الإعلام الصهيونية حينما استخدم المصطلح القديم «الحرب الصليبية» فى إعلانه للحرب ضد الإرهاب! مما جعل البعض يتساءل إذا كانت «العولمة» دعوة لمواجهة الإرهاب فلماذا توجه إلى المسلمين وحدهم ؟! ولا تقتصر السيطرة الصهيونية وبث سمومها ضد المسلمين والعرب على وسائل الإعلام وإنما تتعداها إلى أدوات الثقافة والفنون وحتى الكتب المدرسية التى تصور العربى والمسلم على أنه بدائى متخلف لا يحترم الحضارة الإنسانية الراقية المتقدمة!! كما لا تخرج صورة العربى فى السينما الأمريكية الواسعة الانتشار عن شخص إرهابى أو لا يسعى لغير إرضاء غرائزه أو غير ذلك من الافتراءات والتشويهات المتعددة، التى رسخت مع الأسف فى أذهان المواطن الأمريكى العادى، حيث إن معظم الأمريكيين لا يعرفون شيئًا عن عقيدة وتعاليم ومبادئ الإسلام، بل يتصور كثيرون منهم أن كل المسلمين عرب! فى حين إذا وردت أية إشارة يمكن أن تغير على أنها إساءة، ولو تلميحًا، لليهود، ثارت ضجة عالمية مع توجيه الاتهامات بالعداء للسامية ليس فقط للعلماء والمفكرين، كما حدث مع روجيه جارودى فى فرنسا، بل وفى مواجهة الحكومات والمنظمات الأهلية كما حدث فى مؤتمر دربان العالمى الذى عقد مؤخرًا فى جنوب أفريقيا، حينما واصلت أمريكا ضغوطها للحيلولة دون إدانة لعنصرية إسرائيل متحدية إرادة المجتمع المدنى الدولى.

هل يمكن أن تفيق أمريكا بعد صدمة العمليات الإرهابية بضرورة إعادة النظر فى سياساتها وتوجهاتها وتطبق ما تنادى به من قيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان لكل الناس ولكل الشعوب؟!.

وربما كان قيام الرئيس الأمريكى بزيارة المركز الإسلامى والاجتماع بممثلى الجاليات الإسلامية داعيًا الشعب الأمريكى إلى التزام القدوة والاحترام لكل عربى بعيدًا عن التعصب والعنصرية، وخروج كوفى أنان فى الأمم المتحدة وزعماء رؤساء الدول الأوروبية يضمون صوتهم إلى صوت العقل والحكمة فى ضبط النفس والفصل التام بين مجموعة الإرهابيين وجموع المسلمين، وكان لذلك أثره فى ردود أفعال إيجابية قد توحى بتفادى «الفخ» الذى تنصبه الصهيونية العالمية فى خلط الأوراق بين الإرهاب والإسلام وتعبئة الرأى العام الدولى ضد العرب والمسلمين! وإن كان ذلك لا يمنع الولايات المتحدة عن المضى قدما على طريق الحرب ضد الإرهاب بدءًا بأفغانستان.

وقد نشر الكاتب الأمريكى ـ اليابانى الأصل ـ فوكوياما فى جريدة الفانينشيال تايمز تعقيبًا على ما حدث فى ١١ سبتمبر (قد يكون ذلك «نهاية الاستثناء الأمريكى» فقد كان الشعور الغالب لدى الأمريكى العادى أنه لا يحتاج إلى العالم وأنه وحده يتمتع بالأمن المطلق، ولكنه اكتشف أنه يحتاج إلى حلف دولى لمحاربة الإرهاب وتوفير الأمن.. وإن مشاركة الدول الإسلامية والعربية أمر ضرورى ويجب أن

نحرص عليه) وهو غير ما كان يردده فى كتابه السابق «نهاية التاريخ» كان تعليق فوكوياما - أستاذ الاقتصاد الشهير صاحب كتاب «نهاية التاريخ The End of History بينما كان يتابع انفجارات نيويورك وواشنطن، إنه أدرك فى تلك اللحظة أن العالم لن يعود كما كان قبل ١١ سبتمبر!! وأن تلك الأحداث تعتبر درسًا للأمريكيين لكى يعيدوا النظر فى سياساتهم الداخلية والخارجية على السواء.. حتى تخرج أمريكا من عزلتها القائمة منذ عشر سنوات، وأن تستعيد دورها على أسس واقعية، فى علاقاتها مع دول العالم وأن تحسب بدقة ردود أفعال تصرفاتها، وباختصار أمريكا - كما يرى فوكوياما - سوف تصبح بلدًا مختلفًا.. أكثر وحدة وأقل انشغالاً بذاتها وأكثر احتياجا لمعاونة الآخرين.. حيث يكون لها مصالح محددة وجروح حقيقية بدلاً من أن تتصور أنها وحدها القادرة على أن تقرر طبيعة العالم الذى نعيش فيه!!.

وهنا يعود التساؤل لمرة ثانية: هل أصبح الإرهاب أحد المحاور الرئيسية للعولمة؟ وهل تؤدى دعوة أمريكا للائتلاف أو التحالف ضد الإرهاب إلى وحدة الصف العالمية، خاصة فى ضوء الإعلان الأمريكى «من ليس معنا فهو مع الإرهاب!!» أم أن ذلك من شأن تقسيم العالم إلى دول مع.. ودول ضد..!! وهل يعنى ذلك تغيرًا وتحولاً فى مسارات العولمة بعد انطلاقها فى بداية التسعينيات، لتأخذ طريقا آخر أو طابعا جديدًا بعيدًا عن توجهاتها الرئيسية الاقتصادية والسياسية والثقافية، وإن كانت جميعها متداخلة بصورة أو بأخرى؟!

وهل الشعار الذى رفعته أمريكا - «النسر النبيل» و«العولمة المطلقة» فى مواجهة الإرهاب - يستهدف صالح المجتمع الدولى عامة أم للمصالح الأمريكية وحدها؟! فأمريكا لم تذهب للأمم المتحدة فى بادئ الأمر، بل أمرت بإغلاق مقرها وأجّلت افتتاح الدورة الجديدة لانعقادها، وانفردت باتخاذ ما تراه بما يعنى أن أمريكا أسقطت شرعية المنظمة الدولية!!

ويثير ذلك التعليق الساخر.. ألا يعد هذا إرهابًا من جانب القوة العظمى والقطب الأوحد ضد الدول الأخرى؟!.. وهل الرغبة فى استعادة «الهيبة والكرامة» تبرر جر دول العالم إلى غمار حرب ضروس يكتوى بنيرانها ضحايا أبرياء إلى جانب تكاليفها الباهظة التى تتعدى المليارات، فى الوقت الذى لا يأل فيه الاقتصاد العالمى يعانى وسوف يظل لفترة قادمة من آثار أحداث ١١ سبتمبر.. وهل يؤدى كل ذلك إلى وجه جديد للعولمة؟! سؤال قد تأتى إجابته من خلال التطورات التى قد لا يستطيع أحد التنبؤ بمداها الآن!!.

الإسلام والعولمة:

رغم أنه لم يثبت مسئولية المسلمين والعرب عن الحوادث الإرهابية التى تعرضت لها أمريكا فى ١١ سبتمبر، إلا أن ما ترتب على أثرها من تفجر روح العداء والكراهية تجاه الأقليات العربية والإسلامية داخل الولايات المتحدة وفى أغلب دول الغرب، والتى لم تتوقف عن حد الاعتداء على الأفراد بل تجاوزته إلى التعدى على المساجد والممتلكات الخاصة.. الأمر الذى يثير التساؤل عن أسباب سيطرة هذه الروح

والاتجاهات فى الغرب؟ ويفسر البعض ذلك بأنه نوع من «الإرهاب الفكرى» الذى يمارسه عدد كبير من الكتاب والمفكرين الغربيين، تدعمه أبواق الإعلام ووسائل النشر الكبرى فى الغرب لتقديم وترويج ألوان من الأفكار المضللة والتى تعبر عن سوء فهم متعمد وتزييف للواقع والحقيقة عن تاريخ الإسلام وتعاليمه.. وغاب عن الغرب المسيحى الذى راح يعتدى على شعوب الشرق الإسلامية أن المسيحية هى فى الأصل نبتت فى الشرق كدين سماوى وأن الإسلام هو خاتم الأديان، وأن المسيحيين يعيشون جنبًا إلى جنب فى سلام ووئام مع المسلمين فى ظل التعاليم السمحاء، حيث أكدت آيات القرآن الكريم حرمة الإنسان ﴿ **وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا (٩٣)** ﴾ (النساء - ٩٣).. ويقول الحديث النبوى: «كل ابن آدم حرام دمه وماله وعرضه» فالإسلام بعيد تماما عن التعصب الدينى، وأفسح المجال لمعاشرة أهل الكتاب والعيش معهم واحترام كنائسهم ومعابدهم ﴿ **لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ (٦)** ﴾ (الكافرون - ٦)، وعاش اليهود والنصارى مع المسلمين أبناء وطن واحد على مدار التاريخ.

وإذا كان بعض المسلمين «أو من يطلق عليهم المتأسلمين» الذين يرتكبون بعض الأفعال نتيجة سوء فهم للمبادئ والتعاليم السمحاء، وهى الأعمال التى تعكس أشكالاً من التعصب البغيض والتطرف المرفوض، وتعطى صورة سيئة غير حقيقية بجوهر الإسلام يستغلها خصومه فى الافتراء والتشويه، ويظهر فى ما تروجه بعض وسائل الإعلام الأجنبية من أن الإسلام يحض على العدوان والتطرف والإرهاب، فالحرب المشروعة فى الإسلام أو الجهاد هى حرب دفاعية هدفها رد العدوان فقط وآيات القرآن الكريم واضحة فى هذا الشأن ﴿ **وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (١٩٠)** ﴾ (البقرة - ١٩٠)، وهذا يبين أنه على الرغم من الإذن بالقتال دفاعا عن النفس، فإن القرآن يحذر من مجاوزة الحد فى ذلك إلى الاعتداء.. وهذا يعنى أن البدء بالعدوان على الآخرين بأى شكل من الأشكال أمر مرفوض وليس له سند فى تعاليم الإسلام فقد حرم الإسلام الاعتداء على الآخرين لدرجة أنه جعل الاعتداء على فرد واحد كأنه اعتداء على البشرية كلها كما جاء فى القرآن الكريم تعالى: ﴿ **مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا** ﴾ (المائدة - ٣٢)، كما أن قول الله تعالى: ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ...** ﴾ (الأنفال – ٦٠)، لا يعنى إلا إشعار الآخر بالقوة والاستعداد للدفاع عن النفس ومجرد تحقيق «الرهبة والخشية» أى الردع ومنع العدوان.. لقد انتشر الإسلام فى بقاع الدنيا منذ الدعوة الأولى بالحكمة والموعظة الحسنة والمسلمون لم يحملوا السيوف إلا فى حالات الدفاع الشرعى.

فى ٢٠٠١/٩/٢٩ تبنى مجلس الأمن بالإجماع قرارًا قدمته الولايات المتحدة، يلزم جميع دول العالم بأن تمنع وتوقف تمويل الأعمال الإرهابية، وأن تقطع كل وسائل الدعم المالى عن الشبكات الإرهابية.. وطالب المجلس فى قراره الذى يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بأن تقوم الدول بدون تأخير بتجميد الأموال أو أى أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالاً

إرهابيـة أو يحـاولون ارتكابهـا أو يشـاركون فـى ارتكابهـا، وأن تحظر تلك الدول على رعـاياها أو على أى شـخص أو كيانات داخل أراضـيها إتاحـة أى أموال أو خدمـات مـالية أو غيرها بصـورة مباشـرة أو غير مباشرة للأشخاص الذين يرتكبونها أو للكيانات التى يملكونها.

ودعـا المجلس فى القـرار جميع الدول إلى اتخـاذ الخطوات اللازمـة لمنع ارتكاب الأعمـال الإرهـابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات وعدم توفير الملاذ لمن يمولـون الأعمال الإرهابية أو يديرونها أو يدعمـونها وكفالة تقديم أى شـخص يشـارك فى ذلك للعدالـة، وإدراج الأعمـال الإرهابية فى القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة.

وطالب القـرار الدول بالانضمـام فى أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقـات والبروتوكولات الدولية ذات الصلـة بالإرهاب ومن بينهـا الاتفـاقـيـة الدوليـة لمنع تمويل الإرهـاب المؤرخـة فى ديسـمبـر ١٩٩٩، واتخـاذ التدابير المناسبة طبقًا للأحكام ذات الصلة بالقوانين الوطنية والدولية، بما فى ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان قبل منح مركز اللاجئ، لضمان عدم قيام طالبى اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية.

وأكد أيضًـا على ضـرورة تنسـيق الجـهـود على الصــعـيد الوطنى والإقليمى والدولى تدعـيمًـا للاستجابة العالمية فى مواجهة التحدى والتهديد الخطيرين للأمن الدولى!.

وفى إشارة غير مباشـرة إلى التهديد بفرض عقوبات على أية دولة لا تمتثل لقراره، أعرب مـجلس الأمن عن تصـمـيمـه على اتخـاذ جـمـيع الخطوات الـلازمـة لكفـالة تنفـيذ هذا القـرار بصـورة كـاملة وفـقـا لمسئولياته المنصوص عليها فى الميثاق.

وهذا يعنى أن الإرهـاب أصبح أحد مـلامح ظاهرة العولمة بعد تداعيات أحداث ١١ سـبتمبر، التى طالت كل بلدان العـالم المتقدم والنامى على السـواء بغض النظر عن تباين مواقفها وردود فعلهـا، وأبرزها أن هذا القرار الذى أصدره مـجلس الأمن بالإجمـاع، لم يقدم أى تعريف لماهية العمليات الإرهـابية، بما يعنى ترك تعريف الإرهابى حسبما تفسره كل دولة!! مثلما تفعل إسرائيل حين تزعم أن أعمال المقاومة الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق المشروعة هى أعمال إرهابية.

لم تتوقف الحمـلات ضد الإسـلام والمسلمين بـعد أحداث ١١ سبتمبر فى أمريكا بل تصاعدت مع تصاعد التصريحات والتهديدات بإعلان الحرب ضد الإرهاب حتى اشتعلت أوارها فى مساء السابع من أكتـوبر فى الغـارات الجوية التى شنتـهـا الطائرات الأمـريكيـة والبـريطانيـة ضـد المواقع التى سـبق أن رصدتها فى أفغانستان.

ورغم تغير لغة الرئيس الأمريكى ومعه رئيس وزراء بريطانيـا فى تصـريحـات متكررة عن احـترام الدين الإسـلامـى، إلا أن اتجـاهات الرأى العـام فـى الغرب بصـفـة عـامة وفى أمـريكا بصـفـة خـاصـة ظلت تعكس ردود فعل غاضبة وتعبر عن مشاعر تدعو للثأر والانتقام وتكشف عدم الفهم لجوهر مبادئ وتعاليم الإسلام، والتعصب والتميز ضد المسلمين.

ومع تباين الآراء حول ظاهرة الإرهاب وأشكاله وأدواته من حيث إنه استخدام العنف أو التهديد باستخدامه من أجل إثارة الخوف والهلع فى المجتمع، من خلال استهداف أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو نظام حكم ككل فى المجتمع لتحقيق هدف سياسى معين، فإن الجميع يتفقون على أن الظاهرة قديمة وتطورت على مر التاريخ ما بين موجات ذات طابع قومى متطرف فى أوروبا أو طابع أيديولوجى أثناء مرحلة الحرب الباردة أو طابع عرقى أو طائفى فيما بعد الحرب الباردة وارتباط فى الأغلب بصراعات داخلية فى عديد من الدول أبرزها يوغوسلافيا، كما ظهرت حالات من الإرهاب تدثرت برداء الدين فى بعض الدول كجماعات الأصوليين التى لم تقتصر على نطاق محدد.. ويضيف بعض الكتاب أن هناك ظاهرة الإرهاب الفكرى فى العالم الغربى باعتبار أن معظم الأزمات التى يعانيها العالم هى نتاج رجال الفكر الأيديولوجيين والفلسفة الذين يروجون لنظريات عن صراع الخير والشر والجنس الأرقى والجنس الأدنى والحضارة المتقدمة التى يجب أن تسود ويتبعها الجميع..!!

ولعل العولمة إنه المصطلح الذى ذاع وانتشر وكأنه الموضة، كما يقول الكاتب الفرنسى جان سيلفيا: إنه الساحة المثلى التى تشهد إرهابًا فكريًا من نوع خاص.. فالعولمة أو الليبرالية الاقتصادية أصبحت الدين المسيطر.. والعالم ـ من هذا المنظور ـ أصبح سوقًا واسعة، وهذه السوق هى التى تقرر، ومن ثم يطرح السؤال: ما دور السياسة إذن؟ إلى جانب أسئلة أخرى مثل: إذا كانت العولمة لا مفر منها والسوق محتومة والحواجز لا مهرب منها، فأين حرية الإنسان؟!.

ويقول المفكر الفرنسى ريجيس ديريه: إن كل دكتاتورية تساعد على ولادة معارضين لها، فلقد ظهر من ينادى بأن الإنسان هو مواطن قبل أن يكون مستهلكًا، وأن «الدولة الأمة» لم تدفن بعد، وهى أولا وقبل كل شىء، إرث ووسيلة للمستقبل، ورغم ذلك تتواصل حلقات الإرهاب الفكرى بين أنصار العولمة ومعارضيها وكأنها حرب دون كيشوتية!!.

وهناك على الجانب الآخر يوجد بعض الكتاب والمفكرين الغربيين من أصحاب الضمائر الذين يلتزمون بالموضوعية والحيدة فى تناول القضايا العامة، ولعل كتاب الدكتورة «زيجريد هونكه» الألمانية الذى أصدرته منذ قرابة أربعين عامًا بعنوان «شمس العرب تسطع على الغرب» مثال بارز فى هذا المجال، وكما قالت فى مقدمتها: «أردت أن أقدم للعرب الشكر على فضلهم الذى حرمهم من سماعه طويلاً تعصب أعمى أو جهل أحمق!! إن تاريخ العالم وتاريخ الفنون والعلوم والآداب لا يمكن أن يبدأ بالنسبة للإنسان الغربى دون مصر القديمة وبابل ولا يمكنه أن يتجاهل سبعمائة وخمسين عامًا كان العرب فيها حملة المشاعل الثقافية».

وهناك العلامة «جوستاف لوبون» فى مؤلفه الشهير «حضارة العرب» الذى يقول فيه: «إذا ما قيست قيمة الرجال بجليل أعمالهم كان محمد النبى أعظم من عرفهم التاريخ» كما كان لسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم النبراس الهادى للمسلمين من بعده فى كيفية التسامح مع أهل الكتاب، فالإسلام بعيد تماما عن التعصب الدينى.

وفى تعليق لصحيفة التايمز اللندنية بتاريخ ٢٠٠١/٩/١٩ على الأحداث التى تعرضت لها نيويورك وواشنطن، «إن أصابع الاتهام التى توجه إلى جماعة يقال إنها من الأصوليين أو السلفيين الإسلاميين قد توحى بأن الإسلام يشجع العنف، وأن الإسلام والغرب متعارضان، بيد أن ذلك رأى ساذج.. فالإسلام والمسيحية (اللذان يشكلان العنصر الأساسى للحضارة الغربية) يرجعان إلى نفس الجذور - النبى إبراهيم - وليس بينهما أى تعارض فى القيم والمبادئ الأخلاقية، وأن المصادمات القديمة والحالية بينهما إنما ترجع إلى طموحات وأطماع إقليمية أو رغبة فى السيطرة على مصادر الثورة.. «إن أسوأ أشكال العنف هو الذى يرتدى مسوح الدين»..

كما كتب «فيليب فيرناندز» فى صحيفة الصنداى تايمز البريطانية.. يقول البعض: إن حربًا عالمية ثقافية جديدة سوف تبدأ حربًا يقف فيها الغرب ضد الإسلام بعد أن حل «صدام الحضارات محل صدام الأيديولوجيات» إن كراهية الإرهابيين لأمريكا لا علاقة لها بالمشاعر الدينية الحقيقية، فالحرب التى يشنونها ليست مقدسة بأى معيار دينى.. فالواقع أن كل الدول الإسلامية قد استنكرت العمل الوحشى وأدانت مرتكبيه، ولو ألقينا اللوم على الإسلام فسوف تخسرون المسلمين.. إن الكل يعلم أن الإسلام والمسيحية ديانتان تدعوان للسلام.. إن الإسلام يهتم فى صنع غرب اليوم مثلما فعلت المسيحية من قبل والتبادل الثقافى لا يزال جاريا حتى اليوم.. إن عدو حضارتنا ليس الإسلام ولكن عدوها هو التعصب.. فقد فرخ التعصب المسيحى الإرهاب فى الماضى ولا يزال يفرخ الإرهاب فى إيرلندا...!

المهم أن أمريكا اتخذت من قرار مجلس الأمن الذى صدر فى نهاية سبتمبر ٢٠٠١ سندًا شرعيًا وأساسًا للتخطيط لمبدأ العمليات الحربية مع حليفتها الرئيسية بريطانيا، بعد أن مهدت الطريق بلقاءات مكثفة مع زعماء وممثلى الدول خاصة المحيطة بأفغانستان، وترديد التصريحات والاتهامات بأن أسامة ابن لادن وتنظيم القاعدة هو المسئول عن العمليات الإرهابية الأخيرة والسابقة، وإن كانت لم تقدم الأدلة الدامغة على اتهاماتها، وشرعت فى شن الغارات الجوية المكثفة اعتبارًا من السابع من أكتوبر على المواقع التى أعلنت أنها تشمل القواعد العسكرية والنظم الدفاعية، وأنها بعيدة عن المدنيين فى الوقت الذى كان آلاف الأفغانيين يهربون من شدة قصف النيران لينضموا إلى من سبقهم من اللاجئين خاصة فى باكستان.. كما تكرر إعلان الرئيس الأمريكى بوش ورئيس وزراء بريطانيا تونى بلير، إن الحرب ليست موجهة ضد المسلمين وإنما ضد الإرهاب..!! وأكد ذلك أيضًا خلال زيارته لبلدان المنطقة ومن بينها مصر حيث صرح فى مؤتمر صحفى «التصميم على ألا يكون هناك صراع بين الغرب والإسلام؛ لأن ذلك ليس حقيقيًا، وإن الجميع يساندون القيم الحضارية فى كل مكان ويقفون ضد الإرهاب» بل وأعلن كل منهما التأمين لإقامة دولة فلسطين، والتى علق عليها البعض أنها محاولة لكسب ود الدول العربية والإسلامية لمساندة موقف أمريكا فى العمليات الحربية التى تشنها ضد أفغانستان! كما حذر الرئيس الفرنسى جاك شيراك مجددًا من الخلط بين الإسلام والإرهاب، وأكد خلال لقاء عقده مع ممثلى الجالية

الإسـلامية فى فرنسـا، ضـرورة ألا تؤدى الأوضـاع الدولية بعد اعتداءات ١١ سـبتمبر فى أمريكا ـ بأى شكل من الأشكال ـ إلى خلط غير مبرر على الإطلاق بين الدين الإسلامى والإرهاب.

وعلى الرغم من أن الرئيس بوش قد ربط قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بضمان حق إسرائيل فى الوجود، من خـلال مبادرة سـلام شـاملة فى المنطقة، فإن ذلك كان بمثابة (تحصـيل حاصل) لأن الدول العربية قد اعترفت بهذا الحق من خلال معاهدات السلام مع اتفاقات أوسلو ومدريد، كما أكدت الدول العربية موقفها القائم مع السلام العادل وهو ما يتضمن تلقائيًا الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود!

ويرى بعض المحللين أن فكرة الصـراع أو الصدام الحضـارى لا تبدو منطقية أو طبيعية فى سياق التطور الذى بلغته ظاهرة العولمة، بل تبدو على العكس فكرة مقحمة ومصطنعة كما لو أن هناك من يتعمد ويتعجل إثارته وترويجها، وأن هناك أصـابع خفية ذات مصلحة ما فى التحريض، وأن إسـرائيل تواجه مـأزقًا بعد أن أوهمت العالم على مدى نصف قرن بأنها واحة الديمقراطية التى ترغب فى الاسـتقرار، وكشفت الانتفاضة عنصريتها وأهدافها الاستيطانية.

والرد على أصحاب الدعاوى العنصرية ومقولة حصر العلم أو الفلسفة والحضارة فى جنس بعينه أو أمة دون أمة يكثر بها الواقع والتاريخ، فقد اسـتفادت النهضة الأوروبية بعلوم العرب والمسلمين، وما زالت البلدان الأوروبية حتى اليوم مليئة بالعناصـر العربية والإسـلامية والأجناس الأخرى التى تشكل عنصرًا فعالاً فى حضـارة أوروبا.. وهناك العديد من الأسماء اللامعة فى مختلف فروع العلم والمعرفة فى أوروبا وأمـريكا والذين يواصلون بمعـارفـهم وعلومـهم العطاء من أجل خـيـر الإنسـان جـمـعـاء وليس المجتمعات التى يعيشون فيها فقط، كما يتناسى أصحاب الدعاوى العنصرية أن فكرة العولمة لا تقوم على أسـاس هيمنة دولة كبرى واحدة، وإنما على التضـامن والتعاون بين دول العالم قاطبة، على أسـاس من التكامل والتناغم اللذين يقبلان التعدد والاختلاف فى ظل الوحدة العالمية للإنسانية!

ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم من أنه لم يثبت بالدليل القاطع مسئولية العرب والمسلمين عن التفجيرات التى تعرضت لها الولايات المتحدة، إلا أن مشـاعر العداء قد تفجرت عند البعض فى داخل أمريكا وأوروبا تجاه الشعوب والأقليات العربية والإسلامية، تغذيها أبواق وسـائل الإعلام الصـهيونية التى سارعت بتوجيه الاتهامات وتقديم روايات زائفة عن المسلمين وتعاليم الإسلام.. يثير التسـاؤلات حول هذه الاتجاهات المشبوهة والمواقف الأخلاقية تجاه الإسلام والمسلمين!!

يرى البعض أن الفكر السياسى الغربى الذى أقر مفاهيم العولمة بما فيها والمفهوم الجديد «التدخل الإنسانى»!! تحت مظلة الشرعية الدولية، هو تعبير عن ازدواج المعايير حيث يتبنى الانفتاح والتواصل من ناحـية والصـدام والصـراع الحضـارى من ناحيـة أخرى وهو مـا يظهر بجـلاء فى تداعيـات أحداث ١١

سبتمبر ٢٠٠١ والتى يرى فيها البعض نقطة فاصلة بين عالمين مختلفين قبل وبعد ذلك التاريخ كما تطبق نظرية ازدواج المعايير أيضًا عن موقف الإدارة الأمريكية ومعظم الحكومات الغربية تجاه الممارسات الإرهابية التى تقوم بها بعض البلدان وعلى رأسها إسرائيل.. حتى وصل الأمر إلى إيواء عناصر هاربة من خلال الإرهاب فى الدول الأوروبية ومنحها صفة اللاجئين السياسيين بحجة حماية حقوق الإنسان!!.

الباب الخامس

العولمة والحضارة والثقافة

الفصل الأول

بين فكرة صراع الحضارات وفكر العولمة

- تطور فكرة الصراع الحضارى.
- تعليقات على فكرة الصراع.

بين فكرة صراع الحضارات وفكر العولمة

الصراع والتنافس: الصراع قد يكون من أجل السيطرة أو قد ينشأ من المتضرر من أجل الدفاع عن مصلحة ما وتحقيق العدالة.

وقد يكون التنافس من أجل عمل الخير أو من أجل الكسب على حساب الآخرين.

وهناك آراء كثيرة فى هذا الموضوع.. كذلك إذا عرفت الدول مصالحها وأنها تزداد وتقوى مع مصالح الآخرين باستخدام الوسائل السليمة والوفاق بين الدول يتم الاتحاد والوحدة.

وإذا اختلفت المصالح وسعت الدول بالاعتداء على مصالح الآخرين فقد يلجأ القوى بالصراع مع الآخرين من أجل السيطرة والهيمنة عليه.

ولذلك فإن دفع الله الناس بعضهم لبعض من أجل الترقى والتقدم فلولا هذا الدفع لفسدت الأرض. يقول تعالى: ﴿ **وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ (٢٥١)** ﴾ (البقرة ـ ٢٥١).

فالتدافع بين الجماعات البشرية سنة من سنن الحياة، ولولا ذلك لصارت الحياة راكدة ، كركود الماء، هو سبب لفساده، أما حركته وجريانه، فسبب لنقائه وعذوبته، واستمرار صلاحه.

وقد فسر المفكر الألمانى«هيغل» (١٧٧٠ ـ ١٨٣١م) التاريخ على أنه «صراع المتناقضات»، وأطلق عليه مصطلح «الديالكتيك» معتبرًا إياه قانونًا كونيًا عامًا، يشمل الوجود كله، فالتناقض ليس فى الآراء فقط، بل فى صميم الواقع وحقيقته، فما من قضية إلا وهى تنطوى فى ذاتها على نقيضها ونفيها.

ويبسط «هيغل» نظريته فى الحضارة قائلاً: إن كل فترة أساسية فى الحضارة، تنهى فكرتها الرئيسية إلى الحد الأقصى، ثم تولد أضدادها أو نقائضها، ويستمر الصراع هكذا حتى تتحد المتناقضات فى وحدة عليا هى «الموحد أو الجامع»، ويكون عادة أفضل من الفكرة ونقيضها، ثم ينحل ليتولد عنه فكرة جديدة ونقيضها، وهكذا يستمر الحال فكل فكرة تصارع نقيضها، وتنتج موحداً، وكل

موحد يفرز نقيضًا ويستمر الصراع هكذا حتى تصل الفكرة إلى «المطلق» الذى يخلو من التناقض والصراع.

لقد تبنى «هيغل»، وتابعه الماركسيون، القول بأن كل عهد يأتى، ومثله الحضارة، يكون أرقى وأفضل من سابقه - باعتبار أن الموحد هو أفضل من الفكرة ونقيضها - بل قالوا: إن الحضارة فى رقى دائم، لا سبيل إلى مقاومته.

هذا الطرح للصراع لو أمكن إجراء تعديل بسيط كأن يقال: الفكرة تحرك نقيضها ومن ثم ينشأ الصراع كما أن المصلحة تحرك المتضرر منها، ومن هنا يبقى التدافع أو الصراع سنة كونية، يشتعل هنا، لينطفئ هناك.. تؤججه المصالح والنعرات العنصرية، والعصبيات بشتى أنواعها، كما تسهم الأيديولوجيات بإشعال فتيل الصراع ودفعه إلى الحرب والاقتتال.

تبقى قضية جديرة بالذكر هى أن كل نظام، ومثله كل حضارة، يستوفى مبررات وجوده، ويتوقف عن العطاء ويتيبس، فإنه يفقد مبررات وجوده، ثم لا يلبث أن يسقط عاجلاً أم آجلاً ليحل مكانه نظام جديد، أو حضارة جديدة، يبدأ من حيث انتهى سابقه، ويظل يحمل الراية حتى يسقط ليتلقفها آخر وهكذا، فلا أحد يبدأ من الصفر، ولم توجد حضارة لم تقدم للعالم شيئًا رغم إعجاب الأوروبى بنفسه وحضارته، وإنكاره ما سواها.

المطلوب - من هذه المقدمة - إثبات حقيقة التدافع أو الصراع واستمراره وعدم إمكانية الهروب بعيدًا عنه، ومحاولة تفسير سلوك المجتمعات والدول ليتسق فهم النظام العالمى وفق هذا «الجدل» [١].

ويرى «فوكوياما» بأن التاريخ قد انتهى أو أوشك، بل يرى نهاية الصراع على القضايا الكبرى، ويستدل على ذلك بفشل النموذج الاشتراكى فى الدول الشيوعية - روسيا والصين - والذى كان يمثل أكبر تحد للغرب، ليصل فى نهاية التحليل إلى أن المبادئ التى قامت عليها الدول الغربية، الديمقراطية الليبرالية الأفضل، ولا توجد فرصة لإيجاد ما هو أفضل منها. كذلك فقد فشلت النازية والفاشية والعسكرية اليابانية - قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها.

كما يهاجم «فوكوياما» النموذج الدينى للدولة، فيذكر إسرائيل وإيران، لكنه يقلل من أهمية ذلك بأن هذا التوجه لم يجد تجاوبًا فى العالم، ولا يملك برنامجًا متكاملاً، كما لا يملك أسسًا لحل النزاعات القومية وغيرها.

لكنه يركز على الإسلام - متناسيًا إسرائيل - فيرى أن الغرب وقد تخلص من العدو التقليدى (الشيوعية) فعليه ألا يخلد للراحة، وعلى الولايات المتحدة وحلفائها ألا تترك فراغًا، إذ التاريخ كالطبيعة، يقتله «الفراغ».

---

(١) المرجع: كتاب قراءة فى النظام العالمى الجديد ـ الدكتور السمرائى ـ المقدمة.

والعدو اليوم هو الإسلام، وهو الذى سيثقل ويعطل النهاية الحقة للتاريخ.

ويلاحظ أن فوكوياما يهاجم هيغل بينما يستعمل «جدليته»، ويهاجم الماركسية ويتبنى «حتميتها».

يقول «صموئيل هنتنجتون»(*): مجتمعات «العالم الثالث» تسارع للإشارة إلى الفرق بين المبادئ والشعارات الغربية، والممارسات المخالفة والمناقضة لكل الشعارات، النفاق والكيل بمكيالين، هى حصيلة ذلك التناقض.

فالديمقراطية تدعم ويدافع عنها، ويطالب بها بشرط ألا توصل الإسلاميين للسلطة، وتدمير أسلحة الدمار الشامل تمارس كالسيف، ضد العراق وإيران ولكن ليس ضد إسرائيل، وحقوق الإنسان تمارس كالسيف ضد الصين، ولكن ليس ضد الحلفاء، والاعتداء يردع ضد الكويت، ولكن ليس ضد البوسنة .. شهادة شجاعة ضد الغرب ونفاقه وتدليسه.

تساؤل لفوكوياما: يتساءل فوكوياما، هل هناك تناقضات جوهرية لا يمكن حلها فى إطار الليبرالية الحديثة؟؟.. ويجيب: لا قطعا، مدللاً على ذلك من خلال فشل الأنظمة البديلة، طوال فترة صراعات امتدت قرنين كاملين (منذ الثورة الفرنسية إلى الآن).

إنه لا توجد معوقات عقدية أو قانونية، تمنع من تحقيق الحرية والعدالة والمساواة فى المجتمع.

وابتداء فإن فشل الغير ليس شهادة بصلاح النظام الآخر، ونسأل فوكوياما عن الجيش الجمهورى الأيرلندى وماذا يفعل، منذ ثلاثة عقود، وحركة الباسك الإسبانية واغتيالاتها وتفجيراتها: علام تدل؟؟

وحركة الشمال الإيطالى ومشروعها الانفصالى، والميليشيات فى أمريكا الشمالية وماذا تريد؟، كل هذا وغيره يشكل تحديا لليبرالية الغربية لم تجد له حلا.

لقد ذكر الرئيس كلينتون فى أمريكا أكثر من ٣٦٠ ألف من الميليشيات ذات الولادات المختلفة المتناحرة.

إن سقوط روسيا واتحادها السوفيتى تطلب (٧٠) عامًا، ثم سقط البناء كأنه ضربة زلزال مدمر، ولا أحد يملك «حصانة» من الزلزال.

إن النازية والفاشية ومعها النظام العسكرى اليابانى لو لم تدخل الحرب وتخسرها، لأمكن أن يمد من عمرها قرنًا أو بعض قرن.

وأمريكا التى تعولم الفقر فى العالم كله كما يرى «د. ميشيل توسودوفيسكى» ـ الأستاذ الجامعى بكندا ـ وتزرعه فى كل مكان، أمريكا التى تشترى حكامًا مفلسين فاسدين حتى نخاع العظم، أمريكا فى المقابل تصنع عداوة الشعوب تصنيعًا، وتزرع ذلك زرعًا.

---

(١) حصاد الأخبار: العدد ٦٠، الرياض.

استمعت للدكتورة «مريام» وهى أستاذة للأدب «المصرى» فى إحدى الجامعات الأمريكية، سمعتها تتحدث فى تلفزيون M.B.C. العربى فتقول: توجد ثور دينية فى كل العالم، فى البوذية والهندوسية واليهودية والإسلام.

وفى الولايات المتحدة يوجد أناس معهم رشاشات ومسدسات يتواجدون قرب المستوصفات التى تقوم بإجهاض النساء، ويعملون بقوة لمنع ذلك.

ثم تزايد فى كل مكان: هناك ثورة دينية وثوار، هم ضد أمريكا والقيم الأمريكية، وهذا أمر معروف جيدًا.. أهـ (أذيعت المقابلة مساء ١٨/٥/١٩٩٦).

فى العالم اليوم أكثر من (٢٠٠) دولة بين صغيرة وكبيرة، ولكن دولة واحدة تهاجم سفاراتها، وتفجر الأرض بجنودها فيقتل المئات، وتحرق أعلامها يوميًا، فى الولايات المتحدة فلماذا كل هذا؟؟؟

فقد كتب «جراهام فوللر وإن أولبير» كتابًا: يعترف الكتاب صراحة بدور الولايات المتحدة فى تأليب الدول العربية ضد بعضها، تعزيزًا لمصالحها، وترسيخًا لأقدامها فى المنطقة.

ويكشف المؤلفان فى الفصل الثالث عن تدخل الغرب سياسيا ودبلوماسيا وعسكريًا وإعلاميًا، لدعم نظم عربية حاكمة، ضد نظم أخرى، لا يرضى عنها الغرب وأمريكا، فلماذا يحصل ذلك ولمصلحة من؟؟

إن الولايات المتحدة ترث اليوم الاستعمار الغربى، بكل قباحاته وشناعته، وتنصب نفسها عدوًا لدودًا للإسلام وأهله، وصديقًا وحارسًا للدولة العبرية، بكل عنصريتها ودمويتها، وهى صديق وحليف لكل من يثور على دولة خارجة عن «بيت الطاعة الأمريكى».

إن أمريكا تلقى بكل ثقلها خلف استقلال (٧٥٠) ألف نصرانى فى تيمور الشرقية، لكنها ترفض استقلال ألبان كوسوفو، وتسمح لإسرائيل بخطف ومحاكمة من تشاء، لكنها ترفض تشكيل لجنة للتحقيق فى مذابح إسرائيل للفلسطينيين، وهى مذابح يراها العالم يوميًا على شاشات التليفزيون، وتندد برامى الحجارة الفلسطينى، وتعمى عن قصف الطائرات والدبابات الإسرائيلية، ومع ذلك تريد أن تقود العالم، وقديمًا قال الشاعر: (إذا كان الغراب دليل قوم...).

إذا كانت أمريكا بهذا السلوك هى قائدة العالم نحو النظام الجديد، فليبشر العالم بحرب عالمية ثالثة لا تبقى ولا تذر، أو حروب محلية لا نهاية لها.

يرى فوكوياما أن دول العالم الثالث كانت وما زالت تعيش فى عصر التناقضات الكبرى، بسبب صراعات متعددة الأسباب، كالدينية والقومية وغيرها، وهى بذلك لا تزال تعيش فى حبائل التاريخ، وستبقى على هامش السوق، وعلى هامش المنافع الدولية، ولكن ثمة دلائل تشير إلى أن دولاً ـ من العالم الثالث ـ ساعية لقبول النموذج الغربى لكن «فوكوياما» يشك فى نجاحها، بسبب تخلف نظمها وتشريعاتها.

ينقل «هانز بيتر مارتن» (فخ العولمة ص ١١ الكويت ١٩٩٨م ـ سلسلة عالم المعرفة) عن تقرير للأمم المتحدة أن ٣٥٨ شخصا، من كبار أثرياء العالم تساوى ثروتهم، ثروة (٠٠٠ ٢٥٠٠) شخص من فقراء عالم اليوم، وأن ٢٠٪ من دول العالم الغنية تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج الإجمالى العالمى، كما تستحوذ على ٨٤٪ من التجارة العالمية.

ويتحدث الكاتب الأمريكى «توماس فريدمان» [1] عن العولمة ومتطلباتها فيعتبرها مجرد عملية «أمركة» كما يرى أن العالم ـ على سعته ـ قد تحول لأول مرة ليصبح مجرد ملعب أمريكى، وكل دولة تريد دخول «العولمة» فيلزمها أمور كثيرة، مثل رفع الحواجز الجمركية، وخصخصة جميع الشركات وتحرير التجارة الداخلية والخارجية، ونزع بيروقراطية الحكومة، وإلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية، وتحرير أسواق المال من كافة القيود، والسماح للأجانب بحرية التملك للسندات والأسهم، وإلغاء كل دعم للشركات الوطنية...إلخ.

وكل دولة ترفض ذلك، أو تتلكأ فى ذلك، فستطلق عليها «كلاب الصيد» لتؤدبها وتهذبها، حتى تعود إلى حظيرة «العولمة» طائعة.

وينهى «فريدمان» حديثه قائلاً: نحن الأمريكيين رسل العالم السريع، أعداء التقاليد، «أنبياء الاقتصاد الحر» الكهنة الأعظم للتكنولوجيا الرقمية، نعمل لتوسيع ونشر قيمنا، ومطعم «البيتزا» نريد أن يقتفى العالم أثرنا، ويصبح ديمقراطيا ورأسماليًا، وعلى شفتيه زجاجة بيبسى وميكروسوفت على جهازه الحاسوبى.

ويبقى السؤال: من هم كلاب الصيد، ومن هم القطيع الإلكترونى؟؟

فيجيب فريدمان: إن «سوروس» اليهودى وأمثاله هم ذلك القطيع الإلكترونى وهم القوة الهائلة ذات الألف ذراع التى تطوق العالم، بلدًا بلدًا، وقارة قارة.

وهذا القطيع يشكل أكبر قوة، وهى أقوى من أية قوة عسكرية أو سياسية على الأرض، وهم نساء ورجال يعملون فى أسواق المال والشركات متعددة الجنسية، وشركات «الاستثمار».

هذه شهادة رجل معروف، أمريكى الأصل ومن أكبر كتاب الافتتاحيات فى الصحف الأمريكية، فهل من شك فيه وفى شهادته؟؟؟

وقد لاحظ د. «ميشيل توسودوفيسكى» فى كتابه «عولمة الفقر»: إن الولايات المتحدة صارت تشترى من مزارعيها الحبوب مثلاً، لتقدمها كمساعدة لشعب منتج لمثل هذه الحبوب ـ كالقمح والأرز «وتكون النتيجة كارثة، لأن المنتوج فى هذه البلاد يتراجع ولا يجد من يشتريه».

---

(١) حصاد الأخبار (الرياض) العدد ١٧٥ فى ١٩٩٩/٥/٢٦.

أم المعارك وأم المهالك: يتحدث «توينبى» ـ المؤرخ البريطانى المعروف ـ عن أم المعارك فيقول: (إن المعركة الروحية الحاسمة، التى جابهت رجل الغرب، لم تنشب على الصعيد الحربى، ولا على الصعيد الاجتماعى أو الاقتصادى، ولكن ميدان المعركة الحاسمة كان حول الدين).

فما رأى الحداثى فى ذلك؟؟؟

أريك فروم والغرب: د. «أريك فروم» (١٩٠٠ – ١٩٨٠) عالم نفسى وتحليل نفسى، ألمانى الأصل أمريكى الجنسية، متشائم من حضارة الغرب وما تحمل من أمراض، وهو يقترح علاجًا من شقين: روحى وأخلاقى.

فى الجانب الروحى يعتقد أن «الآلة» صارت ديانة الغرب، كما تحول الزعماء والمؤسسات ولا سيما الدولة، ومثلها الأمة والإنتاج والقانون إلى «أصنام» يعبدها إنسان الحضارة الغربية الحديثة، وقد أدت إلى حركة تنديد ومطالبة بالرجوع إلى القيم الروحية.

لقد كان من نتائج «إنكار الدين» فقد القيم الإنسانية الرفيعة، ولذا فهو يدعو بقوة للعودة إلى الدين، فهو فى نظره مصدر للترابط الروحى والتماسك النفسى بين أفراد المجتمع، وهو الذى يكون وحدتهم الداخلية، ويصونها من التفتت والضيا ع، بل يطالب بقوة ويؤكد على ضرورة إقحام الدين فى المجالين السياسى والاجتماعى.

الغرب والواجب الأخلاقى:

يتحدث «بريجنسكى» ـ على استحياء كبير ـ وكأنه يتحدث عن قضية جنسية بينما هو يتكلم عن أكبر قضية من قضايا اليوم، والمتمثلة فى ازدياد الأغنياء غنى، وازدياد الفقراء فقرًا وعددًا وكثافة فيقول: إن غياب الواجب الأخلاقى الملزم فى الغرب، سيطيل من عمر السلبية، وربما سيجعل من نقصان العاطفة أمرًا أبديًا، وبقدر ما يتعلق الأمر بمعضلات «اللا مساواة» فلم عد ممكنا، لأنى كفرد غربى الادعاء بعدم إدراكه «اللا مجاعة الجماعية» والتى تأكل سنويًا مئات الآلاف من سكان المعمورة، وربما الملايين أحيانًا ـ كما وقع مؤخرًا فى أفريقيا ـ أو حتى جهله فى الفقر المدقع المهلك، وكذلك الأمراض، التى أمست العلامة المميزة فى حياة الكثير من الشعوب التى تعيش خارج حدود أوروبا الغربية، أو أمريكا الشمالية، أو البلدان المزدهرة حديثًا فى الشرق الأدنى، أما على النطاق الأوروبى فقد ميز مثل هذه المبالاة الأنانية، رد فعل الأوروبيين الغربيين تجاه النضالات المريرة لإخوانهم الشرقيين ضد الشيوعية، وذات القول يصح على الكثير من الأمريكان تجاه لعنة المدنيين السود. إن المعرفة الممزوجة بالسلبية تثير قضية «أخلاقية» سيجدها الغرب نقطة مؤلة، لو توجب عليه تفسيرها، وفى هذا الخضم، قد تتسع الهوة فى نسيج الحياة، فى البعدين المادى والروحى، بين الذين سيزدادون قدرة على استثمار قوى الإنسانية، لإشبا ع ذواتهم، وبين الذين ما زالت الحياة لهم نضالاً من أجل البقاء فى علاج خارجى مهدد.

لقد عرف «كانط» نهاية التاريخ بأنه إدراك «الحرية الإنسانية» فى إطار من الدستور المدنى العادل.. بحيث تستطيع البشرية فى أية مرحلة منها، تحقيق ذاتها... وعليه فإن نسبة مهمة من الإنسانية، ستجد نفسها على شفا عهد جديد تمامًا من شئون الإنسانية والمضامين الفلسفية للتاريخ الإنسانى، والتى هى على حافة عصر جديد وغامض ستكون شبحًا فكريًا، وعند آخر المطاف سيعلو السؤال، الذى يتعلق بجدوى وجود الإنسان.

العولمة والوفاق الدولى الجديد:

وقد وجدنا الكاتب الأمريكى «توماس فريدمان» يكتب بأسلوب واضح صريح عنها، وفى كتاب وليس مجرد عمود فى صحيفة، ولأنه من «الطينة» لذا فهو غير متهم، ويقتضى الأمر أولا التعريف بـ «فريدمان» لمعرفة قيمة ما كتب.

لقد أنهى «فريدمان» دراسته عام ١٩٧٥ ، ثم أمضى بعد ذلك مدة فى الجامعة العبرية، وأخرى فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة، ابتدأ حياته العملية مراسلاً فى قسم المال، صحيفة «نيويورك تايمز»، وكان متخصصًا فى أخبار «الأوبك والنفط»، وفى عام ١٩٨٢ عين رئيسًا لمكتب الصحيفة فى بيروت، وقد وصلها قبل الغزو الإسرائيلى بشهر ونصف، لكنه نقل إلى القدس فى منتصف العام، وقد عرف واشتهر بفضل كتابه «من بيروت إلى القدس» والذى سجل أعلى مبيعات لمدة عام، وأخيرًا تولى كتابة العمود الرئيسى للشئون الدولية فى صحيفة «نيويورك تايمز» والذى يعتبر أهم منصب فى الصحافة الأمريكية، والذى من متطلباته، التجول فى العالم طولاً وعرضًا، يقابل رجال السياسة والاقتصاد، يحاورهم ويناقشهم.

«فريدمان» شأن الكثير من شعبه، معجب أولاً بنفسه، كما هو معجب بشعبه، وفوق هذا فهو صريح إلى درجة مزعجة، فعلى سبيل المثال يتحدث عن بعض حكام آسيا فيقول: دولة آسيا قوية لكن يقودها «حمار» وحين يتحدث عن العولمة فى كتابه، فهو حديث عاشق، بل عاشق صوفى إذ يقول: أنا أحب «العولمة» كما أحب الشمس، الشمس مفيدة، وحتى لو لم تكن مفيدة، وسواء أحببتها أم لم تحبها، فإنها تشرق كل صباح، رغبت أم لم ترغب، فالعولمة قدر العالم، ومن لا يحبها، فسيعيش خارج حدود العالم.

و«فريدمان» مثل الكثير من شعبه يجمع بين الصراحة غير المقبولة وبين سرد قصص عن البيبسى والكولا والبيتزا، ويصورها وكأنها جزء من ثقافة شعبية وجزء من أجزاء العولمة.

ومن طرائفه أنه صاغ نظرية فريدة إذ يقول: الشعوب التى تتناول شطائر ماكدونالدز.. مثلاً، وتفتح فروعا له فى مدنها وقراها، فشعوب هذه المناطق لن تدخل حروبا ضد بعضها البعض، ولن تلجأ إلى العنف فى تسوية نزاعاتها، وبناء على هذه القاعدة الذهبية فى العلاقات الجديدة، وللسهولة وعظم النفع فثمة اقتراح موجه إلى كوفى أنان «بأن تتبنى هيئة الأمم نشر مطاعم «ماكدونالدز» فى المناطق الساخنة

فى العالم مثل: إيرلندا والهند وباكستان وأفغانستان والصومال وداغستان والشيشان وسيريلانكا، والكثير من الدول الأفريقية، ولتقدم للكل وجبات ماكدونالدز بسعر زهيد، حتى تنتهى الحروب بهذه الطريقة السحرية، ولا تحتاج هيئة الأمم حينئذ لزرع جنودها هنا أو هناك!!!

ومن حق «فريدمان» أن نسجل صراحته، وعدم تخوفه إذ يقول: لم تعد أمريكا بحاجة لأن تحتل دولة عسكريًا، فالاحتلال يمكن أن يحدث فعلاً بالثقافة والتجارة والاقتصاد والتكنولوجيا، وبمنظومة «القيم».

ومن يعانى أو يتمرد فسيتعرض لما تعرضت له أندونيسيا وماليزيا وتايلاند والهند، عندما انطلقت كلاب الصيد، تهتك سمعتها، وتكالب عليها «القطيع الإلكترونى» مغتصبًا ثرواتها، مستخدمًا قوم صندوق النقد الدولى، ووزارة الخزانة الأمريكية.

إنها صراحة يشكر عليها فريدمان.

ما تتطلبه العولمة:

يتحدث «فريدمان» بكل صراحة ووضوح عما تسعى العولمة إلى تحقيقه، وفى مختلف بلاد العالم ، فهو يرى: «آراء فريدمان عن محاسن العولمة»:

١ ـ ضرورة خصخصة جميع الشركات.

٢ ـ ضرورة تحرير التجارة الداخلية والخارجية للدول.

٣ ـ رفع كافة الحواجز الجمركية.

٤ ـ تشجيع القطاع الخاص، وتسليمه مسئولية الاقتصاد.

٥ ـ الوصول إلى درجة منخفضة جدًا للتضخم النقدى.

٦ ـ نزع قوة البيروقراطية الحكومية.

٧ ـ إلغاء جميع القيود على الاستثمارات الأجنبية.

٨ ـ تحرير أسواق المال من كافة القيود.

٩ ـ السماح للأجانب بحرية تملك الأسهم والسندات المتداولة.

١٠ ـ الحد من الفساد السياسى والحكومى.

١١ ـ إلغاء الدعم للأفراد والشركات الوطنية.

١٢ ـ فتح أبواب المنافسة فى مجالات المواصلات والاتصالات.

١٣ ـ تحرير نظام المعاشات والتأمينات الاجتماعية والصحية.

١٤ ـ ترك الحرية للأفراد فى استثمار معاشاتهم وتأميناتهم، وفق الطرق التى يفضلونها.

١٥ ـ الأخذ بنمطية المحاسبة والمراجعة المالية المعروفة.

فإذا استجابت الحكومات لكل هذه الشروط، فماذا يتبقى للحكومات، وما هى مهماتهم؟

ويقول د. «نعمان السمرائى» فى كتابه «قراءات فى النظام العالمى الجديد».. ولذا نقترح بندًا جديدًا: الإعلان عن وفاة الدولة، خصوصا فى العالم الثالث ويتقبل أنان التعازى بوفاة الفقيد ـ غير المأسوف على «رحيلها» ـ فى مكتبه بهيئة الأمم المتحدة والتى ينتظر إعلان وفاتها «بالسكتة القلبية» قريبًا بإذن الله تعالى كما توفيت شقيقته «عصبة الأمم».

وإذا كانت «العولمة» قدر الفقراء من العالم، فماذا ينتظرهم؟؟؟ استجابة لآخر ما تبقى لهم، وتحويلهم إلى خدم للأغنياء، وسوق رخيصة لليد العاملة، ولهذا سيزداد الأغنياء ثراءً وغنىً، ويزداد الفقراء فقرًا وتعاسة، وهذا ـ كما يبدو ـ هو النظام العالمى الجديد، أو الوفاق العالمى الجديد، تعددت الأسماء والمسمى واحد.

إن العولمة كما يطرحها «فريدمان» هى الطبعة الجديدة للاستعمار الجديد، الذى يقضى على الدولة القومية، أو يحولها إلى مجرد «حارس» لتقمع شعبها إن ثار أو طالب بحقه كبشر، وليس كعبد، يسوقهم «القطيع الإلكترونى» ويقرر لهم «صندوق النقد الدولى» «مقدار العلف» الذى يسمح بتقديمه للعبيد الجدد، فى سوق النخاسة الدولية، ولكن الأغنياء يقررون ويريدون، والله يفعل ما يريد، ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله.

شعب عظيم، وقيم أكبر وأعظم، وصراحة ليس فوقها ولا بعدها صراحة، من يعجبه ذلك فأهلا وسهلا، ومن لا يعجبه فليشرب البحر، أو يغرق فيه، أو ينتحر!!

وقد صاحب ظهور مصطلح العولمة، منذ سنوات، ظهور عدد من الأفكار والمصطلحات الأخرى منها ما هو جديد ومنها ما هو قديم أعيدت صياغته بشكل ملائم للتطورات التى يشهدها العالم فى العقد الأخير ومن بين هذه الأفكار والأطروحات الجديدة تحتل الأطروحة التى أطلقها «صموئيل هنتنجتون» «صراع الحضارت» [١] مكانة خاصة.. هذه المكانة ليست من قدسية الفكر أو متانة الأسانيد ولكن هذه المكانة كانت انعكاسًا لذلك الاهتمام الكبير الذى حظى به فكر هنتنجتون.

للفكرة جذور: وفقًا لما صدر من مسئولى مجلة Foreign Affairs فإن عدد التعليقات والمقالات التتابعية التى وردت إلى المجلة بعد نشر مقال هنتنجتون قد جاوز كل ما عرفه أى مقال سابق فى تاريخ المجلة منذ المقال الشهير الذى كتبه الدبلوماسى الأمريكى «جورج كينان» عام ١٩٤٦ والذى وقعه باسم

---

(١) Samuel Huntington the Clash of Civiliztion.

Mr. x والذى دعا فيه لتبنى استراتيجية حازمة لمحاصرة الاتحاد السوفيتى وإيقاف أى توسع للمد الشيوعى فى أى مكان فى العالم.

إن مقال «كينان» تم تبنيه من قبل الإدارة الأمريكية حينها كأحد أسس بناء استراتيجية سياسية وعسكرية واقتصادية وإعلامية أمريكية وغربية تحدد نمط التفاعلات الأمريكية والغربية فى المجتمع الدولى وشكل علاقاتها مع الدول الأخرى ومن هنا حدث ربط ذهنى بين ما حدث لمقال «كينان» على أرض السياسة والواقع واحتمال أن يتكرر نفس الشىء مع مقال «هنتنجتون» وهو ما عزز الأهمية القصوى لأفكار «هنتنجتون» وأعطاها اهتمامًا خاصًا من العالم بأسره ومن العالم الإسلامى والعربى بوجه خاص.

تطور فكرة الصراع الحضارى

وتبدأ القصة بمحاضرة .. ألقيت فى أكتوبر ١٩٩٢ فى American Enterprise Intstitute فى مدينة واشنطن، وتلاها مقال عن «التغيرات الأمنية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية «ثم نتيجة للاهتمام الشديد بالموضوع تم تطوير المحاضرة والمقالة لمقالة أكثر تشويقًا نشرت فى مجلة Foreign Affairs تحت عنوان «صدام الحضارات» فى صيف عام ١٩٩٣، وقد أثارت هذه المقالة جدلاً واسعًا لم يسبق له مثيل فى تاريخ المجلة مما حدا بالمؤلف للتوسع فى الكتابة ليصل بالموضوع إلى ما نعرض له.

وقارئ الكتاب يستفز مرارًا وتكرارًا حين يجد نفسه فى مواجهة صريحة مع كثير من الوقائع ومشابهات الحقائق التى قلما تناقش بهذا الوضوح. فالكتاب يذكر إحصائيات عن الصراع بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ويخرج بنتيجة أن هذا الصراع مستمر ولن ينتهى بل يكاد يشجع استمراره ويكاد يدعو إلى العمل على استمراره. كما أنه يواجه بنفس العنف الحضارة الصينية ويدعو لعدم التعاون معها ويدعى أن التعاون مع الحضارة الآسيوية خلقت وتخلق مشاكل لا تنتهى ويجادل فى فائدة زيادة الانفتاح الاقتصادى على العالم غير الغربى.

عند قراءتى لهذا الكتاب أصبح جليا أمامى أن الموضوع يتلخص فى شخص - المؤلف - انعزالى عنصرى مقتنع بشدة بأن مصلحة الجنس الأبيض المسيحى/ اليهودى الغربى تكمن فى عدم التعاون مع الآسيويين والمسلمين والتركيز على وحدة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو فى هذا يظهر عنصريته وخوفه الشديد - الفوبيا - من تآلف الحضارات وذوبانها فى بعضها البعض.. إننى أرى فيه أنه انعزالى متطرف لدرجة المرض ولكنه على علم وذكاء وذو قدرة فائقة على قلب الحقائق وقلب المنطق لخدمة أغراضه الانعزالية المشوبة بالذعر من الآخرين والأنانية الشديدة.

إن فكرة الكتاب الذى بدأ كمحاضرة أو مقالة تدعو الولايات المتحدة لأن تنفض يدها من أمور الشرق الأوسط والشرق الأقصى والتفرغ للمعسكر الغربى الحالى وإمكانيات توسعه فى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وقد وجدت اهتمامًا من مفكرى العالم لما تقدمه من تصادم مع فكر العولمة والتعايش

السلمى بين الحضارات ونشر المعرفة ذهابًا وإيابًا بين الثقافات المختلفة مع الانفتاح التكنولوجى والاقتصادى لخير الإنسانية جمعاء.. إن ما يقدمه المؤلف يتعارض تمامًا مع نشر الخير والمحبة والألفة بين الناس ولكنه يقدمه بأسلوب مشوق مشبع بالحقائق الملتوية والمراجع المنتقاة.. وهو فى سبيل إقناع القارئ لا يتردد فى التناقض مع بديهيات المحبة والتآلف.

إنه يبدأ الكتاب بدحض فكر العولمة ويدعى أن العالم كان فى عام ١٩٢٠ أكثر تقاربًا مما نحن نسعى إليه اليوم ثم يخيف القارئ الغربى بإقناعه بأن الغرب ينحسر وأن حضارته تنكمش ويجعل من الإسلام والشعوب الآسيوية عدوًا للغرب. ويستمر الكتاب فى تحليل التاريخ ليخرج بالاستنتاج أنه لا أمل فى التآلف مع هذه الحضارات ويلبس نفسه عباءة الباحث عن الحل والسلام فيدعو قادة الولايات المتحدة الأمريكية لترك ما يراه عبثًا ومضيعة للجهد والأمان فى محاولة نشر الفكر الغربى فى بقية العالم. فينصح قادة الغرب بعدم التدخل فى شئون دول الشرق الأوسط والأقصى وتركهم ليحلوا مشاكلهم بأنفسهم وليتصارعوا على رئاسة الحضارة الإسلامية والآسيوية ولتكتف الولايات المتحدة بالتعامل التجارى معهم لسد مالا يمكن سده من احتياجات بطرق أخرى وهو فى هذا لا يعلن كل ما يضمر، فهو بدعوى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للحضارات يكاد ينادى بترك هؤلاء «الرعاع» ليقتل بعضهم بعضا كما أنه بدعوى عدم فرض الثقافة الغربية على الحضارات الأخرى يكاد وبصورة غير مستترة ينادى ليس فقط بحجب التكنولوجيا عنهم بل بعدم المساعدة فى سرعة حل التناقضات الاجتماعية والسياسية التى تعيشها هذه الدول.. فلا داعى للتدخل فى الصين لحماية حقوق الإنسان ولا داعى لمناصرة الدول العربية ذات الميول الديمقراطية فلنتركهم ليستمتعوا بثقافتهم الخاصة!!..

بل إن المؤلف يهاجم الذين يدعون داخل المجتمع الأمريكى بتآلف الثقافات داخل هذا المجتمع وكونه بوتقة لصهر الثقافات.. ويعلن فى عجرفة أن الولايات المتحدة ليست أفريقية وليست صينية وليست إسلامية وليست لاتينية بل هى مسيحية يهودية غربية ذات نظام خاص ينصهر فيه المهاجرون ولا يؤثرون فيه!!.

إن قراءة الكتاب من هذا المنظور تفسر المبالغات التى يلجأ لها المؤلف فى تفسير التاريخ وعنفه فى تضخيم الفروق بين الحضارات ومحاولة إقناع القارئ بعدم جدوى محاولات التقارب مع الإسلام والآسيويين.. إن الأمثلة التى يسوقها لا حد لها وسأتعرض لجملة واحدة صغيرة فى ص ٢١٧ ليست وحيدة وليست الأكثر تطرفًا ولكن مجرد مثال للَىِّ الحقائق، يقول المؤلف: «إنه خلال الخمسة عشر عامًا بين ١٩٨٠، ١٩٩٥ دخلت الولايات المتحدة فى ١٧ عملية حربية فى الشرق الأوسط وكانت كلها ضد المسلمين.. وهذا لم يحدث له مثيل قط فى التاريخ ضد أى بشر من أية حضارة أخرى».

هل يعقل هذا؟... بأى منطق يتكلم وعلى أية معلومات يعتمد؟... هل كان يتصور أن تكون عمليات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ضد البوذيين أو ضد الإسكيمو؟.. هل قارن هذه العمليات بالعمليات الحربية التى قامت بها الولايات المتحدة ضد المسيحيين فى الحروب العالمية؟... هل قارن هذه العمليات

بما قامت به الولايات المتحدة ضد دول جنوب شرقى آسيا أثناء حرب فيتنام؟.. ولماذا لا يفسر أو يقدم أسباب قيام أمريكا بهذه العمليات ودوافعها الحقيقية؟!!.

الكتاب كله ملىء بمثل هذه العبارات التى تستند على أرقام مغلوطة وحقائق معوجة ومنطق مريض وكم كان بودى كتابة كتاب كامل يرد على كل ما ساقه من أسانيد لا تظهر إلا فوبيا وأنانية وقصر نظر لاتجاهات العصر.. إننى أدعو الله أن يسود التآلف والمحبة والاحترام والسلام بين الحضارات فينتشر الرخاء وتتقارب الشعوب وتأخذ كل حضارة من مميزات الأخرى ونتعلم من بعضنا البعض فتكون الرفاهية والصحة والتنافس السلمى فيما يفيد.

فلماذا لا تأخذ الحضارة الغربية من الإسلام العدالة والمساواة.. ولماذا لا تأخذ منهم التكنولوجيا والجدية فى العمل ومثل ذلك الكثير مما يستوجب تضافر قوى التآخى ضد أمثال صموئيل هنتنجتون.

ومن قبل كان فوكوياما: بداية أود أن أقول.. لم يكن صموئيل هنتنجتون أول من أثار مسألة العلاقة بين الحضارات خاصة الحضارتين الإسلامية والغربية - فى عقد التسعينيات - ولكن سبقه فرانسيس فوكوياما فى عام ١٩٩٢ فى إثارة هذه المسألة ضمن ما تضمنته أطروحته المعروفة باسم نهاية التاريخ The End of History.

تقوم أطروحة نهاية التاريخ عند فوكوياما على فكرة أساسية تقول: إنه بنهاية الحرب الباردة انتصرت الفكرة الليبرالية والديمقراطية ورأسمالية السوق وأصبحت فكرة أو مشروع عالمى للإنسانية ذلك أنه لا توجد أية فكرة تنافسها أو تستطيع أن تتحداها.. فالعالم كله سيتبنى الليبرالية والديمقراطية ورأسمالية السوق لأنها تجسد النموذج الإنسانى الأرقى والأمثل للتنظيم المجتمعى.. ومع ذلك نجد أن تاتشر رئيس وزراء بريطانيا تبنت سياسة الليبرالية الجديدة وجاء بلير وتبنى الديمقراطية الاشتراكية الجديدة ورأينا مبدأ اقتصاديات السوق الحر قد أظهرت بعض سلبياته وبدأ الكثيرون بإثارة بعض التطورات وخاصة الناحية الاجتماعية.

إلا أنه أردف قائلاً: إن الإسلام وحضارته يمثل المقاومة الوحيدة الباقية للفكرة الليبرالية والديمقراطية والرأسمالية وذلك لما يتمتع به الإسلام من كونه أقرب لأن يكون أيديولوجية متكاملة لها نمط خاص من الأخلاقيات وأركان العقيدة.. ولما يحظى به الإسلام من جاذبية عالمية.. ولكن رغم هذه القوة الذاتية للحضارة الإسلامية إلا أن مقاومته للفكرة الليبرالية والديمقراطية والرأسمالية لا تعدو أن تكون مقاومة محلية داخل أجزاء العالم الإسلامى فقط.. فهو يرى أن الحضارة الإسلامية فقدت جاذبيتها خارج نطاقها الإقليمى الذى بدأت فيه.. فالحضارة الإسلامية ليست قوة منافسة للغرب ولكنها تبدى مقاومة أمام التوسع الليبرالى الديمقراطى الغربى فى المجتمعات الإسلامية .. فقط.. هذه المقاومة فى نظر فوكوياما .. لن تصمد طويلاً.

خلاصة فكر هنتنجتون: بالنسبة لصموئيل هنتنجتون: فقد قرأت كتابه الأصلى باللغة الإنجليزية مرتين خشية أن تكون التعليقات لا تعطى المعنى وحرصت على قراءته بكل اهتمام وهو يقول:

إن التاريخ الإنسانى الحديث هو سلسلة متصلة لنوعيات مختلفة من الصراعات، ففى بداية عصر النهضة كان الصراع بين الملكيات الباحثة عن توسيع رقعتها وقوتها وبعد فترة جاءت الثورة الفرنسية وجعلت الصراع بين القوميات.. ثم جاءت فترة صراع الأيديولوجيات بين الفاشية والليبرالية والشيوعية.

إن الحضارات الموجودة حاليًا قد استكملت مراحل بنائها وأصبحت أكثر تكاملاً كفاعلية بالنظام الدولى وصنف هنتنجتون هذه الحضارات إلى (غربية - يابانية - هندوكية - أرثوذكسية سلافية - إسلامية - وحضارة أمريكا اللاتينية).

وبنهاية الحرب الباردة بدأ نوع جديد من الصراعات هو الصراع الحضارى وأساسه الاختلافات الموجودة بين الحضارات بشأن مسائل مختلفة مثل الإنسان والآلة.. مبادئ الحقوق.. السلطة والتعامل بها ومعها.. العدالة.. الهوية.. المستقبل الحضارى.

إذا كانت الصراعات السابقة كلها قد دارت فى القارة الأوروبية فلأنه فى هذه المراحل كان الأوروبيون هم المحركين الجدد للتاريخ وغير الأوروبيين كانوا مجرد مستقبلين ولكن مع التطورات الأخيرة والتى وصل إليها العالم وفى ظل الظروف الجديدة التى أوجدتها العولمة أصبح العالم مكانًا أصغر وبات الصراع عالميًا بحق.

* يرى «هنتنجتون» أن صراع الحضارة الغربية مع الحضارة الإسلامية يأتى فى مقدمة صراع الحضارات إذ يرى هنتنجتون ومن أيدوا أفكاره أن الإسلام يمثل مصدرًا خاصًا للنزاع ففى نفس الوقت الذى كان العالم يشهد حدوث تطورات عظيمة كان الإسلام يمثل مصدر الأزمات فى العالم فلقد دخل الإسلام فى السنوات الأخيرة فى صراعات مع الحضارات المجاورة له سواء مع الحضارة السلافية فى البلقان أو مع الحضارات الأخرى كما كان فى بلدان أفريقيا ووسط آسيا والهند والفلبين.. هذه الصراعات كانت مادية عنيفة فى حين تأجج الصراع الثقافى بينه وبين الغرب ومن ثم على الغرب أن يحسم هذا الصراع.

هل هناك حضارة عالمية؟: إذا كان البعض يرى أن الإنسانية تتجه نحو قبول متزايد لعدد من القيم المشتركة وعدد من الأفكار والمعتقدات والتوجهات وأنماط السلوك بل وعلى مستوى التنظيم المؤسسى للمجتمعات، ومن ثم فهذا كاف من وجهة نظرهم لكى نقول بأن العالم اليوم يعيش فى كنف حضارة عالمية واحدة.

يرى «صمويل هنتنجتون» إن هذا الحكم متسرع وغير سليم فهو وإن كان يعترف بوجود عدد من القيم والأفكار والتوجهات والسلوكيات تحظى بقبول متزايد وتواجد فعلى فى مختلف أنحاء العالم إلا أن

هذا لا يكفى للقول بأن هناك حضارة عالمية واحدة تعيشها الإنسانية حاليًا حتى وإن أشرنا إلى تعاظم تأثير تكنولوجيا الاتصالات والإعلام.

ويشير إلى أن الحديث عن حضارة عالمية واحدة ليس له مكان دون توافر عنصرين أساسيين لهذه الحضارة العالمية ألا وهما. وجود لغة عالمية واحدة ودين عالمى واحد فلكى تنشأ حضارة عالمية لا بد من ظهور لغة عالمية ودين عالمى.

ونجد الآن فى الغرب صراعًا بين اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية وتقاوم فرنسا أية هيمنة ثقافية أنجلو سكسونية مصدرها اللغة الإنجليزية.

هل هناك لغة عالمية؟: فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حققت اللغة الإنجليزية انتشارًا كبيرًا فى الاستخدام سواء من قبل الدبلوماسية ورجال الأعمال والعلماء والسائحين والطيارين والدارسين.. من مختلف دول العالم.

* لقد ألغيت صفة العرقية أو القومية عن اللغة الإنجليزية وأصبحت الإنجليزية بذلك اللغة الأقرب للعالمية خاصة مع تنوع اللهجات الإنجليزية ما بين بريطانية وأمريكية وهندية ونيجيرية.

* ولكن هذا لا يعنى أنها أصبحت عالمية حقا ذلك أن اللغات الأخرى تعمل بجد للحفاظ على وجودها بل وتدعيم هذا الوجود، وهو ما يتضح فى المحاولات العربية والفرنسية بهذا الشأن.. بل إن التطورات التى شهدها العقد الأخير أدت إلى توجه المجتمعات للتمسك أكثر وأكثر بلغاتها المميزة.

* ففى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة عادت من القبر لغات خاصة لاستونيا ولاتفيا وليتوانيا وأوكرانيا وبعض الجمهوريات الإسلامية انتقلت للغة التركية والصرب فى يوغوسلافيا سابقًا يستخدمون لغتهم الصربية ويحاولون تدعيمها.

* اللغة جزء من الهوية، من الثقافة، من الحضارة، من الذات لم يستطع العالم أن يوحدها وعلى الأرجح يرفض العالم ذلك.

هل هناك دين عالمى؟: إن الحديث عن ظهور دين عالمى واحد للإنسانية هو حديث أبعد ما يكون عن الواقع الإنسانى فالعقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت حركات واسعة الانتشار لإحياء الأديان وتدعيم الوعى الدينى.

* ومنذ السبعينيات من القرن العشرين كانت هناك صحوة تشهدها كافة الأديان.. فقد بدأت صحوة الإسلام والمسيحية والهندوكية والبوذية.. بل ظهرت حركات دينية شديدة التعلق بالدين واتخذت النشاط المباشر الذى قد يصل لحد العنف أحيانًا أسلوبًا لها.

* وبالمناسبة للديانة المسيحية فقد بلغ عدد معتنقيها عام ١٩٨٠ حوالى ٣٠٪ من سكان العالم، أما بالنسبة للإسلام ونتيجة لارتفاع عدد سكان الدول الإسلامية فقد وصلت نسبة المسلمين عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٦.٥٪ من سكان العالم وستصل إلى ٣٠٪ تقريبًا عام ٢٠٢٥.

ويرى «صمويل هنتنجتون» أن زيادة أعداد المسيحيين تعتمد على أنشطة التبشير والتحول الدينى بينما الإسلام يعتمد على التحول الدينى مضافًا إليه معدلات الزيادة السكانية العالية للمجتمعات الإسلامية.

* ففى جمهوريات الاتحاد السوفيتى بعد تفككه وبعد سبعين عامًا من إنكار الأديان عادت أجراس الكنائس تدق بصوت عال فى موسكو وكييف و.. وزاد عدد المتعبدين بها.. وفى الجمهوريات الإسلامية ازداد النشاط الخاص ببناء المساجد فبينما كان عدد المساجد فى هذه المنطقة حوالى ١٦٠ مسجدًا عام ١٩٨٩ بلغ عام ١٩٩٣ حوالى عشرة آلاف مسجد.

* إن هذا النشاط الذى تشهده كافة الأديان، إنما يعنى أن السعى لإيجاد دين عالمى واحد أمر صعب المنال ومن ثم كيف يتأتى لنا الحديث عن حضارة عالمية واحدة.

ولكن تاريخ الأديان يرد على «صمويل هنتنجتون» قائلاً : لا ... الأديان تحافظ على نفسها وعلى تميزها وبقائها والحضارات تحافظ على ذاتيتها.. ولكن هذا لا يعنى حتمية الصراع بين الأديان والحضارات المختلفة.. فليس هناك من دين أو حضارة تدعو للعنف أو القهر أو العدوان».

لماذا الإسلام؟: يرى «صموئيل هنتنجتون» أن التحدى الحضارى الذى يواجهه الغرب يأتى من آسيا ومن الإسلام.. فالحضارة الآسيوية والحضارة الإسلامية هما الحضارتان الأكثر ديناميكية فى الربع الأخير من القرن العشرين ويتجلى التحدى الحضارى الإسلامى للغرب فى تلك الصحوة الثقافية والاجتماعية والسياسية للإسلام والتى تنتشر فى العالم الإسلامى وما يرافق تلك الصحوة الإسلامية من رفض للقيم والمؤسسات الغربية.

* بينما يتجلى التحدى الحضارى الآسيوى للغرب فى الحضارات اليابانية - البوذية - الكونفوشية.. التى تؤكد على تمايزهم الثقافى عن الغرب مع وجود عناصر مشتركة بين هذه الحضارات الآسيوية.

* ذلك أنه فى حين أن الحضارات الأخرى غير الغربية - وغير الآسيوية والإسلامية - مثل الحضارة الهندية والأفريقية وحضارة أمريكا اللاتينية قد تؤكد على السمات المميزة لثقافاتها ولكنها لا تدعى أبدا أن حضارتها لها التفوق على الحضارة الغربية.

* يستخدم صموئيل هنتنجتون تفسيره الخاص لتاريخ العلاقة بين الإسلام والمسيحية لإثبات رأيه بحتمية الصراع بين الديانتين والحضارتين فهو يرى أن العلاقة التى تجمع بين الإسلام والمسيحية منذ ظهور الإسلام قبل ١٤٠٠ سنة هى علاقة صراع مستمر تختلف درجة حدته من فترة لأخرى وتتأرجح الغلبة بين الكفتين.

* ويرى «هنتنجتون» أن أسباب هذا النموذج المستمر من الصراع بين الإسلام والمسيحية لا تعود لظاهرة وقتية، ولكن الصراع هو الصيغة الوحيدة الممكنة لعلاقة الدينين والحضارتين للطبيعة التى تميز هاتين العقيدتين بشكل خاص.

فالصراع بين الإسلام والمسيحية يعود فى جانب منه إلى عنصر الاختلاف بينهما من حيث مفهوم كل منهما للتنظيم الاجتماعى خاصة تلك الجزئية المتعلقة بالعلاقة بين السياسة والدين.. بينما الجانب الآخر الذى يدفع هذه العلاقة إلى دوامة الصراع الدائم فهو ذلك التشابه بين العقيدتين والحضارتين فى نقط أساسية:

* الإسلام مثله مثل المسيحية يرى نفسه دينًا لكل البشر دينًا عالميًا.. ومن ثم لا يقبل قيودًا أو حدودًا كما أن الديانتين تنظران للعالم من جدلية «نحن.. و.. هم» us- and - them .

* إن كلا من الدينين الإسلامى والمسيحى يرى أنه الدين الحقيقى الوحيد الذى جاء لكل البشر وأنه يحمل رسالة عالمية لهداية البشر.. تلك الهداية هى الإيمان بهذا الدين.

* وعن اختياره للإسلام كحضارة تستدعى من الغرب مواجهتها أولاً يستغل «هنتنجتون» الأحداث المعاصرة الخاصة بوجود نقاط ساخنة وأحيانًا متفجرة يكون أحد أطرافها مسلمون للتدليل على فكرته بأن الإسلام هو الخطر الأول للغرب ولتدعيم هذه الفكرة يروج «هنتنجتون» بعض الدعايات القديمة والجديدة لإلصاق تهمة العنف والغلو وعدم التسامح بالحضارة الإسلامية.

* فهو يقول: إن الإسلام منذ بدايته هو دين السيف الذى يعطى القيم العسكرية مكانة كبيرة وأن الرسول محمد كان مقاتلاً صلبًا وقائدًا عسكريًا ماهرًا والقرآن كتاب العقيدة الإسلامية يحتوى على أجزاء قليلة للغاية تلك التى تحرم أو تدين العنف إلا أن مفهوم المسالمة وعدم العنف يعد غائبًا عن الإسلام وكممارسة. وكاد يقول.. الإسلام بالسيف بدأ وبالسيف انتشر وبالسيف لابد وأن ينتهى.

* ويضيف أن تاريخ الحضارة الإسلامية يشهد مثل الحضارات الأخرى فترات توسع وفترات انكماش.. فترات يكون هو الفاتح وفترات يكون هو المعرض للغزو.. ولكن إذا كانت الحضارات الأخرى استفادت من تاريخها فى ترشيد استخدام العنف وجعل القوة آخر البدائل فإن المسلمين لم يتطوروا بهذا الشكل وبقيت القوة المباشرة أولى البدائل التى يلجأ إليها المسلمون متى وقعوا فى أزمة سواء مع مجتمعات إسلامية مماثلة أو مجتمعات غير إسلامية.

* إن الإسلام يحدد العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين من خلال عقيدة دار الإسلام ـ دار الحرب، لذلك فهو يرى المجتمعات غير الإسلامية مجتمعات عدائية بالضرورة ومن ثم يصعب على الإسلام أن يتعايش مع أية حضارة أو مجتمع آخر، وكذلك يصعب على غير المسلمين العيش مع المسلمين ومن هنا يمكن تفسير المشاكل الجمة التى تعانيها الأقليات فى المجتمعات الإسلامية وكذلك الأقليات المسلمة فى المجتمعات غير الإسلامية.

تعليقات على فكرة الصراع

(١) ونحن نقول: إن تفسير هنتنجتون وتاريخه للسنوات الألف وأربعمائة الماضية تفسير مغلوط استخدمه لإثبات صحة رأيه، ذلك أن الإسلام لم يكن طرف صراع مع دين آخر والمسلمون منذ الهجرة الأولى إلى الحبشة لم يكونوا غزاة، فعندما قدم الإسلام والمسلمون إلى مصر قوبل بالترحيب من أقباط مصر المسيحيين الذين فضلوا حكمه على حكم الرومان المسيحيين.

* وفى أثناء الحروب الصليبية التى رفعت راية الدين بهتانا فوجئت أوروبا المسيحية بأن مسيحيى مصر والشام يقاتلون إلى جوار المسلمين ضد مسيحيى أوروبا فكيف يمكن القول إن الحروب الصليبية كانت مواجهة بين الإسلام والمسيحية.

* إن الإسلام هو الذى كفل لليهود أن يحافظوا على دينهم وشعائرهم فى الأندلس بعد أن كان الاضطهاد هو الأسلوب الوحيد الذى يعاملون به.. إن التسامح الذى تعامل به الإسلام والمسلمون طوال تاريخهم مع الديانات الأخرى السماوية وغير السماوية لم يكن له مثيل فالإسلام كفل لجميع الديانات أن تبقى وتستمر.

* والمؤرخون المسيحيون يعترفون بذلك التسامح على مر التاريخ الإسلامى وفى مختلف مواقفه.. والكتب العربية والإنجليزية والفرنسية و.. تزخر بأمثلة ونماذج لهذا التسامح الكبير الذى أبداه ويبديه الإسلام والمسلمون تجاه الأديان الأخرى.

وإلى جانب العامل التاريخى الذى استخدمه هنتنجتون لتدعيم نظريته بحتمية الصراع بين الإسلام والغرب ـ المسيحى ـ فإنه يناقش الظروف المعاصرة ويفسرها بطريقة تصب بتأثيراتها فى مجرى الصراع الإسلامى ـ الغربى فى أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين، ومن هذه العوامل يقول هنتنجتون:

* الزيادة الكبيرة فى عدد سكان الدول الإسلامية أوجدت أعدادًا كبيرة من العاطلين وغير الراضين عن واقعهم من الشباب وأولئك هم من اتجهوا إلى القضايا الإسلامية داخل مجتمعاتهم أو مثلوا ضغطًا على المجتمعات المجاورة أو كانوا مهاجرين إلى الدول الغربية.

* إن الصحوة الإسلامية أعطت المسلمين ثقة جديدة فى قيمة وتميز حضارتهم وكذلك قيمهم مقارنة بمثيلاتها فى الحضارة الغربية.

* إن جهود الغرب لعولمة قيمه ومؤسساته ونظمه ونمط حياته بهدف الحفاظ على تفوقه العسكرى والاقتصادى، إلى جانب تدخلات القوى الغربية فى مواقع الصراع داخل دول العالم الإسلامى أوجدت حساسية شديدة رافضة للغرب من قبل المسلمين.

* انهيار الشيوعية أبعد عدوًا مشتركًا للغرب والإسلام وأفسح الساحة لطرفى الصراع القديم الإسلام والغرب كل منهما يمثل عنصر تهديد للآخر.

* الصحوة الإسلامية تتميز بامتلاكها نصوصًا مكتوبة تقدم رؤية كاملة لمجتمعاتها وعلاقتها بالمجتمعات الأخرى وهناك تنظيمات تعمل على أرض الواقع لتجسيد هذه الرؤية انطلاقًا من التزام عقائدى بإحداث التغيير وهى فى سبيلها إلى ذلك تستخدم أسلوب التنظيم المجتمعى وتوسيع جبهة أعضائها.. ونجحت فى بعض البلدان الإسلامية فى السيطرة على المجتمعات والمؤسسات.

* يقول «هنتنجتون»: إن صراع الحضارات كعنصر أساسى فى تشكيل النظام الدولى سيفرض نوعًا من التكتل الحضارى بمعنى أن تحتشد الدول التى تنتمى لحضارة واحدة معا ويكون هذا التكتل القائم على التماثل الحضارى هو العنصر الأساسى لبناء التعاون والتحالفات ومواجهة الأعداء.. لذلك فإن هنتنجتون يرى أن الدول الإسلامية تسير فى طريق يؤدى إلى تكتلها معًا فى كتلة حضارية إسلامية.

ومن هنا وجب على الحضارة الغربية أن تستعد لهذه المواجهة القادمة لا محالة مع الحضارة الإسلامية.

وقد رد على هذه النقطة: [*] Smith & Baylis بأن الحديث عن التكتل بين الدول الإسلامية حديث ترف ورومانسية فى هذه الفترة.. ذلك أن الواقع الإسلامى فى العالم غير جيد، فعوامل الانقسام بل والصراع بين وداخل الدول الإسلامية كثيرة إلى جانب أن الاتجاهات عبر القومية الإسلامية للدول الإسلامية اتجاهات لا تحظى بتأييد الأنظمة الحاكمة بل على العكس تواجهها فالدول الإسلامية وأنظمتها تقدس حاليًا فكرة الحدود والسيادة الوطنية.. والجماعات الإسلامية من الصعب عليها أن تسيطر على أنظمة الحكم فى بلادها.

كما أن هناك جماعات وتيارات إسلامية تبنت الأسلوب السلمى فى العمل السياسى والمجتمعى ومنها من دخلت فى حوار مع الأنظمة الحاكمة وتم استيعابها فى النظام السياسى.. إن التيار الإسلامى يتجه نحو الاعتدال فى معظمه..

(٢) ويقول المفكر الاستراتيجى اليابانى Kenichi Ohmae [١].

* إن مقولة هنتنجتون عن صدام الحضارات تتجاهل حقيقة أن الناس كثيرًا ما يحارب بعضهم بعضًا حتى فى نطاق نفس الحضارات.. فمن الخارج قد لا تبدو الخلافات بين الكاثوليك والبروتستانت فى إيرلندا الشمالية سببا كافيًا للكراهية الشديدة بينهما ولكنها بالنسبة للقادة السياسيين ومثيرى الجماهير تعد سببًا وجيهًا وكافيًا، وإذا كان من الصعوبة بمكان التمييز بين الهنود والتوتس فى رواندا إلا أن الصراع الإثنى بينهما كان من أشد الصراعات دموية فى العالم.

* إن الشعوب تتقاتل عادة حينما يضخم قادتها السياسيون ورؤساؤهم العسكريون الخلافات الصغيرة من أجل إثارة الكراهية الكامنة وليس حينما تتصادم الحضارات.. فالحضارات باختلافها لا

(١) * كينشى أوهماى: «نهاية الدولة القومية قيام الاقتصاديات الإقليمية - إصدارات الهيئة العامة للاستعلامات - كتب مترجمة.

تشجع على الصراع ولكن الصدام يحدث حينما يبحث القادة عن طرق عتيقة لتحقيق أحلامهم أو حل مشكلاتهم.. هذه الطرق العتيقة هى تحريض شعوبهم على المجابهة المسلحة.

* إن الحضارات ليست هى الأطر المناسبة لفهم التعاون أو الصراع فإذا تأملنا رابطة دول جنوب شرقى آسيا (الأسيان) نجد أن الجميع يتحدث عنها على اعتبار أنها منطقة اقتصادية واحدة محددة على أساس اقتصادى وسياسى وثقافى ويظهر ذلك التوحد فى الأشكال المشتركة للعمل والتجارة والصناعة و.. إلا أن هذه المنطقة تضم بين تقاليدها الحضارية البوذية والإسلامية والكاثوليكية والكنفوشية.. وهذه الأطر الحضارية بينها من الاختلاف ما تؤلف له كتب ومجلدات ولكن أين ذلك من أرض الواقع؟

(٣) **خطاب لبابا الفاتيكان:** ينبغى علينا نحن المسيحيين والمسلمين أن نعترف بالقيم الدينية المشتركة ونشكر الله عليها مع الاعتراف بالاختلافات الموجودة فيما بيننا.. إننا كمسيحيين ومسلمين نسيئ فهم بعضنا البعض بوجه عام وغالبا ما تعارضنا فى الماضى واستنزفنا أنفسنا فى الجدال والحروب وأعتقد أن الله يدعونا اليوم إلى تغيير عاداتنا القديمة وينبغى علينا أن يحترم كل منا الآخر وأن نجتهد فى الأعمال الصالحة فى طريقنا إلى الله[١].

وأخيرا حتى نقبل المسلمين الذين يعيشون بيننا ونحترمهم كما يستحقون ينبغى عليهم أن يلتزموا بعقيدتهم والقيم الروحية والخلقية الخاصة بهذه العقيدة فطبقًا لما جاء فى القرآن فإن الله يدعو المؤمنين لإقامة العدل وإبداء التسامح تجاه الآخرين و.. احترام الديانات الأخرى.. وبما أننى أعيش بين المسلمين منذ خمسين عامًا فإننى أشهد أن الغالبية منهم ملتزمون بهذه القيم الدينية.

أريد أن نكون على اقتناع بأن الخوف ينتج عن الجهل ويمكن بل وينبغى أن يستبدل بثقة قائمة على المعرفة.. المعرفة بأنفسنا والآخرين الذين تعد قيمهم أكثر قربًا منا يقول الكثيرون[٢].

- وتجدر الإشارة إلى أن مفكرى الغرب الذين انتقدوا أفكار صموئيل هنتنجتون انتقدوا أيضًا ضعف وتكاسل المسلمين فى الإعلان عن دينهم وقيمهم بشكل كاف، بل تراجعت جهود المسلمين المتنورين والمتسامحين وسيطرت صورة المتشددين والأصوليين على رؤية الغرب للمسلمين.. وحولوها فى اتجاه سلبى.

* ويضيف أن المتشددين والأصوليين الإسلاميين عمدوا إلى إظهار العداء ضد الغرب لكسب الشرعية على المستوى الداخلى.. هذا العداء كان يتم ممارسته أولاً على مستوى النظرية السياسية والانتشار الثقافى ولكن منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تطور هذا العداء إلى استخدام العنف ضد أهداف غربية والإعلان عن ذلك لكسب مزيد من التأييد فى الداخل ولو على حساب صورة الإسلام والمسلمين لدى الغرب.

---

(١) من خطاب ألقاه البابا يوحنا بولس الثانى بابا الفاتيكان فى الدار البيضاء بالمغرب عام ١٩٨٥.
(٢) الأب ميشيل ليلونج، الإسلام والغرب. لوفيجارو الفرنسية عدد ١٩٩٩/١١/١.

وقد نجحوا فى ذلك. والدليل ظهور أفكار وأطروحات من الغرب ترى الإسلام والمسلمين مصدر تهديد عبر قومى وعدوًا حضاريًا لهم.. واقترنت صورة المسلمين بالعنف وعدم التسامح وكراهيته للغرب.

- ومن ثم لا بد للإسلام وللحضارة الإسلامية وللمسلمين من وجود من يقدم الصورة الصحيحة عنهم ولابد من بذل الجهود فى هذا السبيل ولابد للمسلمين أن يَجِدُّوا فى ذلك.

(٤) ويرى «بايلز وسميث» فى كتاب «عولمة السياسة العالمية».. أن انتهاء الحرب الباردة كان من أسباب إثارة قضية رددتها السياسة الغربية والدوائر الأكاديمية، خاصة فى الولايات المتحدة، وتدور حول أن الاختلافات الثقافية سوف تطفو على سطح النظام الدولى بصورة متزايدة فى المستقبل.. كما سبق القول وكان أول من تناول هذه القضية «صمويل هنتنجتون» فى مقال تحت عنوان «صدام الحضارات» حيث ذكر أن الحضارات أصبحت أكثر التصاقًا وكلاهما مثلها مثل الدول فى النظام الدولى.. وفى رأيه أن الحضارات التى تشكل العالم هى: الغربية والكنفوشية واليابانية والإسلامية والهندوسية والأرثوذكسية السلافية والأمريكية اللاتينية وربما الأفريقية.. وقال: إن «صدام الحضارات» يمثل تطورًا تاريخيًا، وأن التاريخ هو أشكال مختلفة من الصراع، حيث كان الصراع فى بداية أوروبا الحديثة يدور فى معظمه بين الملكيات التى تسعى لتوسيع نطاق أراضيها ونفوذها التجارى. كما ولدت الثورة الفرنسية صراعًا جديدًا بين الأمم والقوميات. وأدت الثورة الروسية إلى صدام أيديولوجيات بين الشيوعية والفاشية والديمقراطية الليبرالية وإن كل هذه المنازعات كانت «صراعات» داخل الحضارة الغربية. وجاءت نهاية الحرب الباردة لتبدأ مرحلة جديدة حيث خرج النزاع من «المرحلة الغربية» إلى مرحلة بين الغربية . وغير الغربية. وأن غير الغربية لن يكونوا مجرد متلقين للسياسة الغربية وإنما المحركون الجدد للتاريخ.

كذلك يرى «هنتنجتون»، أن الصراع فى عالم ما بعد الحرب الباردة، سوف يتحول من أيديولوجى واقتصادى إلى ثقافى وستظل الدول هى اللاعبين الرئيسيين ولكن المتوقع أن يثور النزاع بين الجماعات الحضارية.. حيث يزعم «هنتنجتون» أن الخلافات بين الحضارات أعرق بكثير من النوازع التنافسية داخل الحضارات فالخلافات كانت حول: الإنسان والله، الرجل والمرأة، الفرد والدولة، مفاهيم الحقوق والسلطة، الالتزام والعدالة. ولم تكن الثقافة مجرد نظام قائم على عقائد أو معتقدات - مثل القومية أو الشيوعية - وإنما تتعلق بالهوية ذاتها والنظرة إلى الحياة التى تمثل ثمار قرون من البناء الاجتماعى.

وفى رأى «هنتنجتون»، «أن العولمة قد جعلت الصراع الحضارى أكثر احتمالاً، ولأن العالم أصبح أصغر حجما، فقد ازداد الوعى بالاختلافات الثقافية وبالتهديدات. كما باعدت التغيرات الاقتصادية بين الناس والولاءات المحلية وأضعفت الدولة وأن المضامين الثقافية ملأت فراغ الهوية والولاء».

وأخيرًا فإنه على الرغم من أن الغرب كان فى أوج قوته، إلا أن أفكاره لم تلق قبولاً فى كثير من أنحاء العالم.. فأيديولوجيات الاشتراكية والقومية، تركت مكانها «لتيارات إسلامية جديدة وهندوسية

جديدة وأفكار روسية جديدة»، أما «الفكرة الليبرالية» فكانت عالمية على مستوى صناعى فقط أى غير حقيقى.

كما لم تلق الأفكار الغربية حول الفردية والليبرالية وحقوق الإنسان وحكم القانون، والديمقراطية والأسواق الحرة وفصل الكنيسة عن الدولة، استجابة تذكر فى الثقافات الإسلامية والكنفوشية واليابانية والهندوسية والبوذية والأرثوذكسية.

هكذا فإن الأمن الدولى يصبح أكثر ارتباطًا بالهوية الثقافية منه بسيادة الدول أو الوطن. وسوف يظهر الصراع الثقافى على مستويين: الأول فى صراع على الموارد وعبر سلسلة من الخطوط المتعارضة، والثانى فى منافسة عامة حول القدرات والنفوذ فى النظام الدولى، خاصة على المؤسسات الدولية، وسوف تشتد حمى المنافسة بين «الغرب» باعتباره الحضارة المسيطرة، وبدرجات متفاوتة و«الباقين» ومعظم الحضارات تميل لمعارضة فكرة أن المبادئ الغربية تتسم بالعالمية مثال ذلك أن الجهود الغربية للترويج لنموذج الديمقراطية الليبرالية وحقوق الإنسان، ينظر إليها فى كثير من أنحاء العالم على أنها شكل من إمبريالية جديدة.

ويأتى الإسلام ليحتل بؤرة الصراع الحضارى، خاصة بعد تجربة حكومة ريجان فى الثمانينيات مع إيران وليبيا وسوريا ولبنان والتى أظهرت مدى معارضة الكتلة العربية الإسلامية للولايات المتحدة والقيم التى تنادى بها.. وبانتهاء الحرب الباردة، فإن هذا التهديد الإسلامى بدأت تتردد نغمته على لسان هنتنجتون! ومع بداية التسعينيات بدأ الإسلام وكأنه يمثل مصدرًا خاصًا للصراع، وذلك من خلال المنازعات ضد الحضارات المجاورة فى البلقان وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والهند وجنوب شرق آسيا والفلبين حيث بدأ الإسلام كأيديولوجية معركة ثقافية مع الغرب.

استجابة الحضارة الإسلامية للغرب: أدت التعديات الأوروبية فى القرن التاسع عشر إلى ردود فعل مختلفة فى الشرق الأوسط، كان أبرزها الصحوة الإسلامية والقومية. وكان جمال الدين الأفغانى فى مقدمة الذين استخدموا التكنولوجيات والأساليب الحديثة فى التجديد والإصلاح، ونادوا بأن المجتمع الإسلامى فى العالم «الأمة الإسلامية» قد ابتعد عن جوهر الإسلام الحقيقى وشاعت فيه الفرقة والانقسام، وطلب الأفغانى بإعادة توحيد جميع الشعوب الإسلامية تحت راية «خليفة» قوى (سلطة دينية سياسية موحدة) لمواجهة الاستعمار.

وقد قامت الخلافة العثمانية فى القرن التاسع عشر على أساس نوع من الاتحاد يضم أصولاً عرقية متعددة، وتجمعها أيديولوجية إسلامية عبر قومية. ولكن مع تهاوى القوة العثمانية وتزايد التوسع الأوروبى، فإن الدولة العثمانية اتجهت إلى بعث النهضة فى أوصالها، ليس من خلال الإسلام، وإنما بإحياء روح القومية التركية وتحديث الدولة. وعندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، بدأت شعوب الشرق الأوسط تتطلع إلى مستقبل جديد، بعيدًا عن مفهوم الإسلام العالمى ويرتكز على أساس الهوية

الوطنية. وهو ما ظهر بوضوح فى تبنى مصطفى كمال أتاتورك إقامة دولة حديثة علمانية قومية على النمط الغربى.

كما أن النخبة المتأثرة بالأفكار الغربية والتى سعت إلى تحويل أو تغيير المجتمع الإسلامى التقليدى كررت نفس التجربة فى العالم العربى، فقد احتل البريطانيون والفرنسيون، بعد الحرب العالمية الأولى، ما بقى من الإمبراطورية العثمانية، وبدأ فرض نظام دولة يغلب عليه التحكم والاستبداد الأمر الذى أثار وأدى إلى قيام الحركات الوطنية فى الدول الجديدة، وأصبحت القومية العربية القوة المحركة فى الشرق الأوسط والتى انبثقت أو استمدت جذورها من الحركات الإصلاحية فى القرن التاسع عشر، كما ربطت الوعى بثقافة عربية واحدة (لغة وتاريخ وتراث مشترك وعقيدة تدين بها الغالبية» بالحداثة فى شكل دول علمانية، ورفع نظام ناصر فى مصر، وزعماء حزب البعث فى سوريا والعراق شعارات القومية والتحديث الاشتراكى. إلا أن تعود الصراعات والمنازعات فيما بين الدول العربية، أدت إلى تحول الدولة الاشتراكية إلى دولة بيروقراطية حتى وصل الأمر فى سوريا والعراق إلى استيلاء الأقليات على أمور الدولة واستخدامها كأداة للحكم الطائفى.. ثم جاءت حرب ١٩٦٧ لتوجه ضربة قاصمة للقومية العربية ويحل محلها قوة جديدة هى الصحوة أو النهضة الإسلامية، أو ما يطلق عليه «الأصولية»!!.

الصراع الثقافى بين الإسلام والغرب: ويرى بعض المفكرين أن فكرة أن الإسلام محصور فى صراع مع الغرب، هى التى ينطلق منها توجيه الصحوة الإسلامية سواء فى المعارضة أو الحكومة. فعلى سطح الصراع هناك عداء الإسلام لمظاهر الثقافة الشعبية الفاسدة للغرب، بل وتذهب الاختلافات إلى أبعد من الثقافة الشعبية، وذلك فى التباين الشديد فى الرؤى الأساسية للحياة السياسية والاجتماعية. فبالنسبة للغرب ما بعد التنوير، تمثل فكرة التقدم الإنسانى والمستقبل الأفضل، محوراً أساسياً، بينما فى الإسلام «السلفى» ينظر المسلمون إلى ما من أفضل حيث يرى «السلفيون» أو «الأصوليون» أن القرآن الكريم ومبادئ القانون الإسلامى هى الدستور الأكمل الذى يجب السير على نهجه فى الحكم وكافة أمور الحياة، ولا يعترفون بالقوانين الوضعية أو التشريعات التى يضعها الأفراد.. وبهذا تصبح المبادئ والمفاهيم الغربية حول الليبرالية والمشاركة فى التنظيمات والمؤسسات، غير ذات قيمة. على الرغم من أن كثيراً من المسلمين يعرفون بقيمة التشاور (مبدأ الشورى) ولكن المفهوم يختلف عن الديمقراطية فى الغرب. فلا تزال الليبرالية وغيرها من القيم الغربية تمثل فى نظر الأصوليين عجرفة إمبريالية جديدة!!

آراء هنتنجتون بعد أحداث سبتمبر: كتب «صمويل هنتنجتون» مقالاً ـ بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بالعدد السنوى لمجلة نيوزويك (ديسمبر ٢٠٠١/ فبراير ٢٠٠٢) يردد فيه مقولته حول صدام الحضارات، حيث يصف السياسة المعاصرة بأنها تتمثل اليوم فى عصر حروب المسلمين! وأن المسلمين يحاربون بعضهم البعض كما أنهم يحاربون غير المسلمين! وبمعدل أكثر من شعوب الحضارات الأخرى! وأن هذه الحروب تتضمن حروب الإرهاب والحروب الأهلية.

ويضيف أن «عصر حروب المسلمين» بدأ فى اللحظة التى كانت فيها مرحلة الحرب الباردة تنزوى عن الأنظار فى الثمانينيات، حيث قامت العراق بغزو إيران عام ١٩٨١، ثم كان الغزو السوفيتى لأفغانستان الذى لاقى مقاومة شديدة بمشاركة آلاف أغلبهم من الدول الإسلامية والعربية وبالمعونة التكنولوجية والأموال السعودية والأمريكية! مما أجبر السوفييت على الانسحاب عام ١٩٨٩. وتلا ذلك قيام العراق بغزو الكويت ـ فيما عرف بحرب الخليج الثانية ـ وشهدت التسعينيات اندلاع العنف فى البوسنة والشيشان والفلبين وأندونيسيا والسودان.. شارك فيها منظمات إسلامية إرهابية من دول عديدة عبر العالم! وأن نصف عدد الصراعات العرقية التى شهدها العالم كانت حوادث إرهابية، وأن نحو ٣٢ صراعًا مسلحًا كان المسلمون طرفًا فى أكثر من ثلث هذا العدد!

ويعلق على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بأنها ليست جديدة وإنما استمرار وتصعيد لأنماط سابقة من العنف، وإن كان (الإرهاب الإسلامى السابق) ـ كما يصفه متقطعًا ومحدودًا نسبيا، وأن الهجمات الرئيسية ضد الأمريكيين والمرافق والمنشآت الأمريكية لها علاقة أساسية بأسامة بن لادن الذى يدير شبكة إرهاب لها فروع فى أربعين دولة!

ويقول إن أسباب حروب المسلمين المعاصرة تكمن فى السياسات وليس فى العقائد الدينية للقرن السابع.. ويرجعها إلى:

١ ـ التطورات الناجمة عن انبعاث الوعى أو الصحوة الإسلامية كرد فعل تجاه الحداثة والتحديث والعولمة، وإن ذلك كان اتجاهًا ايجابيًا حيث تحركت المؤسسات الإسلامية لتلبية احتياجات المسلمين من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية..إلخ.. إلا أن هذه الصحوة من جانب آخر أفرخت عددًا من المتطرفين الذين أمدوا الإرهاب وجماعات حرب العصابات بمجندين ضد غير المسلمين.

٢ ـ إنه يوجد عبر العالم الإسلامى خاصة بين العرب إحساس بالاستياء والحسد والعدوانية تجاه الغرب بثروته وقوته وثقافته!! وأن هذا يعود جزئيًا لآثار الإمبريالية والهيمنة التى مارسها الغرب سنوات طويلة، كما يعود جزئيًا أيضًا كنتيجة لسياسات غربية، كالتى تتبعها أمريكا تجاه العراق منذ عام ١٩٩١، واستمرار العلاقات الحميمة مع إسرائيل، كما أنه نوع من رد الفعل من قبل الشعوب الإسلامية تجاه حكوماتهم القمعية والفاسدة وغير الفعالة!!

٣ ـ إن الانقسامات القبلية والدينية والعرقية داخل العالم الإسلامى من أسباب زيادة العنف بين المسلمين وبالتالى بين المسلمين وغير المسلمين.

٤ ـ إن المعدل المرتفع للمواليد وتزايد السكان فى معظم المجتمعات الإسلامية وبالتالى أعداد الشباب الذين يلتحقون بالمنظمات الأصولية وينخرطون فى جماعات وشبكات الإرهاب، ويتجه بعضهم للهجرة إلى الغرب.. ثم يتساءل هل يمكن أن تشكل تلك العوامل صدامًا حضاريًا عنيفًا بين الإسلام والغرب أو بين الإسلام والحضارات الأخرى؟!

ويرد بأن ذلك كان هدف أسـامـة بن لادن بإعلانه «الحرب المقدسة» ضد أمريكا ولكنه فشل، وإن فشله يعود جزئيًا لتلك الانقسامات داخل الإسلام، خاصة بعد أن أعلنت أمريكا «حربًا كونية» ضد الإرهاب! ويضيف بأن عناصر صدام الحضارات متوافرة، وأن رد الفعل الأمريكى تجاه أحداث ١١ سبتمبر فى حدود الخطوط والأطر الحضارية! وأن الدول الغربية أيدت أمريكا كما أيدت مصر والأردن الرد الأمريكى!

ويختتم هنتنجتون مقاله بأن عصر الحروب الإسلامية سوف ينتهى عندما تتغير أسبابه وأن الاستياء والعدوانية التى يشعر بها المسلمون تجاه الغرب يمكن أن تنخفض إذا ما حدث تغير فى السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، ولكن لابد أن يسبق ذلك تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى الدول الإسلامية! وأن فشل حكوماتها فى توفير هذه الاحتياجات هو الذى يولد العنف تجاهها وتجاه الحكومات الغربية.. كما يشير إلى سيطرة وتحكم الحكومات غير الإسلامية، مثل روسيا وإسرائيل والهند، فى المواطنين المسلمين الذين يفضلون أن يكونوا تابعين لسلطة وطنية إسلامية، من العوامل المولدة للعنف كذلك.

ويرى أنه يمكن أن ينتهى عصر حروب المسلمين بحلول عام ٢٠٢٠! لتظهر حقبة جديدة تهيمن عليها أشكال أخرى من العنف بين شعوب العالم.

ومثلما أثار «هنتنجتون» ضجة عالمية فى مقاله الأول، فإن مقاله الجديد أثار العديد من ردود الفعل وتباينت الآراء حوله وإن لم يكن بالدرجة السابقة.

فاختيار عنوان المقال «زمن حروب المسلمين» يكشف مدى تعصبه وتحيزه، وإغفال الحقائق التاريخية التى تؤكد تورط الغرب فى كل الحروب والصراعات بل كان صاحب المبادأة فى عمليات الصدام والمحرض الأول عليها لخدمة مصالحه الخاصة!

وهناك رأى يرى أننا لا نقل حضارة عن الدول المتقدمة فى الغرب، بل إننا أسهمنا بدور ملموس - كما يؤكد التاريخ - فى حضارتهم.

ويتفق كثيرون على أن طرح مقولة «صدام أو صراع الحضارات» لا ينبغى أن يكون له مكان فى العالم المعاصر خاصة مع التطورات والمتغيرات الاتصالية التى تبشر وتدعم بأهمية وضرورة التعاون بين بلدان العالم لمواجهة التحديات والمشكلات المشتركة التى تواجه البشر فى كل مكان، خاصة فى مجالات البيئة والكوارث والأمراض والأوبئة وغيرها مما لا يفرق بين شمال وجنوب أو بين متقدم ونامى، وأن الأجدى هو «حوار الحضارات» انطلاقًا من الاعتبارات الإنسانية ولصالح البشرية جمعاء، وكما وضح فى تأييد شعوب العالم لمقاومة الإرهاب وإدانته.

ويعلق البعض أن مخاطر العولمة فى جوانبها الاقتصادية والثقافية والتى تقودها دول الغرب وفى مقدمتها أمريكا والشركات عابرة القارات هى أشد فتكًا وأفظع تدميرًا لكيانات ومقدرات دول وشعوب

بأكملها، من أية أسلحة عسكرية فى عالم اليوم أو الغد خاصة بعد انتشار مصطلحات جديدة نابعة من أيديولوجيات المصالح مثل الليبرالية الجديدة والنظام العالمى الجديد وفلسفات نهاية التاريخ ونهاية القومية وغيرها!

كذلك فإن إصرار هنتنجتون على وصم المسلمين وحدهم بالعنف والميول العدوانية وما يسوقه من عوامل أو مبررات لإقناع الآخرين بها، يتناسى أو يغمض الطرف عن موجات العنف وأعمال الإرهاب التى يعايشها الغرب نفسه فى إيرلندا وفى ألمانيا وفى إيطاليا وغيرها بل وفى أمريكا ذاتها. وكلها من عناصر تدين بديانات أو مذاهب أخرى غير الإسلام! مما يعكس روح التعصب والتحيز الذى تتسم به كتاباته من على شاكلته، وأبلغ دليل على ذلك تجاهل ما تقوم به دولة إسرائيل ضد شعب فلسطين، وتزييف الحقائق والزعم بأن إسرائيل تدافع عن نفسها!! فهو يذكر فقط شعور الاستياء تجاه أمريكا بسبب علاقاتها بإسرائيل، ولا يشير إلى المذابح الوحشية التى يتعرض لها الفلسطينيون كل يوم!!

وعندما يتحدث عن حرب العراق وإيران يشير إلى الخسائر فى الأرواح فقط ولكن يتناسى من الذى كان يورد الأسلحة لكلا الجانبين، بل من الذى هيأ الأجواء ومهد بأساليب التضليل المخابراتية لتطور واندلاع النزاع!!

إن مقال هنتنجتون الأخير يعجز عن - أو يتجاهل - تقديم تفسير محايد للعلاقات الدولية عندما يركزها على الحضارة الإسلامية وحدها، مثلما يقدم تحليلات مضللة للأحداث العالمية.

الحضارات تثرى الواحدة تلو الأخرى وجميعها حضارات إنسانية.. فى رأينا أننا يجب أن نواصل الجهود لتوسيع دوائر الحوار على كافة المستويات وتأكيد أن الحضارات ليست كيانات منفصلة وإنما متداخلة تثرى الواحدة تلو الأخرى وأنها جميعًا حضارة إنسانية متكاملة تسهم جميع الشعوب على اختلاف الأجناس والمعتقدات فى إقامة وبناء دعائمها، وإن إضفاء الطابع السياسى أو الصبغة السياسية على «الحضارة» أمر يتناقض كلية مع الأسس العلمية السليمة.

فالمعروف أن الحضارة هى الخالقة للسياسة والمشكلة لها، والقيم الحضارية هى التى تدفع الأمم إلى العمل بسياسات معينة، والمهم هو تدعيم هذا البعد الحضارى لكى يكون عامل تقريب بين الشعوب ونظرية صدام الحضارات لم تراع هذا البعد الذى تمثله الحضارات فى السياسة، وتريد أن تعكس تأثير هذا البعد ليصبح سببًا للاختلافات بدلاً من الائتلاف.

العلم لا وطن له والثقافة لها وطن:

كما أنه من المعلوم أن كل العلوم هى من قبيل الفكر الذى هو مشترك إنسانى عام، وأن حقائق هذه العلوم لا تختلف باختلاف المذاهب أو العقائد أو الأجناس، وبذلك فهى لا تتغاير بتغاير الحضارات، بل هى واحدة على المستوى الإنسانى ونفس الشىء ينطبق على العديد من ثمار التجارب الإنسانية فى الوسائل والنظم والخبرات التى ترشد أداء الإنسان، فالاقتباس والنقل أمر شائع بين كافة الشعوب وعلى

مر العصور.. وقد قام المسلمون بتحرير هذه العلوم وتطويرها وتنميتها، وعندما عملوا على نشر الإسلام فى البلدان المختلفة التقوا بحضارات الأمم الأخرى واستوعب علماء المسلمين نتاج هذه الحضارات مثلما استفاد الغرب من علوم المسلمين وإبداعاتهم.. وهكذا فإن التقدم البشرى فى مختلف المراحل والمجالات ليس إلا حصيلة الإبداع الفكرى والتعاون بين المجتمعات.

العولمة والثقافة

- التنوع والتعدد.
- الهيمنة الثقافية ومواجهتها.
- العولمة والثقافة العربية.

العولمة والثقافة

التجانس والاختلاف[1]:

إذا كان طابع العولمة قد أصبح واضحًا بصورة كبيرة على كل من الاقتصاد والسياسة، فإنه يظهر بدرجة أوضح فى مجال الثقافة خاصة فيما يتعلق بالعقيدة، فعلى مدى قرون طويلة كانت العقائد العالمية الكبرى كالبوذية والمسيحية والكونفوشيوسية والإسلام والهندوسية تشترك فى مجموعة قيم عامة تعلو على الدولة أو الاقتصاد. وفى العصور الوسطى على سبيل المثال كان يطلق على المسيحية «مملكة الله على الأرض»، وكانت تعاليم الإسلام تربط أتباعه بصورة تتجاوز تبعيتهم أو انتماءهم للدولة التى يعيشون على أرضها.. وبرغم نشوب صراعات خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر بين الإسلام والمسيحية حول أماكنهم المقدسة المشتركة فقد كان يجمعهما إحساس عالمى بأنهم «أصحاب رسالة» يجب عليهم إبلاغها ونشرها فى جميع أنحاء العالم.. وتبلورت هذه الطموحات فى تكوين «الامبراطوريات» العربية والرومانية والعثمانية، وتصدير عقيدتها خارج الحدود التى نشأت فيها أصلاً!.

وعلى الرغم من أن هذه العقائد العالمية تعرضت للتهديد بظهور موجة التحديث والرأسمالية إلا أن نشأة الدولة الديمقراطية الليبرالية والنظام الاقتصادى الرأسمالى قد صاحبها أيضًا نشوء قيم عالمية، مثل: الديمقراطية والمواطنة والرفاهية والحرية الفردية... إلخ.. كما أن الصدام بين تلك القيم، خاصة فى القرن العشرين، والذى اتخذ شكل الصراع بين الأيديولوجيات السياسية والاقتصادية، كان أيضًا ذا طابع عالمى وهو ما أفرزته المذاهب الشيوعية والفاشية والاشتراكية والليبرالية، حيث سعى أنصار كل منها إلى الترويج لأفكارها ومضامينها فى بقاع الأرض.

ومع ذلك يصعب القول أن المرحلة الحالية التى تتميز بنمو ظاهرة العولمة، تشهد انتصارا أو سيطرة أى من تلك الاتجاهات.. فالثقافة العالمية أو المعولمة متداخلة بمعنى أن عناصرها قد تتوافق نسبيًا

(١) انظر كتاب: Malcom Waters: Globalization

ولكنها ليست موحدة أو مركزية! لأن العولمة الشاملة للثقافة تعنى إيجاد أرضية مشتركة للقيم والأذواق والأنماط والسلوكيات الحياتية، وأن تكون فى متناول جميع الأفراد فى كل مكان.. وهو أمر ليس من المتصور حدوثه فى الواقع لأن لكل دولة وكل شعب خصوصية يتميز بها تغوص جذورها فى تاريخه وتراثه، على الرغم من أنه قد يعتنق نفس العقيدة أو المذهب الذى يعتنقه شعب آخر..! وإن كانت الثقافة المعولمة تعترف وتسلم، فى الوقت نفسه، بالتدفق المستمر للأفكار والمعلومات والقيم والأذواق من خلال حركة الأفراد والتقنيات الاتصالية الحديثة والعديدة، وهو ما يعطى الثقافة المعولمة طابعها المتميز على حد قول فيزرستون فى كتابه «الثقافة العالمية».

وعلى الجانب الآخر فقد ظهر تيار «الأصولية» سواء فى المسيحية أو الإسلام كأحد ردود الفعل على ضغوط العولمة وما بعدها الحداثة(١). فقد شهد العالم المسيحى فى الستينيات والسبعينيات حركات شملت كل من المذهب البروتستانتى والكاثوليكى إلى جانب مجموعات تنادى «بالعلمانية» وخصخصة المعتقدات الدينية!! والتى وجد فيها الكلاسيكيون و «التقليديون» تهديدًا صارخًا للعقيدة.. بل رأى فيها البعض تهديدًا مباشرًا للحكومات بعد أن رفعت بعض تلك الجماعات شعارات الحرية الجنسية وغيرها من أشكال «الانحراف» الأخلاقى التى تهدد كيان المجتمعات.

أما فى العالم الإسلامى فقد دفع تيار «الأصولية» بموجات متتابعة من الدعوة للتشدد والتزمت والتفسيرات المتناقضة مع روح الإسلام ومبادئ العقيدة السمحاء وقد ساعد على انتشار تيار الأصولية باستخدام وسائل الإعلام خاصة الموجة القصيرة للإذاعة والبث الفضائى عبر شبكات التليفزيون الخاصة والتى توجه برامجها طوال الليل والنهار.. وبكل اللغات.

وهكذا يتجمع العالم، فى ظل العولمة، حول العديد من الأفكار والقيم حتى وإن لم يؤمن أو يقتنع بها... مثلما يحدث فى بلد واحد يجتمع فيه أقليات متعددة لها أعرافها وتقاليدها وربما تتحدث بلهجات محلية متباينة ولكنها تعيش معًا تحت سقف واحد.. وتظللها شرعية نظام الدولة التى تقر تعدد أو تنوع الثقافات بين مواطنيها كما هو الحال مثلاً فى كندا والهند والمملكة المتحدة وغيرهم.

ثقافة المستهلك:

وعلى نفس المنوال نجد تداول وجبات وأصناف الأطعمة تنتشر فى مختلفة المجتمعات كالبيتزا الإيطالية والهمبورجر الأمريكى والكارى الهندى، والتى تمثل ظاهرة الخروج من نطاق المحلية إلى نطاق العالمية.. ونفس الشىء ينطبق على عالم الترفيه والتسلية حيث أنشئت مدينة ديزنى لاند (الأمريكية) فى كل من باريس وطوكيو، مثلما أقيمت «القرية الهولندية» و «عالم كندا» فى العواصم الأوروبية.. وكلها توجهات تعزز وتكرس انتشار ظاهرة العولمة الثقافية، والتى تؤكد نظرية «التجانس» من خلال «الاختلاف»

---

(١) المرجع: Globalization by: Malcom Waters

فى إطار ما يطلق عليه «ثقافة المستهلك العالمية» والتى يفضل البعض تسميتها «بالأمركة» أو «كوكا الاستعمارية» أو «الأمبريالية الثقافية الغربية»، تعبيرًا عن اتساع نطاق انتشارها فى العالم..!.

ومما لا شك فيه أن «الحداثة» تمثل عنصرًا أساسيًا فى تيسير تخطى العولمة الثقافية لحدود المحليات والكيانات السياسية خاصة بعد تزايد نشاط حركة التجارة التى أتاحت ترجمة رأس المال إلى عملات قابلة للتحويل وتصديرها واستثمارها فى مناطق تمتد إلى مسافات بعيدة.

التنوع والتعدد

الثقافة والهويات العرقية:

يبدو الانتماء إلى جماعة خاصة فى الوقت الحاضر وبشكل واضح غير ضار بالضرورة بالهوية القومية ذلك أن كثيرًا من الولاء لدى الأفراد والجماعات (مثل مشاعرهم تجاه الجيرة والدين) لا تصطدم بشكل حتمى مع الانتماء الوطنى القومى وذلك بسبب اتسام هذه الأشكال بأنها مشاعر ضمنية.

* ولكن الهويات الإثنية وأحيانًا الهويات الدينية هى التى تمثل المشكلة الأكبر وفيما يتعلق بمثل هذه الجماعات فإن دعاوى التعددية الثقافية الراديكالية هى دعاوى مضللة تمامًا.. الهويات الإثنية ليست بناءً اجتماعيًا أقل من الهويات القومية.. كل الهويات الإثنية هى فى جزء منها نتاج استخدام القوة ووجدت من مصادر ثقافية متنوعة.

(وفى مجال الإثنية كما هو الحال فى مجال القومية لا يوجد ما هو نقى وأصيل تمامًا)..

* إن هدف سياسات مؤيدى التعددية الثقافية ـ هو هدف جدير بالثناء ـ هو مواجهة انفجار الجماعات المضطهدة وهو ما لا يمكن تحقيقه دون مساندة وتأييد الجماعة القومية الواسعة أو دون إحساس بالعدالة الاجتماعية التى يجب أن تمتد خلف أية دعاوى أو شكاوى من جماعة معينة.

(هناك الكثير مما يكون معتمدًا على إحساس الغالبية بالعدالة بشكل أكبر مما يقدره مؤيدو التعددية الثقافية. هذا الإحساس بالعدالة يكون عرضة لأن يكون ذا منظور ضيق إذا رفضت مطالب الجماعات ـ الهوية ـ التى من خلالها ينتمون إلى نفس الجماعة كأغلبية[1].

* يمكن القول إن التوجهات الاجتماعية الحالية تؤكد على إمكانية بناء الدولة/ الأمة العالمية Cos-mopolitan Nation، إذ الحقيقة أن عملية التجزئة قد أشارت إلى ذلك فى وقت سابق مع تراجع الهوية القومية فى مقابل القبلية الإثنية من جانب وانقسام الدولة الواحدة من جانب آخر.

* ففى أوروبا انقسمت يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا إلى كيانات دولية أصغر ومن يدرى إذا كانت ستبقى بلجيكا دولة واحدة أم لا وكذلك الأمر بالنسبة لشمال إيطاليا واحتمال انفصاله عن الجنوب أو انفصال إقليم الباسك وتكوينه دولة منفصلة!!.

---

(١) David Miller. On Nationalism, I. B. D, p. 140.

فكرة الغزو الثقافى والثقافة العالمية:

نشكو وغيرنا من الشعوب الأخرى من الغزو الاقتصادى والثقافى والهيمنة السياسية والذى يأتى على يد دول كبرى أو شركات عالمية أو مؤسسات دولية أو وسائل إعلامية فضائية.

هذا الغزو وهذه الهيمنة تأتى فى عدة أشكال أو وسائل توصيل ومن أهمها الإعلانات، ذلك أن المنتجين المحليين يواجهون منافسين من الخارج يمتلكون فيضًا من السلع والخدمات الجيدة التى يقدمونها ويمتلكون استراتيجيات إعلانية واسعة تهدف ليس فقط إلى ترويج منتجاتهم بل تجاوزت ذلك بإيجاد ذلك الفرد المستهلك الذى يفكر ويتخذ قراراته تبعًا لما ترغب فيه هذه الاستراتيجيات.. وذلك بواسطة حملات إعلانية مكثفة تهدف إلى تشكيل صورة ذهنية لدى الأفراد تتفق مع مفاهيم هذه الاستراتيجيات ذات الطابع الغربى ومتضمنة مفاهيم وقيم وسلوكيات الغرب بالأساس.

الثقافة الإعلانية:

إن ما أثار حفيظة الكثيرين ممن رأوا امتداد الثقافة الإعلانية كأخطر وسائل الغزو الثقافى والاقتصادى فى عصر العولمة.. إنها تمثل السلاح الأول والحاسم فى هذه المواجهة.. الأمر الذى نتج عنه تصاعد اعتراضات وتخوفات ودعوات لوضع مواثيق وقيم تحكم العمل الإعلانى وتوضيح آثار الإعلانات على شخصية المتلقى ولكن هل يجدى ذلك؟! هذه إحدى تحديات العولمة الصعبة التى نواجهها شعوبًا وأفرادًا كل ساعة.

* إن عملية العولمة وتكثيف الاتصال والشعور بأن العالم كيان واحد يساعد على التقريب بين الأمم فى تنافس على النفوذ الثقافى.. وعالم من الثقافات القومية المتنافسة الساعية لرفع مكانة دولها، تساعد على احتمال نشوب «حروب ثقافية عالمية» خاصة فى ظل ضعف أسس المشروعات العالمية للاندماج الثقافى واللغات المختلطة والأفكار العالمية الخاصة بهذا الأمر من قبيل فكرة «التوحيد عن طريق التنوع».

* إن احتمالات نشأة ثقافة عالمية موحدة تعد احتمالات ضعيفة. كما يقول مايك فيزرستون فى كتابه «ثقافة عالمية».

MIKE FEA THERSTONE, GLOBAL CULTURE, SAGE LONDON, 2ND EDITLON. 1997 P.11.

يقول بول فالرى PAUL VALERY «لن يتم فعل شىء بعد الآن دون أن يشارك العالم كله فيه».

وفى المقابل يؤكد آخرون وجود ثقافة عالمية:

إن التطورات التكنولوجية فى مجالات الاتصالات والإعلام والمعلومات ستؤدى إلى تآكل الاختلافات الثقافية وإيجاد (ثقافة عالمية) تقوم على خصائص وسائل الإعلام نفسها والتى ستصبح «الرسالة الإعلامية» أمرًا ثانويًا بالنسبة لها تدريجيًا..

وأية ثقافة عالمية ستكون انتقالية وإن كانت سترتدى رداءً عصريًا ينساب موحدًا... ثقافة عالمية غير مقيدة بمكان ولا زمان فهى بلا سياق محدد وتمثل محصلة أو مزيجًا من العناصر المختلفة المستمدة من كل مكان من خلال نظم الاتصالات العالمية الحديثة.. وهى ثقافة عالمية منقطعة عن أى ماض لها.. إنها ساعية نحو حاضر ومستقبل فهى ثقافة عالمية ليس لها تاريخ سابق(١).

ـ وتتفق أغلب الآراء على أنه من المستحيل أن تكون هناك ثقافة عالمية واحدة بل هناك ثقافات مختلفة، حتى فى بعض الدول نجد ثقافات متباينة.. ففى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً توجد ثقافات خاصة بالمهاجرين الذين استوطنوا فى بعض الولايات الجنوبية.. فالثقافة هى نتاج أو محصلة تاريخ الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم وكفاحهم ودياناتهم ولغتهم.

وإذا كانت الوحدة الأوروبية تحاول إيجاد هوية ثقافة قومية واحدة لدولها فقد يحدث هذا بعد مدة طويلة ولكن فى الوقت الحاضر نجد أن دول الوحدة مختلفين لغة وتاريخًا بل كانوا فى حروب وعداء مع بعضهم البعض.. بل إن فرنسا أشد الدول محافظة على هويتها الثقافية ولغتها القومية لدرجة أنها أصدرت قانونًا بمعاقبة أى مواطن لا يتكلم اللغة الفرنسية أو يستخدمها فى مكاتباته أو خطبه إلا إذا كان اللفظ الفرنسى من الصعب استخدامه بديلاً عن كلمة من اللغة الأجنبية.

كذلك أنشأت المنظمة الحكومية للفرانكفونية (OIF)، ومعناها الحرفى استنادًا إلى قاموس «اكسفورد» الصوت الفرنسى.

كما وأن كثيرًا من شعوب العالم ومنها الشعب اليابانى يحافظ على لغته وانغلق على نفسه فى كثير من العهود السابقة.

وفى البلاد العربية نجد العربى يعتز بهويته الثقافية العربية وإن كانت هناك لهجات كثيرة فى البلاد العربية.. ولكن الهوية القومية الثقافية العربية ستظل دائمًا نبراسًا وحافزًا لكل العرب.

وإذا كانت اللغة العربية هى لغة القرآن الكريم.. ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩)** ﴾ (الحجر ٩) فستظل الهوية العربية الثقافية باقية على مر الزمان لذلك واجبنا أن نحصن أنفسنا مما يبثه الأعداء ونعمل على تقوية هذه الثقافة العربية لزيادة قوتها وعزتها والتمسك بها بل وبالفخر لها.

كما نعمل على أن لا ننغلق على أنفسنا فالدين الإسلامى يدعونا إلى ألا نرفض أى جديد ولا كل جديد ﴿ **إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا** ﴾ (الحجرات ١٣) فواجبنا أن نستقى ما هو صالح ومفيد لنا.. ونتمسك بما ينفع الناس ونترك الزبد يذهب جفاءً.. كذلك يجب أن نعلم أن الثقافة سلوك وواجب على كل مسلم أن يكون سلوكه كما بينه الإسلام ودعا له.. وإذا وجد الغير فى المسلم صفات الإسلام فإنه يصبح قدوة حسنة يقتدى به غير المسلم.

---

(١) Anthony Smith. Toward a Global Culture, Theory, Culture & Society, (Sage, London, Newbury Park and New Delhi) Vol. 7 1990 p. p. 171-191.

كذلك فالإسلام كما بينا دين عالمى يتجاوب مع أى صيحات جديدة طالما فيها نفع للناس.. ويروى أن النبى ﷺ سئل «من هو أقرب الناس إليك يوم القيامة.. قال عليه السلام «أنفع الناس للناس».

فالعولمة.. بعد بحثها وجدنا فى بعض مجالاتها ما ينفع الناس فنحن المسلمين لا نعاند ولا نعارض معطيات العلم والحضارة والتكنولوجيا المفيدة للبشر بل نقبل هذا ونرحب به ونحث عليه.. والمهم أنه ينفع الناس.. كذلك يجب التصدى ودراسة التحديات وكيف نتصدى لما هو قادم.

يجب المحاورة بالكلمة والحكمة مع من نتعامل معهم فى ظل العولمة.. إن ديننا دين قويم يدعونا بأن نتحاور بثقة وأن نشارك فى العولمة بقدر ما نستفيد منها.

إن تراثنا العربى الإسلامى.. يدعونا لأن نتذكر بأننا أمة الإسلام ﴿ **خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ** ﴾ (آل عمران ١١٠).. ولا يكون هذا إلا إذا اتبعنا ونفذنا ما جاء به الإسلام لكى نكون وقتئذ خير أمة أخرجت للناس.. إذ إن الحضارة والثقافة والتراث تدعو دائمًا للتقدم وضد الوهن والاستكانة.

وإذا كانت البلاد العربية قد وقفت فى الستينيات وقام إعلامها ليلاً ونهارًا.. وإذاعتها تحث الأمة العربية لتتصدى للاستعمار حتى تم الجلاء عن البلاد العربية.. فواجبنا أن نقف من العولمة موقف البحث والدراسة، فلا نسمح بأية هيمنة أو اعتداء على هويتنا وثقافتنا.

وإن الذين ينادون فى الغرب باتباع الثقافة الغربية لأنها جيدة إنهم يقولون: The Best in the West is the Best for the Rest فنحن أيضًا ثقافتنا جيدة..

ويجب توضيح وإظهار أن الإسلام له عالمية.. بل كثير من الشعوب والدول أخذت بمبادئ الإسلام مثل: لا إكراه فى الدين.. حقوق الإنسان.. الشورى.. فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.. التسامح.. المساواة.. السلام.. التعاون... إلخ.

وهناك مكارم الأخلاق فى الإسلام ويشترك فيها الكثير من الأديان الأخرى.. كذلك فالإسلام جاء للناس كافة خلقوا من نفس واحدة فأصبحوا شعوبًا وقبائل ليتعارفوا.

واجبنا نشر هذه المبادئ لتكون إسهامًا إسلاميًا فى هذا العالم.. فالإسلام يطالبنا ببناء الشخصية الإسلامية السوية... ويطالبنا بالبلاغ عن الإسلام وعدالته ومقاومته للاستغلال والغش «فمن غش أمتى فليس منى».

كذلك يحمى الإسلام المستضعفين ويعمل على مساعدة الفقراء.. وقد رأينا المظاهرات العنيفة فى العالم عند عقد أى مؤتمر عالمى اقتصادى وينادى المتظاهرون بوقف الاستغلال ومعاونة الشعوب الفقيرة.. وهذا كله ما ينادى به الإسلام.. وإذا كانت العولمة فى بعض جوانبها تعمل على تهميش بعض الدول.. فالإسلام لا يقر ذلك.

كذلك إذا كانت الدول تعمل على إنشاء تحالفات مع بعضها وتنشئ تكتلات اقتصادية.. فإن الإسلام دعا إلى التعاون يقول الحديث النبوى: «المسلم للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضا»، ويقول الله تعالى: ﴿ **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** ﴾ (المائدة ٢)..

ويقول الرسول صلوات الله عليه «ولا تنم وجارك جائع»... كل هذه مبادئ إسلامية يجب علينا أن نتبعها.. فما جاءت هذه الآيات أو الأحاديث الدينية إلا لكى تنفذ.. ويجب نقل هذه المبادئ إلى عالم الواقع..

كذلك فالإسلام هو دين إنسانى يهتم بالنواحى الاجتماعية وضرورة التعايش الاجتماعى..

الإسلام والتعددية الثقافية:

أما بخصوص الثقافة وتنوعها.. فالإسلام قد كفل حرية الاعتقاد.. وجاء ذلك فى وضوح تام فى القرآن الكريم.. ﴿ **لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾ (البقرة ٢٥٦).. ﴿ **فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ** ﴾ (الكهف ٢٩) «.. إن فى هذا إقرار الحرية الدينية أى الاعتراف بالتعددية الدينية».

كذلك كفل الإسلام حرية المناقشات على أساس موضوعى بعيد عن المهاترات.. ﴿ **ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾ (النحل ١٢٥).

ـ كما يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...** ﴾ (الحجرات ١٣).

﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨)** ﴾ (هود ١١٨).

ويقول «الشيخ محمد رشيد رضا» فى شرح هذا المعنى: إن الله خلق الناس على استعداد للاختلاف والتفرق فى علومهم ومعارفهم وآرائهم وشعورهم وما يتبع ذلك من إراداتهم واختياراتهم فى أعمالهم.. فالاختلاف طبيعى فى البشر.

فالتباين والاختلاف سنة من سنن الله فى خلقه، تلك حقيقة تدخل فى عداد المسلمات.. فلو تأمل أى منا فيما بينه وبين أية مجموعة تصادف وجوده بينها يلاحظ فى التو تباينًا واختلافًا فى الشكل ويتعداه ليشمل المفاهيم والقيم والعادات.. فالاختلاف طبيعى بين البشر، وفيه من المنافع ما لا تظهر مزايا نوعهم بدونه..!!

ومن المؤكد أن لكل فئة من الفئات، أيًا كان معيار التصنيف، عاداتها وتقاليدها وأساليب التعامل فيما بينها وبين غيرها، ومعارفها ومفرداتها اللغوية ومعايير التفضيل لديها، ومن هنا فقد تتداخل الفئات والمستويات، وهذا ما يقيم جسورًا بين فئات التنوع الثقافى.. ولا شك أن اختصاص كل فئة أو شريحة اجتماعية بثقافة نوعية أو فرعية يوفر للعضو شعورًا بالهوية الخاصة بالفئة والاعتزاز بها ويفتح الطريق للتضامن أو التكافل على مستوى هذه الفئة.. ولكن حتى فى داخل الفئة الواحدة لابد من اختلاف وتعدد وفقًا للمقولة المعروفة «تنوع وتعدد فى إطار الوحدة»[1].

---

(١) انظر: موسوعة المجالس القومية المتخصصة ـ ٢٠٠٠.

ووفقًا لمنطق الاجتماع البشرى والتاريخ أيضًا، أن شرائح المجتمع تشهد تعددًا وتنوعًا ثقافيًا واضحًا أخذت تزداد بشكل ملحوظ فى العقود الأخيرة فالأوضاع الطبقية وتباين المستويات الاقتصادية من شأنه أن يفرز تباينًا فى الرؤى والمصالح والميول والاتجاهات.. ومن ثم يمكن القول بأن المواطن عاش فى داخل وطنه خاضعًا لتيارين: تيار التباين الخاص وتيار التوحيد العام.. ولكن العصر الحديث، خاصة بعد سنوات الحرب الباردة، شهد الظاهرة الجديدة المعروفة بالعولمة، والتى تسعى كما يقول البعض إلى فرض وحدة ثقافية معينة على جميع أرجاء العالم بالأمر، مما فجر جدلاً واسعًا حول التعدد الثقافى داخل الوطن وداخل الأمة وداخل العالم.. وقد اتخذ مؤتمر استكهولم عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة طريقًا وسطًا، فتعترف بالبعد الثقافى للتنمية وأكد الهوية الثقافية، وعلى وجوب تنمية التعاون الثقافى الدولى، وتلا ذلك اجتماعان فى كندا عام ١٩٩٩، حيث أجمع المشاركون على أن:

* الثقافة تعبير مميز للإبداع البشرى وتعبير عن الهوية بكل تنوعاتها، وتراث للبشرية كلها.

* يقوم التنوع فى أنحاء العالم على المميزات والتجارب الكثيرة الإقليمية والمحلية التى تثريه وتجدده.

* التنوع الثقافى أمر مشروع للبشرية وعلى الدول ضمان الحفاظ عليه والارتقاء به وأن يكون هذا الضمان سياسة لا رجعة فيها.

وعلى ضوء ذلك، فإنه ينبغى وضع مفهوم جديد يأخذ فى الاعتبار التقاليد والموروثات من جانب، والتقدم التكنولوجى فى العالم من جانب آخر، وأهمية الحفاظ على تلك الموروثات وتشجيع الإبداعات بما يحفظ التنوع الثقافى الذى يسهم فى إطلاق الطاقات الإبداعية والإثراء الثقافى كمًا ونوعًا.. شأنه فى ذلك شأن التعددية الاقتصادية.... وهذا يقودنا إلى موضوع الحرية الثقافية.

الحرية الثقافية والتنوع الخلاق:

إن الحرية الثقافية بخلاف الحرية الأساسية[١] تعتبر حقًا جماعيًا فهى تشير إلى حق جماعة من الناس فى اتباع أسلوب الحياة الذى يختارونه.

والحرية الثقافية لا تحمى فقط الجماعة بل تحمى أيضًا حقوق كل فرد داخلها، ذلك أن الحرية الثقافية بحمايتها للأساليب المختلفة للحياة إنما تشجع التجريب والتنوع والنخيل والإبداع.

كما أن الحرية الثقافية تتركنا أحرارًا لنواجه واحدًا من أهم احتياجاتنا الأساسية وهو الحاجة إلى أن نتعرف نحن وبأنفسنا على احتياجاتنا الأساسية، وهذه الحاجة الآن مهددة سواء من الضغوط العالمية أو التجاهل العالمى.

---

(١) "Our Creative Diversity" - Report of the world Commis sion on., Cul Ture and Development - Egoprim France 1995, p. 15, 16).

ومع تنوع الثقافات إلا أن هناك وحدة أساسية تجمع بين الثقافات وهى ما تعرف بالأخلاق العالمية Global Ethics فهى التى تقدم المستويات الدنيا التى يجب أن يأخذها أى مجتمع فى الاعتبار. ويعد الدافع الأخلاقى لتخفيف القضاء على المعاناة - وقتما كان هذا ممكنًا - مثالاً لواجب عالمى ملزم.

يجب أن تمتزج الحقوق مع الواجبات - حرية الاختيار مع القيود - الاختيار مع الولاءات - الحريات مع الانتماءات. إن التحديث قد وسع نطاق الاختيارات إلا أنه دمر بعض الروابط.. والهدف الذى يجب أن نسعى إليه هو إيجاد مجتمع تكون فيه الحرية غير متهورة والسلطة ليست سلطوية والقيود أكثر من مجرد قيود مؤلمة.

جاء فى تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية:

«إن أعضاء اللجنة قد اجتمعوا فى مدن مختلفة من العالم، وبينما كانوا يسافرون هنا وهناك حول العالم أتيحت لهم فرصة مراقبة الأحوال الاجتماعية فى هذه المدن التى تمتد من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، وإن أساليب الملبس وقص الشعر والموضات وطريقة المشى وعادات الأكل والموسيقى وتوجهاتهم الجنسية ونظرتهم إلى الطلاق والإجهاض.. قد أصبحت عالمية حتى الجرائم من أمثلة تلك المتعلقة بالاعتداء على أو اغتصاب النساء وجرائم الاختلاس والفساد المتجاوزة للحدود قد أصبحت متماثلة فى كل مكان من العالم[١].

إن العالم هو قريتنا فإذا شبت النار فى أحد المنازل فإن الأسطح فوق رءوسنا تكون فورًا فى خطر وإذا حاول أى منا أن يبدأ فى إعادة البناء فإن مجهوداته ستكون رمزية للغاية. يجب أن يكون التضامن هو نظام اليوم وعلى كل واحد فينا أن يتحمل نصيبه من المسئولية العالمية. «جاك ديلور - خطاب ألقاه أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية - «قمة الأرض» وذلك فى ريودى جانيرو بالبرازيل يونيو ١٩٩٢».

علينا أن نطور قواعد أخلاقية عالمية تطبق بشكل متساو على جميع من تشملهم الشئون العالمية ومدى كفاءة هذه القواعد الأخلاقية يعتمد على مدى قدرة الأفراد والحكومات على تجاوز المصلحة الذاتية الضيقة والاتفاق على أن مصالح الإنسانية ككل هى التى من الأفضل خدمتها عن طريق القبول بمجموعة من الحقوق والمسئوليات المشتركة.

وطالما أن هناك حضارة أيًا كانت تمارس القهر السياسى والفكرى والأخلاقى على غيرها من الحضارات.. استنادًا إلى دعاوى من قبيل طبيعة التجاوزات التى تنفرد بها أو أن التاريخ قد أوصى لهذه الحضارة بهذا الدور.. فإنه لا أمل فى سلام الإنسانية.. إن إنكار التمايز الثقافى لشعب يعادل انكسار كرامتها. «ألفا أوما كونارى رئيس مالى ١٩٩٣».

---

(١) Our Creative Diversity Report of the world Commission on Culture and Devel Opment Egoprim France 1995, p. 35.

ليس هناك ثقافة بإمكانها أن تمسك زمام وجودها بشكل محكم فكل الثقافات تتأثر بغيرها من الثقافات كما هى تؤثر فيهم بالمقابل.. فليس هناك ثقافة جامدة لا تتغير، لأن الثقافات فى حالة تدفق دائم بفعل القوى الداخلية والخارجية.

إن مبدأ التعددية بما يتضمنه من تسامح واحترام وابتهاج بوجود تعدد فى الثقافات يعد مبدأ مهمًا فى التعامل بين الدول وأيضًا داخل الدول فى العلاقات القائمة بين الجماعات الإثنية المختلفة(١).

ومن عجائب عالمنا هذا ـ الدائم التعرض للخطر ـ ذلك الاختلاف والتعدد فى خبراته وذكرياته ورغباته ومن ثم فإن أية محاولة لفرض سياسة موجودة على هذا التعدد إنما تكون أشبه بمقدمات إلى الموت (Carlos Fuentes, Myself With Others. London Picador 1999)

ـ لا أريد لبيتى أن تحيط به الجدران من كل جانب فأكون منعزلاً، ولا لنوافذى أن تكون مغلقة بل أريد لأية ثقافة قادمة من أية أرض أن تبدو واضحة أمام منزلى بحرية قدر الإمكان إلا أننى أرفض أن يقوم أحد باقتلاع قدمى من الأرض. «من أقوال المهاتما غاندى».

ـ إن التنوع الثقافى الخلاق لا يقوم على وهم الأيديولوجية الواحدة، ولكن على قيم عالمية نتشارك فيها كلنا، وإن اختلفت مضامينها أو جوانب منها بحسب اختلاف الشعوب والديانات والأفراد، إلا أن الأهم هو وجود الاحترام لهذه الاختلافات(٢).

* ويجب أن ندرك أن التفاوض على قبول هذه الاختلافات لن ينتج تسوية نهائية بين الأفراد والجماعات والدول ذلك أنه علينا أن نعترف أن بقاء الاختلاف فى الهوية يعنى ضمنيًا بناء الحدود. والحدود تثير الاضطراب ومهما قيل عن أننا نتشارك فى إنسانية واحدة إلا أن ذلك لن يجعلنا أبناء قرية عالمية واحدة بل سنظل دائمًا نعيش ونحيا بذلك التنوع الرائع للعنصر الإنسانى الذى ينطلق من جذور إنسانية واحدة.

* إن تعقد الموقف العالمى اليوم يدعو للتحرك فى اتجاهات مختلفة فالأعمال التى تعبر عن عدم احترام التعددية الإنسانية والتى تصل لدرجة العنف والإجرام ضد شعوب وثقافات.. لا نزال نتابعها يومًا بعد يوم.. إن هناك دورًا للجماعة الدولية فى تأكيد الالتزام بحماية واحترام الاختلاف ويظهر دورًا للرأى العام العالمى ـ المدعوم بوسائل الاتصالات والمعلومات الحديثة ـ مهمًا فى هذا المجال.

ولكن يجب التأكيد على أن التعددية والتمايز واحترام ذلك ليس بالهدف فى حد ذاته ذلك أن الاعتراف بالاختلاف هو فوق كل شروط الحوار.. ومع هذا الاعتراف يجب ألا نغفل عن مواجهة التزام لا مهرب منه ألا وهو ضرورة ألا يكون الاعتراف لتهدئة العلاقة بين الاختلافات والمختلفين.. فالهدف ليس

---

(١) المرجع السابق.

(٢) فقرات من تقرير اللجنة العالمية للثقافة Our Creative Diversity تنوع الخلاق.

إيجاد تمايز بين جماعات ولكن الهدف هو إيجاد دولة متعددة الثقافات.. دولة قائمة يرتبط بها الجميع بالولاء.

* إن شخصية النظام العالمى الآن تعتمد على مدى كفاءته فى بناء ثقافة عالمية للسلام. هذه المهمة فى هذا الوقت لن تتحقق بمجرد التوصل إلى الترتيبات بين الحكومات السياسية أو أصحاب المصالح الاقتصادية ولكن كما رأى مؤسسو اليونسكو حين حددوا منذ خمسين عامًا أن السلام التقليدى القائم على ترتيبات بين الحكومات لا يمكن أن يضمن سلامًا حقيقيًا للمجتمعات، ذلك أنه لا سلام بدون تأييد صادق من الشعوب، ذلك التأييد يأتى من خلال التضامن الفكرى والأخلاقى للإنسانية مع مساحات للاختلاف فيما بيننا نعترف بها جميعًا.

* وعلى مستوى الدولة أو الأمة فإن أفضل الطرق للتعامل مع التعدد العرفى بما يحقق استمرارية وحدة الأمة هو خلق الشعور بالأمة كجماعة حضارية لها جذور تمتد إلى القدم وتشارك كل الجماعات الفرعية الإثنية أو الدينية للمجتمع فى هذا الشعور بالجماعة، الأمر الذى يؤدى إلى استمرارية حقيقية للأمة متحررة من أية عرقية.. وبمعنى أوضح أن تتقدم رابطة الولاء للأمة أو الدولة أو المجتمع على أية رابطة ولاء فرعية أخرى.

الهيمنة الثقافية ومواجهتها

هناك وجهة نظر تقول:

إن الشركات عابرة القوميات قد أصبحت الفاعل الرئيسى فى النظام الاقتصادى العالمى والقوة الأكبر فى إنتاج وتسويق السلع والخدمات وتداول رءوس الأموال فى جو من المنافسة فيما بين هذه الشركات من ناحية وبينها وبين ظروف وقوانين الدول والمجتمعات من ناحية أخرى.

إن بقاء هذه الشركات العالمية يستلزم استمرار سيطرتها على الأسواق العالمية مع توسيع نطاقها باستمرار. من أجل ذلك استطاعت هذه الكيانات أن تجند حكوماتها (الدول المتقدمة) لإنجاز بعض الأمور وعلى رأسها التغلب على القيود القانونية التى كانت تواجهها هذه الشركات عند تعاملها مع دول أخرى جديدة.

والشركات العالمية تدرك أن دخولها سوقًا جديدًا والتوسع فى سوق قائم يستلزم أولاً إيجاد درجة من القبول والإدراك الإيجابى من قبل المستهلكين فى هذه الأسواق لمنتجات تلك الشركات. هذا القبول وذلك الإدراك يتحقق من خلال التأثير على المجالات الثقافية والإعلامية، والتى تعنى بالنسبة للمجتمعات المستقبلية «هيمنة ثقافية».

ومن ثم فإن التغلغل أو الهيمنة الثقافية تنبع من أسس اقتصادية فهى ضرورة تستشعرها الشركات عابرة القوميات لابد منها للبقاء والاستمرار فى النجاح.

إلا أن التأثير الثقافى الذى تمارسه هذه الشركات عابرة القوميات قد تجاوزت أهداف السعى وراء مزيد من الربح الأمر الذى أوجد صحوة رفض لمثل هذه التأثيرات فى كثير من دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى عرض كيفية إحداث هذا التأثير الثقافى:

بالنسبة للشركة نفسها:

إن الشركة أو المؤسسة التى لديها أنشطة فى أكثر من دولة تواجه ضرورة التنسيق بين القرارات التى تتخذ فى فروعها فى الدول المختلفة.. هذا التنسيق لم يعد بالإمكان تحقيقه عن طريق السيطرة الكاملة من المركز الرئيسى على المراكز الفرعية فهذا أمر غير مقبول بالمرة.

وكان الطريق الأمثل لتحقيق هذا التنسيق هو نقل الثقافة التجارية للشركة، بمعنى أن تكون الثقافة التجارية الحاكمة لعمل المركز الرئيسى هى نفسها الثقافة التجارية الحاكمة لعمل الفروع فى الدول المختلفة.. وهو ما يعنى التماثل فى نمط الإدارة وإدارة العمليات وتقييم الأوضاع واتخاذ القرارات.. كما لو كان مديرو الفروع هم أنفسهم مديرو المركز الرئيسى.. لهم نفس الفلسفات والتوجهات والأهداف والوسائل.

وهناك عدة نماذج يتم اتباعها لإتمام نقل الثقافة التجارية منها:

- توطين أعضاء تنفيذيين من الشركة الأم ليقودوا المسئولية فى الأفرع وراء البحار.

- الاستعانة بأبناء البلد المستهدف الذين تتوافق رؤاهم مع الرؤى التجارية للشركات خاصة ممن درسوا أو عاشوا فى بلدان هذه الشركات العالمية إلى جانب أعمال التدريب المكثف بالداخل لإيجاد الفئة والعقليات التى تتبنى نفس الفلسفة التى تتبناها الشركات الكبرى.

- الاستعانة بالمؤسسات التعليمية والتدريبية الدولية - خاصة التى تنتمى للدول المتقدمة التى تنطلق منها الشركات عابرة القوميات - فى إعداد وتأهيل أفراد يصلحون للعمل فى فروع هذه الشركات لهم نفس الرؤية.

بالنسبة للمستهلك:

يتم التعامل من خلال الوسائل والقدرات الإعلامية والاتصال ذات النفوذ الواسع والتى تقوم بتهيئة مناخ عام موائم لشراء منتجات هذه الشركات وذلك بمحاولة تعميم أسلوب حياة يجعل شراء هذه المنتجات أحد جوانبه التى لا يفكر المرء عن جدوى هذا الجانب أو إمكانية الحد منه أو حتى إعادة النظر فيه، والمثال الواضح لذلك هو نجاح الشركات الأمريكية فى تسويق أسلوب حياة للشباب.. يقوم على امتلاك الشاب شخصية مميزة فى الملبس (جينز وكاجوال) وفى المأكل (كنتاكى وماكدونالدز) وفى المشروب (كوكاكولا)....

إلا أن هذا التأثير تخطى متطلبات الربح والتسويق إلى التأثير على الوضع الثقافى الشامل فى المجتمع الذى تصل إليه.

فى ضوء هذا التحليل فإن المقصود بمصطلح الهيمنة الثقافية:

ـ جميع العمليات التى تستهدف مجتمعًا ما بهدف إدماجه فى النظام الاقتصادى العالمى.

ومما يساعد على إتمام هذا الأمر:

وجود وسائل الإعلام الجماهيرية والتى لها تأثير كبير على نفوس وشخصيات الأفراد.. ولقيام وسائل الإعلام بهذا الدور أو التأثير فإن الشركات الكبرى العالمية تقوم بإضفاء الطابع التجارى على هذه الوسائل.

بمعنى: جعل المسئولين والعاملين يعطون الأولوية للمردود المالى/ التجارى على أى أمر آخر.. الأمر الذى يجعل هذه الوسائل الإعلامية تتحرك نحو خدمة أهداف هذه الشركات، أى نحو إيجاد البنية التجارية التى يسعى فيها الجميع إلى الربح المادى.

مواجهة الهيمنة:

استضافت كندا فى يوليو ١٩٩٨ مؤتمر ثقافات العالم الذى شارك فيه ٢٢ وزيرًا للثقافة من مختلف قارات العالم بدعوة من الحكومة الكندية، وكان الهدف المعلن للمؤتمر هو تشكيل تحالف دولى من أجل دعم الثقافات المحلية واحترام السيادة الثقافية والتعددية الثقافية فى مواجهة العولمة.. ومن ثم ركزت أعمال المؤتمر على ثلاث قضايا رئيسية هى:

ـ تعدد الثقافات والتنمية.

ـ الثقافة ونحن نتجه إلى العالمية.

ـ الثقافة والتجارة.

وتوصلت أول دراسة علمية قام بها اليونسكو حول الثقافات الوطنية فى ظل (العولمة) إلى أن دولاً كثيرة قد شهدت تراجعًا فى ثقافتها وتراثها لصالح ثقافات دخيلة بفضل العولمة وسيطرة فكرة اقتصاد السوق.. ويقول «هيرنان كريسبو تورال» المدير التنفيذى لمنظمة اليونسكو:

«إن هذه الدول التى شهدت ثقافتها وتراثها تراجعًا إنما قد تناست هويتها وثقافتها وأغفلت أهمية الحفاظ عليها متصورة أن الأمور الاقتصادية وتحقيق الربح هو أهم شىء، وأن الثقافة تحقق التنمية الاقتصادية والرخاء وأية دولة تمتلك ثقافة وطنية قوية تستطيع مقاومة جميع جحافل الثقافة الواردة من الخارج».

تقول «شيلا كوبس» وزيرة الثقافة والتراث الكندية: «إن المعادلة الصعبة التى تواجهها كندا ودول كثيرة من التى يؤرقها الغزو الثقافى الأمريكى لهويتها وثقافتها هى أنه بينما يتجه العالم إلى إزالة الحواجز التجارية والأيديولوجية ورفع القيود الاقتصادية والسياسية إلا أن العالم يحتاج إلى حائط جديد للحفاظ على ثقافات وتراث الدول المختلفة من الضياع».

ويعنى مصطلح "Soft Power" القوة الناعمة كمقابل للقوة العسكرية.. ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى استخدام الأفكار للتأثير والتعاون الدولى فى السياسات الثقافية (تحالف القوة الناعمة) القائم على التفاهم، والإدراك هو الكفيل بتفعيل هذه القوة لمواجهة التحديات الثقافية التى أتت بها العولمة.

وفى مؤتمر أوتارا وضح أن الدول المشاركة فيه فضلاً عن كندا قد اتفقت على أن الثقافة الأمريكية نجحت فى اقتحام عقول ونفوس أبناء هذه المجتمعات وباتت تهدد ثقافة وقيم هذه الدول.. ومن ثم وفى ضوء أن المعاناة مشتركة ومصدر المعاناة واحد فإن المواجهة تتطلب جبهة واحدة وجهودًا مشتركة للوقوف ضد هذا الزحف الثقافى الذى لا يسعى سوى لتحقيق مزيد من الأرباح للشركات الأمريكية العملاقة التى تمتلك وتدير وسائل الإعلام والترفيه والتسلية على حساب قيم وثقافات وتراث الشعوب الأخرى.

إن الإدارة الأمريكية لا تضم وزيرًا للثقافة على اعتبار أن الثقافة سلعة تجارية تعامل مثل قطعة صابون أو جبن أو سيارة إلى جانب أن الولايات المتحدة هى القوة الثقافية العملاقة التى تمتلك أكبر قوة اقتصادية موجهة لوسائل الإعلام المختلفة، ومن ثم فهى المستفيدة الوحيدة من استمرار السيطرة الأمريكية على الإعلام والثقافة فى العالم.

وتسعى كندا ودول أخرى استشعرت حدة تأثيرات هذه المسألة إلى تشكيل جبهة أكبر من الدول للوقوف ضد الادعاءات الأمريكية فى المستقبل لاتخاذ موقف جماعى ضد الولايات المتحدة أمام منظمة التجارة العالمية، يهدف إلى استبعاد المواد الثقافية من قائمة السلع التى تشرف عليها منظمة التجارة العالمية والخاضعة لمنطق التحرير الاقتصادى والتجارى.

خطر النمط الواحد للثقافة:

يرى المدير العام السابق لليونسكو «فيدريكو مايور» أن تكوين شبكة عالمية لحماية التنوع الثقافى من خطر النمط الواحد مسألة مهمة وجديرة بالاحترام لأنها تمثل مطلبًا ملحًا منذ سنوات، ولكنه يرى أنه لا يجب أن يتم توجيه هذه الشبكة لتقف جبهة رفض ومعارضة للثقافة الأمريكية، بل يرى على العكس ضرورة أن تنضم الولايات المتحدة نفسها إلى هذه الشبكة وذلك لأنها أقوى دولة حاليًا فى الإنتاج الثقافى وأكثرها تأثيرًا فى إنجاح هذا المسعى.. إذ يرى أن انضمام الولايات المتحدة لهذه الشبكة عن اقتناع بضرورة حماية التنوع الثقافى سيكفل لجهود هذه الشبكة النجاح من جهة كما أنها ستساعد الثقافة الأمريكية على المدى الطويل، كما يرى أن المنتجات الثقافية الأمريكية قد تلوثت فى السنوات الأخيرة بالعنف والكراهية والجنس والعرى والشذوذ، وإن كانت لا تزال تحتفظ بجاذبيتها العامة إلا أن تأثيرها من وجهة نظره بات أقل منه قبل عشر سنوات واستمرارها بهذا الشكل سيقوض أسواقها تدريجيًا خاصة فى المناطق ذات الإنتاج الثقافى الجيد... وهذا ما لابد أن تقتنع به الولايات المتحدة.

هل للثقافة الوطنية الحق فى حماية أبنائها مما يأتى عن طريق وسائل الإعلام؟

طبقًا لميثاق اليونسكو:

«حتى سن الرشد فإن الأطفال واليافعين تتم تربيتهم حسب معتقدات آبائهم» وبديهى أن يكون للآباء ثقافتهم المميزة فى كل مجتمع ومن ثم يكون من حق الإنسان أن يحمى أطفاله من المنتجات الثقافية التى يرى أنها تعارض ثقافته.

ولكن موقف اليونسكو بالنسبة للبالغين أو الراشدين مختلف.. فهى ترى أن من حقهم الإنسانى أن يتعاملوا مع الثقافات التى يشاءونها.. كما ترى أن الراشدين يجب أن يكونوا متحررين من أى إكراه، وأن يكون الخيار بيد كل واحد منهم.

* إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة بل فى حدود عدم الإضرار أو المساس بالقيم العامة للمجتمع فلا يمكن السماح على سبيل المثال بأفلام معبأة بالعنصرية أو لغة الكراهية أو الاعتداء الجنسى على الأطفال بدعوى الحرية لأن هذه المسائل تمس القيم الخاصة بالإنسان والمجتمع ومن ثم لا يمكن السماح بأن تجرح الناس فى معتقداتهم وقيمهم الراسخة تحت دعوى حرية الإبداع الثقافى وذلك يتضح بشكل تطبيقى فى أفلام هوليوود التى تحاول تشويه بعض القيم والمعتقدات الإسلامية.

ولكن فى ضوء التطورات المتلاحقة والحرية شبه المطلقة التى تحوزها المنتجات الثقافية المتنوعة فإن المقاومة لن تجدى إن لم يتم الاتفاق بين الجميع على احترام بعضهم البعض واحترام الأخلاق.

تعميم نموذج ثقافى واحد كارثة:

الموقف الفرنسى:

فى كلمة لأحد كبار المسئولين الفرنسيين ألقاها فى أحد مؤتمرات الفرانكفونية قال: «إنها كارثة أن تساعد العولمة على تعميم نموذج ثقافى واحد. هل سيسمح لقوانين المال بالتحالف مع قوى التكنولوجيا لأن تنجح فيما أخفقت فيه النظم الشمولية، إن منتجات العقل لا يمكن مقارنتها ببضائع أو سلع عادية بسيطة!!».

* وفى تصريح لمسئول فرنسى آخر خلال مؤتمر نظمته اليونسكو فى المكسيك فى الفترة الأخيرة قال: «إن هناك من الدول التى علمتنا قدرًا كبيرًا من الحرية ودعت الشعوب إلى الثورة على الطغيان هى الآن لا تملك منهجًا أخلاقيًا، بل تمتلك منهج الربح.. فضلاً عن أنها تحاول أن تفرض ثقافة شاملة واحدة على العالم أجمع».

ويقول الرئيس ميتران: «سنكون جميعًا فقراء أمام التهديد للغزو الثقافى الأنجلو سكسونى».

* فى أحد تجمعات الفرانكفونية السابقة ألقى الرئيس الفرنسى السابق فرانسوا ميتران كلمة قال فيها: إننا سنصبح فجأة فقراء جدًا وغير قادرين على الدفاع عن أنفسنا لو أنكم لم تقفوا إلى جانبنا. ومن الذى يمكنه اليوم أن يتجاهل التهديد الذى يواجهه العالم الذى تغزوه بالتدريج الثقافة الأنجلو ساكسونية متحركة تحت غطاء الليبرالية الاقتصادية.

* يقول البروفسيور «ميشيل سيريس» وهو أحد المدافعين بشدة عن الثقافة واللغة الفرنسية «إن الأثرياء وصناع القرار فى فرنسا أصبحوا لا يتحدثون إلا بالإنجليزية.. إن الفرنسية الآن أصبحت لغة الضعفاء والفقراء دون سواهم».

* كشفت صحيفة لوموند فى عدد سابق لها عن أن عائدات سلسلة محلات ماكدونالدز الأمريكية فى المدن الفرنسية تبلغ سنويًا أكثر من ٦٠٠ مليون جنيه إسترلينى، وأشارت الصحيفة إلى أن سلسلة من المحلات تتوسع وتنتشر بشكل سريع حتى أنها تحاول - كما ارتأت الصحيفة - إنشاء فرع لها فى برج إيفل نفسه.

وكان رد فعل الرئيس جاك شيراك سريعًا إذ أعلن صراحة «إنه لن يسمح لهذا النوع من المطاعم أن يفتح فرعًا له فى مكان مقدس من هذا النوع».

* يبدو أن فرنسا كما يشير خطابها الإعلامى والسياسى تحتاج فى هذه الفترة إلى أن تظهر بمظهر من يقوم بعمل شىء ما، إذ لم تعد تسعى إلى التعتيم على خلافاتها مع الولايات المتحدة كما يتوقع أن يحدث بين الدول الصديقة ذلك أنها حريصة على أن تعلن عن هذه الخلافات قدر الإمكان حتى تستمع الدول إليها فى محاولة للحصول على تأييد هذه الدول.

* بهذا المنطق نجد أن فرنسا بوضعها هذا تقف فى موقف تناقض وتعارض مع الولايات المتحدة وصلت فى بعض الأحيان إلى درجة المواجهة - خاصة فى المجال الثقافى - على الرغم من أن فرنسا والولايات المتحدة كلاهما ينتمى لإطار حضارى واحد وهو الإطار الحضارى الغربى، وهو ما يعنى أن صموئيل هنتنجتون قد أغفل فى أطروحته عن صراع الحضارات إمكانية حدوث هذا الصراع داخل الأبنية الفرعية للحضارة الواحدة.

* وهو ما يعنى أيضًا ضرورة تصحيح رؤيتنا للثقافة الغربية وأهدافها وعلاقتها بنا من خلال إدراك واقعى آنى ومستقبلى لها يتميز بالمرونة التى تحتاجها الفترة الحالية دون التسرع بخلق مواجهات نحن فى غنى عنها حاليًا، بل إن المواجهة إذا اخترناها بديلاً فلابد أن تكون بأدوات هذا العصر، أى: مواجهة من خلال المنافسة والتقوية الذاتية وليس من خلال الهجوم اللفظى على الغير.

وبهذا التصور يمكن إعادة قراءة ما كتبناه قبل سنتين بهذا الشكل الجديد.

* عندما ابتكر الإعلامى الكندى «مارشال ماكلوهان» مصطلح القرية الكونية كان يقر ضمنيًا أن هذه القرية الكونية تستمد قيمها ومثلها وأفكارها من مصدر معرفى وحيد، إذ إن القرية الكونية تتحقق بالأساس من خلال سيطرة نظام إعلامى واحد يعزز سلطة صاحبه على بقية العالم.

* ومع بروز وانتشار العولمة فى فترة يتميز بها العالم بأحادية قطبية أمريكية فإنها أصبحت بمثابة المركز الإعلامى الرئيسى لقرية ماكلوهان إن لم يكن الوحيد حتى الآن، ومن ثم سيتم تعزيز سلطة هذا المركز على حساب المراكز الفرعية إن استطاعت البقاء وبما يعنى أن تكون أطروحات المركز الإعلامى الرئيسى هى المرجعية لكل الأطر الأخرى.

* وباعتبار أن المركز الإعلامى الرئيسى يعكس حضارة غربية/ أمريكية القالب فهذا يعنى العودة إلى الغرب من النظرة الأمريكية كمركز للقيم بالنسبة لتقييم الحضارات المختلفة. بمعنى أن أى حكم أو موقف تصوره أو تتخذه أى من الحضارات المعاصرة فى المجتمعات المختلفة إنما تستند مقاييسه إلى مقاييس المركز الغربى فإذا كان الغرب هو من ابتكر الإذاعة والتليفزيون فإن أى نشاط إعلامى لابد أن يقاس من حيث الشكل والمضمون بالمقياس الغربى.

* هذا لا يعنى أن للعولمة من جانبها الثقافى طابع الجبر فهى ليست قانونًا لا مفر من الخضوع لمقتضياته عن اضطرار أو اختيار. فالتاريخ الإنسانى يوضح لنا أن المجتمعات إنما تعيش نتاج تفاعل بين قوانين أو رؤى خالصة من جانب وردود فعل البشر والمجتمعات من جانب آخر ومن هنا كان الاختلاف بين المجتمعات.

* إن العولمة الثقافية بهذا المعنى تحمل فى نفس الكافة مخاطر وتحديات علينا مجابهتها والرد عليها، ومن أهم هذه التحديات انفراد الولايات المتحدة بكونها قوة عظمى وحيدة ذات نفوذ ثقافى متعاظم الأمر الذى مكنها من إيجاد ذلك.

* التوجه نحو إخضاع الثقافة بكل ما تشتمل عليه لمنطق السوق والعرض والطلب ومن ثم سيطرة التجارة على الثقافة وهو ما يعنى أن إمكانيات التواجد فى السوق الثقافى العالمى باتت صعبة. بل إن هذا الأمر أخذ طابع الالتزام من الجميع وهو ما يتضح فيما تسعى إليه اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية بشأن إدخال الإنتاج الثقافى فى زمرة أشكال الإنتاج الأخرى، أى عدم إعفاء الثقافة من الخضوع لقاعدة التجارة الحرة.

نحن نعيش فى عالم الاحتمالات:

* يرى «إدجار مورين Edgar Morin» أننا نعيش فى عالم الاحتمالات والعولمة فى الفترة الحالية جعلت المستقبل مليئًا بالاحتمالات التى علينا أن نتبنى واحدًا منها ولكننا لا نستطيع الجزم بتحقق أحدها أو بعضها فعلى الرغم من كل التقدم الذى شهدته الدراسات المستقبلية إلا أن التطورات التى ساهمت فى هذا التقدم أدت أيضًا إلى صعوبة القدرة على التحديد.

* وفى مثل هذا العالم الملىء بالاحتمالات لابد للثقافة أيًا كانت أن تتسم بالمرونة وعدم الجمود وأن تستحضر عوامل القدرة على التكيف دون فقد جوهرها فهناك تطورات لابد من التعامل معها، وتأثير هذه التطورات على كل ثقافة سيكون انعكاسًا لسبل تعامل هذه الثقافة مع تلك التطورات.

* وعلى كل ثقافة وكل أمة ألا تنتظر الإنقاذ والعطف من سواها، بل تدرك أنها إن لم تكرم نفسها فلن يكرمها أحد وإن لم تقاوم التطورات السلبية فإن هذه التطورات لن تبتعد عنها بل ستجد فيها غنيمة مستكينة.

العولمة والثقافة العربية

اسمحوا لى أن أبدأ بآراء ومقولات الدكتور «زكى نجيب محمود» سمعتها منه عند حديثنا فى أول مقابلة عقب تعيينه عضوًا فى المجالس القومية المتخصصة ـ وكان سؤالى له عن واجبنا كعرب من أجل التقدم... وكيف؟

ـ قال: «إن زمام عقولنا قد أمسكت بها أيد لا تعرف لها وجهة إلا الوراء، ومن هنا كانت غلبة الماضى على الحاضر فى حضارتنا العربية.

نحن أمة غلبها خداع النفس فاستنامت على وهم مريح مفاده أن ماضيها يمكن استرجاعه كى يبحث لنا عن حلول لمشكلات الحاضر.

وكثيرًا ما يكون التمسك بالقديم والإغراق فيه اعترافًا صامتًا لنفس عاجزة عن الابتكار والإبداع، إن زهدنا فى التجديد هو زهد العجز.

وفى حماسى من أجل حث علماء مصر أعضاء المجالس القومية عندما كنت مشرفًا عامًا عليها ـ قلت:

ـ يجب أن يكون لدينا إحساس حى بوجودنا وقدرتنا على المشاركة الإيجابية فى حضارة عصرنا ولن يكون هذا إلا إذا استطاع حاضرنا أن يبتلع ماضينا ابتلاعًا.

ـ إن إحدى مشكلات مجتمعنا ذلك الاعتقاد لدينا بأن ظروف وتجربة هذا المجتمع هى من نوع فريد ومشكلاته بالتالى ليس لها حلول خارج حدوده.

ـ لا سلطان للماضى علينا بل العكس هو الصحيح. نحن أصحاب سلطان عليه نأخذ منه ما نشاء ونضيف إليه ما نشاء وإلا فإننا نعيش لغيره أو كالذى يشاهد الرواية للمرة الألف.

إن الولاء للماضى هو أن يستلم الحاضر من الماضى الشعلة ليضىء بها طريقًا جديدًا لم تطأه قبل اليوم قدمان.

ـ تعددت الكتابات التى تناولت العولمة فى جانبها الثقافى بمصطلحات كثيرة مثل: الهوية القومية ـ الخصوصية الحضارية ـ الغزو الثقافى ـ الاستعمار الثقافى ـ القرية الكونية ـ التبعية الثقافية ـ المستقبل الثقافى المهدد ـ الذوبان فى إطار حضارى آخر ـ اقتلاع الجذور ـ انحسار اللغة ـ الإجبار الثقافى ـ العنف الثقافى.

* هذه عينة من أهم المصطلحات التى استخدمها المفكرون المصريون والعرب وغيرهم من الجنسيات الأخرى عند المواجهات الفكرية الأولى مع العولمة تلك المواجهات التى شغلت مساحة كبيرة من الحياة الثقافية المصرية والعربية فى السنوات الأخيرة، حيث عقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات وكتبت العديد من الأوراق. ولكن بعد مرور هذه الفترة خفت حدة الحديث عن العولمة الثقافية إن لم يكن توارت

قليلاً عن دائرة الاهتمام الملموس، وإن كانت الكتابات التى ظهرت مؤخرًا وتناولت هذه المسألة أصبحت أكثر نضجًا فى معالجتها لموضوع العولمة فى جانبها الثقافى.

* إن هذا الاهتمام المبالغ فيه بالعولمة الثقافية، ثم تراجع هذا الاهتمام بعد ذلك، يمثل نموذجًا لإحدى سمات الحياة الفكرية والثقافية مصريًا وعربيًا وهو اجتذاب الفكرة والمصطلح من الخارج ثم إسقاط كل قضايانا القديمة والحالية والمستقبلية على هذه الفكرة وهذا المصطلح.. ثم نأخذ فى الجذب والشد فى دراسة هذه الإسقاطات وتلك الارتباطات.. وبعد فترة ينحسر اهتمامنا بهذه الفكرة وهذا المصطلح لصالح فكرة جديدة ومصطلح جديد.

إن الحديث عن العولمة الثقافية وتهديدها للهوية والثقافة المصرية والعربية والإسلامية أتى ضمن حديث متسع عن مجمل أحوالنا فى هذه الفترة سياسيًا - عسكريًا - اقتصاديًا - تكنولوجيًا - إعلاميًا - وكان تقييمنا لهذه الفترة تقييمًا سلبيًا وهو ما انعكس تلقائيًا بالحكم سلبًا على قدرتنا على التعامل مع العولمة الثقافية.. ومن ثم كان الحل المتاح من وجهة نظر البعض هو الرفض العلنى الكلى للعولمة الثقافية.

لقد وجدنا أنفسنا نعانى صدمة ثقافية سببها أن هناك من يمتلك ثقافة تبدو متماسكة ومشروعًا حضاريًا يتمثل أمامنا فى نشر هذه الثقافة وفرضها على الثقافات الأخرى باستخدام وسائل وتكنولوجيا متطورة فى حين أننا مجرد متلقين للأفكار عاجزين حتى عن الرفض، وما أشبه هذا كله بطالب ريفى من العالم الثالث انكب على نفسه ومجتمعه ولم يعرف أى شىء عن بقية العالم ومسارات تطوره فإذا به يذهب إلى حضارة مادية أرقى منه فانبهر بما رأى وهذا الانبهار يجعله عاجزًا عن قول أى شىء إيجابى بل يقنع بما تراه عينه وتسمعه أذنه ويتلقاه عقله، أو أنه يرفض كل هذا وينسحب ويعود إلى مجتمعه وحضارته.

رأى الدكتور طه حسين:

كان هذا موقفنا من العولمة الثقافية فى بداية تعلمنا معها حيث كنا نواجه أمرًا لا نعرفه وإن كنا نخاف منه.. ومع مرور الوقت وبالمتابعة والمشاركة فيما يحدث بالخارج أدركنا أن الاختلاف بين الحضارات قائم وضرورى والتفاوت فى القوة لا يكون بين حضارة وأخرى ولكن يكون التفاوت، ومن ثم التنافس بين مشروع حضارى ومشروع حضارى آخر بين أدوات وقواعد للمنافسة وأدوات وقواعد أخرى للمنافسة... ولنقرأ معًا بعض ما ورد فى كتاب الدكتور طه حسين - مستقبل الثقافة فى مصر:

* يرى البعض أن التواصل القوى والصريح مع الغرب لا يخلو من الخطر والتهديد على شخصيتنا القومية وتراثنا الذى يمثل الأساس الذى نقف عليه بحيث يرون أن التواصل مع الغرب سيؤدى إلى الامتثال بالحياة الغربية فيسرع الجميع إليها يتكالبون عليها تاركين وراءهم تراثهم العريق ويبذلون شخصيتهم القومية بشخصية ممسوخة تمثل عبئًا علينا لا ريادة لنا وهذا توصل للنتائج قبل

تحققها، بل هو خلط بين النتيجة التى يتوقعونها وبين التواصل نفسه، فمن ذا الذى يدعو إلى أن ننكر أنفسنا أو أن نجد ماضينا أو نفنى فى كنف الغرب حتى يكون التواصل متحققًا.

* لقد كنا بالفعل معرضين بشدة لخطر الذوبان والفناء فى أوروبا حين كنا ضعافًا مسرفين فى الضعف وهم يستعمروننا ويستعبدوننا حتى إننا كنا نجهل تاريخنا القريب والبعيد ولا نستطيع محاولة النظر إلى المستقبل بل كنا معرضين لهذا التهديد فى نفس الوقت الذى كان فريق ليس ببعيد يؤمن بأن الأوروبى متفوق على المصرى والعربى وإن القبعة خير من العمامة والطربوش وقت الاحتلال والاستعمار.

* ومع ذلك كله لم نذب فى الماء الأوروبى بل كان هذا التهديد الذى تعرضنا له حافزًا إلى أن نعرف تاريخنا أكثر وأن نحس بأنفسنا أعمق واستشعرنا معنى العزة والكرامة وقاومنا ونحن ضعاف واستطعنا بعد كفاح أن نعتق رقبتنا من الدور الذى فرضته علينا أوروبا الغربية محافظين على خصوصيتنا وديننا وحضارتنا وثقافتنا ولغتنا وأسلوب حياتنا وقيمنا وعاداتنا ـ الطيب فيها والسيئ.

أفلام هوليوود تشوه صورة العرب(*):

ما أكثر الأفلام التى أنتجتها السينما من مدينة هوليوود وكلها تشويه وإفتراء على العرب.

وسنذكر هنا بعض ما ذكره جاك. ج. شاهين فى كتابه[١].. وهو يبين أن أكثر من تسعمائة فيلم أنتجتها هوليوود وتضمن أكثرها إساءة متعمدة ضد العرب.

أين هى الأجهزة الثقافية والدبلوماسية فى البلاد العربية لتحتج على هذه الأفلام؟ وأين هى الجامعة العربية!! لقد احتجت اليابان على بعض الأفلام التى تسيئ إليها.. فمنعت الحكومة الأمريكية إنتاج أفلام ضد اليابان، ولكن لو كانت إدارات السينما فى البلاد العربية والجامعة العربية أعلنت احتجاجها على إنتاج هذه الأفلام وأعلنت مقاطعة أفلام أية شركة سينمائية تسيئ إلى صورة العرب من العرض فى البلاد العربية.. لكانت هذه الشركات أوقفت الإساءة إلى العرب..!!.

الأشرار:

من سوريا شمالاً إلى السودان جنوبًا وبدءً من فيلم «إيمار الخادم» الذى تم إنتاجه عام ١٩١٤ وحتى فيلم «عودة المومياء» فى عام ٢٠٠١، أخذت الصور التى تعرضها هوليوود فى أفلامها حول الشخصية العربية فى إبراز هذه السمات على نحو متعاقب ومتضافر بشكل يسوى بين هذه الشخصية وبين الشر ذاته، ففى مئات من الأفلام التى ظهرت خلال هذه الفترة كان العرب «الأشرار» يحتلون شاشات هذه الأفلام، فعلى هذه الشاشات يرى المشاهد هؤلاء العرب الأشرار وهم يهاجمون من يتصورونه عدوًا لهم من أمريكيين وأوروبيين وإسرائيليين وأفارقة بل وحتى رفاقهم العرب.

---

(١) Jack G. Shaheen: Real Bad Arabs Holly Wood Vilies a People.

تصور عشرات من أفلام الكوميديا العرب على أنهم مهرجون، ويسخر البعض من أشهر النجوم السينمائيين فى الأفلام التى يضطلعون ببطولتها من العرب، ومن بين هؤلاء النجوم ويل روجرز فى فيلم «العمل والمرح» عام ١٩٣١، وكذلك لوريل وهاردى وبوب هوب وبنج كروسبى فى فيلم «الطريق إلى مراكش» عام ١٩٤٢، وإخوان ماركوس فى فيلم «ليلة فى الدار البيضاء» عام ١٩٤٦، وبود أبوت ولوكستللو فى فيلم «أبو كستللو» فى الفرقة الأجنبية عام ١٩٥٠، وجيرى لويبس فى عام ١٩٥٧، ومارتن فيلد مان فى عام ١٩٧٧، وهارفى كورمان فى عام ١٩٧٩، وداستين هوفمان فى عام ١٩٧٨، وبولى شور فى فيلم «الجيش الآن» عام ١٩٩٤، وجيم فارنى فى فيلم «رسنت فى الجيش» عام ١٩٩٧.

وفى أحد الأفلام التى أنتجتها هوليوود فى عام ١٩٩٦ يظهر بطل الفيلم وهو يوسع ثلاثة من المسلمين العرب لكمًا وضربًا عنيفًا بحجة أنهم يخططون للاستيلاء على ثروات العالم بأسره.

وبعد ذلك بأربع سنوات، أى فى عام ٢٠٠٠، أخرج وليام فريدكين فيلم «قواعد الاشتباك» وأسند بطولته إلى الممثل الشهير صامويل جاكسون واستغل فى هذا الفيلم مبدأ التعصب القومى والدينى الأعمى، وقد بدت آثار استغلال النزعة العنصرية واضحة على نحو خاص فى مشاهد زائفة بشكل صارخ لأطفال يمنيين تم إظهارهم على أنهم سفاحون وأعداء للولايات المتحدة.

ففى المشهد الختامى لفيلم «قواعد الاشتباك» نشاهد قوات مشاة البحرية الأمريكية وهى تطلق النيران على اليمنيين وتقتل منهم ثلاثة وثمانين فردًا من الرجال والنساء والأطفال، وخلال هذا المشهد نهض مشاهدو الفيلم الأمريكيون وقوفًا وهم يصفقون ويهللون. ويباهى فريد كين - مخرج - قائلاً: «لقد رأيت جماهير المشاهدين وهم يهللون إعجابًا بهذا الفيلم فى كافة دور العرض التى عرضت الفيلم فى جميع أنحاء الولايات المتحدة»، ويعلق المؤلف على ذلك قائلاً: إن بعض المشاهدين الأمريكيين يهللون للأفلام الدرامية التى تظهر مشاة البحرية الأمريكية وهم يحصدون العرب بمدافعهم. ليس بالضرورة لافتقارهم إلى الحساسية الثقافية، وإنما لأن هوليوود قامت منذ أكثر من قرن من الزمان بانتقاء العرب على وجه الخصوص لوصمهم بأنهم أعداء الأمريكيين، ومع مرور الزمن، فإن الفيض المتدفق المتواتر من الصور التى تتسم بالتعصب ضد العرب التى ظلت هوليوود تعرضها قد أدى بالفعل إلى تشويه حكم الأمريكيين على الشعب العربى وثقافته.

إن أكثر من أربعة عشر فيلمًا، تظهر كلها الأمريكيين وهم يقتلون العرب تدين بالفضل لوزارة الدفاع الأمريكية لتزويد القائمين على إنتاج هذه الأفلام بالمعدات والأفراد والمساعدات الفنية، غير أن الأمر يختلف من وجهة نظر وزارة الدفاع الأمريكية، إذ كانت مثل هذه الأفلام تشوه صور شعوب أخرى غير العرب. فقد أبدى المسئولون فى الوزارة إحجامًا فى أواخر الخمسينيات عن التعاون مع صناع السينما حينما حاولوا تقديم صور نمطية مشوهة لليابانيين، فحينما كان يتم تصوير فيلم «جسر نهر كاواى» فى عام ١٩٥٧ قام «دونالد باروتسن» مدير مكتب الإنتاج السينمائى بوزارة الدفاع الأمريكية بتحذير منتجى الفيلم من المبالغة فى إظهار أعمال الإرهاب والعنف اليابانية وأوصاهم بقوله: «إنه بالنظر

إلى مسئوليتنا المتزايدة إزاء الحفاظ على الصداقة والاحترام المتبادل بيننا وبين الشعوب الأخرى فإن استخدام عبارات تحط من قدر المجموعات العرقية أو القومية أو الدينية للتعريف بمثل هذه المجموعات هو أمر يضر بمصلحتنا القومية».

وفى فيلم «سيروكو» الذى تم عرضه فى عام ١٩٥١ وهو أول فيلم يظهر العرب على أنهم إرهابيون نرى سوريين «متعصبين» وهم يغيرون على جنود فرنسيين وتاجر أسلحة أمريكى، كان يقوم بدوره فى الفيلم النجم السينمائى الشهير الراحل همفرى بوجارت، وفى فيلم «الفرقة المفقودة» الذى عرض فى عام ١٩٦٦ يظهر جنود فرنسيون تحت إمرة ضابط برتبة عقيد، كان يقوم بتمثيل دوره أنتونى كوين، وهم يقتلون الزائر، وفى فيلمين تم تصويرهما فى إسرائيل فى عامى ١٩٦٠، ١٩٦٨ يقوم الإسرائيليون بقتل من يسمونهم بالبدو الحقراء، وقد كان الموضوع الأساسى الذى يسيطر على أفلام هوليوود منذ ظهور فيلم «أسيرة البدو» فى عام ١٩١٢ وحتى فيلم «رسالة البجع» فى عام ١٩٩٢ هو أن العرب يحاولون اغتصاب أو قتل أو اختطاف بطلة الفيلم الغربية ذات البشرة الشقراء.

* إننا كنا نعتقد أن العولمة فى جانبها الثقافى تسعى إلى القضاء على الخصوصية الثقافية للمجتمعات مع فرض نموذج ثقافى واحد على كل المجتمعات والشعوب بمعنى أبسط تنميط المجتمعات وتعميم نموذج اجتماعى ثقافى حياتى واحد هو النموذج الغربى.

فهل النموذج الحياتى الثقافى الغربى له تلك القابلية للتعميم.. هل بإمكانه أن ينزع نماذج راسخة فى المجتمعات ويحل بدلاً منها؟ ألم يحاول الغرب طوال قرنين من الاستعمار المباشر وغير المباشر أن يحدث هذا التقريب القسرى للمجتمعات والشعوب وفشل على الرغم من حجم الإمكانيات والسيطرة التى أمتلكها بحوزته فى هذه الفترة؟.

* هناك نقاط كثيرة يجب حسمها بداية قبل اتخاذ موقف سواء فى إدراكنا للعولمة فى جانبها الثقافى أو فى موقفنا من العولمة وتجلياتها...

وتحت عنوان فرعى «نحن والغرب» يقول طه حسين: «أريد كما يريد كل مصرى مثقف محب لوطنه حريص على كرامته ألا نلقى الأوروبى فنشعر بأن بيننا وبينه من الفروق ما يبيح له الاستعلاء علينا والاستخفاف بنا وما يضطرنا إلى أن نزدرى أنفسنا ونعترف بأنه لا يظلمنا فيما يظهر الاستطالة والاستعلاء.. إن أبغض شىء إلى الرجل الكريم الذى يشعر بالعزة والكرامة ويحرص عليهما أن يرى نفسه مضطرًا إلى أن يعترف بأنه لم يصبح بعد لهما أهلاً».

* وحديث د. طه حسين كان مناسبًا لظروف عصره أما الآن فالاستعراض الثقافى يستخدم وسائل جديدة عصرية تعطى رسالتها الحضارية جاذبية أكبر وشيوعًا أكبر ونطاقًا أوسع تمتد إليه، الأمر الذى يفرض علينا مواجهة جديدة لهذا التحدى فى صورته الجديدة تحتاج نشاطًا وهممًا لا ركونًا واستسلامًا.

* إن الفكرة الأساسية التى أردنا أن نؤكد عليها من خلال ما أوردته من فقرات للدكتور طه حسين هى فكرة التحدى بمعنى أننا إذ نعترف بأن الواقع الجديد الذى نعيشه هو وكل مشتملاته يحتوى العديد من المصادر والأسباب التى تمثل عنصر أو سبب تهديد لنا ثقافيًا وحضاريًا، ففى نفس الوقت ليس هناك من خيار آخر مقبول غير التعامل والتفاعل مع هذه المصادر والأسباب لأن العزلة باتت خيارًا غير واقعى.

* إن التفاعل مع مصادر تهديد هويتنا وحضارتنا باق من منطلق اعتبارها تحديًا علينا مواجهته وحافزًا لتدعيم هويتنا والاستمساك أكثر بحضارتنا.. وهذه المسألة على الجميع أن يدرك أنها ليست باليسيرة.

* إن التطورات التى شهدها العالم تباعًا فى النصف الثانى من القرن العشرين تقول لنا إن القوة الإيجابية هى التى تؤثر، أما القوة السلبية فهى التى تتأثر بمعنى أن الاكتفاء بتوجيه انتقادات واتهامات للعولمة وجوانبها ومظاهرها باعتبارها مصدرًا للغزو الثقافى أو الهيمنة الثقافية أو العنف الحضارى، لن يمنع هذه العولمة من أن تؤتى آثارها علينا.

* إذا اتفقنا على أن ما تفرضه العولمة من تهديد للوجود الثقافى والحضارى يمثل أمرًا واقعًا وتحديًا قائمًا.. فإن الاختيار الوحيد المحترم أمامنا هو العمل لمواجهة هذا التحدى من خلال أفعال لا أقوال.. من خلال قرار وتنفيذ.. من خلال مشاركة إيجابية من الجميع.

«إن الحديث عن الذات وعن الغير، عن الثقافة المصرية والثقافات الأخرى عن الحضارة المصرية والحضارات الأخرى يجب أن ينطلق من إدراك راسخ أنه لا يوجد فى الأرض شعوب قد خلقت لنسودها، وكذلك لا توجد فى الأرض شعوب قد خلقت لتسودنا، إن هناك ضرورة أن نقر فى إدراكنا ومشاعرنا قيم المساواة فى الحقوق والواجبات بيننا وبين أى كيان آخر»..

هذه المقولات لا تعنى أن التواصل الثقافى أو التنافسى أو بشكل أعم وأحدث للعولمة الثقافية لن تحدث تأثيرًا جديدًا على هويتنا القومية فى اتجاه أخذ المزيد من الحضارة الغربية فى الثوب الأمريكى منها.. فالتأثير يعد نتيجة طبيعية لأى تفاعل أو تواصل بين إطارين ثقافيين وحضاريين ولكن ما حدود هذا التأثير وهل سيكون من جانب واحد فقط وهل سيكون تأثيرًا سلبيًا...

* إن الجهود - التى يجب أن تتكاتف - عليها أن توجه للإجابة على هذه الاستفسارات وتمارس دورها لتقديم إجابات تتوافق معنا قدر الإمكان وفى هذا المجال لا يجب أن نقف بمفردنا فعلينا أن نتعاون مع الثقافات الأخرى التى فى نفس موقفنا الرافضة لأية محاولة أمريكية للهيمنة.. وإذا كنا استعرضنا الثقافة الفرنسية فهناك أيضًا الثقافة الكندية التى تعارض - مثل فرنسا - أية محاولة أو تأثير للعولمة يكون نتاجه فرض الثقافة والحياة الأمريكية على المجتمعات الأخرى، بل إنها اتخذت خطوات أبعد حيث عقدت مؤتمرًا خاصًا بهذه المسألة ودعت إليه عددًا من دول العالم التى تتخذ نفس الموقف.

* إن الموقف الذى نتمسك به هو نفس الموقف لدى مجتمعات وثقافات أخرى غربية وشرقية شمالية وجنوبية.. والطريق لتجسيد هذا الموقف هو التعاون لوضع قواعد عامة لاحترام الاختلاف والتنوع الثقافى وإدانة أية محاولة غير مسئولة للتأثير سلبًا على هذا التنوع.. هذا التنوع والتعدد الثقافى يحظى باعتراف ومساندة الكثير من المجتمعات والمؤسسات الدولية، ومن ثم فالجهود المتعاونة الصادقة قادرة على تحقيق هدفها الشرعى المنشود.

اتجاهات المثقفين العرب:

يتحدث الكثير من الكتاب عن مخاطر العولمة.. والمدقق فى نقد هؤلاء الكتاب نجد الاتجاه دائمًا يتجه حسب ثقافة الناقد، فمثلاً.. العولمة الثقافية ومخاطرها يتناولها كُتاب كثيرون وفى موضوعات ومجالات الثقافة المختلفة.. وأثر هذه العولمة على الهوية الثقافية.. والتعددية الثقافية.. والتهجين الثقافى.. والغزو الثقافى.. واللغة.. وتحصين المواطن بالتربية الوطنية.. ودراسة الثقافات المقارنة.. ودراسة الماضى والحاضر فى الثقافة من ناحية الأصالة والمعاصرة.. والقليل من يتحدثون عن المستقبلية كما يتحدثون عن هجرة العقول للخارج.

وإن هناك وجهات نظر مختلفة واتفاق ومعارضة وخلاف واختلافات.. وهل نريد عولمة الثقافة.. أم نسير مع ثقافة العولمة وهل هى غربية.. أم دينية؟!.. ثم نجد من ينادى بأن الإسلام دين عالمى قبل أى حديث عن الثقافة.. أليست المقولة الدينية تقول: اطلبوا العلم ولو من الصين.. أليس الإسلام ينادى بأن حرية الاعتقاد مكفولة لكل إنسان.. يقول الله تعالى: ﴿**فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ**﴾ (الكهف ـ ٢٩) ﴿**لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ** (٢٢)﴾ (الغاشية ـ ٢٢).. و ﴿**مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ**﴾ (المائدة ـ ٩٩).

ونجد تنوعًا فى الآراء وتباينًا فى المقاصد.. والكل يجمع على أن التعددية الثقافية تعمل على إثراء.. ثقافة الجميع.. والجميع يتحاورون.. ولا ينعزلون عن العالم.. وهناك حذر من العولمة ﴿ **وَخُذُوا حِذْرَكُمْ** ﴾ (النساء ـ ١٠٢) وكفانا ما أصابنا من الاستعمار والشيوعية والإمبريالية.. ولذلك ينادون بعدم الهرولة والتأنى والتأمل ومعرفة المزايا والعيوب للاستفادة من كل جديد.

ونجد أكثر المتحدثين عن العولمة هم المثقفين ورجال الإعلام.. الذين يتحدثون عن آثارها الثقافية ـ ولا ينسون الماضى وآثار الاستعمار ويتذكرون ويفكرون.. فى شطحات مستقبلية.. بعد أن نجحت ثورة الاتصالات وثورة المعلومات وثورة التكنولوجيا.. ومن يملك المعرفة فإنه يملك زمام الموقف والثراء.

وهؤلاء المثقفون يتحدثون حسب طبيعة أيديولوجياتهم السابقة.. يتخوفون من الهيمنة أو الأمركة أو السيطرة للنظام العالمى الجديد وما تفعله هيمنة أمريكية من أجل نمط أمريكى فى الحياة.. وتمييز لمن يسير فى ركاب أمريكا.. أو الذى يسيطر على أمريكا من الصهاينة والتحيز الواضح لإسرائيل.

وإن هدف الثقافة الغربية هو انهيار الثقافة الوطنية والاعتداء عليها انتقاص سيادة الدولة.. ولا تنسى هذه الفئات سياسة العنف التى انتشرت بواسطة أجهزة الثقافة الأمريكية، وأصبحت الثقافة

الأمريكية سلعة تباع.. كأسطوانات وبرامج وأفلام.. إلخ، ونجد أعداء هذا الاتجاه.. يزدادون من المثقفين.. والبعض يطالب بالمقاطعة.. والمقاومة.. إن هذا الاتجاه هو اعتراف بالفشل.. واليأس.. أم هو حافز للتمسك بالثقافة الوطنية واستخدام تقنيات العولمة من أجل نجاح وترسيخ وازدهار الثقافة الوطنية بل العمل على أن تكون ثقافة منتشرة عالميًا.. لم لا؟ ألم تكن الحضارة الفرعونية هى التى أنشأت أول حكومة فى العالم.. ألم يدع الإسلام إلى العالمية والأخوة والمودة والتعارف والتكافل وحقوق الإنسان ليعمر الله الأرض.

ثم يتحدث المثقفون العرب.. عن العروبة.. ودورها.. لغة واحدة وكفاح واحد وتاريخ واحد وأرض واحدة وآمال واحدة.. وكان لهم عدو واضح هو الاستعمار الذى أذل النفوس.. ولكن تحرر الجميع من المحيط إلى الخليج منه بقوة القومية العربية.. وإن شئت فقل بالهوية الثقافية العربية.. ألم تكن إذاعات القاهرة فى الستينيات إذا تحدثت استمع العالم العربى كله لها.. وانتفض مكافحًا مناضلاً ضد الاستعمار.

ولكن المثقفين العرب.. اليوم يرى البعض منهم الحذر من العولمة الثقافية ويرى البعض الآخر الاستفادة من التقنية الجديدة وليس كل ما سيأتى باطل فمنه الصالح، ولماذا لا نستفيد من كل جديد ومفيد.. ويرى الآخرون.. التأمل والمراقبة قبل أن نأخذ من الجديد حليفًا لنا.. ويجب التكتل العربى فلم يعد للكيانات الصغيرة مكان.. فى عالم اليوم والغد.

ثم نجد من المفكرين العرب.. وهنا فليسمح لى بعضهم.. بأن أضع علامة استفهام على كلمة مفكر.. أليس كل إنسان يفكر فهى كلمة فقدت مدلولها إن كان الهدف منها التمييز..!!..

أفهم أن نقول: مُثَقف أو مُثقِف أو عالم أو متعلم.. ولكن مفكر.. فالكل اليوم يفكر فى همومه أو هموم الدنيا وما أكثرها.. سياسيًا.. وثقافيًا.. واجتماعيًا.. وثراءً وفقرًا.

يقول أحد المثقفين: إننى أعترض على كلمة عولمة ولنضع بدلها كلمة كوكبة، وسواء عولمة أو كوكبة.. فالقارئ يريد الظواهر والنتائج من اللفظ.. وأثره وتداعياته ورأينا من يتحدث عن القومية والمحلية والعالمية.. والتفرقة بين هذا وذلك بشكل فلسفى سياسى واجتماعى.

ويذكر كلمة التكوكب Globalization أى العمل على انضواء المجتمعات تحت الكوكبة كما يقول الدكتور محمد إمام وزير التخطيط السابق.

ثم يتحدث المثقفون عن تجارب فعلية حدثت فى الفترة الماضية عن العولمة الثقافية وأنه لا توجد ثقافة واحدة بل كما قالت اليونسكو تعدد للثقافات حتى فى الوطن الواحد.. وإن كان للثقافة وطن فنرى فى الولايات المتحدة نظرًا لكثرة المهاجرين ثقافات كثيرة خاصة فى جنوب أمريكا.

ووجدنا من يتحدث عن هوية الفرد وهوية البلاد وهوية القومية، وما تسعى إليه الوحدة الأوروبية من أجل هوية قومية واحدة.. مع وجود تناحر بين الثقافات بين بلدانها وهى التى كانت فى حروب مختلفة مع بعضها وكذلك الاختلاف فى لغاتها وعاداتها.. وطريق كفاحها.

ووجدنا من يقول الهويات الثقافية حقًا هى الهوية الثقافية العربية.. المبنية على الكفاح المشترك العربى والتاريخ والنضال والأرض المشتركة والآمال واللغة والدين.

كذلك فإننا نجد أن الهوية الإسلامية مؤهلة أيضًا لتجميع كل المسلمين المؤمنين.. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات ـ ١٠).. ويقول النبى ﷺ «المسلم للمسلم كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا».

فالإسلام دين عالمى.. وجد لكافة البشر.. ولذلك نجد من ينادى مثل هنتنجتون.. بصراع الحضارات.. وبأن الإسلام الدين هو المؤهل ليكون عدوًا للغرب.. بينما الإسلام دين يدعو للسلام ويؤمن بالأديان السماوية والرسل والأنبياء جميعًا.. وحسنًا نجد كبار السياسيين فى الغرب يعارضون أفكار صموئيل وغيره.

ووجدنا من يقول: إن الثقافة يمكن أن تكون عالمية فى بعض مجالاتها ولكنها لن تكون معولمة.. فالعولمة.. نوع من الهيمنة على كل العالم وضد الخصوصية.. أما الثقافة[١] العالمية فهى اختيار لمن يريدها.

والعولمة كما يقول كثيرون: ترمى إلى عدم الولاء والانتماء الثقافى للوطن الواحد.. وفى هذا خطورة بالغة.. فالعولمة ترمى إلى عالم بلا حدود.. وشركات بلا جنسية واحدة بل متعددة الجنسيات وصناعة ليست وطنية.. بل متعددة.. ورأس المال عابرة للقارات لا تعرف من صاحبها إلا إذا عرفت جنسيات الملايين ممن يمتلكون أسهمها. السلعة يصنع جزء منها فى بلد وأجزاؤها الأخرى من عشرات الدول فسقطت عنها الجنسية أو الهوية الثقافية الوطنية.

ونجد رجال الثقافة حيارى.. هذا يرفض وهذا ينعزل.. هذا سلبى وهذا حائر.. وهذا متعصب يسمى التدفق الثقافى بأنه اختراق أو استعمار أو غزو ثقافى.. أو استتباع ثقافى.. وهكذا نرى المثقفين من ينقد ولا يعطى البديل ومن يهدم ولا يبنى ومن ينعزل ومن يهرب من المشكلة.. والعالم كله يتحدث عنها.. حتى نجد فى الغرب نفسه من يهاجم العولمة الثقافية نفسها.

والبعض ينادى بالتجديد الثقافى وتجديد الفكر الإسلامى والاجتهاد مطلوب والحديث الشريف يقول[٢]: «من اجتهد فأصاب فله أجران ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»..

ثم نجد من يبحث عن الشراكة الاقتصادية مع أوروبا مثلاً ولكن يرفض الشراكة الثقافية.. والكل له الحق فإن فرنسا لا ترضى بالثقافة الأمريكية ولا باللغة الإنجليزية ولكنها تعتز بأهم عنصر فى الثقافة وهو اللغة.. وهناك اعتراض على الأمركة Americanisation وقد ظهرت بأجل معانيها.. بتحيزها ضد الفلسطينيين.

ـ ومن هنا يظهر الخطأ الذى يقع فيه كبار السياسيين الأمريكيين الذين يدعون إلى العولمة الثقافية وهى أن نأخذ بالفكر الواحد وهو الهوية الثقافية الواحدة أى العولمة الأمريكية.

ولكن لا يوجد ولن توجد ثقافة عالمية واحدة.. فتركيبة الثقافة تأتى من خصوصية تاريخية وعادات وتقاليد ودين، والنظرة للحياة والموت، والإنسان وقدراته والأمثال والأدب والماضى والحاضر.. وما سيحدث فى المستقبل، كل ذلك يؤكد بأن لكل مجتمع ثقافته التى تختلف عن غيره.. وقد تتطور هذه الثقافة وتتفاعل مع بعض الأنشطة الثقافية المختلفة، ولكن لن تكون هناك ثقافة واحدة فى العالم.

لذلك نرى الفرد بعلمه وبمعرفته وتاريخه.. صاحب ثقافة يؤمن بها.. بل هناك فرق ثقافى وثغرة ثقافية بين أبناء الوطن الواحد.. ولكن وطن هذه الثقافة واحد.

فمثلاً.. نجد الهوية الثقافية.. لأبناء العروبة من المحيط إلى الخليج.. هى هوية ثقافية عربية، من ركائزها الإيمان والعادات والتاريخ والدين والكفاح العربى والانتماء العربى.. ولكن نجد الأفراد فى هذه الهوية.. ذوى مستويات مختلفة.. وكذلك الجماعات وأبناء كل دولة من دول الوطن العربى فهم درجات مختلفة، ولكن يجمع بينهم الهوية الثقافية العربية، وهذه ميزة لا نجدها فى الوحدة الأوروبية، فكل دولة فيها لها هويتها ولكن لا تجمعها هوية ثقافية قومية.. وهو ما تسعى إليه الوحدة الأوروبية الآن بعد أن تم توحيد مجالات كثيرة فى هذه الوحدة الأوروبية.

فدول هذه الوحدة لا يتكلمون لغة واحدة وليس لهم تاريخ واحد، بل كانت بينهم حروب: الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية.. لذلك ففكرة الهوية الثقافية العالمية الواحدة.. هى فكرة غير منطقية.. ومحال أن تتحقق.

وإذا رجعنا إلى الهوية الثقافية العربية.. نجد أن كل عربى يؤمن بها وينتمى إليها وولاؤه الخاص لها.

ولكن هذه الهوية الثقافية العربية ـ حسب ما رأيتها وشعرت بها فى عملى حينما أنشأت التليفزيون المصرى على نيل مصر وكذلك فى دمشق وحلب حينما كنت وزير إعلام إبان الوحدة.. للجمهورية العربية المتحدة ـ توجد بين شعوبها خصوصيات.. فقد وجدت أنه توجد ثغرة ثقافية فى الثقافة الواحدة Cultural Gap لذلك فإن برامج التليفزيون فى مصر لا يتقبلها كل المصريين بنفس القدر المتساوى.. بل هناك برامج يرغب فيها أغلبية الشعب لأنها تتواءم مع درجة ومستوى ثقافتهم.. وهناك صفوة عالمية درست اللغات الأجنبية ووصلت إلى أعلى درجات الثقافة.. تنتقد بشدة البرامج المختلفة، وتريد مسرحيات شكسبير وموليير وتشيكوف وغيرهم من أئمة الفكر العالمى.. وتريد مشاهدة الأوبرا العالمية والموسيقى الكلاسيكية.. بينما فئات كثيرة من الشعب ترى هذه الروائع الأدبية العالمية بعيدة عن فهمهم ولا تتلاءم مع أذواقهم.

ونشأت معارك ثقافية.. حول الكم الثقافى والكيف الثقافى.. فإذا نشرت كتب مبسطة لعامة الشعب أجد نقدًا عنيفًا يخلص فى أن هذا هو الكم الذى لا فائدة منه، ولا يعد غذاء ثقافيًا لعامة الشعب... بينما «ماوتسى تونج» يحبذ نظرية الكم على أساس رفع المستوى الثقافى لهذه الفئات من الشعب... وكنت أرى أن من واجب الدولة أن تقدم لهذه الفئات ما يلائمها ويرفع مستواها الثقافى، وأنه من خلال هذا الكم سيظهر حتمًا الكيف.

ـ كذلك وجدت البرامج التى تعرض فى تليفزيون دمشق وحلب ـ باللغة العامية ـ موضع نقد شديد.. فهناك الكثير من الفئات فى سوريا يميلون إلى اللغة العربية الفصحى ويريدون سماع فرائد الشعر العربى.

وليس معنى هذا أن الهوية الثقافية العربية ليست واحدة، ولكن هناك درجات أو مستويات بداخلها.. وهى عامة تختلف عن الهويات الأخرى فى بقاع العالم. لذلك من الصعب العمل على عولمة الثقافة، فالعولمة هى هيكلة العالم وتنميطه وتعميم الشىء ليشمل كل العالم، مثل التجارة العالمية والديمقراطية ـ وحقوق الإنسان[1].

فالعولمة على اختلاف التعاريف التى تناولتها وشرحتها مازالت محل خلاف واختلاف.

بل ينظر إليها البعض على أنها أيديولوجية جديدة.. بينما يرى آخرون أننا قادمون.. بل فعلاً بدأنا نهاية الأيديولوجيات أو نهاية التاريخ.. وليس لنا إلا العولمة.

فى خضم هذه المعارك.. يجب أن نعمل على تحصين الثقافة العربية من التيارات الثقافية الوافدة التى تتسلل إلى داخل بيوتنا، فهى ضيف بلا استئذان.. وقد نرحب ببعض ما يقدمه لنا وقد لا نرحب به، لأنه يختلف عن طبيعة وصلب ثقافتنا العربية.. ولكن هناك من يرى أننا يجب أن نأخذ منه ما يصلح لنا ولا نتبع ما لا يصلح.

وهنا تظهر معان جديدة مثل العالمية وهى تختلف عن العولمة.. فقد نرحب بالانفتاح على العالم بدون أن «نتعولم» مع الثقافة الغازية... أى لا نذوب فى نمط واحد مع الثقافة المعولمة[2]..

فالعالمية هىUniversalite أو Universalisme أى أن نرتفع بثقافتنا لتكون ذات درجة عالمية، بحيث ننفتح ونقدم ثقافة عربية مقبولة عالميًا..

لا نريد أن يسلبنا غيرنا ثقافتنا وخصوصيتنا، نعم.. نجد اختراقًا ثقافيًا عالميًا.. قد يمثله ما يصلنا من القنوات الفضائية مثلاً.. فلا نريد سلب ثقافتنا وغسيل مخنا بهذه الثقافة.. حتى لا نخضع لما

---

(١) انظر: موسوعة المجالس القومية المتخصصة ـ ٢٠٠٠.

(٢) Our Creative Diversity Report of the World Commission on, Culture and Development Egprim France 1995, p. 15, 16.

هو قادم لنا من تنميط للثقافة والذوق... نريد أن ننفتح على ثقافات العالم لنأخذ منها ونعطيها كل هذا بإرادتنا.. برغم اختلاف سياستنا وأيديولوجياتنا عن غيرنا.

ولكن لا نريد عولمة الثقافة فهذا أمر لن يتم.. خاصة وأن ثقافة العولمة تنطوى على هيمنة ما.. وهى ضد استقلالنا وحريتنا وسيادتنا على وطننا..

وقد تكون هذه هيمنة أو «أمركة» مثلاً.. وقد لا ترمى إلا للعلمانية والبعد عن الإيمان والوطنية والأخلاق.. وتفتيت المواطنين وحدوث الشقاق بينهم.. وتنفيذ مبدأ الاستعمار القديم: «فرق تسد».. ويكون الهدف هو القضاء على الهوية الثقافية العربية باتباع اللاهوية واللا وطنية.

نعم نجد محاولات ضد اللغة العربية.. ونشر اللغات الأجنبية بديلاً عن اللغة العربية... ونحن نرحب بتعليم اللغات الأجنبية بشرط ألا تكون بديلاً عن اللغة العربية، أو وسيلة للبعد عنها.

وهنا نجد أن فرنسا أصدرت قانونًا للمحافظة على اللغة الفرنسية ومعاقبة من يفضل استخدام اللغات الأجنبية عليها.. ونجد أيضًا مشروع «الشرق أوسطية» الذى نرى أنه محاولة للقضاء على الهوية العربية بإيجاد نوع من «العولمة الإقليمية» التى تضم إسرائيل.. وبذلك نقضى بالتدريج على هويتنا.. كأنه لا يكفى أننا نعيش فى ازدواجية بين اللغات الأجنبية والعربية.. بل تريد هذه المشروعات محو الهوية العربية نفسها.. ولذلك تنبهت الأمة العربية كلها من محيطها لخليجها لهذه الاختراقات الثقافية والاقتصادية وما ترمى لها..

وهكذا رأينا وسمعنا أناشيد عربية من قنوات عربية فضائية تردد هذه الأناشيد التى أبدعناها فى حرب ١٩٥٦.. ومنها «وطنى حبيبى الوطن الأكبر»، «أمجاد يا عرب أمجاد».. ورأينا المساندة العربية.. للانتفاضات الفلسطينية للمحافظة على فلسطين عربية.. وهى السد الأول للحيلولة دون الاختراق الصهيونى.. لمحو الهوية العربية.

لذلك فإن من واجب الجامعة العربية مثلاً.. بدلاً من أن يقول عنها البعض إنها مبنى بلا معنى.. أن تعمل على ترسيخ الهوية الثقافية العربية، ووضع مشروعات تجديد وتطوير الثقافة العربية لتكون ثقافة عالمية.. ولا نظل فقط قائلين: الثقافة العربية بين الأصالة والمعاصرة.. بل يجب أن نضيف الثقافة العربية بين الأصالة والمعاصرة والمستقبلية Futurology. على أن تشمل توجهاتنا الديمقراطية العصرية والتكنولوجيا والمعرفة والتطور اللازم للثقافة ونشرها فى الغرب.. مع إيقاظ الإعلام العربى العاجز.. حتى ينشط لمواجهة ما يقوله الغرب والصهيونية عن الإسلام بأنه الإرهاب... وأن إسرائيل واحة الديمقراطية.. علمًا بأن إسرائيل لا تحترم حقوق الإنسان ولا مبادئ الإنسانية.. ولا تعمل للمحافظة على السلام.. بل تعيش على العنف واللا إنسانية والأسلحة المدمرة.

العولمة والتعليم

- المعرفة وسباق التفوق.
- مسارات التعليم واتجاهاته.

العولمة والتعليم

«علموا أولادكم.. فقد خلقوا لزمان غير زمانكم».

وهنا أؤكد على ما يقولون إن الدول الديمقراطية أقل الدول ميلاً للحروب.. ولكن هناك مبدآن - الأول المنافسة المبنية على مبدأ: اعرف عدوك.. ولنفرض أن العدو لا يريد ولا أنت تريد الحرب.. ولكن هناك نوعًا من الحرب السلمية.. كما أسميها دائمًا مبنية على أساس: المبدأ الأول المنافسة والمبدأ الثانى الحرب بلا دماء.. ومثال ذلك: هناك بين الحليفين.. الولايات المتحدة واليابان منافسة وحرب بلا دماء. وبين الولايات المتحدة والوحدة الأوروبية وكذلك بين الولايات المتحدة والصين.

المعرفة وسباق التفوق

وإذا كان كل التأثير الشامل لأمة ما، يرتكز على ثلاثة أعمدة وهى قدرتها العسكرية وقوتها الاقتصادية (أى ثروتها) فإن العمود الثالث الذى تفوق على العمودين السابقين هو المعرفة.. لذلك تحاول كل الدول إعادة التوازن لسلطتها بتقوية الثلاثة أعمدة..

فلنأخذ اليابان مثلاً.. كانت القوة الثانية بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من الناحية العسكرية، وتعلن اليابان بأنها فى حاجة إلى قوة عسكرية تتناسب مع قوتها الاقتصادية القوية، أى أنها تحاول باستمرار إعادة التوازن إلى الثالوث المهم فى عصر العولمة وكانت لا تملك قوة عسكرية بأمر الولايات المتحدة، فرحبت اليابان بذلك وركزت على القوة الاقتصادية ففاقت الولايات المتحدة. واضطرت الولايات المتحدة، لكى تساعدها اليابان فى شرق آسيا عسكريًا، أن تطلب من اليابان أن تزيد من تسليحها وقد قامت بمشروع مشترك مع الولايات المتحدة وبتراخيص أمريكية وتم إنتاج المقاتلة الفائقة الحداثة FSX.

وهكذا رحبت اليابان، بالإعداد العسكرى ورأت فيه هدفين:

الأول: إنه فى يوم من الأيام ستقف فى مواجهة الولايات المتحدة لو حدث خلاف بينهما.

الثانى: إنه فى جنوب شرق آسيا فهناك الصين وكذلك الهند ولابد أن تواجه هذه القوى فى هذه المنطقة.. خاصة إذا ما وجدت تهديداً لاستثماراتها الضخمة فى دول هذه المنطقة.. وهناك التحليل السياسى والاستراتيجى الخاص بالصين بأنها القوة الجديدة التى يمكنها أن تقف أمام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

إن اليابان تستعد بهدوء وتمهل لكى تصبح قوة الشرطة الإقليمية الكبيرة فى منطقة شرق آسيا وهذا هو استنتاج ألفين توفلر عالم المستقبليات المعروف.

سباق التفوق بين الدول.. هو المعرفة ثم المعرفة ثم المعرفة.

لقد أصبحت المعرفة أهم من القوة العسكرية والقوة الاقتصادية.. ونضع الموضوع على أساس واضح من يملك المعرفة يمكنه أن يتفوق فى القوة العسكرية والقوة الاقتصادية.. فى عصر العولمة.. لو سارت بلا حروب عسكرية.. ودول بلا حدود.. ستكون هناك فقط حروب بلا دماء.. فإن المعرفة هى الأول فى هذا السباق وستكون مصدر القوة لأى نظام يمتلكها.. فاليابان.. جعلت أطفالها يذهبون بعد الدراسة اليومية إلى مدارس «جوكو» للاستزادة من العلم.. كما يقول ألفين توفلر فى كتابه تحول السلطة.. بنت اقتصاداً يعتمد على المعلومات وانطلاق البحث والتطور، فأصبحت تحتل الصفوف الأولى فى جميع المجالات المتطورة من البيوتكنولوجيا إلى التقنيات الفضائية إلى استثمار ضخم فى البحث والتطور وإنشاء أضخم شركات عالية التكنولوجيا فى جميع أنحاء العالم.. واشترت آلاف من براءات الاختراع ورخص التكنولوجيات الأجنبية.

وهى تحاول التفوق على الولايات المتحدة المتفوقة عليها فى مجال البرامج المعلوماتية والذكاء الاصطناعى وأجهزة الكمبيوتر الضخمة.. وفى مجال التصميم والإنتاج بمساعدة الكمبيوتر وهذا ما يعترف به ٩٨٪ من مديرى الشركات اليابانية.

ويقول اليابانيون: لدينا مبدأ «اعرف عدوك» ولذلك نحن دائماً فى سباق معه.. ونعرف عن الولايات المتحدة أكثر مما تعرفه الولايات المتحدة عنا.

ضرورة امتلاك المعرفة:

حقيقة وضحت تماماً.. وهى أن من يمتلك المعرفة سواء كان فرداً أو دولة أو كتلة اقتصادية سيكون من أغنى الأغنياء.. فليس من يمتلك الموارد الأولية ولا من كان لديه القوة البشرية أو من يمتلك القوة العسكرية!! سيكون من أقوى الدول.. ولكن الدولة التى تمتلك القوة العسكرية والقوة الاقتصادية ومعها المعرفة فستكون الدولة الأولى فى العالم.. علماً بأن القوة العسكرية تعتمد على القوة الاقتصادية والمعرفة فإذا ضعفت القوة الاقتصادية والمعرفة.. فستستمر مدة قصيرة أو طويلة ويستمد نفوذ القوة العسكرية من قوتها ولكنها فى النهاية ستنتهى.

هذا هو التاريخ يحدثنا اليوم عن تجارب عاشها ويعيشها ويضع لنا مؤشرات بالنسبة للمستقبل.. من التاريخ البعيد.. ضاعت الامبراطورية الرومانية.. كانت قواتها العسكرية لا تزال قوية.. ولكن حينما انهارت روما العاصمة انهيارًا اقتصاديًا.. انتهت قوتها العسكرية وانتهت الامبراطورية.. ولما نذهب بعيدًا.. وهذا هو الاتحاد السوفيتى الذى كان مع الولايات المتحدة.. فى القمة.. قطبان يحكمان العالم.. وفجأة.. وبدون مقدمات.. كما يقول الرئيس الأمريكى نيكسون بالرغم من أن أربعة من رؤساء الولايات المتحدة كانوا يعملون ضد الاتحاد السوفيتى.. إلا أن الاتحاد السوفيتى بقى واستمر مع الولايات المتحدة الأمريكية فلديه القوة العسكرية والاقتصادية والمعرفة.. ولكن بالرغم من امتلاك الاتحاد السوفيتى للقوة النووية ولكن تأخر فى البحث والتطوير وبالتالى بالمعرفة.. الأمر الذى أصاب القوة الاقتصادية بضعف.. حينئذ انهار.. فقد ازدادت أمام الجمعيات الطوابير من الشعب طالبة المواد الغذائية.. التى أصبحت شحيحة ولا تحقق للأسرة السوفيتية متطلباتها الأساسية من الغذاء.

وكما قال جورباتشوف: إننا توقفنا عن البحث والتطوير لنلاحق الدول الأخرى المتقدمة فى المعرفة فالمعرفة كانت ستساعدنا اقتصاديًا.. ليحقق للشعب قوته.. وقال إننا للأسف عرفنا هذه الحقيقة بعد فوات الوقت.

* ثم نجد اليابان لا تمتلك موارد طبيعية ولكنها تمتلك المعرفة فأصبحت لديها القوة الاقتصادية مما جعل الولايات المتحدة تحاربها بكل الوسائل.. بل وصل الأمر أن المخابرات الأمريكية تكتب تقريرًا، عن خطورة اليابان ويطالب التقرير بأن تعد الحكومة الأمريكية تخطيطًا استراتيجيًا سريًا لضرب اليابان اقتصاديًا، وفعلاً تم ذلك أثناء أزمة دول شرق آسيا التى كانت اليابان قد قدمت لها قروضًا ضخمة، ثم ضربت دول شرق آسيا (النمور الآسيوية) بالرغم من أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى كانا يتحدثان عن انبهارهما بالتقدم الاقتصادى العظيم ويطالبان دول العالم بأن تحذو حذوهم.. ولكن فجأة كانت الضربة القاضية.. التى وجهت إلى اقتصاد هذه الدول.. وكان مفعولها مؤثرًا جدًا على اقتصاد اليابان المنافس القوى للولايات المتحدة الأمريكية، وكما ذكرنا كانت اليابان تمتلك قوة الاقتصاد وقوة المعرفة، ونظرًا لأنها تملك المعرفة فإذا بنا نراها فى أقل من عام تعود ثانية لتصعد اقتصاديًا، وترتفع قيمة الأسهم اليابانية ويقوى الين..

أسوق هذا المثال لأبين أن من يملك المعرفة يكون أغنى أغنياء العالم.. وهذه الدول الصغيرة ومنها تايوان.. بلغت قيمة صادراتها مليارات من الدولارات.. بينما دول كبيرة العدد نجد ميزانها التجارى به عجز بمليارات الدولارات.

وكذلك وجدنا البترول ـ الذى كان سببًا فى الثراء لبعض الدول، بعد انتصارنا فى حرب ١٩٧٣ ـ وجدنا الذى يحدد سعره اليوم هم المستهلكون من الدول وليس المنتجون.. وأصبحت قوة الدول المستهلكة وشركاؤها هى التى تتحكم فى سعره.. وهكذا نزل البترول عن عرشه.. وحدثت أزمات مالية فى الدول المنتجة للبترول.

رئيس وزراء اليابان يقول: «شكرًا للأقدار.. إننا لا نمتلك المواد الأولية»..

وقد سألت مرة صديقًا يابانيًا وهو رئيس الوزراء الأسبق ناكاسونى قائلاً له.. إن ثراء اليابان لا شك سيكون أكثر مما هو عليه لو كانت اليابان تمتلك من المواد الأولية كميات من الحديد مثلاً فقال.. شكرًا للأقدار.. إننا لا نمتلك المواد الأولية!! إن لدينا الآن المعرفة وهى التى تأتى لنا بمليارات الدولارات من التصدير فقد رفعنا شعار «صدر أو مت».. وتجد على أبواب بعض مصانعنا عبارة التصدير أولاً.

فإننا لو كان لدينا المادة الخام من الحديد فى بلادنا.. فكنا سنضطر لتغذية مصانعنا بها وقد تكون ليس أفضل حديد فى العالم وفى هذه الحالة ستكون الطامة الكبرى.. لأننا نحتاج لمصانعنا أحسن المواد الخام فى العالم من الحديد، نستورده بمليارات الدولارات التى نحصل عليها من عائد التصدير.. ثم نصنعه فى مصانع الحديد.

وهكذا.. فإن الخلاصة التى سجلها التاريخ للبشرية بأن من يمتلك المعرفة يصبح من أثرى الأثرياء فى العالم..

إن «المعرفة» عرفنا نتائجها ونتحدث عن آثارها.. ولكن المهم هو معرفة المعرفة، وما هى أسرارها وكيف نعرفها وكيف نمارسها ونستخدمها فى عالم لا يعرف إلا القوة بالمعرفة.. لذلك كنت أقول دائمًا فى مناقشات المجالس القومية حينما كنت مشرفًا عليها.. إننا أحيانًا نسعد حينما نضع فى كل عقودنا التى نستورد بها مصانعنا من الخارج بأننا سنحصل على «KNOW HOW» ولكن المهم أن نطلب ونمارس ونتعلم «DO HOW» فإن معرفة المعرفة هى أساس رئيسى فى عالم اليوم الذى هو عالم بلا حدود.. هو عالم العولمة..

هذه مقدمة ضرورية لنوضح أن اقتصاد اليوم هو اقتصاد خلق الثروة وواجبنا أن نعرف كيف نمارسه.. فهو أهم وسائل العولمة. وظهر فى العالم علم جديد.. هو كيف تكسب المال!!

إن المعرفة ضرورية فى اقتصاد خلق الثروة.. وما ينقص الدول الأقل تقدمًا اقتصاديًا وبشكل حاد هو المعرفة الملائمة اقتصاديًا.. إن التنمية والقوة الاقتصادية كما يقول عالم المستقبليات «ألفين توفلر» فى القرن الحادى والعشرين لم تعد تقاس باستغلال المواد الأولية وقوة العمل ولكن بأداء وإنجازات العقل البشرى المتفتح المبدع المبتكر.

فلا معنى لاستراتيجيات التنمية إذا لم تأخذ فى الحسبان الدور الجديد للمعرفة فى خلق الثروة.. فالمهارات التقنية تلعب بشكل متزايد دورها فى الاقتصاد الناجح وكذلك إنشاء مراكز الأبحاث والتطور - سواء الأهلية أو الحكومية - وتشجيعها ودعمها.. ففى اليابان يوجد فى كل مصنع مكان مخصص للأبحاث والتطوير.. إن الدولة التى تفكر فى أفضل الطرق لامتلاك هذه المواهب ستكون من أغنى البلاد.

ويتحقق خلق المعرفة ببناء الإنسان على أسس علمية، منذ أن يكون طفلاً بالتغذية والتربية وتبنى أشكال جديدة للتعليم ذات طابع ثرى لا يعتمد على النماذج القديمة.. لذلك فإن اليابان تدفع مبالغ كثيرة فى شراء براءات الاختراع من الخارج وهذا يدل على أنه لا غنى عن اكتساب المعرفة الواردة من الخارج.

كنت فى عام ١٩٧٠.. ألقى محاضرة فى جامعة كمبردج فوجدت فوق باب قاعة المحاضرات هذه العبارة «We Are Here To Teach You How To Teach Yourself» نحن هنا نعلمك.. كيف تعلم نفسك؟

وقد لجأت الكثير من الشركات للمنافسة باللجوء إلى طرق غير مشروعة لسرقة الاختراعات الحديثة من الشركات المنافسة.. وأصبح هناك شيء يسمى المخابرات التنافسية فى الاقتصاد.

وأصبحت هذه الأنشطة تمثل سرقة الأسرار التكنولوجية وهى تجارة مزدهرة بالفعل فى كثير من الدول.. وهناك تجار من الاتحاد السوفيتى السابق.. هم علماء سابقون يعرضون اختراعاتهم فى ميادين التصنيع الحربى على دول كثيرة.

فائدة هجرة العقول للدولة المستقبلة لهم والدولة الأم:

إن هجرة العقول أصبحت إحدى الوسائل للحصول على المعرفة وهناك نهم للحصول على أحدث المعلومات والمهارات والأفكار الجديدة.. لذلك نرى الكثير من الدول تشجع الحصول على بعض رعايا الدول الأخرى بالهجرة إليها.. وإننا نرى مثلاً فى الولايات المتحدة كثيرًا من أساتذة الجامعات من جنسيات مختلفة ولما حصلوا على الفرص والمناخ العلمى المناسب أبدعوا فى أعمالهم وأبحاثهم.

ويوجد فى الولايات المتحدة عدد كبير من المصريين ومن أصحاب المؤهلات العليا، وقد بلغ ما حولوه من عملات أمريكية لمصر عام ٢٠٠٢ ما قيمته ألف مليون جنيه مصرى.. حسب تقرير البنك المركزى.

كذلك من الوسائل الحديثة للحصول على المعرفة أن بعض الدول تشجع الجمعيات غير الحكومية والاتحادات النوعية والمهنية على عقد المؤتمرات والرحلات للخارج والبعثات العلمية.. وكل ذلك من أجل التقارب بين جنسيات مختلفة لتبادل المعلومات ومعرفة أحدث الاختراعات والإيجابيات والسلبيات فى كثير من الموضوعات.

إن الحكومات التى اختارت أن تكون جزءًا لا يتجزأ من العالم ستفتح بشكل مطلق صمامات الحوار العام.. وستنضم حكومات أخرى كما يقول عالم المستقبليات «ألفين توفلر» إلى «كونسرتيوم المعرفة» وهو شكل من أشكال الشراكة مع بلدان أخرى أو شركات ذات أبعاد عالمية لاستكشاف مردودات العلم والتكنولوجيا وبشكل خاص إمكانيات خلق مواد جديدة.

لذلك فإننى أقول إن الذين يدخلون عالم العولمة المبنى على حلبة المنافسة وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم، فلا مكان لهم فى عالم لا يعرف إلا المنافسة ليحقق التقدم والنجاح ورفع مستوى المعيشة.

لقد أمكن معرفة أن التطور التكنولوجى فى عالم الزراعة أصبح سريعًا بعد أن كان يقال عنه إنه متخلف اقتصاديًا، ويجب على الدولة أن تعنى بأن تكون جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمى والتبادل المعرفى، فالاقتصاد العالمى ذو إيقاع سريع ففيه شبكة الاتصالات اللاسلكية والمعلوماتية التى يعتمد عليها هذا الاقتصاد.

ويقال: إن سوء توزيع الشبكات فى عالم المعلوماتية والاتصالات سيكون أكثر خطورة من سوء توزيع المواد الغذائية.. المهم السرعة فى إيجاد أنظمة حديثة وفائقة السرعة لنقل البيانات وأن تكون الدولة قادرة على الارتباط بأحدث الشبكات.

إن نظام IRIDIUM الذى أعلنت عنه شركة موتورولا سيضع ٧٧ قمرًا صناعيًا صغيرًا فى مدار منخفض مما يسمح للملايين من البشر فى المناطق النائية بإرسال واستقبال الصوت والصورة بواسطة هواتف يدوية.. ويقول ألفين توفلر: إن المفتاح الجديد للتطور الاقتصادى مبنى على الإلكترونيات والثورة المعلوماتية.. فليس الموضوع فى القرن الجديد مبنيًا على ما نسميه الشمال والجنوب بل على التغيير الذى سيحدث بين المسرعين والمبطئين.

كان ميخائيل جورباتشوف قد قال فى خطاب له فى عام ١٩٨٩ «لقد كنا تقريبًا آخر من أدرك أن أفضل وسيلة للنجاح فى عصر علوم المعلومات هى المعرفة» وذلك بعد ظهور النظام الأمريكى لخلق الثروة بحوالى ٣٠ عامًا.

إن المعرفة أهم من التسلح والمواد الأولية والثروة بل يتزايد اعتماد هذه العناصر على المعرفة حتى تتقدم.. إن المعرفة هى مصدر قوة سنغافوره وتايوان واليابان.. لقد شيدت اليابان اقتصادها الذى يعتمد على المعلومات بعد انطلاق البحث والتطوير والميكنة.

إن القاعدة المهمة فى العولمة.. لا تتلخص فقط فى العلم والتكنولوجيا بل يتعين على الدول والشركات والمؤسسات التى تعتمد عليها العولمة أن تتبنى مبدأ «معرفة عدوك» فهى قاعدة حيوية فى المنافسة التجارية أو العلمية.. كما هى حيوية فى العمليات الحربية فاليابانيون يعرفون عن الولايات المتحدة أكثر مما تعرفه الولايات المتحدة عن اليابانيين.

مثال من الصين:

وقد لجأت الصين للحصول على المعرفة عن طريق عدم السماح لأى مشروع أجنبى بالعمل فى الصين إلا إذا قام ببناء مركز بحثى تكنولوجى داخل المشروع وأن يحل المشروع مشكلة توازن التبادل الأجنبى.. معتمدًا على التصدير.. والمبدأ هو أن الشركات الأجنبية تنتج للسوق المحلى فى الصين ولكن بشرط أن تقوم بالتصدير فإنها على دراية بالإنتاج الذى يريده المستهلك الأجنبى، وكذلك على دراية بعملية التسويق.. كذلك طلبت من الشركات الأجنبية أن تعمل على زيادة المكون المحلى فى مستلزمات الصناعة ويكون الهدف هو تحقيق الكفاءة الفردية والقدرة التصديرية.. كذلك نجدها تعطى لشركات

الفنادق العالمية حق بناء وتشغيل الفنادق بشروط: أن تعمل من أجل التسويق السياحى.. تشغيل نسبة عددية من الصينيين بعد تدريبهم.. ثم تمنح الشركة عشر سنوات منذ البناء وتستلم الحكومة الصينية هذه الفنادق بعد ذلك.. وفى مدة العشر سنوات تمنح الحكومة هذه الشركات الإعفاء الضريبى.. ولكن تصبح هذه الفنادق بعد هذه المدة ملكًا للحكومة الصينية.. وبذلك تستفيد الصين من معرفة الإدارة الفندقية والتسويق السياحى.. وذلك بدلاً من أن ترسل بعثات إلى الخارج للتدريب على فن وعلم السياحة وإدارة الفنادق.

كذلك نجد أن شركات أمريكية وأجنبية كثيرة تعمل فى الصين مثل: جنرال موتورز وتويوتا وفورد ومرسيدس ونيسان ودايو التى أنتجت السيارة الشعبية للسوق الصينى عام ١٩٩٥ وشركة موتوريلا دخلت السوق الصينى فى أواخر الثمانينيات وفى عام ١٩٩٣ استثمرت ١٠٠ مليون دولار فى مشروع به ٤ آلاف عامل وفى أواخر عام ١٩٩٥ وافقت موتوريلا على بناء مصنع تكلف ٧٢٠ مليون دولار فى شمال الصين.. هذا وتتوقع الشركات الأجنبية فى الصين أن نسبة العائد من سوق الصين ٢٠٪ تقريبًا.

وبحلول عام ١٩٩٤كان للصين نحو ١٦٥ ألف شركة مشتركة مع شركات أجنبية ومستثمرين أجانب.

ولقد حدث فى النظام العالمى.. موجة من الإنتاج رخيص التكلفة صنع فى الصين.. ويصدر للخارج ولو أنه لا يمكنه أن يوقف صناعة السيارات اليابانية التى تغزو العالم إلا أنه سيهدد الربحية والتوقف فى الدول الأخرى.. هذا وقد أصبحت الصين الشيوعية تمثل ذعرًا للعالم بنجاحها المتسارع فى التصدير وإذا سارت سياستها فى التطوير التكنولوجى والحصول على المعرفة من الشركات عبر القومية على هذا المنوال وأصبحت منتجة ومصدرة دون رفع الأجور فسوف تشكل تهديدًا كبيرًا للعالم.

التربية ودورها:

للتربية دور مهم فى الحفاظ على تنمية وترسيخ الهوية الثقافية فى ظل العولمة فلا تعليم بلا تربية ولا تربية بلا تعليم.

ويخطئ من يظن أن الثقافة ليس لها وطن، فإن فكرة التنوع الثقافى ترجع إلى اختلاف البشر واختلاف الموقع والتميز الجغرافى وتعدد أنظمة الحضارات على مر التاريخ.. فإذا كانت العولمة هى عملية مستمرة متطورة الجميع يشارك فى توجيه مسارها.. فإن رجال التربية يواجهون تحديًا كبيرًا من أجل مشاركة الأجيال الحاضرة بفاعلية لمصلحة بلادهم وذلك بالحفاظ على الثقافة وتطويرها وإثرائها وحمايتها خاصة وأن هناك الاختراق الفضائى وقنوات تلفزيونية تبث من جميع أنحاء العالم حاملة معها ثقافات مختلفة معبرة عن سمات ثقافية خاصة بكل دولة توجه رسالتها التليفزيونية إلى شعوب العالم.

وبالرغم من أن الهوية الثقافية تكونت من كم هائل ومصادر مختلفة عبر تاريخ طويل للأمم - فاكتسب الإنسان فى كل دولة سمات مميزة عن الإنسان فى دولة أخرى.. من ناحية القيم والسلوك

والأخلاق.. وإذا كانت العولمة بطبيعتها تحمل فكرًا يخترق الحدود السياسية سواء عاملاً على نشر التجارة الحرة والاستثمارات المالية الأجنبية والتكنولوجيا وتطوراتها أو أساليب ومبادئ المعرفة وإنتاجها، وأصبح من يمتلك المعرفة يصبح ثريًا وبيده قوة مسيطرة، قد يستخدمها للإثراء المادى أو السيطرة على الشعوب فيزداد الأثرياء قوة وثراء ويزداد الفقراء ضعفًا وفقرًا..من هنا تقع على رجال التربية مسئولية لتنشئة إنسان يمكنه أن يفهم ويتفاهم مع هذا التيارالجارف.. ولابد أن يعملوا مع رجال السياسة والإعلام لنشر الوعى، ولا يمكن نشره مع وجود أمية فكرية فى الدولة أو قصور فى تعلم وتفهم واستخدام التكنولوجيا المتقدمة، وتفهم وتعريب العلوم العالمية والتراث العالمى الثقافى، ومتابعة كل ما هو جديد فى عالم متسارع، لتقليل الفجوة التكنولوجية بين من لايعلم ومن يعلم وترسيخ القيم الأصيلة وأن يشعر المواطن بفخر بولائه وانتمائه لوطنه خاصة وأن هناك سيطرة إعلامية تنشر كل ساعة رسالتها الثقافية الخاصة بها، ومواجهة أى عقول فى كل مكان.

لذلك يجب أن يعبر النظام التعليمى عن تأكيد وترسيخ ونمو الهوية الوطنية والمحافظة على ثقافتنا والاستزادة بما هو صالح ووارد إلينا.. رافضًا ما هو ضار علينا.. العولمة ما لها وما عليها.

ولكى يشارك المواطن فى مسيرة العولمة وينتفع بما يصلح لبلاده يجب أن يكون قادرًا على إنتاج المعرفة.. قادرًا على المشاركة والمنافسة والإبداع.. إن رصيد مصر من الحضارة عظيم.. ويجب نشره على العالم.. ويستفيد أيضًا من أى فكر صالح لمصر..

وعلينا أن نحافظ ونفخر بتاريخنا وفنوننا وعقيدتنا، إن مصر تمتلك أول حضارة فى التاريخ، ولكن ونحن نفخر بحضارتنا واجبنا أن نستلهم من هذا التاريخ العظيم منهجًا للمحافظة على إثراء الثقافة العالمية.. فالثقافة القوية هى التى تهيمن دائمًا على الثقافة الضعيفة؛ لأن المواطن ينبهر بكل ماهو قوى وكل جديد، وواجبنا أن نأخذ الثمار الجيدة من الأصالة.. وها نحن نعمل من أجل المعاصرة.. لنبنى المستقبلية التى لن تتحقق إلا بالمعرفة.

إن هويتنا هى التى تميزنا عن غيرنا.. وإن قوتنا ترسيخ وتثبيت لهويتنا.. فنؤثر فى ثقافات الآخرين، ونأخذ من ثقافات الآخرين ما يثرى ثقافتنا.. لذلك فإن تعلمنا اللغات الأجنبية ضرورة فى عالم العولمة.. العالم الذى يسعى لأن يكون بلا حدود.. فاللغة الأجنبية هى نافذة على العالم وما فيه من معرفة وهى وسيلة للإطلال من خلالها على الثقافات العالمية المختلفة.. كما أن اللغة القومية هى الأساس المتين لثقافتنا المميزة لشعوبنا.. وتعمل التربية الوطنية على خلق المواطنة الصالحة للأجيال.. ودراسة التاريخ الوطنى الذى هو ذاكرة الأمم ومخزون تراثها الثقافى.. والتربية الدينية هى دعامة للقيم والأخلاق والاعتزاز بالتدين السليم والدين المعاملة.. والاهتمام بالفنون وعلوم المستقبل من علوم ورياضيات.. وقد أصبح التعليم البيئى وسيلة مهمة للمعرفة العالمية، كما أن الثقافة السياسية ترسيخ لحقوق الشعوب وحريتها وديمقراطيتها.

وإذا كانت لاتوجد ديمقراطية موحدة تصلح لكل الشعوب، فكذلك لا توجد ولن توجد ثقافة موحدة لكل الشعوب، وإذا كان العالم اليوم فى ثورته المعلوماتية قد تخطى مرحلة إخفاء الحقائق عن الشعوب فكذلك تخطى المتناقضات التى سبق أن ابتدعها النظام الشيوعى بين العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحرية.. فانتهت المقولات التى كانت تقول: «على الشعوب أن تختار بين عدالة اجتماعية بلا حرية.. أو حرية بلا عدالة اجتماعية».. فقد آمنت الشعوب بمقولة واحدة هى «الإيمان بالعدالة والحرية»..

ولذلك فإن فكرة تغييب الشعوب عما يجرى فى العالم قد انتهى إلى غير رجعة.. وللأقمار الصناعية والبث التليفزيونى الإعلامى العالمى أكبر الأثر فى الحروب الدعائية التى كانت بين القطبين العالميين فى الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى..

يجب علينا أن نكون على بينة من الأفكار الحديثة العالمية فى ظل العولمة.. ونُدرس هذه الأفكار فى المدارس، فإننا بعد أن انتهت الشيوعية عقب الحملة العنيفة تحت شعار نهاية الأيديولوجية، نرى «فوكوياما» الكاتب الأمريكى اليابانى الأصل قد أثار فى مقالته «نهاية التاريخ» وهى تهنئة بانتصار الرأسمالية وهزيمة الماركسية.. ثم ظهر عالم آخر هو «بيتر برجر» يقول ويعلن شعار «بداية التاريخ»، وأن الرأسمالية وفروعها من ناحية الديمقراطية والطبقات والثقافة هى التى ستسير العالم الجديد.. وهناك من يعارضها باعتبارها هيمنة وتبعية جديدة بعد انتهاء الإمبريالية.

مثال من اليابان:

تنص المادة الأولى من القانون الأساسى فى اليابان الصادر عام ١٩٤٧ على ما يلى:

«يجب أن تهدف التربية إلى النمو الكلى للشخصية، تربى شعبًا سليم العقل والجسد، يحب الحق والعدالة، يقدر القيم الفردية، يحترم العمل، يتمتع بإحساس عميق بالمسئولية، ويتشرب بروح الاستقلال لبناء دولة ومجتمع سليم».

ومنذ إصدار هذا القانون، فإن الأهداف العامة للتربية تطرح من خلال توصيات المجالس التعليمية المتعددة، ويقدم المجلس المركزى للتعليم، على الخصوص، التوصيات إلى وزير التعليم، وقد كان للتوصيات التى قدمها هذا المجلس عام ١٩٧١ أهميتها حيث اعتبرت توصيات إرشادية لإصلاح التعليم فى اليابان، وفيما يتعلق بأهداف التعليم تنص هذه التوصيات على أن التعليم «من أجل نمو الشخصية»، ومن ثم يجب أن يساعد على اكتساب القدرات اللازمة لحياة طبيعية، ولتطوير الواقع الاجتماعى، ولإيجاد حلول ابتكارية للمشكلات. إن اليابانيين وهم يظهرون التسامح إزاء غيرهم، يجب أن يحققوا هويتهم الوطنية، على أساس من قواعد المجتمع الديمقراطى والتقاليد القومية، ويجب أن يسهموا فى سلام العالم وفى رعاية الجنس البشرى من خلال تنمية ثقافية متميزة ولكنها ثقافة عالمية.

فالنظام المدرسى فى اليابان تحديدًا يركز على تنمية القدرات الأساسية للصغار أكثر من التركيز على مجموعة من المهارات المهنية المحددة، وذلك استنادًا إلى مسلمة مؤداها أن هؤلاء الصغار يجب أن

يعدوا من أجل مواكبة التقدم السريع فى العلم والتكنولوجيا بمرونة وكذلك التغيرات السريعة فى المجتمع.

ويحدد المجلس القومى لإصلاح التعليم فى اليابان أهداف وغايات التربية فى القرن الحادى والعشرين كما يلى:

- إثراء عقول وقلوب متفتحة معطاءة، وبناء أجسام قوية، وروح خلاقة مبدعة.

- خلق روح تتسم بحرية الحركة وتقرير المصير وبناء شخصية تركز فى تفكيرها على المصلحة العامة.

- تربية أفراد يابانيين لديهم القدرة على أن يعيشوا ضمن مجتمع دولى.

وبناء على ما سبق فقد قام المجلس القومى لإصلاح التعليم بتحديد المبادئ التالية واعتبارها من المسئوليات والمهام التى ينبغى للمهتمين بالتربية الاضطلاع بها وهى:

- التأكيد على تنمية الفرد باعتباره أساس العملية التربوية، والاهتمام بالتعليم مدى الحياة مع التأكيد على ذاتية الفرد.

- توسيع الخيارات العالمية، ودعم قبول الطلاب الأجانب والاهتمام بتدريس اللغة اليابانية للأجانب، والتعريفات بالثقافات الأخرى وزيادة حجم برامج التبادل الثقافى والعلمى.

- مواجهة عصر المعلومات والتعريف بكيفية الإفادة من إمكانات أجهزة الإعلام والمعلومات، والتعريف بأسباب استخدام المعلومات، والعمل على التصدى للآثار الجانبية لانتشار تكنولوجيا المعلومات.

- إعداد جيل من الخبراء لعصر المعلومات وذلك من خلال التركيز على القدرات الابتكارية الإبداعية.. جنبًا إلى جنب مع تعليم الأساسيات التعليمية فى اليابان.

ولما كانت اليابان من الدول التى تمثل نموذجًا متميزًا من دول آسيا المتقدمة، فإن هذا يحتم عليها أن تولى المزيد من الاهتمام بالتعليم للمحافظة على موقعها المتميز عالميًا(*).

كندا وأمركة التعليم:

قبل لحاق كندا بالاتفاقية الحرة مع الولايات المتحدة والنافتا مارست الجماهير دورها فى المعارضة على أسس مخاطر اقتصادية وبيئية وعلى أساس أمركة الثقافة الكندية والتعليم.. وكانت «مود بارلو» ومعها «روبرتسون» من القادة الذين تناولوا آثار النافتا على التعليم الكندى.

(*) المصدر: تقرير اليونسكو المقدم إلى المؤتمر الدولى للتعليم فى دورته الثانية والأربعين، والمنعقد فى **جنيف** فى الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٠.

خلال العقد الأخير حولت كندا اتجاهها من الشرق ـ غرب إلى الشمال ـ جنوب، وأصبحت عضوًا فى الاقتصاد الأمريكى الشمالى الجديد. مصالح الأعمال الكبيرة أن تعتبر أمركة للتعليم الكندى وهو جزء من التحول فى الاقتصاد الكندى والحياة الثقافية والاجتماعية.

فكل المؤسسات الكندية مضطرة لأن تمارس عملها كشركات أعمال، فالمنافسة وسيادة الأقوى أصبحت نموذجًا حكوميًا وتعليميًا. وباندماج الولايات المتحدة وكندا تجد الأخيرة نفسها تتبنى نموذج الفردية الأمريكية وروح العمل الخاص وثقافة المنافسة[١].

وهكذا تبعًا للنافتا ألغيت كل سيطرة على الاستثمار الأجنبى فى كندا، والآلاف من المشروعات الكندية أصبح مديروها أمريكيين وغير قوميين ويرون فى كندا مجرد ولاية سوقها يمثل سوق كاليفورنيا.

ولقد غزت «وال مارت» من أكبر الشركات الأمريكية سوق كندا. وبعد إلغاء التنظيم فى صناعة الاتصالات فتح الباب لغزو الشركات الأمريكية، محدثين بكندا نفس الفوضى التى حدثت نتيجة إلغاء التنظيم بالولايات المتحدة.

كما أن البناء الضريبى الكندى أصبح متوائمًا مع الاقتصاد العالمى القارى حيث تنتفى الحدود القومية.

وبالنسبة إلى الثقافة الكندية فقد ألغيت قوانين الحماية المتعلقة بتوزيع وصناعة الأفلام والتشريعات الخاصة بالكتب ونشرها. كما حرمت من وضع سياسة لحماية وارداتها من الغاز الطبيعى والنفط.

كما يعاد تنظيم القواعد الخاصة بمواجهة البطالة ليتناسب مع نظام الولايات المتحدة والرعاية الصحية تحت ضغط كبير. والعديد من المناطق عقدت اتفاقيات مساومة حتى التى لها ارتباطات بالعمل.

هذا وفى عام ١٩٩٢ رفضت الحكومة الكندية السماح للولايات المتحدة بتخطيط التعليم فى كندا. لقد قدمت اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة والنافتا إلى الشعب الكندى كمحاولة لتحديث وتحرير التجارة وحل المنازعات عبر الحدود. وقاموا ببناء إطار جديد لسياسة اقتصادية واجتماعية له تأثير أضخم على التعليم من غيره من القطاعات. فهو يعامل كسلعة خدمية يجب فتحها للضغوط التنافسية وقوى السوق.. وكما قال روبرتسون «إن الفرضية التى تقوم على أن الخدمات التعليمية يجب أن تعامل كسلع خدمية اقتصادية تمثل تحديًا لتقاليدنا الكندية وخطرًا على برامجنا التعليمية».

فأولاً: تفتح الاتفاقية خدمات كندا بما فيها القطاع العام والخدمات التعليمية للشركات الأمريكية والمنافسة والتعاقدات الحكومية وذلك ضمن قواعد هذه القطاعات، فهى تعطى الولايات المتحدة حقوق

(١) مودبارلو **وهيثرچينى** روبرتسون: تجانس التعليم.

المعاملة القومية. وينطبق ذلك على الحكومات الإقليمية والعقود، فالحكومة لا تستطيع تفضيل الشركات الكندية.

وثانيًا: لا يمكن للحكومة الكندية أن تطلب من الشركات البقاء فى كندا وبذا لا يوجد استثمارات أو عمالة.

وثالثًا: تمد النافتا ما سمى بحق الإدارة للشركات الأمريكية بما يتيح لها التفاوض حول العقود الحكومية والعامة. وتحت هذا التحفظ لا تستطيع الحكومة الكندية تغيير عقد مع شركة أمريكية عبر قومية لضمان شبكات أمن اجتماعى كندى.

ويقول مفاوضو النافتا إن مخاوف رجال التعليم مبالغ فيها. لأن الاتفاق يسمح بما يحدث. والعديد من الحكومات المحلية تخصص خدمات ووظائف تعليمية وخدمات عامة. والحكومة المحافظة فى «البرتا» أكثر راديكالية فى خصخصتها .وإذا أرادت حكومات «البرتا» أيًا كان موقفها السياسى تعديل خطوات الخصخصة فالقواعد الجديدة للنافتا لا تسمح بذلك.

إن التناغم الاقتصادى للقارة سيغير دائمًا من طبيعة التعليم بكندا فسوف يصبح خاصًا أكثر وأقرب للنظام الأمريكى وأكثر تجارية. كما تصبح الوظائف أكثر ندرة والمنافسة عليها حادة، ويتحول النظر للتعليم كميزة تنافسية.. فالتعليم كعمل خاص يجذب شركات ورجال أعمال أكثر.

و ٢٥٪ من ناشرى الكتب التعليمية بكندا هم كنديون. وطبقًا للنافتا يمكن للشركات عبر القومية الآن تطوير منتجات تعليمية لسوق أمريكى شمالى كبير. ونظرًا لحجمها سوف تحصل الشركات الأمريكية على ميزة سوقية، ويمكنها تخفيض التكلفة بالعمل فى المكسيك. ومثل الشركات الأمريكية الأخرى ينظر لكندا كجزء من سوق أمريكى شمالى وحيد.

وهناك حقوق أخرى تتضمنها النافتا والجات ولها آثار على التعليم هى حقوق الملكية الفكرية. فالشركات عبر القومية الكبيرة تحاول الحصول على الملكية والسيطرة فى مجال التكنولوجيا والمعلومات بالقانون الدولى. والسؤال الأخلاقى والقانونى المعقد حول من يملك ثمار التعلم.. قضية طويلة تمثل أهمية فى كندا للحقوق العامة والخاصة والإطار الشرعى. إن تحفظات الملكية الفكرية للنافتا والجات تعامل المعلومات كسلعة وملكية خاصة بالشركة التى ابتاعتها كما أن الشركات الكبرى والخاصة بالنشر والاتصالات والكمبيوتر والعمل الزراعى تستعد لتحصل على حقوق احتكارية عالمية.

وكان لذلك تداعياته الخطيرة على التعليم والتكنولوجيا الخاصة به وتغطى اتفاقيات التجارة الآلات ومعدات الصوت والكمبيوتر، وسوف تعطى هذه الحقوق للشركات عبر القومية المتخصصة فى الخدمة التعليمية قوة الحصول على امتيازات من التعليم العام.

وحول التداعيات الخاصة بالمدارس لابد أن نختبر أوضاع الجامعات فجامعات وكليات كندا لها تاريخ مختلف عن التاريخ الأمريكى. لقد خلقت كمؤسسات عامة يراقبها الجمهور من خلال الحكومة.

وتفضل الولايات المتحدة المؤسسات الخاصة وتمولها الثروة الخاصة والحكومة. وحتى النظام العام الأمريكى أجبر على الاعتماد على الموارد الخاصة. ويتحول التعليم الكندى الجامعى نحو الخصوصية حيث قطعت الحكومة تمويلها.

مسارات التعليم واتجاهاته

التعليم عماد الثقافة: يرى كثير من الكتاب أن العولمة تبدو للوهلة الأولى موجهة نحو مقاصد المال والاستهلاك والأشياء المادية المحسوسة والمرئية، ولكن سلاحها الحقيقى موجه نحو عقلية الإنسان.. فهى غزو ثقافى فى رأى البعض لأنها موجهة لفكر الإنسان بفضل حيازتها على معرفة منظمة ووسائل فاعلة لنشر هذه المعرفة، والقضاء على كل ما هو قديم وأصيل حتى يتم الانفصام بين المجتمعات غير الغربية وثقافاتها المتأصلة، ليتسنى المضى فى مشروع الغرب لطمس الهويات والقوميات المحلية.. ويلخصون أهداف النظام العالمى الجديد فى هذا المجال بالعمل على ترسيخ الديمقراطية والليبرالية على النهج الغربى فى جميع أنحاء العالم واستئصال القيم المنافسة للرأسمالية الغربية فى ظل مفهوم «صدام الحضارات» وصولاً إلى أنماط متناسقة ومجتمعات متماثلة تربطها وسائل الاتصال الحديثة..

والمعروف أن التعليم يعتبر محوراً للحفاظ على الثقافات الموروثة وتنميتها.. كما يرتبط المنهج العلمى بالغايات التى يتطلع المجتمع لتحقيقها من أجل التقدم والترقى.. ومن خلال استيعاب واستخدام التقنيات المتطورة والتجاوب مع التوسع المعرفى وبدرجة متناسقة مع المقدرات الثقافية.

وإذا قيل أن العولمة تواصل مسارها نحو التوحد الاقتصادى والمعرفى، فإن التماثل لن يتحقق طالما بقى حاجز الاختلاف اللغوى، فاللغة تخلق الفكر وتحدده، وطالما أن هناك اختلافاً فى اللغة فثمة تنوع فكرى ومعرفى وثقافى.. ولاشك أن مبدأ التنوع والتعدد اللغوى أمر ضرورى للوفاء بحقوق الثقافات الوطنية واحترام فكرها وقيمها.

والعلم يمكن الإنسان من معرفة الأشياء وفعل أشياء عديدة ومفيدة..

ولا شك أن العلم من أهم وأمضى الأسلحة لمقاومة الآثار الضارة لظاهرة العولمة خاصة بين الشعوب غير الناطقة بلغة العولمة الأساسية ألا وهى اللغة الإنجليزية، فالعلم كما أوضح الكاتب المعروف «برتراند راسل» ظل يخدم غرضين أساسيين هما تمكيننا من معرفة الأشياء وتمكيننا من فعل أشياء مفيدة..

ومن هذا المنطق تأتى ضرورة الارتقاء بسبل التعليم **أولاً:** للحفاظ على القيم الثقافية والحضارية **وثانياً:** كأداة للدفاع عن تلك القيم فى مواجهة أخطار النظام العالمى الجديد.. وعندما قال الخليفة عمر بن الخطاب: «علموا أولادكم الرماية والسباحة وركوب الخيل» لم يكن القصد اقتصار التعليم على فنون القتال وإنما كان وراء القصد هدف أسمى ألا وهو روح الشباب أى التدريب فى مجال القيم التى تسهم

فى تكوين الشخصية.. فالتعليم الصحيح يفرض على المرء امتلاك المعيار القيمى المناسب للحكم على الأشياء من حوله سواء كانت شخصية أم قومية أم دولية[١].. فعصر العولمة يركز كثيرًا على الحرية الفردية، ولكن إذا ترك العنان للحرية فسوف يؤول الحال إلى الفوضى، فالحرية بلا معيار تفسح المجال لارتكاب الأخطاء، وواجب التعليم يمكن الشباب من فهم المبادىء الثابتة القواعد للسلوك القويم..

المسارات والاتجاهات:

شكلت منظمة اليونسكو عام ١٩٩٢ لجنة دولية ـ يرأسها «جاك ويلور» رئيس اللجنة الأوروبية آنذاك وتضم أربعة عشر عضوًا ممثلين لمناطق العالم المختلفة ـ مكلفة بوضع تقرير يحوى المقترحات والتوصيات الخاصة بمسألة التعليم فى السنوات المقبلة وبعد ثمان جلسات عمل من يناير ١٩٩٣ إلى يناير ١٩٩٦ انتهت اللجنة من إعداد تقريرها الذى يعد بمثابة برنامج وخطة عمل للتجديد التربوى والتعليمى يستفيد منها صانعو السياسات التعليمية ومسئولو التعليم فى البلدان المختلفة.

تقرير اللجنة الذى يحمل عنوان «التعليم ذلك الكنز المكنون» يمثل بالأساس إطار عمل من أجل التفكير والتأمل فى الخيارات التى يجب أن تتوافر فى رسم وصياغة السياسات التعليمية، والمنطلق الأساسى الذى توصلت إليه اللجنة هو أن الخيارات فيما يتعلق بالتربية والتعليم إنما تستمد من الخيارات التى يتيحها ويسمح بها نموذج المجتمع الذى نأمل العيش فيه والذى ينفصل عن الخصوصية الحالية لكل مجتمع.

وبينما يبدو العديد من برامج إصلاح التعليم فى الوقت الحاضر تنطلق من فلسفة السوق الحر أى التى تحدد ذلك المجتمع المثالى الذى تكون فيه قوى السوق هى المحدد الرئيسى لكل جوانبه ومن ذلك التعليم. وهو ما يتضح فى رؤى البنك الدولى وبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية التى تتبنى توجهات تركز على قوى السوق.. نجد أن تقرير اللجنة لا ينجرف فى هذا التيار بل يركز إلى جانب هذه الرؤى على المنطلقات الفكرية والمبادىء الإنسانية والأخلاقية وتعطى أهمية للجوانب الثقافية والاجتماعية إلى جانب الاقتصادية.

إن التعليم هو ذلك الكنز الثمين الجدير بأن يحافظ الإنسان عليه ويحرص كل مجتمع وثقافة على امتلاكه، ولكن هذا الكنز عند استخدامه والاستفادة منه لابد من الصقل والحكمة. ذلك أن المعرفة والقيم والحكمة (أساس التعليم) تعد ميراث أسلافنا الذى تركوه لنا ويجب ألا نهمله أو نفرط فيه، فالمعارف والعقول ليست سلعًا تباع وتشترى كما أنها ليست مجرد موارد بشرية يمكن تنميتها واستثمارها إلى حين ثم تطرح جانبًا، بل هى كنوز يجب حمايتها وتعهدها بالرعاية لأنها الوسيلة لتحسين نوعية

---

(١) .انظر كتاب د. التوم ود. آدمز «العولمة سنة ٢٠٠٠».

الحياة للأفراد والمجتمعات ومن ثم لا يمكن أن نقصر نظرتنا إليه على منطلقات السوق والاقتصاد الجامد بل هناك حس إنسانى لا يمكن إغفاله.

والكثيرون يدركون – أو على الأقل يستشعرون – أن هناك نطاقًا واسعًا من التحديات الآن تجابه المجتمعات فى السنوات الحالية والمقبلة تتمثل فى صورة توترات تؤرقها. توترات بين العالمى والمحلى، بين العمومية والخصوصية، بين التراث والحداثة، بين اعتبارات المدى الطويل والمدى القصير، بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص، بين التوسع الهائل للمعارف وقدرة الإنسان على استيعابها إلى جانب المعضلة المستمرة، بين الروحى والمادى.. هذه التوترات – وإن كانت أغلبها ليست بمستحدثة – إلا أنها تشكل العديد من أكثر المشكلات حدة وخطورة فى عالم اليوم إنها تحديات العولمة والتنمية البشرية وتطور المجتمعات.

تنويع مسارات التعليم:

ويقصد به تنويع المسارات الدراسية التى يعرضها النظام التعليمى الرسمى وغير الرسمى واعتبار ذلك مهمة أساسية للتطوير التعليمى حتى تتاح لكل فرد فرصة اختيار طريقه.. وهذا الأمر يقتضى ضمنًا تنويع كل من المحتوى وطريقة استخدام الوقت مع إتاحة مسارات متنوعة من حيث المناهج والمزج بين التعليم والتدريب أو بين التعليم والعمل.

إن التنوع الهائل فى التعليم فى عالم العولمة من حيث الأغراض والأحوال الاجتماعية والاقتصادية فضلاً عن الممارسات العملية يجعل التحدث عن نموذج تطويرى واحد هو حديث ترف لا يعترف بالوقائع، والجزء الآخر إنه مع كثرة المشكلات والتحديات التى تعانيها المجتمعات على مختلف المستويات لا يجب أن يجعلنا نفترض أن التعليم بمفرده هو دواء يعالج جميع أمراض العالم ومشكلاته بل ينظر إليه باعتباره ركنًا أساسيًا فى محاولاتنا لإقامة عالم أفضل لنا.

الدعائم الأربع للتعليم:

ولكن هذا لا يمنع من وضع تصور عام لما يجب أن تكون عليه عملية التعليم.. ووفقًا لهذا التصور ترتكز العملية التعليمية على أربع دعائم تمثل الأهداف المناط بالتعليم أن يحققها – أو على الأقل يوفر الأساس لإيجادها – وهذه الدعائم الأربعة هى:

(أ) **التعليم من أجل المعرفة:** ويقصد به اكتساب تعليم عام واسع النطاق دون التعارض مع إمكانية التخصص الدقيق فى عدد محدود من المواد المختارة، هذا التعليم واسع النطاق يمثل الخلفية الأساسية وجواز السفر إلى التعليم مدى الحياة.. إنها القاعدة التى تجعل الإنسان ذا ولع بالتعلم خلال حياته وهى الخلفية التى تضع الأساس لهذا النوع من التعليم.

(ب) التعليم من أجل العمل: بمعنى إكساب الفرد مؤهلات أداء العمل المنوط به فى مجتمعه أو خارج مجتمعه إذا سافر لمجتمعات أخرى. وإلى جانب التعليم من أجل اكتساب القدرة والمؤهلات للقيام

بعمل ما. يكون مكملاً لهذا البعد جعل الفرد قادرًا على اكتساب القدرة على التكيف مع المواقف المختلفة والتى غالبًا ما تكون غير متوقعة، ذلك أن مؤهلات العمل تتطور باستمرار ومن ثم لابد أن يكون الفرد قادرًا على تطوير مؤهلاته وقادرًا بالأساس على العمل بصورة جماعية.

(ج) **التعليم من أجل تحقيق الذات:** ويقصد به عدم ترك أية مواهب لدى الفرد دون أن نبرزها ونصقلها، والمواهب تمتد من الذاكرة وقوة التفكير والخيال والقدرة الجسمانية والحس الجمالى والفنى والقدرة على الاتصال بالآخرين.. انطلاقًا من الحاجة لزيادة المعرفة بالنفس وتشكيل جوانب الوجود الإنسانى وعدم إهدار موارده.

(د) **التعليم من أجل المعيشة مع الآخرين:** ويقصد به تطوير فهم وإدراك الفرد للآخرين وتوسيع مساحة رؤيته وإدراكه واستيعابه لفهم تاريخ الآخرين وتقاليدهم وقيمهم الروحية.

هذا الأساس يخلق روحًا جديدة تمثل البنية الأساسية للتعاون مع الآخرين وتنفيذ مشروعات مشتركة، أو إدارة الخلافات بطريقة ذكية فى جو من السلام. إن إدراكنا واعترافنا بالآخرين ومصالحهم وأهدافهم ورؤاهم تتيح بيئة أكثر تعاونًا وإنسانية بين الأفراد والشعوب والمجتمعات.

هذا هو التعليم كما يجب أن يكون ويتم قياس الأداء التعليمى على الدعامات الأربع دون التوقف عند مجرد الشعارات. هكذا يمكن إيجاد مواطن يصلح للعالم القادم.

التعليم مدى الحياة:

وهو يمثل نظرة جديدة لفلسفة وآليات التعليم تبلورت مع تزايد الحاجة إلى مواجهة تحديات عالمنا اليوم وتحديات عالمنا غدًا وهو يستند على مبادىء المرونة والتنوع وييسر الحصول عليه فى كل مكان وزمان وهو يحمل معنى أكبر من مجرد التعليم عبر الزمن فإذا كان الهدف الأولى له هو التكيف مع المتغيرات التى تطرأ على صيغة العمل إلا أنه يمثل أسلوبًا أفضل للإسهام فى تكوين النفس البشرية الفعالة وإكساب معارفها وذكائها وملكاتها العقلية والإبداعية وإيجاد قدراتها على التصرف السليم فى المواقف المختلفة.

يقول الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه: «مازلت طالبًا لأظل مطلوبًا».

وتوجد عبارة دينية إسلامية فى التقرير المعروف باسم «إدجار فور» ووضعه فى اليونسكو.. تعلم لتكون.. وأول عبارة فيه القول الدينى.. «التعليم من المهد إلى اللحد».

التعليم بين التقاليد والحداثة:

لا يعنى توجه العالم بمجتمعاته المختلفة نحو العولمة أن تنفض هذه المجتمعات يدها من تاريخها وتراثها وعلى الجانب الآخر لا يمكن أن يترك الفرد ليحبس نفسه داخل أسوار الماضى وهنا يكون النظام التعليمى مطالبًا بمساعدة رواده من خلال العلم على إدراك: من أين أتوا كى يعرفوا إلى أين يتجهون؟

لا يمكن أن نجنى الثمرة إذا لم نرزع الشجرة وبدون الاعتناء بالجذور لايمكن أن تنمو الفروع وتتفتح الزهور، وهذا النموذج ينطلق من استحداث ما يسمى برصيد زمنى للدراسة يكون الفرد قادرًا على استخدامه عقب الانتهاء من مرحلة التعليم الرسمى ويواكبه مؤسسات وموارد مالية وبشرية لتأدية هذه الخدمة بحيث يتسنى للفرد فى مرحلة الرشد الاستفادة من إمكانيات التعليم المستمر خاصة أن فائدتها تتضح بشكل أولى فى التغلب على مشكلة عدم تكافؤ الفرص كبديل لإسعاف أولئك الذين لم يأخذوا مسارًا متصلاً فى النظام التعليمى لظروفهم الخاصة أى إعادة جذب أولئك الذين ابتعدوا لظروف خاصة عن التعليم.. والمقولة الإسلامية «التعليم من المهد إلى اللحد» تؤكد ذلك.

ومع فوائد التعليم مدى الحياة يمكن النظر إليه إجمالاً باعتباره جواز مرور للحياة فى المستقبل سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع.. وهو التعليم الذى يمكن أن نتبعه فى ظل متغيرات الحياة وما تحدثه العولمة من تطورات فى المعرفة المستمرة.

التكنولوجيا الجديدة للمعلومات وتأثيرها على التعليم:

إن هذه التكنولوجيات تمثل ثورة تبدو آثارها ماثلة أمام أعيننا كل يوم وإذا كان الشق الأول لهذه التكنولوجيات قد تبلور فى الاستخدام البسيط لها لأغراض العملية التعليمية – وهو أمر متطور باستمرار وينتشر فى المجتمعات واحدًا تلو الآخر – بحيث تخلق هذه التكنولوجيات الجديدة للمعلومات بيئة ثقافية وتعليمية تتوافر فيها المصادر المتنوعة للتعليم وإتاحة المعلومات والارتقاء بمستوى الخدمة التعليمية.

ولكن هذه المعرفة التى تتيحها التكنولوجيا الجديدة ليست متاحة لكل الأفراد أو المجتمعات وليست متاحة لسائر أنماط المعرفة والمعلومات وليست لكل الثقافات..

فإذا كنا نعترف أن العالم يتجه نحو مجتمع المعلومات حيث ستكون التكنولوجيات الجديدة أكثر استخدامًا، فإن ذلك يضع الأنظمة التعليمية أمام خيارات عديدة ومتطورة وتتيح فرصًا جديدة وتجلب أيضًا تحديات جديدة.

وإذا كانت التكنولوجيات الجديدة للمعلومات أداة مفيدة لتيسير العملية التعليمية، وإتاحتها بشكل أفضل، ولكن هذه الإمكانات لن تكون متاحة للجميع إذ أنه سيظل هناك تفاوت فى فرص الانتفاع بالتعليم والمعلومات والتكنولوجيات الجديدة، وسيستمر هذا التفاوت بل ويزداد داخل كل قطر وبين كل قطر وآخر حيث من الصعب حتى الآن تصور أن تستخدم التكنولوجيا لتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ولكن مهما تقدمت تكنولوجيا المعلومات فى طريق تطورها فإن هذا لا يمكن أن يكون بديلاً لمناهج تعليمية جيدة ومعلمين أكفاء، وكل ما تشتمل عليه العملية التعليمية التقليدية، لأن هذه العملية التعليمية كما نعرفها هى الكفيلة بإقامة الدعائم الأربع للتعليم التى تحدثنا عنها فى سطور سابقة إلى جانب أنها الطريق للارتقاء وحسن التعامل مع تكنولوجيا المعلومات الجديدة اليوم وغدًا.

وهنا نؤكد مجدداً على أن المعلمين هم العنصر الرئيسى فى عملية التعليم إذ من الصعوبة بمكان القيام بإصلاح تربوى أو تحسين لنوعيـــة التعليم فى بلد ما لم يكن المعلمون قادرين على أداء المهام المنوطة بهم بكفاءة معقولة.

«ما من فرد كائنًا من كان عندما يواجه مواقف حاسمة فى حياته يحتاج فيها إلى اتخاذ قرارات مهمة إلا ويتأثر فى النهاية – إلى حد ما –بما قد تعلمه تحت توجيه من المعلم».

«ما يكون مناسبًا للغرب يكون مناسبًا للآخرين»

What Is Good For The West Is Good For The Rest:

هذا هو الشعار الذى يمثل هذه المرحلة من العولمة وإن كان لا يزيد عن كونه مجرد شعار دعائى بل يمكن القول أن الأساس الفكرى الذى تنطلق منه الآراء والكتابات الحالية ليس موجوداً فى عقول كتاب وسياسيى ومحللى الغرب فقط بل يوجد أيضًا فى عقول عدد من الكُتَّاب والسياسيين فى مناطق العالم المختلفة وينطبق هذا الأمر على منطقتنا وعلى مجتمعنا الثقافى المصرى.

من هذا المنطلق يكون التصور المستقبلى الذى تزدحم به الوسائل الإعلامية واللقاءات الفكرية والمنتجات العقلية، هو ذلك العالم المتلاحم جداً والذى يتمتع بشكل عام بصحة جيدة باستثناء بعض التوترات الاجتماعية والسياسية والثقافية التى ستحل مع مرور الوقت ومع تطور العولمة وانتشارها بين المجتمعات أكثر فأكثر ومن ثم يكون المستقبل الذى يتصوره هذا المنطق مستقبلاً وحيداً لا بديل له ولا توجد أية احتمالات لوجود تعددية ثقافية أو حضارية أو حتى أدنى احتمال لإحداث تغير فى شكل العلاقات السياسية والاقتصادية فى صالح الطبقات والشعوب المقهورة.

ومن هنا يكون التأكيد على الجمع بين الذاتية والعالمية إذ يصعب أن نضحى بذاتيتنا من أجل العالمية. إننا إن فعلنا ذلك نكون كمن يسافر بلا دليل مصيره التيه والفناء ولكن على الجانب الآخر فإن الإصرار على انتهاج هذا المنحى والذى يلقى رفضًا إدراكيًا وشعوريًا من قبل فئات المجتمع المختلفة سيكون مردوده الفشل فى اللحاق بالعالمية ومن ثم لابد أن نوضح بأيدينا تلك العلاقة الترابطية بين الذات والعالم وعدم التعارض بينهما حتى يمكن أن نكون موجودين فى السنوات القادمة بشكل مرضى.

ومن ثم يمكن القول أن الأحاديث والكتابات الكثيرة التى انطلقت مؤخراً والتى تبرز الأهمية لجعل التعليم مصنعًا لإنتاج سلعة بشرية قادرة على التعامل مع قوى السوق وقادرة على التكيف مع شروطه ومستلزماته، بل وقادرة على التنافس مع السلع البشرية الأخرى فى مقابل إهمال، سواء كان سهوًا أو كان متعمدًا، للأساس الحضارى والثقافى والاجتماعى الخاص بالفرد والمجتمع.. إنما تعنى أن يتجه التعليم نحو مساعدة الفرد وتأهيله ليكون سلعة جيدة مع التضحية بهذا الفرد نفسه.

إن الهيمنة الحالية للغة الإنجليزية فى وسائل الإعلام الجماهيرى وعند استخدام التكنولوجيات الجديدة للمعلومات تمثل تهديدًا للمجتمع ككل، فالهيمنة اللغوية هى الأساس للهيمنة الثقافية وستكون

الثقافات الضعيفة – مثل المتواجدة فى الأقطار الصغيرة أو لغات الأقليات على وجه الخصوص – أكثر عُرضه فى المرحلة الأولى للتهديد، وهذا الأمر معترف به بين المؤسسات الثقافية الدولية وبين المفكرين.. ففى تقرير أصدرته اليونسكو مؤخرًا جاء فيه أنه تحت تأثير العولمة الجارفة فإنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستمحى حوالى ٩٠٪ من اللغات الموجودة حاليًا والتى تمثل اللغات المحلية لبعض المجتمعات الصغيرة ولغات الأقليات، فلا مجال للتعليم الحديث إلا باستخدام تكنولوجيات التعليم الحديث وباستخدام لغة عالمية (الإنجليزية).

وهذا التهديد لا يشعر بالخوف باتجاهه تلك المجتمعات الصغيرة والأقليات بل يشعر بالخوف تجاهه أيضًا اللغات والثقافات ذات الوزن والثقل.. فها نحن نجد الكتاب الفرنسيين ينتقدون بشدة العولمة وما تتضمنه من أجهزة إعلام وتكنولوجيا جديدة للتعليم والمعلومات والتى تهيمن عليهم جميعًا اللغة الإنجليزية ويطالبون بألا يؤخذ التعليم فى ظل العولمة باعتباره انعكاسًا بلا ملامح خاصة لقوى السوق، ومن ثم لا مجال للحديث عن الخصوصية والذاتية بل يرون أنه لابد من الحفاظ على ثقافة التعليم وتدعيمها وليس القضاء عليها تحت شعار العولمة.

وهذا الخوف أو التخوف وصل إلى صناع الرأى والقرار فى فرنسا وها نحن نجد العمل المكثف المبذول لحماية اللغة الفرنسية فى فرنسا ومناطق النفوذ الثقافى الفرنسى.. وهذا يفسر القانون الذى صدر مؤخرًا بمنع استخدام ألفاظ غير فرنسية بدلاً من الألفاظ الفرنسية – وذلك لحماية اللغة الفرنسية التى تمثل وعاء الثقافة الفرنسية.

العولمة ووسائل الإعلام

ـ وسائل الاتصال والمعلومات . . طرح مستقبلى .

ـ المنظور الإعلامى لمفهوم العولمة .

وسائل الاتصال والمعلومات.. طرح مستقبلى

إن التحول الذى يشـهده العالم المعاصـر كنتيجة لولوج عصر المعلومات يعيد تعريف أهم عنصرين محددين لأى تصرف أو سلوك ألا وهما الزمان والمكان مع ملاحظة أنه رغم ثورة المعلومات قد تطرقت إلى أدوات الاتصال وقنوات المعلومات، إلا أنها ستظل مع ذلك مرتبطة بشكل أو بآخر بالمرسل والمرسل إليه والرسالة وإن كنا لا ننكر أن الإنسان حاليًا يواجه طوفانًا من الصور والرموز والأحداث والآراء.. تطمع جميعها فى الاستئثار بانتباه هذا الإنسان والتأثير عليه.. بمعنى أن ثورة المعلومات بجانب تأثيرها على عنصرى الزمان والمكان فإنها أيضًا أثرت فى حجم البيانات والمعلومات التى تتناقلها وتبثها وسائل الإعلام المختلفة، ومن ثم لم تعد المشكلة عدم إمكان الاطلاع على المعلومات لصعوبة الوصول إليها بل باتت المشكلة التى تواجه كل المواطنين بما فى ذلك كبار المسئولين هى كيفية التعامل مع هذا الكم الهائل من المعلومات بحيث إن معرفة الحقيقة باتت أمرًا أصعب.

ذلك أن المشكلة ليست فقط متابعة الأخبار والأحداث الكثيرة التى تبثها وسائل الإعلام بل تكمن فى مدى نزاهة وحَيْدة وموضوعية هذه المعلومات، ذلك أن كل نبأ أو حادثة مهما كانت صغيرة أو كبيرة فهى تتعلق بعدد من يعنيهم الأمر من سياسيين وبيروقراطيين وعسكريين وجماعات اجتماعية أو اقتصادية.. ومن ثم فإنه من الطبيعى أن تتدخل هذه القوى ذات المصالح المختلفة والاهتمامات المتباينة إلى التأثير فيما تبثه وسائل الإعلام من تغطيات لهذه القضايا أو الموضوعات.. ومع تزايد حجم البيانات والمعلومات وتطور المجتمعات ستكون هناك قوى كثيرة تمارس سلطة التأثير على المعلومات عبر وسائل قائمة على التلاعب بالمعلومات قبل أن تصل هذه المعلومات إلى وسائل الإعلام بحيث تظل وسائل الإعلام مجرد قناة نقل ليس لها أى دور سوى نقل المعلومات التى ترضاها هذه القوى عن تلك القضايا.. وهو ما يعنى استخدام تكتيكات المعلومات.

وهناك تكتيكات تستخدمها القوى المختلفة فى ساحة السلطة لتحقيق أهداف معينة ترتئيها هذه القوى هى الأسلم، وهى تكتيكات لا يتم تعلمها فى مدارس أو معاهد بل هى تستخدم بذكاء على ساحة

السلطة العامة.. وهى تكتيكات معروفة ومستخدمة وإن كانت غير مقننة ولم توضع لها مناهج أو قواعد.. بما يجعلنا نمعن النظر فى مفاهيم مثل شفافية الدولة، وحق الجمهور فى المعرفة على أنها صور بلاغية لأن هذه التكتيكات تمس هذين المفهومين اللذين يعدان من أكثر مفاهيم المعلوماتية الحديثة.

تكتيكات المعلومات:

ذلك أن الحديث عن الديمقراطية الحديثة السليمة يتضمن توافر مفاهيم أساسية مثل شفافية الدولة وحق الجمهور فى المعرفة، ولكن مع تعقد الحياة السياسية ومع مرور الزمن أصبحت القوى الفرعية داخل كيان السلطة تستخدم وسائل متباينة للتغلب على القيود التى فرضتها مبادىء شفافية الدولة والمواطن الصالح وحق الجمهور فى المعرفة التى أتت بها الديمقراطية للحد من تحكم السلطة، حتى تحافظ هذه القوى على إحكام قبضتها على الموضوعات التى تتعامل معها. وهذه الوسائل تمارس فى ظل القانون ومفاهيم الديمقراطية فى كل المجتمعات.. وهى ما يطلق عليها تكتيكات المعلومات، ومن أهم هذه التكتيكات:

السرية: ويعد تكتيك السرية من أقدم تكتيكات المعلومات وأكثرها شيوعًا، فما أسهل أن يكتب على أى مستند أو ورقة خاصة بموضوع معين عنوان/سرى/أو سرى للغاية/ وهذا العنوان يجعل هذه المستندات والأوراق بمثابة كتاب سماوى لا ينبغى مسه أو الاقتراب منه وبالطبع هناك أمور تستوجب ذلك إذا كانت لها صفة عسكرية أو دبلوماسية إلا أن بعضها أيضًا يمثل إحراجًا للإدارات العليا إلى جانب أن تقرير ما هو سرى.. ينحصر فى المسئول نفسه عن هذا الموضوع أو ذلك بما يفتح مجالاً للقمع والفساد ولكن مع التأكيد على أهمية السرية يبقى أن معرفة كيف ومتى تستخدم السرية هى إحدى المهارات الرئيسية لكل رجال الدولة والمسئولين عن الإدارة العليا. والمثال الكوميدى الذى يلخص ما نقوله أنه فى الرابع من يوليو ١٩٦٧ وقع الرئيس الأمريكى «ليندون جونسون» على قانون حرية المعلومات، وأعلن فى الاحتفال بهذا التوقيع أن حرية المعلومات من الحيوية بحيث لا يجوز تقييدها إلا لدواعى الأمن القومى وليس لرغبات مسئولى الدولة أو المواطنين. وبعد أن أنهى الرئيس الأمريكى كلمته سأله أحد الصحفيين إذا كان بإمكانه الحصول على نسخة من المسودة الأصلية لكلمة الرئيس.. فرفض الرئيس الأمريكى «جونسون» طلب الصحفى ببرود.

التسريب الموجه: وهو تكتيك يعنى إطلاق صواريخ معلوماتية عن عمد لتصيب أهدافًا محددة. وفى اليابان كانت فضيحة «ريكوت – كوزموس» المالية عام ١٩٨٩ والتى انتهت بسقوط رئيس الوزراء اليابانى «نوبوروتاكيشيتا» مثالاً لتأثير تكتيك التسريب الموجه، حيث تمكن عدد من العاملين فى مكتب النائب العام من القيام بحملة ماهرة لتغذية الصحافة اليومية بشكل منتظم بمعلومات سرية عن هذه القضية.. وكان الصحفيون يتلقون فى لحظات محسوبة بعناية تدفقات محددة من المعلومات كانت بمثابة تلحين إيقاعى

شديد الانضباط. وفى هذا المجال يقول «تاكاشى كاكاوما» وهو نائب يابانى مشهور بكتاباته عن الفساد (إننى واثق أن التحقيق كان سيتوقف لولا المعلومات التى تم تسريبها إلى الصحافة).

وفى الولايات المتحدة الأمريكية كان لقضية «ووترجيت» – التى أدت إلى عمليات التسريب الموجهة غير معروفة المصدر إلى إنتهاء القضية باستقالة «ريتشارد نيكسون» من الرئاسة – أثر كبير فى تحديد نمط تعاملات الموظفين فى البيت الأبيض.. وكما يقول «ديف جيرجن» وهو مسئول سابق عن العلاقات العامة فى البيت الأبيض (.. بعد فضيحة ووترجيت اختفت مسألة كتابة تقارير صريحة من قبل مساعدى الرئيس للتعبير عن اختلافهم مع زملائهم إذ أن الشعار أصبح لا تقولوا شيئًا مثيرًا للجدل أو اللبس فى وجود أكثر من شخص واحد).

وجدير بالذكر أن نفس المسئولين الذين يلعنون مدبرى عمليات التسريب هم أنفسهم من الممارسين لهذه العمليات على مستوى آخر، فبينما كان «هنرى كيسنجر» مستشارًا للأمن القومى الأمريكى كان أستاذًا فى التسريب الموجه ومع ذلك قرر ذات يوم أن يضع هواتف معاونيه تحت المراقبة للتأكد مما إذا كانوا يسربون معلومات محرجة للصحافة أو الكونجرس أم لا.

متطلبات انتقال المعلومات:

وكما قلنا فإن ثورة المعلومات أدخلت تحسينات كبيرة على وسائل نقل المعلومات بما انعكس على سرعة وضخامة حجم هذه المعلومات ولكننا كما نعرف فإن عملية انتقال أى بيانات أو معلومات أو معرفة من نقطة إلى أخرى تتطلب:

- مصدر أو مرسل.
- جهة مستقبلة.
- مجموعة من القنوات والوسائل لنقل الرسالة.
- الرسالة المنقولة.

ومن ثم فإن ثورة المعلومات أحدثت تأثيرًا سريعًا من خلال القنوات والوسائل المرتبطة بعملية انتقال المعلومات بينما ظل المشاركون فى لعبة السلطة – سواء رسميون أو غير رسميين وسواء من الداخل أو من الخارج – قادرين حسب قوتهم ونفوذهم ومناصبهم وعلاقاتهم على التدخل فى كل عنصر من هذه العناصر.. ومستخدمة فى ذلك تكتيكات معلوماتية متنوعة.. تستخدم إلى جانب تكتيكى السرية والتسريب الموجه.. ولتوضيح ذلك نشير إلى:

على مستوى المرسل: إن شخصية المرسل تمثل سمة أساسية لأى إرسال وتساعد ضمن أشياء أخرى على تقدير مدى مصداقية هذه الرسالة.. ومن هنا كان استخدام تكتيك المصدر المقنع.. فالجمعيات الأهلية التى ترسل طلبات جمع المال تعلن أنها مستقلة سياسيًا ودينيًا.. وقد تكون فى حقيقة الأمر ذات ارتباط خاص بحزب ما أو جهة ما، وكذلك الأمر على كل المستويات حيث يرتكز هذا التكتيك على إيجاد

اللاعب المقنع الذى يقوم بدور الواجهة الأمامية لإخفاء قوى وأهداف ومطامع أخرى بعيدة كل البعد عن هذه الواجهة.

وهذا الأمر يكون على مستوى الشركات بين شركة وأخرى باستخدام واجهة أمامية أخرى كما يكون على مستوى الدول بحيث يستخدم المصدر المقنع لنقل رسائل معينة تخفى أشياء تخالف الظاهر منها إلى درجة أن تكون هذه الرسالة نفسها مزورة واستخدم المصدر المقنع لإكسابها المصداقية المطلوبة.. مثال ذلك: فى أواخر الثمانينيات ظهرت فى واشنطن وثيقة مزيفة قرأها «توم بكميلان» عضو الكونجرس أمام مجلس النواب الأمريكى مقدمًا إياها على أنها مذكرة حكومية يابانية داخلية رفيعة المستوى صادرة إلى رئيس الوزراء اليابانى من مساعده للتنسيق السياسى، وهذه المذكرة توصى بتوجيه الاستثمارات اليابانية فى الولايات المتحدة نحو دوائر انتخابية معينة بحيث يمكن أن تستخدم للتأثير على السياسة الأمريكية، لكن اتضح أن هذه الوثيقة مزيفة بل مختلقة فى الأصل وحدد مصدرها بأنه «رونالد مورس» أحد المسئولين عن البرنامج الأسيوى فى مركز أبحاث «وودرو ويلسون»، وقال «مورس» أنه كتب الوثيقة ليوضح ما كان يراه من ممارسات من جانب اليابانيين وكان «ماكيلان» مصدرًا مقنعًا لإضفاء المصداقية.

قنوات نقل الرسالة: ويعنى ذلك استخدام قنوات خلفية غير القنوات الرسمية المعروفة والمحددة كإطار عمل بحيث لا تصل الرسالة إلى جهة أو شخص معين كان المفروض أن تصل إليه، بل تتعداه وتصل لجهة أو شخص آخر ما كان يجب أن تصل إليه قبل الجهة أو الشخص الذى تم استبعاده.. مثال ذلك: اتصال سفير الولايات المتحدة فى باكستان سرًا بمجلس الأمن القومى دون المرور بوزير الخارجية، وذلك الاتصال كان ضمن خطة وضعها «كيسنجر» رئيس مجلس الأمن القومى حينئذ للتحضير لمهمة «نيكسون» السرية فى الصين التى انتهت بإعادة العلاقات بين البلدين.

وهناك عدد كبير من المسئولين فى كل الأنظمة التى تفضل الاحتفاظ بالمعلومات فى يده وإبعادها عن النظام البيروقراطى الرسمى أو استخدام قناة غير رسمية لنقل رسالة معينة إلى جهة أخرى.. وأشهر مثال لتوضيح هذا الأمر:

أثناء أزمة الصواريخ السوفيتية فى كوبا حينما لاح شبح حرب عالمية ثالثة ومع توالى الاتصالات والرسائل بين «كيندى» و«خروشوف» وصلت الأزمة إلى درجة عالية من التوتر، وفى هذا الموقف قام «خروشوف» بإرسال «الكسندر فومير» - الممثل الرئيسى لـ كيه-جى-بى (المخابرات السوفيتية) فى واشنطن - للاتصال بالصحفى الأمريكى «جون سكالى» الذى كان على علاقة مع «فومير»، وفى هذا اللقاء سأل «فومير» الصحفى «جون سكالى» عن مدى اعتقاده بأن الولايات المتحدة ستتعهد بعدم غزو كوبا فى حالة سحب السوفييت لصواريخهم وقاذفاتهم من كوبا. وكانت هذه الرسالة التى نقلها الصحفى إلى البيت الأبيض منعطفًا حاسمًا فى طريق حل الأزمة.

وإلى جانب استخدام تكتيك القنوات الخلفية، هناك أيضًا تكتيك القناة المزدوجة.. بمعنى توجيه رسائل ذات مضامين متباينة، بل قد تكون متناقضة وذلك عبر قناتين مختلفتين وذلك لاختيار ردود أفعال المستقبلين أو لإثارة البلبلة والنزاع بين الجهتين لهاتين الرسالتين.

مستقبل الرسالة: ويبدأ من مراقبة ما يصل إلى الجهة المستقبلة ومن ثم التحكم فى المعلومات التى تصله وهى طريقة معروفة على كافة المستويات ابتداء من السكرتيرة البسيطة إلى المسئولين فى أعلى المناصب.. وهو ما يطلق عليه تكتيك الوصول.

ويأتى بعد ذلك تكتيك من يريد أن يعرف بمعنى تقسيم البيانات والمعلومات والمعرفة إلى فئات ويتم إرسال هذه الفئات إلى متلقين معينين وبالمثل تمنع فئات معلوماتية معينة بمعنى تكتيك من لا يحتاج أن يعرف.

وقد انتشرت مزحة فكاهية فى واشنطن أثناء التحقيق فى فضيحة إيران جيت – حيث تقول:

سؤال: كم شخص يحتاج تركيب مصباح كهربى فى البيت الأبيض؟

جواب: لا أحد.. إنهم يحبون إبقاء «ريجان» فى الظلام!!

وهو ما يعكس ما يحدث على كافة المستويات وفى جميع المجتمعات من عدم إبلاغ المسئولين بمعلومات معينة للتعلل إذا ساءت الأمور بالجهل بالموضوع وقد يحدث العكس بحيث يكون هناك ضمان أن تصل المعلومات لمسئول معين حتى إذا ساءت الأمور يكون هناك شركاء فى المسئولية.

على مستوى الرسالة: وهناك العديد من التكتيكات التى تستخدم للتأثير فى الرسالة المراد نقلها من مرسل إلى مستقبل.. ومن أهم هذه التكتيكات المستخدمة:

الحذف: بمعنى خضوع مضمون الرسالة لعملية انتقاء واعية ومقصودة وذلك بحذف بعض الوقائع أو الآراء ذات الدلالة بما يتوافق مع القائم بهذا التكتيك ودفاعًا عما يسعى إليه.

التعتيم: بمعنى تغطية التفاصيل الكفيلة بإثارة معارضة أو إثارة أزمة وذلك بطلاء من التعتيم والتجريد حتى تفقد هذه الرسالة مضمونها الحقيقى.

التوقيت: بمعنى اختيار اللحظة المناسبة لتسليم الرسالة بحيث يكون المستقبل فى ظرف يتيح الحفاظ على رؤية منفذ هذا التكتيك، فمثلاً يتعمد كاتبو الخطب فى البيت الأبيض تسليم مسودات الخطب فى آخر لحظة حتى لا تتاح للمسئولين الآخرين فسحة من الوقت لتعديل أو تنقيح هذه الرسائل.

التنقيط : بمعنى تجزئة البيانات والمعلومات وإرسالها فى شكل جرعات صغيرة موزعة على فترات زمنية، مما يؤدى إلى تشويش السياق الإجمالى لهذه البيانات والمعلومات.

الموج العالى: بمعنى إرسال كم ضخم من البيانات والمعلومات دفعة واحدة بحيث لا يكون لدى المستقبل أدنى فرصة للتعامل مع هذا الكم الضخم فيبتعد ويترك الأمر برمته ويستخدم هذا التكتيك كثيرًا عندما يكون المستقبل قد اشتكى قبل ذلك من قلة المعلومات.

الغموض والخلط: بمعنى مزج الوقائع الصحيحة بعدد من الشائعات الغامضة بحيث لا يستطيع المتلقى التمييز بين الحقائق والشائعات.

وهناك تكتيكات أخرى يستخدمها أصحاب المصلحة للتأثير فى الرسالة التى تصل لمستقبل معين.

ولكن أليس هذا معناه أن قلة من التصريحات والرسائل والحقائق سواء فى العمل السياسى أو فى ممارسة المسئوليات الحكومية هى التى يمكن التسليم بصدقها ذلك أنه لا يوجد شىء حيادى تجاه السلطة فالجزء الأكبر من البيانات والمعلومات والمعرفة المتداولة فى دوائر الحكومة قد سبق لها أن تعرضت إلى معالجة سياسية.. ويصعب فى هذه الأيام تحديد من المستفيد من ذلك.. وكما قلنا سابقًا فإن هذا التدخل يحدث قبل الوصول إلى وسائل الإعلام التى ستقوم هى الأخرى بدورها فى معالجة الحقيقة لتلائم أغراضها الخاصة بمعنى تحريف الوقائع بشكل أكثر مواءمة.

إن عواقب كل ذلك تمس لب العلاقة التى تربط الديمقراطية بالمعرفة فمن الأمور المتفق عليها أن الرأى العام المطلع هو أحد الشروط الضرورية للنهج الديمقراطى ولكن فى ظل ما ذكرناه يكون السؤال هو: ما المقصود بتعبير (المطلع)؟ ذلك أنه فى كل أشكال الديمقراطية مهما قيل عن جودتها هناك مساحة سرية للدولة لا ينافسها فيها أحد.. وحتى فى المساحة المتاحة للمواطنين فإن المعضلة ليست قراءة هذه الوثائق العامة بل الأهم هو معرفة كيفية إعداد ومعالجة هذه الوثائق.. أى معرفة مراحل الطريق التى قطعتها هذه الوثائق حتى تصل للمواطنين. والوجه الآخر لذلك هو مدى أهلية المسئولين عن اتخاذ قرارات وتبنى سياسات قائمة على الموضوعية ووثائق سليمة حقيقية.

والأمر لم ينته بعد... فهناك أمور مستحدثة.

المنظور الإعلامى لمفهوم العولمة[1]

من الضرورى أن نعترف بأنه من الصعب تحديد تعريف جامع مانع لمفهوم «العولمة» من الناحية الإعلامية، ولكن يمكن القول بأنها محصلة لعدد من المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التى حدثت فى الربع الأخير من القرن العشرين وفى مقدمة هذه المتغيرات الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصال والمعلومات، والتى أضفت طابعًا دوليًا على الكثير من وسائل الإعلام الجماهيرية.

---

(١) موسوعة المجالس القومية المتخصصة: المجلد ٢٥، شعبة الإعلام.

إن أكبر إنجاز حققته هذه الثورة التكنولوجية، هو أن المسافات لم تعد عقبة أمام تبادل الأنباء والمعلومات والصور والرموز والآراء والأفكار على المستوى الدولى، وظهر إلى الوجود نظام اتصالى عالمى يربط بين أية بقعة وأخرى على كوكب الأرض.

وقد ساهم فى إيجاد العولمة الإعلامية، تحول النظام الإعلامى الدولى من الطابع الثنائى الذى كان يقوم على سيطرة النظامين الإعلاميين: الليبرالى الغربى، والاشتراكى الشرقى، إلى الطابع الأحادى الذى يقوم على سيطرة نظام إعلامى دولى واحد، وهو الغربى الليبرالى، وهيمنة قطب واحد على هذا النظام، وهو الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المهم التأكيد على أن التطور فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كان أحد الأسباب الرئيسية فى تحول النظام الإعلامى الدولى من الطابع الثنائى إلى طابع النظام الواحد، وأن هذين المتغيرين يشكلان جوهر مفهوم العولمة الإعلامية.

إن الآثار التى نجمت عن «العولمة» رغم عدم اكتمالها بعد، قد خيبت الآمال التى عقدت عليها وأسكتت الأصوات المتفائلة، إذ أدى التطور التكنولوجى فى مجال الاتصال والمعلومات إلى زيادة الفجوة بين الدول الصناعية من ناحية، والدول النامية من ناحية أخرى، حيث وجدت دول تتمتع بوفرة فى الإنتاج الإعلامى، ودول أخرى تعانى من مجاعة فى هذا الإنتاج، وهو ما أدى إلى إيجاد ثنائية جديدة فى النظام الإعلامى الدولى تقوم على هيمنة عدد قليل من الدول المتقدمة على غالبية الدول النامية، أى هيمنة من جانب وتبعية من جانب آخر.

إن المؤسسات الإعلامية الدولية، وأغلبها مملوك للدول الاستعمارية القديمة، تحتكر نسبة كبيرة من مصادر المعلومات الإعلامية المستخدمة فى دول العالم الثالث، وتكاد تنفرد ثلاث وكالات أنباء غربية بالسيطرة على حركة تدفق الأخبار الدولية وهى: وكالة رويتر البريطانية، ووكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة اسوشيتدبرس الأمريكية، ولكل وكالة منها مكاتب فى أكثر من مائة وخمسين دولة وتستخدم عدة آلاف من المراسلين والمحررين والموظفين، وتبث الأخبار على مدار الأربع والعشرين ساعة إلى عشرات من الوكالات الوطنية، وإلى المئات من الصحف ومحطات الراديو والتليفزيون، ولم تعد تكتفى بالأخبار المكتوبة، وإنما أضافت إليها الصوت والصورة لمواكبة عصر تكنولوجيا الوسائط المتعددة.

ويجرى باستمرار إغراق المجتمعات النامية بسيل من الرسائل الناشئة عن متطلبات تسويق منتجات الشركات متعددة الجنسيات، ويجرى فى الوقت ذاته تحويل بنية شبكات الاتصال الدولية وما تقدمه هذه الشبكات من برامج، طبقًا لمواصفات جهات التسويق العالمية، ولا يتسامح النشاط التجارى الإعلانى مع قنوات الاتصال الجماهيرى التى تستبعد إعلاناته، وبرامجه الترفيهية الموجهة إعلانيًا، وبالتالى فهو يبذل جهدًا كبيرًا من أجل اختراق كل ما هو متاح من منافذ الاتصال ذات الإقبال الجماهيرى الملموس، فشهية شركات الإعلان لا تعرف الشبع، كما أن هدفها ليس أقل من السيطرة الكاملة على كل وسيلة من وسائل الاتصال الجماهيرى، وبمجرد نجاحها فى إخضاع وسيلة من وسائل

الاتصال، أيًّا كانت الصفحات الأصلية لتلك الوسيلة، فإنها تتحول إلى أداة للثقافة التجارية.

وعلى الجانب الآخر، فإن غالبية وسائل الاتصال والإعلام المستخدمة فى الدول النامية صنعت خارجها، فالبنية التحتية للاتصال والإعلام لا تنتج فى هذه الدول، فلا وجود لديها لأية صناعات لمستلزمات وسائل الاتصال والإعلام، فهذه الدول تستورد آلات الجمع الصحفى والمطابع والأحبار وورق الصحف، كما تستورد أيضًا أجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو ومعدات الاستديوهات وكاميرات التصوير وآلات التسجيل والصوت والإضاءة والمونتاج، وكل ما له علاقة بصناعة الاتصال والإعلام.

إن الوضع الراهن لتكنولوجيا الاتصال فى المجتمعات النامية يؤكد ضعف البنية الاتصالية لهذه المجتمعات، مما يجعلها عاجزة عن استيعاب قدر كبير من إنجازات التكنولوجيا الحديثة فى الاتصال، ويحول دون الاستفادة الكاملة من إمكانات هذه التكنولوجيا. لقد فشلت الدول النامية فى تحقيق ما نسميه (الأمن التكنولوجى) فى مجال الاتصال، فهى لم تحسن اختيار التكنولوجيا الملائمة لإمكاناتها واحتياجاتها الإعلامية، ولم تتمكن من توطين التكنولوجيا الحديثة فى مجتمعاتها بحيث تصير جزءًا من بنيانها الاجتماعى والثقافى، كمقدمة لتنمية مصادر التكنولوجيا الوطنية، كما فشلت فى إقامة تعاون مشترك مع مثيلاتها من الدول النامية فى استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة ذات التكلفة المرتفعة.

القطب الإعلامى المهيمن: يصاحب نمو النظام الإعلامى الدولى الواحد الذى يقوم على العولمة، تعاظم قدرات الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها داخل هذا النظام الواحد، وفى الوقت الذى يجرى فيه استكمال الصورة النهائية لهذا النظام الإعلامى الدولى الواحد، تتحول الولايات المتحدة الأمريكية بالتدريج إلى القطب المهيمن على هذا النظام[١].

إن تطور النظام الإعلامى الدولى إلى الوضع الذى يهيمن فيه قطب واحد على هذا النظام، لا يجب أن يخفى عن أعيننا تواجد مراكز إعلامية دولية أخرى تملك قدرات إعلامية متميزة، ولها نفوذ على المستوى الدولى، وإن كانت أقل قدرة وأضعف نفوذًا من الولايات المتحدة الأمريكية، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، كما يجب ألا ننسى أيضًا أن روسيا الاتحادية أصبحت مركزًا رئيسيًا فى النظام الإعلامى الدولى الجديد، بعد أن كانت قطبًا فى النظام الإعلامى الدولى القديم.

إن المعادلة التى تحكم النظام الإعلامى العولمى الجديد، تقوم على هيمنة قطب واحد من ناحية، وتبعية كافة الدول لهذا القطب من ناحية ثانية، ولكن درجة التبعية ليست واحدة بالنسبة لكافة الدول، فهى تقل بالنسبة للمراكز الإعلامية الرئيسية، وتزداد بالنسبة لما عداها من الدول الأقل تطورًا، كما أن هذا الوضع لا يلغى نفوذ المراكز الإعلامية الرئيسية على غيرها من الدول الأكثر تبعية، فهذه المراكز الأكثر تطورًا تابعة ومتبوعة فى الوقت ذاته.

وعلى سبيل المثال، فإن تبعية الإعلام البريطانى للولايات المتحدة الأمريكية لا يلغى نفوذ الإعلام البريطانى على غيره من الدول الأقل تطورًا فى العالم الثالث، فالإعلام البريطانى فى ظل النظام الإعلامى الدولى الجديد، تابع ومتبوع فى ذات الوقت، وهكذا الأمر بالنسبة لكل المراكز الإعلامية الرئيسية فى النظام الإعلامى الدولى الجديد.

---

(١) وهو ما ظهر بوضوح خلال الحملة العسكرية فى أفغانستان فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

حرية الإعلام والعولمة:

لاشك أن العولمة سوف تؤثر بعمق على الإعلام فى دول العالم كافة، وبخاصة فى الدول النامية، ومن المتوقع أن يتخذ هذا التأثير مسارين متناقضين، إذ يؤدى المسار الأول إلى إعطاء مزيد من الحريات لوسائل الإعلام، وذلك حتى تستطيع أن توائم أوضاعها الإعلامية مع طبيعة النظام الإعلامى الدولى الجديد، وهو النظام الغربى الذى يقوم على الليبرالية بما تمثله من حرية وتعدد فى وسائل الإعلام.

أما المسار الثانى فهو يقود إلى مزيد من التبعية الإعلامية، واتساع نطاق هيمنة القطب الواحد لتشمل دول العالم الثالث كافة، بعد أن كانت مقصورة على الدول التى تخضع للنفوذ الغربى فقط، ذلك أن سقوط النظام الإعلامى الشرقى قد منح الإعلام الغربى – وهو القطب المهيمن على هذا النظام – قوة مضاعفة فى السيطرة والتأثير على العالم كله.

ومن المهم ملاحظة أن النظام الإعلامى الدولى الجديد، الذى يقوم على العولمة، لن يسمح إلا بقدر محدود من الحرية لوسائل الإعلام فى العالم الثالث، بما يكاد يكفى لإعطاء وسائل الإعلام الغربية فرصة أكبر للتسلل والسيطرة على وسائل الإعلام فى الدول النامية وإلغاء القيود التى تعوق حريتها فى الحصول على مزيد من المعلومات التى لم تكن متاحة من قبل عن العالم الثالث، وكذلك إمكانية تحطيم العقبات القانونية والإدارية، مثل الرقابة على المطبوعات والدوريات والبرامج التليفزيونية والأفلام السينمائية، مما يتيح مزيدًا من التدفق للأنباء والمعلومات والأفكار الغربية إلى مجتمعات العالم الثالث.

وعلينا أن نتذكر أن الغالبية العظمى من الدول الاستعمارية، فى القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، كانت دولاً أوروبية (ليبرالية) ولكنها مارست فى مستعمراتها أسوأ ألوان الحكم الاستبدادى، وبعد استقلال غالبية المستعمرات عقب الحرب العالمية الثانية فإن المعسكر الغربى (الليبرالى) شجع وساند فى الغالب الأعم أكثر الحكومات استبدادًا وتنكرًا للديمقراطية والحرية.

ولقد كانت أبرز تقنيات الإعلام والاتصال التى عرفها العالم فى القرن العشرين تتمثل فى التليفون والراديو والتليفزيون وأجهزة الريكوردر (المسجلات).. وقد تبارت الشركات اليابانية المتخصصة فى الإلكترونيات فى تقليل حجم منتجاتها من خلال التطوير التكنولوجى المستمر، وكانت شركة سونى أول من توصل لاختراع الترانزستور الذى تبعه أجهزة الراديو المحمول ثم التليفزيون ثم الكاسيت ثم الكمبيوتر والإنترنت.. وقد تتابعت خطوات التطوير حتى وصلت إلى استخدام الأقمار الصناعية والبث الفضائى الذى أتاح نقل ونشر الأخبار والمعلومات عن الأحداث لحظة وقوعها إلى جميع أنحاء العالم، وأبرز مثال لذلك حرب الخليج التى انفردت فيها شبكة CNN الأمريكية بالتغطية الإخبارية لتطوراتها، بعد أن استطاع مراسلوها إقامة محطة بث فضائى خاصة فى بغداد!

ثم كان تقليل نطاق جمهور المستمعين والمشاهدين خطوة أو قفزة أخرى فى مجال الاتصالات

الإلكترونية، بعد أن كان الأمر يقتصر على قاعة موسيقى أو سينما يؤمها بضعه مئات، أو جهاز تليفزيون يتجمع حوله أفراد الأسرة، حينما ظهر الكمبيوتر الشخصى PC الذى يستخدمه شخص واحد، إلى جانب جهاز «ووكمان» المزود بسماعتين لاستخدام شخص واحد أيضًا.

كما تطورت تقنيات الكلمة والصوت والصورة التى كان التحكم فيها يتم بواسطة لوحة مفاتيح أو ميكروفون لتتجمع كلها فى وحدة واحدة يتم ترتيبها وتنسيقها بواسطة الكمبيوتر.. الذى يمكن مثلاً أن يقوم بدور فرقة موسيقية بأكملها.

وساعد انخفاض أسعار أجهزة الاستقبال، من ناحية أخرى، على انتشار تكنولوجيا وسائل الاتصال والإعلام مما أتاح ليس فقط وصولها إلى مختلف مشاريع شرائح سكان الأرض، بل واتساع مجال الاختيار والمفاضلة بينهم، بالإضافة إلى انتهاء السيادة الوطنية على ما يبث عبر الفضاء، الذى يصل إلى كل المجتمعات عن طريق أطباق الدش..

وقد ظهرت وتطورت كل هذه التكنولوجيات والمستحدثات فى المجتمعات الرأسمالية وانعكست آثارها وتأثيراتها فى إطار العولمة الثقافية.. حيث يتم بطريقة غير مباشرة استيراد «أيديولوجيات ثقافية» من خارج الحدود، وذلك لأن معظم الأنباء والمعلومات والبرامج ومواد الترفيه والإعلانات عن المنتجات العالمية تنطلق أو تتدفق عن المراكز الرئيسية فى النظام العالمى، كما يقول «هوسكنز» فى كتابه «أسباب السيطرة الأمريكية على التجارة الدولية فى برامج التليفزيون – وسائل الإعلام، الثقافة، المجتمع(*)»، يضاف إلى ذلك أنه نتيجة التدفق المستمر للمواد الثقافية والأمريكية بصفة خاصة عبر وسائل الإعلام متخطية كل الحدود أن اللغة الإنجليزية أصبحت محور نظام الاتصال العالمى، مما يتنبأ لها بأنها ستصبح اللغة المشتركة فى النظام المعولم، حيث تستخدمها وسائل الإعلام فيما يشكل نسيج الثقافة العالمية، مما جعل الناس فى المجتمعات المختلفة ينظرون إلى العالم من خلال عيون العولمة، إذا جاز التعبير.

وربما كان «الإنترنت» أحدث التقنيات فى مجال وسائل الإعلام والاتصال وأكثرها فعالية فيما يتصل بعامل الزمان والمكان، فهو شبكة دولية تربط مباشرة بين أجهزة الكمبيوتر. وكان أول ما ظهر فى الولايات المتحدة من خلال دمج الشبكات المحلية تحت رقابة عسكرية، ثم تحول بعد ذلك ليصبح شبكة للبحوث والأنشطة الأكاديمية بصفة أساسية إلى جانب استخدامه فى ترويج سلع ومنتجات المؤسسات التجارية.. ويعتبر «الإنترنت» عالميًا بمفهوم مداه ولكنه ليس شاملاً بالنسبة لتغطيته، حيث كان عدد مستخدميه نحو ١٥ مليونًا يتزايدون بمعدل بين ٢٠ و ٣٠٪ كل ٣ شهور، حسب آخر الإحصاءات العالمية. وأهم مزايا «الإنترنت» أنه يتيح إمكانيات وآفاقًا واسعة للحصول على كل المعلومات عن أى مكان ومن كل

(*) Hoskins, C. Reasons for the US Dominance of the International Trade in T. V. Programs, Media, Culture and Society 1988.

مكان عبر الفضاء، بما يسهم فى إيجاد أنماط جديدة للتقارب والتلاقى على المستوى العالمى.

وخلاصة القول أن عناصر وعوامل انتشار وقوة تأثير العولمة الثقافية على الموروثات والأعراف والأنماط السائدة فى مختلف المجتمعات تتجاوز ليس فقط المنظمات الصناعية والحدود السياسية بل والأنظمة الوطنية.. فقد اتسع نطاق العولمة الثقافية بدرجة فاقت كلاً من العولمة الاقتصادية والعولمة السياسية، حتى أن نمط تبادل واقتناء الأشياء ذات القيمة، أصبح يخضع لإغراء الاستهلاك من خلال العلامات والصور والمعلومات التى تسيطر عليها شركات الإنتاج والتوزيع العالمية وتروجها فى كل بقاع الأرض.

كما أن حركة السياحة العالمية على الجانب الآخر أصبحت تمثل عنصرًا مهمًا فى العولمة الثقافية، لدرجة أن كل شركة سياحية فى أى بلد تبذل كل جهدها لاجتذاب مواطنى البلدان الأخرى للزيارة والتعرف على معالمها وتقاليدها وفنونها، مما جعل السفر «ظاهرة عالمية»..

تطور سوق الميديا العالمية:

شهدت نهاية الثمانينيات ميلاد تطور حقيقى لسوق الميديا العالمية حيث أصبحت الشركات المسيطرة شركات عبر قومية مثل NBC, CBS, ABC وبدأت أسماء «روبرت مردوخ» «وترنر» و«دزنى» تتردد فى أنحاء العالم كملوك أو أباطرة الميديا فى العالم سواء صحافة أو إذاعة أو تليفزيون أو وكالات أنباء بالإضافة إلى قنوات البث الفضائية عبر الأقمار الصناعية، والتى بسطت هيمنتها متجاوزة كل الهويات الوطنية، باعتبار أنها كيانات عالمية! وإن تقاسمت ملكيتها بين شركات ومستثمرين فى العالم الرأسمالى المتقدم.. ومن أبرز الأمثلة رجال الصناعة اليابانيون الجدد مثل «سونى» «وماتسوشيتا»، الذين انضموا لعضوية «النادى» من خلال شرائهم شركات الميديا التى تقع مراكزها الرئيسية فى أمريكا، حتى أصبح أكثر من ١٠٪ من قوة العمل الأمريكية فى الشركات الأجنبية التى تعمل فى صناعات الفيلم والتليفزيون من الأجانب بما يعنى أنها مع تزايد انتشارها ونموها على مستوى العالم، كانت تقل نسبة «الملكية» الأمريكية حتى بدأت نغمة جديدة تتردد حول «امبريالية ثقافية للشركات عابرة القارات»(*).

هذا بالإضافة إلى التطورات المتسارعة فى التكنولوجيا التى كانت بمثابة ثورة فى الميديا العالمية، وما صاحبها من فعاليات وتداعيات بعيدة المدى.. فبينما كانت أنظمة الإعلام تحاول الحفاظ على طابعها الوطنى أو المحلى، فإن الميديا التى كان بثها يعبر فوق الحدود القومية كانت تزداد قوة وتأثيرًا ونفوذًا، جنبًا إلى جنب، إن لم يكن تجاوزت، سرعة إزالة الحدود أمام التعاملات التجارية والمالية العالمية، وما صاحبها من تزايد الطلب على خدمات وسائل الاتصالات المختلفة.

(*) Reading in International political Economy - David Balaam & Michael Veseth.

إن أكبر مؤشر على تنامى عولمة الميديا هو ما أبرزه إحصاء أجرى عام ١٩٩٦ من أن معدل نمو زيادة عوائد شركات الميديا والترفيه تجاوز فى سرعته معدل زيادة إجمالى الناتج القومى فى معظم أنحاء العالم، بل وكان أكثر سرعة فى الشرق الأقصى ووسط أوروبا، ويؤكد ذلك أن المسح الذى أجرى على مشاهدى التليفزيون فى ٤١ دولة، أظهر أن متوسط المشاهدة هو ٦ ساعات يوميًا!! وهذا يعكس فى الوقت نفسه مدى ازدهار ورواج صناعة الترفيه الأمريكى التى تسيطر على سوق إنتاج برامج التليفزيون وكذا الفيلم على مستوى العالم، ومن بين الأدلة على ذلك أن تسعة من بين كل عشرة أفلام الفيديو فى ألمانيا تنتجها الأستديوهات الأمريكية، وعلق أحد خبراء الميديا على ذلك قائلاً «أن السوق الخارجى مفتوح على مصراعيه!!» وأصبحت اللغة الإنجليزية هى السائدة إما مباشرة أو بعد الدبلجة!!

ومع ذلك يرى محللون آخرون أن هذا التفسير ليس مطلقًا خاصة فيما يتعلق ببرامج التليفزيون وشرائط الموسيقى والغناء، حيث يتم إنتاجها محليًا فى معظم بلدان غرب أوروبا، والتى يفضل مواطنوها عادة المشاهدة والاستماع إلى نجومهم ورموزهم الوطنية. ولكن ذلك لا يمنع من الاعتراف بأن أمريكا لا تزال تملك ناصية السيطرة على الميديا العالمية.

ويدلل أحد المنتجين فى شركة والت ديزنى «بالنسبة لكل الأطفال» أصبحت شخصيات ديزنى شخصيات محلية، حتى لو كانت تتطور بلغات وطنية.. فشعار ديزنى «فكر عالميًا وتصرف محليًا». وباستمرار تتزايد مكاسب وأرباح عمالقة الميديا الأمريكيين من وراء انتشار إنتاجهم فى مختلف أنحاء العالم، بدأوا يتجهون إلى مشاركة منتجين محليين، حتى أصبح محتوى الميديا المنتجة محليًا يحمل «رائحة» هوليوود.

وتوسعت صناعات الميديا خلال التسعينيات فى معظم أسواق العالم النامية ووصلت إلى نشر الكتب وتسجيلات الموسيقى وإنتاج الأفلام، حتى أصبحت سوق الميديا العالمية واقعًا حقيقيًا.. تحت سيطرة الشركات الكبرى وفروعها فى أنحاء العالم.

ومن ناحية أخرى ساعد ظهور الأقمار الصناعية وتوزيع البرامج بواسطة الكابل إلى زيادة عدد القنوات المتاحة للمشاهدة فى معظم بلاد العالم خلال التسعينيات، وأدى ذلك بالتالى إلى زيادة العوائد التى تحصلها الشركات المنتجة عن طريق الاشتراكات أو ما يدفعه المشاهدون من رسوم من خلال نظام الكوابل أو الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى ذلك، فإنه مع زيادة التوجه إلى سياسات الخصخصة وإضفاء الطابع التجارى على وسائل الإعلام والاتصالات، انفتح المجال لما أصبح يعرف بالبث التجارى العالمى، وتحولت أنظمة التليفزيون الوطنية إلى «جزء متكامل» من برامج التحرر الاقتصادى!! بعد أن كانت فى كثير من البلدان نظامًا تابعًا لسيطرة الدولة. وحتى فى البلاد التى لاتزال تحرص على إبقاء وسائل الإعلام المرئية «كقطاع عام»، ولن يكون لها حيلة أمام مئات القنوات المتاحة عبر الفضاء أمام مواطنيها الذين لاشك سيقبلون عليها وينصرفون عن قنواتهم وإذاعاتهم المحلية!!

ومن أمثلة ذلك اضطرار هيئة الإذاعة البريطانية BBC والإذاعة الأسترالية إلى الاتجاه للنظام التجارى العالمى حتى تستطيع الاستمرار فى دعم خدماتها العامة المحلية، وذلك من خلال الإنفاق والتعاقد مع شركات خاصة لإنتاج وتوزيع برامج عالمية.. كما كان لانتشار البث التليفزيونى العالمى عبر الأقمار الصناعية أثر كبير على إعادة تنظيم صناعة الأخبار العالمية، فبعد أن كانت وكالات أب – ى ب رويتر – اف ب – هى المسيطرة على سوق نقل الكلمة المطبوعة عبر الأثير، بدأت تحل مكانها قنوات الأخبار العالمية وأبرزها شبكة CNN المعروفة التى يصل إرسالها إلى غالبية سكان العالم، وأصبحت أقرب ما تكون إلى «صحيفة عالمية» تتحدى كل منافسة لها..

ويمكن القول إن هذه التغيرات السريعة فى الميديا العالمية، إنما تنطلق من «نظام إعلامى جديد» يقوم على حرية السوق ومبادىء حرية التعبير التى تكفل الحماية ضد التدخل الحكومى.. ومع التطور المذهل فى تكنولوجيات وصناعات الاتصال، أصبح هناك قبول متزايد لتقليل سيطرة الحكومات الوطنية.

وقد شهدت التسعينيات أيضًا زيادة الجدل حول «النظام الإعلامى العالمى الجديد» بعد بدء تطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥، وكان المحور الأساسى هو حماية حقوق النشر على المستوى الدولى... وذلك بعد أن فقدت شركات الميديا بلايين الدولارات كل عام نتيجة ما أطلق عليه جرائم «القرصنة» ضد منتجاتها، حيث يعاد إنتاج أو نسخ وطبع أو تقليد الأفلام والكتب والشرائط دون إذن الشركات المنتجة أو تعويض المؤلفين والفنانين أصحاب العمل الأصلى وفقًا لمبادئ «حقوق النشر والطبع» ويرى بعض العاملين فى صناعة الميديا أن شرائط الفيديو قد خلقت سوقًا رائجة «للقرصنة» فى مجال الأفلام وبرامج التليفزيون، بالإضافة إلى أشرطة أغانى المشاهير التى تعرف «بالفيديو كليب».. ونتيجة تفشى هذه الظاهرة طالبت شركات الميديا الغربية حكوماتها باتخاذ الإجراءات السريعة والفعالة للتصدى لهذا التعدى على حقوق النشر والطبع، وقد علقت مجلة الإيكونوميست على ذلك بأنها «قضية شديدة التعقيد» وأن القانون الخاص بها لا يفرض سوى اللجوء إلى «التحكيم» للفصل فى منازعاتها، وقد كان هذا الموضوع أحد أسباب تطرق اتفاقات منظمة التجارة العالمية WTO إلى الإطار العام للملكية الفكرية على المستوى الدولى وإدراج حماية حقوق الطبع والنشر ضمن بنوده، وبما يحافظ على مصالح الشركات التجارية الكبرى.

ومن ناحية أخرى فإنه مع تزايد ووضوح طابع العولمة على الاقتصاد العالمى بدأ الإعلان يلعب دورًا حيويًا بالنسبة لمئات الشركات التى تعمل فى هذا المجال، والتى يتركز معظمها فى غرب أوروبا واليابان وأمريكا، حتى أن مجلة الإيكونومست قالت: « إن شركات الإعلان العالمية أنفقت فى عام ١٩٩٥ نحو ٤٧ بليون دولار على الحملات الإعلانية فى أنحاء العالم بما يوحى أننا نعيش اليوم عصر التسويق العالمى!! وذلك نتيجة زيادة عوائد حملات الإعلان عن مختلف أنواع السلع والخدمات وأصبح تطور الإذاعة التجارية العالمية عنصرًا أساسيًا فى نشاط السوق العالمى، حتى فرضت الإعلانات التجارية فى

التليفزيون نفسها واحتلت الأولوية على برامج الدراما والترفيه بفضل ما تدره من أرباح طائلة وما تسهم به فى ترويج المنتجات وزيادة المبيعات وبالتالى دفع عجلة الاقتصاد بصفة عامة.

وزاد من قوة وأثر الميديا العالمية والإعلان العالمى التطور السريع والمتواصل لتقنيات الاتصال وأبرزها الإنترنت والبريد الإلكترونى، التى أتاحت للجماهير فى كل أنحاء العالم الوصول والحصول على متطلباتها من أى مكان فى العالم، وهو الأمر الذى استغله عمالقة الميديا فى تحقيق المزيد من المكاسب والأرباح، بغض النظر عن القيم والمثل والمبادئ!! فالتجارة لا تعرف الأخلاق كما يقولون فى الغرب حيث اتجهت شركات الميديا والإعلان العالمى إلى دراسة الأسواق فى كل بلدان العالم والشرائح والفئات فى كل مجتمع وما يضمه من طبقات غنية أو متوسطة، حتى تعد الحملات التسويقية المناسبة التى توجهها إلى كل جمهور حتى يقبل على شراء المنتجات التى تسعى إلى ترويجها، وكما يقول أحد مديرى شركة ديزنى «أن الطبقة المتوسطة فى الهند وحدها تضم ٢٥٠ مليون نسمة، يمثلون فرصة هائلة»!!

وهكذا تعد الشركات العالمية الحملات الإعلامية المناسبة التى تستهدف كل جمهور من المستهلكين فى كل بلد بل وفى كل منطقة من العالم!! هذا بالطبع باستثناء البلدان الفقيرة، مثل الواقعة جنوب الصحراء فى أفريقيا التى تفتقر غالبية شعوبها إلى أجهزة الراديو والتليفزيون، وبالتالى تنعدم فرصتها لمتابعة ما تبثه الميديا، كما يعوزها النقود حتى لو رغبت فى الشراء، الأمر الذى يجعلها خارج نطاق حسابات الشركات العالمية، وعلى حد قول فايننشيال تايمز «معظم التليفزيون الأفريقى لا يشاهده أحد» وينطبق نفس الشىء إلى حد ما على البلدان التى كانت تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى سابقًا حيث تسود السيطرة الحكومية الشاملة على كل ما يكتب ويذاع وتخضع كل المواد الإعلامية لآلة الدعاية الحزبية الصارمة.. بالإضافة إلى سوء الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار الذى لا يتيح أى مجال لترويج أو تسويق أى سلعة أو الإعلان عنها!! وقد تغير الوضع بعد تفكك الاتحاد السوفيتى، فى بلدان شرق أوروبا التى اتجهت معظمها إلى تحرير اقتصادياتها وتبنى مبادئ الاقتصاد الحر، وفتحت أبوابها أمام الميديا العالمية التى بدأت فى التوغل فى أسواقها مثال ذلك إن أكثر من نصف دور الصحف بالتشيك والسلوفاك والمجر وبولندا أصبحت تمتلكها شركات ألمانية وسويسرية، إلى جانب سيطرة شركات أمريكية مثل «تايم تيرنر» و«ديزنى» على شبكات التليفزيون فيها، وأصبحت استديوهات هوليوود تمتلك معظم صناعة الفيلم فى المجر، وهذه الخطوات تكتسب أهمية خاصة من وجهة نظر السياسة الغربية، لأنها تؤدى إلى اندماج المنطقة فى الاقتصاد العالمى كما تخلق نوعًا من الميديا والثقافة السياسية التى تهيء المجال لسيطرة السوق على المجتمع، على حد قول نيويورك تايمز.

وبالنسبة لآسيا، فإنه رغم أن معظم بلادها كانت وسائل الإعلام فيها تخضع بصورة أو أخرى لقيود وسيطرة حكومية متفاوتة الدرجات، إلا أنه بعد ظاهرة النمور الآسيوية، بدأت هذه القيود تتهاوى، مع سرعة التوجه إلى سوق الميديا التجارية العالمية.. ومن أمثلة ذلك ما تشير إليه التوقعات إلى أن أندونيسيا، التى تعتبر رابع دولة فى العالم من حيث تعداد سكانها، سوف تزداد فيها نسبة عدد حائزى

أجهزة التليفزيون إلى ٣٣٪ عام ٢٠٠٣ بينما تصل نسبة الزيادة فى كل من تايلاند وماليزيا إلى ٢٥٪، وأن آسيا فى مجموعها سوف يصل عدد حائزى أجهزة التليفزيون بها إلى نحو ٥٠٠ مليون وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف الموجود فى أوروبا الغربية! وبالتالى سوف يتضاعف عائد الإعلانات التليفزيونية فيما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٣ نحو ثلاث مرات ليصل إلى حوالى ٢٠ بليون دولار، كما يرى بعض المحللين الاقتصاديين ذلك – باستثناء الصين التى تمثل «الجوهرة» فى تاج الميديا الآسيوية وسكانها الذين يبلغون حوالى ١.٣ بليون نسمة!! وذلك بعد أن قررت الصين، رغم استمرار الدكتاتورية السياسية فى ظل الحزب الشيوعى، التحول إلى اقتصاد السوق!! وما صاحب ذلك من قبول «الإعلان» فى الحياة الصينية وتزايد الإقبال على شراء منتجات عالمية!! وكما لاحظت صحيفة شنغهاى تحت عنوان «عصر الإعلان» أن الذين يستثمرون لابد أن يستفيدو» وهكذا بدأت الميديا تكتسب الطابع التجارى فى الصين بعد أن وصل عدد حائزى أجهزة التليفزيون بها إلى ٢٣٠ مليون نسمة عام ١٩٩٥ والمشاهدين نحو ٨٠٠ مليون نسمة، بالإضافة إلى توقع وصول المشتركين فى تليفزيون الكابل إلى ١٠٠ مليون نسمة، مما يجعلها أكبر سوق لاستخدام الكابل فى العالم.. ومن هنا بدأ عمالقة الميديا العالمية يخططون لدخول سوق التليفزيون الصينى، رغم أنه يخضع لإدارة الحكومة وإن كان يدار بأسلوب المشروعات الخاصة..»

وخلاصة القول أنه ما انتهى عام ١٩٩٧ حتى اكتملت إعادة بناء صناعة الميديا، على نطاق عالمى.. وأصبحت الشركات العملاقة مثل «ديزنى» و«تايم واترز» هى التى تغذى شبكات التليفزيون وقنوات الكابل بمختلف المنتجات الإعلامية فى جميع أنحاء العالم، مما اضطر شركات أخرى مثل CBS و NBC إلى الخروج من حلبة المنافسة لافتقارها إلى الاستوديوهات الكبيرة اللازمة لإنتاج الأفلام والمسلسلات وغيرها من موارد الترفيه، أو الاتجاه إلى الاندماج مع شركات أخرى تضمن استمرار البقاء فى السوق، داخل إطار البيئة السياسية والاقتصادية الجديدة.

وسائل الإعلام الإخبارية والعولمة: إن الخيارات التى تجريها وسائل الإعلام الإخبارية عند تغطية الأحداث، تفسر إلى حد ما تغير الأولويات فى جداول الأعمال السياسية فى أغلب البلدان. فبعض أوجه التشابه فى التغير السياسى فى البلدان المختلفة ترجع إلى اختلاف ردود فعلهم تجاه مشكلات اقتصادية واجتماعية متماثلة، إلا أن المشاركة فى نظام عالمى من شأنه تقوية أوجه التشابه. وفى بعض الأحيان تتصدر وسائل الإعلام وأحيانًا تدفعها المنظمات غير الحكومية أو الشركات عابرة القارات أو الحكومات، إلا أن قراراتها تكون مهمة دائمًا خاصة فى حالة وكالات الصحافة العالمية وشبكات التليفزيون عبر الأقمار الصناعية. وإن تحرك أو انتقال الأفكار لا يؤثر فقط على جدول الأعمال بل وعلى النتائج السياسية، وليس من قبيل المصادفة أن حقوق الإنسان وحقوق المرأة وقضايا البيئة وسياسات النقد والخصخصة قد لاقت تأييدًا متزايدًا فى كثير من البلاد فى وقت واحد! ومن أبرز الأمثلة فى هذا الصدد أن حادثة «شيرنوبل» أثرت على سياسات الطاقة الذرية فى جميع أنحاء العالم، كما أن انهيار النظام السوفيتى والتفرقة العنصرية قد ساعدا على تقوية العملية الديمقراطية العالمية. فلا يمكن الزعم

بأن الحدود التى تفصل الثقافات السياسية والنظم السياسية فى كل بلد قد أزيلت تمامًا، ولكن يمكن القول إن كل دولة أصبحت نظامًا فرعيًا داخل نظام سياسى عالمى..

انتقال المنظمات غير الحكومية من المحلية إلى العالمية: يتمثل أحد آثار عولمة الاتصال فى تسهيل قيام مجموعات صغيرة من الناس عبر جسور التعاون فيما بينهم حتى لو كانت تفصلهم آلاف الأميال وبهذا استطاعت المنظمات غير الحكومية التعامل عبر القوميات، وإن لم تكن جميعها قد اختارت ذلك، حيث تختلف المنظمات المحلية التى تعمل فى مدينة صغيرة عن المؤسسات العالمية الكبيرة التى تتواجد فى معظم البلدان، ويمكن القول إن العامل الحاسم فى نشاط المنظمات غير الحكومية عبر القوميات هو طبيعة أهدافها:

– فإذا كان هدفها الرئيسى تقديم خدمة لأعضائها، فإن ممارسة أنشطة المساعدات الخيرية محليًا أو شن حملة لتغيير قانون معين لا تجعل هناك مجالاً لإنشاء فروع عبر قومية ولكن هناك منظمات غير حكومية وطدت مكانها فى عدة بلدان قبل أن تقرر إنشاء اتحاد ذى طابع دولى للمنظمات غير الحكومية، كاتحاد فيدرالى، لتبادل المعلومات والخبرات. ومن أمثلة ذلك نقابات العمال، والجمعيات النسائية وجمعيات رعاية المسنين وتنظيم الأسرة.

– وقد يكون هدف حملات المنظمات غير الحكومية فى إحدى البلدان، التأثير على سياسة حكومتها، ولكن تقرر، لأسباب تكتيكية، أن تحصل على دعم ومساندة حكومات ومنظمات غير حكومية أجنبية، مثل المنظمات غير الحكومية المهتمة بشئون البيئة.

– وفى بعض الأحيان تقرر منظمات غير حكومية منذ البداية أن تكون أكثر فعالية بأن تجعل نشاطها عبر القوميات وينشئون فروعًا لها فى عدة بلدان، مثال ذلك منظمة العفو الدولية وأصدقاء الأرض! أو أن يكون مركزها الرئيسى فى بلد ما ولكن هدف نشاطها فى أنحاء العالم مثل أوكسفام فى بريطانيا وكير فى أمريكا.

الإعلام الأمريكى فى صيغة عربية: تناقلت وكالات الأنباء فى ديسمبر ٢٠٠١ قرار الإدارة الأمريكية إنشاء قناة تليفزيونية ناطقة باللغة العربية، موجهة إلى الشعوب العربية، وأنها خصصت لها خمسين مليون دولار وسوف تستخدم أحدث الأساليب التكنولوجية الإعلامية.

والأمر الذى يلفت النظر هو سبب اتخاذ هذه الخطوة فى هذا الوقت بالذات، ولا يخفى على أحد أن التليفزيون أقوى وسائل التأثير على الشعوب وأكثرها قدرة على توجيه الرأى العالم خاصة فى البلدان التى تنتشر فيها الأمية.

وكان أحد الكتاب الأمريكيين قد نشر مقالاً بصحيفة «هيرالد تريبيون» تحت عنوان «ما تحتاج إليه أمريكا فى الوقت الحالى هو الانتصار فى الحرب الإعلامية للأفكار!» فهل يكون هذا هو الدافع وراء القرار الأمريكى؟! خاصة بعد أن أعلنت أمريكا انتصارها فى الحرب التى شنتها ضد أفغانستان،

وشعورها بوجود أفكار معارضة لها على الساحة العالمية، وأن عليها أن تواجه الواقع.. وهو أن كثيرًا من المسلمين ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها معادية للإسلام وللمصالح العربية.. كما أن كثيرًا من الأصوات فى أوروبا تردد الشكوى من التفاوت فى القيم بينهم وبين الأمريكيين، وانتقد البعض التوجه الأمريكى فى الإسراف فى فرض العقوبات وأن العنف واستخدام القوة العسكرية يسيطر على تفكيرها وقراراتها..

ومن هنا قد يتضح مغزى القرار الأمريكى بإنشاء القناة التليفزيونية فى هذه المرحلة، خاصة مع احتدام وتدهور الأوضاع فى الشرق الأوسط، ورغبة أمريكا فى إعادة تشكيل صورتها أمام العالم بصفة عامة والعرب والمسلمين بصفة خاصة بعد أن تهاوت مصداقيتها وتأكد اتجاهها للكيل بمكيالين فى تعاملها مع الآخرين ودون اهتمام لغير مصالحها الخاصة والرأسمالية غير المنضبطة، أو المتوحشة كما يصفها البعض.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل وطرح علامات الاستفهام من جديد عن موقف العرب والمسلمين أنفسهم وما الجهد الحقيقى الذى يبذلونه لتوضيح وجهات نظرهم والتصدى للأكاذيب والافتراءات التى توجه ضدهم والدفاع عن قضاياهم وحقوقهم المشروعة..

سطوة الإعلام: فى خطاب لميخائيل جورباتشوف عام ١٩٨٩.. «لقد كنا تقريبًا آخر من أدرك أن أفضل وسيلة للنجاح فى عصر المعلومات هى المعرفة».. لم يصل جورباتشوف إلى قمة السلطة إلا لأنه ممثل لطبقة جديدة من المواطنين السوفييت يتمتعون بمستوى تعليم أفضل، وفى الحقيقة.. إن القبضة الحديدية وعدم الشفافية بالنسبة للمعرفة وحجز السلطات الشيوعية للمعرفة.. والبيروقراطية المفرطة لكل مجالات الحياة.. هى التى حدت من المعرفة..

إن ظهور قوة الإعلام وثورة الاتصال التى جعلت المواطن فى الاتحاد السوفيتى يشاهد ويسمع.. من القنوات الفضائية التى اخترقت سماء الاتحاد السوفيتى.. حطمت سيطرة موسكو على الفكر فى كثير من البلدان التى كانت تحكمها أو تسيطر على السلطة فيها.

وهناك خشية متزايدة.. بأن القنوات الفضائية المملوكة لدول لها رغبة فى نشر وتسويق العولمة.. سيكون لها الأثر الكبير فى نشر مبادىء هذه العولمة.. والعكس صحيح.. لو كان الذين يقفون ضد سلبيات العولمة لديهم قنوات فضائية مؤثرة وقوية الحجة.. فإنها ستؤدى دورًا مهمًا فى هذا الشأن.

ويقول «الفين توفلر».. «فى كتابه الموجة الجديدة The New Wave» إن حجم الإمبراطوريات الإعلامية وحده هو مصدر القلق..وإن أنشطة بارونات الإعلام الحاليين ستجعل ملايين البشر يشاركون فى عملية صنع القرار العالمى..وإن الدعم الذى يقدمونه بعملهم – سواء عن قصد أو غير قصد– للعولمة وسيطرتها فوق الوطنية.. ستجعل الشعوب تنفذ الشعار المألوف القائل«فكروا عالميًا وتصرفوا محليًا».

ميثاق تكنولوجيا المعلومات: انعقدت قمة مجموعة الثمانى فى كيوشو-أوكيناوا فى قاعة مؤتمرات بانكوكو شين ريوكان فى مدينة ناجو بمحافظة أوكيناوا واستمرت ثلاثة أيام بدءًا من ٢١ يوليو ٢٠٠٠ وقد ناقش المشاركون فى هذه القمة - وهى الأخيرة فى القرن العشرين - العديد من الموضوعات بما فى ذلك ثورة تكنولوجيا المعلومات، وموضوع الفقر فى البلدان النامية، وإجراءات مواجهة الأمراض المعدية، وسلامة الأطعمة والبيئة، ومنع الصراعات على أساس الشعارات الآتية: «المزيد من الرخاء» و «راحة بال أعمق» و «المزيد من الاستقرار العالمى» وبناء على المباحثات تبنى المشاركون فى المؤتمر ميثاق أوكيناوا الخاص بمجتمع المعلومات الدولى والذى يؤكد، طبقًا للموضوع الأساسى لثورة تكنولوجيا المعلومات، الحاجة لإعداد بنية أساسية. بما فى ذلك القضاء على الهوة الرقمية، وإرساء قواعد دولية لتشجيع التنافس. وقد تبنى المشاركون إضافة إلى هذا بيانًا اقتصاديًا وتصريحات مشتركة. وقد أكد رئيس الوزراء اليابانى «يوشيرو مورى»، والذى رأس الاجتماع، فى مؤتمر صحفى أعقب القمة يوم ٢٣ يوليو، نجاح المؤتمر وعلق على ذلك قائلاً «لقد نجحنا فى عقد قمة تتناسب مع حلول القرن الحادى والعشرين».

فى اليوم الأول للقمة، اشترك زعماء سبعة من الدول المشاركة فى القمة، باستثناء روسيا. فى مباحثات اقتصادية وقد انعكست نتائج هذه المباحثات فى بيان مجموعة السبعة. بينما أكدت أن إمكانيات النمو الاقتصادى فى العالم قد تحسنت إلى درجة كبيرة وأعلنت الدول أيضًا الحاجة لليقظة المستمرة والمزيد من العمل، وقد دعت هذه الدول أيضًا للاستفادة من التكنولوجيات الحديثة، بما فى ذلك تكنولوجيا المعلومات لزيادة معدلات النمو المحتملة.. وفيما يختص بالاقتصاد اليابانى أشار البيان إلى أن الاقتصاد يواصل إظهار علامات إيجابية على تحسنه، وإن ظلت أجواء الشك موجودة، وطبقًا لما نشر بجريدة «نبهون كياى شيمبون» فى طبعتها الصباحية يوم ٢٢ يوليو ٢٠٠٠فإن البيان أكد على الحاجة إلى استمرار الإجراءات لتشجيع الطلب المحلى.

وقد تم إعلان ميثاق تكنولوجيا المعلومات فى اليوم التالى للقمة والذى وصفته صحيفة «يوميورى شيمبون» فى طبعتها الصباحية يوم ٢٣ يوليو ٢٠٠٠ «إنه أحد أبرز أعمال قمة أوكيناوا: وطبقًا لهذا الميثاق، فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتم تعريفها «كأحد أشد القوى الفعالة لتشكيل القرن الحادى والعشرين». وفيما يخص نشر تكنولوجيا المعلومات. فإن الميثاق يعلن «إن القطاع الخاص له دور الريادة»، ويدعو الحكومات «لتجنب التدخلات التنظيمية غير الضرورية».

وكخطوات محددة لنشر تكنولوجيا المعلومات. يحث الميثاق على تشجيع المنافسة فى المنتجات والخدمات ذات الصلة. وتحريرها من الإجراءات، وحماية حقوق الملكية الفكرية.. ووضع قواعد لحماية المستهلك. كما يعلن الميثاق اتفاقًا لإنشاء قوة عمل مهمتها القضاء على الهوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية وفى هذا الصدد أعلن رئيس الوزراء اليابانى «مورى» إن اليابان ستزود الدول النامية بحوالى ١٥ بليون دولار على مدار خمس سنوات كوسيلة لدعم تكنولوجيا المعلومات.

الباب السادس

نحن وتحديات العولمة

الفصل الأول

الإسلام والعولمة

- الحضارات.. حوار لا صراع.
- تعدد مواقف الآخرين تجاه الإسلام.
- عالمية الإسلام والعولمة.

الحضـارات.. حـوار لا صـراع

فى مـواجـهـة فكرة صـدام الحـضـارات.. يؤيد كـثـيـر من العلمـاء والمفكرين الدعـوة للحـوار بين الحضـارات والأديان لتعزيز قيم التعايش والتعاون بين جميع الأمم والشعوب.. ومواجهة أى عدوان على حقوق الشعوب التى كفلتها الأديان السماوية والمواثيق الدولية.. وهو ما أكدته الندوة التى نظمتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة فى الرباط فى يونيو ٢٠٠١.

ولا شك أن احترام التنوع الحضـارى الذى تعبر عنه الخصـوصـيات الثقافية هو حق من حقوق الإنسـان التى لا يمكن التفريط فيها.. وعلى المجتمع الدولى أن يعمل على الحفاظ على هذا التنوع لأنه مصدر قوة وإبداع للإنسـانية، وأن الحوار بين الحضـارات ضرورة حتمية وواجب أخلاقى وإنسـانى، وشرط للتعاون الإيجابى وللتعايش السلمى بين البشر.. وهو يتطلب الالتزام بالأهداف التى تعزز القيم والمبادئ الإنسانية التى تعتبر القاسم المشترك بين جميع الحضارات والثقافات.

هذا بالإضافة إلى أن الحوار بين الحضـارات يسهم بدرجة كبيرة فى إزالة الحواجز المتراكمة من سوء الفهم المتبادل، ومن الأفكار المسبقة القائمة على أسس غير صحيحة والتى تختزنها الذاكرة الشعبية لثقافة شعب من الشعوب عن ثقافة شعب آخر..مما يجعل مواصلة الحوار وتوسيع دائرته، رسالة النخب الفكرية والكفاءات الثقافية والعلمية.. وذلك من خلال إقامة منتديات عالمية تتوزع على أكثر من منطقة وإقليم: تقوم على مبادرات من المؤسسات والمنظمات ذات الاهتمام المشترك والمحافل الثقافية والأكاديمية بما يمهد السبيل نحو التقارب والتفاهم وتعزيز الروابط الإنسـانية بين الشعوب والأمم، خاصة فى هذه المرحلة من التاريخ الإنسانى حيث تتصاعد التحديات التى تعوق الجهود المبذولة من أجل التنمية الشاملة وتؤدى إلى اتسـاع الفجوة بين الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية، وتزايد التوترات فى مناطق شتى من العالم، وأن يستلهم الحوار روح الحضـارات والثقافات فى محاربة الظلم والعدوان ومناهضة روح الهيمنة ومحاولة فرض نهج فكرى وثقافى واحد على المجتمع الدولى.

الأسلوب الإعلامى السليم فى حوارات الحضارات: واجب الذين يحضرون هذه الحوارات أو يشاركون فيها، ألا يجعلوا هدفهم هو التشدق بمزايا هذه الأديان.. فالعالم كله يعرفها.. والذين سيحضرون هذه الحوارات يعرفونها.. ولكن هناك صور عن الإسلام لدى الآخرين لا تمت للإسلام بصلة فمثلاً هناك الكتب المدرسية فى ألمانيا الغربية بها الكثير من المعلومات التى تشوه حقائق الإسلام..

وكذلك هناك صور عن الأديان الأخرى لدى الشعوب الإسلامية ليست من حقيقة ومبادئ هذه الأديان مثل الكتب الدراسية والأفلام السينمائية، ومن الواجب مناقشة هذه الصور المشبوهة غير الحقيقية وتقديم الصور الحقيقية، ودون توجيه اتهامات قد تسبب تصادمًا لا يساعد على نجاح الحوارات.

كذلك يوجد فى الأديان قاعدة مشتركة فهى تقف ضد الإرهاب وضد الجريمة المنظمة.. وضد سفك الدماء والدمار والحروب، كذلك لا داعى للرجوع إلى الماضى.. وتوزيع الاتهامات على المسئول عن هذا وذلك!! بل يجب أن ننظر إلى المستقبل وما تبتغيه الإنسانية من عيش فى استقرار وأمان ورفاهية.. واتفاق على مقاومة الإرهاب والاحتكار.. وأهمية تصحيح المفاهيم عن الأديان عامة والصورة التى تنشر عن الإسلام والإرهاب أو معاملة المرأة أو حقوق الإنسان خاصة..

كذلك توضيح أن سلوك بعض المسلمين ليس هو السلوك القويم الذى دعا إليه الإسلام.

كما يجب أن يتسم الأسلوب الإعلامى بالمنطق الذى يتقبله الآخرون، فلا نوجه الانتقادات للغير مثلاً إذا كان الخطأ من جانبنا!

وهناك بعض مبادئ مهمة ينبغى مراعاتها على النحو الآتى:

١ – إن الماضى به الكثير من الحروب الدينية ولها أسبابها وأخطاؤها فليس من المستحسن أن نعود إليها فى مناقشاتنا.. أو أن نلوم جيل الحاضر عن أخطاء الجيل الماضى.

٢ – الاتفاق على أن تنص القوانين فى كافة دول العالم المستوحاة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان إن الإساءة المتعمدة وترديد معلومات غير صحيحة، يعد مخالفًا للقانون.

٣ – إن الثقافة لها وطن والعلم لا وطن له.. فلا ننزعج إذا كانت فى ثقافات الدول الأخرى ما يخالف ثقافتنا.

٤ – إن هناك أخطاء فردية فى القول والتصوير والصحافة والمعاملات.. فلا يجب أن نأخذ الأخطاء الفردية على أنها أخطاء الأديان.

٥ – لا داعى لأى اتجاهات قد تثير الصراع بين الحضارات وليكن هدفنا جميعًا.. التعاون بين الثقافات والحضارات.

٦ – يجب مراجعة ما يصور فى الأفلام السينمائية حيث إن منها الكثير الذى يسيئ إلى العرب والإسلام مثل الادعاء بأن العرب يضطهدون اليهود، إلى غير ذلك من الأمور، أو تصوير العربى والمسلم بطريقة غير لائقة حضاريًا وإنسانيًا.

٧ – يجب أن نعترف أن هناك قدرًا كبيرًا من هذه الإساءات للعرب والإسلام، نابعة من تصرفات بعض الأفراد من العرب والمسلمين أنفسهم.

صورة الإسلام فى الغرب: هناك الكثير من المفاهيم والصور المغلوطة عن الإسلام والمسلمين لدى المجتمعات الغربية.. ويقف وراء هذه المفاهيم والصور مصادر وممارسات متعددة كل منها له طبيعته الخاصة التى تفرض علينا أسلوبًا ومنهجًا للتعامل مع هذا المصدر أو ذلك لتصحيح ما يحويه من أخطاء تمس الإسلام والمسلمين.

* وتعتبر المناهج التعليمية فى المجتمعات الغربية أحد أهم هذه المصادر التى تسهم فى تكوين صور ومفاهيم خاطئة عن الإسلام لدى أبناء المجتمعات الغربية تقريبًا ومن ثم انتشار نطاق تأثيرها هناك الأمر الذى يبرز مدى أهيمتها ومعالجة هذه المسألة دون تأخير أو إبطاء.

* لقد بدأنا نحن المسلمين بالفعل فى هذا الطريق بعد أن ابتعدنا عن فكرة التقوقع، وانتهجنا منهج الحوار والانفتاح والتفاعل مع الآخرين.. إن الفترة الأخيرة شهدت لقاءات عدة بين المؤسسات الإسلامية والشعبية من جانب والمؤسسات التعليمية والمسئولين الغربيين من جانب آخر لمناقشة هذه المسألة والتباحث لمعالجتها تحت مظلة الحوار.

وكانت الخطوة الأولى فى النمسا كمثال إيجابى يمكن أن يتكرر فى غيرها من الدول الأوروبية حيث توافر وعى وإدراك لدى المسئولين والمفكرين النمساويين عن هذه القضية وتفهم لوجهة النظر الإسلامية والنتائج مبشرة الأمر الذى يشجع على المضى قدمًا فى اتباع هذه الوسيلة فى كل بلد أوروبية على حدة لمناقشة ما تحتويه المناهج الدراسية بها من مغالطات عن الإسلام والمسلمين والحوار مع المسئولين لرصد هذه الأخطاء وإمكانية تصحيحها.

* أما بالنسبة لما ينشر أو يبث يوميًا عبر وسائل الإعلام الغربية المختلفة من برامج وأخبار بها مغالطات أو إساءة للإسلام فلا يجب أن تترك هكذا دون رد فعل مقابل له وإلا كان لها تأثير كبير فى تثبيت الصور المغلوطة عن الإسلام ومن ثم تنبع أهمية إنشاء جهاز إعلامى مستقل نوعًا ما يختص بمتابعة الإعلام الغربى يومًا بيوم.. لحظة بلحظة.. لرصد أى إساءة أو مغالطة مع توفير الإمكانات والتقنيات الكفيلة بالرد على هذه الإساءات بأسرع ما يمكن ومناقشة مصدرها أولاً بأول.. إنه وقت العمل الذى علينا أن ننجزه بأنفسنا.

تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام: ضمن الجهود المبذولة لمواجهة الإساءات الموجهة إلى الإسلام والمسلمين لتصحيح الصور والمفاهيم المغلوطة عن الإسلام والمسلمين كان الموقع الإسلامى الجديد Islam on Line على شبكة الإنترنت ليقوم بتوظيف هذه الشبكة العالمية كأبرز شواهد الثورة التكنولوجية الاتصالية فى توصيل رسالة الإسلام الصحيحة وصورته الحقيقية إلى أوسع نطاق(*).

(*) الموقع على الإنترنت: www.islam–online.net/iol/arabic

واستنادًا إلى المصداقية واتباع المنهج العلمى والاستعانة بكبار رجال الفكر الإسلامى تشكلت هيئة علمية لهذا الموقع تتكون من كبار علماء العالم الإسلامى مع نخبة من الخبراء المتخصصين فى السياسة والاقتصاد والإعلام والاجتماع والفنون وغيرها من المجالات.. مع تقديم هذا الموقع بعدة لغات.

إنها محاولة جادة ضمن الجهود المبذولة لتصحيح كل ما هو مغلوط عن الإسلام والمسلمين وتعالج بشكل خاص تأثيرات ما قد يبث على شبكة الإنترنت من إساءات أو أخطاء من ناحية وعلى الجانب الآخر يمثل أداة متقدمة للدعوة والإعلام عن الإسلام والتعريف به.

تعدد مواقف الآخرين تجاه الإسلام

هناك دليل كاف على أن البيانات العامة للحكومات الأمريكية تتضارب غالبًا مع سلوكها نحو الحركات والدول الإسلامية.. فهناك فجوة بين الأقوال وبين الأفعال الصادرة عن المسئولين الأمريكيين.

ومع ذلك، وفى كثير من الأحيان، تأرجحت الآراء السائدة بين صانعى السياسة ذوى النفوذ فى مدى واسع، وعجزت بصورة كبيرة عن الوصول إلى هذين الطرفين - السياسة الواقعية والهدف الأخلاقى.. وتكمن جذور النقاش بين الواقعيين والأخلاقيين فى الأسلوب الأمريكى، الذى يستند على المركز الجغرافى والتجربة التاريخية والنظام الاقتصادى والثقافى والقيم السياسية. وقد دفع هذا الأسلوب البلاد إلى ما يشبه حركة عقارب الساعة من العزلة فى زمن السلم إلى المشاركة فى وقت الحرب(*).

ومع ذلك، وفى القرن الماضى، كان أحد الثوابت فى السياسة الخارجية الأمريكية يقوم على «دعم الديمقراطية فى السياسة الخارجية كوسيلة لضمان الأمن القومى» وعلى الرغم من أن الأمريكيين يربطون الديمقراطية بالسلام، والاستبداد بالعدوان، فإن هذا التقسيم البسيط فشل فى تفسير سياسة واشنطن الخارجية.. ويذكر المؤرخ «جون جاديس» إنه منذ القديم والولايات المتحدة تربط أمنها بتوازن القوى فى العالم. وأحيانًا كان صانعو السياسة الخارجية الأمريكيون يضعون توازن القوى خلف واجهة مثالية واتخذوا من الكلام عن الديمقراطية مجرد واجهة لا أكثر ولا أقل، وذبحت المثل الديمقراطية على مذبح حسابات السياسة الواقعية للمصلحة الذاتية كما جرى تبرير سياسات التدخل فى إطار تحويل العالم إلى مكان «مأمون للديمقراطية»، وموقف الولايات المتحدة من الإسلام السياسى محفوف بنفس مظاهر التوتر والضغط التى كان عليها موقفها من الحركات الأيديولوجية والدول الأخرى.

ويقول أحد محررى النيويورك تايمز: بفضل السياسة الدولية فى الوقت الحاضر، هناك شكل من أشكال التعصب العرقى.. منتشر فى الولايات المتحدة وهو: التعصب ضد العرب (المسلمين).

(*) أمريكا والإسلام السياسى: America and Political Islam - Clash of values By Fawaz A. Gerges من إصدارات هيئة الاستعلامات (كتب مترجمة).

تفسير دعاة المواجهة للإسلام - العدو الجديد:

يقول الكثيرون من دعاة المواجهة، الذين ما يدرجون جميع أنشطة الإسلاميين تحت اسم واحد (الأصوليين الإسلاميين)، إنه من الناحية العملية فالإسلام والديمقراطية متعارضان. ويؤكد هؤلاء أن الأصوليين الإسلاميين شأنهم شأن الاستبداديين الشيوعيين، فهم بطبيعتهم ضد الديمقراطية وفى أعماقهم ضد الغرب وهدفهم الغرب بصورة لا تتغير. ويلخص برنارد لويس، على سبيل المثال موقف الأصوليين الإسلاميين من العملية الانتخابية على (صوت واحد لكل ناخب مرة واحدة). ويقول «جايلز كيبل» و«لويس» (إن الديمقراطية الليبرالية لا تتفق مع الأصولية الإسلاميةولا مع الإسلام نفسه).

ويوافق «صمويل هنتنجتون» فى كتابه (صراع الحضارات) على هذا الرأى ويقول: التقاليد الثقافية عميقة الجذور تمنع التطور الديمقراطى وتحول دون الوصول إليه. وهذا معناه - فى رأى «هنتنجتون» - إن الإسلام فى جوهره ليس ديمقراطيًا: والبلد العربى الوحيد الذى يتقبل وجود شكل من أشكال الديمقراطية لفترة من الزمن هو لبنان المسيحى.ويؤكد «هنتنجتون» إنه عندما أصبح المسلمون أغلبية انهارت الديمقراطية فى لبنان. ويرى «هنتنجتون» و«مارتن أندايك» الذى كان يعمل فى معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى - وهذا منبر قوى من المنابر الموالية لإسرائيل - إن وجود حكومة ديمقراطية على النمط الغربى فى العالم العربى يعزز من القوى السياسية المعادية للغرب. وبالمثل يذكر «برنارد لويس» أن النفوذ الإسلامى على الحكم أدى إلى شىء ليس أفضل بل أسوأ بصورة ملحوظة.

وبناء على ما يقوله «عاموس بيرلموتر» فإن الطبيعة الحقيقية الصحيحة للإسلام لا تتعارض مع الديمقراطية فحسب بل فى مجملها تحتقر وتعادى الثقافة السياسية الديمقراطية برمتها، فهى حركة ثورية عدوانية متشددة وعنيفة مثل الحركة البلشفية والفاشية والنازية، فلا يمكن أن تتوافق مع الغرب المسيحى العلمانى، ولذلك يجب على الولايات المتحدة أن تعمل على (وأد هذه الحركة فى مهدها).

ويدفع دعاة المواجهة كذلك بأن الصراع بين الإسلام والغرب لا يدور حول المصالح المادية والسياسية فحسب، وإنما هو صراع ثقافات وحضارات، ويؤكد «هنتنجتون» فى مقال عن تفوق الثقافة فى السياسة الدولية: أن المصدر الأساسى للصراع فى هذا العالم الجديد لن يكون أيديولوجيًا أو اقتصاديًا أساسًا فسوف تكون الانقسامات الكبرى بين البشر كما سيكون المصدر الغالب للصراع ذا طبيعة ثقافية، وسوف يغلب صراع الحضارات على السياسة العالمية.

ويرى «هنتنجتون» أن أهم أوجه الصراع سوف يدور حول الخطوط الثقافية التى تفصل الغرب عن الحضارات غير الغربية: وأن على جانبى التفاعل بين الإسلام والغرب صراعًا بين الحضارات، ويتنبأ بأن الحرب الكونية القادمة ستكون حربًا بين حضارات، وقبل أن يطرح «هنتنجتون» هذه الفرضية بوقت طويل، دق «برنارد لويس» ناقوس الخطر بقوله: الصراع الحالى ليس سوى صراع بين حضارات - رد الفعل غير المنطقى ولكنه تاريخى مؤكد لمنافس قديم ضد تراثنا اليهودى - المسيحى، وحاضرنا العلمانى، والتوسع العالمى للاثنين.

ولتأكيد هذا القول يسوق «هنتنجتون» أمثلة على مشاركة القوات الأمريكية فى معارك عسكرية مختلفة «مع إرهابيين» إيرانيين وعرب وإسلاميين، تدعمهم على الأقل ثلاث حكومات شرق أوسطية. ويقول «هنتنجتون» إن هذه الحرب بين العرب المسلمين والغرب والتى بلغت ذروتها ومنتهاها فى حرب الخليج عام ١٩٩١ ساندت خلالها الحركات الأصولية الإسلامية عامة العراق وليس حكومتى السعودية والكويت اللتين يدعمهما الغرب، ويقول «إنه فى أعقاب الحرب، حدد رجال التخطيط فى حلف شمال الأطلنطى الأخطار المحتملة وعدم الاستقرار بصورة متزايدة على طول حدوده الجنوبية: وليس من المحتمل أن ينحسر هذا التفاعل العسكرى الذى يبلغ عمره قرنًا من الزمن بين الغرب والإسلام، بل من الممكن أن يزداد حدة وقسوة».

وفى هذا السياق، يشير دعاة المواجهة إلى التشابه بين الخطر الشيوعى وخطر الإسلام: الصحوة الإسلامية هى تشبه الشيوعية وليست أيديولوجية حديثة فحسب بل ورجعية أيضًا. ووفقًا لما ذكره «دانيال بايبيس» «الإسلام قوة متشددة رجعية مدفوعة بكراهية للفكر السياسى الغربى يعود تاريخها إلى التظلمات القديمة ضد المسيحية». ويرى «مورتيمور زوكرمان»: «إننا فى الخط الأمامى لصراع يعود تاريخه إلى مئات السنين، فنحن العقبة الرئيسية فى طريق رغبة المتطرفين لإلقاء قيم الغرب الشائنة فى البحر، مثلما فعلوا ذات يوم مع الصليبيين».

وبالنسبة لهذه الفئة، فقد جاء الإسلام مكان الشيوعية كخطر استراتيجى رئيسى فى عصر ما بعد الحرب الباردة: إن الخطر الجديد لا يقل شرًا عن إمبراطورية الشر القديمة، ويؤكد «دانيال بايبس» أن الأصوليين الإسلاميين يتحدون الغرب بقوة وعمق أكبر مما فعل الشيوعيون، فهؤلاء يخالفون سياساتنا ولكن لا يخالفون نظرتنا إلى العالم كله، بما فى ذلك طريقة اللبس والعبادة، ولا يفرق «بايبس» فى بعض كتاباته بوضوح تام بين الإسلام كعقيدة وبين الإسلام السياسى كأيديولوجية بالرغم من أنه يصر على التفرقة بينهما، وبذلك يرى أن الإسلام على هذا النحو معارض - فى ذاته - للغرب: (فالأمريكيون يعرفون الخصم عندما يرونه) (فالإسلام، يشبه الشيوعية فى عصر الحرب الباردة، خطر على الغرب).

وقد دفع هذا الخط الفكرى «والتر ماكدوجال»، مساعد سابق للرئيس «نيكسون»، إلى الدعوة للتحالف مع روسيا لحماية حدود العالم المسيحى ضد عدو مشترك، هو العالم الإسلامى، ويردد «بيتر رودمان» أحد المسئولين السابقين فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية - شعور «بايبس»: إن السخط الإسلامى موجه، شأنه شأن الراديكالية اليسارية ضد الغرب وضد الصفوة المعتدلة الموالية للغرب فى مجتمعاته.

- ويزعم دعاة المواجهة هناك صلة سياسية بين مختلف الحركات الإسلامية ويدعى هؤلاء أن الأصوليين الإسلاميين يمثلون شبكة دولية ناشئة: وإيران هى مركز الكومنتيرن (الشيوعية الدولية) الجديد فى العالم، وهى أشبه بمنقذة وأيديولوجية، قاسية ومنضبطة ومعادية لليبرالية الغربية عداء شديدًا، وهنا تبرز نظرية الدومينو وتأثيرها: إذ يؤكد بعض دعاة المواجهة أنه إذا نجح الإسلاميون مرة أو

مرتين، فقد يحول ذلك الأصولية الإسلامية إلى حركة ثورية من الممكن أن تعبر الحدود نحو «أمة أكبر» أو كما يقول «جوناثان باريس»: وحدة عن طريق الجهاد - والمطلوب فقط أصولى عربى سنى قادر على تحريك الجماهير، (ناصر له لحية لتوحيد المسلمين فى قوة سياسية إسلامية كبرى!).

ويقول «باريس» إن هذا الاحتمال يقود إلى (جيش موحد من المسلمين) على استعداد بل وميال إلى الدخول فى معركة مع الغرب. وليس من المدهش أن يدعو أنصار المواجهة إلى تهدئة الصحوة الإسلامية قبل أن تنتشر إلى فيروس قاتل فتاك. ويؤكد «باريس» أن أربعة أخماس العالم لا يمكنهم أن يتقبلوا زحف خمس العالم وهم المسلمون، فى جهاد عنيف ضدهم. ففى هذه المقولة نجد أن الإسلام ليس هو الخطر الجديد للغرب فحسب بل ولبقية العالم أيضاً.

وفى ضوء اعتقادهم أن الديمقراطية لا تتمشى مع الإسلام، يناشد دعاة المواجهة الولايات المتحدة بعدم الضغط على حلفائها فى الشرق الأوسط لتقديم تنازلات بشأن حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية.. إن الضغط من أجل تطبيق الديمقراطية قبل الأوان سيضعف بصوة خطيرة النظم الموالية للولايات المتحدة ويؤدى إلى تغييرها بديكتاتورية دينية أشد عنفاً وضراوة. ووفقاً لذلك بالديمقراطية فى الشرق الأوسط ضرب من الترف لا تستطيع النظم الصديقة فى الشرق الأوسط أن تأخذ بها لأنها تفسح المجال أمام العناصر المناهضة للديمقراطية للاستيلاء على الحكم.

وفى رأى «أندايك» و«كيرك باتريك» و«ميلر»، فإن عدم رغبة العرب والمسلمين فى تقليد الغرب الديمقراطى علامة على التخلف والبعد عن المنطق. وبذلك، فالحل لديهم يكمن فى المحافظة على الوضع الراهن الاستبدادى والامتناع عن تجربة السياسة عن طريق الانتخابات، ويتخذ «أندايك» و«كيرك باتريك» و«ميلر» بعض الافتراضات على أنها أمر مُسلَّم به (١) منحت للعرب/المسلمين العديد من الفرص لانتخاب حكومات ليبرالية إلا أنهم اختاروا ممثلين أتوقراطيين مستبدين. (٢) السياسة الإسلامية بطبيعتها معادية للديمقراطية وللغرب/ (٣) المسلمون ليسوا مستعدين للديمقراطية بعد على خلاف الشعوب الأخرى/ (٤) النظم المستبدة القائمة هى أهون الشرين، لذلك يتعين على الولايات المتحدة أن تواصل تأييدها لها.

تفسير دعاة الاعتدال والتكيف للإسلام ـ التحدى الجديد:

يرفض دعاة الاعتدال والتكيف وصف دعاة المواجهة للإسلاميين بأنهم فى قرارة أنفسهم ضد الغرب وضد الديمقراطية. فهم يفرقون بين أفعال جماعات المعارضة السياسية الإسلامية المشروعة والأقلية المتطرفة الصغيرة، ويقول «جون أسبيسيتوا» و«ليون ت. هاوار» - من كبار دعاة التوافق - إن الأكاديميين والحكومات وأجهزة الإعلام يؤكدون على أفعال الأقلية العنيفة ويقللون من شأن أفعال الحركات السياسة وغير السياسية المعتدلة ويقول «جون أسبيسيتوا» إن بناء إسلام موحد حسب التصور يؤدى إلى تحول دينى ينظر إلى الصراعات السياسية فى العالم الإسلامى فى إطار دينى أساساً باعتبارها منازعات إسلامية - مسيحية.

ويقول أنصار التوافق إن وجود خطر إسلام موحد، فى الماضى والحاضر، هو أسطورة غريبة متكررة منفصلة عن واقع التاريخ الإسلامى، ويرى هؤلاء عالم الإسلام على إنه منقسم ومتفرق عما يفترض أن يكون عليه، ويظل الاختلاف وليس الوحدة الخالدة الدائمة، هو العقبة الكبرى فى صياغة سياسة خارجية فى العالم العربى/الإسلامى. ويؤكد هؤلاء أن الإسلام بطبيعته أبعد ما يكون عن المعاداة للديمقراطية، وهو يعرض نفسه إلى الكثير من التفسير السياسية المتضاربة بما فيها الديمقراطية والديكتاتورية والجمهورية والملكية. والقاعدة الثابتة فى التراث الإسلامى هى المرونة، بل والليونة وليس الجمود.

وبالمثل، يذكر «جون أسبيسيتوا» و«رايت» أن انتهاج سياسات تقوم على التعاون مع الحكومات الإسلامية الصديقة سوف يخدم المصالح الغربية أفضل من أى شىء آخر. ويناشد الاثنان واشنطن اتباع سياسة عامة واضحة وثابتة فى دعم وتأييد احتمالات الديمقراطية الحقيقية، وهذا يشمل الإسلاميين، بدلاً من التسامح مع النظم الاستبدادية التى تستبعدهم من المشاركة فى العملية السياسية، ويؤكد آخرون من دعاة التوافق أن البديل هو أن التأييد الأمريكى للنظم الاستبدادية سوف يزيد من العداء لأمريكا ويشجع النزعة الراديكالية.

وفى واقع الحال، تنافس أنصار التوافق بشدة مع دعاة المواجهة للاستحواذ على سمع واهتمام صانعى السياسة فى واشنطن. وعلى مستوى التصريحات على الأقل يستخدم الدبلوماسيون الأمريكيون رموز ومصطلحات دعاة التوافق لتمييز موقفهم من «الإسلام السياسى»، وقد رفض المسئولون فى حكومتى «بوش الأب» و«كلينتون» مجمل فكرة الحروب الثقافية التى ينادى بها دعاة المواجهة، وأكدوا التزامهم بالروابط المشتركة التى تربط الحضارات بعضها ببعض، ويكمن نجاح دعاة التوافق فى زيادة وعى المسئولين الأمريكيين بالطبيعة المائعة والمهمة والمتناثرة للصحوة الإسلامية واستطاع هؤلاء التأثير على التأثير على الطريقة التى يعالج بها صانعو السياسة الأمريكية هذه القضية.

وكما زعم «أوليفر أوف بادربون» أحد الصليبيين وخالق المتاعب من القرن الثالث عشر: «بدأ الإسلام بالسيف وانتشر به وسينتهى بالسيف».

دور الإعلام :

ويقول «ليون هادار»: إن الإعلام تكهن فى أعقاب الحرب الباردة، سواء بمبادراته أو خطوات صانعى السياسة الخارجية، بظهور أعداء جدد فى العالم. ويرى أن هذا يفسر افتتان الصحافة بالإسلام السياسى وإيران، أو ما يصفه «بالخطر الأخضر».

وعلى هذا الأساس، فالصحافة ليست جزءًا من مؤسسة السياسة الخارجية إلا أنها كانت مشاركًا تلقائيًا فى صنع السياسة الخارجية بقدر ما يساعد ذلك على إقامة حدود يمكن فى نطاقها صنع هذه السياسة. وهذا واضح بالنسبة للإسلام والمسلمين، الذين يتم تصويرهم دائمًا بصورة سلبية، وبذلك

يوضعون فى وضع ليس فى صالحهم بصورة كبيرة عند الرأى العام الأمريكى. ومع أن الرأى العام الجماهيرى قد لا تكون له أهمية فى المعادلة الخاصة بالسياسة الخارجية، إلا أن لرأى الصفوة أهمية كبرى، فإن صانعى القرارات وأعضاء الصفوة المسئولة عن صنع السياسة يحصلون على الكثير من معلوماتهم من الصحافة. وهناك شىء مشترك بين هذين الرأيين: الإعلام كأداة مساندة للدولة، تعزز تغطيتها السلبية للإسلام وتعكس مخاوف صانعى السياسة - من ناحية أخرى - وهذا الشىء المشترك هو فكرة أن تغطية الإعلام للإسلام والمسلمين تلقى الكثير من الضوء على صنع السياسة الأمريكية.

وينكر كثير من المسئولين الأمريكيين وجود صلة بين الصورة السلبية للإسلام فى الصحافة وبين السياسة الأمريكية. وعلى سبيل المثال، ينتقد مساعد وزير الخارجية «روبرت بوليترو» بشدة الإعلام على التغطية التى تدعم الاتجاه، فى محيط الثقافة والمناقشات العامة، إلى ربط الإسلام بالأصولية الإسلامية والتطرف، ولا تأخذ فى الاعتبار أثر التغطية الإعلامية على صنع السياسة الخارجية.. والعكس بالعكس.

دور إسرائيل وأصدقاؤها :

يقول الكاتب الإسرائيلى «حاييم بارام» أنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط الشيوعية، حاول زعماء إسرائيل حشد الولايات المتحدة وأوروبا فى المعركة ضد الأصولية الإسلامية وتصويرها على أنها عدو أكبر للحياة، واستهدفت استراتيجيتهم إقناع الرأى العام وصانعى السياسة فى الولايات المتحدة بالقيمة الاستراتيجية المستمرة لإسرائيل فى عالم مضطرب. وتوضح المراجعة السريعة لتصريحات السياسيين الإسرائيليين آرائهم المتشددة من الإسلام السياسى على سبيل المثال، قال الرئيس الإسرائيلى السابق «هرتزوج» أمام البرلمان البولندى فى عام ١٩٩٢ «إن وباء الأصولية الإسلامية ينتشر بسرعة ولا يمثل خطرًا على الشعب اليهودى فحسب بل وعلى البشرية جمعاء».

وكثيرًا ما أشار رئيس الوزراء الأسبق «إسحاق رابين» فى زياراته المتكررة للولايات المتحدة، «للخطر الإسلامى» بغية إقناع الأمريكيين بأن إيران تشكل نفس الخطر الذى كانت تمثله موسكو فى الأيام القديمة.. وفى زيارة للولايات المتحدة بعد أيام من انفجار مركز التجارة العالمى، قال رابين لكلينتون إن الأصولية التى تحرض عليها إيران تتسلل إلى المؤسسات الإسلامية فى الغرب، وقال «شيمون بيريس» رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق - بعبارة مباشرة أكثر: لقد أصبحت الأصولية الخطر الأعظم فى عصرنا بعد انهيار الشيوعية. وأشار «بيريس» فى خطاب آخر إلى شرور ومساوئ النازية والشيوعية وحذر من الخطر الحالى للأصولية الإسلامية قائلاً: إنه يشبه الشيوعية فى اتباعه الشعار الميكافيلى الذى يقول «إن الغاية تبرر الوسيلة»، وهذا معناه تصريحًا «بالكذب والتخريب والقتل».

وتذكر «إلين شيوليفو» و«آرثر لورى» الموظف السابق بوزارة الخارجية - إن قوة دفع الحملة المعادية للإسلام فى الولايات المتحدة توحى بأن «الآراء الموجزة للزعماء الإسرائيليين قد تبناها أنصارهم وآخرون بصورة متزايدة». إلى أى مدى أثرت وجهات النظر الإسرائيلية وجهود اللوبى الإسرائيلى على

صنع السياسة الأمريكية من الإسلام السياسى؟ وينكر معظم المسئولين الأمريكيين فى وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى وجود أية صلة إسرائيلية فى صياغة السياسة الأمريكية نحو الإسلاميين وقالوا: إن المصالح القومية الأمريكية هى الاعتبار الوحيد فى هذا المجال.

وعلى أية حال هناك بعض المخالفين لهذا الرأى، ويقول أحد كبار المسئولين فى وزارة الخارجية الإسرائيلية: نحن نتأثر كثيرًا بتعريف الإسرائيليين للإسلاميين. وتشكل نظرة إسرائيل من الأصولية الإسلامية، إلى حد كبير، فهم المسئولين الأمريكيين لهذه الظاهرة. وقال مسئول آخر فى وزارة الخارجية إن الشكوك الأمريكية نحو الإسلاميين ترتبط جزئيًا بمعارضة هؤلاء للسلام مع إسرائيل، وهذه إحدى قضايا السياسة الخارجية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة.

تأثير الكونجرس على السياسة الخارجية الأمريكية: للكونجرس، أكثر من أى مكان آخر فى العالم، تأثير كبير على السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط بعد أن برز كعامل حاسم وطرف قوى فى العقود الثلاثة الأخيرة وعلى الرغم من ذلك يتمتع «الرئيس» بسلطان أقوى وبحرية أكبر فى ذلك المحيط الجغرافى السياسى. وقد أعرب المسئولون فى حكومة «كلينتون» عن قلقهم من الجو العام فى الكونجرس. فقد قال أحد المسئولين فى مجلس الأمن القومى إن لدى الكونجرس والجمهور آراء «سطحية ومتميزة» نحو الإسلام والمسلمين، وقالت «إيلين شيولينو» فى النيويورك تايمز: «إنه فى غياب أخطار قوية أخرى على الولايات المتحدة الأمريكية قد استحوذت الراديكالية الإسلامية أيضًا على خيال البعض فى الكونجرس».

ويكشف استعراض سريع لتصريحات بعض أعضاء الكونجرس عن قلق بالغ نحو الأخطار الأمنية المتصلة بظهور الإسلام السياسى. وتشمل هذه الأخطار والتهديدات الإرهاب وامتلاك أسلحة نووية وأمن إسرائيل ودول الخليج فقد دعا رئيس مجلس النواب السابق «نيوت جنجريتش» إلى وضع «استراتيجية أمريكية مترابطة لمكافحة الاستبدادية الإسلامية». وتزخر جلسات الاستماع فى الكونجرس بأسئلة واستجوابات وطلبات إحاطة حول الخطر الذى يشكله (الإرهاب) الشرق أوسطى والإسلامى لأمن الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد اتهمت النائبة «إيليانا روز ليتينى» وزارة الخارجية بالتقليل من شأن الطبيعة الموحدة «للتطرف الإسلامى» وبالتأكيد يدل ذلك على سماتها الانتشارية والانتقائية وترى النائبة المذكورة أن الجماعات الإسلامية تمثل حركة موحدة (أقسمت على محاربة الشيطان الأكبر أمريكا من أجل سيادة الإسلام على العالم).

وأما بالنسبة لمسألة ما إذا كان للكونجرس أى تأثير على موقف الولايات المتحدة من الإسلام السياسى، فقد قال بعض المسئولين الأمريكيين إن فهم الجمهور والكونجرس للإسلام يؤثر ويضع القيود على عملية صنع السياسة.

كما قال الرئيس «رونالد ريجان»: «شاهدنا فى الآونة الأخيرة، احتمالات وقوع حرب دينية –بالفعل – إذ عاد المسلمون إلى الفكرة القائلة بأن الطريق إلى الجنة هو بالاستشهاد فى حرب النصارى أو اليهود».

ومن ناحية أخرى، أقامت الولايات المتحدة لمدة عشر سنوات على الأقل علاقاتها مع إيران من خلال شخص الشاه فقط، وفى عام ١٩٧٢ قال الرئيس «نيكسون» للشاه أن فى وسعه شراء أية أسلحة أمريكية تقليدية يريدها وعينه كرجل بوليس على الخليج الفارسى. لذلك، وعلى حد قول المساعد السابق لشئون الأمن القومى «بريزنسكى»، «كان سقوط الشاه كارثة استراتيجية للولايات المتحدة وكارثة سياسية لكارتر نفسه».

على خلاف المسئولين فى حكومة «كارتر» الذين أرادوا، على أدنى تقدير «إلا يقولوا أو يفعلوا أشياء تصورهم على أنهم فى خلاف مع العالم الإسلامى بأسره» وكان مساعدو «ريجان» يشيرون فى الغالب إلى الأصولية الإسلامية بعبارات شديدة العداء.. وقد أصبحت تصريحات حكومة ريجان تشدداً وصلابة نحو الإسلام السياسى. على سبيل المثال، شبه وزير الخارجية حينئذ «جورج شولتز» الأصولية الإسلامية «بالتطرف الراديكالى». ووصف وزير الدفاع حينئذ «كاسبار واينبرجر» الشيعة بأنها أشد الطوائف الإسلامية تعصباً وعداء للغرب، ولا تقيم هذه الطائفة وزناً كبيراً للحفاظ على حياة الإنسان.

وفى مناسبات عديدة استخدم «ريجان» لغة عدائية فى الكلام عن الإسلام والمسلمين.. إذ عقب انتخابه عام ١٩٨٠ أجرى مقابلة مع مجلة التايم زعم فيها أن المسلمين عادوا إلى اعتقادهم بأنهم مالم يقتلوا نصرانياً أو يهودياً فلن يدخلوا الجنة.

وبعد استرجاع ما حدث، فإن رجال العصابات الإسلاميين الذين ساندتهم الولايات المتحدة فى أفغانستان أصبحوا مصدر إزعاج وقلق للولايات المتحدة وحلفائها. إذ بعد هزيمة القوات السوفيتية والنظام الشيوعى العميل فى كابول، وجه بعض المحاربين الأفغان أسلحتهم ضد بعضهم البعض وضد أهداف أخرى فى الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وفجروا غضبهم وخيبة أملهم فى شوارع نيويورك والقاهرة والجزائر وبنغازى وإسلام آباد والرياض. ووجه حلفاء واشنطن اللوم إلى الولايات المتحدة لأنها وضعت الأساس لشبكة إرهابية إسلامية بتأييدها ما يسمى بالمجاهدين الإسلاميين ضد المحتلين السوفييت فى أفغانستان.

أفكار التعايش والوئام :

وتعكس تصريحات المسئولين الموقف الرسمى تجاه الإسلام السياسى، ومثال ذلك تصريحان رئيسيان: خطاب «أنتونى ليك» فى مايو ١٩٩٤ أمام معهد واشنطن للسياسة نحو الشرق الأدنى، وملاحظات «روبرت بيليترو»، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، أمام مجلس الشرق الأوسط فى مايو ١٩٩٤.

قال «ليك» فى خطابه – مايو ١٩٩٤ – لقد واجه الشرق الأوسط خيارًا صـارخًا بين طريقين: طريق يؤدى إلى مستقبل يسيطر فيه المتطرفون باستخدام أسلحة الدمار الشامل على الشرق الأوسط ويشكلون خطرًا على وجود إسرائيل وأصدقاء الولايات المتحدة الآخرين فى المنطقة، وطريق آخر يؤدى إلى التقدم الديمقراطى والرخاء الاقتصادى والاستقرار والأمن فى المنطقة. وبالنسبة إلى «ليك»، كان التقسيم الجوهرى فى الشرق الأوسط هو بين العنف والقمع والعزلة من ناحية، والسلام والحرية والحوار من ناحية أخرى.

وعلى غرار دعاة المواجهة من المعلقين، نظر «ليك» إلى الصراع فى الشرق الأوسط فى إطار أخلاقى كصراع بين قوى الخير والشر، وتم بوضوح تحديد خطوط الفصل دون غموض أو إبهام. ففى ناحية تقف دول رجعية متشددة – إيران – السودان – العراق – ليبيا – لابد من احتوائها وعزلها لأنها ترعى الإرهاب وتجارة الأسلحة غير التقليدية، ويقف فى الناحية الأخرى المعتدلون «دول الشرق الأوسط ذات المواقف المتشابهة لنا والتى تشاركنا أهدافنا فى الأسواق الحرة وتوسيع نطاق الديمقراطية والرقابة على انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولم يهتم «ليك» بذكر أسماء دول الشرق الأوسط الديمقراطية التى لا تميل إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل. والسبب بسيط فهناك عدد قليل من الديمقراطيات فى الشرق والكثير من أسلحة الدمار الشامل.

وقد نظر الرئيس «كلينتون» إلى الصراع فى الشرق الأوسط بعبارة أسود وأبيض، حينما قال فى خطابه أمام البرلمان الأردنى – أكتوبر ١٩٩٤ – إن الولايات المتحدة ترى أن هناك صراعًا فى الشرق الأوسط، ومناطق أخرى – صراعًا بين: الطغيان والحرية، الرعب والأمن، التعصب والتسامح، العزلة والانفتاح. وهو صراع قديم قدم الزمان بين الخوف والرخاء».

ومع ذلك ردد «ليك» و«كلينتون» وجهة نظر دعاة التوافق ونددوا بتأكيد المتشددين إنه فى عالم ما بعد الحرب الباردة أدى القول بصراع الحضارات إلى وضع الغرب ضد الإسلام: قال ليك: «الصراعات الحقيقية التى تواجه العالم اليوم ليست هى صراع الحضارات تمامًا: هناك بالفعل انقسام جوهرى فى الشرق الأوسط، على غرار ما هو قائم فى أنحاء العالم. ولكن الخط الفاصل يمتد بين الحضارات أو الديانات، كلا، إنه يمتد بدلا من ذلك بين الاضطهاد والحكومة سريعة الاستجابة، بين العزلة والانفتاح وبين الاعتدال والتطرف.

وعدونا هو الاضطهاد والتطرف، سواء تحت ستار دينى أو علمانى، ونرسم الخط بين أولئك الذين يسعون إلى نشر خطتهم عن طريق الرعب وعدم التسامح أو القمع والإكراه».

وبالمثل، وبالرغم من النغمة الأخلاقية غير المبهمة، رفض الرئيس «كلينتون» الفرضية التى يطرحها دعاة المواجهة وهى «صراع الحضارات»، واعتبر الصراع الحالى صراعًا يتخطى الحضارة. وقال «كلينتون» إن الصراع الذى يعصف بالشرق الأوسط اليوم لا صلة له بالإسلام من قريب أو بعيد ولكنه

يتعلق أكثر «بقوة الرعب والتطرف التى تتستر برداء الدين والقومية، ولكن أصحابها يسلكون سلوكًا يتعارض مع نفس تعاليم دينهم ويسخر من وطنيتهم..».

وقد اختار «كلينتون» فى خطابه الرتكيز على الموضوع الذى يدعو الولايات المتحدة إلى القيام بدور «الجسر» بين النظم الروحية المختلفة، ليس كدولة محاربة: «إن الملايين من مواطنينا يستجيبون كل يوم فى هذه البلاد لنداء المسلمين للصلاة، فالقيم الإسلامية تتفق مع أفضل المُثل الأمريكية».

وبعد خمسة شهور، وجه «كلينتون» الرسالة نفسها فى مؤتمر صحفى مشترك مع «الملك الحسن»: «الإسلام قوة كبيرة للتسامح والاعتدال فى العالم، وتتمشى قيمه التقليدية مع أفضل المُثل الغربية. ولقد ذكرت فى خطاباتى أمام البرلمان فى كل من الأردن وإسرائيل أن الولايات المتحدة تَكنُّ احترامًا شديدًا للإسلام وتتمنى التعامل مع أتباعه فى العالم لحماية الإسلام وضمان مستقبل أفضل لأبنائنا جميعًا».

وفى أثناء زيارته إلى أندونيسيا عام ١٩٩٤ ألقى «كلينتون» كلمة مشهورة فى المسجد الكبير فى جاكرتا أعلن فيها أنه «حتى وإن كانت هناك بعض المشاكل مع الإرهاب القادم من الشرق الأوسط، إلا أن هذا الإرهاب لا يمت إلى الإسلام بصلة، ولا يمت للدين ولا للثقافة». وتكشف تصريحات «كلينتون» عن نمط ثابت من الاستقامة السياسية نحو الإسلام ومن المؤكد أن هذا هو على المستوى الرمزى والخطابى، كما مد «كلينتون» يده إلى المسلمين مؤكدًا على نقاط الاتفاق (وليس الاختلاف) بين الغرب المسيحى والإسلام، ورفض محاولات النيل والتقليل من شأن الإسلام والمسلمين، وبذلك فإن موقف الرئيس وضعه تقريبًا فى معسكر دعاة التوافق. ومع ذلك يدور السؤال المهم الذى يحتاج إلى معالجة حول التوافق بين تصريحات الحكومة هذه وبين سياساتها الفعلية.

وأكد مستشار وزارة الخارجية «تيمونى ويرث» فى استجواب فى كابيتول هيل – يوليو ١٩٩٣ – النقطة التى أشار إليها «ليك» و«بيليترو»، فقد ميز بين الإرهاب والأيديولوجية السياسية الإسلامية:

«يجب ألا يسبب لنا سوء استخدام هذه الجماعات للغة السياسية الإسلامية أى خلط فى أذهاننا بين الإرهاب والإسلام. ومشكلتنا ليست بالطبع مع الإسلام أو المسلمين. وإنما مع استخدام العنف والإرهاب من قبل أى شخص، بغض النظر عن دينه أو قوميته أو سلالته».

عامل الثقافة فى فهم الأمريكيين للإسلاميين: على الرغم من أن المسئولين الأمريكيين يعترفون فى أحاديثهم الخاصة بأهمية الدور الذى تلعبه الثقافة فى التأثير على تفهم الإسلام السياسى، إلا أنهم يميلون إلى الابتعاد عن أية مناقشة عامة حول هذه القضية. فقد ذكر «ليك»، على سبيل المثال، إن الثقافة لها دور فى تشكيل السياسة والاقتصاد. ثم أضاف: أنه مثلما أن فكرة الحرية تستهوى الجميع. وتتخطى الحدود الثقافية والحضارية، ينطبق الشىء نفسه على تطبيق الديمقراطية، وعلى ذلك، يوحى «ليك» بانطباع بأن هناك إجماعًا عالميًا حول هذا الموضوع وهو بذلك يعمم التجربة الأمريكية الفريدة.

ويبدو أن «س. بيرجر»، الذى خلف «ليك» فى منصبه، يسهم برأى مماثل، إذ بعد زيارة «كلينتون» إلى أفريقيا عام ١٩٩٨ وقف «بيرجر» أمام ممثلى اللاجئين ومنظمات التنمية وأشار إلى أن نصف مليون نسمة خرجوا لتحية الرئيس فى غانا فقال:

«أتمنى أن ينظر إلينا الأمريكيون مثلما يفعل الآخرون، إننا منارة وضوء ساطع متوهج يعطى قوة من خلال ما لدينا من مثل وثقافة وطريقة حياة». ويأتى خطاب «بيرجر» فى إفريقيا فى إطار فرضية حكومة «كلينتون» بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تمارس سيطرتها للمساعدة فى إقامة ديمقراطيات رأسمالية جديدة حسب الصورة التى لديها.

ومع ذلك كان بعض المسئولين الأمريكيين أكثر صراحة واستعداداً، فقد اعترف أحدهم أن الولايات المتحدة تستخدم النموذج الأمريكى عند مناقشة الديمقراطية فى العالم النامى وذلك لأن بعض الأفكار مثل الديمقراطية، نشأت فى الغرب ثم انتشرت مع مرور الزمن. ومع أن بعض الدبلوماسيين الأمريكيين أوضحوا أنهم لم يسهموا فى فرضية «هنتنجتون» المتعلقة بصراع الحضارات، إلا أنهم أكدوا على وجود مفاهيم ثقافية سلبية تؤثر على وجهات النظر العامة والرسمية عن الإسلام والمسلمين عامة، وقالوا أيضًا أن «هنتنجتون» يضع إصبعه على هذا الفهم الثقافى السلبى، وكتب يقول: «القضايا متداخلة فى معظمها فى محور الإسلام والغرب، (وحيث) يوجد احتمال المواجهة بين الحضارتين».

وذكر أحد المحللين فى وزارة الخارجية أيضًا أن المرأة الأمريكية تشعر بالإهانة للطريقة التى تعامل بها المرأة الإسلامية، وواصل المحلل كلامه بقوله: «إن المرء لا يستطيع أن يغفل آثار الاختلافات الثقافية التى تفصل بين الحضارتين لأن الأفكار لها تأثيرها على السياسة. ولم تحدث نهاية الحرب الباردة أى تغيير فى ذلك. فلا نزال خاضعين لتأثير التاريخ أشبه بالرهائن له». وكان سفير أمريكى كبير آخر أكثر صراحة وحِدَّة فى قوله: الإسلام العنيف أعمى بصورة عنيدة – والشاهد على ذلك قضية الشيخ عمر عبدالرحمن الذى أدانته المحكمة مع تسعة آخرين من المسلمين، بتهمة التآمر لإثارة يوم من الرعب والفزع فى نيويورك، وكان عازمًا على هدم القيم الأمريكية، الإسلام دين يقوم على الفتح ويهدد أسلوب الحياة الأمريكى!».

ورفض الرئيس ومستشاروه المقربون دعوة أنصار المواجهة إلى حمل السلاح وتحذيراتهم من خطر «أخضر» يحل محل الخطر «الأحمر» القديم. وقد كشف المسئولون فى حكومة «كلينتون» فى تصريحاتهم عن حساسية شديدة وحذروا من وصم الإسلام والمسلمين بالتطرف. وقال المسئولون فى أحاديثهم الخاصة أن الحكومة لا تشارك فى الرأى المتهور الذى يعتنقه الجمهور والكونجرس بأن الإسلام هو الخطر أو البعبع الجديد وقال مسئول فى وزارة الخارجية: الحكومة الحالية أكثر تعقيداً.

ويبقى السؤال: لماذا لم تتصرف أمريكا حسب مبادئ العدل والإنصاف.. ولماذا تكيل بمكيالين، وتتكلم بصوتين؟ ولماذا ترتدى أمريكا فى الشرق الأوسط قناعين؟

وقد غضب الرأى العام المسلم فى أبريل ١٩٩٦ غضبًا شديدًا على تواطؤ واشنطن غير المفهوم مع العمل العسكرى الدموى الذى قامت به إسرائيل فى لبنان وأسفر عن أكثر من مائة قتيل من المدنيين. وقد رفع نزار قبانى صوته عاليًا – معبرًا عن مشاعر الكثيرين من المسلمين: يجب على كل زعيم أمريكى يحلم بالفوز بالرئاسة أن يقتلنا نحن العرب/ يجب على الولايات المتحدة ألا تواصل دور «الوسيط الشريف»!! فى عملية السلام بين العرب وإسرائيل فحسب، بل وأن تدفع العرب والإسرائيليين فعليًا إلى تسوية عادلة وشاملة، وهذا يعنى بالفعل إقامة دولة فلسطينية وتحقيق المصالحة التاريخية المنشودة بين العرب واليهود..

ولا يزال السؤال دون إجابة.

عالمية الإسلام والعولمة

يرى بعض الفقهاء أن فكر العولمة فى نطاقه الإيجابى – ليس بجديد على الحضارة الإسلامية، فقد جاء فى القرآن الكريم: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ** ﴾ [الحجرات – ١٣]. صدق الله العظيم..

وأن هذا الفكر لا يخرج عنا ورد بهذه الآية.. ونحن كمسلمين نستطيع تفعيل العولمة لدحض الأغراض المريبة لأعداء الإسلام.. مع استخدام التقنيات التكنولوجية الاتصالية فى نقل الفكر الإسلامى الأصيل إلى كافة أنحاء المعمورة.

وعلى ضوء هذا فيجب علينا أن نسعى لتحقيق ما يأتى:

– ضرورة تحصين أبناء المسلمين بثقافة إسلامية متجددة للحفاظ على الهوية الثقافية الإسلامية..

– نريد عولمة تؤمن بالحرية.. حرية الفرد.. وليست عولمة تؤمن بتحرر الفرد من الأخلاق والدين.. لذلك فإن اشتراكنا فى هذه العولمة ضرورى لكى نصون الأخلاق والدين.

– واجبنا فى العالم الجديد مشاركة فعالة ومؤثرة للحد من أى اتجاهات أو تأثيرات لا تتفق مع الأخلاق والدين وحرية الفرد وسيادة وحرية الوطن. ومن هنا يتعين تعديل المسار وتقويم التوجهات التى لا تتفق مع مبادئ حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة.. إن المشاركة ضرورة بل هى تحد ومن واجبنا أن نكون إيجابيين وليس منعزلين.. فهناك تيارات جارفة مصاحبة للعولمة.. واجبنا ليس فقط التصدى لها وتبيان خطرها بل واجبنا أن ننشر رسالتنا.. يقول الله تعالى: ﴿ **ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ** ﴾ [النحل – ١٢٥]. فإذا تقاعسنا انتصر المخربون.. وهنا لا نلوم إلا أنفسنا.

ويقول الله تعالى: ﴿ **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾ [هود – ٦١]. أى طلب منكم عمارتها.. وصنع الحضارة بالعلم والإيمان فالإسلام جاء برسالة واحدة كريمة لا يفرق بين البشر إلا بالتقوى ويدعو إلى الإخاء بينهم وينادى بعالمية الإسلام. يجب أن يكون لدينا رسالة نبعثها للعالم.. وإذا

كانت الثقافة الإسلامية على مر التاريخ الإسلامى تعرضت لآثار سلبية لأسباب مختلفة.. فمن واجبنا ونحن ننقد أنفسنا نقداً ذاتياً أن نبحث هذه الأسباب خاصة أن الثقافة الإسلامية لم تفقد خصائصها لأن بذورها قوية مبنية على مبادئ الإسلام.

لذلك فإن الشخصية المسلمة لا تذوب أبداً.. مهما مرت عليها من تيارات جارفة لأن الإنسان المسلم متمسك بأصول ثقافته الإسلامية ومبادئ هذه الحضارة فالمسلم بعقيدته وعالمية إسلامه يمكنه مواجهة أى متغيرات.

كذلك فإننا نجد الأديان تتكون كلها من عقيدة وشريعة وأخلاق.. أى أن الأخلاق مشتركة فى الأديان الثلاثة الإسلام والمسيحية واليهودية.

وقد نادت هذه الأديان السماوية بدعوة عالمية وما أحوجنا اليوم للأخلاق الدينية ونشرها فى جميع أجهزة الإعلام العالمية.

فالدين الإسلامى جاء للناس كافة وليس لفئة من الناس وجميع الأديان تدعو إلى السماحة والمحبة والإنسانية فى العالم كوحدة واحدة.. والإسلام دين لكل زمان ولكل مكان..

والعولمة مهما كان الاختلاف فى فروعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومهما تحدث البعض عن سلبياتها ومخاطرها فى محاولتها لتنميط العالم فإنها واقع يتعين معايشته.. وإذا كانت تؤمن بالعدل والمساواة والإخاء بين البشرية فإنها بذلك تكون فى اتجاه سليم مع سنن الخلق.

وهذه مسئولية حضارية علينا ألا نتخلى عنها.. فإذا انتشرت السيئات والمخاطر من أتباع العولمة فلا نلوم إلا أنفسنا.

واجبنا مقاومة الهيمنة لو اتجهت إليها أية دولة فى اتباعها العولمة.

إن الجذور الأخلاقية والوطنية والمشاركة الإيجابية فى القضايا المصيرية الوطنية والعالمية.. هو واجب كل مواطن وكل مجتمع.. من أجل ترسيخ هذه المبادئ فى النفوس وتعميقها فى العقول..

إن هدفنا يجب أن يكون واضحاً.. ورسالتنا فى عصر العولمة يجب شرحها والإيمان بها.. وتكون واضحة فى عالم خلقنا الله فيه لكى نعمر فيه.. وليس للبكاء والتقاعس.. وننقد الغير ونطالب بالتغيير للأفضل لحياتنا بالكلام ونحن لا نغير ما فى أنفسنا.

يقول الله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ**﴾ [الرعد – ١١].

كذلك نجد هناك تياراً فى الغرب يظن أنه يجب تطبيق أفضل كل ما فى الغرب على الغير..

واجبنا نحن أن نختار الأفضل مما فى الغرب.. ليس هذا فقط، بل يجب أن نقدم للغرب أفضل ما عندنا والذى يصلح له. وبذلك تتعاون الحضارات ولا تتصادم وليكن هذا الشعار:

Not Only the Best in the West is the best for the rest but also the best in the rest is the best for the west.

ليس الأفضل فى الغرب هو الأفضل للجميع فحسب بل أيضًا أن الأفضل لدى الجميع هو الأفضل للغرب.

– وعلينا أن نعرض على الغرب، أو على غيرنا بوجه عام – صورة الإسلام الصحيحة، أو على الأقل ملامحها الأساسية، ومنها:

المساواة فى الإسلام: إن الإسلام هو دين المساواة.. فليس مقبولا محاولات الغرب وصف الإسلام بالتعصب وقال العالِم الإسلامى الألمانى «د. مراد هوفمان»: إن الإسلام أعلن منذ لحظاته الأولى رفضه للقوميات والعصبيات وأوجد بدلاً منها لأول مرة فى التاريخ جنسية غير منتمية لبلد أو عرق لكنها تنتمى لدين يقرر أن اختلاف الألوان ليس مدعاة ليتعالى قوم على قوم، والرسول يقول مخاطبًا للإنسانية على مر الأزمنة والأمكنة «كلكم لآدم وآدم من تراب لا فضل لعربى على أعجمى ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى» وكان أقرب الناس إليه بلال الحبشى وصديقه الرومى سلمان الفارسى، وعلى مدار التاريخ الإسلامى لم تكن القيادة فى دولة الإسلام الكبرى حكرًا على عرق معين والدليل على ذلك أن صلاح الدين الأيوبى أبرز وجوه العسكرية المصرية الإسلامية لم يكن عربيًا بل كرديًا. ودولة المماليك كان معظم السلاطين فيها من غير العرب.. فقطز كان أفغانيًا.. وذلك لأن معيار التفاضل فى الإسلام هو التقوى والكفاءة وليس العصبية والنعرة القومية التى قادت الإنسانية إلى نتائج رهيبة دامية. كما حدث فى البوسنة والشيشان من حرب إبادة وتطهير عرقى وما حدث قبل ذلك فى الأندلس، وأكد أن الإسلام وحده هو القادر على كبح التطرف ومحو العنصرية. فى ظل العولمة الجديدة.

إن الموقف الدولى الراهن للمسلمين يمثل تحديًا كبيرًا فى القرن الجديد وهو فى تحدٍ اقتصادى وعلمى وتربوى وثقافى فى المقام الأول وعلى العالم الإسلامى التسلح بالعلم والمعرفة ومواكبة تكنولوجيا العصر حتى لا يكون معزولاً عن كل ما يجرى فى العالم.. والمسلمون مطالبون باستكمال أدوات البناء الحضارى القائم على أساس سليم من الثقافة والمعرفة.

إن الإسلام فى حاجة إلى تجديد أسباب الدعوة إليه وإن إدراك عطاء الإسلام عملية تقوم على أساس الوعى بالذات وفهم العصر والأخذ بأساليب العلم وحسن استيعاب التراث الإسلامى والاستفادة منه، وهذا الإدراك شرط رئيسى لتقديم رسالة الإسلام إلى العالم والإسهام فى الحضارة الإنسانية القائمة.. ولن يتم للمسلمين عمل يؤدونه على الوجه الذى يرضى ضمائرهم ما لم يتعمق لديهم هذا الإدراك الواعى الرشيد. وإن من الظلم للإسلام أن يقتصر على بعض مظاهر السلوك الفردى وطرق أداء الشعائر التعبدية أو أن يحصر فى قضايا الخلافات المذهبية أو الكلامية، فالإسلام رسالة هداية وعمران ومنهج دنيا وآخرة وهو مع هذا وذاك دين حسن المعاملة ومكارم الأخلاق وأن من أوجب الواجبات على العاملين فى حقل الدعوة والفكر أن يجاهدوا القصور والعجز. ليس فى إدراك مقاصد العطاء الإسلامى وغاياته فحسب ولكن فى تقديم هذا العطاء الإنسانى المتميز إلى العالم.

وقال «د. هوفمان»: إن العمل الحضارى الكبير يستوعب الأهداف السامية التى نعمل جميعًا من أجل تحقيقها وتكريس الجهد لإعادة بناء الإنسان المسلم على أساس من عقيدته وحضارته وفى توجيهه نحو معايشة عصره والاستفادة من منجزاته العلمية والحضارية بكل تفتح وتميز فى إطار الاهتمام بتنمية العالم الإسلامى تربويًا وعلميًا وثقافيًا بالوسائل المجدية المشهود لها بالكفاءة والاقتدار فى هذا المجال من مجالات البناء الحضارى.. وإن من شأن تضافر جهود العلماء ورجال الفكر والعاملين فى حقول الثقافة والإعلام والتربية والتعليم، وانتظامهم فى إطار من التعاون والتنسيق المحكمين، أن يمهد الطريق إلى تقديم عطاء الإسلام إلى البشرية فى عهدها الجديد بالصورة المشرقة التى تتناسب وجوهر هذا العطاء وقيمته ومستواه.

وإذا كنا جادين فى مناقشة مثل هذه القضايا المهمة فلابد أن نكون صرحاء ولا داعى لإلقاء اللوم على الآخرين، فتشويه صورة الإسلام فى أوروبا ولدى العالم الخارجى يرجع إلى سلوك بعض المسلمين وإلى الأعمال الإرهابية التى ترتكب باسم الإسلام وهو منها براء لأن الدين الإسلامى هو دين التسامح والحب والإخاء وكل هذه الأوضاع ساهمت فى ترك الطرح الفكرى يكتسح حياتهم ويهددها مما يعنى أنه يلزم لتبديل تلك الصورة المشوهة أن نقدم القدوة لتغيير هذه المفاهيم فى أذهان الغرب ولا يخفى أن هذه المفاهيم هى من صنع أيدينا ولابد من العودة لتطبيق مبادئ وقيم الإسلام فى جميع نواحى حياتنا.

وهذه هى المقدمة الضرورية لتعديل تلك الصورة وكمدخل لتصحيح مسار المجتمعات الإسلامية بالقضاء على كل ما يخالف شرع الله، فالداء كان بسببنا والعلاج يبدأ من سلوكياتنا وذلك بالرجوع إلى أنفسنا والاحتماء بمظلة الإسلام وأعتقد أن هذا وحده هو القادر على تغيير تلك الصورة واحترام الغير لنا، إنه رغم الفوارق بين المجتمعات الغربية والإسلامية تكنولوجيًا إلا أن هذا التقدم الحضارى لا يكفى وذلك لأنه لابد من دين يعصم الإنسان لأن التكنولوجيا وحدها لم تخلق من الإنسان مواطنًا صالحًا سويًا ولم تجعل من المجتمع مجتمعًا مثاليًا. بدليل أنه رغم الهجمة الشرسة للإعلام الغربى على الإسلام والمسلمين وتشويه صورة الإسلام ووصفه بالعنف والتطرف نجد فى هذه البلاد المتقدمة تكنولوجيًا مظاهر القتل الجماعى والعنصرية والانتحار بين الأغنياء والفقراء.

وأعتقد أن هذه الحضارة فى حاجة إلى دين يضع لها حدودًا حتى لا تنقلب إلى فوضى والغريب أنه رغم هذه الانحرافات فى المجتمعات الغربية نجد الإعلام فى هذه الدول يبالغ فى إلقاء الضوء على كل ما يحدث فى مجتمعنا وهذا الإعلام يلعب دورًا كبيرًا وخطيرًا ضد الإسلام. فهو يتحدث دائمًا عن وجهة نظر ظالمة تقول: إن الإسلام لا يواكب التقدم التكنولوجى وهو دين التخلف، والإشادة بنواحى التقدم والحضارة التى تشهدها بلادهم مع أن الحضارة الحقيقية تكمن فى وضع حد للغرائز المنتشرة فى بلادهم لماذا؟ لأن الإسلام يدعو دائمًا إلى السلوك القويم وهو دين الحضارة.. الذى أحدث توازنًا فى الأسرة. وهذا التوازن لا وجود له فى الحضارة الغربية ولكن لابد نحن كمسلمين أن نكون مستعدين

وجاهزين لهذا التحدى الحضارى والأخذ بكل ما فى العصر من تكنولوجيا فالاعتقاد لا يكفى لابد من العمل الدؤوب.

حقوق الإنسان فى الإسلام :

وترجع أهمية حقوق الإنسان العامة إلى حقين رئيسيين، المساواة والحرية. وقد ادعت الدول الديمقراطية الحديثة أن العالم الإنسانى مدين لها بتقرير هذين الحقين وما تفرع عنهما من حقوق (الإعلان العالمى لحقوق الإنسان).. والحق أن الإسلام له السبق فى تقرير المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان فى أكمل صورة وأوسع نطاق، وأن البلدان الإسلامية كانت أسبق البلاد فى السير عليها.

فالإسلام يقرر أن الناس سواسية (كأسنان المشط) وأنه لا تفاضل بينهم إلا على أساس كفاياتهم وأعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ووطنه والمجتمع الإنسانى. وفى هذا يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ** ﴾ [الحجرات - ١٣]. ويقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب.. إن أكرمكم عند الله أتقاكم.. وليس لعربى على عجمى فضل إلا بالتقوى.. ألا هل بلغت اللهم فاشهد..».

ولا يختلف موقف الإسلام حيال المساواة أمام القانون وفى الحقوق العامة، فقد قرر الإسلام أن يعامل الناس جميعًا على قدم المساواة، وفى هذا يقول الخليفة عمر بن الخطاب، الذى يرجع إليه قسط كبير من الفضل فى تنظيم شئون القضاء وإقامتها على دعائم متينة من كتاب الله وسنة رسوله: «أيها الناس إنه والله ما فيكم أحد أقوى عندى من الضعيف حتى آخذ الحق له، ولا أضعف عندى من القوى حتى آخذ الحق منه».

كما يسوى الإسلام فى تطبيق مبدأ المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، فأين من هذه المبادئ السمحة ما تسير عليه أكثر دول الغرب ادعاء للديمقراطية إذا كانت تفرق بين الشعوب بل وبين أبناء شعوبها، كالتفرقة بين البيض والسود أو بين أتباع الكنائس والمذاهب فى مختلف أنواع المعاملات، مثلما حدث فى ولاية ألاباما فى أمريكا حينما تقدمت فتاة سوداء للالتحاق بالجامعة فرفضت قبولها لسواد لونها، وعندما لجأت الفتاة للمحكمة الفيدرالية رفضت بقبولها، وقامت مظاهرات طلبة الجامعة يعارضون الحكم بما يعكس روح التعصب والتفرقة العنصرية البغيضة..! فى قلب الدولة التى تردد أنها حاملة لواء الديمقراطية!

فأين ذلك من القواعد السمحة التى قررها الإسلام فى معاملة أهل الذمة ومعاملة البلاد الخاضعة للمسلمين فى مساواتهم بالمسلمين مع احترام عقائدهم وشعائرهم.. بل وحرص الإسلام على تقرير المساواة بين الناس فى شئون الاقتصاد، وذلك بالعمل على تحقيق تكافؤ الفرص بينهم فى هذه المجالات وعلى تقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض.. كما شرع الإسلام المساواة بين الرجل

والمرأة وقضى على مبدأ التفرقة بينهما أمام القانون وفى الحقوق العامة وجعل المرأة مساوية للرجل فى هذه الشئون.. قال تعالى: ﴿ **فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ** ﴾ [آل عمران – ١٩٥].

أما بالنسبة للحرية، فقد اتخذ الإسلام الحرية دعامة لجميع ما سنه للناس من عقائد ونظم وتشريع، وحرص على تطبيقها فى مختلف شئون الحياة ولم يغفل أية ناحية من نواحيها سواء الحرية السياسية أو الفكرية أو الدينية أو المدنية.. فقد قرر الإسلام منذ عهد الخلفاء الراشدين أن اختيار الخليفة نفسه موكول إلى المسلمين وأن الخلافة الصحيحة هى ما كانت نتيجة بيعة حرة تمثل أساس الديمقراطية النبيلة، وفى هذا يقول سيدنا أبو بكر الصديق: «أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن رأيتمونى على حق فأعينونى، وإن رأيتمونى على باطل فسددونى، أطيعونى ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم».

كما منح الإسلام كل فرد الحق فى إبداء رأيه وجعل من أظهر صفات المؤمنين أنهم يجهرون بما يرون ولا تأخذهم فى الحق لومة لائم.. ويدخل فى الحرية الفكرية ما يطلق عليه حرية التفكير العلمى، وهو أن يكون لكل فرد الحق فى تقرير ما يراه بصدد ظواهر الفلك والطبيعة والنبات والحيوان، بل إن الإسلام استحث العقول على النظر فى ظواهر الكون، قال تعالى: ﴿ **أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (١٧) وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ (١٨) وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ (١٩) وَإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ** ﴾

[الغاشية ١٧ – ٢٠]

فحرية الرأى وحرية الصحافة وحرية الخطابة بمعناها العام وغيرها من الأمور التى يدعى أهل الديمقراطيات الحديثة أنهم أول من قال بها، قد قررها الإسلام فى أكمل صورها وأوسع نطاقها قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام.

العــرب والعــولمــة

- بين التنافس والتكامل.
- الأوضاع العربية وتحديات الحاضر والمستقبل.
- إمكانات التعاون العربى المشترك.
- العرب والتواصل الفكرى.

العرب والعولمة

هل يمكن أن يسير العرب بقوانين ومعطيات العصر.. أم سنصر على أن نبقى سائرين كما نحن.. متجاهلين ما يجرى.

أقول:

غريب أمر ما يجرى وأغرب منه أن تدرى

ولا تعمل بما تدرى

ذهب صديق لى إلى سويسرا بسيارته.. وقادها على أوتوستراد الطريق السريع.. ونسى أنه يجب أن يدخل إلى منفذ طريق فرعى تركه وتعداه.. فلم يجد وسيلة إلا بالرجوع بسيارته إلى الخلف.. وهو لا يدرى أنه بذلك يخالف قانون المرور فى سويسرا ولكن سرعان ما ظهر أمامه جندى سويسرى بملابس مدنية وأشار إليه بأن يقف وأظهر علامة الشرطة.. وسأله كيف يسير بسيارته على الأوتوستراد بالخلف..؟ فقال له صديقنا بأنه نسى المنفذ الذى كان يجب أن ينزل منه.. فما كان منه إلا أن يرجع للخلف بسيارته لأنه لو سار فى الأوتوستراد فإنه سوف يضل الطريق ويفقد هدفه الذى يريده. قال له الشرطى.. بعد أن سحب رخصته وأعطاه إيصالا بذلك: عليه بأن يذهب فى اليوم التالى إلى المحكمة وحدد له الساعة لحضوره لها وكذلك العنوان.. وفى اليوم التالى ذهب للمحكمة فسأله القاضى كيف تخالف القانون؟ فقال صاحبنا بأنه لا يعرف هذا القانون.. فرد القاضى: «إن من يعش على هذه الأرض فعليه أن يعرف قانون هذه الأرض وهى سويسرا».. وحكم عليه بالغرامة.. ثم قال له: «مع الغرامة حكم آخر هو أنه يجب أن تحضر خمس جلسات عند طبيب نفسانى اسمه فلان.. ليعالجك!» وذهب صديقى للطبيب النفسانى الذى كان أول سؤال له.. متى حدثت بالضبط هذه الظاهرة وهى الرجوع بالسيارة على الطريق السريع فى بلدك؟ هل حين كنت طفلاً؟ وكم مرة حدثت؟ أسئلة كلها يريد الطبيب أن يعرف متى بدأ هذا التخلف!!

أذكر هذه القصة الواقعية.. لأنها تشبه ما يحدث من بعض الدول العربية التى لا تريد أن تعرف قوانين الأرض التى تعيش عليها الآن!! فالجهل بالقانون لا يعد عذرًا.. فالقوانين الجديدة فى عالم اليوم تظهر وتتغير حسب المتغيرات الجديدة.. على أرض العالم حسب التطبيقات التى تطبق مع أصول العولمة وتداعياتها من شر أو خير فى بعض المجالات وعلينا أن نعرف ما يحدث ونستعد لما سيحدث.. فإذا كان شرًا عرفناه وتجنبناه وإن كان خيرًا أخذنا منه ما يصلح لنا ويتلاءم معنا.

وعلينا متابعة أساليب وقوانين العولمة وتجاربها من الناحية الاقتصادية والثقافية والعلمية.. وإلا سنكون فى مثل حالة الذى يضل الطريق والهدف من الحياة.

إن من الضرورة الحتمية أن نجتهد فالكسول لا أجر له.. يجب أن نراقب ونتابع المسيرة العالمية.. للعولمة وتجاربها.. وإلا سنقع فى حالة الجمود والعزلة والتخلف علينا أن نراقب الأخطاء ووسيلة تصحيحها.. مثل وجود حالة بطالة ناتجة من تراكمات عديدة وكيف يمكن للدولة تلافيها ومعالجتها.

إن الحياة فى حركة مستمرة والعولمة تؤثر فى كل مجتمعات الدنيا وليست المسألة أن نختار أو لا نختار بل هناك تدفق سريع مستمر متصاعد.. علينا مراقبته وتصحيح اتجاهه كى يساعدنا.. لأن نسير فى الطريق والتخطيط الذى فيه صالح لنا.. فالعولمة ليست كلها شرًا أو خيرًا.. حتى إننى أرى الكثير من رجال الفن التشكيليين حينما أفتتح معارضهم يتحدثون عن العولمة فى الفن التشكيلى والاتجاهات الحديثة وكيف أنهم يستفيدون من الرسومات المختلفة والإبداعات التى تحدث فى العالم.. علمًا بأن مدارس الفن التشكيلى معروفة من زمن طويل.. ولكن كل فنان تشكيلى حينما يرى لوحة فنية عصرية.. يجد فيها شيئًا جديدًا من الإبداع فيضيف إلى أسلوبه الفنى ما أوحى إليه هذا الإبداع الجديد[١].. وهكذا نجد أننا لسنا أمام عولمة اقتصادية أو سياسية أو تقنية أو ثقافية فحسب والمناقشات العالمية تتحدث عنها إما إيجابًا أو سلبًا، بل نسمع الآن عن العولمة حتى فى الفن التشكيلى وفى الرعب وسمعناه عن عولمة الرعب الذى حدث فى العالم نتيجة اتجاه الدول بالإرهاب ومحور الشر. وكأن العولمة موضة جديدة.. وفى رأى آخر أنها تمثل عملية التطور فى المجتمعات العالمية فى جميع مجالاتها.. ولذلك فإنها كما يقول البعض مسيرة عالمية فى تفاعلات مستمرة متصاعدة تمثل تطور الإنسان وقد يكون هذا التطور إيجابيًا أو سلبيًا.. وهنا تختلف الآراء حسب المتغيرات العالمية وما يصيب كل مجتمع من المجتمعات العالمية من التطور فى الفكر الحضارى العصرى.

والبعض يكتفى بأن ينظر إلى تجارب الماضى.. فيرى الاستعمار وما فعله فى كثير من بلاد العالم من نهب وسلب وقهر واستعباد!! والبعض يشاهد عولمة الأزمة المالية فى النمور الآسيوية وكيف حدثت

---

(١) ملحوظة: كان لى صديق ذهب إلى كندا لإجراء عملية جراحية.. وقال لى: «إن الطبيب تأخر عن موعد العملية لمدة ساعتين ولما عاد إلى المريض لإجراء العملية قال له إن االتعليمات الآن فى المستشفى أننا قبل إجراء أية عملية الإطلاع على الكمبيوتر لمعرفة ما وصل إليه العلم فى جراحة مثل هذه العملية التى سأجريها الآن فقد يكون بالأمس حدث تطور جديد فى مثل هذه العملية».

العدوى منها إلى دول كثيرة.. ولذلك يطلق البعض اصطلاح «عولمة الأزمات المالية» وهناك نوع جديد من العولمة «عولمة مقاومة الهيمنة الأمريكية».. مثلما فعلت اليابان مع الولايات المتحدة.

بين التنافس والتكامل

بداية.. من الضروري التمييز بين التبادل الاقتصادي والعولمة، حيث إن كثيرًا من المفكرين يستخدمون هذين المصطلحين وكأنهما غير منفصلين، فالتبادل يعني تقليل المسافة بين الدول القومية وتأمين التعاون الاقتصادي، أي التعاون في جانب الاقتصادي الكبير Macroeconomic أما العولمة فهي أساسًا ظاهرة تخص الاقتصاد الصغير Macroeconomic والسلوك الاستراتيجي للمؤسسات والشركات خلال عمليات التكامل والترابط في الإطار عبر القومي، والتي تتمثل في تحرك رأس المال وانتقال التكنولوجيا وانسياب المعلومات.

كذلك يمثل التبادل الاقتصادي تقاربًا دوليًا في الجانب الكمي في حين أن العولمة تمثل نقلة نوعية في نمط التحالف الاقتصادي بين الشركات وطبيعة الاتفاقات الخاصة بالاستثمار الخارجي عبر الحدود..

ووفقًا لهذا المفهوم فإن الاهتمامات المتنامية حول إمكانية تعزيز التكامل الاقتصادي والتعاون العربي تصب في إطار الدفع العولمي. وبعض حقائق الواقع العربي تشير إلى أن الاقتصادات والتجارة العربية موجهة إلى العالم الخارجي ومصالحه، حيث التجارة العربية - العربية (البينية) لا تتعدى نسبة ٨٪ وتذهب البقية لتغذية رأس المال الأجنبي والسبب في ذلك يعود جزئيًا إلى ضعف القدرات المحلية وقلة المهارات على الصعيد العربي وتراخي العمل على تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة.. كما يعوق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ميل بعضها لتبني سياسة حمائية وضوابط على الواردات لتشجيع صناعتها على استيعاب العمالة المحلية تحت وطأة ارتفاع البطالة والضغط السكاني، حتى يذهب بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن النمط السائد والمميز لاقتصادات الدول العربية هو «التنافس» لا «التكامل»، لكن في حالة تأخير مشروع التكامل الاقتصادي العربي إلى ما بعد عام ٢٠١٠ فسوف يكون من الصعب المضي في هذا المشروع. إذ أن مبادرة الاتحاد الأوروبي لضم دول الساحل الجنوبي للمتوسط ضمن اتفاقيات منطقة التجارة الحرة تصبح سارية المفعول بحلول هذا العام. وعندئذ تحاول الدول العربية المعنية توثيق علاقتها مع الدول الأوروبية الصناعية لما تقدمه من فرص وتقنية وحوافز اقتصادية لرفع معدلات التنمية.

عمومًا يدور الجدل حول العولمة في العالم العربي بين فئتين، الأولى تميل إلى ترجيح هامشية هذه الدول حيث يعوقها تخلفها الصناعي عن أن يكون لها دور في منتدى العولمة. أما الفئة الثانية فتنظر من زاوية مصالحها التجارية في هذه الدول وتسعى من خلال المنافسة الدولية إلى الانتفاع بثروات المنطقة من النفط والغاز وغيره بالإضافة إلى وضعها كمنطقة مستوردة والأصول التي يجري استثمارها خارجيًا

خاصة فى الغرب ويمكن القول أن موضوع مواكبة العرب للعولمة يقتضى تجاوز محدودية الإطار الاقتصادى للاهتمام بمسائل أكثر إلحاحًا مثل الإصلاح السياسى وتعميق أسس الحرية والإبداع والابتكار والحفاظ على هوية وأصالة الثقافة العربية وقضايا حقوق الإنسان.

التكتلات العالمية والسوق العربية المشتركة:

إن اليوم سنجد فيه سوقًا عالمية تتجمع فيه الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية.. وعددهم يزداد يومًا بعد يوم والمنتظر أن يتعدى ١٥٠ دولة وها هى الصين سعت منذ أعوام للانضمام إلى هذه المنظمة(*) حتى تتمتع بمزاياوجودها فى السوق العالمى الذى يضم أعضاء المنظمة.. وحيث إن إنتاج الصين أصبح يغزو العالم لرخص ثمنه وجودته.. فمن المنتظر وقد أصبح معدل النمو الاقتصادى السنوى لها مرتفعًا بعد اتباعه نظام السوق الاشتراكى.. وعمل تسهيلات الاستثمار الأجنبى.. أن يكون لها مركز مرموق فى تصريف منتجاتها من السلع فى هذه السوق العالمية.

أذكر هنا ما قالته «المسز تاتشر» فى كتابها عن زيارتها للصين وسؤالها لرئيس الصين لماذا لا يتبع السوق الحر أو الديمقراطية الغربية؟ فقال لها «إننا نحن وأنتم.. نريد القضاء على الفقر.. وهو هدف مشترك لنا.. فلا يهم.. مثلاً أن استخدم قطة بيضاء أو قطة سوداء طالما أن هذه القطة ستقضى على الفأر فى المنزل.

كذلك نجد أن دول العالم كلها.. تسعى لإنشاء تكتلات اقتصادية وسياسية وكلها معروفة.. والسؤال الآن ما هو موقف البلاد العربية بين هذه التكتلات.. فمن ناحية مبدئية نجد الجامعة العربية قد أُنْشِئَت عام ١٩٤٥.. وتمت الموافقة والتصديق على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥٠ وبدأ تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية كما بدأ الإطار التنظيمى بإنشاء المجلس الاقتصادى العربى عام ١٩٥٣.

وأبرمت عدة اتفاقيات مثل: اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية واتفاقية تيسير المعاملات التجارية فى عام ١٩٥٧ واتفاقية الوحدة الاقتصادية التى أصدر مجلسها قرار إنشاء السوق المشتركة عام ١٩٦٤ وتيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨١ والتى انبثق منها البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذى بدأ تطبيقه فى يناير ١٩٩٨.

وهناك العديد من الاتفاقيات بالنسبة للتكامل الاقتصادى وتحقيق مشروع السوق العربية المشتركة.. بل وجدنا حتى مؤتمرات القمة العربية تنص ضمن مقرراتها على قرارات عن هذا التعاون

(*) تمت الموافقة فى مؤتمر الدوحة الذى عقد فى نوفمبر ٢٠٠١ على انضمام الصين للمنظمة.

العربى الاقتصادى.. وللأسف فإن النتائج دائمًا متواضعة وبالرغم من أن لدينا كل المقومات حتى للوحدة العربية إلا أننا لم نصل إلى ما وصلت إليه الكثير من الدول فى العالم، وذلك على الرغم من إمكانيات البلاد العربية وتتلخص فى:

١ – موقع جغرافى ممتاز مساحته ١٦ مليون كيلومتر أى ١٠٪ من مساحة العالم، أى أكثر من مساحة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.. مع تنوع فى المناخ.. تنوع فى التضاريس.. وامتداد الشواطئ على البحار والمحيطات.. مواد أولية مهمة للإنتاج، مثل خام الحديد والنحاس والفوسفات والكبريت والبترول.

٢ – عدد السكان ٢٧٠ مليون نسمة تقريبًا – قوة عمالة حوالى ٨٠ مليون فرد – سوق ضخم للإنتاج وللاستهلاك – قوة شرائية ضخمة.

٣ – مساحة زراعية مستغلة ٥٦ مليون هكتار – أرض قابلة للزراعة حوالى ٢٠٠ مليون هكتار.

٤ – بها ٢٥٪ من إنتاج العالم من البترول – ٦٠٪ من الاحتياطى العالمى – ١١٪ من إنتاج الغاز الطبيعى فى العالم – ٢٣٪ من احتياطيه – يمكن أن يستخدم سلاح البترول فى التأثير على القوى المهيمنة عالميًا.. مثل ما حدث فى حرب ١٩٧٣ – حيث كان البرميل ثمنه دولار وبعد الحظر وصل إلى ٣٥ – ٤٠ دولار للبرميل مما ساعد دول الإنتاج العربية من البترول على تبنى وإقامة مشروعات البنية التحتية والفوقية لبلادها.

٥ – السياحة المتنوعة – الآثار القديمة – سياحة الشمس الساطعة فى أيام الشتاء – سياحة رياضية – سياحة الصحارى.. سياحة الغابات والرالى.. إلخ..

٦ – فائض مالى حوالى ٨٠٠ مليار دولار مستثمرة خارج البلاد..

وبالرغم من هذا تعانى مشكلات عديدة من بينها:

– فجوة غذائية وتقدر بحوالى ٣٠ مليار سنويًا.. بالرغم من وجود اكتفاء ذاتى لبعض الأغذية مثل القمح فى السعودية.

– ضعف الأهمية النسبية للصناعات التحويلية ١٢٪ فقط تسهم فى إجمالى الناتج المحلى.. ولذلك لم تنجح الدول العربية فى التصدير إلا فى البترول والغاز الطبيعى.

– تجارة بينية عربية لا تتجاوز ٨٪ فى العام.. من مجموع التجارة الخارجية.. وباستبعاد النفط تكون ٦٪ فى العام.

– بطالة متفشية فى الوقت الذى تستورد فيه بلاد عربية عمالة من خارج الوطن العربى تقدر بـ ٤ مليون عامل أجنبى تقريبًا.

– مديونية البلاد العربية حوالى ١٧٠ مليار دولار بخلاف العراق.

– استثمارات ضئيلة عربية بينية ٢,١ مليار دولار عام ١٩٩٦.

– ندرة المياه.

وبالرغم من عقد اتفاقيات كثيرة فى مجال تحرير التبادل التجارى وفى تحرير انتقال رءوس الأموال والأيدى العاملة ومع وجود المواد الأولية لم يتحقق وفرة أو زيادة فى الإنتاج ولا تزال المشروعات العربية المشتركة محدودة بينما كان يمكن عمل تخطيط إنمائى متكامل فى مجالات كثيرة تشمل النقل والمواصلات والكهرباء (الذى تم أخيرًا بين مصر والبلاد العربية المجاورة) – الأنهار المشتركة – الربط الصناعى – الأمن الغذائى – المسح الجيولوجى – تطوير التكنولوجيا – مراكز التدريب المهنى – سياحة مشتركة... إلخ.

ويمكن حصر أسباب عدم تحقيق السوق العربية المشتركة فى:

١ – عدم توافر الإرادة السياسية لدى الأقطار العربية.

٢ – عدم وجود فلسفة اقتصادية تكاملية عربية واحدة.

٣ – اختلاف مستوى النمو.

٤ – عدم تقديم المعونة للدول الشقيقة فى إقامة المشروعات.

٥ – لا يوجد آليات مناسبة لتنفيذ للقرارات.

٦ – عدم فاعلية الجامعة العربية ومؤسساتها.

الأمر الذى يستوجب سرعة البدء فى إنشاء وتكملة منطقة التجارة الحرة بإزالة القيود البينية العربية – فرض ضريبة حمائية جمركية عربية تجاه العالم الخارجى – سرعة تنفيذ مشروع السوق العربى المشترك.. مع العمل على:

– تشجيع وتيسير حرية انتقال عوامل الإنتاج – تنمية الموارد البشرية – اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية – توفير الأمن الغذائى – تطوير البنية الأساسية.

– إيجاد محكمة عدل عربية للبت فى المشاكل العربية الاقتصادية مثل ما هو موجود فى الاتحاد الأوروبى ومحكمتهم تبت فى هذه الموضوعات دون تعرض العلاقات السياسية للانهيار – أهمية تنسيق السياسات المصرفية والاقتصادية بين الأعضاء – إقامة بورصة مالية مشتركة وسوق مال لتداول الأسهم – وضع خطة تنمية عربية متكاملة.

مع الاستفادة من تجربة التنظيمات فى الوحدة الأوروبية وسلطات مؤسساتها وتنوعها: الرئاسى – والوزارى – والنوعى – والنيابى – والفنى – والتعاونى. خاصة وأن الجامعة العربية تأسست عام ١٩٤٥ بينما أول اجتماع كان قد ذكر فيه الوحدة الأوروبية عام ١٩٤٩.

مع صياغة التشريعات اللازمة لتنفيذ هذه الاجراءات، مع مراعاة:

التدرج - وضع جدول زمنى للتنفيذ - جعل المنطقة التجارية الحرة العربية هى إحدى مكونات السوق العربية المشتركة.

وتنسيق العمل مع المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد وتشجيع المشروعات المشتركة - وتوفير إمكانيات التشريعات المشتركة للتعاون فى كل الميادين(١).

الأوضاع العربية وتحديات الحاضر والمستقبل

المطلوب اليوم استعراض وتحليل للأوضاع العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين وصولاً إلى استراتيجية حضارية عربية لتعامل الوطن العربى مع العالم الذى يعيش عصر العولة وثورة الاتصالات فى سياق التغير العالمى، ومحاولة استشراف نوع تفاعل المجتمعات العربية مع العولة بتجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية.

يرى بعض المفكرين أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ كانت بمثابة إشارة إلى سقوط الحلم العربى بالوحدة وفشل المشروع النهضوى العربى، ثم كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ أول خطوة عملية فى الاستعادة التدريجية للثقة فى الذات. ليس فقط لتحرير الأرض وإنما لتحرير الإرادة السياسية العربية ثم بدء إدراك أهمية التنسيق الاقتصادى بين البلدان العربية خاصة فى ضوء التطور التكنولوجى الذى حققته الدول الصناعية ونشأة فكرة إنشاء مجلس التعاون العربى وكان قد سبقه إنشاء مجلس التعاون الخليجى وتأسيس الاتحاد المغاربى، وكان ذلك فى إطار فكرة إمكان تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية التى يمكن - على المدى الطويل - أن تؤدى إلى وحدة سياسية!! حتى فاجأ العراق العالم كله بغزو دولة الكويت، وما أدى إليه من تداعيات مؤسفة لا يزال الوطن العربى يعانى آثارها.

أما بالنسبة لجبهات الصراع العربى الإسرائيلى فهى تزداد اشتعالاً - برغم اتفاقات السلام الذى يطلق عليه عادة السلام البارد - نتيجة المواجهة العسكرية الغاشمة التى تلجأ إليها إسرائيل فى محاولة وقف الكفاح الفلسطينى ضد السياسة الاستعمارية الاستيطانية التى تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى القوى الصهيونية داخل العالم الغربى، التى تمسك بسياط تهمة المعاداة للسامية لتلهب بها ظهور قادة الدول وزعماء الأحزاب السياسية بل والمثقفين والكتاب والرأى العام.

وعلى الجانب الآخر - يمكن القول بأنه مع انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الاشتراكية بدأت صفحة جديدة من تاريخ النظم السياسية، أظهرت أن التعددية السياسية أيّا كانت صورتها ضرورة

(١) كان تشرشل وكذلك رددت أقواله مسز تاتشر عن موضوع الوحدة مع أوروبا وعدم الرغبة بالوحدة الكاملة We are with you but we are not of you أى نحن معكم ولكن لن نكون جزءًا منكم.

من ضروريات الحياة الاجتماعية قبل أن تكون شرطًا مبدئيًا لأى ممارسة سياسية، وفى نفس الوقت ظهرت العولمة بكل تجلياتها باعتبارها عملية مؤثرة فى شكل المجتمع العالمى حيث تركز على التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان.. وقد عبر التقرير الذى أعدته اليونسكو وصدر باسم «التنوع البشرى الخلاق» عن أهمية احترام مبدأ التعددية على المستوى العالمى.. وفى ضوء ذلك لم يعد بوسع أية دولة تجاهل شعارات العولمة السياسية فى التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.. وأصبح المجتمع الدولى من خلال مؤسساته الرسمية كالأمم المتحدة، وعن طريق ما يطلق عليه المجتمع المدنى العالمى، يضغط لتطبيق هذه القيم السياسية فى كل بلدان العالم..

والواقع أن هذا التطور جزء من سمة بارزة للعولمة فى كل أبعادها.. والأهم من ذلك أن خرق هذه القيم قد يؤدى إلى توقيع جزاءات على الدولة التى تمارس هذا السلوك، على نحو ما تفعل منظمة التجارة العالمية، بمعنى أن لغة الجزاءات التى توقع ضد الدولة التى تخالف القواعد العالمية ستمتد عاجلاً أو آجلاً من الاقتصاد إلى السياسة.

وإذا نظرنا إلى الوطن العربى باعتباره نظامًا إقليميًا يتشكل من دول تتفاوت فى نوعية النظم السياسية المطبقة فيها أدركنا أنه واقع تحت ضغوط العولمة وبالتالى فإن الدول العربية عليها التزامات تفرض عليها تحديث نظمها السياسية أيّا كانت تقليدية أو معاصرة، ولا شك أن تأثير العولمة السياسية سوف يتفاوت حسب التاريخ الاجتماعى لكل قطر عربى.

وإذا تأملنا فى الأنظمة السائدة فى الوطن العربى اليوم وجدناها لا تخرج عن أنماط ثلاثة: التقاليد والثورة والتعددية السياسية المحكومة.. وكل نمط يثير مشكلات متعددة نظرية وتطبيقية.

إن العولمة السياسية ترفع شعارات الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، والعولمة الاقتصادية تدعو لتحرير الاقتصاد وفتح السوق[١].. والعولمة الثقافية تركز على الانفتاح الثقافى وحوار الحضارات، والعولمة الاتصالية فتحت باب الاتصال غير المحدود بين بنى البشر.. وهذه كلها دعوات صريحة لمختلف بلاد العالم لتدخل العالم الجديد، ولا شك أن تأمل أوضاع العولمة الراهنة يشير إلى أنه إذا لم يتم التطور والتطوير اختيارًا فإن رياح التغير العالمية من شأنها أن تحطم كل القلاع والحصون.

ومع إدراك طبيعة المظلات التى تواجه الجهود التنموية للدول النامية ومن بينها العربية – فى ظل المنافسة العالمية التى تهيمن من خلالها الدول الصناعية الكبرى على الأسواق وحركة التجارة الدولية، فإنه يتعين مواجهة تلك المخاطر بتطبيق مجموعة متناسقة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية تصوغها النخبة السياسية العربية سواء على المستوى القطرى أو القومى.. سواء فيما يتعلق بضعف هياكل الإنتاج والصادرات وزيادة قدرة الاقتصاديات العربية على المنافسة فى الأسواق الخارجية، أو

(١) لقد حدث أن الولايات المتحدة التى كانت تنادى بالعولمة وفتح الأسواق العالمية تتبع طرقًا مختلفة لا تتفق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة مثل السياسة الحمائية لبعض السلع وسياسة الإغراق وقد تعرضت لإدانة المنظمة المذكورة لها.

إمكانات زيادة معدلات النمو الزراعى والصناعى لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى، وفى إطار حزمة من السياسات المترابطة لإرساء قواعد التنمية المستديمة، وتضع فى اعتبارها متغيرات وتأثيرات العولمة دون إغفال خصوصية الوطن العربى فى إطار التفاعلات الدولية.. وإشكالية تأثير دول الجوار الجغرافى على العلاقات العربية – العربية!!

ويرى البعض أن النظام العربى القديم أصبح مفككًا وأن الوحدة العربية أصبحت بعيدة المنال، وهذا أمر جعل البعض يفكر فى إيجاد نوع من العمل المشترك بالنسبة للنواحى الاقتصادية وأصحاب هذا الرأى يقولون إن هذا أضعف الإيمان فى زمن ظهور الاتحاد الأوروبى والتكتلات الدولية الأخرى بينما مازلنا فى العالم العربى نفكر تفكيرًا بعيدًا عن الفكر العالمى، والمصالح التجارية بين الوحدة الأوروبية والتكتلات الأخرى العالمية ستكون ضعيفة فدول التكتلات ستحتل بصادراتها فى داخل التكتلات وستضعف بذلك العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول هذه التكتلات، ولهذا فإننا نجد حتى انجلترا بالرغم من عدم موافقتها على أن تكون ضمن النظام الأوروبى فإن وزير اقتصادها صرح بأنه يمكن التعامل باليورو (الوحدة النقدية الأوروبية)[١] وهكذا نجد خطوات سريعة وقفزات إلى الأمام فى كل التكتلات العالمية لصالح شعوبها، بينما نحن ليس لدينا إلا التصريحات الحماسية التى تعتبر قفزات إلى أعلى لا فائدة منها ولا تتقدم بشعوبنا إلى ما ترجوه من وحدة اقتصادية أو عمل اقتصادى عربى وهذا أضعف الإيمان.

– وعندما وقعت اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO عام ١٩٩٥ انضمت إليها ١٤١ دولة من بينها ١١ دولة عربية وبدأت دول عربية أخرى إجراءات الانضمام.. ولعل الاختلاف بينها وبين اتفاقيات الجات GATT التى بدأت مفاوضاتها فى أورجواى عام ١٩٨٦، هو عدم اقتصارها على موضوعات التجارة فى السلع بل شملت تجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والاستثمار. حيث تزايد الدور الذى تلعبه فى اقتصاديات الدول. وقد استمرت محاولات توسيع جدول أعمال المنظمة ليتضمن موضوعات غير تجارية.. وبالرغم من ذلك فإن الدول النامية لديها مصلحة فى المحافظة على النظام التجارى متعدد الأطراف وتنميته ليكون أكثر تجاوبًا مع احتياجاتها فى إتاحة الفرصة لنفاذ صادراتها إلى إلا أن التجربة أظهرت حتى الآن الصعوبات التى ينطوى عليها النظام والتى تحد من قدرة الدول النامية على الاستفادة منه.

وبالنسبة للدول العربية فإن نصيبها فى حجم الصادرات العالمية لم يتجاوز ٣٪ عام ١٩٩٩ ومعظمه منتجات أولية خاصة بالبترول، الأمر الذى يجعل أولوية تحرير التجارة أمرًا غير ملح بالمقارنة بالحاجة إلى التركيز على الإصلاحات الداخلية. خاصة أن التجارة فى البترول تم تناولها بمعزل عن

---

(١) هذا حدث بعد أن امتنعت بعض المحلات فى دول الوحدة الأوروبية بعدم التعامل فى أسواقها بالجنيه الإسترلينى.

النظام التجارى متعدد الأطراف لأسباب عديدة.. وقد يكون للدول المصدرة للبترول مصلحة فى إدراج مسائل معينة فى منظمة التجارة العالمية فى المستقبل.

وتعتبر الدول العربية من بين المصدرين الرئيسيين لرأس المال، وبالتالى يجب عليها الاهتمام بالمفاوضات حول الخدمات المالية باعتبار أن اختلاف الظروف الثقافية والتنظيمية بين الدول النامية، وبينها العربية، وبين الدول الصناعية، وفتح الأسواق وبدون خطط ملائمة قد تكون له تكلفة كبيرة بالنسبة للبنوك المحلية.. ولذا تحتاج الدول العربية إلى صياغة برامجها للتحرير بشكل دقيق.. فالمفروض مراعاة مصالح الدول النامية وبينها العربية، وأن يكون النظام التجارى متعدد الأطراف أكثر استجابة لاحتياجاتها.

إمكانات التعاون العربى المشترك

علينا أن نعيد الاعتراف بأن العالم يشهد تزايدًا مستمرًا فى درجة الاعتماد المتبادل بين أرجائه وأصبح هذا الاعتماد حقيقة مقبولة لدى الجميع ويسير موازيًا لهذا الخط العالمى خط آخر إقليمى إذ أنه فى نفس الوقت الذى تتدعم فيه ركائز العالمية والعولمة يشهد العالم فى أجزاء مختلفة منه توجهًا تكتليًا إقليميًا إذ يمكن القول أنه قد تبلورت فكرة إقامة كيانات كبيرة إقليمية تزداد فيها درجة الاعتماد الجماعى على الذات وذلك انطلاقًا من التدعيم الجماعى الذى يحقق هدف التقدم وتوفير أسباب الأمن بمعناه الشامل (عسكريًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا، ثقافيًا، تكنولوجيًا ..) بل يمكن القول أن أحد أهم مقومات تدعيم الاستقلال الوطنى وتدعيم عناصر قوته هو العمل فى إطار إقليمى.

وعلى عكس ما يراه كثيرون فليس هناك أى تناقض بين تشكيل تكتلات إقليمية أقوى وبين التوجه نحو نظام عالمى يقوم على وجود سوق عالمى واحد وعمليات إنتاجية متكاملة، ذلك أن التوجه الإقليمى يقوم هو الآخر على التوجهات السوقية مع الالتزام بأى بنود ترد فى الاتفاقات ذات الطابع العالمى.

* إن التوجه الإقليمى التكتلى يعنى ببساطة تدعيم مكانة أعضاء هذا التكتل ومركزهم فى النظام العالمى وأن التكتل الإقليمى سيجعلهم قوة أكبر تتحرك ككيان واحد له مجموع قوى أعضائه أو يزيد.. ويزداد تبلور هذا التوجه الإقليمى واقعيًا حين يشهد الواقع وجود تكتلات إقليمية مختلفة لعل أهمها:

الاتحاد الأوروبى – النافتا (الولايات المتحدة الأمريكية – كندا – المكسيك).

الأسيان دول جنوب شرق آسيا – الأيبك.. منتدى الدول المطلة على المحيط الهادى.

* ولكن وجود هذه الكيانات الإقليمية الكبرى فى فترة توجه نحو الاندماج العالمى يفرض عددًا من التحديات على الدول النامية.. ومن بينها الدول العربية وذلك بأن تسرع بانتهاج استراتيجية تكاملية فعالة تحقق لها فرصة أفضل للتنمية وتمدها بقدرة أكبر على مواجهة تحديات العولمة الحالية ويقوى من مركزها فى النظام العالمى حتى لا تكون هذه الدول الفرادى ضحايا ومغانم للنظام العالمى الجديد.

* بالنسبة للدول العربية نجد أن حصيلة تجربة العمل العربى المشترك ضئيلة للغاية رغم أن الدول العربية توفرت لديها مقومات التكامل التى لا توجد فى أى تجمع إقليمى آخر، وبالرغم من أن التفكير فى التكامل الاقتصادى العربى بدأ قبل بدئه فى أوروبا نفسها ورغم كثرة المواثيق الجماعية التى تعالج هذه القضية إلا أن الواقع لم يشهد أية خطوات حقيقية فى هذا المسار.

* إن المتغيرات الجديدة (سياسية – اقتصادية – عسكرية – تكنولوجية...) تطرح أمامنا تحديات فى الوقت الذى يعاد فيه رسم خريطة العالم على أساس تكتلات إقليمية وتحولات كبيرة لا قِبَل للدول فرادى أن تتجاوزها بسلام.. لقد أصبحت مبادئ التكتلات الإقليمية الكبيرة والسوق الواسعة والاعتماد الجماعى على الذات من أساسيات هذه الفترة من التطور الإنسانى وهى أساسيات يتفق عليها الجميع رغم اختلاف الرؤى والمذاهب ومستويات النمو والدخل.

* فى ضوء التطورات العالمية والإقليمية هناك بعض المؤشرات السلبية للدول العربية من أهمها:

– انخفاض حجم القروض الميسرة الفائدة طويلة الأجل وكذلك المنح والمعونات التى كانت تقدمها الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية.

– تزايد القوى الاحتكارية للتكتلات الاقتصادية بما يعنى اتجاه التبادل الدولى أكثر لصالح الدول المتقدمة.

– التحكم فى أسعار المواد الخام يكون فى أيدى المستورد أكثر من ذى قبل استغلالاً للتطور التكنولوجى الذى يحوزه.

– بعد التجربة الآسيوية الأخيرة سيكون هناك اتجاه داخلى للاستثمارات بمعنى أن الأسبقية ستكون للاستثمارات داخل نطاق الكتلة الاقتصادية أو المجال الحيوى الرئيسى لهذه الكتلة الإقليمية وهو ما نراه بالنسبة للاتحاد الأوروبى – النافتا – الآسيان.

– بشكل عام تتحرك هذه التكتلات فى تعاملاتها الخارجية كوحدة واحدة مما يدعم قوتها الجماعية الذاتية تجاه أى طرف خارجى إقليمى فما بالك لو كانت الأطراف الخارجية دولاً فرادى كما هو الحال بالنسبة للدول العربية.

ومما يزيد من صعوبة موقف الدول العربية:

– وجود أزمة مديونية عند بعض الدول بشكل حاد.

– وجود أزمة تمويل لتلبية متطلبات الاستثمار.

– وجود فجوة تكنولوجية كبيرة.

– وجود فجوة غذائية خطيرة.

- وجود فجوة مائية كبيرة.

ويمكن كتابة مؤلفات مستقلة للتحدث عن حجم وأسباب وعوامل استمرار ومستقبل هذه الأزمات والفجوات ولكن نكتفى بالتعرض لهذه الأزمات للتذكير فقط:

* مع أن العمل العربى المشترك قد بدأ منذ فترة طويلة وصيغت العديد من المواثيق بهذا الشأن فلماذا لم تحقق مسيرة العمل العربى المشترك إنجازًا يذكر وفى هذا المجال نستقى بعض الدروس التى يجب ألا نكرر الوقوع فيها مجددًا.

* عدم تحييد(1) المشكلات والقضايا الاقتصادية عن الخلافات العربية التى كثيرًا ما كانت تترك حتى تتفاقم ومن ثم فإنه عند حدوث خلاف سياسى - يتوقف العمل الاقتصادى.

* عدم الالتزام الجماعى والفردى بما ورد فى مواثيق التعاون العربى والتنصل منها لظروف ومبررات واهية.

* فقدان النظرة المستقبلية الشاملة فقد كنا نحلم بأن المستقبل هو الوحدة العربية بكل معانيها ولكن لم تتعرض للمراحل التدريجية الموصلة لهذه الوحدة مما جعلنا نقف دون أدنى حركة فى هذا الاتجاه أو ذاك.

* اختلاف الهياكل الاقتصادية العربية واختلاف برامج التنمية الاقتصادية التى اتبعت فى هذه البلدان وإن كانت ترتكز جميعها بداية على تحقيق الاكتفاء القطرى الذاتى وليس الاكتفاء العربى الذاتى ومن هنا صعب الحديث عن تكامل اقتصادى فى إطار برامج تنمية وطنية مختلفة النطاق والشمول..

* تضارب البيانات فكل الدول العربية بلا استثناء كانت تحتكر المعلومات والبيانات الخاصة بها.

* المبالغة فى التعامل العربى مع الخارج فى إطار فردى مما أدى لتزايد الاعتماد على قوى بعينها فى الخارج وزيادة درجة الارتباط السياسى والاقتصادى بين كل دولة عربية وبين القوى العالمية.

* وبوصف مبسط تنبع أهمية تحقيق التكامل الاقتصادى العربى بشكل عام من قدرته على تحقيق الاعتماد العربى القومى على الذات بما ينعكس على وجود قاعدة إنتاجية وذاتية قادرة اقتصاديًا وماليًا على الحفاظ على عملية التنمية والتطور المستمرين استنادًا إلى منفعة قطرية وقومية بعيدة عن الاختلافات سياسية أو شخصية.

* وفى ظل الميل العالمى نحو التكتلات الإقليمية تزداد أهمية التكامل الاقتصادى العربى لتنظيم التعاملات مع التكتلات الاقتصادية المختلفة سواء فى إطار منظمة التجارة العالمية أو مع التكتلات

---

(١) أنشأت الوحدة الأوروبية محكمة خاصة تبحث المشكلات مثل محاكمة إنجلترا لمخالفتها بأن سمحت لشركة نيسان اليابانية فى إقامة مصنع مشترك فى بريطانيا وكان رد بريطانيا أن الشركة المشتركة تستخدم ٥١٪ من مكونات السيارة وهذا ما يسمح به قوانين الوحدة الأوروبية.

الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبى حيث إن التكامل العربى يعطى قوة وصلابة للمفاوض العربى مع هذه التكتلات وحتى نبتلع فرادى. إذ إن التكامل العربى يمكن أن يضمن عبر التفاوض أفضل الشروط استنادًا إلى الوزن النسبى للجماعة العربية ككل فى الشئون الاقتصادية العالمية.

ما الذى نحتاجه على طريق التكامل الاقتصادى:

* إرادة سياسية لتحويل الخطط والمواثيق إلى برامج عملية.

* تحييد الجانب الاقتصادى عن العوامل السياسية لضمان استمرار أية خطة تكاملية وحتى لا يحدث ارتداد عند أول خلاف سياسى.. ويمكن تدعيم هذه المسألة عن طريق إنشاء محكمة عربية للنظر فى النزاعات العربية - العربية حتى لا تتفاقم وتكون مصدر إهدار جديد للزمن والفرص.

* توضيح الالتزامات والمنافع بشكل أكثر وضوحًا إلى جانب توضيح الآثار القريبة والبعيدة المدى نتيجة التكامل العربى.

* مراعاة الواقعية عند وضع سياسات وأهداف محددة موضوعيًا وزمنيًا.

* تضافر الجهود العربية على مستوى الحكومات والقطاع الخاص وأجهزة العمل العربى المشترك. وفى هذه المرحلة يجب أن يوضع مبدأ تنسيق الموقف العربى فى التعاملات الخارجية على رأس مبادئ التعاون العربى.

* قد يضيف البعض ضرورة وجود مرونة للتعديل والمراجعة ولكن هذه الفترة تحتاج للالتزام أكثر من الاحتياج لضروريات التعديل فأية صيغة سيكون لها التزامات على الأطراف المختلفة ويمكن أن يتحدث أى طرف عن ضرورة التعديل ومن ثم لابد فى المرحلة الأولى من تحقيق الالتزام.. مع البدء الآن...

دور مصر فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى:

إن مصر هى أحد الأركان الرئيسية إن لم تكن المركز الرئيسى لإقامة تكامل اقتصادى عربى وذلك يعود للمقومات الخاصة بمكانتها وريادتها.

* اهتمت مصر بالوحدة العربية ووقفت بجانب الشعوب كلها تنادى بالوحدة والوقوف أمام الاستعمار، ولكن كانت هناك تعاملات اقتصادية بين الدول العربية والدول خارج الأمة العربية كما أن العلاقات الاقتصادية العربية كانت ضعيفة.

وللحق والحقيقة أنه قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت مصر اقتصاديًا متجهة بحكم الاستعمار البريطانى إلى الغرب.. ولم تبدأ علاقاتها الاقتصادية مع البلاد العربية إلا بعد الثورة وكانت ضعيفة للغاية.

فترة الخمسينيات والستينيات: اتبعت مصر فى تلك الفترة توجهًا نحو تعبئة الموارد الاقتصادية وتدريجيًا لكى تلعب مصر دور الدولة النموذج بالتنسيق مع دول الجوار العربى والمساهمة فى تنمية جيرانها والقيام بدور فى التحرر من الاستعمار فقد كان نمط التنمية لمصر هو نمط التنمية المستقلة ومحاولة بناء نموذج اشتراكى عربى تحتذى به الدول العربية.. خاصة مع تنامى العلاقات المصرية السوفيتية بما لها من صفات أيديولوجية واقتصادية مما أدى على الجانب الآخر إلى إضعاف الرابطة الاقتصادية مع الدول العربية التى لا ترحب بالاتحاد السوفيتى.. وإن كان يصعب مع ذلك اعتبار العامل الاقتصادى محددًا للسياسة العربية حتى عام ١٩٦٧.

* تداخل الاعتبارات ذات الخصائص المصرية والإقليمية والعالمية – مع غلبة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية – فيجب ألا ننسى أن سياسة حساب العوائد غالبًا ما تفشل فى المنطقة العربية خلال هذه الفترة، وتكون الأولوية دائمًا لاعتبارات أخرى غير البعد الاقتصادى.

* فى أعقاب حرب ١٩٦٧ تم الاتفاق على تسوية مشكلة اليمن وقبلت مصر المساعدة من السعودية والكويت وليبيا لإزالة آثار العدوان ودعم دول المواجهة ولتعويض خسائر قناة السويس وفق قرارات مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم – سبتمبر ١٩٦٧ – ويمكن القول أن هذه اللحظة التاريخية هى بداية تبلور العامل الاقتصادى كمحدد للسياسة المصرية تجاه المنطقة العربية.

فترة السبعينيات: بداية كان العامل الاقتصادى محوريًا فى توجهات الرئيس السادات:

* كان اتجاه السادات بعد حرب ٧٣ نحو الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ لفتح أبواب الاستثمار أمام رءوس الأموال العربية والأجنبية ـ والعربية بشكل خاص ـ لجذب التراكمات المالية الخليجية نتيجة طفرة أسعار البترول ومن ثم كان توجه السادات بعد الحرب نحو تدعيم علاقات مصر على المستوى الاقتصادى مع دول الخليج.

* وبالفعل تدفقت المعونات الاقتصادية والدعم المادى من قبل الدول الخليجية لدعم مصر خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣.

إلا أنه وجد أن هذه الأموال لا تفى باحتياجات مصر المطلوبة لدعم الاقتصاد المصرى مما حدا إلى إعادة النظر فى العلاقات المصرية ـ العربية خاصة بعد قرار الحل السلمى مع إسرائيل.. كما تأثر السادات بشدة حينما طلب أن تقدم الدول العربية قرضًا لمصر لإعادة فتح قناة السويس ولكن كل ما قدم هو ١٤ مليون جنيه بسعر فائدة ١٦٪.. بينما إعادة فتح قناة السويس تحتاج إلى ١٤٠ مليون دولار للمرحلة الأولى، الأمر الذى دعانى أن أعرض عليه أن أذهب إلى اليابان للحصول على قرض لفتح القناة بواسطة الشركات اليابانية التى تقدم أقل تكاليف فى العطاء، وفعلاً تم ذلك وحصلنا على القرض لمدة ٢٠ عامًا ومدة السماح ٧ سنوات وتم فتح القناة للملاحة بعد ٣ سنوات بواسطة الشركات اليابانية.

* وقد مرت العلاقات المصرية العربية منذ نهاية السبعينيات بأزمة حادة أثرت بالطبع على إمكانية تحقيق تكامل اقتصادى عربى خاصة بعد قرار السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٧ واتفاقيتى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام مع إسرائيل ١٩٧٩ وقرارات القمة العربية فى بغداد ١٩٧٨ بمقاطعة مصر.

الثمانينيات: واستمر هذا الوضع كذلك فى الثمانينيات مع استمرار الوضع الاقتصادى المصرى فكان سعى مصر عربيًا فى جانبه الاقتصادى بهدف الحصول على مساعدات اقتصادية ومعونات مالية أو الرغبة فى إسقاط بعض الديون العربية على مصر أو المساعدة فى تسديد الديون الخارجية لمصر. مما انعكس على توجه مصر نحو تهدئة الأوضاع مع الدول العربية.. حتى عادت العلاقات فى أواخر الثمانينيات.

* ومع عودة العلاقات المصرية العربية ركزت مصر على إيجاد علاقات وطيدة مع الدول العربية وتحسنت العلاقات الاقتصادية المصرية العربية سواء فى مجال السلع والخدمات أو رءوس الأموال أو المشروعات المشتركة والذى تطور مع وجود أنشطة لجان مشتركة عربية ومناطق تجارة حرة بين مصر وعدد من الدول العربية.. وبعد حرب الخليج بدأ أداء الاقتصاد المصرى فى التحسن.

* مع الاعتراف بالتطورات التى شهدها الاقتصاد العالمى منذ الثمانينيات وما ظهر من نزعة مركزية نحو العولمة وتكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى ظل عالم جديد يتسم بدرجة عالية من التداخل والمعاملات والمالية المكثفة العابرة للحدود، وأخذت تلك التطورات دفعة كبيرة فى التسعينيات مع انتهاء دورة أورجواى للجات وبزوغ منظمة التجارة العالمية إلى النور وتبلور اقتصاد عالمى ينهض على مزيد من تحرير تدفقات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بشكل لم يسبق له مثيل.. انعكس كل ذلك على كبر حجم الصعوبات التى تواجه أية وحدة دولية تحاول القيام بعمليات النمو والتطوير الاقتصادى وهى وحدة قطرية منفردة.

* ففى ظل الضغوط التنافسية الجديدة وانهيار جدران الحماية الاقتصادية وتسريع معدلات التطور التكنولوجى للمعدات وسبل الإنتاج أصبح أمرًا ضروريًا بل ملحًا.. البحث عن صيغة لتوسيع حيز الفضاء الاقتصادى «Economic Space» الذى تتحرك فى إطاره الوحدة القطرية بمعنى البحث عن صيغة للتجمع والتكتل الاقتصادى الإقليمى لأنه يمكن القول أن المستوى الإقليمى إنما هو مستوى وسيط تتحدد من خلاله شكل العلاقات وكثافتها بين الاقتصاد العالمى والوحدة القطرية.

وتزداد هذه الضرورة بالنسبة للدول العربية.

ولن نخوض فى الجدل الطويل الدوائر حول طبيعة التكتلات الاقتصادية العملاقة فى العالم مثل الاتحاد الأوروبى والنافتا ـ والآسيان ـ ولافا وكاريكوم فى أمريكا اللاتينية.. ولكن نستقى منها درسًا أساسيًا هو أن اندماج الأقطار العربية فرادى فى البنية الجديدة للاقتصاد العالمى هو محاولة انتحارية ستنعكس بالسلب على المستقبل النهوضى والتطور الاقتصادى لهذه البلدان العربية.

* وما يزيد من صعوبة التحديات التكاملية للدول العربية أن هناك محاولات جرت وتجرى بالفعل لإيجاد ترتيبات اقتصادية جديدة تقوم على تجزئة المنطقة العربية إلى أجزاء جغرافية منفصلة عن بعضها وتشابك بعضها مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمى وهو ما نراه واضحًا فيما قيل عن الشرق أوسطية وما يجرى بالفعل فى إطار المتوسطية.

* فبعد أن طرحت فكرة الشرق أوسطية وما اعترى هذا الطرح من بدايته من إعطاء إسرائيل دورًا قياديًا ونظاميًا للتحولات الاقتصادية والسياسية فى المنطقة العربية وتخوف من فرض هذه الأطروحة على الدول العربية.. نجد أن العرب باختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم انخرطوا فى نزعات فكرية حول هذا الأمر بين الرافض والقابل وأضعنا سنوات جديدة دون تحرك ملموس فى الوقت الذى تدعم فيه إسرائيل - التى طرحت هذا المشروع أصلاً بمعاونة الولايات المتحدة - اقتصادها ومكانتها فى الاقتصاد الدولى يومًا بعد يوم.

* كما يجرى تنفيذ مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة.. الذى يقوم على إدماج بلدان جنوب شرق البحر المتوسط فى الفضاء الاقتصادى الأوروبى بشكل تدريجى والأهم أنه يتم إدماج البلدان العربية فى هذا المشروع فرادى وذلك فى غياب إطار للتفاوض الجماعى للبلدان العربية الداخلية فى إطار الشراكة الأوروبية المتوسطة مما يجعل هذا الإطار يخدم بشكل واضح بلدان شمال البحر المتوسط الأكثر تقدمًا من الناحية الاقتصادية والمالية فى المراحل الأولى على الأقل، وهى المراحل التى تحتاج إليها الدول العربية للتدعيم القوى.. فإلى متى ننتظر جنى مكاسب هذا المشروع أو غيره؟.

نخلص من كل ذلك أنه مع التطورات العالمية ومع المحاولات المختلفة لتجزئة الكيان العربى اقتصاديًا وضم بعضه إلى كيانات اقتصادية أكبر غير عربية.. ومع التحديات التى تواجهها الدول العربية فرادى ومجتمعة يعد أمر إقامة تكتل اقتصادى عربى أمرًا حيويًا ولابد من علاج مشروع التكامل الاقتصادى العربى المصاب بالسكتة القلبية والشلل سواء فى تجلياتها الشاملة مثل مشروع الوحدة الاقتصادية أو السوق العربية المشتركة.

* ومع تعاظم حجم التحدى بدأ مؤخرًا عدد من الدول السير فى طريق إقامة سوق عربية مشتركة لا تجمع كل الدول العربية فى البداية ولكن بالتدرج عبر اتفاقيات ثنائية بين عدد من الدول تقوم مصر فيها بدور العامل المشترك وهو ماوضح من اتفاقيات إقامة مناطق تجارة حرة بين مصر والمغرب.. ومصر والأردن.. ومصر وسوريا.. وتدريجيًا نحو إقامة سوق عربية مشتركة ولكن هل سيكون أمامنا متسع من الوقت يسمح لنا بالسير فى طريق التكامل الاقتصادى؟!.

* إن المنطقة العربية حاليًا أمامها فرصة لن تتكرر للبدء فى مسيرة التكامل الاقتصادى ذلك أنه مع بقاء العناصر الأساسية لإقامة تعاون وتكامل اقتصادى والتى لازمتنا دائمًا وهى التقارب الجغرافى والتوافق السياسى والاقتصادى والثقافى وزيادة التعاملات بين الكيانات القطرية ووجود منظومة

مؤسسية تتسم بكثافة التفاعلات فيها وهى عناصر موجودة حاليًا.. إلى جانب ذلك توجد مقومات نجاح وعوامل دفع فى اتجاه التكامل العربى لم تكن موجودة من قبل ولعلها كانت من أسباب التأخير فى المسيرة العربية وهى أولاً:

ـ وجود نخب سياسية مؤمنة بأهمية التعاون فى الإطار العربى.. عكس ما كان عليه الحال فى فترات سابقة.. ويرتبط بذلك:

● حدوث نوع من التطور فى الأداء الاقتصادى بمعنى أن علاقات التعاون لن تكون أخذ أموال الأغنياء العرب فى إطار أخوى دون مردود اقتصادى ذلك أن الدول البترولية تحتاج لهذا التعاون الاقتصادى مثلها مثل الدول غير البترولية وإن كانت ليست بنفس النسبة لكل الدول.

● بدأ الرأى العام يضغط فى اتجاه تفاعلات إقليمية عربية انطلاقًا من قناعة تاريخية وظروف حالية ومستقبلية تدفع فى هذا الاتجاه ويمكن تفعيل وزيادة وزن الرأى العام تدريجيًا.

إلا أن التحدى الأكبر هو: التدخلات الخارجية المعوقة لمسيرة التكامل الاقتصادى العربى مع غلبة الطابع السياسى والعسكرى على المنطقة.. فمع بروز أزمة العراق الأخيرة توقف كل تفكير فى التكامل الاقتصادى العربى.. ومن ثم هذا الأمر يشير إلى ضرورة إيجاد آلية عربية تختص بالمسألة الاقتصادية يكون لها قوة الدفع الذاتى وكفيلة باستمرارها فى طريقها مهما اختلفت الظروف السياسية والعسكرية فى المنطقة.

وبالنسبة للتدخلات الخارجية المعوقة إنما يتطلب الأمر إرادة عربية قوية لا تخضع باستمرار وهو ما يمكن إيجاده من خلال خلق إرادة عربية جماعية رسمية تلتزم بها الدول العربية جميعًا.

إن علينا ألا نضيع الوقت فى جعل الحاضر حكمًا على الماضى حتى لا يضيع منا المستقبل.

عرب بلا حدود:

استأذن القارئ فى ذكر أمر يتصل بموضوع العرب بلا حدود فقد اقترحت فى عام ١٩٥٣.. مشروع إنشاء الدينار العربى.. على أساس أن تنشأ هذه العملة العربية الأساسية وتصلح للتداول بين البلاد العربية ويصدرها بنك ينشأ فى الجامعة العربية على أساس أنه بنك مركزى للعرب جميعًا. وتقوم العملات العربية فى البلاد العربية بما يعادل قيمتها بالنسبة للعملة الأساسية، وكتبت هذا البحث باللغة الإنجليزية ونشر فى ذلك الوقت فى بعض دول العالم.. وجاءتنى آراء عديدة عن هذا المشروع.

وشاء القدر أنه بعد حوالى ٣٠ عامًا قامت الوحدة الأوروبية ونشأت العملة الأوروبية الموحدة وهى اليورو.. وهى تمامًا مثل ما كنت أرجو أن يتحقق للعرب فى عام ١٩٥٣ من عملة الدينار العربى.. وهى وسيلة لجعل العرب بلا حدود اقتصادية لأن هذه العملة المقترحة ستتعامل بها الشعوب العربية.

ماذا نفعل الآن؟ إن الفرصة لم تضع لنبدأ تنفيذ مشروع عرب بلا حدود اقتصادية بين مصر وبعض الدول العربية المتقاربة اقتصادياً على أن تزداد دولة بعد أخرى بعد عمل دراسات اقتصادية لهذا المشروع.

إننى أعتقد أن هذا المشروع لو نفذ فى عهد العولمة سيكون لدينا تكتل اقتصادى عربى.. يحقق الازدهار الاقتصادى فى الدول الأعضاء فيه.. وسيكون سداً منيعاً ضد ما تأتى به المتغيرات العالمية السريعة من أزمات عالمية تؤثر فى الدول الضعيفة أو مفاجآت اقتصادية طارئة مثل ما حدث بالنسبة لأزمة الدول الأسيوية.

إن إنشاء مشروع عرب بلا حدود اقتصادية بين دولتين أو ثلاث دول عربية.. لها مستوى دخل ومزايا تنافسية دولية تسمح بإنشاء عملة عربية بينها فى نهاية الأمر بعد بداية رفع رسوم الجمارك وإقامة بورصة أوراق مالية مع بعضها البعض وصياغة سياسية استراتيجية للتصدير.

عولمة.. لا تعرف إلا.. تكون أو لا تكون To Be Or Not To Be.

هذا المشروع:

١ ـ أن يبقى نظام الحكم فى كل دولة كما هو.. لها رئيسها ونظام السلطة التنفيذية التشريعية والقضائية ولكل دولة قوانينها وميزانيتها.. إلخ.. حسب ما هو متبع فى الوحدة الأوروبية.

٢ ـ هناك مجلس وزارى، مجلس تشريعى، مجلس قضائى بالنسبة لهذا المشروع «العرب بلا حدود اقتصادية».

٣ ـ السماح بفيزا (تأشيرة) واحدة لدخول أبناء الدول المشتركة فى المشروع.

٤ ـ وضع النظم المشتركة سواء السياسية أو الاقتصادية أو القانونية التى توافق عليها كل دولة وتقبلها.

٥ ـ دراسة توضع لمن يرغب فى الشركات والبنوك والمؤسسات من أجل الاندماج أو قيام اتحادات على غرار مشروع الوحدة الأوروبية بعد دراسته بلجنة مشتركة.. ومعرفة ما هو صالح ويتفق مع الدول العربية التى قررت أن تكون نواه لهذا المشروع قد تكون دولتين أو ثلاثة مثلاً مع تحديد شروط الدخول فى المشروع وأهمية تقارب وتكامل العوامل الاقتصادية بين الدولتين أو الثلاثة.

وأقول.. إذا كانت إسرائيل قد اقترحت مشروع الشرق أوسطية من بنك ومشروعات وخلافه أليس من باب أولى أن نبدأ مشروعنا المقترح «العرب بلا حدود اقتصادية» بعد دراسته دراسة كاملة وافية؟!.

وإذا كانت الشركات الكبرى والبنوك تقوم بالاندماج من أجل تحقيق الشركات العملاقة والبنوك القوية.. لخدمة وطنها والمنافسة العالمية فى عصر العولمة.. أليس من واجبنا أن نبحث هذا المشروع؟!.

ـ أننا يجب أن نعمل مثل ما عملته الدول الأوروبية حتى وصلت إلى الوحدة الأوروبية.. كذلك نجد أن رئيس كوريا الجنوبية يتقابل فى يونيو ٢٠٠٠ مع رئيس كوريا الشمالية.. ويقول إن العولمة تتطلب منا أن نتوحد ـ فهل ياترى ستسمع أمتنا العربية ما يحدث فى العالم الآن.. وأنه لا مكان للكيانات الصغيرة؟!.

بالرغم من صدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تحت رقم ١٧ تاريخ ١٩٦٤/٨/١٣ وتعديلاته.. فإنه لم يحدث إلا اجتماعات ومؤتمرات ومقالات.

ولأهمية هذا القرار أورد ما قرره المجلس بأن هدف إنشاء السوق العربية المشتركة تحقيق الأسس التالية:

١ ـ حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال.

٢ ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

٣ ـ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.

٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية وذلك وفقًا للأحكام التالية: (ثم ذكر القرار هذه الأحكام).

ثم صدرت الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية فى الدول العربية فى نوفمبر ١٩٨٠م.

وتشمل الأهداف معاملة الاستثمار وضماناته وتأمينه.. إلخ ومع ذلك فإننا نسمع ضجيجًا ولا نرى طحنًا.. وتكثر القرارات الإجرائية.. والعالم يسرع الخطى ومن أمثلة التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

١ ـ تكتلات الدول المتقدمة: الاتحاد الأوروبى (E.C.) ـ اتحاد أمريكا الشمالية (Nafta).

٢ ـ التكتلات الصاعدة: (Asean) اتحاد دول جنوب شرق آسيا.

٣ ـ التكتلات المتعثرة: أمريكا الجنوبية (Lafa) ـ أمريكا الوسطى (Caricom) ـ غرب إفريقيا (Ecwas) ـ شرق إفريقيا (E A E C) ـ جنوب إفريقيا (Sadec) ـ السوق العربية المشتركة (ACM).

لقد مضى نصف قرن على إنشاء ما سمى بالسوق العربية المشتركة.. وكنا نرجو أن يتم الأسرع بخطوات التنفيذ وخاصة أن هناك تكتلات إقليمية قوية وأصبحت المنافسة واضحة بين الدولار واليورو.. كما أصبحت الاتفاقات غير الإقليمية والمؤسسات الممثلة لها كالكوميسا مثلاً غير قادرة على أن تلعب دور التكتلات الإقليمية.

وأصبح خطر التكتلات الإقليمية يواجه العولمة بل يهدد الهويات للدول المختلفة وذلك بعد وجود تكثيف للهوية الإقليمية للتكتلات مثل الوحدة الأوروبية ومقاومة الولايات المتحدة، كذلك نجد أن إنشاء الكتلة النقدية الجديدة بمثابة دعم كبير للتجارة البينية بين دول الأعضاء.

وللأسف نجد العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) إنشئت ونفذت عام ١٩٩٩ كما تعمل التكتلات على تكثيف التكامل والاختراعات الخاصة بالتكنولوجيا واستخدامها.. من أجل خدمة هذه التكتلات فى عالم يتصف بالمعرفة والمنافسة.. ولا شك أن تمسك أعضاء التكتل بتنمية التجارة وتدفق العمالة ورءوس الأموال والتجارة البينية.. سيكون عاملاً ضد العولمة.. وسيكون لهذا التكتل صوت واحد فى التفاوض مع الدول المختلفة سياسيًا واقتصاديًا وماليًا وثقافيًا كما هو حادث الآن بين ممثلى الوحدة الأوروبية.. والدول العربية.. أليس هذا كله يؤكد على أنه يلزم تفعيل السوق المشتركة وتضامن الدول العربية فى اقتصاد بلا حدود؟!.

فإذا كانت أنظمة الحكم العربية لا ترغب فى نظام الوحدة السياسية سواء وحدة فيدرالية أو كنفدرالية.. وأن هناك معارضات أجنبية ومقاومات لهذه الوحدة العربية السياسية بالرغم من رغبة هذه الشعوب العربية.

أليس من الواجب الآن أن نعمل على تحقيق مبدأ «عرب بلا حدود اقتصادية» خاصة وأن الدولة القومية فى العالم تتقلص سلطاتها السيادية على حدودها من أثر العولمة، والشركات عبر القومية تبلغ رءوس أموالها أكثر من ميزانية أية دولة عربية.. ولعل هذا يقتضى أن تكون الجامعة العربية على صورة جديدة أكثر إيجابية.

الجامعة العربية فى صورة جديدة:

الجامعة العربية الآن جامعة حكومات، وتتجمع فى هيئتها ٢٢ دولة، ومع تقديرنا الكامل لمكانتها فإن صورتها الآن ـ بعد التطورات العالمية، وما حدث فى العراق وما يحدث فى فلسطين ـ أصبحت تحتاج إلى تجديد شامل، يبعث فيها حياة تتفاعل مع التطورات العالمية المتلاحظة.

جامعة شعوب: ويلفت النظر أن المناقشات التى دارت سنة ١٩٤٥ فى الاجتماعات التمهيدية قبل إعلان قيام الجامعة ـ كانت تتجه إلى أن تكون جامعة للشعوب العربية، ولكن المداولات أسفرت فى النهاية عن جعلها جامعة للحكومات، وتقرر أكثر من ذلك أن تكون قراراتها بالإجماع، ولكل دولة أن تتحفظ على القرارات التى لا تناسبها أو التى لا ترضى عنها. ونتج عن ذلك أن أصبح كثير من قرارات الجامعة بلا مضمون أو بلا فاعلية، والنتيجة هى ما تراه الآن، ولا يحتاج إلى تعليق.

طريق الإصلاح: ويبدأ هذا الطريق بأن تكون الجامعة للشعوب، ويتكون لها مجلس شعبى تمثل فيه جميع شعوب الدول العربية بطريقة مناسبة يتم الاتفاق عليها بحيث يضم أفضل العناصر والخبرات السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

وتتحد للجامعة أهداف واضحة واجبة التحقيق يسعى الجميع فى سبيل الوصول إليها وذلك على نحو ما هو حادث فى منظمة الاتحاد الأوروبى، التى بدأ تأسيسها بعد الجامعة العربية بزمن طويل.

وقد أثبتت الأزمات أن الشعوب كان لها آراؤها النافذة التى تواكب التطور والمتغيرات.

محكمة العدل العربية: نلاحظ على مدى عمر الجامعة العربية الطويل، أن أى خلافات تنشب بين دولة عربية وأخرى، تؤدى إلى قطيعة مريرة بينهما، ولا مجال فى الإفاضة بعرض الأمثلة الكثيرة المتعددة والمتنوعة. ولعله لو وجدت هيئة عربية - إلى جانب مجلس الشعوب العربية المقترح - تكون لها شخصيتها الدولية المعنوية، لأمكن التغلب على كثير من المشكلات، والمقترح أن تكون هذه الهيئة فى صورة: محكمة العدل العربية، ويتركز اختصاصها فى فض المنازعات بوجه عام، والاقتصادية بصفة خاصة، فتتدخل بشكل قانونى متفق عليه فى حل الخلافات والمشكلات الاقتصادية بين دولة عربية وأخرى، دون حدوث توترات فى العلاقات السياسية.

مجلس حقوق الإنسان: وإلى جانب «مجلس الشعوب العربية» يمكن أن يكون هناك المجلس العربى لحقوق الإنسان، أو أن تكون هناك لجنة عامة لحقوق الإنسان منبثقة من مجلس الشعوب العربية، وتكون لها فعاليات متفق عليها، بحيث يكون لها حق التداخل الإنسانى لمواجهة بعض الأوضاع الداخلية التى تستلزم ذلك، ولها أن تستعين بالمجتمع المدنى العربى - الممثل فى الجمعيات الأهلية - فتوجه على سبيل المثال: التنبيهات أو التحذيرات أو الإنذارات، على غرار إنذارات الأمم المتحدة الموجهة لبعض الدول. ويمكن أن يكون توجيه الإنذار من خلال محكمة العدل العربية.

البرلمان العربى الموحد: وإذا أمكن اتخاذ هذه الخطوات أو بعضها، فسيتعلق الأمل - مستقبلاً - بإنشاء البرلمان العربى الموحد.

العرب والتواصل الفكرى

إذا كان التواصل يرتكز على تبادل الاتصال بكل السبل المتجددة فإن الخبراء المحدثين قد درسوا نظرياته وسبله ووظائفه، وحللوا مفاهيمه وإجراءاته ونظمه وانتهوا إلى تحديد مبادئه الأولى بوصفه عملية يقوم بها شخص أو جهة ما لتقل رسالة محددة تتضمن معلومات أو آراء واتجاهات يتم نقلها إلى الآخرين لتحقيق غاية معينة، والاتصال بطبيعته موقف استراتيجى ديناميكى، ليس جامدًا ولا ثابتًا فى الزمان والمكان، وإنما هو مرهون بالمتغيرات الطارئة والخبرات المشتركة فاقتصرت الدعوات العربية على المشروعات الاتحادية المحيطة، ثم انحصرت فى العمل المشترك والتعاون الإقليمى بصورة غير فاعلة، وبعد تأثر الجبهة العربية بحرب الخليج الثانية ارتفعت الدعوات لوضع ميثاق شرف يضمن عدم اعتداء بعض الدول العربية على شقيقاتها، غير أن هذه التجارب التاريخية ليست فى محصلتها الأخيرة سلبية ولا سيئة، فهى تضيف للأمة العربية وعيًا سياسيًا واجتماعيًا عميقًا بمتطلبات العمل الجماعى فى العصر الحديث، وضرورة ارتكازه على حد أدنى من التجانس الفكرى فى النظم السياسية والاقتصادية، الأمر الذى يجعل مهمة الأدب والثقافة فى خلق التركمات المعرفية والوحدة التعليمية والمشاعر الجماعية وسائل ضرورية فى إحداث التجاوب الوجدانى بين أبناء الأمة، مع تنسيق الأهداف العليا فى التقدم فى مختلف مجالات الحياة، بالاعتماد على التراث الأدبى والفكرى المشترك والمصير الواحد، لتعزيز هذه

الرؤية وتوظيف الثقافة والفن لتجاوز المصاعب السياسية والتناقضات الاقتصادية على أساس التكامل والتكافؤ بين الأطراف.

ولما كان الفكر الثقافى والأدبى ينمو بالتواصل، ويزيد بالممارسة الحرة المبدعة ويتجلى فى أعمال تضيف إلى منجزات الفن والأدب صفحات جديدة، فإن أى ازدهار فى المراكز العربية التى نشطت فى الآونة الأخيرة فى المشرق والمغرب فى نشر الكتب وترجمة المؤلفات وإنشاء القنوات الفضائية، يعد رواجًا للسوق العربية فى الإنتاج ويخلق مناخًا ملائمًا للمنافسة الإبداعية، كما أن انتشار الجامعات العربية والمعاهد المتخصصة فى العلوم والآداب والمراكز الثقافية يضفى على النشاط الفكرى حركة واضحة، شريطة أن تقوم قنوات الاتصال بين هذه المؤسسات بالتنسيق فى الجهود والتنامى المنتظم فى العمل، حتى لا تهدر طاقة الباحثين فى تكرار الجهود وتعطيل الإفادة من النتائج التى تسفر عنها، الأمر الذى يتطلب تحقيق درجة عليا من التخطيط والتكامل وتكثيف وسائل الاتصال للتعريف بالمستوى الذى يصل إليه الإنتاج الفكرى والأدبى والثقافى فى كل قطر والبناء على أساسه، تحدونا فى ذلك روح العاملين فى حقل فكرى وثقافى واحد، يفيدون من كل الطاقات ويحسنون توظيفها، لأن وحدة اللغة والفكر والثقافة تجعل أمتنا فى موقف متميز بالنسبة لبقية التكتلات الإقليمية المناظرة، وإذا كان الدور المصرى الرائد قد ألقى على عاتقنا مهمة البداية والانطلاق، فإن تعدد المراكز اليوم يتيح فرصة مواتية لمضاعفة الجهود واستثمار الطاقات البشرية والمادية لبقية أبناء الأمة العربية فى تنشيط هذه التيارات باستثمار الخبرة المصرية دون وصاية أو احتكار، الأمر الذى يجعلنا مسئولين عن ترشيد حركة التواصل وعدم الاكتفاء الذاتى بما ننتجه فكريًا وثقافيًا، كى نضيف عقول الآخرين ووجداناتهم وإبداعاتهم إلى رصيدنا العربى المشترك.

غير أن الأوضاع الفكرية والأدبية والثقافية لا تمضى كما نتمنى لأمتنا العربية، ويكفى أن نورد بعض المؤشرات على ضعف وسائل التواصل فيما بيننا:

فالقراءة مثلاً ـ وهى لا تزال أهم عامل فى التنمية الفكرية والثقافية ـ لم تستطع وسائل الاتصال الجماهيرية حتى الآن ـ لأسباب متعددة ـ أن تقوم بجزء يسير من دورها الرئيسى.

وعندما نطالع الإحصائيات التى تصدرها الهيئات الثقافية العالمية مثل اليونسكو، نجد أن نسبة إصدار الكتب الجديدة فى الدول المتقدمة تصل إلى عديد من الكتب للفرد الواحد، بينما لا تتجاوز صفحة واحدة للمواطن فى العالم العربى.

فإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة قصور توزيع الكتب، وبخاصة الكتب الثقافية والأدبية حيث يصل معدل ما يوزع منها فى مصر كل عام إلى حوالى ٦٠٠ نسخة تحتسب بالنسبة لمجموع السكان الذى يربو على ٧٠ مليونًا ـ أدركنا مدى ما نعانيه فى المصدر الأول للتنمية الفكرية وهو الكتاب المطبوع الذى توزع نسخة واحدة منه لكل مائة ألف مواطن.

ومن ناحية أخرى يظهر نوع من التدابير بين المشرق والمغرب العربيين فى تبادل الكتب، فهناك دول بالمغرب العربى لا يكاد يدخل إليها كتاب عربى شرقى نظرًا للصعوبات الاقتصادية والإدارية، فى حين تغرق أسواقها بالكتاب الفرنسى، أما نسبة تداول الكتب المطبوعة فى المغرب عندنا فى مصر مثلاً لا تزيد على بضعة عناوين فى العام، مع حرص أهل المغرب عمومًا على التواصل مع الفكر المشرقى منذ بداية عصر النهضة، واعتمادهم على اللغة والدين فى مقاومة الاستعمار الغربى.

فإذا ما عرجنا على الهيئات والمؤسسات العربية المشتركة ألفينا واقعًا غير محمود، ونعنى بهذه الهيئات والمؤسسات تلك التى قدر لها لأسباب مختلفة ـ أن تقوم بالدور الرائد الفعال فى تنشيط التواصل الفكرى بين أبناء الأمة العربية فى المجالات كافة، ولكنها ـ على ما يشير إلى ذلك واقع الحال ـ عجزت أو تهاونت فى القيام بهذا الدور على الوجه الأكمل، نتيجة لإغراقها فى المشكلات البيروقراطية والقصور المادى، أو نتيجة العجز البشرى عن تحريك عجلة العمل فيها على الوجه المأمول.

فالمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة مثلاً ـ وهى بمثابة قطب الرحى للنشاط الفكرى العربى ـ لم يعد لها من التأثير فى هذا المجال ما يعدل موقعها وأهدافها المرسومة والمأمولة عند إنشائها. إنها فى حاجة إلى دفعة قوية لبعث النشاط فى مؤسساتها الفرعية من معاهد ومراكز، ولإضفاء الحيوية والفعالية على مشروعاتها الثقافية والفكرية، بحيث تصبح هذه المنظمة المركز الحقيقى لألوان النشاط الفكرى للعرب فى مجموعهم، والأداة الفاعلة فى التنسيق بين الأجهزة القطرية فى الوقت نفسه.

لقد كانت ـ ومازالت ـ لديها الفرصة للوفاء بمسئولياتها القومية فى صورة القيام ببعض المشروعات الثقافية العامة التى من شأنها تعميق فكرة التواصل العربى وضمان استمراره، ولنضرب لذلك أمثلة لأبسط هذه المشروعات وأسهلها تنفيذًا:

ـ ليس من العسير على المنظمة العربية أن تصدر مجلة جامعة تتضمن أهم الإصدارات الثقافية والأدبية فى الوطن العربى بأكمله، وتصبح واجهة طيبة لما تنتجه المطابع فى جميع أقطارنا، تعريفًا وإضاءة ونقدًا.

ـ ويمكن للمنظمة أن تتبنى مشروع برمجة أمهات الكتب التراثية العربية والإسلامية فى أجهزة الحاسوب، لتكون فى تناول الشباب بأسعار رمزية، وتسهيل مهمة الباحثين فيها باعتماد نظم متطورة فى برامجها تخضع لإمكانية الاستدعاء بطرق مختلفة.

ـ وليس من العسير أيضًا على المنظمة أن تقوم بحملة قومية لاقتلاع الأمية من الوطن العربى بكل السبل، على أساس أنه هدف قومى أكثر إلحاحًا من مشكلات المواجهة مع بقية التكتلات العالمية.

وليس الأمر فى اتحاد الجامعات واتحاد مجامع اللغة العربية بمختلف كثيرًا عما يجرى فى المنظمة العربية.

فالمفروض أن اتحاد الجامعات يقع موقع القمة فى الميادين الفكرية الثقافية، وهو بذلك مسئول مسئولية كاملة عن هندسة هذه الميادين وتنشيط العمل بها، بالقدر الذى يفى بواجباته ويحقق أهدافه وآمال الأمة فيه حاضرًا ومستقبلاً.

ومن أبسط واجباته والتزاماته رسم خطة محددة لتوثيق التواصل الفكرى والعلمى بين الجامعات العربية، ودعم التعاون الخلاق فيما بينها، يتمثل هذا وذاك ـ مثلاً ـ فى:

تبادل الأساتذة والطلاب، والتنسيق المستمر لتفادى الازدواج فى البحوث والدراسات، وتيسير تداول المعلومات بين العاملين فى المجالات المعرفية المختلفة، وتنشيط مراكز البحوث العلمية المشتركة لتحقيق قدر مناسب من التكامل العلمى وتبدو أهمية ما نقول فى ضوء ما نلاحظه من قصور الجامعات العربية فى كوادرها البشرية والعلمية مع وفرة الإمكانات المادية، وقصور فى هذه الإمكانات فى بعض آخر منها، مع كثرة كاثرة من هذه الكوادر.

أما بالنسبة لاتحاد مجامع اللغة العربية فلم يعد كافيًا عقد لقاء أو لقاءين فى العام للنظر فى بعض المسائل الروتينية التقليدية، بل ينبغى أن ينصرف إلى ما هو أهم وأبقى وأجدى فى سبيل التواصل الفكرى العام والخاص، من ذلك مثلاً:

توثيق التواصل بالعمل المستمر على توحيد المصطلحات العلمية، ومواصلة الجهود فى إصدار المعجمات المتخصصة والمبسطة، والنظر العميق المخلص فى مشكلات اللغة العربية، حتى تنهض بدورها فى التوظيف الكامل فى الحياة العلمية والثقافية.

ومن مسئوليات هذا الاتحاد أيضًا برامج عملية لنشاطاته، لمنع الازدواج فى أعمال فروعه المختلفة، وتشجيع إسهام الأقطار العربية فى مشروعاته وربطها بالتعليم فى المدارس والجامعات.

وتجدر الإشارة إلى دور الاتحادات (أو النقابات) المهنية العربية فى تعزيز التواصل الفكرى وتقوية أواصره، لما لها من سعة الانتشار وقوة التأثير فى الجماهير العربية، خاصتهم وعامتهم على سواء، فاتحادات (أو نقابات) المحامين والأطباء والمهندسين والمعلمين والكتاب وغيرها لها وجود فى جميع الأقطار العربية، بل قد يتعدد هذا الوجود فى القطر الواحد، ومن هنا كانت الفرصة مواتية والظروف متاحة لأن تقوم هذه الاتحادات بتنشيط دورها بربط العاملين فيها بعضهم ببعض، وتنظيم ملتقياتهم الدورية وتنسيق أنشطتهم والتقريب بين جوانبها حتى تصير كلاً متكاملاً يهدف إلى خدمة الوطن العربى كله.

وتحقيقًا لدعم مبدأ التواصل الفكرى، يمكن لهذه الاتحادات أن تضع آلية ديناميكية فعالة، لها وجود فى كل عاصمة عربية، تنظم الاجتماعات واللقاءات، وتنشر التوصيات المهنية والفكرية، بما يكفل تحقيق قدر كبير من مراجعة الأهداف القومية وضمان تجانسها وحركيتها، استجابة للمتغيرات المختلفة ورعاية لمصالح مختلف المنتمين إليها، فى عصر التنافس الشرس، حتى يكون للمجموعة العربية إيقاع متناسق فى المحافل الدولية ورعاية مستمرة لأهدافها القومية.

ونقابات العمال ـ وهى القوة الضاربة فى مجالات الإنتاج، وتحريك عجلة الحياة العامة ـ لا يقل دورها عن دور النقابات سالفة الذكر فى هذا الشأن، إنها تضم تحت مظلتها الآلاف المؤلفة من الرجال والنساء الذين لهم وجود فعال فى جميع البقاع والأصقاع العربية، ومن ثم كانت الفرصة سانحة لتنمية الفكر القومى وتعميقه، والوصول به إلى بنية متكاملة تخدم الهدف الأسمى وهو تقريب التوجهات والرؤى الفكرية، وصولاً إلى بنية قومية خالية من النشاز والاضطراب. وما لمثل هذا العمل أن يتم إلا بتخطيط محكم منضبط تصنعه نقابات هذا الجناح ذى الأهمية البالغة فى المسيرة الحياتية والتوجهات الفكرية للقوم أجمعين.

ـ أما المقترحات التى نرجو أن تحقق التواصل الفكرى بين العرب، فليست عسيرة التحقيق إن صحت العزائم على تنفيذ ما يأتى:

* العمل على التنسيق بين وزارات الثقافة والتعليم والإعلام فى الوطن العربى بغية الوصول إلى استراتيجية ذات إطار قومى يحدد قنوات التواصل الفكرى والثقافى العربى العام ويميزها عن غيرها من الأطر غير العربية، مع أخذ الخصوصيات القطرية فى الحسبان، شريطة ألا تؤثر هذه الخصوصيات بالسلب على البنية الفكرية الكلية.

* أن يكون للنقابات ـ أو الاتحادات ـ المهنية والعمالية العربية على اختلاف مواقعها وأهدافها دورها فى التفاعل الفكرى والثقافى الذى من شأنه أن يمتد ظله إلى كل أرجاء الوطن العربى، ليجمع الناس هنا وهناك على كلمة سواء.

* دعوة اتحاد الجامعات واتحاد مجامع اللغة العربية لأن يرودا مسالك التواصل الفكرى، إذ هما يمثلان قيمة من قمم المؤسسات والهيئات التى قدر لها برجالها ووظائفها أن تكون مركز الانطلاق إلى كل عمل عربى موحد وموحد، وما ذلك إلا بالعودة إلى أهدافها ومسئولياتها للنظر فيها نظرة غير تقليدية، بحيث يمتد أثرها إلى المواطن العربى العادى، فيصبح هو نفسه، بوضعه الجديد ذاك، وسيلة فاعلة من وسائل دعم التواصل الفكرى.

* العمل على إعادة الروح إلى المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة حتى تسترد قوتها وتزيد فعاليتها لصالح العرب أجمعين.

* تنشيط دور اتحاد الناشرين العرب، حتى يقوم برسالته فى تكوين قنوات سريعة للتواصل وتبادل نشر الكتب وطباعتها إليكترونيًا فى الأقطار المختلفة، لتفادى نقل المطبوعات ذات الوزن الثقيل والتخلص من عوائق الجمارك وتعقيداتها.

* الإفادة من التطورات التقنية فى نظم المعلومات الحديثة وتبادلها، وهو أمر يعد خطوة ضرورية لاستراتيجية التواصل المتجدد لتحقيق الأهداف القومية، ومن أمثلة هذه الإفادة:

ـ برمجة البيانات المتصلة بالبحوث العربية الجديدة فى المجالات العلمية والإنسانية وتيسير تداولها بالحاسوب بين أبناء الأمة العربية.

ـ إعداد شبكة عربية لقنوات «الإنترنت» وتسهيل مداخلها وتزويدها بالمعلومات المتجددة التى تهم المشاركين من العرب وغيرهم.

ـ التنسيق بين القنوات الفضائية العربية لرفع مستواها التنافسى مع القنوات العالمية من منظور ثقافى وتواصلى، وذلك بتمويل البرامج الدرامية الناجحة، وتبنى سياسة إعلامية «عبر عربية» تتخلى عن المنظور المحلى الضيق، وتبنى تبادل الخبرات والمعلومات وإنشاء قنوات إخبارية عربية بأهم اللغات العالمية، مستفيدين فى ذلك من تجربة القناة الأوروبية.

* إنشاء هيئة قومية عليا مسئولة عن الترجمة إلى اللغة العربية فى مختلف المجالات الفكرية وعن التنسيق بين الأقطار العربية فى هذا الشأن، منعًا للتكرار أو التضارب، وسدًا للفجوات التى يحتمل وجودها فى بعض التخصصات أو بعض الأفكار.

* الدعوة إلى إنشاء مكتبة عربية عامة يكون مقرها القاهرة، تودع فيها جميع المطبوعات العربية التى من شأنها إبراز حركة الثقافة العربية فى شكلها الإجمالى.

ـ وفيما يلى جملة من التوصيات الخاصة بمصر فى المجالات القومية كافة، بما لديها من الإمكانات المادية والمعنوية التى ترشحها لأخذ زمام المبادرة فى تنشيط مسيرة التواصل الفكرى على المستوى العربى.

* مراجعة النظم واللوائح التى تعوق عمليات التواصل الفكرى، وذلك باتخاذ الخطوات التالية:

ـ إلغاء الحواجز الجمركية على جميع المنتجات الثقافية بين الأقطار العربية من كتب ومجلات وأفلام سينمائية، وتخفيف القيود الرقابية على المشتغلين بها، بما يكفل توحيد المعايير فى التعامل مع هذه المنتجات.

ـ النظر فى إمكان مساواة طلبة الدراسات العليا من البلاد العربية فى الجامعات المصرية بزملائهم المصريين فى الرسوم الدراسية، وتخفيض الرسوم المفروضة عليهم فى مراحل الليسانس والبكالوريوس، تشجيعًا لتوافد الطلاب العرب على مصر، كما كان الحال من قبل، ولاستعادة الدور المصرى فى المساهمة فى الثقافة القومية العربية.

ـ تشجيع الجمعيات للثقافة بحيث يمكن لها أن تقوم بدور فعال فى مجال الاتصال العربى، وبخاصة إذا رفعت عنها وصاية وزارة الشئون وأصبحت تتبع هيئة ثقافية عليا تهتم بدعمها وتشجيعها، مع ما يقتضيه ذلك من تعديل قانون الجمعيات الأهلية[1].

---

(١) تم تعديل القانون وصدر القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

ـ أن تتوافق قوانين إصدار الصحف والمجلات والترخيص بها مع توجهات مصر الديمقراطية، بما ييسر التواصل الثقافى والفكرى مع أبناء الأمة العربية.

ـ العمل على تيسير صدور طبعات محلية لكبريات الصحف العربية فى جميع العواصم عن طريق طبعها إلكترونيًا.

* إعطاء الصبغة القومية للجوائز الأدبية والعلمية والفنية والثقافية المصرية بالشكل الذى يسمح باستمرارية الريادة والمبادرة فى هذا المجال، وذلك على الوجه التالى:

ـ تخصيص إحدى جوائز الدولة التقديرية التى ينظمها المجلس الأعلى للثقافة للمتقدمين من أبناء الأمة العربية فى فروع الأدب والثقافة والفن والعلوم الاجتماعية، وكذلك بالنسبة للجوائز العلمية التى تمنحها أكاديمية البحث العلمى، وذلك لاستيعاب الطاقات الكبرى من مبدعى الوطن العربى والبرهنة على تقدير مصر لها واحتضانها للمتميزين من الأشقاء، مع رفع قيمة هذه الجوائز لتكون رمزًا معقولاً للتقدير الأدبى والمادى.

ـ تشجيع المؤسسات الاستثمارية والشركات الكبرى وبيوت المال فى مصر على تأسيس جوائز ذات طابع عربى عام فى مختلف الفروع وتمويلها، وشرح العائد الإعلامى والمادى والأدبى الذى يعود عليها من وراء ذلك، بما يكفل لها التواجد والحضور فى الأسواق العربية كلها، ومن ثم تصبح هذه المبادرة من هذه المؤسسات مقابلاً مصريًا لمجموعة الجوائز العربية الكبرى ذات الصبغة الخاصة.

ـ طبع أعمال الحاصلين على هذه الجوائز فى الآداب والفنون والعلوم وتوزيعها على أوسع نطاق فى الأسواق العربية، وتشجيع ترجمة نماذج مختارة منها إلى اللغات العالمية، لتكون بمثابة انطلاقة لتوسيع دائرة تعرفها والإفادة منها على المستوى العالمى.

الفصل الثالث

مصر والعولمة

- العولمة والاقتصاد المصرى.
- تعاملنا مع العولمة.

مصـروالعـولـة

الرصيد المصرى: إن مصر بثقافتها وحضـارتها التى لم يعرف التاريخ مثيلاً لها، واستمدت دول كثيرة الشىء الكثير من حضارتها، بل وبنت دول كثيرة حضارتها على ما سبقت به مصر من تراث. فلقد أنشـأت مصـر أول حكومـة فى التاريخ.. وكانت الثقافة المكتوبة التى نشـأت فى عصـر الفراعنة.. والتى دونت بأيدى أبناء مصـر من خـلال الكتـابة والحفـر على الحـجـر.. كـانت من جـمـاعـة «الكاتب المصـرى» وجماعة من كهنة الدين والحكماء والفلاسفة.

وواجبنا اليوم أن نضيف إلى ثقافتنا ما يتلاءم مع العصـر ويتلاءم مع مبادئنا ولا نركن إلى ما تركه أجدادنا. بل نأخذ الجيد من القديم والجديد وما يصلح لنا اليوم وغداً، ونحن أدرى بشئون دنيانا..

ولا يجوز أن نرى فى عصـر العولة.. إن دولاً مثل اليابان وغيرها تعتبر من لا يعرف أكثر من لغتين.. فى مصاف الأميين.. وأن العالم يتطور ويتغير فأصبح التعليم يثقف ويعلم.. وأن أدوات الثقافة العصرية من تكنولوجيا حديثة.. وأدوات الثورة المعلوماتية.. يعرفها الكثير من أطفال الدول المتقدمة، ولا يجوز لنا أن نسكت على ما يحدث أو حدث.. بأن نرى أمية القراءة والكتابة مازالت موجودة، وقد كان يضاف إليها نصف مليون أمى كل عام.. ولذلك فقد اتبعنا، ويجب أن نستمر، فى سياسة سد منابع الأمية واستمرار إنشـاء المدارس وإيجاد مكان لكل طفل فى المدرسـة.. كما يجب القضـاء على الأمية الثقافية التى تشمل طائفة من المتعلمين.. ونقضى على ما يقال عنا بأننا لا نزال نعلم أكثر مما نثقف.

وإذا كانت هذه المقولة فى طريقها للاندثار بفضل الإنجازات الكثيرة التى تمت.. فأملنا ألا نتبع سياسة السكوت أو الإسكات إذا ما رأينا تراخياً فى التطور والتغيير من أجل المعرفة.. والعلم.. ولدينا مقولات دينية تحثنا للاستزادة من المعرفة.. «اطلبوا العلم ولو فى الصين».. ويجب أن نطلب العلم من المهد إلى اللحد وهو مأثور إسلامى.. وضع شعاراً لتقرير اليونسكو برئاسة «إدجار فور» تحت اسم «تعلم لتكون».. ويقول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم «طلب العلم فريضة على كل مسلم» وهذا معناه أن طلب العلم ليس مجرد حق بل هو تكليف والتزام من جانب كل فرد.

إن سياسة الانكار والتنكر والجهل والتجاهل التى تتبعها بعض الجهات الأجنبية عن حضارتنا لها يجب الرد عليها.. وشرح ثقافتنا المتميزة التى عرفت خلال كل العصور برحابتها وتنوعها.. ومن يريد أن يقيم ثقافتنا فمن العدل ألا ينظر إليها بعين العداء بل يلتزم بنزاهة القضاء.

فهذا الأزهر بمنارته، وهذا تاريخ مصر المجيد.. فقد آوت مصر المسيحية من قبل ودافعت عنها فى وقت الرومان.. وأصبحت مصر بمسلميها ومسيحييها جسدًا واحدًا لا يعرف إلا الوحدة.. فمصر شعب واحد ونيل واحد وثقافة واحدة.. ولذلك أخطأ البعض فى الغرب فلديهم أقليات ولكل منها ثقافات.. وظنوا إما جهلاً أو تجاهلاً.. أن مصر مثلهم.

لذلك يجب أن تعمل مصر بإعلامها وأدوات ثقافتها.. لنشر هذه الثقافة الإنسانية التى تكرم الإنسان، كذلك فإن مصر لم تحبس نفسها فى يوم من الأيام عن أن ترى نور الفكر فيما وراء الحدود.

وإذا كانت مصر دائمًا تجمع بين الأصالة والمعاصرة والتجديد فعلينا أن نعيش عصرنا ونعمل على أن تعيش ثقافتنا عصرها الحديث.. فالثقافة سلوك نبيل وحياة مستمرة.. ومتطورة.. وحينما نبحث الأصالة والمعاصرة علينا دراسة المستقبلى Futurology.

والثقافة يجب أيضًا أن تكون للجميع.. وهذا ما عشته مع ثقافتنا.. فلم يتأخر أن يتقاعس كبار المثقفين عن أداء دورهم ليصلوا بثقافتهم الرفيعة إلى عامة الشعب.. وهذا التليفزيون المصرى منذ أن ولد عملاقًا وهو يدخل بالنور والثقافة فى كل بيت حتى فى ريف مصر منذ أكثر من أربعين عامًا.. وكأنه نافذة مضيئة للفكر والثقافة كما كان منذ إنشائه نافذة على العالم.. ولا أنسى ما قاله نجيب محفوظ أن التليفزيون المصرى نقل مصر إلى الأمام مائة عام.

وعلينا أن نأخذ من الوارد إلينا ما يتفق مع ثقافتنا، ونحصن أنفسنا مما لا يتفق مع قيمنا، ونعمل على توضيح دور ثقافتنا الإنسانية.. ليرى العالم أن مصر كانت منذ أوائل التاريخ وستظل منبع الثقافة والحضارة.

وفى خضم التطورات والمتغيرات علينا أن نتعرف إلى ما تحتاجه العولمة منا عينًا فاحصة وأذنًا واعية وفكرًا متفتحًا.. فالإنكار أو الإستنكار للعولمة خطأ وإنما يجب دراستها بفكر مستمر وعين يقظة لما يدور حولها.. فليست العولمة كلها شرًا أو خيرًا.. ولكن يجب التحليل لكل الظواهر القومية والعالمية.. السياسية والاقتصادية.. والثقافية والاجتماعية.. فالعولمة تحتاج إلى إدارة مستقلة علمية باحثة لتأتى لنا بالنتائج.. ولتدق أجراس الإنذار.

ولقد حدد الرئيس حسنى مبارك سبل الاستفادة من العولمة انطلاقًا من الدروس المستفادة من تطورات الاقتصاد الدولى فى إطار العولمة فأشار إلى ما يجب أن يكون:

١ ـ تطوير مؤسسات مصر للاستفادة من مزايا العولمة.. لتكون قوية ولديها الكفاءة الرقابية للتعامل مع التدفقات المالية العالمية السريعة.

٢ ـ أهمية الحوار بين الدول وخاصة الجنوب (.. وأصبح أساسيًا فى السياسة الاقتصادية السليمة) ومحاور الحوار السياسات المالية والتدفقات الرأسمالية وسياسة الصرف وأسعار الفائدة.

٣ ـ متابعة آثار السياسات الخاصة بالدول الصناعية لتجنب الاختلالات الداخلية أو الخارجية.

٤ ـ إن الآلية اللازمة للتطور والتمويل تتحقق من خلال التدفقات الرأسمالية فى اقتصادياتنا لذلك فتقرير الحساب الرأسمالى يجب أن يكون متدرجًا ومن هنا صار الحوار الفعال والتخطيط لدول الجنوب مع الدول الصناعية الكبرى ضروريًا لتحقيق إدارة سليمة للاقتصاد العالمى.

٥ ـ برامج الاستقرار والإصلاح المالى التى يتبناها المجتمع الدولى يجب أن تأخذ فى الاعتبار التكلفة الاجتماعية الباهظة للتحولات المطلوبة من الدول النامية.. لذلك يجب المحافظة على الانجازات وتعديل برامج الاستمرار من أجل مواكبة قضايا العدالة الاجتماعية والرفاهية(*).

٦ ـ أهمية وضع المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.

العولمة والاقتصاد المصرى

إذا أردنا أن نتناول الآثار المتوقعة على الاقتصاد المصرى من خلال دراسة مفهوم العولمة وأبعادها، فلابد من الإشارة ـ بإيجاز ـ إلى العلاقة بين العولمة والنظام الاقتصادى العالمى الجديد، وموقف التجارة الدولية فى ظل العولمة، والعلاقة بين مصر والجات وجولة أورجواى، ثم نتائج هذه الجولة وتأثيرها على الاقتصاد المصرى، وأثر العولمة على قطاع الخدمات المالية وخدمات النقل وخدمات الإنشاءات والخدمات السياحية، ثم نتناول العولمة فى مجال الملكية الفكرية، ثم نتعرض لأثر العولمة على برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى، ثم نوضح أثر العولمة على تجارة مصر الخارجية وميزان المدفوعات وسعر الصرف، وأثر العولمة على الجهاز المصرفى المصرى وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر، ثم أثرها على حدود تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وعلى البعد الاجتماعى، وأخيرًا كيفية التعامل مع العولمة.

العولمة والنظام الاقتصادى العالمى الجديد:

شهد العالم خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين عدة تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ذات طابع عالمى متحرر من المحلية أو الإقليمية بحيث أصبحت تشكل علامات بارزة فى المجتمع الدولى، ومثال ذلك تفكك الاتحاد السوفيتى السابق إلى جمهوريات مستقلة اتجهت إلى تطبيق اقتصاديات السوق الحرة.

(*) خطاب الرئيس حسنى مبارك أمام مجموعة الدول الـ ١٥ فى مايو ١٩٩٨.

وقد واكب ما سبق اتجاه ألمانيا الشرقية إلى الانضمام إلى ألمانيا الغربية لتصبح ألمانيا دولة موحدة قوية.. وفى غضون سنوات قليلة أصبحت ألمانيا الموحدة قوة عالمية فى الإنتاج والتجارة وحققت أكبر فائض تجارى فى العالم.

وقد برزت إلى الوجود التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل تكتل أوروبا الموحدة.. وتتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية فى أحكام اتفاقية الجات التى تستثنى التكتلات من أحكامها ومن ثم تزايد الاتجاه إلى تكتل الدول فى مجموعات أو منظمات أو تجمعات إقليمية.. وأصبح النظام الاقتصادى العالمى يتكون من ثلاثة أضلاع للمثلث العالمى وهى:

- البنك الدولى.
- صندوق النقد الدولى.
- منظمة التجارة العالمية.

وارتبط بما سبق ظهور آليات جديدة تتحكم فى حركة التجارة والاستثمار على مستوى العالم حيث لم يقتصر تحرير التجارة على السلع فقط بل شمل: الخدمات، والملكية الفكرية، وتحرير تشريعات الاستثمار وحركة رأس المال، وإلغاء كافة القيود غير التعريفية التى تعوق التجارة الدولية، وتعتبر ثورة الاتصالات والمعلومات من معالم النظام العالمى الجديد نظرًا لدورها المؤثر فى زيادة حركة التجارة الإلكترونية باستخدام شبكة الإنترنت العالمية التى استطاعت القضاء على الحواجز الجغرافية وبعد المسافات، وجعلت العالم كله أشبه ما يكون بالسوق الواحدة.

ويلاحظ أن العولمة وما تؤدى إليه من تعميق التبادل على أساس المزايا النسبية أو التنافسية تجعل المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة العالمية فى صالح الدولة الصناعية المتقدمة بينما يتوقع أن تتزايد خسائر الدولة النامية الأقل دخلاً فى نفس الوقت.

وينطبق نفس العبء فى حالة الدواء الذى ترتفع أسعار إنتاجه محليًا فى ظل حماية حقوق الملكية الفكرية وارتفاع أعباء مقابل براءات اختراع الدواء المحتكرة بمعرفة بعض الشركات العالمية العملاقة.

وفى الوقت الذى تعمل فيه العولمة على سرعة تدفق سلع وخدمات الدول المتقدمة إلى الدول النامية فإن الدول المتقدمة تغالى فى فرض إجراءات حمائية لاقتصادياتها تمنع دخول منتجات الدول النامية إليهم برغم حماية البيئة والصحة النباتية والصحة العامة وحقوق الإنسان وعمالة الأطفال، وذلك بالإضافة إلى فرض بعض القيود التنظيمية الزمنية المعوقة لدخول منتجات الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

الجات ومصر وجولة أورجواى:

الجات GATT: هى اختصار للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وتمثل التجارة فيما بين دول الجات ما يزيد على ٩٠٪ من التجارة العالمية، كما تمثل عضوية الدول النامية ما يزيد على ٨٠٪ من إجمالى الدول الأعضاء.

مصر والجات:

انضمت مصر إلى عضوية الجات فى عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات مكثفة استمرت ما يقرب من سبع سنوات، ومنذ ذلك التاريخ لعبت مصر دورًا نشطًا فيها وشاركت فى أعمال مختلف لجانها.

أما فيما يتعلق بجولة أورجواى: فقد نالت جولة أورجواى اهتمام الكثيرين سواء على المستوى الدولى أو القومى باعتبارها أهم حدث على ساحة الاقتصاد العالمى خلال العقدين الماضيين ذلك أنها اتسمت بالطموح الشديد الأمر الذى ترتب عليه أن استغرقت مفاوضاتها ما يقرب من الثمانى سنوات، كما أن هذه الجولة استهدفت وضع أسس النظام التجارى الدولى الجديد فى إطار النظام الاقتصادى العالمى.. وفى هذا الصدد وضعت الجولة الإطار القانونى والمؤسسى للضلع الثالث للنظام الاقتصادى العالمى ألا وهو منظمة التجارة العالمية وذلك استكمالاً للضلعين الآخرين وهما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.. وهو الأمر الذى تأخر ما يقرب من نصف القرن.

الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى نهاية جولة أورجواى هو اتفاق مبادئ لا تمثل الالتزامات وذلك بفتح باب المنافسة الأجنبية على مصراعيه كما يتصور البعض.. بل إنه اتفاق أعطى لكل دولة الحق فى أن تحدد بنفسها - وبناء على المفاوضات بينهما وبين الدول الأخرى - قطاعات الخدمات التى تقبل تحريرها بمعنى فتح باب المنافسة أمام الشركات الأجنبية للعمل فى أراضيها.

وقد قدمت مصر التزامات محددة فى عدد من قطاعات الخدمات التى تتناسب مع قدرتها التنافسية أو التى تم تحريرها بالفعل وفقًا للضوابط والقوانين والقواعد التى تحكم أنشطة هذه القطاعات.

وتتيح التزامات التحرير التى قدمتها الدول الأعضاء فى الاتفاق فرصًا أمام الصادرات المصرية من الخدمات خاصة القطاعات التى بلغت مرحلة متقدمة من القدرة على المنافسة مثل فروع البنوك المصرية فى بعض الدول، وكذلك المهنيون المصريون والأخصائيون سواء فى الدول المتقدمة أو الدول الأخرى، كما أن قطاع الإنشاءات يمكنه أن يمارس نشاطه فى الدول العربية والإفريقية نظرًا للخبرة الكبيرة لهذا القطاع وسابق أعماله فى تلك الدول.

بالإضافة إلى ذلك فإن اتفاق الخدمات يتيح لمصر من خلال التزامات محددة الحصول على التكنولوچيا الجديدة والوصول إلى قنوات الاتصال ومراكز المعلومات المتعلقة بأنشطة وتجارة الخدمات فى الدول المختلفة، والاستفادة من تجارب تلك الدول من حيث القدرة على الاطلاع على كافة النظم والقواعد التى تطبقها الدول المتقدمة والنامية.

أثر العولمة على برنامج الإصلاح الاقتصادى:

يمكن القول أن الفلسفة الاقتصادية التى تطبقها مصر منذ نهاية الثمانينيات (وهى الفترة التى واكبت عملية التفاوض فى جولة أورجواى) تقوم على أساس خلق نظام اقتصادى يعتمد على قوى السوق، وينفتح على الخارج مع العمل على تحقيق نمو اقتصادى غير تضخمى.

وقد سار ذلك كله فى خط موازٍ لمراحل التفاوض فى جولة أورجواى، وبالتالى ومع نهاية المفاوضات كانت مصر قد قامت بالفعل بتطبيق نسبة كبيرة من الالتزامات التى تضمنتها الجولة بل أنها سبقت بعض بنودها قبل دخولها حيز النفاذ، بمعنى أن مصر لم تفاجأ بما أسفرت عنه الجولة.

إلا أنه يجب إيضاح أن نتائج جولة أورجواى التى شاركت مصر فى أعمالها ما هى إلا إطار يحكم وينظم العلاقات التجارية الدولية بين مختلف الدول ويعطى لنا حقوقًا ويرتب علينا التزامات. ومهما تكن هذه أو تلك فما هى إلا عبارة عن فرص يجب استغلالها وتحديات علينا قبولها والتكيف معها من قبل الحكومة أو قطاعى الأعمال العام والخاص، بشرط أن نصلح ما بأنفسنا ونتناول كافة الأمور بجدية وأن تمضى خطى الإصلاح الاقتصادى بتؤدة وعزم أكيد وبطريقة علمية جادة.

إن الدورة الأخيرة فى القرن العشرين لتحرير التجارة العالمية والتى عقدت فى مدينة سياتل فى الولايات المتحدة فى نوفمبر ١٩٩٩ نبهت إلى أهمية عدم تجاهل مصالح الدول النامية فى أى مؤتمرات دولية تبحث فى تشكيل النظام العالمى الجديد.

أثر العولمة على تجارة مصر الخارجية وميزان المدفوعات وسعر الصرف:

تعانى مصر من عجز فى الميزان التجارى بلغ حوالى ١ر١٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠/٩٩ نتيجة الزيادة الكبيرة فى الواردات والتى لا تتفق مع معدل النمو المنخفض فى الصادرات السلعية، ويتركز هذا العجز مع مجموعة الدول الصناعية المتقدمة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ولا يقتصر العجز على الميزان التجارى بل يمتد إلى ميزان المعاملات الجارية الذى يعانى هو الآخر من عجز بلغت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى ٥ر٣٪ عام ٢٠٠٠ مقابل ٠.٣٪ فقط عام ١٩٩٦.

وقد ترتب على ما سبق انخفاض قيمة الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزى إلى١٤.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ أكثر من ٢٠.١ مليار دولار عام ١٩٩٦ كما انخفض عدد شهور تغطية الاحتياطيات للواردات إلى ١٤ شهرًا عام ٢٠٠٠ مقابل ١٥.٧ شهرًا فى كل من عامى ١٩٩٦/١٩٩٧، وإن كانت قيمة الاحتياطيات للولايات المتحدة لشهور تغطية الاحتياطيات للواردات حوالى ٤ شهور وفى اليابان ٧ شهور.

ولا يخفى أن العولمة سوف يترتب عليها ارتفاع درجة اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى.

وفى ضوء ما سبق فإن تحرير تجارة الغزل والنسيج وما ترتب عليه من فقدان المزايا المرتبطة بالحصص التصديرية لمصر مع بعض الدول مثل المجموعة الأوروبية أصبح يؤثر سلبيًا على الصادرات المصرية منها، خاصة وإن تحرير الحصص كان بنسبة ١٦٪ عام ١٩٩٥ ثم ١٧٪ عام ١٩٩٨.

كما انخفضت نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالى الصادرات عام ٢٠٠٠ إلى ٤.٧٪ فقط مقابل ١٢.٤٪ عام ١٩٩٥.

ويلاحظ أنه رغم انخفاض الوزن النسبى لصادرات صناعة البترول إلا أنها لا تزال أعلى الأوزان حيث بلغت ٣٥٪ عام ٢٠٠٠ مقابل ٣٩,٣٪ عام ١٩٩٥.

وتوضح العديد من الدراسات أن الواردات المصرية سوف تتجه إلى الارتفاع فى ظل العولمة نتيجة التوسع فى الاستيراد لأغراض الاستثمار والاستهلاك على السواء خاصة بعد إلغاء الدعم الزراعى للسلع المستوردة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. يضاف إلى ذلك زيادة أعباء الواردات الناتجة عن انخفاض سعر الصرف، وذلك بالإضافة إلى اتجاه مصر إلى تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب غير المباشرة التى تفرض على العديد من الواردات مع إلغاء كافة القيود الكمية على الواردات من الملابس الجاهزة والغزل والنسيج فى ظل العولمة.

وتجدر الإشارة إلى الممارسات الحمائية المتزايدة التى تقوم بها الدول المتقدمة فى ظل العولمة للحد من صادرات الدول النامية ومن بينها مصر وذلك باستخدام ذرائع متعددة مثل الصحة النباتية (مثل حالة البطاطس) وعمالة الأطفال، والبيئة، وحقوق الإنسان، وتحديد شروط صعبة لاستيراد السلع الواردة إليها والتى لا تستطيع الدول النامية الوفاء بها فضلاً عن تحديد فترات زمنية غير ملائمة لظروف الإنتاج الزراعى فى الدول النامية ومن بينها مصر (مثل تحديد المجموعة الأوروبية الفترة الزمنية لاستيراد العنب المصرى من يناير إلى مايو).

ويضاف إلى ما سبق زيادة عدد حالات دعاوى الإغراق ضد الصادرات المصرية من جانب الدول المتقدمة واضطرار مصر إلى استخدام قانون منع الدعم والإغراق لحماية منتجاتها من المنافسة غير العادلة من جانب السلع الواردة من الدول المتقدمة، كما تلجأ مصر إلى فرض شروط تنظيمية لاستيراد السلع غير الضرورية رغبة فى ترشيد الواردات وتقليل الطلب عليها، ورغم أهمية هذه الإجراءات إلا أن حقيقة وجود خلل هيكلى فى الاقتصاد المصرى تؤدى إلى ضعف الصادرات وزيادة الواردات تبقى هى الحقيقة الثابتة والتى يتعين التعامل معها بمنظور استراتيجى خلال السنوات القادمة من أجل الوقاية من أخطار العولمة وتحدياتها فى مجال التجارة الخارجية.

سعر الصرف فى ظل العولمة: ونظرًا لاستمرار الخلل الهيكلى فى الاقتصاد القومى وتوقع أن تؤدى العولمة إلى تعميقه فى المستقبل فإنه من المتوقع أن يشهد سعر الصرف عدة تقلبات أخرى فى المستقبل يترتب عليها تخفيض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكى، وهو الأمر الذى يدعو إلى إعادة النظر فى ربط الجنيه بالدولار وتعديل مكونات الاحتياطى لدى البنك المركزى بحيث تشتمل على اليورو والدولار والإسترلينى والين اليابانى، أى (سلة عملات أجنبية).

وليأذن لى القارئ الكريم أن أشير إلى رأيى الخاص فى شأن تثبيت سعر صرف الجنيه المصرى، وبرغم عدم الترحيب بهذا الرأى - الآن - على كثير من المستويات، فقد قرأت ما يؤيده من أقوال بعض كبار الاقتصاديين العالميين، وآخر ما اطلعت عليه فى هذا الشأن هو رأى أستاذ الاقتصاد الأمريكى

«روبرت مـانديل» الحـاصل على جـائزة نوبل، وقـد نشـرته جـريدة الأهرام فى عـددها الصـادر يوم ٢٠٠٣/٧/١٣، ويلخص هذا الرأى فى أن «نظام سـعر الصـرف الثـابت هو الأكـثر مـلاءمـة للاقـتصـاد المصرى الذى يحتاج إلى الاستقرار.. وأن تخفيض سعر الصرف لن يساعد فى رفع تنافسية الصادرات المصرية»، وأنه ينبغى العودة إلى نظام الصرف الثـابت، على أن يكون ذلك أمام سلة من العمـلات تضم الدولار واليورو.

أثر العولمة على الجهاز المصرفى المصرى:

وتعتبر الخدمات المصرفية من أهم الخدمات القابلة للتداول عالميًا فى ظل تحرير اتفاقات أورجواى لتجارة الخدمات، ومتابعة منظمة التجارة العالمية لإجراءات تنفيذ ذلك التحرير..

وهو ما يفرض على البنوك المصرية تحديات كبيرة تفرضـها المنافسـة الحادة بين البنوك الأجنبية المتقدمـة والبنوك المصـرية فى مـجـالات تجـمـيع المدخـرات وتنويع الخـدمـات المصـرفـيـة وتعظيم عـائد استثمارات محافظها المالية.

وللتكيف مع العولمة قـامت مصـر بإصـدار قـانون يسمح للقطاع الخاص بتملك رأس مـال البنوك العامة دون قيود، مع الحرص على تقوية دور واستقلال البنك المركزى المصرى.

ولا يخفى أهمية العمل على زيادة رءوس أموال البنوك المصرية بهدف زيادة قدرتها التنافسية فى ظل العولمة، بالإضافة إلى الاتجاه إلى زيادة وزن معاملاتها مع العالم الخارجى فى ضوء الضوابط التى يضعها البنك المركزى المصرى للحد من الانفتاح على السوق المصرفى العالمى بشكل كبير مما يمكن أن يهدد الموارد المالية لهذه البنوك، ويعرضها لأخطار المضاربة العالمية خارج البلاد. ولا يخفى كذلك أهمية إصدار قانون التأمين على الودائع، وتدريب العمالة على المستحدثات المصرفية وأعمال البنوك الشاملة والتجارة المصرفية الألكترونية وادارة المحافظ المالية، والتحوط ضد مخاطر المعاملات الخارجية وتقلبات أسعار النقد الأجنبى وغيرها، كما يجب أن تعمل البنوك المصرية على تدعيم شبكة معاملاتها وفروعها الخارجية فى الدول العربية وفى الدول النامية بصفة عامة، ونظرًا لما يترتب على الاندماج من تقوية لرأس المال وتوفير اقتصاديات الحجم الكبير فى العمل المصرفى فإن الأمر يتطلب توفير حوافز ضريبية مشجعة للبنوك الصغيرة على الاندماج مع بعضها البعض أسوة بما فعلته بعض الدول النامية والمتقدمة..

ومن المتوقع أن تعانى البنوك المصرية فى الأجل القصير على الأقل من الآثار السلبية المترتبة على عولمة النشاط والخدمات المصرفية، وهو ما يحتاج لتدخل البنك المركزى المصرى لوضع نظم الرقابة والتطوير ومنع المضاربة بأموال البنوك سواء فى الأوراق المالية أو فى العقارات حتى لا تحدث هزات عنيفة على غرار ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا والتى حدثت خلالها انهيارات متعددة لبعض المؤسسات المالية فى تلك الدول.

أثر العولمة على حدود تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى مصر:

ترتب على التغيرات التى شهدتها دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق والوحدة الألمانية ظهور تصور جديد لدور الدولة حيث تفقد الدولة القومية قدراتها على التحكم وتخضع للقدرات والعمليات الكوكبية. ورغم ذلك فإن الدولة تظل مؤسسة محورية تحتفظ بدور مركزى يكفل قدرًا كبيرًا من السيطرة على الأرض والسكان والمشروعات لحماية المصالح العامة للمجتمع، ومنع الصراع بين الفئات المكونة للمجتمع، وفى ظل العولمة تنحسر السياسة لصالح الاقتصاد، وتفقد الدول والقوة العسكرية أهميتها أمام الأسواق العالمية، وتقل قدرة الدولة على التحكم فى النواتج الاقتصادية أو تغييرها بالقوة إذ أن قوى السوق الحرة والنفوذ الاقتصادى للمشروعات العملاقة، وزيادة دور الجمعيات الأهلية غير الحكومية والنقابات المهنية والغرف الصناعية والتجارية - تلعب الدور القومى فى ضبط إيقاع النشاط الاقتصادى بدلاً من الحكومة، أى أنها تقوم ببعض الوظائف الأساسية للحكومة.

وفى مصر لا تستطيع الحكومة التخلى عن دورها فى وضع الضوابط الحاكمة لتحركات النشاط الاقتصادى، وضمان حرية قوى السوق أو حماية المنافسة الحرة فى الأسواق المحلية، كما أنها تحرص على حماية البعد الاجتماعى للتنمية والإصلاح الاقتصادى، وبذلك فإنها تعمل على سن التشريعات المنظمة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية وضمان وصول الدعم المباشر وغير المباشر إلى مستحقيه، وذلك بالإضافة إلى تطوير الخدمات العامة والمرافق التى يستفيد بها الغالبية العظمى من المواطنين.

ولا شك أن الحكومة عندما تسمح للقطاع الاستثمارى الخاص بالعمل فى مجال البنية الأساسية والخدمات العامة والمرافق - فإنها تكون مضطرة إلى وضع ضوابط لحماية المستهلكين من المغالاة فى الأسعار أو تدنى مستوى الخدمة أو سوء معاملة الجمهور أو ضوابط حماية البيئة وحماية العمال، وحماية القيم الاجتماعية المستقرة.

إن الحكومة وهى تفسح المجال أمام الاستثمار الخاص تهتم فى نفس الوقت بإصدار قوانين ملزمة لمنع الاحتكار ومنع الغش التجارى ومنع الإغراق الذى يمكن أن يضر الصناعة الوطنية والمرتبطة بالانفتاح التجارى على الأسواق الدولية وزيادة درجة التكامل مع الاقتصاد العالمى.

العولمة والبعد الاجتماعى للإصلاح الاقتصادى:

تفرض العولمة على الحكومة الاهتمام بالبعد الاجتماعى للإصلاح الاقتصادى، والمحافظة على حسن توزيع الدخل القومى فى المجتمع، وتحتاج الدولة إلى التدخل لوضع ضوابط يترتب عليه تخفيض معدلات البطالة التى يمكن أن تتزايد فى ظل ما تفرضه العولمة من حرية المنافسة واختراق السلع الأجنبية للسوق المحلى والتأثير سلبيًا على الصناعات الوطنية خاصة بعد التوسع فى الخصخصة وشمولها مجالات جديدة من المرافق العامة والخدمات برءوس أموال محلية وأجنبية، وهو ما يتطلب وضع ضوابط

تحقق عدم الاستغلال أو إضرار هذه المشروعات الخاصة ذات الطبيعة الدولية بالبعد الاجتماعى للتنمية والإصلاح الاقتصادى.

ونظرًا لما يرتبط بالعولمة من تفاوت محتمل فى توزيع الدخل القومى وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتواضع مستوى الرفاهية الاقتصادية فى المجتمع، فإن الأمر يتطلب لجوء الدولة إلى استخدام الأدوات المالية والضريبية خاصة الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتحقيق التوازن فى توزيع الدخل القومى، وذلك بالإضافة إلى الاستمرار فى وضع توزيع الأرباح وعوائد حقوق الملكية، وترشيد نظام الضمان الاجتماعى، والدعم السلعى، ونظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية، وتوفير فرص عمل جديدة لشباب الخريجين سنويًا.

ويجب أن تفرض الدولة رقابة حازمة على المؤسسات المعنية بتحقيق البعد الاجتماعى لمنع تبديد مواردها فى أغراض لا تتفق مع أهدافها أو طبيعة أنشطتها التى أنشئت من أجلها.

ويجب على الدولة أن تعمل على تشجيع جهود الجمعيات والمنظمات غير الحكومية للقيام بالأعمال الخيرية التطوعية التى تؤدى إلى تعميق التكافل الاجتماعى والمساعدة على تحقيق البعد الاجتماعى والمشاركة المجتمعية.

توصيات مقترحة:

إن التحولات العالمية الجارية حاليًا لا يمكن لمصر أن تعزل نفسها عنها، ولا عن التعامل مع المؤسسات الدولية والالتزام بأحكامها الخاصة كمنظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإن الحكمة تقتضى وضع أسس وضوابط تحقق الرقابة والحذر من مخاطر العولمة والاستفادة من الفرص التى يمكن الحصول منها على مكاسب اقتصادية فى ظل العولمة وذلك مع العمل على منع السلبيات التى يمكن أن تواجه الاقتصاد المصرى فى ظل العولمة.

ـ الاهتمام بالبعد الاجتماعى للإصلاح الاقتصادى والعمل على تخفيض معدل البطالة من خلال التوسع فى توفير فرص العمل للشباب فى المشروعات القومية وفى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وزيادة المعاشات والتأمينات وتطوير نظم التأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية وتقرير إعانات بطالة للعجزة وغير القادرين على العمل لأسباب صحية.

ـ دعم وتطوير الجمعيات الأهلية غير الحكومية للقيام بدور فعال فى التنمية المجتمعية والمشاركة فى مشروعات خدمة المجتمع وحماية المستهلكين، ومحو الأمية، وتنمية الوعى بالقضايا القومية، وتنمية الوعى السياحى، وتنظيم الأسرة، وزيادة مشاركة المرأة فى العمل الاجتماعى والتطوعى وغيرها.

ـ وضع ضوابط لاستثمار القطاع الخاص المصرى والأجنبى فى مشروعات البنية الأساسية بنظام B.O.T لمنع الاستغلال أو الضرر بالمواطنين عن طريق رقابة الدولة على هذه المشروعات للتأكيد من سلامة الإنشاءات وارتفاع مستوى الجودة.

ـ التمسك بالفترة الانتقالية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية فى مجال الدواء لمنع أى آثار سلبية تؤدى إلى ارتفاع أسعار الأدوية المصرية فى ظل العولمة.

ـ وضع استراتيجية شاملة لتحديث الاقتصاد المصرى من أجل زيادة القدرة التنافسية لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى من الغذاء ومستلزمات الإنتاج والسلع التامة الصنع.

التعامل مع العولمة:

إن العولمة تعنى تحديات جديدة سوف تفرض.. ونظامًا جديدًا سينساب إلينا مثل موجات الأثير ولن تجدى معه محاولات العزلة أو غلق الأبواب.. فإذا كانت العولمة أمرًا واقعيًا ومفروضًا فمن الخير أن نتعامل معها ونحقق أكبر قدر من الاستفادة منها بدلاً من أن نتصدى لها ونصطدم بها..

وكما هو معروف فلا يوجد شر مطلق ولا خير مطلق.. فعلينا أن نبحث كيف نستفيد من المزايا.. وكيف نتجنب المساوئ على قدر الإمكان.. والعاقل من اتعظ..

هناك عولمة اقتصادية يجنى منها المسيطر ثمار انتصاره.. فى نصر بلا حرب.. ويحقق من المكاسب أضعاف ما حققته الحروب.

هناك عولمة سياسية ستخدم أيضًا فى المقام الأول الأغراض والأهداف الاقتصادية.

هناك عولمة فى مجال الثقافة والتعليم ولابد من تركيز الفكر وتفهم لغة العولمة حتى نستطيع أن نفك طلاسمها.

هناك عولمة فى مجال الصحة.. حيث إن العالم لن يكون مجرد قرية صغيرة، وإنما سوف يصبح بمثابة غرفة محكمة، وبالتالى لابد من مواجهة عالمية لمقاومة الأمراض والأوبئة التى يمكن أن تنتشر كانتشار النار فى الهشيم..

هناك عولمة آمنية.. فالإرهاب لا حدود له ولا وطن والذين يتهمون بعض الدول بتشجيع الإرهاب وزرع خلاياه خرج عليهم الإرهاب من داخل بلادهم كما يخرج العفريت من القمقم.. وبالتالى لابد من تضافر الجهود وتوحد الاستراتيجيات لمقاومة الإرهاب بكافة أشكاله.. ولابد من توحيد هذه الجهود لمقاومة الجريمة المنظمة والمافيا الدولية فى إطار شرعية دولية وتحت مظلة الأمم المتحدة.. وليس كما حدث فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حينما تولت الولايات المتحدة وحدها مهمة قيادة الحرب ضد الإرهاب مما أعطى العولمة صبغة جديدة رددها البعض هى عسكرة العولمة.. بعد أن مارست واستخدمت أمريكا قوتها وتفوقها العسكرى لفرض هيمنتها وسياستها وأهدافها على العالم.

مواجهة التحديات:

١ ـ إن التحدى الذى يواجه مصر من تفشى ظاهرة العولمة ليس مجرد تحد اقتصادى فحسب، وإنما هو تحد فى مواجهة الابتكارات والاختراعات المتلاحقة، وهذا يستتبع تزويد الشركات والعمال بالفرص والوسائل اللازمة للارتقاء بأنفسهم من خلال التواكب مع هذه الابتكارات والاختراعات.

٢ ـ أهمية الحوار والمشاركة والتآلف بين الحكومة ودوائر الأعمال حيث إن ذلك فى غاية الأهمية بالنسبة للنمو الاقتصادى نظراً لأن عملية المشاركة أصبحت بمثابة العمود الفقرى لعملية الإصلاح، كما أن اشتراك عناصر أخرى يزيد من أهمية المشاركة مثل المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام.

٣ ـ أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى أعلى قدر من الكفاءة وارتفاع معدلاته الإنتاجية ومن أجل تطوير وإثراء بيئة الأعمال.

٤ ـ برامج الخصخصة والتخلص من اللوائح المعوقة وتحرير التجارة مع اجراء إصلاحات فى القطاع المالى والإدارى حيث سيؤدى هذا إلى جذب مزيد من الاستثمارات الخارجية المباشرة، وهذه الاستثمارات لا غنى عنها فى بيئة العولمة.

٥ ـ هناك حاجة إلى القيام بإصلاحات تشريعية لضمان عدم بطء إجراءات التقاضى وسرعة الفصل فى القضايا والدعاوى، ويجب أن يستند الإصلاح التشريعى على مفهوم أن القانون هو أداة لتنظيم العلاقات ودعم الأنشطة والمبادرات وليس أداة تحكم فى يد الدولة.

٦ ـ رغم أن مصر تمضى قدمًا فى برامج الخصخصة، إلا أن هذه العملية تحتاج إلى إعادة نظر من حيث التركيز فى اتجاه آخر، حيث يجب أن يوجه الاهتمام إلى الاستراتيجيات لدعم فرص الاستثمار وتدفق المزيد من رأس المال وتحسين الأداء الاقتصادى، ويجب تنفيذ برامج الخصخصة فى قطاعات البنوك وشركات التأمين وأجهزة الاتصالات والخطوط الجوية الوطنية وتوليد الكهرباء والنقل والمواصلات من أجل رفع مستوى الأداء وزيادة النشاط.

٧ ـ على الرغم من أن سوق المال فى مصر قد شهد تحسنًا ملموسًا، إلا أنه يجب مواصلة الجهود من أجل اتساع نشاط هذا السوق، كما أن سوق المال يتطلب مزيداً من الشفافية والمعلومات لرفع وتحسين مستوى الأداء فى خدمة الاقتصاد القومى.

٨ ـ من أجل إحراز مزيد من التقدم للاقتصاد المصرى، فإنه من الأهمية بمكان أن تطور البنوك والمؤسسات المالية من نمط أدائها، ويمكن التوصل إلى ذلك بتنفيذ المزيد من الإجراءات التحررية مع ثبات السياسات واستقرار اللوائح لتشجيع الاستثمارات.

٩ ـ العمل على زيادة الصادرات عن طريق المزيد من التحرر التجارى وهذا يتطلب التركيز على تحسين نوعية المنتجات من أجل المنافسة وتشجيع حوافز الاستثمار.

١٠ ـ هناك دور رئيسى يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام خاصة فى تشجيع المنافسة بين الأسواق، مما يتطلب أن يقوم بهذا الدور مجموعة من الصحفيين والمحررين المتخصصين ذوى الكفاءة العالية.

١١ ـ إن قدرة المنتجات والخدمات المصرية على المنافسة فى ظل أجواء العولمة تعتبر فى غاية الأهمية بالنسبة لزيادة حجم الصادرات وحماية الصناعة المحلية، وذلك على ضوء مقررات اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وهذا سيؤدى حتمًا إلى زيادة فرص العمالة، حيث إننا نحتاج إلى توفير حوالى نصف مليون فرصة عمل سنويًا، وهذا يتطلب مزيدًا من التركيز بالنسبة لحسابات التكلفة ورقابة الجودة وتطوير المنتجات من خلال الأبحاث علاوة على أهمية إعادة هيكلة نظام التعليم فى مصر بحيث يتم التركيز على تنمية مصادر الثورة البشرية وتطوير القدرات المهنية بحيث تستطيع المنافسة فى الأسواق الدولية.

١٢ ـ حماية المستثمر من المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها.. وهذا يتوقف على التطورات الإقليمية فى المنطقة وبالتالى فإن التوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط يعتبر فى غاية الأهمية من أجل إرساء مزيد من التعاون الاقتصادى الأقليمى بصورة عامة وزيادة فرص الاستثمار فى مصر على وجه الخصوص.

وسائل وأساليب جذب الاستثمارات عن طريق:

ـ تطوير المناخ الاستثمارى وغرس الطمأنينة فى نفوس وحسابات المستثمرين، وذلك من خلال الحوار والشفافية بحيث يكون كل طرف على بينة مما يفعله الطرف الآخر.. مع التنسيق والتشاور وتفادى التعديلات الفجائية.. والعمل على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى وأن تحافظ الحكومة على الالتزام الذى فرضته على نفسها بعدم اتخاذ أى قرارات فجائية أو مؤثرة دون التشاور مع المعنيين ومنظمات الأعمال..

ـ التطوير التكنولوجى فى معالجة المعلومات وإذاعتها وتطبيق المعايير المعترف بها دوليًا كلها أمور تساعد فى تطوير المناخ الاستثمارى.

ـ الترويج للاستثمار فى مصر من خلال حملات ترويجية لجذب اهتمام المؤسسات الاستثمارية الكبرى والمستثمرين الأفراد وذلك بالاستعانة بالمكاتب العالمية المتخصصة وإتاحة المعلومات الدقيقة الشاملة وإنشاء قاعدة بيانات عن الاقتصاد المصرى وأوضاعه المالية والتكنولوجية والتصنيعية حتى يتيسر مع الترويج اتخاذ قرار الاستثمار فى مصر.

ـ المشاركة الفعالة فى المؤتمرات الإقليمية والعالمية المعنية بالاستثمار والاستعداد الجيد لهذه المشاركات وطرح إمكانيات الاقتصاد المصرى فى أحسن صورة جاذبة للاستثمارات.

ـ تطوير أداء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وزيادة دورها فى اجتذاب الاستثمارات من الخارج مع تسهيل تعاملات المستثمرين المصريين والعرب والأجانب مع الجهات الإدارية والتنفيذية المصرية.

ـ تطوير أداء مكاتب وهيئات التمثيل التجارى والارتقاء بعملها فى مجال جذب الاستثمار إلى الاقتصاد المصرى وتكثيف أنشطتهم فى ذلك المجال.

ـ الاستفادة من وسائل الإعلام العالمية فى طرح الاقتصاد المصرى كاقتصاد جاذب والتواجد المكثف فى الدوريات والنشرات الاقتصادية والمساهمة الإيجابية فى ذلك.

تطوير الجهاز المصرفى:

يشهد القطاع المصرفى يومًا بعد يوم تطورات هائلة لعل أهمها ما تأتى به التكنولوجيا أو يتم استحداثه من أدوات مالية جديدة فى ظروف يحكمها انفتاح كامل بين الأسواق المالية والمصرفية ومنافسة تشمل العالم كله.

هذه الأوضاع الجديدة تمثل فرصًا وتحديات للبنوك المصرية والعربية.. عليها أن تواجهها فلا مفر منها خاصة أن الاتفاقية العامة للخدمات (المنبثقة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية) قد أقرت هذه المسائل، وعلى بنوكنا أن تمتلك رؤية لواقعها ومستقبلها فى ضوء هذه الأوضاع وأن تتسلح بكل ما تستطيع من إمكانات وخبرات كى تتمكن من جعل هذه الأوضاع فرصًا إيجابية لها وليس تهديدًا لها وهناك أمور لابد من التأكيد عليها:

ـ تأهيل البنوك المصرية والعربية لتكون مهيأة للمنافسة ليس فى الخارج بل فى الداخل أمام المصارف العالمية والأجنبية التى لن تجد ما يعوق ولوجها إلى الاقتصاد الوطنى وهذا التأهيل يتضمن على سبيل المثال:

تأهيل الكوادر المصرفية وإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة ليكونوا قادرين على قيادة بنوكهم بكفاءة فى مواجهة المنافسة العالمية وهذه مسألة لابد من الاهتمام بها دومًا.

ـ إعادة النظر بشكل دورى فى السياسات الحاكمة لعمل البنك فيما يتعلق بأعمال الاستثمار والإقراض والاستفادة من الأساليب الحديثة فى هذا المجال.

ـ امتلاك رؤية واضحة للأوضاع والسياسات العالمية والإقليمية والمحلية ومعرفة ما ينبغى عليها تحقيقه وأحسن السبل لذلك فى ضوء الإمكانيات المتاحة.

ـ متابعة التطورات والمستحدثات فى العمل المصرفى سواء من الناحية التكنولوجية أو الأوعية والأدوات البنكية والعلاقات التعليمية والمعايير الدولية وجعل هذه المسائل على قمة جدول أعمال البنوك.

ـ تطوير الرقابة والإشراف على البنوك وتفعيل المعايير الدولية للعمل المصرفى على أسس الكفاءة والشفافية والمصالح القومية.

ـ البنوك المصرية لا تزال بنوكًا عامة مستقلة نوعًا ما ولكنها تنتمى لهذا الاقتصاد المصرى وتتعامل مع نقود الشعب المصرى ومن ثم فهى أداة مهمة جدًا فى إدارة الاقتصاد الوطنى وهو ما

يقتضى وجود قنوات اتصال مستمرة بين البنوك وبين الاقتصاد وتنسيق فى الجهود. والتنسيق هنا يعنى أن تكون قرارات البنوك وأنشطتها وحركتها مساعدة على تحقيق النمو الاقتصادى الحقيقى للبلاد وهو ما يتطلب الملاءمة مع الاستراتيجيات الاقتصادية التى تضعها الدولة..

فعلى سبيل المثال:

- يجب على البنوك وفى ضوء الجدوى والدراسات المالية والاقتصادية السليمة أن تستمر فى التمويل والاستثمار فى المشروعات السياحية.

التمويل والاستثمار فى المشروعات الصناعية الإنتاجية.

التمويل والاستثمار فى المشروعات الزراعية الإنتاجية.

- إعادة النظر وترتيب قائمة السلع والمنتجات التى يتم تمويل استيرادها فى ضوء المعلومات المتوافرة عن مدى حاجة السوق والاقتصاد إليها والمدى الزمنى لتصريفها واسترداد الأموال.

- التفكير الجدى فى مسألة الاندماجات بين البنوك المصرية العاملة أو بينها وبين بنوك عربية أو أجنبية فى ضوء الجدوى الاقتصادية وحجم الاستفادة المرجوة من ذلك والاستعداد الحقيقى للمنافسة.

عولمة البورصة المصرية:

تتحقق عولمة البورصة المصرية عندما يتمكن المستثمر الأجنبى من شراء وبيع الأوراق المالية المصرية بنفس السهولة واليسر الذى يتعامل بها مع الأوراق المالية الأخرى المتاحة له. ويستتبع ذلك انفتاح الحياة الاقتصادية المصرية من معظم جوانبها على العالم الخارجى بما فى ذلك من مزايا أو عيوب[١].

ولقد أفرز تطور الاقتصاد العالمى فى اتجاه الحرية الاقتصادية والأسواق المفتوحة شبه إجماع عالمى على أن مزايا عولمة البورصات المحلية تفوق بكثير العيوب التى قد تنتج عنها. ولعل أهم هذه المزايا هى فتح أسواق التمويل العالمية لرجال الأعمال المصريين فى جميع المجالات من صناعة وزراعة وإسكان وخدمات وما يستتبع ذلك من زيادة الاستثمارات والاتصال بالعالم الخارجى، وما ينتج عنه من نقل خبرات وفتح أسواق وتحسين مواصفات وإدخال صناعات جديدة وتطوير نظم الإدارة وما شابه مما يرتقى باقتصاديات الشعوب، ويعالج مشاكل البطالة من جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ينتج عن عولمة البورصة المصرية[٢] زيادة السيولة للأسهم المحلية مما يشجع الاستثمارات بصفة عامة وزيادتها من منطلق أن سهولة تسييل الاستثمارات من العوامل الأساسية

(١) من دراسة للمهندس حمدى رشاد عضو مجلس إدارة البورصة المصرية.
(٢) بدأ هذا التوجيه مؤخرًا.

المشجعة لرجال الأعمال المحليين والأجانب على زيادة استثماراتهم وتنويعها، ومن ناحية أخرى يرى المنادون بالانغلاق أن الانفتاح على العالم يفقد الحاكم القدرة على السيطرة وتوجيه الاقتصاد المحلى حيث تصبح بعض معطيات المعادلة الاقتصادية خارج نطاق القوانين الإقليمية مما قد يترتب عليه مضاربات وتأرجحات ضارة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد اختار الشعب المصرى منهج الاقتصاد الحر والانفتاح الاقتصادى وخطى خطوات كبيرة على هذا الدرب فأصبح موضوع عولمة البورصة المصرية هدفًا تعمل أجهزة الدولة جاهدة للوصول إليه، ولم يعد نقطة جدال. لتحقيق هذا الهدف ، مثله فى ذلك مثل كل الأهداف الاقتصادية، ونحتاج للعمل بجدية وصبر وعلى المدى الطويل لبناء الأساسيات التالية والتى كلما ازدادت اكتمالاً أصبحت بورصتنا الناشئة أقرب للعالمية.

أولاً: الحماية القانونية: وتتلخص فى توفير الإطار القانونى الذى يتضمن للمستثمر الأجنبى والمحلى الضمانات اللازمة ضد التحايل والغش والتلاعب. ولقد قطعت الحكومة المصرية شوطًا كبيرًا فى هذا المجال وإن كنا لا نزال بعيدين عن تحديد جميع التفاصيل القانونية اللازمة وتقنينها كما أننا لايزال أمامنا الكثير لوضع النظم الرقابية المناسبة والآليات السريعة لفض المنازعات وحسمها.

ثانياً: انضباط وسرعة عمليات المقاصة والتسوية: وفى هذا لا يتنازل المستثمر العالمى عن وضوح الرؤية وانضباط عمليات المقاصة والتسوية، فعمليات الاستثمار فى الأوراق المالية تنبع من قرارات محسوبة تدخل فيها تفاصيل آليات المقاصة والتسوية، ولا تخفى فى ذلك عن انتظام تنفيذ هذه الآليات. وبينما يكون الانضباط أساسيًا فى إقناع المستثمر الأجنبى والمحلى بالمساهمة فى الأسواق الناشئة مثل السوق المصرى تكون سرعة تنفيذ هذه العمليات من عوامل جذب.

والتفضيل بين الأسواق وبعضها وإن جاء هذا فى منزلة تالية للانضباط إلا أن إتمام عمليات المقاصة والتسوية بانضباط خلال أسبوع من تنفيذ عمليات البورصة يكون مقبولاً للمستثمر العالمى، وإن كان أى إسراع فى هذه العمليات يكون مفيدًا بشرط ألا يكون على حساب الانضباط.

وللأسف اعتمدت البورصة المصرية على أنظمة تم وضعها محليًا بدون وجود الخبرة المؤهلة لهذا العمل الضخم فبالرغم من حسن النوايا والجهد العظيم المبذول إلا أن الناتج كان قاصرًا وغير قابل للتطوير مما دعا المسئولين لاتخاذ قرارات صعبة باستبدال النظم المالية بنظم بديلة سبق تطبيقها بنجاح عالميًا.

ثالثا: شفافية التداول: وتعنى قدرة المستثمر على مراقبة عمليات التداول فى البورصة كل بقدر ما هو متاح له من أجهزة ونظم نقل المعلومات. أى أن المستثمر المحترف يكون قادرًا على اقتناء الأجهزة والنظم التى تمكنه من متابعة التداول، وكأنه موجود داخل بورصة القاهرة فى المقر الرئيسى، كما تعنى أن المستثمر الصغير يستطيع بشراء الجرائد اليومية تقييم محفظته المالية يوميًا والتأكد من أن الأوامر

التى أعطاها لشركة السمسرة التى يتعامل معها قد تم تنفيذها أم لا.. وأن سعر التنفيذ كان فى الحدود المقبولة، ولقد نجحت البورصة المصرية فى تحقيق هذا الهدف إلى حد كبير ويجب الاستمرار فى تحسين هذه الخدمة عن طريق وسائل الاتصالات الحديثة مثل الإنترنت.

رابعًا: شفافية المعلومات: وتعنى قدرة المستثمر على الحصول على كل المعلومات المطلوبة عن كل المنشآت التى قيدت لها أوراق مالية فى البورصة فور حدوثها بسهولة ويسر. ويدخل فى ذلك المعلومات المالية والتعاقدات والخلافات القانونية والتغيرات الإدارية والخطط المستقبلية فى الإنتاج والتسويق والعوامل الإقليمية والعالمية المؤثرة على نشاط المنشأة وما شابه. وبالرغم من التطور الكبير فى هذا المجال إلا أننا بعيدين كثيرًا عن درجة الشفافية المطلوبة ويجب بذل كل جهد فى تخطى هذا القصور.

خامسًا: ميكنة سوق المال: ويقصد بها ميكنة التعاملات المالية فى البنوك فليس من المعقول أو المقبول الحديث عن عولة البورصة بينما المعاملات المالية بين شركة السمسرة فى القاهرة وعميلها فى الإسكندرية تحتاج لعدة أسابيع حتى يمكن تسويقها بين البنوك. وهذا ناهيك عن المعاملات مع باقى المحافظات والقرى والنجوع.

إن المجتمع المصرى مازال يئن من المعاملات النقدية والشيكات بينما العالم يتعامل بالتحويلات الإلكترونية والكروت البلاستيكية فى محلات البقالة والخردوات.

سادسًا: ميكنة سوق رأس المال: ويقصد بها ميكنة عمليات التداول فى البورصة والمقاصة والتسوية فى شركة المقاصة وعمليات التسويق واستلام الأوامر وعمليات ما بعد التداول فى شركات السمسرة وربط كل هذه النظم بعضها ببعض.

إن الأنظمة الحالية فى البورصة المصرية كان لا غنى عنها للنهوض من السبات العميق والوصول بسرعة لمرحلة من الانتعاش للفت أنظار العالم.. ولكن للأسف فإن هذه الأنظمة غير صالحة للمرحلة القادمة ولا تستطيع مواكبة المتطلبات المستقبلية من ناحية السعة والدقة والرقابة والانضباط.. وتعكف حاليًا إدارة البورصة على دراسة الأنظمة الحديثة المتاحة لتتعاقد على أحدها وعلى إنشاء شركة محلية قادرة على صيانة وتطوير هذه النظم بمساعدة الخبرات الأجنبية العريقة فى هذا المجال.

سابعًا: زيادة الشركات المتداولة فى البورصة: تقاس أهمية البورصات عالميًا بالقيمة السوقية للأوراق المتداولة بها. وقد بلغت القيمة السوقية للأسهم المقيدة فى البورصة المصرية حوالى عشرين مليار دولار أمريكى فى يناير ١٩٩٨. نصفهم على الأقل لا يتم التداول عليه. ويلزم لتوسيع رقعة التداول تشجيع رجال الأعمال على اللجوء للبورصة لتمويل مشاريعهم وزيادة سرعة عمليات الخصخصة.

وأخيرًا يجب التأكيد على أن البورصة المصرية قد نجحت نجاحًا لا يستهان به فى خطوات العولة وأن القائمين عليها على جميع المستويات لا يألون جهدًا فى استكمال مقومات المزيد من العالمية بالأسلوب

العلمى الناضج وفى خطوات متزنة ونأمل أن يحظى مشروع توسيع التداول محليًا وعربيًا على نفس الاهتمام الذى يحظى به مشروع العولمة.

ومن أجل بلوغ حالة السيطرة التكنولوجية واستثمارها فى كل المجتمعات الأرقى منها قبل غيرها، تمارس مؤسسة البحث والتطوير أنشطة الهندسة العكسية التى يبتغى الممارس من ورائها الحفاظ على مستواه فى الاقتدار التكنولوجى أو السبق فيه. من خلال تعقب المنجزين للسلع والخدمات المتطورة، لكشف واستيعاب الكوامن فى كل ما يحققه من إنجاز يتمثل فى الأجيال المتعاقبة من تلك السلع والخدمات.

كيفية التعامل مع اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية:

تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات المنبثقة عن مفاوضات الجات، التى تؤثر فى أداء مؤسسة البحث والتطوير فى كل الدول بشكل مباشر وهى اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

ورغم أن الاتفاقية تعنى بكل مجالات الملكية الفكرية إلا أن العرض الحالى يخاطب واحدًا من تلك المجالات، والأغلب أنه الأكثر التصاقًا بعملية الارتقاء التكنولوجى، وهو مجال الملكية الصناعية، التى يغطيها فى التشريع المصرى بشكل مباشر قانون براءات الاختراع، كما يرتبط بها من زوايا أخرى مجال العلامات والأسماء التجارية، ومجال التصميمات الصناعية، ولكل منهما تشريعه الخاص، ولكن الخطاب فى السياق الحالى يتوجه فى المقام الأول لمؤسسة البحث والتطوير التى هى - فى كل الفروض - البيئة التى تتكون فيها المعرفة العلمية الجديدة، التى تترجم إلى المعرفة التكنولوجية الجديدة، التى تنتج بفضلها صنوف السلع والخدمات الجديدة، التى تتكون منها بضاعة العصر، التى قامت الشرعية الدولية الجديدة لحماية إبداعاتها وتكريس مكاسب أصحابها.

وقد أصبحت الاتفاقية حقيقة عالمية اعتبارًا من ١٩٩٥/١/١، وسوف يعمل بمقتضى أحكامها اعتبارًا من أول يناير ٢٠٠٥، وكلها مما يهم قطاعات الاقتصاد الوطنى المختلفة المعنية بإنتاج السلع والخدمات والأنشطة التجارية (استيرادًا وتصديرًا) والتداول المحلى، ولا يقتصر الخطاب فى معظمها بالتالى على مؤسسة البحث والتطوير.

والدرس الذى يعنينا فى الواقع المصرى هو أن علماء البحث والتطوير عندنا يجب، ومن الآن، أن تتكثف عنايتهم بالتكنولوجيات التى مازال لها شأن فى الإنتاج أو قدمت على الطريق، وسوف يكون لها شأن فى إنتاج السلع والخدمات المتطورة التى تحتاجها المجتمعات، وتتكون منها مادة التجارة الدولية فى العصر الحديث، وهى لذلك موضوع التنافس الجاد من أجل البقاء فى الأسواق أو النفاذ إلى الجديد منها، والتحول المدعو له إذًا هو تحول مرحلى من (أ) السعى الذى يستهدف اكتشاف تكنولوجيا جديدة ومنتجات جديدة، إلى (ب) التركيز على البدء من حيث انتهى وبما انتهى إليه الآخرون من أجل فهم واستيعاب سلعهم وتكنولوجياتهم والسيطرة على مكنون أسرارها. ثم السعى للإضافة إلى تلك المنجزات.

ويجب على علماء البحث والتطوير ـ فى المرحلة الجديدة أيضًا ـ مراقبة التكنولوجيات المحمية فى الوقت الحاضر، وخاصة أحداثها، والمؤثر تجاريًا، إلى أن تنتهى فترة حمايتها (٢٠ سنة فى ظل الاتفاقية) وتسقط بعد ذلك فى الملك العام، وأن يتعرفوا على مضامينها العلمية والتكنولوجية، ومن ثم أسرارها الصناعية، من خلال جهودهم الذاتية، وفى التعرف على هذه المضامين والأسرار ـ فورًا ومن لحظة بدء الحماية، مع الحرص التام على الحقوق المشروعة لأصحابها فى نفس الوقت ـ فرصة لا تقدر بثمن للتعلم من السابقين بالإنجاز العلمى والتكنولوجى المتفوق من واقع مادة إنجازهم، بنية معقودة للاجتهاد فى ملاحقتهم، وبأمل كبير هو الالتحاق بجماعتهم.

ـ وهناك حاجة مؤكدة لتوضيح معانى ومترتبات أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات) وخاصة اتفاقية (تربس) وما لها من آثار على الفكر والأداء فى مؤسسة البحث والتطوير الوطنية، وفى كل مؤسسات الإنتاج السلعى والخدمات فى الدولة، وحتمية الاعتماد المتبادل بين الجانبين فى إطار إستراتيجية وطنية عامة للارتقاء العلمى والتكنولوجى.

ـ يساند جهود الملاحقة التكنولوجية المنشودة أن يستفاد من براءة الاختراع التى تكون قد سقطت (أو توشك على السقوط) فى الملك العام، وتلك التى لا تزال محمية بالفعل، وكذلك من المعلومات المتضمنة فى كل أنواع السلع والخدمات المتداولة، شريطة الحفاظ على حقوق أصحاب الملكية الفكرية، فى إطار جهود متواصلة للتعليم والتقاط المعارف من كل مصادرها، تحقيقًا لغاية السيطرة التكنولوجية التى هى ضرورة شرطية للبقاء والتنافس فى السوق العالمية.

من أهم واجبات المرحلة القادمة العمل على تطوير مرفق براءات الاختراع فى الفكر والتنظيم والإدارة والأداء، على النحو الذى يجعله عنصرًا وطنيًا فاعلاً ومساندًا لجهود الارتقاء التكنولوجى الذى يتحقق فى مؤسسات البحث والتطوير والإنتاج السلعى والخدمات فى الدولة.

أسلوب العمل الميدانى اللازم فى مجال الدواء:

لقد باتت الشرعية الدولية الجديدة حقيقة تسود فى كثير من البلاد منذ اليوم الذى تم فيه التوقيع، وسوف تسود كل بلاد الأرض ابتداءً من يوم ١/ ١/ ٢٠٠٥.

وفيما يلى مجموعة من المقترحات التى ينبغى وضعها موضع الاعتبار عند تطبيق أحكام الاتفاقية الخاصة بتكنولوجيا الدواء تحديدًا.. وتقوم هذه المقترحات على أساس تصنيف المنتجات الدوائية إلى:

١ ـ المنتجات الموجودة حاليًا فى الأسواق.

٢ ـ المنتجات الجديدة والمتطورة.

ويميز هذا التصنيف بين نوعيات المنتجات الدوائية حسب مستوى وجودها فى الأسواق فهو الذى يفرق بينها حسب درجة انطباق أحكام الاتفاقية عليها.. فالغالبية الساحقة من النوعية الأولى (١) مما

سقطت عنه الحماية بالفعل أو أوشكت، وكلها مما توفرت له الحماية ببراءات اختراع صدرت قبل عام ١٩٩٥ ومن بينها جميع الأصناف المدرجة فى قوائم الأدوية الأساسية، وكثير غيرها مما هو متداول حاضرًا، وهذه تحتاج تعاملات تختلف عن النوعية الثانية (٢) التى أتى إلينا القليل من أصنافها حتى اليوم، ولكن الفيض الأعظم منها مازال قادمًا على الطريق، بالامتيازات التى تنص عليها الاتفاقية.

فالنوعية الأولى من المنتجات، رغم كثرة عددها فى الوقت الحاضر، فى طريقها للانحسار، وقد يختفى كثير منها أو معظمها مع الوقت، فى حين أن النوعية الثانية من المنتجات فى طريقها للصعود ثم السيادة فى الأسواق العالمية. ويمكن أن نجنى فوائد مؤكدة لو حققت الخبرة الميدانية فى التعامل مع النوعية الأولى نجاحًا ملحوظًا، بما يسمح بالبناء عليه وتعميق الممارسة على النحو الذى يفيد فى التعامل مع النوعية الثانية من المنتجات.

وقد أوردت دراسة للمجالس القومية المتخصصة بعض توصيات فى هذا الشأن نأمل تطبيقها:

- صياغة استراتيجية وطنية للدواء فى صورة وثيقة قومية جامعة ومستقرة وملزمة يشارك فى صياغتها وفى تنفيذها كل الأطراف المعنية بحالة الدواء فى مصر، وتوزع بينهم الأدوار وتحدد المهام ومواقيت إنجازها.

- التركيز على دور المجالات التى تحمى حق المريض المصرى من التغيرات المنتظرة، ودعم كفاءة القدرة على التسجيل والتسعير اللذين يتحكمان تمامًا فى توفير الأدوية، وخاصة بعد تطبيق اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، بالنسبة لما يسمح بدخوله فى السوق المصرى وما يسمح بإنتاجه، وكذلك كيفية تداوله من خلال لجان تمثل بها الجهات المعنية بشئون الطب والعلاج والدواء صناعة وتداولاً.

- الاهتمام بدراسة موضوع السوق العربية المشتركة للدواء لمواجهة التحديات التى تفرضها المشاركة فى السوق العالمية.

- التخطيط لتحمل نتائج تطبيق الشرعية الدولية الجديدة عام ٢٠٠٥ عند انقضاء الفترة الانتقالية المسموح بها طبقًا لاتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

- التزام الدولة بحماية صناعة الدواء كسلعة إستراتيجية لا تترك برمتها لآليات السوق، بل ترتبط بسياسة صحية شاملة ارتباطًا عضويًا بالسياسة الدوائية، على أن تتحمل الدولة مسئولية تشجيع وتحديث وإنتاج الدواء وضبط الجودة والبحث العلمى فى إطار من التوازن بين حق المنتج فى ربح معقول وحق المستهلك فى دواء فعال ومناسب، ومع توجيه الدعم إلى الأدوية الأساسية والفئات الحساسة فى المجتمع.

نظرة مصرية إلى المستقبل

- ما الذى نحتاج إليه؟
- نحو إستراتيجية للتعليم .
- فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا .
- تطوير فلسفة العمل الحكومى .
- فى السياسة الإعلامية .
- سطور ختامية .

نظـرة مصـرية إلـى المسـتقبـل

إن التعامل مع المستقبل يجب أن يكون من منطلق جديد لقد تغير مفهوم أن الحاضر هو محدد المستقبل وحاكمه.. فهناك مفهوم جديد هو أن المستقبل هو الذى يجب أن يحكم الحاضر بمعنى أن رسم صورة المستقبل الذى نريده بشكل علمى وموضوعى إنما يكون دليلاً لوضع أيدينا على خيارات الحاضر التى تؤدى إلى هذا المستقبل، وإن الأدبيات المستقبلية صارت تشكك فى رؤى التوقع والتنبؤ وبدأت تركز على الاختيارات وصنع المستقبل.

إن رسم صورة للمستقبل تتطلب توافر إدراك واعٍ غير إنشائى أو دعائى للمتغيرات العالمية فى تجلياتها السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والأيديولوجية.. إلخ واستيعاب الملامح المشتركة لمجتمعات المستقبل.. إن هذا الإدراك يعنى باستيعاب قواعد اللعبة فى الحاضر المستقبل بصورة تبعد عن نظريات المؤامرة أو نظريات الغفلة، حيث إن صورة المستقبل لابد أن تكون واضحة الملامح وتكون مناسبة لنا فالأمم التى لن ترسم صورة مستقبلها سيقوم غيرها برسمها بشكل لن ترضاه على الأغلب.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المهم للغاية إدراك حدودنا وإمكاناتنا.. فهى التى ستعمل على تجسيد صورة المستقبل التى نرسمها، وهذا الإدراك للإمكانات يجب أن يكون واقعيًا يأخذ من الحقائق أساسًا ومن النجاحات التى تحقق دليلاً ومؤشرًا.

إننا نعيش الآن تحت مظلة العولمة

فى وضع لم يسبق له مثيل فى تاريخنا.. وهناك أفراد عاشوا فى بيئة عقلية من الصعب بل من المستحيل تغييرها.. حقيقة هناك جهل يكاد يكون تامًا عن التطور الحديث.. هناك بعض الرجال نتاج فكرهم لا يستطيع أن يتلاءم مع عالم يختلف تمامًا عن العالم الذى عاشوا فيه.

فالعالم كله تغير وسيتغير ما عدا كلمة التغيير.. وسوى شىء واحد آخر هو أساليب البعض فى التفكير فهم لا يريدون أن يفكروا بعقلية المستقبل..

أرجو ألا نتهم من الأجيال القادمة بأننا كنا قصيرى النظر وغير فاهمين أو متفهمين تطورات المستقبل، إن كل علماء ومفكرى العالم يقولون: «إن العالم كله أصبح قرية صغيرة».

إن أكثر ما يدرس اليوم يصبح غير صالح لمواجهة الحياة بل يصبح قديمًا باطلاً غدًا ومازلنا نتناقش منذ خمسين عامًا حتى اليوم، فى عبارة الأصالة والمعاصرة.. ولا مانع فى ذلك ولكن يجب أن نضيف إليها والمستقبل، إن التكيف مع التغير لابد أن يكون محور أى نوع من التعليم.. مع التغيير.. ولو كانت حكومة أكتوبر ـ التى كنت قد كلفت بأن أكون مسئولاً عنها وهى تعد الدولة للحرب فى عام ١٩٧٣ ـ اتبعت الأساليب التى كانت تتبع فى الحروب السابقة لما كان هناك نصر ولا تقدم ولا مفاجأة.

حقًا وبصراحة هناك منا من يعمل بعقل لا يناسب إلا القرن الماضى برغم كل المنجزات العلمية الهائلة للقرن العشرين وما بدأ يستجد من مبتكرات وسياسات جديدة للعالم الجديد.

يجب أن نطور وعينا كى يتلاءم مع ما أنجزناه وإلا سنحطم كل ما أبدعناه.. ثمة منجزات صنعتها حضارتنا تهدد نفس حضارتنا.. وتهدد قدرة الأرض على تدعيم حياة البشر..

كيف يمكن أن نعيد تدريب البعض والدعوة للتعامل مع المستقبل فى عالم جديد يمتلئ بالتهديدات ضد الإسلام، وقد يكون الجهل بالإسلام هو سبب الصراع المستقبلى مع الإسلام.. والإنسان يجهل ما لا يعرفه، ولكن المؤكد أنه لا مستقبل لمصر إلا بالديمقراطية.. لأن حكم الشعب هو الذى سيبقى.. الشعب يختار الحكام لا الحكام الذين يختارون البرلمان.. دولة الأحرار لا سادة فيها ولا عبيد.. المساواة بين الجميع.. كرامة واستقرار والكل بالانتماء والولاء يعيشون تحت سماء مصر القرن الواحد والعشرين.

إن مصر المعاصرة تخطو كل يوم خطوة جديدة إلى الأمام.. وهى اليوم تسرع فى خطاها وتمضى فى طريقها.. عمل متواصل لتحقيق العدل.. فالديمقراطية تحقق العدل والحرية وتقاوم المؤامرات والتخريب.. لا فرق بين كبير وصغير.. وبين ثرى وفقير.. بين مواطن ومواطن.. بين مؤيد ومعارض.. بين معتقد فى دين أو دين آخر.. كل المصريين أصحاب حق فى هذا البلد.. لأن الجميع نشأوا على أرضه وعاشوا تحت سمائه وضحوا هم أو آباؤهم وأجدادهم من أجله.. الكل رفاق مسيرة.. الكل يقف أمام التحديات.. بقلوب مؤمنة واثقة وأقدام ثابتة وعقول متفتحة.. إن ساحة الديمقراطية ستتسع.. ووسائل الإعلام يعلو صوتها بالحق ونقد الباطل.

دستور يحمى الحقوق ويحدد الواجبات.. يقرر المسئوليات والحريات، الجميع أمام المسئولية سواء ولا أحد مهما علا مركزه فوق القانون، تنمية مستمرة. من أجل رفاهية الشعب ورفع مستواه.. مصر وهى رائدة للعالم العربى ستعمل من أجل الوحدة والتضمان والمحافظة على أن تكون أرض العرب للعرب.. لا سيطرة ولاهيمنة.. خيرات العرب للعرب.. ستعمل مصر من أجل أن تشرق شمس المستقبل

العظيم للعرب.. ستعمل من أجل التضامن والتوحيد فى الهدف.. فمصالح العرب واحدة.. وأعداء العرب سيفهمون أن العرب لا يريدون للعالم إلا السلام والإخاء والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ندخل القرن الواحد والعشرين وفى مصر قاعدة يرتكز عليها البناء الحضارى لأى مجتمع.. بنية أساسية لتحقيق التنمية بأبعاها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. بها قطاعات تخدم البلاد والاستقرار والاستثمار فى بناء مجتمعات عمرانية جديدة وإقامة مدن حديثة.

فقد أنفقت مصر ٩١ مليار جنيه فى مجالات الطرق التى هى شريان مصر.. كبارى وتليفونات وكهرباء حتى أقاصى البلاد.. مياه شرب نقية.. عمالة منتجة.

وستستمر عملية البناء فى مسيرة مستقرة متوازنة وفقًا لأصول التخطيط الذى مارسته مصر بكل نجاح منذ الستينيات.

ستتجلى قدرات الشعب المتعلم على صنع مشروعاته على أرضه بملكاته وإبداعاته الخلاقة.. واستمرار إنجازاته..

إن بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث أساسه الثقافة والحرية والمساواة والعدل.

وسيستفيد الشعب عند تقييمه لكل مرحلة من مراحل العمل الوطنى.. يستفيد من تجاربه المتعاقبة فيبنى على كل إنجاز حققه ويصحح مسار حركته.. يوظف تجارب الماضى لخدمة الحاضر وبناء المستقبل.. ستظل مهمة مصر وكل المصريين كما كانت على طول التاريخ تبنى وتعمر لا أن تهدم وتخرب.. وطن الحضارة والنور فقد حباها الله بفيض من نعمة وهيأ لها شعبًا لا يضارع فى العراقة والأصالة وفى عمق الانتماء والولاء لحضارته وأمته وأرضه.

وإذا كان دخل الفرد السنوى فى مصر عام ١٩٣٩ مساويًا لدخل الفرد السنوى فى اليابان ١٠٠ دولار فى العام.. أصبح دخل الفرد السنوى فى اليابان الآن حوالى ٣٠ ألف دولار أما فى مصر فقد أصبح حوالى ١٦٠٠ دولار.. مما يدعونا لأن نفكر ونعمل لزيادة دخلنا السنوى للفرد.

وإذا كانت مصر قد انتقلت من عداد الدول الفقيرة إلى مصاف الدول المتوسطة بارتفاع مستوى الدخل الفردى إلى ٤٨٠٠ جنيه سنويًا ونأمل أن يرتفع معدل النمو الاقتصادى إلى ٦٫٩٪ أو ما يساوى ثلاثة أمثال النمو السكانى، وخرج من الوادى الضيق إلى مستقبل يبشر بالخير.. يؤهلها إلى الدخول فى القرن الواحد والعشرين عصر التكنولوجيا المتقدمة لأن مصر ستكون دائمًا دولة محورية كبرى إقليمية ودولية بقواعدها الثابتة، وسياستها ومصداقيتها.. إذا قالت صدقت وإذا وعدت أوفت.. أبصارنا كلها تتجه إلى المستقبل ونحن نبنى مصر..

إن أهم ما يميز الغد.. هو فهم مصر العميق لنظام العولمة والعمل على إنشاء دولة بلا حدود إقليمية اقتصادية.. فالعالم سيصير بلا حدود.

إننا لا نخاف من هذا النظام لأننا نملك رصيداً حضارياً يحمينا.. لنا حصانة حضارياً طبيعية اخلاقية ضد أى انحلال خلقى يأتى لنا من أى انفتاح غربى.

لا نؤمن لا بالتطرف أو بالتعصب.. بل بالمساواة والتمسك بالمبادئ التى وضعت فى ميثاق الأمم المتحدة.. سيكون الغد أفضل فى ظل إيمان قوى بأمتنا العربية وأمن مصر وأمن العرب عالمنا العربى ساحة مشتركة نحميها بأيدينا وأرواحنا جميعًا وسنواجه التحديات صيانة لأمننا واستقلالنا.. مصر لها دور تاريخى وضعه القدر على أكتافها رائدة البناء الحضارى لكل أمة العرب من المحيط إلى الخليج.

المشكلة فى نظرى والتى يجب أن تثير الجدل فى المجتمع هى قضية اللاتوافق بين عقول البعض وبين العالم الذى علينا أن نواجهه.. إن الوضع اليوم جديد لم يسبق له مثيل.. يجب تغيير العقول ليس بالمعنى المألوف لهذه الكلمة وإنما لتغيير الطريقة التى نقابل بها المستقبل.. عالم جديد يحتاج إلى عقول وتفكير وفكر جديد.

ما الذى نحتاج إليه

من السهل على أية دولة أن تعلن عن تبنى نموذج الاقتصاد الحر وأن تعلن عن نشأة السوق الحرة فيها إلا أن الأمر الصعب هو أن تستطيع هذه الدولة أن تضع الإطار القانونى والتنظيمى اللازمين لهذه السوق الحرة والأصعب من ذلك أن يتم تطبيق واستخدام مثل هذه الأطر فى شكلها الصحيح وبالطريقة الصحيحة.

من السهل على الدولة أن تفتح بورصة أوراق مالية إلا أنه من الصعب عليها أن تنشئ هيئة لسوق المال أو بورصة مثل الموجودة فى لندن أو نيويورك أو باريس أو فرانكفورت أو طوكيو.

من السهل إلغاء القيود المفروضة على الصحافة ومن السهل إعلان حرية تدفق المعلومات إلا أنه من الصعب أن يواكب ذلك بالضرورة وجود صحافة حرة مستقلة حقيقية لا تعبث بمصائر الناس.

إن الوقت هو مادة البناء التى تفتقدها كثير من الدول وذلك لأنها تحتاج إلى نتائج ملموسة سريعة فهى تندمج بسرعة فى الاقتصاد العالمى وتطبق أوامره وتحترم شروطه ولكنها تعى أن بها من مناطق الضعف ما قد يستغل ضدها.. إنها تحتاج للوقت ولكن من يتيحه لها؟.

إن ما نعانيه من تخلف متواصل لم يعد من الممكن إرجاعه إلى ضعف ما منحنا إياه من رأس مال مادى ولكن إلى ضعف القدرة على الاحتفاظ برأس المال وتوظيفه بفعالية. وليس بسبب نقص المؤسسات بل بسبب قلة معايير السلوك التى تجعل هذه المؤسسات تعمل وتؤدى ما عليها بفاعلية، وليس بسبب الجهل بالسياسات الجيدة «بالرغم من أن الكثير من السياسات تعتبر أقل من المثالية أو النموذجية» ولكن بسبب عدم القدرة على تنفيذ هذه السياسات، وليس بسبب ندرة القوانين ولكن بسبب غياب معايير السلوك التى تحول دون إساءة استخدام القوانين.

السرعة فى اتخاذ القرار ودقة التنفيذ:

إن العولمة.. تعمل فى ظل السرعات الفائقة.. هذه السرعة التى يجب أن يتصف بها كل الأطراف.. الحكومة على إصدار القرارات الخاصة بالإنتاج والتسويق والتصدير بسرعة وكذلك تعمل الشركات عبر القومية.. ووسائل إنتاج الثروة المعلوماتية والبنوك.

إن النجاح فى ظل العولمة عنصر يتحقق بالاهتمام بالسرعات الفائقة فقد انتهى عهد الإيقاع المتناهي البطء.. سواء على مستوى الحكومة وإداراتها أو على مستوى القطاع الخاص.. فهناك خط فاصل بين الاقتصاديات البطيئة.. والوقت له أغلى الثمن.

من أجل هذا فإن الولايات المتحدة واليابان وأوروبا.. هذا الثالوث يعمل من أجل تنفيذ مشروعات بناء الطائرات فوق الصوتية القادرة على نقل ٢٥ طنًا ركاب وبضاعة بسرعة فائقة، وهذا ما يجعل نيويورك وسيدنى ولندن ولوس أنجلوس على بعد ساعتين ونصف الساعة من طوكيو(١).

وبالنسبة للقطاع الخاص فهذا الملياردير Ross Perot روس بروت يشيد مطارًا فى تكساس سيتم تزويده بتجهيزات صناعية متقدمة، وتتلخص فكرته فى أن تهبط الطائرات نهارًا أو ليلاً حاملة معها مكونات تستخدم فى تصنيع منتجات نهائية خلال ليلة واحدة أو أن يتم تجميعها فى المنشآت الواقعة فى محيط المطار بحيث تستطيع الطائرات الإقلاع مرة أخرى بحمولتها من المنتجات صباح اليوم التالى إلى أركان العالم الأربعة.

فى ظل العولمة والمنافسة العالية.. هناك التنافس القائم على الوقت.. سرعة أخذ القرارات.. سرعة البت والفصل فى القضايا.. سرعة إرسال المطلوب فى الوقت المناسب.. سرعة تطور الصناعات واستخدام التكنولوجيا.. فإن اليابان حينما تخترع سلعة معينة وتطرحها فى السوق تقوم فى الوقت نفسه بالتحضير لإنتاج نفس السلعة ولكن أكثر تطورًا فإذا ما وجدت شركة منافسة قلدت السلعة الأولى تقوم على الفور بإنزال السلعة المتطورة إلى السوق.

لذلك أصبح على الشركات أن تطور إنتاجها بسرعة وبتكنولوجيا عالية لكى تلبى معايير السرعة العالمية وإلا فقدت أسواقها فجأة.. ومن هنا نجد أن النظام الروتينى الذى كانت تتبعه بعض الدول.. والمفاوضات الطويلة والقرارات البطيئة والردود المتأخرة على الطلبات الخاصة بالمعلومات.. كل هذه تقلل من الميزة التنافسية.. لذلك فإن كثيرًا من الدول تلجأ إلى السرعة فى الإجراءات لكى تلحق بالدول والشركات المعولمة.

كذلك فإن السرعة فى معرفة احتياجات الدول والمواصفات المعلنة لهذه الاحتياجات تعتبر من عوامل النجاح لذلك نجد مثلاً أن هناك شبكة معلومات واتصالات تعمل حول الكرة الأرضية من مندوبى

---

(١) المرجع ـ تحول السلطة ـ الفين توفلر ـ الجزء الثانى.

الشركات العملاقة اليابانية التى تعمل ليلاً ونهاراً.. لتصل هذه المعلومات أسرع من أية شركات أخرى.. إلى المركز الرئيسى فى طوكيو.

كذلك نجد أن كثيرًا من الشركات المشتركة بين شركات دول بها اقتصاد قوى ودولة بها اقتصاد بطىء.. تفشل هذه الشركات المشتركة ونسبتها عالية فى البلدان البطيئة اقتصاديًا لأنها تفتقد السرعة فى العمل.

الاستقرار: من القيم والشروط الأساسية التى ينبغى الحفاظ عليها الاستقرار.. لأنه يمثل البيئة الضرورية لتنفيذ وإنجاز أى هدف خاص بالمستقبل.. ففى ظل الظروف الحالية التى تعيشها دول العالم أصبحت المشاهدة متاحة للجميع ومن ثم اتخاذ القرارات يعتمد على تفسير مدلولات هذه المشاهدة، فإذا تعرضت البلد لمظاهر عدم استقرار فإنه من المتعذر التعتيم عليها وهو ما يعنى أن يشاهد الجميع وعلى رأسهم متخذو القرارات ما يحدث.. ومن ثم ما يجب أن يتخذوه من قرارات.

* إن عدم الاستقرار فى عالم اليوم أصبح بمثابة جرم تحاسب عليه الدولة من قبل النظام السياسى والاقتصادى الدوليين فمع عدم وجود استقرار يتعذر الحديث عن تعاون اقتصادى مع دولة أو دول أخرى.. كما يتعذر الحديث عن شراكة مع الشركات العملاقة.. أو عن جذب رءوس الأموال الأجنبية... وفى المقابل يكثر الحديث عن مدى جدارة النظام القائم وهل يترك أم يتدخل العالم.. أو بالأحرى يتدخل من لديه قوة ومصلحة تحت أى زعم يزعمه فى ظل ظروف عدم الاستقرار.

* وقبل كل ذلك يعد عدم الاستقرار فتيل قنبلة إذا انفجرت انفجر المجتمع وانفجرت الدولة فعدم الاستقرار يمثل ظرفًا مواتيًا لكل من له أغراض وأطماع غير مشروعة خاصة عندما يفقد المجتمع معايير الحكم السليم فى الأغراض والوسائل الأمر الذى يعنى أن مجرد ضمان استقرار هذا المجتمع وتلك الدولة مسألة فى باب الاحتمالات. وعدم الاستقرار كقيمة سلبية يجب ألا تتاح أية بذرة تثمر عنها بل يجب الحرص والحذر الدائمين إزاء هذه المسألة.

* وتجدر الإشارة إلى أن الحياة الحالية التى يعيشها الإنسان اختلفت بشكل كبير عن الحياة التى كان يعيشها من قبل ومن ثم يصعب الاعتماد على تجارب وتقييمات الماضى لتقدير الأوضاع الحالية والمستقبلية فأى قرار استراتيجى يصدر ويكون له تأثير على حياة الناس لابد أن يعد ويدرس جيدًا آخذًا فى الحسبان رد فعل هذه الجماهير.

* والاستقرار الذى نتحدث عنه لا يعنى فقط ايجاد حالة من الهدوء وعدم وجود قلاقل فى حياة الدولة أو خطر داخلى يهدد تكاملها، ولكنه يشمل أيضًا استقرارًا ووضوحًا فى رؤية مستقبل هذا البلد، فوضوح الرؤية والهدف والإجراءات المستقبلية تمثل معًا ركنًا أساسيًا فى مفهوم الاستقرار حاليًا لأن عدم وجود مثل هذه الأمور يأتى بنتائج سلبية على البلد سواء فى الداخل أو فى علاقتها بالخارج.

* الاستقرار كشرط ضرورى وهدف دائم التحقق ليس مسئولية رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو وزير الداخلية أو.. بل مسئولية جميع الفاعلين فى المجتمع من الحكومة إلى الجماهير.. من القطاع العام إلى القطاع الخاص.. من الإعلام الحكومى والإعلام الخاص.. لابد أن يدرك جميع الفاعلين قيمة الاستقرار وخطورة عدم الاستقرار وخطورة اللعب على هذه النقطة لتحقيق أغراض سياسية أو شخصية فالكل مشترك فى المسئولية.

أسباب عدم الاستقرار:

تكمن أسباب عدم الاستقرار أساساً فى وجود مظاهر تمييز وتفرقة بين الجماعات والأفراد داخل المجتمع الواحد.. وبالنسبة لظروف العولمة وتجلياتها ونتائجها فإن هناك سبباً أوجدته العولمة أو بالأحرى فعلته كسبب لعدم الاستقرار.. هذا السبب هو «الاستبعاد» وهو اللفظ العصرى المعبر عن ظاهرة سوء التوزيع والتفاوت الكبير فى الداخل.

وعن ظاهرة الاستبعاد نقول:

أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٩٧ إلى أن مستويات الدخل بالنسبة للفرد فى البلدان النامية فى التسعينيات كان أقل مما كانت عليه فى الثمانينيات، ويظهر ذلك بوضوح فى الكثير من دول افريقيا وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا، وأنه مع نهاية القرن العشرين كان ربع سكان العالم يعيشون فى حالة فقر، وتشير التقديرات إلى أن عدد من يعانون من نقص التغذية فى البلدان النامية يتجاوز إجمالى عدد سكان البلدان المتقدمة وهو ما يظهر حالة حادة من تزايد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة «هذا على المستوى الأول».

إلا أن هذا التقسيم ليس كاملاً فهناك فى البلدان النامية فئات مجتمعية تتمتع بدخول ومستويات معيشية عالية بل وعالية جداً، وهناك فى البلدان المتقدمة فئات مجتمعية تعانى أدنى مستويات المعيشة وهو ما يجعلنا نتحدث عن مستوى ثان للاستبعاد وهو داخل الدولة الواحدة.. سواء كانت هذه الدولة متقدمة أو نامية أو فقيرة.

وبهذا تكتمل صورة الاستبعاد فى العالم عبر البلاد وفى داخل كل بلد والتى تتضح ملامحها فى الأرقام التالية التى ذكرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى تقريره الصادر عام ١٩٩٧:

- ٣ر١ مليار نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم.
- نصف مليار نسمة يعانون سوء تغذية بشكل مزمن.
- ٨٤٠ مليونًا من البالغين أميون لا يعرفون القراءة والكتابة.
- ٢ر١ مليار نسمة لا تتاح لهم المياه النظيفة.
- فى الدول المتقدمة هناك حوالى ١٠٠ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر.

ـ فى الدول المتقدمة هناك حوالى ٣٧ مليون نسمة بلا وظائف.

ـ فى الدول المتقدمة ثلث البالغين لم يكملوا دراستهم الثانوية.

وكما جاء فى تقديرات منظمة العمل الدولية فهناك أكثر من مليار نسمة/ ثلث القوة العاملة فى العالم/ يعانون إما من البطالة أو من البطالة المقنعة.

* هذه الحقائق ليست مجرد أرقام تكتب أو تنشر هنا وهناك ولكنها تعبير عن حجم معاناة لابد للعالم أن يستشعرها ويدركها ويتعامل معها، وهى معاناة الاستبعاد التى تحول دون مشاركة الجميع فى المكاسب أو حتى فى الحياة.. هذه الأرقام تمثل نقاطًا ساخنة قابلة للانفجار إذا زاد الضغط عليها وهو الأمر الذى لابد أن تفهمه كل دولة والمجتمع الدولى عمومًا.. خاصة إنه لا يتم التعامل مع هذا الأمر بالمسئولية والإدراك الكافيين.

* جاء تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام ١٩٩٨ والذى كان يحمل عنوان Overcoming Human Poverty: Poverty Report, 1998 إن من بين ١٣٠ دولة أجريت عليها الدراسة هناك ٧٨ دولة فقط انتهجت خططاً خاصة لتقليل معدلات الفقر أو على الأقل اهتمت بهذه القضية فى إطار التخطيط القومى لها، ومع ذلك فهناك ٣٨ دولة فقط هى التى أقرت أهدافًا محددة لتخفيف حدة الفقر وهو ما يعبر عن تجاهل متعمد أو غير متعمد للتعامل الجاد مع هذه القضية.

* لابد من إدراك حجم هذه المسألة والتعامل معها من منطق الجدية والمسئولية لأن تجاهلها إنما يعنى ترك قنبلة موقوتة حتى تنفجر وإذا انفجرت فإن الله وحده هو الذى يعلم إلى اين ستصل الأمور. إن معالجة هذه المسألة تمثل عنصرًا أساسيًا لضمان الاستقرار ومعالجة هذه المسألة لا تكون متسرعة أو تصدر فى شكل قرار فوقى لا يعرف ظروف من صدر لهم هذا القرار ولكن لابد أن يعتمد هذا كله على معرفة كبيرة بواقع وحقيقة المسألة.

ـ وبالنسبة لمسألة المستبعدين أو من يعيشون على الهامش فهناك مسألة مهمة لابد من إلقاء الضوء عليها.

القطاع الاقتصادى غير الرسمى وأهمية رعايته:

وهو غير ما يسمى الاقتصاد الموازى أو الاقتصاد الأسود الذى سبق الحديث عنه والذى يعبر عن المعاملات والأنشطة الاقتصادية التى لا تسجل رسميًا ولا تخضع للرقابة سواء فى صورة/ ضرائب ـ قوانين تنظيمية أو معايير قياسية../ وهى قد تكون أنشطة ومعاملات قانونية أو غير قانونية.. والأنشطة غير القانونية مبدئيًا يتم التعامل معها من منطلق عدم قانونيتها.

ولكن ما يهمنا هنا هو الأنشطة غير الرسمية أو القانونية التى تمثل فى الحقيقة النطاق الذى يتجه إليه من يعيشون على الهامش أو من هم مستبعدون من الاقتصاد الرسمى فهو ليس قطاعًا اقتصاديًا

للمجرمين والمخربين بل هو بالأساس قطاع أستراتيجى للمهمشين والمستبعدين.. وهو ليس ضئيل الأهمية فعلى سبيل المثال تشير التقديرات إلى أن ٨٥٪ من الوظائف التى نشأت فى دول أمريكا اللاتينية فى الفترة من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ كانت فى القطاع غير الرسمى وفى الهند نسبة ١٠٪ فقط من القوة العاملة هى التى تعمل فى القطاع الرسمى.

* ومن ثم فإن الاهتمام بهذا القطاع وهؤلاء الناس لا يجب مطلقًا أن ينطلق من كون هؤلاء الناس فرصة ذهبية لجباية الضرائب والرسوم منهم فهذا أشبه بالنهب والتخريب وعودة لتاريخ قديم فرضت فيه ضرائب على الحى والميت والماشى والراكب والمتزوج والأعزب.. لا لغرض إلا جمع المال فقط. إن الاهتمام بهذا القطاع يكون بمساعدته على الدخول فى الاقتصاد الرسمى وتشجيعه على ذلك بحوافز مختلفة تهدف أساسًا إلى تقويته وتدعيمه وليس للقضاء عليه وعلى المنافع التى يدرها على القطاع الرسمى وهو نفسه الذى استبعدهم من نشاطاته.

* لابد من التفكير بموضوعية ومسئولية والتصرف بواقعية تنظر للمستقبل..إن القطاع غير الرسمى هذا يساعد فى امتصاص غضب المهمشين والمستبعدين.. أى أنه يساعد على حماية استقرار البلاد.. ولنعى جميعًا ذلك.

ضمان توفير احتياجات الناس:

إن الذى أتى بالاشتراكية والاقتصاد المختلط MIXED ECONOMY وأعطاهما المصداقية وتأييد الجماهير ثم سحب منهما كل هذا هو نفسه قادر على عمل هذا مع السوق الحر بمعنى هل ستتمكن اقتصاديات السوق من توفير الاحتياجات التى وعدت بها أو ارتبطت بها على سبيل المثال: معدل نمو معقول ـ مستوى عال للمعيشة ـ خدمات أكثر جودة ـ وظائف جديدة.. إن فشل اقتصاديات السوق فى تلبية هذه الاحتياجات يفقدها الثقة بما يعنى استدعاء الدولة ثانية، كما كان فشل الدولة فى تلبية هذه الاحتياجات داعيًا إلى استعداء قوى السوق.

فعلى سبيل المثال: إذا كانت الخصخصة وإلغاء التنظيم وفتح أبواب الاقتصاد أمام المنافسة بمعنى تدمير الوظائف وليس خلق فرص عمل جديدة كما هو مأمول فإنه يمكن القول إن سياسات السوق المفتوح ستكون عرضة للهجوم المستمر وعرضة للمراجعة الدائمة لصالح الأسواق.

وفى البلدان النامية نجد مشكلة البطالة أكثر حدة خاصة إن التركيب السكانى لهذه البلدان يميل إلى زيادة تشبه شريحة الشباب فيمن هم فى سن العمل وهو ما يعنى ضغطًا أكبر بحثًا عن فرص عمل والفشل فى استيعاب هذه الأعداد الكبيرة فى ميدان العمل يعنى أن النظام الاقتصادى بل والسياسى لهذه البلدان سيخضعان لضغوط شديدة بل ولمخاطر حقيقية.

ضمان حد معين من العدالة:

إن جودة الأداء الاقتصادى لا تقاس فى كل أبعادها بالأرقام، فهناك بعض الجوانب المهمة التى لا تنفع معها الأرقام، وهناك القيم التى يحكم على أساسها الناس على العالم والنظام الذى يعيشون فيه.. وعند كثيرين فإن جودة الأداء الاقتصادى للنظام السوقى لا تحدد فقط بحكم النجاح المادى الذى يتحقق بل إلى جانب هذا النجاح الطريقة التى يتوزع بها هذا النجاح أى إلى نطاق المشاركة فى النجاح.

بمعنى آخر هل نظام السوق القائم يتسم بالعدالة أم أنه مصمم لخدمة الفئة الغنية على حساب البقية من الجماهير دون أدنى اعتبارًا لمبدأ العدالة والحق فى المساواة واللعب النظيف وتكافؤ الفرص.. خاصة إن ديناميكيات نظام اقتصاد السوق تميل إلى إيجاد حالة من عدم المساواة فى الدخل بشكل أكبر من أى نظام اقتصادى آخر.

إن زيادة درجة تركيز الثروة تستقطع من الشرعية التى يحتاجها أى نظام موجه بقوى السوق، فمهما قيل عن فوائد نظام السوق وإتاحته الفرصة أمام الجميع للتقدم إلا أن التطبيق العملى لا يستطيع ان يتجاهل ضرورة توفير ولو حد ادنى من العدالة فى التوزيع فحتى المجتمع الأمريكى المعروف بأنه يقبل درجة أعلى من عدم المساواة فى الدخل مقارنة بغيره من المجتمعات ٠إلا أنه مع ذلك فإن هناك حدودًا يجب عدم تجاوزها حتى فى الولايات المتحدة.

يقول المفكر الأمريكى بيتر دروكر PETER DRUCKER وهو أحد السابقين فى فكر الخصخصة إننى أرى تزايدًا فى مشاعر المرارة والاستياء ضد الأغنياء فى الولايات المتحدة،. وإن كنت لا أعرف أى شكل ستأخذه هذه المشاعر إلا أن هذا الاستياء والحقد سوف يستمر فى النمو بما قد يسبب مشكلة خاصة إذا دارت عجلة النشاط الاقتصادى للخلف أو حتى تباطأت.

دعم الهوية القومية:

إذا كان اندماج اقتصاد الدولة فى الاقتصاد العالمى يقدم سبيلاً لتعزيز النمو الاقتصادى ووسيلة للوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والمهارات المميزة بل والأسواق العالمية إلا أن هذا الاندماج يحمل بين طياته تحديات أمام قيم وهوية الثقافة الوطنية وإن هذا الاندماج وهذه التحديات يمكن أن تقوض المعنى التقليدى للأمان سواء كان هذا الأمان بمعنى الأمن الوظيفى فى أوروبا أو القيم الاجتماعية فى آسيا أو القيم الدينية فى الدول الإسلامية.

إن المواطنين فى كثير من الدول يرفضون أن تكون حياتهم الثقافية وقيمهم المميزة لهم خاضعة لتلك الصور التى تبثها وسائل الإعلام العالمية بواسطة الأقمار الصناعية والتى تهدف من وجهة نظرهم إلى عولمة قيم هوليوود ونيويورك، وكذلك الأمر بالنسبة لتنظيم الشركات فلا يجب أن تخضع الشركات إلى نموذج التنظيم الأنجلو ساكسوني الذى يخدم حامل الأسهم أولاً وأخيرًا دون أدنى مسئولية تجاه المجتمع والأفراد.

وإذا وصل هذا الرفض وتلك المقاومة إلى حد معين فإنها يمكن أن تؤثر على استمرار هذا البلد فى الوفاء بمتطلبات الاندماج فى الاقتصاد العالمى، فعلى سبيل المثال كانت أسواق المال العالمية المترابطة أداة لتعزيز تدفقات الاستثمار إلى دول العالم المختلفة إلا أنها جعلت هذه البلدان أكثر عرضة للصدمات والاضطرابات.. وما حدث فى دول شرق آسيا خير مثالاً لذلك إذ أن الزعماء والجماهير رأت عشرين أو ثلاثين فى المائة من قيمة اقتصادها الذى استغرق بناؤه عقوداً من الكفاح والجهد تضيع أمامها وهى عاجزة عن عمل شىء بسبب هذه العولمة وتطبيق اقتصاديات السوق، ولكن ما الذى يمنع دولاً مثل هذه من أن تنفض يدها وتخرج من حلبات الاقتصاد السوقى العالمى سعيًا وراء الأمان؟!.

كذلك الأمر بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين الأجانب صحيح أن نظرة الشك والرفض قد خفت فى المجتمعات وتحولت المشاعر من سلبية إلى إيجابية سعيًا إلى اجتذاب هذه الشركات وهؤلاء المستثمرين وما معهم من تكنولوجيا متقدمة وأساليب مهارية وتدريبية وإدارة متطورة.. إلا أنه ظل هناك نسبة من الحذر وعدم الاطمئنان تجاه هذه الشركات وهؤلاء المستثمرين خاصة إذا دخلوا فى مجالات تمس الهوية الوطنية وقيم المجتمعات المختلفة أو أن وجودهم لا يحقق الآمال المرجوة، وان الخطر ليكون أكبر إذا أتى تواجدهم بآثار سلبية فى المدى القصير، هنا ردود الفعل لن تكون بسيطة.. ليس هناك ما يبرر أن يتنازل المجتمع عن قيمه وسيادته وهويته.. ومن ثم فإن تحدى نظام السوق لهذه المقدسات قد يدفع إلى محاربة نظام السوق وإعلان معارضته والبحث عن نظام آخر بديل.

حماية البيئة:

بعد أكثر من ربع قرن من النشاط المكثف استطاعت قضية البيئة أن تضع نفسها فى مقدمة الأولويات الوطنية الدولية، واكتسبت تأييد الكثيرين لدرجة أنه يمكن القول إن الأنظمة الاقتصادية سيتم الحكم على صلاحيتها وتمييزها من خلال مدى استجابة هذه الأنظمة لمصادر القلق البيئى واسعة النطاق وأى هذه الأنظمة يستطيع أن يقدم إجابات جديدة وتحسينات أفضل لمستوى البيئة.

إن حركة البيئة أوجدت مكانًا لها فى البيئة التشريعية والتنفيذية بعد أن كانت مجرد قضية فكرية إنسانية، وأصبحت المنظمات والحكومات والمجتمعات والشركات كلها تراقب بعضها البعض أحيانًا وتتعاون مع بعضها البعض أحيانًا أخرى، والكل ينظرإلى مدى التزام الآخرين بمعايير بيئية أصبحت مقدسة خاصة بالنسبة للشركات التي تتعامل مباشرة مع الجمهور حيث أصبحت المقاييس البيئية والعلامة البيئية أحد أهم مقومات ترويج أى منتج.

إن دور الأفراد والشركات يتزايد فى مقابل تراجع نسبى ونوعى فى دور الدولة وفى المقابل هناك تزايد كبير فى قوة جماعات البيئة سواء على المستوى الوطنى أو الإقليمى أو العالمى.. هذه القوة تنعكس فى صورة توجيه سلوك الأفراد وتجاه ما يحيط بهم وفى حالة أى خلل فى إدارة الشركات فيما يتعلق بالبيئة فإنها ستواجه تحديات صعبة.. وما حدث لشركات البترول العالمية كان مجرد شعاع سلط على

هذه المسألة، فشركات البترول الآن ملزمة بالكشف عن تدعيمها للجهود البيئية من خلال الكشف عن مجهوداتها دوريًا والتى تبذل فى سبيل تحسين مستوى منتجاتها من حيث تأثيرها على البيئة.. وفى بعض البلدان المتقدمة والتى تمتلك فيها جماعات البيئة نفوذًا قويًا تخضع هذه الشركات لمراقبة دائمة وأى سوء تصرف منها تواجه بسببه عقوبات فورية من المستهلكين.

وإذا فشل نظام السوق فى أداء مهمة حماية البيئة والمحافظة عليها فإن هناك أصواتًا ستعلو لإيجاد النظام الكفيل بتحقيق ذلك وإذا كان هذا الأمر صعبًا فى البلدان النامية فإنه فى البدان المتقدمة أمر وارد..

التواؤم مع التغيير فى التركيب السكانى:

إن التركيب السكانى للمجتمعات يشهد توجهات تؤثر فى المستقبل على شكل الهرم السكانى لهذه المجتمعات.. هذه التوجهات تختلف من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ولكنها فى الحالتين تحدث تغييرات من شأنها أن تؤثر فى الاتجاه الذى تأخذه مسيرة الدولة ومسيرة نظامها الاقتصادى كذلك.

فعلى سبيل المثال الاتجاهات السكانية فى البلدان النامية ينتج عنها زيادة فى عدد الشريحة السكانية الأصغر سنًا خاصة الصبية والشباب بما يعنى تزايد هذه الشريحة من تزايد الطلب على فرص العمل، ومن ثم ممارسة ضغوط على النظام القائم للاضطلاع بدوره فى خلق فرص عمل تستوعب هذه الأأداد المتزايدة. خاصة أن فشل النظام فى أداء مثل هذه المهمة يكون فشلاً مؤثرًا على حياة واستمرارية حياة الأفراد وهو ما من شأنه أن يكون سببًا لعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى بل وتزايد عدد المؤيدين لتغيير هذا النظام واستبداله بنظام آخر.

وبالنسبة للدول المتقدمة فإن الاتجاهات السكانية تدفع نحو زيادة عدد شريحة السكان الأكبر سنًا (المسنين) هذه الزيادة ستبدأ فى ممارسة تأثيراتها ابتداءً من نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهذه الزيادة تعنى ضغطًا أكبر على أنظمة الرعاية الصحية والمعاشات وقواعد دولة الرفاهية التقليدية وهذه الضغوط ستزداد مع مرور الوقت، ويتساءل الاقتصادى الكبير ديفيد هال عن كيفية تمويل نفقات تقاعد كل فرد فى المجتمع!.

من سيتحمل تكلفة هذه الشريحة السكانية المتزايدة؟ وماذا عن دافعى الضرائب؟ والواقع أن هناك من الكُتَّاب الغربيين من يتوقع حدوث صراعات سياسية بين الأجيال حول هذه التكلفة وهو ما يعنى أن أصوات كبار السن ستتوجه نحو توسيع دور الدولة بهدف اقتطاع جزء كبير من الدخل القومى ليوجه إلى هذه الشريحة بل قد يتطور الأمر إلى مزيد من توسيع دور الدولة على حساب السوق لتلبية احتياجات المسنين الذين يزداد عددهم ومن ثم تأثيرهم وانعكاس ذلك على نقطة التوازن بين الدولة والسوق!.

البعد الاستراتيجى الثلاثى:

هناك رأيان الآن.. رأى ينادى بالتكتل أى تجمع الدول «المنطقية» ومعنى هذا أن يكون العرب بلا حدود اقتصادية.. أى يكون لدينا حكومات عربية لها سيادة على بلادها، ولكن هناك استراتيجية خاصة بالعرب بلا حدود اقتصادية.. أى يمكن التنمية في الدول المشتركة في مشروع العرب بلا حدود اقتصادية وفى رأيى أنه يجب ألا يبدأ المشروع يضم كل البلاد التى هى أعضاء فى الجامعة العربية بل يتم المشروع على أساس انتقائى له شروط كما حدث فى الوحدة الأوروبية.. فيمكن أن تبدأ مصر وتنضم معها دولة واحدة أو اثنتان بشروط معينة أهمها وجود مستوى متقارب بين هذه الدول وأنظمتها متشابهة.. وهناك مصالح مشتركة وعناصر تقرب بين البلدين أو الثلاثة.. ثم بعد ذلك ينمو المشروع ويتوسع بالشروط التى يتفق عليها.

لذلك فاقتراحى لمصر: أن تكون لنا ثلاث استراتيجيات.. استراتيجية محلية.. استراتيجية إقليمية.. استراتيجية للعولمة.

أولاً: اتباع نظام المحلية الجديدة New Localism بتنمية المحليات واللامركزية فى الدولة واتباع التفويض فى الخدمات فى المحليات وعناصر الإنتاج لتنمو.. وهذا ما يرمى إليه مشروع البنك الدولى بأن تقوية المحليات مع العولمة ستقوى الاقتصاد العالمى.

ثانيًا: اتباع استراتيجية إقليمية على أساس مشروع العرب بلا حدود اقتصادية يبدأ تدريجيًا كما ذكرت.

ثالثًا: استراتيجية خاصة بالعولمة للاستفادة من إيجابياتها ومعالجة وتفادى سلبياتها.

وهذه الاستراتيجيات الثلاث تتطلب تطورًا سياسيًا بجوار التطور الاقتصادى، بمعنى اتباع سياسة تأخذ بعض مبادئ الديمقراطية الاشتراكية الجديدة أى الطريق الثالث مع تطويره سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا ليتلاءم مع هذه الاستراتيجيات الثلاث.

لقد اتبعت اليابان ثلاث استراتيجيات: أستراتيجية للتنمية المحلية وهى قاعدة إنتاجية قوية.. وأستراتيجية لدول شرق آسيا.. بحيث تنمى هذه الدول وتتعاون معها خاصة وهناك تقارب الآن بعد العداء الذى كان موجودًا قبل الحرب العالمية الثانية بحيث يقال إن اليابان هى الشرطى الجديد فى شرق آسيا.

والأستراتيجية الثالثة: هى أستراتيجية عالمية بحيث تتواجد بإنتاجها المتقدم فى كل بيت فى العالم.

ولذلك كونت شركات عملاقة وبنوكًا عملاقة بعد انضمام بنك ماتسوبيشى مع بنك طوكيو ليصبح أقوى بنك فى العالم.. وكذلك استخدام الين القوى فى شراء أحياء وشركات كثيرة فى الولايات المتحدة.

وإذا كانت العولمة تتطلب فى النظام العالمى الجديد امتلاك القوة العسكرية والقوة الاقتصادية وقوة المعرفة فإن اليابان حصلت على القوتين الاقتصادية والمعرفية وهما أساس المعرفة واشتركت مع الولايات المتحدة فى إنتاج الأسلحة والقوة العسكرية للولايات المتحدة.

وقد اختارت ألمانيا، لتكون لها القوة الاقتصادية وقوة المعرفة أن تكون فى الوحدة الأوروبية ولها اشتراك فى الجيش الأوروبى.. وكذلك نجد الولايات المتحدة واشتراكها مع كندا والمكسيك وهناك من ينادى بكتلة شرق أوروبا.

وهكذا نجد العالم كله.. يقابل النظام الجديد والعولمة بالتكتلات الاقتصادية أما نحن العرب فمازلنا منعزلين عن العولمة.. بل قدمنا استثمارات إلى العالم بلغت ٨٠٠ مليار دولار.. ولم نقدمه فى بلادنا.. وهذه هى الكارثة!!.

موقعنا الأستراتيجى:

وهو من عوامل تدعيم أستراتيجياتنا الثلاثية الأبعاد.. وعندما كنت فى اليابان أتفاوض مع المستر ميكى رئيس الوزراء فى عام ١٩٧٤ وسألته لماذا لا تستثمرون فى مصر.. فإن مصر لديها موقع أستراتيجى مهم، وكذلك الأيدى العاملة رخيصة الثمن.. فأخبرنى بأنه سيبحث الأمر مع لجنة التخطيط فى مجلس الوزراء وهى لجنة تجمع بين كبار رجال الأعمال وكبار موظفى التخطيط.

واجتمعت مع هذه اللجنة.. فكان رأيهم أن مصر فعلاً موقعها أستراتيجى وهذه ميزة مهمة لأنها قريبة من الأسواق العالمية بين ثلاث قارات.. ولكن بالنسبة للأيدى العاملة لدينا أنها رخيصة.. قالوا.. إننا نعتبر أن المعرفة هى الأساس فإن العدد القليل ذا المرتب العالى ولديه معرفة ممتازة يفوق الأيدى العاملة الرخيصة التى أجورها منخفضة.

فالعالم الماهر المتخصص فى الإنتاج أو التسويق أو التخزين أو الإعلان مهما كان مرتبه أعلى من غيره.. فهذه لا يهم لأنه سوف يستخدم المعرفة والابتكار والإبداع والسرعة والمهارة فى عمله.. وهذه توفر الشىء الكثير.. وهذا المطلوب فى الاقتصاد الناجح.

نحو إستراتيجية للتعليم

ويحضرنى فى هذا الشأن حكمة يابانية مفادها: أن إحدى البلاد أصابها زلزال، فقامت البلاد المجاورة بجمع كميات كبيرة من الأرز لتهديها إلى البلد المنكوبة، فقال لهم رجل حكيم: تعالوا بنا نبيع الأرز ونبنى بثمنه مدرسة، لأن الأرز سوف يفنى، أما المدرسة فسوف تتيح لأولادنا والأجيال القادمة أن يتعلموا، وبالتعليم والمعرفة سيعرفون كيف يدبرون أمورهم ويكسبون معاشهم. والهدف من هذه القصة أن التعليم يقوم فى البدء على إنشاء دور العلم. أما على مستوى الخبراء فتعالوا بنا ننظر فى تقرير اليونسكو:

يقول تقرير اليونسكو عن التعليم ـ وعنوانه «تعلم لتكون» والذى وضعته لجنة دولية برئاسة (إدجار فور) السياسى الفرنسى المعروف قبل سنوات.

إن الذى يضع أستراتيجية التعليم فى أية دولة، هو الرجل السياسى، أما الذى يضع المناهج التى تتفق مع هذه السياسة، فهو رجل التربية.

فما المناهج التعليمية التى نحتاجها نحن العرب اليوم، فى كل بلد عربى.. إن ذلك يقتضى أن نعرف ما صفات شخصية الطالب.. الذى يلزم أن يتوافر مع المتغيرات الدولية، ويتلاءم مع مستقبل التطور العالمى.

مفتاح التغيير: إن عالم الغد كل شىء فيه يتغير عدا التغيير نفسه، ومن هنا يلزم أن يكون من أهم اهتمامنا: كيف نعمل على إنشاء عقل جديد للعالم الجديد NEW MIND FOR NEW WORLD لأننا فى وضع لم يسبق له مثيل فى تاريخنا.. فمشاكل المستقبل لا يستطيع حلها أولئك الذين يتمسكون بعقلية وأسلوب الماضى!! لأن طرق تفكيرهم هى نتاج فكر لا يمكنه ولا يستطيع أن يتلاءم مع فترات التحولات للمستقبل، وهى تحولات بها مشاكل تختلف تمامًا عن تلك التى تعودوا عليها وعايشوها، ولذلك لا يمكنهم أن يتفهموا ويتعاملوا مع هذه المتغيرات.

- إن العالم الذى صنعناه قد انقضى بكل مشاكله، وبما إننا مقبلون على عالم جديد فطبيعى ألا تصلح فيه الكثير من مناهج الأمس.

- أرجو ألا نتهم من الأجيال القادمة بأننا كنا قصيرى النظر وغير فاهمين أو متفهمين لتطورات المستقبل.

- إن البشرية والأحداث الجارية تعيد تشكيل العالم الآن بسرعة كبيرة.

- إنها تحديات يجب أن نواجهها ولا نخشاها.

لقد واجهنا تحديات فى حرب ٧٣.. وبكل التواضع كنت مسئولاً عن إعداد الدولة للحرب.

ولقد تخلينا عن الأساليب والفكر الذى كان متبعًا فى الماضى حتى يتحقق نصر مؤزر، ولكن كل شىء أعد بأسلوب جديد ومتجدد، وأى عامل أو عنصر اتبع من قبل فى الإعداد فى الماضى، كان علينا أن نلغيه ونفكر فى شىء جديد.

يبدو فى كثير من الأحيان أن مفتاح تغيير المناهج الدراسية هو: تغيير عقول الكبار، ومفتاح تغيير عقول الكبار لكى تصبح عقولاً جديدة هو فى: تدريبهم المبكر والمبتكر.

- إننا نعيش فى فترات التحول بها أفكار جديدة.. وهذه الأفكار الجديدة بعد مدة ستكون قديمة ونحتاج حينئذٍ إلى أن نتحول إلى أفكار جديدة.. وهكذا تتطور الحياة.. وعلينا أن تكون لدينا فلسفة للتحول المستمر.

أما الشعوب راكدة الفكر ساكنة الحركة غير الطموحة وغير المتفتحة على العالم وغير الديناميكية - فمصيرها الفشل.

إن الطموحات عند أفراد الشعب المصرى كبيرة.. وهى خاصية موجودة فى الشعب اليابانى كذلك.. ولذلك نجح وانطلق وعلينا أن ننمى هذه الطموحات فى مراحل التعليم.. والمعرفة والتكنولوجيا والمعلومات.. كلها عناصر مهمة اليوم للإنتاج والارتفاع والارتقاء بمعدل الإنتاجية.

فى اتجاه التطوير:

ومدخله المرونة.. مرونة الشخص. ومرونة التفكير، ومرونة الأسلوب، والتكيف مع مسائل المستقبل، ولا تتأتى المرونة الا بسعة العقل ـ فالعقل له سعة ـ فمثلاً تبلغ سعة العقل الصناعى أربعين ألف معلومة، فلك أن تدخل INPUT هذه الأربعين ألف معلومة، وبعد ذلك فإن العقل لا يتسع لأية معلومة أخرى ليغير رأيه أو يتكيف.

وعلى ضوء هذا المبدأ تكون هناك معلومات مهمة للطالب للحفظ، وهناك معلومات للمعرفة وليست للحفظ، فهذه تعرف ولا تحفظ داخل العقل البشرى، وعليك أن تحفظها فى العقل الصناعى أو الموسوعات.

المبدأ: إن عقل الإنسان البشرى خلقه الله للتعمير فى الأرض والابتكار والإبداع لذلك فإن الحفظ فى العلوم الرئيسية فقط.. أما بقية العلوم فهى علوم للمعرفة وهى كل الإنسانيات والهوايات والتاريخ والجغرافيا والفلسفة... إلخ.

هى تعرف ولا تحفظ.

نبذ الحشو: فمثلاً ما فائدة حشو البرامج عن الزراعة فى الصعيد.. القمح والكتان والشعير والشوفان والسكر واذا لم يذكر كل ذلك فى الامتحان ـ يرسب الطالب بينما هذه السلع الزراعية قد نستغنى عنها كليًا فى المستقبل ونزرع غيرها.

هذه المعلومات تدرس للطلاب كمعلومات للمعرفة.

إذًا هناك ضرورة للمعرفة.. والمكان لها هو العقل الصناعى أو الموسوعة أو الكتاب المتخصص.. ولاداعى لحشو عقل الطالب بكل هذه المعلومات.

سئل آينشتين ما رقم تليفونك؟ فقال لا أعرف ولا أريد أن أعرف لأننى لا أريد أن ينشغل جزء من عقلى بهذه المعلومات التافهة.. فأنا أعرف مكان مذكراتى الى بها عدد هائل من أرقام تليفونات الأصدقاء.. وقال إن عقلى خلق للتفكير والتأمل والابتكار والإبداع وليس لحفظ هذه التفاهات.

ـ واللغة العربية يلزم أن يتطور أسلوب تدريسها فإن علم النحو يحتاج إلى تبسيط وترغيب وكذلك تدريس الأدب العربى ـ ولا أفهم مثلا إننا مازلنا نعلم أدب الهجاء، وإننى أتساءل هل للهجاء أدب إذا كان معنى الهجاء معروفًا؟

ـ وإذا كانت الأستراتيجية تشتمل على عناصر بعينها وهى: تقدير الموقف ـ تحديد الأهداف ـ تحليل كل العوامل وأنسب الاختيارات والبدائل وتفادى العقبات ثم وضع الخطة.. فإننى استرشادًا بعناصر هذا التعريف ـ أعرض النقاط الأساسية الآتية:

أوليات المنهج الجديد لإنسان المستقبل:

١ ـ إن عالم اليوم والغد يؤمن بأن ثراء أية دولة يقاس بمدى ما تملكه هذه الدولة من المعرفة والتكنولوجيا، وليس بما تملكه من رأسمال.

٢ ـ إن من مبادئ التعليم المستقبلى الأساسية هى المقولة الإسلامية «العلم من المهد إلى اللحد» حتى يمكن أن يواجه البشر المتغيرات المتلاحقة فى عالم المستقبل.

٣ ـ إن مادة «كيف تعلم نفسك» هى شعار أساسى فى كثير من الدول المتقدمة We ARE HERE TO TEACH YOU HOW TEACH YOURSELF وكما قلت فإنه فى الدول المتقدمة يقال لك فى دور العلم: أنت هنا لنعلمك كيف تعلم نفسك وهى أساسية فى منهج المستقبل.

٤ ـ إن الحقيقة التى يجب أن تتأصل فى أذهان المعلمين هى: «إن المعلم الذى لا يعرف كيف يعلم نفسه لا يصلح لأن يعلم غيره».

٥ ـ كيف ـ تفكر ـ كيف تأخذ القرار المناسب فى الوقت المناسب مراعيًا سرعة الزمن ـ وكيف تتعلم الفكر الانتقادى.

٦ ـ إن مهمة العقل البشرى أنه خلق لتعمير الأرض وتحسين حالة الإنسان بالابتكار والإبداع والتأمل والاختراع ـ فأى حشو فى البرامج لا داعى له سيكون على حساب هذه المهمة الرئيسية.. فإن سعة العقل محدودة بكذا ألف معلومة، وهى فى الصغر سعتها كبيرة، ثم تقل من الزمن ـ فإذا شحنتها أكثر مما خلقت له فإنها لا تقبل أى فكر جديد..

٧ ـ إن هناك حقيقة يلزم أن يتعلمها الطلاب لمواجهة المستقبل وهى: إنه لا توجد دولة تساعد أخرى إلا اذا كان أبناؤها يساعدون أنفسهم ويساعدون دولتهم.

٨ ـ إن مادة الانتماء والولاء للوطن وثقافة هذا الوطن، ينبغى أن تدرس بأحدث اسلوب للطلاب، مع الانتفاع بما تقوم به الدول المتقدمة فى ذلك.. ويمكن تعليم الطالب حب الانتماء والولاء لوطنه بأن ينتمى إلى جماعة وهو فى مراحل الدراسة الأولى فى المدرسة.. والعمل فى فريق جماعى ESPIRE DE CORPS لمعرفة كيف يفكر ويتقدم العالم.

٩ ـ تدريس الانفتاح على العالم.. فى العلم والثقافة:

فكر عالميًا وتصرف محليًا THINK GLOBA AND ACTLOCA

١٠ ـ المعلم: إن مهنة المعلم رسالة تتعلق ببناء النفس البشرية، وهى أغلى ما خلق الله، ومن هنا فإن من يقوم بتشكيل عقل طالب المستقبل يجب أن يكون من ذوى العقول التى درست علوم المستقبل ـ

كذلك ينبغى توحيد مصدر إعداد المعلمين حسب توصية المجلس القومى للتعليم، أى جميع المعلمين من رياض الأطفال حتى الثانوى يتخرجون فى كليات التربية، التى هى المصدر الرئيسى لإعداد جميع المعلمين، فيكون هناك توافق بين جميع المعلمين فى الأسلوب والهدف والفكر.

ـ كما يجب أن يكون معلم رياض الأطفال غير معلم الابتدائى، وحينما يرقى أحدهم إلى درجة أعلى يجب أن يبقى فى نفس المرحلة.

ـ وإلا فإن طبيب الأطفال، على سبيل المثال، حينما يرقى يكون طبيبًا للرجال أو النساء!! وهو أمر غير وارد على الإطلاق.

ختامًا ـ ليس من توصية أضعها تحت النظر.. غير أن أؤكد إن عالم الغد هو عالم الكيانات الكبيرة.. عالم المعرفة والتكنولوجيا.. عالم لا يعرف إلا القوى الأمين، القوى بعلمه وإيمانه بوطنه وبربه، والأمين على تراب وثقافة وطنه.

ـ ومن ثم يلزم أن تكون هناك ثورة فى مناهج تعليم المستقبل، وتركز على ما نرجوه من أية أستراتيجية وهو الجودة.. الجودة.

ـ وفى المجالس القومية وضعت أستراتيجية لكل القطاعات حتى عام ٢٠٢٠ فى مصر، وهى أول دولة نامية كما قالت الأمم المتحدة ـ تؤمن بعلم المستقبل FUTUROLOGY لذلك ونحن بصدد أستراتيجية التعليم يجب أن نتنبه إلى:

ـ إن هناك متغيرات يجب أن نتعامل معها وعلى أساسها.

ـ وهناك تحديات يجب أن نصمد لها ونواجهها.

فهذا العالم الجديد بكل إبهاراته يتعامل من منطلق ماديات بحتة، فهو لا يحترم الضعفاء ولا يقيم وزنًا للجهلاء، فإذا كانت هناك بادرة أمل تلوح لنا أو خاطرة تفاؤل تراودنا فإنها تكمن فى العلم واللحاق بركاب العصر.

وصدق الشاعر الذى قال:

أنعى لكم.. أنعى لكم يا أصدقائى

اللغة القديمة.. والكتب القديمة

أنعى لكم.. أنعى لكم

نهاية الفكر القديم الذى قاد إلى الهزيمة

إن رياح التغيير تتلاحق، ولن تترك شيئًا على حاله، فإما أن نرتفع ونحلق معها، أو تعصف بنا وتدمرنا، ها هى نواقيس الخطر تدق وتنذر.

وعلينا أن ندرك إنه لا بقاء إلا للأقوى، والأقوى هنا هو الأقوى بعلمه لا بماله وحده، فالعلم.. هو أقوى سلاحًا.. إن العلم يتحرك بسرعة، وكل شىء حولنا يتغير بسرعة.. ونحن فى سباق مع الزمن.

وستبقى كلمة واحدة لا تتغير.. وهى كلمة «التغيير».

فى مجال تعليم اللغات:

ينتقد البعض استخدام لغة غير اللغة العربية فى أى مجال أو مقام.. فى حين يقابل هذا الرأى فريق يرحب باللغة الأجنبية ويتخلى عن اللغة العربية فى حياته وحياة أبنائه ويراها غير مناسبة للعصر.. وفى هذا الموضوع أود أن أشير إلى بعض النقاط:

* الأساس هو اللغة العربية والحفاظ عليها وحمايتها هو حفاظ لاستمراريتنا، من هنا يجب الاهتمام باللغة العربية. اهتمام قبل أى شىء باللغة العربية فى مراحل التعليم، فالمفروض أن يؤدى التعليم إلى تحبيب التلاميذ فى اللغة العربية حتي يتقنوها ويتفقوا فيها ويحافظوا عليها ولكن ان يكون تعليم اللغة العربية سببًا فى كراهية التلاميذ للغة العربية نفسها فهذا أمر أراه تدميرًا ذاتيًا للغة العربية.

* اللغة العربية لغة رسمية لغة عالمية معترفًا بها لذلك فإن استخدامها واجب وأمر مقبول وأفضل بالنسبة لنا فى المناسبات والمحافل الدولية، وهنا لابد من استخدام اللغة العربية كلغة رسمية عالمية معترفًا بها ولا يجب أن يكون اشتراكنا فى المحافل والمنابر العالمية بلغة أخرى غير العربية.

* نعترف أن السبق العلمى ليس بين أيدينا حاليًا.. فهناك علوم يأتى تطورها وأفكارها من غير الناطقين بالعربية، وهناك ضرورة فى مواكبة هذه التطورات الأمر الذى يفرض تعلم هذه العلوم بلغة غير عربية وهذا أمر مقبول فى هذه المرحلة لأن فائدة مواكبة العلم والتطور أكبر.

* العالم يعيش حالة من التواصل المعرفى والثقافى والمعلوماتى الأمر الذى يوجب إيجاد أرضية مشتركة للتواصل ومعرفة لغة أخرى لتحقيق التواصل أمر ليس بالخطأ، ولكن لا يكون ذلك على حساب لغتنا العربية فلا نتخلى عنها لمجرد الظروف الجديدة، فإذا كان العالم أصبح أكثر تداخلاً والوظائف والأعمال تحتاج لمعرفة لغة أجنبية كإحدى مهارات العمل فهذا ليس بالأمر الخاطئ.

* ولكن العلامات التجارية وأسماء المنشآت لابد أن تعبر عنا وبلغتنا وليس بلغة أخرى.. وإذا كانت فرنسا منعت استخدام مفردات من غير لغتها، إذا كانت هناك مفردات فرنسية تفى بالغرض. وكذلك بالنسبة لأسماء المنشآت والمحال والعلامات التجارية فإن الأمر يستحق منا الحزم لتطبيق القرار الصادر بشأن أسماء المحال والعلامات التجارية والذى ينص على ضرورة أن تكون أسماء عربية.. وهنا لابد من تنفيذ القرار.

* وسائل الإعلام عليها دور ليس فقط فى الحفاظ على اللغة بأساليب مباشرة أو غير مباشرة، ولكن ما أؤكد عليه أكثر هو طرح قضية الحفاظ على اللغة على الجماهير وحسن معالجتها بالشكل الذى يدفع الناس للاهتمام بالقضية فهم الحافظون للغة وليس وسائل الإعلام أو الخطب الرسمية.. ولابد للناس أن تشارك فى بحث ومناقشة هذه المسألة وأن تكون وسائل الإعلام القناة الموصلة إلى ذلك.

ضرورة التدريب الشامل:

هناك حلقة مهمة وضرورية للربط بين الدراسة النظرية والعملية فى المدارس والجامعات، وبين ما يتطلبه عالم اليوم من احتياجات حسب تطورات العولمة التى نراها كل يوم.. فنرى الثالوث الأساسى للعولمة: التكنولوجيا ـ المعلومات ـ التمويل... جميعها يستلزم وجود حلقة الربط وتتمثل فى التدريب المتطور الحديث.

وهناك تطور مهم نحو الأسواق الحرة، وأسواق المال والبورصات، والتجارة الحرة، والتنافس الدولى فى الجودة والثمن للسلع، وتحقيق رغبات السوق والزبون، وسرعة اتخاذ القرار، واللامركزية فى اتخاذ القرار.

لذلك.. يجب العمل على إيجاد مراكز تدريب متطورة ومتنوعة ـ وهذه فى دولة مثل اليابان تقوم بها الحكومة والمؤسسات العامة. وتعتبر هذه المراكز حلقة مهمة بين التعليم واحتياجات السوق.. فهناك الكثير من المعرفة لم يحصل عليها الطالب فى مراحل التعليم.

والعولمة مبنية على مبدأ مهم وهو: أن من يمتلك المعرفة يكون أغنى ممن يمتلك المواد الأولية.. وغيرها من العناصر. وعلى سبيل المثال:

فالإنتاج يحتاج إلى تكنولوجيا حديثة ومتطورة، وإلى معلومات عصرية، إلى جانب التمويل بكل الوسائل ومنها البورصات المالية من خلال الأسهم والسندات، وكلها تحتاج إلى خبرات ومعارف.

كذلك فإن اليابان تعمل على إنتاج سلعة متطورة بها كل استخدامات التكنولوجيا الحديثة، وقبل نزول السلعة إلى السوق العالمى تعمل على أن تبدأ خطوط الإنتاج بابتكار سلعة متطورة جديدة، ولا تنزل السوق إلا بعد أن تشرع الشركات المنافسة فى إنتاج ما يماثلها.. وفى الحال تعمل اليابان على إنزال السلعة الجديدة المتطورة تكنولوجيا. والتى تلبى احتياجات السوق أكثر من غيرها، ولها قوة تنافسية وميزة لا توجد فى السلع الموجودة فى السوق.

إن التدريب الفنى على كل مراحل الإنتاج ومتغيرات السوق وابتكار التكنولوجيا الحديثة، والحصول على المعلومات، ووجود التمويل اللازم، والاشتراك فى البورصات المالية، والعمل بنظم الإدارة الحديثة التى تلائم التكنولوجيا والعولمة الآن ـ هذا كله يتطلب تطورًا فى التدريب المناسب لسرعة المتغيرات.

إن الدول المتقدمة.. لأنها تواكب التطور وتلاحق المتغيرات، وتعمل اليوم على إيجاد خبراء للعولمة.. لذلك أنشأوا أقسامًا ومراكز تدريب عالية المستوى.. وكما يقولون: العالم الجديد يحتاج إلى عقول جديدة New World needs new mind فما أحوجنا نحن.. لملاحقة الركب العالمى فى الإعداد من الآن لكوادر مدربة ومؤهلة لدراسة التطورات العالمية السريعة، الخاصة بالتكنولوجيا، والمعلومات (والمعرفة)، والتمويل،

والأسـواق الحـرة، وأسـواق المال ـ والإدارة الحـديثـة اللازمـة للإنتـاج، والقـادرة على مـواجـهـة التنافس الدولى.

وفى هذا الاتجاه تظهر أهمية تصدير العمالة المدربة لـلأسواق العربيـة، وهذا التدريب يحتاج إلى معرفة حديثة وعالية المستوى، لتحقيق المهارة والخبرة الفنية والتقنية المتقدمة، ومن هنا فما أحوجنا إلى مناهج الرياضيات الحديثة، والدخول إلى رحاب التطورات التكنولوجية، واللغات العالمية، ومعرفة الأسواق الأجنبية.. والإدارة القادرة على اتخاذ القرار السريع النافذ الصائب.

كل ذلك مع دراسـة التطورات الخـاصـة باتفاقيـة التجـارة العـالمية (الجات) والاحتكار ـ والإغراق ـ والتحكيم الدولى ـ والاستثمار بأنواعه ـ وأساليب البورصة والأوراق المالية. كما أن وجود مناطق التجارة الحرة الجديدة ومتطلباتها تحتاج باستمرار لتجديد المعرفة وتحديثها، حتى تتلاءم مع العصر وتطوراته.

هذا كله يتطلب من الدولة ان تضع خططًا واسـتـراتيجـيات للتدريب فى كل المجـالات، مع تغـييـر المناهج لكى تتلاءم وتتكيف مع هذه المتغيرات... وما أعمقها.

ومن الضرورى إشراك رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة والمؤسسات العلمية والفنية.. فى وضع هذه المناهج واستراتيجيات التدريب وتطويره لمواكبة المتغيرات الحديثة والمهن الجديدة.

إن سوق العمل فى تطور مستمر ـ ويتطلب التنوع فى الثقافات والمهارات، وإلى الفرد الذى يتميز بالعلم والمهارة والشخصية المتجاوبة مع العصر والسوق ومتطلباته، كذلك فإن التغيير فى التكنولوجيا مستمر وبسرعة، ويتطلب منا التدريب السريع. ولأن العلم وطن له، فعلينا أن نبادر إلى استيعاب كل تطورات العلوم **والتكنولوچيا** والتدريب عليها، وكذلك التخصصات الحديثة.

نحن نحتاج إلى تعلم لغة العصر، لغة الإنترنت والكمبيوتر.. وكذلك فهم أساليب وطرق العقود الحديثة والصفقات فى ظل العولمة، ومعرفة الأنشطة المستحدثة المختلفة التى تتسابق الدول على معرفتها.

فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا

إذا كان التحدى أمامنا هو كيفية التوافق مع العولمة فإن هذا التوافق الذى نسعى إليه له متطلباته ومن أهمـها القدرة على إحداث التطوير التكنولوجى والارتقـاء بتكنولوجـيا المجتمع، ويجب أن ندرك أن التطوير التكنولوجى لا يعنى استيراد المعدات والأساليب وطرق الإنتاج المحدثة فى الخارج، بل يقصد به إيجاد نظام قادر على إنتاج تكنولوجيا تخدم قطاعات الإنتاج والخدمات فى مراحل الإنتاج والتسويق والتصدير بالتوازى مع مصادر التكنولوجيا المستوردة فهى لابد منها.

إن إيجاد القاعدة التكنولوجية لن تسمح لنا فقط بالإنتاج والإسهام فى التطوير التكنولوجى الداعم لعملية التنمية الاقتصادية والمدخل للتوافق مع العولمة والمانع لتهميشنا أو ابتلاعنا بل أن هذه القاعدة التكنولوجية ستسمح لنا بالاستفادة من التراكم المعرفى بما ينعكس على سرعة فى التطور والتحديث

والاكتشاف فالنقطة المحورية هى بناء هذه القاعدة التكنولوجية وإتاحة فرصة زمنية أمامها كى تنمو وتكون لديها القدرة على الاستمرارية.

الوضع الحالى فى مصر:

إن البحث العلمى الذى هو أساس التطوير التكنولوجى إنما نشأ ونما موازيًا للتعليم فهو نشأ على نفس ملامح التعليم، ويسير وفق مقتضياته بل أكثر من ذلك لوائحه حتى انتهى به الحال إلى أن يتحول إلى آلية من آليات التعليم فاقدًا متطلبات الوظيفة المنوط بها، ولم يبق لنا سوى المبادرات الفردية أو المؤسسية الاستثنائية التى تدعو للإعجاب ولكنها ليست بالقاعدة التى يمكن الاعتماد عليها للإنتاج التكنولوجى المستمر.

* ويصبح المطلب الأساسى هو تحرير البحث العلمى فى مصر وتركه يقوم بوظيفته الحقيقية والتى تتطلبها هذه الأيام والأيام القادمة باعتباره ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، ولكن هل البحث العلمى فى مصر بوضعه الحالى وبعد تراكمات سنين طويلة من الإهمال نسبيًا يستطيع القيام بهذه الوظيفة فى ظل الأوضاع الحالية أم يحتاج بداية فى المرحلة الأولى تدعيمًا ماليًا كبيرًا ودعمًا سياسيًا كبيرًا.. وهل يتحقق ذلك فى الفترة المليئة بالتحديات والمشاكل الآنية التى لا يمكن تأجيلها..؟ وكذلك فى الفترة التى تتراجع فيها مساحة دور الدولة فى الحياة الاقتصادية، وكذلك فى الفترة التى لم يستطع القطاع الخاص بعد أن يقود المسيرة.. إنها تحديات كبيرة لابد من مواجهتها.

فى نفس الفترة التى تسير إلينا العولمة بخطى متسارعة تجلب معها منافسة شرسة ستواجهها المنتجات المصرية فى الداخل وفى الخارج على السواء بما يجعل ضعف القدرة التنافسية لا تعنى فقط تناقص الصادرات أو بطء زيادتها بل تعنى أيضًا مخاطر تواجه الصناعة المحلية ذاتها. إن التطورات العالمية وما ينعكس منها على مصر فى شكل انفتاح السوق المصرى تجعل قضية الارتقاء بالقدرة التنافسية المصرية داخل مصر بالأساس أكثر إلحاحًا.. وفى هذا المجال تجرى خطوات لتعزيز القدرة التنافسية المصرية عبر تبنى سياسات اقتصادية تهدف إلى:

- الحفاظ على نسبة منخفضة من التضخم.
- نسبة عالية من الادخار المحلى بالاستثمار الوطنى.
- سد الفجوة فى الميزان التجارى.
- تخفيض نسبة البطالة.

ومصر تسعى لتحقيق هذه الأهداف بشكل يشير إلى التفاؤل نسبيًا.

ولكن كما يرى أحد الخبراء بالمركز القومى للبحوث.. فإنه لابد أن تقترن هذه العوامل بثلاثة عوامل أخرى أساسية أصبحت فى صلب القدرة التنافسية للأمم والمنشآت وهى:

التكنولوجيا، والموارد البشرية، المعلومات

وهى عوامل مترابطة تكمل بعضها بعضًا.

ولكن كيف يمكن تحقيق هذه الغاية التى نأملها؟

* أن يكون اتجاه رؤيتنا دائمًا فيه جزءًا خاصًا بالمستقبل بمعنى أن يكون التغيير والتطوير والتسويق مكونات أساسية فى العمل الاقتصادى على مستوى السياسات والإنتاج.

* أن يكون لنا تصور مستقبلى لموقع ومكانة ودور مصر فى محيطها الإقليمى والمحيط العالمى من حيث تحديد مفهوم واضح للأمن القومى وتوقع مدى انفتاح الاقتصاد المصرى إقليميًا وعالميًا وما يرتبط بذلك من تبنى استراتيجية لبناء القدرة التنافسية تكون جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية عليا للتنمية فى مصر وللمجتمع المصرى بشكل عام.

* تبنى السياسات السليمة التى تتبعها حاليًا لفترة مستقبلية وألا نتخلى عنها مع إعطاء دور أكبر للمعلومات والتكنولوجيات والموارد البشرية مع تحقيق درجة من الالتزام وعدم الخضوع وترك المسئولية فى منتصف الطريق.

الاهتمام بالمكاسب التفاوضية فى أية اتفاقيات دولية أو إقليمية أو عند الانضمام أو التعامل مع مؤسسات عالمية أو عند التعاقد مع الشركات متعددة الجنسيات فهى مالكة للتكنولوجيات ويجب أن نتعامل معها كى نستفيد منها، وهنا تبرز مهارتنا فى التعامل والتفاوض مع الآخرين.

والنقطة المحورية لنا فى مصر: أن ترتقى قوى الرأسمالية المصرية بأساليبها وأهدافها وألا تسعى للحصول على أقصى ربح فى أقصر وقت فنحن نحتاج رأسمالية مصرية تتبنى ثقافة الوطنية الاقتصادية مثل الرأسمالية فى اليابان التى لا تسعى لتحقيق أكبر ربحًا فى أقصر وقت، كما تعمل الرأسمالية الأمريكية، بل تسعى أساسًا للحفاظ على تحقيق أى مكسب ولو كان متوسطًا لأكبر فترة ممكنة، إذ أن الهدف هو الحفاظ على النجاح. وفى مصر عليها أن تعطى أهمية أكبر بقطاع البحث والتطوير إذ عليه أن يكون شريكًا للدولة فى مجال التطوير العلمى والتكنولوجى، ويمكن للدولة أن تجذب شركاء لها عبر حوافز كبيرة مرتبطة بمجالات التطوير التكنولوجى ـ التصدير ـ تشغيل أيدى عاملة.

وحتى يتحقق هذا الأمر يلزم أن يكون للدولة دور رئيسى فى هذه المرحلة وألا تنفض يدها من كل شىء.. ويبرز دور الدولة على وجه الخصوص فى:

* وضع استراتيجية للتنمية فى ضوء رؤية مستقبلية وعلى أساس هذه الأستراتيجية تصاغ وتنفذ السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية.. ويتم تنظيم الترتيبات الإقليمية والعالمية بما يفيد فى هذا الاتجاه.

* توفير البنية البشرية الأساسية من خلال حسن الاستثمار فى التعليم والبحث العلمى وتمويل تجارب التطوير والتحديث الفردى والمؤسسى مع القطاع الخاص مع متابعة التكنولوجيا وتطورها فى الخارج.

* اتباع سياسات تهدف للارتقاء بجودة المنتجات من خلال إنشاء مراكز للتنمية الإنتاجية ومراكز مشتركة وتطورها فى الخارج.

اتباع سياسات تهدف للارتقاء بجودة المنتجات من خلال إنشاء مراكز للتنمية الإنتاجية ومراكز مشتركة للتصميم الصناعى والإدارة.

بمعنى وجود بحث عملى وتطوير تكنولوجى قادر على إنتاج المعرفة الجديدة مع وجود اختيارات لتطبيق المعرفة الجديدة.. أى أن ينعكس التطوير التكنولوجى على الأداء الاقتصادى فى صورة:

منتجات جديدة

ـ تحسين وتحديث منتجات موجودة

ـ تنويع المنتجات

ـ تخفيض تكلفة الإنتاج

* ويستتبع هذا التوجه بمتابعة المواصفات التى تم إقرارها عالميًا بالنسبة للمنتج من مواصفات مناسبة والأثر البيئى.. حتى تكون على اتصال دائم بالمنافسة الخارجية من خلال التعامل بنفس أساليبهم بقدر ما نستطيع.

* مع الاقتناع بأن العلم والمعرفة ليس لهما وطن ولا تعوقه حدود فالمجتمع العلمى فى أية دولة إنما يكون جزءًا متكاملاً مع المجتمع العلمى العالمى.

وبهذا يمكن الاستفادة من العلاقات العلمية والتكنولوجية والدولية والإقليمية.

إلا أن العامل الزمنى يحتم علينا حشد جميع القدرات التكنولوجية فى جميع المرافق الإنتاجية والخدمية كى تعمل جميعًا جنبًا إلى جنب للنهوض بالتنمية التكنولوجية فالنقطة الأساسية هى الانطلاق.

ومما يساعد على تحقيق الانطلاقة السليمة هو حسن الاستفادة وتوظيف المزايا النسبية التى نملكها.. ومن أهم هذه المزايا:

وجود قاعدة من مراكز بحوث علمية وتكنولوجية بمعنى أننا لن نبدأ من الصفر وإنما نتعامل مع كيان قائم يراد تطويره ومن ذلك استنفار جهود وعلماء وخبراء مصر وحسن تقسيم العمل وتكامل الجهود.

* وجود رصيد من العلماء والخبراء المصريين فى بلاد المهجر وقد آن الأوان للاستفادة من خبراتهم وعلمهم.

* وجود كوادر الصف الثانى والثالث من خريجى الجامعات القادرين على الابتكار والإبداع من خلال تجهيزهم عبر التدريب والتثقيف والممارسة والتوظيف السليم لإمكاناتهم ووجود بنية إنتاجية

(صناعية ـ زراعية ـ خدمية) يمكنها أن ترتبط بجهود التنمية التكنولوجية.. ويمكن بداية خلق ذلك الارتباط فى حيز جغرافى محدد مثل المدن الصناعية الجديدة وإن كان نقص البيئة الإدارية والتشريعية والاستثمارية الملائمة يضعف هذا الارتباط.

* ووجود سوق كبير داخل مصر يمكن أن تنمو فيها التكنولوجيا لا باعتباره منطقة استهلاك بل بما يجعله فى ظل التحرير والانفتاح سوقًا ومنطقة لجذب الاستثمارات من الخارج فى مجالات البحث والتطوير.

* وهناك قناعة سياسية لدى القيادة العليا وإن كان الأمر يتطلب مزيدًا من الرعاية والتركيز على هذا البعد.

هذا لا يعنى أننا سنصبح بعد سنوات قلائل فى التصنيف الأول تكنولوجيًا لدول العالم ولكن هذا الأمر ليس ترفًا أو محاولة لتحسين الوضع بل هو تحد حتمى يجب أن نواجهه حتى يكون لنا مكان فى النظام العالمى الجديد وإلا فإن التأثيرات السلبية ستكون كثيرة.. إن تحسين البحث العلمى وتطوير إنتاج التكنولوجيا إنما يعد أداة لازمة للتوافق مع العولمة وإلا ابتلعتنا ثم لفظتنا بعيدًا فى الهامش.

أهمية التطوير التكنولوجى لمصر: وترجع هذه الأهمية إلى ما يحققه على النحو الآتى:

ـ الإسهام فى توفير مقومات التحول إلى اقتصاديات السوق وتقليل مخاطر المنافسة التى يتعرض لها الإنتاج المحلى.

ـ العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى كافة النواحى بحسن استخدام **الكنولوچيا**.

ـ العمل على ترشيد تكلفة الإنتاج اعتمادًا على نظم تكنولوجية تحد من الإنتاج المعيب إلى أقل قدر ممكن.. مع تحقيق إنتاج متميز أفضل جودة وأقل تكلفة.

ـ التطور الإنمائى للمجتمع والخصائص السكانية بإدخال شرائح جديدة من السكان المتعلمين **تكنولوچياً** يمثلون القوة البشرية لنا فى المستقبل وسلاحنا فى المنافسة.

ـ الإسهام فى حل مشكلة البطالة بخلق فرص عمل جديدة عبر استنباط واستيعاب التكنولوجيا الحديثة وتطوير المشروعات القائمة وإنشاء مشروعات جديدة.

ـ ومما لا شك فيه أن **التكنولوچيا** وتطويرها لها دور حاسم فى تحقيق معدلات إنتاج ذات جودة عالية إلى جانب الاستعانة بتكنولوجيات الإدارة والتسويق لنرتقى بالقدرة التنافسية للمنتجات المصرية محليًا وإقليميًا وعالميًا.

ـ إن ملاحقة التكنولوجيا العالمية قدر المستطاع هى أداة الإنقاذ الوحيدة لتجنب مخاطر التخلف وتكاليفه المتصاعدة خاصة مع التسارع الكبير فى التطورات التكنولوجية.

ـ ولكى لا تقع مصر تحت سيطرة الدول المتقدمة المالكة والمنتجة **للتكنولوچيا** فإنه من الواجب اتباع سياسة ذات شقين:

الأول: نقل وتطويع التكنولوجيا الحديثة فى المجالات التى تعانى من تخلف ملحوظ وذلك خلال مرحلة انتقالية إلى أن يصبح التكنولوجى المصرى قادرًا على بناء تكنولوجيا وطنية.

الثانى: تنمية قدراتنا التكنولوجية القادرة على الإضافة والخلق والابتكار خاصة أننا لن نبدأ من الصفر فلدينا درجات طيبة على السلم **التكنولوچى** فلنكملها فهى جيدة مقارنة بدول أخرى فى مثل ظروفنا.

ـ تجهيز العمالة عالية المهارة حتى لا تتوقف عند استبعاد العمالة العادية وهذا التوازن يستند إلى مستويات للتعليم والتدريب تكون أكثر دقة وارتباطًا باحتياجات السوق الحقيقية.

ـ وفى إطار هذه الرؤية ظهر الاهتمام بإيجاد بعض مراكز التدريب المهنى عالية المستوى فى مجال أنظمة التشغيل الأوتوماتيكى **وتكنولوچيا** تشغيل البيانات وهندسة الاتصالات.. كما يشمل التدريب أيضًا المديرين التنفيذيين من مهندسين وفنيين. وهذا جانب مهم لإيجاد العمالة المحلية القادرة على التعامل مع أساليب وطرق العمل والإنتاج الحديثة وإن كانت المسألة تحتاج إلى استمرارية وتطوير وتدعيم ومرونة باطراد.

ـ لذلك يجب الاهتمام بإنشاء المدارس الفنية **التكنولوچية** والمعاهد العليا والكليات **التكنولوچية** لتفريخ أخصائيين وفنيين قادرين على التعامل مع المستويات **التكنولوچية** الحديثة وتطويرهم وتنمية قدراتهم لإفراز مجموعات قادرة على توطين **التكنولوچيا** المتقدمة، وفى هذا المجال تنبع الحاجة والأهمية إلى التكامل والتعاون بين تلك المعاهد والكليات ومراكز التدريب وبين المشروعات القائمة التى تتوفر بها **تكنولوچيات** متقدمة (الاستفادة من الخبرات الأجنبية المتوفرة) مع زيادة الاهتمام بأقسام البحوث والتطوير داخل المنشآت الصناعية نفسها وتعاونها مع مراكز البحوث والتطوير فى خارج المنشأة بما يعنى تكاتف الجهود نحو غاية **تكنولولچية** لا غبار عليها.

تطوير فلسفة العمل الحكومى

العالم الجديد يحتاج إلى عقول جديدة The New World Needs New Mind .

* رحلة الاكتشاف الحقيقية ليست فى البحث عن أرض جديدة وعن مصادر جديدة بل هى فى النظر إلى الأمور بعيون جديدة.. هذا القول للأمريكى مارسيل بروست كان موجهًا إلى أولئك الذين ينظرون إلى الإدارة الحكومية على أنها شىء ثابت لا يتغير مع أن هذا غير صحيح على الإطلاق، ووضح مقدار هذا الخطأ فى الفترة الأخيرة بشكل كبير بعد ما تأكد أن الإدارة الحكومية يجب أن تكون ـ مثل إدارة القطاع الخاص ـ قادرة على التكيف مع روح العصر وتطوير نفسها من حين لآخر.

* وإذا كانت الإدارة الحكومية مطالبة بالتطور فى كل وقت فإنها أحوج ما تكون إلى إعادة تشكيل نفسها وإيجاد حكومة جديدة فى هذا الوقت بالذات فالألف الثانى الميلادى قد انتهى ودخل العالم فترة

جديدة هى بكل المقاييس مختلفة عن الفترة التى صبغت العالم بصبغتها منذ بداية القرن العشرين والتى أوجبت وجود حكومة مركزية بيروقراطية تعمل بطرق روتينية متشابهة.. يثبت عدم ملاءمتها للفترة الحالية والقادمة يومًا بعد يوم.

* إن التحديات والمتغيرات الجديدة تتطلب إدارة حكومية جديدة فى هذا المجال يجب التأكيد على أن العاملين فى الحكومة ليسوا هم المشكلة بل المشكلة قابعة فى النظام الإدارى والدليل أن العاملين فى الإدارة الحكومية من موظفين إلى مديرين ينجحون فى القطاع الخاص الذى يقوم نجاحه على إدارة فعالة وفى الجانب الآخر فإن التطوير فى الأداء الحكومى لا يثير قضية ما تريد أن تعمله الحكومة بل يثير بالأساس قضية كيف تعمله.

* إن الحكومة المعنية بهذا الكلام ليست هى الحكومة المركزية فى أعلى مستوياتها بل تشمل الحكومة المركزية والإدارات المحلية وكل الهيئات والمرافق الحكومية.. فالحكومة ليست فردًا أو عددًا قليلاً من الأفراد بل هناك آلاف الإدارات الحكومية فى المحافظات والمدن والأحياء والمناطق.. أنه تطوير الأداء على جميع المستويات التى تحمل صفة حكومى أو عام.

* ويمكن القول إن الفترة القادمة لا تتطلب حكومة تعمل بموجب لوائح ونظم جامدة بل تتطلب حكومة موجهة برسالة، على سبيل المثال تكون هناك ميزانية مرنة وليست جامدة. ميزانية تتجاوب مع الظروف المتغيرة.. بدلاً من ميزانية يضيع معظمها فى العمليات الروتينية للمراجعة ـ والتأكد من الالتزام بكل بند على حدة.. دون الهدف الشامل.

* والحكومة الموجهة برسالة تعنى أنها حكومة تمارس وظائفها الفرعية فى ضوء الغرض الأساسى بحيث يتم وضع الأهداف للوحدة الحكومية وربط التطبيق بالاستمرار مع التأكيد على أنه قد انتهى زمن تعدد الأهداف بل يجب أن تخدم كل وحدة أهدافًا محددة لأن المنظمات المتعددة الأهداف غالبًا ما تكون مصابة بالفصام وهذا يتطلب رؤية جديدة وتوجهًا فكريًا جديدًا يوائم المتطلبات الجديدة.

* ومضمون الرسالة هو تحديد الأهداف وإلغاء نظام البنود.

أمثلة توضيحية:

ـ تقليل عدد الأفراد ممن هم تحت خط الفقر بنسبة معينة خلال مدة معينة.

ـ تقليل عدد الأفراد ممن هم أميون بنسبة معينة خلال مدة معينة.

ـ استحداث نظم لمكافآت الفريق (أى مجموعات فريق العمل) حسب الإنجاز بدلاً من الأفراد لمجرد عمل إضافى.

* إن الشكوى من ضعف الأداء الحكومى تنبع أساسًا من العميل وبدورها تكسو النظام العام للمجتمع ومن ثم إدخال تحسين على الأداء الحكومى يرتبط تحقيقه بمدى وصوله إلى العميل فى اللحظة

المناسبة وبالكيفية المناسبة.. لذلك كانت الهيئات والإدارات الحكومية بحاجة ماسة إلى الاقتراب من عملائها والاستماع إليهم عبر قنوات (استطلاع الرأى، المتابعة، الاتصال المباشر، مجالس العملاء، البريد، صناديق الاقتراحات والشكاوى، المقابلات الاستطلاعية).

وهذا يعنى أن يوضع العميل فى مكان السائق لعربة الإدارة الحكومية بحيث يحدد العميل/ القائد/ الهدف وطريق الوصول إليه/ وزمن الوصول.

* ولتحقيق هذا تنبع أهمية وجود حكومة بعيدة النظر تتطلع إلى المستقبل بوعى وبعيون مفتوحة وأن كان هذا الأمر صعبًا فى ظل المناخ السياسى المتغير والسائد فى عالم اليوم لأن سرعة المتغيرات من حولنا لا تفسح مجالاً للتغيير ولا تحفز القادة على التعامل مع المستقبل إلا أن هذه الصعوبة تفرض فى نفس الوقت تحديًا كبيرًا وحاجة واسعة لوجود هذه الحكومة ذات النظرة البعيدة التى تهتم بالتخطيط الإستراتيجى والميزانية طويلة المدى ومخصصات الطوارئ و...

أما بالنسبة للأداء الحكومى اليومى فهناك ملاحظات بشأن هذا الأمر:

تطوير الأداء الحكوى والقضاء على البيروقراطية: تعاقبت خلال السنين الماضية محاولات إصلاح الجهاز الإدارى للدولة والقضاء على البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، وقد تحققت نجاحات لا يمكن إنكارها إلا أنه مازالت هناك مسافة ليست قصيرة بين مستوى الكفاءة المتحقق حاليًا وبين المستوى الذى نتطلع إليه، وقبل التعرض إلى التحسينات والتطورات المطلوبة يكون من الأفضل بداية التعرف عن قرب على الوضع الراهن للجهاز الإدارى المصرى.

* هناك تضخم فى الجهاز الحكومى حيث يصل عدد العاملين به أكثر من خمسة ملايين موظف وبسبب المسئوليات الإدارية المتداخلة أحيانًا وغير الفعالة غالبًا ينخفض مستوى الخدمة.

* عدم ارتباط هيكل مرتبات موظفى الحكومى بمستويات الأداء ومعيار الكفاءة والجودة وأيضًا عدم تقاربه مع المرتبات المناظرة فى القطاع الخاص ولمتطلبات العيش الكريم.

* قصور التشريعات رغم تعددها وتغيرها المستمر مما يعيق التسيير السلس للاقتصاد الوطنى ويعطل مسيرة التحول إلى اقتصاد السوق وانطلاق القطاع الخاص.

* محدودية تأثير متلقى الخدمة والعميل على مستوى الخدمة وطرق الأداء.

* قصور الجهاز الحكومى ذاتيًا عن التطوير سواء كان سريعًا أو متدرجًا.

* ضعف كفاءة الأجهزة الرقابية من حيث إنها أما تطلق العنان للفساد أو تقيدالعمل نفسه..

وهناك مظاهر أخرى ترتبط أكثر بقطاع معين عن آخر إلا أنه يمكن القول إجمالاً أن هذه الظواهر السلبية موجودة ومستمرة بدرجة أو بأخرى فى مختلف المواقع والقطاعات على الرغم من الرغبة

السياسية المعلنة فى زيادة كفاءة وفعالية الجهاز الإدارى وبرغم الاقتناع الكامل بأهمية ضرورة الإصلاح الإدارى كخط مواز للإصلاح الاقتصادى.

* لقد أفرزت التوجهات السياسية فى الماضى تزايدًا غير صحى ولا طبيعى فى دور الجهاز الحكومى وفى أعماله وأعبائه والتزاماته، هذا الدور تجاوز متطلبات التسيير الاقتصادى السليم للمجتمع ومن ثم هناك حاجة للعودة إلى الأصول من خلال صياغة دور جديد للجهاز الحكومى.. وينطلق هذا الدور من الاقتصار على تهيئة البيئة الآمنة والمنظمة والمشجعة للنشاط الاقتصادى، وتنظيم العلاقات العادلة بين الأطراف وتوجيه المسار بواسطة الحوافز المناسبة، ورسم السياسات الكفيلة بدعم آليات السوق وحماية كل ما يساعد فى تحقيق رفاهية المواطن وازدهار المجتمع.

سبل تجسيد هذا الدور: بحثت المجالس القومية المتخصصة هذا الموضوع كثيرًا وتوصلت إلى توصيات بشأنها أبرزها:

١ ـ خصخصة خدمات الجهاز الحكومى: فالحكومة تختص بتحديد مواصفات وسقف أسعار الخدمات العامة ونظم توزيعها ولكن يحسن فى عدد من المجالات أن يقوم القطاع الخاص بإنتاج هذه الخدمة وتوصيلها للمستفيدين دون أن تنفض الحكومة يدها من الأمر برمته فعليها مسئولية متابعة التزام القطاع الخاص بالمعايير المحددة للخدمة وأسعارها واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية عند الحاجة، ويقتصر ذلك على الوحدات التى تؤدى الخدمات للجمهور على سبيل المثال.. مجال تراخيص المركبات.. بحيث تضع الدولة المواصفات والشروط اللازمة للترخيص ثم يتم السماح للقطاع الخاص بإقامة وحدات فحص فنى للمركبات، ويصدر شهادات بهذا الشأن وأن يتم إصدار الترخيص الرسمى من سلطة الجهاز الحكومى المختص. على أن تقوم الحكومة بفرض رسوم عادلة يتم تحصيلها من قبل وحدات القطاع الخاص الذى بدوره يوردها للحكومة.

ـ ويمكن تطبيق الخصخصة فى عدد من الخدمات الحكومية الأخرى مثل: المواصلات ـ الكهرباء ـ النظافة.. كل مجال حسب طبيعته بحيث يتم تحديد الأسلوب الأمثل فى الخصخصة (المهم هو تحقيق الكفاءة والارتفاع بمستوى الخدمة وترشيد الأداء الحكومى).

٢ ـ اشتراك المواطنين فى مراقبة مستويات الخدمة: إن المواطن هو فى الأساس العميل الذى تقدم له الخدمة ومن ثم تحسين مستوى الخدمة والارتقاء بمستوى أدائها، يجب أن ينطلق من احتياجات وراغبات وطموحات العميل؛ لذلك يجب أن يزيد حجم مشاركة العميل فى مستوى الخدمة المقدمة له، وذلك من خلال تشجيع إنشاء المجالس أو الجمعيات التطوعية مثل جمعية حماية المستهلك، مجلس الآباء فى المدرسة ومجلس الحى واللجنة الاستشارية لمشاهدة برامج التليفزيون مع تفعيل هذه الأدوات لتقوم بدورها المنوط بها بالفعل، إلى جانب تدعيم دور العميل والاهتمام به عبر قنوات مثل استطلاعات الرأى ـ صناديق الاقتراحات والشكاوى ـ زيارات استطلاعية.

٣ ـ تخفيض حجم الجهاز الإدارى: وإن كانت مسيرة الخصخصة ستؤدى تلقائيًا إلى انخفاض حجم الجهاز الإدارى إلا أنه ينبغى تدعيم ذلك بعدد من الإجراءات المباشرة مثل:

ــ التوسع فى التدريب التحويلى على أداء حرف أو مهن توجد حاجة وطلب عليها ومن ثم تحول جزء من العمالة الموجودة فى الجهاز الإدارى تدريجيًا إلى مجالات أخرى تحتاجها.

ـ تكليف الوحدات الحكومية بتبسيط تنظيمها خلال فترة محددة استرشادًا بمبادئ إعادة التنظيم والهندسة الإدارية.

٤ ـ ربط الأجر بالإنتاج: بمعنى إعادة النظر فى نظام المرتبات فى الأجهزة الحكومية بحيث يتم ربطها بإنتاجية الموظف حتى يكون هناك حافز حقيقى وفعال لزيادة الإنتاج والإنتاجية مع الاستعانة بنظم مخططة للحوافز تستند على أسس علمية بحيث يرتبط الحافز بتحقيق هدف معين دون ارتباطه بطول فترة العمل الأصلى والإضافى. وإن كانت هناك بعض الصعوبات فى قياس الإنتاجية لبعض الوظائف إلا أن المدخل الابتكارى والمتفتح فى التحليل يمكن أن يوفر معايير كفاءة، فالمطلوب على الأقل كبداية هو إقرار المبدأ ثم التحرك بعد ذلك فى صياغة نظم وقواعد التطبيق.

٥ ـ إلغاء الوظيفة الحكومية الدائمة: وذلك على مستوى الوظائف القيادية بحيث يتم ربط الاستمرار فى الوظيفة القيادية على أساس درجة النجاح فى العمل وتحقيق الأهداف، ولقد طبقت هذه الفكرة بالنسبة لوظائف رؤساء شركات قطاع الأعمال العام والمصالح الحكومية (قانون ٥ لسنة ١٩٩١) كما تطبق فى حالات دورية بالنسبة لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات ومن الأهمية بمكان تعميم هذه الفكرة بحيث يرتبط استمرار الوظيفة القيادية أيًا كان المجال الذى تعمل فيه بنتائج قياس موضوعى ودقيق للأداء.

٦ ـ إخضاع العمل الحكومى كلما أمكن لمؤشرات قابلة للقياس: بمعنى أن تلتزم الحكومة بوضع خططها وأهدافها وبرامجها جميعًا فى شكل أهداف ومؤشرات ومقاييس محددة كأساس لتقييم العمل الحكومى والمحاسبة على التقصير فيه، ويمكن كذلك تطوير نظام الميزانية العامة لتكون أداة إنجاز وليست وسيلة للإنفاق بمنى ربط بنود الموازنة بمؤشرات للأداء (إدارة ذات رسالة تحدد هدفًا محددًا تعمل لتحقيقه).. وليس العمل لمجرد العمل.. والإنفاق لمجرد الإنفاق.. والأهداف وتحقيقها غائبة عن هذا كله.

٧ ـ نقل مهمة التطوير إلى الوحدات الحكومية: ألا تتم عملية التطوير بقرار علوى من قلب المركزية بل تنقل المسئولية عن التطوير الإدارى إلى الوحدات الحكومية ذاتها وتختص وزارة الدولة للتنمية الإدارية باقتراحات السياسات العامة للإصلاح والتطوير وإعطاء المشورة الفنية والتوجيه والدعم إذا اقتضى ذلك، أما مسئولية التطوير فتكون فى يد الوحدة الحكومية نفسها من خلال رسالة محددة بأهداف معينة تعكس التطوير المطلوب، ويكون على هذه الوحدة تحقيق هذه الأهداف.. وهكذا.

لأن تطوير الوحدة الحكومية لنفسها ينمى الشعور بملكية التطوير والدفاع عنه والتفانى لتحقيقه وإنجاحه كما أنها تزيد الدقة فى التشخيص والعلاج.

٨ ـ **إنشاء بنك القيادات:** بمعنى إنشاء مؤسسات تأهيلية تدخل فيها العناصر الواعدة، ويتم صقل مواهبهم وقدراتهم وتنميتها عبر برامج محددة للتأهيل مما ينعكس على تفريخ كوادر قيادية قادرة على التعامل مع المسئوليات الملقاة على كواهلها، ويدعم ذلك بالطبع وضع نظام لاستقطاب وتصنيف ومتابعة ومحاسبة هذه الكوادر من البداية وحتى النهاية.

الإصلاح القضائى:

محاكم ونيابات متخصصة للشئون الاقتصادية:

ـ يجب إنشاء محاكم ونيابة متخصصة للشئون الاقتصادية والاستثمار والبنوك.. وقبل ذلك يجب أن يحال أى خلاف فى شئون الاستثمار ـ قبل التقاضى ـ إلى لجان للتحكيم للفصل فى المنازعات، حتى لا تتكدس القضايا ويتعثر الاستثمار.

ـ ويجب ألا يعلن عن أى تحقيق وأسماء المحقق معهم إلا بعد الانتهاء من التحقيق والمحاكمة النهائية.. فالمتهم برىء حتى تثبت إدانته.

ـ كذلك يجب إيجاد نظام ـ محامى الشعب ـ على غرار بعض الدول الأوروبية، وهو محام حكومى يلجأ إليه أى مواطن ليعرف التفسير القانونى لحالته.. وما يجب عليه من إجراءات بعد معرفة القوانين التى تصلح للتطبيق على حالته.. لأنه توجد آلاف من القوانين.

والقانون يقرر أن الجهل بالقانون لا يعد عذرًا.. بينما توجد فى البلاد أمية القراءة والكتابة وأمية قانونية، بل أن كثيرًا من القضاة لا يمكنهم تذكر آلاف القوانين. ويتطلب الأمر إجراء تعديلات فى النظام القضائى من أجل تحقيق عدالة سريعة وميسرة.

ففى بعض الدول لا تتجاوز رسوم رفع الدعوى دولارًا واحدًا.

كذلك يجب تعديل نظام الرقابة ومنع تعددها وتكون الرقابة من المنبع، فمثلاً يجب أن يكون هناك مندوب للرقابة فى لجنة الخصخصة لمراقبة العمل.. وحتى لا تكتب الرقابة تقريرًا لإدانة أحد بعد إتمام الخصخصة.. وتكون حصة الرقابة المشاركة فى كل الأعمال التى تحتاج إلى الرقابة سواء المالية أو الاقتصادية، وبذلك يكون هدف الرقابة منع وقوع الجريمة.. وليس التحرك بعد ارتكاب الجريمة.

ـ وفى كثير من الدول.. نجد أن مديرى المكاتب والإدارات التى تتعامل فى المال فإنهم درءًا للشبهات يتغيرون بعد مدة قصيرة.. كما أن هناك تعميم نظام البريد، أى لا يتعامل المواطن أو المستثمر مع الموظف مباشرة بل خلال استمارات محددة.. يوافق عليها أو يبدى ملاحظات عليها حتى تتم الموافقة نهائيًا.

نظام قاضى الصلح: عندما كنت رئيسًا للجنة التشريعية بمجلس الشعب، تناولنا موضوع تكدس القضايا وكثرة القوانين، وصعوبة الإلمام بها وتأخر الفصل فى القضايا، وتعقد الإجراءات. وأبرزت المناقشات فكرة «قاضى الصلح» الذى يمكن أن يعرض عليه المتخاصمون قضاياهم، ليتعرف على موقف كل طرف ويتفاهم معهم دون إلزام، ويشرح لهم الموقف القانونى، والعقوبات التى يمكن الحكم بها، ويعرض عليهم إمكانات الصلح، ويدعوهم إليه، ويترك لهم فرصة العودة إليه عند الاتفاق على الصلح.

ووجود قاضى الصلح يخفف من حدة المنازعات، ويؤدى إلى نوع من الانسجام الشعبى، والأخوة الوطنية، وفض المنازعات، ولا يسعنى إلا أن أقول إن مثل هذا الانسجام الشعبى من أسباب تقدم اليابان. ولعلنا أولى بذلك، وهو منهج إسلامى واضح مستمد من حديث النبى ﷺ حيث يقول «تعافوا هذه الحدود فيما بينكم، فما بلغنى من حد فقد وجب»..

المتهم برىء حتى تثبت إدانته: فكيف نتعامل معه، هل نشهر به فى وسائل الإعلام؟ وكثيرًا ما يحدث هذا، ومن ثم فلا يجب أن يكون هناك أى نوع من أنواع الإهانة لمتهم ولا تشهير، احترامًا للقانون ولحقوق الإنسان. ومن هنا فإن وضعه فى قفص الاتهام نوع من الإهانة. ونحن أولى بالسلوك المتحضر الذى يسرى على المتهم فى البلاد المتقدمة، حيث يجلس فى قاعة المحكمة بجوار محاميه.

النظر فى إلغاء الحبس الاحتياطى: سألت الدكتور وحيد رأفت عن رأيه فى الحبس الاحتياطى، فأبدى تحفظه عليه بشدة، ثم عقب على ذلك بجملة طريفة حيث قال: لو كان الأمر بيدى لأجريت تجربة عملية على كل وكيل نيابة قبل تعيينه، فأجعله يجرب الحبس الاحتياطى لمدة أسبوع، حتى يعرف مدى وطأته عليه فلا يقرره.

تعويض من يحكم عليه خطأ: ولا أقول ظلمًا، فإننى أنزه القضاء عن الظلم. ولكننا رأينا وعرفنا متهمين حُكم عليهم، ثم تمت تبرأتهم فى قضاء الاستئناف، أو أعاد قضاء النقض محاكمتهم فثبتت براءتهم. فماذا يجب علينا تجاه كل من حكم عليه وأدين، ثم بُرئ فى مرحلة قضائية تالية؟ لا شك أن المخطئ هنا هو من تعجل فى إصدار الحكم، أو لم يبالغ فى التثبت لأى سبب من الأسباب.. وهنا يجب أن يقرر تعويض مناسب لكل من حكم عليه ثم ثبتت براءته، ولا أظن أحدًا يرى غير ذلك.. ولكن المهم هو ضرورة وجود تشريع يحقق هذه العدالة.

مستشار الشعب: وياليتنا نأخذ بهذه الفكرة الحضارية والعملية والعادلة فى وقت واحد، فنجد أن فرنسا هى التى أخذت بها، فأوجدت وظيفة «مستشار الشعب» وهى خدمة إنسانية مجانية، وتخلص فى أن أى فرد له قضية أو يزمع الدخول فى التقاضى، يتوجه بالسؤال إلى مستشار الشعب، ويعرض عليه موضوعه، ويسأله عن القوانين التى تتصل بقضيته، فيوضح له هذه القوانين، ويذكر له المواد القانونية التى تنطبق عليه حالته.. أفلا ترون إننا جديرون بمثل هذا التحضر، فنخفف أعباء القضاة الذين تنوء كواهلم بآلاف القضايا، ويهلكون أنفسهم بالبحث والتفتيش بين آلاف المواد القانونية؟

تصنيف المتهمين: كثيرًا ما شاركت فى بحث موضوعات الجناح «الحدث» وانحراف الأحداث والشباب من الجنسين، وذلك عندما كنت مشرفًا على المجالس القومية المتخصصة ـ أجمع كل الخبراء وصفوة المتخصصين، على أن من أهم أسباب الجناح بين الشباب الذين يشاء حظهم العاثر أن يوضعوا فى «حجز التخشيبة» أو يسجنوا مع معتادى الجريمة.. فيتعلمون منهم خبرات ضارة، وبذلك يفقدون التوجه إلى الصراط المستقيم. ولذلك أجمع الخبراء بالمجالس القومية على ضرورة تصنيف المحكوم عليهم تبعًا لنوع الجنحة أو الجناية وتبعًا لأعمارهم.

وأرى أن تشكل لجنة خاصة لهذا التصنيف تضم خبراء اجتماعيين ونفسيين إلى جانب الخبراء القانونيين وخبراء الأمن المعنيين.

فكرة معدلة: تأخذ بعض الدول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بنظام المحلفين. والقصد منها أن يكونوا ممثلين للرأى العام باعتباره السلطة الشعبية، والشعب عندهم فوق الحكومات، ولست أدعو إلى الأخذ بنظام المحلفين كما هو هناك، لما له من سلبيات، أو على الأقل لما نراه نحن من بعض سلبياته.. ولكننى أدعو إلى الأخذ بنظام معدل، يتمثل فى أن يكون للرأى العام دور للاستئناس به عند إصدار حكم من الأحكام، وذلك باختيار مجموعة من الأفراد المنزهين عن الأغراض والبعيدين تمامًا عن احتمالات شبهات الممالأة أو الانحياز، وتكون مهمتهم إبداء الرأى المجرد عن الهوى، ولا يكون من شأنهم تقرير حكم من الأحكام، ولكن يكون رأيهم استرشاديًا، بمثابة إلقاء أضواء كاشفة على موضوع القضية المعروضة للحكم فيها.

تبعية السجون: نعرف جميعًا.. نظريًا على الأقل.. إننا لا ندفع المحكوم عليه إلى السجن لتدميره، ولكن لتهذيبه وإصلاحه، حتى يمكن أن يعود إلى المجتمع عضوًا صالحًا من جديد.. هذا من الناحية النظرية، بينما الواقع أنه يعود ساخطاً ناقمًا.. ولسنا هنا لإدانة أى طرف، ولكننا نصف واقعًا ملموسًا.. لذلك ارتفعت الأصوات منذ سنوات بإعادة النظر فى تبعية السجون، وما الجهود التى يجب أن تتبع.. ومازلنا حتى الآن نفكر فى هذا الموضوع، فمنا من يرى أن تتبع وزارة الشئون الاجتماعية، ومنهم من يرى أن تتبع وزارة العدل.. ويرى أن هذا هو الرأى الأقرب إلى الصواب، باعتبار أنها الوزارة المسئولة عن إقرار العدالة فى المجتمع، وما زلنا نرى أن السجون بحاجة إلى هذه العدالة.

وهناك اقتراح أطرحه للبحث، وهو يتوخى تخفيف أعباء الدولة إداريًا وماليًا.. وذلك عن طريق خصخصة بعض السجون الذى تأخذ به بعض الدول الأوروبية، ويخصص لحبس القادرين على إعالة أنفسهم، بدلاً من تحمل الدولة هذه الأعباء. وقد يقول قائل وهل انتهت كل مشكلاتنا.. وأنا أقول: ولماذا لا نكون نحن الأفضل؟

قوانين منع المنازعات

إذا كان السائد الآن هو استخدام التشريع فى فض المنازعات، فإن ما نطالب به هو إصدار قوانين هدفها الأساسى منع المنازعات وليس فقط حل المنازعات. ولا شك أن يكون من بين أهدافها:

تهيئة الجو المناسب.. للاستثمار.

هذه مبادئ مهمة لنجاح الاستثمار.. أن أى بلد تسيطر فيه أخبار الفساد والتشهير برجال الأعمال الشرفاء وسرقة البنوك وأخبار الإفلاس والركود العام فى اقتصاد البلاد.. لا يمكن لمستثمر أجنبى أو وطنى يقبل على الاستثمار فى هذا البلد طالما أن أجهزة الإعلام فيه لا تنشر إلا عن هذه المواضيع.

وإذا أخذت فى الاعتبار عبارة «رأس المال جبان» فهل يظن أى عاقل أو مسئول.. أن يستثمر إنسان أمواله فى بلد لا هم له إلا التشهير بالمستثمر؟!.

يوجد فى كل بلد فى العالم حالات فساد وإفلاس وعملاء للبنوك غير شرفاء.. إلخ.. ولكن القانون يأخذ مجراه.. ويوجد فى مصر مئات وآلاف من رجال الأعمال الشرفاء.. فلماذا هذه الحملة الضارية خاصة وأن عدد المنحرفين أو الفاسدين محدود.. ولا يمكن أن يضم كل رجال الأعمال.. بل عددهم ونسبتهم ضئيلة بالنسبة للشرفاء من رجال وسيدات الأعمال..

وفى اليابان حسب الدستور القديم المسمى ١٧ مادة.. نجد أن القانون الشرقى يسعى لمنع المنازعات بينما القانون الغربى يعمل على حل المنازعات.. ونجد أن العلاقة بين البنك فى اليابان والعميل كعلاقة الزواج.. الاثنان يعملان على نجاح العلاقة والعمل.. تبدأ بدراسة جدوى سليمة.. ومعرفة ماضى وهدف العميل.. ثم المشاركة مع العميل فى مشروعه حتى بالرقابة والنصح ليضمن البنك أن يحصل على قروضه.. ونجاح العميل معناه المزيد من القروض ونجاح البنك.. فإذا حدث وتعثر العميل فيكون البنك أول من يعمل على إيجاد الحلول السليمة لنجاح العميل.. بينما فى بنوك الغرب نجد سرعة إشهار إفلاس العميل بحجة الحصول على مستحقاتها.. وكما قال لى أحد خبراء البنوك فى اليابان.. إن العميل هو كالفرخة التى تبيض لنا ذهبًا فيجب المحافظة عليها وإذا مرضت هذه الفرخة يجب علاجها وليس ذبحها.

سمعت من أحد رجال الاقتصاد فى بلد عربى صغير تفوق فى جذب المستثمرين حتى يشعر الزائر لهذا البلد.. كأنه فى بلد أوروبى.. سمعت منه ردًا على سؤالى.. كيف وصل هذا البلد لما وصل إليه من رقى اقتصادى؟.. فكانت إجابته قصيرة ولكنها بسيطة مفيدة.. قال كنا نحصى العيوب فى عدم استثمارات الأجانب فى البلاد العربية الأخرى.. ونضع القوانين واللوائح التى تمنع هذه العراقيل.

فمثلاً.. البيروقراطية العنيفة فى التعامل مع الأجانب المستثمرين وتعدد الموظفين.. أصدرنا تعليمات: رجل واحد وجهة واحدة ومكان واحد وقانون واحد.. للتعامل مع المستثمر.. والوقت السريع والقصير وتحديد شهر واحد للبت نهائيًا فى الموضوع لاستلام وشراء الأرض والتراخيص والقروض والإسكان إلخ.. كذلك غيرنا القوانين. والجهاز القضائى على أساس النظم الغربية التى يتعامل بها المستثمر فى بلاد الغرب.. والأساس «العدل السريع والرخيص».. فلا رسوم كثيرة.. ليطلب المستثمر أو المواطن حقه مع تحقيق العدالة السريعة.

البنوك والقروض:

شغلت مصر بمسائل القروض التى أخذها البعض وهرب خارج البلاد، ولكن هناك مسائل مهمة.. وهى كما يقول المثل «الوقاية خير من العلاج» ولكن يبدو أن البعض لا يريدون تطبيق هذا المثل.. كما أظن!! فربما يقولون إن الوقاية أصعب من العلاج.

لذلك فقد دعيت بواسطة رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة حينما دعانى لإلقاء محاضرة.. إننى طلبت أن يحضرها رئيس الوزراء والوزراء.. لأننى سأتحدث عن شىء مهم، وكان ذلك قبل تركى العمل فى المجالس القومية المتخصصة.. ولذلك لم يذكر هذا الموضوع فى موسوعة المجالس.

أحضرت أحد خبراء البنوك اليابانية ومساعدًا له.. وبدأت المحاضرة بأنها عن الإقراض من البنوك.. وطلبت من الخبير اليابانى أن يقاطعنى ويصحح ما أقول لو كان هناك خطأ ـ مبدأ مهم ـ إن البنوك بها ودائع مالية أمانة وليست ملكًا للبنوك وعلى هذا الأساس من يفرط أو يهمل فى الأمانة فعقابه شديد أكبر من المختلس أو اللص..

بدأت قائلاً.. إذا أراد مستثمر أن يقترض فهناك عدة شروط:

١ ـ هناك مكاتب محاسبة معتمدة من الدولة ـ تقوم بدراسة الجدوى للمشروع.

٢ ـ يقوم البنك بعمل دراسة جدوى أخرى بعد مراجعة دراسة الجدوى المقدمة من المستثمر والمعتمدة من مكتب المحاسبة المعتمد.

٣ ـ يوجه البنك.. سؤالا مهمًا: من أين سيقوم المستثمر برد المبلغ المقترض فإذا بين أنه سيكون من ربح المشروع المضمون ـ فيبدأ السؤال الثانى: وهو: ما الضمانات التى سيقدمها المستثمر ودراسات عن شخصية وسمعة المستثمر.. نلاحظ أن كلمة الضمانات تكون فى السؤال الثانى لأن لهذا معنى خاصًا وهو إذا أفلس المشروع تكون هناك ضمانات ـ بعكس ما يحدث فى بعض البنوك.

٤ ـ تقوم الحكومة وهى تتبع نظام السوق الحر بعمل دراسة كاملة لكل المشروعات التى يريد القطاع الخاص أن يقوم بها وما الأرباح المنتظر تحقيقها لكل مشروع والأهم ما أولويات المشروعات المطلوبة؟.. هل مستلزمات إنتاج هل مصانع وأى نوع من الإنتاج والسلع المطلوبة أو هل هى عقارات وأى نوع ومستوى من العقارات وهل هى مصانع ومزارع ـ لسد حاجة البلاد بدلاً من الواردات.. أم هى للاستهلاك المحلى أو التصدير.. وتقدم هذه المشروعات كل شهر لكل البنوك والبنك المركزى للمراقبة والمتابعة.. ويتفق مع البنوك على سعر الفائدة للإقراض لكل نوع من القروض.

ونلاحظ هنا فى مصر نقول إن القطاع الخاص عليه فى الخطة تنفيذ ٧٠٪ دون ذكر التفاصيل.

٥ ـ يعين البنك مجموعة من الخبراء.. لمعاونة المستثمر.. فلا يصرف من القروض شيئًا إلا حسب دراسة الجدوى المعتمد.. وكذلك فإن المستثمر إذا تعثر مشروعه لأسباب قهرية وليس إهمالاً فإن البنك يقوم بدراسة المعاونة له.. وهنا فى مصر يقوم البنك بعمل بورتستو لإفلاسه.

٦ ـ فى نهاية العام يقرر الخبراء من البنك نسبة توزيع الأرباح والجزء الأكبر يكون للاحتياطى لمجابهة المستقبل أو التوسع.

٧ ـ تنشأ دائرة قضائية اقتصادية ذات خبرة للمشاكل.

فى السياسة الإعلامية

الإعلام المصرى وتحديات العولمة:

لاريب أن الإعلام المصرى بكل وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية، قد تطور فى السنوات الأخيرة وحقق قدرًا كبيرًا من التقدم والرقى، سواء من حيث الشكل أو المضمون أو الأداء أو التغطية الإعلامية، أو استخدام الأجهزة التكنولوجية المتطورة فى مجالات الطباعة والتصوير والتسجيل والبث المباشر، وبصفة عامة فى كل ما يتصل بعمليات الإنتاج الإعلامى.

وقد أسهم فى إحداث هذا التطور دخول الإعلام المصرى عصر الفضاء، من خلال القنوات الفضائية الأولى والثانية وقناة النيل الدولية، ثم رسخ واستقر هذا الوجود الإعلامى المصرى فى الفضاء بعد إطلاق القمر الصناعى الأول (نايل سات ١٠١) فى ٢٨ إبريل ١٩٩٨[(١)]. كما تم إطلاق القمر الصناعى الثانى بعد عامين.

ولا شك أن هذا الإنجاز قد جاء فى وقته المناسب، لكى يعكس التطور الذى تشهده مصر الآن فى مختلف المجالات، وفى ظل المنافسة الحادة لوسائل الإعلام الدولية، والتى تعمل بكل الطرق على استقطاب جماهير المتلقين فى منطقتنا العربية. بل وفى محيطها الإقليمى.

ومع هذا لابد أن نعترف بأنه على الرغم من التطور الكبير الذى بلغه الإعلام المصرى، إلا أن قدرته على منافسة وسائل الإعلام الكبرى فى العالم، وخاصة وسائل الإعلام الغربية، لا تزال محدودة على المستوى الدولى، فهذه الوسائل بما تملكه من إمكانات وكوادر بشرية مدربة وقدرات تأثيرية، تكاد تنفرد بالساحة الدولية، تقدم لها ما تشاء من معلومات وأفكار قد تخالف الواقع الذى يعيشه المجتمع المصرى، وقد تعمل على تشويه هذا الواقع عن طريق المبالغة وتضخيم السلبيات وبتر الحقائق والتعتيم المتعمد على الجوانب الحضارية والإيجابية لدينا، مما يرسخ صورة نمطية سيئة لمصر والعرب والمسلمين فى الثقافة الغربية بصفة عامة، والثقافة الأمريكية بصفة خاصة.

وفى ضوء هذا المناخ المفتقر للعدالة فى النظام الإعلامى الدولى الراهن، فإن الحقيقة يمكن أن تضيع وتتوارى لعدم توافر الوسائل القادرة على نقلها إلى الرأى العام العالمى بصفة عامة، والرأى العام الغربى بصفة خاصة.

---

(١) من موسوعة المجالس القومية المتخصصة.

وفى هذا الإطار تبرز قضية العولمة بإيجابياتها وسلبياتها، وبما تطرحه من تحديات أمام الإعلام المصرى، بحيث يتحتم عليه أن يتعامل معها بحكمة وثقة بالنفس، مع إعادة النظر فى أوضاعه الحالية وتقييمها تقييمًا موضوعيًا.

ويعتقد البعض أن هناك تخوفًا فى ظل هذه المعطيات من أن تترنح أسس الهوية الوطنية وقواعدها تحت ضربات العولمة، ولكن يمكن الرد على هذا بأنه لا خوف على الهوية الوطنية المصرية من هذا الجانب لسببين:

أولاً: لأن مصر بتاريخها وتراثها وموروثها الحضارى لها من المقومات ما يجعلها أقل تأثرًا بتيارات العولمة، والدليل على هذا أن مصر عبر آلاف السنين تعاقب عليها الغزاة، ولم يستطع أى منهم أن ينال من هويتها، وظلت عادات المصريين وتقاليدهم وثقافاتهم وفنونهم تنتقل من جيل إلى جيل بالاتصال المباشر دون أن تندثر أو تتلاشى.

وإذا كان هذا قد حدث فى ظل الغزو والاحتلال والقوة الغاشمة، فلا نظن أن العولمة ستكون أقدر على النيل من هوية مصر، بل لعل العكس هو الصحيح، ففى استطاعة مصر أن تستفيد من إيجابيات العولمة فى إبراز القيم الجميلة التى تميز هويتها الثقافية، وأن تنشرها على أوسع نطاق.

ثانيًا: إذا نظرنا إلى خطر العولمة من الجانب المتمثل فى انتشار الفضائيات الأجنبية، بما تضمه من قيم غريبة على مجتمعنا، نجد أن انتشار هذه الفضائيات لا يزال مقصورًا على شرائح معينة فى المدن والعواصم الكبرى، ممن تسمح لهم قدراتهم المالية باقتناء أطباق المستقبل (Dishes) وهؤلاء بكل المقاييس لا يمثلون سوى نسبة قليلة من سكان مصر، أما الغالبية العظمى من الشعب فلا تستقبل المحطات الفضائية الأجنبية بسبب العائق الاقتصادى، وحتى فى حالة تعرضهم لتلقى هذه المحطات الفضائية، فإن حاجز الثقافة واللغة يحول بينهم وبين التأثر بها لدرجة الخطورة، أما الفئة التى تستقبل هذه المحطات فإن نسبة كبيرة من أفرادها من المتعلمين وقادة الرأى الذين يستطيعون التمييز بين ما يتفق مع قيمنا وعاداتنا وما لا يتفق معها. وليس معنى ذلك أنه لا خطورة إطلاقًا من انتشار المحطات الفضائية الأجنبية فى مصر، ولكن معناه أن هذه الخطورة محدودة وليست مطلقة، وأن المواجهة الصحيحة لهذه الخطورة تكون بزيادة العناية بتجويد الإنتاج التليفزيونى والإذاعى، وبعرض الصورة الحقيقية لحياتنا ومجتمعنا، وإبراز القيم الإنسانية الجميلة التى ميزت الثقافة المصرية على مر العصور.

وثمة خطر آخر يتمثل فى شبكة الإنترنت التى وصفت بأنها غابة مملوءة بالأخطار بالنسبة للأطفال والشباب، وأن هذا يحمل إعلامنا مسئولية الرد على الافتراءات والأكاذيب التى تنشرها الشبكة ضد مصر وعقيدتها وديانتها، ولاشك أن هذا صحيح ومطلوب، وهذا الرأى يجب أن يوجه إلى الخارج عن طريق الشبكة نفسها، ومن خلال أدلة عملية قاطعة تفند هذه الافتراءات والأكاذيب، وخاصة أن الخطر فى هذه الحالة ليس على أطفالنا وشبابنا فى الداخل، لأنهم يعيشون بيننا ويتعلمون فى مدارسنا ويتعرضون

لوسائل إعلامنا، ولهذا فهم يستطيعون أن يدركوا وجه الكذب والافتراء فيما تبثه الشبكة، ولكن الخطر الحقيقى هو أن يصدق العالم الخارجى هذه الافتراءات والأكاذيب، إذا لم يكن هناك من جانبنا ما يفندها ويكذبها، على ألا يقتصر ذلك على مجرد رد الفعل، ولكن أن يتم من خلال إنشاء مواقع دائمة على الشبكة يجرى إمدادها بالمعلومات والحقائق الصحيحة عن مصر وثقافتها وتقاليد أبنائها بصورة مستمرة.

وإذا كنا نتحدث عن العولمة وما تطرحه من تحديات أمام الإعلام المصرى، فإن علينا أن نؤكد أن فى مقدمة هذه التحديات زيادة العناية بتجويد الرسالة الإعلامية، لكى تكون مقنعة وجذابة محليًا وإقليميًا وعالميًا.

وعلى المستوى الدولى، فمن المهم أن نوضح حاجتنا إلى أن تضطلع أجهزة الإعلام المصرية بدور أكبر، إزاء تزويدالرأى العام العالمى بالصورة الصحيحة والرؤية المصرية والعربية للقضايا المثارة على الساحة الدولية، وأن تؤكد على رعايتنا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن، بغض النظر عن عقائدهم وأعراقهم أو أصولهم، وأن تتصدى لحملات التشويه، وأن تقوم بتصحيح المفاهيم المغلوطة التى تبثها بعض أجهزة الإعلام الأجنبية المعادية. ولن يتم هذا إلا من خلال دراسة آليات النظام الإعلامى الدولى فى ظل التنامى المتزايد لثورة المعلومات والاتصالات، والفهم الصحيح لطبيعة الدور الذى تقوم به وسائلنا الإعلامية فى بناء صور إيجابية لمصر فى الخارج، وتعريف العالم بالتطورات الحضارية والاقتصادية والسلوكيات العربية والإسلامية الصحيحة، وتفنيد الرسائل الإعلامية غير المنصفة الموجهة ضدنا.

ومن الضرورى أن يكون إعلامنا الخارجى متواكبًا مع التحدى الذى تفرضه العولمة، حتى يستطيع أن يعالج نقص التدفق فى المعلومات إلى المكاتب الإعلامية فى الخارج، وبطء ردود الفعل تجاه الأحداث، وخاصة فى حالة نشر معلومات غير صحيحة أو غير منصفة عن مصر، وتأهيل الإعلاميين الذين يرسلون للخارج بصورة كافية تسمح لهم بمنافسة الكوادر الإعلامية العالمية، واستثمار قوة الجاليات المصرية والعربية كنوع من جماعات الضغط لصالح قضايا مصر والعالم العربى.

وفى إطار السيل المتدفق من المعلومات عبر الأقمار الصناعية وشبكة الإنترنت لابد من صياغة إستراتيجية إعلامية متكاملة تستهدف وضع خريطة جديدة للاتصال والإعلام الدولى، والعمل على إعادة بنائها على أسس ترتكز على الوعى بالواقع التكنولوجى لتطور أدوات ووسائل المعرفة، والمشاركة الإعلامية الفعالة من خلال المؤسسات والتنظيمات الإعلامية الدولية والإقليمية لتطوير هذا الواقع، ولبناء تكامل إعلامى مصرى عربى لمواجهة الخلل فى النظام الإعلامى الدولى للاتصال، ودعم قدرتنا على التحديات التى ستواكب القرن الواحد والعشرين.

ـ ويقودنا الأمر إلى طرح اقتراحات عملية تساعدنا على مواجهة تحديات العولمة، ويأتى فى مقدمتها.

* الاستفادة بتكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة، وذلك بتخصيص قناة فضائية أو أكثر لمخاطبة شعوب العالم باللغات العالمية الحية، وإصدار صحف ذات مقومات عالمية، تركز اهتمامها على عرض القضايا المصرية والعربية المهمة، بأسلوب يجذب القارئ فى الخارج إلى إعلامنا الهادف.

* تفعيل الدور الذى تضطلع به المراكز الإعلامية المصرية فى الخارج، والتأكد من متابعتها لكل ما ينشر أو يبث عن الواقع المصرى والعربى والإسلامى عبر وسائل الإعلام العالمية وشبكات الإنترنت، والرد عليها بكل الوسائل المختلفة ومنها:

- إيجاد قنوات للحوار مع القيادات الفكرية والحزبية الرأى والقيادات الإعلامية فى العالم.

- تزويد الجاليات المصرية والعربية والإسلامية فى الخارج بمجريات الأحداث فى مصر والعالم العربى والإسلامى، واستثمار إمكاناتهم للرد على المزاعم والافتراءات التى تستهدف مصر والمنطقة العربية والإسلامية.

- الاتصال بجماعات الضغط المؤثرة فى الخارج وبالشخصيات المهمة التى تتعاطف مع مصر، وتزويدها بالمعلومات والحقائق التى تمكنها من الرد والتصويب.

* إعادة النظر فى الضوابط الخاصة باختيار المستشارين والملحقين الإعلاميين، والاسترشاد بالضوابط التى تطبقها وزارة الخارجية فى هذا الشأن، والعمل على تدريبهم تدريبًا مكثفًا قبل إيفادهم إلى الخارج، مع التركيز بصفة خاصة على ضرورة إتقانهم لغة الدول الموفدين إليها، أو إتقان اللغات العالمية الرئيسية. ومراعاة أن يكون تشكيل أعضاء البعثة الإعلامية متناسبًا مع حجم الاهتمام الإعلامى الذى توليه مصر للدول الأجنبية، ومتناسبًا أيضًا مع حجم هذه الدولة وثقلها ودرجة علاقتها بمصر.

* تشجيع التعاون الإعلامى العربى المشترك، والعمل على حشد أكبر قدرًا من الاستثمارات العربية الحكومية والخاصة، لدعم البنية الأساسية للاتصال والإعلام فى الوطن العربى، وإنشاء مشروعات إعلامية كبرى لا تستطيع القيام بها دولة واحدة أو مؤسسة خاصة واحدة، مثل إنشاء وكالة أنباء وشبكة معلومات عربية، وإنشاء شركات للإنتاج الإذاعى والتليفزيونى، والسينمائى، وإنشاء خدمات إذاعية وتليفزيونية فضائية تخاطب العالم باللغات العالمية، الرئيسية، وتعكس مظاهر الحياة والحضارة فى الوطن العربى أمام الرأى العام العالمى.

* تشجيع أجهزة البحث العلمى فى مصر فى مجالات الفضاء والاتصال والإعلام والمعلومات، وتكثيف جهود العلماء والخبراء المصريين فى نقل وتوطين التكنولوجيا الإعلامية الجديدة، بما يؤدى إلى قيام صناعة للاتصال والإعلام فى مصر، مع الحرص على توفير الإمكانات اللازمة لهذه الصناعة الاتصالية، لكى تستوعب باستمرار التطورات المستحدثة على الساحة العالمية فى هذه المجالات المهمة.

تحديات الإعلام المحلى فى ظل العولمة:

يتجه عالم اليوم، وبتسارع شديد، وبفعل ثورتى الاتصال والمعلومات، نحو تدويل وسائل الاتصال والإعلام، وهو ما يتمثل فى تزايد الشبكات الإخبارية الدولية والإنترنت، والأطباق اللاقطة والقنوات الفضائية وأجهزة الفاكس والبريد الإلكترونى، بالإضافة إلى الصحف والخدمات الإذاعية الدولية، والتى تخاطب جمهورًا متعدد الجنسيات.

إن التحول نحو عولمة وسائل الاتصال والإعلام، أصبح يشكل تحديًا خطيرًا يواجه الإعلام المحلى، وهناك تخوف له ما يبرره فى كثير من الدول، من أن تتم عولمة وسائل الاتصال والإعلام على حساب الإعلام المحلى.

ولقد كان من الطبيعى أن يواجه التحول نحو عولمة الإعلام بتزايد الاهتمام بالإعلام المحلى فى الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، ففى بريطانيا ـ على سبيل المثال ـ تتولى هيئة الإذاعة البريطانية تشجيع وتمويل إنشاء الخدمات الإذاعية المحلية وتحرص على تعبير كل منها عن المجتمع المحلى الذى تبث فيه.

وفى ألمانيا يقوم الإعلام على أساس محلى، وتقوم الشركات والمؤسسات التى تعمل فى مجال إنتاج أجهزة الإرسال والاستقبال بإنشاء العديد من الخدمات الإذاعية والتليفزيونية فى الأقاليم.

وفى الصين بدأ التوسع فى استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية فى الأقاليم وبالذات فى مجالات الراديو والتليفزيون. وفى الهند خصصت برامج يومية تمثل الحياة اليومية فى المناطق الريفية لتقدم عبر راديو عموم الهند.

وإذا انتقلنا للبحث فى أوضاع الإعلام المحلى فى النموذج الإعلامى المصرى فسوف نكشف أن النظام الإعلامى المصرى، كان كمعظم دول العالم الثالث، نظامًا مركزيًا تتركز معظم أدواته فى العاصمة.

ثم حدثت فى الحقبة الأخيرة انفراجة فى النظام الإعلامى، والتخفيف المستمر من حدة المركزية على الإعلام، وقد تمثل ذلك فى إنشاء كثير من المحطات الإذاعية والقنوات التليفزيونية الإقليمية، كما شهدت نفس الفترة نموًا ملحوظًا فى إصدار الصحف الإقليمية بالمحافظات، وانتشار مراكز الإعلام الداخلى فى كافة المحافظات.

وكذلك فإن أوضاع وسائل الإعلام المحلى فى مصر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة العلاقة بينها وبين أجهزة الإدارة المحلية، فهناك تخوف يجد له ما يبرره فى أرض الواقع من كون وسائل الإعلام المحلية، وخاصة الشبكات الإذاعية والقنوات التليفزيونية، تتأثر بشدة بتبعيتها للسلطات المركزية الإعلامية فى العاصمة، وفى الوقت ذاته فإنها لا تقل تمركزًا فى تمحورها حول السلطات المختلفة لأجهزة الإدارة المحلية.

وكشفت أحدث دراسة عن الإعلام المحلى فى مصر، أن جمهور الأقاليم مازال يفضل وسائل الإعلام المركزية التى تصدر وتبث من العاصمة، وخاصة بالنسبة للنخبة المتعلمة فى المحافظات، وأكدت

الدراسة نفسها أن وسائل الإعلام المحلية لا تزال مركزية التوجه، ورسمية التوجيه، لأنها جزء من بنية النظام الإعلامى المركزى فى القاهرة.

كما يلاحظ أن الكوادر الإعلامية العاملة فى مجالات الإعلام المحلى المتنوعة تحتاج إلى تدريب مكثف ومستمر، لكى تكون قادرة على منافسة الكوادر الموجودة بالعاصمة.

كذلك لابد لوسائل الإعلام المحلية فى مصر أن تستفيد بنتائج ثورة الاتصال والمعلومات بمقدار ما يستفيد منها الإعلام الكوكبى، وذلك عن طريق إدخال **تكنولوچيا** الاتصال والمعلومات فى بنية وسائل الإعلام المحلية.

ولم يعد مقبولاً اليوم أن تنشر صحفنا القومية اليومية، وأن تذيع خدماتنا الإذاعية المركزية، أو تبث قنواتنا التليفزيونية الرئيسية، الكثير مما يحدث فى العالم من حولنا، فى لحظة وقوعه، فى حين يتأخر نشر أو إذاعة أو بث أحداث محلية مهمة فى أقاليم مصر وريفها لساعات، وقد يمتد التأخير ليوم أو أكثر، بسبب نقص فى وسائل الاتصال أو المواصلات.

ـ وقد تكون المقترحات الآتية ذات فائدة ونفع فى دعم الإعلام المحلى، وأهمها:

* تشجيع إنشاء الصحف المحلية عن طريق تخفيف القيود على إصدار هذه الصحف، وخاصة تخفيض النصاب المالى اللازم لإصدارها، وتشجيع إنشاء مطابع صحفية صغيرة من المناطق الرئيسية، مثل الإسكندرية ومدن القناة ووسط الدلتا وجنوب الوادى وسيناء.

* دعوة المؤسسات الصحفية القومية والحزبية التى تصدر صحفًا يومية إلى إصدار طبعات خاصة من هذه الصحف فى الأقاليم، وتدعيم مكاتبها فى المحافظات **بتكنولوچيا** الاتصال الحديثة لتسهيل التغطية الشاملة والسريعة لما يجرى فى المحافظات.

* تدعيم الشبكات الإذاعية والقنوات التليفزيونية المحلية بما تحتاجه من إمكاى **تكنولوچية** وبشرية وفنية ومادية، واعتماد سياسة الكيف بدلاً من سياسة الكم.

* منح الشبكات الإذاعية والقنوات التليفزيونية المحلية مساحة أكبر من الاستقلال الإدارى والمالى والفنى الذى يسمح بتكوين شخصية إعلامية متميزة لكل منها، وحتى لا تكون صورة مكررة للشبكات والقنوات الرئيسية.

* إيجاد صيغة جديدة للعلاقة بين وسائل الإعلام المحلية وسلطات الإدارة المحلية، بحيث يغلب على أداء هذه الوسائل الطابع الإعلامى وليس الدعائى.

* ضرورة تميز وسائل الإعلام المحلية عن القومية بشكل واضح، من خلال الاهتمام بقضايا الإقليم وسماته التى تميزه عن غيره.

* الاهتمام بتدريب وتنمية الكوادر الإعلامية المحلية وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لها، وعدم السماح باستنزافها لصالح وسائل الإعلام المركزية.

* وضع الخطط العملية للاستفادة القصوى من التقدم **التكنولوچى** فى مجال الأقمار الصناعية وشبكات المعلومات والإنترنت، فى دعم وتطوير وسائل الإعلام المحلية.

* أن تشارك الصحف فى مشروع نشر دروس محو الأمية حتى تكون فى متناول كل المواطنين الذين يرغبون فى محو الأمية أو الذين يرغبون فى تدريس هذه الدروس للأميين.

سطور ختامية

التعامل مع العولمة: إننا ندرك أن هناك معوقات ومشكلات تواجه تحقيق هذا الهدف ولكى نضع هذه المشكلات فى إطارها الإنسانى المتسع يجب أولاً بالنسبة لنا.. أن نطلع على هذه الآراء وبالبحث العلمى المنصف بحيث نتخلى عن الحكم المسبق عن العولمة إلا بعد بحث دقيق عالمى مقارن لا يتغاضى عن حقوقنا وتطلعاتنا للمستقبل أو يقضى على ثقافتنا وهويتنا القومية.

إن فلسفتنا الجديدة بالمعنى الصحيح الذى نريده هى أنه يجب التفكير فى الغايات وفى معنى الحياة التى نريدها لنحقق للأجيال القادمة كل الخير والسعادة ولذلك نشأ علم المستقبليات.. ونحن نفكر فى كل هذا ونبحثه يجب المشاركة لتحقيق الغايات التى نريدها ونتطلع إليها.

وعلم المستقبل مبنى على المبادئ العلمية التى يجب السير عليها من ناحية ـ وما الذى نبتغيه أو يجب أن نبتغيه لنصبح أكثر إنسانية بالدراسة العلمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية حتى نطور أنفسنا مع تطور العلم العصرى.. «وقال النبى ﷺ ما معناه: أنتم أعلم بشئون دنياكم..».

وحينما كنت وزيرًا للإعلام والثقافة كنت أطلب دائمًا من الرقيب على الأفلام المصرية أن يطلعنى على أسباب كتابته على بعض الأفلام «لا يشاهده من هم أقل من ١٨ سنة».. لأعرف الأسباب.. فلا يجوز أن نضع على بحوثنا التجريبية والمقارنة فى تطبيق أحد مجالات العولمة أنه لا يجوز تطبيق هذا الاتجاه العولمى للدول النامية.. بل يجب أن نبحث بحثًا علميًا الأسباب فلكل دولة ثقافتها وعاداتها وظروفها، وما لا يصلح للغير قد يصلح لنا بعد دراسته، والتعليم هنا خطير.. فمثلاً حينما درسنا الخصخصة فى المجالس القومية وهى إحدى أساليب العولمة.. أحضرت خبيرين من اليابان وألمانيا.. وطرحت عليهما ما تم من نتائج للخصخصة وكانت النتيجة بعد مناقشة علمية مستفيضة وهى أنه كان من نتائج الخصخصة عندهم إن زادت نسبة البطالة.

وعندما سألت عن كيف تم معالجة هذا الموضوع الخطير فكان الجواب هو إنشاء صندوق اجتماعى لتجنب آثار الخصخصة وعلاج الجوانب الاجتماعية الناتجة ومنها البطالة.

واقترحت بعد سماع هذه الآراء. وبعد دعوة المسز تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة لى.. وسماعى منها بأنها حينما قامت بالخصخصة لمؤسسات الاتصالات والتليفونات وضعت حدًا أعلى لعدد الأسهم التى يمتلكها المواطن البريطانى حتى تتسع الملكية فى القطاع الخاص.. ولا يكون هناك احتكار

لهذه الأسهم فى أيدى عدد قليل من الرأسماليين ليتحكموا فى هذه المؤسسات المنقولة للقطاع الخاص.. وقد اقترحت فى تقرير صادر من المجالس القومية المتخصصة بأنه يجب إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مصر وفعلا تم إنشاء هذا الصندوق عام ١٩٩١م.

لذلك فإن ما وضعته وافق عليه أعضاء المجالس القومية وهم من أكبر العلماء والمفكرين فى مصر. لقد وضعنا فكرًا وتجديدًا له طوال عشرين عامًا.. فكر لا ينفصل عن الحياة بل يدرس كل مجالات الحياة.. بفلسفة لدراسة عالم الوجود فى مصر، فلم تقم هذه الفلسفة على تجارب خمسة وأربعين عامًا قضيتها منذ أن كنت مديرًا لمكتب الرئيس عبد الناصر عند قيام الثورة.. حتى صرت نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا لثلاث وزارات أنشأت منها اثنتين لم تكونا موجودتين فى مصر وهما الإعلام والسياحة.. وكذلك كلفت برئاسة الوزارة بالنيابة عن الرئيس السادات لإعداد مصر لحرب أكتوبر ١٩٧٣م.. وأصدرت قرارًا قبل تركى رئاسة الوزارة بالنيابة بإلغاء الرقابة على الصحافة وأجهزة الإعلام التى كانت موجودة لمدة قرن بأكمله فكانت الانطلاقة للمناقشات بلا حدود وبلا قيود.

وهكذا كانت الفلسفة التى تبنيناها ليس مجرد تأمل للنظريات والتجارب الماضية وما أغناها من سلبيات أستفدنا منها ومن إيجابيات كان انطلاقنا منها.. بل كانت دراسة قامت على إحاطة لتاريخ مصر فى القرن العشرين كله.. من خلال السياسة والاقتصاد فى ظل نظام اقتصاد حر قبل الثورة وأخطائه وإيجابياته ثم ما تم بعد الثورة فى مراحلها المختلفة والتحولات التى تمت ومراجعتها.. حتى إعادة تقييم مشروع السد العالى بحيدة علمية.. بعيدًا عن قوالب الاتجاهات والنظريات السياسية.

كل هذه الاتجاهات تم بحثها كما أن هذه التحولات اقتضت ممن كان لهم الحظ فى أن يعيشوا ٤٥ عامًا فى قمة السلطة مع رؤساء ثلاثة معهم لمدة نصف قرن تقريبًا من التجارب.. أن نفكر أيضًا عالميًا ونقترح التنفيذ داخليًا تطبيقًا للمثل المشهور الآن فى العولمة Think Globally and act Locally.

وتحية إجلال وتقدير واعتزاز ومحبة لكل منهم وهم يعملون.. فى صبر وصمت من أجل مصرنا العزيزة فى ظل قيادة حكيمة.. تؤمن بأنه لا حدود ولا قيود على الفكر والإبداع.. وخدمة البلاد.. حقًا.. إن التحولات فى العلوم والاقتصاد والسياسية والفنون والثقافة وحتى فى التجديد للفكر الدينى وما قاله النبى صلوات الله عليه «أنتم أعلم بشئون دنياكم».. ونحن نرى أمامنا اليوم.. الإسلام وهو دين عالمى إنسانى.. يؤمن بكل الأديان الأخرى وبرسلها وأنبيائها.. والقيم الأخلاقية المشتركة بين الأديان الثلاثة.. نرى من يريد أن يجعل العولمة دينًا جديدًا مسيطرًا ومهيمنًا على العالم.. هدفه السيطرة بينما جاء النبى ﷺ .. برسالة القرآن الكريم وبها الآيات الكريمة.. ﴿**لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ**﴾ (الغاشية: ٢٢).﴿ **وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا** ﴾ (الكهف: ٢٩). ﴿**لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**

قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٥٦).

ولكن يعمل هؤلاء بكل ما يمكنهم من أجل السيطرة والاستعباد والاستغلال والاحتكار وإثراء الأثرياء وزيادة فقر الفقراء.

إن هدفنا جميعًا.. هو كيف «نصنع المستقبل» لنحقق الأمل الذى نريده..

ـ وخلاصة القول إنه بعد استعراض مختلف الآراء ووجهات النظر حول «العولمة» كمفهوم وظاهرة ومجالات تأثير اقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية.. تحت مظلة قوى كبرى ذات أهداف سياسية تغلفها دعاوى الهيمنة والسيطرة، لا تكتفى بالتخطيط لمرحلة أو عدة مراحل قادمة، وفقًا للنظريات السابقة الخاصة والتنبؤ بما تحمله الأيام من تطورات أو تحولات بعلوم المستقبل Futurology.. فالقوى الكبرى تمتلك اليوم ناصية العلوم وتحتكر لنفسها ولشعوبها أسباب التقدم الذى يكتسح ما أمامه على كل الساحات، فهى لا تتوقف عن البحث والابتكار وقدح زناد الفكر للتوصل إلى ما يحقق غاياتهم ومراميهم البعيدة، حتى أصبح الشعار الذى يطلقونه: إنهم يصنعون المستقبل!! ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله ـ وليس مجرد التنبؤ أو استشراف المستقبل.. لقد تحول الأمر، كما قلت إلى أن حدود الدول كما عرفناها طيلة العهود الماضية، والتى رسمتها وسجلتها مواثيق ومعاهدات دولية اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة وفروعها ووكالاتها، والتى ارتضت دول العالم الانضواء تحت لوائها والالتزام بمبادئها وتنفيذ قراراتها، تحولت هذه الحدود إلى رسوم على الورق..!! بعد أن سادت مبادئ التجارة الحرة وأقتصاديات السوق، وبدأت الشركات متعددة الجنسيات تعبر القارات وتتخطى الحدود، بل وصل الأمر إلى أنه تحت مظلة اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية، أصبحت الدول مطالبة بتعديل تشريعاتها أو سن قوانين جديدة، مما يتصل ويمس الشئون الداخلية فى كل دولة وسيادتها وحقوق وواجبات رعاياها!! مثل عدم قبول صادرات لمنتج شارك فى إنتاجه عمال دون السن القانونية وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان أو قوانين العمل الدولية! أو عدم السماح باستعمال دواء لأن منتجيه لم يراعوا حقوق الملكية الفكرية!

وفى رأينا أن العولمة لا تعدو أن تكون أدوات ووسائل لتطبيق سياسات وخطط تضعها بل وتفرضها القوى الكبرى.. كما أن التقنيات المستحدثة والمتطورة، والمبتكرات التى يتم التوصل إليها يومًا بعد يوم تعرض على شاشات الإنترنت ويشاهدها الجميع دون اعتبار لاختلاف الإيديولوجيات أو بين دول صناعية أخرى نامية أو بين غنية وفقيرة، طالما توفرت لديك القدرة المالية لدفع الثمن المرتفع لتلك الأدوات والتقنيات.. وذلك على عكس ما كان يحدث سابقًا حينما اكتشفت أسرار الذرة مثلاً وبدأ استخدامها كأسلحة دمار شامل، مع محاولات على استحياء لاستخدام الذرة فى أغراض سلمية! ولكنها ظلت أحد الأسرار الرئيسية التى يحتكرها من يطلقون على أنفسهم « أعضاء النادى الذرى» برغم تسلل دول جديدة لامتلاك بل وصنع أسلحة ذرية مثل إسرائيل والهند وباكستان وكوريا وغيرها..

هذا بالإضافة إلى تزايد أعداد الأفراد فى مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية الذين يمتلكون أجهزة الكمبيوتر أو الحاسبات الآلية، ويجيدون التعامل مع شبكات الإنترت، والتى اتسع نطاق التعاملات من خلالها لتتحول إلى ملايين الملايين من البشر، حتى طلاب المراحل الأولى فى المدارس كما يحدث الآن فى مصر، ناهيك عن التطور المستمر فى استخدام التجارة الإلكترونية.. إلخ.

ولكن مع هذا، أو رغم هذا، يبقى علينا أن نحسم قضايا أساسية طال أمدها.. فما أكثر النقاش الذى استهلك وقتًا طويلاً حول السؤال أو التساؤل: هل نكتفى باستيراد التكنولوجيا أم نعمل على توطين التكنولوجيا، أم نصنع بأيدينا التكنولوجيا الخاصة بنا التى نحتاجها وتناسب ظروفنا وتتطلبها مشروعاتنا التنموية، بدءًا بأولويات للإنتاج الزراعى والصناعى، وأهمية وضرورة التوصل إلى أفضل وأجدى المحاصيل الحقلية والبستانية، وسبل زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية بما يكفل توفير أقصى حد ممكن من متطلبات الأمن الغذائى للأعداد المتزايدة من السكان ـ وهى التقنية المحورية التى تستلزم التصدى الحازم من جانب الدولة والهيئات والمؤسسات المعنية فى المجتمع، بعد أن طالت المناقشات والتوصيات من أجل معالجتها بصورة مناسبة تضع فى اعتبارها المعتقدات والتقاليد السائدة بجانب المتغيرات التى تفرض توجهات جديدة لتحقيق مستوى أفضل للحياة ـ هذا إلى جانب التوصل إلى أنسب المنتجات الزراعية التى يمكن ترويجها فى الأسواق الخارجية وتحديد مساحات فى مناطق التعمير وأستصلاح الأراضى الجديدة لزراعة حاصلات تخصص للتصدير والتصنيع مع استخدام معطيات الهندسة الوراثية وغيرها من المنجزات العلمية المتطورة فى إدخال أصناف جديدة ومواصفات حديثة وبأساليب متقدمة فى مختلف مجالات الزراعة والتصنيع الغذائى..

أما فى مجال الصناعة فلاشك إننا تأخرنا كثيرًا فى مضمار الصناعات الحديثة برغم توجهنا إلى الصناعات الثقيلة فى منتصف القرن الماضى وبعض الصناعات الخفيفة كالمنسوجات وغيرها، إلا أننا لم نساير التطورات العالمية فى تحديث المعدات والأجهزة التى أصبحت متخلفة عن مثيلاتها فى العالم حتى فى أساليب الإدارة، الأمر الذى سبقتنا فيه دول أخرى نامية!! فى آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا.. وليس أمامنا اليوم إلا أن نعمل جاهدين للتطوير الجذرى للصناعات الوطنية التى لدينا فيها ميزة نسبية وتنافسية، وأن نقتحم بقوة مجالات الصناعة الحديثة وأبرزها الإلكترونيات والحاسبات وغيرها من المعدات والأجهزة الدقيقة وذات التقنيات العالية التى تتنافس كافة الدول المتقدمة والنامية على السواء فى إنتاجها وتوزيعها وبيعها فى جميع الأسواق مثلما فعلت اليابان أثناء أزمة الطاقة فى السبعينيات وتحولها من الصناعات الثقيلة إلى صناعات أقل استهلاكا للطاقة.

ويتصل بذلك أهمية الانضمام إلى الاتفاقات الدولية والتشريعات التى تتيح لنا العمل على امتداد الساحة الدولية وحماية مصالحنا الوطنية والقومية، وعلى سبيل المثال فإن مشروع اتفاقية «الوايبو» سوف يتيح تفعيل قوانين حماية الملكية الفكرية وحق المؤلف فى العصر الرقمى وعبر شبكة الإنترنت وخلال التجارة الإلكترونية، ويمكن اعتبار هذه الاتفاقية، التى وقع عليها العديد من دول العالم، تطورًا

طبيعيًا «لمعاهدة برن» الخاصة بحق المؤلف وحماية الحقوق الفنية بالإضافة إلى أنها تحقق السيطرة على جرائم قرصنة الكمبيوتر، التى تمثل تهديدًا لاقتصاديات العالم، كما تضيف حماية حق المؤلف فى توزيع إنتاجه أو تأجيره أو نقل مصنفه إلى الجمهور إلكترونيًا أو عبر شبكة الإنترنت..

ولاشك أننا فى أشد الحاجة لحماية إنتاجنا الفنى والأدبى، سواء الأفلام السينمائية أو المسرحيات أو المسلسلات التليفزيونية، أو الإنتاج الأدبى وإبداع كبار الكُتَّاب والأدباء المصريين، خاصة بعد انتشار شبكات الفضائيات التى تبث ما تشاء دون مراعاة لاتفاقيات ومعاهدات حماية حقوق الملكية الفكرية.

وأذكر أننا كنا قد أقترحنا منذ سنوات إنشاء مدينة خاصة للعلماء حيث يكرسون كل جهدهم وعلمهم فى التطوير الشامل لصناعاتنا ومنتجاتنا وابتكار ما يؤهلنا للمشاركة فى حلبة المنافسة العالمية ويزيد من قدرتنا على مسايرة ركب العصر، وقد تحقق ذلك مؤخرًا بإنشاء مدينة مبارك للعلوم، والأمل أن تتضافر جهود علمائنا وخبرائنا فى أكاديمية البحث العلمى ومراكزالبحوث فى الجامعات فى إطار التنسيق والتعاون الكامل للاستفادة من أحدث المنجزات لدفع عجلة التقدم فى بلادنا .. ولعله يكون من المناسب فى هذا الشأن توثيق العلاقات والروابط بأبنائنا من المصريين المهاجرين إلى الخارج والذين يحتلون مراكز علمية بارزة وتيسير تكرار وانتظام زياراتهم إلى وطنهم للمشاركة والمساهمة بخبراتهم المميزة فى شتى مجالات العلم والمعرفة بما يعود بالخير على إخوانهم وأبنائهم فى الوطن.

وإذا كانت غالبية دول العالم الثالث، وبينها مصر قد انضمت إلى الاتفاقات الخاصة بحرية التجارة العالمية عن طواعية، كما يبدو، إلا أن واقع الأمر أنها كانت مضطرة ومرغمة كغيرها من البلدان النامية، لأن عدم التوقيع وعدم المشاركة يمثل تهديدًا مباشرًا لكيانها بل ولوجودها نفسه على الساحة الدولية.. فلا يمكن، كما نعلم جميعًا، أن تعيش أية دول فى عالم اليوم بمعزل - أو فى غنى - عن الآخرين.. إذ لابد من التعامل أخذًا وعطاء بين كل الأطراف فى كل الأسواق.. فى كل السلع والخدمات.. بكل العملات والمعاملات.. وهى جميعًا أصبحت حقائق نعايشها وندركها ولابد من مواجهتها، إذا لم نكن قد أخذنا استعدادنا من قبل! فلم يعد هناك وقت للتهاون أو للتقاعس فالأمر جد وليس بالهزل.. نكون أو لا نكون!!

لقد تعددت أقوال وتصريحات المسئولين على كافة المستويات وفى مختلف المواقع وبكل اللغات.. كما تعددت كتابات وآراء المفكرين والعلماء والمتخصصين من أهل الخبرة والمعرفة من كافة الاتجاهات، حول «ظاهرة العولمة» وتوجهاتها وآثارها الإيجابية منها والسلبية، وكلها متاح للقرَّاء والمستمعين والمشاهدين من خلال مختلف وسائل الاتصال والإعلام والتقنيات الحديثة التى لا تتوقف عن نشر وبث كل جديد فى ربوع الكرة الأرضية..

وعلى المستوى الوطنى..وكذلك على المستوى القومى.. أقول لكل مصرى ولكل عربى: إننا لا نريد التهويل ولا يجب علينا أيضًا التهوين.. لا نريد التهويل من المخاطر والآثار المدمرة للعولمة كما يرى

البعض، كما لا يجب أن نهون من قدراتنا وعزائمنا.. يقول الله تعالى ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لا تُظْلَمُونَ ﴾ (الأنفال: ٦٠). ليس أمامنا سوى الاستثمار الأفضل لكل طاقاتنا وإمكاناتنا مع الإدراك الواعى بأنه ينبغى علينا أن نبدأ أولاً بالتخلص من سلبياتنا نحن.. أن نعالج عيوبنا ونتخلص من القيود التى تعوق حركتنا.. وأن نعترف بأن معظمها من صنع أيدينا.. إننا ندرك جميعًا جذور مشكلاتنا وأسباب معاناتنا، كما نعلم جيدًا سبل معالجتها أو إزالتها.. ومصر والحمد لله غنية بعلمائها ومفكريها وبمؤسساتها العلمية وروادها القادرين على العطاء المخلص المتواصل، والإسهام العملى والفعال فى كل ما من شأنه الارتقاء بأحوالنا وانبعاث الهمة والحيوية فى نفوس الأجيال التى تتحمل أمانة التقدم ومواكبة العصر، لكى نحظى مصريين وعربًا.. بالمكانة التى يؤهلنا لها تراثنا وحضارتنا بين سائر الأمم.. إنها ليست أحلامًا أو آمالاً.. وإنما وجودنا وبقاؤنا واستمرارنا فى الحياة.. إن سرعة إيقاع العصر ومنجزاته المتوالية فى شتى مجالات الحياة، والمتاحة أمام كل الشعوب، أصبحت تتجاوز مسافات المكان والزمان، تمثل أكبر حافزًا لنا على المبادرة للاستفادة من كل ما يناسب ظروفنا ومراحل تطورنا الاقتصادى والاجتماعى.. وإعطاء دفعات قوية وسريعة لجهد وطنى وقومى صادق يتعاون فيه الجميع فى شتى مواقع المسئولية. لإعلاء وتنمية عوامل وعناصر القوة، واستبعاد وازاحة ما يكبل انطلاقنا..

وهذا يتطلب توافر إرادة التغيير والعزم من خلال هيكلة جديدة لمؤسسات العمل الوطنى.. وكذلك العمل العربى المشترك.. ولاشك أن توسيع قاعدة المصالح المشتركة من خلال مشروعات التكامل العربى تؤدى إلى تعزيز الالتفاف الشعبى حولها، ولا ننسى دور الإعلام بكافة أجهزته ووسائله فى الأقطار العربية فى نشر وتعميق الوعى العربى بأهمية تنفيذ ونجاح المشروعات التكاملية على نحو تحافظ فيه البلدان العربية على مصالحها الحيوية وإبراز هويتها القومية فى عالم تتشكل فيه الكيانات الاقتصادية الضخمة والتكتلات التجارية العملاقة، بانعكاساتها السلبية على التجارة العربية بصفة عامة.

وفى رأينا أنه برغم كل ما بذل من جهود وكل ما يقال عن نبل المقاصد، يلاحظ أننا نبدأ مشروعات قومية بحماس شديد، ولكن سرعان ما تتعثر فى الطريق أو يرجأ تنفيذها أو تتوقف نهائيًا..!! والأمر يحتاج إلى قدر أكبر من الإصرار والمثابرة.. فكما يقولون أن قطار التقدم ينطلق بأقصى سرعة يحمل فى عرباته الركاب الحريصين على التفوق دائمًا، أما الذين لم يشاركوا فى صنع التقدم فسوف يفوتهم القطار، ولا يكون أمامهم سوى وسائل النقل البطيئة!!!.

ما أكثر المؤتمرات واللقاءات وما أكثر ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات، وما أكثر اللجان والآليات التى تشكل من أجل التنفيذ.. ومع ذلك ورغم ذلك لانزال وكأننا واقفون مكاننا، ولا أقول تراجعنا خطوات كنا قد قطعناها..! فى الماضى القريب!.. وليس أمامنا سوى الأخذ بأسباب العلم فى كل مجال بدءًا بالقضاء نهائيًا على وصمة الأمية التى تسم أمتنا العربية الإسلامية، وتعطل قدرات وتهدر طاقات ما

يقرب من نصف عدد السكان وتلقى بهم فى غياهب التخلف.. ومرورًا باستخدام العلم ومنجزاته الحديثة فى علاج مشكلاتنا واكتشاف مصادر جديدة لتنمية ثرواتنا وزيادة وتحسين إنتاجنا والإدارة العصرية التى تحقق أفضل استثمار لمواردنا، وتعظيم العائد من كل ما نزرعه ونصنعه.. وانتهاء بفتح آفاق جديدة للتعاون البناء.. يقول الله تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلا الْهَدْيَ وَلا الْقَلائِدَ وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾ (المائدة: ٢).. انطلاقًا من الدوائر العربية والإسلامية والأفريقية ووصولاً إلى جميع دول العالم، وكفانا ما أهدرناه فى العهود الماضية..

لقد أضعنا الكثير من الوقت والفرص فى عالمنا العربى وليس هناك مفر من تفعيل الإرادة السياسية لدفع الجهود البناءة ومواصلتها.. فالكل يعلم أن وحدة المصير والهدف هى التى تجمعنا وليس أفضل من أن نجتمع على كلمة سواء، فالاقتصاد والمال والتجارة والثقافة والإعلام كلها جوانب متكاملة تعكس سياسة الدولة، التاريخ واللغة والتراث يؤلف بيننا.. ولسنا أقل من البلدان الأوروبية التى عاشت طوال تاريخها فى حروب وصراعات دامية ولا يتحدثون لغة واحدة ثم أقاموا الوحدة الكاملة فيما بينهم!!.

نعلم أن هناك الكثير من الأيدى الخفية والظاهرة التى تسعى دائبة لشل حركتنا والحيلولة دون اجتماع كلمتنا، الأمر الذى يفرض علينا الوقوف صفًا متراصًا متكاتفًا لإجهاض كل مؤامرة تحاك ضدنا والإدراك الكامل والوعى الدائم بمصالحنا القومية الحقيقية والعمل المشترك من أجل تحقيقها.

نحتاج إلى حصر حقيقى لما لدينا من ثروات وموارد مادية وطبيعية وبشرية.. نحن لا تنقصنا الدراسات الشاملة والوافية عن سبل تنميتها وتعظيم عائدها على بلادنا سواء بتلبية احتياجاتنا الداخلية أو من خلال فتح المجال أمام إنتاجنا فى الأسواق الخارجية والمشاركة الفعالة فى النشاط الجارى على قدم وساق على الساحة العالمية، سواء أطلق عليه اسم «العولمة، أو أية تسمية أخرى، فالأهم بالنسبة لنا هو مواكبة حركة العالم المعاصر الذى تسيطر عليه التكتلات والشركات التى تلقى الدعم والمساندة من حكوماتها وتشق الطرق أمامها كى تحظى بأكبر نصيب من حركة ونشاط التجارة والاقتصاد العالمى.

ـ وليس فى وسعى الآن من كلمات جديدة غير أن أقول: يا أبناء الأمة العربية اتحدوا فى الهدف.. اتحدوا فى العمل.. اتحدوا فى مواجهة طغيان التكتلات العالمية.. اتحدوا من أجل المستقبل.. من أجل صالح أمتكم وشعوبكم.. بل من أجل صالح العالم والسلام العالمى.

وعلى الله قصد السبيل.

المراجـــع

المـراجــع

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ بدرى يونس: مزالق العولمة الحديثة فى النظام العالمى الجديد.

٢ ـ د. سليمان حزين: مستقبل الثقافة فى مصر العربية.

٣ ـ د. سليمان المنذرى: السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة.

٤ ـ د. شريف دلاور: تحديث مصر. قضايا التنمية والعولمة والاقتصاد.

٥ ـ د. عبد الله عثمان، د. عبد الرءوف محمد آدم: العولمة.

٦ ـ د. على عبد الواحد وافى: حقوق الإنسان فى الإسلام.

٧ ـ د. محمود حمدى زقزوق: الإسلام فى عصر العولمة.

هيئات عامة:

٨ ـ بنك التنمية الإفريقى وصندوق التنمية الإفريقى: التقرير السنوى ١٩٩٨.

٩ ـ المجالس القومية المتخصصة: موسوعة المجالس القومية المتخصصة، ٢٨ مجلداً.

١٠ ـ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مجموعة باحثين: مقدمة تحليلية فى التكامل النقدى العربى.

١١ ـ المجلس الأعلى للثقافة: إصدارات ومطبوعات المجلس بين سنتى ١٩٩٥ و٢٠٠٠.

١٢ ـ معهد التخطيط القومى: تقرير التنمية البشرية فى مصر، سنة ١٩٩٦.

١٣ ـ الهيئة العامة للاستعلامات: إصدارات ومطبوعات الهيئة. السنوات من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٢.

١٤ ـ اليونسكو: رسالة اليونسكو، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، أعداد متفرقة.

ثانيًا: مراجع مترجمة:

مشروع الألف كتاب

١٥ ـ آدم متز: الحضارة الإسلامية.

١٦ ـ ألفين توفلر: تحول السلطة.

١٧ ـ برتراند راسل: السلطة والفرد.

١٨ ـ بول وارن: خفايا نظام النجم الأمريكى.

١٩ ـ جوستاف جرونباوم: حضارة الإسلام.

٢٠ ـ رايموند وليامز: الثقافة والمجتمع.

٢١ ـ فرانسيس ج. برجن: الإعلام التطبيقى.

٢٢ ـ مارتن فان كريفلد: حرب المستقبل.

٢٣ ـ هربرت شيلر: الاتصال والهيمنة الثقافية.

٢٤ ـ توماس . ل. فريدمان: السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، ١٩٩٩.

٢٥ ـ جارى بيرتس وآخرون: جنون العولمة، ترجمة مركز الأهرام للترجمة ١٩٩٩.

٢٦ ـ جراهام طومسون: تحديد موقع العولمة، مجلة اليونسكو ١٩٩٩.

٢٧ ـ روجيه جارودى: كيف نصنع المستقبل.

٢٨ ـ فرانسيس فوكوياما: نهاية التاريخ.

٢٩ ـ صمويل همنجتون: صدام الحضارات.

٣٠ ـ مايك فيذرستون وآخرون: محدثات العولمة، المشروع القومى للترجمة .

٣١ ـ كتاب العولمة ومبررات رفضها Globarization and its Contents للمؤلف جوزيف استجلز ـ ترجمة هيئة الاستعلامات.

ثالثًا: مراجع أجنبية:

31- Global Modernities - Edited by: Mike Featherstone 1995 Scoh Lash and Roland Robertson. London, sage.

32- The State of Japan’s Military Art - By: Katherine T 32. Chen 1989.

33- More Japanese Adopt Nationalistic Spirit - by: Ishihara Chintaro 1989.

34- Apost - Panic System - By: Alfin Toffler.

35- Soviets, Atlast, Face up to Ald's U.S. News & World Report.

36- Conflict in Japan 1984 - by: Thomas P. Roben.

37- New Interthnic Conflict in U.S. - by: Kathleen Kelly 1990.

38- Aggresive Ideologies as International Threat - By: Yeher Kel Dror 1987.

39- Development in the Word - Report by: International Bank 1999/2000.

40- Anthony Giddens, The Third Way 1998.

41- Globalization, Inequality and Social Democracy - by Frank Vandenbrouche 1997.

42- Globalization World Politics 1998 - by: Caroline Thomas.

43- Kenichi Ohmae: The End of National State.

44- Reinventing Governemnt - by: David osborne and Ted Gaebler.

45- World Freedom of Information 1996 - by: John S. Night.

46- Globalization in Question - by: Hirst P. and Thompson G. 1996.

47- Globalization, A critique of New Orthodox - by Chris Horman 1996.

48- Organization Caves, Industry in Japan 1986 - by: R. Uekusa.

49- State and Dependance in East Asia 1987 -by: Evans D. Class.

50- Political Economy of the Asian Industrialism 1998 - by: Cornell University Press.

51- Towards an Economic Model of the Japanese Firm - by Journal of Economic Literature Vol 28.

52- Restoring The Asian Miracle, Wallstreet Journal Feb 1998 - by: Joseph Sti-glitz.

53- The Dynamics of Globalization - by: Jim Roseneau 1995.

54- European Comission, Annual Economic Report 1997.

55- Globalization, by: Ronald Robertson 1992.

56- Confronting Fears about Open Trades - by: Gary Burtless.

57- Beyound Bryton Woods - by: Geffry Sachs 1994.

58- The Coming Economic battle among Japan and America by: Lester Thurow 1993.

59- The World Ahead, Our Future in the Making - UNESCO 1999.

60 World Investment Report 1998 by: Onectad.

61- Globalization by: Malcom Waters. 1995
62- The Globalization of World Politics - Oxford University Press 1997 - by: John Baylis ans Steve Smith .
63- A global Society - by: T. Mc Grew, Cambridge 1990.

كيف فشلت منظمة التجارة العالمية بقلم: سوزان جورج.. صحيفة لوموند دبلوماتيك ـ

64- Le Monde Diplomatique Suzan 2002. George.
65- The Japan That Can Say No - by: Shintaro Ishihara. 1994.
66- American Leadership - by: Elisabeth Kraemer

ـ مجموعة صحف ومجلات ودوريات إنجليزية وأمريكية وفرنسية مثل:

67- The Eonomist, New York Times, Le Monde.. Le Figaru.. News-Week, Herald Tribune, Financial Times, Time.
68- Overcoming Human Poverty: U.N. Program for Development 1998.
69- Does America need a Foreign Policy? (Toward a Diplomacy for 21 st. Century) by: Henry Kissinger 2001.
70- The Triple Revolution - by: Chrxistopher Farrell 1977.
71- The Mind of the C.E.O. - by: Jeffrey Garton 2000.
72- Global Culture - by: Mike Featherstone 1997.
73- America and Political Islam - by: Fawas A. Gerges.
74- How Globalization is Reshaping our lives - by: Anthony Giddens.
75- Globalization and Revolution - by: George Haggar 2000.
76- Embracing Dfeat, Japan in the Wake of World War by: John W. Dower 1999.
77- The Stages of Economic Growth - by: Walt Rostow .
78- Global Village - by: Marshall Maclohgn.
79- The Aharchical Society - by: Handley Bull.
80- Grasping The Democratic Peace - by: Bruce Brussett.
81- The Globalization of Markets - by: Theodre levitt.
82- Relegion and Global Order - by: L. Robertson.
83- Globalization in Question - by: Hirst & Thompson.
84- Democracy and the World Order - by: Held, D.
85- The Case Against Free Trade - by: Ralf Nader.

86- Globalization Confronting Feers About Open Trades, by: Gary Burtless, Robert Lawrence. 1998.

87- The Modern World - System - by: T - Wallestein .

88- The Political Economy of International Relations 1987 by: Gilpin, R.

89- Understanding Media - 1964 - by: Mcluhan, M.

90- The Coming of Post Industrial Society - by: Daniel Bell 1976.

91- Democracy and the Global System - by: Held, D 1991.

92- War and Our World, 1998 - by: John Keegan.

93- Globalization and its Discontents - by: Josephe Stiglitz.

94- Real Bad Arabs How Holly Wood Vilies Poeple - by: Jack G. Shaheen.

المحتـــوى

الباب الثانى

تطور ظاهرة العولمة

الباب الثالث

العولمة وقضايا الاقتصاد

الباب الرابع

العولمة وقضايا الدولة والمجتمع

الباب الخامس

العولمة والحضارة والثقافة

الباب السادس

نحن وتحديات العولمة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى: ١١٧٩٤ رمسيس
www. egyptianbook. org
E - mail: info @ egyptianbook. org

رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٧٨٨ / ٢٠٠٥

I.S.B.N. 977 - 01 - 9844 - 7

يقول الله تعالى : ﴿وخذوا حذركم﴾

العولمة ما لها وما عليها.. شعارها عالم بلا حدود.. لتكون الدول الضعيفة بلا نفوذ.

منظمة الأمم المتحدة.. هل هى والقانون الدولى الحالى.. دورهما فى طريق التهميش.. ويظهر الاستعمار بوجه جديد إمبريالية تسيطر سياسياً واقتصادياً وثقافياً على العالم.

وهل انتهى شعار العلم ليس له وطن والثقافة لها وطن.. فأصبحت المجالس التشريعية التى تؤمن بانتشار العولمة تشرع لشعوب العالم.. وأن صراع الحضارات مقدمة لرجوع الاستعمار والإمبريالية ولن يتغير شعار «لا جديد تحت الشمس» المعولم بالفرنسية Rien de nouvea sous le Soleil وبالإنجليزية Nothing new under the sun.

ولكن علينا أن نشرح ونبين بوضوح وهدفنا عولمة عادلة ولن يتم ذلك إلا بالرجال الشجعان.. كما يقول المثل الصينى:

Brave men have always visions

أما coward men have only dreams.

الرجال الشجعان لديهم دائماً رؤى أما الجبناء فلديهم أحلام.

ويقول الله تعالى: «وخذوا حذركم».

ألا هل بلغت اللهم فاشهد.

وهذا هو بحثى .. العولمة ما لها وما عليها.

الدكتور / محمد عبد القادر حاتم

مساعد رئيس الجمهورية السابق

والمسئول عن رئاسة الوزارة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ دستورياً

الثمن ٢٨ جنيهاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب